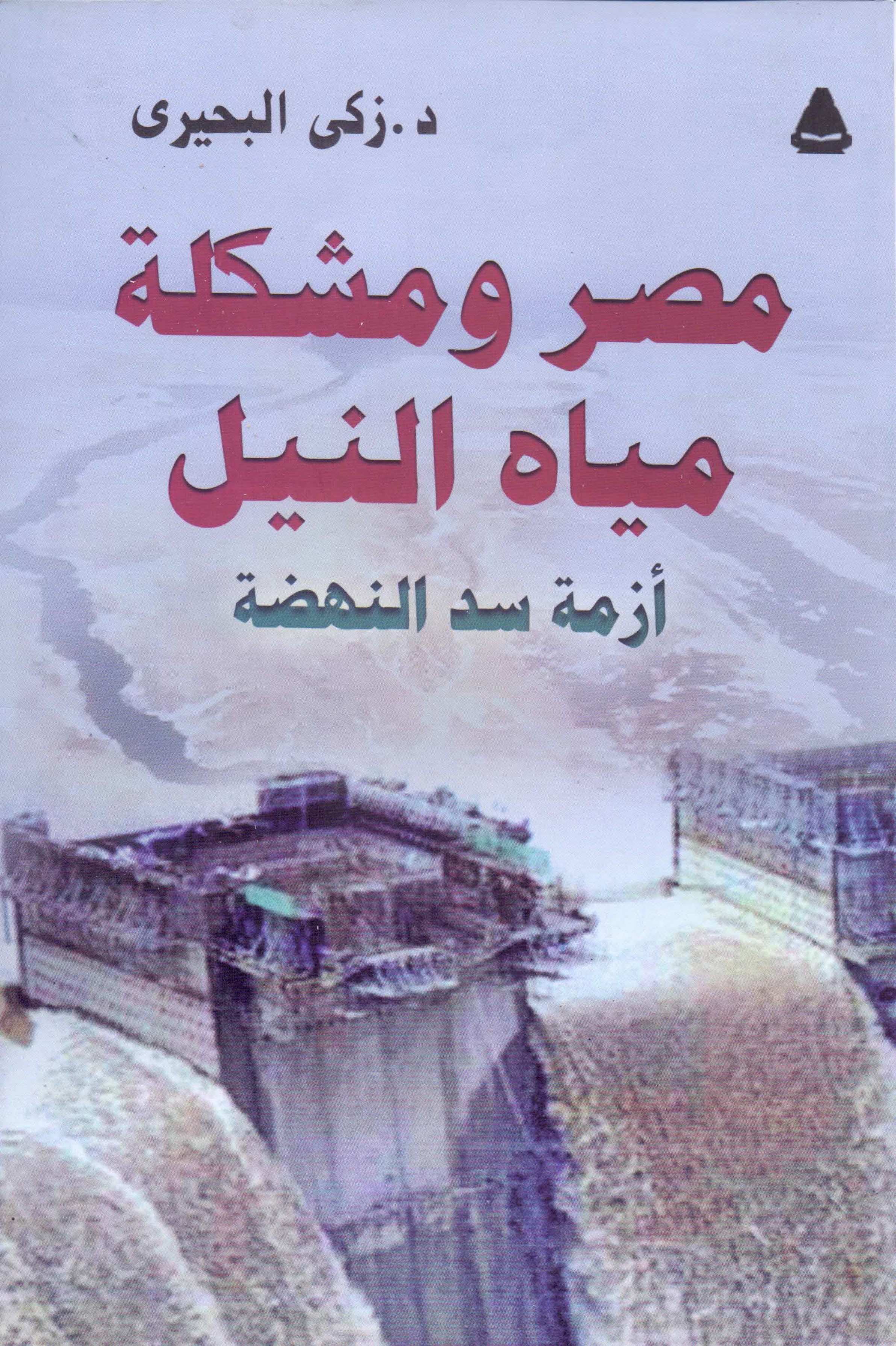

د. زكى البحيرى
مصر ومشكلة
مياه النيل
أزمة سد النهضة

هذا الكتاب :

يتناول حقيقة مسألة مياه النيل، التى تمثل الحياة أو الموت بالنسبة لمصر، وقد أخذت تلك المسألة أبعادًا جديدة فى العقود الأخيرة بين دول حوض النيل.

وتتعرض الدراسة للظروف الطبيعية لحوض النيل، ولاتفاقيات المياه، والتغلغل الصهيونى فى هذه المنطقة، وأثره على تعقيد المسألة المائية حتى تم التوقيع المنفرد على اتفاق (عنتيبى) فى منتصف عام ٢٠١٠ فى تجاهل تام لحقوق مصر والسودان فى مياه النيل.

كما تناقش الدراسة مخاطر سد النهضة، والسدود والمشروعات الأخرى على منابع النيل، ومحاولات مصر فى الوقت الحاضر معالجة تلك المخاطر، والدفع بالبلاد نحو مستقبل أفضل رغم المخططات والحروب المحيطة بها.

وترى الدراسة أن الإستراتيجية الأنسب لحل مشكلة سد النهضة، وقضايا المياه فى حوض النيل لا تقوم إلا على التفاهم والتنمية، والعمل المشترك؛ لأن أى صراع أو صِدام بين دول الحوض هو ضد مصالح هذه الدول وضد عمليات التنمية، ولا يخدم سوى مصالح القوى الخارجية المعادية.

تصميم الغلاف : الحبيبة حسين



الهيئة المصرية العامة للكتاب



ISBN# 9789779104627

6 221149 039872

السعر ٣٠ جنيهًا

د. زكى البحيري

مصر ومشكلة مياه النيل
أزمة سد النهضة

آتفاقيات المياه - التغلغل الصهيونى - استراتيجيات الحل



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠١٦

وزارة الثقافة
الهيئة المصرية العامة للكتاب
رئيس مجلس الإدارة
د. هيثم الحاج على

اسم الكتاب : مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة
تأليف : د. زكى البحيرى

الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
www.gebo.gov.eg
email:info@gebo.gov.eg

البحيرى ، زكى.
مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة: اتفاقيات المياه ..التغلغل الصهيونى.../ زكى البحيرى. ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٦.
٧٤٤ ص؛ ٢٤سم.
تدمك ٧ ٠٤٦٢ ٩١ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ نهر النيل.
أ ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٢٢٠/ ٢٠١٦
I. S. B. N 978 - 977 - 91 - 0462 - 7
ديوى ٥٥١.٤٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَجَعَلْنَا مِنَ المَاء كُلّ شَيْءٍ حَيٍّ " (سورة الأنبياء، الآية: ٣٠)

صدق الله العظيم

إخواننا أبناء حوض النيل: لستم أنتم من أمطرتم السماء، ولا نحن من حفرنا نهر النيل، فالتكوين الطبيعي لحوض النيل شكّلته العناية الإلهية، بشكل يجعل مياه الأمطار الغزيرة تندفع بالضرورة من فوق الهضبة الإثيوبية نحو نهر النيل، ويجعل مياه البحيرات الاستوائية تسير في ذات النهر نحو مصر والسودان، وتلك المياه ليست حقوقًا مغتصبةً؛ لأنها ظاهرة طبيعية، تتدفق منذ آلاف السنين، وإذا كانت مياه النيل سبيلًا للتنمية في بعض دول الحوض فهي الوجود والحياة بالنسبة لمصر والسودان؛ ولذلك فإن الاتفاق على حسن إدارة مياه النيل والتنمية المشتركة بين دول حوضه هي السبيل الوحيد لحل أية مشكلات بخصوص مياه هذا النهر العظيم.

المؤلف

المحتويات

مقدمة..١٣

فصل تمهيـــدي ٢١

- نهر النيل ٢٣
- المياه واتجاهات الندرة في العقود الأخيرة.............................. ٣٧
- مصر وحتمية الحفاظ على مياه النيل..................................... ٤٧
- الملامح الجغرافية لحوض النيل... ٥٧
- مشروعات التخزين القرني على نهر النيل................................. ٦٦
- مشروعات مائية حديثة في حوض النيل................................... ٧٥

الفصل الأول: مدخل في قانون الأنـهار الدولية.............................. ٧٩

- تعريف النهر الدولي.. ٨١
- القواعد القانونية لاستخدام مياه الأنهار الدولية.......................... ٨٤
- الحقوق التاريخية في استخدام مياه الأنهار الدولية........................ ٩٣
- نظريات الانتفاع بمياه النهر الدولي....................................... ٩٦
- نهر النيل ونظم المياه الدولية... ١٠١

الفصل الثاني: اتفاقيات مياه النيـل وموقف دول الحوض منها ١٠٥

- اتفاقيات مياه النيل قبل ١٩٢٩.. ١٠٧
- اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩.. ١١٤
- موقف دول منابع النيل من اتفاقية ١٩٢٩................................ ١٢٦
- اتفاق بناء خزان جبل الأولياء (١٩٣٣ – ١٩٣٧)........................ ١٣٥
- اتفاقية لندن بخصوص نهر كاجيرا في ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤.................. ١٣٧
- اتفاق إنشاء سد أوين في أوغندا (١٩٤٩ – ١٩٥٤)....................... ١٣٧

الفصل الثالث: معركة بناء السد العالي ١٤١

• تطور فكرة بناء السد العالي. ١٤٥
• أسباب تبنى حكومة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لهذا المشروع.............. ١٥١
• الأبحاث والدراسات الخاصة بالسد العالي.............................١٥٣
• الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومسألة التمويل...........١٥٦
• سحب أمريكا وبريطانيا والبنك الدولي موافقتهم على تمويل السد......... ١٧٩
• العرض السوفييتي لتمويل المشروع.................................. ١٨٢
• السد العالي كان مشروعًا ضروريًا لمصر.............................. ١٨٦
الفصل الرابع: اتفاقيات مياه النيل وموقف دول الحوض منها (١٩٥٩ - ١٩٩٣)..١٩١
• الخلفية السياسية لاتفاقية ١٩٥٩...................................... ١٩٣
• اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان ١٩٥٩............................ ٢٠٥
• اتفاقية بين جمهورية مصر العربية وأوغندا ١٩٩١...................... ٢١٢
• الاتفاق الإطاري بين مصر وإثيوبيا (القاهرة ١٩٩٣).................... ٢١٤
• موقف دول المنابع من اتفاقيات مياه النيل............................. ٢١٧
(أ) الموقف الإثيوبي من الاتفاقيات.................................... ٢١٧
الرد على وجهة النظر الإثيوبية...................................... ٢٢٨
(ب) موقف دول منابع النيل الاستوائية من اتفاقيات مياه النيل........ ٢٣٤
الرد على وجهة نظر دول المنابع الاستوائية............................ ٢٣٩
• دولة جنوب السودان ومسألة مياه النيل............................... ٢٤٣
الفصل الخامس: التغلغل الصهيوني في مياه النيل ٢٤٥
• الجذور التاريخية للمطامع الصهيونية في مياه النيل..................... ٢٤٧
• المياه محور الصراع والحروب بين العرب وإسرائيل.................... ٢٥٩
• التغلغل الصهيوني في أفريقيا....................................... ٢٦٦

- الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.......... ٢٧٧
- طرح فكرة توصيل مياه النيل لإسرائيل.......................... ٢٧٩

الفصل السادس: الاختراق الإسرائيلي لدول منابع النيل................ ٢٨٩

- بداية التواجد الإسرائيلي في إثيوبيا................................ ٢٩١
- تطور العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية................................ ٢٩٨
- موقف الشعب الإثيوبي من التواجد الإسرائيلي في بلاده............ ٣١١
- الاختراق الإسرائيلي لمنابع النيل الاستوائية........................ ٣١٤
- زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي (ليبرمان) لبعض دول المنابع ٢٠٠٩..٣١٨
- تطور العلاقات الإسرائيلية بدول المنابع الاستوائية.................. ٣٢٢
- أهداف السياسة الإسرائيلية في حوض النيل........................ ٣٥٣
- مياه النيل والسياسة الأمريكية الإسرائيلية في جنوب السودان......... ٣٥٦

الفصل السابع: مبادرة حوض النيل.................................... ٣٦٣

- مدخل في علاقات مصر بأفريقيا ودول حوض النيل................ ٣٦٥
- خلفية تاريخية في التعاون المائي والعمل المشترك بين دول الحوض...... ٣٦٧
- مبادرة حوض النيل ١٩٩٩.. ٣٧٣
- اجتماع المجلس الوزاري لدول حوض النيل في كينشاسا مايو ٢٠٠٩...... ٣٧٩
- اجتماع وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل (الإسكندرية يوليو ٢٠٠٩) ٣٨٢
- اجتماع دول حوض النيل الشرقي (أديس أبابا ديسمبر ٢٠٠٩)...... ٣٨٦
- محادثات الرئيس حسنى مبارك والفرص المهدرة.................... ٣٨٩

الفصل الثامن: التوقيع المنفرد على الاتفاقية الإطارية (عنتيبي ١٤ مايو ٢٠١٠).. ٣٩٣

- اجتماع شرم الشيخ لدول حوض النيل (١٣ – ١٥ إبريل ٢٠١٠).... ٣٩٥
- التوقيع المنفرد على الاتفاقية الإطارية في عنتيبي ١٤ مايو ٢٠١٠.. ٤٠١

• صياغة الاتفاقية الإطارية (الاتفاق الإطاري)........................ ٤٠١
• الموضوعات محل الخلاف في الاتفاقية الإطارية(عنتيبي ١٤ مايو ٢٠١١). ٤٠٥
• تقييم عملية التوقيع على اتفاقية عنتيبي ٤١٣
• الموقف المصري بعد التوقيع على اتفاق عنتيبي.................... ٤١٦
• المسألة المائية صراع أم تعاون................................ ٤٢٥
الفصل التاسع: ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وقضية مياه النيل........... ٤٣١
• مبارك يتجاهل مشكلة مياه النيل................................ ٤٣٣
• ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.. ٤٣٤
• سفر الوفد الشعبي المصري للسودان............................. ٤٣٨
• وفد الدبلوماسية الشعبية المصرية في أوغندا......................... ٤٣٩
• نائب وزير خارجية كينيا في مصر................................ ٤٤١
• رئيس الوزراء المصري د. عصام شرف في زيارة رسمية لأوغندا..... ٤٤١
• زيارة الوفد الشعبي المصري لأديس أبابا.......................... ٤٤٢
• رئيس الوزراء المصري يزور إثيوبيا................................ ٤٤٧
• زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي (مليس زيناوي) لمصر ٢٠١١.......... ٤٥٠
• تطورات أخرى في المسألة المائية ٢٠١١.......................... ٤٥٢
الفصل العاشر: أزمة سد النهضة والسدود الإثيوبية المرتبطة به............ ٤٥٣
الإمكانات المائية في إثيوبيا.. ٤٥٥
• تطوير القدرات الكهربائية في إثيوبيا.............................. ٤٥٦
• المياه والزراعة في إثيوبيا... ٤٦٠
• السدود والمشروعات المائية الإثيوبية.............................. ٤٦٥
• سد النهضة والسدود المرتبطة به (المشروعات المائية الكبرى)........ ٤٧٩
الفصل الحادي عشر: تطور الموقف بخصوص سد النهضة (٢٠١١ - ٢٠١٥)... ٤٩٥

- اللجنة الثلاثية الدولية وملاحظاتها حول سد النهضة ٢٠١٢ - ٢٠١٣ ... ٤٩٨
- المخاطر المنتظرة لسد النهضة بمقاييسه القائمة حتى ٢٠١٥........... ٥٠٣
- سد النهضة وتطور الأحداث السياسية في مصر تحت حكم الإخوان.... ٥١٠
- السد جزء من مخطط إقليمي واسع............................. ٥١٦
- مشكلات المياه في المنطقة العربية وخطة أمريكا لشرق أوسط جديد..... ٥١٨
- الموقف المصري بخصوص مشروع السد حتى ٢٠١٤.................. ٥٣١
- الرئيس عبد الفتاح السيسي وحلحلة مشكلة سد النهضة مع إثيوبيا........ ٥٤١
- اللجنة الوطنية الثلاثية للتقييم النهائي لسد النهضة حتى نوفمبر ٢٠١٥........ ٥٤٥
- اتفاق مبادئ إطاري بخصوص سد النهضة (٢٣ مارس ٢٠١٥)......... ٥٥٠
- ماذا بعد اتفاق المبادئ؟.. ٥٥٥
- المتطلبات المائية للسودان... ٥٥٩
- الموقف السوداني من مشروع سد النهضة.............................. ٥٦٧

الفصل الثاني عشر: استراتيجية التحرك المصري لحل أزمة سد النهضة ومياه النيل ٥٧٣

- خريطة طريق لحل أزمة سد النهضة والمشكلات المائية: ٥٧٨
- أولًا: إقرار الوضع الأمني وحل الأزمة السياسية في مصر................ ٥٧٨
- ثانيًا: تجهيز العمل المؤسسي المصري.................................. ٥٧٩
- ثالثًا: تنشيط العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا ودول حوض النيل........ ٥٨١
- رابعًا: مصر والسودان تشكلان موقفًا واحدًا في أية مفاوضات............ ٥٨٢
- خامسًا: فهم واستيعاب الخريطة السياسية الإقليمية والدولية............... ٥٨٣
- سادسًا: التحرك السياسي والدبلوماسي المصري........................ ٥٨٤
- سابعًا: أسس التحرك المصري للتصدي لأزمة سد النهضة........... ٥٨٥
- ثامنًا: الوساطة والتحكيم واللجوء للهيئات الدولية...................... ٥٩١

• تاسعًا: ترشيد استخدام المياه في مصر ومشاريع الخروج من الوادي الضيق . ٦٠٠

الفصل الثالث عشر: مصر وتنمية حوض النيل (جزء اساسي من استراتيجية حل المشكلة)... ٦٢٧

• حوض النيل كيان عضوي واحد.. ٦٢٩

• التنمية عملية مُلِحة في دول منابع النيل.............................. ٦٣٥

• الاستثمارات الأجنبية وعمليات التنمية في دول حوض النيل.......... ٦٣٧

• مسئولية مصر الأفريقية وتنمية حوض النيل........................... ٦٤٥

• مصر ومشروعات التنمية في دول منابع النيل.......................... ٦٥٤

أ – في إثيوبيا.. ٦٦١

ب – في دول منابع النيل الاستوائية..................................... ٦٨٠

الملاحـــق :.. ٦٩٩

قائمة المصادر والمراجــع:... ٧١٩

مقدمـــة

إذا كانت المياه تساوي الحياة؛ إذن فنهر النيل هو حياة مصر وسر وجودها، ومن هنا جاءت عبارة هيرودوت الشهيرة " مصر هبة النيل "، وهي عبارة منطلقة من الواقع ودالة عليه، فمما لا شك فيه أن حياة مصر والمصريين ترتبط ارتباطًا أبديًا بنهر النيل، ذلك النهر الذي تأتي مياهه إلينا عبر رحلة طويلة تبدأ من العروض الاستوائية بشرق ووسط أفريقيا، مرورًا بالسودان، الذي يتزود خلاله النيل بفيضان الهضبة الإثيوبية، مما يزيده غزارة واندفاعًا، ثم يتجه النيل في أواخر رحلته نحو الوادي والدلتا في مصر، ويصب في البحر المتوسط.

ومما لا شك فيه أنه لولا ذلك النهر العظيم ما قامت الحضارة المصرية منذ فجر التاريخ ولا ازدهرت أو ارتقت، وارتباط مصر بنهر النيل يرجع إلى أنه هو الذي نشر فيها الخضرة والنماء وبعث فيها الحياة، وأوعز للمصريين القدماء بإقامة أول نظام مائي وزراعي، وأول مجتمع حضاري، سبقت به مصر معظم الأمم والشعوب؛ ولذلك حظي نهر النيل منذ القدم باهتمام المصريين فقدسوه واحتفلوا بفيضانه وقدموا له القرابين، تقديرًا لعطائه وسخائه، وكتب له الشعراء أبلغ القصائد التي تعكس عظمته وتُبين أفضاله على البشر وكافة الكائنات، قصائد عبرت عن ذلك النهر وأثره على الزرع والزهور، والثمار والحصاد، والشجر والعطور، والرعي والصيد، والعمران والحياة، وحفلات العُرس، ورحلات التنزه التي تحلو على ضفتيه.

وبصفة عامة تقوم على المياه جميع النشاطات الطبيعية والبشرية كالزراعة والرعي والصناعة وغيرها، وخلال القرن الماضي تم استخدام المياه في توليد الطاقة الكهربائية من سدود الأنهار ومساقطها، مما أدى إلى تعدد استخداماتها وزيادة أهميتها الاقتصادية، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتزايد حاجتها للمياه بسبب زيادة سكانها بمعدلات كبيرة.

ومنذ القرن التاسع عشر تنّبه حكام مصر بَدءًا من محمد على لأهمية مياه النيل وضرورة الحفاظ عليها، واستغلالها في الزراعة، ومن ثم كان مشروعه لبناء القناطر الخيرية، وقد تطورت المشروعات المائية في مصر من حفر القنوات إلى إقامة القناطر والسدود، حتى بناء السد العالي، ذلك المشروع العظيم الذي يخزن في بحيرته فائض مياه الفيضان، ويحفظها من الضياع في البحر المتوسط، ويحمي مصر من الفيضانات العالية، ويجنبها مخاطر القحط والجفاف.

وحوض النيل وحدة هيدرولوجية[1] واحدة، تبلغ مساحته قرابة ثلاثة ملايين كم مربع، ويضم إحدى عشرة دولة، والمعطيات المائية له كبيرة، رغم أن كمية المياه التي تصل إلى نهايته لا تتعدى ٨٤ مليار متر مكعب، وهي تمثل ٥ % فقط من كمية الأمطار التي تسقط عليه، وتعاني بعض دول منابع النيل في العقود الأخيرة من ندرة المياه، لعدم توفر البنية الأساسية اللازمة لاستغلال مياه الأمطار التي تنزل على أراضيها.

وفي نوفمبر ١٩٨٧ كتب المراسل البريطاني " أيان موراي " تحقيقه عن " نهر النيل " في جريدة التايمز البريطانية بعنوان " مهد الحضارة العظيم يجف " حيث أرجع ذلك إلى تحرك حزام المطر على الهضبة الإثيوبية نحو الجنوب اعتمادًا على تقرير للمكتب الاستشاري البريطاني لـ " سير ماردوخ ماكدونالد "، ومنذ هذا الوقت اهتزت الدنيا واضطربت حكومات دول الحوض، وزادت خطورة المسألة المائية، خاصة أن عقد الثمانينيات من القرن العشرين قد شهد جفافًا ومجاعة تسببت في موت أعداد كبيرة من سكان ذلك الحوض.

ولأن المياه أصبحت موردًا مهمًا ونادرًا في العقود الأخيرة خاصة في بعض مناطق العالم كشمال أفريقيا والشرق الأوسط، فإن البعض يرى أنه في

---

[1] الهيدرولوجيا: علم المياه أو هو ذلك العلم الذي يدرس الأمور الخاصة بالمياه مهما كانت مصادرها على سطح الأرض، والمؤثرات التي تحدد كمياتها وتوزيعها والأمور المرتبطة بها.

السنوات القليلة القادمة سوف تصبح المياه - وليس البترول - هي الثروة الطبيعية التي يتنافس عليها كثير من الدول، وربما تكون أهم أسباب الصراع في الشرق الأوسط.

ومنذ بدايات القرن الماضي كانت السلطات المسئولة في مصر والسودان قد اتجهت لعقد اتفاقيات تحكم جريان مياه النيل، وتقنن تدفقاتها، وقد دخلت دول الحوض حديثًا في مشروعات تعاون وتكامل فيما بينها، كمشروع الدراسات الهيدرومترولوجية، ومشروع التكونيل، ثم مبادرة حوض النيل ١٩٩٩ التي سعت دول الحوض من خلالها للتوصل إلى اتفاق مناسب لإدارة المياه، ولكن تَعَذَّرَ الوصول إلى صيغة إطارية تُرضي جميع الأطراف، فمصر والسودان لم توافقا على اتفاقية لا تتضمن الاعتراف بحقوقهما التاريخية في مياه النيل - خاصة أن أكثر من ٩٦% من موارد المياه في مصر تأتيها من ذلك النهر - ومع ذلك قامت بعض دول المنابع بالتوقيع على اتفاقية عنتيبي في ١٤ مايو ٢٠١٠ بالصياغة غير المرضي عنها، مما أوجد جوًا من الاختلاف والصراع بين دول أعالي النيل ودول أدناه.

ولأن مصر هي النيل والنيل هو مصر كان من الأمور الحتمية أن تأتي المسألة المائية على رأس اهتمامات الشعب المصري وقضاياه القومية، وأن يجيء البعد النيلي في طليعة أبعاده الخارجية، فما من رباط يربط مصر بخارجها وجيرانها أعمق من النيل، وما من منطقة يمكن أن ترتبط بها مصر أكثر من تلك التي يربطها بها نهر النيل، ولذلك شكلت دول حوض النيل أهم مجالات العمل في علاقات مصر الخارجية، **فحين بدأت إثيوبيا في بناء سد النهضة دون مراعاة لمصالح دولتي المصب تولدت أزمة حقيقية في العلاقات المصرية الإثيوبية تسببت في كثير من حالات المد والجزر بين البلدين طيلة السنوات الخمس الأخيرة**، مما انعكس على توجهات مصر السياسية خاصة داخل القارة الأفريقية.

وانطلاقًا من هذه الظروف والمعطيات وغيرها جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: " **مصر ومشكلة مياه النيل، أزمة سد النهضة، اتفاقيات المياه – التغلغل الصهيوني – استراتيجيات الحل**"، وهي تقع في ثلاثة عشر فصلًا يسبقها فصل تمهيدي يتحدث عن أهمية مياه النيل وحتمية المحافظة عليها، وعن أهم المشروعات المائية التي أقيمت على ذلك النهر بهدف تنمية وتنظيم مسيرة المياه فيه.

وتُولي الدراسة أهمية خاصة للمحاولات الإسرائيلية للتغلغل في شئون مياه النيل، ضمن مخططاتها للسعي الدءوب للحصول على المياه من كافة المصادر المتاحة في المنطقة العربية وخارجها منذ وقت مبكر، وتعتبر المياه أهم محركات إسرائيل في العديد من الحروب التي خاضتها ضد العرب، ومن هذا المنطلق جاءت محاولاتها للتغلغل في دول منابع النيل والعمل على إقلاق مصر والسودان والإضرار بمصالحهما، والسعي لتنفيذ مخططاتها " من النيل إلى الفرات ".

والدراسة خلاصة لمعلومات ووثائق وتقارير وأبحاث وكتب ودراسات وآراء وأفكار عديدة مصرية وأجنبية، ومحصلة لمؤتمرات اشتركنا فيها بالحضور أو بتقديم أوراق بحثية، ولقد حاولنا أن نستخلص من ذلك كله المعلومات والحقائق التي تفيد هذا العمل العلمي وتوثقه، باعتباره يخص الأمن القومي المصري، فقمنا بالاطلاع على وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. 371 التي حصلنا عليها من دار الوثائق العامة بلندن Public Record Office خلال مهمتنا العلمية بجامعة لندن في ١٩٩١، واستفدنا من مستندات دار الوثائق القومية بالسودان National Record office of the sudan التي حصلنا عليها خلال رحلتنا للخرطوم ١٩٨٣، كذلك رجعنا لوثائق وزارة الخارجية المصرية المودعة بدار الوثائق القومية بكورنيش النيل.

وقد استلزمت هذه الدراسة أيضًا الاطلاع على المصادر والكتب المتعلقة بالجذور التاريخية لمسألة مياه النيل، خاصة ما سجله " سير وليم جارستن "، و" سير ماردوخ ماكدونالد"، و" آلان مورهيد"، وما كتبه هرست وبلاك وسميكه في موسوعة

حوض النيل، وجمال حمدان في شخصية مصر وغيرهم كثيرون، وقد جاء اعتمادنا كذلك على الدوريات المعاصرة المتصلة بالموضوع خاصة السياسة الدولية، لكي يمكننا متابعة القضايا والأحداث الإقليمية والدولية المتصلة بالمسألة المائية.

وقد تطلبت هذه الدراسة أيضًا الاطلاع على آراء كثير من كتابات رجال القانون الدولي المختصين بالمسألة المائية، ووجهات نظر وزراء الري وخبراء الزراعة والمياه والطاقة وهندسة المياه والسدود، والمهتمين بالأبعاد السياسية للمسألة المائية (الهيدروبوليتيكية)، وما يتصل بها من جوانب اقتصادية وإقليمية ممن يشكلون إلى حد كبير الموقف المصري في مسألة مياه النيل، وقد قمنا بعرض وجهات نظر هؤلاء في إطار الرد على أطروحات وآراء بعض من كبار الكتاب والمختصين في المياه والقانون والسياسة من دول منابع النيل خاصة ونديمنيه تيلاهون، صاحب كتاب " أطماع مصر في بحيرة تانا والنيل الأزرق"، والباحث الإثيوبي يعقوب أرسانو Yacob Arsano في دراسته للدكتوراه من جامعة زيورخ بسويسرا ٢٠٠٤، بعنوان: إثيوبيا والنيل، أبحاث في القضايا القومية والإقليمية للسياسة المائية Ethiopia And The Nile, Dilemmas Of National And Regional Hydropolitics، ومثل ما كتبه الباحث الكيني آرثر أوكوث أويرو Arthur Okoth – Owiro في نيروبي في ٢٠٠٤ تحت عنوان: اتفاقية مياه النيل، حالة التعاقب (التوارث) في الاتفاقيات الدولية، دراسة حالة اتفاقيات مياه النيل ... The Nile Treaty, State Succession and International Treaty Commitments: A Case Study of The Nile Water Treaties، وكالدراسة التي قدمتها الباحثة السودانية فدوى طه، لجامعة الخرطوم وجامعة Bergen بالنرويج في مارس ٢٠٠٧ بعنوان: بحث في برنامج التفاوض في حوض النيل، اتفاقية جديدة بين مصر والسودان: الأحداث والنتائج وردود الأفعال ١٩٤٩ – ١٩٥٩، Nile Basin Research Program Negotiating, a New Agreement between Egypt and the Sudan: Process, Results and Reactions 1949 – 1959.

ومن أجل إنجاز الدراسة التي بين أيدينا الآن توجهنا إلى وزارة التعاون الدولي في أغسطس ٢٠١١ لتقصي المعلومات عن حجم العلاقات الاقتصادية والثقافية بين مصر ودول حوض النيل، وقمنا بعدة زيارات لقطاع مياه النيل ومكتبة وزارة الري ما بين ٢٠١١ و٢٠١٥، للبحث عما يفيد دراستنا من مصادر ومعلومات، حيث تقابلنا مع د. هشام حمزة، ود. حسام الدين الإمام، والمهندس مجدي سيد أحمد فأمدونا ببعض المعلومات التي أفادت موضوع الدراسة، وفي سبتمبر ٢٠١١ تقابلنا مع السفير مجدي عامر مسئول ملف مياه النيل بوزارة الخارجية، لمتابعة آخر التطورات الخاصة بقيام إثيوبيا بالبدء في بناء سد النهضة إبان أحداث ثورة يناير، دون الرجوع لمصر أو الحوار معها، وفي سبتمبر ٢٠١٣ تناقشنا مع د. أحمد أبو زيد مستشار وزير الخارجية لشئون مياه النيل، وسلمناه نسخة أولية من الدراسة الحالية في حدود ما كنا قد توصلنا إليه من آراء وقتها حول مشكلة المياه، وفي نوفمبر من نفس العام عقد معي وزير الري السابق د. محمد عبد المطلب جلسة خاصة بمكتبه بالوزارة في حضور مستشاره السفير رفيق خليل، حيث عرضت عليهما رأيي حول المخاطر المنتظرة من وراء بناء سد النهضة بمقاييسه القائمة، وسلمته نسخة من نفس الدراسة، ثم أرسلت نسخة ثالثة منها إلى الفريق أول عبد الفتاح السيسي وقتما كان وزيرًا للدفاع في أكتوبر ٢٠١٣، ونسخة رابعة إلى رئاسة الجمهورية تسلمها د. عصام حجي مستشار الرئيس للمعلومات – وقتما كان على رأس السلطة في مصر المستشار عدلي منصور – لعلها تتضمن وجهة نظر تطرح أمام المسئولين تصوراتنا عن حل مشكلة سد النهضة ومياه النيل باعتبارها أخطر المشكلات القومية على الإطلاق.

وإذا كانت الدراسة قد تطرقت في معالجتها لمشكلة مياه النيل إلى جوانب متعددة جغرافية وتاريخية وهيدرولوجية واقتصادية وقانونية وسياسية، فذلك سعيًا لتشخيص المشكلة محل البحث من كافة جوانبها، ولتحقيق الهدف المنشود وراء إنجاز هذه الدراسة والذي يتمثل في: **أولًا**: إعداد ملف شامل عن تطور قضية مياه النيل التي

تشكل حياةً أو موتًا بالنسبة إلى مصر والسودان، ملف يمكن تقديمه في أي جدل يثار أو أي مفاوضات تُعقد بشأن المياه أو أي مشروعات تُطرح بين دول الحوض، ملف يُهم أصحاب القرارات المصيرية المعنية بأخطر أمور الوطن خاصة في وزارات الخارجية، والري، والتعاون الدولي. **ثانيًا**: تقديم جهد علمي موثق لكل باحث عن حقيقة مشكلة مياه النيل، وكل متحدث عن حقوق مصر فيها. **ثالثًا**: توفير دراسة موضوعية للراغبين في متابعة مشكلة مياه النيل من المهمومين بقضايا الوطن، والراغبين في المساهمة في حلها، وليس أعظم من تلك قضية تكون شغلًا شاغلًا لنا ولشعوب حوض النيل في تطلعاتهم نحو التقدم والتنمية.

ويطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقدير لكل من قدم العون لإنجاز هذه الدراسة، وللمؤسسات الأكاديمية والهيئات السياسية، التي سهلت لنا مهمة البحث، خاصة وزارة الخارجية المصرية، والسفارة السودانية بالقاهرة، ودار الوثائق القومية بكورنيش النيل، وقطاع مياه النيل بمدينة نصر، والمكتبة المركزية لوزارة الري، ومكتبة المعهد القومي لبحوث المياه، ودار الكتب المصرية والهيئة العامة للكتاب، ومكتبة معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، وجمعية الاقتصاد السياسي بالإسعاف، ومكتبة كلية الحقوق بجامعة عين شمس، والمكتبة المركزية بجامعة المنصورة.

المؤلف

فصل تمهيدي

- نهر النيل.
- المياه واتجاهات الندرة في العقود الأخيرة.
- مصر وحتمية الحفاظ على مياه النيل.
- الملامح الجغرافية لحوض نهر النيل.
- مشروعات التخزين القرني على مجرى النهر.
- مشروعات مائية حديثة في حوض النيل.

نهـر النيـل

النيل هو الحبل السُّري ومصدر الحياة لمصر والمصريين، فلا وجود لهم بدونه، فمصر بدون النيل قاحلة، وهي في الواقع مجرد واحة في وسط الصحراء صنعها نهر النيل، لذلك فهي تدين بوجودها لهذا النهر العظيم، ولا يوجد بلد في العالم يدين بكيانه ووجوده، وحياة سكانه على ماء نهر كما تتوقف حياة مصر على مياه النيل، هذا النهر الذي خلق الله به مصر، وأجراه فيها ليُدرَّ الخير على قاطنيها جيلًا بعد جيل.

ولنهر النيل والبيئة المحيطة به قصة نادرة في تكوينه، حيث ترتبط تلك القصة ارتباطًا وثيقًا بقصة تكوين مصر ذاتها، بقدر ارتباطها بالمؤثرات الحضارية والإبداعية للإنسان المصري نفسه، فلولا النيل ما كانت قد توفرت تلك البيئة النهرية الطبيعية القادمة من الجنوب والمتجهة نحو الشمال، وهذه البيئة هي التي مكنت المصريين من المبادرة بإقامة أقدم الحضارات الإنسانية على دلتا ذلك النهر وواديه [1].

وكان لدى المصريين القدماء اعتقاد سابق بأن النيل ينبع من أرض مصر، ويستمد مياهه من الإله " نون "، رب المياه الأزلية، من باطن الأرض عند منطقة الجنادل – التي سميت بالشلالات أيضًا – تلك المنطقة التي أوحى انحدار المياه فيها وظهور الزبد عليها للعامة بأنها منبع النيل، وعلى الرغم من أن المصريين القدماء قد نزلوا إلى جنوب منطقة الجنادل، وتعرفوا عليها إلا أنهم ظلوا على معتقدهم السابق في تفسير المنبع الأصلي للنيل – بسبب تقديسهم له [2] – ومع تقدم الزمن وزيادة السفر والترحال أدرك المصريون الحقائق تدريجيًا عن منابع نهر النيل وفروعه وبحيراته، خاصة بعد قيام الكشوف الجغرافية في شرق ووسط أفريقيا خلال القرن التاسع عشر.

---

[1] جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، الجزء الأول، عالم الكتب، القاهرة، سنة ١٩٨٠، ص ٣٦ – ٣٧. والجزء الثاني من نفس الكتاب، عالم الكتب، سنة ١٩٨١، ص ٨٧٦، ٨٩٧ والأهرام ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٩، مقال لطه عبد العليم: " سيرة النيل ".

[2] أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكي، النيل والبشر في مصر: الأساطير والواقع، مطبوعات مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٩، ص ١٣.

ونهر النيل بامتداده الهائل من العروض الاستوائية، مرورًا بالهضبة الإثيوبية حتى البحر المتوسط لم ينشأ دفعة واحدة كنظام نهري واحد، وإنما كان قد تكوَّن أصلًا من مجموعة من النظم النهرية الإقليمية الممتدة من سبلوقة – وهى منطقة جبلية شمالَ مدينة الخرطوم – وحتى البحر المتوسط، حيث كانت معظم النظم النهرية المتصلة بنهر النيل منفصلة عن بعضها في عصور جيولوجية سابقة وظروف طبيعية مختلفة، فقد كانت معظم مياه الهضبة الإثيوبية تنحدر شرقًا نحو المحيط الهندي، وكانت هضبة النوبة تفصل بين مجرى النيل المحلي في مصر – المسمى بالأيونيل والذي كانت تأتي معظم مياهه من جبال البحر الأحمر – والمنابع الاستوائية التي كانت بعيدة خلال العصر المطير، وفي ذلك الوقت كانت البحيرات الاستوائية تقع في المنطقة الغربية من خط تقسيم المياه، وشكلت مع بحيرة تشاد وبعض بحيرات الكونغو – التي كانت تتغذى على المياه المنحدرة إليها من الهضبة الاستوائية – كميات ضخمة من الكتل المائية.

ومنذ أكثر من ثلاثة ملايين سنة قبل عصر البلايوستوسين تكوَّن على الأراضي المصرية نهر جديد عرف باسم نهر الباليونيل، كانت موارده المائية محلية مثل نهر الأيونيل بالضبط، ولقد شكل الإخدود الأفريقي العظيم الذي تكون في ذلك الوقت العامل الجيولوجي الأساسي الذي أدى إلى حدوث انقلاب في الموازين الجيولوجية والمائية في قارة أفريقيا بكاملها، حيث تغيرت اتجاهات مجاري بعض الأنهار الاستوائية والإثيوبية، فبدلًا من اتجاهها للصرف نحو حوض الكونغو والمحيط الأطلنطي غربًا، أو إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي شرقًا، اتجهت بعض تلك الأنهار لكي تملأ بحيرات تتجانيقا وكيفو وإدوارد وألبرت بجانب الإخدود الغربي، ولتملأ أيضًا سلسلة البحيرات الممتدة من بحيرة توركانا حتى بحيرات إثيوبيا في

الجانب الغربي من الإخدود، وبين الجانبين ظهرت بحيرة فيكتوريا وبحيرة تانا لأول مرة في التاريخ الجيولوجي لقارة أفريقيا[١].

ونتيجة لتلك التغيرات الجيولوجية والمائية توجهت مياه المنابع الاستوائية ومياه المنابع الإثيوبية بعد التقائهما بقوة في منطقة المُقرَن – التي تقع في مدينة الخرطوم الآن – استجابة للمعطيات الجيولوجية والبيئية الجديدة، واخترقت مياههما الغزيرة هضبة النوبة العالية متجهة إلى مصر [٢].

ويتلاقي تلك النظم المائية في نظام نهري واحد بالغ الضخامة، تكوَّن نهر النيل الحديث المتجه نحو البحر المتوسط في الشمال، أو ما يسمى بالنيونيل، وبذلك أصبح نهر النيل لأول مرة نهرًا متصلًا ومستقلًّا؛ حيث قام بعملية ضَم للنظم النهرية المحيطة به، محددًا مساره نحو الشمال، ومع انتهاء العصر المطير أصبح نهر النيل يتلقى إيراداته المائية بالكامل من منابعه الاستوائية في هضبة البحيرات، ومن منابعه الإثيوبية من الهضبة الحبشية[٣].

ولقد تطورت عملية استقرار الإنسان المصري حول نهر النيل تدريجيًا، فقد كان قدماء المصريين يعيشون على سطح الهضاب المحيطة بالوادي في أوقات مبكرة قبل معرفة الزراعة والاستقرار، وبعد أن بدأ الجفاف التدريجي يصيب الصحراء في نهاية العصر المطير بدأ عصر الزراعة والاستقرار في الوقت نفسه، وكان من الطبيعي أن يستقر قدماء المصريين أول ما يستقرون على الحافة الخارجية لوادي النيل ودلتاه البعيدة عن المستنقعات المنخفضة، التي كانت لا تزال تغطى معظم أراضي مصر،

---

(١) جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ١٢٣ ــ ١٣٣.

(٢) محمد أسامة، النيل مستقبل الأزمة، النيل للدراسات، القاهرة، مايو ٢٠١٠، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٣) جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الأول، مرجع سابق ص ١٢٣ ـ ١٢٩، ١٤٢ ـ ١٤٣. مجلة النيل، العدد ٤ لشهر أبريل ١٩٨٠، بحث منابع النيل وأمن مصر القومي لأنور عياد سند، ص ٩٨. أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكي، مرجع سابق، ص ٢٥ ـ ٢٦.

حيث أقاموا قراهم على الأكوام العالية والمناطق المرتفعة لكي يؤسسوا أول مجتمعات إنسانية مستقرة في التاريخ الإنساني كله[١].

ولذلك يرى إليوت – سميث، وتوماس شيري أن الحضارة الإنسانية بدأت في دلتا مصر وواديها، وأن قدماء المصريين هم أول من مارس الزراعة في التاريخ الإنساني، وأوجدت العلاقة بين النهر والزراعة في مصر عملية الإحصاء والتقويم، وحساب عدد الأيام والشهور والسنين، حين ربط المصريون بين الفيضان وبين حركة الشمس والنجوم، وكانت بداية استخدام الإنسان المصري لمياه النيل في الزراعة منذ حوالي ٦٠٠٠ سنة، حيث كانت الأراضي المصرية تزرع بمحصول واحد فقط على مدار السنة بطريقة ري الحياض، وكان ذلك المحصول كافيًا لإعاشة سكان مصر الذين بلغوا ثمانية ملايين نسمة كما هو مقدر في عصر بُناة الأهرام[٢].

وظل الأمر على هذا المنوال تقريبًا خلال معظم فترات العصور القديمة، وربما في أغلب فترات العصور الوسطى، فلما تولى محمد على حكم مصر في بدايات التاريخ المصري الحديث، استغل إمكانيات البلاد الطبيعية، وقدرتها البشرية، لكي يؤسس دولة حديثة في تلك المنطقة الاستراتيجية الخطيرة من العالم، فشرع في شق القنوات وأقام القناطر الخيرية، وخلال العقود التالية من عهد خلفاء محمد علي تم حفر الكثير من الترع وإنشاء العديد من القناطر على نهر النيل، مما أدى إلى اتساع مساحات الأراضي الزراعية، وتحول نظام الزراعة في مصر إلى نظام الري الدائم تدريجيًا.

وسواء أكانت الزراعة والحضارة المبكرة بوادي النيل في مصر من خلق النيل المعلم أم الفلاح المصري الملهم فإنها ثمرة الزواج الموفق بين النيل السعيد أبي الأنهار ومصر (أم الدنيا)، فمصر البلد الوحيد الذي يلتقي فيه النيل بالمتوسط، الأول

---

[١] جمال حمدان، شخصية مصر، مرجع سابق، الجزء الأول، ص ٣٧١ – ٣٧٨.

[٢] جمال حمدان، شخصية مصر، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص ٣٩٢ – ٤٠٠.

أوسط أنهار الدنيا، والثاني سيد البحار وأعرقها إنه لقاء الأفذاذ جغرافيًا، كما قال جمال حمدان، أبو الأنهار وأبو البحار، مهد الفلاحة ومدرسة الملاحة، نهر الحضارة وبحر التاريخ، وبهذا اللقاء مع التحام القارتين وتقارب البحرين، كانت أصابع الطبيعة تشير إلى مصر، وكأن خطة علوية عظمى قد رتبها " الجغرافي الأعظم " لتجعل من مصر قطبًا جغرافيًا أعظم في العالم القديم، ولما كان الموقع الاستراتيجي الخطير والمهم هو سر من أسرار عظمة مصر ورفعة مكانتها، فإنها قد استمرت كقطب جغرافي أعظم طيلة عصور التاريخ المكتوب حتى الآن، ذلك لأن الوضع الجغرافي المتميز أو عبقرية مكان مصر لم يتغير كثيرًا، فقد كانت ومازالت وستظل إلى ما شاء الله مكانًا جغرافيًا مؤثرًا عليها وعلى من حولها من بلدان العالم أجمع [1].

ولعل " النيل " بذلك هو أقدم الأنهار من حيث الوجود، وأولها من حيث تجمع الناس حول مجراه، ولأن النيل هو باني الحضارة المصرية، وواهب نظام الدولة المركزية لنظام الحكم في مصر منذ فجر التاريخ، حيث كانت مياه النيل تقتضي وجود سلطة مركزية تسيطر عليها، وتضبط مجراها وتشرف على توزيعها، لذلك تأثر المصريون منذ العصر الفرعوني بذلك النهر، وبكميات المياه التي تتدفق منه، حيث كانوا يقدرون الضرائب السنوية على أراضي المزارعين حسب مستوى المياه الواردة فيه؛ ومن أجل ذلك أقاموا المقاييس لتحديد مقدار المياه المتدفقة في نهر النيل كل عام.

وقد أُطلق على نهر النيل في اللغة المصرية القديمة اسم " إيتورو عا "، وكانت لمياه النيل أهمية كبرى في طقوس المصريين الدينية، وقد عبد المصريون عددًا من الأرباب والربّات التي ترتبط بنهر النيل، وكان الرَّبُ الرئيسي بينها هو " حابى "، وقد صوره المصريون في هيئة رجل ضخم ممتلئ، ويُرمز إلى صورته

---

[1] جمال حمدان، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٤٢ - ٤٣. وحبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط، الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٩، ص ١١٥.

بالخصب والعطاء ووفرة الخير الذي منحه النيل لمصر، وعلى جدران معبد أبيدوس ومعابد إدفو ودندرة نُقشت فوق رسمه كلمات ثلاث باللغة المصرية هي: " عنخ، أوزا، سنب " ومعناها الحياة والصحة والقوة، وقد انتشرت عبادة نهر النيل في جميع أقاليم مصر [١].

ولعظمة نهر النيل بالنسبة إلى المصريين كانوا يحتفلون بعيد وفائه حين يبلغ ارتفاع مياهه ١٦ ذراعًا وقت الفيضان، ويعتبرونه عيدًا قوميًّا خاصة أيام الفاطميين والمماليك؛ حيث يبشر بالخير والنماء، وكان موعد عيد الوفاء في الخامس عشر من أغسطس كل عام، ويستمر لثلاثة أيام، وجاء اهتمام المصريين بالنيل بهذا القدر الكبير بسبب ما كانت تمر به البلاد من فترات عصيبة إذا ما انخفضت المياه فيه حيث كانت تنتشر المجاعات وتعم الأوبئة والأمراض، ولذلك كانت من أولويات أعمال حكام البلاد تطهير المجاري المائية، وإنشاء القناطر والجسور، وتتبع منابع النهر، وإقامة العلاقات الطيبة مع المجتمعات والشعوب التي تعيش على ضفتيه[٢].

ويرصد المؤرخ الكبير عبد الرحمن الجبرتي احتفالات وفاء النيل لعدة سنوات، امتدت حتى ١٨٢٠، حيث يصف فيها أحوال الناس حينما يأتي فيضان النيل منخفضًا بقوله: " ترتج الأحوال ... وتنقطع آمال الناس ويشتد كربهم ... فترتفع أسعار الغلال وتختفي من الأسواق ... ولا يبقى للناس شغل ولا حكاية بالليل والنهار إلا الحديث عن القمح والفول والأكل ... وحين تشتد المجاعة تشح النفوس، ويكثر الصياح والعويل ليلًا ونهارًا ... "، ويلاحظ أن النيل كان يشكل خطرًا على سكان مصر حتى في الأعوام التي كان يأتي فيها الفيضان عاليًا، حيث كانت تغرق بعض

---

[١] سيد عاشور أحمد، نهر النيل نبع الحياة والحضارة، نشر وطباعة البردي، العاشر من رمضان، القاهرة، ٢٠١٠. ص ٢٧ - ٢٨..

[٢] نفس المرجع، ص ١٥٤ - ١٥٥.

المدن في الوجه القبلي، وبعض المناطق في الجيزة ومصر القديمة، وتتهدم بعض بيوت القرى في كثير من الأحوال، وتعم المياه كثيرا من الحقول[1].

ولأهمية نهر النيل في حياة المصريين اعتنوا به عناية فائقة، وكانت عملية تلويث ذلك النهر من كبائر الذنوب، وهو أكبر تعبير عن حرص المصريين القدماء على النيل وحفاظهم عليه، وكان على من يَمثُل بين يدي عوزير (أوزوريس) إله الموت، ومعه قضاة الموت، أن يبرئ نفسه من الكبائر الخاصة بنهر النيل بقوله: " إنني لم ألوث ماء النيل، ولم أحبسه عن الجريان في موسمه، ولم أسد قناة "[2].

النيل في الأدب والغناء:

ولعظمة نهر النيل ظل قاسمًا مشتركًا أكبر في كثير من الأعمال الأدبية والثقافية المهمة في مصر على مر العصور، وتعددت صور الأعمال الأدبية التي كتبت فيه، ولم يتوقف المصريون، وكل سكان حوض النيل، ولن يتوقفوا عن إبراز نواحي الإعجاب بذلك النهر، والتغني بجريان مياهه، والاندهاش بعظمة فيضانه، والأمل في استمرار تدفقه وجلبه للخير والنماء، وَرَيِّه للأراضي في مصر والسودان، حيث تعم مياهه ومنافعه الكثيرة جميع من يعيش على ضفتيه، في أراضي الغابات العظيمة، والحدائق الغناء، والمزارع المنتجة للمحاصيل والثمار، فمما كتبه قدماء المصريين عن النيل ومظاهر الفرح عند قدومه، تلك القصيدة التي وُجِدَتْ مكتوبة في لوحتين على ورق البردي، وهما من الأوراق المُحتفظ بها في المتحف البريطاني، وقد تَرجم هذه القصيدة العالمان الأثريان الشهيران " ماســبيرو " و" جبس "، حيث تقول ترجمة مطلع القصيدة:

نسدى إلى النيل سلامًا عاطرًا　　　　لأنه قد جاءنا مبكــرًا

---

[1] عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء الرابع، إعــداد وتحــقيق عبد العزيز جمال الدين، مدبولي، ١٩٩٧، ص ٨٢٢ - ٨٢٣. وسيد عاشور، م. سابق، ص ١٥٨.

[2] أحمد السيد النجار، من السد لتوشكي م. سابق، ص ١٤. أيمن عبد الوهاب، النيل في السياسة المصرية، ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦، ص ٨ - ٩.

اليوم عيد النيل في بُشـــراه	فكُلنا نُسرنا لُقيـــاهُ
منظره يروق للأبصـــــــار	وسره معجزة الأفكـــار
النيل يأتينا من الظلمـــــات	ليملأ الأكوان بالخيرات

وتقول أنشودة الفرح بقدوم فيضان النيل الموجودة في متون الأهرام: " من يشاهدون النيل في تمام فيضانه يرتعدون، أما الحقول فإنها تضحك وجسور النيل تغمرها المياه "، وفي موضع آخر تقول المتون: " المجد لك أيها النيل الذي ينبع من الأرض ويحمل الخير لمصر وعندما تفيض يعم الفرح أنحاء البلاد ". والنيل في مخيلة المصريين شريك في قصص العشق والأساطير التي بدأت من إيزيس وأوزوريس إلى "حسن ونعيمة " [١]. وقد جاء في الدراسات الخاصة بعلم الأساطير عند الإغريق عن النيل ما نصه: " إنه مصدر الخير والقوة في النظام الطبيعي، وهو علاج للمرضى حتى من الأمراض التي تسببها انتقام الآلهة "[٢].

ولعل من أشهر القصائد التي نسجها حديثًا عِظامُ الشعراء في حب النيل وتقدير مكانته، والاشتياق إليه، تلك القصيدة التي يخاطب فيها أمير الشعراء أحمد شوقي أهالي مصر، وقتما كان في المنفى، قائلًا:

هلا بعثتم لنا من ماء نيلكم	شيئًا نَبُلُّ به أحشاء صادينا
كل المناهل بعد النيل آسنةٌ	ما أبعد النيل إلا عن أمانينا

ومن أروع ما كتبه شوقي عن النيل أيضًا قوله:

من أي عهد في القري تتدفـــق	وبأيِّ كف في المدائن تغدق
ومن السماء نَزلت أم فُجِّرَتْ من	عُليا الجنان جداولًا تترقرق[٣]

وعن نهر النيل كتب الشاعر البهاء زهير يقول:

---

[١] سيد عاشور أحمد، مرجع سابق، ص ١٥٤ ـ١٥٦، ١٦٦.

[2] Yacob Arsano, Ethiopia and The Nile, Dilemmas of National and Regoinal Hydropolitices, Dissertation For the Doctor of Philosophy, The University of Zurich, Zurich 2004. PP. 44 – 45.

[٣] حفني مصطفي حفني، حديث النيل، مطبعة الحرف الذهبي، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٥٨.

حبذا النيل والمراكـــب فيـــــه مُصعدات بنـا ومنحـــــدرات

هات زدني من الحديث عن النيل ودعني من دجلة والفــــرات

وتتجلي شاعرية فاروق جويدة في أبهى معانيها حين يكتب قصيدة معبرة عن مكانة ذلك النهر الخالد، الذي كان غذاء الجسد والروح لشعب أبي عظيم، حيث تجسد النيل في مصر كما تجسدت مصر في النيل، في هذه القصيدة الرائعة المعنونة بـ : " النيل ... يرفع راية العصيـان"، يقول فيها:

رحل الزمان وما بَرحت مكاني فأنا الخلود ... وما لديكم فان

سجد الزمان على ضفافي رهبة واستسلمت أمم على شطآنـــي

لم يركع التاريخ إلا في يـــدي لم تسمع الدنيا سوى ألحانـــي

أنا من جنان الله أحمل سرهـا وكم انتشيتم من رحيق جناني[1]

ويتغنى شاعر العامية الشهير بيرم التونسي بالنيل حين يقول:

أنــا وحبيبي يا نيـل نلنا أمانينـــا

مطرح ما يسري الهوا ترسى مراسينا

والليل إذا زاد وطال تقصر ليالينا[2]

ولم تقتصر الآداب المكتوبة عن النيل على مصر فقط، فقد فاض شعراء السودان في قصائدهم عن النيل وعظمته وخلده ونفعه للأرض والزرع والناس، فقد أبدع الشاعر السوداني الكبير التيجاني يوسف بشير عندما كتب قصيدته الرائعة " في محراب النيل "، والتي يقول في مطلعها:

أنت يا نيل يا سليـــل الفراديس

نبيـــل موفـــق في مســـابك

ملء أوفاضك الجلال فمــرحى

[1] الأهرام ١١ يونيو ٢٠١٠، قصيدة للشاعر فاروق جويدة بعنوان: النيل ... يرفع العصيان.

[2] يحيى جادو، النيل حياه .. حضارة .. ، مودرن سنتر، ط ١ القاهرة ١٩٩٧، ص ١٣٥، ١٩٠.

بالجلال المفيض من أنسـابك

حضنتك الأملاك في جنة الخلد

ورفـت على وضيء عبابـك

وأمـدت عليك أجنـة خضـرًا

وأضفت ثيابـها في رحابـك[١]

ومن الملاحظات الجديرة بالتنويه أن دراسة التراث الأدبي في كل من مصر وإثيوبيا والسودان، تبين أن نـهر النيل شيء مقدس بالنسبة إليهم، وذلك لأن هناك روابط وسمات وثقافات مشتركة بين شعوب تلك البلدان، فالنيل الأزرق (أباي عند الإثيوبيين) يعتبر رمزًا للشعب الإثيوبي، الذي يرتبط به ارتباطا روحيًا، يحمل كثيرًا من الإجلال والتوقير[٢].

والواقع أن الأغاني وقصائد الشعر وقصص الفلكلور الشعبي، والشعائر الدينية، والأعمال الفنية والأدبية في تلك البلدان يُعزى معظمها إلى النيل العظيم، وهناك تشابه كبير في كثير من القصص والحكايات المشتركة عن النيل بين المصريين والسودانيين والإثيوبيين على حد سواء، وبعض هذه القصص تحكيها الناس في هذه البلدان، ذلك لأن منابع الثقافة وموضوعاتها واحدة، بسبب الإحساس بفائدة وعظمة وجمال نهر النيل[٣].

ومما يلفت النظر أن العقود الأخيرة قد شاهدت بعض الأعمال الأدبية الإثيوبية سواء أكانت شعرية أم نثرية تُعاتب النيل الأزرق (أباي)؛ لأنه نـهر عظيم ومتدفق، ولكن مياهه تنساح إلى المناطق المجاورة؛ حيث تتجه إلى السودان ومصر وكينيا وإلى بلدان أخرى، ويرجع ذلك إلى حاجة الإثيوبيين للمياه بعد أن يكون فيضان

---

[١] القمص فيلو ثاوس فرج (الجمعية القبطية بالخرطوم)، النيل والسودان الأصيل، المكتبة الوطنية بالسودان، ١٩٧٨، ص ١٩١.

[2] Yacob Arsano, OP. Cit., PP. 43 – 44.

[3] Loc. Cit.

النيل الأزرق القصير الأمد قد تلاشت مياهه من فوق الهضبة الإثيوبية، ولو أن مصادر المياه والأمطار لديهم كبيرة.

وتشرح بعض مقتطفات من قصائد الشاعر الإثيوبي اللامع تسيجاي Tsegaye عن النيل الأزرق، مدى العلاقة بين النهر وشعب " كوش " وهو الشعب الأصلي الذي سكن إثيوبيا والسودان ومصر، وطبقًا لكلامه أن النيل الأزرق (أباي) هو أصل الجنس الأسود (كوش)، و" دم إثيوبيا هو أساس الكوشيين "، وتشرح أشعاره كيف أن النهر العظيم هو بداية الحياة، ومصدر القوة، وأصل الحكمة للشعب، ولآلهة مصر القديمة[1]، وبطبيعة الحال فإن كل شعب أو أمة ينسب إلى نفسه العظمة والأصالة والعطاء.

ولعل الغناء الأكثر حداثة الذي يتردد بواسطة المغنى الإثيوبي " إجيجايو شابابا " Ejigayehu Shebaba يعبر عن عظمة نهر النيل الأزرق (أباي)، وتقول ترجمة بعض أبيات أغنيته:

أنت الكرم الذي لا ينتهي، والجمال الذي لا ينفد
والمياه التي لا تجف، حيث تجري عبر العصور
منذ هذا الوقت عندما خلق الله آدم
ينابيعك تأتي من الجنة في أعالي الجبال
أنت عظيم البهجة وأنت الرداء الواسع
على جميع الأودية الخضراء [2].

النيل وأهميته بالنسبة لمصر:

ولارتباط مصر والمصريين بنهر النيل كان من الأمور الحتمية أن يجيء البعد النيلي في طليعة أبعادنا القومية، وعلاقاتنا الخارجية، فما من رباط يربط

---

[1] Ibid., PP. 43 – 47.
[2] Ibid., PP. 47.

مصر بجيرانها أعمق من النيل، وما من منطقة يمكن أن ترتبط بها مصر أكثر من تلك التي يربطها بها نهر النيل، ولذلك شكلت دول حوض النيل أهم دوائر العمل في العلاقات الخارجية المصرية سواء في أُطر ثنائية، أو جماعية، وتعددت أشكال روابطنا بشعوب تلك الدول الأفريقية ما بين روابط عرقية ومادية إلى علاقات تاريخية وسياسية وثقافية واقتصادية [١].

ولقد وصل تأثير النيل إلى كل شيء في حياة مصر وسكانها، فهو الذي تَحكَّم في تشكيل مظاهر العمران والثقافة فيها، وفي توزيع الحياة من حوله، وضبط إيقاعها في كثافة معينة تقل بصورة عامة كلما بعدنا عن ذلك النهر شرقًا وغربًا، فكل شيء في مصر تقريبًا يميل إلى أن يقل قيمة كلما ابتعد عن نهر النيل، والعكس صحيح، سواء في عدد السكان وكثافتهم، أو في أحجام المدن والأحياء والقرى، تلك التي تتباين أهميتها ومستوى ثراء سكانها ومكانتهم الاجتماعية، حسب موضعهم من نهر النيل.

وقد حاول المصريون منذ البداية الوصول إلى حقيقة ذلك النهر، وكشف منابعه، فأُرسلت الرحلات نحو الجنوب، وبعد فتح الإسكندر الأكبر لمصر، حاول أمين مكتبة الإسكندرية " إيراتوستين " في العصر البطلمي، وهو من أكبر الجغرافيين في وقته أن يصف مجرى النيل، فأبحر جنوبًا ووصل إلى ملتقى النيلين الأبيض والأزرق، كذلك حاول الجغرافي الشهير " إسترابون " معرفة مصادر مياه النيل ومنابعه، وقد أرسل بعض أباطرة الرومان بعثات لاستكشاف منابع النيل الأبيض، حيث تمكن بعضها من الوصول إلى منطقة المستنقعات، التي تقع في جنوب السودان حاليا، وقد سجل بطليموس السكندري في القرن الثاني الميلادي معلومات جغرافية دقيقة عن نهر النيل[٢].

---

[١] جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الرابع، مكتبة عالم الكتب، ١٩٨٥، ص ٤٣٠.
[٢] سيد عاشور أحمد، مرجع سابق، ص ١١٣.

ويقول الصحفي الكبير صلاح الدين حافظ في كتابه " صراع القوى الكبرى في القرن الأفريقي": " إن البحر الأحمر كان طريق مصر الفرعونية إلى قلب أفريقيا مارًا بالسودان وصولًا إلى الحبشة، ومن الثابت أن البخور كان له أهمية في الطقوس الدينية عند الفراعنة، ولذلك أدت الرغبة في الحصول عليه وعلى العاج، دورًا سياسيًا وتاريخيًا في توثيق العلاقة بين حضارات الفراعنة وبلدان أعالي النيل، وبخاصة مناطق بحر الغزال والنيل الأزرق، وقد كان الملك ساحورع (٢٥٥٣ - ٢٥٣٩ ق.م.) من أهم من أرسل أساطيله إلى بلاد بُنط - أو بُنت - (السواحل الجنوبية للبحر الأحمر ومدخله من المحيط الهندي في الصومال وجيبوتي وإريتريا حاليًا) لجلب البخور والعطور اللازمة للطقوس الدينية في المعابد الفرعونية، والحصول على المعادن النفيسة، وقد واصل أسطول الملكة حتشبسوت (١٤٩٠ - ١٤٦٩ ق. م.) - فيما بعد - الترحال إلى بلاد بنط لجلب البضائع المتنوعة "[١]، فالعلاقات العرقية والثقافية والتجارية بين مصر ودول حوض النيل كانت موجودة منذ عصور مبكرة، مما توضحه حقائق التاريخ الأفريقي كله.

وقد زاد اهتمام المصريين حديثًا بمنابع النيل في عهد محمد على الذي قام بإرسال عدة بعثات كشفية بقيادة سليم قبطان، لاستكشاف تلك المنابع، فتوغل قبطان حتى منطقة "غندكرو" في جنوب السودان[٢]، مما فتح الباب خلال القرن التاسع عشر لقيام مجموعة من الرحلات الكشفية من جانب الجمعية الجغرافية الإنجليزية، والجمعية الجغرافية الخديوية المصرية، مما أدى إلى استكشاف منابع النيل[٣].

---

[١] الأهرام ١١ يناير ٢٠١٠ سمير مرقص: " مصر وإثيوبيا... شراكة تنموية شاملة عبر البحر الأحمر". وأميل لودفيغ، حياة نهر، ترجمة عادل زعيتر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ١٩٠ - ١٩١.

[٢] فخري لبيب، بحث: مياه النيل من المنبع إلى المصب: الصراع والتعاون بين الماضي والمستقبل، من كتاب: الشرق الأوسط ومسألة المياه (محاضر مؤتمر إستانبول ١٩٩٤)، تعريب: ميسم حلواني، الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس ١٩٩٥، ص ٢٤٠ - ٢٤٢.

[٣] جوزفين كام، المستكشفون في أفريقيا، ترجمة السيد يوسف نصر، دار المعارف ١٩٨٣، ص ٢٥٣ - ٢٧٩. لمزيد من التفاصيل راجع: وزارة الأشغال العمومية، لينان دي بلفون، مذكـرات =

وخلال حكم محمد على وخلفائه امتد النفوذ المصري إلى أعماق السودان، وعلى ساحل البحر الأحمر، فضمت مصر ميناءي زيلع وبربرة، وهما في إريتريا حاليًا، كما ضمت مناطق على ساحل أفريقيا الشرقي حتى رأس " جورد فواي " في بلاد الصومال، وظلت مصر لسبعين عامًا قوة مسيطرة في حوض النيل والقرن الأفريقي، ولكن أدى الاحتلال الإنجليزي لمصر ١٨٨٢ إلى إضعاف الوجود المصري في قارة أفريقيا وحوض النيل، حيث حلت القوى الاستعمارية خاصة إنجلترا محل مصر في تلك المناطق، وأصبح لها السيطرة الكاملة على دول الحوض بما في ذلك مصر ذاتها[١].

وقد برهنت الاتجاهات السياسية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على أهمية العلاقات المصرية الأفريقية، حيث أثبتت التجربة أن مصر لم يكن من الممكن أن تقف مكتوفة الأيدي تجاه ما يحدث في أفريقيا من استغلال واستعمار، ومن ثم كان دورها البارز في حركة تحرير دول هذه القارة، وقد أقر الميثاق الوطني ذلك بقوله: " إن مصر بالذات لم تعش حياتها في عزلة عن المنطقة المحيطة بها، بل كانت دائما بالوعي وباللاوعي في بعض الأحيان، تؤثر فيما حولها وتتأثر به كما يتفاعل الجزء مع الكل، وتلك حقيقة مؤكدة تظهرها دراسة التاريخ"[٢].

وقد دعمت ثورة يوليو حركة التحرر الأفريقي خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي في النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية، حتى تحررت أغلب دول القارة، وسعت مصر لمنع التغلغل الصهيوني في أفريقيا، الذي كان قد بدأ يحل محل الاستعمار القديم، ويفتح ثغرات ومجالات جديدة لاستغلال الدول الأفريقية الحديثة

= عن أعمال المنافع العامة الكبرى التي تمت بمصر منذ أقدم العصور حتى ١٨٧٢، المطابع الأميرية بالقاهرة، ١٩٤٩، ص ٢٧٠ وما بعدها.

[١] رشدي سعيد، مستقبل الاستفادة من مياه النيل، بحث من كتاب أزمة مياه النيل إلى أين؟، مركز البحوث العربية، دار الثقافة الجديدة، ط ١، القاهرة ١٩٨٨، ٢٣ - ٢٤.

[٢] زكى البحيري، مصر وحركة التحرر في الكونغو، ١٩٥٥ - ١٩٦٥، النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٤ - ٥، ١٩ - ٢٩. الميثاق الوطني، قدمه جمال عبد الناصر للقوى الشعبية في ٢١ مايو ١٩٦٢.

الاستقلال، وقد نجحت مصر في تحقيق ذلك الهدف إلى حد كبير حتى قيام حرب ١٩٧٣، غير أن الوضع قد تغير في غير صالح مصر والأفارقة والعرب والقضية الفلسطينية بعد عقد اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ مما فتح الباب لعودة إسرائيل لأفريقيا، لتستلب ثرواتها وتستغل شعوبها من خلال برامج براقة كالمساعدات والمعونات... إلخ، وهي في ذلك تخدم مصالحها، وتفتح الطريق أمام النفوذ الأمريكي والغربي بصفة عامة، وتنخر في عظام الأمن القومي العربي، وفي مقدمته الأمن القومي المصري، خاصة في منطقة حوض النيل.

المياه واتجاهات الندرة في العقود الأخيرة

المياه العذبة ذات أهمية قصوى للحياة بصفة عامة على سطح الكرة الأرضية، وترجع تلك الأهمية إلى أن المياه تدخل في تركيب خلايا وأنسجة الكائنات الحية من نبات وحيوان وإنسان، حيث تشكل ٧٥% من وزن جسم الإنسان أو الحيوان، و ٨٠% من وزن معظم النباتات، ولا يقتصر الأمر على ذلك، فكل كائن حي لكي تستمر حياته لابد أن يجدد خلاياه، بأن يحصل على جرعات مائية كل يوم، فالإنسان يحتاج في جميع المجتمعات للمياه العذبة لاستخدامها – فضلا عن الاستخدامات الزراعية – للشرب وفي الاستعمالات المنزلية، وفي النواحي الصناعية، وغيرها(1).

ومما هو جدير بالذكر أن نسبة المياه العذبة التي تحويها البحيرات والأنهار في العالم ثابتة، وتمثل جزءًا محدودًا من المياه الموجودة على سطح الكرة الأرضية أو في باطن الأرض، فبينما تغطى المياه المالحة والعذبة ٧١% من سطح الكرة الأرضية، فإن نسبة المياه العذبة منها لا تزيد عن ٦%، وتلك الأخيرة بدورها موزعة على الجبال الجليدية في المناطق القُطبية الشمالية والجنوبية بنسبة ٢٧%، وعلى

(1) جودة فتحي التركماني، موارد المياه في الشرق الأوسط، الإمكانيات والمشكلات والحلول، دار الثقافة العربية، القاهرة ٢٠٠٨، ص ١٢.

المياه الجوفية بنسبة ٧٢%، ويتبقى فقط ١% من المياه العذبة في الغلاف الجوي أو في المجاري المائية والأنهار والجداول والبحيرات[١].

وتقدر كمية المياه الجارية في جميع قارات العالم في المتوسط بنحو ٤١,٠٠٠ مليار متر مكعب سنويًا، يعود منها إلى البحر ٢٧,٠٠٠ مليار متر مكعب، في شكل تدفقات وسيول، وتضيع ٥,٠٠٠ مليار متر مكعب في مناطق غير مأهولة، ويتبقى نحو ٩٠٠٠ مليار متر مكعب من المياه فقط تتصارع عليها دول العالم، ويستغلها الإنسان في الزراعة والصناعة والشرب والاستخدام المنزلي وغيرها[٢].

ومما يجعل المسألة المائية في العالم أكثر صعوبة أن هذا الجزء المحدود من المياه العذبة لا يتوزع بالتساوي على سطح اليابس، فهناك مناطق تحتوي على كميات كبيرة من هذا الجزء ككندا والبرازيل، بينما هناك مناطق تكاد تكون شبه خالية من المياه العذبة كالجزيرة العربية، وهذا التباين في التوزيع الجغرافي للمياه أدى إلى خلق حالة فقر مائي تعاني منه العديد من دول العالم[٣].

وجدير بالتنويه هنا أن التغيرات المناخية تؤثر على مدى وفرة المياه والتحكم فيها، ويشهد مناخ العالم في العقود الأخيرة تغييرات ملحوظة بسبب ارتفاع درجات حرارة الكرة الأرضية، وتآكل طبقة الأوزون، مما يؤدى إلى تغير واختلاف مناطق المطر، وتباين كمياته، وامتداد الجفاف إلى بعض المناطق، خاصة منطقة الشرق الأوسط[٤].

---

(١) صلاح عبد البديع شلبي، مشكلة المياه العذبة في إطار الاتفاقية الدولية الجديدة، السياسة الدولية، العدد ١٣٧، يوليو ١٩٩٩، ص ٩.

(٢) حسام الدين ربيع الإمام، نحو آلية إقليمية لتنظيم استخدامات حوض النيل، دكتوراه في القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ص ٣٤٨،٣٤٧.

(٣) دعاء زكريا، تنمية الموارد المائية في الوطن العربي، تحديات مستقبلية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة ٢٠٠٨، ص ٥.

(٤) الأوزون طبقة واقية للحياة البشرية من تأثير الأشعة أو الموجات فوق البنفسجية، وهو شكل من أشكال الأوكسجين موجود في الطبقات العليا من الجو يمنع وصول كميات كبيرة من الإشعاع الذي تبثه الشمس، ويحصر أشعة الشمس في الوقت نفسه في محيط الكتلة الأرضية مما يزيد درجة حرارتها، فإذا فسدت أو تآكلت هذه الطبقة تعرضت الأرض للإشعاعات الضارة وشديدة الحرارة =

وهناك مؤشرات كبيرة تؤكد أن تغيرات واسعة سوف تحدث في مناخات العالم بسبب الاستخدام الزائد للبيوت الزجاجية في الزراعة، وزيادة حجم المحروقات الكربونية وعوادم المصانع، واستخدام مادة " الفريون " في التبريد، مما يزيد من ارتفاع درجة حرارة الأرض، واختلاف كميات الأمطار بالزيادة المفرطة حينًا والنقص الشديد حينًا آخر، ومن الصعوبة التكهن بحجم هذا النقص ودرجته التي تتغير من منطقة إلى أخرى، ومن عام لآخر، وهذا يؤدى في كثير من الأحيان للتأثير سلبيًا على مساحة الأراضي التي يمكن زراعتها، وعلى النشاطات الصناعية، والتوسع العمراني، وعلى الرغم من أن عوامل كثيرة تؤثر على وفرة المياه ومدى كفايتها لحاجة الإنسان في منطقة ما، مثل عدد السكان، وكميات المياه المتاحة والمستخدمة في كافة المجالات، ومستويات التحضر، والتقدم التكنولوجي، إلا أن عامل المناخ يظل هو العامل الحاسم في تحديد مدى توفر الأمطار والمياه على مستوى العالم[١]، ولذلك ينبغي على جميع الدول أن تسعى لتأمين حاجات سكانها المائية، وتعمل على تخفيض حجم الانبعاثات الكربونية لمعالجة ثقب الأوزون، ويقع جزء كبير من هذه المسئولية على عاتق علماء المناخ، وخبراء المياه، ورجال الزراعة والصناعة، والدول الصناعية الكبرى، وفي

= T. Gissila, E.Black. D. I. F. Grimes and J. M. Slingo,,International Journal Of Climatology, Seasonal Forecasting of The Ethiopian Summer Rains, Published online in Wiley InterScience, Int. J. Climatol.(24): 31 May 2004, P. 1345.

[١] بخصوص أثر التغيرات المناخية على كمية الأمطار، يري نفر من الباحثين أن جسم الشمس الملتهب يحدث له تغيرات دورية، مما يؤدي إلى تغير كمية الإشعاع الشمسي المتجه نحو الأرض، ويرى آخرون أن التغير المناخي يحدث عند التقاء أشعة الشمس مع سطح الأرض، وعبر الغلاف الغازي المحيط بها، فمن سطوح خضراء تمتص الحرارة إلى سطوح قاحلة تعكسها، ومن هواء نقي تنفذ من خلاله أشعة الشمس للأرض، إلى هواء ملوث يعوق الإشعاع الشمسي من الأدخنة وخلافها، ويحبس حرارة الأرض ويمنعها من إحداث التوازن بين الاكتساب والفقدان، وإذا كان هناك خلل في التسخين والتبريد للغلاف الغازي، فلابد أن يكون هناك خلل في الدورة الهوائية العامة، مما ينعكس على الجبهة المدارية من حيث قوتها وموقعها، وبالتالي على كمية الأمطار التي تسببها، والتي هي مصدر المياه التي تجري في الأنهار المختلفة ومنها نهر النيل.

مقدمتها الولايات المتحدة والصين، وعلى السكان العاديين الذي ينبغي عليهم أن يرشدوا استخداماتهم المائية[1].

وتتركز مشكلة نقص المياه عالميًا في العروض التي يندر سقوط المطر فيها، حيث تبدأ ملامح القحولة والجفاف في الظهور، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط، خاصة المنطقة العربية، في مقدمة المناطق الحساسة في هذا المجال، نظرًا لأن معظم دول هذه المنطقة تقع في العروض الحارة الجافة وشبه الجافة[2]، وإذا كانت المنطقة العربية غنية بالثروات الطبيعية كالبترول إلا أن المياه ليست ضمن ثروات الغنى لتلك المنطقة نظرًا لندرتها، وتَدْخُل بعض دول حوض النيل كمصر والسودان ضمن مناطق الندرة المائية رغم مرور نهر النيل فيها[3].

وفي الوقت الحاضر، وبسبب التطور الكبير الذي أصبح عليه العالم، زادت الحاجة إلى استخدام المياه كأحد العناصر الأساسية للتطور والتنمية البشرية في مختلف المجالات الزراعية والصناعية، وأصبح الصراع حول مصادر المياه من أنهار وبحيرات حقيقة لا يمكن إنكارها، خاصة في أحواض الأنهار التي تشترك فيها أكثر من دولة.

والحاجة إلى المياه مرشحة دائمًا للزيادة بسبب التزايد المطرد لسكان العالم، فقد جاء في دراسة لمنظمة العمل الدولية في نوفمبر ١٩٩٣ أنه في ٢٠٢٥، سيكون واحد من كل ٣ أشخاص على سطح الكرة الأرضية يعاني من ندرة المياه. ولقد فتحت نظرية المفكر الاقتصادي الاجتماعي البريطاني مالتوس Malthus باب الاجتهاد واسعًا أمام الباحثين في كافة المجالات، وترى هذه النظرية أن تعداد البشر في العالم يتزايد

---

(1) Mahmoud A. Abu – Zeid and Asit K. Biswas, Some Major Implications of Climatic Fluctuations on Water Management, International Journal of Water Resources Development vol. 7 Number 2, June 1991, page 74 - 77.

(٢) جودة التركماني، مرجع سابق، ص ٣.

(٣) السياسة الدولية، العدد ١٢٥، يوليو ١٩٩٦، مستشار محمد حجازي، نحو استراتيجية مائية مصرية في حوض النيل، ص ١٣٠.

بمتوالية هندسية (١، ٢، ٤، ٨، ١٦ ...)، بينما تزيد الموارد بمتوالية حسابية (١، ٢، ٣، ٤، ٥ ...) مما سوف يؤدى إلى أن يأتي وقت يزيد فيه عدد سكان العالم بدرجة تؤدى إلى الندرة المائية، وانتشار المجاعات والأمراض والأوبئة، وقد يجر ذلك إلى قيام الحروب لوقف ذلك التزايد السكاني الرهيب[١].

ولقد ذهب الباحث فيليب هاوزر، في ضوء نظرية مالتوس المشار إليها، إلى القول إنه: " إذا استمرت الزيادة السكانية بالشكل القائم مع بقاء معدل ما يتوفر من الموارد المائية على حالته المعتادة لمدة عشرة أو عشرين عِقدًا من السنين لوصلت الأوضاع إلى ما يجعل الكرة الأرضية أشبه بحبل من النمل، فالأربعة مليارات من السكان في ١٩٧٥ سوف يصبحون ٣٢ مليارًا بعد قرن من الزمان (أي في عام ٢٠٧٥)، ويصبحون بعد قرن وربع قرن آخر (أي في عام ٢٢٠٠) نحو ٥٠٠ مليار من البشر، مع ملاحظة أن أكثر من ٩٠ % من الزيادة السكانية المشار إليها سيكون في مجتمعات الدول النامية[٢]، وسيعني ذلك أن أكثر من ثلاثة أرباع المياه المطلوب زيادتها في العالم في السنوات القادمة ستكون لتلك الدول؛ التي ستحتاج إلى مزيد من المياه لكي تزرع مساحات أكبر من المحاصيل الغذائية تسد بها حاجة السكان، الذين يتزايدون بمعدلات كبيرة.

ومن المخيف أنه رغم الزيادة السكانية الرهيبة المنتظرة لسكان العالم فإن التقدير المتفائل للزيادة المحتملة في إنتاج العالم من المحاصيل الغذائية سوف يزيد بمقدار ٢٠ % فقط في ٢٠٢٥ مقارنة بإنتاج تلك المحاصيل في عام ٢٠٠١ – على سبيل

---

(١) إنعام فكار، المياه وهواجس التحولات السوسيو اقتصادية في العالم العربي (الحالة المصرية نموذجا)، بحث في مجلة بحوث الشرق الأوسط، تصدر عن مركز بحوث الشرق الأوسط، بجامعة عين شمس، العدد الثامن والعشرون، مارس ٢٠١١. ص ٦٨٠ ـ ٦٨٥.

(٢) نفس المصدر والمكان، وكذلك:

Mark W. Rosegrant, and Ximing Cai, International Food Policy Research, Globale Water Demond and Supply Projections, Part 2. Results and Prospects to 2025, International Water Resources Association, Water International, volume 27,Number 2, June 2002., PP. 170 – 182.

المثال – مما ينذر بأزمة كبيرة في المنتجات الغذائية ينبغي على دول العالم الاستعداد لها، والبحث عن حلول لمواجهتها.

ومما يجب أن نلفت النظر إليه أن زيادة حجم المنتجات الزراعية تتطلب التوسع في استغلال الأراضي الزراعية، واختيار البذور المنتقاة، ومقاومة الآفات، ومعالجة ظروف الجفاف والملوحة، وتوفير الموارد المائية مع عدم الإفراط في استخدامها، وإدخال الوسائل الحديثة والتكنولوجيا الحيوية لزيادة إنتاجية الفدان، وجدير بالذكر في هذا المقام أن استخدام الطرق الحديثة في هولندا تحقق فائدة مقدارها ١٥ بليون دولار سنويًا من زراعة مساحة من الأرض مقدارها ١٠,٠٠٠ هكتار فقط، وهو مبلغ يزيد عما تحققه هولندا من الزراعة التقليدية لبقية أراضيها التي تبلغ مليوني هكتار[١].

وفي إطار حديثنا عن نهر النيل والمياه القادمة منه فإنه يوجد في العالم قرابة ٢٤٥ نهرًا دوليًا[٢] يعيش حولها ما يقرب من مليارين من البشر حتى ٢٠٠٨ – ينتشرون في ١٤٥ دولة، ويشكلون نسبة ٤٠% من سكان العالم – يعاني معظمهم من نقص كميات المياه الواردة إليهم من تلك الأنهار، مع تعرض تلك الأنهار للتلوث، وتدهور نوعية مياهها بسبب العوامل البشرية والطبيعية مما يشكل خطورة على حياة سكان هذه الدول، وتزداد مشكلات مياه أي نهر دولي كلما ازدادت أعداد الدول المشتركة فيه كنهر النيل، وقد أدى وجود عدد هائل من الأنهار الدولية بالضرورة إلى نشوب صراعات بسبب المصالح المتضاربة بين الدول المشتركة في حوض النهر الواحد[٣].

---

(1) Ismail Serageldin Library of Alexandria, Assuring Water for Food: Challenge of the Coming Generation,Water Resources Development, vol. 17, No 4, 2001, PP 521 – 525.

(٢) يرى البعض أن عدد الأنهار الدولية يبلغ ٢١٥ نهرًا فقط وأن ٦٠% من أنهار قارة أفريقيا تدخل ضمن الأنهار الدولية، وقد ورد لدى " أرسانو " Arsano أن عدد هذه الأنهار ٢٤٠ نهرًا.
Yacob Arsano. OP. Cit., PP. 24 – 25.

(٣) محمد عبد العزيز مرزوق، مصر ودول حوض النيل، دراسة لقواعد القانون الدولي التي تحكم التوزيع العادل لمياه النهر الدولي، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٠. ص ٥٨٢ - ٥٨٣.

وعلى الرغم من أنه تحكم العلاقة بين الدول المشتركة في الأنهار الدولية مجموعة من الاتفاقيات والمبادئ التي تصلح لتحديد وتعيين الأحكام القانونية للانتفاع بمياه تلك الأنهار فإنه من المتعذر وضع تلك القواعد في إطار عام واحد لتطبق على كل الأنهار بحيث تنظم استخداماتها كلها، ذلك لأن تلك الأنهار تتباين ظروفها ومشكلاتها إلى حد كبير، مما يستوجب عقد اتفاقيات بين دول حوض أي نهر مشترك كلما نشأت مشكلة أو بدا توتر حول توزيع واستخدام مياه ذلك النهر.

وعلى الرغم من كثرة عدد الأنهار الدولية والدول المشتركة فيها، لم تنشب حرب واحدة في الماضي بسبب النزاع حول المياه مباشرة، إلا قبل ألف عام فيما يعرف بجنوب العراق، وكانت النزاعات والتوترات بين الدول تنشأ فقط بسبب تباين الآراء حول تنظيم سير وتوزيع واستخدام مياه الأنهار وتسيير الملاحة فيها[١].

ويدخل نهر النيل ضمن الأنهار التي يدور حول مياهها خلافات بين الدول المحيطة به، والنيل هو أطول أنهار العالم؛ إذ يبلغ طوله قرابة ٦٨٢٥ كم[٢]، وتُقدر مساحة حوض النيل كله بحوالي ثلاثة ملايين كم مربع[٣]. وعلى الرغم من ذلك فإن التدفقات المائية لنهر النيل محدودة لا تتناسب مع طوله، حيث لا تتعدى ٨٤ مليار متر مكعب من المياه سنويًا مقدرة عند مدينة أسوان – وهي صافي ما ينزل على مجمل دول الحوض من مياه الأمطار، ومقدارها ١٦٦٠ مليار متر مكعب – في حين

---

(١) كلمة سفير جمهورية السودان بالقاهرة، (الفريق أول ركن: عبد الرحمن سر الختم)، من كتاب خمسون عاما على اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان ١٩٥٩، إشراف وتقديم أ. د. السيد فليفل، دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠٩، ص ٢٢. وأليو قرانق أليو، النظام القانوني لحوض النيل، أثر استقلال جنوب السودان على نظام توزيع وإدارة المياه، الخرطوم ٢٠١٠، ص ٢ - ٣.

(٢) هناك تقديرات متباينة لطول نهر النيل، فحسب UNEP في عام ٢٠٠٤ يقدر طوله بـ ٦٨٥٠ كم، وحسب الباحث الإثيوبي " أرسانو" يبلغ طوله ٦٦٩٣ كم Yacob Arsao, OP. Cit., P. 50. وحسب ما جاء في محاضرة محمد نصر الدين علام بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام في ١٢ أكتوبر ٢٠١١، يبلغ طول نهر النيل ٦٦٩٥.

(٣) سامر مخيمر، وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت مايو ١٩٩٦، ص ١٨.

أن كميات مياه الأمطار التي تنزل على أنهار أخرى كالكونغو في غرب أفريقيا كبيرة جدًا، وتزيد عن ٣٨٠٠ مليار متر مكعب، يصب منها ١٢٤٨ مليار متر مكعب سنويًا في المحيط الأطلنطي، كذلك نجد أن التصرفات المائية لنهر الأمازون في البرازيل بأمريكا الجنوبية ضخمة جدًا، إلى حد أنه يتدفق منها إلى المحيط الأطلنطي أكثر من ٥٥٠٠ مليار متر مكعب في السنة[١]. والجدول التالي يوضح التصرفات المائية السنوية لأكبر أنهار العالم.

جدول رقم (١) الموارد المائية لأكبر الأنهار الدولية

النهر	الطول (كم)	مساحة الحوض(ألف كم2)	التصرف السنوي مليار متر مكعب	مقدار التصرف مقارنة بنهر النيل
النيل	٦٨٥٠	٣١١٠	٨٤	١
الأمازون	٦٧٠٠	٧٠٥٠	٥٥١٨	٦٦
الكونغو	٤٧٠٠	٣٨٢٠	١٢٤٨	١٥
الميكونج	٤٢٠٠	٧٩٣	٤٧٠	٥,٦
النيجر	٤١٠٠	٢٢٧٤	١٧٧	٢,١
المسيسبي	٥٩٧٠	٣٢٧٠	٥٦٢	٦,٧
الدانوب	٢٩٠٠	٨١٦	٢٠٥	٢,٥
الراين	١٣٢٠	٢٢٤	٧٠	٠,٨٣
الزمبيزي	٢٧٠٠	١٢٠٠	٢٢٣	٢,٦٥

المصدر: UNEP 2004, Water sharing in the Nile River Valley

---

(١) رشدي سعيد، نهر النيل، نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٢، ٢٦.

ويرجع تناقص كميات المياه في بعض الأنهار، وعدم التوازن بينها وبين حاجات المجتمعات المعتمدة عليها في العقود الأخيرة – ومنها نهر النيل – إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض، واتساع ثقب الأوزون، وبالتالي تراجع كميات الأمطار، في الوقت الذي تتزايد فيه الحاجة إلى المياه العذبة، لتغطية حاجات السكان الذين يتزايدون بشكل كبير، ولعل ذلك يفسر ظهور الصراعات السياسية والاجتماعية الممتدة عبر العالم بسبب المياه وأساليب استخداماتها.

وتحذر التقارير الدولية مرارًا من احتمالات حدوث " مجاعة مائية " ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط وحوض النيل وأفريقيا بل في العالم كله[١]، ويوجد مئات الملايين من البشر لا يجدون مصدرًا للماء العذب، ويعانون من ظروف معيشية صعبة تؤدي في كثير من الأحيان إلى تفشي الأوبئة، وانتشار المجاعات[٢]. ولقد رصدت مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية أن أكثر من عشر مناطق في العالم مهددة بأزمات سياسية بسبب المياه، وخلال تسعينيات القرن العشرين كان يوجد ما يقرب من مليار شخص مهددون بأخطار الجفاف والتصحر[٣].

وتذكر تقارير البنك الدولي – وكثير من الدراسات الأكاديمية والسياسية – أن الموارد المائية ستكون أكثر المصادر الطبيعية ندرة، وأهم أسباب الحروب والمنازعات خلال القرن الحادي والعشرين، فلو استمر معدل الاستهلاك على ما هو عليه حاليًّا، مع الزيادة المطردة في السكان، سوف تزداد حدة المنافسة على المياه، مما سيقود للصراع في المستقبل، وتقول نفس التقارير: إن ٤٠% من سكان العالم يعانون من ندرة المياه، وإن هذا الوضع يتجه نحو الأسوأ مع زيادة الطلب على المياه،

---

[١] السياسة الدولية، عدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١، بحث لجويس ستار، مدخل إلى مؤتمر قمة أفريقي حول المياه، ص ١٦٦.

[٢] الموقع الإلكتروني لأخبار اليوم ٢٧ يوليو ٢٠٠٩.

[٣] السياسة الدولية، عدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١، تقديم ملف المياه لأحمد يوسف القرعي، ص ١١٤.

وفي قارة أفريقيا وحدها، سوف يعاني عدد كبير من السكان من نقص الموارد المائية، وقد يموت البعض نتيجة مشكلات ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمياه[١].

ويعاني الوطن العربي من ضغوط شديدة على موارد المياه العذبة، ويمثل ذلك الوطن نحو ١٠% من مساحة العالم، و٥% من سكانه، ولكنه لا يحظى سوى بـ ٠,٥% فقط من موارد العالم المائية العذبة والمتجددة، مما يجعل نصيب الفرد من المياه في نطاق بلدان الوطن العربي أقل من المعدلات العالمية، وأدت – وتؤدي – الزيادة المطردة في السكان والحاجة الملحة للتنمية إلى أن أصبحت المياه عنصرًا أساسيًا نادرًا ومطلوبًا بإلحاح لكثير من دول المنطقة العربية[٢].

وبسبب التنافس حول المياه طُرحت في التسعينيات من القرن العشرين من جانب مؤسسات دولية ومؤتمرات عالمية فكرة تسعير المياه، بحيث تباع وتشترى فيحصل عليها من يمتلك ثمنها ويحرم منها من لا يمتلك، فيتاح لدول معينة بالتحايل أن تحصل عليها – وتحرم دول أخرى منها – ربما من أحواض أنهار أخرى، كما تراهن إسرائيل، بالمخالفة لأحكام القانون الدولي التي استقرت لمدة طويلة من الزمن، والتي تجعل مياه الأنهار شركة بين دول أحواض الأنهار ولا يجوز التصرف فيها لغيرهم إلا إذا رغبوا جميعًا، والواقع أن تسعير المياه يمكن أن يؤدى إلى اهتزازات خطيرة في المجتمعات المختلفة، وفي مقدمتها المجتمعات العربية والأفريقية، ومن شأن ذلك أن يُشعل الخلافات والحروب[٣].

---

(١) السياسة الدولية، ١٠٤، جويس ستار، م. سابق، ص ١٦٦ - ١٦٧. دعاء زكريا، م. سابق، ص ٣. إنعام فكار، المياه وهواجس التحولات السوسيو اقتصادية، م. سابق، ص ٦٦٩. رسالة دكتوراه لخالد محمد غانم المطيري بقسم العلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، موضوعها " مشكلة المياه وأبعادها في الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة من ١٩٤٨ حتى ٢٠٠٦ ".

(٢) دعاء زكريا، تنمية الموارد المائية، م. سابق، ص ٣ - ٤.

(٣) السياسة الدولية، العدد ١٣٧، يوليو ١٩٩٩، صلاح عبد البديع شلبي، مشكلة المياه العذبة، م. سابق، ص ١٠. لقد طُرحت فكرة تسعير المياه في بعض مؤتمرات الأمم المتحدة بوازع من قوى موالية لإسرائيل، وقد قدم الباحث محمود أحمد في المكتب الإقليمي لمنظمة " الفاو " بالقاهرة، بحثًا عن تسعير المياه في منطقة الشرق الأوسط وإمكاناته والصعوبات التي تقابله، وكيف أن إسرائيل =

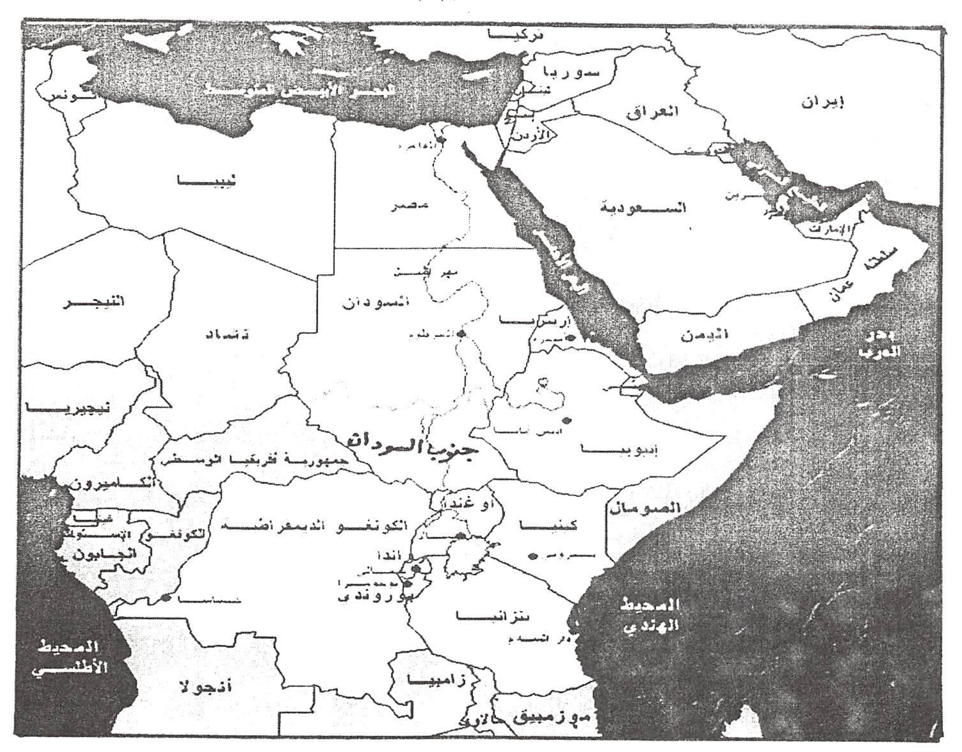
مصر وحتمية الحفاظ على مياه النيل

يجري نهر النيل في الوقت الحاضر في حوض واسع، يضم إحدى عشرة دولة تقع في شمال وشرق ووسط قارة أفريقيا وهي مصر، والسودان، وإثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وزائير، وكينيا، وتنزانيا، وبوروندي، ورواندا، وجنوب السودان بعد انفصاله عن الشمال، وتختلف حاجة دول حوض النيل للمياه تبعًا لما ينزل عليها من أمطار، وما يتوفر لديها من موارد مائية، وعلى حسب أعداد سكانها، وما تتطلبه برامج التنمية فيها، ومما هو جدير بالملاحظة هنا أن هناك زيادة في حاجة هذه الدول للتنمية في الوقت الحاضر، لمواجهة حاجات السكان المتزايدة خاصة في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية التي تعم العالم في الوقت الحاضر، والخريطة التالية تبين امتداد حوض نهر النيل والدول التي يشتمل عليها ذلك الحوض.

= واللوبي الصهيوني الذى وراءها يراهنون على السيطرة على البقية الباقية من المياه العربية لإفقار دول الطوق المحيطة بإسرائيل بما فيها مصر.

Mohmood Ahmad, FAO, Regional Office, Cairo, Egypt, Water Pricing and Markets in Near East: Policy Issues and Options, Water Policy, Official Journal of the World Water Council, volume 2, Number 3, 1999/2000.

خريطة رقم(١)



خريطة لدول حوض نهر النيل

وبصفة عامة نجد أن المياه هي المشكلة الرئيسية في البلدان الجافة وشبه الجافة، ولما كانت مصر ضمن تلك البلدان، وتعتمد كليًّا على نهر النيل؛ لذلك فالمصريون معنيون عناية فائقة بذلك النهر منذ بداية وجودهم على ضفتيه، وتتزايد حاجتهم لمياهه بسبب الزيادة السكانية المطردة، التي تتطلب مزيدًا من التنمية الزراعية والصناعية؛ ولذلك أقام المصريون كثيرًا من مشروعات الري التي تحافظ على المياه، وتنظم جريانها، وتمنع ذهابها إلى البحر المتوسط خاصة وقت الفيضان.

وكانت مصر على مر التاريخ هي الدولة الأولى التي تستفيد بمياه النيل؛ حيث تعتمد عليه حياة سكانها في جميع المجالات، وحديثًا استفاد السودان من نهر النيل بزراعة بعض المناطق على النيلين الأبيض والأزرق، بعد إقامة بعض السدود عليهما، وكان معظم مجرى النيل خاضعًا للإدارة المصرية خلال القرن التاسع عشر،

مما يؤكد على فكرة وحدة نهر النيل من منابعه حتى مصبه، ولما وقع الاحتلال الأجنبي لمعظم دول حوض النيل لم يستطع أن يغير هذه الحقيقة، التي يمثل أي خروج عنها مخاطر جمة على مصر والسودان.

وجدير بالذكر في هذا المقام أن مجتمعات ودول منابع نهر النيل لم تكن تولي اهتمامًا بالمياه التي تجري في ذلك النهر، فقد كانت الزراعة فيها تعتمد على الأمطار، ولكن بدأت تلك الدول تعطي اهتمامًا خاصًا بالمياه الجارية في النهر في العقود الأخيرة، وخططت لبناء بعض السدود على المجاري الرئيسية للنيل بهدف توليد الكهرباء وربما لاستخدام المياه التي تخزنها تلك السدود في الزراعة.

ويستمد نهر النيل أهميته بالنسبة إلى مصر من كونه يمثل المصدر الرئيسي للمياه العذبة اللازمة لها؛ إذ يعتمد سكانها عليه بنسبة تزيد عن ٩٦%، وقد قُدِّرَتْ الموارد المائية في مصر في ٢٠٠٧ بنحو ٦٩ مليار متر مكعب، وتتمثل في حصة مصر السنوية من مياه النيل، التي تبلغ ٥٥,٥ مليار متر مكعب، وهي تمثل نحو ٧٩,٣ % من إجمالي مواردها المائية، بينما تسهم مصادر المياه الأخرى كالمياه المُعاد استخدامها، والمياه الجوفية – وهي محدودة – بالنسبة الباقية[1]. ويذهب قرابة ٨٤% من المياه المتوفرة في مصر للنواحي الزراعية، وتستخدم النسبة المتبقية في الصناعة والاستخدامات المنزلية، وتعاني مصر في الوقت الحاضر (عام ٢٠١٤ – ٢٠١٥) من عجز مائي كبير؛ إذ تبلغ كمية المياه المتاحة لها من جميع المصادر قرابة ٧٨ مليار متر مكعب، بما فيها المياه المُعاد استخدامها، في الوقت الذي يبلغ فيه عدد السكان ٩٠ مليون نسمة، ومعنى ذلك أن نصيب الفرد في مصر حاليا – وهو أقل من ٧٠٠ متر مكعب في السنة – لا يبلغ حد الكفاية المائية المتعارف عليه عالميًا والذى يقدر بـ ١٠٠٠ متر مكعب من المياه سنويًا.

---

(1) الأهرام ٢٩ يناير ٢٠١٠.

وبحسب بعض الدراسات المعتمدة على إحصاءات وزارة الري والموارد المائية المصرية، فإن مصر ستكون بحاجة إلى قرابة ١٧ مليار متر مكعب من المياه في ٢٠١٧ زيادة عن الموارد المائية التي كانت متاحة لها في ٢٠١١، وسوف يكون لديها عجزًا مائيًّا مقداره ٣٢ مليار متر مكعب في ٢٠٢٥ (بل وربما يصل هذا العجز إلى أكثر من ذلك بكثير حسب تقديرات البنك الدولي لنفس العام) – كما يبين جدول رقم (٢) – وسوف يتناقص نصيب الفرد من المياه في مصر عن ٥٠٠ متر مكعب سنويًّا[١]، وإذا دخلت دول حوض النيل على الخط بإقامة مشروعات سدود لتوليد الكهرباء أو للزراعة، فإنها سوف تؤثر على التدفق الطبيعي للمياه في مصر، وسيزداد العجز المائي ليصل إلى حد الخطر، والجدول التالي يوضح الميزان المائي لمصر حتى عام ٢٠٥٠.

---

[١] كان نصيب الفرد في مصر من المياه سنويا في ١٩٥٩ مقداره ١٨٩٣ مترًا مكعبًا، ثم أصبح ٩٣٦ متراً مكعباً في ١٩٩٦، و٨٢٩ متراً مكعباً في ٢٠٠٧، ويبلغ نصيب الفرد في الوقت الحالي أقل من ٧٠٠ متر مكعب، وسوف يهبط هذا المعدل إلى أقل من ٥٠٠ متر مكعب في ٢٠٢٥. إنعام فكار، المياه وهواجس التحولات السوسيو اقتصادية، م. سابق، ص ٧٠٦. وعبد الملك عودة، السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٩، ص ٦٠ - ٦١.

- World Bank, World Resources Report, 1996/97,p.30.
- From Conflict to Cooperation in the Nile Basin,2004, World bank, world development indicators, 2007, pp. 14-17.

جدول رقم (٢) فجوة الموارد المائية في مصر (١٩٩٠-٢٠٥٠م)

السنوات	السكان بالمليون نسمة	متوسط نصيب الفرد من المياه سنويًا بالمتر٣	الموارد المائية المتاحة بالمليار متر٣	الاحتياجات المائية بالمليار متر ٣	فجوة الموارد المائية بالمليار متر٣
١٩٩٠	٥٢	١٢٢١	٦٣,٥	٥٧,٤	(+)٦,١
١٩٩٧	٦٦	١٠٩٠	٧٢	٧٠,٠	(+)٢
٢٠٠٠	٦٨,١	١٠٥٨	٧٢	٧٢,٠	صفر
٢٠٢٥	١١٦	٦٢٠	٧٦	١١٦,٠	(-)٤٩
٢٠٥٠	١٧٤	٤٦٠	٨٠	١٧٤,٠	(-)٩٤

World Bank, World Resources Report, 1996/97,p.30.

وجدير بالذكر أن المخزون المعتاد من المياه في بحيرة السد العالي يبلغ حوالي ١٦٠ مليار متر مكعب، وقد هبط ذلك المخزون في ٢٠١٠ إلى قرابة ١٢٠ مليارًا من الأمتار المُكعبة فقط، مما يدق ناقوس الخطر، حيث يبلغ العجز المائي في مياه تلك البحيرة حوالي ٤٠ مليار متر مكعب، والواقع أن مخزون مياه هذه البحيرة يمثل الاحتياطي الاستراتيجي لحاجات مصر المائية في سنوات الجفاف أو الندرة[١].

وتشير أحدث الأبحاث إلى أن الفجوة الغذائية في مصر تزيد عن نصف إجمالي احتياجاتنا من الغذاء في الوقت الحالي، رغم أن الزراعة تستنزف ما يقرب من ٥٠ مليار متر مكعب من مياه النيل سنويًا بخلاف ما يتم استخدامه من مياه

---

(١) الفجر ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩.

الصرف الزراعي والصحي، وهو في حدود ١٢ مليار متر مكعب، وبطبيعة الحال فإن أي نقص في حصة مصر من مياه النيل سوف يؤدى إلى زيادة الفجوة الغذائية، ويعطل إن لم يكن يوقف معظم مشروعات التنمية الزراعية والصناعية التي تعتمد على تلك المياه، وعلينا أن نأخذ في اعتبارنا أن عدد سكان مصر في ٢٠٥٠ سوف يزيد عن ١٣٠ مليون نسمة[١].

وتمثل الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي في جميع بلدان حوض النيل، وتعتمد معظم دول المنابع في زراعتها على الأمطار، ويعاني عدد من بلدان الحوض من نقص المياه، فيما عدا الكونغو (زائير) التي تمتلك ثاني أكبر نهر من حيث التدفق المائي، وثاني أكبر مساحة للغابات في العالم، وهو نهر الكونغو[٢].

والواقع أن الإحصاءات القائمة والمتوقعة بالنسبة إلى المياه في الفترة بين ٢٠٠٠ و٢٠٢٥ تشير بكل وضوح إلى وجود قحط مائي في كينيا، ونقص مائي كبير في مصر، وقد بات هذا النقص واضحًا وملموسًا خلال ٢٠٠٥ وبدايات ٢٠٠٦؛ ولذلك فإن مصر وكينيا في مقدمة بلدان حوض النيل التي تحتاج إلى تنمية حقيقية لمواردها المائية، وإلى ضرورة تعديل طرق الري، وإدخال النظم التكنولوجية الحديثة في الزراعة والصناعة [٣]. وعلى أية حال فباستثناء الكونغو ذات الموارد المائية الهائلة، يوجد أيضًا فائض في المياه لدى بعض دول الحوض فإثيوبيا وأوغندا بهما حوالي ٦٠% من ذلك الفائض، وتنزانيا بها ١٨% منه، أي أن الدول الثلاث تمتلك وحدها ٧٨% من فائض المياه في حوض النيل، وهذا التوزيع للمياه والأرض يبين مدى حاجة دول حوض النيل

---

(١) هانئ رسلان، مصر وأزمة المياه في حوض النيل، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٦٠ يوليو ٢٠١٣، ص ٢٢.

(٢) محمد نعمان نوفل، الإطار التاريخي والمستقبلي لإدارة مياه النيل بين مصر ودول حوض النيل، من كتاب مصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٦٦، ص ٣٩٥ - ٣٩٩. وجريدة الأهرام ١١ يوليو ٢٠٠٩، مقال لمكرم محمد أحمد: " تفاصيل الخلاف داخل دول حوض النيل حول حقوق مصر التاريخية ".

(٣) محمد أسامة، النيل مستقبل الأزمة، م. سابق، ص ٤٧.

للتعاون من أجل الوصول إلى صيغ تكاملية للاستفادة المشتركة من مياه النيل[1].

والجدول التالي يشير إلى الموارد المائية المتجددة في كل دولة من دول حوض النيل، ونصيب الفرد من المياه فيها، ومقدار النقص أو الزيادة لدى كل منها حتى عام ٢٠٢٥، ويبين ذلك الجدول أن نسبة اعتماد مصر على نهر النيل تزيد عن ٩٦%.

جدول رقم (٣) الموارد المائية المتجددة لدول حوض النيل في عام ٢٠٠٧

الدولة	مياه الأمطار والنهر مليار م٣	موارد داخلية مليار م٣	موارد كلية مليار م٣	نسبة الاعتماد على نهر النيل %	حصة المياه م٣ للفرد ٢٠٠٥	حصة المياه م٣ للفرد عام ٢٠٢٥
بوروندي	٣٣,٩	٣,٦	٣,٦	٢,٨	٥٣٧	٣١٠
الكونغو	٣٦١٨,٢	٩٠٠	١٢٨٣	٠,٠٨	٢٣٦٢٨	١٢٢٤٢
مصر	٥٥,٥	١,٨	٥٨,٣	٩٦,٤	٨٢٩	٦١٠
إريتريا	٤٥,١٥	٢,٨	٥٦	-	١٥٧٥	٩٤٠
إثيوبيا	٩٣٦	١٢٣,٢	١٢٣,٢	٢	١٨٦٧	١٠٦٨
كينيا	٤٠١,٩١	٢٠,٢	٣٠,٢	٦,٦	٩٤٧	٧٢٢
رواندا	٣١,٩٣	٥,٢	٥,٣	١٥,٤	٦٥٤	٤٢٧
السودان	١٠٤٣,٦٧	٩,٥	٦٦,٠	١١,٩	٨٥٩	٦٠٥
تنزانيا	١٠١٢,١٩	٨٢	٩١,٠	١,٣	٢٤٧٣	١٥٧٢
أوغندا	٢٨٤,٥	٣٩	٦٦,٠	٠,٠٨	٢٦٦١	١٤٨٦

From Conflict to Cooperation in the Nile Basin, 2004

World Bank, world development indicators, 2007, pp. 14-17

[1] نفس المرجع، ص ٥٥ ـ ٥٦.

وبالرغم من أن اعتماد مصر على مياه النيل بهذا الشكل الكبير بدأت بعض دول الحوض، تعبر عن رغبتها في استغلال مياه ذلك النهر سواء في الزراعة أو في توليد الكهرباء، مما يشكل آثارًا سلبية على كميات المياه الواردة إلى مصر والسودان، وقد عبرت بعض دول الحوض عن رفضها الاعتراف بما تم توقيعه من اتفاقيات مياه النيل التي تتمسك بها مصر والسودان، مما أدى إلى اختلاف وجهات النظر بين دول المنابع ودولتي المصب حول توزيع مياه النيل، والموقف العرفي والقانوني الدوليين منها.

وتوجد مدرستان في تفسير اتجاهات المنافسة المتزايدة على امتلاك الموارد المائية في دول الأنهار الدولية في العالم، ترى إحدى هاتين المدرستين: أن المنافسة على المياه سوف تؤدى بالضرورة إلى صراع بين الدول النهرية، ويعتبر بطرس غالي السكرتير العام الأسبق للأمم المتحدة واحدًا من مناصري هذه المدرسة، حيث تبنى في بدايات الثمانينيات من القرن الماضي " أن المياه سوف تكون مصدرًا للصراع الدولي "، وقد أشار توماس هومر – ديكسون Thomas Homer – Dixon، إلى أن الصراع على الموارد الطبيعية سوف يتزايد، بسبب النمو السكاني، وأكد " آرثر ويستنج " Arthur Westing، أن التاريخ الإنساني ما هو إلا حروب وصراعات حول المصادر والموارد[١].

وترى المدرسة الثانية أن مسألة الموارد المائية سوف تكون مجالًا من مجالات التعاون المستقبلي بين دول الأنهار المشتركة، وسيكون لها دور مهم في تشكيل الأمن العام لدى دول أحواض الأنهار؛ ذلك لأن المياه تتدفق وتنتشر مثلها مثل أي شيء في الطبيعة، وعلى صناع القرارات السياسية في دول العالم ألا ينسوا أن المياه لا تعرف الحدود، وأن عديداً من الدول تشارك غيرها في نفس النهر[٢].

---

[١] Yacob Arsano, OP. Cit., PP. 24 – 25.
[٢] Ibid ., PP. 24 – 25.

ويرى كثيرون أن الخلافات القائمة والمنتظرة بين دول منابع النيل ودولتي المصب هي خلافات لا مبرر لها؛ إذ تؤكد معظم الدراسات الهيدرولوجية أن كمية مياه الأمطار التي تنزل على حوض النيل كافية لسد حاجات سكان دول ذلك الحوض، والمطلوب فقط هو تنظيم عملية استغلالها، والتعاون بين الدول لإقامة المشروعات اللازمة للحفاظ عليها، وحسن توزيعها، وترشيد استخدامها[١]. فكميات السيول والأمطار التي تهطل على حوض النيل بكامله تبلغ حوالي ١٦٦٠ مليار متر مكعب في السنة، يضيع معظمها خلال سقوط تلك الأمطار وجريانها بسبب البخر أو التسرب في باطن الأرض أو التحول إلى مستنقعات منعزلة دون الاستفادة منها[٢]، وهذه الثروة الهائلة يجب استغلالها لترقية سكان دول تلك المنطقة، والواقع أن السياسة المائية بين دول الحوض، كما رسمتها خطة الطبيعة نفسها، تقوم على التعاون لا الصراع، والتكامل لا التناقض[٣].

وإذا كانت الحياة في مصر تعتمد كلية على مياه النيل الآتية من الجنوب، فطبيعي أن تقوم نظرية الأمن القومي المصري عبر عصور التاريخ المختلفة على أساس تأمين تلك المياه، ومن المعروف أن هذا الأمن لا يبدأ عند حدود مصر الجنوبية، وإنما يمتد إلى أطراف بعيدة عنها، وتعتبر البحيرات العظمى بوسط وشرق أفريقيا هي محور ارتكازه، حيث يتم من خلالها تأمين مياه النيل بالمعدلات والإيرادات التاريخية الثابتة بالنسبة لمصر، ومن المسلم به أن أي تهديد أو نقص لمياه النيل هو في حقيقته تهديد للأمن القومي لمصر والسودان معًا[٤].

ولذلك أصبح التحدي الأكبر بالنسبة إلى دولتي المصب هو كيفية الاستمرار في تلبية احتياجاتهما المائية، والتوفيق بين هذه الاحتياجات وبين

---

[١] عبد الملك عودة، السياسة المصرية، مرجع سابق، ص ٩٨ - ١٠٣.
[٢] نفس المكان. والأهرام ٨ مارس ٢٠٠٧.
[٣] الأهرام ١٣ ديسمبر ٢٠٠٩، طه عبد العليم: " مياه حوض النيل، تكفي بلدانه وتفيض ".
[٤] فتحي شهاب الدين، المياه والحرب القادمة في الشرق الأوسط، دار البشير للثقافة والعلوم للنشر، طنطا، ١٩٩٨، ص ٤١ - ٤٢.

الطلبات القائمة والمحتملة لدول أعالي النيل الأخرى[١]، التي تريد التحول من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية، ورغم المخاطر الإيكولوجية التي تأتي مصاحبة لهذا التحول، فهناك اعتقاد لدى بعض هذه الدول بأن ذلك هو السبيل الوحيد للتنمية وسد حاجتها من المحاصيل الغذائية[٢].

ويرى البعض أن الصراع في منطقة حوض النيل ظاهره مياه وباطنه سياسة، حيث إن ورقة المياه من أوراق الضغط السياسي على مصر، ومن المعروف أن التدخلات الخارجية يمكن أن تكون تدخلات محفزة للصراع حول المياه، والواقع أن أخطر هذه التدخلات هي تلك التي تنطلق من محور التخطيط الصهيوني الذي يحاول أن يتغلغل في مياه نهر النيل كما يحاول السيطرة على المياه العربية، وقد تسعى إسرائيل للحصول على حصة من مياه ذلك النهر، وتستخدم سياسة الاحتواء لدول المنابع للضغط السياسي على دولتي المصب، خاصة مصر لتحقيق مراميها، وتهتم الولايات المتحدة الأمريكية بالصراع المائي بين دول حوض النيل بهدف دعم تطلعات إسرائيل المائية، والقضاء على أية محاولة لإعاقة المصالح الأمريكية في دول منطقة البحيرات العظمى والقرن الأفريقي في مواجهة التواجد الصيني والروسي والإيراني ... إلخ[٣].

ومما هو جدير بالذكر هنا أن تركيا قامت ببناء العديد من السدود على نهري دجلة والفرات المتوجهين نحو سوريا والعراق مما أثر تأثيرًا كبيرًا على المياه الواردة إليهما، وأدى إلى جفاف مناطق واسعة كانت تقوم فيها الزراعة، ونفس ما قامت به تركيا هو نفس ما تفكر فيه بلدان أخرى في حوض النيل بتحريض من قوى خارجية،

---

[١] السياسة الدولية، العدد ٩٠، أكتوبر ١٩٨٧، طارق حسنى أبو سنة، أزمة السكان والتنمية في أفريقيا، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

[٢] رشدي سعيد، مستقبل الاستفادة من مياه النيل، م. سابق، ص ٢٥.

[٣] مغاوري شحاتة دياب، نهر النيل بين التحديات والفرص، بحث من مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٩ يوليو ٢٠١٠، ص٢١ - ٢٢.

بهدف حرمان بلدان المنطقة العربية من المياه وذلك يؤدى إلى تراجع أوضاعها، ووقف برامج التنمية والتقدم فيها[١].

الملامح الجغرافية لحوض نهر النيل

نهر النيل هو أطول أنهار العالم، حيث يخترق ٣٤ خط عرض من خط الاستواء حتى البحر المتوسط، وتبلغ المساحة الكلية لحوض النيل ٣,٣٥٢,٧١٠ كم مربع، وهى تشكل واحدًا من عشرة من مساحة القارة الأفريقية تقريبًا، وحوض النيل هو ثالث أكبر حوض نهر دولي من حيث المساحة بعد حوضي الأمازون، والكونغو، ويضم الحوض دولتي أوغندا، وجنوب السودان وأجزاء من كينيا وتنزانيا وبوروندي ورواندا، والكونغو الديمقراطية، وإريتريا، كما يضم ثلث مساحة إثيوبيا، وجزءاً واسعاً من السودان، وجزءاً كبيراً من مصر، خاصة مناطق الوادي والدلتا وما يحيط بهما [٢].

ويأتي نهر النيل من منبعين رئيسيين، هما المنابع الاستوائية، والمنابع الإثيوبية:

(أولًا) المنابع الاستوائية: توجد المنابع الاستوائية في هضبة البحيرات، التي تضم خمس بحيرات كبيرة تعرف بالبحيرات العظمى، وهي فيكتوريا وكايوجا وألبرت وإدوارد وجورج، وتقع في وسط وشرق أفريقيا الاستوائية ذات الأمطار الغزيرة طول العام، وتكُون تلك الأمطار أكثر غزارة في الفترة الممتدة بين شهري فبراير ومايو، وكذلك بين شهري أكتوبر وديسمبر، وتمد تلك المنابع نهر النيل بـ ١٤% من المياه الجارية فيه، ويعتبر نهر كاجيرا أول منابع النيل ويصب في بحيرة فيكتوريا من ناحية الغرب، وطوله ٨٣٥ كم، ويمد تلك البحيرة بما يتراوح بين ١٤٠ و ٦٠٠ متر مكعب من المياه في الثانية الواحدة، ويعد نهر لوفيرونزا أبعد منابع نهر النيل على الإطلاق، وهو فرع من نهر كاجيرا، ويمتد حتى شمال شرقي بحيرة تنجانيفا بـ ٥٠ كم، وتعتبر بحيرة

---

[١] إنعام فكار، المياه وهواجس التحولات السوسيو اقتصادية، م. سابق ص ٦٩٢ - ٦٩٣.
[2] Yacob Arsano, OP. Cit., PP. 50 – 51.

فيكتوريا أكبر البحيرات العذبة في العالم[1]، حيث تبلغ مساحتها ٦٩٠٠٠ كم مربع، وطولها ٣١٥ كم، وارتفاعها ١١٣٢ مترًا عن مستوى سطح البحر، ويبلغ إيراد البحيرة من المياه ١٤٤ مليار متر مكعب سنويًا(٩٢% منها ينزل على سطح البحيرة ذاتها والباقي يأتي من الأنهار التي تصب فيها)، ولكن ما يخرج منها لنهر النيل يكون في حدود ٢١ مليار متر مكعب فقط، وتقع البحيرة في إطار ثلاث دول هي أوغندا شمالا، وفيها ٤٣% من مساحة البحيرة، وتنزانيا جنوبًا وفيها ٥١% منها، وكينيا شرقًا وتضم ٦% فقط من مساحة هذه البحيرة، ويغذى بحيرة فيكتوريا بالمياه ١٥ نهرًا تقع في نطاق تنزانيا وكينيا وأوغندا ورواندا وبورندي، أهمها نهر كاجيرا، وتقع على بحيرة فيكتوريا عدة مدن أهمها عنتيبي في أوغندا، وكيسومو في كينيا، وموانزا في تنزانيا[2].

ويخرج مجرى النيل من بحيرة فيكتوريا، باسم نيل فيكتوريا، حيث يجتاز شلالات "ريبون" – التي اكتشفها سبيك – بعد كيلومتر ونصف من مخرجها، وتتوالى المساقط المائية أمام المجرى الذي يمر من بحيرة كيوجا الموجودة بكاملها في أوغندا ثم بحيرة كوانيا ثم منحدرات فويرا حتى يصل إلى مساقط " مرشيزون " فيندفع مع مجموعة مساقط أخرى، وبعدها يعود النهر هادئًا تنساب القوارب على مياهه في هدوء حتى يصل إلى بحيرة ألبرت، التي تبلغ مساحتها ٥٣٠٠ كم مربع، وطولها ١٧٥ كم، ويقع ٥٨% منها في أوغندا، و٤٢% في زائير (الكونغو الديمقراطية)، وتدخل إلى بحيرة ألبرت مياه نهر سمليكي الذي يأتي من بحيرة إدوارد – التي تبلغ مساحتها ٢٢٠٠ كم مربع، ويقع جزء منها في أوغندا والجزء الآخر في زائير – بالإضافة إلى مياه المجرى الرئيسي للنيل القادم من نيل فيكتوريا[3].

---

[1] جناب السير وليم جارستن، الدليل في موارد أعالي النيل، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٦٣ وما بعدها (أصل هذا الكتاب والأفكار الواردة فيه تعود إلى ١٩٠٤ وقتما كان جارستن مستشارا لنظارة الأشغال العمومية، والطبعة الأولي له في ١٩٥٣). وكذلك محمد خميس الزوكة، جغرافية المياه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٤٦٦ ـ ٤٦٨.

[2] محمد عوض محمد، نهر النيل، الهيئة العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠١، ص ٤٣.

[3] نفس المرجع، ص ٥٣ ـ ٥٥.

وعلى الرغم من أن الإيراد الكلى لبحيرة ألبرت من المياه سنويًا يصل إلى ٣٤ مليار متر مكعب فإن ما يخرج منها لنهر النيل يكون في حدود ٢٢ مليار متر مكعب فقط[١] - ويطلق على مجرى النيل في أوغندا اسم نيل ألبرت، ويسمى في جنوب السودان بحر الجبل، ويدخل أرض الجنوب بعد ٢٠٥ كم من خروجه من بحيرة ألبرت - وتعترض مجرى النيل بعض المساقط بعد دخوله جنوب السودان من عند بلدة " نمولي" حتى " الرجاف "، ثم تبدأ منطقة السدود أو المستنقعات الواسعة في جنوب السودان، والتي تبلغ مساحتها في المتوسط قرابة ٨٠٠٠ كم مربع – وقد تزيد مساحة هذه المستنقعات في سنوات الأمطار الغزيرة إلى ثلاثة أمثال مساحتها العادية – وتعوق تدفق النهر، وتعمل على تشتيت مياهه وتبخرها[٢].

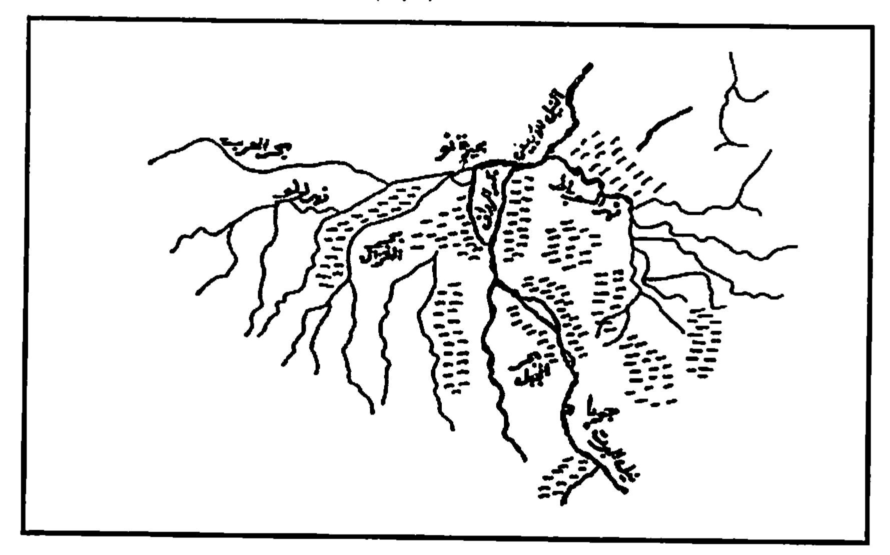
ويجري بحر الجبل في وسط مستنقعات الجنوب، ويتفرع منه عند بلدة شامبي من ناحية الشرق بحر الزراف، الذي يسير هو الآخر نحو ٨٠ كم، ثم يعود فيلتقى ببحر الجبل مرة أخرى، بعد التقاء الأخير ببحر الغزال وفرعه بحر العرب عند بحيرة " نو"، ويتقابل بحر الجبل، وهو يحمل مجمل ما تبقى من مياه المنابع الاستوائية مع نهر السوباط الذي ينبع من الهضبة الإثيوبية، حيث يُكوِّنان معًا مجرى النيل الأبيض الذي يتجه شمالا عبر بلاد السودان نحو الخرطوم[٣]. وكميات المياه المتبخرة والمفتقدة في منطقة السدود بجنوب السودان كبيرة جدًا، وتقول الأرقام الرسمية لتقارير

---

[١] سيد عاشور أحمد، مرجع سابق، ص ٤٦٦ - ٤٦٨.
[٢] السير وليم جارستن، الدليل في موارد أعالي النيل، م. سابق، ص ١٦٨ - ١٩٩، ٢٠١ - ٢٠٧. رشدي سعيد، نهر النيل، نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، ص ٣٤. وكذلك راجع: هرست وبلاك وسميكه، موسوعة حوض النيل، المجلد العاشر، المشروعات الكبرى لضبط النيل، ١٩٦٥، ص ٢٣ – ٣٥. والمجلد السابع من نفس الموسوعة، ١٩٤٧، ص ٢ – ١٠، ١٠٢ – ١٢٥.
[٣] عبد العظيم أبو العطا، ومفيد شهاب، ودفع الله رضا، نهر النيل، الماضي والحاضر والمستقبل، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٥، ص ٥٠ - ٥٢.

الحكومة السودانية أن هذه المياه تبلغ حوالي ٤٢ مليار متر مكعب سنويًا[١] وتبين الخريطة (٢) منطقة السدود بجنوب السودان، حيث تنتشر السدود النباتية والمستنقعات التي تعوق تدفقات المياه نحو النيل الأبيض عبر بحري الجبل والزراف، كما تنتشر السدود والمستنقعات أيضا في منطقة بحري الغزال والعرب.

خريطة رقم (٢)



منطقة السدود بجنوب السودان

وبعد منطقة السدود يأتي النيل الأبيض وهو ذو تدفق محدود ومنتظم تقريبًا طول السنة، وهو قليل العمق؛ إذ يتراوح عمقه ما بين ٣٠ و ٥٠ مترًا، وهو متسع المجرى، وتقع بلدة " ملكال " عند بدايته بعد التقائه بنهر السوباط، وبعد مسيرة ٨٤٤

---

(1) Arthur Okoth – Owiro, The Nile Treaty, State Succession and International Treaty Commitments: A Case Study of The Nile Water Treaties, Nairobi, Kenia, 2004. P 2 - 3.

راجع أيضا: الأن مورهيد، النيل الأبيض، ترجمة محمد بدر الدين خليل، دار المعارف ١٩٦٥. ومحمد عوض محمد، النيل، مرجع سابق، ص ٨٦ – ٨٧.

كم يتقابل النيل الأبيض مع النيل الأزرق في المُقرن بمدينة الخرطوم، لكي يُكَوِّنا معاً مجرى النيل الرئيسي المتجه نحو الشمال[١].

ثانيًا: المنـابع الإثيوبيـة: تمد المنـابع الإثيوبيـة نهر النيل بقرابـة ٧٤ مليار متر مكعب من المياه سنويًّا أي حوالي ٨٦ % من مياهه[٢]. وتأتي تلك المنابع أو الأنهار من الهضبة الإثيوبيـة، من جهـة الشرق وتجري نحو نهر النيل، حيث ينحدر من فوق تلك الهضبة ما بين ١١ و١٢ نهرًا تتجه نحو الدول المجاورة كالصومال والسودان وكينيا وإريتريا، وتصب تلك الأنهار سنويًّا مليارات الأمتار المكعبة في أراضـي البلدان المجاورة، وأحيانًا تذهب إلى المحيط الهندي، وتزود الهضبة الإثيوبية نهر النيل بثلاثة روافد رئيسية **أولها: نهر السوباط:** وطوله ١٢٨٧ كم، ويتكون من فرعين رئيسيين هما: نهر البيبور ونهر البارو، وبعد التقائهما يكونان مجرى نهر السوباط الذى يلتقى بالنيل الأبيض بعد مسيرة ٣٥٠ كم من التقاء الفرعين المذكورين، ويزود السوباط نهر النيل بأكثر من ١٣ مليار متر مكعب سنويًّا، وهي تمثل حوالي ١٢% من المياه التي تجري في نهر النيل[٣]. ويوجد في الجنوب الغربي من إثيوبيا حوض مستنقعات " مشار "، ويقع بين حوضي السوباط وفرعه البارو من ناحية الجنوب، والنيل الأبيض من الغرب، وطريق ميلوت – بالوتش – خور يابوس من الشمال، والميول الغربية لجبال إثيوبيا المتاخمة لحدود السودان من الشرق، ومن هذه الميول الغربية تنحدر جملة سيول تصب جميعها في مستنقعات مشار – المتفرع من نهر البارو – بالإضافة

---

[١] محمد عوض محمد، النيل، مرجع سابق، ص ٨٠ ـ ٩٠.

[2] Ashok Swain, Assistant Professor, Department of Conflict Research, Uppsala University, Sweden. Ethiopia, the Sudan, and Egypt: The Nile River Dispute, The Journal of Modern African Studies, April 1997, PP: 675 – 694.

[٣] الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل، التقرير السنوي للعام الأول ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٧٢. ص ٢٦ ـ ٢٧. كريمة السروجي ومحمد عبد المقصود، النيل حياة أو موت، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢١.

إلى ما يصل إلى هذه المستنقعات من مياه الأمطار المتسربة من الجانب الأيمن لنهر البارو ذاته[1].

وثاني الروافد الإثيوبية هو النيل الأزرق (أباي): الذي يلتقي بالنيل الأبيض في الخرطوم، على بعد ٢٠٣٥ كم من البحر المتوسط، والنيل الأزرق أكبر أنهار إثيوبيا وأهمها، وأكبر روافد نهر النيل على الإطلاق، حيث يزود وحده المجرى الرئيسي للنهر بما يتراوح بين ٤٩ و ٥٤ مليار متر مكعب سنويًا أي قرابة ٦٠ إلى ٦٥% من كمية مياه نهر النيل بكاملها، والأنهار الإثيوبية ومنها النيل الأزرق سريعة الانحدار، ويتجه كثير منها نحو الغرب بقوة فائقة، وينحدر النيل الأزرق من ارتفاع ١٧٨٦ مترًا عبر مجراه الذي يبلغ طوله ١٦٥٣ كم (لدى محمد عوض محمد ١٦٢٢ كم) من بحيرة تانا حتى الخرطوم، وله رافدان صغيران هما نهري الرهد والدندر اللذان ينبعان من الجهة الشمالية الغربية للهضبة الإثيوبية، قرب نهايتها من ناحية السودان، ويمتدان في داخل السودان ذاته لمسافة كبيرة ليصبا في النيل الأزرق، وفترة التدفق العظمى للنهر تكون خلال شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر، ويصيب الرهد والدندر الجفاف بعد انتهاء فترة الفيضان العظمى، ومما لاشك فيه أن إثيوبيا بلد ذات إمكانيات هيدرولوجية هائلة تؤثر على كثير من جيرانها الموجودين أسفل الهضبة الإثيوبية[2].

وينبع المجرى الرئيسي للنيل الأزرق من الجزء الشمالي الغربي للهضبة الإثيوبية، وتأتى موارده المائية من بحيرة تانا، ومن أنهار دابوس، ديدسا، فينشا،

---

(١) نفس المكان.

(٢) ألن مورهيد، النيل الأزرق، ترجمة د. نظمي لوقا، سلسلة أشهر الكتب الجديدة في العالم، دار المعارف، القاهرة ،١٩٦٦، ص ٥٠ - ٧٠. ورشدي سعيد، مستقبل الاستفادة من مياه النيل، مرجع سابق، ص٢١، - ٢٢. وعبد العظيم أبو العطا، مرجع سابق، ص٥٠ - ٥٤. وصلاح الدين على الشامى، دراسات في النيل، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٧، ص ١٥٥. محمد عوض محمد، نهر النيل، ص ١٠٤. هرست، هـ. أ.، (الخبير العلمي لوزارة الأشغال العمومية) كتاب النيل، ترجمة حسن الشربيني، القاهرة ١٩٥٢.

جودار، جاما، ولاكا، باشيلا بير، بلــــيز، الدينـــدر، الرهـــــد Dabus, Didessa,Fincha,Guder,Jamma, Beles, wolaka ,Bashila birr, ,Dinder,Rahad، ويبلغ مسطح منطقة سقــوط الأمطار للنيل الأزرق بفروعه ٣٢٤,٥٠٠ كم مربع، وهى مساحة تعادل قليلاً ضعف مساحة حوض المنطقة الاستوائية بكاملها، وتبلغ مساهمته المائية أكثر من ٤ أضعاف مساهمة المنابع الاستوائية في مياه النيل[١].

ومما هو جدير بالذكر أن مستوى تدفق مياه النيل الأزرق ليست على وتيرة واحدة طول العام، ففي الفترة من يوليو حتى سبتمبر تصل قوة تدفق هذا النهر إلى ذروتها، حتى إنه يزود نهر النيل بـ ٩٠% من مياهه التي تمر فيه بعد مدينة الخرطوم في تلك الفترة، بينما تقل هذه الكمية خلال فترة انحسار الأمطار كشهري مارس وإبريل إلى أقل من ٢٠% من مياه النيل[٢].

وثالث روافد نهر النيل الإثيوبية هو نهر عطبرة أو تيكيزى: وطوله ٨٨٠ كم ويمد النيل بما يتراوح بين ١٢و ١٣ مليار متر مكعب من المياه، أي ما بين ١١ و ١٢ % من مجمل مياهه، ويصب عطبرة في نهر النيل على بعد ٣٢٥ كم من مدينة الخرطوم، ويتغذى عطبرة بعدد من الروافد التي تنزل أمطارها على الجوانب الشمالية للمرتفعات الإثيوبية، ويشكل ذلك النهر في جزء منه الحدود الإثيوبية الإريترية، ويتشابه نظامه المناخي مع النظام المناخي لحوض النيل الأزرق[٣]؛ لذلك يصل إلى قمة تدفقه من يوليو إلى سبتمبر، ويصيبه الجفاف من يناير حتى مايو[٤].

---

(1) Yacob Arsano, OP. Cit., PP. 50 – 51.

(2) Arthur Okoth – Owiro, The Nile Treaty, OP. Cit., P. 3.

لمزيد من التفاصيل راجع: هرست وبلاك ويوسف سميكة، ترجمة حسن الشربيني، موسوعة حوض النيل - وزارة الري – المجلد التاسع، هيدرولوجية النيل الأزرق وروافد العطبرة والنيل الرئيسي حتى أسوان مع التعرض لجانب المشروعات، المطابع الأميرية، ١٩٦٥، ص ٨- ١٦.

(3) Yacob Arsano, OP. Cit., P. 51.

(٤) صلاح الدين على الشامي، مياه النيل، دراسة موضوعية، مكتبة مصر، ١٩٥٨، ٧٧ - ٧٨.

وتتراوح التدفقات المائية السنوية لنهر النيل بين الوفرة الزائدة في بعض السنوات والندرة في سنوات أخرى - حسب كمية الأمطار الساقطة على منابع النهر - فقد تبلغ موارد النهر ١٠٤ مليارات متر مكعب في السنوات الغنية بالأمطار، مثل سنة ١٩٤٦، و٤٥ مليار متر مكعب في السنوات الفقيرة كسنة ١٩١٣، ومن الملاحظات الجديرة بالذكر أنه نتيجة للتغيرات المناخية التي تنتاب العالم في القرن ونصف القرن الأخيرين انخفض مقدار تدفق مياه النيل من ١١٠ مليار متر مكعب في المتوسط عند أسوان خلال الفترة من ١٨٧٠ وحتى ١٨٩٩، إلى ٨٤ مليار متر مكعب في الفترة من ١٨٩٩ حتى ١٩٥٤، ثم إلى ٨١ مليار متر مكعب خلال الفترة التالية ما بين سنتي ١٩٥٤ و١٩٩٦[1].

والمتتبع تاريخيًا لكتاب " تقويم النيل " لأمين سامي يتأكد أن إيراد النيل يختلف من عام إلى آخر، فتهبط تصرفاته في فترة التحاريق (ندرة المياة) هبوطًا كبيرًا يعجز فيها عن الوفاء بالمطالب الزراعية، بينما يتزايد الإيراد المائي في موسم الفيضان، ويبلغ في بعض السنوات حد الخطورة التي تهدد الحياة على جانبيه، وتشكل هذه الظاهرة مجالًا فسيحًا أمام الباحثين الذين رصدوا مناسيب النيل؛ ولذلك فكر كثيرون في محاولة ضبط النهر والتحكم في إيراده باقتطاع كميات من مياهه في موسم الفيضان، واختزانها لموسم التحاريق[2].

وعلى أية حال تُقدر الإحصاءات كمية المياه التي تصل إلى نهر النيل من المنابع الاستوائية والإثيوبية عند أسوان بـ ٨٤ مليار متر مكعب في المتوسط سنويًا خلال القرن العشرين، وكان للمنابع الإثيوبية النصيب الأعظم في مد نهر النيل بالمياه الواصلة إليه، كما سبق أن فصلنا[3].

---

(1) Ashok Swain, OP. Cit., P. 676.

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع، أمين سامي باشا، تقويم النيل، الهيئة العامة لقصور الثقافة، الجزء الأول، القاهرة، ٢٠٠٩.

(٣) فريق أبحاث جونجلي، مشروعات النيل الكبرى في السودان، ترجمة هنري رياض، والجنيد على عمر، الخرطوم، أكتوبر ١٩٦٩، ص ١٣. وزكي البحيري، الجذور التاريخية لمشكلات مياه

وفي هذا الإطار يذكر الباحث الإثيوبي يعقوب أرسانو أن حوض النيل الشرقي يشكل معلمًا جغرافيًا بارزًا في شمال شرق أفريقيا، ويضم إثيوبيا ومصر وإريتريا والسودان – وجنوب السودان بعد أن أصبح دولة مستقلة – وأن الزراعة قد ازدهرت في دول أدنى النهر خاصة مصر منذ آلاف السنين، بسبب تدفق المياه وترسيبات الطمي الذي يأتي من إثيوبيا نحو مصر والسودان، مما أدى إلى ازدهار الحضارة في هذه المناطق دون مناطق أعالي النيل في إثيوبيا وغيرها(١). ويرى أرسانو أن مصر قد عملت كل ما يمكن عمله من أجل ضم السودان إليها تحت شعار وحدة وادي النيل، ولما لم تتحقق لها تلك الوحدة بعد أن أعلن السودان استقلاله التام في ١٩٥٦، اتجهت نحو استراتيجية جديدة للسيطرة على مياه النيل لتحقيق مصلحتها عن طريق بناء السد العالي، ومن وجهة نظر أرسانو أن هناك خلافات ظهرت بين دول أدنى النهر ودول أعلاه بسبب أن إثيوبيا هي المصدر الرئيسي لمياه النيل، بينما مصر هي المستهلك الأساسي لها(٢). ويتضمن الرد على أرسانو وغيره من الإثيوبيين القول بأن إنشاء السد العالي لا يضر أو يتعلق أو بمصالح أحد من دول حوض النيل سوى مصر والسودان؛ لأنهما دولتا المصب ونهاية النهر، كما يتضمن الرد أيضا القول لإخواننا من شعوب منابع النيل بأنكم لستم أنتم من أمطرتم السماء، ولا نحن من حفرنا نهر النيل، فالتكوين الطبيعي لحوض النيل شكلته العناية الإلهية، بشكل يجعل مياه الأمطار الإثيوبية الغزيرة تتدفع بالضرورة من فوق الهضبة الإثيوبية نحو نهر النيل، ويجعل مياه البحيرات الاستوائية تسير في مجرى النهر نحو مصر والسودان، وتلك المياه ليست منحة من أحد أو حقوقًا مغتصبة؛ لأنها ظاهرة طبيعية، عاش عليها الشعبان:

النيل، من ١٨٩٩ حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، بحث في " المؤتمر الدولي حول المياه في أفريقيا من ٢٦ ـ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨ "، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(1) Yacob Arsano, OP. Cit., PP. 56 – 59.
(2) Ibid., PP. 57 – 59.

المصري والسوداني، ومازالا منذ آلاف السنين؛ ولذلك علينا كدول حوض النيل أن نعيَ أن أية مشكلات أو خلافات تنشأ بين دول أدنى النهر ودول أعلاه ينبغي حلها بالمشروعات المائية المشتركة، والمصالح المتبادلة، وبالتعاون في النواحي الاقتصادية المختلفة.

مشروعات التخزين القرني على نهر النيل

كانت الوسيلة الناجعة لزيادة موارد نهر النيل التي تتطلبها عمليات التوسع الزراعي في مصر والسودان منذ أوائل القرن العشرين تتمثل في التفكير في إقامة مشروعات للتخزين القرني طويل المدى للمياه في أعالي النيل، لكي تقوم بتجميع المياه التي تتبخر وتضيع في المستنقعات هناك، وتخزنها في البحيرات العظمى بمنطقة المنابع، لكي يجري تمريرها في نهر النيل عند الحاجة إليها، وعندما كانت بريطانيا تهيمن على حوض النيل، كان المهندسون الإنجليز يسعون لدراسة مشروعات أعالي النيل لاختيار الأنسب منها لتنفيذه.

وفي مصر جرت محاولات لتخزين مياه النيل عن طريق بناء خزان أسوان ١٩٠٢، وكان مجهزًا لتخزين ٣,٦ مليار متر مكعب من المياه سنويًا، وقد تم تعليته مرتين: الأولى ١٩١٢، والثانية ١٩٣٣ ليزيد مخزون المياه أمامه إلى ٥,٢ مليار متر مكعب، وأقامت مصر العديد من القناطر على النيل لخدمة أعمال الزراعة والري فيها، وقد ظهرت حاجة بلاد السودان لمياه النيل عند إقامة مشروع ري الجزيرة خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها، حيث بدأ التفكير في كيفية تدبير مياه ري أراضي ذلك المشروع[1].

وفي إطار المحاولات الدعوية لري مزيد من الأراضي الزراعية في مصر والسودان، وضع السير وليم جارستن William Garstin مفتش الري في وزارة الأشغال المصرية أول مشروع متكامل لضبط وتخزين المياه في مناطق أعالي النيل، وقد

---

(١) عبد التواب عبد الحي، النيل والمستقبل، ماذا جرى للنيل؟، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٩١.

وضع جارستن مشروعه في عام ١٩٠٤، وضم في داخله عددًا من مشروعات التخزين الموسمي والدائم التي اقترح إقامتها على طول مجرى النهر[١]. وكان ضمن المشروعات المقترحة سدٌّ على النيل الأزرق، وقد تم بناؤه عام ١٩٢٤، وسدٌّ آخر على النيل الأبيض جنوب الخرطوم تم تنفيذه ١٩٣٧، حيث كان الهدف منه تخزين كمية من المياه يتم تصريفها وقت الحاجة إليها.

وكان من أهم المشروعات التي وجه جارستن الأنظار لتنفيذها مشروع قناة جونجلي في منطقة السدود بجنوب السودان، وقد ارتبطت كثير من مشروعات المياه بذلك المشروع الذي مر بعدة تصورات ومراحل بيانها كالآتي:

أولاً: قناة في منطقة السدود: قام جارستن خلال عمله كمستشار لوزارة الأشغال المصرية بين عامي ١٨٩٢ و ١٩٠٨ بكتابة عدة تقارير خاصة بمشروعات أعالي النيل، وفي تقرير له بعنوان " مذكرة عن السودان " في ١٨٩٩ ناقش جارستن احتمالات توفير المياه التي تضيع في إقليم المستنقعات بجنوب السودان بسبب البخر، والتي قدرها بـ ١٢,١٧٥ مليار متر مكعب، وذلك عن طريق سحب وتجميع مياه بحري: الجبل والزراف ومياه منطقة المستنقعات المحيطة بهما لتوصيلها إلى النيل الأبيض، للاستفادة منها، واقترح لذلك عدة مشروعات وسدود عام ١٩٠٤ ترتبط بحفر قناة جديدة عرفت بـ " قناة جونجلي " تبدأ من بلدة جونجلي، وتتجه شمالاً حتى مدخل نهر السوباط في النيل الأبيض بطول ٣٤٠ كم[٢].

ثانيًا: مشروع قناة منجلا – السوباط: في ١٩٢٠ وضع سير ماردوخ ماكدونالد خطة جديدة للتخزين القرني للمياه في أعالي النيل، تبدأ المرحلة الأولى منها

---

[١] صلاح الدين على الشامي، دراسات في النيل، مرجع سابق، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٨. وليم جارستن، الدليل، مصدر سابق، ص ١٥٦ ـ ٣٠٩.

[٢] جارستن، الدليل، مصدر سابق، ص ٤١٠ ـ ٤١٥. الصادق المهدي، مياه النيل الوعد والوعيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٥٣ ـ ٥٤.

بإقامة سد على بحيرة فيكتوريا لكي تصبح مستودع تخزين رئيسيا للمياه، وتضيف إلى نهر النيل قرابة خمسة مليارات متر مكعب من المياه سنويًا يضيع بعضها عن طريق البخر بطبيعة الحال، وكانت عملية التخزين المقترحة تستلزم إقامة خزان آخر على بحيرة ألبرت، وخزان ثالث على بحيرة تانا في إثيوبيا، وأكد ماكدونالد أن مشروعه يتطلب إقامة قناة لسحب المياه إلى نهر النيل تبدأ من منجلا الواقعة عند الأطراف الجنوبية لمستنقعات جنوب السودان وحتى النيل الأبيض (مما يمثل مسارًا آخر لقناة جونجلي) وهي تتسع لتصريف ١٩٠٠ متر مكعب من المياه في الثانية الواحدة، وكان من المُقَدَّر أن هذا المشروع سيوفر ٤,١ مليار متر مكعب (وردت عند رشدي سعيد، النيل ، ٤,٧) من المياه في السنة في مرحلته الأولى[١]. وقد رأى ماكدونالد أن مشروعه يستوجب أيضًا إقامة سد قرب بلدة مُروِي أمام الشلال الرابع جنوب وادي حلفا لكي يحجز المياه الزائدة في حالة الفيضانات العالية، ويصرفها عند الحاجة[٢].

وكانت المرحلة الثانية من خطة ماكدونالد للتخزين القرني تتضمن إقامة سد بحيرة ألبرت – المشار إليه – لكي يضيف ٤,٨ مليار متر مكعب من المياه، كما تتضمن المرحلة الثانية من الخطة أيضًا العمل على الحد من الفاقد المائي؛ بإقامة قنوات تحويل لتجنب مستنقعات " مشار " التي يمر بها فروع نهر السوباط

---

[١] سمير إبراهيم عبدالفتاح صيام، مصر والتطور التاريخي لمشروع قناة جونجلي ١٨٩٩ - ١٩٨٥، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة الزقازيق ٢٠٠٩، ص ٤٨ - ٤٩. دار الوثائق القومية، ملفات مجلس الوزراء، خاص بسيادة وكيل مجلس الوزراء لشئون السودان، مذكرة عن بحيرة تانا. جلسات مجلس النواب المصري، دور الانعقاد العادي التاسع، جلسة ١٧، ١٨ يناير ١٩٣٣، ص ٢٤. وكان قد تم اقتراح إقامة سد على بحيرة تانا، وتم إرسال بعثة " ديبوى ١٩٠٤ " لبحث المشروع، ثم تلتها بعثات أخرى في سنوات ١٩١٥، ١٩٢٠، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٧، وقد دعي الإمبراطور الإثيوبي هيلا سلاسي شركة " هوايت " الأمريكية لبناء السد، ولكنه لم يتم.

[٢] صلاح الدين على الشامي، مياه النيل، دراسة موضوعية، مكتبة مصر، الفجالة، بدون تاريخ، ص١٠٨ – ١١٥. الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل، التقرير السنوي، للعام الأول ١٩٦٠ -١٩٦١، ص ٤٨ - ٥٢. السياسة الدولية، العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١، محمد عبد الغنى سعودي، قناة جونجلي: لماذا؟ وأين؟، ص ٦٦ - ٦٨.

لتوفير ٤,٤ مليار متر مكعب، وإقامة قنوات تحويل أخرى في مستنقعات وفروع بحر الغزال، لتوفير ١,٥ مليار متر مكعب من المياه الضائعة هناك(الموارد المائية لفروع بحر الغزال ١١,٤٧، وما يصب منها في نهر النيل لا يزيد عن ٠,٦ مليار متر مكعب فقط) وتتطلب خطة ماكدونالد في مرحلتها الثانية زيادة حجم قناة منجلا – السوباط (المسار الآخر لقناة جونجلي) لكي يمكنها استيعاب المياه المضافة في تلك المرحلة لتوصيلها للنيل الأبيض[١].

ثالثًا: مشروع الفيفينو – بيبور: بعد عقد اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩ اتجهت مصر لعمل بعض الدراسات لاختيار المشروع الأنسب لزيادة تدفقات مياه النيل، وفي هذا المجال يعتبر مشروع " الفيفينو – بيبور" من المشروعات البديلة لمشروع قناة جونجلي، فبعد عمل الاستكشافات الهندسية له، اتضح أن أحسن تخطيط لتنفيذه – من وجهة نظر واضعيه – هو إنشاء قناة طولها ١٥٦ كم من نقطة الجميزة على بحر الجبل تتجه شمالًا فشرقًا إلى أن تتصل بمجرى " الفيفينو " عند الكيلو ١٢٨ من مصبه، ثم تسير مع المجرى إلى بلدة بيبور لمسافة ٥٤ كم، ومنها إلى بلدة أكوبو حيث يجري ذلك الجزء من نهر البيبور، ثم يسير المجرى في قناة جديدة بطول ٢١ كم إلى خور "نياندنج"، ومنه إلى نهر السوباط، ليصب أخيرًا في النيل الأبيض لكي يزيد من تدفقاته، وبذلك يبلغ طول قناة الفيفينو – بيبور ٢٣١ كم، وكان من المنتظر أن يوفر ذلك المشروع ٤ مليارات متر مكعب من المياه مناصفة بين مصر والسودان[٢].

---

[١] بى. بى. هاويل، وإم لوك، بحث: التحكم في مستنقعات جنوبي السودان: مشروعات التصريف، والتأثيرات المحلية، والقيود البيئية على التنمية الإصلاحية في إقليم الفيضان، من كتاب نهر النيل، مشاركة في مورد نادر، عرض تاريخي وفني لإدارة المياه، ولقضايا اقتصادية وقانونية (تحرير بى. بى. هاويل، وجى. آ. آلان)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٤٧ - ٤٦٣. ورشدي سعيد، مستقبل الاستفادة من مياه النيل، بحث من كتاب أزمة مياه النيل، م. سابق، ص ١٦ - ١٨.

[٢] الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل، التقرير السنوي الأول ١٩٦٠ - ١٩٦١، مصدر سابق، ص ٥٦ - ٦١. وسمير إبراهيم صيام، مصر والتطور التاريخي لقناة جونجلي، مرجع سابق، ١٨٩٩ –

رابعًا: مشروع تجسير بحر الجبل: تم طرح مشروع ثالث لتقليل الفاقد المائي في منطقة السدود عام ١٩٣٨، وذلك بعمل جسور حول المجاري الطبيعية لبحري: الجبل والزراف، بدلًا من حفر قناة جونجلي، ويتضمن المشروع إقامة جسر على الضفة الغربية لبحر الجبل فقط أول الأمر، ثم عمل جسور على شاطئي بحر الجبل والزراف في المسافة من بلدة منجلا حتى بحيرة " نو "، وما يتبع ذلك من عمل جسور على جزء من مجرى النيل الأبيض، بسبب انخفاض شاطئيه، حتى يمكنه استيعاب كميات المياه الزائدة، والهدف النهائي من المشروع توفير ٤ مليارات متر مكعب من المياه، ويتضمن ذلك المشروع أيضًا عمل خزان مائي على مخرج بحيرة ألبرت[١].

خامسًا : مسار جديد مباشر لقناة جونجلي: أجريت دراسات مستفيضة بخصوص قناة جونجلي، وفي ١٩٣٨ أُقترح لها سبعة مسارات مختلفة، وتم اختيار أحسن هذه المسارات بهدف تعميقها وتوسيعها لكي تستوعب ٥٥ مليار متر مكعب من المياه، بعد عمل سد على بحيرة ألبرت، وتسير القناة المزمع حفرها من جونجلي حتى النيل الأبيض في خط مستقيم لمسافة ٣٠٧ كم لتجميع مياه النيل المنتشرة في منطقة السدود والمستنقعات الواسعة في جنوب السودان حول بحري: الجبل والزراف، حتى توفر ٤ مليارات متر مكعب من المياه في المرحلة الأولى من المشروع، وتوفر ٣,٦ مليار متر مكعب في المرحلة الثانية[٢].

سادسًا : مشروع نيوهاوس: كان المستر " نيوهاوس " يعمل مفتشًا للري في منطقة أعالي النيل في السودان، وكان من رأيه – ومعه مهندس الري " ديبوي "

= ١٩٨٥، ص ٨٠ ـ٨٤. ولمزيد من التفاصيل راجع: السير مردخ ماكدونالد (وزارة الأشغال العمومية): ضبط النيل، الجزء الأول، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٠م.

[١] الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل، التقرير السنوي الأول، م. سابق، ص ٦٩ – ٨٦.

[٢] نفس المكان. ومشروعات النيل الكبرى في السودان، فريق أبحاث جونجلي، ترجمة هنري رياض، والجنيد على عمر، الخرطوم ١٩٦٩، ص ١٦، ٢٨، ٢٣. وكذلك مشروع جونجلي، جمهورية السودان الديمقراطية، حقائقه وأبعاده ونتائجه، بقلم يحيي عبد المجيد وزير الري السوداني، الخرطوم، ١٩٧٤، ص ٤ ـ ٥.

الذي كان يعمل من قبل مع وليم جارستن - أن مشروع قناة جونجلي يكاد يكون عديم الفائدة لنفقاته الباهظة، وأن المشروع الأكثر معقولية هو أن يُعتنى بإصلاح المجاري الطبيعية لنهر النيل وتعميقها، وذكر نيو هاوس في كتابه " مشكلة أعالي النيل " The Problem of the Upper Nile أنه ينبغي عمل تسعة مشروعات مائية، قام بعرضها في كتابه، يمكنها توصيل مياه هضبة البحيرات إلى النيل الأبيض من غير أن تُفقَدَ مياه كثيرة في المستنقعات، وكان معظم تلك المشروعات يقع على بحري الجبل والزراف ونهر السوباط[1].

سابعًا: بوتشر وقناة جونجلي: تقدم مفتش الري الإنجليزي د. بوتشر - مدير النيل الجنوبي - إلى وزارة الأشغال المصرية عام ١٩٣٦ بمشروعه للاستفادة من مياه المستنقعات في جنوب السودان، وذلك بإنشاء خزان على بحيرة ألبرت، تتراوح سعته التخزينية بين ٤٠ و ٥٠ مليار متر مكعب[2]، وتضمن المشروع القيام بحفر قناة، بطول ٣٠٧ كم، من نقطة جونجلي حتى نقطة تقع شرقي بحر الزراف الأعلى، وتتجه نحو الشمال إلى نقطة تجاه الكيلو ١٧٥ من مصب الزراف الذي لن يعدل مساره، وتسير القناة حتى تصل إلى النيل الأبيض، وقد كان من المقترح لقناة جونجلي ٧ مسارات، اختار منها بوتشر الخط رقم (٧)، وكان هذا المشروع سليما من الناحية الهيدروليكية، وأقل في التكاليف من غيره من المشروعات الأخرى[3].

ثامنًا: تقرير وزارة الأشغال عن قناة جونجلي والمشروعات المائية الكبرى: جاء آخر مشروعات التخزين القرني تحت عنوان " المحافظة على مياه النيل في

---

(1) محمد عوض محمد، نهر النيل، مرجع سابق، ص ٣٠٠ - ٣٠٤.

(2) صلاح الدين على الشامي، مياه النيل دراسة موضوعية. ص ١٠٨، ١٥٠. عبد التواب عبد الحي، النيل والمستقبل "، مرجع سابق، ص ١٥١ - ١٥٢.

(3) الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل، التقرير السنوي الأول، مصدر سابق، ص ٦٣، ص ٩٨ - ٩٩. والخرائط الملحقة بالتقرير، لوحة رقم (٢)، واللوحة رقم (٣). سمير إبراهيم عبد الفتاح، مصر والتطور التاريخي لقناة جونجلي، مرجع سابق، ص ٨٤ - ٨٨.

المستقبل "، للجنة من وزارة الأشغال ضمت كل من هيرست وبلاك وسميكة، الذين شكلوا لجنة بين سنتي ١٩٤٦ و١٩٤٧ لدراسة التقارير المبدئية التي بعثت بها حكومة السودان عن قناة جونجلي، وبعد إتمام اللجنة لعملها نشرت تقريرها عن مشروعات الري الكبرى، وكانت تقوم على أساس إنشاء خزان رئيسي على بحيرة فيكتوريا، وخزان مُنَظِّم للتخزين المستمر على بحيرة ألبرت، وقنطرة عند مخرج بحيرة كيوجا، وحفر قناة جونجلي لتقليل الفاقد المائي من المياه التي ستتجمع بمنطقة السدود، وتضمن التقرير أيضًا إنشاء خزان على نهر النيل عند مُروِي جنوبي حلفا، للوقاية من الفيضانات العالية، وإقامة خزان آخر على بحيرة تانا لتوفير المياه اللازمة للتوسع الزراعي بمصر والسودان[١].

وقررت لجنة خبراء الري المصري ١٩٤٩ بناء على تقرير لجنة وزارة الأشغال أن المرحلة الأولى من مشروع التخزين القرني تبدأ بعمل سد على بحيرة فيكتوريا لكي تكون الخزان الدائم[٢]، مع تنفيذ قناة جونجلي، لكي توفر ٤,١ مليار متر مكعب مناصفة بين مصر والسودان، على أن تتضمن المرحلة الثانية عمل سد آخر لتخزين المياه في بحيرة ألبرت لكي تضيف ٤,٨ مليار متر مكعب إلى مياه النيل، مع إنشاء قنوات تحويل لتقليل فواقد المياه في حوض بحر الغزال لتوفير ٧ مليارات متر مكعب من المياه، وعمل قناة تحويل أخرى لتجنب مستنقعات مشار مما يوفر ٤ مليارات متر مكعب أخرى من المياه، ويقدر خبراء الدراسات الهيدرولوجية أن ما يمكن توفيره من المياه الضائعة في منطقة المنابع الاستوائية تبلغ ١٩ مليار متر مكعب (تقدر تلك المياه الضائعة في منطقة المستنقعات بـ ٣٦ مليار متر مكعب، بينما تقدرها الحكومة السودانية بـ ٤٢ مليار

---

(١) صلاح الدين على الشامي، مياه النيل، مرجع سابق، ص ١٥٨ – ١٦٠، رشدي سعيد، مستقبل الاستفادة من مياه النيل، مرجع سابق، ص ١٦ - ١٨.
(٢) صلاح الدين على الشامي، مياه النيل، مرجع سابق، ص ١٤٥ – ١٤٦.

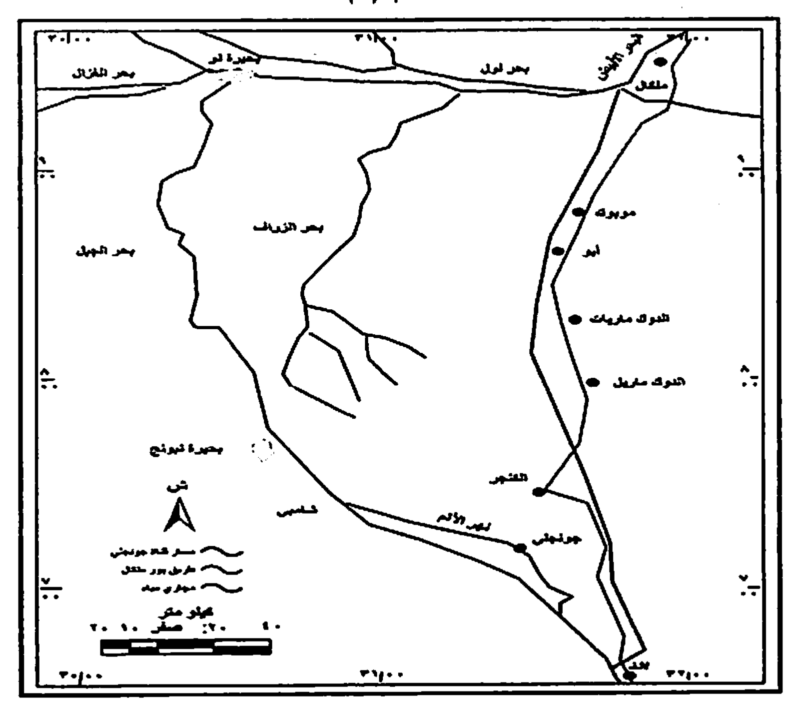
متر مكعب) [1]، ومن المفترض استفادة مصر والسودان ودول حوض النيل من كميات المياه المتوفرة إذا تم تنفيذ مشروعات التخزين المشار إليها في أعالي النيل.

ولما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استعاضت مصر عن مشروعات أعالي النيل بمشروع السد العالي، الذي سيأتي الحديث عنه تفصيلا في الفصل الثالث، ولتنفيذه تم عقد اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وقد فكر البَلَدان بعد ذلك من خلال " اللجنة الفنية المشتركة لمياه النيل " في إعادة دراسة مشروع قناة جونجلي لتوفير مزيد من المياه، وقد عُرض الأمر على الحكومتين المصرية والسودانية في يونيو ١٩٧٤، وتم الاتفاق بينهما على تنفيذ مشروع قناة جونجلي في ١٩٧٧على أن تأخذ القناة مسارًا جديدًا يمتد من مدينة بور وحتى مدينة ملكال الواقعة عند تقابل نهر السوباط مع النيل الأبيض بطول ٣٦٠ كم، لتوفر للبلدين ما بين حوالي ٧ إلى ٨ مليارات متر مكعب على مرحلتين، يتم تقسيمها إذا ما نُفذ المشروع مناصفة بين مصر والسودان، والخريطة التالية تبين المسار الأخير لقناة جونجلي.

---

[1] رشدي سعيد، مستقبل الاستفادة من مياه النيل، من كتاب أزمة مياه النيل، ص ١٦ - ١٨. ومحمود أبو زيد، المياه العربية الأفريقية في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ٥١٠ – ٥١٣. كريمة السروجي، ومحمد عبد المقصود، النيل حياة أو موت، القاهرة ٢٠٠٤، ص ١٣٤. لمزيد من التفاصيل راجع الهيئة الدائمة المشتركة لمياه النيل، التقرير السنوي الأول، ١٩٦٠ - ١٩٦١، ص ١١٩ – ١٥٢. وراجع أيضا، فريق أبحاث جونجلي، مشروعات النيل الكبرى في السودان، مصدر سابق.

خريطة رقم (٣)



خريطة للمســـار الأخير لقناة جونجـــلي [١]

وفي مارس ١٩٨٠ تم إسناد تنفيذ مشروع القناة لشركة فرنسية، بدأت أعمال الحفر في صيف نفس العام[٢]. وبعد أن تم تنفيذ أكثر من ثلثي المشروع – قرابة ٢٦٥ كم – قام " جيش تحرير شعب السودان " في الجنوب في ١٦ نوفمبر ١٩٨٣ بخطف تسعة من العاملين بالشركة الفرنسية المكلفة بحفر القناة، مهددًا بأن استمرار أعمال الحفر يعني المزيد من الخطف والقتل، وهكذا توقف

---

(١) فاروق كامل عزالدين، مشكلة جنوب السودان والعلاقات المصرية السودانية: دراسة في الجغرافيا السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص ٥٠. كذلك راجع المسار رقم ٤ من المسارات الثمانية للوحة رقم ٣ لقناة جونجلي من التقرير السنوي الأول للهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل، ١٩٦٠ – ١٩٦١.

(٢) محمد عاطف كشك، نهر النيل المخاطر الحالية والمستقبلية، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٧، ص ٥١.

العمل في المشروع، وقامت جهة مجهولة بتدمير الحفار الذي كان يقوم بحفر القناة[1].

مشروعات مائية حديثة في حوض النيل

عندما قامت مصر بإنشاء السد العالي، قام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق، وخزان خشم القربة على نهر عطبرة، ثم أقام السودان سد مُروي جنوبي وادى حلفا، أمام الشلال الرابع، وشمال مدينة مروى بـ ٤٢ كم، وقد بدأت دراسة ذلك المشروع ١٩٩٣، وتولى معهد هيدرو بروجيكت الروسي عمل التصميمات الهندسية له، وتم تمويله محليا وبقروض صينية، وبمساهمة من الصندوق العربي للإنماء، والصندوق السعودي للتنمية، والغرض من المشروع فضلًا عن توليد الكهرباء، رفع مستوى المياه أمامه لزراعة الأراضي المرتفعة في مناطق الحامداب، وأمري، والمناصير بالسودان، وقد تم الانتهاء من المشروع في ٢٠٠٨[2].

وقد أشار جودانا، وهو من كبار المهتمين بقضايا المياه، إلى تقرير صادر في ١٩٨٥ يرصد خطة تنزانيا لاستخدام مياه بحيرة فيكتوريا لري السهول الجافة التي تقع في وسط بلادها، وقد كونت كينيا هي الأخرى حديثًا " لجنة تطوير بحيرة فيكتوريا "، للاستفادة من مياه هذه البحيرة خاصة في النواحي الزراعية[3].

ويرى يعقوب أرسانو أن هناك حاجة زائدة للموارد المائية في دول منابع النيل لسد العجز في إنتاج الغذاء، وتحقيق برامج التنمية، وتوليد الكهرباء، ويبدو

---

(١) عبد الله محمد إبراهيم، مياه النيل أمس واليوم وغدًا، بحث من كتاب أزمة مياه النيل لرشدي سعيد وآخرين، مرجع سابق، ص ٥٩ ـ ٧٠، ومن المحتمل أن تكون الجهة التي قامت بضرب الحفار هي إسرائيل، أو دولة أخرى مجاورة لجنوب السودان بالتنسيق مع إسرائيل.

(٢) التقرير الاستراتيجي السوداني العاشر، ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، حالة وطن، مركز الدراسات السودانية، مشروع سد مروي، دراسة من إعداد محمد عبد الواحد سراج النور، ص ٢٦٣ - ٢٦٨.

(3) Arthur Okoth- Owiro, OP. Cit., PP 1 - 3.

ذلك من خلال متابعة خطط التنمية الاستراتيجية لتلك البلدان، وأنه ينبغي العمل على تنمية المياه العابرة للحدود، وتطوير طرق إدارتها على المستويين القومي والإقليمي، والسعي لتسوية الخلافات النهرية، من خلال توفير ميكانيزمات التعاون، وخلق مصالح مشتركة، وعقد اتفاقات خاصة ببلدان حوضي النيلين: الشرقي والجنوبي، لمنع حدوث أي صراع مائي بين الدول المعتمدة على نهر النيل[1].

وهناك تخطيط لبناء عدد من السدود في إثيوبيا، بعضها تم تنفيذه والبعض الآخر لم يتم بعد، والغرض الأساسي منها توليد الكهرباء أو تخزين جزء من المياه لاستخدامه في الزراعة، وتطالب إثيوبيا ودول نيلية أخرى بضرورة إعادة النظر في توزيع مياه النيل؛ لأن توزيعها ليس عادلًا من وجهة نظرهم، ويدَّعون أن مصر تتحصل على النسبة الأكبر منها، بموجب اتفاقيات مياه النيل، مما يقتضي البحث عن اتفاق جديد يرضي جميع الأطراف المستفيدة من مياه ذلك النهر[2].

وقد أشار عالم المياه السويدي " مالين فولكنمارك " في دراسة أعدها حول التهديدات الناجمة عن محدودية الموارد المائية في أفريقيا في أوائل الألفية الجديدة، أن بعض الدول الأفريقية تعاني من نقص المياه، وتنبأ بأن هناك ٦ دول في شرق أفريقيا، هي بوروندي وإثيوبيا وكينيا ورواندا والصومال وتنزانيا، و٥ دول بشمال أفريقيا، على ساحل البحر المتوسط، هي مصر والجزائر وليبيا والمغرب وتونس، سوف تعاني من الندرة المائية الحادة، وسيقل نصيب الفرد في معظمها عن ١٠٠٠ متر مكعب سنويًّا[3].

---

(1) Yacob Arsano, OP. Cit., PP. 22 – 26.
(2) Ibid., P. 24 – 27.
(3) Loc. Cit.

- ذكر فولكنمارك أن إثيوبيا واحدة ضمن الدول الأفريقية التي ستعاني من ندرة المياه وهو أمر غريب حقا؛ إذ كيف ستكون كذلك وهي نافورة المياه في أفريقيا، ولديها ١٢ نهرًا وينزل عليها =

وحول مدى كفاية المياه لسد حاجة دول حوض النيل يظهر أمامنا فريقان، الفريق الأول، وهو في الواقع من المركزين على الشئون الهيدروبوليتيكية[1] بدول منابع النيل: يرى أن هناك محدودية في كمية الموارد المائية المتاحة في حوض النيل، وبالتالي ينبغي العمل على توزيع المياه بشكل يخدم جميع دول الحوض سواء في المنبع أو في المصب. والفريق الثاني وهو من المهتمين بقدر كبير بالشئون الهيدرولوجية ويرى: أن إحصاءات الإيراد المائي لنهر النيل توضح أن جملة ما يسقط على حوض النهر من أمطار يبلغ ١٦٦١ مليار متر مكعب سنويًا، وهو ما يعنى أن متوسط نصيب الفرد من مواطني دول الحوض العشر قد يزيد عن ٤٠٠٠ متر مكعب سنويًا، الأمر الذي يؤكد بما لا يدع مجالًا للشك أن هناك حالة وفرة مائية، وقد أكد على هذا الرأي السواد الأعظم من خبراء المياه في مصر وبعض دول الحوض، فحجم المتساقط المطري يصل إلى ٥٩٠ مليار متر مكعب على الجزء من هضبة إثيوبيا الذي يدخل في نطاق حوض النيل (من أصل ٩٣٥ مليار متر مكعب من مياه الأمطار تسقط على الهضبة بكاملها)، كما يسقط على منابع النيل الاستوائية ٥١٧ مليار متر مكعب، بينما يسقط على جنوب السودان حوالي ٥٥٤ مليار متر مكعب، ومع ذلك فإن كمية المياه الواصلة لنهر النيل مُقدرة عند أسوان لا تتعدى ٥% فقط من كل هذه المياه، مما يوضح ضآلة ما يصل إلى مصر والسودان منها، فإثيوبيا وحدها لديها ما يزيد عن ١٢ نهرًا[2].

= ٩٣٥ مليار متر مكعب من المياه في السنة الواحدة، وإذا صدقت تنبؤاته على الدول الأخرى المذكورة فإنها لا تنسحب بأي حال من الأحوال على إثيوبيا التي لديها فائض مائي كبير.

[1] الهيدروبولتيكيا: تدرس شئون المياه وتوزيعها والمشكلات المترتبة عليها في أقاليم العالم المختلفة (خاصة في الدول المشتركة في حوض نهر دولي واحد) في علاقتها بالقضايا السياسية.

[2] رشدي سعيد، نهر النيل، م. سابق، ص ٣٠٠ – ٣٠٢. محمد نصر الدين علام، اتفاقية عنتيبي والسدود الأثيوبية، الحقائق والتداعيات، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٧. وكذلك جريدة الأهرام ١٣يونيو ٢٠٠٩. محمد سالمان طايع، تأثير المتغيرات الدولية الاستراتيجية على طبيعة التفاعلات المائية في حوض النيل، من كتاب الأمن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار، (تحرير أيمن عبد الوهاب)، أكتوبر ٢٠١١، ص ١٧٤. شرين مبارك بسيس فضل الله، نهر النيل في العلاقات المصرية الإثيوبية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٤، رسالة =

ومعنى ذلك أن هناك سوء توزيع لمياه النيل بين دول الحوض، ولكي يتم تلاشي سوء التوزيع المائي المشار إليه ينبغي أن تقيم بلدان حوض النيل بعض المشروعات كي تقلل من الفواقد المائية التي تذهب هباء - خاصة في منطقة السدود حول بحر الجبل، وبحر الغزال بجنوب السودان، وجنوبي غرب إثيوبيا - مما يمكن توفيره لمصلحة دول الحوض سواء في المنبع أو في المصب، والجدول رقم (٤) يبين مقدار الفواقد المائية في المناطق المشار إليها، وهي تقدر بـ ٣٦ مليار متر مكعب، مع العلم بأن الحكومة السودانية قدرت هذه الفواقد بـ ٤٢ مليار متر مكعب من المياه سنويا.

جدول رقم (٤)

رقم	المنطقة	المياه التي تُفقد سنويًا (مليار م٣)
١	منطقة السدود داخل حدود جنوب السودان	١٥,٠
٢	منطقة بحر الغزال وروافده داخل حدود جنوب السودان	١٤,٥
٣	مستنقعات مشار	٤,٠
٤	الخيران الشرقية بمنطقة مشار	٢,٥
	جملة كلية	٣٦,٠

الفاقد المائي في منطقة السدود وبحر الغزال[1]

= ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٠٣. السعيد البدوي، الأنهار الكبرى في الوطن العربي، ندوة المياه في الوطن العربي، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٩٤، ص ٩٥ – ٩٦.

(١) حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط، القاهرة: ميريت للنشر، ٢٠٠٠، ص٩٠.

الفصل الأول

مدخل في قانون الأنهار الدولية

- تعريف النهر الدولي.
- القواعد القانونية لاستخدام مياه الأنهار الدولية.
- الحقوق التاريخية في استخدام مياه الأنهار الدولية.
- نظريات الانتفاع بمياه النهر الدولي.
- نهر النيل ونظم المياه الدولية.

تعريف النهر الدولي

تعتبر الأنهار المورد الرئيسي للمياه اللازمة للبشر، وهي تمثل مجالًا واسعًا للبحث والدراسة في النواحي الاقتصادية والهندسية والجيولوجية والهيدرولوجية والقانونية والسياسية... إلخ، خاصة إذا ما كانت تلك الأنهار دولية، والأنهار بالدرجة الأولى مصدر إمداد المخلوقات والأرض بالمياه والخصوبة والنماء، وهى التي تمكن من زراعة المحاصيل الغذائية على نطاق واسع، وتعد الأنهار من أهم وسائل النقل والملاحة، وتُشكل إلى حد كبير فواصل طبيعية وحدودًا بين الدول، وتُستخدم مياه الأنهار في توليد الطاقة الكهربائية، وتاريخيًّا نشأت الحضارات الإنسانية في مناطق أحواض الأنهار، وحضارات مصر والهند والصين ووادي الرافدين خير مثال على ذلك.

وتختلف الأنهار من نهر وطني يجري في دولة واحدة، إلى نهر دولي مشترك – ويرتبط تعريف النهر الدولي بظهور مصطلح نظام المياه الدولية System Of International Waters الذي ظهر في إطار القانون الدولي الحديث – ويقصد بالنهر الدولي: ذلك النهر الذي تمتد مياهه في داخل دولتين أو أكثر، ومعنى ذلك أن المياه التي تمتد في دولة معينة قد تصب في إقليم تابع لدولة أخرى، وفي هذه الحالة تصبح تلك الدولة الأخرى جزءًا من حوض النهر الدولي؛ لأن مياه الأنهار في كثير من الأحيان متنقلة وممتدة وليست ثابتة أو محددة بإقليم دولة معينة بالضرورة، ولعل تلك الخصوصية للمياه تُوجِد العديد من المشكلات في إطار القانون الدولي، وعلة ذلك أن أية دولة لا تستطيع أن تمارس سلطاتها كاملة على ما يجري في أراضيها من أنهار إذا كانت تشترك معها دولة أو دول أخرى في نفس النهر حتى لا تنتهك الحقوق المشروعة للدول المشتركة معها في ذات النهر بسبب ارتباط حياة سكان هذه الدول بالنهر الدولي، وذلك هو

المحور الذي تدور حوله قواعد القانون الدولي بالنسبة للمياه.

وقد وضعت محكمة العدل الدولية تعريفًا لحوض النهر الدولي على أنه المجرى الصالح للملاحة الذي يصل عدة دول بالبحر، ومعنى ذلك أن هناك شروطًا لابد من توافرها في النهر الدولي، وهي الصلاحية للملاحة، والاتصال بالبحر، واهتمام أكثر من دولة به، ويحدد الشرط الأخير كيفية تقسيم الأنهار بين وطنية ودولية، خاصة بعد أن باتت المياه ذات أهمية اقتصادية أوسع مما كان لها في الماضي، حين كان الاهتمام بها مُركزًا على عملية الملاحة فقط[1]؛ وعلى ذلك فإن حوض نهر النيل هو حوض نهر دولي بجميع المعاني لانطباق جميع شروط الحوض الدولي عليه، وهو يمتد في مساحة تقترب من ثلاثة ملايين كم مربع، ويضم إحدى عشرة دولة، بما في ذلك إريتريا، بعد قيام دولة جنوب السودان.

وقد اتجه بعض فقهاء القانون نحو توسيع مفهوم النهر الدولي، ليضم الحوض المائي للنهر الدولي امتدادات روافده وينابيعه كما فعل د. حامد سلطان؛ إذ أشار إلى أن الفقه الدولي استقر على أنه يجب تحديد حوض النهر الدولي تحديدًا يجعله يشتمل على الوحدة الجغرافية الطبيعية التي تُكَوّن مجراه، والتي لها أثرها على المياه من حيث الكم والكيف، والتي تتحكم في جريان هذه المياه، وتحدد اتجاهاتها [2]. وحوض النهر الدولي – حسب قواعد هلسنكي بشأن المياه – عبارة عن مساحة من الأرض تخص أكثر من دولة، تحدها من الجانبين حدود حوض النهر الدولي، والدولة التي يقع جزء من أراضيها في حوض ذلك النهر تعتبر دولة حوضية[3].

---

[1] عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، حوض نهر النيل، دراسة قانونية، الندوة الدولية لحوض النيل، معهد الدراسات الأفريقية، بجامعة القاهرة، مارس ١٩٨٧، ص ٣٥٨ - ٣٦٠.

[2] صبحي أحمد زهير العادلي، النهر الدولي، المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل ٢٠٠٧، ص ١٠١.

[3] سيرد الحديث عن قواعد هلسنكي تفصيليا فيما بعد.

وينبغي علينا أن نفرق بين تعبير حوض النهر الدولي، وشبكة المياه الدولية، **فحوض النهر الدولي**: هو المنطقة الجغرافية المحددة بحدود المستجمع المائي لشبكة فروع النهر بكاملها (المنطقة التي تنزل عليها مياه الأمطار الخاصة بالحوض وما يوجد فيها من بحيرات وما يجري فيها من أنهار وفروع) وقد مال بعض فقهاء القانون الدولي إلى استخدام هذا التعبير عند معالجة جوانب الحماية البيئية وأعمال الصيانة والتنمية، **أما تعبير شبكة المياه الدولية فيعني**: النهر والمياه السطحية والجوفية الخاصة به فقط (أي المياه التي تجري فقط في مجرى النهر، والمياه الجوفية في المناطق المحيطة به) وبالنسبة إلى نهر النيل فقد رأت إثيوبيا ودول المنابع أن المصطلح الأخير (شبكة المياه الدولية) ينبغي أن يُستخدم عند معالجة عملية الانتفاع المشترك بالمياه، وما يشمله من مشروعات مائية من سدود وخزانات لها تأثير على الحصص المائية لدول الحوض، وما يرتبط بذلك من مشروعات توليد طاقة كهربائية، على أساس أن مفهوم النهر الدولي أو شبكة المياه الدولية يجعل مجموعة دول الحوض تتفاوض على ٨٤ مليار متر مكعب من المياه، وهى محصلة نهاية النهر، وذلك في غير صالح دولتي المصب مصر والسودان، بينما تعبير حوض النهر الدولي يجعلنا نتعامل على أساس أن حوض النيل تنزل عليه حوالي ١٦٦٠ مليار متر مكعب من مياه الأمطار في جميع مناطق الحوض، وذلك بخلاف المياه الجوفية المتوفرة في إطاره[1].

وقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية ١٩٩٧ على تعريف المجرى المائي الدولي بأنه: " شبكة المياه السطحية والجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية ببعضها

---

[1] هشام حمزة عبد الحميد، الانتفاع المشترك بمياه الأنهار الدولية في ضوء مبادئ القانون الدولي للمياه مع دراسة خاصة للنظام القانوني للانتفاع المشترك بالموارد المائية لمياه حوض نهر النيل، رسالة دكتوراه بكلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠١١. ص ٥٣٥ - ٥٣٧.

البعض كلًا واحدًا ... "، وهو نفس التعريف الذي اعتمد عليه – للأسف – واضعو بنود الاتفاقية الإطارية بشكلها الذي وقعت عليه بعض دول المنابع في عنتيبي ٢٠١٠[١]، والذي يجعل دول الحوض تحصر مناقشاتها بخصوص المياه على المجرى النهري ومحصلته المائية فقط، دون أن تأخذ في اعتبارها ما ينزل على حوض النهر من الأمطار وما يجري فيه من روافد المياه.

القواعــد القانونية لاستخدام مياه الأنهار الدولية

مياه الأنهار عنصر متحرك كالرياح والسحب أو هي كما تعبر عنها المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية " كالطيور المهاجرة في جماعات "، ومن ثم تتعلق بها مصالح أكثر من دولة، والمياه قد تجري اليوم في دولة ما ثم تنتقل في اليوم التالي إلى دولة أخرى، أو تصبح جزءًا من البحار والمحيطات، وإذا كان اختلاف أوجه استغلال مياه الأنهار الدولية قد لا يؤدى إلى ثمة تعارض، إلا أنه في الواقع كثيرًا ما تتعارض أوجه استغلال الأنهار الدولية، التي تعتبر أهم ما يشغل فقهاء القانون الدولي للمياه في العصور الحديثة من استخدام في أعمال الملاحة إلى إقامة السدود لتوليد الكهرباء إلى استخدام مياهها في الزراعة وغيرها ... إلخ[٢].

والمياه هبة طبيعية من الله لصالح الجنس البشري بأكمله، وينبغي الاحتفاظ بالحق المشترك العام في التمتع بتلك الهبة الطبيعية، ويترتب على ذلك أن النهر الدولي برمته يعد ملكًا طبيعيًا مشتركًا بين جميع الدول التي يجري في أقاليمها ذلك النهر، والتي لكل منها الحق الطبيعي في استغلاله[٣].

---

[١] محمد عبد العزيز مرزوق، مصر ودول حوض النيل، دراسة لقواعد القانون الدولي التي تحكم التوزيع العادل لمياه النهر الدولي، (مع بعض التطبيق على دول حوض النيل)، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٥٢، ٥٣.

[٢] ممدوح توفيق، استغلال الأنهار الدولية في غير شئون الملاحة، ومشكلة نهر الأردن، رسالة دكتوراه بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص ٣٠.

[٣] نفس المرجع، ص٣٢ - ٣٣.

وقد سعى فقهاء القانون والمنظمات الدولية لدراسة كيفية استغلال الأنهار الدولية، ووضع القواعد التي تنظم أسلوب اقتسام واستغلال المياه التي تجري فيها، حفاظًا على الحقوق المكتسبة والمشروعة للدول والمجتمعات، وفي هذا المجال ظهرت الخلافات بين الدول بسبب تركيز كل دولة على مصالحها الخاصة، وللشعور القومي المتزايد لدى بعض الدول التي تتصرف بمفردها للاستفادة الكاملة بمياه النهر المشترك دون النظر إلى الأضرار التي تلحق بالدول الأخرى المتشاطئة للنهر الذي يمر بأراضيها، وقد ساعد قصور القانون الدولي فيما يختص بمشكلات المياه الدولية، وعدم وضوح المدلولات اللفظية لعديد من نصوصه على زيادة النزاعات، كما ساعد عليها أيضًا تباين درجات النمو الاقتصادي والاجتماعي والكثافة السكانية للدول[١].

وقد كان هناك اتجاه ضعيف يُنكر وجود قواعد قانونية عامة تحكم الأنهار الدولية خارج حدود المعاهدات الثنائية، وقد دافع عن هذا الاتجاه بعض الدول التي وجدت مصلحتها في إطلاق حريتها كاملة في التصرف في مياه الأنهار الدولية التي تمر بأراضيها، إلا أن الاتجاه الغالب يؤكد على وجود قواعد قانونية تحكم الأنهار المشتركة مستمدة من مصادر القانون الدولي كالمعاهدات والاتفاقيات العامة والخاصة، ومن العرف الدولي الذي يُستدل عليه من ممارسات الدول حين تطبق قواعد معينة للقانون الدولي، ومن الأحكام القضائية وآراء فقهاء القانون المهتمين بشئون المياه[٢].

وعلى الرغم من أنه لم تكن توجد اتفاقيات عامة تحكم عمل الأنهار الدولية بسبب اختلاف وضع كل نهر دولي عن الآخر، فإن هناك معاهدات دولية مهمة أعطت اهتمامًا لهذا المجال كمعاهدة فيينا ١٨١٥، وهي أول معاهدة

---

(١) منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط، صراع أم تعاون، في ظل قواعد القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٦٠ - ٦١.

(٢) نفس المكان.

تضمنت أحكامًا عن الأنهار الدولية، كذلك تضمنت معاهدة السلام المنعقدة في فرساي بباريس ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى، ومعاهدة برشلونة ١٩٢١، ومعاهدة جنيف ١٩٢٢ بعض البنود والأحكام الخاصة بالأنهار الدولية وأساليب استخدامها والملاحة فيها، وهي من الدلائل الأولية للاهتمام الدولي بكيفية التعامل مع الأنهار الدولية[١].

ويوجد أكثر من ٣٠٠ معاهدة ثنائية عن استخدامات الأنهار الدولية، فضلًا عن حوالي ٣٦٠٠ اتفاقية دولية أخرى تعرضت في بعض بنودها للمسألة المائية، مما يدلل على أن الدول لديها اقتناع بأنها لا تستطيع أن تتصرف بشكل منفرد في مياه الأنهار التي تمر بها، وأن ثمة قواعد ينبغي أن تحكم هذه الأنهار بشكل محدد، وقد جري التعبير عن هذه القواعد في معاهدات ثنائية في معظم الأحيان، ولا شك أن كثرة المعاهدات الثنائية التي تُكرر نفس القواعد على امتداد العالم تعتبر من الأمور التي تعطي لها الشرعية، بحيث تصبح القواعد المذكورة في تلك المعاهدات عناصر أساسية في العرف الدولي، كما تدلل المعاهدات الإقليمية هي الأخرى على وجود قواعد إقليمية أو محلية يجب احترامها، ومثال على ذلك قواعد الاستخدام المتكامل في معاهدات بعض الأنهار مثل الراين والأمازون والسنغال والميكونج والنيجر... إلخ[٢].

وقد أكدت جمعية القانون الدولي في دورتها الثامنة والأربعين التي عُقدت في نيويورك ١٩٥٨ على " أن أي نظام للأنهار والبحيرات ينتمي لحوض صرف واحد يجب معاملته كوحدة متكاملة وليس كأجزاء منفصلة، وكل دولة مشتركة في نظام مائي دولي معين لها الحق في نصيب معقول في الاستخدامات المقيدة لمياه حوض الصرف، وأن على الدول المشاركة في النهر احترام الحقوق القانونية

---

[١] نفسه، ص ٨٦ - ٩١.
[٢] ذكرت دراسة لجامعة أوريجون الأمريكية أن عدد الاتفاقيات الثنائية يبلغ ٤٠٠ اتفاقية ومعاهدة. وورد عند منصور العادلي، مرجع سابق، ص ٦٤، أن عدد الاتفاقات الثنائية تزيد عن ٢٥٠ اتفاقية.

للدول الأخرى المشاركة فيه، مع حماية الحقوق المكتسبة الناجمة عن الاستغلال المتواتر لفترة طويلة دون اعتراض باقي دول النظام المائي، والالتزام بالتشاور بين الدول عند تنفيذ مشروعات خاصة بأي نهر دولي، ومنع الاستغلال الضار، فليس لأية دولة أن تنفرد باستغلال الجزء من النهر الواقع داخل حدودها بشكل يؤدى إلى الإضرار بالآخرين "(١).

ولقد وُجدت قواعد عامة تنظم استخدامات مياه الأنهار الدولية وضعتها جمعية القانون الدولي International Law Association وأقرتها في اجتماعها الذي عُقد بمدينة هلسنكي في ١٩٦٦، مما يعتبر جهدًا فقهيًا فعالًا في مجال قانون الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية، حيث تنص المادة الرابعة من تلك القواعد على أنه يحق لأية دولة حوضية داخل أراضيها أن تتمتع بـ " حصة مناسبة وعادلة " في الاستخدامات المقيدة في مياه أي حوض صرف دولي "، وهذه المادة على الرغم من أنها بديهية، فإنها كانت مهمة جدًا لكونها ترفض ما يسمى بـ " مبدأ هارمون " الذي كان يرى أن من حق أية دولة الاستخدام غير المحدود لمياه أي نهر دولي داخل أراضيها، ومن المتفق عليه أن عبارة " حصة مناسبة وعادلة " لا تعنى بأي حال من الأحوال الحق في استخدام حصص متماثلة من المياه لجميع الدول، وإنما يتم تحديد حصص الدول طبقًا للمعايير التي وردت في المادة الخامسة من قواعد هلسنكي، والتي تشتمل على جغرافية الحوض، ومساحته في كل دولة تابعة له، ووضعه الهيدرولوجي، ومساهمة كل دولة فيه، وإمكانية وجود مصادر مائية بديلة، والاستخدامات السابقة والحالية لمياه الحوض، وحجم السكان الذين يعتمدون على مياه النهر في كل دولة،

---

(١) محمد عبد العزيز مرزوق، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق، ص ٢١٩ - ٢٢٤.

وتجنب الهدر غير المبرر في استخدامات المياه، وتأمين حاجات دول الحوض دون الإضرار بالدول الأخرى[1].

وتؤسس اتفاقية هلسنكي لقيام علاقات مائية مبنية على مبادئ الانتفاع والتنمية والحماية والمصالح والاستخدام المنصف دون التسبب في ضرر ذي شأن للدول الأخرى، ولم يرد في الاتفاقية ذكر صريح للحقوق المكتسبة أو الحقوق التاريخية، وإنما وردت فيها صياغة تقول: " إن هذه الاتفاقية لا تؤثر على حقوق والتزامات دول المجرى المائي الدولي نتيجة لاتفاقيات يكون معمولٌ بها سابقًا ". ويمكن القول تبعًا لذلك إن الاتفاقيات السابقة التي تنظم كيفية الانتفاع المشترك بمياه النيل، والتي أبرمتها الدول من قبل، سواء أكانت خلال فترة الاستعمار أم بعد الاستقلال يجوز لها أن تخالف القواعد العامة التي أوردتها قواعد هلسنكي طبقًا للمادة الأولى من نفس هذه القواعد[2].

وقد أوردت الاتفاقية بعض المبادئ التي تخص آليات الإدارة المشتركة للنهر الدولي في مجالات التنمية المستدامة والانتفاع، وضبط التدفق وتشييد الأشغال العامة وصيانة الإنشاءات والمرافق، كما أوضحت أهمية وجود جداول توقيتات ومدد زمنية محددة لاستخدامات المياه، مما يتطلب وفرة المعلومات وتبادلها بين الدول الأطراف في حوض النهر الدولي[3].

ومن البيِّن أن تطبيق قواعد هلسنكي توضح بجلاء أولوية حق مصر بشكل خاص في الانتفاع بمياه النيل؛ لأن مصر تستخدم مياه الحوض منذ آلاف

---

(1) مجمع القانون الدولي، تقرير المؤتمر الثاني والخمسين، هلسنكي، ١٩٦٦. صبحي أحمد زهير العادلي، النهر الدولي، م. سابق، ص ١١٤ - ١١٥. رشدي سعيد، نهر النيل، مرجع سابق، ص ٢٨٠. ومنصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط، م. سابق، ص ٧١ - ٧٢.

(2) ممدوح توفيق، استغلال الأنهار الدولية في غير الشئون الملاحية، مرجع سابق، ص ٩٣ - ٩٨.

(3) عبد الملك عودة، السياسة المصرية ومياه النيل، مرجع سابق، ص ٣١ - ٣٤، ٨٢ - ٨٤.

السنين وحتى الوقت الحاضر؛ ولأنها تضم عددًا كبيرًا من السكان، وأرضها نادرة الأمطار، ولا تتوفر لديها موارد مائية بديلة[١].

وتؤكد قواعد هلسنكي على ضرورة حل مشكلات توزيع مياه الأنهار المشتركة أو العمل على الإقلال منها أو منعها بالطرق السلمية – كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة – لذلك أوصت تلك القواعد في الفصل السادس منها دول حوض النهر الواحد بتبادل المعلومات الخاصة به، والعمل على تأليف لجان مشتركة لإدارة النهر كوحدة واحدة، وضرورة إبلاغ دول الحوض الأخرى قبل البدء في تنفيذ أي مشروع قد يؤثر على مياه النهر، فمثل هذا التبليغ يعطي دول حوض النهر فرصة الدخول في مفاوضات أو الالتجاء إلى التحكيم الدولي قبل أن تتأثر سلبيًا بتنفيذ المشروع[٢]. فعندما شرعت إثيوبيا في إبريل ٢٠١١ في إنشاء سد النهضة قرب الحدود السودانية لتوليد الكهرباء حسب قولها مثلًا كان ينبغي أن تُبلِّغ مباشرة دولتي المصب: مصر والسودان قبل أن تقدم على هذا العمل الذي يؤثر على مصالح هاتين الدولتين بشكل مباشر، وذلك لم يحدث.

وقد أولت اللجنة الدولية لتنمية البيئة في تقريرها المعنون بـ " مستقبلنا المشترك ": اهتمامًا خاصًا بمفهوم التنمية، ويتحدث التقرير عن التنمية البيئية بطريقة جماعية، ويؤكد على ضرورة وضع منهج جديد يقوم على التنمية بمقاييس معقولة تراعي حاجات الأجيال الحالية والقادمة[٣]، وقد أولت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية اهتمامًا كبيرًا لتنمية الموارد المائية في البرامج الخاصة بها، وأصبحت المياه تشكل ركنًا أساسيًا في أي تخطيط تنموي على المستوى المحلي والعالمي، وقد أعطى مؤتمر دبلن في يناير ١٩٩٢، ومؤتمر ريو

---

[١] كريمة السروجي، ومحمد عبد المقصود، النيل حياة أو موت، ط ١، ص ١٠٤ - ١٠٦.

[٢] ممدوح توفيق، استغلال الأنهار الدولية في غير الشئون الملاحية، مرجع سابق، ص ٩٣ - ٩٨. ومنصور العادلي، موارد المياه في الشرق الوسط، مرجع سابق، ص ٧١ - ٧٢.

[3] Yacob Arsano, OP. Cit., PP. 29 – 30.

ديجانيرو في الأرجنتين في يونيو من نفس العام اهتمامًا خاصًا للآثار البيئية لنقص المياه على سكان دول العالم[١].

وقد أعطت الأمم المتحدة مسألة الأنهار الدولية اهتمامًا فائقًا مع ازدياد إدراك العواقب الوخيمة التي يمكن أن تنجم عن الصراع بين الدول النهرية من أجل المياه، فصدرت " اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في غير الشئون الملاحية The Non – Navigation Uses of International Watercourses " في ٢١ مايو ١٩٩٧، حيث وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتصويت على الاتفاقية بأغلبية ١٠٤ دولة ورفض ٣ دول فقط، وتَحفُّظ ٢٧ دولة، وتَغيُّب عن جلسة التصويت عدد آخر من الدول[٢].

وقد جاءت اتفاقية الأمم المتحدة متزامنة مع الوقت الذي بدأت تتزايد فيه المطالب المائية من جانب دول حوض النيل بغرض التنمية الزراعية والصناعية وتوليد الكهرباء اللازمة لسكانها، وتعتبر المبادئ الواردة في هذه الاتفاقية من المرجعيات الأساسية في ميدان القواعد المنظمة للعلاقات المائية المتبادلة بين دول النهر الواحد، والأطراف المدعوة للتوقيع عليها هي الدول والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي، وعلى الرغم من أن مصر قد تحفظت عليها، إلا أنه يمكنها أن تقبل القواعد التي وضعتها تلك الاتفاقية باعتبارها اتفاقية دولية، وأهم تلك القواعد هي:

(أولًا) أن الاتفاقية إطارية: تمثل إطارًا عامًا يضم مجموعة من المبادئ العامة الرئيسية والأحكام المتعلقة بموضوع استخدامات مياه الأنهار في غير شئون الملاحة، بحيث قد يلزم أن يتم وضع اتفاقية أو اتفاقيات جديدة بشأن نهر معين

---

(1) Ibid., PP. 28 – 29.

(٢) ملاحق كتاب قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية، نص اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في غير الشئون الملاحية ١٩٩٧، إشراف صلاح الدين عامر، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠١، ص ٤٨٣ ـ ٤٨٥.

أو جزء منه، وذلك تأسيسًا على تنوع الأوضاع الجغرافية والهيدرولوجية والمناخية والسكانية الخاصة بأحواض الأنهار المختلفة.

(ثانيًا) احترام اتفاقيات المياه السابقة: نصت المادة الثالثة من الاتفاقية على ألا يؤثر أي نص من نصوصها على حقوق دول أي مجرى مائي أو التزامات تلك الدول الناشئة عن اتفاقيات سابقة يكون معمولٌ بها من قبل، وذلك في اليوم الذي تصبح تلك الدول طرفًا في اتفاقية الأمم المتحدة للمياه[1]، ويعني ذلك أحقية مصر والسودان في استمرار سريان الاتفاقيات المنعقدة سابقًا بخصوص مياه النيل، إذا ما كانت طرفًا في هذه الاتفاقية.

(ثالثًا) الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان: نصت المادة الخامسة على أن تنتفع دول المجرى المائي المشترك، كُلٌّ في إقليمه بالمجرى المائي بطريقة منصفة ومعقولة[2]. وتشارك تلك الدول بعضها في استخدام المجرى المائي وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة، وتشمل هذه المشاركة حق استخدام المجرى، وواجب التعاون على حمايته وتنميته على السواء [3].

(رابعًا) وضع جميع العوامل والظروف ذات الصلة في الاعتبار: نصت المادة السادسة على أن الانتفاع بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة يتطلب أخذ جميع العوامل والظروف ذات الصلة الخاصة بكل دولة على حدة في الحسبان، وهى مطابقة تقريبًا لما ورد في قواعد هلسنكي السابق ذكرها في هذا الخصوص، وأن يحدد الثقل الممنوح لكل عامل من عوامل الانتفاع بمياه النهر وفقًا لأهميته في كل دولة بالمقارنة مع أهمية العوامل الأخرى المتصلة بذلك،

---

[1] نفس المرجع، ص ٤٨٦.

[2] عصام زناتي، بحث النظام القانوني للمياه الجوفية العابرة للحدود في ضوء المصالح العربية، من كتاب قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية، إشراف صلاح الدين عامر، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠١، ص ١٠٣ - ١٠٦. محمد حافظ غانم، مذكرات في القانون الدولي العام، النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٣، ص ٢٤٧.

[3] صلاح عامر، قانون الأنهار الدولية الجديد، اتفاقية المياه ١٩٩٧، الملاحق، م. سابق، ص ٤٨٨.

وعند تحديد ماهية الانتفاع المنصف يجب النظر في جميع العوامل ذات الصلة معًا، والتوصل إلى استنتاج على أساس هذه العوامل بصفة عامة، وضرورة إبداء روح التعاون بين دول المجرى المائي[1].

(خامسًا) عدم التسبب في ضرر جوهري: تتخذ دول المجرى المائي الدولي، عند الانتفاع به داخل أراضيها كل التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في ضرر ذي شأن لدول المجرى المائي الأخرى، وأنه متى وقع ضرر ذو شأن لدولة من دول المجرى المائي، تتخذ الدول - التي تسبب استخدامها هذا الضرر في حالة عدم وجود اتفاق على هذا الاستخدام - كل التدابير المناسبة مراعية أحكام المادتين ٥، ٦ بالتشاور مع الدولة المتضررة من أجل تخفيف هذا الضرر أو إزالته، والقيام عند الضرورة بمناقشة مسألة التعويض[2].

(سادسًا) الإخطار المسبق: فقد قررت الاتفاقية أن على الدولة المُقْدِمَة على عمل إنشاءات معينة، أن تبلغ الدولة أو الدول الأخرى قبل الإقدام على أعمال الإنشاء هذه بمدة ستة شهور على الأقل، ويجوز مد المدة بوصفها مهلة للرد على الإخطار، وألقت الاتفاقية التزامات - على عاتق الدولة التي تريد إقامة مشروع ما على النهر الذي يمر في أراضيها أثناء هذه المدة - وأهمها التعاون وعدم البدء في تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها حتى يتم الاتفاق بين الأطراف ذات الصلة[3].

ويمكن القول إن اتفاقية الأمم المتحدة ١٩٩٧ في الواقع عبارة عن تقنين للعرف الدولي في التعامل مع الأنهار الدولية، وهى متفقة مع كثير من الأسس القانونية الواردة في قواعد هلسنكي ١٩٦٦.

---

(١) نفسه، ص ٤٨٨ - ٤٨٩.
(٢) نفسه، ص ٤٨٩ - ٤٩٠.
(٣) نفسه، ٤٩٢ - ٤٩٣.

وبخلاف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعالج قضايا المياه تلعب الأحكام القضائية الدولية دورًا هامًا في تحديد القواعد القانونية للأنهار الدولية، فقد تلجأ أطراف التنازع للقضاء الدولي وللأحكام السابقة المتصلة بهذا الخصوص للتدليل على وجود مبادئ عامة وقواعد قانونية مُحَدَّدَة، وبخصوص قضايا المياه الدولية، هناك قضيتان عُرضتا أمام محكمة العدل الدولية: الأولى في ١٩٢٩ وتتعلق بنهر الأودر، والثانية ١٩٧٣ وتتعلق بنهر الموز، وتشير القضيتان إلى قواعد قانونية خاصة بالأنهار الدولية استشهدت بها المحاكم الخاصة بالمياه، كذلك هناك أحكام هيئات قضائية أهمها الحكم في قضية بحيرة " لانو" ١٩٥٧، وهي غنية بالإشارات إلى القواعد القانونية في مجال المجاري المائية الدولية، ولقد أكدت الأحكام القضائية المشار إليها، ومحكمة العدل الدولية، ومحاكم التحكيم الدولي والمحاكم الوطنية على حق الدول المشتركة في استغلال مياه الأنهار الدولية التي تمر بأراضيها بشكل معقول، وعدم قيام دولة أو دول معينة بأي أعمال على الأنهار المشتركة من شأنها الإضرار بالمياه المخصصة للدول الأخرى، وأن على دولة المجرى الأعلى أن تُوَفِّق بين مصلحتها وبين مصالح الدول المتشاطئة معها على نفس النهر، وأن تكون استخداماتها لمياه النهر بشكل لا يُلحق ضررًا بالدول الأخرى[1].

الحقوق التاريخية في استخدام مياه الأنهار الدولية

ذهب البعض إلى القول إن الحقوق التاريخية مجرد عامل من العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند التوزيع المنصف والمعقول للمياه، وقد ورد في نص المادة السادسة من اتفاقية الأمم المتحدة ١٩٩٧، أنه " يتطلب الانتفاع بمجرى مائي دولي بطريقة عادلة ومعقولة بالمعنى المقصود في المادة الخامسة، بأخذ جميع العوامل والظروف ذات الصلة في الاعتبار بما في ذلك... الاستخدامات

[1] منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٦٩.

السابقة والقائمة للمياه... "، والواقع أن احترام الحقوق التاريخية هي أحد البنود الأساسية التي تندرج تحت قاعدة الاستخدام المنصف والمعقول، وليست مجرد عامل من العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند توزيع المياه، وهذا يتفق مع ما يقوله " ليبر" – وهو أحد فقهاء القانون الدولي – بأن " أولوية الاقتسام السابق ليست فقط مجرد اتجاه إرشادي في الاقتسام العادل لمياه الأنهار الدولية ومنافعها، ولكنها قاعدة من قواعد القانون الدولي تأكدت باضطراد العمل بها ... "[1].

ومؤدى فكرة الحقوق التاريخية أن الدول النهرية يجب أن تحترم جميعها حق بعضها البعض في الحصول على المياه، واستخدام الحصة المائية السنوية التي جرى العمل بها لكل منها في السنوات السابقة؛ إذ إن تلك الحصص تعبر في الواقع عن أسلوب الانتفاع العادل الذي ارتضته الدول المتشاطئة لتوزيع حصص مياه النهر الدولي على مدار التاريخ؛ لذلك سماها البعض بالحقوق التاريخية، وأكدت بعض دراسات الأمم المتحدة على نفس هذا المعنى؛ إذ ذكر أحد تقاريرها " أن الاستعمالات التاريخية والأسبقية في الاقتسام تعتبر في معظم الأحوال وضعًا مقدمًا، دون اعتبار للانتفاع الحالي، سواء أكانت المياه في أحسن وضع لها أم لا "، وقد حرصت كل الدول التي أبرمت اتفاقيات بصدد المياه تقريبًا على النص بوجوب المحافظة على الحصص القديمة التي كانت تحصل عليها كل منها[2].

ويترتب على ذلك أن سيادة الدولة على مجرى النهر المار بأراضيها مقيدة بالأوضاع الطبيعية والتاريخية، وباحترام حقوق كل دولة مشتركة في النهر في الحصول على ما كانت تحصل عليه دائمًا من انتفاع بمياه النهر، وبمراعاة المصالح المشتركة لدول الحوض النهري، وقد حظيت هذه الآراء الفقهية باهتمام

---

(١) محمد عبد العزيز مرزوق، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٨.

(٢) نفس المرجع، ٢٥٨ ـ ٢٧٣.

المجتمع الدولي، وعنيت الأمم المتحدة بها، فتضمنت مذكرة لها في ١٩٥٢ " مبدأ احترام حقوق الدول النهرية "، وقد عنيت الاتفاقيات الدولية بإيجاد حالة من التوازن بين المصالح المتباينة للدول المشتركة في النهر الواحد خاصة مع وجود الأغراض المستحدثة للاستغلال النهري كتوليد الطاقة الكهرومائية[١].

ويرى د. مصطفى عبد الرحمن أن القول بأن القانون الدولي لا يقبل مقولة الحقوق المكتسبة، كما يرى البعض، " قول مغلوط "؛ لأن قاعدة الحقوق التاريخية هي إحدى القواعد الراسخة في القانون الدولي، ومفادها لزوم استمرار الكيفية التي يجري بها اقتسام مياه نهر دولي معين بين الدول المتشاطئة لذلك النهر طالما كان ذلك معمولاً به في الحقب التاريخية السابقة؛ ولهذا حكمت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية - في بعض قضايا الأنهار التي وقعت بين بعض ولاياتها، كالقضية النهرية بين أريزونا وكاليفورنيا في ١٩٣١، ١٩٣٦ - " بأن أية ولاية تحمل أو تُحول كمية معينة من المياه من مصدر معين في السابق، يكون لها الحق في أن تستعمل وتستهلك نفس الكمية من المياه سنويًا وإلى الابد، وفقًا لنظام الاقتسام السابق "[٢].

وقد ظهرت مسألة الحقوق التاريخية، في تقرير اللجان الدولية المعنية بالأنهار عند نظرها للنزاع بين السند والبنجاب بخصوص نهر الهندوس في ١٩٤٢ حيث انتهت إلى " أن الاقتسام السابق يعطى أسبقية في الحق في استخدام المياه "، وعللت ذلك بأن الاقتسام السابق والمشروعات القائمة في ظله يتعلق بمصالح عامة بمجتمع قائم بالفعل[٣]، وهو تعليل منطقي وواقعي؛ لأن المجتمع القائم يستحيل هدمه لحساب مجتمع محتمل إقامته.

---

[١] عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، م. سابق، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٤.

[٢] فتحي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، ١٩٩٧، ص ٩٩.

[٣] نفس المرجع، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

وترتيبًا على ذلك يمكن القول بأن أولوية الاقتسام السابق ليست فقط مجرد اتجاه إرشادي في الاقتسام العادل لمياه الأنهار الدولية والانتفاع منها، ولكنها قاعدة من قواعد القانون الدولي تأكدت باضطراد العمل بها، وقد وُصفت الحقوق التاريخية بأوصاف متباينة تؤكد المعنى السابق، مثل " الحقوق الطبيعية " أو " الحقوق المكتسبة " أو" الحقوق القديمة " أو " الحقوق القائمة ".

ويعتمد الفقه المصري في نظرية " الحقوق المكتسبة والتاريخية " أيضًا، على القواعد التي أوضحتها محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر في ١٩٥١ في قضية المصائد النرويجية، وهو حكم قائم على الممارسة الظاهرة لحقوق المياه بشكل مستمر ومؤكد، والحقوق التاريخية المصرية في استخدامها لمياه النيل مدرجة ضمن اتفاقيات دولية نافذة وسارية بين عدد من دول حوض النيل، وكمية المياه التي تصل إلينا في المتوسط هي حقوق مكتسبة، ولا يجب المساس بها بأي حال من الأحوال طبقًا لقواعد القانون الدولي المستقرة والثابتة.

نظريات الانتفاع بمياه النهر الدولي

نشأت بعض المشكلات بين الدول النهرية حول استخدام مياه الأحواض المشتركة – ومنها ما يتصل بحوض نهر النيل – ومن أجل حسم هذه المشكلات أو التقليل من حدتها في معظم أحواض الأنهار الدولية عُقدت العديد من الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بمعالجة تلك المشكلات[1]، وتشكلت بعض النظريات الدولية للتعامل مع مياه الأنهار المشتركة بين دولتين أو أكثر، وأهم هذه النظريات هي:

---

(1) تم عقد اتفاق بين السويد والنرويج بشأن تقسيم المياه المشتركة بينهما، كذلك تم عقد اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك لتقسيم مياه نهر ريوجراند ١٩٠٦ الذي أشرنا إليه من قبل، وجرى اتفاق بين الولايات المتحدة وكندا لاستثمار مياه نهري ملك وسانت ماري، وفي ١٩١٤ عُقد اتفاق بين إيطاليا وفرنسا بشأن استغلال مياه نهر روجا وروافده، وفي ١٩٢٢ عقدت الولايات المتحدة والمكسيك اتفاقا بخصوص تقسيم مياه نهر كولورادو، وعقدت الولايات المتحدة وكندا اتفاقا ١٩٦١ يتعلق بتقسيم مياه نهر كولومبيا.

١ . نظرية السيادة الإقليمية المطلقة: الفكرة الأساسية التي قامت عليها هذه النظرية هي أنه لا توجد ثمة قواعد قانونية دولية تحكم استغلال الأنهار الدولية، وتلك الفكرة أو النظرية يطلق عليها فقه " هارمون " (المدعي العام الأمريكي في ١٨٩٥) الذي صاغ هذه النظرية ليضع أساسًا للنزاع الذي وقع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك حول نهر " ريوجراند " الذي يجري في الدولتين، وتأتى منابعه من جنوب الولايات المتحدة، ويتلخص مضمون هذه النظرية في " حق كل دولة في ممارسة سيادتها المطلقة على الجزء الذي يجري في أراضيها من أي نهر دولي "، ومعنى ذلك أنه إذا كانت الدولة النهرية دولة منبع فإن هذه النظرية تعطيها الحق المطلق في السيطرة الكاملة على مياه النهر دون باقي دول النهر، وتم تطبيق هذه النظرية عند عقد معاهدة ١٩٠٦ بين المكسيك والولايات المتحدة رغم أن تطبيقها يضر بمصلحة الفلاحين المكسيكيين في دولة المصب، وقد ترتب على ذلك فساد مزارعهم بسبب منافاة تلك المعاهدة للعدالة، فعادت المكسيك للمطالبة بتعديلها، وتم التوصل لمعاهدة جديدة في فبراير ١٩٤٤ لتوزيع مياه نهر " ريوجراند " بشكل عادل والتخلي نهائيًا عن نظرية هارمون[١].

ويرفض هذه النظرية معظم فقهاء القانون الدولي المشغولين بالشئون المائية خاصة في مجمع ومعهد القانون الدوليين، ويعترف فقهاء القانون الدولي بأن الأنهار المشتركة لابد أن تخضع لمجموعة من القواعد القانونية الدولية التي تلتزم بها دول النهر الدولي تجاه بعضها البعض، ولذلك تخلى أنصار نظرية هارمون عنها، وأقلعت دول العالم في الوقت الحاضر عن اتباعها باعتبارها غير قانونية وغير أخلاقية[٢].

---

[١] أحمد السيد النجار، السودان بين الوحدة والتقسيم، خيارات السياسة المائية المصرية، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، السنة ١٤، العدد ١٤٢، أغسطس ٢٠٠٤، ص ٢٢ ـ ٢٥. أيمن عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية، مرجع سابق، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

[٢] ممدوح توفيق، استغلال الأنهار الدولية في غير شئون الملاحة، مرجع سابق، ص ٤٣ ـ ٤٤.

٢ ـ **نظرية الوحدة الإقليمية:** بموجب هذه النظرية تسمح الدول المشتركة في نهر واحد أن يجري اختراق مجاري النهر وفروعه بصورة طبيعية، على ألا تحدث أية عرقلة لسير مياه النهر، ويترتب على الأخذ بهذه النظرية أن دول أعلى النهر لا يمكنها أن تستغل المياه أكثر من استغلالها في الوقت القائم، وحتى إذا كان النهر يمر في دول أعلى النهر دون استغلال فإن دول أسفل النهر المستغلة له من قبل هي وحدها التي لها الحق في استغلال مياه النهر دون غيرها. وتعود نظرية الوحدة الإقليمية إلى مبدأ مهم من مبادئ القانون الدولي هو مبدأ التكامل الإقليمي، ومقتضى هذا المبدأ أن أي اعتداء على حقوق الدولة النهرية في جميع أقسام أقاليمها ممنوع قانونًا، وقد عبرت مجموعة كبيرة من الوثائق الدولية عن واجب الدول في الامتناع عن أفعال التهديد أو العدوان، واستخدام القوة ضد التكامل الإقليمي الذي لا يجوز المساس به، كقرارات باندونج ١٩٥٤، وتقرير لجنة التعايش السلمى المعروض في مؤتمر مجمع القانون الدولي في طوكيو ١٩٦٤، ونظرًا للوحدة الطبيعية لحوض النهر، فإن التصرف الانفرادي في نطاق الوحدة الإقليمية يعتبر تصرفًا غير لائق، وغير ودى متى أضر بالوحدة الكاملة لحوض النهر [١].

٣ ـ **نظرية الحقوق النهرية المطلقة:** وتقضي بأن كل دولة من دول حوض النهر المشترك من حقها أن تستقبل نفس كمية المياه التي تتدفق من المنابع دون المساس بهذه الكمية أو تلويثها، حيث تجري بشكل طبيعي وفقًا لتدفقها تاريخيًا، وهذه النظرية أيضًا في مصلحة دول مصب الأنهار؛ ولذلك كان من الطبيعي أن ترفع هذه الدول لواء هذه النظرية في مفاوضاتها مع دول المنبع المشتركة معها في نفس النهر، وقد لا تراعى مصالح دول المنبع، وتمنعها من استغلال مياه

---

[١] نفس المرجع، ص ٣٤ ـ ٣٥.

النهر في الأغراض الزراعية والصناعية وغيرها وهو أمر غير مقبول، فالحق يقتضي توزيع مياه النهر بصورة تتسم بالعدالة، بحيث تُراعى الحصص التاريخية الموجودة بالفعل، والتي تَرتب عليها حياة البشر والحيوان والنبات، كما تُراعى أيضًا الاحتياجات المتنوعة لكل دول حوض النهر، بما فيها دول المنابع.

٤ . **نظرية السيادة الإقليمية المشتركة:** ذهب بعض فقهاء القانون الدولي إلى المطالبة بتطبيق نظام السيادة أو الملكية المشتركة على الأنهار الدولية، فالنهر الدولي ملك مشترك بين جميع دول حوض النهر الدولي، بحيث تكون حقوق تلك الدول متساوية ومتكاملة، ولا تنفرد إحداها دون الأخرى باستغلال المياه، كما لا يحق لها التصرف في هذه المياه سوى بإجماع آراء الشركاء، ومن حق أي دولة أن تعترض على تحويل مياه النهر عن مجراه الطبيعي أو إنقاصها ولو باستخدام القوة الجبرية، وعليه فإن دول النهر المشترك لا تمتلك حقًّا خاصًا أو سيادة خاصة على أجزاء النهر الداخلية في نطاقها الإقليمي، وإنما تملك جميعًا حقًّا مشتركًا على النهر بوصفه وحدة طبيعية ذات كيان جماعي. وعلى الرغم من أن هذه النظرية تهدف أساسًا إلى تحقيق المصلحة المشتركة لجميع دول النهر الدولي فإنها في الوقت نفسه تنطوي على نوع من التحكم الذي يصعب تبريره؛ لأنها تبيح لأي دولة نهرية الاعتراض المطلق على مشروعات التنمية الانفرادية لأية دولة أخرى من دول النهر حتى لو كان تأثيرها ضئيل على مياه النهر[1].

٥ . **نظرية السيادة الإقليمية المقيدة:** تبغي هذه النظرية التقسيم العادل لمياه النهر، وكانت قرارات مجمع القانون الدولي في دورة " دوبرفينك " ١٩٥٦ قد نصت على أن لكل دولة واقعة على مجرى نهر مشترك الحق في السيادة والرقابة

---

[1] نفسه، ص ٣٧ ــ ٤٠.

على جزء النهر الواقع داخل حدودها، على ألا تكون ممارسة هذه الرقابة أو السيادة مؤثرة على دول النهر الأخرى [١].

وتقوم هذه النظرية على أساس التوفيق بين المصالح المائية لدول حوض النهر بشكل يتسم بالعدالة، وتأخذ في الاعتبار احتياجات كل دول الحوض، والحصص التاريخية الخاصة بها كعامل محدد لماهية التقسيم العادل للإيراد النهري على دول الحوض، وتشير هذه النظرية إلى " أنه لا يجوز تحويل مجرى النهر إذا كان من شأن ذلك التحويل أن يلحق ضررًا مهمًا بالحقوق المائية للدول التي يعبر النهر أراضيها "، وهذا يعنى أن دول المنبع مقيدة في مسألة تحويل مجرى النهر حيث لا يحق لها ذلك؛ لأنه يضر بمصلحة دول المجرى الأوسط ودول المصب، في حين أن أي تصرف للدول الأخيرة لا يضر بمصالح دول المنبع بطبيعة الحال، والواقع أن هذه النظرية تُتيح لدول المصب حرية أكبر في التعامل مع النهر ومجراه طالما أنها ملتزمة بالتقسيم العادل لمياهه[٢].

وعلى الرغم من توفر النظريات وتعدد الاتفاقيات فإن تأثيراتها تظل مرتبطة برغبة الدول النهرية في أن توافق على هذه الاتفاقيات، وأن ترتبط بها، ولكي تحقق الدول النهرية ذلك لابد أن تتفاوض مع بعضها على أنسب الحلول والأسس التي تمكنها من أن يكون لديها قانون مشترك أو إطار مؤسسي يخدم مصالحها؛ ولذلك من الضروري التفاوض لحل الخلافات، والتعاون من أجل خلق مجالات للتنمية المشتركة [٣].

---

[١] نفسه، ص ٤٧ - ٤٨.

[٢] أحمد السيد النجار، السودان بين الوحدة والتقسيم، مرجع سابق، ص ٢٢ - ٢٨، د. صبحي أحمد زهير العادلي، النهر الدولي، مرجع سابق، ص ١٩ - ٢٢.

Arthur Okoth Owiro, OP. Cit., P.22.

[3] Yacob Arsano, OP. Cit., P. 35.

نهر النيل ونظم المياه الدوليه

الواقع أن الاتجاهات المحلية أو الوطنية لكل دولة من دول حوض النيل في اقتسام مصادر المياه المشتركة تمثل مشكلة حقيقية، ويكمن حل هذه المشكلة في توفير نظرة جماعية لحاجات كل دول الحوض من المياه لزوم التنمية الحالية والمستقبلية، وقد أكد رجال الدراسات البيئية على أن النتائج الكارثية للأوضاع البيئية وندرة الموارد المائية لا تنحصر في الحدود الإقليمية للبلد الواحد، ولكن تؤثر بلا شك في جميع أجزاء المناطق المرتبطة بحوض النهر، ومما لا شك فيه أن الأمن البيئي يتحقق بالجهود التعاونية بين الدول في عملية تقاسم مياه أحواض الأنهار المشتركة بطريقة عادلة ومنصفة، فالإدارة التكاملية هي المدخل الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد أصبح هناك إدراك متنام أن الأمن المائي سوف لا يتحقق من خلال أي عمل عسكري أو استخدام للقوة بل من خلال العمل المشترك، والتعاون المثمر[١].

ولنهر النيل خصائص معينة أولها: أنه ليس صالحًا بأكمله للملاحة، وهذا لا يمنع من وجود حركة للملاحة النيلية في بعض أجزاء النهر المنبسطة، وثانيها: أن هناك تقلبات في تدفقاته المائية ما بين الارتفاع الرهيب كفيضان سنة ١٨٨٧، والانخفاض الشديد كفيضان ١٩١٣، والخاصية الثالثة: أن نسبة اعتماد دول الحوض على مياه النيل تتفاوت ما بين مصر التي تعتمد عليها بنسبة ٩٦%، إلى دول أخرى لا تحتاج لمياه النيل إلا بنسب بسيطة، فمياه النيل أكثر أهمية لأوغندا وإثيوبيا في مجال الكهرباء، بينما تعتمد على الأمطار في النواحي الزراعية وغيرها، والسودان يمتلك مساحات شاسعة من الأراضي التي يقوم بزراعتها ليس اعتمادًا على مياه النيل فقط بل وعلى الأمطار والمياه الجوفية أيضًا، واهتمام إثيوبيا بنهر النيل يقوم على أنه مصدر لتوليد الطاقة الكهربائية،

---

[1] Ibid., PP. 24 – 25.

واستخدام مياه النهر وفروعه للزراعة في إثيوبيا يعتبر اتجاهًا حديثًا، واهتمام دول المنابع الاستوائية بصفة عامة بمجاري نهر النيل تنحصر في استخدامها للملاحة والصيد أكثر منها للري[1]، غير أن اهتمامات هذه الدول بمجرى النيل في العقود الأخيرة يرجع إلى أن أعداد سكان هذه الدول قد تزايد بشكل ملحوظ مما تطلب إقامة مشروعات تنمية على مجرى النهر لسد حاجة هؤلاء السكان، ولعل اختلاف اعتماد دول حوض النيل على مياه مجراه ترجع إلى أن كميات الأمطار الساقطة على مناطق ودول النهر تختلف من مكان لآخر، فهي تبلغ ٢٠٠٠ مم سنويًا حول بحيرة فيكتوريا، وهى أقل من هذا المعدل في الخرطوم – في حدود ٩٠٠ مم – وتزيد عن ذلك بكثير على الهضبة الإثيوبية، بينما لا تصل إلى ١٠٠ مم في مصر في السنة، ولعل هذا التباين يعكس أسباب اختلاف اهتمامات دول الحوض بمياه مجرى النيل، ومشكلات توزيع المياه فيه.

ويحكم العمل بخصوص مياه نهر النيل تاريخيًا مجموعة من الاتفاقيات الدولية الثنائية ذات الطبيعة الإقليمية، ومعظم هذه الاتفاقيات تأخذ حكم اتفاقيات الحدود – لأنها كانت في الغالب جزءًا من هذه الاتفاقيات – التي أقرت منظمة الوحدة الأفريقية استمرارها بعد استقلال البلدان الأفريقية، واتساقًا مع هذا المعنى تلتزم الدولة (السلطة) أو الدول الخلف بما أقرته الدولة أو الدول السلف بأية اتفاقيات سابقة – ويجرى سريان مفعولها بموجب المادة (١١) من الاتفاقية الدولية التي تم إقرارها في فيينا ١٩٧٨ والخاصة بخلافة أو توارث الدول بشأن الاتفاقيات الدولية – فالواقع أن الحكومة والسلطات البريطانية التي كانت العنصر الأساسي في أية اتفاقيات لمياه النيل، هي التي عقدت هذه الاتفاقيات نيابة عن مصر أو السودان أو بعض دول حوض النيل، وكانت وقتئذ صاحبة السلطة المختصة، أي أنها كانت السلطة السلف، التي ترث حكومات الدول التي خلفتها ما عقدته من

---

[1] حسن بكر، حروب المياه في الشرق الوسط، ص ٩٠ – ٩٣.

اتفاقيات، وعليه فإن اتفاقيات مياه النيل السابقة تظل سارية المفعول من الناحية القانونية، وتمثل التزامًا وقيدًا على الدول والحكومات الوارثة في نطاق حوض النيل(١).

ويقول د. صلاح الدين عامر أستاذ القانون الدولي المعروف أن العرف الدولي كان دائمًا يعلي من مبدأ عدم الإضرار في التعامل بين الدول النهرية؛ ولذلك جاء المُشرع ليضع في المقام الأول مبدأ التقاسم المنصف لمياه النهر، وبعد إقرار هذا المبدأ، أشار المشرع إلى مبدأ عدم الإضرار، ووصف عدم الإضرار بالجسيم أو الجوهري.

ومصر ملتزمة تمامًا بمبدأ التعاون الفعال مع دول حوض النيل لتطوير الإيرادات المائية للنهر واقتسام أي إيرادات جديدة تنجم عن ذلك بشكل عادل، وبالنسبة للحصص المائية القائمة والمستخدمة فعليًّا، فإن مصر لا تقبل المساس بها، على اعتبار أن الحياة الإنسانية والنباتية والحيوانية في مصر قد ترتبت عليها، وبالتالي فإن المساس بها يعني إيقاع ضرر جسيم بالحياة في مصر(٢).

ورغم ثبات الأوضاع المائية الخاصة بنهر النيل لفترات طويلة مضت، بموجب الاتفاقيات السابقة الخاصة بمياه النيل، فقد أشارت بعض دول المنابع مؤخرًا إلى أنها سوف تستخدم ما يجري في أراضيها من مياه الأنهار وفروعها كما ترى، بصرف النظر عن أية اتفاقيات دولية سابقة، والتي قد لا تعترف بها، وكأن هذه الدول مازالت تسير على مبدأ السيادة المطلقة لها على الجزء من النهر الذي يمر في أراضيها، وهو مبدأ " هارمون " المشار إليه سابقًا، وذلك يتنافى مع ما وقع من تطور في القانون الدولي، وأصبح مبدأ هارمون ذاته في ذمة التاريخ

(١) عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، م. سابق، ص ٣٦٩. الأهرام ٢٨ يوليو ٢٠٠٩، أحمد نصر الدين: حقوق مصر الثابتة في مياه النيل.
(٢) أحمد السيد النجار، السودان بين الوحدة والتقسيم، م. سابق، ص ٢٦ ــ ٢٨.

حيث نَسَخَته وألغته الأحكام والقوانين والاتفاقيات، التي اعتمدتها المنظمات والمؤسسات الدولية[1].

وعلى الرغم من أن محاولات إقامة نظام قانوني لنهر النيل تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر فإنه لا توجد حتى الآن اتفاقية واحدة تجمع كل الدول النيلية، وكان برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة UNDP قد نظم ندوة لبلدان حوض النيل جرت أعمالها في العاصمة التايلاندية بانجوك في يناير ١٩٨٦، واتخذت هذه الندوة خطوات تمهيدية نحو تحقيق توافق أرحب، ولكن بقى أن يتم بذل المزيد من الجهد حتى تؤتي هذه المحاولات ثمارها، واتفق المشاركون في الندوة على طلب دعم برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة من أجل وضع خطة لتطوير حوض النيل، وتنظيم العمل به[2]، فقامت مبادرة حوض النيل في ١٩٩٩، ولكن مازالت هناك خطوات أخرى جادة ينبغي عملها بين دول الحوض للتوصل إلى اتفاقية مشتركة بخصوص مياه النيل وكيفية تنميتها والاستفادة منها.

ولذلك تظل الاتفاقيات التي عُقدت بخصوص نهر النيل وفروعه ودول حوضه هي المرجعية القانونية الأساسية التي تحكم العمل بين دول نهر النيل، فيما يتصل بمياهه وأعمال الري والمشاريع القائمة عليه بِدءًا من المنبع حتى المصب، وتستمر هذه الاتفاقيات سارية إلى أن يتم عقد اتفاقيات جديدة بين دول الحوض، ولسوف نتعرض لدراسة تاريخ ونصوص وبنود وحيثيات هذه الاتفاقيات ومواقف دول حوض النيل منها بشيء من التفصيل في الفصلين الثاني والرابع من هذه الدراسة.

---

(١) عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، م. سابق، ص ٣٦٩ ــ ٣٧٠.

(٢) جويس ستار، ودانييل ستون، بحث مشترك للمؤلفين، بعنوان: المياه عام ٢٠٠٠، في كتاب سياسات الندرة، المياه في الشرق الأوسط، ترجمة أحمد خضر، مؤسسة الشراع العربي بالاشتراك مع دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

الفصل الثاني

اتفاقيات مياه النيل وموقف دول الحوض منها

- اتفاقيات مياه النيل قبل ١٩٢٩.
- اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩.
- اتفاق بناء خزان جبل الأولياء (١٩٣٣ - ١٩٣٧).
- اتفاقية لندن بخصوص نهر كاجيرا في ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤.
- اتفاق إنشاء سد أوين في أوغندا (١٩٤٩ - ١٩٥٤).

مدخل:

جاء في إحدى الدراسات التي قامت بها حديثًا جامعة " أوريجون " الأمريكية أنه يوجد في العالم ٢٦٣ نهرًا دوليًا عابرًا للحدود[١] تغطي أحواضها ما يقرب من ٥٠% من مساحة اليابس على ظهر كوكبنا، وأن هناك حوالي ٤٠٠ اتفاقية ومعاهدة عقدت من أجل التعاون بين الدول في مجال استخدام الأنهار خلال نصف القرن المنصرم، فضلًا عن قرابة ٣٦٠٠ اتفاقية دولية أخرى تعرضت في بعض موادها للمسألة المائية، مما يدلل على أن الدول لديها اقتناع بأنها لا تستطيع أن تتصرف بشكل منفرد في مياه الأنهار التي تمر بها، وأن ثمة قواعد دولية ينبغي أن تحكم ذلك، ورصدت نفس الدراسة أن ٢٨% فقط من التوترات الناجمة عن المياه قد اتخذت صفة الصراع، ولم يشهد العالم أي أحداث خطيرة تذكر فيما يتعلق بهذا الأمر، حيث لم يتم الإعلان رسميًا عن شن أي حرب بسبب المياه، كما لم يشهد العالم قيام تكتلات دولية بسبب حروب مياه متوقعة، وذلك انطلاقًا من أن التهديد الأمني الرئيسي ينصب على ندرة المياه، وليس على حروب المياه، وفي ٢٠٠٥ توصل معهد " ورلد ووتش " بالولايات المتحدة أيضًا إلى نتائج مماثلة حينما أشار إلى أن الخمسين عامًا الأخيرة لم تشهد سوى ٣٧ نزاعًا حادًا به أعمال عنف حول مواقع المياه، وأن أكثر من ٣٠ من تلك النزاعات جرت بين إسرائيل وجيرانها العرب، ولم تشهد باقي دول العالم سوى ٥ نزاعات رئيسية فقط[٢].

اتفاقيات مياه النيل قبل سنة ١٩٢٩[٣]

عُقدت كثير من الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية لكي تحدد القواعد، وتنظم العمل بين دول النهر الدولي الواحد في استخدام مياهه، ومن أمثلة تلك الاتفاقيات،

---

[١] ورد في دراستنا هذه أن عدد الأنهار الدولية يبلغ ٢٤٥ نهرًا حسب مصادر أخرى.

[٢] مجلة العربي، عدد ٥٧٨ في يناير ٢٠٠٧، مقال: المياه حق من حقوق الإنسان، لأحمد الشربيني، ص ١٦٠ ـ ١٦١. ومحمد عبد العزيز مرزوق، مرجع سابق، ص ٥٨٢ ـ ٥٨٣.

[٣] اشترك المؤلف في مؤتمر حوض النيل الشرقي، تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصري، المنعقد بمعهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، في ٢٨ و٢٩ مايو ٢٠١٢ ببحث بعنوان " حقوق مصر التاريخية في مياه النيل وموقف دول الحوض منها في ضوء القانون الدولي ".

الاتفاقية التي عقدت بين بلجيكا وهولندا بخصوص مياه نهر الموز، واتفاقية نهر الهندوس بين الهند وباكستان في سبتمبر ١٩٦٠، واتفاقية نهر كولومبيا بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٦١، واتفاقيتي نهر " ريوجراند " بين الولايات المتحدة والمكسيك، في عامي ١٩٠٦ و ١٩٤٤ وهى من الاتفاقيات المعترف بها بخصوص مياه الأنهار الدولية، ويدخل في هذا النطاق اتفاقيات مياه النيل[١]. ولذلك ينبغي أن نورد هنا الاتفاقيات الخاصة بدول حوض النيل، تلك التي حكمت العمل في مياه هذا النهر خلال القرن وربع القرن الأخير من عمر البشرية، والاتفاقيات التي عُقدت بخصوص نهر النيل قبل ١٩٢٩ هي:

بروتوكول ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا:

البروتوكول عبارة عن اتفاق عُقد بين بريطانيا وإيطاليا ١٨٩١ لتحديد مناطق النفوذ لكل منهما في شرق أفريقيا، وينص البروتوكول في مادته الثالثة على أن: " تتعهد الحكومة الإيطالية بألا تقيم على نهر عطبرة أية مشروعات للري يكون من شأنها أن تؤثر تأثيرًا محسوسًا على كمية مياه النهر التي تصب في نهر النيل "[٢].

اتفاقية ١٩٠٢ بين بريطانيا وإثيوبيا:

في ١٥ مايو ١٩٠٢ أبرمت اتفاقية بين بريطانيا العظمى والحبشة (إثيوبيا) بشأن تخطيط الحدود بين إثيوبيا والسودان، وقد تطرقت تلك الاتفاقية –

---

[١] عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، م. سابق، ص ٣٦٤.

[٢] حسام الدين ربيع الإمام، نحو آلية إقليمية لتنظيم استخدامات حوض النيل، مرجع سابق، ص ٤١، ٤٢. وبالنسبة إلى الاتفاق عاليه يذكر ونديمنيه تيلاهون - الأستاذ بجامعة أديس أبابا في كتابه " التطلعات الاستعمارية لمصر في بحيرة تانا والنيل الأزرق " - أن بروتوكول ١٨٩١ الذى تعهدت فيه الحكومة الإيطالية بعدم إقامة أي أعمال ري على نهر عطبرة يكون من شأنها التأثير على تدفقات المياه إلى السودان هو مجرد تعهد من الحكومة الإيطالية، وليس من إثيوبيا أمام بريطانيا. ونديمينه تيلاهون " أطماع مصر في بحيرة تانا والنيل الأزرق "، من كتاب رشدي سعيد وآخرين، أزمة مياه النيل، إلى أين؟، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨، عرض وتقديم سعد هجرس، مرجع سابق، ص ٧١ - ٨٩.

التي حُررت باللغتين الإنجليزية والأمهرية، والتي صدق عليها الطرفان بأديس أبابا في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٢ – إلى مسألة مياه النيل، وفيها تعهد إمبراطور الحبشة منليك الثاني للحكومة البريطانية (التي كانت صاحبة السلطة في مصر والسودان) في المادة الثالثة من الاتفاقية " **بأن لا يصدر تعليمات أو أن يُسمح بإصدارها فيما يتعلق بعمل أي شيء في النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يمكن أن يسبب اعتراض سريان مياهها إلى نهر النيل ما لم توافق على ذلك حكومة بريطانيا وحكومة السودان مقدمًا** "[1].

موقف إثيوبيا من اتفاقية ١٩٠٢:

لقد صدر حول اتفاقية ١٩٠٢ والعلاقات المائية بين مصر وإثيوبيا كتب وأبحاث كثيرة في إثيوبيا وخارجها، يأتي في مقدمتها كتاب الأستاذ " وندمينيه تيلاهون " بجامعة أديس أبابا في ١٩٧٩، بعنوان " التطلعات الاستعمارية لمصر في بحيرة تانا والنيل الأزرق" Egypt's Imperial Aspirations Over Lake Tana and the Blue Nile ، والحق أن عنوان الكتاب يُقَطر إدانة لمصر، عَبَّر المؤلف فيه عن وجهة نظر الحكومة الإثيوبية دون أن يشير إلى ذلك صراحة، وكان ضمن ما تعرض له وندمينيه اتفاقية ١٩٠٢ المشار إليها أعلاه، وفي محاولته ورجال الفقه القانوني من الإثيوبيين نقض هذه المعاهدة، قال: إن الفقرة الخاصة بمياه النيل الواردة في الاتفاقية التي وقع عليها الإمبراطور منليك الثاني، والتي ورد نصها أعلاه، ما هي إلا تعهد شخصي مؤقت غير ملزم للحكومة الإثيوبية[2]، حسب تفسيره، وبالتالي ليس حقًّا مكتسبًا يتسم بالديمومة، وليس هناك ما يحتم قانونيًّا أو تاريخيًّا أن يطالب المصريون أو السودانيون بمعاملتهم كورثة

---

[1] وزارة الخارجية (وثائق)، جمهورية مصر العربية، مصر ونهر النيل، القاهرة ١٩٨٣، معاهدة ١٩٠٢ بين بريطانيا وإثيوبيا بشأن الحدود بين إثيوبيا والسودان ومياه النيل، ملحق ٣ / أ، ص ٤٦ – ٤٧.

[2] وندمينيه تلاهون، مصدر سابق، ص ٧٢، ٨٥ ـ ٨٩.

لهذا الحق البريطاني المزعوم – حسب نظرية الاستخلاف أو التوارث الدولي – وردًا على هذا الرأي أوضح الفقيه الدولي د. مصطفى عبد الرحمن أن اتفاقية ١٩٠٢ اتفاقية دولية بجميع المقاييس أبرمها الإمبراطور منليك الثاني بصفته ملك إثيوبيا، كما هو وراد في صلب الاتفاقية، التي تتضمن مجموعة من الالتزامات العينية غير المؤقتة، التي لا يجوز الرجوع فيها، فالفقرة الثانية من المادة " ٦٢ " من اتفاقية فيينا ١٩٦٩ تقر بأنه لا يجوز الاستناد إلى التغيير الجوهري للظروف للمطالبة بإنهاء أية معاهدة دولية إذا كانت هذه المعاهدة مُنشئة لحدود، ونظرًا لأن اتفاقية ١٩٠٢ تُرتب التزامات على الإقليم بعضها متعلق بنظم الحدود وبعضها متعلق باستخدامات المياه، وجميعها نظم عينية فإن هذه الاتفاقية تتسم بصفة الديمومة، والاستمرارية في إطار نظرية التوارث الدولي[١].

ويسير الباحث الإثيوبي يعقوب أرسانو على نفس منهج " ونديمينيه " في التفسير والتحليل، فيحاول أن يدلل على عدم قانونية اتفاقية ١٩٠٢، بحجج أخرى لا أساس لها مثل أن الاتفاقية لم يُصدق عليها، وأن الحقوق الطبيعية لإثيوبيا في نصيب مؤكد من المياه لا يمكن إنكارها أو الحديث بخصوصها، وتجاهل الباحث أن لدى إثيوبيا أكثر من ١٢٣ مليار متر مكعب من المياه بخلاف الأمطار والأنهار الكثيرة الأخرى الموجودة خارج حوض النيل، بينما مصر لا تمتلك سوى ٥٥,٥ مليار متر مكعب لعدد سكانها الذي يبلغ الـ ٩٠ مليون نسمة في الوقت الحاضر[٢]، وإذا كان عدد سكان إثيوبيا يعادل تقريبًا عدد سكان مصر فمعنى ذلك أن مصر في حاجة إلى أكثر من ضعف نصيبها الحالي من المياه حتى تقترب من إمكانات إثيوبيا المائية.

---

(١) نفس المصدر، ص ٧١ ـ ٨٩.

(2) Yacob Arsano, OP. Cit., PP.60 – 61

اتفاقية مايو ١٩٠٦:

عُقدت هذه الاتفاقية في لندن في التاسع من مايو ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا العظمى، ويمثلها وكيل أول وزارة الخارجية البريطانية نيابة عن ملكة بريطانيا، ودولة الكونغو الحرة، وهى مستعمرة بلجيكية، ويمثلها وزير الدولة بالنيابة عن الملك البلجيكي ليوبولد الثاني، وهي تتعلق بحدود المناطق التابعة لكل من الدولتين في وسط أفريقيا، وقد تطرقت هذه الاتفاقية إلى مسألة المياه حيث ينص البند الثالث منها على: " أن تتعهد حكومة الكونغو الحرة بأن لا تقيم أو تسمح بإقامة أي إشغالات على نهر السمليكي أو نهر أسانجو أو بجوار أي منهما يكون من شأنها خفض حجم المياه التي تتدفق في بحيرة ألبرت ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة السودانية "[١] – وكان السودان يُحْكَم حكمًا ثنائيًا بواسطة بريطانيا ومصر منذ ١٨٩٩ – على اعتبار أن هذه المياه تذهب عبر بحيرة ألبرت وبحر الجبل إلى النيل الأبيض في السودان، ومنه إلى نهر النيل المتجه إلى مصر، وأي سحب من مياه الأنهار الفرعية المذكورة في الاتفاقية يؤدى إلى تناقص المياه المتدفقة في نهر النيل.

اتفاق ديسمبر ١٩٠٦:

تم عقد ذلك الاتفاق في لندن بين بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا بشأن الحبشة (إثيوبيا) في ١٣ ديسمبر ١٩٠٦، حيث وافقت الدول الثلاث في البند الأول منه على أن " تتعاون في حفظ الوضع الراهن في إثيوبيا، وفي منطقة

(١) Ashok Swain, The Nile River Dispute, The Journal of Modern African Studies, OP. Cit., P. 67.

وكذلك وزارة الخارجية (وثائق)، جمهورية مصر العربية، مصر ونهر النيل، القاهرة ١٩٨٣، ملحق رقم (٥) وما بعده، ص ٦٠ ـ ٦٥.

القرن الأفريقي والصومال "، كما وافقت في البند الرابع من نفس الاتفاق على أنه " لو طرأ من الأحداث ما يعكر صفو الوضع الراهن... تبذل كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا قصارى جهدها في الحفاظ على سلامة إثيوبيا ووحدة أراضيها، وفي جميع الأحوال... يتم التشاور فيما بينها من أجل الحفاظ على مصالح بريطانيا العظمى ومصر في حوض نهر النيل، وبوجه خاص ما يتعلق منها بتنظيم مياه هذا النهر وروافده مع مراعاة المصالح المحلية على النحو الواجب... "، وقد وقع على ذلك الاتفاق إدوارد جراي عن إنجلترا، وبول كامبون عن فرنسا، أ. دى سان جيوليانو عن إيطاليا[1].

اتفاق نوفمبر ١٩٢٤:

في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ عقدت بريطانيا وبلجيكا اتفاقًا على اعتبار أن الأولى ممثلة لتنجانيقا (تنزانيا)، والثانية ممثلة لرواندا وبورندي، وقد قضى ذلك الاتفاق على " أن كمية المياه التي تُحول من أي من روافد النيل التي تجري بين الإقليمين يجب أن تعاد إلى نهر كاجيرا قبل وصولها إلى الحدود المشتركة، ويُسمح بتحويل نصف كمية تصرف هذا النهر من أجل الأغراض الصناعية خلال الفترة التي يكون تصرف النهر فيها في حالته الدنيا ".

الاتفاق البريطاني الإيطالي ومشروع بحيرة تانا ١٩٢٥:

كانت بريطانيا تريد إقامة سد على بحيرة تانا لكي تزيد من منسوب مياه النيل المتجهة إلى مصر والسودان، وكانت إيطاليا في نفس الوقت تحاول مد نفوذها إلى شرق أفريقيا في مناطق الصومال وإريتريا وإثيوبيا، وهى مناطق تضم الجزء الشرقي من منابع النيل الذي تقع فيه بحيرة تانا والنيل الأزرق، ولما كان لإيطاليا مصالح تتمثل في مد خط سكة حديد من إريتريا عبر الحبشة، فقد جرى

---

[1] نفس المصدر الأخير، اتفاق بين بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا بشأن الحبشة في ديسمبر ١٩٠٦، ص ٦١ ـ ٦٥.

تبادل للمذكرات بين إيطاليا وبريطانيا لتحقيق تلك الأهداف، وكانت المذكرة الأولى موجهة من السفير البريطاني في روما إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإيطالي موسوليني في ١٤ ديسمبر ١٩٢٥ يبلغه فيها أن: " من الأمور الحيوية جدًا بالنسبة لمصر والسودان تدفق المياه إليهما، والعمل على زيادة هذه التدفقات بالسعي لإقامة خزان على بحيرة تانا من أجل تخزين مياهها لكي يمكن الاستفادة منه على النيل الأزرق ونهر النيل (المجرى الرئيسي للنهر)... "، وأقرت المذكرة بأن تعمل الحكومتان لتحقيق المسعى المشترك لدى حكومة إثيوبيا لمنح الامتيازات التي تحقق هدف بريطانيا في إنشاء خزان على بحيرة تانا، وتحقق هدف إيطاليا في إنشاء خط حديدي يصل إريتريا بالصومال الإيطالي عبر إثيوبيا، مع اعتراف بريطانيا بالمصالح الحيوية والاقتصادية لإيطاليا في إثيوبيا[1]. وكان شرط الاعتراف البريطاني هو: " اعتراف الحكومة الإيطالية، بالحقوق الهيدرولوجية الأولى لمصر والسودان، والتزامها بعدم إجراء أية أشغال على (مجرى) المياه الرئيسية للنيل الأزرق أو النيل الأبيض أو أي من روافدهما أو فروعهما من شأنها أن تُعدل بصورة ملموسة تدفق المياه نحو النهر الرئيسي، ومن المفهوم أن الشرط أعلاه لا يحول دون استخدام أهالي المنطقة للمياه المذكورة استخدامًا معقولًا "[2].

وقد رد رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإيطالي على مذكرة السفير البريطاني في روما بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٢٥، بالموافقة على ما جاء بمذكرته لدى روما، والسعي من جانب كل من بريطانيا وإيطاليا لتحقيق مصالحهما المشتركة، ومما جاء في نص مذكرة رئيس الوزراء الإيطالي: " أنه اعترافًا من

(١) نفس المصدر، المذكرات المتبادلة بين المملكة المتحدة وإيطاليا بشأن الامتيازات المتعلقة بإقامة خزان على بحيرة تانا، وخط حديدي عبر الحبشة من إريتريا إلى الصومال الإيطالي، روما في ١٤ – ٢٠ ديسمبر ١٩٢٥، ص ٦٧ – ٧٠.

(٢) نفس المكان.

إيطاليا بالحقوق الهيدرولوجية الأولى لكل من مصر والسودان، تتعهد بعدم إجراء أية أشغال على المياه الرئيسية للنيلين الأزرق والأبيض، وفروعهما يكون من شأنها التأثير على تدفق مياه النيل"[١].

ولقد منحت الاتفاقية البريطانية الإيطالية ١٩٢٥ المشار إليها بريطانيا الحق في بناء سد على بحيرة تانا، ولكن رفضت إثيوبيا هذه الاتفاقية، وقدمت احتجاجًا عليها لعُصبة الأمم في ١٩٢٥، وقامت من جانبها بمنح امتياز بناء سد على بحيرة تانا لشركة " هوايت " الأمريكية، التي أجرت الدراسات الهندسية اللازمة لذلك خلال الفترة من ١٩٣٠ وحتى ١٩٣٤، غير أن المشروع لم يدخل حيز التنفيذ [٢].

اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩

دبرت بريطانيا خطة استعادة السودان، والقضاء على حكم الخليفة عبد الله التعايشي في ١٨٩٨ بجيوش معظمها مصرية، وأقلها إنجليزية بقيادة لورد كتشنر، وتم إدارة السودان بموجب اتفاقية ثنائية إنجليزية مصرية عُقدت في ١٨٩٩، وبحاكم عام إنجليزي وحكومة كل أعضائها من الإنجليز، وكان حاكم عام السودان يعمل قائدًا عامًّا للجيش المصري في نفس الوقت، وأسهمت مصر بحوالي ٢٠% من ميزانية السودان السنوية من أموالها الخاصة حتى معاهدة ١٩٣٦، ومع ذلك اقتصر دور المصريين والسودانيين في إدارة السودان على بعض أعمال الحراسة والأمن خاصة في المناطق النائية[٣]، أو في الوظائف

---

(١) نفسه، وعبد الرحمن إسماعيل الصالحي، حوض نهر النيل، م. سابق، ص ٣٦٨ – ٣٧٠.
(٢) دار الوثائق القومية، ملفات مجلس الوزراء، ملف خاص بسيادة وكيل مجلس الوزراء لشئون السودان، مذكرة عن بحيرة تانا. وجلسات مجلس النواب المصري العادي التاسع، جلسة ١٧، ١٨ يناير ١٩٣٣، مصدر سابق، ص ٢٤. وكذلك راجع بحث " النظام القانوني لحوض النيل" لـراج كريشنا، من كتاب جويس ستار، ودانييل ستون، سياسات الندرة، مرجع سابق، ص ٣٨ - ٤٠.
(3) British Policy in Sudan 1882 – 1902, Shibeikka, Mekki, London, 1952, PP. 405 – 406.
داود بركات، السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية، القاهرة ١٩٢٤، ص ٦١ - ٧٠.

الإدارية الصغرى في الدواوين الحكومية، وبعد الحرب العالمية الأولى قامت ثورة ١٩١٩ في مصر للمطالبة بالاستقلال عن بريطانيا[١]، وكان لهذه الثورة تأثير كبير على الشعب السوداني[٢].

ولتهدئة ثورة المصريين في ١٩١٩ جاءت إلى مصر لجنة لتقصي حقائق ما حدث برئاسة لورد ملنر، الذي خص السودان بمذكرة منفصلة، كان ضمن ما جاء فيها بخصوص مصر ومياه النيل أن " لمصر حق لا ينازع في الحصول على إيراد كاف مضمون من مياه النيل لري أراضيها الزراعية الحالية، وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتي بها، وطالما صرحت بريطانيا العظمى رسميًا باعترافها بهذا الحق، فإنها عاقدة النية على المحافظة عليه في كل حال من الأحوال .... "[٣].

ولما كانت أهداف المستعمر دائمًا استغلال المحتل، فقد اقترحت الحكومة البريطانية مشروع زراعة القطن في منطقة الجزيرة التي تضم الأراضي المنحصرة بين النيلين الأزرق والأبيض في السودان، على أن يتولى إدارة المشروع شركة بريطانية هي شركة الجزيرة الزراعية Sudan Plantation Syndicate وقد تولي آرثر جيتسكل مديرًا لها[٤] ، وقد تولى وأثيرت مسألة توفير المياه اللازمة لهذا المشروع بين مصر والحكومة السودانية، وكانت رغبة القائمين على إدارة المشروع

---

[١] راجع يونان لبيب، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول، ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤، مطبعة الجبلاوي، ١٩٧٦، ص ٤٠١ ـ ٤٠٦. وكذلك زكي البحيري، السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري، دراسة في علاقات وادي النيل، ١٨٩٩ ـ ١٩٣٦، م. مدبولي، القاهرة ٢٠٠٩، ص ٥ ـ ١٣.

[٢] كان من أثر ثورة ١٩١٩ في مصر قيام ثورة في السودان أيضا ضد المحتل الإنجليزي في ١٩٢٤ بقيادة على عبد اللطيف زعيم جمعية اللواء الأبيض، التي نادت بخروج الإنجليز وبوحدة مصر والسودان. زكي البحيري، السودان تحت الحكم الإنجليزي، مرجع سابق، ص ٧٩ ـ ٨٨، ٤٢٤ ـ ٤٢٥.

[٣] مجلس وزراء، جمهورية مصر، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣، مذكرة لورد ملنر عن السودان، المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٥٣، ص ١٤.

[٤] زكي البحيري، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان، من الأزمة العالمية في الثلاثينيات حتى الاستقلال، ١٩٣٠ ـ ١٩٥٦، النهضة المصرية، القاهرة ١٩٨٧، ص ٥٤ ـ ٧٥.

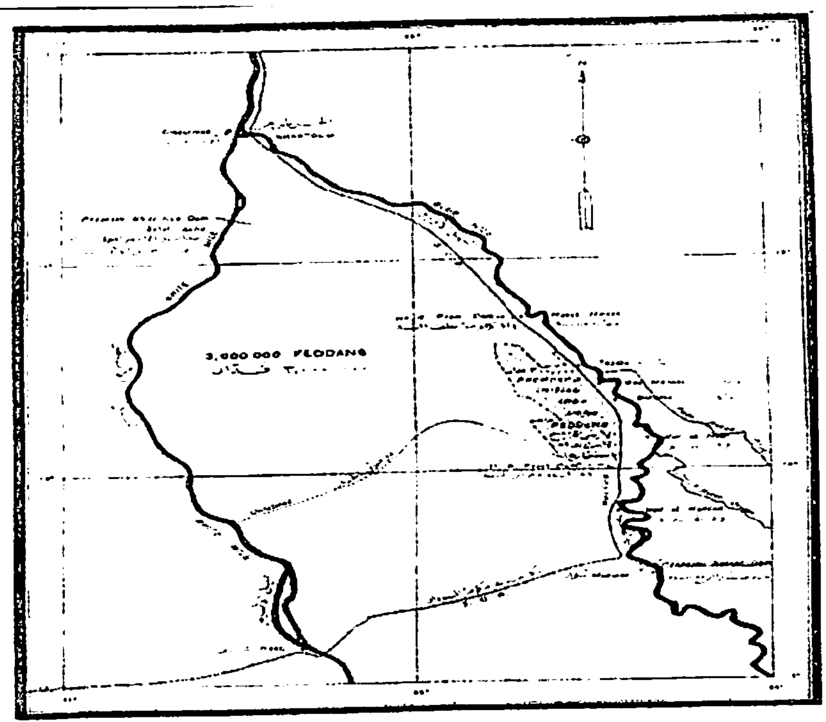
أن يتم السماح بسحب قدر من مياه النيل لري أرض الجزيرة، وتكونت لجنة لبحث الموضوع، حيث اقترحت أن أفضل المشروعات المائية التي تفي بحاجات مصر والسودان تتمثل في إقامة سد على النيل الأزرق لري أراضي الجزيرة، وآخر على النيل الأبيض لتخزين المياه وصرفها في أوقات تناقص مياه النيل المتجهة إلى مصر، وقبيل الحرب العالمية الأولى بادرت حكومة السودان بالاتفاق مع بعض الشركات الإنجليزية لبناء سد " سنار" على النيل الأزرق إلا أن المشروع قد تأجل بسبب الحرب[١]. وفي إبريل ١٩٢١ بدأ البناء الفعلي للسد طبقًا للمواصفات المطلوبة - وكان للعمال المصريين من صعيد مصر دور أساسي في عملية بنائه - وأُفتتح سد سنار للعمل في ١٩٢٤ بحضور لورد اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر، حيث بدأت عمليات الزراعة في مشروع الجزيرة[٢]، والخريطة رقم (٤) تبين الأراضي التي امتد إليها المشروع في مثلث الجزيرة المنحصر بين النيلين الأزرق والأبيض في أواسط شرق بلاد السودان.

---

[١] نفس المكان. وكذلك راجع:
Arthur Gaitskell, Gezira, A Story of Development in The Sudan, London, 1959.

[2] Central Record Office Sudan, Intelligence Report, 4/2/8 1924 ,1925.
وزكي البحيري، التطور الاقتصادي ...، مرجع سابق، ص ٦٥، ولا أدل على دور العمال من المصريين في بناء مشروع خزان سنار من أن عدد العمال الذين كانوا يعملون في ذلك المشروع كان يبلغ حوالي ١٨,٠٠٠ عامل، أكثر من نصفهم (٩٥٢٥ عاملا) من الصعايدة المصريين.

خريطة رقم (٤) مشروع الجزيرة في السودان



المصدر: ماردوخ ماكدونالد، كتاب ضبط النيل، وزارة الأشغال العمومية، الجزء الثاني، المطابع الأميرية، ١٩٢٠.

ولقد كانت الحكومة المصرية متخوفة من تأثير بناء سد سنار على مقدار المياه التي تتجه إلى مصر، وأدى ذلك إلى قيام الحكومة البريطانية بالبحث عن أنسب الطرق لتحقيق السيطرة على مياه النيل، وضمان وصول احتياجات كل من مصر والسودان من المياه مستقبلاً، فدعت في ١٩٢٠ لتشكيل لجنة من الخبراء الإنجليز العاملين بوزارة الأشغال المصرية، برئاسة السير ماردوخ ماكدونالد لدراسة المسألة المائية بين البلدين، وقامت اللجنة بوضع تقرير عُرف بـ " مشروعات السيطرة على مياه النيل " لتوزيع المياه بين مصر والسودان، وقد اقترحت اللجنة بالإضافة إلى إنشاء خزانين واحد منهما على النيل الأبيض والثاني على النيل الأزرق إنشاء خزان ثالث

على بحيرة فيكتوريا في المنابع الاستوائية، ورابع على بحيرة تانا في المنابع الإثيوبية[١].

وقدرت لجنة ماكدونالد حسب تقريرها أن خزان سنار الذي كان مقترحًا إقامته على النيل الأزرق لري منطقة الجزيرة يتم ملئه بشرط عدم " سحب أي نقطة من المياه المخصصة لمصر "[٢]، وقد اعترضت الحكومة المصرية على تقرير ماكدونالد بسبب تقديره أن أقصى احتياجات مصر من المياه لا تتعدى ٥٠ مليار متر مكعب سنويًا، ولحل هذه المشكلة جرى التفكير في تشكيل لجنة أخرى لدراسة المسألة المائية بكاملها، ولما كانت مصر تخشى من تأثير مشروع الجزيرة على المياه الواردة إليها " تعهدت الحكومة البريطانية، منذ البداية، بألا تزيد مساحة الأراضي المنزرعة في مشروع الجزيرة عن ٣٠٠ ألف فدان، وأن يتم إخطار الحكومة المصرية مُسبقًا في حالة الشروع في القيام بأي توسع فيه "[٣].

وفي ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ كان السير لي ستاك حاكم عام السودان، ومُنفذ سياسة ضرب الحركة الوطنية السودانية، ومخطط سياسة فصل السودان عن مصر، قد وقع عليه الاختيار من قبل واحدة من الخلايا السرية من الحزب الوطني في مصر، ليكون هدف عملية اغتيال سياسي[٤] فكان لذلك الحدث ردود أفعال واسعة في مصر والسودان وإنجلترا، حيث وجه اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ إنذارًا ومذكرة، شديدة اللهجة

---

(1) F. O. / 404/ 209/ Report....... 1928, p. 188 – 199.

(٢) السير مردخ ماكدونالد (وزارة الأشغال العمومية): ضبط النيل، الجزء الأول، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٠. ص ١ -٦، ٣٣ – ٣٤.

(٣) زكي البحيري، الجذور التاريخية لمشكلات مياه النيل، مرجع سابق، ص ٢٧ - ٣٦، كريمة السروجي، ومحمد عبد المقصود، النيل ... ، مرجع سابق، ص ٨٦ - ٨٧.

(٤) رئاسة مجلس وزراء، جمهورية مصر، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣، المطابع الأميرية، ١٩٥٣، المادة الخامسة من المذكرة البريطانية الخاصة بنصوص مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا قبيل ١٩٢٢. ومذكرات عبد العزيز على، الثائر الصامت، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٦، ٤٨.

لسعد زغلول رئيس وزراء مصر وقتها، يطلب منه فيها سحب الجيش المصري من السودان خلال ٢٤ ساعة[١]، وكان ضمن ما جاء في المذكرة المرفقة بالإنذار " أن تُبلغ المصلحة المختصة في الحكومة المصرية (وزارة الأشغال العمومية) أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التي تزرع في منطقة الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان إلى مقدار غير محدد تبعًا لما تقتضيه الحاجة "، وهذه هي المرة الأولى التي هددت فيها بريطانيا مصر وحكومتها عن طريق التأثير على مياه النيل الواردة إليها[٢].

وقام اللنبي بتقديم إنذاره الشديد اللهجة إلى سعد زغلول على عجل فور وقوع الحادث، قبل أن يقدم سعد استقالته – ويفلت من المحاسبة حسب تصور اللنبي – ولم يكن رد الحكومة البريطانية الرسمي قد وصل بعد، وبالنسبة إلى مسألة المياه كان رأي الحكومة البريطانية أنه يمكن " زيادة المساحة المنزرعة في الجزيرة إلى حد لا يضر بالمصالح المصرية "، أي أنها لم تصل إلى حد تهديد المصالح المصرية كما فعل اللنبي وحده دون انتظار لقرار حكومته مما كان سببًا في إخراجه من مصر.

وقد رد سعد زغلول على إنذار اللنبي بمذكرة في نفس اليوم أوضح له فيها أن حكومته لا يمكن اعتبارها مسئولة عن جريمة مقتل سير لي ستاك؛ لأنها ليست نتيجة طبيعية لحملة سياسية تبنتها الحكومة المصرية، وبخصوص زيادة الأراضي المنزرعة في الجزيرة إلى مقدار غير محدد أوضح سعد أنها " مسألة سابقة لأوانها، ويجب طبقا للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية

---

(١) Central Record Office Sudan, Sudan Annual Report, Intelligence Department. 1924, P. 4 - 5.

(٢) رئاسة مجلس وزراء جمهورية مصر، السودان، مصدر سابق، مذكرة مرسلة من المندوب السامي البريطاني في مصر لورد اللنبي إلى سعد زغلول رئيس وزراء مصر، بشأن حادث مقتل السردار سير لى ستاك في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤، ص ٢٧ ـ ٢٨.

أن تُحل مشكلات المياه باتفاق الطرفين مصر والسودان، ومراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية "[1].

وكانت أكثر الإجراءات مثارًا لدهشة المصريين وحتى الإنجليز أنفسهم ذلك الطلب الخاص بالري الذي صدر عن لورد اللنبى، والحق أن الحكومة المصرية لم تبد قلقها لأي من الإجراءات البريطانية بمثل ما أبدته تجاه موضوع المياه، ولما قدمت وزارة سعد زغلول استقالتها تولى الوزارة أحمد زيوار باشا الذي أرسل خطابًا إلى لورد اللنبي يناشده فيه بعودة العلاقات الودية بين مصر وبريطانيا، والعدول عن التعليمات المرسلة لحاكم عام السودان بخصوص المياه، فرد عليه اللنبى بخطاب يعبر عن رغبة حكومته في إصدار تعليمات لحكومة السودان " بأن لا تنفذ ما سبق إرساله إليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق الزراعة في الجزيرة توسعًا لا حد له "، وعلى أن تؤلف لجنة ثلاثية من خبراء المياه، وهم مستر كانتر كريمر رئيسًا، ومستر ر. م. ماك جريجور مندوبًا عن بريطانيا، وعبد الحميد سليمان باشا مندوبًا عن الحكومة المصرية، لتدرس القواعد التي يمكن إجراء الري بمقتضاها في مصر والسودان مع وضع تقرير تفصيلي لهذا الغرض، ومراعاة مصالح مصر مراعاة تامة، وعدم الإضرار بما لها من الحقوق الطبيعية والتاريخية[2].

وقد بدأت اللجنة الثلاثية اجتماعاتها في ١٧ فبراير ١٩٢٥ وقدمت تقريرها النهائي في ٢١ مارس ١٩٢٦ ذلك التقرير الذي أخذ في اعتباره زيادة حاجة السودان لاستعمال مياه النيل بغرض الري، وزيادة مساحة الأراضي

---

[1] رئاسة مجلس وزراء جمهورية مصر، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١، مصدر سابق، مذكرة مرسلة من رئيس الوزراء المصري سعد زغلول إلى المندوب السامي البريطاني لورد اللنبى في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤، ص ٣٠ - ٣١.

[2] دار الوثائق القومية، كورنيش النيل، وثائق وزارة الخارجية، 005799 – 0078، تقرير لجنة مياه النيل، Report of The Nile Waters Commission. وكذلك رئاسة مجلس وزراء جمهورية مصر، السودان، مصدر سابق، اتفاقية مياه النيل في ٧ مايو ١٩٢٩، ص ٥٠ - ٥٣.

المستغلة في زراعة القطن هناك، ومن أهم توصياته تحديد فترة الفيضان العادي والحر، وتنظيم كميات مياه الري طبقا لاحتياجات السودان ومصر، والعمل على تطوير الدراسات الهيدرولوجية، وتنظيم الاتصال بين السودان ومصر، والتعاون مع دول حوض النيل الأخرى[1].

نصوص اتفاقية ١٩٢٩:

رغم إعلان تقرير اللجنة الثلاثية للمياه وتوصياتها، لم تسفر المفاوضات بين مصر وبريطانيا، بعد حادث مقتل سير لي ستاك، عن اتفاق يحدد بشكل حاسم نظام التعامل بالنسبة لمسألة مياه النيل، وكان من المعروف أن أية مياه يقوم السودان بسحبها يجب ألا تؤثر على احتياجات مصر المائية، ولقد أثار عدم سيطرة مصر على مياه النيل وتصرفاتها قلق المصريين فبادر رئيس الوزراء محمد محمود باشا بإرسال خطاب إلى جورج لويد المندوب السامي البريطاني في مصر - الذي تولي بعد لورد اللنبي - في ٧ مايو ١٩٢٩، فرد عليه لويد بخطاب مثله في نفس اليوم، وقد عُرف الخطابان المتبادلان في هذا الشأن بـ " اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩"، وكان ضمن ما جاء في خطاب محمد محمود إلى المندوب السامي البريطاني في مصر " أنه من الواضح أن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذي يستخدمه، ولما كانت الحكومة المصرية دائمًا شديدة الاهتمام بعمران السودان، وهي مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة المقدار بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية، وبناء على ذلك تقبل الحكومة المصرية النتائج التي انتهت إليها لجنة مياه النيل في ١٩٢٥، ومرفق بهذا الخطاب تقرير لجنة مياه النيل المشار إليها،

---

[1] نفس المكان من رئاسة مجلس وزراء جمهورية مصر. وزكي البحيري، الجذور التاريخية لمشكلات مياه النيل من ١٨٩٩ وحتى الحرب العالمية الثانية، بحث في: المؤتمر الدولي حول المياه ٢٦ ــ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ص ٣٥ ـ ٣٩.

والصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ "، وقد حددت تلك اللجنة نصيب مصر من مياه النيل بـ ٤٨ مليار متر مكعب سنويًا نظرًا لاعتمادها شبه الكامل عليه، وحددت نصيب السودان بـ ٤ مليارات متر مكعب من المياه سنويًا لاعتماده في كثير من الأحيان على الأمطار، وأشار خطاب رئيس الوزراء المصري إلى " أن يكون هناك ممثل لوزير الأشغال من مصلحة الري المصرية في السودان مع المهندس المقيم في خزان سنار لقياس تصرفات الأرصاد (المائية) كي تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية لما تم الاتفاق عليه ".

وجاء في الفقرة " ب " من البند الرابع من خطاب رئيس الوزراء المصري النص على " ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد قوى، ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها النيل سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية يكون من شأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل إلى مصر أو في تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضررًا بمصالح مصر "، وجاء في الفقرة " د " من نفس البند أنه " إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال في السودان على النيل أو فروعه أو اتخاذ أي إجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر عليها أن تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الإجراءات للمحافظة على المصالح المحلية " [1].

وجاء في نص خطاب جورج لويد المندوب السامي البريطاني، في رده علي خطاب رئيس الوزراء المصري محمد محمود في ٧ مايو ١٩٢٩ قوله: " أذكر دولتكم أن حكومة جلالة الملك (بريطانيا) سبق لها الاعتراف بحق مصر

---

[1] رئاسة مجلس وزراء جمهورية مصر، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١، مصدر سابق، نص اتفاقية مياه النيل في ٧ مايو ١٩٢٩، ص ٥٠ - ٥٣. Ashok Swain OP. Cit., P. 677.

الطبيعي والتاريخي في مياه النيل، وأقرر أن حكومة جلالة الملك تعتبر أن المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيًا من مبادئ السياسية البريطانية، كما أؤكد لدولتكم بطريقة قاطعة أن هذا المبدأ وتفصيلات الاتفاق ستنفذ في كل وقت لاحق، أيا كانت الظروف التي قد تطرأ فيما بعد " [1].

ولقد استمر هذان الخطابان، المُعبر عنهما بـ " اتفاقيه مياه النيل " أساس العلاقة بين مصر والسودان فيما يتصل بمسائل المياه فلم تتعرض معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا ١٩٣٦ لتلك المسائل إلا بما جاء في المذكرة الثالثة المتصلة بهذه الاتفاقية بأنه: " قد اعتبر من المرغوب فيه، ومن المقبول أن يُدعى مفتش عام الري المصري في السودان للاشتراك في مجلس الحاكم العام كلما نَظر المجلس في مسائل متصلة بأعمال مصلحته "[2].

وهكذا أكدت اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩على ضرورة مراعاة حاجة السودان من مياه النيل لزوم التوسع الزراعي فيه بما لا يؤثر على حاجة الزراعة والحياة في مصر، وعلى ضرورة التنسيق الفني في مسائل الري ومتصرفات النهر بين مصر والسودان، كما أكدت على حقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل، وأُعتبر الموقف المصري بخصوص مسألة المياه من وجهة النظر البريطانية أكثر اعتدالًا؛ لذلك وافق جورج لويد – المندوب السامي البريطاني في مصر – فورًا على خطاب محمد محمود رئيس الوزراء المصري بدون تعديل، وتضمن رد لويد عليه " اعتراف بريطانيا بحقوق مصر التاريخية في مياه النيل " مما قلل من التوتر في العلاقات بهذا الخصوص، وبذلك وضعت الاتفاقية منهاجًا لتنظيم العمل بخصوص مياه النيل لصالح الشعبين المصري والسوداني.

---

[1] نفس المصدر، نص اتفاقية مياه النيل في ٧ مايو ١٩٢٩، ص٥٠ ـ ٥٣.

[2] نفس المصدر، ص ٨٦ ـ ٨٨. السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ياسر على هاشم، الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه...، ص ١٥٥ ــ ١٥٦.

ويري راج كريشنا في بحث له عن " النظام القانوني لحوض النيل " أن اتفاقية ١٩٢٩ كانت بمثابة علامة بارزة في تاريخ نهر النيل، ومن أهم ما تضمنته من وجهة نظره ضرورة وجود اتفاق مسبق بين الحكومة المصرية والحكومة السودانية حول إجراءات حماية المصالح المحلية في السودان أو غيره قبل تشييد أية منشآت، وحسب كلام كريشنا فقد ساهمت هذه الاتفاقية مساهمة بارزة في أولًا: تأسيس النظام القانوني للنيل، واعتراف الأطراف المعنية بمبدأ الحقوق المكتسبة حيث كان إصرار مصر على الاعتراف بحقوقها الطبيعية والتاريخية العنصر الأكثر أهمية في معالجة السياسة المصرية لقضية المياه، وثانيًا: الاعتراف بمبدأ التوزيع العادل Equitable Sharing، ومن ثم احتفظت الاتفاقية بالتدفق الطبيعي للنيل أثناء موسم التحاريق لاستخدام مصر، ومنحت السودان في نفس الوقت الحق في قدر مناسب من المياه التي يحتجزها خزان سنار خلال موسم الفيضان[1].

والواقع أن بريطانيا في اتفاقية ١٩٢٩ كانت تمثل ليس فقط السودان، وإنما أيضًا كينيا وأوغندا وتنجانيقا (تنزانيا) من دول حوض النيل، تلك التي انسحبت عليها بنود الاتفاقية – حيث كانت هذه الدول تدخل في نطاق النفوذ البريطاني – خاصة ما ورد بالفقرة " ب " من البند الرابع من خطاب رئيس الوزراء المصري الذي يقول: " بأنه لا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد قوى، ولا تُتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية يكون من شأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل إلى مصر... "[2].

---

[1] راج كريشنا، النظام القانوني لحوض نهر النيل، من كتاب جويس ستار، مرجع سابق، ص ٣١ - ٤٧.

[2] رئاسة مجلس وزراء جمهورية مصر، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١، مصدر سابق، ص ٥٠ – ٥٣. وعمر محمد على محمد، العلاقة بين اتفاقية ١٩٢٩ واتفاقية ١٩٥٩ لمياه النيل، الندوة الدولية لحوض النيل، معهد البحوث الأفريقية، بجامعة القاهرة، مارس ١٩٨٧، ص٣ – ٩ =

ولقد لاحظ وليم جارستن، وجودانا Godana – وهما باحثان مشهوران في شئون المياه – في دراسات لهما عن اتفاقيات مياه النيل، أن بريطانيا كانت حريصة على إبعاد أية قوى منافسة عن حوض النيل، وظهر ذلك جليًا في صدامها مع دول أوروبية متعددة أرادت التدخل في منابع نهر النيل كبلجيكا وفرنسا وإيطاليا، ولعبت بريطانيا دورًا أساسيًا في إدارة أي صراع حول مياه النيل، وفي إبرام وصياغة كثير من الاتفاقيات الدولية المرتبطة بذلك النهر، بغرض ضمان انفرادها بالسيطرة عليه، وعلى الدول الواقعة في نطاقه، وأكد الباحثان أن الاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا خلال سيطرتها على حوض النيل كان الهدف منها تأمين تدفق مياه النيل، وإزالة أي اعتراض من جانب الدول الأوروبية أو دول المنابع يحول دون ورود كميات المياه اللازمة للزراعة في مصر والسودان(١).

ومما لاشك فيه أن اتفاقيات مياه النيل اتفاقيات دولية موثقة وثابتة بحق التقادم، وقد وصف الكثيرون اتفاقية ١٩٢٩ على وجه الخصوص بأنها ذات أبعاد إقليمية محددة، ينبغي احترامها من جانب الدول الخلف، فهذا جودانا يرى أن هذه الاتفاقية سارية المفعول حيث يذكر أنه: " من كل الاتفاقيات التي عُقدت من أجل الاستفادة من مياه النيل مبكرًا تتبقى فقط اتفاقية ١٩٢٩، التي استخدمت كحجة قانونية وسط العديد من الاتفاقيات الأخرى التي تلتها "، وأضاف: " يبدو أن هذه الاتفاقية سوف تستمر، واستمرارها سوف يحتاج إلى تفاهم مع دول المنابع؛ لأنه من المشكوك فيه أن ينظر إليها كأمر دائم يسرى على الدول الخلف بشكل مباشر

= يحيى عبد المجيد، مسألة مياه النيل، ندوة العلاقات المصرية السودانية، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، وكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية جامعة الخرطوم تحرير أسامة الغزالي حرب، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٧٩ - ١٨١.

(1) Arthur Okoth - Owiro OP. Cit., P. 33

ومستمر"، ونبه جودانا إلى ضرورة الحوار بين دول حوض النيل من أجل صياغة اتفاق جديد حول المياه يُرضي جميع الأطراف(١).

موقف دول منابع النيل من اتفاقية ١٩٢٩

كانت حكومة تنجانيقا (تنزانيا فيما بعد)، إحدى دول حوض النيل، ضمن المستعمرات البريطانية السابقة قد رأت بعد استقلالها ١٩٦٢ أن اتفاقية ١٩٢٩ لا تتفق مع صفتها كدولة مستقلة مفسرة ذلك بأن الاتفاقية المشار إليها استهدفت تقييد حريتها بإلزامها إلى أجل غير محدود بطلب موافقة مصر حتى تستطيع إقامة أية مشروعات ري أو توليد كهرباء على بحيرة فيكتوريا وروافدها، ولذلك أعلنت تنزانيا أنها تخلت عن التزامها باتفاقية ١٩٢٩، وتم صياغة هذا الموقف في " مبدأ نيريري " Nyerere Doctrine – رئيس جمهورية تنزانيا في ذلك الوقت – الذي جاء فيه: " إن البلاد التي كانت مستعمرة لم يكن لها أي دور في المعاهدات التي تمت أثناء الحقبة الاستعمارية، وبالتالي فإنه لا يجب الافتراض بأنها سوف تتبع هذه المعاهدات بشكل أتوماتيكي، ولذلك سوف تلتزم تنزانيا باتفاقية ١٩٢٩ لمدة سماح لا تتجاوز العامين، وخلال فترة السماح هذه ينبغي أن تبرم اتفاقية بديلة، فإن لم يحدث ذلك أثناء العامين المذكورين فإن تنزانيا تعتبر اتفاقية ١٩٢٩ لاغية من جانب واحد "(٢).

وأرسلت تنزانيا مذكرة في ٤ يوليو ١٩٦٢ إلى حكومات مصر وبريطانيا والسودان حددت فيها سياستها في استخدام مياه النيل، جاء فيها أنه " نظرًا للأهمية الحيوية لبحيرة فيكتوريا ومنطقة الأنهار والأمطار المحيطة بها بالنسبة للمنافع التي تلزم شعب تنزانيا، فإن حكومة تنزانيا قد راعت كل الاعتبارات كونها

---

(1) Ibid., PP. 47 – 49.

(٢) أليو قرنق أليو، النظام القانوني لحوض النيل ...، م. سابق، ص ١٣٣ - ١٣٧. سامر مخيمر، وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة، الكويت، مايو ١٩٩٦، ص ١٠٧ – ١٠٩.

دولة ذات سيادة فيما يتصل بمواد اتفاقية استخدام المياه المنعقدة ١٩٢٩، وبناء على كل هذه الاعتبارات فإن حكومة تنزانيا قد توصلت إلى نتيجة مؤداها أن اتفاقية ١٩٢٩ التي أريد لها أن تطبق على الدول التي كانت خاضعة للإدارة البريطانية سوف لا تسري على تنزانيا بعد عامين إذا لم يتم وضع ترتيبات جديدة يُتفق عليها "[١].

وقد ردت مصر على تنزانيا بمذكرة رسمية في ٢١ نوفمبر ١٩٦٣ أكدت فيها على وجهة نظرها الثابتة باستمرار سريان اتفاقية ١٩٢٩ والالتزام بها إلى أن يتم عقد اتفاقية أخرى بين الطرفين، واقترحت مصر أن تستمر المباحثات غير الرسمية بين خبراء مصر والسودان وتنزانيا وكينيا وأوغندا، ووجهت مصر نفس المذكرة إلى السودان، غير أن السودان لم يَرُد على أي من مذكرتي تنزانيا ومصر، ولم يتم حسم موضوع الاتفاقية المراد عقدها[٢].

وقد حَذَت كل من كينيا، وأوغندا، حذو تنزانيا عقب استقلالهما تجاويًا مع مبدأ نيريري، ودعت كينيا من برلمانها إلى عدم الاعتراف بالاتفاقيات السابقة لمياه النيل، وردت مصر على إعلان البرلمان الكيني بضرورة مراجعة اتفاقيات حوض النيل السابقة التي تظل سارية المفعول طبقًا لمبدأ التوارث الدولي، وهو ما أقرته أيضًا منظمة الوحدة الأفريقية، إلى أن يتم تسوية المسألة من خلال التوصل لاتفاقيات جديدة تحل محل الاتفاقيات القديمة برضاء جميع الأطراف[٣]، أما بقية دول أعالي النيل (زائير، رواندا، بورندي) فإن علاقتها بمياه النيل كانت مقننة باتفاقيات أخرى عُقدت بين بريطانيا وبلجيكا في أوقات سابقة، وتمت الإشارة إليها من قبل.

---

(1) Arthur Okoth- Owiro OP. Cit.,PP. 37 - 38.

(٢) أليو قرنق أليو، مرجع سابق، ص ١٣٥ - ١٣٦.

Arthur Okoth- Owiro OP. Cit., PP.16 – 18.

(٣) أليو قرنق أليو، نفس المرجع، ص ١٣٧ - ١٤١. وسامر مخيمر، وخالد حجازي، مصدر سابق، ص ١٠٧ – ١١٠.

وفي ٢٥ مارس ١٩٦٤ أصدر رئيس وزراء كينيا تصريحًا أبلغ فيه السكرتير العام للأمم المتحدة بعض ما يتصل بمدى سريان الاتفاقيات السابقة التي كانت مطبقة على كينيا بواسطة حكومة بريطانيا قبل الاستقلال، جاء فيه أنه: " بالنسبة إلى الاتفاقيات الثنائية المبرمة أو السارية بواسطة بريطانيا على أقاليم أو أراضي كينيا فإن الحكومة الكينية ترغب في أن تكون الخلف لهذه الاتفاقيات بشرط: (أ) أن هذه الاتفاقيات سوف تظل سارية المفعول لمدة سنتين فقط من تاريخ الاستقلال.(ب) أن مثل هذه الاتفاقيات يمكن تطبيقها على أساس المنافع المشتركة.(ج) أن مثل هذه الاتفاقيات يمكن نقدها أو تغييرها عن طريق التفاهم بين الأطراف الأخرى المتعاقدة قبل تاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٦٥". وبعد انتهاء المدة المحددة الواردة في التصريح فإن حكومة كينيا تعتبر أن هذه الاتفاقيات غير سارية المفعول طبقًا لقانون العرف الدولي باعتبارها منتهية، وقد ذكر " أوديدى أوكايدو " القانوني الإثيوبي الشهير في حديث له في مؤتمر نيروبي في ٢١ مارس ٢٠٠٢ أن " اتفاقية ١٩٢٩ تعتبر غير سارية المفعول، ولا يعترف بها من جانب كينيا، ودول شرق أفريقيا "[1].

يري الباحث الكيني " أرثر أوكوث أويرو " Arthur Okoth Owiro في دراسته – عن " اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩، وقوانين التعاقب في الاتفاقيات الدولية، دراسة حالة لاتفاقيات مياه النيل " – أن كثيرًا من دول أعالي الأنهار يتبعون مبدأ " هارمون " Harmon Doctrine، حيث يرون أن لهم الحق في أن يتصرفوا في مياه الأنهار الدولية التي تجري في أراضيهم كما يريدون بصرف النظر عن أثر ذلك على أي من دول أدنى النهر، ويعقب أويرو على ذلك بقوله: إن دول شرق أفريقيا بعد استقلالها ترى أن الظروف قد تغيرت بعد تخلصها من الاستعمار،

---

[1] Arthur Okoth. OP. Cit., PP. 17 – 18.

ومن غير الممكن أن تستمر الاتفاقيات الاستعمارية التي تتصل بمياه النيل[١]، والواقع أن أويرو وغيره قد نسوا أو تجاهلوا أن مبدأ هارمون قد أصبح في ذمة التاريخ، ولا توجد أي من دول أحواض الأنهار المشتركة حاليًا تتبع هذا المبدأ الذي يتحدث عنه؛ لأنه يجعل دول أعالي الأنهار تتصرف في استخدامها للمياه الدولية بلا قيود أو قواعد قانونية، مما يضر كل الضرر بمصالح دول أدنى الأنهار، وهو ما يتعارض مع قواعد القانون الدولي.

وبالنسبة لمسألة خلافة أو تعاقب الدول واعترافها بالاتفاقيات السابقة التي عقدتها السلطات التي تولت حكم هذه الدول قبلها يقول أويرو: " إن النظام القانوني لنهر النيل يتضمن مجموعة من المعاهدات التي عُقدت في العهد الاستعماري بين بريطانيا وبعض الدول الاستعمارية الأخرى، أو بينها وبين مصر، مما أعطاها السيطرة على مياه أعالي النيل "، وهذا النظام القانوني لم يعد مقبولًا أن يسري من وجهة نظره كنتيجة مباشرة لقانون تعاقب الدول[٢].

ويشير أويرو إلى أن هناك مبدأ في السياسة الدولية يؤكد على أنه إذا تغيرت الظروف التي قامت عليها اتفاقية معينة فلابد من البحث عن صيغة جديدة تناسب الوضع المتغير الجديد بما في ذلك تغيير الالتزامات الخاصة بها، وعقد اتفاقية جديدة تقر بأن هناك وضعًا جديدًا قد استجدّ، كما هو الحال بعد استقلال بعض دول حوض النيل عن الدول التي استعمرتها، وبعد أن أصبح لها قرارها وإدارتها[٣]. ونهر النيل بالفعل في حاجة ملحة لنظام قانوني ينظم عملية الاستفادة من مياهه، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التفاهم والتعاون بين دول حوض النيل بكامله.

---

(1) Ibid., PP. 1 - 2.
(2) Ibid., P. 51.
(3) Loc. Cit.

وفي هذا الصدد يرى الباحث الإثيوبي يعقوب أرسانو أن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين بريطانيا ومصر (بعد صدور تصريح فبراير ١٩٢٢)، وأحيانًا بين بريطانيا وإثيوبيا، تهدف إلى زيادة الإمداد بالمياه لدول أدنى النهر دون أن تتضمن هذه الاتفاقيات مصالح متبادلة لدول أعالي النهر كأوغندا والسودان (في حالة اتفاقية ١٩٢٩)، مع أن البلدين لم يكونا أطرافًا في الاتفاقية التي عقدتها بريطانيا نيابة عنهم(١). وكلام الباحثين الكيني أويرو، والإثيوبي يعقوب أرسانو يعتبر نوعًا من التهرب من الالتزام القانوني الذي تقره اتفاقيات مياه النيل خاصة اتفاقية ١٩٢٩، مما يقره قانون التعاقب أو التوارث الدولي للمعاهدات السابقة.

وفي نفس الموضوع يقول كنيف إبرهام رئيس المعهد الإثيوبي الدولي للسلام والتنمية أن بريطانيا كانت قد عقدت اتفاقية ١٩٢٩ الخاصة بمياه النيل مع المصريين لإرضائهم وتهدئة الحركة الوطنية التي كانت قد اشتدت عقب الحرب العالمية الأولى(٢)، وذلك أمر غير حقيقي، فإنجلترا من أجل امتصاص حماس الحركة الوطنية في مصر عام ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى سمحت لسعد زغلول بالذهاب إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح – الذي كان يناقش المشكلات التي تمخضت عن الحرب العالمية – لعرض قضية استقلال مصر عليه، رغم أنه لم يُسمح له بعرض القضية، ثم قامت إنجلترا بإصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإعلان أن مصر دولة مستقلة مع تحفظات أربعة، ومما يجب أن نلفت نظر كنيف إبرهام إليه أيضًا أن اتفاقية ١٩٢٩ جاءت بعد ثورة ١٩١٩ بعشر سنوات حيث كانت قد هدأت الحركة

---

(1) Yacob Arsano, OP. Cit., PP. 61 - 63.

(2) Kinfe Abraham, The Nile Basin Disequilibrium, The Author is The President of both Ethiopian International Institute for Peace and Development EIIPD and the Horn of Africa Democracy and Development International Lobby HADAD .P. 3

الوطنية، ومما هو جدير بالذكر أن الاتفاقية لم تغير عمليًا من واقع استخدامات المياه المعتادة في مصر عبر التاريخ.

ومع ذلك فإن الباحث الكيني أويرو Owiro يشير إلى أن وزير تنمية المياه الكيني في مؤتمر المياه المنعقد في نيروبي، المشار إليه آنفا، تحدث بطريقة يتعذر تفسيرها حيث إنه أقر أن اتفاقية ١٩٢٩ سارية المفعول بالنسبة لكينيا[1]، ويعقب أويرو على ذلك بقوله: إن هذه الاتفاقية في الواقع عمل سياسي، أكثر منه عمل قانوني، ومن الصعوبة أن يُتخذ ذلك العمل كقاعدة قانونية في القانون الدولي[2]، وقد تجاهل " أويرو " أن الاتفاقية عُقدت بين طرفين قانونيين، وأن قانون التوارث الدولي يحتم على الدولة الخلف أن ترث وتلتزم بما عقدته الدولة السلف من اتفاقيات، حتى يتم عقد اتفاق جديد بين الأطراف المتناقضة كما سبق أن ذكرنا[3].

ولعل من الأمور الطبيعية أن تحاول دول أعالي النيل، أن تزيل عن كاهلها أية التزامات في استخدامات مياه النهر، رغم توفر المياه والأمطار لديها، حتى تحقق مصالحها، بصرف النظر عن مصالح دول أدنى النهر، وأن تسعى للتنصل من الاتفاقيات السابقة بخصوص المياه رغم أنها معترف بها دوليًا، ولم تحل محلها أية اتفاقيات بديلة ترضى عنها جميع الأطراف.

وفي كل الأحوال تمسكت مصر باتفاقية ١٩٢٩ الموقعة بينها وبين الحكومة البريطانية نيابة عن السودان ودول أخرى من حوض النيل، باعتبار أن بريطانيا كانت وقتئذ السلطة المسئولة في تلك الدول، والاتفاقية تؤكد على حقوق مصر والسودان المكتسبة في مياه النيل، وتقر بأن إلغاء أو تعديل أي بند منها أو كلها يستوجب التفاوض مع دول الحوض، ولذلك فإن الرد المصري على " مبدأ نيريري"، وعلى الجانب الكيني بعد ذلك بخصوص اتفاقية ١٩٢٩ كان متسقًا مع

---

(1) Ibid., P. 18.
(2) Ibid., PP. 8 – 9.
(3) Ibid., PP . 1 - 2.

الوضع القانوني لقضية مياه النيل؛ لأن أية اتفاقيات دولية لها صفة الثبات والاستمرارية، وليس من المنطقي ولا من القانوني إلغاؤها دون اتفاق مسبق بين الأطراف التي تخصها.

أسس الثبات والاستمرارية لاتفاقية ١٩٢٩:

أولًا: حق مصر والسودان في التمسك بالأحكام الواردة في الاتفاقية حتى ولو كانت الحكومة البريطانية هي الموقعة عليها، حيث إنها كانت السلطة المختصة في دول المنابع في ذلك الوقت(١)، والاتفاقية لم تخلق وضعًا قانونيًا جديدًا بقدر اعترافها بمركز مائي قائم منذ القدم، ومن الطبيعي أن يستمر ما سبق عقده من اتفاقيات بخصوص مياه النيل، نظرًا لأنها جاءت لتنظيم حقوق والتزامات طبيعية وتاريخية مستمدة من مبادئ مقررة عرفًا وقانونًا، ثم إنه لم يتم عقد اتفاق جديد بين دول حوض النيل يغير من الأوضاع القانونية المقررة من قبل بخصوص المياه.

ثانيًا: أنه طبقًا لاتفاقية فيينا ١٩٧٨ بشأن التوارث الدولي للاتفاقيات السابقة الموقعة بين الدول المتجاورة أو بين من يمثلها أو يحكمها يتم توريثها توريثًا تلقائيًا – كما سبق أن أشرنا – وتصبح سارية المفعول بالحق التاريخي المكتسب لورثتها الشرعيين الممتدة جذورهم للأسلاف الموقعين على هذه الاتفاقيات من قبل(٢)، ولذلك فإن اتفاقية ١٩٢٩ سارية المفعول، وتمثل حقًا مكتسبًا للدول الوارثة لها.

ثالثًا: أن قرارات منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا ١٩٦٥ أكدت على استمرارية أية اتفاقيات سابقة خاصة بالحدود والمسائل العينية، حتى ولو كانت من عهد الاستعمار خشية حدوث مشكلات أو صراعات سياسية وربما عسكرية

---

(١) عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، حوض نهر النيل، م. سابق، ص ٣٦٩.

(٢) ممدوح توفيق، استغلال الأنهار الدولية، مرجع سابق، ص ٥٦ - ٦٢.

بين الدول، ولذلك فإن اتفاقية ١٩٢٩ تظل سارية المفعول، حيث إنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا باتفاقيات الحدود، وشئون المياه.

رابعًا: أن اتفاقية قانون الأنهار الدولية – والمعروفة بـ " اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية "، التي تمت الموافقة عليها في ٢١ مايو ١٩٩٧ – رغم أنها اتفاقية إطارية، فإنها تؤسس للعلاقات المائية بين الدول المشتركة في حوض نهر دولي واحد على مبادئ الانتفاع المشترك والتنمية والحماية والإنصاف، دون التسبب في ضرر ذي شأن لبعضها البعض، ورغم أنه لم يرد في الاتفاقية ذكر صريح للحقوق المكتسبة أو التاريخية، فقد ورد بها نص يقول: " إن هذه الاتفاقية لا تؤثر على حقوق والتزامات دول المجرى المائي الدولي نتيجة لاتفاقيات يكون معمول بها من قبل "، أي الإقرار باستمرارية الاتفاقيات السابقة لمياه النيل.

وقد التزم السودان بعد استقلاله باتفاقية ١٩٢٩ كدولة وارثة للالتزامات الإقليمية التي كانت ترتبط بها السلطة السابقة، وهي بريطانيا، خاصة وإن هذه الاتفاقية بتتضمن الاعتراف بالحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل، وقد أكد السودان على اعترافه بالاتفاقية المذكورة بموجب توقيعه على اتفاقية ١٩٥٩[1].

وبصدد اتفاقية ١٩٢٩ صرح رئيس الوزراء الإثيوبي مليس زيناوي – خلال زيارته لمصر ٢٠١١ – بأحاديث لبعض وسائل الإعلام المصرية أشار فيها إلى أن هذه الاتفاقية، إن جاز اعتبارها " اتفاقًا "، فإنها لا تتعلق من قريب ولا من بعيد بإثيوبيا، وأنها كانت مجرد اتفاق تناول العلاقة التنظيمية للمسألة

[1] رئاسة مجلس وزراء جمهورية مصر، جمهورية مصر، السودان، م. سابق، ص٥٠ ـ ٥٣. منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص ٣٩٤ ـ ٣٩٥.

المائية بين دولتي المصب مصر والسودان، ودول أعالي النيل الاستوائية التي كانت تحت الإدارة البريطانية، والتي لم تكن إثيوبيا من بينها[1].

وقول زيناوي صحيح إلى حد كبير، إلا أن الاتفاق الذي يحدد العلاقات المائية بين دولتي المصب وإثيوبيا كان اتفاق ١٩٠٢ بين بريطانيا والإمبراطور منليك الثاني - المشار إليه من قبل - والذي ينص على " **أن لا يصدر إمبراطور الحبشة (إثيوبيا) تعليمات أو أن يسمح بإصدارها فيما يتعلق بعمل أي شيء في النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوياط يمكن أن يسبب اعتراض سريان مياهها إلى النيل ما لم توافق على ذلك حكومة بريطانيا مقدمًا هي وحكومة السودان**"[2]، والمقصود بموافقة حكومة السودان هو أن تقوم بمراجعة أية مشروعات ري يمكن أن تقيمها السلطات الإثيوبية على منابع النيل في أراضيها حتى لا تؤثر على التدفقات المائية الواردة إلى السودان وبالتالي إلى مصر.

والسؤال الذي يطرح نفسه علينا هو أنه إذا كانت بريطانيا خلال احتلالها لمصر والسودان قد عقدت عددًا من الاتفاقيات لخدمة المشروعات الزراعية في بلدان حوض النيل، وترتب عليها إنشاء خزان أسوان لعمل التوسع الزراعي في مصر، وإنشاء خزان سنار لزراعة أراضي الجزيرة بالسودان، وإقامة خزان جبل الأولياء في جنوب الخرطوم، ثم إنشاء سد أوين على بحيرة فكتوريا لتوليد الكهرباء في أوغندا، فهل عندما تخرج إنجلترا من هذه البلدان بعد الاستقلال نلغى هذه الاتفاقيات، ونهدم المشروعات المرتبطة بها، تلك التي تقوم عليها حياة الغالبية العظمى من سكان تلك البلدان، أم أن الأنسب أن نتفحص أوضاعنا المائية كدول حوض نهر واحد، ونتفق على عقد اتفاقية جديدة تحقق قدر الإمكان مصالح

(1) المصري اليوم، ٥ أغسطس ٢٠١٠.

(2) رشدي سعيد، نهر النيل، مرجع سابق، ص ٢٧٦ .

شعوبنا وتفتح الطريق لإقامة مشروعات تنموية مشتركة تعمل على تحقيق التقدم لشعوبنا جميعًا!؟.

اتفاق بناء خزان جبل الأولياء (١٩٣٣ - ١٩٣٧)

كان أول من أشار إلى إمكانية إقامة خزان على النيل الأبيض لتخزين المياه في أوقات الفيضان العالي وصرفها في أوقات التحاريق هو " وليم جارستن " في بداية القرن العشرين، وكانت كمية المياه المُقدر أن يوفرها هذا الخزان قرابة ٣,٥ مليار متر مكعب محسوبة عند أسوان، مما يُمكّن من زيادة المساحة المنزرعة في مصر بمقدار ٦٠٠,٠٠٠ فدان، وخلال الفترة السابقة على ١٩٣٧ جرت مشاورات متعددة، ودراسات خاصة ببناء خزان جبل الأولياء جنوب الخرطوم، وتم عقد اتفاق لتنفيذ المشروع بين الحكومة المصرية وحكومة السودان، بترتيبات بريطانية في العام المذكور[١].

وقد تم بناء الخزان في ١٩٣٧ على نفقة الحكومة المصرية إلى الجنوب من مدينة الخرطوم بـ ٤٠ كم، وبعمال معظمهم من المصريين، ودفعت مصر تعويضًا لأهالي السودان المتضررين من بنائه في منطقة النيل الأبيض مقداره ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصري، وهو مبلغ كبير بمقياس وقتها، وقامت حكومة السودان بإنشاء مشروعات إعاشة بديلة للمتضررين من الأهالي[٢]، ويقوم سد جبل الأولياء بحجز المياه حتى شهر فبراير من كل عام، حيث يبدأ السحب منه بعد ذلك الشهر على

[١] مجلس النواب المصري، دور الانعقاد الأول جلسة ٣٤ في ١٩٢٦/٨/١٧، ودور الانعقاد التاسع جلسة ٥٠ في ١٩٣٣/٥/١. وجريدة حضارة السودان في ١٩٣٢/١/١٦. وتقرير حكومة السودان، خلال السنوات ١٩٣٩ وحتى ١٩٤١، قدمه الحاكم العام للسودان لحكومتى بريطانيا ومصر، الخرطوم، مطابع ماكور كوديل المتحدة ١٩٥٠، ص٢٧، ٧٩.

[2] N.R.O.S., Dakhlia 2/1/2 The White Nile Alternative Livelihood Schemes. A Talk given by Mr. Bredin, The Governor of Blue Nile Province from Omdurman Broadcasting Station, 13/3 1943

دفعات متتالية لتغطية نقص تدفق المياه الطبيعي، ويرجع تشجيع بريطانيا لإتمام هذا المشروع في تلك الفترة من ثلاثينيات القرن المنصرم إلى عدة أسباب أهمها:

أ – إن زيادة المياه الواردة لمصر نتيجة بناء الخزان سيعطي حكومة السودان إمكانية للتوسع الزراعي في المناطق المحيطة بالنيل الأبيض والجزيرة دون اعتراض مصر.

ب – إن قيام مصر ببناء السد على نفقتها، ودفعها لـ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه تعويضًا للأهالي، كان سينقذ ميزانية السودان من أزمة مالية كبيرة سببها ليس فقط الأزمة الاقتصادية العالمية في أوائل الثلاثينيات، وإنما أيضًا تناقص معدلات إنتاج القطن في منطقة الجزيرة[١].

ج – إن المشروع الذي تولى بناءه شركة إنجليزية ساهم في إنعاش الاقتصاد الإنجليزي في تلك الفترة من الأزمة الاقتصادية العالمية في ثلاثينيات القرن العشرين[٢].

وعلى أية حال فقد أدى ارتفاع مستوى المياه أمام خزان جبل الأولياء – رغم ما كان لهذا الارتفاع من مسالب – للمساعدة في زراعة مساحات جديدة من الأراضي في مناطق الجزيرة، وعبد الماجد، وفطيسة، والهشابة، وأم جر، ووادي نمر، حيث أُستُخدمت مياه النيل الأبيض في زراعتها مستفيدة من مبالغ التعويضات المالية التي دفعتها مصر، والتي تولى الإشراف على إنفاقها "لجنة تعويضات خزان جبل الأولياء Jebel Aulia Compensation Committee"[٣].

(١) زكي البحيري، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان، مرجع سابق، ص ١٣٧ - ١٤٥.
(2) House of Commons, Vol. 332, 7 March 1938, P. 155.
National Record Office Sudan. Dakhlia 2/1/2, The White Province.
(3)Nile Alternative Livelihood Schemes, A Talk given by Mr. Bredin, Governor of B.N.P. Form Omdurman Broadcasting Station, 15 / 3 / 1943. - Report ... 1942 - 1944. P: 29 - 30.
يحيى عبد المجيد وزير الري السوداني، مشروع جونجلي، مرجع سابق، ص ١٧٩ - ١٨١.

اتفاقيه لندن بخصوص نهر كاجيرا
٢٣ نوفمبر ١٩٣٤

عُقدت هذه الاتفاقية بين كل من بريطانيا نيابة عن تنجانيقا (تنزانيا) وبلجيكا نيابة عن رواندا – بوروندي، (اللتان كانتا دولة واحدة قبل الاستقلال)، والاتفاقية تتعلق بتنظيم استخدام هذه البلدان لمياه نهر كاجيرا – المنبع الأول للنيل الذي يصب في بحيرة فيكتوريا – سواء لاستخدامها في أغراض الري أو توليد الكهرباء أو الأغراض الصناعية[1]، ولم تكن مصر أو السودان طرفًا في تلك الاتفاقية، ولكنها تهم كلًا منهما نظرًا لأن أي أعمال ري أو مشروعات تقام على نهر كاجيرا تؤثر على كمية المياه الواردة إلى دولتي المصب.

اتفاق إنشاء سد أوين (١٩٤٩ – ١٩٥٤)

اقترحت حكومة أوغندا إنشاء خزان على شلالات أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا لتوليد الطاقة الكهرومائية، فجرت عمليات تبادل للمذكرات حول هذا المشروع بين الحكومة البريطانية – بصفتها وكيلًا عن أوغندا – والحكومة المصرية، وكانت المذكرة الأولى بخصوص المشروع بتاريخ ١٩ يناير ١٩٤٩، مرسلة من السفير البريطاني بالقاهرة رونالد كامبل إلى وزير خارجية مصر إبراهيم الدسوقي أباظة، وقد ورد فيها: " أنه سيجري تصميم سد أوين بحيث تصل قدرته على توليد الكهرباء مستقبلًا إلى ١٥٠,٠٠٠ كيلووات، وتنوى حكومة أوغندا تركيب " توربينات " تكفل طاقة قدرها ٩٠,٠٠٠ كيلووات فقط في الوقت الراهن، ولن تجري عملية زيادة الطاقة المولدة من السد، مما يتطلب زيادة التدفق الطبيعي لمياه النهر، دون أن يتم مسبقًا تشاور بين حكومتي بريطانيا ومصر، حسب مقتضى اتفاقية مياه النيل بتاريخ ٧ مايو ١٩٢٩"، وأكدت بريطانيا كما جاء في

[1] كريمة السروجي، ومحمد عبد المقصود، النيل ...، مرجع سابق، ص ٨٧ ـ ٨٨. وحامد سلطان، وعائشة راتب، القانون الدولي العام، النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٨، ص ٥٠١.

مذكرة سفيرها " بأن إنشاء وتشغيل محطة الطاقة هذه لن يكون من شأنهما خفض كمية المياه التي تصل إلى مصر، أو تعديل تاريخ وصولها، أو تخفيض منسوبها، بما يسبب أي أضرار لمصالحها..."[1].

وردًا على مذكرة الحكومة البريطانية، أرسلت الحكومة المصرية مذكرة في ٥ فبراير ١٩٤٩، جاء فيها أنه " لما كانت سياسة الري المصرية تقوم على أساس إقامة عدة مشروعات للتحكم في مياه النيل – والاستفادة منها – من بينها مشروعات التخزين السنوي، وتكوين الاحتياطي في بحيرة فيكتوريا، فإنه يبدو أن من المصلحة المتبادلة لكل من مصر وأوغندا أن نتعاونا في بناء الخزان عند مخارج البحيرة لأغراض الري في مصر، وتوليد الكهرباء لصالح أوغندا، ومن أجل ذلك طلبت مصر تعديل التصميم المعد للمشروع من أجل استيفاء الغرضين معًا، وأن يتم تصميم الخزان بحيث يُتيح التخزين في بحيرة فكتوريا في حدود ثلاثة أمتار "، وأضافت المذكرة بأنه: " من رأي الحكومة المصرية أنه ينبغي عليها أن تشترك منذ البداية في تصميم وبناء الخزان... وأن تشارك في تكاليف البناء والمصروفات السنوية له على أساس نسبة الفائدة التي يجنيها كل من البلدين "[2].

وقد ردت الحكومة البريطانية – نيابة عن حكومة مستعمرة أوغندا – على مذكرة الحكومة المصرية عن طريق سفيرها في مصر بمذكرة ثانية في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٩ خلاصتها أن حكومة بريطانيا والحكومة المصرية قد اتفقتا على بناء خزان أوين بأوغندا، وأنه قد أُعِدَّت التصميمات الخاصة بالمشروع بالتشاور الكامل بين الحكومة المصرية والسلطات الأوغندية وبموافقتهما، وقد تم طرح مناقصة إنشاء الخزان، وإبرام العقود بما يتفق والتصميمات المتفق عليها، وأن

---

[1] وزارة الخارجية (وثائق)، جمهورية مصر العربية، مصر ونهر النيل، القاهرة ١٩٨٣، المذكرات المتبادلة بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية بشأن توليد كهرباء من مساقط أوين بأوغندا، وكان الرد المصري على خطاب السفارة البريطانية بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٩، ص ٨٤.

[2] نفس المصدر.

العقود سوف تُعرض على الحكومتين المصرية والبريطانية للإفصاح عن قبولهما المشترك من خلال مذكرات رسمية متبادلة، على أن يتم إخطار الحكومة الأوغندية فورًا بذلك، وقد أقرت المذكرة بأنه " يجوز لمجلس كهرباء أوغندا، خلال فترة بناء الخزان وبعد تمامه، أن يتخذ ما يراه مناسبًا في شلالات أوين بشرط ألا يترتب على الإجراء المذكور أي ضرر لمصالح مصر طبقًا لاتفاقية مياه النيل ١٩٢٩، وألا تؤثر تأثيرًا ضارًا على تدفق المياه المارة من خلال الخزان "(١).

وفي تبادل للمذكرات بين بريطانيا ووزارة الخارجية المصرية، ورد في مذكرة مؤرخة بـ ٢ مايو ١٩٥١ موجهة إلى الخارجية المصرية ما نصه " ... لا يمكن إنكار على المدى البعيد أن أوغندا وحكومات شرق أفريقيا سوف يَكُونُون في وضع تعاقدي صارم بعد تشييد سد أوين اللازم لتوليد الكهرباء لأوغندا، بعدم الإخلال باتفاقيات مياه النيل، ودون الحاجة إلى طمأنة المصريين في ذلك الأمر "(٢).

وقد تحملت الحكومة المصرية جزءًا كبيرًا من تكاليف بناء الخزان، حيث جاء في خطاب مرسل من السفارة البريطانية في ٥ يناير ١٩٥٣ " إن على الحكومة المصرية أن تتحمل أولًا: الجزء من تكلفة خزان أوين الذي يتطلبه رفع منسوب مياه بحيرة فكتوريا واستخدامها لتخزين المياه "، وكان مقداره ٤,٥ مليون جنيه، وأن تتحمل ثانيًا: " تكاليف التعويضات الخاصة بالمصالح والأماكن والبشر التي تتأثر من تنفيذ المشروع (نتيجة لرفع منسوب المياه في البحيرة وما يتصل

---

(١) نفس المصدر، المذكرات المتبادلة بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية بخصوص إنشاء محطة توليد كهرباء من مياه مساقط أوين بأوغندا، من السفير البريطاني بالقاهرة رونالد كامبل إلى الحكومة المصرية، في ٣٠ مايو ١٩٤٩.

Fabunmi, C. A., The Sudan in Anglo Egyptian Relations, A Case Study in Power Politics 1800 – 1956, Longmans, London, 1964. P. 126.

(٢) Public Record Office F. O. 371/4070, xc 3175, Third Exchange of Notes, Between, His Majesty`s Ambassador in Cairo and The Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Regarding The Owen Falls Project, on 2 nd May, 1951.

بها) ... "، وأن تدفع الحكومة المصرية ثالثا: " لـ " مجلس كهرباء أوغندا " مبلغا وقدره ٩٨٠,٠٠٠ جنيه كتعويض عن الخسارة المترتبة على فقدان قدر من الطاقة الكهرومائية (نتيجة رفع مستوى تخزين المياه في بحيرة فيكتوريا)..." [١]، وقد تم تنفيذ المشروع بشكل كامل ١٩٥٤.

وحسب اتفاق سد أوين والمذكرات المتبادلة بخصوصه أصبح لمصر مهندس مقيم، في إدارة السد في أوغندا، ومعه عدد من الفنيين من قبل وزارة الأشغال والموارد المائية المصرية، لكي يرصد مقاييس ارتفاع المياه في بحيرة فكتوريا، ومستوى تدفق المياه من خزان أوين[٢]، ومما لا شك فيه أن سد أوين كان مشروعا ذات فائدة مشتركة لكل من مصر وأوغندا، وقد ظل يعمل منذ إنشائه في سهولة ويسر، ولم يحدث أن اعترضت أي من البلدين على شروط الاتفاق أو طريقة تشغيل السد، وفي ١٩٩١ عُقدت اتفاقية أخرى بخصوص نفس السد بين الحكومتين المصرية والأوغندية للعمل على زيادة الطاقة الكهرومائية المولدة منه لصالح أوغندا[٣].

---

[١] وزارة الخارجية (وثائق)، جمهورية مصر العربية، مصر ونهر النيل، مصدر سابق، المذكرات المتبادلة بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية بخصوص إنشاء محطة توليد كهرباء من مياه مساقط أوين بأوغندا، ص ٨٩ - ٩١.

[٢] رشدي سعيد، نهر النيل، مرجع سابق، ص ٢٧٧. ومحمد نعمان نوفل، الإطار التاريخي والمستقبلي لإدارة مياه النيل بين مصر ودول حوض النيل، بحث من كتاب مصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، أعمال ندوة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ... مصدر سابق، ص ٣٨٨.

[٣] كريمة السروجي، النيل حياة أو موت، مرجع سابق، ص ٩٥ - ٩٩.

الفصل الثالث

معركة بناء السد العالي

- مدخل للموضوع.
- تطور فكرة بناء السد العالي.
- أسباب تبنى حكومات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ للمشروع.
- الأبحاث والدراسات الخاصة بالسد.
- الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومسألة التمويل.
- سحب أمريكا وبريطانيا والبنك الدولي موافقتهم على تمويل السد.
- العرض السوفييتي لتمويل المشروع.
- السد العالي كان مشروعًا ضروريًا لمصر.

مدخل

في الوقت الذي قامت فيه ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر كان هناك عجز ملحوظ في الإنتاج الزراعي؛ إذ كان لا يكفي حاجات السكان الذين يتزايدون بمعدلات كبيرة، ففي حين كان معدل النمو السكاني خلال الفترة الممتدة من ١٨٩٧ و١٩٦٧ حوالي ٢,٢% كان نمو المساحة الزراعية محدودًا للغاية، وترتب على ذلك ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها عامًا بعد آخر، فلقد رصدت الإحصاءات الرسمية أن الفائض في العمالة الزراعية خلال عشر سنوات من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٧ قد فاق كل الحدود، وبلغت الزيادة السنوية في عدد الأيدي العاملة حوالي ٩٠,٠٠٠ شخص، وهو رقم كبير بمقياس وقتها، وكانت الصناعة تستخدم عددًا محدودًا منهم، وتأخذ الزراعة عددًا يماثلهم، ويذهب للعمل في مجالات الخدمات والتجارة جزءًا ثالثًا، ويتبقى جزء كبير من الأيدي العاملة دون عمل خاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، واستمر الحال كذلك حتى قيام ثورة ١٩٥٢[١].

ومن أجل ذلك ظلت مصر تسعى خلال العقود الثلاثة السابقة لثورة يوليو للعمل على زيادة مواردها المائية، وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية فيها لسد احتياجات سكانها، وإتمام بعض المشروعات المائية التي كانت مقترحة في أعالي النيل، ولكن كانت هناك معوقات كبيرة في سبيل تنفيذ هذه المشروعات مما دفع قادة ثورة ١٩٥٢ للتخطيط لإنشاء مشروع كبير للري يعوضها عن كثير من هذه المشروعات، ويُمكّنها من تخزين المياه لفترات طويلة، واستصلاح مساحات إضافية من الأراضي الزراعية، وكان هذا المشروع هو السد العالي.

وقبل الإقدام على بناء ذلك المشروع كان لابد من الاتفاق مع دول حوض النيل حول بنائه، ولما كان هذا المشروع لا يؤثر مباشرة سوى على السودان، حيث إن بحيرة تخزين مياه السد كانت ستمتد في منطقة النوبة بشمال

---

[١] إلهام محمد السيد عفيفي، معركة بناء السد العالي، مرجع سابق، ص ٢١.

السودان خلافًا لامتدادها في منطقة النوبة المصرية؛ لذا كان لا بد على الحكومة المصرية أن تقوم بعقد اتفاق مع السودان قبل بنائه، وقد ظهرت بعض المعوقات في سبيل عقد ذلك الاتفاق، حتى تمكنت مصر والسودان في ٨ نوفمبر ١٩٥٩ من التوصل لعقد " اتفاقية مياه النيل "، التي وقع عليها محمد طلعت فريد عن جمهورية السودان، وزكريا محيى الدين عن الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، وصدق عليها رئيسا جمهورية البلدين إبراهيم عبود، وجمال عبد الناصر.

وتعتبر تلك الاتفاقية مثالًا للتعاون بين الدول المتشاطئة في مجال استغلال الأنهار الدولية، حيث أبرمت بين طرفين هما مصر والسودان لتحقيق نفع مشترك لكل منهما دون إجحاف بالحقوق التاريخية لهما في مياه النيل، ودون إضرار بحقوق باقي دول شبكة حوض النيل، ولا تتعارض الأحكام والبنود الواردة في هذه الاتفاقية مع أحكام القانون والعرف الدوليين في شأن المياه الدولية[١].

ويقول الخبير الإثيوبي الكبير " كينف إبرهام " أن مصر قد تصرفت منفردة في إقامة مشروعات مائية متعددة من قناطر وسدود خاصة السد العالي، وشرعت في عمل مشروعات أخرى لتوصيل مياه النيل إلى سيناء، وإلى منطقة الخارجة والداخلة في الواحات، وهذا جعل دول منابع النيل تسعى للاستفادة من مياه النيل في داخل أراضيها[٢]. وكلام كينف هو عكس الحقيقة تمامًا؛ لأن مصر عقدت عند بناء السد العالي اتفاقية مع السودان، وهو البلد الوحيد الذي يمكن أن يتأثر ببناء السد، ومما هو جدير بالذكر أن المشروعات التي أقامتها مصر تقع في دولتي المصب ولا تؤثر من بعيد ولا من قريب على دول منابع النيل، بينما مشروعات المياه في دول المنابع تؤثر تأثيرًا مباشرًا على المياه الواردة إلى مصر والسودان؛ لذا أكدت اتفاقيات مياه

---

(١) سوف يرد الحديث بالتفصيل عن اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ ومعالجة ظروف عقدها والنتائج المترتبة عليها في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

(2) Kinfe Abraham, OP. Cit., P. 4.

النيل خاصة اتفاقية ١٩٢٩، على ضرورة الرجوع لدولتي المصب قبل إقامة أي سدود أو مشروعات في أعالي النيل.

تطور فكرة بناء السد العالي

الواقع أن فكرة إقامة سد عالي على النيل لحماية مصر من الفيضانات العالية ولتخزين المياه التي تضيع في البحر المتوسط لاستخدامها في الزراعة والري في أوقات شح المياه وجدت منذ وقت مبكر في تاريخ مصر، ففي العصر الفاطمي تم طرح هذه الفكرة للمرة الأولى، وكان صاحبها هو العالم العربي الشهير الحسن بن الهيثم، حيث سافر حاكم مصر الفاطمي وقتها مع ابن الهيثم إلى جنوب مصر ليرى إمكانية تنفيذ المشروع على الطبيعة، غير أن الصعوبات الفنية حالت دون تنفيذه في ظل المستوى العلمي والتكنولوجي المتواضع في ذلك الوقت[١].

ولما قامت ثورة ١٩٥٢ فكرت مصر جديًا في حل معضلة ضياع نسبة كبيرة من مياه الفيضان هباءً في البحر المتوسط، وذلك عن طريق تنفيذ مشروعات للري يمكنها أن تحجز هذه المياه، وتزيد من موارد مصر المائية، ومن مساحة الأراضي المزروعة فيها، وتُؤمنها من مخاطر الفيضانات العالية المدمرة، ومن مشاكل الفيضانات المنخفضة التي ينتج عنها المجاعات والأزمات الاقتصادية الخطيرة، ومن المعروف أن الإيراد المائي لنهر النيل يختلف من عام إلى آخر، فقد يأتي منخفضًا بدرجة تهدد بالجدب والمجاعة كما حدث في العهد الفرعوني، حين تولى سيدنا يوسف عليه السلام شئون التموين والخزائن في مصر لكي يخفف من مخاطر المجاعات، حسبما ورد في القرآن الكريم، وكما حدث في العهدين الفاطمي والمملوكي، أو ما وقع حديثًا حين انخفض إيراد النيل في ١٩١٣ إلى حد متدن للغاية، حيث بلغ ٤٥ مليار متر مكعب من المياه فقط، وقد

---

[١] أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكي، مرجع سابق، ص٢٠.

يأتي إيراد النيل عاليًا جدًا كما حدث في ١٨٧٨ - ١٨٧٩حيث بلغ ١٥١ مليارًا من الأمتار المكعبة، علما بأن المتوسط السنوي لمياه النيل عند أسوان هو في حدود ٨٤ مليار متر مكعب فقط خلال القرن المنصرم(١).

وحتى ندرك مدى ما تعانيه مصر في سنوات الفيضانات الواطئة من جفاف وجدب وجوع علينا أن نستعيد ما قاله المقريزي عن ما وقع في عهد السلطان العادل أبي بكر بن أيوب، حيث يقول " وقع الغلاء في الدولة الأيوبية، وكان سببه توقف النيل عن الزيادة وقصوره عن العادة، فتكاثر مجيء الناس من القرى إلى القاهرة من الجوع، ودخل فصل الربيع، فهب هواء أعقبه وباء وفناء وعدم وجود القوت حتى أكل الناس صغار بني آدم من الجوع، وكان الواحد من أهل الفاقة إذا امتلأ بطنه بالطعام بعد طول الطوى سقط ميتًا فيدفن، حتى إن السلطان العادل قام في مدة يسيرة بمواراة ودفن نحو مائتي وعشرين ألف ميت "(٢)، وإذا كان ذلك قد حدث في مصر وقتما كان عدد سكانها لا يتعدى المليونين فما بالنا وعدد سكان مصر يُعد بعشرات الملايين، إن انخفاضًا لمياه الفيضان بصورة قاسية كفيل بحصد الملايين من المصريين، وربما يؤدي إلى دمار الاقتصاد المصري كلية.

وعلى كل حال، فمن أجل حل المشكلة المائية فكر رجال ثورة ١٩٥٢ منذ العام الأول للثورة، في العمل على تنفيذ برنامج التخزين القرني الذي سبق أن درسه الخبراء من الإنجليز والمصريين قبل الثورة، وكان البرنامج الذي استقروا عليه هو مشروع المحافظة على مياه النيل في المستقبل لسنة ١٩٤٦ (من إعداد هرست وبلاك وسميكة)، والذي كان يهدف إلى زيادة موارد مياه النيل على المدى البعيد، حتى يمكن تجنب سنوات الفيضان المنخفض (كفيضان عام ١٩١٣)،

---

(١) إبراهيم راشد، عبد الناصر والسد العالي، م. سابق، ص١ – ٣.
(٢) أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكي، م. سابق، ص ١١٩ - ١٢٣.

وتوسيع الرقعة الزراعية، وتحقيق التقدم العمراني والصناعي، وحل أزمة البطالة التي كانت قد بدأت تفرض نفسها، وكان البرنامج يشتمل على المشروعات الآتية:

أولًا: إقامة عدد من الخزانات على المنابع الاستوائية، وتنحصر في:

أ – خزان على بحيرة فكتوريا.

ب – قنطرة موازنة على بحيرة كايوجا.

ج – خزان على بحيرة ألبرت.

د – حفر قناة جونجلي لتوفير الفاقد المائي في منطقة السدود بجنوب السودان[1].

ثانيًا: إنشاء خزان على بحيرة تانا في المنابع الإثيوبية.

ثالثًا: إقامة خزان عند مُروى قرب دنقلة بشمال السودان للوقاية من خطر الفيضانات العالية[2].

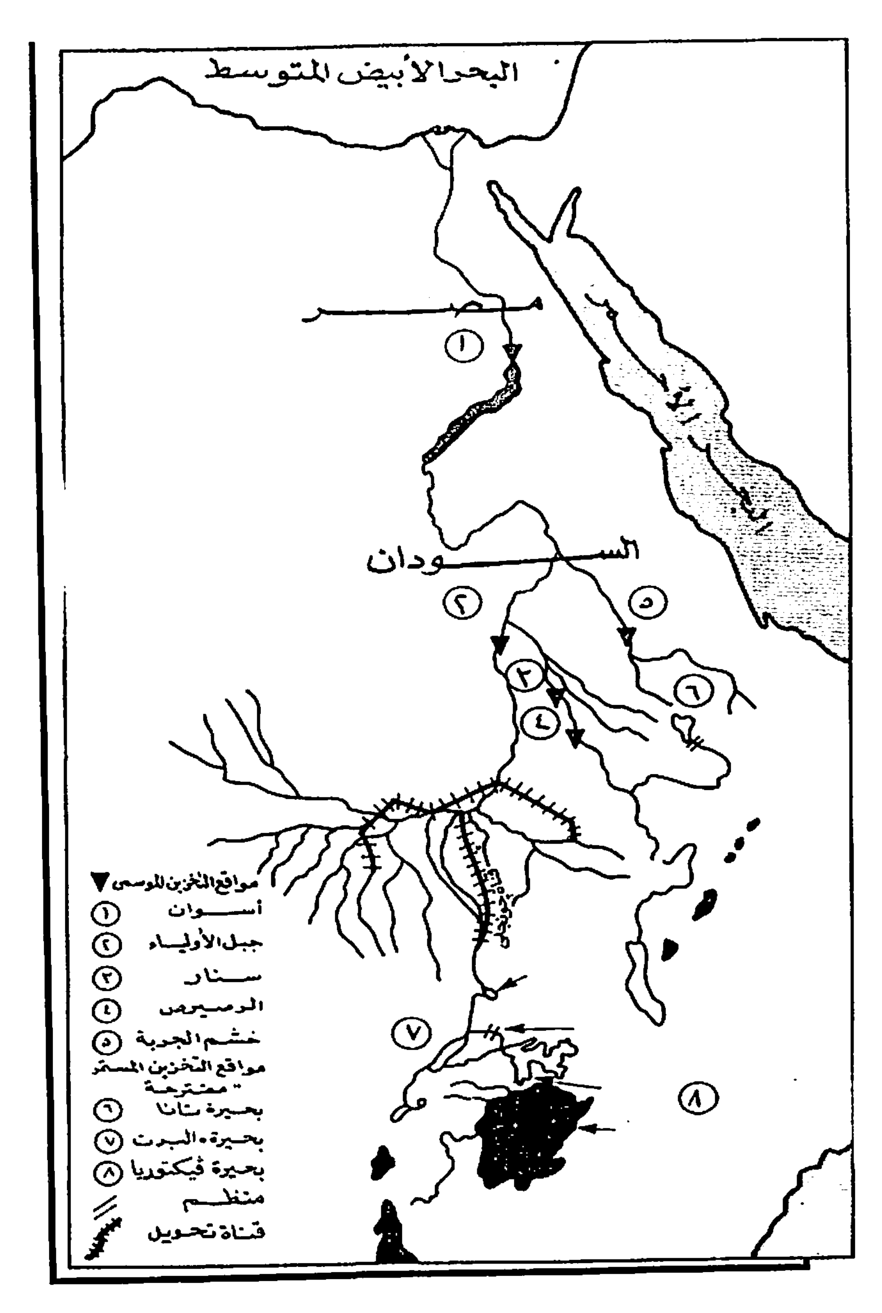
وتبين الخريطة رقم (٥) المشروعات القائمة أو التي تم تنفيذها وأولها خزان أسوان – والذي بني السد العالى إلى الجنوب منه – وخزان سنار، وخزان الروصيرص، وسد جبل الأولياء، وخزان خشم القربة، كما تضم الخريطة مشروعات التخزين التي كانت مقترحة على بحيرتي فيكتوريا وألبرت في منطقة النيل الاستوائي وعلى بحيرة تانا في المنابع الإثيوبية، وتضم الخريطة أيضا قناة جونجلي، وقنوات التحويل على بحر الغزال ومشار، وكان منوطًا بهذه

---

[1] كانت وزارة الأشغال العمومية قبل قيام ثورة يوليو قد أخرجت آخر دراساتها لبرنامج التخزين القرني وهو مشروع هرست وبلاك وسميكة في ١٩٤٦، وكان عنوانه " مشروعات ضبط النيل: المحافظة على مياه النيل في المستقبل" وهو منشور ١٩٤٧، وقد اقترح هذا البرنامج المائي الكبير إقامة عدة مشروعات في السودان ومصر وأوغندة وزائير، وكان القائمون على ذلك البرنامج قد قاموا بدراسة تأثير تلك المشروعات على كل من كينيا ورواندا وتنزانيا، ويقوم البرنامج على أساس إنشاء عدة سدود في المنابع الاستوائية خاصة في منطقة السدود بجنوب السودان، مع حفر قناة جونجلي لنقل مياه المستنقعات والمياه المتوفرة من التخزين وتوصيلها إلى النيل الأبيض، لكي تزيد كميات المياه الواصلة إلى مصر والسودان. المصدر: هرست وبلاك ويوسف سميكة، المحافظة على مياه النيل في المستقبل، المجلد السابع من موسوعة حوض النيل، نقله للعربية المهندس حسن الشربيني، ١٩٤٧. ص ١ – ١٠، ص ١٠٢ – ١٠٤. إبراهيم راشد، عبد الناصر والسد العالي، مرجع سابق، ص ١ – ٣.

[2] إبراهيم راشد، نفس المرجع، ص ٧.

المشروعات التحكم في تدفقات مياه النيل المتجهة إلى مصر والسودان وزيادتها في أوقات الحاجة إليها. وكان على حكومة الثورة المصرية كي تتمكن من تنفيذ تلك المشروعات - وهي ضمن برنامج المحافظة على مياه النيل في المستقبل لسنة ١٩٤٦، لهرست وبلاك وسميكه، المشار إليه آنفا - أن تقوم أولا بعقد اتفاقيات مع دول المنابع التي تقع في أراضيها هذه المشروعات، خاصة في منطقة النيل الاستوائي التي تتركز فيها معظم مشروعات التخزين الكبرى لمياه النيل؛ إلا أن ذلك كان أمرًا صعبًا للغاية؛ لأن بريطانيا كانت لا تزال تحتل هذه البلدان في تلك الفترة، وكانت ستعوق عملية عقد مثل تلك الاتفاقيات، خاصة إذا ما أخذنا في اعتبارنا أن بريطانيا كانت في وضع تناقض دائم مع مصر بسبب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وجلاء القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس - ولتصميم مصر على بناء السد العالي بالاستعانة بالاتحاد السوفييتي، وهجومها على حلف بغداد الذي أنشأته بريطانيا بهدف تطويق الاتحاد السوفييتى وتكوين كتلة من الدول العربية والشرق أوسطية تعارض اتجاهات السياسة المصرية - ولرفض مصر الانضواء تحت منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ورفضها أيضا لعقد اتفاق أو صلح مع إسرائيل، الذى احتلت أرض فلسطين، وأرغمت الشعب الفلسطيني على الهجرة من أراضيه ومدنه وقراه.



خريطة رقم (٥) المشروعات القائمة والمقترحة على نهر النيل[١]

---

(١) رشدي سعيد، نهر النيـــــل، نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٣، ص ٢٣٩.

وخلال السنوات القليلة السابقة على ثورة ١٩٥٢ كان أحد رجال الأعمال في مجال الزراعة واسمه " أدريان دانينوس"[١]، قد اتضح له أنه يمكن الاستعاضة عن مجمل مشروعات أعالي النيل، بإنشاء سد عالي، تستخدم في عملية بنائه الطرق الحديثة، الناتجة عن التقدم المدهش في المجال التقني في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي عن طريقها يمكن تحقيق عدة أغراض أولها تخزين كميات المياه الضخمة التي تذهب بلا جدوى إلى البحر المتوسط، وتوليد الكهرباء، وزيادة الرقعة الزراعية، وحجز الفيضانات العالية، وكان رأي دانينوس أنه من الممكن بناء ذلك السد في جنوب أسوان لكي يصنع بحيرة تمتد حتى بلاد النوبة، وتخزن ما يقرب من ١٦٠ مليار متر مكعب، وقد اشترك في الفكرة مع دانينوس المهندس الإنجليزي ويليامز H. h. Willams ، والمهندس التكنولوجي البارع لويجى جالليولى Luigi Gallioli، من مدينة ميلان الإيطالية[٢]. ومع قيام أدريان دانينوس بطرح الفكرة تعرض لهجوم شديد من قبل خبراء وزارة الأشغال العامة المصرية فى ذلك الوقت، وإرتكزت محاور الهجوم على سرد النقاط السلبية والعيوب فقط دون الإيجابيات لهذا المشروع مثل حجز الطمى والتأثير على دلتا نهر النيل، ونوعية الأراضى الزراعية المصرية، والفواقد العالية للبخر من مسطح البحيرة حتى وصل تشكيك خبراء وزارة الأشغال لحجم الخزان وأن إنشاء سد بهذا الحجم لا يمكن تحقيقه وأن تقديرات أدريان فى إمكانية تخزين ١٦٠ مليار متر مكعب من المياه مبالغ فيها، وأنبرى أدريان خلال السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٢

---

[١] أدريان دانينوس مهندس مصري من أصول يونانية، اشتغل في مجال الهيدروليكا والزراعة منذ بداية القرن العشرين، وقدم سنة ١٩١١ مشروعًا لكهرباء خزان أسوان، وله مساهمات واسعة، وحين كان يتجول في منطقة النوبة لقضاء بعض الأعمال، تفتق خياله الخصب من خلال انطباعاته عن نهر النيل، وعن الطبيعة الجيولوجية لمنطقة جنوب أسوان عن فكرة مؤداها إمكانية إقامة سد عالٍ في المنطقة الضيقة جنوبي أسوان يكون ارتفاعه كبيرًا ويسمح بتخزين كميات ضخمة من المياه، ومن أجل ذلك سافر إلى الخارج للتعرف على نظم إنشاء السدود والخزانات المائية.

[٢] أدريان دانينوس، الاستخدام التام لمياه حوض النيل بحث موجز قدم للمجمع المصري بجلسة ٢١ يناير ١٩٤٨، ترجمة ناجى رمضان عطية، مجلة مصر الحديثة، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، العدد التاسع يناير ٢٠١٠. ص ١٦٦ - ١٨٩.

لاستكمال دراساته، وعرض فكرته على خبراء الرى والسدود الدوليين، وقام بزيارة خبراء الأمم المتحدة فى هذه الفترة ونجح فى إقناعهم بأهمية هذا المشروع، ومن هؤلاء الخبراء الأستاذ أوبير الفرنسي، والأستاذ دى ماركى من جامعة ميلانو الإيطالية والأستاذ هوايت من لندن[1].

وفي حضرة هذه الظروف وجدت حكومة الثورة أن الفكرة التي أطلقها " أدريان دانينوس"، لإقامة سد عال في جنوب أسوان هي أفضل الخيارات لحجز مياه الفيضان، ولتحقيق التخزين القرني للمياه في داخل الأراضي المصرية[2].

أسباب تبني حكومة ثورة يوليو ١٩٥٢ لمشروع السد العالي

بعد أن استبشرت قيادة الثورة خيرًا في فكرة إقامة سد عالٍ جنوب أسوان، صدر قرار من حكومة الثورة بالبدء فورًا في دراسته، كي يكون حجر الزاوية في إرساء أسس البناء الاقتصادي القوي لمصر، وقد أعطيت الأولوية لإنجازه على الفور، ويمكننا أن نجمل أسباب تبنى رجال الثورة لبناء السد العالي في:

١- تجنب مصر الدخول في مفاوضات مع حكومات دول منابع النيل المتعددة التي كان من الصعوبة الاتفاق معها جميعًا في حالة قيام مصر بتنفيذ برنامج التخزين القرني في أعالي النيل، خاصة أن معظمها كان خاضعًا للاستعمار الإنجليزي.

٢- تخليص مصر من أخطار الفيضانات العالية، فقبل أن تبني مصر السد العالي كانت هذه الفيضانات تتسبب في خسائر فادحة بما ينتج عنها من إغراق الأراضي والقرى، وربما إغراق بعض الممتلكات والحيوانات مما كان يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة.

---

[1] نفس المصدر والمكان.

[2] أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكي، مرجع سابق، ص ٤٥ ــ ٤٨.

٣- توفير مياه الفيضان التي تذهب سُدى إلى البحر المتوسط، وتخزينها في داخل مصر والسودان مما يجعلها قريبة من مناطق الزراعة والاستخدام، وذلك يكفل إمكانية التوسع الزراعي، ويحقق عملية تخزين المياه لسنوات طويلة قادمة.

٤- مناطق ري الحياض في الصعيد إلى الري الدائم، فقد كان هناك مساحة حوالي مليون فدان تروى بري الحياض، وتزرع مرة واحدة في السنة.

٥- زيادة مساحة الأراضي الزراعية، فقد كان من المقدر أن السد العالي سوف يمكن من استصلاح مليوني فدان، يتم منها في العشر سنوات الأولى استصلاح ١,٤٠٠,٠٠٠ فدان، مما يعنى زيادة النشاط الزراعي بنسبة تصل إلى ٤٠%، حتى يمكن توفير المحاصيل الغذائية اللازمة للسكان الذين يتزايدون بأعداد كبيرة بدلًا من الاعتماد على الاستيراد[١].

٦- توليد الكهرباء من مشروع السد العالي، حتى يمكن إقامة نهضة صناعية في البلاد، ولذلك فإنه مع تشغيل معظم توربينات توليد الكهرباء زادت الطاقة الكهربائية المولدة من السد، وشكلت حوالي ٥٢ % من إجمال حاجة مصر من الكهرباء في العقدين التاليين لبناء السد.

٧- حماية مصر من دورات الجفاف الرهيبة مما اعتبر بحق المأثرة التاريخية للسد العالي بالنظر إلى الآثار المرعبة لدورات الجفاف على حوض النيل ومصر بشرًا وزرعًا وضرعًا [٢].

---

[١] عبد العزيز كامل، في أرض النيل، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧١، ص ١٠١ - ١٠٣.

[٢] إبراهيم راشد، عبد الناصر والسد العالي، مرجع سابق ص ٤٦. وأحمد السيد النجار، من السد إلى توشكي، م. سابق، ص ١١١ - ١٢٣. ويكفي أن السد العالي حمى مصر في سنوات انحسار الأمطار وانخفاض مياه النيل، والجفاف الشديد الذي عم حوض النيل في السنوات السبع الأولى من ثمانينيات القرن الماضي، والتي ماتت أعداد كبيرة بسببه من سكان ذلك الحوض.

الأبحاث والدراسات الخاصة بالسد العالي

صدر قرار من مجلس قيادة الثورة في مصر بالبدء في دراسة مشروع السد العالي في ٨ أكتوبر ١٩٥٢، وأسهمت في هذه الدراسة خبرات مصرية، بفريق عمل أنجز أبحاثًا فنية عديدة للمشروع، وقد استخدم في أبحاثه سلاح الطيران المصري لعمل صور جوية، واستعانت الحكومة المصرية ببعثة فنية من قبل شركة هوختيف الألمانية - التي كان يرتبط بها شركة أخرى هي دورتموند - لدراسة إمكانية بناء السد وتحديد المكان المناسب لإقامته، وقدمت الشركة الألمانية تقريرًا فنيًا مبدئيًا في مارس ١٩٥٣[١].

وعلى أثر التقرير الفني لشركة هوختيف قامت حكومة الثورة باستدعاء لجنة من الخبراء العالميين المتخصصين في تصميم وإنشاء السدود لمعاينة موقع السد، وفحص تقرير الشركة، وقد اجتمعت لجنة الخبراء العالميين في إبريل ١٩٥٣، بعد أن عاينوا الموقع المزمع بناء السد عليه، ودرسوا البحوث التي قدمتها الشركة، ووضعوا تقريرًا مطولًا قرروا فيه أن الدراسات السابقة جيدة، ولكن يعيبها بعض الأخطاء، مما استدعا إعادة النظر، واستكمال بعض الأعمال والدراسات كالمسح الجيولوجي، وكانت المشكلة تتركز في اختيار أنسب الأماكن لإقامة السد، وما يرتبط بذلك من دراسة لميكانيكا التربة التي يُبنى عليها[٢].

وقام العلماء الألمان لشركة هوختيف بوضع تصميم مُعدل لموقع المشروع في الكيلو ٦,٥ جنوب أسوان في يونيو ١٩٥٤ على ضوء البيانات التي تكشفتها الشركة في هذا الموقع، وقد تم دعوة الخبراء المصريين للسفر إلى ألمانيا لمناقشة التصميم المعدل مع خبراء شركات هوختيف ودورتموند، وأسفرت كل تلك المناقشات عن وضع تصميمين هندسيين للبناء يتم اختيار واحد منهما[٣].

---

[١] إبراهيم راشد، م. سابق، ص ١٤.
[٢] نفسه، ص ٢٤ - ٢٦.
[٣] نفسه، ص ٣٢.

واستمر عمل الأبحاث لدراسة إمكانية إقامة السد العالي إما في موقع كلابشة، الذي يبعد عن أسوان بمسافة كبيرة في الجنوب، أو في موقع الكيلو ٦,٥ جنوب أسوان، وللوصول إلى رأي حاسم في هذا الموضوع، رأى المسئولون والخبراء في مصر ضرورة دعوة لجنة موسعة من الخبراء العالميين لمراجعة كل الأبحاث والتقارير، وزيارة الموقعين المقترحين لبناء السد أثناء فترة الفيضان، وإبداء الرأي في الأمور الآتية:

(أولًا) التصميمين المقدمين من الألمان عن شكل وطريقة بناء السد.

(ثانيًا) المفاضلة بين موقع الكيلو ٦,٥ جنوب أسوان، وموقع منطقة كلابشة.

(ثالثًا) برامج الأبحاث الأخرى في تقرير شركة هوختيف.

وقامت لجنة الخبراء العالميين بزيارة الموقعين المقترحين لبناء السد، وفحصت آخر التقارير المعدلة لشركة هوختيف، وقررت في اجتماعها في أغسطس ١٩٥٤ إمكانية إقامة السد في أي من الموقعين المشار إليهما، وقالت: إنه لا توجد مشكلة في بناء السد في منطقة الكيلو ٦,٥ جنوب أسوان رغم أنه قد اتضح أن هناك طبقة رملية سمكها ٥٠ مترًا متراكمة فوق طبقة قاعدية من الصخور في هذا الموقع، وذكر الخبراء في تقريرهم ضرورة الاتصال بالبروفيسور كارل ترزاكي وهو أمريكي ويتمتع بسمعة عالمية في إنشاء السدود، لمعرفة رأيه في المشروع، حتى إذا ما اجتمعوا في نوفمبر كان اجتماعهم حاسمًا[1].

وتم إيفاد بعثة من الخبراء المصريين إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمقابلة البروفيسور ترزاكي – الذي كان قد طلب بعض البيانات بخصوص المشروع – قبل اجتماع ١٥ نوفمبر ١٩٥٤، وقد بُلغ بالبيانات المطلوبة، وبالأبحاث الإضافية التي أشار بعملها الخبيران العالميان المستر أ. س. ستيل، والمسيو أندريه كوين في اجتماع أغسطس ١٩٥٤، واستمعت بعثة الخبراء

---

(١) نفسه، ص ٢٥ – ٣٩.

المصريين لما أبداه ترزاكي من آراء، والتي ضمنها في تقريره، وأشار الخبير الأمريكي بضرورة ضم د. لورنزج ستراوب خبير الطمي والنحر، والمستر أ. أيشي خبير حقن التربة إلى هيئة الخبراء في اجتماع نوفمبر المنتظر[1].

وفي ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ عُقد اجتماع موسع لدراسة مشروع السد العالي من جميع جوانبه؛ للخروج برأي نهائي وحاسم فيما يتصل بأي قضية أساسية أو فرعية فيه، وقد ضم الاجتماع مجموعة من الخبراء المصريين، وعدد من أكبر الخبراء العالميين في إنشاء السدود، وكان الخبراء العالميون الحاضرون في هذا الاجتماع هم:

١- د. كارل ترزاكي من ونشستر بولاية ماساشوستس، وكان ذو شهرة كبيرة في تصميم السدود، وقد ذاعت شهرته بسبب ابتكاره لبعض الأساليب الحديثة لدراسة ميكانيكا التربة ووضع هندسة الأساسات.

٢- د. أ. س. ستيل وهو خبير أمريكي أيضًا من ولاية كاليفورنيا، وكان مهندسًا استشاريًا، ويعمل كبير مهندسي شركة " باسفيك " للغاز والكهرباء في سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا.

٣- د. لورنزج ستراوب وهو أمريكي كذلك من ولاية مينسوتا، وكان رئيس قسم الهندسة المدنية، وعمل مديرًا للمعمل الهيدرولوجي في شلالات سانت أنطوني التابع لجامعة مينسوتا.

٤- أندريه كوين، وهو خبير فرنسي ذو شهرة عالمية نظرًا لقيامه بالإشراف على تصميم وإنشاء أكثر من ٥٠ سدًا من السدود الكبرى.

٥- د. ماكس بروس، وهو ألماني من مدينة " أيسن "، وله خبرة كبيرة في تصميم الخزانات، وقام بتصميم خزانات كثيرة للمياه في منطقة " الرور " في ألمانيا.

---

[1] نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٦.

٦- مسيو أ. أيشي مدير شركة سوليتانش الفرنسية، وكان ذا خبرة كبيرة في استخدام الأساليب الحديثة في حقن أساسات السدود المقامة على الرواسب الرملية[1].

وخلال الاجتماع قرر الخبراء اختيار موقع الكيلو ٦,٥ جنوب أسوان كأنسب المواقع لبناء جسم السد، على أن يُبنى السد بطول خمسة كيلومترات يوجد في عرض النيل منها حوالي ٥٥٠ مترًا بمجرى النهر ذاته – والباقي يشكل سدًا على الجانبين لخزن المياه في بحيرة السد – ويكون على شكل جدار جبلي سُمكه حوالي كيلومتر من ركام الجرانيت يقفل مجرى النيل، وارتفاعه ١٩٦ مترًا، ويسمح بمرور كميات المياه اللازمة للزراعة، أو الزائدة عن حاجة الخزان بمعدل ٧٠٠ مليون متر مكعب يوميًا – كحد أقصى – من خلال سبعة أنفاق بالبر الشرقي، وللخزان مفيض (توشكى) بالبر الغربي يسمح بمرور ١٠٠ مليون متر مكعب يوميًا لتقليل الضغط على جسم السد في حالة الفيضانات العالية[2]، لضمان عدم ارتفاع منسوب المياه في البحيرة أمام السد عن ١٨٢ مترًا، بما يهيئ سعة تخزينية مقدارها ١٦٠ مليارًا من الأمتار المكعبة في بحيرة السد في المتوسط، يُخصص منها ٣٠ مليار متر مكعب لترسيب الطمي على مدى ٥٠٠ سنة، والباقي يمثل حيز التخزين، وهو يتراوح ما بين ١٢٠ و ١٣٠ مليار متر مكعب، تُسحب منه المياه المطلوبة عند الحاجة[3].

الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومسألة تمويل السد العالي

عندما طرحت حكومة الثورة مشروع بناء سد عال لتخزين مياه فيضان النيل عند أسوان، جاء رد الفعل البريطاني فوريًا، وتم تبادل الآراء بين المسئولين

---

(١) أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكي، م. سابق، ص ٤٨ ـ ٤٩. إبراهيم راشد، م. سابق، ص ٣٤ ـ ٣٨، ٣٩.

(٢) إبراهيم راشد، نفس المرجع، ص ٢٢.

(٣) نفسه، ص ١٠ـ ١٩.

الإنجليز – كمستشار الري المصري وهو إنجليزي، والسفير الإنجليزي في مصر، ووكيل حكومة السودان بالقاهرة، وحاكم عام السودان، ومستشار الري هناك، ووزارة الخارجية بلندن – حول هذا المشروع الكبير، وحوت المراسلات المتبادلة العديد من الآراء والأفكار، وكان من رأي المسئولين الإنجليز منذ البداية رفض المشروع، وركزوا حديثهم فقط على بعض السلبيات التي يمكن أن تترتب على بناء السد مثل حجز كميات كبيرة من الطمي في أوقات الفيضان، وحرمان الأراضي الزراعية من فوائدها، وكالآثار السلبية للسد على السودان، وقالوا إن هذا المشروع ليس بديلًا مناسبًا عن المشروعات الكبرى لتخزين المياه التي كان قد تم التخطيط لها من قِبَلْ الخبراء الإنجليز على فروع النيل ومنابعه(١).

ولقد تساءل وزير الخارجية البريطاني عن ما هو موقف الحكومة السودانية إذاء المشروع؟، وما هو التأثير المحتمل للسد على ري أراضي السودان؟، وكيف سيتم تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان؟، وما هو مقدار التعويضات التي ستدفعها مصر لأهالي حلفا الذين سينزحون عن قراهم، ومناطق استقرارهم بسبب بحيرة السد؟(٢).

وتبدو الانطباعات غير الإيجابية عن المشروع لدى الإنجليز من رسالة موجهة من أحد مسئوليهم في الخرطوم إلى وزارة الخارجية البريطانية حيث يقول فيها: " نحن نعتبر أنه منتهى الحمق أن نعرض أنفسنا – نحن الإنجليز – لاتهام واضح بأننا نعارض مشروع السد العالي بأسوان؛ لأن الحكومة المصرية ترى أنها ستكون كارثة سياسية بالنسبة لها لو أنها أقلعت عن تنفيذ هذا المشروع، وأن أية معارضة له لن تجدى "، وأوضحت الرسالة أن الطريقة التي يجب أن تتبعها بريطانيا عمليًا إزاء هذا المشروع هو " الترحيب بفكرة الاستخدام الكامل لمياه

---

(1) Public Record Office London (P. R. O.), F.O., 371, The Greater Aswan Project, 10- 4 1953.
(2) Loc. Cit.

النيل" مع توضيح " أن مشروع السد العالي المزمع إنشاؤه في أسوان ليس هو السبيل الأنسب لتحقيق هذا الغرض، وأن الاستخدام الكامل لمياه النيل يجب أن يتحقق عن طريق عمل عدد من السدود على طول مجرى النهر، ففي ذلك فائدة أكبر "[1].

وكان من رأي المسئولين الأمريكيين كما بدا من المقابلة التي تمت بين مستشار الري الإنجليزي في مصر، ومندوب السفارة الأمريكية، ووكيل حكومة السودان بالقاهرة، في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٣ أنه: " يمكن عمل دراسة استطلاعية عن مشروع السد العالي، وعمل دراسة أخرى عن مشروعات أعالي النيل، إذا لم يقم البنك الدولي بعمل دراسة تقييمية عن نهر النيل بكامله، وعلى الحكومة السودانية القيام بوضع خطة لتنمية المياه على طول مجرى النيل، عن طريق إقامة عدد من السدود "[2].

ومن الواضح أن الدول الغربية - خاصة بريطانيا والولايات المتحدة - كانت معارضة لمشروع السد العالي منذ البداية، وحاولت الضغط على مصر، من خلال دفع السودان لرفض إقامة المشروع، وذلك بتحريك أجهزة الإعلام من صحف وإذاعات محلية وعالمية لعمل الدعاية اللازمة لإعلاء فكرة رفض المشروع، وفي نفس الوقت تقدم " سلوين لويد " وزير الخارجية البريطاني عارضًا معونته لحل مشكلات المياه بين مصر والسودان[3]، وذلك التصرف يمثل نوعًا من سياسة الخداع التي يجيدها الإنجليز حتى يظلوا أصحاب الحل والعقد في أي مشروع أو إجراء في مصر والسودان، وخلال ذلك الوقت كان الحديث يدور حول

---

(1) (P. R. O.) , F.O. 371., From Khartoum to Foreign Office, About Dam of Aswan, 24 September, 1953.
(2) Ibid.

(3) عبد العزيز كامل، م. سابق، ص ١٠٧

عقد اتفاقية بين مصر وبريطانيا لتخليص السودان من الحكم الثنائي، فتم عقد اتفاقية السودان ١٩٥٣.

وكانت عملية تمويل السد العالي هي المشكلة المحورية أمام إنجاز هذا المشروع الكبير، وبدأ رجال الثورة يفكرون في توفير مصادر هذا التمويل، وكان الأمر يقتضى تدبير التمويل اللازم له عن طريق الاقتراض من الخارج لتوفير المعدات الأجنبية اللازمة لبناء السد، وكان المصدر المطروح للاقتراض هو البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يتولى تمويل مثل هذه المشروعات العملاقة على مستوى العالم، ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية – ولها ٣٢% من أصوات مجلس إدارة البنك – وبريطانيا هما أكبر مساهم فيه، فإنهما بالتالي أصحاب القرار في قيام البنك بتمويل أي مشروع من عدمه.

ورأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الموقف الأنسب في سياستها هو إبداء الاستعداد لتقبل المشروع، ووصفه وزير خارجيتها آنذاك " فوستر دالاس " بأنه " مثير للخيال "، وفي يناير ١٩٥٣ توجهت الحكومة المصرية إلى البنك الدولي، وأبلغته بأنها بصدد إجراء دراسات تمهيدية خاصة بمشروع السد العالي بأسوان، وأنها في حاجة إلى قرض لتمويل ذلك المشروع، وكان الرد إيجابيًا حيث أبدى البنك رغبته في المساعدة لإنجاز هذا المشروع الهام.

ولما كان التنسيق كاملًا بين بريطانيا والولايات المتحدة فقد غيرت الأخيرة مواقفها نتيجة لإلحاح بريطانيا عليها بأنه لابد من ربط الموافقة على تمويل السد العالي بعملية إنهاء الحكم الثنائي في السودان، وبفكرة تأجيل جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس، وبالضغط على مصر للاشتراك في منظمة

الدفاع عن الشرق الأوسط بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتطويق الاتحاد السوفييتي، وعقد مُصالحة مع إسرائيل[1].

وبسبب الموقف الوطني لرجال ثورة يوليو الرافض لقبول سياسة التبعية رأى بعض الساسة من الإنجليز أنه لا بد من العمل على تغيير نظام الحكم في مصر حتى ولو بالقوة العسكرية، فحينما تساءل أحد المسئولين الإنجليز، وهو مستر " كرويزول "، في خطاب له إلى " روجر ألن " مسئول الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية البريطانية عن السياسة الأنسب التي يجب أن تتبع تجاه مصر، ردً عليه الأخير بخطاب في ١٣ مايو ١٩٥٣ جاء فيه " إن علينا إعداد خطط للزحف على القاهرة والإسكندرية – وقت اللزوم – بمجرد أن نقع على ذريعة معقولة لذلك، ونستطيع أن نطمئن تمامًا إلى الوقوع على هذه الذريعة متى أردناها... ، وعند أول بادرة على وقوع اضطرابات في الدلتا، يتعين علينا تنفيذ الخطة (روديو) فنتخلص من نظام الحكم القائم في مصر، ونسعى إلى إحلال نظام أكثر قبولًا محله "[2]، وذلك ما حاول الإنجليز تحقيقه خلال العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، ولكنهم لم ينجحوا في ذلك، نتيجة للموقف الوطني لقادة الثورة وللشعب المصري ضد ذلك العدوان.

وبموجب التنسيق الذي كان يجري بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أكدت الأخيرة في برقية سرية مرسلة منها إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٨ ديسمبر ١٩٥٣ على لسان مستر " دالاس " بأن الولايات المتحدة ستؤجل مساعداتها الاقتصادية (بما فيها المساهمة في تمويل السد العالي) لمصر إلى

---

[1] رضا أحمد شحاتة، تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ حتى انتهاء حرب السويس، ط ١، دار البيان للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٤، ٣٠٠ ـ ٣٠٨.

[2] خطاب من روجر ألن السفير البريطاني بالقاهرة إلى السيد كريزويل حول السياسة التي يجب إتباعها، في مصر بخصوص المفاوضات، وعن الرعايا الإنجليز بمصر في ١٣ مايو ١٩٥٣، الوثائق المرفقة بكتاب ملفات السويس لمحمد حسنين هيكل، ص ٧٥٤ ــ ٧٥٥.

العام الجديد بعد أن يعاد تقييم الموقف " ، وكان اللواء محمد نجيب رئيس جمهورية مصر قد طلب مساعدة من الولايات المتحدة سرًا مقابل موافقته على التفاهم مع الكتلة الغربية، ومخططاتها للدفاع عن الشرق الأوسط[1].

وسعت الولايات المتحدة للضغط على بريطانيا للتعجيل بتوقيع اتفاقية السودان، وعقد اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس، اعتقادًا منها أن ذلك سوف يخفف من تشدد موقف رجال الثورة في مصر تجاه الغرب، ويشجع على موافقة الحكومة المصرية للانضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وقد عقدت بريطانيا بالفعل اتفاقية السودان مع مصر في ١٢ فبراير ١٩٥٣، وسعت وهي مترددة لعقد اتفاقية الجلاء عن مصر بما في ذلك جلاء قواتها عن قناة السويس.

وفي ٢ يوليو ١٩٥٤ – أي في الشهر الذي كانت المفاوضات المصرية البريطانية حول الجلاء عن مصر تسير على عجل بتشجيع من الولايات المتحدة – قامت إسرائيل بعمليات تخريب في مصر حتى تثبت أمام الدول الغربية عدم وجود أمن واستقرار في هذا البلد، ولكي تمنع إنجلترا من عقد اتفاقية الجلاء معها، وتؤجل خروج القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس، وتدفع الدول الغربية لعدم الموافقة على برنامج التسليح الذي طلبه الجيش المصري، وقام بتلك العمليات الإرهابية جواسيس من المخابرات الإسرائيلية وعناصر من منظمات صهيونية، وقد قُبض على الجناة في هذه العمليات التي عرفت بقضية " لافون "، بعد أن قام الجناة بإشعال النار في مبنى البوسطة، وسينما ريو بالإسكندرية، ومكتب الاستعلامات الأمريكية بالقاهرة والإسكندرية[2].

---

[1] وثيقة سرية مرسلة من وفد بريطانيا في مؤتمر جزيرة برمودا، بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٥٣، الوثائق المرفقة بكتاب ملفات السويس لمحمد حسنين هيكل، ص٧٥٧ ـ ٧٥٨.

[2] قضية الصهيونية المتهم فيها المدعو فيليب ناتانسون وآخرين، محضر إدارة المباحث العامة فرع الإسكندرية، بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥٤، الوثائق المرفقة بكتاب ملفات السويس لمحمد حسنين هيكل، ص ٧٦٢ ــ ٧٦٤.

ورغم وقوع هذه الأحداث تم التوقيع على اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا بالأحرف الأولى في ٢٧ يوليو ١٩٥٤، ومع ذلك لم يوافق رجال ثورة يوليو على دخول مصر في أية أحلاف أو منظمات دفاعية غربية خاصة بالشرق الأوسط، مما جعل الولايات المتحدة وبريطانيا يعيدان النظر في الموافقة على تمويل السد العالي.

ومن جانبه قام البنك الدولي بإرسال بعثة في ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ بناء على طلب الحكومة المصرية، لدراسة مشروع السد وتحديد جدواه الاقتصادية، وإمكانية المشاركة في تمويله، وقد أصدر خبراء البنك قرارهم بصلاحية المشروع، وبأنه يعتبر " أساسًا لرفاهية مصر، ويترتب على عدم تنفيذه زيادة ضغط السكان على الأراضي الزراعية المحدودة، وانخفاض مستوى المعيشة الذي هو منخفض أصلًا ".

وفي ٢٨ نوفمبر ١٩٥٤ أصدر البنك الدولي تقريرًا كان ضمن ما جاء فيه أن تكاليف إنشاء السد العالي بما فيها من إقامة محطات توليد الكهرباء ومد خطوط نقل القوى الكهربائية، ودفع الفوائد المستحقة للأموال المقترضة لإنشائه، والنفقات اللازمة لأعمال الري والصرف، وتكاليف استصلاح الأراضي والإسكان والمرافق العامة والتعويضات الخاصة بالمشروع تبلغ نحو ٤٦٠ مليون جنيه مصري أي ما يوازى ١٣٢٠ مليون دولار وقتها، منها نحو ٤٠٠ مليون دولار يلزم تدبيرها بالعملات الصعبة من الخارج، و٩٢٠ مليون دولار يلزم تدبيرها بالعملة المحلية المصرية[1].

وقد أكد تقرير آخر للبنك الدولي في فبراير ١٩٥٥ " أن المشروع سليم من الناحية الفنية إذ أن بحيرة السد المخطط إنشاؤها سيمكنها تخزين أكبر كمية من مياه النيل، والمشروع يعتبر أهم حلقة في سلسلة مشروعات استغلال مياه

[1] أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكي، مرجع سابق، ص ٤٩.

النهر، ومتمماً لها، وهو لا يتعارض مع ما يسمى بمشروعات التخزين القرني على طول مجرى النيل" [١].

وبالطبع كان هناك اختلافًا في المصالح بين حكومة الثورة في مصر التي كانت تسعى لتحقيق الاستقلال الوطني من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، وبين مصالح الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة وبريطانيا، المتمثلة في أولًا: رغبتها في إدخال مصر ضمن مجموعة الدفاع عن الشرق الأوسط (Middle East Defense Organization) ضد الاتحاد السوفييتي. وثانيًا: أن تعقد مصر صلحا مع إسرائيل، ونتيجة للموقف الوطني المصري الرافض للانضواء تحت مظلة الغرب، تغلبت على اتجاهات الولايات المتحدة وبريطانيا فكرة معارضة مشروع السد العالي، فعملا سويًا على وضع العراقيل في سبيل إقامته وتمويله، إلا أن ترضخ مصر للسياسات الغربية الرامية للسيطرة على الشرق الأوسط وفي القلب منه مصر.

وقد شاهدت تلك الفترة تطلع حكومة الثورة لإقامة جيش وطني قوى مزودًا بأحدث الأسلحة انطلاقًا من مبادئ تلك الثورة، لكي يدافع عن مصر ضد كل غازٍ – خاصة بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة، وعلى معسكرات مصرية قرب العريش في ٢٨ فبراير ١٩٥٥، والذي قُتل فيه ٣٨ جنديًا مصريًا – وتوجهت مصر منذ البداية إلى الكتلة الغربية، وطلبت من بريطانيا تزويدها بعدد من الدبابات " السنتريون " والطائرات النفاثة وغيرها، وردت بريطانيا على الطلب المصري بأنه " ليس من الممكن تزويد الجيش المصري بكل هذه المعدات في الوقت الحالي "[٢]، وبذلك أعاقت بريطانيا برنامج تسليح الجيش المصري في ذلك الوقت.

---

[١] نفس المرجع، ص ٤٨.

[2] Public Record Office, London (P. R. O.) , F.O. 371, From Khartoum to Foreign Office, About Dam of Aswan, 24 September, 1953 =

وتبين وثائق وزارة الخارجية البريطانية أن بريطانيا والولايات المتحدة كانتا تتبادلان المعلومات التفصيلية حول أية برامج لتسليح الجيش المصري[١]، وكان من الأمور الطبيعية أن تصل تلك المعلومات إلى إسرائيل، وذلك هو الذي جعل المصريين يبحثون عن مصدر آخر أكثر أمنًا لتوفير الأسلحة والمعدات الحربية.

وفي إبريل ١٩٥٥ سافر جمال عبد الناصر إلى مؤتمر عدم الإنحياز في باندونج بإندونيسيا، حيث بدا خلال المؤتمر مدى الاختلاف والتناقض السياسي بين دول عدم الإنحياز ومنها مصر والكتلة الغربية أو القوى الإمبريالية التي تبغى السيطرة على الشعوب واستنزاف ثرواتها، وحيث إن الاتحاد السوفييتي كان يشترك مع كتلة عدم الانحياز في معاداته للكتلة الغربية بزعامة أمريكا، لذلك كان التقارب بين دول عدم الانحياز والاتحاد السوفييتي أمرًا طبيعيًّا، وكان ذلك مدخلًا لتوجه مصر للاتحاد السوفييتي[٢]، حيث تمكنت من الحصول على السلاح اللازم

= F.O., 371, From Ministry of Supply to Millad in War Office about the Egyptian requirements of arms and rounds in 24 th March, 1955.

[1] Ibid.

[٢] جاءت بدايات التقارب المصري السوفيتي قبل وعقب مؤتمر باندونج ١٩٥٥، حيث كانت تعانى مصر في تلك الفترة من نقص الأسلحة التي كانت تلزمها لتدافع بها عن نفسها ضد إسرائيل التي أغارت على شمال شرق سيناء مع رفض الدول الغربية توريد السلاح لها، وكانت تعانى من نقص السيولة المادية اللازمة لبناء مشروع السد العالي الذي رفضت أمريكا وبريطانيا والبنك الدولى تمويله، حيث يذكر السفير السوفيتي في القاهرة دانييل سولود في وثيقة له في ١٨ يناير ١٩٥٤، مرسلة إلى موسكو جاء فيها أن مراد غالب سكرتير ثالث السفارة المصرية في موسكو قد طلب مقابلته لأمر بالغ الأهمية في مقر السفارة السوفيتية بالقاهرة، وخلال اللقاء ذكر غالب له أن عبد الناصر نائب رئيس الحكومة المصرية يريد مقابلته، وتقابل سولود لأول مره مع عبد الناصر الذى عرض عليه رغبة مصر في التعاون مع الاتحاد السوفيتى في بعض المشروعات الاقتصادية وفي مقدمتها مشروع السد العالي، وقد أرسل السفير السوفيتي إلى موسكو برسالة رقم ٢٩٨ في ١٩ يونيو ١٩٥٤ تحمل تفاصيل لقاءه مع عبد الناصر وطلبات ناصر منه، وفيما بعد أرسل السفير إلى وزير خارجيته، شيبلوف، بتفاصيل ما دار من حديث في مقابلته مع عبد الناصر، خاصة عن مشروع السد العالي ورفض البنك الدولي وأمريكا وبريطانيا تمويله، وقد صرح شيبلوف عن استعداد بلاده لتقديم معونات اقتصادية كبيرة لمصر بما في ذلك تمويل السد العالي إذا رأت الحكومة المصرية ذلك " مما فتح المجال لعلاقات اقتصادية وسياسية مصرية سوفيتية كبيرة أدت إلى عقد صفقة الأسلحة التشيكية، وإلى بناء السد بعد ذلك، جريدة الأهرام في ١٠ مايو ٢٠١٤، تقرير لسامى عمارة من موسكو " ملحمة بناء السد العالي" .

لجيشها من خلال عقد صفقة الأسلحة التشيكية – وهي في الحقيقة صفقة سوفييتية – وقد أعلن ذلك الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥[1].

وزاد نشاط الكتلة الغربية في العمل ضد مصر والاتحاد السوفييتي بعد صفقة الأسلحة التشيكية، فسعت بريطانيا لتكوين حلف مركزه بغداد، بدأته بالسعي لعقد اتفاق بين العراق وتركيا، ثم انضمت إليهما إيران وباكستان والأردن[2]، وكان رد الفعل المصري يبين بشكل لا يقبل الشك أن مصر ليست مع الكتلة الغربية، ولا تسير في ركابها، واعتقدت بريطانيا – كما ورد في وثائق وزارة خارجيتها – أن مصر سوف تصبح معزولة إذا لم تنضم إلى التحالف الذي كان يجري إنشاؤه بتوجيهاتها في الشرق الأوسط[3]، ولكن فشلت المخططات الغربية لاحتواء مصر أو السيطرة عليها، كما فشل حلف بغداد في تحقيق أهدافه، وبدلًا من أن تصبح مصر معزولة، أصبحت الدول العربية المنضمة للحلف هي التي تشعر بالعزلة.

وفي حضرة تلك الظروف زاد موقف الدول الغربية ابتعادًا عن مصر، وزادت حدة رفضهم لتمويل السد العالي، فبعد أن أبدت بريطانيا والولايات المتحدة أول الأمر استعداداتهما لتقديم المساعدة المالية اللازمة للمشروع بالاشتراك مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تراجع موقفهما المؤيد للمشروع، وقام البنك الدولي هو الآخر بتوجيه منهما بالتشكيك في قدرة مصر على أداء الالتزامات المالية المنوطة بها لإقامة مشروع السد العالي.

وبدأت بريطانيا تستخدم مسألة عقد مصر لاتفاق مع السودان حول مياه النيل قبل البدء في بناء السد العالي كحجر عثرة في سبيل تنفيذ المشروع، فقد جاء في رسالة سرية بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥ مرسلة من د. حسن داود

---

(١) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، مصر والعسكريون، مجتمع جمال عبد الناصر، عبد الناصر والعرب، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢، ص ٤٣٤ - ٤٣٥.

(2) P. R. O. , F.O. 371, From Foreign Office to Washington about the future progress of our relation with Egypt, on 17 Mach 1955.

(3) Ibid.

السكرتير الأول بالسفارة المصرية بواشنطن، إلى وزارة الخارجية بالقاهرة قوله: " علمت من مصدر أثق كثيرًا في صدقه واطلاعه أن الموظفين الإنجليز في السودان والبنك الدولي للإنشاء والتعمير يبذلون جهودًا كبيرة لعرقلة المساعي المصرية في الحصول على المساعدات المالية لمشروع السد العالي، وتهدف هذه الجهود إلى التأثير على البنك الدولي لكي يقرر عدم تقديم أي معونة مالية لمصر، إلا بعد أن يتم الاتفاق نهائيًا بين مصر والسودان على حل لمسألة مياه النيل بينهما، والتلويح بأن حكومة السودان يمكنها تعطيل إنشاء المشروع برفضها إخلاء منطقة حلفا التي ستغمرها المياه في داخل بحيرة السد "[1].

وأرسلت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى حاكم عام السودان لإدارة الحوار مع الحكومة السودانية برئاسة إسماعيل الأزهري حول عملية تقسيم مياه النيل التي سيوفرها السد العالي، وإبلاغها بالموقف المصري من توزيع المياه الإضافية بين مصر والسودان، وتطرق الحديث إلى تحميل مصر للتعويضات اللازمة لإعادة تسكين وإعاشة سكان منطقة النوبة السودانية الذين كانوا سيصيبهم الضرر من جراء وصول مياه بحيرة السد إلى بلادهم([2]).

وكان من الواضح أن هناك مماطلة من جانب بريطانيا والولايات المتحدة في عملية تمويل مشروع السد، وظهرت في الأفق حقيقة أن مصر سوف تبحث عن مصدر آخر لتمويل المشروع، وهنا بدأ البنك الدولي، بتوجيه من أمريكا وبريطانيا، في وضع مسألة الاتفاق على توزيع المياه بين مصر والسودان كشرط أساسي للتمويل، وكوسيلة للضغط على مصر لدفعها للجوء إلى الولايات

---

[1] وثيقة سرية بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥ من د. حسن داود السكرتير الأول بالسفارة المصرية بواشنطن موجهة إلى السفير المصري بالولايات المتحدة، والتي أرسل صورة منها إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة عما نما إلى علمه من محاولات بعض الإنجليز لعرقلة مساعي مصر للحصول على مساعدة مالية من البنك الدولي لبناء السد العالي، الوثائق المرفقة بملفات السويس لمحمد حسنين هيكل، م. سابق، ص ٧٧٧.

[2] P.R.O., F.O. 371, Nile Waters,19 December, 1955.

المتحدة وبريطانيا – لتسهيل عملية الاتفاق مع السودان حول مياه النيل – اللتان كانت رغبتهما في المساهمة في المشروع تُخفي وراءها رغبتهما في فرض شروطهما السياسية والاقتصادية على مصر[١].

ووضع " هربرت هوفر " وكيل وزارة الخارجية الأمريكية[٢] مذكرة تقول: " إن السد العالي مقابل الصلح "، والمقصود به الصلح مع إسرائيل، وصارح هوفر السفير المصري أحمد حسين بذلك، وطلب منه أن تعلن مصر في بيان رسمي امتناعها عن عقد المزيد من صفقات السلاح مع الاتحاد السوفيتي[٣].

وفي ١٧ أكتوبر ١٩٥٥ قام السفير المصري في واشنطن بمقابلة وزير الخارجية الأمريكي " دالاس "، وسلمه رسالة من الرئيس جمال عبد الناصر كان ضمن ما جاء فيها: " أن مصر قد قبلت العرض التشيكوسلوفاكي الخاص بتوريد السلاح لها بعد أن بدت لها نوايا إسرائيل العدوانية، وبسبب الصعوبات التي واجهتها في الحصول على هذه الأسلحة من الدول الغربية "[٤]. وأبلغ السفير المصري دالاس أيضًا بـ " تأكيدات رئيس الحكومة المصرية بأن هذه الصفقة ما هي في الواقع إلا صفقة تجارية لا تحمل في طياتها أي طابع آخر، وأنها لا تحمل أية نوايا عدوانية لإسرائيل، وأن مصر لن تسمح بتسرب أي نفوذ أجنبي إليها، وهي تحرص كل الحرص على مقاومة الشيوعية وصدها بكل الوسائل "، وأكد السفير المصري لمستر دالاس " أن الرئيس عبد الناصر يهمه الاحتفاظ

---

(١) أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكي، م. سابق، ص٤٩-٥١.

(٢) كان هوفر يعمل مستشارًا لوزير الخارجية مستر دالاس لشئون الشرق الأوسط، وهو من رجال شركات البترول الأمريكية، ومن أبطال الإنقلاب الإيراني الذي قامت به المخابرات المركزية ضد مصدق ١٩٥٤.

(٣) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، مصر والعسكريون، م. سابق، ص ٤٤٠ ـ ٤٤١.

(٤) وثيقة سرية عن مقابلة قام بها السفير المصري أحمد حسين لوزير الخارجية الأمريكي مستر دالاس في ١٧ أكتوبر ١٩٥٥، الوثائق المرفقة بملفات السويس لمحمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ٧٧٢ ـ ٧٧٣.

بالعلاقات الطيبة مع الحكومة الأمريكية، وتقوية هذه العلاقات وأمله في مساعدة أمريكا لنا في بناء السد العالي"[١].

وظلت مواقف الدولتين الغربيتين الكبيرتين أمريكا وبريطانيا تتراوح بين أخذ ورد، ولما لم يصلا إلى موقف نهائي في موضوع تمويل السد العالي، وإلى استقرار على رأي محدد للبنك الدولي في تمويل المشروع، تم عقد اجتماع موسع بهذا الخصوص في مقر وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن في ٢٩ نوفمبر ١٩٥٥، وقد أوردت الوثائق البريطانية تفاصيل هذا الاجتماع الهام، الذي حضره عدد من المسئولين المصريين والغربيين المتصلين بعملية تمويل وبناء السد العالي أهمهم سير روجر ماكينز Sir Roger Makins السفير البريطاني في واشنطن، ومستر هربرت هوفر Mr. Herbert Hoover وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، ومستر راندولف بيرجس Mr. Randolph Burgess ممثل وزارة الخزانة الأمريكية، ومستر يوجين بلاك Mr. Ugeen Black رئيس البنك الدولي، ومعه مستر جارنر Mr. Garner عن نفس البنك، و د. عبد المنعم القيسوني وزير المالية المصري، ومعه الجنرال حلمي عن الحكومة المصرية أيضًا، وامتد وقت الاجتماع لعدة ساعات، حيث ناقش المجتمعون أهم الموضوعات والمشاكل المتعلقة بعملية بناء وتمويل السد العالي[٢].

وقد أثار ذلك الاجتماع تساؤلات كثيرة، ومناقشات عديدة، وعروضًا مختلفة لاتفاقات من جانب المجتمعين، ويمكننا أن نورد فيما يلي أهم ما تضمنه ذلك الاجتماع المهم، حسب ما جاء في وثائق الخارجية البريطانية[٣]:

---

[١] نفس المكان.

[2] P. R. O. , F.O., 371, Record of the Meeting held in the State Department, about the High Aswan Dam, Washington, in 29 November, 1955.

[٣] Ibid.

(أولًا) أن القروض اللازمة لبناء السد العالي من العملات الأجنبية مقدارها ٤٠٠ مليون دولار – بخلاف العملات المحلية التي توفرها مصر من داخلها – فأبدى البنك موافقته على إقراض مصر ٢٠٠ مليون دولار، واقترحت الولايات المتحدة وبريطانيا المساهمة في المشروع بـ ٨٠ مليون دولار[١]، على أن توفر مصر ٥٠ مليون دولار أخرى من إيراداتها من العملات الصعبة، وكان سيبلغ مجموع هذه المبالغ إذا توفرت ٣٣٠ مليون دولار، ومعنى ذلك أنه كان سيتبقى عجز في تكاليف بناء السد في حدود ٧٠ مليون دولار – وهى عملات صعبة – كان على مصر أن توفرها من قروض خارجية أخرى[٢].

وكانت الدولة التي يُحتمل أن تقوم بإقراض مصر بما يلزمها من أموال هي الاتحاد السوفييتي خاصة بعد عقد صفقة الأسلحة التشيكية، ولمنع حدوث ذلك حذرت الدول الغربية والبنك الدولي مصر من الاقتراض من أي دولة أخرى خلال عملية بناء السد، حتى لا يصبح أمامها سوى الاقتراض من الولايات المتحدة أو بريطانيا وقت حاجتها للمال حتى تظل رهينة لسياسة الدولتين.

(ثانيًا) في حضور د. القيسونى وزير المالية المصري، ومعه الجنرال حلمي كممثل آخر للحكومة المصرية حدد البنك الدول الشروط التي ينبغي على مصر الالتزام بها كي يقوم البنك بتمويل مشروع السد العالي، وهذه الشروط هي:

أ – أن تُخفض مصر من برنامجها الاستثماري والتنموي في كافة المجالات الأخرى عدا موضوع السد وما يرتبط به من مسائل الري.

ب – أن يتم عقد اتفاق بين مصر والسودان قبل بناء السد، يتفق فيه الجانبان على نظام تقسيم المياه الزائدة بعد بناء السد[٣].

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

ج - موافقة مصر على أن يشرف البنك الدولي على سير إجراءات عملية بناء السد.

د - أن توافق مصر على عدم عقد أية قروض خارجية خلال فترة إتمام المشروع[١].

وفي أعقاب ذلك الاجتماع أرسلت واشنطن تلغرافًا إلى وزارة الخارجية البريطانية تقول فيه: إن مصر سوف يظل لديها عجز في تمويل مشروع السد العالي - رغم القروض التي ستحصل عليها من البنك الدولي ومن الحكومتين الأمريكية والبريطانية - مما قد يضطر الحكومة المصرية للاقتراض من الخارج، ولذلك سوف تعلن كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية أن أية محاولة من جانب مصر للاقتراض من دولة أخرى - والمقصود بها الاتحاد السوفييتي - سيدفع الحكومتين لأن تخفضا مقدار مساهماتهما المقررة في المشروع، أو تعيد النظر في عملية الإقراض برمتها[٢]، والهدف هو أن تضع الدولتان مصر بين فكي رحى الدول والشركات الغربية من جانب، والبنك الدولي من جانب آخر لكي تتحكمان فيها وترغمانها على اتخاذ مواقف سياسية واقتصادية تخدم مصالحهما، ومصالح إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.

(ثالثًا) وخلال الاجتماع ذكر لورد هاركورت Lord Harcourt من السفارة البريطانية في واشنطن أن وجهة نظر الحكومة البريطانية في لندن تأخذ اتجاهًا جديدًا يتحدد في:

أ - أن هناك مفاوضات مصرية سوفيتية حول بناء السد العالي، وربما تكون قد وصلت إلى درجة متقدمة، وأنه إذا وقع اتفاق بين المصريين والسوفييت لتولى عملية بناء السد فإنه في إمكانية السوفييت أن يكونوا جاهزين بمعدات العمل

---

(1) Ibid.

(2) P. R. O., F.O., 371, Telegram from Washington to Foreign Office, about the subject of financial aid of High Aswan Dam, 16 December, 1955.

الفنية في موقع السد خلال أشهر قليلة[1]، أي أنه كان من المطلوب من الولايات المتحدة وبريطانيا أن يحزما أمرهما، ويتما صفقة بناء السد العالي مع مصر من خلال البنك الدولي في أقرب وقت ممكن، وإلا ضاعت منهما ومن دول الكتلة الغربية المرتبطة بهما تلك الصفقة.

ب - أن لندن قلقة جدًّا من تأثير الاختراق السوفييتي، وأن دخول السوفييت في هذا المشروع سوف يمكنهم من نشر نفوذهم ليس فقط في مصر بل وأيضًا في السودان ووسط أفريقيا[2].

وخلال سنة ١٩٥٥ قامت بريطانيا بفيض من المناورات السياسية بتأييد من الولايات المتحدة، لمحاولة تطويق الاتحاد السوفييتي، فعملت على إنشاء حلف بغداد من بعض الدول الصديقة للغرب للعمل في منطقة الجدار الخلفي لذلك الاتحاد - كما سبق أن نوهنا - خشية امتداد نفوذه إلى المنطقة العربية، كما عملت على عزل مصر ومعاقبتها على مساعداتها لحركات التحرر العربية والأفريقية، وعلى مواقفها المستقلة الرافضة للوجود الغربي وإسرائيل في الشرق الأوسط.

ج - وكانت وزارة الخارجية البريطانية ترى: " أن د. عبد المنعم القيسوني وزير المالية المصري ليس هو الرجل المناسب في المفاوضات الجارية بخصوص السد العالي؛ لأنه ليس أكثر من مجرد موظف من المدرسة القديمة في السلطة المدنية للحكومة المصرية، تزوج من سيدة إنجليزية وكان يُنظر إلى تصرفاته بشيء من الشك من جانب الحكومة المصرية؛ لأنه " ليس من الأولاد بتوع الثورة "[3]، حسب نص الوثائق البريطانية.

---

(1) Loc. Cit.

(2) P. R. O., F.O., 371, Record of the Meeting held in the State Department, about the High Aswan Dam, Washington, in 29 November, 1955.

(3) Loc. Cit.

(رابعًا) " ذكر مستر يوجين بلاك Mr. Black رئيس البنك الدولي أن الكولونيل عبد الناصر كان قد أعلن أنه إذا لم يوافق البنك الدولي على القرض اللازم لبناء السد العالي حتى أول يناير ١٩٥٦ فإن عقد بناء السد سوف يتم مع السوفييت، وأبلغ بلاك وزير المالية المصري د. القيسوني أن البنك لا يستطيع العمل تحت ضغط، فحاول القيسوني أن يخفف من غلواء مدير البنك بقوله: " إنه لا يعتقد أن عبد الناصر قد قال ذلك، ووعده بأنه سوف يراجع الأمر معه عند عودته إلى القاهرة "، وأضاف القيسوني: " أنه بصفته الشخصية لا يريد أن يكون للروس أي دور في عملية بناء السد "[1].

وعبر سير روجر ماكينز Sir Roger Makins السفير البريطاني في واشنطن عن رأيه خلال الاجتماع قائلًا: " أن عبد الناصر تبدو تصرفاته غامضة، وأن هناك احتمالًا أنه قد أرسل د. القيسوني، والجنرال حلمي لمجرد استطلاع الموقف في واشنطن، والحصول على أحسن المعلومات الفنية الممكنة قبل أن يعطى الروس وعدًا ببناء سد أسوان العالي "، بينما تكهن مستر هوفر Mr. Hoover وكيل وزارة الخارجية الأمريكية " أن عبد الناصر ربما يقصد من محادثاته في واشنطن مع البنك الدولي ومع بريطانيا وأمريكا الحصول على أحسن شروط للتعاقد مع السوفييت"[2].

(خامسًا) ونتيجة لدقة الموقف، وضيق الوقت اقترح مستر بلاك Mr. Black أنه إذا كانت الولايات المتحدة وبريطانيا معنيين بأمر السد العالي فإن ذلك ليس كافيًا بالنسبة للحكومة المصرية، وعليهما أن يدللا على صدق نيتهما واهتمامهما بالمشروع بالدعوة إلى عقد ورشة عمل في مصر يحضرها كل من بريطانيا

---

[1] P. R. O., F.O., 371, Record of the Meeting held in the State Department, about the High Aswan Dam, Washington, in 29 November, 1955.
[2] Loc. Cit

والولايات المتحدة والبنك الدولي والمسئولين المصريين، لبحث إمكانية تمويل السد[1].

(سادسًا) ذكر مستر جارنر Mr. Garner من موظفي البنك الدولي أن العمل في بناء السد في مرحلته الأولى يمكن أن يسير طبقًا لما تصورته شركة الكسندر جيبس Alexander Gibbs، وذلك بأن تقوم الشركة أولًا: بحفر قنوات لتحويل مياه النيل على جانبي النهر، ثم تقوم ثانيًا: بعمل السدود المؤقتة الأمامية والخلفية لحجز المياه نهائيًا عن موقع إنشاء مبنى السد العالي ذاته خلال العامين الأولين[2].

وهكذا انتهى الاجتماع الموسع بخصوص مشروع السد العالي في مقر وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن في ٢٩ نوفمبر ١٩٥٥، بحضور ممثلي كل من البنك الدولي، والولايات المتحدة، وبريطانيا، ومصر، دون قرار حاسم من جانب كل من بريطانيا والولايات المتحدة بخصوص تمويل مشروع السد، ويرجع ذلك إلى رغبتهما في لي ذراع مصر وإدخالها في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وفي ضمها لحلف بغداد، الذي كان موجهًا ضد الاتحاد السوفييتي، وفي جرها للتصالح مع إسرائيل، وفي كل الأحوال رفض رجال الثورة في مصر الانضواء تحت أية تنظيمات غربية، أو الدخول في أية كتل أو أحلاف سياسية.

وفي نوفمبر ١٩٥٥ أرسلت بريطانيا مذكرة إلى مصر والسودان مؤداها أن دول شرق أفريقيا كينيا وأوغندا وتنجانيقا (تنزانيا) ينبغي أن يكون لها نصيب في مياه النيل، وأنهم يحتاجون إلى ١,٧ مليار متر مكعب من مياه النيل سنويًا خلال الخمس والعشرين سنة القادمة، وأن المياه الإضافية التي ستكون لدى مصر والسودان تحتاجها دول شرق أفريقيا لتنفيذ مشروعاتها الزراعية التي تتطلع

---

(1) Loc. Cit.

(2) Loc. Cit.

إليها[١]. والسؤال الذي يفرض نفسه بخصوص ما جاء في هذه المذكرة هو لماذا لـم تطـرح بريطانيـا مشـروعات التنميـة المائيـة والزراعيـة فـي دول مسـتعمراتها المذكورة قبل طرح فكرة بناء السد العالي، وقد كانت تحتل هذه الدول منذ عشرات السنين؟، والواقع أن فشل بريطانيا وأمريكا في مفاوضاتهما مع مصر، ورفضـهما تمويل مشروع السد، واحساسـهما باحتمالية استعانة مصر بالاتحاد السوفييتي في بناء ذلك المشروع هو المحرك الأساسي لدى بريطانيا لإرسال هذه المذكرة إلى مصر بغية العمل على وضع العراقيل أمام تنفيذ ذلك المشروع الكبير.

تنافس دول الكتلة الغربية حول عقود بناء السد

توضـح الوثـائق البريطانيـة أن الولايـات المتحـدة وبريطانيـا كانتـا تريـدان الاستحواذ على عقود الشركات التي كانت ستتولى عملية بناء السد لما لها من فوائـد ومنـافع ماديـة وسياسـية كبيـرة، بـدليل أن الاجتمـاع الـذي جرى عقده فـي واشنطن بين البنك الدولي وممثلي الحكومة المصرية بخصوص مشروع السد في نوفمبر ١٩٥٥ – والمشار إليه من قبل – حضـره فقط ممثلو الجانبين الأمريكـي والبريطـاني، ولـم يحضـره أي طـرف غربـي آخـر بمـا فـي ذلـك الجـانبين الفرنسـي والألماني اللذان تساءلا عن سر تجاهل كل منهما في تلك المفاوضات[٢].

ولما طُرحت فكرة عقد ورشـة عمل فـي مصـر حول بناء السد العالي فـي اجتمـاع ١٩ نـوفمبر ١٩٥٥، كان من المقرر أن تحضـرها فقط الولايات المتحدة وبريطانيا إلى جانب البنك الدولي، وحين تساءل مستر بلاك رئيس البنك عما إذا

---

[1] Fadwa Taha, Nile Basin Research Program Negotiating, a New Agreement between Egypt and the Sudan: Process, Results and Reactions 1949 – 1959 University of Khartoum, Sudan, Nile Basin Program, University of Bergen, March 2007 , The Egyptian letter to Sudan Government 30 September 1956, P. 35.

[2] P. R. O., F.O., 371, Record of the Meeting held in the State Department, about the High Aswan Dam, Washington, in 29 Nov., 1955.

كان من الممكن حضور ممثلي كل من فرنسا وألمانيا ورشة العمل المقترحة في مصر ؟، كان تعقيب السياسيين الإنجليز والأمريكيين: " أن ورشة العمل هذه يجب أن تكون مقصورة على الذين سيقدمون منحًا مالية أو قروضًا لمصر فقط"(١).

وكانت الحكومة الفرنسية تتطلع لأن يكون لها دور في عملية تمويل وبناء المشروع، فقد صرح السفير الفرنسي في الولايات المتحدة تشسبوت M. Chassepot في حديث له مع المسئولين في السفارة الإنجليزية بواشنطن، بقوله: " إنها فرصة عظيمة للحكومة الفرنسية، إذا اشتركت في عملية تمويل السد العالي، وهى جاهزة لو طُلب منها القيام بهذا الدور"(٢)، وبصفة عامة كان الجانب الفرنسي مستاءً من تجاهله خلال التحضيرات الأولية لمشروع سد أسوان العالي في نوفمبر ١٩٥٥، ولم يكن الألمان يقلون استياءً عن الفرنسيين لخشيتهم من ألا يكون لهم نصيب في عقود بناء السد التي ربما تذهب إلى الأمريكيين والإنجليز فقط(٣)، مع أن شركتهم - هوختيف - هي التي أنجزت كثيرًا من البحوث والدراسات الأولية الخاصة بالمشروع.

ولذلك قام الطرفان الفرنسي والألماني بإبلاغ الإنجليز أنهما سوف ينسحبان من الكونسرتيوم Consortium - اتحاد الشركات الإنجليزي الفرنسي الألماني - ويعتبران أنه منحلٌ إذا لم يتم مناقشة العقد الخاص ببناء السد العالي مع كل منهما، حتى يكون لهما فرصة للاشتراك في عمليات بنائه(٤)، وفي ١٢ ديسمبر ١٩٥٥ حذرت وزارة الخارجية البريطانية في مذكرة لها " - عن لقاء للجنة الاقتصادية البريطانية الفرنسية - من خطورة تجاهل الفرنسيين والألمان في

---

(1) Loc. Cit.
(2) P. R. O., F.O., 371, Note on High Aswan Dam, 10 th December, 1955.
(3) P. R. O., F.O., 371, From Bonn to Foreign Office, about Aswan Dam, 18 December, 1955.
(4) P. R. O., F.O., 371 , F.O., From H.M. Foreign Office to Paris, about the High Dam of Aswan, 17 December, 1955.

المحادثات الخاصة بعقود بناء السد العالي"، وبينت في نفس المذكرة: " أن ذلك ليس في صالح تماسك الكتلة الغربية، وقد يؤدى إلى ابتعاد الدولتين عن التعاون معها "[١].

وخلال المقابلة التي جرت بين السفيرين الفرنسي والألماني، وكل من مستر هوفر Hoover وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، والسفير البريطاني في واشنطن سير روجر ماكينز، تساءل السفيران عن الدور الذي سوف يتم إسناده لبلديهما في عقود بناء السد العالي، وحاول ماكينز إرضاءهما بأنه " سوف توجد فرصة جيدة لبلديهما للعمل في المشروع، وأن الهم الأول لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا خلال المحادثات مع البنك الدولي ومع المصريين في واشنطن كان هو أن تكون عملية بناء السد من نصيب الكتلة الغربية "، وليس غيرها[٢].

ومن الموضوعات التي تم النقاش حولها مع البنك الدولي، نظام إسناد عقود التنفيذ، فبينما كان البنك يرى ضرورة إخضاع تلك العقود للمنافسة بين الشركات العالمية وفقًا للسياسة التي يتبعها البنك في المشروعات المماثلة، كان المصريون يرون بأن منح عقود تنفيذ المشروع إلى كونسورتيوم الشركات الإنجليزية الفرنسية الألمانية التي شكلها اتحاد " هوختيف ودورتمند " سوف يوفر الوقت الذي كانت مصر في حاجة إليه حتى لا يتأخر العمل في السد عن يوليو ١٩٥٧، وأن إخضاع عقود بناء السد لمناقصات عالمية سوف يلتهم الوقت، وحاول الجانب المصري أن يبدى بعض المرونة فاقترح إضافة شركة أمريكية إلى

---

(1) P. R. O., F.O., 371, F.O.,371 The French Embassy Demond Information from Foreign Office and Treasury about the High Dam, 12 December 1955.
(2) P. R. O., F.O., 371, F.O., Note for Record, High Aswan Dam, telegram from the French Ambassador in Washington to the Embassy in London, 16 December, 1955.

مجموعة هوختيف ودورتمند على أمل أن تخفف الولايات المتحدة من مقاوماتها السرية والعلنية للمشروع[1]، ولكن دون جدوى.

واقترح البنك الدولي بأن يُترك التعاقد بالنسبة للمرحلة الأولى من بناء السد لكونسورتيوم هوختيف ودورتمند، على أن تتم المرحلة الثانية لبناء السد بأسلوب المناقصة بين الشركات العالمية، ووافق الجانب المصري على ذلك، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت هذا المسلك، وأصرت على أنها لن تشارك في تمويل المشروع إلا إذا سارت عقود البناء في المرحلتين الأولى والثانية على أساس المنافسة بين الشركات العالمية الراغبة في المشاركة في المشروع، على أمل أن تحظى الشركات الأمريكية بنصيب الأسد في التعاقدات، مما اضطر البنك الدولي إلى التراجع عن موقفه، وتبنى المواقف الأمريكية[2].

وإزاء تلك الحالة من التلكؤ والتسويف والمناورة من قبل الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة وبريطانيا بخصوص بناء السد العالي، والتي واكبتها عمليات تطوير في العلاقات المصرية السوفيتية، أعلن الاتحاد السوفييتي عن استعداده للاشتراك في تمويل السد العالي، وهنا غيرت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا موقفيهما، وتم إرسال مدير البنك الدولي إلى مصر في فبراير ١٩٥٦، وجرت مفاوضات بين جمال عبد الناصر وجمال سالم ورئيس البنك يوجين بلاك، وتبين من المباحثات أن البنك يريد أن يطمئن إلى أن العملات الأجنبية التي ستنالها مصر من المنح الأمريكية والبريطانية لن تنقطع، وأن يتم التفاهم بين البنك والحكومة المصرية من وقت لآخر حول برنامج الاستثمار، وحول ضبط المصروفات العامة للدولة المصرية، على ألا تتحمل الحكومة المصرية بأي دين خارجي وألا توقع على اتفاقات قروض إلا بعد التفاهم مع البنك الدولي أولًا، وكان

(١) أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكي، مرجع سابق، ص ٥١ ـ ٥٢.
(٢) نفسه المرجع، ص ٥٢ ـ ٥٣.

رد الزعيم جمال عبد الناصر على تلك الشروط التي طرحها بلاك حاسما، إذ قال له: " بصراحة نحن عندنا عُقدة من ناحية القروض والفوائد، لأننا رحنا ضحية الاحتلال (البريطاني) بسبب القروض، فلن نقبل أي مال يمس سيادتنا " [١].

وقد تضمنت شهادة يوجين بلاك رئيس البنك الدولي في البرنامج الخاص بتسجيل التاريخ الشفهي في ١٩٦٩ اعترافًا بغرابة المطالب الأمريكية البريطانية حيث قال: " ذهبت إلى القاهرة في فبراير ١٩٥٦ للحصول على موافقة مصر على شروط تمويل السد العالي، وكان أهم تلك التعهدات المطلوبة من مصر هو عدم الارتباط بأي قروض أجنبية أخرى طوال فترة تنفيذ المشروع، وكان هذا الشرط مما لم يسبق له مثيل في كل تعاقدات البنك الدولي، ولكني وجدت الحكومة الأمريكية مُصرة على هذا الشرط "[٢].

والواقع أن حكومة الثورة المصرية كانت ترى أن إتمام هذا المشروع يمثل انطلاقة كبيرة لمصر، التي كانت قد بدأت تمثل قاعدة ثورية اقتصادية سياسية في المنطقة العربية والأفريقية، خاصة بعد إعلان حكومة الجزائر الحرة من مصر ١٩٥٤، مما أثر سلبًا على مصالح الدول الاستعمارية في المنطقة، فتحالفت تلك الدول لوأد مشروع السد العالي، ومنع تمويله، إلا أن تتحقق خطتهم لإخضاع مصر لسياسة الدول الغربية والسيطرة على الشرق الأوسط، وقد بدأت بوادر تحلل الحكومتين الأمريكية والبريطانية من وعوديهما في تمويل السد تظهر في تصريحات المسئولين فيهما، فقد صدر بيان من الولايات المتحدة الأمريكية حاولت فيه إثارة إثيوبيا وأوغندا ضد مصر لخلق أسباب الخلاف بين دول حوض

---

[١] نفسه، ص ٤٩-٥١. ومحمد الطويل، لعبة الأمم وعبد الناصر، المكتب المصري الحديث، ١٩٨٦، ص ٩٨ - ١٠٣.

[٢] سامر مخيمر، وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ٩٨ - ١٠٤. إبراهيم راشد، عبد الناصر والسد العالي، مرجع سابق، ص ٣٨ - ٤٧.

النيل بخصوص إنشاء السد العالي[1]، مما قد يكون مدخلا لأن تلجأ بعض هذه الدول للولايات المتحدة فيكون ذلك بابًا آخر لإعاقة تنفيذ المشروع.

وقد ثار مدير البنك الدولي يوجين بلاك عندما شعر أنه يؤدي دور دُمية متحركة في يد دالاس وزير الخارجية الأمريكي، ومستر إيدن وزير الخارجية البريطاني، وقال: " إن دالاس لا يملك الحكم على الاقتصاد المصري... هذه هي مهمة البنك الدولي، وقد كلفنا البنك أن نجيب على سؤالين محددين هما: هل المشروع ممكن؟، وهل يتحمل الاقتصاد المصري عبء سداد القروض؟ ورد البنك على السؤالين بالإيجاب "، ويرر دالاس ليوجين بلاك تراجع الموقف الأمريكي في المساهمة في تمويل السد العالي بقوله: " إن الكونجرس لم يصدق على مساعدات خارجية كافية لإمداد تيتو في يوغوسلافيا وعبد الناصر في مصر.. وأنه – أي دالاس – يفضل أن يقدم مساعدات لتيتو الذي يبتعد عن الكتلة الشيوعية أكثر من عبد الناصر الذي يقترب منها" [2].

سحب أمريكا وبريطانيا والبنك الدولي موافقتهم على تمويل السد العالي

قابل وزير الخارجية الأمريكي مستر دالاس السفير المصري في الولايات المتحدة أحمد حسين في حضور هربرت هوفر وكيل الخارجية الأمريكية ومستشار شئون الشرق الأوسط، وفي هذه المقابلة قال السفير المصري لدالاس: " إنه قلق من العروض الروسية (السوفييتية) وما سوف تثيره، وأنه لابد وأن تعرض الولايات المتحدة موافقتها على بناء السد بأسرع وقت، ورد دالاس إننا بحثنا الأمر جديًا ونقدر أهميته، ولكن بصراحة إن موقفنا الاقتصادي يجعل من المتعذر علينا الاشتراك في هذا المشروع ونحن نسحب العرض الذي قدمناه، وفي اللحظة التي

---

(1) دار الوثائق القومية، كورنيش النيل، وثائق وزارة الخارجية، 011002 – 0078، مذكرة عن مقابلة السيد ملس عندوم سفير إثيوبيا في الخرطوم بالمسئولين في السودان في ٣ نوفمبر ١٩٥٧ لعرض وجهة نظر الإمبراطور هيلاسلاسي. إبراهيم راشد، مرجع سابق، ص ٨١ - ٩٠.

(2) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، مصر والعسكريون ... ، مرجع سابق، ص ٤٥١.

دخل فيها السفير أحمد حسين لمكتب دالاس كان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية يوزع بيانًا على المراسلين يعلن فيه سحب العرض الأمريكي لتمويل السد العالي في ١٩ يوليو ١٩٥٦[١].

وكان البيان يحاول الوقيعة بين مصر من جهة والسودان وإثيوبيا وأوغندة من جهة أخرى؛ إذ جاء فيه " أن الحكومة الأمريكية قد انتهت إلى أنه من غير العملي في الظروف الحاضرة أن تشترك في مشروع السد العالي إذا لم يتم الاتفاق بين الدول المشتركة في موارد مياه النيل"، وحاول البيان هدم سمعة الاقتصاد المصري، ووصفه بعدم القدرة على الوفاء بتعهداته[٢]، وكان ذلك أمرًا غريبًا أن يُقر البنك الدولي بقوة الاقتصاد المصري، وقدرته على تحمل الأعباء المالية لبناء السد في ١٩٥٤ ثم بعد ذلك بأقل من عام واحد يعلن عكس ذلك تمامًا، في الوقت الذي كان فيه ذلك الاقتصاد في تطور ونمو كبيرين، فقد كان الدخل القومي المصري في ١٩٥٢ يقدر بـ ٧٤٨ مليون جنيه مصري زاد إلى ٧٨٠ مليون ١٩٥٣ ثم قفز إلى ٨٦٨ مليون جنيه ١٩٥٤[٣].

ومن جانب آخر طالبت إثيوبيا الولايات المتحدة بإلغاء قرار تمويل مشروع السد العالي، فقد نقل السفير الأمريكي في أديس أبابا إلى الأمريكيين وجهة النظر الإثيوبية بخصوص هذا المشروع، ولذلك كان الموقف الإثيوبي المعارض لمشروع السد أحد الأسباب التي دفعت أمريكا وبريطانيا لرفض تمويله[٤].

وصرحت الولايات المتحدة في ٢٧ أغسطس ١٩٥٧ بـ " أن أقاليم شرق أفريقيا ستحتاج في تطورها إلى مياه أكثر مما هو مستخدم من جانبها في الوقت

---

(١) رضا أحمد شحاته، تطور السياسة الأمريكية نحو مصر، م. سابق، ص ٣٤٧ - ٣٩٦.
(٢) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، م، سابق، ص ٤٥٠ - ٤٥١.
(٣) عبد العزيز كامل، في أرض النيل، م. سابق، ص١٠٨.
(٤) شرين مبارك بسيس فضل الله، نهر النيل في العلاقات المصرية الإثيوبية، م. سابق ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

الحاضر، وأنها سوف تطالب بمزيد من المياه التي ينبغي أن يُعترف بها من جانب الآخرين ممن يهمهم الأمر (والمقصود بهما مصر والسودان) "[١]. وكان الهدف من كل تلك المناورات والتصريحات الأمريكية والبريطانية هو إرباك مصر والضغط عليها، لكي تتوقف عملية بناء السد العالي بعد موافقة الاتحاد السوفييتي على تمويله.

ويقول الكاتب الإنجليزي فابنمي Fabunmi, C. A. في كتابه السودان في العلاقات الإنجليزية المصرية: إن البنك الدولي قرر فجأة سحب موافقته على الدعم المالي لمشروع السد العالي، تبعًا لتأثير الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[٢]، غير أنه لم يذكر لماذا سحبت الدولتان دعمهما للمشروع؟، فالحقيقة أن رفض قيادة الثورة المصرية الخضوع لطلبات الدولتين بوقف التعامل مع السوفييت أو استيراد السلاح منهم، ورفضها الصلح مع إسرائيل، أو الدخول في برنامج الدفاع عن الشرق الأوسط، هو السبب الأساسي في سحب الحكومتين الأمريكية والبريطانية، وبالتالي البنك الدولي لعرض تمويل السد العالي.

ولما سحب الأمريكيون والإنجليز عرضهما لتمويل السد، طلب عبد الناصر جس نبض إديناور مستشار ألمانيا الغربية لبحث إمكانية المساهمة في تمويل المشروع، ورغم اهتمام إديناور الشديد بالمشروع، ورغم فائدة المشروع للشركات الألمانية فإنه لم يقبل فكرة المساهمة فيه أبدًا، ورفض أي مناقشة بخصوصه[٣]، خشية غضب الولايات المتحدة من هذا التصرف الذي يتعارض مع الموقف الأمريكي البريطاني من المشروع.

---

(1) Arthur Okoth, OP. Cit., PP. 11 – 12.

(2) Fabunmi, C. A., The Sudan in Anglo – Egyptian Relations, A Case Study in Power Politics 1800 – 1956, Longmans, Lowe and Rrydone, London, 1964. P 122 – 123.

(٣) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، مصر والعسكريون، م. سابق، ص ٤٤٠ - ٤٤١.

وقد أوضح الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه الشهير في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ افتراءات الغرب ضد مصر، ومحاولاته للسيطرة عليها، وأعلن عبد الناصر في نفس الخطاب تأميم الشركة العالمية لقناة السويس، لكي تصبح شركة مساهمة مصرية، لاستغلال دخلها في بناء السد العالي، تلك القناة التي حفرها المصريون بعرقهم ودمائهم، ومات في حفرها أكثر من ١٢٠ ألف من المصريين، وكانت شركة القناة تدر عند تأميمها إيرادًا سنويًا يبلغ ١٠٠ مليون دولار.

ونتيجة إعلان عبد الناصر تأميم قناة السويس قامت الدنيا ولم تقعد إلا على عدوان ثلاثي إنجليزي فرنسي إسرائيلي على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، ولكن الشعب المصري لم يستسلم، وقال عبد الناصر والشعب معه قولته المشهورة: "سنقاتل، سنقاتل، سنقاتل! " وقدم شعب بور سعيد ملحمة في التصدي للعدوان الغاشم، كما تصدت كتائب الجيش والفدائيين للهجوم القادم من سيناء والبحر المتوسط، وقد حققت مصر نصرًا عظيمًا بسبب وقفة رجال الثورة والجيش والشعب معًا، وللموقف الرافض للعدوان من جانب الدول الصديقة والمحبة للسلام وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي ودول عدم الانحياز ومعظم الدول العربية، وفشل العدوان الثلاثي على مصر وانسحب المعتدون في ديسمبر ١٩٥٦.

العرض السوفييتي لتمويل المشروع

بعد أن أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا سحب العرض الخاص بتمويل السد العالي في يوليو ١٩٥٦ عبر الاتحاد السوفييتي عن استعداده للقيام بتمويل المشروع وتنفيذه، وجرت اتصالات دبلوماسية بين المصريين والسوفييت، خلال وبعد صفقة الأسلحة التشيكية، وخلال أحداث العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦، وكان عبد الناصر قد كلف اللواء عبد الحكيم عامر للاتصال بالسفير السوفييتي الجديد " كيسليف " لمعرفة رأي بلاده العملي في تمويل وتنفيذ المشروع، وبعد أسبوع وصل الرد بموافقة السوفييت، وبدأت مصر في اتخاذ

خطوات جادة لدراسة العرض السوفييتي، وبعد مفاوضات قصيرة تمت موافقة السوفييت على الشروط التي طرحها الجانبان، ووقعت مصر والاتحاد السوفييتي على اتفاقية لتمويل المرحلة الأولى للمشروع في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٨، وقضت هذه الاتفاقية أن يقدم الاتحاد السوفييتي لمصر قرضا قيمته ٤٠٠ مليون روبل أي نحو ٣٤,٨ مليون جنيه مصري، يستخدم في استيراد الآلات والمعدات اللازمة للمشروع، والتي لا تتوافر في مصر، ولتغطية نفقات الخبراء والفنيين السوفييت الذين سوف يستعان بهم في تنفيذ أعمال هذه المرحلة[1].

ومع إجراء التفجير الأول في موقع قناة تحويل مياه النيل كبداية لتنفيذ المرحلة الأولى في بناء السد العالي في التاسع من يناير ١٩٦٠، راجعت بعض الدول والشركات الغربية نفسها في محاولة للمشاركة في المشروع مرة أخرى حيث كان من الواضح للجميع جدواه الاقتصادية، وتعززت الآمال الغربية، لأنه لم يكن قد تم الاتفاق بين مصر والاتحاد السوفييتي بعد بشأن تمويل المرحلة الثانية.

وفي ١٥ يناير ١٩٦٠ أعلن الوزير السوفييتي نوفيكوف بالقاهرة في مؤتمر صحفي أمام ١٥٠ مراسلًا وصحفيًا لوكالات الأنباء والصحف العالمية أن الخبراء الروس اقترحوا خفض مدة تنفيذ المرحلة الأولى لبناء السد، " وأعلن أن الاتحاد السوفييتي يرحب بأية رغبة تبديها الجمهورية العربية المتحدة (مصر) لتمويل المرحلة الثانية والنهائية لبناء المشروع، وأن الجمهورية العربية وحدها هي التي تقرر ما إذا كان الاتحاد السوفييتي يستطيع الاشتراك مع الغرب في تمويل المرحلة الثانية أم لا "[2].

---

[1] أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكي، مرجع سابق، ص٧٧.

[2] وفي مايو ٢٠١٤ استقبلت مصر عددًا من المهندسين الروس الذين اشتركوا في بناء السد العالي، والذين جاءوا الي مصر بمناسبة الاحتفال بذكرى تحويل مجرى النيل في ١٩٦٤ تمهيدًا لبناء السد العالي، منهم المهندس فاديم ردشنكو ٨٢ عامًا، وأناتولى سافيتش ٨٠ عامًا، والبروفيسور ليف زولوتوف ٨٨ عامًا، والذى حصل علي وسام الصداقة المصرية السوفييتية من الرئيس عبد الناصر، جريدة الأهرام ١٢ مايو ٢٠١٤.

وكان الرئيس الأمريكي إيزنهاور قد عقد – في اليوم السابق للمؤتمر الصحفي للوزير السوفيتي المشار إليه أعلاه – مؤتمرًا صحفيًا في بلاده أعلن فيه أن الولايات المتحدة تبحث مسألة تقديم العون للجمهورية العربية المتحدة، لتنفيذ المراحل التالية من مشروع السد العالي، وذلك عن طريق البنك الدولي باعتباره الوكالة الدولية المنوط بها إقراض دول العالم الحر ومساعدتها في تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية، ولم يستبعد أن تقدم الولايات المتحدة قرضًا إضافيًا لهذا المشروع، وقد راجعت دول الغرب نفسها بعد تصريحات إيزنهاور، وأحست بما اقترفته من أخطاء بسحبها عروض تمويل السد العالي[1].

وعلى أية حال فقد قضى الزعيم السوفييتي نيكيتا خورشوف على كل مراهنات الغرب للاشتراك في تمويل أو بناء السد العالي في نفس يوم ١٥ يناير ١٩٦٠ عندما أرسل رسالة إلى الزعيم عبد الناصر يؤكد فيها استعداد الاتحاد السوفييتي للتعاون مع مصر في إتمام بناء المرحلة الثانية من السد العالي، ومما ورد في نص رسالة خورشوف إلى عبد الناصر " أن بناء السد العالي الذي كان حلم أجيال من المصريين قد حان وقته ليلعب دورًا هامًا في تحقيق هذه الغاية، وخلال حديثكم مع وزيرنا أ. ت نوفيكوف أبديتم رغبة حكومة الجمهورية العربية المتحدة (مصر) رسميًا فيما يتعلق باشتراك الاتحاد السوفييتي في بناء المرحلة الثانية من سد أسوان العالي، وحكومة الاتحاد السوفييتي التي درست رغبتكم تبدى موافقتها على الاشتراك في إنشاء المرحلة الثانية من المشروع على نفس الأسس التي اتفقنا عليها من قبل في بناء المرحلة الأولى"[2].

---

[1] أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكي، م. سابق، ص٧٧ – ٧٩.

[2] ص ١٧٢. نص رسالة الزعيم السوفيتي نيكيتا خروشوف إلى الرئيس جمال عبد الناصر، موسكو بتاريخ ١٥ يناير ١٩٦٠، ملاحق كتاب أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكي، مرجع سابق، ص ١٧١، ١٧٢.

فرد عبد الناصر في ١٧ يناير ١٩٦٠ على خورشوف برسالة جاء فيها " لقد أسعدنا أن أبديتم موافقتكم على الاشتراك في إتمام المرحلة الثانية من السد العالي على نفس الأسس التي سبق الاتفاق عليها عندما اشتركتم في إنشاء المرحلة الأولى من هذا السد "[١]. وفي ٢٧ أغسطس ١٩٦٠ تم عقد اتفاق بين الاتحاد السوفييتي ومصر لإتمام إنشاء السد العالي في وضعه النهائي كان ضمن ما جاء فيه: " تنفيذًا لما تم الاتفاق عليه بالخطابات المتبادلة في ١٥، ١٧ يناير ١٩٦٠ بين رئيس الجمهورية العربية المتحدة ورئيس حكومة الاتحاد السوفييتي في شأن مساهمته في إتمام بناء السد العالي بأسوان، فقد تم الاتفاق على إتمام إنشاء السد العالي والأعمال النهائية المرتبطة به"[٢].

وجاء في المادة الثالثة من نفس الاتفاق أن حكومة الاتحاد السوفييتي تقدم لمصر في حدود ٩٠٠ مليون روبل، وذلك لتغطية نفقات جميع المراحل والأبحاث والإنشاءات ووحدات توليد الكهرباء، والمعدات اللازمة لمشروعات الري واستصلاح الأراضي، وإتمام هذه الأعمال في موعد أقصاه أول يناير ١٩٧٠ "[٣].

وقد بدأ العمل في مشروع السد العالي ١٩٦٠، وفي مايو ١٩٦٤ حضر الرئيس السوفييتي نيكتا خروشوف إلى مصر وشارك الرئيس جمال عبد الناصر في الاحتفال بتحويل مجرى النيل، تمهيدًا لإقامة القواعد والأبنية الأساسية للسد العالي[٤]، ولكي تتم أعمال الحفر والبناء للمشروع في مواعيدها المحددة قام جمال عبد الناصر بتعيين المهندس محمد صدقي سليمان وزيرًا للسد، وهو رجل مشهود

---

[١] أحمد السيد النجار، ص ١٧٣.

[٢] نص اتفاق في شأن قيام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بتقديم المعونة الاقتصادية والفنية لمصر لإتمام المرحلة النهائية لمشروع السد العالي في ٢٧ أغسطس ١٩٦٠، الوثائق المرفقة بكتاب أحمد السد النجار، من السد إلى توشكي، مرجع سابق، ص ١٧٤ - ١٧٧.

[٣] نفس المكان.

[٤] جريدة الأهرام ١٢ مايو ٢٠١٤.

له بالكفاءة والإنجاز، وهكذا دارت ماكينة العمل في السد العالي على نطاق واسع حتى تم المشروع بالكامل في نهاية ١٩٧٠ ليتم افتتاحه في بداية العام التالي[١].

السد العالي كان مشروعًا ضروريا لمصر

يقول " إيوان أندرسون " في بحث له بعنوان " المياه المصدر الاستراتيجي القادم " أنه قد حدث توتر بين مصر والسودان حول مياه النيل، وأن هذا التوتر قد زاد بسبب الاختلاف حول مشروع السد العالي وأن العلاقات تدهورت حتى وصلت إلى حافة المجابهة العسكرية في ١٩٥٨([٢])، ونحن نرى أن الأمر كان خلاف ذلك، فلقد حدث اختلاف بين الدولتين حول توزيع المياه بالفعل، وهذا يحدث في كثير من بلدان العالم، ولكن لم تصل الأمور بين البلدين أبدًا إلى حد المجابهة العسكرية التي يشير إليها الكاتب، بدليل أنه في ٨ نوفمبر ١٩٥٩ عقدت مصر والسودان اتفاقية مياه النيل، وصدق عليها الرئيس عبد الناصر عن الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، والرئيس إبراهيم عبود عن جمهورية السودان حيث تم الاتفاق على إقامة مشروع السد العالي، وتنظيم المعطيات المائية بين البلدين، ولما كان من المقدر أن يُخزن السد كمية من المياه تبلغ ٣٢ مليار متر مكعب سنويًا وقت الفيضان، يضيع منها ١٠ مليار متر مكعب عن طريق البخر، ويتبقى ٢٢ مليار متر مكعب من المياه، تم الاتفاق بين البلدين على أن يكون للسودان منها ١٤,٥ مليار متر مكعب، ويكون لمصر ٧,٥ مليار متر مكعب، وبذلك يصبح نصيب السودان الكلي من مياه النيل سنويًا ١٨,٥ مليار متر مكعب، ونصيب مصر ٥٥,٥ مليار [٣].

---

(١) رجب محمود، ملحمة السد العالي، قصة رجال قهروا الجبل والنهر، نشر الأهرام ١٩٩٦، ص ٨٢ - ٨٣.

(٢) إيوان أندرسون، المياه المصدر الاستراتيجي القادم، بحث من كتاب جويس ستار (تحرير)، سياسات الندرة والمياه في الشرق الأوسط، م. سابق، ص ٢٣.

(٣) عبد العزيز كامل، في أرض النيل، مرجع سابق، ص ١٠١ - ١١٤.

وانتهى العمل في السد العالي في ١٩٧٠، حيث استغرق البناء عشر سنوات، وأُفتتح المشروع رسميًا في يناير ١٩٧١، وقد تم تنفيذه على مرحلتين، تم في المرحلة الأولى تحويل مجرى النهر عن طريق حفر قناتي تحويل جانبيتين، وبناء سدين بعرض المجرى لكشف قاع النهر تمهيدًا للبناء عليه، وتم في الثانية: بناء السد نفسه، وهو صرح ضخم يبلغ عرضه عند قاعدته ٩٨٠ مترًا، تبدأ بنواة من الطَفلة تغطيها طبقات من ركام الجرانيت والرمال، وتدعمها ستارة أفقية من الرمال المانعة لتسرب المياه، وفي مرحلة تالية تم دمج سدي التحويل: الأمامي والخلفي اللذين كانا قد بنيا بغرض تحويل مجرى النهر مع الجسم الأساسي للسد حيث تشكل المبنى العملاق للسد العالي الذي يبلغ حجمه ١٦ مرة من حجم الهرم الأكبر.

ويبلغ ارتفاع السد العالي ١٩٦ مترًا، ويصل أعلى منسوب لحجز المياه أمامه ١٨٢ مترًا، وتشكل المياه المخزنة أمامه بحيرة صناعية كبيرة، سميت بحيرة ناصر، يبلغ طولها ٥٠٠ كم، ومتوسط عرضها ١٢ كم، ومساحة مسطحها المائي نحو ٦٥٠٠ كم مربع، والسعة الكلية لحوض التخزين فيها حوالي ١٦٠ مليار متر مكعب، منها ٣٠ مليارًا مخصصة لترسيب طمى النيل لمدة ٥٠٠ سنة، ويبلغ متوسط التخزين الصافي لخزان السد حوالي ١٢٠ مليار متر مكعب(١).

ويصف جمال حمدان صاحب كتاب شخصية مصر أثر بناء السد العالي على مصر بقوله: إنه مع السد دخل ضبط النهر في مصر مرحلة ثورية جديدة؛ إذ مَثَّل انقطاعة جذرية مطلقة عن الماضي المائي فيه، ويعتبر السد جراحة جغرافية من أدق وأخطر ما أجري الإنسان على وجه الأرض، وانقلاب جذري في اللاندسكيب الطبيعي، وثورة على النيل، فقد بدل عصر التخزين السنوي بعصر

---

(١) إبراهيم راشد، عبد الناصر والسد العالي، مرجع سابق، ص ٢٢ ــ ٢٦، ٥٩ ــ ٦٩.

التخزين القرني، وفتح آفاقًا وإمكانيات مائية لا حد لها، فالسد العالي لا نظير له من قبل، بحيث إنه مَثَّلَ بحق العصر الذهبي في تاريخ الري والزراعة المصرية، فلأول مرة يصبح من الممكن استغلال كل قطرة من مياه النيل(١).

وبعد بناء السد زادت مساحة الأراضي الزراعية المصرية بسبب توفر المياه طول العام، كما زادت الإنتاجية الزراعية رغم ما قيل عن أن النيل قد حجز أمامه الطمي الذي كان يعيد تخصيب التربة، ولذلك فإن العائد الاقتصادي للسد العالي ضخم لا يقارن بحجم ما أنفق عليه من أموال(٢). وبعد بناء السد تحولت مساحة من الأراضي الزراعية من ري الحياض إلى الري الدائم بلغ مقدارها ٩٧٣ ألف فدان حسب تقديرات عبد العظيم أبو العطا وزير الري الأسبق(٣).

وقدر إجمالي العائد الذي يضيفه السد العالي للدخل القومي المصري بعد بنائه بحوالي ٢٥٥ مليون جنيه سنويًا، فإذا عرفنا أن إجمالي تكاليف المشروع وأعمال الكهرباء، وغيرها من الأعمال المرتبطة به تبلغ نحو ٤٥٠ مليون جنيه، فمعنى ذلك أن السد العالي بعد اكتماله، كان يفيد مصر بأكثر من نصف تكاليفه كل عام(٤).

وكان السد العالي قد تعرض خلال سبعينيات القرن العشرين لهجوم ضارٍ من جانب بعض القوى السياسية التي كانت معادية لعبد الناصر والاتحاد السوفييتي، خاصة بسبب حجزه للطمي الذي كان يجدد خصوبة التربة الزراعية(٥)، لكن مع بداية الثمانينيات صمت معظم المهاجمين للمشروع عندما

---

(١) جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، المجلد الثاني، م. سابق، ص ٩٧٧.
الأهرام ٣ يناير ٢٠١٠، طه عبد العليم: في ذكرى خمسين عاما على بدء بناء السد العالي.
(٢) أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكي، مرجع سابق، ص ١٢٠- ١٢٣.
(٣) نفس المرجع، ص ١١١ - ١١٢.
(٤) نفس المكان.
(٥) ويري د. محمد عبد الباقي أستاذ هندسة الري بجامعة القاهرة أنه قبل إنشاء السد العالي كانت مياه النيل تحمل لنا أكثر من ١٠٠ مليون طن من الطمي سنويًا، تعمل على تجديد خصوبة التربة، وقد حُرمت منها الأراضي الزراعية، وبدأ اعتماد المزارعين على الأسمدة الكيماوية، وزادت كميات =

ضرب الجفاف الرهيب الهضبتين الاستوائية والإثيوبية خلال الفترة بين (١٩٧٩ – ١٩٨٧) وشح الإيراد المائي للنيل، وعانت دول المنابع من الآثار الوبيلة لندرة الأمطار، ومات منها ملايين البشر وفقدت أعدادًا كبيرة من ثروتها الحيوانية بسبب الجوع والجفاف، وسحبت مصر من بنكها المائي في بحيرة السد كل ما احتاجت إليه من المياه، ولم تتعرض لأي معاناة[1].

وقد أكدت اللجنة الدولية للسدود خلال الندوة الدولية التي عقدت في القاهرة على هامش أعمال الاجتماع التنفيذي رقم (٦١): " أن السد العالي كان هو العنصر الأساسي وحجر الزاوية في إنقاذ مصر من الجفاف والموت جوعًا خلال فترة الجفاف الرهيبة ...(في السبع سنوات الأولي من ثمانينيات القرن الماضي)، وحمى مصر من الفيضانات العالية سنوات ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٨٨، وهو الذي ضمن الإمداد الثابت والمستمر بالمياه للأراضي الزراعية الجديدة خلال الأعوام التالية للتوسع الكبير في استصلاح الأراضي " [2].

وقد أظهرت الدراسات المائية التي أعقبت بناء السد العالي أن التصرفات الزائدة من المياه خلف السد من شأنها أن تزيد النحر في قاع وميول النهر، وأن هناك ضرورة لتصريف المياه المخزونة التي تزيد عن منسوب ١٧٨ مترًا لتخفيف الضغوط على جسم السد العالي، فتم استغلال " منخفض توشكى " الواقع أمام السد في الجهة الغربية من مجرى النيل لتصريف المياه الزائدة فيه، وأقيمت قناة

= الطمي المتراكم في بحيرة السد العالي مما شكل جبلا من الطمي داخل البحيرة يمكنه أن يهدد بانسداد المجرى الملاحي مستقبلا، ناهيك عن تناقص كمية المياه المخزنة، ويقترح عبد الباقي إجراء تعديل يسمح بمرور مياه الفيضان بما فيها من طمي عبر فتحات يمكن عملها في جسم السد لكي نعيد للأراضي الزراعية الطمي المخصب للتربة والنبات، وتلك المقترحات وغيرها لازالت محل مناقشة وجدل من أجل ملاشاة العيوب الناتجة عن ذلك المشروع العظيم. الأخبار في ١٧ يناير ٢٠١٤.

[1] أحمد السيد النجار، روسيا والغرب، من السد العالي إلى الأزمة الأوكرانية، بالأهرام ١٢ مايو ٢٠١٤.

[2] سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ١٠٣. عبد الملك عودة، السياسة المصرية ومياه النيل، مرجع سابق، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

لتوصيل المياه إليه في أكتوبر ١٩٩٦، وقد استقبل " مفيض توشكى " قرابة ٤٢ مليار متر مكعب من المياه الزائدة خلال الفترة من ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٢، ومن المعروف أن المياه التي تم تصريفها في ذلك المفيض هي التي دفعت الحكومة المصرية في أواخر التسعينيات من القرن الماضي للتفكير في عمل مشروع زراعي مرتبط به، بصرف النظر عن مدى الجدية في تنفيذ المشروع، والجدوى الاقتصادية منه[١].

ومما لا شك فيه أن مشروع السد العالي أسطورة القرن المنصرم بلا جدال، ففي أغسطس ١٩٩٩، وعلى هامش أضخم معرض صناعي وإنشائي وتجاري في هامبشاير الغربية بالولايات المتحدة الأمريكية، جرى استفتاء لاختيار أبرز عشرة مشروعات إنشائية في القرن العشرين، وهي بالضرورة الأعظم على مر التاريخ حتى ذلك الوقت، وقد شاركت في الاستفتاء الشركات العقارية العملاقة على مستوى العالم، وشركات التصميم الهندسي، وشركات بناء السدود، فجاء السد العالي في مصر في المقدمة كأعظم مشروع بنية أساسية في القرن العشرين[٢]. ومما لاشك فيه أن مشروع السد العالي قد أحدث ثورة وتغييرات ضخمة في الخريطة الزراعية والعمرانية والبشرية في مصر، ولا يمكن تصور وضع مصر من الناحية الزراعية والصناعية والسكانية في الوقت الحالي (٢٠١٥) بدون السد العالي.

---

[١] محمد أسامة، النيل مستقبل الأزمة، مرجع سابق، ص ٩٦. زكي البحيري، توشكي وتاريخ تطور الإمكانات المائية، تحت النشر.

[٢] روسيا والغرب، مقال لأحمد السيد النجار، بالأهرام ١٢ مايو ٢٠١٤.

الفصل الرابــع

اتفاقيات مياه النيل وموقف دول الحوض منها
١٩٥٣ - ١٩٩٣

- الخلفية السياسة لاتفاقية ١٩٥٩.
- اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان ١٩٥٩.
- اتفاقية بين جمهورية مصر العربية وأوغندا في ١٩٩١.
- الاتفاق الإطاري بين مصر وإثيوبيا (القاهرة ١٩٩٣).
- موقف دول المنابع من اتفاقيات مياه النيل.
- (أ) الموقف الإثيوبي.
- الرد على وجهة النظر الإثيوبية.
- (ب) موقف دول منابع النيل الاستوائية.
- الرد على وجهة نظر دول المنابع الاستوائية.
- دولة جنوب السودان ومسألة مياه النيل.

الخلفيه السياسه لاتفاقيه ١٩٥٩

بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وضعت مصر في اعتبارها ضرورة حسم مستقبل السودان لكي يتخلص من الحكم الثنائي المديد، فعقدت اتفاقية السودان مع إنجلترا في ١٢ فبراير ١٩٥٣، حيث وقع عليها الجنرال محمد نجيب عن مصر، ورالف ستيفنسون، عن إنجلترا، وأقرت الاتفاقية عقد انتخابات نيابية في أنحاء السودان ليتمخض عنها برلمان سوداني وحكومة وطنية تمثل الحكم الذاتي للبلاد، ثم يقرر السودانيون مصير بلادهم بعد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، سواء بالاتحاد مع مصر أو بالتحالف مع إنجلترا أو بإعلان استقلال البلاد بعيدًا عن كليهما[1].

وبعد عقد اتفاقية السودان ١٩٥٣، جرت مفاوضات على فترات متباعدة، بين حكومة الثورة في مصر وحكومة السودان بخصوص مياه النيل، استمرت حتى قرب نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، وكانت المفاوضات تدور حول سعي مصر للحصول على موافقة السودان على بناء السد العالي خاصة أن جزءًا من بحيرة السد كانت ستمتد في أراضي السودان، وقد كان السودانيون يشترطون لموافقتهم على المشروع تعديل اتفاقية ١٩٢٩، وأن توافق مصر على بناء خزان الروصيرص، وأن تدفع التعويضات المناسبة لسكان وادى حلفا الذين ستغرق مناطق سكناهم بمياه بحيرة السد، حتى يتمكنوا من إقامة مشروعات إعاشة بديلة في مكان آخر من السودان، وكانت نقطة الخلاف الرئيسية بين البلدين هو نصيب السودان السنوي من المياه التي سيوفرها السد العالي، خاصة حين طلبت مصر استبعاد ١٠ مليار متر مكعب من تلك المياه عند الاتفاق على توزيعها؛

---

[1] دار الوثائق القومية، كورنيش النيل، وثائق وزارة الخارجية، 011004 – 0078 ملفات مكتب وزير الدولة لشئون السودان، اتفاقية السودان في ١٢ فبراير ١٩٥٣ بالقاهرة. Agreement between The Egyptian Government and The United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, concerned Self – Government for Sudan, 12 Feb. 1953.

لأنها ستضيع بسبب البخر في بحيرة السد، بينما كان السودانيون يريدون أن تتحمل مصر تلك الكمية من نصيبها من المياه[1].

وفي ٢٠ نوفمبر ١٩٥٣، أعلن إسماعيل الأزهري أن حزبه " الوطني الاتحادي" لا يعترف باتفاقية ١٩٢٩، وأنه يعتزم التفاوض على اتفاقية جديدة مع مصر يُسمح فيها للسودان بكمية أكبر من مياه النيل لكي يطور نشاطاته الزراعية[2]. ومما لا شك فيه أن الأزهري قد أعلن ذلك نتيجة لما كان يطرحه في هذا الشأن المستشارون الإنجليز لشئون الرى والمياه في السودان.

وقد عملت إدارة السودان التي كان يسيطر عليها الإنجليز بعد عقد اتفاقية ١٩٥٣ على منع وجود علاقات رسمية أو غير رسمية بين المسئولين المصريين والسودانيين، إلى حد أن الحاكم العام كان غير راضٍ عن زيارة قام بها صلاح سالم للسودان ١٩٥٤، واعتبر أن زيارته يمكن أن تخلق أزمة دستورية، وكان رجال حزب الأمة وعلى رأسهم عبد الرحمن المهدي في حالة امتعاض من زيارة سالم للسودان[3] – ومن المعروف أن حزب الأمة كان في شبه تحالف مع الإنجليز ويتبع توجيهاتهم – رغم أن سالم كان وزيرًا للدولة المصرية لشئون السودان، وكانت مصر لاتزال من الناحية الرسمية شريكا لبريطانيا في الحكم الثنائي لذلك البلد التوأم لمصر، وكانت السياسة الإنجليزية تسعى من خلال الحاكم العام لخلق حالة من التباعد بين الشعبين المصري والسوداني حتى يخضع السودانيون لتوجيهات الإنجليز فقط.

ولما كانت بريطانيا غير راغبة في بناء السد العالي، فقد كانت ترى أن أي تخزين لمياه النيل ينبغي أن يتم في منطقة أعالي النيل، لسببين أولهما: أن يكون

---

(1) Fadwa Taha, Nile Basin Research Program …., OP. Cit., P. 18 -41.
(2) Fabunmi, C. A., The Sudan in Anglo – Egyptian Relations, OP. Cit. P. 123.
(3) Public Record Office, F.o. 371,10 8320, Confidential, Telegram No. 9, From Governor General of the Sudan, Visitors of Egyptian Ministers.

التحكم في مياه النيل من خارج مصر ذاتها حتى لا تمتلك قرارها، والسبب الثاني: لكي تكون هناك فرص لعمل الشركات البريطانية في إقامة هذه المشروعات، وما ورائها من فوائد مادية ضخمة للشركات والاقتصاد البريطانيين.

وأمام إصرار مصر على إقامة مشروع السد العالي سعت بريطانيا لإدخال إثيوبيا كشريك في المباحثات الخاصة بمياه النيل لتعقيد عملية بنائه، وطرح السفير البريطاني في أديس أبابا في يوليو ١٩٥٤ فكرة تشكيل لجنة ثلاثية من خبراء مصريين وسودانيين وبريطانيين لدراسة مشروع التخزين المائي في إثيوبيا، لصرف نظر مصر عن مشروعات التنمية، واستبدال السد العالي بمشروعات تخزين بعيدة عن الأراضي المصرية كمشروع سد على بحيرة تانا، وآخر على بحيرة فيكتوريا، ومنع كل من مصر والسودان من إقامة أية مشروعات مائية داخل أراضيهما، سواء مشروع الروصيرص في السودان أو السد العالي في مصر[1]، وقد رفضت مصر مقترح بريطانيا بإقحام إثيوبيا في تلك المفاوضات.

وفي ١٩٥٥ جرت مفاوضات بين مصر والسودان بخصوص مياه النيل، وفيها صرحت الحكومة السودانية بأن مصر عملت على إبقاء الوضع المائي لنهر النيل كما هو عليه، حيث إن نصيبها من المياه كبير بدرجة حدت من إمكانية التوسع الزراعي في السودان، وأن الوقت أصبح مناسبًا لأن يتم تغيير ذلك الوضع[2].

وعقب انتهاء الحكم الثنائي وإعلان استقلال السودان في أول يناير ١٩٥٦، أعلنت مصر على الفور اعترافها بهذا الاستقلال، وأرسل عبد الناصر رسالة إلى مجلس النواب السوداني يأمل فيها استمرار الاتفاقيات التي عقدتها

---

[1] دار الوثائق القومية، كورنيش النيل، وزارة الخارجية، 011009 – 0078، مشروعات خزانات بحيرة تانا والنيل الأزرق من السفير المصري في أديس أبابا إلى وزارة الخارجية المصرية في ٢ يوليو ١٩٥٤.

[2] Fabunmi, C. A., OP. Cit., PP.124 – 125.

دولتا الإدارة الثنائية – مصر وبريطانيا – نيابة عن السودان[1]، إلا أن إسماعيل الأزهري رئيس وزراء السودان طلب من مصر توضيحًا لهذه الاتفاقيات، وقد أثار الموقف السوداني قلقًا مصريًّا، فتوجه وفد مصري إلى السودان في فبراير ١٩٥٦، وفي الخرطوم طرح السودانيون على الوفد المصري العديد من الموضوعات، وأبدوا تصميمهم على بناء خزان الروصيرص دون التصديق على بناء السد العالي، فكان رد جمال عبد الناصر سريعًا بالإصرار على بناء السد دون اتفاق مع السودان، وأن ليس من حق السودان إقامة خزان الروصيرص دون الرجوع إلى مصر طبقا لاتفاقية ١٩٢٩[2].

وفي ١٨ مايو ١٩٥٦ أصدر سكرتير نائب وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية بيانًا قال فيه: " إن الحكومة الإنجليزية تنظر إلى اتفاقية ١٩٢٩ والاتفاقيات الأخرى التي تُنشئ نظامًا على حوض النيل باعتبارها محل مراجعة، ومن الواجب قيام مفاوضات جديدة تضع شروطًا أخرى نيابة عن كينيا وتنجانيقا (تنزانيا) وأوغندا "[3]. والهدف من طرح بريطانيا لفكرة إعادة النظر في اتفاقية ١٩٢٩ في ذلك الوقت، هو خلق أسباب الخلاف بين مصر والسودان ودول أعالي النيل حتى لا يصلوا إلى اتفاق لبناء السد العالي طالما أن بريطانيا وأمريكا لم يمولا المشروع، وطالما لم تخضع مصر للضغوط والإملاءات الغربية.

وفي يوليو ١٩٥٦ سقطت حكومة إسماعيل الأزهري، وجاءت حكومة عبد الله خليل الائتلافية – بين حزب الأمة بزعامة عبد الرحمن المهدي وحزب الشعب الديمقراطي بزعامة علي عبد الرحمن الأمين – وكانت الشهور المنصرمة

---

(١) وسام أحمد طه منصور، سد الروصيرص في العلاقات المصرية السودانية حتى ١٩٥٩، خمسون عامًا على اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان ١٩٥٩ ـ ٢٠٠٩. أعمال ندوة مركز تاريخ مصر المعاصر في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩، إشراف: السيد فليفل، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١١، ص ١٢١ ـ ١٢٤.

(٢) نفس المصدر، ص١٢١، ١٢٥.

(3) Arthur Okoth, OP. Cit., PP. 11 - 12.

قد شاهدت مباحثات بين مصر وكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حول تمويل السد العالي، وانتهت برفض البلدين ومعهما البنك الدولي تمويل المشروع مما اضطر مصر للجوء للاتحاد السوفييتي الذي أبدى استعداده الكامل لتمويل السد على النحو الذي فصلناه في الفصل السابق، وفي تلك الأثناء تغيرت مواقف الحكومة السودانية بدرجة كبيرة، خاصة بعد طرح الولايات المتحدة مشروع المعونة الأمريكية على السودان، ذلك المشروع الذى كان حزب الأمة يحبذه، وكان يحض حكومة السودان على عدم الموافقة على بناء السد العالي، بينما كان الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي - رغم وجود الأخير في الحكومة الائتلافية مع حزب الأمة - يرفضان المعونة الأمريكية خشية الوقوع في شباك السيطرة الغربية بزعامة الولايات المتحدة، خاصة أن مصر كانت ضد هذه المعونة وضد السياسة الأمريكية في المنطقة بصفة عامة بعد رفض أمريكا تمويل مشروع السد العالي على وجه الخصوص[١].

وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٥٦ أرسل وزير الأشغال المصري خطابًا إلى وزير الري السوداني يسأله فيه عن رأي الحكومة النهائي بخصوص اتفاق مياه النيل ومشروع السد العالي ذي الفائدة الكبيرة للبلدين، وأشار الوزير المصري في خطابه إلى رغبة السودان في إقامة خزان الروصيرص على النيل الأزرق، وتجاوب الحكومة المصرية مع هذا الطلب[٢]، ولكن الحكومة السودانية لم ترد على خطاب وزير الأشغال المصري، ونتيجة لما وقع من مراسلات بين مصر والسودان، أبلغ وزير الزراعة والري السوداني في حكومة حزب الأمة ميرغني حمزة مستشار وزارته الإنجليزي مستر موريس أن عبد الناصر قدم عرضًا جيدًا للسودان بأن يحصل على ١٦ مليار متر مكعب من المياه التي سيوفرها السد العالي، فأوصاه

---

(١) دار الوثائق القومية، كورنيش النيل، وثائق وزارة الخارجية، 011003 – 0078، مقابلة مندوب صوت أمريكا ستيوارت فينلي مع رئيس بعثة المعونة الأمريكية للسودان في مارس ١٩٥٨.

(2) Fadwa Taha, Nile Basin Research Program …., OP. Cit., P. 35.

موريس بأن يطالب بـ ١٨ مليارًا، مع دفع مصر للتعويضات المالية اللازمة عن هجرة أهالي منطقة حلفا والنوبة السودانية[١]، وبالطبع فإن بريطانيا التي كانت قد رفضت مع الولايات المتحدة عملية تمويل السد لم يكن يرضيها وصول السودان ومصر إلى اتفاق يمهد لبنائه بمساعدة الاتحاد السوفييتي.

وقد أعلن وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد أن سياسة بلاده تولى اهتمامًا بمياه النيل رغم رفضها لمشروع السد العالي، الذي شكك في أهميته، وقد عُقدت مباحثات بريطانية أمريكية لطرح مشروعات بديلة لذلك السد كمشروع قناة جونجلى، وبناء سدود على بحيرة ألبرت وغيرها، ولما قام عبد الناصر بتأميم قناة السويس وقع العدوان الثلاثي على مصر، فوصلت العلاقات بين مصر والدول الغربية إلى نقطة اللاعودة، واتخذت بريطانيا موقفًا لا رجعة فيه ضد المصالح المصرية[٢].

وفي ١٩٥٧ عُقدت جولة أخرى من المفاوضات بين مصر والسودان في القاهرة لم يتوصل فيها الطرفان لاتفاق، ولما كان حزب الأمة مسيطرًا على البرلمان والحكومة السودانيين، فقد جرت اتصالات بين السلطات البريطانية والأمريكية وحكومة السودان لاستخدام المياه كورقة ضغط على مصر بسبب موقفها المعارض للتدخلات الغربية في شئونها وفي شئون المنطقة العربية، فأعلن وزير الري السوداني ميرغني حمزة في البرلمان ووسائل الإعلام أن نصيب السودان من مياه النيل لا يكفي حاجاته للتوسع الزراعي ولإقامة خزان الروصيرص، مما أدى إلى مطالبة فئة كبيرة من الشعب السوداني بإلغاء اتفاقية ١٩٢٩[٣].

---

[1] Loc. Cit.

[٢] وسام أحمد طه، سد الروصيرص في العلاقات المصرية السودانية، م. سابق، ص ١٣٢ ـ ١٣٥.

[٣] نفس المصدر، ص ١٢٤ ـ ١٢٦.

وقد حاولت إثيوبيا أن تشترك في مباحثات مياه النيل بين مصر والسودان، وفي ٢٢ إبريل ١٩٥٧ زار عبد الله خليل إثيوبيا للتباحث حول هذا الأمر، وكان هيلاسلاسي يراهن على دعم السودان لفكرة اشتراك إثيوبيا في مباحثات المياه، وقد أصدر عبد الله خليل تصريحًا أعلن فيه ضرورة إشراك إثيوبيا وأوغندا في أي مباحثات لمياه النيل، وطلبت الحكومة الإثيوبية رسميًا الدخول كطرف كامل الحقوق في المباحثات الدائرة بين مصر والسودان على اعتبار أن النيل يأتي الجزء الرئيسي من مياهه من إثيوبيا. ونشأت أزمة في داخل السودان حين تبنى الصديق عبد الرحمن المهدى فكرة طرح مسألة مياه النيل للتحكيم الدول، بينما رأى عبد الله خليل رئيس الوزراء أن ذلك أمر غير مناسب، وأن طريق التفاوض مفتوح مع مصر، ومع ذلك تعثرت المحادثات بين الجانبين المصري والسوداني(١).

وفي سبتمبر ١٩٥٧ سافر عبد الله خليل رئيس وزراء السودان إلى لندن والتقى بوزير الخارجية البريطاني سلوين لويد، حيث عبر له خليل عن رغبته في حصول السودان على سلفة من البنك الدولي، ونوه له بعدم ممانعة بلاده في الدخول في حلف يضم بلدان أفريقية، يقصد إثيوبيا، وبلدان عربية، يقصد المملكة العربية السعودية – وطبيعي أن يكون هذا الحلف ضد المصالح المصرية – وكان خليل يعتبر مصر معارضة لمصالح السودان، وذلك على عكس الحقيقة التي يقرها الحزب الوطني الاتحادي بأن مصلحة السودان هي في المقام الأول مع مصر(٢).

---

(١) دار الوثائق القومية، كورنيش النيل، وثائق وزارة الخارجية، 011001 – 0078، تقرير الملحق العسكري محمد سعد الدين زايد، الموجه إلى الوزير المفوض القائم بأعمال السفارة المصرية في السودان، في ١٣ يوليو ١٩٥٧. وشرين مبارك بسيس فضل الله، نهر النيل في العلاقات المصرية الإثيوبية، م. سابق، ص٢٢٣، ٢٢٦ - ٢٣٢.

(٢) دار الوثائق القومية، كورنيش النيل، وثائق وزارة الخارجية، 011001 – 0078، ملف إدارة الشئون الأفريقية، تقارير سياسية للسفارة المصرية بالخرطوم (١٩٥٦ – ١٩٥٧)، وتقارير الملحق العسكري بالسفارة المصرية بالخرطوم في ٢٤ و ٣٠ أغسطس ١٩٥٧.

وقد أعربت بريطانيا خلال زيارة خليل لها عن عدم ممانعتها لتقديم إعلان من جانبها تعتبر فيه أن معاهدة المياه مع إثيوبيا ١٩٠٢ غير ذي موضوع، وفي نفس الوقت يعلن السودان من جانبه عدم اعترافه باتفاقية ١٩٢٩، وفي هذا الصدد تقول الباحثة السودانية فدوى طه: إن السودان لم يقم بإلغاء تلك الاتفاقية من الناحية الرسمية، وإنما طالب فقط بمراجعتها[١].

وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٥٧ أعلنت الحكومة الإثيوبية، في مذكرة مرسلة من جانبها إلى البعثات الدبلوماسية الأجنبية في مصر، " أن إثيوبيا لها الحق والرغبة في أن تستغل مصادرها المائية لمواطنيها من الأجيال الحالية والمستقبلية، ولذلك فهي تعيد التأكيد على أنها تحتفظ لنفسها الآن وفي المستقبل بحقها في اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة فيما يتصل بمصالحها في المياه "[٢].

وقد واجه الموقف المصري هذه الهجمة الغربية المدعومة إقليميًّا بإجراءين، الأول: التمسك بنصوص اتفاقيتي ١٩٠٢، ١٩٢٩ اللتان عقدتهما بريطانيا ولا تستطيع التنصل منهما دوليًّا، وكانت مصر قد رفضت نهائيًّا فكرة ضم إثيوبيا إلى اتفاقية مياه النيل بينها وبين السودان، على اعتبار أن مياه النيل في الجزء الأدنى من النهر لا تؤثر على إثيوبيا نهائيًّا، أما الإجراء الثاني من جانب مصر فهو: استعجال البدء في مباحثات المياه مع السودان[٣].

وفي الفترة الممتدة من أواخر سنة ١٩٥٧ وبدايات ١٩٥٨ كان السودان يشهد استعدادات واسعة لإجراء الانتخابات البرلمانية، وقد دعمت بريطانيا حزب الأمة بنصف مليون جنيه إسترليني في تلك الانتخابات في مواجهة الأحزاب الميرغنية التي

---

(1) Fadwa Taha, OP. Cit., P, 38.

(٢) دار الوثائق القومية، كورنيش النيل، وثائق وزارة الخارجية، 033079 –0 0078، ملف مياه النيل، إدارة الشئون الأفريقية.
Fadwa Taha, OP. Cit., P.49.

(٣) شرين مبارك بسيس فضل الله، مرجع سابق، ص ١٣٥ - ١٣٧.

تتفق مع السياسة المصرية[1]، ولذلك كان من الطبيعي أن يرتمي حزب الأمة في أحضان الإنجليز، الذين تلتقي مصالحه السياسية والاقتصادية معهم.

وخلال تلك الفترة صممت الوزارة التي كان يرأسها حزب الأمة على ألا يكون السودان وحده في المفاوضات مع مصر، وهو نفس ما تراه إنجلترا والولايات المتحدة، ولذلك شجعت الدولتان ميرغني حمزة وزير الزراعة والري في السودان على الزج بإثيوبيا وأوغندا في مباحثات مياه النيل مع مصر كطرفين ثالث ورابع، وكان الهدف جر السودان للتحالف مع إثيوبيا وأوغندا لتكوين حلف ثلاثي يشكل حلقة من حلقات حزام أفريقي حول مصر للعمل على خنقها بسياج من الدول الأفريقية التابعة للمستعمرات البريطانية[2].

وفي ١٤ نوفمبر ١٩٥٨ أشارت صحيفة الزمان إلى أن عبد الله خليل سعى لخلق سبب لكي يزور إثيوبيا، وينشر تصريحاته السلبية عن العلاقات بين مصر والسودان، فقامت حملة شعبية بين الأوساط السودانية بالرد على تصريحات خليل مما اضطره لنفي تصريحاته عن رغبة السودان في تدويل مشكلة مياه النيل، وأُضطر أن يعلن أن مياه النيل مسألة تخص مصر والسودان وحدهما، فإذا ما وصلا إلى اتفاق فيما بينهما يمكن للدولتين معا التفاوض مع الدول الأخرى في حوض النيل[3].

وقد أدلى وزير الخارجية الإثيوبي بتصريح عقب زيارة عبد الله خليل لبلاده جاء فيه أن إثيوبيا ليست في حاجة إلى مفاوضة مع مصر والسودان بشأن مياه النيل، وأنها قررت إجراء مباحثات لمياه النيل على مستوى عال بعد الانتهاء من عمليات المسح التي تجري في منطقة النيل الأزرق، وأن الحكومة الإثيوبية تمتلك خططًا لتطوير وبناء عدد من السدود لتوليد الكهرباء، وأن ٨٠% من تلك الخطط تتركز في حوض

---

[1] دار الوثائق القومية، كورنيش النيل، وثائق وزارة الخارجية، 011002 - 0078، المساعدات المالية للسيد عبد الرحمن المهدي في ١٣ يناير ١٩٥٨، خطاب حزب الأمة في عيد الاستقلال أول يناير ١٩٥٨، ومقابلة السفير المصري بالسودان سيف اليزل خليفة مع السيد عبد الرحمن المهدي.

[2] شرين مبارك بسيس، نهر النيل، مرجع سابق، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٧.

[3] نفس المرجع، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٨.

النيل الأزرق، لأن من حقها أن تستغل المياه لديها كما يتراءى لها، وبشكل مستقل ودون تدخل من أحد خاصة مصر التي تمضي في تنفيذ سياستها في مياه النيل دون التنسيق مع إثيوبيا، التي ينبع ٨٦% من مياه النيل منها[١].

وخلال ١٩٥٨ ساد جوٌّ من التوتر بين مصر والسودان بسبب منطقة حلايب وشلاتين، وتقول الباحثة السودانية فدوى طه: إن هذه المنطقة سودانية، وإنها كانت إحدى الدوائر الانتخابية في انتخابات البرلمان السوداني ١٩٥٤، وأن قوات مصرية تحركت إلى تلك المنطقة خلال انتخابات مجلس الأمة وقت الوحدة بين مصر وسوريا، وأنه لم يكن من الممكن في هذا المناخ أن يتم التوصل إلى اتفاق حول مياه النيل[٢].

ومنطقة حلايب في الواقع منطقة مصرية خالصة، ويكفي – على حد قول بطرس غالى سكرتير عام الأمم المتحدة الأسبق – أي شخص الاطلاع على الوثائق البريطانية في هذا الصدد لكي يعلم أن " حلايب وشلاتين " مصرية ١٠٠%، وكان عبد الناصر في مفاوضاته مع الإنجليز أثناء عقد اتفاقية السودان١٩٥٣ قد أبدى تسامحًا، بالنسبة إلى هذه المنطقة حتى لا تتعقد عملية الاتفاق[٣]، وإذا كان عبد الناصر يبحث عن الموقف القومي الوحدوي العربي كله فكيف يقبل نزاعًا مع إخواننا السودانيين من أجل منطقة محدودة كحلايب؟.

وقد ظلت هذه المنطقة للأسف نقطة خلاف بين مصر والسودان خلقتها بريطانيا – عند ترسيم الحدود بين البلدين في اتفاقية السودان ١٩٥٣ – كما هي معتادة أن تفعل في معظم المناطق التي كانت تستعمرها من قبل، فهي التي أوجدت مشكلة كشمير بين الهند وباكستان، ومشكلة شط العرب بين العراق

---

[١] دار الوثائق القومية، كورنيش النيل، وثائق وزارة الخارجية، 011003 – 0078، دعوة إثيوبيا لإجراء مباحثات مياه النيل في ١٠ فبراير ١٩٥٨.

[2] Fadwa Taha, OP. Cit., PP. 37.

[٣] حوار للمصري اليوم مع بطرس غالي سكرتير عام الأمم المتحدة الأسبق في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٤.

وإيران، ومشكلة بيافرا في نيجيريا، ومشكلة فلسطين ... إلخ، فوراء معظم مشاكل العالم تجد إنجلترا بسياستها التي تعمل دائمًا على خلق بؤر الصراع والحروب طبقًا لسياسة فرق تسد.

وقد شهد عام ١٩٥٨ أزمة حكم حقيقية في السودان بسبب الخلاف السياسي بين حزب الأمة ذي التوجهات الأجنبية خاصة البريطانية، والحزب الاتحادي الديمقراطي ذي الاتجاهات الوحدوية مع مصر، وكانت هناك حكومة ائتلافية من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي، كما سبق أن أشرنا، فلما قرر حزب الشعب الانسحاب من الحكومة الائتلافية - بسبب عدم رضائه عن المواقف السياسية لحزب الأمة خاصة فيما يتصل بالمعونة الأمريكية - كان الأمر يعني سقوط تلك الحكومة وخروج حزب الأمة من أي حكومة قادمة؛ لأن أي تشكيل وزاري آخر كان لابد أن يكون ائتلافيًا بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي، فلما وجد حزب الأمة نفسه في ذلك المأزق، وأنه سوف يخرج من الحكومة، ساعد على وصول السلطة للعسكريين، فوقع انقلاب عسكري بقيادة إبراهيم عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ على أمل أن يخرج السودان من المأزق السياسي الذي كان يعاني منه في ذلك الوقت[١].

وقد أقام إبراهيم عبود حكمًا عسكريًا في مواجهة تجربة ديمقراطية هزيلة، وفي ١٩٥٩ أعلن عن رغبته في استكمال المفاوضات بين مصر والسودان بخصوص اتفاقية مياه النيل، وتم بالفعل استئناف المفاوضات بين البلدين في مارس ١٩٥٩[٢]، حيث حضر وفد سوداني إلى القاهرة لهذا الغرض، واستمرت المناقشات بين أخذٍ وردٍ، وكان الخلاف الرئيسي بين وفدي البلدين حول نصيب

---

[١] زكي البحيري، الحركة الديمقراطية في السودان ١٩٤٣ ــ ١٩٨٥، دار نهضة الشرق بجامعة القاهرة، ١٩٩٦. ص ٢٠٨ - ٢١١، ٢١٤ ــ ٢١٩.

[2] Fadwa Taha, OP. Cit., P. 39.

كل منهما من مياه السد العالي[1]، وقد أنهى إبراهيم عبود رئيس جمهورية السودان ذلك الخلاف حين وافق على الشروط التي انتهى إليها الطرفان: المصري والسوداني في ٢ نوفمبر ١٩٥٩ حول مسألة مياه النيل، حيث أعلن توصل الطرفين المتفاوضين لاتفاق نهائي من إذاعة الخرطوم بشأن تلك المسألة، وعبر الشعب السوداني عن سعادته للوصول لهذه النتيجة التي منعت حدوث الوقيعة بين البلدين الشقيقين بحيل القوى الاستعمارية، وفي ٨ نوفمبر وقع الطرفان على اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل[2].

وقد استشاطت الولايات المتحدة الأمريكية غضبًا، خاصة بعد وصول مصر والسودان إلى اتفاق بشأن مياه النيل، فأرسلت بالتنسيق مع الإمبراطور هيلاسلاسي بعثة من مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي ١٩٥٨ لدراسة أحواض الأنهار الإثيوبية مع التركيز على حوض النيل الأزرق، حيث وضعت مخططًا لبناء ٣٣ مشروعًا وسدًّا على ذلك النهر بغية التأثير السلبي على ورود المياه إلى مصر، وعلى توليد الكهرباء في السد العالي، واستمرت البعثة في مهمتها حتى سنة ١٩٦٤.[3]

وأرسلت بريطانيا هي الأخرى في صيف ١٩٦٨ بعثة لدراسة حوض النيل عن طريق الأكاديمية العسكرية البريطانية في سانت هيرست، ثم أرسلت بعثة أخرى إلي إثيوبيا للتركيز على دراسة حوض النيل الأزرق وبحيرة تانا، حيث قامت بعمليات مسح جغرافي وطوبوغرافي واسعة في الهضبة الإثيوبية[4]. وهدف الولايات المتحدة وبريطانيا من إرسال بعثتيهما إلى إثيوبيا هو توصيل رسالة إلى مصر مؤداها أن مياه النيل التي تعتمد عليها في إقامة مشروع السد العالي لتطوير الزراعة وتوليد الكهرباء

---

(١) الأهرام ٩ نوفمبر ٢٠١٠.

(٢) وسام أحمد طه، سد الروصيرص في العلاقات المصرية السودانية، م. سابق ص ١٤٠ - ١٤٣.

(٣) شرين مبارك بسيس، نهر النيل في العلاقات المصرية الإثيوبية، م. سابق، ص ١٧٣ ـ ١٧٥.

(٤) نفس المرجع، ص ١٧٥ - ١٧٦.

هي في قبضة إثيوبيا، التي تستطيع أن تحكم قبضتها عليها وتخنقها أو تمنع عنها المياه في أي وقت.

وقد حاولت الولايات المتحدة أن تقنع الإثيوبيين أن مصر تريد أن تطوق بلادهم بدول إسلامية هي مصر والسودان وإريتريا والصومال الكبير، من أجل تأمين مياه النيل، وكانت إثيوبيا تطمع وقتها في ضم الصومال إليها في اتحاد فيدرالي كما فعلت مع إريتريا حتى تتسع الإمبراطورية الإثيوبية، وفي تلك الظروف تم اغتيال ممثل الأمم المتحدة في المجلس الاستشاري في الصومال محمد كمال الدين صلاح، وهو سياسي مصري، بفعل القوى المعادية ضد مصر، ولما سعت مصر لضم كل من إريتريا والصومال لجامعة الدول العربية فسرت إثيوبيا ذلك بأن مصر تهدف لتأمين مياه النيل، والسيطرة على البحر الأحمر، ورغم محاولات عبد الناصر لإيجاد علاقات جيدة مع إثيوبيا ودعوة هيلاسلاسي لزيارة مصر في ١٩٥٩ إلا أن الولايات المتحدة كانت حريصة على تعكير صفو تلك العلاقات عن طريق الدعاية المضادة للمصالح المصرية[1]، ومازالت السياسة الأمريكية ذات أثر كبير وفاعل في تشكيل العلاقة بين مصر وإثيوبيا في منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي.

اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان ١٩٥٩

سبق أن أشرنا في الفصل السابق إلى اتفاقية مياه النيل التي عقدت بين مصر والسودان في نوفمبر ١٩٥٩ كمدخل لعملية بناء السد العالي، على اعتبار أنه لم يكن من الممكن لمصر أن تقيم هذا المشروع الهام دون الاتفاق مع السودان، لأن بحيرة ذلك السد كانت ستمتد في أراضي السودان لمسافة حوالي ١٥٠ كم.

---

(١) نفسه، ص ٦٩ - ٩٧.

ويهمنا في هذا الفصل معالجة اتفاقية ١٩٥٩ من جانبين هامين أولهما: عرض لأهم نصوص الاتفاقية المتعلقة بمسألة مياه النيل، وثانيهما: مناقشة موقف دول حوض النيل من هذه الاتفاقية ومن مشروع السد العالي.

(أولًا) أهم نصوص الاتفاقية

ورد بنص اتفاقية ١٩٥٩، " أنه لما كان نهر النيل في حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطًا كاملًا، وفي حاجة إلى زيادة إيراده، والانتفاع التام بمياهه، ونظرًا إلى أن هذه المشروعات تحتاج في إنشائها وإدارتها إلى اتفاق كامل بين البلدين: مصر والسودان فقد اتفق البلدان على أن:

أ – " يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة (مصر) من مياه نهر النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول على الفوائد التي ستحققها مشروعات ضبط النهر، وزيادة إيراده المنوه عنها في هذا الاتفاق، ومقدار هذا الحق هو ٤٨ مليارًا من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويًّا ".

ب – " يكون ما تستخدمه جمهورية السودان في الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول على فائدة المشروعات المشار إليها، ومقدار هذا الحق أربعة مليارات من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويًّا أيضًا ".

ج – " لضبط مياه النهر والتحكم في منع انسياب مياهه إلى البحر توافق الجمهوريتان على أن تنشئ الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالي عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل ".

د – " ولتمكين السودان من استغلال نصيبه (من المياه) توافق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق، وأي أعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها ".

هـ – " يحسب صافي الفائدة من السد العالي على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان في سنوات القرن الحالي المقدر بنحو ٨٤ مليارًا من الأمتار

المكعبة سنويًا، ويستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة السابقة للجمهوريتين، مقدرة عند أسوان كما يستبعد منها أيضًا متوسط فاقد التخزين المستمر في السد العالي، ومعظمه يضيع عن طريق البخر (ومقداره ١٠ مليارات من الأمتار المكعبة) فينتج من ذلك صافي الفائدة التي توزع بين الجمهوريتين "[١].

" وقد قُدر صافي المياه التي يوفرها السد العالي بـ ٢٢ مليارًا من الأمتار المكعبة يكون نصيب جمهورية السودان منه ١٤,٥ مليار، ونصيب الجمهورية العربية المتحدة ٧,٥ مليار، ويضم هذين النصيبين إلى حق البلدين السابق فإن نصيبيهما من الصافي الكلى من إيراد النيل بعد التشغيل الكامل للسد العالي يصبح ٧٤ مليار متر مكعب من المياه سنويًا، منها ١٨,٥ مليار لجمهورية السودان و ٥٥,٥ مليار للجمهورية العربية المتحدة (مصر) "[٢]، وبذلك وفر بناء السد العالي المياه التي كانت تذهب سدى إلى البحر المتوسط لكي يستفيد منها البلدان في تطورهما الزراعي والصناعي على حد سواء.

وقد نصت اتفاقية ١٩٥٩ في البند الثالث منها على أن يسعى البلدان مصر والسودان لـ " إنشاء مشروعات زيادة إيراد النيل بمنع الضائع من مياه حوض النيل في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعها، ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض، ويكون صافي فائدة هذه المشروعات مناصفة بين البلدين، على أن تكون تكاليف أي مشروعات مناصفة بينهما أيضًا[٣]".

---

[١] الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل لمصر والسودان، التقرير السنوي الأول، لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١، نص اتفاقية ١٩٥٩، م. سابق، ص ١- ٦. سيد حسني، أضواء على اتفاق مياه النيل، مكتب الاستعلامات المركزي، شركة ماكور كودايل سودان ليمتد، بدون تاريخ، الخرطوم، ص ٢٧ – ٣٣.

[٢] الهيئة الفنية الدائمة المشتركة ...، التقرير السنوي الأول، نص اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ بين مصر والسودان، مصدر سابق ص ٦ - ٧.

[٣] نفس المصدر، ص 5 - ٩.

ونص البند الرابع من الاتفاقية على أنه " لتحقيق التعاون الفني بين حكومتي الجمهوريتين، وللسير في البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده، وكذلك لاستمرار الأرصاد المائية على النهر في أحباسه العليا، توافق الجمهوريتان على أن تُنشأ هيئة فنية دائمة لمياه النيل، ويتحمل البلدان ميزانية إنشاء وعمل هذه الهيئة التي يتم إدارتها بواسطة مهندسي البلدين، وتجتمع الهيئة في القاهرة أو الخرطوم حسب ظروف العمل، وعلى الهيئة وضع لائحة داخلية تقرها الحكومتان لتنظيم اجتماعاتها، وأعمالها الفنية والإدارية والمالية "[1].

وجاء في البند الخامس من الاتفاقية الحديث عن شئون بلدان حوض النيل الأخرى، خلافًا لمصر والسودان أنه " نظرًا إلى أن البلاد التي تقع على النيل غير الجمهوريتين المتعاقدتين تطالب بنصيب في مياه النيل، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن يبحثا سويًا مطالب هذه البلاد، ويتفقا على رأي موحد بشأنها، وإذا أسفر البحث عن إمكانية قبول أية كمية من إيراد النهر تُخصص لبلد منها أو لآخر فإن هذا القدر محسوبًا عند أسوان يخصم مناصفة بينهما"[2].

" ولتمكين لجنة ضبط مياه النيل من ممارسة اختصاصها، ولاستمرار رصد مناسيب النيل وتصرفاته في كامل أحباسه، ومتصرفاته العليا والدنيا يجري هذا العمل تحت الإشراف الفني لمهندسي الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان "[3].

ودفعت الجمهورية العربية المتحدة (مصر) لجمهورية السودان مبلغ ١٥ مليونًا من الجنيهات المصرية تعويضًا عن الأضرار التي لحقت بسكان مناطق بلاد النوبة السودانية وممتلكاتهم نتيجة عملية التخزين في السد العالي لمنسوب ١٨٢ مترًا، وامتداد مياه بحيرة السد إلى أراضيهم.

---

[1] نفس المكان.

[2] نفسه.

[3] نفسه. وكذلك منصور العادلي، موارد المياه، مرجع سابق، ص ٣٩٥ ــ ٣٩٩.

ولقد أكدت هذه الاتفاقية على احترام الحقوق المكتسبة لكل من مصر والسودان في البند الأول منها، وتبنت فكرة التعاون المشترك سواء في مجال مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائده المائية، أو في مجال مشروعات استغلال المياه الضائعة من الشبكة المائية للنهر في منطقة السدود، كما تضمنت لأول مرة في نطاق شبكة حوض النيل أحكامًا للتعاون الفني بين البلدين، وتقدير مطالب بعض بلدان الحوض الأخرى في استخدام المياه.

والواقع أن اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ قد حققت أمران مهمان أولهما: أنها أعادت التأكيد على حقوق مصر التاريخية في مياه النيل، فبعد أن كان نصيب مصر من هذه المياه في حدود ٤٨ مليار متر مكعب سنويًا حسب اتفاقية ١٩٢٩، أصبح بعد المعاهدة ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويًا، والأمر الثاني: أن هذه المعاهدة وضعت إطارًا قانونيًا أكثر شمولًا لتنظيم علاقات البلدين مصر والسودان بالنسبة لمسألة مياه النيل، على أساس دفع مصر تعويضات مالية لأهل النوبة بالسودان[1]، وتكوين هيئة دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان.

وترى الباحثة السودانية فدوى طه أن السودان لم يكن راضيًا عن كمية المياه التي خصصتها له اتفاقية ١٩٥٩، وأنه كان يطالب بكميات أكبر من مياه النيل لخدمة مشروعات الزراعة فيه[2]، وهو أمر يلفت النظر، ذلك لأن نصيب السودان من المياه التي كان سيوفرها السد العالي كبيرة تبلغ ١٤,٥ مليار متر مكعب، ولمصر ٧,٥ مليار فقط، أي أن نسبة التوزيع بين البلدين ٢ للسودان و ١ لمصر، رغم أن مصر قد تكلفت وحدها ببناء السد العالي، وبدفع تعويضات لسكان بلاد

---

[1] أحمد الرشيدي، تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقات مع دول حوض النيل، بحث من كتاب ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة ٢٩ - ٣١ أكتوبر ١٩٩٤، تحرير أحمد يوسف أحمد، الناشر معهد البحوث المائية والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٦٥.

[2] Fadwa Taha, OP. Cit., P. 44.

النوبة السودانية الذين نزحوا من المناطق التي كانت ستمتد إليها مياه بحيرة ناصر.

ويرجع موقف الباحثة السودانية المعارض للاتفاقية إلى أنها أولًا: من أسرة تنتمي كوادرها السياسية لحزب الأمة السوداني، الذي كان معارضًا لوجود موقف مصري سوداني موحد حول المسألة المائية أو غيرها خلال فترة خمسينيات القرن الماضي، وأنها ثانيًا: تأثرت بآراء الخبراء والكتاب الإنجليز والأمريكيين الذين تبنوا معارضة بناء السد العالي بعد أن سحبت إنجلترا وأمريكا، ومعهما البنك الدولي، موافقتهما على بنائه، خاصة مع تمكن مصر من إنجاز المشروع بالاستعانة بالاتحاد السوفييتي، ومن هؤلاء " روبرت كولينز " أستاذ التاريخ الحديث في جامعة كاليفورنيا، وله كتابات عديدة عن أعالي النيل، وكان كولينز قد حضر ندوة نهر النيل في لندن يومي ٢ و٣ مايو ١٩٩٠، وتحدث عن مشاريع الري التي جرت في مصر في النصف الأول من القرن العشرين، مركزًا على تلك المشروعات التي قام بها خبراء المياه من الإنجليز، ثم هاجم كولينز اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩؛ لأنها في رأيه عُقدت بين مصر والسودان دون دعوة بقية دول حوض النيل للاشتراك فيها، وأن الاتفاقية لم تحقق في رأيه الاستخدام الأمثل لمياه النيل، وأشار إلى مطالب دول الحوض الأخرى بالحصول على قسط من مياه ذلك النهر[1].

وعلى أية حال يمكننا أن نقول: إن الاعتراضات السودانية على عملية توزيع المياه بين كل من مصر والسودان ودول حوض النيل كانت تتركز في:

أ - أن اتفاقية ١٩٢٩ من وجهة النظر السودانية قد غلَّتْ يد السودان في التوسع في زراعة القطن بينما أطلقت يد مصر في تطوير مشروعاتها، وأن هذه الاتفاقية

---

(١) السياسة الدولية، العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١، ندوة نهر النيل لندن ٢ - ٣ مايو ١٩٩١، تقديم أشرف محسن وأمجد ماهر عبد الغفار، ص ١٧٢.

قد أبرمت بين مصر وبريطانيا؛ لذلك فإن السودان بعد الاستقلال غير ملتزم بها، وأن مصر قد رفعت حقوقها في مياه النيل من ٤٠ مليار متر مكعب ١٩٢٠ إلى ٤٨ مليار متر مكعب ١٩٢٩[١].

ب – أنه بعد عقد اتفاقية ١٩٥٩ – والاعتراف باتفاقية ١٩٢٩ التي بُنيت على أساسها – وانتهاء الخلاف حول توزيع المياه وَجَّه بعض السودانيين النقد للاتفاقية، وطالبوا بتقسيم جديد لمياه النيل بين مصر والسودان، وقد أيدت أديس أبابا السودانيين الراغبين في إعادة النظر في اتفاقية ١٩٥٩، على أمل أن يتم طرح نظام تقسيم جديد لمجمل مياه النيل بين الجميع بما فيهم إثيوبيا[٢].

والواقع أن الباحثة السودانية فدوى طه، ومن يتفق معها، قد تجاهلت كيف فتحت اتفاقية ١٩٥٩ الطريق للتعاون المائي بين مصر والسودان!، وكيف مكنت السودان من الحصول علي ١٤,٥ مليار متر مكعب من المياه إضافة إلى نصيبه السابق، كما مكنته من بناء خزان الروصيرص وخزان خشم القربة[٣]، ثم خزان مُروِى فيما بعد!، فحدث توسع زراعي كبير في مناطق المناقل بالجزيرة، وخشم القربة، وشمال الخرطوم، ولم تقدر الباحثة أن مصر التي كانت في أزمة مالية شديدة، وتقوم بالاقتراض من الخارج، دفعت للسودان ولأهالينا في وادى حلفا التعويضات المالية اللازمة، مما ساعد على استقرارهم في منطقة حلفا الجديدة.

وإذا كانت فدوى طه قد تحدثت عن عدم اشتراك بعض دول حوض النيل الأخرى في اتفاقية ١٩٥٩[٤]، فالواقع أنه لم يكن من الممكن لمصر أن تأتى بموافقة هذه الدول لبناء السد العالي؛ لأنها كانت خاضعة للسيطرة البريطانية؛ إذ

---

(١) يحيى عبد المجيد، مسألة مياه النيل ...، مرجع سابق، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٢) حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط ...، مرجع سابق، ص ١١٩ ـ ١٢٨. والصادق المهدى، مياه النيل ـ الوعد والوعيد، مرجع سابق، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(3) Fadwa Taha, OP. Cit., PP. 47 – 49.

(4) Ibid., P. 48.

كانت بريطانيا مازالت تحتل معظم هذه الدول وقت عقد الاتفاقية، وكانت بريطانيا رافضة لبناء مشروع السد العالي، وسحبت هي والولايات المتحدة معها الموافقة على تمويله، ومهما لاقت اتفاقية ١٩٥٩ من نقد فقد كان من الضروري العمل على تطوير وتنمية إمكانات مصر المائية والزراعية عن طريق حجز المياه التي كانت تذهب سدى إلى البحر المتوسط في مشروع لا يضر بمصالح أحد، بل وفتح الطريق أمام تنمية السودان هو الآخر من خلال بناء الخزانات المائية اللازمة للزراعة فيه.

اتفاقية بين جمهورية مصر العربية وأوغندا ١٩٩١

أرادت أوغندا أن تزيد قوة الكهرباء المولدة من محطة سد أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا حيث إن هذه المحطة كانت تعمل منذ ١٩٥٤، ولم تكن قوتها تتعدى ٩٠ ميجاوات، فتقدمت أوغندا إلى البنك الدولي لتمويل إنشاء محطة قوتها ١٠٢ ميجاوات، ووجهت خطابًا – مرفقًا به مذكرة فنية – إلى كل من سفارات مصر والسودان وتنزانيا وكينيا تؤكد عزمها على إقامة محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة فيكتوريا.

وفي ٧ فبراير ١٩٩١ قام د. بطرس غالى وزير الدولة المصري للشئون الخارجية بتسليم مذكرة للرئيس الأوغندي كانت قد أعدتها وزارة الري المصرية ردًا على مذكرة وزير الخارجية والشئون الإقليمية بالحكومة الأوغندية بشأن توسيع محطة توليد الكهرباء لخزان أوين إلى سعة قدرها ١٠٢ ميجاوات، على أن تعمل المحطة بتصرف ثابت قدره ١٢٠٠ متر مكعب من المياه في الثانية على مخرج بحيرة فيكتوريا، وجاء في المذكرة المصرية: " أن كل اتفاقيات مياه النيل تبرز المصالح المشتركة لمصر وأوغندا، مثل اتفاقية ١٩٢٩، والاتفاقيات الموقعة خلال تبادل المذكرات بين سنتي ١٩٤٩ و١٩٥٣ والتعويضات التي دفعتها الحكومة المصرية لمصلحة الكهرباء الأوغندية لفقدها نسبة من القوة الكهربائية،

والتعويضات المدفوعة لاستخدام البحيرة لتخزين المياه لحساب مصر، ولقد سمحت كل تلك الاتفاقيات لكل من مصر وأوغندا باستخدام سد أوين لمصلحتهما المشتركة، لتوليد الكهرباء لأوغندا، وللتخزين السنوي لمياه النيل لحساب مصر" [١].

وقد ناقشت الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل لمصر والسودان طلب أوغندا للعمل على زيادة الطاقة الكهربائية لسد أوين، بهدف وضع رأي موحد للسودان ومصر طبقًا لاتفاقية ١٩٥٩، وتم إعداد مذكرة لتحديد النقاط التي تهم كل من مصر وأوغندا – حسب الاتفاقيات الثنائية المنعقدة بينهما بواسطة بريطانيا نيابة عن أوغندا في الفترة ما بين ١٩٤٩و١٩٥٣ – وأهم هذه النقاط هي: التأكيد على ما ورد في اتفاقية ١٩٢٩ بعدم قيام أوغندا بأي أعمال على النيل تؤثر على تصرفات مياه النيل إلا بعد التشاور مع مصر، وعلى أن التخزين في خزان أوين على بحيرة فيكتوريا يخدم غرضين هما تخزين المياه لصالح مصر، وتوليد الكهرباء لصالح أوغندا[٢].

وقد وجه وزير الدولة الأوغندي للطاقة خطابًا للرد على المذكرة المصرية المشار إليها، بشأن التوسع في توليد الطاقة من خزان أوين على مخرج بحيرة فيكتوريا، بيَّن فيه " أن التوسع الجديد في المحطة يعطي فرصة التحكم في الفيضانات لكي يتم استخدامها في أوقات الجفاف بالنسبة لأوغندا ولكل دول حوض النيل الأخرى ".

وفي ضوء هذه المعطيات تم عقد اتفاقية بين مصر وأوغندا، وهى عبارة عن خطابين متبادلين بين كل من نائب رئيس الوزراء ووزير الشئون الخارجية

---

(١) صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ١٩٩٥، ص ٥٣١ ـ ٥٣٣. كريمة السروجي، ومحمد عبد المقصود، النيل حياة أو موت، م. سابق، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٢) محمود عبد المؤمن محفوظ، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار، دكتوراه من كلية الحقوق جامعة أسيوط ٢٠٠٩، ص ٤٤ ـ ٤٥.

بأوغندا " بول سيمو جرايراى "، ووزير الدولة للشئون الخارجية بمصر د. بطرس غالي للعمل على تنفيذ مشروع توسيع محطة سد أوين بتاريخ ٢١ مايو ١٩٩١، على أن تحترم أوغندا سياسة التخزين لمستوى الثلاث أمتار، المتفق عليها منذ إنشاء الخزان ١٩٥٣، وورد في الاتفاقية الجديدة: " أن السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يجب أن تُناقَشْ، وتُراجَعْ بين كل من مصر وأوغندا داخل الحدود الآمنة بما لا يؤثر على احتياجات مصر المائية "، وأكدت على " احترام أوغندا لما ورد باتفاقية ١٩٥٣ " وهو اعتراف ضمني منها باتفاقية ١٩٢٩ التي كانت قد وقعتها بريطانيا نيابة عن دول المنابع الاستوائية التابعة لها وقتما كانت تحتل هذه الدول، وقد وافقت حكومة السودان، كما سبق أن وافقت مصر، على مشروع توسيع طاقة توليد الكهرباء في سد أوين لأوغندا في خطابها المؤرخ بـ ٢٢ يوليو ١٩٩١، طبقًا لما نص عليه البند الخامس من اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩، وفي حدود المحافظة على مصالح الدولتين في المياه[١].

وتعد الاتفاقية نموذجًا طيبًا للتعاون فيما بين دول حوض النيل، ويرجع ذلك إلى أن أوغندا التزمت بإخطار دولتي المصب (مصر والسودان) المتوقع تأثرهما بالمشروع المزمع تنفيذه من جانبها طبقًا لمبادئ العرف الدولي التي استقرت بشأن الأنهار الدولية[٢].

الاتفاق الإطاري بين مصر وإثيوبيا (القاهرة ١٩٩٣)

في أول يوليو ١٩٩٣ تم عقد " اتفاق القاهرة " بين الرئيس المخلوع حسني مبارك عن مصر، ورئيس الوزراء ميليس زيناوي عن إثيوبيا، حيث وضع هذا الاتفاق إطارًا عامًا للتعاون بين مصر وإثيوبيا لتنمية موارد مياه النيل، فقد نصت المادة الثامنة منه على أن: " يتعهد الجانبان الموقعان على هذا الاتفاق

---

[١] كريمة السروجي، النيل حياة أو موت، مرجع سابق، ص ٩٥ - ٩٩.
[٢] محمود عبد المؤمن محفوظ، حقوق مصر في مياه النيل، مرجع سابق، ص ٤٦ - ٤٧.

علـى أن يجـري التشـاور والتعـاون فـي المشـروعات ذات الفوائـد المشـتركة، كتلك المشروعات التي تزيد من حجم تدفق مياه النيل، أو تقلل من المياه التـي يخسرها النهر من خلال مشروعات التنمية الشاملة والمشتركة ". وتعهد الطرفان كذلك في أحد بنـود ذلك الاتفـاق علـى " الامتنـاع عن أي نشـاط يـؤدي إلـى إحداث ضـرر بمصالح الطرف الآخر فيما يختص بمياهِ النيل "، وكـان مما اتفق عليه الجانبان أيضًـا " إنشـاء آليـة ملائمـة للتشـاور حـول الموضـوعات ذات الاهتمـام المشـترك، والعمل من أجل السلام والاستقرار في المنطقة "، كما تعهدا بالعمل على تعزيز المصالح المشتركة بين دول حوض النيل، وأن تسعى مصر للحفاظ على الكيان السياسي لإثيوبيا – وذلك في ضوء الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الوحـدة الأفريقيـة، وإعـلان لاجـوس ١٩٨٠، ومبـادئ القـانون الـدولي – كـذلك تـم الاتفاق على " العمل على بحث مسائل مياه النيل إجمالًا بواسطة عدد من خبراء دول الحـوض للتوصـل إلـى إطـار مـن التعـاون والتنميـة المشـتركة بـين دول ذلـك الحـوض "[١]، ولعل سبب سعى إثيوبيا لعقد اتفاق ١٩٩٣ هو إيجاد صيغة من التفـاهم السياسـي، والاتفـاق حـول ميـاه النيـل ربمـا تُرضـى مصـر، وتمنـع دعمهـا لإريتريا – التي كانت في خلافات وصراعات سياسية وعسكرية دائمة مع إثيوبيا – أو للمعارضـة الإثيوبيـة فـي الـداخل، وكـان هـدف إثيوبيـا مـن وراء عقد الاتفـاق أيضـا تنفيـذ مشـروعات التنميـة والسـدود التـى كانـت تبغـي إنجازهـا علـى الأنهـار الإثيوبية المتجهة إلى نهر النيل.

وحاولت إثيوبيا أن تبدي رغبتها في التفاهم مـع دولتـي المصب خاصـة مصـر فيما يتصـل بقضـية مياه النيل خـلال النصـف الثاني من تسعينيات القرن الماضـي، ولـذلك أعلـن وزيـر مواردهـا المائيـة، فـي ورقـة تقـدم بهـا لمـؤتمر النيـل

---

[١] عبد الملك عودة، السياسة المائية ومياه النيل في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٥٩. محمود عبد المؤمن محفوظ، مرجع سابق، ص ٤٤.

المنعقد بالخرطوم ٢٠٠٢، أن الموقف الإثيوبي قد تغير، وأن " **إثيوبيا تخلت عن تمسكها بقاعدة السيادة المطلقة على المياه التي تنبع في أراضيها، وبدأ الاتجاه الإثيوبي يسير في إطار قاعدة الاقتسام المنصف والعادل** "، وركزت على فكرة التعاون لزيادة الموارد المائية لفائدة كل الدول، واعتبار مصر وإثيوبيا والسودان وحدة فرعية عند تطبيق الاقتسام المنصف، وعلى أن تقوم دول المصب بجهد لتقليل الفاقد، كما ركزت إثيوبيا على أهمية استغلال مساقط المياه في توليد الكهرباء في إطار النفع المشترك، وأن يشمل هذا النفع إقامة مشروعات بين دول المنبع ودول المصب[١].

ومن الممكن إجمال أهم الملاحظات على الاتفاقية الإطارية ١٩٩٣ بين مصر وإثيوبيا في: أنها " **أُبرمت بين دولتين مستقلتين كاملتي السيادة هما مصر وإثيوبيا، مما يغلق الباب على ما سبق أن أثارته إثيوبيا بشأن الاتفاقيات التي أبرمت بين مصر ودول أعالي النيل في العهد الاستعماري**"، وأن إرادة الطرفين " **قد انصرفت بموجب هذه الاتفاقية بشكل واضح ومباشر إلى الامتناع عن أي نشاط قد يؤدي إلى إحداث ضرر بمصالح الطرف الآخر يختص بمياه النيل، وهو الأمر الذي يعني آليًا اعترافًا إثيوبيًا صريحًا بالحقوق التاريخية والمكتسبة لمصر في تلك المياه** "، وأن الاتفاقية تفتح الباب أمام اتفاق أعم وأشمل في المستقبل يضم في إطاره كافة دول حوض النيل[٢].

---

[١] كريمة السروجي، مرجع سابق، ص ١١٥ - ١١٦.

[٢] منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٣٨٧ – ٣٨٩. محمد الفاضل العوض، إثيوبيا ومياه النيل، كلية التربية، جامعة الزعيم الأزهري بالسودان، بحث مقدم لمؤتمر معهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، مايو ٢٠١٠.

موقف دول المنابع من اتفاقيات مياه النيل

(أ) الموقف الإثيوبي

سبق لنا أن تعرضنا للموقف الإثيوبي من اتفاقية ١٩٠٢ بين الملك منليك الثاني وبريطانيا - نيابة عن السودان - كما تحدثنا عن نظرة إثيوبيا لاتفاقية ١٩٢٩[١]، ونتعرض هنا لذات الموقف مع التركيز على اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ بين مصر والسودان، التي عُقدت من أجل بناء مشروع السد العالي، ذلك المشروع الذي كان يمثل معركة بين القوى الإمبريالية التي رفضت تمويله ومعها دول حوض النيل المعارضة للمشروع من جانب، والشعب المصري والقيادة السياسية لثورة يوليو ١٩٥٢، والدول الداعمة لمصر ضد العدوان، والممولة لمشروع السد العالي من جانب آخر.

وبعد موافقة الاتحاد السوفييتي على تمويل السد العالي، اعتبرت الولايات المتحدة وبريطانيا ذلك بداية للتدخل الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط، على حساب مصالحهما، تلك المنطقة التي كانت الدولتان ولا يزالا، يعتبرانها ذات أهمية قصوى بالنسبة لهما، وضمن مجاليهما الحيويين، ففيها أهم دول إنتاج البترول اللازم لهما ولحلفائهما، والمنطقة تمثل قلب العالم المتحكم عن طريق البحر الأحمر وقناة السويس في كافة طرق المواصلات الدولية، بين قارات ودول العالمين القديم والجديد على السواء، وتوجد في هذه المنطقة أيضًا إسرائيل - ذات المشروع الحضاري لجمع يهود الشتات، القائم على إبادة أو إضعاف العرب - التي هي الحارس الأمين للمصالح الغربية في وسط المحيط العربي، وفي نطاق هذه المنطقة أيضًا لايزال يوجد موقف ثأري قديم لم تعالجه الأيام بين الشرق العربي الإسلامي والغرب المسيحي، وفي حضور كل هذه الظروف والمعطيات

---

[١] رئاسة مجلس وزراء جمهورية مصر، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣، مصدر سابق، ص ٥٠ ـ ٥٣.

الجغرافية والتاريخية والسياسية أثار شروع مصر في العمل لإنشاء السد العالي حفيظة الدول الغربية، فحاولت حصار مصر، وخلق المشاكل حولها، وتعويق مسيرتها، بتأليب الدول المجاورة لها من ناحية الشمال، عن طريق تكوين حلف بغداد، المناوئ لمصر والاتحاد السوفييتي، من الدول العربية والشرق أوسطية المرتبطة بالمصالح الغربية، وتحفيز الدول المجاورة لمصر من ناحية الجنوب، والمشتركة معها في حوض النيل للدخول في خلافات معها؛ لإعاقة تنفيذ مشروع السد العالي.

وفي تلك الظروف الصعبة بالنسبة لمصر أعلنت إثيوبيا في جريدتها الرسمية " إثيوبيان هيرالد " في فبراير ١٩٥٦ أنها سوف تحتفظ لاستعمالها الخاص مستقبلًا بموارد مياه النيل وتصرفاته في أراضيها بصرف النظر عن درجة استعمال الدول المستفيدة منه، وقد تبع ذلك صدور مذكرة إثيوبية رسمية في سبتمبر ١٩٥٧ وُزعت على جماعات السلك الدبلوماسي في القاهرة، كان ضمن ما جاء فيها:" أن لإثيوبيا الحق في أن تستغل موارد المياه داخل إمبراطوريتها لفائدة الشعب الإثيوبي الحالية والمستقبلية... بالنظر إلى الزيادة السكانية الكبيرة في البلاد ... وأنها تعيد التأكيد الآن وفي المستقبل على حقها في أن تقوم بعمل كل الإجراءات التي تتصل بمواردها المائية ... "[1]. وكان ذلك التصريح بمثابة تهديد للمصالح المصرية الجوهرية، باعتبار أن المنابع الإثيوبية تمد النيل بأكثر من ٨٥% من مياهه[2]، وهكذا بدت إثيوبيا من أشد الدول معارضة لبناء السد العالي.

وفي ١٩٥٧ عندما زار نائب رئيس الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون إثيوبيا، ناقش الإمبراطور هيلاسلاسي معه مسألة مياه النيل، وعبر له عن عدم

---

[1] Yacob Arsano, OP. Cit., P. 47 – 49.

[2] منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط، م. سابق، ص ٤٠٥.

رضـاه لموقـف الولايـات المتحـدة التـي لـم تستشره قبـل أن تـدخل فـي المباحثـات التمهيدية مع مصر بخصوص منحها قروض لبناء السد العالي[1]، رغم أن مصر لم تحصل على هذه القروض.

وإبان عقد اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان، وفي وقت الاستعداد لبدء المرحلة الأولى لبناء السد العالي، اتفقت إثيوبيا مـع الولايات المتحدة على قيام مكتب استصلاح الأراضـي الأمريكي بإرسال بعثة لعمل دراسة موسعة عن موارد مياه النيل الأزرق من أجل استغلالها فـي مجال الري وتوليد الكهرباء، وقد استغرقت هـذه الدراسـة ست سنوات مـن ١٩٥٨ إلـى ١٩٦٤، وخرجت فـي ١٧ مجلدًا، بحثت فيها تلك البعثة الظـروف الجيولوجيـة والطبوغرافيـة والهيدرولوجيـة للهضبة الإثيوبيـة، وركزت علـى النيل الأزرق والأنهار التـي تصب فيه، ومقادير الميـاه التـي تحملهـا، وإمكانيـات إنشـاء السـدود وتوليـد الكهربـاء وإقامـة الزراعـة عليهـا[2]، وقـد وضـعت البعثـة خططًـا لبنـاء ٣٣ سدًّا أو مشروعًا لتوليد الطاقـة الكهربائيـة وإقامـة الزراعـة علـى النيـل الأزرق وفروعـه[3]، وبصـرف النظـر عـن حاجة إثيوبيا الفعليـة للتنميـة، فقد كان الحديث عن تلك المشروعات التـي تؤثر على تدفق مياه النيل يُستخدم كأداة للضغط السياسي على مصر لصالح الولايات المتحدة لإعاقة بناء السد العالي، ومنع عمليات التنمية في مصر[4].

---

(1) Fadwa Taha, OP. Cit., P 49.

(٢) منصور العادلي، مرجع سابق، ص ٤٠٤ – ٤٠٦.

(٣) يلاحظ أن أعداد المشروعات والسدود التي أوصت الدراسة الأمريكية بعملها، هي ٣٤ مشروعا حسب رشدي سعيد، الحقيقة والوهم في الواقع المصري، دار الهلال بالقاهرة ٢٠٠٢، ص ٣٣١. وهي ٢٦ مشروعا حسب حبيب عانب، المياه في الشرق الأوسط..، م. سابق، ص ١٥١. وهي ٣٣ حسب لواء أحمد عبد الحليم، النيل والأمن القومي في القرن المقبل، في كتاب د. محمد إبراهيم منصور (محرر)، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، دار نشر جامعة أسيوط، ١٩٩٩، ص ٣٤٦. وهيثم ممدوح عوض، السدود الإثيوبية وتأثيراتها على مصر، مجلة الهلال مايو ٢٠١١، ص ٣٩ - ٤٠. راجع الجدول رقم (٨) في نهاية الفصل العاشر من هذه الدراسة.

(٤) سامر مخيمر، وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، م. سابق، ص ١٠٧ – ١٠٨.

وقد أوصت الدراسة التي أنجزتها بعثة مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي، ضمن ما أوصت به، بإقامة أربعة خزانات رئيسية على النيل الأزرق بقدرتها تخزين ٥١ مليار متر مكعب من المياه – أي ما يعادل الإيراد السنوي للنيل الأزرق بكامله – يمكنها توليد طاقة كهربائية كبيرة لإثيوبيا، تزيد عن ثلاثة أضعاف مقدار كهرباء السد العالي، وتُمكن إثيوبيا من زيادة الأراضي المنزرعة فيها بمقدار مليون فدان، عن طريق سحب ٦ مليارات متر مكعب سنويًا من مياه النيل، مما يخفض كميات المياه الواصلة لدولتي المصب بأكثر من ٨,٥% منها[1]، ولم يتم تنفيذ هذه المشروعات وقتها، لكنها أثارت قلقًا شديدًا في مصر والسودان، ثم أصبحت هي نفس المشروعات التي تقوم إثيوبيا بتنفيذها في الوقت الحاضر بما فيها سد النهضة.

ومن جانب آخر أصدرت إثيوبيا احتجاجًا على مشروع السد العالي جاء فيه " إن أي دولة نهرية تنوي القيام بإنشاءات كبرى كتلك التي تقوم بها مصر يتوجب عليها بحكم القانون الدولي أن تُخطر مقدمًا الدول النهرية الأخرى وتتشاور معها "، وطلبت إثيوبيا عقد مؤتمر دولي لبحث موقف دول حوض النيل الأخرى من مشروعات مصر المائية[2].

وأعلنت إثيوبيا موقفها من عقد اتفاقية ١٩٥٩ دون دعوتها للاشتراك فيها، بتصريح جاء على لسان الإمبراطور هيلاسلاسى نفسه قال فيه: " لقد شرحنا على الفور الخطط الخاصة بالمياه التي هي تحت التنفيذ لاستخدام أنهارنا كخطوة أساسية في التنمية الزراعية والصناعية وهي تشكل منتهى الأهمية بالنسبة لإثيوبيا، لأن المفروض أن مياه النيل هي لخدمة حياة وحاجات أبنائنا من الشعب الذين يعيشون الآن ومستقبلًا على هذه المياه ... وواجب إثيوبيا المقدس

---

(١) منصور العادلي، موارد المياه، م. سابق ص ٤٠٦ – ٤٠٧. كريمة السروجي، ومحمد عبد المقصود، النيل...، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٢) رشدي سعيد، نهر النيل، مرجع سابق، ص ٢٨١.

والإنساني في أن تنمى كمية المياه العظيمة التي تمتلكها لخدمة مصالح سكانها الذين يتزايدون باستمرار، ومن أجل تحقيق المصلحة الوطنية للشعب الإثيوبي، ولذلك رتبنا لدراسة هذه المشكلة من جميع أبعادها بواسطة خبراء في هذا المجال ... "[١]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هيلاسلاسي كان يقصد بالدراسة التي يقوم بها خبراء في إثيوبيا تلك التي كان مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي يقوم بها بدءًا من ١٩٥٨ خاصة على النيل الأزرق.

وفي ١٩٧٧ أعلنت إثيوبيا أنه على المدى القصير سوف يتم تحويل ٢٢٥ ألف فدان في حوض النيل الأزرق، و٧٠ ألف فدان أخرى في منطقة " بارو " إلى أراضي زراعية تزرع عن طريق الري، مما ينتج عنه إنقاص تدفق مياه النيل عند الحدود السودانية بما يزيد عن ٥ مليارات متر مكعب[٢].

وفي ١٩٨٠ أشار ممثل إثيوبيا في قمة لاجوس إلى أنه " لا توجد اتفاقيات دولية حتى الآن بشأن توزيع حصص المياه في حوض النيل "، وفي ١٩٨١ وضعت إثيوبيا قائمة بـ ٤٠ مشروعًا للري أمام مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان الأقل نموًا يقع معظمها على النيل الأزرق، ونهر السوباط، وأعلنت " أنه في حالة عدم توفر اتفاق للإثيوبيين مع جيرانهم بخصوص المياه فإنهم يحتفظون بحقهم في تنفيذ مشروعاتهم من جانب واحد ..."[٣].

وقد هاجم " ونديمينيه تيلاهون " - الأستاذ بالجامعة الإثيوبية أديس أبابا، في كتابه الصادر ١٩٧٩ بعنوان: " التطلعات الاستعمارية لمصر في بحيرة تانا والنيل الأزرق" الذي أشرنا إليه من قبل - اتفاقية ١٩٥٩ المنعقدة بين مصر والسودان بخصوص السد العالي والمشروعات المزمع إنشاؤها في السودان،

---

[1] Yacob Arsano, OP. Cit., PP. 62 – 63.

[٢] حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص ٢٠٩. وحسام الدين ربيع الإمام، نحو آلية إقليمية لتنظيم استخدامات حوض النيل، مرجع سابق، ص ٥٨ - ٥٩.

[٣] سامر مخيمر، وخالد حجازي، أزمة المياه، مرجع سابق، ص ١٠٧ – ١٠٨.

وتحدث " ونديمينيه " عن نصيب الدولتين من المياه المخزنة سنويًا بعد إقامة مشروع السد العالي بقوله: " إن اتفاقية ١٩٥٩ كانت مجحفة بالسودان "[١]، وكأن مصر لا يهمها مصلحة السودان، وكأن السودانيين غير قادرين على إدراك ما يخص شئونهم، مع العلم بأن نصيب السودان من المياه المتوفرة نتيجة بناء السد العالي بموجب الاتفاقية المشار إليها مقداره ١٤,٥ مليار متر مكعب، بينما نصيب مصر من تلك المياه ٧,٥ مليار متر مكعب فقط، أي نصف نصيب السودان تقريبًا، فكيف تكون الاتفاقية مجحفة بالسودان؟.

وركز ونديمينيه في كتابه على تصريحات وزير الري المصري عبد العظيم أبو العطا في سبعينيات القرن الماضي التي جاء فيها: " أن مصر لن تسمح مطلقًا باستغلال إثيوبيا لمياه النيل"، كما أشار إلى رد وزير الخارجية الإثيوبي على تصريح الوزير المصري وقتها حيث "... أدان صيحات الحرب والمكائد المصرية ضد مصالح الشعوب الأفريقية "[٢].

وأشار ونديمينيه إلى أن الحكومة الإثيوبية صرحت في ١٤ مايو ١٩٧٨ بأنه: " ما من أحد عاقل يمكنه أن يشكك في حق إثيوبيا الذي لا ينازع في الاستفادة من مواردها الطبيعية لمصلحة جماهيرها المناضلة... وأن إثيوبيا الثورية توضح بجلاء لا يقبل اللبس، أن لها مطلق الحق في استخدام مواردها الطبيعية من أجل شعبها"، وأشار ونديمينيه أيضًا إلى " الأطماع الإمبراطورية لمصر"، حسب توصيفه، وأن مصر لم تتخل عن رغبتها في إضعاف إثيوبيا[٣]. ويحاول ونديمينيه في كتابه قطع الطريق أمام مصر والسودان في التذرع بالاتفاقيات الدولية السابقة الخاصة بالنيل، واعتبر هذه الاتفاقيات معوقًا أمام إثيوبيا في القيام

---

(١) ونديمينيه تيلاهون، أطماع مصر في بحيرة تانا والنيل الأزرق، من كتاب أزمة مياه النيل ...، مرجع سابق، ص ٧٧ - ٨٣.
(٢) نفس المرجع، ص ٨٦ - ٩٠.
(٣) فتحي على حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية، مرجع سابق، ص ٧٤ - ٧٧.

بأية إنشاءات على ذلك النهر، والواقع أن ونديمينيه قد وجه انتقادين أساسيين لاتفاقية ١٩٥٩ على وجه الخصوص:

الانتقاد الأول: أن القانون الدولي لا يقبل مقولة " الحقوق المكتسبة أو الثابتة لدولة ما في نهر دولي " الواردة في نص الاتفاقية[1].

وفي الرد على ذلك الانتقاد من المعروف على المستوى الدولي أنه طالما أن هناك اتفاقيات سابقة فإنها تكون حاكمة للأطراف المرتبطة بها، ولذلك نصت اتفاقية الأمم المتحدة، لـ " قانون استخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية ١٩٩٧"، في المادة الثالثة منها على أنه: " ليس في هذه الاتفاقية ما يؤثر في حقوق أو التزامات دول المجرى المائي الناشئة عن اتفاقيات يكون معمولًا بها من قبل "، كما نصت نفس الاتفاقية في المادة السادسة منها: " بأن هناك عوامل ذات صلة بتحديد الانتفاع المنصف والمعقول عند قيام دول الأنهار الحوضية بعملية تقييم أو توزيع مياه النهر الحوضي، وهذه العوامل ينبغي أن تراعي ظروف الدول وجغرافيتها "، وتتمثل ظروف الدول في: هل هذه الدول تقع في مناطق جافة أو في مناطق مطيرة؟، وما هي الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائي؟، وهل تتوفر في هذه الدول مصادر مياه أخرى كالأمطار، والمياه الجوفية؟، وما هي أعداد سكان كل بلد من بلدان حوض النهر؟، وما هو البعد التاريخي في استخدام دول النهر لمياهه؟[2].

والانتقاد الثاني لونديمينه: أن إثيوبيا لم يتم دعوتها للاشتراك في اتفاقية ١٩٥٩، ولذلك فإن الاتفاقية غير ملزمة قانونًا بالنسبة لها، وأن الحكومة الإثيوبية قد أوضحت في مناسبات عديدة أنها تعتزم استخدام حصتها المشروعة من مياه

---

(١) ونديمينيه تيلاهون، أطماع مصر في بحيرة تانا ... ، م. سابق، ص ٨٦ ـ ٨٩.

(٢) ملاحق كتاب صلاح الدين عامر(إشراف)، قانون الأنهار الدولية الجديد ، م. سابق، ص ٤٨٦ ـ ٤٨٧.

النيل، كما أشارت إلى استعدادها للتفاوض مع جميع الدول النيلية من أجل توزيع عادل لهذه المياه على دول حوض النيل(١).

ومن الواضح أن واحدًا من المحركات الفعلية وراء الموقف الإثيوبي تجاه مشروع السد العالي كان المحرك السياسي، فإثيوبيا كانت ترى أن اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ المرتبطة ببناء السد قد تجاهلتها، وأنها تخص فقط دولتي المصب اللتين سوف تستفيدان من توفير مياه النيل وهما مصر والسودان، وكانت إثيوبيا في الواقع تنفذ بنود الأجندة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في حوض النيل ضد مصر، والواقع أن مشروع السد العالي كان يهدف لحجز وتخزين مياه النيل التي كانت تذهب إلى البحر المتوسط، ولا يهدف البتة إلى سحب كميات من المياه التي تخص دولة أخرى من دول المنابع، وبالتالي لم تكن اتفاقية ١٩٥٩ تسعى للإضرار بمصالح دولة من دول الحوض(٢).

مؤتمر لندن لمياه النيل:

في يومي ٢ و٣ مايو ١٩٩٠ عُقد مؤتمر في الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية بالاشتراك مع معهد الدراسات الأفريقية والشرقية بجامعة لندن، حول " إعادة تقييم مصادر ومستقبل الطلب على مياه النيل، وإدارة مصادره النادرة، وبحث المسائل السياسية والقانونية " المتعلقة به، وفي هذا المؤتمر عرض خبير المياه الإثيوبي د. زيودي أباتي Zewide Abate مدير عام هيئة تنمية الوديان في إثيوبيا – في ورقته المنشورة في كتاب المؤتمر وعنوانها " التنمية المتكاملة لمياه حوض النيل " The Integrated Development of the Nile Basin Waters – لموقف بلاده من قضية مياه النيل وذلك على الرغم من حرصه على ألا يشير إلى أنه يعبر عن الحكومة الإثيوبية حيث يقول: " إنه في حين أن

(١) ونديمينيه تيلاهون، أطماع مصر في بحيرة تانا ...، م. سابق، ص ٨١ - ٨٣، ٨٨ - ٨٩.
(٢) ملاحق كتاب صلاح الدين عامر(إشراف)، قانون الأنهار الدولية الجديد، م. سابق، ص ٤٨٦ – ٤٨٧.

مصر والسودان لا تسهمان في زيادة إيراد النيل فهما الدولتان الوحيدتان حتى الآن اللتان تستغلان مياهه بكثافة في مشروعات الري، فقد اقتسم البلدان بموجب اتفاقية ١٩٥٩، ٨٤ مليار متر مكعب من إيرادات النهر دون أن يعتنيا بمجرد التشاور مع إثيوبيا، وبقية دول أعالي النيل التي تساهم بأكبر مساهمة في إيرادات النهر، فقامت مصر ببناء السد العالي دون أن تتشاور مع إثيوبيا أو تعتني بمجرد إخطارها "[١].

وأضاف أباتي قوله: " إن من المفارقات أن إثيوبيا التي تسهم بـ ٧٢ مليار متر مكعب من مياه النيل (٨٥% منها) لا تستخدم منها أكثر من مليار متر مكعب رغم تعرضها لموجات كاسحة من الجفاف في مناطق متفرقة تؤدي إلى حدوث المجاعات بها، ومن ثم فهي ليست ملزمة بقبول القسمة الجائرة بين مصر والسودان، فلإثيوبيا كل الحق في مياه النيل الجارية في أراضيها "[٢].

وأوضح أباتي أيضًا أنه " إذا أسفرت المفاوضات القادمة بين دول حوض النيل عن مغانم إضافية للبعض مع الإضرار بمصالح وحقوق الآخرين، فإن مبدأ التعويض العادل يجب أن يكون هو الحكم بينهم، فالدول المستفيدة يجب أن تعوض الدول الخاسرة، ويجب أن يكون التعويض نقدًا وعلى أساس احتساب مقدار خسارة الخاسرين "[٣].

وتلك هي المرة الأولى التي يُشار فيها إلى عملية دفع مقابل نقدي كثمن لاستخدام مياه النيل من جانب مسئول من دول الحوض، والواقع أن المؤتمرات العالمية للمياه والبيئة في تلك الفترة من تسعينيات القرن الماضي قد شاهدت انتشار نغمة تسعير المياه، وبيعها لمن يحتاج إليها، ولعل إسرائيل هي الدولة

---

[١] السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، أشرف محسن محمد، وأمجد ماجد عبد الغفار، ندوة نهر النيل في لندن مايو ١٩٩٠، ص١٦٩ - ١٧٢.

[٢] نفس المكان.

[٣] منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٤١٣ ـ ٤١٥.

التي سعت سعيًا حثيثًا لنشر وتداول هذه الفكرة - بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية - إحراجًا لدول كمصر والسودان وغيرهما، وتمهيدًا لشراء إسرائيل كميات من مياه النيل، وتمريرها عبر مصر لزراعة أراضي النقب، وسد العجز الذي لديها من المياه.

ولقد إدعى الفقيه الإثيوبي د. أباتي، حق إثيوبيا في التدخل لتحديد نطاق مجرى نهر النيل وامتداداته في دولتي المصب، فقد أعلنت الحكومة الإثيوبية في ١٩٨٠ أن حدود نهر النيل في مصر تقع عند المناطق المرتفعة التي لها صفة الامتداد شرقًا، وأنها لا تمتد لأكثر من جبل سيناء، وبذلك نازعت إثيوبيا مصر في حقها في استخدام مياه النهر داخل أراضيها، وادعت بأن ترعة السلام لا ينبغي أن تتجاوز جبال سيناء لتصل إلى ميناء العريش، وأغفل " أباتي " أن مياه النيل تاريخيًا كانت ممتدة إلى العريش[1]، ولا شك أن هذا الموقف الإثيوبي الجديد كان بتوجيه صهيوني، وهدفه منع وصول المياه إلى سيناء وعدم تنميتها زراعيًا وصناعيًا، أو تعميرها بالسكان - طالما لم توافق مصر على توصيل مياه النيل لإسرائيل - حتى تظل كثافتها السكانية مخلخلة، مما يخدم أمن إسرائيل.

وفي نفس مؤتمر لندن ألقى السيد " دامينا " من إثيوبيا أيضًا كلمة حول موقف دول منابع النيل من الوضع القانوني لنهر النيل، حيث أكد أنهم يعتبرون اتفاقيات مياه النيل التي تمت مع الدول الاستعمارية غير ملزمة لدول المنابع بعد استقلالها كإثيوبيا أو كينيا أو أوغندا، وبالتالي يجب اعتبارها اتفاقيات لاغية، ولا بد من توقيع اتفاقيات جديدة عادلة بدلًا منها، تقوم على أساس أنه ليس لدول المنابع حق مطلق في التصرف بالمنح أو المنع في مياه النيل، كما أنه ليس

---

[1] نفس المكان.

لـدول المصـب حـق مطلـق فـي الاعتـراض علـى مشـروعات الميـاه فـي دول المنابع[1].

وقد أكد د. كينيف إبراهام المستشار السياسـي لرئيس الوزراء الإثيوبي، ورئيس المعهد الإثيوبي الدولي للسلام والتنمية، أن إثيوبيا لم توقع على اتفاقيات بشأن نهر النيل مع مصر والسودان، وأن هناك حاجة ملحة لمعرفة تجارب الدول الأخرى للاستفادة منها في هذا الخصوص، وقد جاء كلام د. إبراهام هذا في الندوة التي نظمها المعهد الذي يرأسه بالتعاون مع السفارة النمساوية عن " قانون المياه الدولي والاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية " خلال الفترة من ٧ إلى ١١ مايو ٢٠٠١، والتي شارك فيها ٤٠ دبلوماسيًا وخبيرًا قانونيًا في الموارد المائية، وفي مقدمتهم د. جرهارد لويبل Dr. Gerhard Loibl أستاذ القانون الدولي بجامعة فيينا "[2].

وقد صرح رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي خلال زيارته لمصر بعد ثورة ٢٥ ينـاير ٢٠١١ بـ " أن مصـر والسودان تتمسكان باتفاقيات عفى عليها الزمن فيما يخص مياه النيل (يقصد اتفاقيات ١٩٠٢ و ١٩٢٩ و ١٩٥٩) وأنه علـى الدولتين أن تشتركا مـع بـاقي دول حـوض النيـل فـي إعـادة صـياغة هذه الاتفاقيـات، وذلك بـالتوقيع علـى اتفاقيـة عنتيبـي الإطاريـة التـي وقعت ست دول عليهـا "، وقـال بـ " أن مصـر حصـلت فيمـا مضـى علـى حقـوق تفـوق حقـوق الآخرين، وأن هذه الحقوق كان لها الأثر الأكبر في أن تصبح مصر أكثر تقدمًا عن باقي دول الحوض في مختلف المجالات، وأنه قد آن الآوان لأن ترد مصر إلى هذه الدول بعضًا من الجميل الذي حصلت عليه في الماضي"[3].

---

[1] السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، أشرف محسن محمد، وأمجد ماجد عبد الغفار، ندوة نهر النيل، لندن مايو ١٩٩٠، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

[2] حسام الدين ربيع الإمام، نحو آلية ... ، مرجع سابق، ص ٦٣ ـ ٦٤.

[3] الأهرام ١٧ سبتمبر ٢٠١١، مقال لضياء الدين القوصي بعنوان: ماذا نقول لرئيس الوزراء الإثيوبي؟.

الرد على وجهه النظر الإتيوبيه

بداية هناك علاقة زمنية بين موعد صدور كتاب ونديمينيه في ١٩٧٩، ومحاولات إسرائيل في الفترة التي تسبق صدوره مباشرة الحصول على موافقة مصر (بين سنتي ١٩٧٤ – ١٩٧٩) لتمرير حوالي ٠,٨ مليار متر مكعب من مياه النيل عبر أنابيب من تحت قناة السويس إلى ترعة تخترق شمال سيناء لتصل إلى صحراء النقب في إسرائيل، ورغم تنويه الرئيس السادات لوجاهة الفكرة فإن الشعب المصري قد رفضها بشكل قاطع لخطورة ذلك على الأمن المائي والقومي المصريين، مما أدى إلى تراجع السادات عن موقفه.

والواقع أن التأثير الصهيوني داخل دوائر صنع القرار في إثيوبيا يدفع الإثيوبيين إلى المزيد من معاداة مصر والسودان، خاصة بعد رفض مصر تمرير المياه إلى صحراء النقب في إسرائيل، ومن هنا تأتى آراء ونديمينيه التي أطلقها وهى تحمل الكثير من التحدي والمبالغة، فعنوان كتابه – " التطلعات الإمبراطورية (أي الاستعمارية) لمصر في بحيرة تانا والنيل الأزرق " – يَنُم عن رغبة مصرية للسيطرة والاستيلاء على مياه النيل بالقوة، والتوسع ومد النفوذ إلى ما يحيط بها من مناطق وبلدان، وهو عكس الحقيقة تمامًا، وعبارة ونديمينيه التي تقول: " ما من أحد عاقل يمكنه أن يشكك في حق إثيوبيا الذي لا يُنازع في الاستفادة من مواردها الطبيعية لمصلحة جماهيرها المناضلة... وأن لها مطلق الحق في استخدام مواردها من أجل شعبها"[1]، توحى برغبة إثيوبيا في التحكم المطلق في مجاري نهر النيل التي تجري في أراضيها، رغم كثرة ما لديها من موارد مائية، دون اعتبار لحقوق الدول الأخرى، ولا للقوانين والأعراف الدولية الخاصة بالتعامل مع مياه الأنهار الدولية.

---

[1] ونديمينه تيلاهون، أطماع مصر في بحيرة تانا والنيل الأزرق، م. سابق، ص ٧٢ ـ ٧٥.

ولقد كان إعلان إثيوبيا أحقيتها المطلقة في استخدام مياه النهر دون النظر لمصالح دولتي المصب يعني الإضرار بمصالح مصر في المقام الأول والسودان في المقام الثاني بوازع من إسرائيل التي قامت بمساعدة إثيوبيا بالسلاح، ومدتها بالخبراء في المجالات العسكرية والاقتصادية وشئون المياه، لتحقيق مصالح إسرائيلية وإثيوبية مشتركة على حساب مصر والسودان.

والحقيقة التي يجب أن يعيَها ونديمينيه، وزيناوي، ود. زيودي أباتى، ود. كنيف إبراهام وغيرهم أن الأنهار الدولية - ومنها نهر النيل - تعد من الموارد الطبيعية المشتركة، فرغم أنها تنبع في بعض الدول إلا أنها عادة ما تشكل أساس الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لمجموعة الدول الأخرى المتشاطئة للنهر؛ ولذلك لا يجوز أن تنفرد دولة نهرية واحدة باستخدام الجزء من النهر الذي يمر بإقليمها دون مراعاة الدول المشتركة معها في ذات النهر، فالمياه لا تعرف الحدود السياسية، والادعاء الإثيوبي القائل بأن لإثيوبيا كامل الحق في استخدام مواردها الطبيعية يخالف القانون الدولي؛ إذ إن هذا الادعاء يقوم على مبدأ السيادة الإقليمية المطلقة (مبدأ هارمون) الذي تجاوزته القوانين الدولية.

وجدير بالذكر في هذا المقام أن قيام مصر بمد ترعة من النيل إلى صحراء سيناء لتنمية أراضيها الزراعية هو أمر طبيعي، فسيناء جزء من مصر ومن حوض النيل، ولقد سبق أن قامت مصر بشق ترعة الإسماعيلية شرقي النيل ومدتها حتى الحدود الشرقية لسيناء غرب قناة السويس دون اعتراض من جانب الدول النيلية الأخرى على ذلك، ولا يعدو ذلك أن يكون تطويرًا للانتفاع بحصتها المائية في حدود المتاح لها من هذه الحصة، فمن حق كل دولة متشاطئة في أي حوض نهر دولي أن تستخدم داخل حدودها نصيبها من المياه طالما أنها لا

تضر بمصلحة الآخرين، ومن غير المتصور أن يسبب مد مياه النيل إلى العريش بداخل سيناء ضررًا لدولة – أو دول – في أعالي النيل كإثيوبيا أو غيرها[1].

وثمة نقطة أخرى جديرة بالمناقشة وهى رفض إثيوبيا مبدأ التوارث الدولي بالنسبة لاتفاقية ١٩٠٢ بين بريطانيا والملك منليك بخصوص مياه النيل، مع أنها تعترف باتفاقية فيينا ١٩٧٨، الخاصة بمبدأ الاستخلاف والتوارث الدولي حيث اعتمدت على المادة "١٢" منها في مواجهة بعض المطالب الصومالية لتعديل بعض النظم العينية، كما اعتمدت على المادة "١١" المتعلقة بنظم الحدود، ومعنى ذلك أنها أقرت باحترام الدولة الخلف للالتزامات العينية التي قررتها الدولة السلف[2]، ولذلك لا يجوز لها أن تتخذ مواقف مناقضة لتصرفاتها السياسية والقانونية الدولية، بأن تقبل قانون التوارث الدولي في موقف يخص مصالحها، وترفضه في موقف آخر يتعارض مع رغباتها السياسية.

والواقع أن الدول التي يمر عبر أراضيها نهر دولي، لها السيادة والحق في الاستفادة من استعمالات الشبكة الدولية الواقعة تحت ولايتها الإقليمية مع الاعتراف بنفس القاعدة لسائر الدول الأخرى المشتركة معها في النهر، كذلك لا يجوز لتلك الدول في نطاق إقليمها أن تحول مجرى النهر المار بها، أو أن توقف جريان مياهه إلى أقاليم الدول الأخرى التي تقع في حوض النهر، ولا يجوز لها أن تزيد من جريان المياه أو تقلل منه بوسائل صناعية؛ لأن الآثار التي تنتج عن مثل هذه التصرفات تتسبب في آثار ضارة للدول المجاورة، مما يعد خروجًا على قاعدة السيادة المقيدة على النهر الدولي[3]، التي ينبغي أن تُتَّبع في أحواض الأنهار الدولية.

---

(1) منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٨.

(2) فتحي على حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية ...، مرجع سابق، ص ٩٨.

(3) عبد الحميد موسى، النظرية العامة لمبدأ حسن الجوار في القانون الدولي العام، النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٣٣٨. أشرف عرفات سليمان أبو حجازة، النظرية العامة للتطورات المعاصرة للتوارث الدولي، النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥٧ ـ ٥٩، ١٨٥ ـ ١٩٢.

وإذا كان مليس زيناوي يقول: إن اتفاقيات مياه النيل قد عفى عليها الزمن، فإنه يكون بذلك قد تجاهل أو تحلل من الاتفاق الرسمي الذي تم بينه وبين الرئيس المصري المخلوع حسنى مبارك بالقاهرة في ١٩٩٣ حيث ينص في بند من بنوده على: " الامتناع عن أي نشاط يؤدي إلى إحداث ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يختص بمياه النيل "، كما ينص على إنشاء آلية ملائمة للتشاور حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، ولم يمس اتفاق ١٩٩٣ مسألة الاتفاقيات السابقة لمياه النيل أو يُشر إلى إلغائها، فقد كان هناك تسليمًا طبيعيًّا باستمرارية هذه الاتفاقيات إلى أن يتم عقد اتفاقيات بديلة لها تلقى قبول دول حوض النيل جميعًا وتحقق مصالحها[١]، والاتفاق المشار إليه يُشكل إقرارًا إثيوبيًّا باستمرارية اتفاقية ١٩٠٢، وكان ذلك الاتفاق أشبه ما يكون ببدء مرحلة جديدة في التعاون بين مصر وإثيوبيا[٢].

ومما هو جدير بالملاحظة أن التجربة التاريخية بين مصر وإثيوبيا قد خلفت التناقض في نمط الثقافة الإثيوبية ذات الحساسية تجاه مصر، خاصة أن الأرستقراطية الحاكمة من العناصر التجرانية والأمهرية التي حكمت إثيوبيا منذ ١٢٧١م وحتى ١٩٩١م تَعتبر نهر أباي أي النيل الأزرق نهرًا خائنًا، يترك مزارعهم بلا ماء ويبارح الديار إلى مصر، حيث تنمو فيها المزارع وتزدهر، وكلما تغنى المصريون بالنيل كال له الإثيوبيون السباب والعتاب[٣]، وتلك أفكار غير منطقية؛ لأن جريان مياه النيل بما فيها مياه النيل الأزرق من فعل الطبيعة، التي خلقها الله، وعلى دول حوض النيل تحقيق مصالحها من هذه المياه عن طريق الاتفاق والتعاون والمشروعات المشتركة.

---

[١] عبد الملك عودة، السياسة المائية ومياه النيل، م. سابق، ص ٥٩. محمود عبد المؤمن محفوظ، حقوق مصر، م. سابق، ص ٤٤. كريمة السروجي، ومحمد عبد المقصود، النيل حياة أو موت، مرجع سابق، ص ١١٥ ـ ١١٦.

[٢] السيد فليفل، رؤية استراتيجية لخلق مصالح مشتركة بين مصر وإثيوبيا، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد ٦٠، يوليو ٢٠١٣، ص ٨٠.

[٣] نفس المصدر، ص ٧٦.

وقد حاول الباحث الإثيوبي يعقوب أرسانو تحليل مسيرة العلاقات بين مصر وإثيوبيا في العقود الأخيرة من عمر البلدين فيقول: إنه خلال العصر الاستعماري كانت إدارة مياه النيل مرتبطة بالمصالح الاستعمارية، ولم يكن هناك مجال لدول حوض النيل أن تتصرف بشكل ثنائي أو جماعي مستقل بخصوص المياه أو أي شئون أخرى خاصة بهما – أي أنه ينكر أو يتجاهل من طرف خفي اتفاقيات مياه النيل السابقة – وخلال فترة الحرب الباردة كانت نظم الحكم في مصر وإثيوبيا متأثرة بالمواقف الأيديولوجية والسياسية الخاصة بهما، لارتباط كل منهما بواحد من المعسكرين، الغربي الرأسمالي أو الشرقي الشيوعي، حيث كان الطرفان دائمًا في جانب معارض للآخر بسبب ذلك الارتباط[١].

وحسب كلام أرسانو كانت إثيوبيا خلال حكم الإمبراطور هيلاسلاسي (١٩٣٠ – ١٩٧٤) حليفًا مغلقًا لحساب الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص ولحساب الكتلة الغربية بصفة عامة، بينما كانت مصر في النصف الثاني من هذه الفترة (١٩٥٢ – ١٩٧٠) حليفًا مغلقًا أيضًا للاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية، ولما انتقلت إثيوبيا تحت الحكم الشمولي للرئيس منجستو هيلا مريام (١٩٧٤ – ١٩٩١) أصبحت حليفًا للاتحاد السوفييتي، وانتقلت مصر لكي تصبح حليفًا للولايات المتحدة في نفس هذه الفترة، ومع انتهاء الحرب الباردة في أوائل التسعينيات أصبحت مصر – في فترة حكم مبارك – وإثيوبيا تدينان بالولاء للولايات المتحدة، بعد أن أصبحت القطب الأوحد، وفي تلك الفترة حدث تحرك جزئي في سلوك دول حوض النيل الشرقي، مما أدى إلى طرح مبادرة حوض النيل على مستوى جميع دول النهر[٢].

---

(1) Yacob Arsano, OP. Cit., P. 54 – 55.
(2) Ibid., PP. 56 – 57.

والواقع أن أرسانو قد أغفل أو تجاهل أن الولايات المتحدة قد بنت تحالفًا واتفاقًا صارمًا مع إثيوبيا من أجل استخدامها في ضرب المصالح المصرية في مياه النيل؛ انتقامًا من محاولة مصر التحرر من السيطرة الغربية، خاصة عندما قررت بناء السد العالي بالاستعانة بالاتحاد السوفييتي بعد سحب الولايات المتحدة وبريطانيا قرار تمويلهما لذلك المشروع؛ ولحصول مصر على السلاح السوفييتي كي تدافع به عن نفسها بعد رفض الدولتين إمدادها بالسلاح لمقاومة إسرائيل التي كانت تهاجم حدودها في سيناء، فخلال تلك الفترة قام نيكسون بزيارة إثيوبيا لوضع مخطط يهدف لتطويق مصر وإتمام عملية الكماشة التي تشكلها الولايات المتحدة بهدف تفتيت التكتل العربي في قارتي أفريقيا وآسيا، والتخطيط لضرب المصالح المصرية في مياه النيل، ومنع انتشار النفوذ السوفييتي[1]. وذلك هو سر التحالف بين إثيوبيا في عهد هيلاسلاسي والولايات المتحدة؛ ولذلك تلاشى هذا التحالف معها بعد أن جاء مانجستو الذي اتبع أيديولوجية السوفييت، المضادة للسيطرة الغربية.

وإذا فُرض أن مصر وإثيوبيا في حالة من التقييد في حركتهما خلال تبعيتهما للمعسكرين الغربي والشرقي، فإنهما حسب كلام أرسانو قد تحررا من هذا التناقض الأيديولوجي والسياسي بسقوط الاتحاد السوفيتي، وعقدا معًا اتفاق ١٩٩٣ – المشار إليه من قبل – وهو يقر بأن تعمل الدولتان على عدم الإضرار بمصالح أيٍّ منهما بما في ذلك ما يخص مياه النيل بالنسبة لمصر، وهذا معناه الإقرار باستمرارية الاتفاقيات السابقة لمياه النيل، والتي لا يمكن تغييرها إلا عن طريق الاتفاق بين مصر والسودان وإثيوبيا، ودول حوض النيل لتحقيق المصالح المشتركة.

---

[1] شرين مبارك بسيس فضل الله، نهر النيل في العلاقات المصرية الإثيوبية، م. سابق، ص ٢١٣.

(ب) موقف دول منابع النيل الاستوائية من اتفاقيات مياه النيل

لقد أفصحت دول منابع النيل الاستوائية عن احترامها للنظم العينية الموروثة عن الاستعمار، ووافقت على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية المُوقع عليه في أديس أبابا في مايو ١٩٦٣، وعلى قرارات مؤتمر القمة الأفريقي بالقاهرة ١٩٦٤ التي أكدت على احترام الاتفاقيات السابقة التي تتصل بالحدود وبالنظم العينية الموروثة[١]، غير أن بعض هذه الدول اتخذت مواقف تخالف ذلك، فيما يتصل بمسألة مياه النيل، فقد أصدر جوليوس نيريري رئيس جمهورية تنزانيا ١٩٦٢ مبدأ سمي باسمه، دعا فيه إلى إلغاء اتفاقيات مياه النيل المنعقدة في عهد الاستعمار من جانبه بعد عامين فقط – اعتبرهما فترة انتقالية – إذا لم يتم عقد اتفاقية بديلة خلال هذه الفترة بين الأطراف المعنية بمسألة المياه، وقد حذا حذو تنزانيا كل من أوغندا وكينيا، مما فصلناه في الفصل الثاني من هذه الدراسة[٢].

واتفاقًا مع هذا الاتجاه قدم السيد أودميرو من كينيا نيابة عن د. أوديدي أوكيدي عميد كلية دراسات البيئة في جامعة موي (Moi) الكينية ورقة أفصحت عن موقف بلاده من مسألة مياه النيل – في مؤتمر معهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن المنعقد ١٩٩٠ والمشار إليه سابقًا – ويتلخص ذلك الموقف في:

١- أن الاتفاقيات السابقة وُقعت كلها في غيبة دول حوض النيل؛ إذ وقعتها الدولة أو الدول المُستعمرة قبل استقلال دول الحوض؛ ولذلك ترى دول منابع النيل أنها لم تعد تتمشى مع حقوق الدول النيلية ومستلزمات التنمية

---

(١) السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، علاء الحديدي، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل، ص ١٢٣.

(٢) عبد الملك عودة، السياسة المائية ومياه النيل، مرجع سابق، ص ٤٠.

Arthur Okoth – Owiro, The Nile Treaty, OP. Cit., P. 21

فيها؛ ولذلك أعلنت كل من تنزانيا وكينيا وأوغندا إضافة إلى إثيوبيا بطلان هذه الاتفاقيات.

٢- أعلنت كينيا عند الاستقلال بأنها مستعدة لأن تمنح مصر فترة سنتين كسماح بالعمل بموجب اتفاقية ١٩٢٩، على أن ينتهي سريان العمل بها بعد ذلك، وعليه فقد انتهى العمل بهذه الاتفاقية من وجهة نظر كينيا في ديسمبر ١٩٦٥[1].

٣- جاء باتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان، أنها " تستهدف الاستغلال الكامل لمياه النيل " لصالح البلدين فقط، وهما لا يمثلان سوى اثنين من مجموع تسع دول نيلية – قبل إعلان استقلال جنوب السودان – فكيف يتسنى لهما تحقيق " الاستغلال الكامل لمياه النيل في غيبة سبع من دول حوض النيل؟ ".

٤- بالنسبة إلى اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان، فقد وُقعت كغيرها من الاتفاقيات الأخرى في غياب كينيا ودول أخرى من حوض النيل لم تكن قد استقلت بعد، ويرى أوكيدي أنه " لا يُعتَد بهذه الاتفاقية (١٩٥٩) في نظر الدول النيلية الأخرى"، ولم تعد تتمشى مع روح العصر ومقتضياته، ومستلزمات تنمية الدول النيلية، بل إن كينيا وتنزانيا تشكلان، حسب رأيه، مجموعة قائمة بذاتها من المصالح تقف في مجابهة مع مجموعة أخرى تتضمن دولتي المصب مصر والسودان.

٥- أن كينيا من الدول التي تسهم في زيادة مياه النيل بستة روافد تجري في أراضيها، وتصب في بحيرة فيكتوريا، ومع ذلك فإن ثلثي أراضي كينيا تعتبر قاحلة أو شبه قاحلة، ومن ثم فإن أي مشروعات تنمية لكينيا ينبغي

---

[1] السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، أشرف محسن محمد، وأمجد ماجد عبد الغفار، ندوة نهر النيل، مرجع سابق، ص ١٧٢ - ١٧٤.

أن تتضمن مشروعات نقل لبعض من مياه البحيرة لاستغلالها في عمليات الزراعة[1].

٦- أن بوسع كينيا إقامة مشروعات لاستغلال مياه الأنهار والروافد التي تجري في أراضيها قبل أن تصب في بحيرة فيكتوريا وهي تغنيها تمامًا، ومن شأن ذلك تقليل كمية المياه المنصرفة إلى مصر؛ لذلك فإنه يجب أن تقوم مباحثات بين مصر والسودان وكينيا من أجل الاتفاق على كمية المياه التي يمكن لكينيا استعمالها في مشروعاتها من تلك الروافد، وقد يكون نفس الشيء مناسبًا إذا ما قامت تنزانيا بتنفيذ مشروع سميث Smith Sound Project حيث إن تنفيذ مشروعات كينيا وتنزانيا مجتمعة يُلحق تأثيرًا واضحًا على المياه التي تصل إلى مصر[2].

٧- ومن أمثلة المشروعات المقترح تنفيذها في كينيا تحويل مياه بعض روافد بحيرة فيكتوريا لري " وادي كيريو " Kerio Valley، وقد أنشأ البرلمان الكيني هيئة مختصة بتنمية هذا الوادي فعلًا ومساحته ٥٧٠ ألف هكتار[3].

ويرى أوكيدي أن القانون الدولي بشأن المياه الدولية يتطور بسرعة شديدة، وأنه قد أصبح أكثر وضوحًا ودقة اليوم عما كان عليه وقت عقد اتفاقية ١٩٥٩، وهذا من شأنه أن يقنع جميع دول حوض النيل بجدوى إعادة النظر في عملية تنظيم المياه في أنحاء الحوض، للوصول إلى نظام مائي إقليمي يتفق مع احتياجات دول ذلك الحوض.

ويمضي أوكيدي في عرض رؤيته قائلًا: " إن مصر والسودان بموجب اتفاقية ١٩٥٩ التزما باتخاذ موقف موحد في حالة قيامهما بالتفاوض مع أطراف

---

[1] نفس المكان.
[2] نفسه.
[3] منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط مرجع سابق، ص ٤١٩ – ٤٢٠.

أخرى، وأن لديهما المعلومات والخبرات الفنية عن مياه النيل، لذلك فإنه ينصح دول كينيا وتنزانيا وأوغندا أن تعد خطـــة لاحتياجاتها من المياه Water Master Plan علـى مدى الخمسين سنة القادمة في نواحي الري والاستغلال الصناعي وما شابه ذلك، لكي تتحصل على حاجاتها من المياه، خلال أي مفاوضات قادمة "[١].

وبخصوص مسألة التوارث أو الاستخلاف الدولي يرى الباحث الكيني آرثر أوكوث أويرو Arthur Okoth – Owiro أن مسألة توارث الدولة الخلف لاتفاقية عن دولة سلف مازالت محل جدل قانوني، ومن وجهة نظره ومعه كل مَنْ تبنى ذلك الرأي من أمثال القانوني البريطاني برون Brown ، أنه ليس بالضرورة أن تظل بعض المعاهدات الإقليمية مستثناة من الإلغاء أو المراجعة، ويعلل " أويرو " وجهة نظره بقوله: إن بريطانيا عقدت عند استقلال كل من غانا ونيجيريا وسيراليون، اتفاقيات مع الإدارات التي خلفتها في حكم هذه الدول، ولو كانت بريطانيا تريد استمرارية نفس الأوضاع المتعلقة بمياه النيل لكانت قد عقدت اتفاقيات توارث أو استخلاف جديدة مع مصر أو غيرها كما فعلت مع تلك الدول[٢].

وردًا على كلام أويرو Owiro نجد أنه لم يحدث أن قامت دولة من الدول بإعادة النظر أو إلغاء معاهدات مياه أو حدود أو خلافه لمجرد انتقال السلطة إلى دولة أو دول أخرى، وقد عقدت بريطانيا اتفاقيات متعددة مع مصر – بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – منها اتفاقية السودان ١٩٥٣[٣]، واتفاقية الجلاء عن مصر ١٩٥٤، ومع ذلك لم يُشر في أي من مواد هاتين الاتفاقيتين إلى إلغاء

---

(١) السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، أشرف محسن محمد، وأمجد ماجد عبد الغفار، ندوة نهر النيل، مصدر سابق، ص ١٧٢.

(2) Arthur Okoth – Owiro, The Nile Treaty, OP. Cit., P. 10 – 12.

(٣) رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر، السودان من ١٣ فبراير١٩٥٣، مصدر سابق، ص ٣٨٤ ـ ٤٥٥.

اتفاقيات مياه النيل، لأنها ليست محل جدل أو مراجعة قانونًا، وأية مراجعات تتم فقط بين الأطراف المعنية إذا ما اتفقت على خلاف ذلك، كما حدث عندما عُقدت اتفاقية ١٩٥٩ بين دولتي المصب مصر والسودان.

ويذكر أويرو أنه لو كانت اتفاقيات مياه النيل قانونية فعلًا فإنها تُجيز استمرار النظام القانوني الناتج عنها خلال فترة الاستعمار فقط؛ لأن هذه الاتفاقيات أعطت فرصة لمصر، على حد قوله، لتحقيق التطور والتفوق في منطقة حوض النيل، ويرى أن استمرار سريان هذه الاتفاقيات بعد ذلك يُعدُّ أمرًا مجحفًا بالنسبة لدول منابع النيل، ويستطرد في حديثه قائلًا: إنه لو لم تكن تلك الاتفاقيات موجودة لكان القانون العرفي الدولي للمياه هو الذي يحكم العمل في هذه الأنحاء[1] – وتجاهل أويرو أن القانون العرفي نفسه يعطي مصر والسودان حق استخدام المياه حسب النظم والأعراف التي كانت سائدة من قبل – ويرى أويرو Owiro ضرورة وضع اتفاقيات جديدة تعبر عن الحاجات المائية والمصالح المشتركة لكل دول حوض النيل بما فيها دول المنابع[2]، وذلك ما تنادي به مصر أيضًا.

ويمكن القول من وجهة نظرنا أن هناك فرقًا بين استمرار سريان اتفاقيات دولية، يحكمها القانون والعرف الدوليين، وبين حاجات الدول في إعادة النظر في هذه الاتفاقيات، والتطلع لعقد اتفاقيات بديلة لها، فالاتفاقيات الدولية واجبة الاستمرار والسريان، والاتفاقيات البديلة التي ينبغي عقدها موضوع آخر، وقد تكون ضرورية وملحة لخدمة مصالح دول الحوض، ولكنها لا تتحقق إلا بموافقة جميع الدول المعنية بعقدها.

---

(1) Arthur Okoth – Owiro, OP. Cit., PP. 14 – 17.
(2) Loc. Cit.

ومما هو جدير بالذكر أنه بالنسبة لموقف دولة الكونغو الديمقراطية بخصوص مياه النيل بعد استقلالها - وهى من دول حوض النيل - فقد حكمت تصرفاتها المادة السادسة من دستورها الصادر ١٩٦٧ بأن كافة الاتفاقيات الدولية التي عقدت قبل ٣٠ يونيو ١٩٦٠، وهو تاريخ استقلالها، سوف تظل سارية ما لم تعدل بقانون محلي، وبالتالي تظل اتفاقية ١٨٩٤، والمعدلة باتفاقية ١٩٠٦ - والتي تعرضت لمياه نهر السمليكي أهم روافد بحيرة ألبرت - سارية المفعول، أما رواندا وبوروندي فقد أخذت كل منهما بمبدأ فترة سماح لمدة أربعة سنوات لدولتي المصب بالنسبة إلى اتفاقية ١٩٢٤ المنظمة للمصالح المائية في نهر كاجيرا، ولما لم يتم التفاوض بشأن تجديدها في ذلك الحين، فقد اعتبرت الدولتان أنها منقضية من وجهة نظرهما[1]، مما يعد خروجًا على القانون الدولي الذي يقر بمبدأ توارث الاتفاقيات السابقة التي عقدتها الدول السلف، ولا يُجيز إلغاؤها أو التنصل منها أو تغييرها إلا باتفاق وموافقة جميع الأطراف المعنية بها، كما سبق أن ذكرنا.

الرد على وجهة نظر دول المنابع الاستوائية

يمكننا أن نجمل الرد على ما طرحه ونديمينيه تيلاهون ود. أوديدي أوكيدي، ود. آرثر أوكوث أويرو Arthur Okoth - Owiro، وغيرهم بخصوص المسألة المائية في حوض النيل في النقاط التالية:

(أ) يذكر أوكيدي أن اتفاقية ١٩٢٩ عقدت في العهد الاستعماري، ولم يكن لدول أعالي النيل دور فيها، وأن المستعمر البريطاني هو الذي عقد هذه الاتفاقية وغيرها لمصلحة دول أدنى النهر، والواقع أن هذه الاتفاقية لم تكن سوى تحصيل حاصل لما كان متعارفًا عليه في تعامل كل من مصر والسودان مع مياه النيل منذ القدم، والمستعمر كان يسيطر ليس فقط على دول أعالي النيل، بل أيضًا

---

[1] حسام الدين ربيع الإمام، نحو آلية ...، م. سابق، ص ٧٢ - ٧٣.

على مصر والسودان، واستمر الوضع هكذا حتى خمسينيات القرن الماضي، ولقد كان المستعمر يمثل السلطة الفعلية في الدول المُستَعمَرة وقت عقد الاتفاقية، وقانون التوارث الدولي الذي دار الجدل بخصوصه كثيرًا، يُلزم الدولة الخلف (بعد الاستقلال) أن ترث الاتفاقيات التي عقدتها الدولة أو الدول السلف (الاستعمار في حالتنا هذه) خاصة تلك التي تتصل بالحدود وبالأمور العينية[1]، وقد أقرت منظمة الوحدة الأفريقية استمرار سريان اتفاقيات ما قبل استقلال دول القارة.

(ب) يقول د. أوكيدي إن ثلثي أراضي كينيا إما أنها قاحلة أو شبه قاحلة، ومعنى ذلك أنها تحتاج لعمليات تنمية، والواقع أن دول أعالي النيل لم يأت اهتمامها بمياه مجرى النهر إلا في فترات متأخرة؛ لأنها كانت تعتمد على الأمطار في نشاطاتها الزراعية، حيث كانت أعداد سكانها محدودة، والذي يُسأل عن عدم تنميتها أولًا: المُستعمِر الإنجليزي الذي لم يسعَ لعمل مشروعات تنمية هناك خلال فترة وجوده، والذي يُسأل عن ذلك ثانيًا: الحكومات الوطنية التي تولت السلطة بعد الاستقلال، والتي كان ينبغي أن تركز برامجها على إقامة المشروعات التنموية لتطوير مجتمعاتها، ولدى كينيا وأوغندا وتنزانيا كثيرٌ من الأمطار والموارد المائية البعيدة عن مجرى النيل غير مستغلة، مما يكفي حاجة التنمية فيها، ولكنَّ استغلال هذه الموارد يحتاج لإمكانات مالية قد لا تكون متوفرة لدى هذه الدول، خاصة في فترات الاضطراب السياسي التي عمت فيها عقب خروج المُستعمِر، وعليه فلا علاقة لمصر بتأخير برامج التنمية في دول أعالي النيل؛ لأن ما يصل إلى مصر والسودان من مياه النيل يجري بشكل طبيعي منذ القدم، ولم يكن خصمًا من نصيب أي من دول الحوض.

---

[1] نفس المرجع. وكذلك السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، علاء الحديدي، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل، ص ١٢٣.

(ج) يقول د. أوكيدي: إن مصر والسودان اعتبرت اتفاقية ١٩٥٩ " اتفاقية انتفاع كامل بمياه النيل مع أن مصر والسودان دولتان فقط ضمن دول حوض النيل التسع (وقت عقدها) وأن هناك غيبة لسبع دول أخرى "، والواقع أن الحديث عن " الانتفاع الكامل بمياه النيل " يقصد به: الانتفاع بكميات المياه التي كانت تصل إلى نهاية مجرى النهر نحو دولتي المصب، ومقدارها ٨٤ مليار متر مكعب سنويًا (٥% فقط من مجمل مياه النيل) بما فيها كميات المياه التي كانت تضيع سدى وقت الفيضان في البحر المتوسط، والتي وفرها مشروع السد العالي، بينما نجد أن مياه الأمطار التي تنزل على دول منابع النيل تزيد عن ١٦٠٠ مليار متر مكعب في السنة، توجد كميات كبيرة منها مبعثرة في مناطق المنابع دون استغلال حقيقي لها.

(د) يقول د. أوكيدي: إن مصر أبدت اهتمامًا " بحقوقها " وبحقوق السودان ومصالحه، وأنها في جميع معاملاتها، وفي الاتفاقيات التي عقدتها مع بريطانيا والدول الأخرى لم تبد أي اهتمام بمصالح دول أعالي النيل، بل تصرفت بشكل منفرد حسب مصالحها فقط، وهذا القول غير صحيح ومردود عليه، فعند إقامة أية مشروعات على النيل كان يتم الاتفاق عليها مسبقًا بين مصر والأطراف ذات الصلة، فخزان جبل الأولياء على النيل الأبيض جرى الاتفاق بخصوصه بين السلطات المصرية وحكومة السودان بين سنتي ١٩٣٣ و١٩٣٧، وسد أوين على بحيرة فيكتوريا في أوغندا تم تبادل المذكرات وعقد الاتفاقيات بين مصر وبريطانيا – نيابة عن أوغندا – بين سنتي ١٩٤٩ و١٩٥٣ لتحقيق المصالح المشتركة لأوغندا ومصر قبل إنشائه[1]، وفي ١٩٩١ تم الاتفاق بين مصر وأوغندا، لعمل توسعات جديدة في نفس المشروع حتى تزيد كمية الطاقة الكهربائية المولدة من

---

[1] لمزيد من التفاصيل راجع: خزان جبل الأولياء، ومشروع سد أوين في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

سد أوين لمصلحة أوغندا، وكان عقد اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ بين مصر والسودان باتفاق البلدين بهدف بناء السد العالي في مصر، وبناء خزان الروصيرص في السودان، وزيادة نصيب الدولتين من مياه النيل التي يحتجزها السد العالي بدلًا من ضياعها في البحر المتوسط، ومشروع قناة جونجلي الذي لم يُكتمل كان قد تم الاتفاق عليه بين مصر والسودان، للانتفاع بالمياه التي تضيع في منطقة السدود حول بحري: الزراف والجبل، ذلك المشروع الذي توقف بسبب استئناف الحرب الأهلية في جنوب السودان في ١٩٨٣.

ولعل د. أوكيدي وغيره يعلم أن مصر كانت مشغولة، خلال الفترة من ١٩٥٦ وحتى ١٩٧٣، بمسؤوليات جسام كانت تقع على كاهل شعبها وسلطاتها الحاكمة أهمها: ١ – انشغالها ببناء السد العالي. ٢ – دورها الرائد في حركة التحرر الوطني العربي، ومساعدة الدول الأفريقية للحصول على استقلالها، بما فيها دول حوض النيل. ٣ – مواجهة الضغوط الإمبريالية، والأحلاف السياسية التي كانت تحيط بها كحلف بغداد وغيره. ٤ – انخراط مصر في عدة حروب جرتها إليها الدول الغربية وإسرائيل، مما أنهكها اقتصاديًا بالطبع، كالعدوان الثلاثي ١٩٥٦، وحرب اليمن ١٩٦٢ – التي كانت مستنقعًا أوقعت حكومات ثورة ٢٣ يوليو نفسها فيه، واستغلته الدول الغربية لاستنزاف طاقاتها المادية والبشرية والعسكرية مما كان سببًا من أسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧ – ثم حرب الاستنزاف، ثم أخيرًا حرب أكتوبر ١٩٧٣، ومما لا شك فيه أن كل هذه المواقف والحروب كلفت مصر تكاليف باهظة كانت تزيد عن طاقتها، لذلك فقد قدمت مصر لبعض دول الحوض ما أمكنها تقديمه من مصالح أو خدمات في حدود طاقاتها.

وخلاصة القول، في ضوء هذه المقدمات، أن اتفاقيات مياه النيل في ١٩٠٢ و١٩٢٩و١٩٥٩ هي الاتفاقيات التي يمكن التعويل عليها بالنسبة لمياه النيل حتى

الوقت الراهن ؛لأنها اتفاقيات دولية، والاتفاقيات الدولية لا يمكن إلغاؤها كما ترى بعض دول أعالي النيل؛ لأن مبدأ التوارث الدولي - الذي تكررت الإشارة إليه من قبل - يجعل هذه الاتفاقيات تُتوارث من جانب الحكومات الموجودة مهما كانت السلطة التي قامت بعقدها، وقد اعترفت بذلك منظمة الوحدة الأفريقية التي رأت أن التحلل من هذه الاتفاقيات قد يُدخل دول القارة في حالة من الفوضى والصراع التي لا يعلم نهايتها إلا الله، وإذا كان د. أوكيدى يرى أن اتفاقيات مياه النيل غير مناسبة في الظروف الحالية، فإن الحل ليس التحلل منها، وإنما يكمن الحل في الدعوة للحوار من أجل التوصل إلى اتفاق جديد يراعى جميع المتغيرات، ويضع في اعتباره متطلبات وظروف كل دول حوض النيل من المنبع حتى المصب.

دولة جنوب السودان ومسألة مياه النيل

بعد عقد استفتاء شعبي في جنوب السودان يناير ٢٠١١ تم إعلان قيام دولة الجنوب في يوليو من نفس العام، وكان البعض يعتقد أنه بمجرد أن يحقق الجنوب انفصاله عن الشمال سوف يتخذ موقفًا مشابهًا للمواقف التي اتخذتها كل من تنزانيا وكينيا وأوغندا بإعطاء سنتين كفترة انتقالية للدول التي عقدت اتفاقيات مياه النيل السابقة (المقصود بها اتفاقيتي ١٩٢٩ و ١٩٥٩) يتم خلالها الاتفاق بين دولة الجنوب وهذه الدول، فإذا لم يتم التوصل لاتفاق جديد بينها تتحلل دولة الجنوب من تلك الاتفاقيات[1]، ولكن الدولة الوليدة لم تفعل ذلك، ومالت في مواقفها إلى الاتجاهات التوفيقية.

وبالنسبة لموقف دولة الجنوب من اتفاقية عنتيبي فقد كان أمام الحكومة الجنوبية اتجاهان، الاتجاه الأول يرى: التوقيع على الاتفاقية التي وقعت عليها ٦ من دول المنابع بعد ١٤ مايو ٢٠١٠ في مواجهة الدول التي لم توقع، وهم مصر

---

[1] Jakob Granit Team Leader, and Others, Regional Water Intelligence Report. The Nile Basin and the Southern Sudan Referendum, Stockholm, December, 2010.P. 12.

والسودان والكونغو (بالإضافة إلى إريتريا التي مازالت خارج مبادرة حوض النيل) [١].

أما الاتجاه الثاني فيرى: أن الجنوب لا ينبغي أن يتعجل في التوقيع على هذه الاتفاقية، ويعطي لنفسه فرصة للتفكير، واختيار الموقف الأنسب، والذي قد يحقق له أكبر مصلحة سياسية أو اقتصادية ممكنة سواء مع دول المنابع أو مع دولتي المصب[٢]، ومن الواضح أن الجنوب يميل للرأي الأخير؛ لأنه يخشى اتخاذ مواقف قد تضر بمصالحه المتشابكة مع الأطراف المختلفة حول اتفاق عنتيبي، وربما يحقق له هذا الاتجاه ما يريده من جميع الأطراف، على أمل ظهور مواقف توافقية جديدة بين دول الحوض تخدم مصالح الجميع.

وبالنسبة إلى مشروع قناة جونجلي، وما إذا كانت دولة الجنوب سوف توافق على استئناف العمل فيه أم لا، فإن الأمر يرتبط بالاتفاق مع الدولتين القائمتين على تنفيذ المشروع – مصر والسودان – كما يرتبط بفهم حاجات سكان المنطقة التي يقام فيها المشروع في الجنوب ومدى استفادتهم منه، وتحديد المخاطر أو المضارّ المحتملة من وراء تنفيذه وكيفية مواجهتها، وكانت فكرة إنشاء قناة جونجلي منذ البداية مرفوضة من قبل بعض الجنوبيين؛ لأنها كانت، بحسب تصورهم، ستحقق مصالح لمصر والسودان الشمالي، دون أن تحقق مصالح واضحة المعالم للجنوبيين[٣]. والواقع أن استئناف العمل في تنفيذ مشروع قناة جونجلي يتطلب إجراء دراسة متكاملة – تضاف إلى أي دراسات سابقة في هذا الخصوص – عن منطقة السدود والمستنقعات التي يتم فيها حفر القناة، على أن يتضح في هذه الدراسة موقف الجنوبيين، من حيث الظروف المعيشية، ومدى تأثر أساليب العمل والإنتاج المتاحة لهم كالرعي والصيد والزراعة وغيرها بحفر القناة، كما لابد من عمل دراسة للآثار البيئية والتغيرات المناخية والفوائد الاقتصادية للمنطقة بعد إنشاء المشروع، بحيث يتحصل الجنوبيون على أكبر استفادة ممكنة من وراء حفر هذه القناة.

---

(1) Loc. Cit.
(2) Loc. Cit.
(3) Jakob Granit Team Leader, OP. Cit. ,P. 13.

الفصل الخامس

التغلغل الصهيوني في مياه النيل

- الجذور التاريخية للمطامع الصهيونية في مياه النيل.
- المياه هي محور الصراع والحروب بين العرب وإسرائيل.
- التغلغل الصهيوني في أفريقيا.
- الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.
- طرح فكرة توصيل مياه النيل لإسرائيل.

الجذور التاريخية للمطامع الصهيونية
في مياه النيل(١)

تَحَالف زعماء الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر مع الدوائر الاستعمارية - خاصة البريطانية - لإقامة وطن قومي لليهود، وتبنى تيودور هرتزل (هرتسل) مؤسس الحركة الصهيونية فكرة إنشاء هذا الوطن، ولأن التفكير فيه أصبح جزءًا من تكوينه وثقافته، خاصة باعتباره صحفيًا، فقد كتب مسرحية جاء في نهايتها عبارة تقول " أيها اليهود... أريد الخروج من الجيتو! " (وهى الحارات التي اعتاد اليهود على العيش فيها منعزلين في المدن الأوروبية منذ العصور الوسطى)، ومعنى العبارة ودلالتها أن اليهود آن لهم أن يخرجوا من عزلتهم لكي تقام لهم دولة قومية، وقد تبين لهرتزل خلال عمله كمراسل صحفي لإحدى الجرائد النمساوية في باريس أن أكبر البيوت المالية لليهود، يتركز في ألمانيا والنمسا وفرنسا وإنجلترا والدولة العثمانية والولايات المتحدة، وتوجد معظم تلك البيوت لدى عائلات آل روتشيلد، وبراون، وأوبنهايهم، ودي هارش، التي امتلكت البنوك والعقارات الواسعة، وعملت في التجارة والصناعة، وتولت إنشاء وإدارة السكك الحديدية في أوروبا وخارجها.

وحينما كان القرن التاسع عشر يوشك على الانتهاء، كانت الإمبراطورية العثمانية في حالة يرثى لها من الضعف والانهيار، خاصة بسبب أزمتها المالية فاستغل هرتزل هذه الظروف، وحاول في ١٨٩٦ إقناع السفير العثماني في فيينا بأن حل مشكلة هذه الإمبراطورية من الناحية المالية هي أن يقدم لها اليهود قروضًا مالية، ومقابل ذلك يسمح الخليفة العثماني عبد الحميد الثاني لليهود بالذهاب إلى فلسطين، ولكن الخليفة أشار إلى أنه يمكن السماح لليهود بالتواجد

---

(١) قدم المؤلف جزءاً من هذا الموضوع في ندوة " مياه النيل وتحديات المستقبل " بلجنة الجغرافيا بالمجلس الأعلى للثقافة، المنعقدة في ١٥ مارس ٢٠١٠.

في إطار الإمبراطورية العثمانية بشكل عام بشرط عدم المساس بالقدس، وعدم اعتبار فلسطين وطنًا قوميًا لهم.

وذهب هرتزل للبحث عن مخرج آخر يحقق به فكرة الوطن القومي، فلجأ إلى ولهلم الثاني إمبراطور ألمانيا، حيث قابله مرتين في ١٨٩٨ في القدس بفلسطين، ولكن ذلك لم يسفر عن نتيجة تحقق ما أراده للعمل على توطين اليهود في فلسطين، ووجد هرتزل ضالته في بريطانيا التي كانت طموحات اليهود تلتقي مع مخططاتها الاستعمارية، وكان على رأس الحكومة البريطانية في ذلك الوقت دزرائيلي، وهو يهودي، وكان قد أوصى وزير خارجيته في مؤتمر برلين ١٨٨٤ بتقديم مذكرة عن " الصهيونية في المسألة الشرقية "، مما يدلل على أن فكرة الوطن القومي كانت مطروحة منذ وقت مبكر بالفعل لدى زعماء يهود العالم، وعلى كل حال فقد تمكن اليهود في نهاية القرن التاسع عشر من عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا ١٨٩٧، وظلوا بعد ذلك يعقدون هذا المؤتمر بشكل سنوي تقريبًا بهدف تحقيق حُلم الوطن القومي لهم[1].

وكانت إنجلترا قد أولت اهتمامها باليهود منذ ١٨٦٥ وقت إنشاء " صندوق اكتشاف فلسطين "، وقام لورد كتشنر بعمل خرائط لفلسطين منذ ١٨٧٢، وطالب بتعيين قنصل بريطاني في حيفا باعتبار فلسطين أقرب الطرق إلى الهند، ولذلك لم يكن غريبًا أن يقول هرتزل أثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني الرابع في لندن في أوائل القرن العشرين: " إن إنجلترا العظيمة، إنجلترا الحرة، سوف تفهمنا، وتدرك أهدافنا، إن الفكرة الصهيونية سوف تزداد ارتفاعًا وشأنًا من هذا المكان "[2].

---

(١) كامل زهيري، النيل في خطر! وثائق تنشر لأول مرة، مشروعات تحويل مياه النيل من هرتزل إلى بيجن ١٩٠٣ - ١٩٨٠، ط١، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٣١ - ٣٩.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٩.

ومنذ البداية طُرحت على اليهود فكرة الذهاب إلى الأرجنتين أو إلى فلسطين، حيث يذكر هرتزل في كتابه " الدولة اليهودية " ماذا نفعل: " هل نختار فلسطين أم الأرجنتين؟ .... إن الأرجنتين من أكثر بلاد العالم خصوبة، وهى تمتد على مساحات شاسعة، وفيها عدد قليل من السكان، ومناخها معتدل، وجمهورية الأرجنتين سوف تحصل على مكاسب كبيرة إذا تنازلت لنا عن قطعة من أراضيها، ولعل التسلل الحالي لليهود قد أثمر عن بعض الاستياء، ومن الضروري أن نوضح للأرجنتين أن الحركة الجديدة تختلف اختلافًا جوهريًا، أما فلسطين فإنها وطننا التاريخي الذي لا تمحى ذكراه، إن اسم فلسطين في حد ذاته سيجذب شعبنا بقوة ذات فاعلية رائعة " [1].

ولقد وقعت بلاد السودان هي الأخرى في دائرة المخططات الصهيونية لكي تكون وطنًا قوميًا للصهاينة، ففي ٢٣ فبراير ١٩٠٠ بعد المؤتمر الصهيوني الرابع، أرسل د. " س. رابو بورت " – اليهودي الأوكراني خلال بعثته لدراسة مجتمع يهود الفلاشا في إثيوبيا، وكان أستاذًا للأدب بجامعة لندن – خطابًا إلى اللورد كرومر، المندوب السامي البريطاني في مصر، أوضح له فيه: " أن جمعية الاستعمار اليهودي لا يمكنها التركيز في عملها على فلسطين فحسب، وإلا تكون قد خرجت عن الثقة الموكلة إليها، تلك الثقة التي تقتضي أن تعمل الجمعية على إيجاد موطن لليهود الروس الذين قامت الجمعية على أكتافهم، وهم غير مسموح لهم بحكم القانون الدخول إلى فلسطين، واقترح أنه لكي يُوجِدوا أرضًا لهؤلاء المشردين ليس هناك مكان يمكن الأخذ بالاستعمار اليهودي فيه بكل نجاح غير أراضي ضفاف النيل في السودان ... ويمكن لهذه الأراضي الخصبة أن تتحول إلى أماكن إنتاج مذهلة... وأن تدفق اليهود إلى هناك سوف يكون ذا أهمية

---

[1] تيودور هرتسل، الدولة اليهودية صدر هذا الكتاب منشورًا لأول مرة سنة ١٨٩٥، قام بترجمة النسخة الحالية - الطبعة العربية الثانية - محمد يوسف عدس، مراجعة عادل غنيم، الناشر مركز نصوص، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٨١ - ٨٥.

عظمى... فإذا وافقت حكومة جلالة الملكة (ملكة بريطانيا) على هذا المشروع الخاص بتوطين اليهود في السودان، فإنني أرغب أن اقترح هذا المشروع على أمناء جمعية الاستعمار اليهودي لتحويل مجال عملهم إلى السودان "[1].

وبطبيعة الحال فإن اللورد كرومر كان يعمل في المقام الأول لمصلحة التاج البريطاني، ويشعر بأنه ليس في توطين اليهود في السودان فائدة لبريطانيا فكتب ردًا إلى " رابو بورت "، كان ضمن ما جاء فيه: " أن المشروع الذي رفعته لي، والخاص بتكوين مستعمرات صهيونية في السودان لا يمكن أن ينال أدنى احتمالات للنجاح، ولذا ففي اعتقادي أنه من المستحسن ترك الموضوع "[2]، حيث كانت بريطانيا ما زالت في مرحلة إقرار الأحوال في السودان بعد سقوط الدولة المهدية، وقيام الحكم الثنائي الإنجليزي المصري هناك بموجب اتفاقية ١٨٩٩، وكانت إنجلترا ترتب لإقامة مشروعات لزراعة القطن تعوضها عن النقص الذي عانت منه مصانع لانكشير حين تناقص ورود القطن الأمريكي خامًا[3]؛ لذا لم يكن موضوع توطين اليهود في السودان في صالح بريطانيا.

وحث جوزيف تشمبرلين وزير المستعمرات البريطانية تيودور هرتزل لتوجيه حركة الاستيطان الصهيوني إلى شرق أفريقيا، وفي خطابه، الذي وجهه إلى " ليوبولد جرينبرج " أحد زعماء الحركة الصهيونية في ٣٠ مايو ١٩٠٣، قال: " إنني أري أن المكان الملائم للاستيطان اليهودي يقع بين نيروبى (عاصمة كينيا الآن) وهضبة ملاوي على طول الخط الحديدي في هضبة كينيا الخصبة "، وبالفعل هاجرت بعض العائلات الصهيونية إلى كينيا حتى بلغ عددها ٣٠ عائلة في نيروبي ١٩١٣، وكانت الحكومة البريطانية قد قامت باستقطاع مساحات

---

[1] مجلة السياسة والاستراتيجية، مطبعة التمدن المحدودة، الخرطوم، المجلد الأول، العدد الرابع، السنة الأولى، أغسطس ١٩٨٣، ص ٦٣ - ٦٨.

[2] نفس المصدر والمكان.

[3] زكي البحيري، السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري، دراسة في علاقات وادي النيل، ١٨٩٩ ــ ١٩٣٦، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٩. ص ١٤ ــ ١٥.

شاسعة من الأراضي لصالح هؤلاء اليهود، وجرت مفاوضات بين وزارة المستعمرات البريطانية والحركة الصهيونية من خلال ممثلها جرينبرج، بخصوص إقامة وطن قومي لليهود في أوغندا أو كينيا أو حتى في الأرجنتين ولكنها توقفت، بعد أن قرر المؤتمر الصهيوني السادس في بازل ١٩٠٣ رفض الاستيطان في هذه المناطق[١]، وذلك رغم أن اليهود الروس قد رأوا أن الهجرة إلى شرق أفريقيا أو أي مكان آخر أمر ضروري بعد مذابح " كشينيف " التي راح ضحيتها عدد من اليهود الروس، والذين كان كثير منهم بلا مأوى[٢].

ولقد أصر هرتزل وزعماء الحركة الصهيونية على أن يكون الوطن القومي لليهود هو فلسطين، التي أسموها " أرض الميعاد "، وكان هرتزل قد اقترح إنشاء مستعمرة صهيونية في سيناء بمصر في ١٩٠٢ كمكان لتوطين اليهود – على أمل أن ينفذوا منها إلى فلسطين – وكان هرتزل على ثقة تامة بأن الطريق إلى تحقيق ذلك لن يمر عبر الآستانة أو غيرها، وأن لندن وحدها هي الطريق المناسب لذلك، وخلال هذا الوقت كانت الحركة الصهيونية قد تحولت إلى حركة واسعة تضم معظم يهود العالم، خاصة بعد إنشاء " صندوق قومي " لتمويل أي مشروعات صهيونية لإقامة وطن قومي لهم.

وبعد أن وقع اختيار هرتزل على شبه جزيرة سيناء في مصر كمكان لتوطين اليهود، تقابل في سرية تامة مع المليونير اليهودي روتشيلد في يوليو ١٩٠٢، وأبلغه بنيته، وأخذ منه التأييد والدعم المادي لمشروعه، ثم تقابل مع وزير المستعمرات البريطاني تشمبرلين، وعرض عليه فكرة توطين اليهود في سيناء، فأبلغه الأخير أن سيناء من اختصاص اللورد كرومر، المعتمد البريطاني في مصر، واقترح عليه مقابلة وزير الخارجية البريطاني " لانسدون "، فقابله هرتزل

---

(١) حلمي عبد الكريم الزغبي، مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٢٧ ـ ٢٩.
وزبيدة عطا، إسرائيل في النيل، مكتبة الشروق الدولية، ط ١، القاهرة ٢٠١٠، ص ١٣٠.
(٢) هبة محمد البشبيشي، أفريقيا في الفكر السياسي الصهيوني، مرجع سابق، ص ٢٣.

وأخذ منه موافقة مكتوبة، موجهة إلى لورد كرومر في مصر، على مشروع استيطان اليهود في سيناء[1].

وعلى الفور جهز هرتزل بعثة صهيونية من عدد من خبراء الزراعة والجيولوجيا والمياه وغيرها، وأرسل بهم إلى سيناء في سرية تامة - لدرجة أنه كان لا يتفوه مع المليونير اليهودي روتشيلد بأي كلمة خلال حديثه معه في هذا الموضوع خاصة لو كانا يتحدثا في مكان عام، بل كان يكتب له ما يريد إبلاغه به على الورق، ثم يتلقى منه ردودًا مكتوبة أيضًا خشية أن يسمعه أحد - واختار هرتزل المهندس " كسلر " رئيسًا لهذه البعثة، وفي هذا الصدد يذكر هرتزل في مذكراته: أنه تقابل مع روتشيلد في ١٢ يناير ١٩٠٣ حيث أبلغه بما تحقق في المشروع قائلًا له: " أعطيت اليوم تعليماتي إلى كسلر، الذي عليه أن يقدم لي تقريرًا عن إمكانية الاستيطان في البلاد (شبه جزيرة سيناء) حتى أسير في العمل للحصول على المال والميثاق (عقد استغلال واستعمار هذه الأرض)"، ثم يقول في نفس المذكرات: " إنني أسررت إليه - إلى روتشيلد - أني أرغب في الحصول على حيفا وقبرص مع مينائها، وأني أنوي بدء الاستعمار بأفضل الأراضي "[2]، ومن الواضح أن فلسطين كانت محور التركيز في إقامة الوطن القومي لليهود، وحولها كانت ومازالت تدور الخطط والمناورات.

ويخاطب هرتزل المهندس كسلر بقوله: " إن مهمتك أن تبحث وتقرر بموجب ما يُعِدُّه رجال البعثة الفرص والإمكانيات التي تسمح بقيام الزراعة وامتداد الأرياف والمدن في المنطقة الواقعة على البحر المتوسط (في سيناء) بين قناة السويس والحدود التركية (يقصد حدود فلسطين أو ولاية القدس التي ظلت ولاية عثمانية حتى الحرب العالمية الأولى) وكذلك على الساحل "[3].

---

(١) كامل زهيري، النيل في خطر!، مصدر سابق، ص ٤٤ ــ ٤٧.
(٢) نفس المصدر، ص ٤٨ - ٤٩.
(٣) نفسه، ص ٤٩ - ٥٣.

ولكي يتم تنفيذ مشروع استيطان شبه جزيرة سيناء في سرية كاملة، خشية أن تعلم به الدوائر العثمانية أو المصرية، تمكن هرتزل من الحصول على تعهد كتابي ممن علم من الصحفيين في المدن الأوربية خاصة لندن بخبر إرسال بعثة إلى سيناء بعدم النشر عن الموضوع نهائيًا، وذكر هرتزل أن من الممكن زراعة مناطق في سيناء إذا ما تم نقل مياه النيل إليها عبر أنفاق من تحت قناة السويس، وقد انتهت البعثة الصهيونية، التي أرسل بها هرتزل لاستكشاف أرض سيناء، من وضع تقريرها في ٢٥ مارس ١٩٠٣، وأكدت على إمكانية تنفيذ المشروع، فحضر هرتزل إلى مصر، وتقابل مع بطرس غالي[1] الذي كان وزيرًا للخارجية المصرية في وزارة مصطفى فهمي باشا، حيث أبدى غالي موافقته بالفعل على المشروع، ثم تقابل هرتزل مع لورد كرومر الذي لم يمانع هو الآخر في عمل المشروع، إلا أنه أرجأ تنفيذه حتى يتم عرضه على المختصين في شئون الزراعة والري في مصر، وإذا كانت لندن قد رحبت بالمشروع نتيجة ضغوط آل روتشيلد وجهود هرتزل، وإذا كان المسئولون في القاهرة قد استقبلوا هرتزل وسهلوا مهمته، فإن القول الفصل ورفض المشروع جاء على يد " سير وليم جارستن " وكيل نظارة (وزارة) الأشغال العمومية (المسئولة عن الري في مصر) حيث كتب تقريرًا عن مقترح هرتزل لمد مياه النيل عبر أنفاق تحت قناة السويس لري أراضي سيناء، جاء فيه " أن تلك عمليه صعبة فنيًا، وأن سحب المياه سوف يؤثر على كميات المياه اللازمة للزراعة المصرية خاصة زراعة القطن " – في المناطق حول ترعة الإسماعيلية – وقد كان القطن مطلوبًا زراعته بشكل مُلح لمصانع بريطانيا للغزل والنسيج في ذلك الوقت، وأكد جارستن على أنه " إذا وُوفق على المشروع فسوف يكون عبئًا على مصر والزراعة المصرية "، وقال في موضع

---

[1] بطرس غالي المذكور أعلاه هو من الأجداد المؤسسين لأسرة غالي بخلاف بطرس غالي سكرتير عام الأمم المتحدة الأسبق، وبخلاف بطرس غالي وزير المالية الأسبق في آخر حكومات عهد مبارك، والهارب حاليًا في خارج البلاد.

آخر من تقريره: " من أجل هذا وغيره فإني لا أوصي بالمشروع "، وأن " المشروع لا يجب الموافقة عليه "[1].

ولم يكن معنى رفض المشروع تخلي بريطانيا عن مساندة اليهود، ولا خلع هرتزل للعباءة البريطانية، ولا تنحى الصهاينة عن هدفهم في إيجاد وطن قومي يرتبط بنهر النيل، إذ إننا نقرأ في جريدة الأهرام في ١٩ ديسمبر ١٩٠٣ - أي بعد سبعة شهور فقط، من انهيار مشروع توطين اليهود في سيناء - عن مشروع بديل ما نصه: " يعرف قراؤنا خبر شراء الخواجات سوارس والسير أرنست كاسل لسهول كوم أمبو بحري أسوان من الحكومة المصرية على شروط ... خلاصتها أن حضراتهم يأخذون من الحكومة المصرية ٣٠ ألف فدان فيصلحونها، ويدفعون للحكومة ٢٠ قرشًا كثمن للفدان الواحد، فإذا نجحوا في إصلاح الثلاثين ألف فدان كان لهم في السنوات العشر التالية أخذ السهل كله، ومساحته نحو مائة ألف فدان بالثمن ذاته، وتعهدت الحكومة بمنحهم رخص وابورات لري تلك الأراضي، على شرط أن يدفعوا ١٠ قروش عن ري كل فدان في السنة الأولى، و٢٠ قرشًا في السنة الثانية، و٢٥ قرشًا في السنة الثالثة، و٣٠ قرشًا ابتداءً من السنة الرابعة، وتُعفي الأرض في السنوات الأولى من الضريبة، ثم تفرض عليها ضريبة خفيفة حتى ١٥ سنة بعد تعميرها "[2].

وكان التخطيط الصهيوني يقوم على أن هذا السهل سيكون بعد إصلاحه مستعمرة يؤتى لزراعتها وإصلاحها بالفلاحين اليهود، وهكذا شرع الإنجليز مرة أخرى في مساعدة اليهود في " إقامة مستعمرة صهيونية في أرض مصرية، كي يغنوا اليهود الصهاينة عن السفر إلى شرقي أوغندا أو مجاهل أفريقيا كما كان

(١) نص تقرير سير وليم جارستن وكيل وزارة الأشغال في ٥ مايو ١٩٠٣ بخصوص سحب مياه النيل من ترعة الإسماعيلية عن طريق أنفاق أسفل قناة السويس لري مشروع استيطاني صهيوني كان مقترحًا في أرض سيناء حول العريش من جانب اليهود، كامل زهيري، النيل في خطر، مصدر سابق، ص ٨٠ - ٨٢ و١٠٧ - ١١١.
(٢) نفس المكان.

المقترح الإنجليزي " واستمر العمل في مشروع سهل كوم أمبو، ولكن حدث تغيير في الموقف، حين تمّ السماح بتوجه الهجرات اليهودية إلى فلسطين مباشرة بعد ذلك، فاستغنوا عن مشروع الاستيطان في صعيد مصر[1].

وفي فلسطين كانت الهجرة والاستيطان الصهيوني قد بدأ بطريقة عفوية منذ ١٨٨٢، وحتى أوائل القرن العشرين على يد جماعة " البيلو" اليهودية، ثم بدأت المرحلة الثانية بهجرة منظمة لليهود بدءًا من ١٩٠٧، حيث توالت موجات الهجرة والتوطن وشراء الأراضي في فلسطين، وحول بحيرة طبرية، وكانت تلك الموجات مصحوبة دائمًا، بالبحث العلمي، والتدريب العسكري، والأيديولوجية الصهيونية[2].

ولما كانت مشروعات الاستيطان الصهيوني مرهونة بتوصيل المياه إليها بأية وسيلة؛ لذلك كانت كافة التصورات التي طرحتها النخبة الصهيونية عن حدود الدولة المنشودة بعد صدور وعد بلفور ١٩١٧ مرتبطة بالمياه، سواء في مقترحات اللجنة الاستشارية لفلسطين، أو مقترحات الحدود في ٦ نوفمبر ١٩١٨، أو في مذكرة الحركة الصهيونية المقدمة لمؤتمر السلام المنعقد في باريس بعد الحرب الأولى في فبراير ١٩١٩، أو أثناء انعقاد المجلس الأعلى للحلفاء حول تقسيم خطوط المياه في فلسطين وبلاد الشام، ويرى " بن جوريون "، و" إسحق بن زفي "، وهما من مؤسسي الكيان الصهيوني، في مقال لهما عن حدود فلسطين في

---

(1) ينبغي أن نلفت النظر إلى أن مؤسسي المشروع الاستعماري المشار إليه عاليه في صعيد مصر، والذي لم يكتمل، هما رافائيل سوارس، وكاسل، وهما من اليهود الصهاينة، ومن كبار مؤسسي " البنك الأهلي المصري " ١٨٩٨، وكان لآل سوارس دور كبير في الاقتصاد المصري خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، وكانت لهم نشاطات واسعة في تجارة الأراضي والعقارات، وهم من مؤسسي البنك العقاري المصري ١٨٨٠، وقد أسس جاك سوارس البنك التجاري المصري، ثم بنك سوارس ١٩٣٦، وكان الأخوة رافائيل وجاك وكارلو من أشهر رجال المال وأخطرهم في مصر وخارجها. كامل زهيري، النيل في خطر!، مصدر سابق، ص ٨٥ ـ ٨٨.

(2) نفس المكان.

يونيو ١٩١٨ " أن الحياة الاقتصادية في فلسطين تعتمد على مصادر المياه الموجودة في ذلك الوقت، وأن من الأهمية الحيوية بمكان أن تضمن فلسطين - يقصد الدولة الصهيونية التي ستقام على أنقاضها - استمرار تدفق المياه التي تروى أراضيها، وتتمكن من تخزينها، والسيطرة عليها عند منابعها، وأن جبل الشيخ، ويقع داخل الأراضي السورية، هو أبو مياه فلسطين الحقيقي، ولا يمكن فصله عن فلسطين، دون تعريض حياتها للخطر "[١].

ومما يوضح مدى تركيز اليهود على محاولة امتلاك مصادر المياه أن المذكرة الصهيونية المقدمة إلى مؤتمر السلام بباريس ١٩١٩ المشار إليها من قبل قد نصت على أن: " تبدأ حدود فلسطين عند نقطة على البحر الأبيض المتوسط بالقرب من مدينة صيدا، وتتبع منابع المياه القادمة من سلسلة جبال لبنان حتى جسر الفرعون، ثم إلى " البير"، ثم تتبع الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ "[٢].

وقبل قيام دولة إسرائيل ١٩٤٨ وُضعت مخططات لمشروعات صهيونية عديدة لجلب المياه من بلاد الشام، فقد قدم الصهاينة اقتراحًا إلى رئيس لبنان " الفريد نقاش " ١٩٤١ لاستثمار المصادر المائية في لبنان، ولكن انكشفت أبعاد هذا المخطط، وأوقفته وقتها الأصوات الوطنية اللبنانية المعارضة له[٣].

ومن الواضح أن أغلب مناطق الاستيطان اليهودي قد تركزت قبل قيام دولة إسرائيل حول ساحل البحر المتوسط، وشمال فلسطين حيث تتوفر مياه الأمطار والمجاري المائية، وحيث تبدو الحياة الزراعية والصناعية ممكنة، أما بعد قيام الكيان الصهيوني ١٩٤٨ فقد أصبح التركيز حول سحب مياه أنهار الليطاني

---

(١) السياسة الدولية، العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤، بحث بعنوان: مشروعات التعاون الإقليمي في مجال المياه لمجدي صبحي، ص ١٩٧ - ٢٠٢. والسياسة الدولية، عدد ٦٠، أبريل ١٩٨٠، نبيل عبد الفتاح، أزمة المياه والمتغيرات في الأمن القومي الإسرائيلي، ص ١٤٤ - ١٤٧.

(٢) كامل زهيري، النيل في خطر!، مرجع سابق، ص ٩٦ - ٩٧.

(٣) نفس المكان.

والحصباني والأردن إلى أراضي ذلك الكيان، وفي فترة تالية اتخذت الهجرة اليهودية اتجاهًا جنوبيًا نحو الحدود المصرية بين سيناء والنقب، وقد أصبحت تلك الاتجاهات أشبه بقرون استشعار للسيطرة على المناطق التي تتوفر فيها المياه، والسبب في ذلك هو ضعف الموارد المائية داخل إسرائيل ذاتها خاصة جنوبها، ويعتبر هذا الضعف أحد أهم كوابح النمو في القطاع الزراعي الإسرائيلي، وأحد محددات التوزيع الديمُغرافي، فالثابت أن ٦٧% من الموارد المائية لإسرائيل تأتى من خارج أراضيها، ومن الضفة الغربية وروافد نهر الأردن، وذلك حسب إحصائيات الأمم المتحدة(١).

ولارتباط عملية التوسع الاستيطاني الصهيوني بمسألة المياه، بدأ الصهاينة بطرح مشروعات مائية تحقق هذا الهدف، ابتداء من مشروع " أبونيدس " ١٩٣٨، و" والتر كلاي" أو " لودر ميلك " ١٩٤٤ الذي تضمن الاستيلاء على مياه نهر الأردن، وتحويلها إلى المناطق الشمالية والوسطى من إسرائيل، وقد تم التفكير بعد ذلك في نقل كميات مائية من نهر الأردن إلى صحراء النقب بواسطة أنابيب، ونستطيع أن نلحظ أن أحد الأهداف الأساسية التي تضبط السلوك الإسرائيلي خلال اتفاقيات الهدنة التي جرت في ١٩٤٨ وما بعدها هو ضمان السيطرة على مصادر مياه نهر الأردن وروافده، فقد خرقت إسرائيل شروط الهدنة المشار إليها، بتجفيف بحيرة الحُولة، وشق القنوات لتحويل مياه نهر الأردن إلى أراضيها(٢).

وقد أخذت مسألة المياه بالنسبة للكيان الصهيوني بُعدًا خارجيًا حين أوفد إيزنهاور رئيس الولايات المتحدة، إريك جونستون إلى إسرائيل، حيث أعد مشروعًا باسمه ١٩٥٣ تجاهل فيه الحدود السياسية لدول حوض نهر الأردن، واعتبر

---

(١) السياسة الدولية، العدد ٦٠، أبريل ١٩٨٠، نبيل عبد الفتاح، أزمة المياه، م. سابق، ص ١٤٤ - ١٤٧.

(٢) نفس المصدر، ص ١٤٥.

بحيرة طبرية بمثابة خزان لمياه ذلك النهر، ويبرر لإسرائيل إمكانية الاستيلاء على معظم الموارد المائية لنهر الأردن بخلاف استيلائها على مياه نهر الليطاني[١].

ويقوم مشروع جونستون ١٩٥٦ على أساس تحويل مياه نهر الأردن إلى إسرائيل، تلبية للمطامع الصهيونية المبكرة في موارد المياه العربية المحيطة بالكيان الصهيوني، ففي ١٩٢٠ قام حاييم وايزمان بإرسال خطاب إلى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطاني ليوضح له فيه " أن الصهيونية لا تريد فلسطين فحسب، بل تريد أيضًا مد حدودها لتشمل جنوب لبنان، ولا يكفي أن يكون اليرموك والليطاني على حدود إسرائيل، بل من الضروري ضم الأراضي التي يسير فيها النهران "، ونظرًا لضعف الميزانيات المخصصة لدراسة شئون المياه في إسرائيل في ذلك الوقت، فقد قامت مراكز الأبحاث الغربية بذلك الدور نيابة عنها كمشروع إريك جونستون الأمريكي المشار إليه أعلاه[٢].

وجدير بالذكر أن شركة " تحال " تعتبر المؤسسة المنوط بها تخطيط وتنفيذ مشروعات المياه في إسرائيل، وهي شركة مساهمة إسرائيلية، تملك الحكومة الإسرائيلية ٥٢% من أسهمها، والباقي مملوك مناصفة بين الوكالة الصهيونية، والصندوق القومي لليهود، وقد وضعت تلك الشركة ثلاث خطط لزيادة كميات المياه المتاحة لإسرائيل، **الخطة الأولى**: من ١٩٥٣ حتى ١٩٦٠، لزيادة كمية المياه من ٨١٠ مليون متر مكعب إلى ١٧٣٠ مليون متر مكعب، **والخطة الثانية**: امتدت لعشر سنوات من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٥ وهدفها توفير المياه التي تُمكن إسرائيل من زيادة مساحة الأراضي الزراعية فيها من ٨٨٠ ألف دونم (مساحة الدونم حوالي رُبع فدان)[٣] إلى ٣ ملايين دونم، **والخطة الثالثة**: بدأت

---

[١] نفس المصدر، ص ١٤٦ - ١٦١. وكذلك بحث لحسن بكر بعنوان: المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، السياسة الدولية، عدد ١٠٤ أبريل ١٩٩١، ص ١٣٨- ١٣٩.

[٢] حسن بكر، نفس المصدر، ص ١٤٠ – ١٤١.

[٣] الفدان ٤٢٠٠ متر مربع، بينما الدونم ١٠٠٠ متر مربع فقط.

في ١٩٦٦ حتى ١٩٧٤ لتوفير كميات أكبر من المياه اللازمة لمتطلبات الهجرة والتنمية في إسرائيل[١].

المياه محور الصراع والحروب بين العرب وإسرائيل

يذكر حمدي الطاهري خبير المياه الدولي المعروف أن شعار الصهيونية القائل بأن " إسرائيل تمتد من النيل إلى الفرات "، هو في الواقع شعار يتعلق بالمياه في المقام الأول[٢]. ويشير كثير من القادة الإسرائيليين إلى أن حيازة المياه والسيطرة عليها كانت أهم محركاتهم في العديد من الحروب التي خاضوها مع العرب، فقد اعترف بن جوريون بأن " اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتحدد مصير إسرائيل ". ويرجع السبب في ذلك إلى أن نقطة المياه تعد بؤرة الحلم الصهيوني في إنشاء الدولة، والواقع أن المناطق التي يمكن أن تتوفر فيها مياه تسمح بقيام الزراعة والعمران في إسرائيل هي تلك المطلة على البحر المتوسط حيث تسقط عليها الأمطار في فصل الشتاء، يضاف إليها المناطق المستفيدة من مياه أنهار بلاد الشام في الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من إسرائيل، أما بقية أراضي الكيان الصهيوني فهي جافة أو شبه جافة، خاصة منطقة النقب في الجنوب، وتُجري إسرائيل عمليات استيطان واسعة في الضفة الغربية التي يوجد فيها الفلسطينيون، مما يؤدى إلى استنزاف جزء كبير من مواردها المائية السطحية والجوفية على حد سواء[٣].

وتلعب المياه دورًا مهمًا واستراتيجيًا للأمن والوجود الإسرائيليين؛ لأنها هي العامل الأساسي لإقامة المشروعات التنموية والاستيطانية التي تشجع على جذب

---

[١] كامل زهيري، النيل في خطر!، مرجع سابق، ص ٩٧ ـ ٩٨.

[٢] جون بولوك، وعادل درويش، حروب المياه، الصراعات القادمة في الشرق الأوسط، ترجمة هاشم أحمد محمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١١١ - ١١٢.

[٣] سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، م. سابق، ص ١١٩ ـ ١٢٨. رفعت سيد أحمد، الصراع المائي بين العرب وإسرائيل، دار الهدى للنشر، ط ١، القاهرة ١٩٩٣. ص ١٨٩ ـ ١٩٨. وحلمى الزغبي، مخاطر التغلغل الصهيوني، م. سابق، ص ٩٩ ـ ١٠١. الأهرام ٩ يونيو ٢٠١٠.

موجات جديدة من المهاجرين اليهود من شتى أنحاء العالم، ولقد راهنت سياسة إسرائيل المائية، وما زالت تراهن، على السيطرة على مصادر المياه المتاحة في المنطقة العربية، وسعت وتسعى لتغيير الخريطة المائية لتلك المنطقة لصالحها دون مراعاة لمصالح الشعوب الموجودة فيها.

وطرح المخطط الصهيوني، منذ التفكير في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين قبل صدور وعد بلفور، فكرة البحث عن موارد المياه اللازمة لتحويل الحلم إلى حقيقة، وظل ذلك المخطط يسعى لتوفير المياه اللازمة لبناء واحة الرفاهية وسط الصحراء، حسب تصورهم، جنبًا إلى جنب مع مراحل إنشاء الدولة، ولما كانت موارد المياه محدودة في محيط الكيان الصهيوني، والهجرة إلى إسرائيل مفتوحة فقد انتقلت خطط إسرائيل من استغلال معظم المياه المتاحة في فلسطين، إلى الاستحواذ على مصادر المياه العربية المحيطة بها، ثم إلى سرقة تلك المياه لمواجهة متطلبات هجرة اليهود القائمة والمحتملة[1].

ويذكر " ديفيد بول " خبير الوثائق بجامعة هارفارد الأمريكية في دراسة بعنوان: " مشكلات المياه في النزاع العربي الإسرائيلي "، أن القوة العسكرية الإسرائيلية، التي قادها إرييل شارون، لمهاجمة مواقع عسكرية سورية في ١١ ديسمبر ١٩٥٥، كان هدفها استفزاز مصر بعمل عسكري يدفعها إلى الرد على إسرائيل، التزامًا باتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا، وبذلك تُشعل إسرائيل حربًا كانت تريدها، ولكن مصر لم تبلع الطعم في تلك المرة، وكان على إسرائيل الانتظار حتى العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، على أمل أن تحقق ما ترنو إليه، ليس فقط لتحقيق خطتها الطويلة الأجل للسيطرة على الجولان السورية، ولكن أيضًا للهجوم على مصر واحتلال سيناء، وهو نفس السيناريو الذي اتبعته في حرب يونيو ١٩٦٧[2]، تلك

---

[1] السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي مصدر سابق، ص ١٣٨.

[2] الأهرام ٩ يونيو ٢٠١٠، دراسة عن المياه العربية في خطط إسرائيل الحربية ١٩٦٧.

الحرب التي مكنت إسرائيل من تحقيق رغبتها في تحويل مجرى نهر الأردن لصالحها، والاستيلاء على مياه بحيرة طبريه في الجولان، ومنع تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العربي في القاهرة ١٩٦٤ لاستثمار مياه نهر الأردن لصالح الجانب العربي.

وفي دراسة للمحلل العسكري الإسرائيلي " زئيف تشيف "، بعنوان: "مصالح إسرائيل المائية في الأرض المحتلة " يقول: " إن تاريخ الحروب العربية الإسرائيلية، يكشف عن أن المياه كانت أحد دوافع إسرائيل الرئيسية من هذه الحروب "[١]. وتؤكد المفكرة الخاصة بموشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، التي نشرت الصحف الإسرائيلية أجزاءً منها بعد وفاته على مغزى المخططات الإسرائيلية، حيث يذكر فيها: " أنهم كانوا يستفزون الجانب السوري بإطلاق رصاص عليه فيضطر للرد بطلقات المدفعية، فتسارع إسرائيل بهجوم أكبر كانت تريده، لتنفيذ خطتها للسيطرة على مناطق معينة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لها "[٢].

وبعد حرب ١٩٦٧ حسنت إسرائيل من مواقعها وسيطرتها المائية في بلاد الشام، فاحتلت مرتفعات الجولان مما جعل من المستحيل على الدول العربية تحويل مياه روافد نهر الأردن، فخطوط وقف إطلاق النار بعد هذه الحرب جعلت إسرائيل تتحكم في حوالي نصف طول نهر اليرموك مقارنة بحوالي ١٠ كم فقط كانت متاحة لها من هذا النهر قبل الحرب، مما جعل إسرائيل تتحكم في أية تنمية في حوض نهر الأردن، وترتب على ذلك وقف تنفيذ أهم مشروعين مائيين عربيين في بلاد الشام، هما سد المخيبة، وسد المقارن[٣].

وإبان غزو إسرائيل للبنان عامي ١٩٧٩، و١٩٨٢، ترددت في الدوائر الأكاديمية والصحفية الإسرائيلية فكرة أن " الحاجة الاستراتيجية الملحة للمياه، هي

---

[١] نفس المصدر.
[٢] نفسه.
[٣] فتحي شهاب الدين، المياه والحروب القادمة في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٦، ٢٤ ـ ٢٥.

التي استوجبت الحروب التي تخوضها إسرائيل "، وهي التي دفعت للأعمال العسكرية التي وقعت في لبنان في العامين المذكورين.

والواقع أن المنطقة العربية تعاني من نقص كبير في المياه خاصة مع تزايد أعداد سكانها، فنصيب الفرد في معظم البلدان العربية منخفض بدرجة كبيرة عن مثيله في معظم بلدان العالم، وكانت البلدان العربية تحاول أن تحل مشكلاتها المائية مع جيرانها بالتفاهم والحوار، خاصة أن ٨٠ % من مياه المنطقة العربية تأتي من خارجها؛ ولذلك فإن التحدي الكبير لبعض البلدان العربية ومنها مصر وسوريا والعراق وفلسطين المحتلة هو كيف يمكنها سد العجز في حاجتها المائية؟، ومما لا شك فيه أن دخول إسرائيل على الخط قد زاد مشكلة المياه العربية تعقيدًا، وساعد على خلق أزمات كبيرة، وبدلًا من أن تحل البلدان العربية مشكلاتها المتعلقة بالمياه عن طريق التفاهم والتنمية المشتركة مع جيرانها من بلدان أحواض الأنهار التي تشترك معها أوجدت إسرائيل جوًا من الصراع والحروب بين هذه البلدان[١].

ولذلك فإنه ليس صحيحًا أن حروب المياه سوف تبدأ في منطقة الشرق الأوسط حول أنهار النيل ودجلة والفرات والأردن وغيرها، فالحقيقة أن هذه الحروب والصراعات قد بدأت منذ وقت مبكر من جانب إسرائيل دون أن يقدر العرب حقيقة أهدافها جيدًا، ولم يكن هناك رد فعل عربي مناسب للمخططات الإسرائيلية للسيطرة على المياه العربية، وقد ذكرت جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل خلال الستينيات " بأن التحالف الإسرائيلي مع تركيا وإثيوبيا يعني أن أكبر نهرين في المنطقة – النيل والفرات – سيكونان في قبضة إسرائيل "[٢].

---

[١] سامر مخيمر، وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص٧.

[٢] جون بولوك، عادل درويش، حروب المياه، الصراعات القادمة في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ٦٥ - ٧١. حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص١٧٩ – ١٨٢.

ويبين الباحث الإسرائيلي إيرن فيتلسون Eran Feitelson – في بحث له موضوعه: " صراع المياه العربي الإسرائيلي: هل هو مواجهة قديمة مرشحة للظهور؟ " – أن " المواجهة بين إسرائيل وسوريا على تحويل مياه نهر الأردن هو مثال للصراع الذي يقوم من أجل السيطرة على الموارد المائية "، ويؤكد نفس الباحث على أنه " حتى لو تخلت إسرائيل عن الأراضي التي احتلتها ١٩٦٧، فإن المواجهات مع سوريا سوف تعود مرة أخرى، بسبب الحاجة الملحة لتوفير المياه، وتراجع نصيب الفرد من المياه في أنحاء الإقليم الواسع لبلاد الشام "، ويشير الباحث بأن هناك إحساسًا لدى إسرائيل بأن المياه عملة نادرة، ولذلك ينبغي أن تُعامل كبضاعة تخضع لقانون وسعر السوق أكثر من أن تعتبر موردًا طبيعيًا "[١]، وهذا هو الابتكار الصهيوني الذي سُرب إلى مؤتمر الأمم المتحدة في " ريو ديجانيرو " لطرح فكرة تسعير المياه على مستوى العالم في أوائل تسعينيات القرن الفائت.

ومحاولات إسرائيل لتوصيل مياه النيل إليها لا تنتهي، فبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ حاولت الضغط على صانع القرار المصري، ولعب دور مؤثر في صراع المياه بين دول حوض النيل، واستغلال الدعم الأمريكي الواضح لها، لدفع تلك البلدان للموافقة على تمرير المياه إليها عبر مصر[٢].

ويكشف الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي " أرنون شوفير" في كتابه " صراعات المياه في الشرق الأوسط " الصادر حديثًا: " أن بلاده تقوم بدور مهم في أزمة مياه النيل، مؤداه التأثير على أمن مصر المائي، لأهداف سياسية واستراتيجية، عن طريق مخططات صهيونية في منطقة حوض النيل "، ويذهب ذلك الخبير إلى حد التصريح بأن " نسب توزيع المياه بين دول حوض النيل لها

---

[1] Eran Feitelson, The Hebrew Un. Of Jerusalem, The ebb and Flow of Arab - Israeli Water Conflicts: Are Past Confrontations likely to Resurface?, Water policy, Official Journal of the World Water Council, 2 2002.P. 343, 344, 358.

[٢] جريدة النبا ٢٢ مايو ٢٠١٠.

تأثير مباشر على إسرائيل "، مما يعد اعترافًا صريحًا منه بأن لبلاده أصابع خفية في دفع دول المنبع للتوقيع على اتفاقية عنتيبي الإطارية الخاصة بمياه النيل في ٢٠١١ بشكل منفرد، ويعترف " شوفير " أن إسرائيل يهمها زيادة حصة إثيوبيا من المياه؛ لأن هذا الأمر يعني من وجهة النظر الإسرائيلية إعادة تقسيم مياه النيل بشكل جديد[١]، وهدف إسرائيل من وراء ذلك ليس خدمة مصالح دول حوض النيل بما فيها إثيوبيا، بل إن هدفها تخفيض كميات المياه الواصلة إلى مصر – والسودان – إما من أجل الضغط على مصر لقبول تمرير المياه لإسرائيل، أو لخلق مشكلات وصدامات بين مصر والسودان من جانب ودول حوض النيل الأخرى من جانب آخر، أو لعدم تمكين مصر من توصيل مياه النيل لتعمير سيناء حتى تظل منطقة مخلخلة السكان، لا تهدد الكيان الصهيوني، ويسهل لإسرائيل السيطرة عليها في أي حرب محتملة.

ويوضح الخبير الإسرائيلي كذلك أن بلاده من مصلحتها حدوث أزمة مياه في مصر لسبب هام آخر، وهو أن تلك الأزمة سوف تدعو مصر للانشغال بصراعات مع جيرانها من دول حوض النيل، الأمر الذي يقلل من قيامها بدور كبير في شئون وقضايا العالم العربي، خاصة قضية فلسطين[٢].

ويرى " شوفير " أن تقليص حصة مصر من مياه النيل يمنح تفوقًا تكتيكيًا لإسرائيل، فموجات الجفاف المتعاقبة التي تعرض لها حوض النيل، خلال ثمانينيات القرن المنصرم أدت إلى نقص في كميات المياه لدى مصر، وعدم تمكنها من توفير الاكتفاء الذاتي من الغذاء لسكانها المتزايدين، فاضطرت للاعتماد على دول أخرى لتوفير الغذاء، خاصة الولايات المتحدة التي تُعد أكبر منتج للغذاء في العالم، وكلما زاد اعتماد مصر على أمريكا كلما كان هذا الأمر

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفسه.

في صالح إسرائيل لأنه يضمن استمرار اتفاقية السلام الموقعة بين القاهرة وتل أبيب[1].

ويحاول " شوفير " أن يتكهن وضع منطقة سيناء في المستقبل، ويتوقع أن يشهد ٢٠١٥ انتقال آلاف المزارعين المصريين للإقامة في سيناء قرب الحدود المشتركة مع إسرائيل، نتيجة مشروعات التنمية المزمع تنفيذها هناك، والتي تتضمن مد ترعة السلام إلى مدينة العريش، وذلك هو السبب الحقيقي غير المعلن، الذي دفع رئاسة الأركان الإسرائيلية إلى إصدار قرار خاص ببناء جدار عازل على طول الحدود المصرية مع إسرائيل لضمان حمايتها من أية تداعيات قد تحدث في المستقبل، وحذر الخبير الإسرائيلي من مغبة انتقال أعداد غفيرة من المصريين لسيناء، باعتبار أن ذلك يُفشل واحدًا من سيناريوهات صانعي السياسة في إسرائيل لحل مشكلة الفلسطينيين بعيدًا عنهم، وذلك بتوطينهم في أجزاء من سيناء[2].

ولقد تابع المصريون ما تردد عن المخططات الصهيوأمريكية لتهجير جزء من سكان قطاع غزة، المكتظ بالسكان والقابل للانفجار، إلى سيناء، فبدلًا من انفجار هذا القطاع في وجه إسرائيل، يكون انفجاره في وجه المصريين – الذين تعتبرهم إسرائيل العدو الأول لها – وعلى جزء من أرض سيناء، وقد اشتركت السلطات السياسية في مصر تحت حكم الإخوان المسلمين ورئاسة محمد مرسى في هذه المخططات الصهيونية، التي لم تتم، مقابل ليس فقط الحصول على مليارات الدولارات، ولكن أيضًا من أجل ضمان البقاء على رأس السلطة في مصر بتأييد من الأمريكان، ولتذهب مصر الوطن بمن فيه إلى الجحيم.

---

[1] نفسه.
[2] نفسه.

وحول الوضع المستقبلي لسيناء – خلافًا لما طرحناه – يتوزع الرأي في إسرائيل بين فريقين، يرى الفريق الأول منهما أن: توطين عدد ضخم من المزارعين المصريين في سيناء قرب الحدود الإسرائيلية سيؤدي إلى تغييرات استراتيجية كبيرة في المنطقة، وفي حال وقوع مواجهات مستقبلية بين مصر وإسرائيل لن تتمكن إسرائيل فيها من تكرار سيناريو حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧، وستجد القوات الإسرائيلية صعوبة في الزحف تجاه قناة السويس نتيجة لوجود هذا العدد الضخم من المصريين[١]. أما الفريق الثاني فيرى: أن الاستثمارات الضخمة التي استثمرتها مصر في سيناء في مشروعات عمرانية وسياحية واسعة، بالإضافة إلى الاستثمارات المحتملة في مجالات عدة سيزيدان من رغبة مصر في التحاور مع إسرائيل، ويجعلان من مصلحتها زيادة حرارة السلام بين البلدين حفاظًا على تلك الاستثمارات[٢].

التغلغل الصهيوني في أفريقيا

لقد أعطى الكيان الصهيوني منذ قيامه ١٩٤٨ اهتمامًا خاصًا للقارة الأفريقية، وحول ذلك الاهتمام يقول: " بن جوريون " نحن (إسرائيل) بحاجة إلى صداقة الدول الأفريقية أكثر من جارتنا (يقصد مصر) ". وقد اعتبرت إسرائيل ذلك الاهتمام ركنًا أساسيًا من الصراع العربي الإسرائيلي، وجزءًا مُهمًا من نظرية أمن الكيان الصهيوني المبنية على اكتساب الشرعية، وتحقيق المصالح والهيمنة، وتطويق الدول العربية، وفي مقدمتهما مصر والسودان، وإضعاف نفوذهما داخل القارة الأفريقية، ومحاصرة مصالحهما المشتركة مع دول حوض النيل[٣].

ومنذ السنوات الأخيرة من خمسينيات القرن الماضي طرح مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بن جوريون فكرة تأسيس هيئة تكون مسئولة عن المساعدات

---

(١) نفسه.
(٢) نفسه.
(٣) حلمي عبد الكريم الزغبي، مخاطر التغلغل الصهيوني، مرجع سابق ص ١٠ – ١٤.

الخارجية، ورأى " الياشيف بن حورين " مدير قسم آسيا وأفريقيا بوزارة الخارجية أن من المناسب إنشاء "صندوق للمساعدات الفنية"، وفي ١٩٥٨ أنشأت وزارة الخارجية الإسرائيلية " قسم التعاون الفني" مع أفريقيا، وكان أول من رأس هذا القسم وقام بتنظيمه " حنان عينور" ، وفي ١٩٦٠ أصبح هذا القسم يسمى " قسم المساعدات والتعاون الدولي" ثم تغير اسمه إلى " قسم التعاون الدولي" (ماشاف)، وكان ومازال، هذا القسم مسئولًا عن النشاط الذي تقوم به إسرائيل في أفريقيا، وظل هو الوسيلة الوحيدة لاستمرار العلاقات الإسرائيلية ببعض الدول الأفريقية بعد أن قطعت معظمها علاقاتها بإسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣[١]، وكان هذا القسم مسئولًا عن إمداد بعض الدول الأفريقية بالخبراء في المجالات الطبية والعسكرية والاقتصادية، وفي الشئون المائية والزراعية على وجه الخصوص، وقد حظيت إثيوبيا وكينيا ورواندا وأوغندا والكونغو وجنوب السودان والسنغال وغانا باهتمام خاص من جانب إسرائيل، حيث أعطى الماشاف أولوية لهذه الدول في جميع المساعدات والمشروعات الخاصة بأفريقيا، ومن الملاحظ أن كل هذه الدول تقع في نطاق حوض النيل ماعدا السنغال وغانا، مما يكشف عن نوايا السياسة الإسرائيلية في أفريقيا منذ البداية، وقد اهتم بن جوريون بخلق علاقات ودية مع الدول الأفريقية، ومن أجل ذلك حرص على أن يكون هو أول المهنئين للدول الأفريقية التي حصلت على استقلالها في فترة الستينيات من القرن الماضي مثل الكونغو ورواندا وأوغندا وغيرها[٢].

ولخلق عوامل مشتركة بين اليهود والأفارقة، كتب المفكرون اليهود أن الأفارقة قد لاقوا صنوفًا من الاستغلال والاستعباد خلال فترة الاستعمار الأوروبي،

---

[١] المصري اليوم ٢١ إبريل ٢٠١٥، ملف عن التغلغل الصهيوني في أفريقيا إعداد محمد البحيري. ولقد استمرت علاقات إسرائيل موجودة مع بعض الدول الأفريقية رغم انقطاعها على المستوى الرسمي بسبب حرب ١٩٦٧، وذلك عن طريق قسم التعاون الدولي " المشاف " في دول نيلية مثل كينيا وأوغندا ورواندا.

[٢] نفس ملف المصري اليوم عن التغلغل الصهيوني في أفريقيا.

وخلال استخدامهم كعبيد في العالم الجديد، مثل اليهود الذين خرجوا من أورشليم مجبرين، ولاقوا صنوفًا من الاضطهاد والقهر من جانب الأوروبيين وغيرهم في البلاد التي كانوا فيها، وأن الأفارقة سعوا في وقت من الأوقات للعودة من العالم الجديد إلى أفريقيا وطنهم الأم، وكذلك يسعى اليهود المشتتون للعودة إلى أرض الميعاد في فلسطين[١].

وفي ذلك القول كثير من خلط الأمور؛ لأن الأعداد القليلة (التي لا تبلغ ٢٠٠ ألف من البشر) التي عادت من العالم الجديد إلى أفريقيا خاصة في ليبريا وسيراليون كانت قد خرجت أصولها مجبرة عبر تجارة الرقيق إلى أوروبا والعالم الجديد منذ ما يقرب من ٤٠٠ إلى ٢٠٠ سنة، وقتها خُربت أفريقيا بشريًا، وخرج منها حسب بعض التقديرات ١٠٠ مليون من السكان، بينما كان خروج اليهود منذ أكثر من ٣٠٠٠ سنة في أعداد محدودة لا تقارن بملايين اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين واستعمروها حديثًا، وجعلوا منها وطنًا قوميًا لهم، على حساب الشعب الفلسطيني، ثم إن اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين ليسوا هم الذين خرجوا من أورشليم أصلًا، وإنما هم خليط من أقوام أخرى انتقلت وتزاوجت واختلطت بغيرهم من البشر، فمنهم الأبيض والأسود والقمحي، وذلك نوع من تزييف التاريخ، وهكذا يفعل مفكرو اليهود.

وكانت الثقافة الأجنبية الوافدة من أهم الوسائل التي استخدمها المستعمرون الأوروبيون واليهود – من لغات وثقافات وأديان ودراسات إنثروبولوجية – لتبرير العديد من ممارساتهم وأعمالهم، ولذلك فإن العودة إلى الجذور الحقيقية للثقافة الأفريقية دون فرض ثقافة الآخر هي الشرط الأساسي لكي يدرك الأفارقة حقيقة ثقافتهم وطبيعة تكوينهم وقدراتهم، ويحددوا طريقهم نحو المستقل – بعيدًا عن المفاهيم الغربية والصهيونية – بدلًا من قيامهم بدور التابع المطيع للمخططات

---

[١] هبة محمد البشبيشي، أفريقيا في الفكر السياسي الصهيوني، مرجع سابق، ص ٢٣.

والأهداف الأجنبية، وفي ذلك يقول المفكر الراديكالي الأفريقي اللاتيني العظيم " وولتر رودنى Walter Rodney ": إنه لابد من دحض الرؤى والادعاءات التي قدمها الآخر للأفارقة، والتي كان يؤكد من خلالها أن الذين استعمروا أفريقيا أو دخلوها هم الذين نقلوها من حالة التخلف والفوضى التي كانت تعيش فيها إلى حالة النهضة المعاصرة، وذلك على غير الحقيقة – فالذين دخلوا أفريقيا هم الذين استنزفوا ثرواتها الطبيعية والبشرية قبل كل شيء – ويرى رودني أن تحقيق أي تقدم أفريقي حقيقي لن يتم إلا من خلال إدراك الأفارقة لثقافتهم الأصلية، وكتابة تاريخهم الحقيقي، في إطار من الوحدة والتماسك، والمصالح المشتركة(١).

وعلى كل حال فقد استطاعت إسرائيل في العقود الثلاثة التالية لقيامها أن تتغلغل داخل القارة الأفريقية عن طريق العمل في المجالات الثقافية والتكنولوجية والطبية إلى جانب المجالات الاقتصادية، وكان هدف الدولة العبرية فك طوق الحصار العربي المقام حولها، وانتزاع اعتراف الدول الأفريقية بها(٢).

وفي المجالات الطبية استغلت إسرائيل انتشار أمراض العيون في أفريقيا وركزت على ذلك المجال، وأرسلت حتى ١٩٧٣ حوالي ٣٤ طبيبًا للعيون لعلاج المرضى وإجراء العمليات اللازمة، وقد قدر " البروفيسور إسحاق ميخائلسون " أن عدد من تمت معالجتهم في عيادات العيون من الأفارقة قد بلغ مليون شخص خلال الفترة المشار إليها، فمنذ بداية الستينيات تم إرسال أطباء العيون إلى كينيا ورواندا والكونغو وليبيريا(٣).

ويجب أن نلفت النظر إلى أن إسرائيل قد شكلت رأس رمح للمصالح الغربية في السيطرة على الدول الأفريقية، عقب موجة الاستقلال التي شهدتها تلك

---

(١) باسم رزق عدلي رزق، أفريقيا والغرب، دراسة لآراء المفكر الأفريقي اللاتيني وولتر رودنى، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة ٢٠١١، ص ٢٢٩ - ٢٤٢.
(٢) جريدة الأهرام ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩، أحمد سيد أحمد: ما وراء جولة ليبرمان الأفريقية.
(٣) المصري اليوم ٢١ إبريل ٢٠١٥، ملف عن التغلغل الصهيوني في أفريقيا إعداد محمد البحيري.

الدول في الستينيات من القرن الماضي، حيث قامت إسرائيل في حقيقة الأمر باستغلال بعض تلك الدول بالوكالة عن الدول الغربية في شكل استعمار جديد يقوم على العلاقات الاقتصادية التي تخفي وراءها الأهداف السياسية(١)، وحرص اليهود الصهاينة في نفس الوقت على إخفاء علاقاتهم بالدول الأوروبية، حتى يقتنع الأفارقة بصدق نواياهم.

ومما هو جدير بالملاحظة أن كثيرًا من الدراسات والأبحاث الغربية خاصة الأمريكية التي تناقش قضايا المياه والتنمية في أفريقيا والشرق الأوسط تبحث منذ وقت مبكر عن مصادر ووسائل لتوفير موارد مياه لإسرائيل، وذلك بمحاولة إدخالها ضمن المنظومة المائية للشرق الأوسط وحوض النيل(٢)، ومن ثم لا يمكن النظر ببراءة للبحوث التي تخرج عن المعاهد ومراكز الأبحاث الأمريكية بشأن طرح حلول لمشكلات المياه في تلك المناطق.

ولكي يجد الكيان الصهيوني مجالًا حيويًا له في القارة الأفريقية ركز على ما يخص الشئون الزراعية والمياه وطرق الري، واهتم بدراسة الأسواق الأفريقية، وتحديد حاجات السكان من المنتجات الصناعية، ومن أجل أن تطور إسرائيل من علاقاتها التجارية مع بعض دول القارة السمراء عقدت العديد من الاتفاقيات مع تلك الدول، وقدمت الكثير من التسهيلات المالية، وفتحت العديد من المكاتب التجارية، وأقامت المعارض الزراعية والصناعية، وعقدت المؤتمرات الخاصة بالتكنولوجيا والمياه في داخل إسرائيل ليحضرها الباحثون والمسئولون الأفارقة(٣)، ففي ١٩٦٠ عقدت إسرائيل أول مؤتمراتها في هذا الشأن بمعهد " فايتسمان للعلوم "، بمبادرة من وزير الخارجية الإسرائيلي " أبا إيبان "، حيث اشترك في ذلك

---

(١) الفريق محمد فوزي، وعمر رشدي، الصهيونية وربيبتها إسرائيل، مطبعة مصر، ١٩٦٢، ٣٤٠ ـ ٣٤٥.

(٢) الأسبوع ٢٥ يونيو ٢٠١٠.

(٣) حلمي عبد الكريم الزغبي، مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٤٦ ـ ٤٨.

المؤتمر حوالي ١٠٠ شخصية نصفهم كان من المدعوين من قارتي أفريقيا وآسيا، وقد شجع ذلك بعض الدول الأفريقية على الاستعانة بالخبراء الإسرائيليين في مجالات متعددة، وإلى إرسال طلابها للدراسة بالمعاهد والجامعات الإسرائيلية[١].

وخلال ستينيات وجزء من سبعينيات القرن المنصرم انتشرت الشركات الإسرائيلية العاملة في المجالات الاقتصادية المختلفة كشركة "سوليل بونيه " لأعمال التشييد وشق الطرق وإقامة المطارات، وشركة " فريدمان " لبناء الوحدات السكنية والفنادق، وشركة " أجريد أب " المتخصصة في أعمال الزراعة واستصلاح الأراضي، وشركة " كور" التي كانت تعمل في مجال المعدات الإلكترونية والأجهزة الكهربائية والمعدنية، والمطاط والبلاستيك، وشركة " تحال " الخاصة بالمياه والتي قامت بتخطيط الكثير من برامج تطوير المصادر المائية ببعض الدول الأفريقية[٢] ، وقد عملت كثير من الشركات الإسرائيلية أيضًا في مجال استخراج المعادن خاصة الذهب والماس، وفي مجال النقل والملاحة، وصيد الأسماك، وبيع السيارات وصناعة الأثاث وغيرها[٣].

ولعبت خطوط النقل البحري التي فتحتها إسرائيل في شرق وغرب القارة الأفريقية دوراً خطيرًا في التغلغل الإسرائيلي في هذه القارة البكر، والاستفادة من مواردها المعدنية والزراعية، وكان ذلك يتماشى مع سياسة إسرائيل منذ خمسينيات القرن الماضي، التي كانت تبغي دعم علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأفريقية، وقتما كانت جولدا مائير وزيرة خارجية الكيان الصهيوني[٤].

ولكي تربط إسرائيل نفسها بالقطاعات الشعبية في المجتمعات الأفريقية، عملت على توسيع النشاطات المشتركة بين النقابات العمالية في إسرائيل

---

(١) المصري اليوم ٢١ إبريل ٢٠١٥، ملف عن التغلغل الصهيوني في أفريقيا إعداد محمد البحيري.
(٢) حلمي عبد الكريم، مخاطر التغلغل الصهيوني، م. سابق، ص ٥٢ ـ ٥٨.
(٣) نفسه، ص ٥٢ ـ ٥٩.
(٤) حسني حواش، الصهيونية في أفريقيا، الناس للنشر، الخرطوم، بدون تاريخ، ص ٤٠ ـ ٤١.

(الهستدروت) والنقابات العمالية الأفريقية من أجل التواجد مع هذه النقابات، ومحاولة احتواء قياداتها، ودعوتها لزيارة إسرائيل، وتقديم المعونات المالية لها[١]، وكسبها إلى جانبها في أي مواقف تخص وجودها وصراعها مع الدول العربية، ولعب حزب عمال إسرائيل "الماباي" مع بقية الأحزاب العمالية الصهيونية الأخرى دورًا رئيسيًا في مد جسور الصداقة مع الأحزاب الأفريقية[٢].

وقد حرصت إسرائيل على أن يكون لها تمثيل دبلوماسي مؤثر في أفريقيا، حتى أصبح لها علاقات بما يزيد عن ٣٠ دولة أفريقية في مقدمتها زائير، وأوغندا، وإثيوبيا، وتنزانيا، وكينيا، وهي من دول منابع النيل[٣]، ولمزيد من ربط علاقاتها بالدول الأفريقية سعت لدعوة زعماء وشخصيات سياسية من هذه الدول لزيارة إسرائيل، كما قامت شخصيات إسرائيلية بارزة بزيارة العديد من الدول الأفريقية، فعندما استقلت كينيا، وانتخب " جيمو كينياتا " رئيسا لها أوفد الكيان الصهيوني رئيسة الوزراء جولدا مائير للاشتراك في احتفالات الاستقلال، فتعرفت على كينياتا وقدمت له الهدايا الشخصية، مما كان فاتحة لعلاقات إسرائيلية أكثر رسوخًا فيما بعد، كذلك هنأت إسرائيل الكونغو (زائير) عندما حصلت على استقلالها في ١٩٦٠[٤].

وجدير بالذكر في هذا المقام، أنه على الرغم من كل هذه المخططات الصهيونية فقد ظلت إسرائيل محدودة التأثير في قارة أفريقيا حيث كانت مصر آنذاك تتمتع بتأثير طاغ في قارتها من خلال دورها الرائد في تشجيع حركات التحرر الوطني الأفريقي في ستينيات القرن الماضي، واحتضانها للعديد من الثوار الأفارقة الذين قادوا حركات النضال ضد الاستعمار في بلادهم من أمثال

---

(١) حلمي عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٤٤.
(٢) نفس المرجع، ص ٢٨، ٥٢، ٥٨.
(٣) نفسه، ص ٥٢ - ٥٨.
(٤) نفس المكان.

سامى إنجوما، وباتريس لومومبا، ونليسون مانديلا، وغيرهم كُثر، فضلًا عن خلق العلاقات المتميزة مع القادة التاريخيين في القارة من أمثال كوامي نكروما وأحمد سيكوتوري، وأحمد بن بلا[1].

وبعد أن وقع العدوان الإسرائيلي على مصر والبلدان العربية ١٩٦٧ اتخذت دول القارة الأفريقية مواقف مؤيدة للجانب العربي، فقطعت خمس دول أفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في ١٩٧٢ وهى أوغندا، وتشاد، والكونغو، ومالي، والنيجر، وجاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ لتزيد عدد الدول المؤيدة للعرب، ففي نهاية هذا العام أصبح عدد الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها بإسرائيل ٤٢ دولة، وكان ذلك تعبيرًا عن التضامن الأفريقي مع مصر والدول العربية، ومن هنا بدأ التفكير في تأكيد هذا التضامن عن طريق التعاون الاقتصادي، فجرت اتصالات بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية تمخض عنها انعقاد مؤتمر قمة في ٢٢ يناير ١٩٧٤، لتشجيع التعاون العربي الأفريقي، إلا أن ذلك التعاون توقف بعد ثلاث سنوات فقط من انعقاد أول قمة عربية أفريقية[2]، ولعل السبب الأساسي في توقف سياسات التعاون العربي الأفريقي هو عقد مصر لمعاهدة كامب ديفيد ١٩٧٨، ودخولها في مفاوضات سلام مع إسرائيل – وارتمائها في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية – مما أدى إلى انقسام الصف العربي، وتعثر سياسات التعاون العربي الأفريقي، ومن وقتها بدأت أصابع إسرائيل تعبث داخل العمق الأفريقي على نطاق واسع، فبهذه المعاهدة امتلكت إسرائيل مبررًا منطقيًا لاستعادة بعض الدول الأفريقية علاقاتها المقطوعة معها، وكانت الكونغو أول دولة تعلن عودة علاقاتها مع إسرائيل في مايو ١٩٨٢، مما أفسح المجال لدول أخرى كي تقيم علاقات جديدة مع إسرائيل، ومنذ ثمانينيات القرن الماضي بدأ الدور العربي والمصري بالذات يفقد وجوده وفاعليته،

---

[1] جريدة وطني ١٦ مايو ٢٠١٠.
[2] السياسة الدولية، ٧٣، يوليو ١٩٨٣، هالة مصطفى، أبعاد التغلغل (الإسرائيلي) الجديد في أفريقيا، ١٤٩ ـ ١٥٢.

فباستثناء بعض المعونات الاقتصادية الضعيفة التي كانت تقدمها بعض الدول الخليجية، والدور المتواضع للصندوق المصري الفني لمساعدة أفريقيا، كانت السمة الغالبة للعلاقات العربية الأفريقية تشير إلى التراجع، مع بعض النشاطات الاستثمارية المحدودة للشركات الخاصة[1].

واستغلت السياسة الخارجية الإسرائيلية الظروف الصعبة والفتور الذي اعترى العلاقات العربية الأفريقية، وركزت على التعاون مع الدول الأفريقية بشكل واسع في مجالات شتى، عسكرية واقتصادية وسياسية وتعليمية[2]. وقد أشار تقرير استخباراتي فرنسي في ٢٠٠٠ إلى قيام إسرائيل بتكثيف نشاطاتها في أفريقيا، وأن حوالي ٨٠٠ خبير إسرائيلي في شئون المياه يتوافدون على حوض النيل ومنطقة القرن الأفريقي([3]).

وقد قامت إسرائيل بإرسال مئات الخبراء، واستقبلت مئات الطلاب الأفارقة لتلقي التدريب والتعليم والتأهيل في إسرائيل خاصة في المجالات الزراعية والاجتماعية[4]، والدافع الأساسي من وراء ذلك هو خلق أسباب التقارب بين إسرائيل والأفارقة، والعمل على كسب كتل كبيرة منهم، خاصة الشباب، للتعرف على ثقافاتهم وأمزجتهم، تمهيدًا لإقامة علاقات متعددة معهم، وتوجيههم لما يخدم السياسة الإسرائيلية.

وعلى الصعيد الإعلامي استطاع الكيان الصهيوني، تكثيف نشاطاته وتنويعها للالتفاف حول الحصار العربي وكسر حدته، وسخرت إسرائيل إذاعتها

---

(١) جريدة وطني ١٦ مايو ٢٠١٠.

(٢) السياسة الدولية، العدد ٩١، يناير ١٩٨٨، أمير كمال دسوقي، أبعاد التعاون الإسرائيلي الأفريقي ومستقبل عودة العلاقات الدبلوماسية، ص ٢٣١ - ٢٣٣.

(٣) الييني آرويو كاستيو، بحث: الماء مصدر الحياة، والصراعات بين جماعات الأنديز في الإكوادور، من كتاب سمير أمين وآخرين، الصراع حول المياه، الإرث المشترك للإنسانية، مركز البحوث العربية والأفريقية، المنتدى العالمي للبدائل، ترجمة سعد الطويل، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٥، ص٢٥٤.

(٤) حلمي عبد الكريم الزغبي، مخاطر التغلغل الصهيوني، مرجع سابق، ص ٢٦.

الموجهة للدول الأفريقية لتوحي لهم بأنها دولة عظيمة ومتطورة وتريد السلام، وإظهار أن العرب هم المعتدون، وأن اليهود كافحوا ضد العرب الذين أساءوا إليهم، ومن جانب آخر قدمت إسرائيل المنح الدراسية والمساعدات المالية والفنية لبعض دول القارة، واستضافت الصحفيين، ووزعت الكتب والنشرات الدعائية، وعرضت الأفلام السينمائية التي ترسخ لدى الأفارقة قوة إسرائيل، وهمجية العرب[١].

وقد اتبعت إسرائيل وسائل أخرى، لتعميق علاقاتها بالدول الأفريقية، عن طريق التدخل في الشئون الأمنية لتلك الدول، فأقامت القواعد العسكرية التي تشكل الركيزة الأساسية في المخطط الإسرائيلي الرامي للإحاطة بمؤخرة أقطار الوطن العربي بسياج من الدول المعادية[٢]، وقد أحيا وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان، وفقًا للمؤشرات المعلنة من جانب إسرائيل نفس الاستراتيجية التي كان قد أطلقها دافيد بن جوريون تحت مسمى " الطوق الخارجي "، وتمثلت هذه الاستراتيجية في " السعي لربط إسرائيل بعلاقات وثيقة ودائمة بالدول المحيطة بالعالم العربي "[٣].

ولم تقف إسرائيل عند حد التغلغل في شئون البلدان الأفريقية، ومنها دول حوض النيل، بل عملت على إشغال مصر، على وجه الخصوص، بمشكلات سياسية وهيدرولوجية في جنوبها، لكي تمنعها من اتخاذ مواقف فاعلة في المحيط العربي في الشمال والشرق، حتى لو استولت إسرائيل على بقية أراضي الضفة الغربية الفلسطينية وغزة أو هاجمت سوريا أو حزب الله[٤]، وقد أكد بعض

---

(١) نفس المرجع، ٧١ ـ ٨٦.

(٢) الدستور ١١ نوفمبر ٢٠١٠، الحلقة الثانية من مقالات رفعت سيد أحمد، قنبلة إسرائيلية تنفجر جنوب النهر.

(٣) حلمي عبد الكريم الزغبي، مخاطر التغلغل، مرجع سابق، ص ٣٥ ـ ٤٠. وتحقيق الأهرام من إثيوبيا ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩.

(٤) حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الصهيوني من منظور مستقبلي، الدار العربية للعلوم، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩، ص ٨٩ ـ ٩٧.

السياسيين الإسرائيليين " أن قيام مصر بالتدخل في الملف الفلسطيني يجب أن يكون الرد عليه بالتدخل الإسرائيلي المباشر في ملف مياه النيل"(١).

وتحقيقًا لسياسة التطويق العسكرية ضد البلدان العربية – حسب الكتاب الوثائقي للعميد الإسرائيلي " موشي فرجي " – أقامت إسرائيل القواعد البحرية في ميناء " مُصَّوع " عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وأنشأت قواعد جوية في كل من إثيوبيا وكينيا، وذلك بخلاف أنه كان لإسرائيل قواعد جوية في تشاد على حدودها مع السودان، منها مطار بحيرة " إيرو" ومطار " الزاكومة " ومطار " مفور"، وكانت مهمة تلك القواعد مراقبة الحدود الليبية والسودانية – خاصة خلال تأجج مشكلة دارفور – بالإضافة إلى إمكانية استخدامها لضرب أهداف منتخبة في مؤخرة الجبهة المصرية إذا تطلب الأمر ذلك، وقد قطعت تشاد علاقاتها مع إسرائيل مؤخرًا(٢).

وبمناسبة وجود قواعد عسكرية لإسرائيل في البحر الأحمر لا ينبغي أن نغفل الأهمية الاستراتيجية والمزايا الكامنة لذلك البحر، والذي من الضروري أن يسيطر عليه العرب، لحرمان إسرائيل من استخدامه في مخططاتها العسكرية ضدهم، ويقول أحد العسكريين الإسرائيليين أن مصلحة إسرائيل الاستراتيجية تقتضي عدم سيطرة الدول العربية على البحر الأحمر، وأن تعمل الدولة العبرية على فرض سيطرتها ونفوذها على الدول غير العربية المطلة عليه، ومساعدتها بكل ما تستطيع، خاصة دولتي إريتريا وإثيوبيا، اللتان تكتسبان ميزة إضافية لدى إسرائيل كونهما من أهم دول حوض النيل(٣).

---

(١) الوفد ٢ مايو ٢٠١٠.

(٢) الدستور ١١ نوفمبر ٢٠١٠، رفعت سيد أحمد، الحلقة الثانية، من مقالات بعنوان قنبلة إسرائيلية تنفجر جنوب النهر.

(٣) نفس المصدر.

الاطماع الإسرائيليه في مياه النيل
بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣

تمثل صحراء النقب منطقة اهتمام كبير لمشروع إسرائيل التنموي، وكانت إسرائيل قد استولت عليها بعد اغتيال " الكونت برنادوت " الوسيط الدولي بدعوى تحيزه للعرب في مشروع تقسيم فلسطين بين الفلسطينيين واليهود، وتلك الصحراء تمثل ثلثي مساحة الكيان الصهيوني بكامله، وحسب تصور إسرائيل يمكن لتلك الصحراء إذا تمت زراعتها أن تستوعب حوالي ٤ مليون يهودي جدد، مما يزيد عدد سكان الكيان الصهيوني، ويؤهل إسرائيل لأن تكون أقوى دولة في الشرق الأوسط[١]. وذلك يمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ولهذا سعت إسرائيل سعيًا حثيثًا لتوصيل المياه إلى صحراء النقب، ووضعت خطتها لتحقيق هذا الهدف على النحو التالي:

أولًا: نفذت إسرائيل مشروع بحيرة طبرية – النقب لتحويل مياه نهر الأردن إليها، فمدت لذلك القنوات المغلقة والأنفاق وسط الجبال، والقنوات الخرسانية المفتوحة، والأنابيب الحديدية من شرق إسرائيل ووسطها وغربها، حيث تسير تلك الأنابيب بمحاذاة السهل الساحلي نحو " إيشد كيزيت " إلى تل العريمة وسهل الغوير، إلى سهل الطوف، ووادي مالك تجاه مقاطعة " يزراعيل " في مرج ابن عامر على طريق حيفا الناصرة، ثم تمر تلك القنوات إلى رأس العين، ويتاح تكفا، إلى العوجا، ومقاطعة عسقلان، وجثيم في بير سبع قرب حدود غزة حتى مستعمرة " ماجن " في شمال النقب[٢].

ولما كانت إسرائيل قد استنفدت كل قطرة مياه من أنهار بلاد الشام المحيطة بها، وأصبحت في حاجة ملحة إلى مزيد من المياه، قامت بمد قنوات

---

(١) حسام شحاده، موقع المياه في الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٢) نبيل عبد الفتاح، أزمة المياه والمتغيرات في الأمن القومي الإسرائيلي، السياسية الدولية، العدد ٦٠، أبريل ١٩٨٠، ص ١٤٤ ـ ١٤٨. سامر مخيمر، وخالد حجازي، مرجع سابق، ص ١٢٤ - ١٢٥. مهند النداوي، إسرائيل في حوض النيل، دراسة في الإستراتيجية الإسرائيلية، العربي للنشر، ٢٠١٣، ص١٠٥ ـ ١٠٩.

توصيل مياه للنقب تجاه الحدود مع مصر ، وأصبح المشروع الصهيوني يتجه نحو نهر النيل لنقل جزء من مياهه إلى صحراء النقب، لتتصل بمياه نهر الأردن، كي تشكل جميعها شبكة لتعمير تلك الصحراء[1].

ثانيًا: اعتمدت إسرائيل في دراساتها لزراعة أراضي النقب على مشروعات زراعية قديمة توجد في الحفريات، وعلى آثار ومشروعات تعود إلى أيام الانتداب البريطاني، ومن أهمها مشروع " لودر ميلك " صاحب فكرة تحويل نهر الأردن إلى صحراء النقب، وكان ميلك قد نشر كتابه " فلسطين أرض الميعاد " ١٩٤٥، بعد أن قام بعمل مسح لصحراء سيناء والنقب بأبحاث أثرية تؤكد أن المنطقتين تعودان إلى حضارة زراعية كانت أيام الأنباط[2].

وخلاصة القول إن التكالب الإسرائيلي للحصول على كميات إضافية من المياه بما فيها مياه النيل ينطلق من:

أ – أن إسرائيل تعاني من قلة الموارد المائية حيث إن جزءًا كبيرًا من تلك الموارد يأتي من الآبار الجوفية، ويُستخدم حوالي ٦٠ % منها في الزراعة، وسوف يؤدى الاستخدام الكثيف لهذه الآبار إلى زيادة كبيرة في نسبة ملوحة الأرض الزراعية خاصة تلك القريبة من شواطئ البحرين المتوسط والميت.

ب – أن ما لدى إسرائيل من المياه منحصر في الشمال والساحل، وهي تسعى لتحقيق أهداف استيطانية في النقب جنوبًا، ولكي تمد مشروعاتها الزراعية إلى تلك المناطق البعيدة، تنفق مبالغ باهظة لتوفير المياه اللازمة لها.

ج – رغبة إسرائيل في استقبال المزيد من المهاجرين لإحداث زيادة غير طبيعية في التركيبة السكانية على حساب الفلسطينيين، حتى تصبح أغلبية السكان من اليهود، مما يقضي على فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة.

---

[1] حسن بكر، حروب المياه، م. سابق، ص ١٢٤ـ ١٢٨. وسامر مخيمر، وخالد حجازي، م. سابق، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

[2] حسام شحاده، موقع المياه في الصراع العربي الصهيوني، م. سابق، ص ٩٧ - ١٠٠.

والواقع أن العجز المائي لدى إسرائيل، بسبب مخططاتها لاستقبال المزيد من المهاجرين اليهود، هو الذي يدفعها للاستيلاء على كميات كبيرة من مياه كل من نهري الأردن والعوجا، ونهر الليطاني اللبناني، وتشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى أن العجز المائي في إسرائيل قد بلغ أكثر من ٨٠٠ مليون متر مكعب في ١٩٧٨[١]، وهو في زيادة مستمرة بطبيعة الحال، حسب متطلبات التنمية والزيادة الطبيعية لعدد السكان، وخطط تهجير يهود جدد إلى إسرائيل، ومنهم يهود الفلاشا المنقولين من إثيوبيا.

طرح فكرة توصيل مياه النيل لإسرائيل

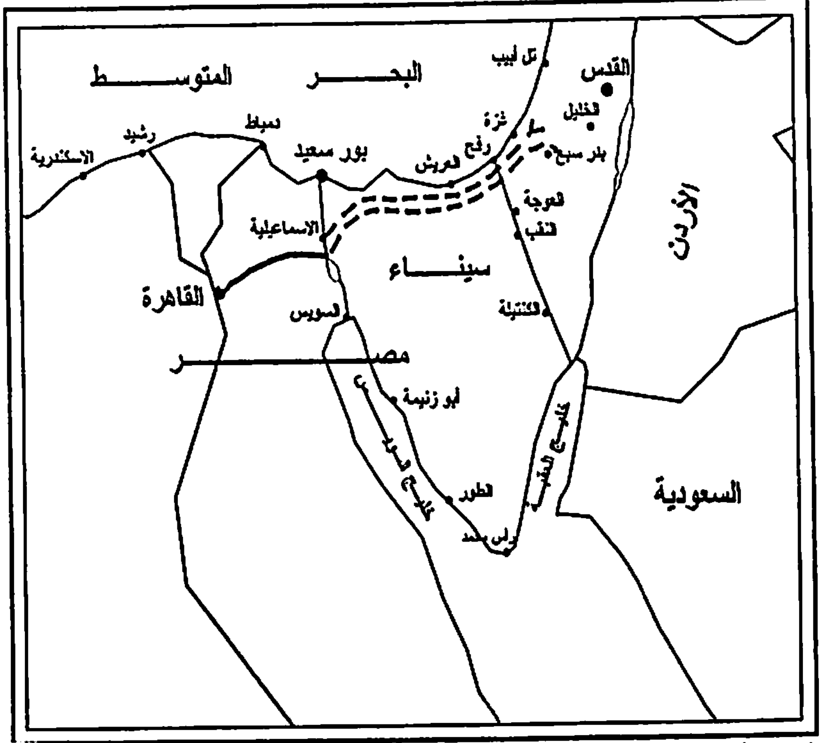
طرح اليشع كيلي - وهو مهندس إسرائيلي كان يعمل في شركة تحال الإسرائيلية للمياه - تخطيطًا لمشروع يقضي بنقل مياه النيل إلى إسرائيل في ١٩٧٤ وهو العام التالي مباشرة لحرب أكتوبر، وقد تم نشر فكرة المشروع تحت عنوان: " مياه السلام "، وهو يتلخص في توسيع ترعة الإسماعيلية في مصر لزيادة تدفقاتها المائية، لتسمح بنقل جزء من هذه المياه عن طريق أنابيب كبيرة أسفل قناة السويس لتسير في ترعة عبر شمال سيناء لتوصيلها إلى صحراء النقب في إسرائيل، لتتقابل مع المياه القادمة من نهر الأردن، وبحيرة طبريه لزراعة ذلك الجزء الصحراوي في إسرائيل[٢]، والخريطة التالية توضح ذلك.

---

[١] السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ياسر على هاشم، الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه، مصدر سابق، ص ١٥١ - ١٥٥.

[٢] السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص١٤٠- ١٤٣.

خريطة رقم (٦)



خريطة تبين خط سير المشروع المقترح من جانب اليشع كيلي لنقل مياه النيل لإسرائيل[1]

وكررت نفس الفكرة صحيفة " معاريف " الإسرائيلية في يوليو ١٩٧٨ بقولها: " كتبت الصحف الأمريكية منذ بضعة شهور بأن هناك اقتراحًا إسرائيليًّا بأن تقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل إلى إسرائيل "، والفكرة في أساسها للمهندس اليشع كيلي – المشار إليه سابقًا – الذي كان يرى " أن إسرائيل ستضطر لمواجهة مشكلة المياه في السنوات القادمة، وأن حل هذه المشكلة يكمن في جلب كميات من مياه النيل إلى صحراء النقب "، وبعد أن نشرت صحيفة "

(١) عبد العظيم أبو العطا ومفيد شهاب ودفع الله رضا، نهر النيل - الماضي والحاضر والمستقبل، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية لجامعة الدول العربية، دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٨٥، ص ٩٧.

معاريف " تفاصيل هذا المشروع[1] كتبت في عدد آخر منها في سبتمبر ١٩٧٨ تقريرًا " بأن هذا المشروع ليس طائشًا؛ لأن الظروف أصبحت مهيأة لتنفيذه بعد اتفاقيات السلام ".

وكان كيلي يرى أن الفائدة التي يمكن أن تقدمها مصر لإسرائيل هي أن تبيع كميات من مياه النيل لها بنفس ثمن بيع القطن المصري المنتج عن طريق استخدام هذه المياه، لكي تقوم إسرائيل ذاتها بزراعة القطن وغيره، حسب قوله، " حيث يستطيع المزارع الإسرائيلي أن يُنتج بواسطة متر مكعب واحد من المياه ٦ أضعاف ما ينتجه الفلاح المصري من القطن بنفس كمية المياه "، وقال: " إن الأمر يمكن حله بحصول إسرائيل فقط على ١% من مياه النيل سنويًا أي حوالي ٨٠٠ مليون متر مكعب من المياه ". ويرى كيلي أيضًا أنه إذا وصلت مياه النيل لإسرائيل فسوف تزيد مساحة أراضيها الزراعية بمقدار مليون وربع مليون فدان تقريبًا، وسيمكنها استيعاب عدد كبير من المهاجرين الجدد دون ضغط أو إرهاق لقدراتها ومواردها، وسوف يؤدى ذلك إلى تمكن إسرائيل في حالة إعلان تعبئة عامة للجيش الإسرائيلي وقت الحرب، من تجنيد ١٢% من سكانها أي حوالي مليون جندي دون أية مشاكل[2].

وإبان مفاوضات " كامب ديفيد " أعادت إسرائيل طرح مشروع نقل مياه النيل إلى النقب، حيث قدم " شاؤول أرول زوروف " الخبير الإسرائيلي للمياه، والنائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية مشروعًا يقضي بحفر ثلاث أنابيب تحت قناة السويس لتوصيل ١% من مياه النيل إلى نقطة ضخ في سيناء بالقرب

---

(١) السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، مصدر سابق، ص١٣٧ ــ ١٤٢. وكامل زهيري، النيل في خطر!، مصدر سابق، ص ٩٧. سيد محمد موسى، مصر ودول حوض النيل، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٠، ص ١٩٦ ــ ١٩٧.

(٢) الدستور ١٢ أغسطس ٢٠٠٩، تحقيق لعزام أبو ليلة، حول محاولات التغلغل الصهيوني في منابع النيل. حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص ١٤٠ ــ ١٤٣.

من مدينة بالوظة، بحيث يتم دفع هذه المياه في قناة خرسانية مفتوحة تسير بمحاذاة الساحل الشمالي لسيناء، وتنتهي عند بداية جهاز الري الإسرائيلي في النقب، وأن يخصص منها ١٥٠ مليون متر مكعب لقطاع غزة[١]. وتخصيص هذه الكمية من المياه للقطاع ليس بالطبع رغبة في تعميره، بل الإيحاء بسلامة نية اليهود، وتشجيع مصر على تنفيذ المشروع.

وخلال مفاوضات السلام مع إسرائيل أشار " لان سالازفسكي " مفوض المياه في إسرائيل، وأحد أعضاء الوفد الإسرائيلي في لجنة مفاوضات السلام مع مصر، إلى أنه " إذا كان أحد يقصد السلام فينبغي ألا يجادل بشأن المياه ". وتتمادى الصفاقة الإسرائيلية على لسان " يوسى بلين " الوزير الإسرائيلي الأسبق في إعلانه عن " ضرورة تعاون العرب معهم لزيادة موارد المياه التي يعاني الجميع من نقصها بدلًا من التركيز على حقوق الفلسطينيين "، وفي ١٩٧٩ أكد " اليعازر إفتاي " رئيس لجنة المياه في الكنيست على ضرورة مطالبة إسرائيل لمصر بتنفيذ العرض السابق لتوصيل مياه النيل إلى صحراء النقب، وقال: " إنه ليس من المعقول أن تصب مياه النيل في البحر المتوسط بينما إسرائيل تعاني من مشكلة نقص المياه "[٢].

وفي ١٩٨٠ فجر اليشع كيلي، الذي أصبح مدير التخطيط لاقتصاديات المياه بشركة المياه الإسرائيلية " تحال " قنبلة – في معرض القاهرة الدولي للكتاب – بطرح مشروعه السابق الإشارة إليه في كتيب صغير شرح فيه تصوره لفكرة بيع مياه النيل لإسرائيل مرة أخرى مستعينًا بعبارة شهيرة لـ " حاييم وايزمان " ، " أن النقب لن يهرب "، والتي تعني أن مياه النيل ستصل حتمًا إلى النقب في أي

---

[١] سامر مخيمر، وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، م. سابق، ص ١٠٤ ــ ١٠٥.
[٢] السياسة الدولية، العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١، حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، مصدر سابق، ص١٤٠- ١٤٤. السياسة الدولية، العدد ٦٠، أبريل ١٩٨٠، نبيل عبد الفتاح، أزمة المياه والمتغيرات في الأمن القومي الإسرائيلي، ص ١٤٤- ١٤٨.

وقت[1]، وهو تعبير ينم عن تطلعات إسرائيل المستقبلية، ولقد كان لذلك العمل رد فعل شعبي قوي في مصر رافض تمامًا لتوصيل أية مياه إلى الكيان الصهيوني، وتساءل الكثيرون كيف يُسمح لذلك المسئول الإسرائيلي لعرض مثل هذا المشروع في معرض القاهرة الدولي للكتاب؟.

وكان قد تم طرح نفس المشروع بأسلوب جديد في دراسة موسعة بعنوان " التعاون الاقتصادي والسلام في الشرق الأوسط " في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، حيث ارتكز هذا الطرح على ادعاء صاغه البروفيسور الإسرائيلي " جدعون فيشلزون " بأن البنية المائية للشرق الأوسط غير متوازنة أو كافية لحاجات السكان وأن الأمر يتطلب:

١) تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية، مثل النيل أو اليرموك أو الليطاني أو كل هذه المصادر، ويصف هذه الخطوة بأنها الخطوة الواعدة التي تتوافر لها إمكانيات تقنية مناسبة فضلًا عن ضرورتها السياسية لتجاوز الصراع المائي المرتقب في هذه المنطقة.

٢) نقل مياه النيل إلى النقب، حيث إن كميات ضئيلة من المياه تعادل نصف في المائة من الاستهلاك المصري لا تشكل عنصرًا مهمًا في الميزان المائي المصري [2].

٣) مشروع أردني – إسرائيلي مشترك لاستغلال مياه نهر اليرموك، وتنفيذ مشروعات أخرى مع لبنان والأردن.

ومشروع " فيشلزون " يمثل عملية مناورة جديدة، ومزاعم كاذبة تُلقي بعبء المشكلة المائية للضفة الغربية وقطاع غزة، وإسرائيل على عاتق الدول العربية، ويتغاضى عن الاستنزاف الإسرائيلي المستمر لموارد مياه هذه الدول التي

---

[1] حسن بكر، حروب المياه، مرجع سابق، ١٤٠ـ ١٤١.

[2] سامر مخيمر، وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ١٩٤ ــ ١٩٦.

هي نادرة أصلًا، ومغزى إسرائيل لتحويل جزء كبير من مياه وأنهار المنطقة العربية المحيطة بها نحو أراضيها هو أن تصبح إسرائيل واحة خضراء متقدمة في وسط عربي صحراوي أجدب متخلف لا يقوى على منافستها، ولتكون هي دولة التنمية والديمقراطية والقوة، ومنتجع يهود العالم، دولة تؤيدها القوى الغربية بزعامة أمريكا، وفي حضور تلك المعطيات والظروف لا يمكن الحديث عن حقوق للفلسطينيين والعرب؛ " لأن الحق بدون القوة ضائع، والسلام بدون إمكانيات الدفاع عنه استسلام "، كما قال الزعيم جمال عبد الناصر.

وعن الموقف المصري الرسمي من هذا الطرح الصهيوني نجد أن الرئيس أنور السادات كان قد أعرب في بعض من أحاديثه إبان مفاوضات السلام في جنيف ١٩٧٩، أنه وصل إلى أبعد مدى مع رئيس الوزراء الإسرائيلي" مناحين بيجن " لإقناعه بضرورة احترام مصالح الشعب الفلسطيني في القدس، وبوجوب وقف النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكحافز لذلك عرض عليه إمداد إسرائيل بجزء من مياه النيل – حيث بلع السادات الطُعم الذي رمى به اليشع كيلي وغيره من مفكري الصهاينة – وذكرت مجلة أكتوبر وقتها أن السادات التقى الخبراء المختصين، وطلب منهم عمل دراسة لتوصيل مياه النيل إلى القدس بحيث تكون في متناول المترددين على المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وحائط المبكى، وكان طرح السادات للفكرة هدفه إغراء الجانب الإسرائيلي للعمل مع مصر لتحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط، وقد قوبلت فكرة السادات بحملات معارضة شديدة في مصر، وتزعم الرفض التام لتوصيل مياه النيل لإسرائيل وزير الري المصري آنذاك عبد العظيم أبو العطا، وكثير من رجال الأحزاب السياسية وكل القوى الوطنية[1].

---

[1] عبد التواب عبد الحي، النيل والمستقبل، مرجع سابق، ص ١٤٥ - ١٤٨.

وردًا على طرح فكرة توصيل مياه النيل لإسرائيل خلال مباحثات السلام سلمت إثيوبيا مذكرة إلى الخارجية المصرية في ٨ فبراير ١٩٧٩ بعدم موافقتها على تحويل أي جزء من مياه النهر خارج حوض النيل[١]. ومما لا شك فيه أن لإثيوبيا الحق في الاعتراض على تحويل مياه النهر خارج دول الحوض، ذلك لأن مصادر المياه العذبة الدولية هي من حق الدول النهرية فقط التي تستفيد منها في مجالات الاستغلال المتعددة؛ لأنها تعتبر من المنافع الخاصة بمجموعة هذه الدول، ولا يمكن نقل المياه خارج حوض أي نهر دولي إلا إذا وافقت دول حوض النهر جميعها على ذلك.

وسواء بسبب ردود الأفعال الغاضبة على طرح مشروع توصيل مياه النيل لإسرائيل من جانب بعض دول حوض النيل كإثيوبيا، أو من جانب المعارضة المصرية الواسعة، قام د. مصطفى خليل، رئيس الوزراء المصري آنذاك، بإلقاء بيان أنكر فيه موضوع توصيل مياه النيل لإسرائيل، وقال: " إن الرئيس السادات عندما يكلم الرأي العام، فهو يقصد إظهار حسن النية، وليس معناه أن هناك مشروعًا قد تم وضعه وأخذ طريقه للتنفيذ "[٢].

والواقع أنه لا إنكار د. مصطفى خليل ولا تفسيراته كان بإمكانهما إخفاء الحقيقة التي كشفتها الرسائل المتبادلة بين السادات وبيجين رئيس وزراء إسرائيل عقب توقف ما يسمى بمفاوضات الحكم الذاتي، حيث أوضح السادات في رسالته الموجهة لبيجين المنشورة بالأهرام في ١٣ أغسطس ١٩٨٠: " أن عرض تحويل مياه النيل إلى القدس عبر النقب يرجع إلى محادثات أسوان في يناير ١٩٧٩ "، ويسترسل السادات في رسالته لـ " بيجن " قائلًا: " ولعلك تذكر أنني عرضت أن أمدكم بمياه يمكن أن تصل إلى القدس مارة عبر النقب حتى أسهل عليكم بناء

---

[١] رشدي سعيد، نهر النيل، م. سابق، ص ٢٨١ - ٢٨٢.

[٢] الدستور ١٢ أغسطس ٢٠٠٩، تحقيق لعزام أبو ليلة، حول محاولات التغلغل الصهيوني في مياه النيل.

أحياء جديدة للمستوطنين في أرضكم، ولكنك أسأت فهم الفكرة وراء اقتراحي، وقلت إن التطلعات الوطنية لشعبكم غير مطروحة للبيع، وفي الواقع لم يدر هذا بخلدي؛ إذ عرضت عليكم تعاونًا قد يؤدى إلى الخروج بحل مرضٍ للطرفين، ورغم أن إزالة المستوطنات غير القانونية لا يجب أن تتعلق على أي شرط فإنني على استعداد للذهاب إلى هذا المدى لحل هذه المشكلة باعتبار ذلك إسهامًا آخر لمصر من أجل السلام ". ويكشف بيجين في إحدى خطاباته للسادات أن عرض توصيل مياه النيل لإسرائيل، قد تكرر مرة أخرى في لقاء مدينة العريش في مايو ١٩٧٩[١].

واقتنص بيجين إشارة السادات لمسألة مياه النيل ليؤكد على المكان الذي سيتم فيه الانتفاع بها، فقال في رده على السادات: " أعتقد يا سيادة الرئيس أن حديثنا القصير في العريش كان على النحو التالي: لقد اقترحتم نقل مياه النيل إلى النقب، وفي ذلك الحديث لم تذكروا نقل المياه إلى القدس مطلقًا، وكان ردى يا سيادة الرئيس: أن نقل المياه من النيل إلى النقب فكرة عظيمة حقًا، ولكننا يجب أن نفرق دائمًا بين القيم التاريخية والخلقية مثل القدس، وبين النواحي المادية، فلنفصل بين الموضوعين، القدس من ناحية، ومياه النيل للنقب من ناحية أخرى "[٢]، ومن الواضح أن العرض المقدم من السادات بخصوص مياه النيل كان يهدف لري أراضي النقب وتعميرها، وليس للقدس والأماكن المقدسة كما أشاع السادات.

---

[١] جريدة الأهرام ١٣ أغسطس ١٩٨٠. وجون بولوك وعادل درويش، حروب المياه، م. سابق، ص ١٠٠ – ١٠٤.

[٢] نبيل عبد الفتاح، أزمة المياه والمتغيرات في الأمن القومي الإسرائيلي، السياسة الدولية، العدد ٦٠، أبريل ١٩٨٠، ص ١٤٥- ١٤٧. وسامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ١٠٤ – ١٠٥. حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص١٣٧ – ١٤٢. جون بولوك، وعادل درويش، حروب المياه الصراعات القادمة في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٩٩ - ١٠٧. جريدة صوت النيل الإلكترونية، Soutelneel. Com.

وكان الرئيس السادات على وشك السقوط حيث جرت محاولتان لعزله ولكنهما لم يجدا سبيلهما للتنفيذ، وكانت الأسباب الداعية إلى ذلك لا تكمن فقط في أنه أراد أن يعقد اتفاقًا للسلام مع إسرائيل، ولكن أيضًا لأنه كان ينوي تحويل مياه النيل إلى صحراء النقب، ولذلك نصحت أجهزة المخابرات الأمريكية الرئيس السادات أن يصرف النظر عن التفكير في مسألة التعاون المائي مع إسرائيل في ذلك الوقت[١].

وكاد الرئيس السادات أن يحقق للصهاينة من أمثال هيرتزل، واليشع كلي، ومناحين بيجن وغيرهم حلم توصيل مياه النيل للكيان الصهيوني، بل وتحقيق خطوة كبيرة في خطة إسرائيل " من النيل للفرات "، ولكن لما كانت هناك ردود أفعال مصرية شعبية واسعة رافضة رفضًا تامًّا مسألة توصيل مياه النيل لإسرائيل، فقد امتنع الرئيس السادات عن الحديث في هذا الموضوع بعد ذلك نهائيًّا، وفشلت مفاوضات الحكم الذاتي الخاصة بالشعب الفلسطيني بين مصر وإسرائيل، ثم اغتيل السادات بعد ذلك بشهور قليلة.

وظلت إسرائيل وستظل تكرر نفس طلب توصيل المياه إليها، إذا لم تُحَجَّم أو تُوقَف تصرفاتها في هذه المنطقة، فقد عادت فكرة توصيل مياه النيل لإسرائيل إلى الصحف الإسرائيلية ١٩٨٦ بمناسبة عقد " مؤتمر أرماند هامر " للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط والذي أُفتتح في جامعة تل أبيب، حيث عرض المؤتمر ورقة مكررة عن مشروع نقل مياه النيل من مصر إلى إسرائيل عبر سيناء[٢].

وقد أطلق إرييل شارون وإهود باراك – رئيسا وزراء إسرائيل في السابق – التصريحات بأن مسألة المياه وتقسيمها يعتبر أحد الخطوط الحمراء في أية

---

(١) جون بولوك، نفس المكان.

(٢) السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص١٣٧ ــ ١٤٢.

مفاوضات تجري مع العرب، وسعى باراك في تسعينيات القرن الماضي فور توليه رئاسة الوزارة إلى زيارة واشنطن، والتوقيع على اتفاق شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة، لضمان التفوق العسكري على العرب، ولـ " تأكيد واشنطن على توفير المياه لإسرائيل "، ولقد أثار هذا النص التساؤلات حول مصادر المياه التي ستوفرها واشنطن لإسرائيل، وقد طرحت أمريكا لذلك ثلاثة مصادر:

أولًا: المصادر المائية العربية ذاتها وخاصة حصة سوريا من نهر الفرات، وحصة مصر من مياه النيل.

ثانيًا: مياه تركيا التي عرضت إحياء مشروع قديم من الخمسينيات لمد إسرائيل بالمياه عبر أنابيب في البحر المتوسط.

ثالثًا: مشروع بناء محطات لتحلية ٩٠٠,٠٠٠ متر مكعب من مياه البحر سنويًا، بمساعدات أوروبية وأمريكية مما يوفر ١٥% من احتياجات إسرائيل المائية، ويضمن عدم نقص المياه لديها في حالة التنازل عن بعض الأراضي التي تحوى المياه في مفاوضات التسوية النهائية، كالجولان السورية، والضفة الغربية، وهو مشروع سبق أن أعدته جامعة بن جوريون وقدمته للبنك الدولي ١٩٩٥، ثم أعاد أهود باراك طرحه مع الأمريكان، ومع ذلك لم يعول الصهاينة على هذا المشروع، وأصروا على الاستيلاء على المياه العربية[١]، وهو ما يصل بنا إلى التكهن بأحلام إسرائيل بإمكانية الاتجاه الصهيوني جنوبًا نحو مصر، وشرقًا نحو الأردن وشمالًا نحو سوريا ولبنان للاستيلاء على المياه العربية.

---

[١] حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٨٩ – ٩١. ودعاء زكريا، تنمية الموارد المائية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٣٦، ٩ - ١٠٠.

الفصل الســادس

الاختراق الإسرائيلي لدول منابع النيل

- بداية التواجد الإسرائيلي في إثيوبيا.
- تطور العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية.
- موقف الشعب الإثيوبي من التواجد الإسرائيلي في بلاده.
- الاختراق الإسرائيلي لمنابع النيل الاستوائية.
- زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي (ليبرمان) لبعض دول المنابع ٢٠٠٩.
- تطور العلاقات الإسرائيلية بدول المنابع الاستوائية.
- أهداف السياسة الإسرائيلية في حوض النيل.
- مياه النيل والسياسة الأمريكية الإسرائيلية في جنوب السودان.

بدايه التواجد الإسرائيلي في إثيوبيا

يشير " د. آريه عوديد " وهو من أبرز الدبلوماسيين الإسرائيليين، والمحاضر بالجامعة العبرية في كتابه " إسرائيل وأفريقيا " إلى أن هناك علاقات تاريخية قديمة بين الكنيسة المسيحية الأرثوذكسية الإثيوبية والشعب اليهودي، ويرجع ذلك حسب تبريره إلى زيارة ملكة سبأ في التاريخ القديم للملك سليمان الحكيم في القدس، حيث تُنسب العائلة القيصرية في إثيوبيا إلى الملك سليمان، ويذكر " عوديد " أن إثيوبيا وقفت مع إسرائيل في صراعها ضد العرب وأيدت انتصاراتها في أعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، والواقع أن الإسرائيليين عززوا هذا الاتجاه عبر الترويج لادعاء يقول: إن من مصلحة إثيوبيا أن تكون قوية؛ لأنه " لو انتصر العرب لكانت إثيوبيا هدفًا رئيسيًّا لهم "، ويذكر عوديد أيضًا أن إثيوبيا كانت على علاقة متينة بإسرائيل منذ خمسينيات القرن الماضي، واعترفت رسميًا بها في ١٩٦٤، حيث تم فتح سفارة إسرائيلية في أديس أبابا، ويعترف " عوديد " بالأنشطة التجسسية التي مارستها إسرائيل على منظمة الوحدة الأفريقية التي يقع مقرها في أديس أبابا فيقول: " إن حقيقة وجود سفارة لإسرائيل في أديس أبابا مقر منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليًّا) قد سهل على إسرائيل متابعة مناقشات المنظمة نوعا ما، ومقابلة المبعوثين الأفارقة الذين جاءوا لحضور المؤتمر"، ويقول أيضًا: " إنه في إطار فتح السفارة الإسرائيلية في إثيوبيا تطورت علاقات واسعة بين إسرائيل وإثيوبيا في إطار أنشطة " مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية " (ماشاف) [1] الذى كان غطاءً لكل أشكال التعاون الاستخباراتي والعسكري بين إسرائيل وإثيوبيا والكثير من الدول الأفريقية.

---

[1] كتاب إسرائيل وأفريقيا - العلاقات الإسرائيلية الأفريقية لمؤلفه " د. آريه عوديد " ، ترجمة عمرو زكريا، أكاديمية آفاق دولية، القاهرة ٢٠١٤، ص ٤٥١ – ٤٥٢، ٤٥٧. والمؤلف واحد من أبرز الدبلوماسيين الإسرائيليين، حيث كان مشاركا في نسج العلاقات الإسرائيلية بالقارة الأفريقية، وبدأ عمله الدبلوماسي في١٩٦١ في أوغندا، وخلال السبعينيات كان مسئولًا عن المصالح الإسرائيلية في كينيا، كما عمل محاضرًا في الجامعة العبرية، وله العديد من الكتب والمقالات =

ويؤكد عوديد على أن أهمية إثيوبيا بالنسبة لإسرائيل استراتيجية وسياسية، حيث أنها كانت تضم حتى بداية التسعينيات إريتريا، التي تجاور السودان، وتقع على ساحل البحر الأحمر بجوار مضيق باب المندب المشرف على مدخل البحر الأحمر، ولقد كان التعاون العسكري الإسرائيلي لإثيوبيا موجود منذ الخمسينيات، وعمل خبراء إسرائيل في إثيوبيا في شتى المجالات، وخلال الستينيات كان هناك ما بين ٢٠ و٤٠ ضابطًا إسرائيليًا في الشئون العسكرية والأمنية خاصة في سلاح الجو الإثيوبي - وذلك بخلاف مئات المستشارين العاملين في كافة المجالات الأخرى - وفي ١٩٧٢ كان هناك ٢٧ ضابطًا إسرائيليًا يعملون في إثيوبيا، ثم تقلص هذا العدد إلى ١٥ ضابطًا فقط بعد حرب ١٩٧٣[١].

واهتمت إسرائيل بتقديم خبراتها للإثيوبيين في المجالات المختلفة، فقد تبنت الجامعة العبرية دعم كلية علوم الميكروبات التابعة لجامعة هيلاسلاسي، وساعدت على تأسيس النظام القضائي الحديث في إثيوبيا، وأنشأت أول بنك للدم هناك، وقدمت خبراء في الشئون الفندقية والبحرية والجيولوجية والهندسية، وعملت على تطوير الخدمات الصيدلية[٢].

ولقد كان لإسرائيل دور مبكر في منابع النيل الإثيوبية بالاشتراك مع الولايات المتحدة بين ١٩٥٨ و١٩٦٤، بتشجيع من مؤسسات أمريكية واقعة تحت التأثير الصهيوني، خاصة مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي الذي قام بإنجاز الدراسة الموسعة عن النيل الأزرق وروافده والسدود التي من الممكن إقامتها عليه، وقد أنجز مكتب الاستصلاح تلك الدراسة بمعاونة فنية إسرائيلية، نكاية في سياسة

= ويعتبر كتاب " إسرائيل وأفريقيا " مصدرًا مهمًا في الشئون السياسية والدبلوماسية والعلاقات الإسرائيلية الأفريقية، والكتاب في جزء منه يمثل مذكرات شخصية للمؤلف، فضلا عن أنه يستند إلى وثائق ومستندات إسرائيلية مهمة في الأمور الخاصة بعلاقة إسرائيل بأفريقيا.

(١) نفس المصدر، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٢) نفس المصدر.

ثورة ١٩٥٢ في مصر ذات الاتجاهات القومية العربية، بزعامة عبد الناصر[١]، وبعد أن اتخذت مصر قرارًا ببناء السد العالي بمساعدة الاتحاد السوفييتي عقب رفض الأمريكان والإنجليز تمويله، ولعدم رضوخ مصر لشروط الدولتين التي كانت تحبذ التبعية للغرب، وتدعو للاعتراف بإسرائيل، على حساب المصالح العربية، وقضية الشعب الفلسطيني.

ونجحت إسرائيل في خلق علاقات قوية مع الإمبراطور هيلاسلاسي، الذي فتح أبواب بلاده للتغلغل الصهيوني في مختلف المجالات[٢]، بل وانتزعت موافقته للإشراف على أجهزة الجيش والأمن الإثيوبية، وكان ذلك مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بمخططات إسرائيل الاستراتيجية، حيث أتاحت هذه الظروف لجهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد)، وجناح الاستخبارات العسكرية (أمان) الفرصة للتدخل في شئون الدول العربية في أفريقيا، ونشر الجواسيس والعملاء في السودان ودول القرن الأفريقي[٣].

وفي ١٩٦٠ أشارت بعض المصادر إلى أن عدد المستشارين الإسرائيليين الذين تولوا تدريب الوحدات الخاصة في إثيوبيا، كالمظلات والكوماندوز البحري والحرس الإمبراطوري، والذين قاموا بالتدريس في المعاهد العسكرية، قد بلغ حوالي ٦٠٠ مستشار عسكري، وشَكَّل ذلك أهم دعائم الوجود الإسرائيلي في الحديقة الخلفية للأقطار العربية، لاسيما أن التواجد البشري الإسرائيلي عززه العنصر المادي الذي يتمثل في الشركات وصفقات السلاح الإسرائيلية التي تدفقت على إثيوبيا بدءًا

---

[١] عبد التواب عبد الحي، النيل والمستقبل، م. سابق، ص ١٤٥ – ١٥٠. وعبد القادر عبد العزيز علي، أزمة المياه بين مصر وإثيوبيا، الجمعية الجغرافية المصرية، والمجلة الجغرافية العربية، العدد ٤٨ الجزء الثاني، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٢٨٠ - ٢٨١.

[٢] حلمي عبد الكريم الزغبي، مخاطر التغلغل الصهيوني، مرجع سابق، ص ٣٥ - ٤٠. راجع كذلك آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٧٨ – ٧٩.

[٣] الدستور ١١ نوفمبر ٢٠١٠، الحلقة الثانية، رفعت سيد أحمد، قنبلة إسرائيلية تنفجر جنوب النهر.

بالرشاش " عوزي " ومرورًا بمدافع الهاون ووسائل القتال الأخرى، كصواريخ " جبرائيل " والطائرات المقاتلة[1].

ولعل مما يدل على التواجد المكثف للنشاط الإسرائيلي في إثيوبيا خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تعدد زيارات قادة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية لهذا البلد الأفريقي منهم: " حاييم هيرتسوغ " الذي تولى رئاسة الاستخبارات العسكرية " أمان " من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٢، ثم تولى رئاسة الكيان الصهيوني لاحقًا، و" أيسر هرائيل " الذي تولى رئاسة الموساد من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٢، و" مئير عميت " الذي تولى أيضًا رئاسة الموساد من ١٩٦٣ حتى ١٩٦٨، و" إبراهام تمير " الذي كان يعمل ضابطًا للإدارة العسكرية وشئون التخطيط الاستراتيجي[2].

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، جرت محادثات سلام مع إسرائيل عرضت فيها إسرائيل توصيل مياه النيل إليها، فلما رفضت مصر ذلك – مما عرضناه تفصيليا في الفصل السابق – زادت الأجهزة السياسية الإسرائيلية من نشاطاتها في دول منابع النيل، وبحثت عن مداخل لتوطيد تواجدها هناك، فتذكر سفارة مصر في لندن في ٩ يناير ١٩٩٠ أن صحيفة الإندبندت البريطانية أبرزت خبر وصول ٤٠٠ خبير إسرائيلي في شئون الاستخبارات والسدود إلى إثيوبيا لمساعدتها في بناء ثلاثة سدود على النيل الأزرق، الأمر الذي أثار قلق مصر والسودان، وأشارت صحيفة الحياة إلى أن السفير المصري في أديس أبابا " روبير إسكندر " سلم الرئيس منجستو هيلا ماريام رسالة من الرئيس مبارك تتعلق بالتقارير التي وردت إلى مصر بشأن المشروعات المائية لإثيوبيا، وأشار مبارك في رسالة أخرى سلمها لشيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي خلال وجوده بالقاهرة – موجهة

---

[1] نفس المصدر.

[2] نفسه.

إلى إسحاق شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية – إلى أن " معاهدة السلام تنص على عدم جواز تهديد أي طرف للطرف الآخر "[1]، ودخول إسرائيل في مشروعات مائية في إثيوبيا على منابع النيل تتناقض مع معاهدة السلام؛ لأن تلك المشروعات تضر بالمصالح المصرية في المياه[2].

ونتيجة للتحرك المصري قام " تسفاي دنكا " نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإثيوبي بزيارة للقاهرة في يناير ١٩٩٠ التقى خلالها بالرئيس مبارك، ونفى عقب لقائه الشائعات التي ترددت حول بناء سدود على النيل الأزرق، وحول مشاركة شركة " تحال " الإسرائيلية فيها، كما نفى د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية وقتها ما أثير عن قيام إسرائيل بتنفيذ مشروعات سدود في إثيوبيا، وتلقت وزارة الخارجية المصرية من السفارة المصرية في تل أبيب ما يفيد نفي المسئولين الإسرائيليين للأنباء التي ترددت عن قيام إسرائيل بمشروعات على النيل الأزرق في إثيوبيا[3]، ومن الواضح أن السلطات الحاكمة في مصر قد قنعت بردود الحكومتين الإثيوبية والإسرائيلية، دون أن تمحص أو تتابع حقيقة المحاولات الإسرائيلية المستمرة والمستميتة للتواجد في منابع النيل.

والحق أنه من وجهة النظر الإسرائيلية منذ قيام الدولة العبرية تعتبر إثيوبيا واحدة من أهم الدول الأفريقية، ويقول د. آريه عوديد أنه كان من المتبع

---

(1) الإدارة العامة للرأي العام الدولي بالهيئة العامة للاستعلامات، تحليل مضمون ما أوردته وسائل الإعلام العربية والعالمية حول السدود الإثيوبية على النيل الأزرق في الفترة من أول نوفمبر ١٩٨٩ حتى منتصف فبراير ١٩٩٠ نشرة رقم ١٠٤ في ٢١ مارس ١٩٩٠، ص ٣٧.

(2) وفي عهد الحكم الشمولي بقيادة مانجستو هيلا مريام الذي استمر من ١٩٧٥ وحتى ١٩٩١ كانت علاقة إثيوبيا وثيقة بالاتحاد السوفيتي، وفي ذلك الوقت ساعد الآلاف من الخبراء العسكريين من الكتلة الشرقية نظام منجستو في المجالات الأمنية والمدنية، وحلوا محل الخبراء الإسرائيليين في تدريب وحدات الجيش، حيث تغير نظام التسليح في الجيش الإثيوبي بصفة عامة، حتى تمت إزالة نظام منجستو نهائيا. ومما هو جدير بالذكر أنه على مستوى العلاقات غير الرسمية خلال فترة انقطاع العلاقات بين إثيوبيا وإسرائيل رسميًا استمرت العلاقات التجارية بين البلدين، كما استمرت زيارات الإسرائيليين لإثيوبيا، وزيارات الإثيوبيين لإسرائيل. آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٥٨ ــ ٤٥٩.

(3) الإدارة العامة للرأي العام الدولي بالهيئة العامة للاستعلامات، مصدر سابق.

وصف إثيوبيا في فترة الإمبراطورية بجزيرة مسيحية في بحر من المسلمين الذين يحيطون بها من جميع الجهات، ويقول عوديد أن الصومال هي العدو الأول لإثيوبيا، حيث كانت تتطلع لضم منطقة أوجادين (أوغادين) بإثيوبيا، ومعظم سكانها من المسلمين الصوماليين، خاصة بعد انضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية، ولا يزال الصراع ضد حركة أوجادين السرية، التي تؤيدها المنظمات الإسلامية المتشددة في الصومال مستمرا حتى اليوم، والصومال هي مركز حركة " الاتحاد الإسلامي " في أوغادين والتي تقوم إثيوبيا بصد المتمردين منها، وخلال الحرب الأهلية في الصومال ٢٠٠٦ احتلت إثيوبيا أجزاء من الصومال، ولم تنسحب إلا بعد طرد عناصر " اتحاد المحاكم المتشددة " من مقديشو في ٢٠٠٩ [1].

وحرصت إسرائيل على خلق تواجد دائم لها في إثيوبيا بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي الحاكم هناك، وقد انقطعت العلاقات الدبلوماسية الإثيوبية الإسرائيلية بسبب الموقف شبه الجماعي للدول الأفريقية المساند لمصر وللدول العربية بعد العدوان الإسرائيلي عليها ١٩٦٧، غير أن العلاقات الفعلية بين إسرائيل وإثيوبيا لم تنقطع، فخلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي كان لها علاقاتها مع الرئيس الإثيوبي منجستو هيلا ماريام، ولما عادت العلاقات الرسمية بينهما ١٩٨٩، كانت تلك العودة بمثابة نقطة انطلاق لاستعادة الكثير من النشاطات الإسرائيلية المرتبطة بالجوانب العسكرية والأمنية، خاصة في ظل حاجة إثيوبيا إلى خبراء عسكريين، لتدريب قواتها المسلحة بعد انسحاب المستشارين الكوبيين والسوفييت منها، وقد طرحت إسرائيل نفسها في ذلك الوقت مرة أخرى

[1] أريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٥٢ ـ ٤٥٣.

باعتبارها صاحبة خبرات عسكرية كبيرة، ولا تمانع من نقل هذه الخبرات للإثيوبيين[1].

ولم يكن من المستغرب أن يقول حاييم هرتسوغ رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية خلال ستينيات القرن العشرين: " إن إثيوبيا هي الحليف المهم جدًا لإسرائيل "، حيث تشكل مع تركيا وإيران – اللتين كانتا وقتها في تحالف مع الولايات المتحدة وبالتالي مع إسرائيل – نصف محيط الدائرة التي تلتف حول بلدان الوطن العربي، وترجع أهمية إثيوبيا بالنسبة لإسرائيل إلى أنها مصدر لأكثر ٨٥% من مياه النيل ولسيطرتها، قبل انفصال إريتريا، على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ولقد أتاح التحالف الإسرائيلي مع إثيوبيا حصول إسرائيل على تسهيلات وقواعد بحرية في ميناء مُصوَّع، وجزر البحر الأحمر، وقواعد أخرى مواجهة لباب المندب مما عزز الأمن الإسرائيلي خارج حدود الدولة، وقد وقعت إثيوبيا اتفاقًا مع إسرائيل في ١٩٩٨ يمنح إسرائيل تسهيلات عسكرية واستخباراتية في أراضيها بعد انفصال إريتريا، فقامت بإنشاء المطارات والقواعد العسكرية هناك، وخلال الحرب الإثيوبية الإريترية التى انتهت بإعلان استقلال إريتريا ١٩٩٣[2]، كانت إسرائيل تبيع الأسلحة والمعدات القتالية لطرفي الحرب مع المحافظة على علاقاتها الجيدة بهما، ومن المدهش حقًا أن إسرائيل قد نجحت أيضًا في بناء علاقات متميزة مع إريتريا بعد انفصالها عن إثيوبيا، بل وحافظت على قواعدها العسكرية في مُصوَّع وجزر البحر الأحمر التي أصبحت جزءًا من أراضي إريتريا بعد إعلان دولتها.

---

(١) آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٥٢، ٤٥٧ – ٤٦٠. زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، م. سابق، ٢٠١٠، ص ١٢٤ – ١٢٩. ناصر فياض، اغتيال نهر، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٨٠ – ٨٢.

(٢) حلمي عبد الكريم، مخاطر التغلغل الصهيوني، مرجع سابق، ص ١٠٠ -١٠١. جريدة الدستور في١١ نوفمبر ٢٠١٠، الحلقة الثانية من مقالات رفعت سيد أحمد، قنبلة إسرائيلية تنفجر جنوب النهر.

تطور العلاقات الإسرائيليه الإثيوبيه

طلبت إسرائيل من إثيوبيا نقل مجموعات من يهود الفلاشا إلى إسرائيل عبر المطارات السودانية، فوافقت إثيوبيا على ذلك منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي[1] في عهد الرئيس منجستو هيلا مريام، مقابل تقديم إسرائيل أسلحة وخدمات حيوية لإثيوبيا، ففي ١٩٨١ تم تهجير ٤٠٠٠ فرد من يهود الفلاشا، ثم جرى تهجير ٧٠٠٠ آخرين منهم في عملية أطلق عليها اسم " موسى "، وفي مرحلة تالية تم تهجير ١٢٠٠ من الفلاشا تحت حماية المخابرات الأمريكية، وعلى متن طائرات " C 130 " الأمريكية الصنع[2].

وخلال سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٥ تم استكمال عملية تهجير للفلاشا سرًّا عبر السودان إلى إسرائيل، حيث اشترك في هذه العملية الرئيس السوداني جعفر نميري نفسه، ورئيس جهاز أمن الدولة لديه اللواء عمر محمد الطيب، مقابل رشاوى كبيرة، وإرضاءً للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم ذلك التهجير في إطار خطة أسموها " عملية الشرق "، التي توقفت بسبب نشر أخبارها في إذاعة لندن، فقام جورج بوش (الأب) وكان نائبًا لرئيس جمهورية أمريكا بزيارة السودان، حيث

---

[1] وقت قيام انتفاضة أبريل ١٩٨٥ في السودان كان جعفر نميري في زيارة غير رسمية للولايات المتحدة الأمريكية، وحاول العودة إلى الخرطوم وقت استيلاء الجيش على السلطة بعد انضمامه للشعب، فلم تقبل القوى الثورية والشعبية عودته، وظل لاجئا في مصر لمدة ١٥ عاما، عاد بعدها إلى السودان، لكي تنتهي حياته هناك. زكي البحيري، مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية، ١٩٥٥ - ٢٠١١، النهضة المصرية، وركائز المعرفة للدراسات والبحوث بالسودان، القاهرة والخرطوم ٢٠١٠، ص ١٠٥ - ١١٣. ونص محاكمات " عمر محمد الطيب " رئيس جهاز أمن الدولة السوداني، في قضية ترحيل يهود الفلاشا الإثيوبيين إلى إسرائيل، من كتاب أشهر المحاكمات في السودان، إعداد وترتيب هنري رياض، دار الجيل، بيروت ١٩٨٧، ص ٢٠ - ٢٦، ٥٠ - ٦١.

[2] أحمد كامل راوي، يهود الفلاشا بين إثيوبيا وإسرائيل، مجلة آفاق أفريقية، السنة الخامسة، العدد السادس عشر، ص ١٣٥. ونص محاكمات " عمر محمد الطيب "، مرجع سابق، ص ٥٢ - ٦٣. أميل لودفيغ، حياة نهر، ترجمة عادل زعيتر، مرجع سابق، ص ١٨٨ – ١٨٩.

استضافه رسميًا عمر محمد الطيب، وجرت بينهما محادثات أدت إلى استئناف ترحيل الفلاشا، من خلال عملية أطلق عليها اسم " سبأ "[١].

وقد كشفت المحاكمة التي جرت بخصوص تهريب يهود الفلاشا إلى إسرائيل عبر السودان، عن دور أمريكي في نقل هؤلاء اليهود، ودور للمنظمات الأوروبية التي تتخذ من الأعمال الإنسانية ستارًا لها مثل إغاثة اللاجئين، وإعانة الجوعى والمعوزين، وقد خصصت السفارة الأمريكية بالخرطوم قسمًا خاصًا لهذا الغرض أسمته قسم رعاية شئون اللاجئين، وعينت له شخصًا من رجال المخابرات الأمريكية، وهو يهودي الديانة، ويدعى " جيري ويفر " ومعه أشخاص آخرين، وكان يعمل تحت إشراف " مستر ملتون" مندوب المخابرات بالسفارة الأمريكية بالخرطوم[٢].

وبالرجوع لمضابط محاكمة المسئولين عن تهريب يهود الفلاشا في السودان حتى ١٩٨٤، وهي منشورة، خاصة محاكمة عمر محمد الطيب، يتضح أن عملية التهجير كانت تتم من "جواندار" في إثيوبيا إلى الخرطوم فجويا بجنوب السودان ثم إلى نيروبى في كينيا، ومنها إلى إسرائيل، وقد تمت بعض عمليات التهريب ليلًا من مطار " كارثاتو " المهجور قرب " أركويت " بالسودان، حسب خطة الترحيل الأمريكية بإشراف "جيري ويفر" [٣].

وفي ١٩٩١ وقتما كان نظام منجستو في سبيله إلى السقوط تمت عملية تهجير كبيرة تعرف بـ " عملية شلومو " الجوية التي تم خلالها نقل حوالي ١٤٢٠٠ مهاجر من يهود الفلاشا إلى إسرائيل[٤].

---

[١] نص محاكمات " عمر محمد الطيب "، (إعداد هنري رياض)، مرجع سابق، ص ٢٠ - ٢٦، ٥٠ - ٦١.

[٢] صلاح عبد اللطيف، الفلاشا، الخيانة والمحاكمة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٦، ص ١٢٩.

[٣] نص محاكمات " عمر محمد الطيب "، مرجع سابق، ص ٥٠ - ٦١. وصلاح عبد اللطيف، الفلاشا، م. سابق، ص ٨٣ - ٩١.

[٤] آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٦٢.

ولعل الهدف الأساسي لنقل هؤلاء اليهود، فضلًا عن لَمِّ شتات يهود العالم كما تبتغى إسرائيل، يتمثل في توفير مورد رخيص للعمالة المطلوبة في مزارع إسرائيل ولتولي بعض الأعمال المتدنية في سوق العمل الإسرائيلي، بدلًا من الاستعانة بالعمالة الفلسطينية التي شكلت خطرًا على إسرائيل، وفتحت الباب للأعمال الفدائية في داخلها.

ولقد كان ترحيل يهود الفلاشا إلى إسرائيل يقلل من الضغط الواقع على إثيوبيا خلال الأزمة الاقتصادية التي كانت تعصف بأجزائها أثناء عقد الثمانينيات من القرن الماضي، بسبب الجفاف الذي عم الهضبة الإثيوبية، وبسبب الحروب الأهلية حيث كانت إثيوبيا في حاجة إلى مساعدة إسرائيل لها بالسلاح خلال صراعها مع الإريتريين الذين كانوا يسعون للاستقلال، ومما هو جدير بالذكر في هذا المقام أن عدد يهود الفلاشا الموجودين في إسرائيل في الوقت الحالي (٢٠١٥) يبلغ ١٣٦ ألف شخص، وقد ثار هؤلاء اليهود الأفارقة، وقاموا بمظاهرات في إسرائيل ضد سوء المعاملة والاضطهاد الذي يلاقونه من الإسرائيليين البيض خاصة الأوربيين منهم، الذين يستحوذون على الثروة والسلطة، ويعاملون هؤلاء الأفارقة باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة[1].

وعلى المستوى العربي تقيدت الحركة السياسية لمصر والدول العربية بعد عقد اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل ١٩٧٩، وانكفأت تلك الدول على نفسها وانشغلت بمشكلات وظروف أوجدتها بذاتها أو دُفعت إليها دفعًا بسبب مناخ الصراعات والحروب التي أوجدتها إسرائيل وأمريكا في العراق وفلسطين ولبنان والقرن الأفريقي وجنوب السودان ودارفور[2]، مما أثر بالسلب على مواقف الدول

---

(١) المصري اليوم ٢١ إبريل ٢٠١٥، ملف عن التغلغل الصهيوني في أفريقيا إعداد محمد البحيري.

(٢) محمود عبد المؤمن محفوظ، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار، رسالة دكتوراه في جامعة أسيوط ٢٠٠٩، ٤٤٤ - ٤٥٠. زكي البحيري، مصر وحركة التحرر في الكونغو ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥ مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ٢٠٠٤.

العربية، وأبعدها عن القيام بدورها نحو بلدان وطنها العربي، ونحو الدول الأفريقية التي كانت في حاجة إليها في عمليات التنمية بعد مؤتمر القمة العربي الأفريقي ١٩٧٤، مما جعل الفرصة مواتية لإسرائيل وغيرها خلال العقود الأخيرة، لتوسيع وجودها العسكري والأمني في القرن الأفريقي، وحوض النيل، بل وفي أفريقيا كلها.

وإنه لأمر طبيعي جدًا أنه بانسحاب مصر بالذات، من دورها السياسي والاقتصادي المؤثر في أفريقيا وحوض النيل، يصبح المناخ مهيئًا لإسرائيل كي تقوم بملء هذا الفراغ في تلك المناطق ذات الأهمية القصوى أمنيًا بالنسبة لمصر والسودان والدول العربية، فأرسلت إسرائيل سرًا عددًا كبيرًا من خبرائها بعد عقد معاهدة السلام مع مصر لإجراء أبحاث وإقامة مشروعات ري في إثيوبيا لزراعة ٤٠٠ ألف هكتار هناك[١]. وحول ذلك كشف " مايكل كيلو " الخبير الأمريكي في قضايا الصراعات المائية حول العالم، ومؤلف كتاب "حروب مصادر المياه "، عن اجتماع عقد في تل أبيب بين أعضاء بالكنيست ووزراء إسرائيليين وإثيوبيين تم خلاله الاتفاق على إقامة سدود على النيل لحجز المياه في الهضبة الإثيوبية لتوليد الكهرباء، والتوسع الزراعي بالاستعانة بالصين[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن المشروعات الإثيوبية التي تمت أو تلك التي لم تتم بعد والمطروحة للتنفيذ قامت على أساس الدراسات التي كان قد أنجزها مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي بين سنتي ١٩٥٨ و١٩٦٤ عن المشروعات والسدود التي من الممكن إقامتها على المنابع الإثيوبية، والتي كان قد أجرى الخبراء السوفييت على بعضها، وقت وجود نظام الرئيس منجستو، عملية مراجعة، خلال ثمانينيات القرن الماضي، وقد سعت إثيوبيا خلال العقدين الأخيرين إلى

---

(١) عبد القادر عبد العزيز علي، أزمة المياه بين مصر وإثيوبيا، مرجع سابق، ص ٢٨٤ - ٢٨.

(٢) حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص ٨١. تحقيق الأهرام من إثيوبيا المنشور في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٩.

محاولة استغلال مياه النيل في توليد الكهرباء، وري جزء من أراضيها الزراعية، وذلك بالاستعانة بالدعم المالي والفني لبعض الدول وفي مقدمتها إسرائيل وإيطاليا والصين[1].

ويبدو أن إسرائيل سعت من جانبها لأن تلقن مصر درسًا لا تنساه بعد رفضها توصيل مياه النيل إليها، بأن تقول لها: إذا كنت قد رفضت مرور أقل من مليار متر مكعب من المياه إلى صحراء النقب، فعليك أن تتحملي خسارة أكثر من ٧ مليارات من الأمتار المكعبة من مياه النيل، بسبب المشروعات المائية التي تنجزها إثيوبيا بمساعدة إسرائيل وغيرها[2]، ورأى الإسرائيليون أن هذا الدرس قد يرغم مصر على إعادة النظر والعمل على توصيل مياه النيل لإسرائيل، أو يوقف مشروعات التنمية في مصر خاصة في سيناء، ويضع مصر في أزمة مائية حقيقية.

ولكي تحقق إسرائيل أهدافها قامت في أوائل التسعينيات بمساعدة إثيوبيا في بناء سد فنشا، أحد فروع النيل الأزرق لحجز خمسة مليارات متر مكعب من المياه، وكان المقابل ليس فقط تهريب اليهود الفلاشا إلى إسرائيل بل وتقديم التسهيلات لإقامة القواعد العسكرية في جزيرتي فاطمة ودهلك في البحر الأحمر قرب المحيط الهندي أيضا[3].

واستخدمت إسرائيل أيضا أساليب ناعمة في عملها مع الإثيوبيين لكي توغر نفوسهم ضد مصر بالذات، وفي هذا المعنى يقول الصحفي البارز بجريدة الأهرام محمد سيد أحمد: " كان للخبراء الإسرائيليين لغة في مخاطبة السلطات الإثيوبية تتلخص في ادعاء خبيث هو أن حصص المياه التي تقررت لبلدان

---

(١) السياسة الدولية، عدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١، ياسر علي هاشم، الأبعاد السياسية ...، مصدر سابق، ص ١٥٣. عبد القادر عبد العزيز علي، أزمة المياه بين مصر وإثيوبيا، مصدر سابق، ص ٢٨٠ – ٢٨٥.

(٢) عبد القادر عبد العزيز علي، نفس المصدر، ص ٢٨٤ – ٢٨٥.

(٣) حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، مصدر سابق، ص ١٩٩.

حوض النيل ليست عادلة، بحجة أنها تقررت في وقت سابق على استقلال هذه البلدان، وأن إسرائيل كفيلة بأن تقدم لهذه البلدان التقنية التي تمكنها من ترويض مجرى النيل وتوجيهه وفقًا لمصالحها "[١].

ويتفق المحلل السياسي الأمريكي " مايكل كيلو " مع ما ذكره محمد سيد أحمد إذ يقول: " إن هدف إسرائيل، فضلًا عن تشجيع ودعم إثيوبيا والمشروعات المائية على منابع النيل الإثيوبية، هو الهمس في أذن الإثيوبيين لنقض الاتفاقيات الدولية التي تنظم توزيع المياه بين دول حوض النيل، وإقناعهم أنه لا تنمية في بلادهم سوى بتعديل شروط تلك الاتفاقيات، وبإقامة السدود على منابع النهر في بلادهم "[٢].

ويذهب رفعت سيد أحمد، الباحث والمفكر السياسي، إلى نفس المعنى حين يقول: " إن إسرائيل تمارس الضغط على مصر والسودان عبر نهر النيل شريان الحياة بالنسبة لهما، من خلال مطالبة دول حوض النيل بإعادة النظر في توزيع مياه النيل "[٣].

ومن منطلق تقدم إسرائيل في مجال تكنولوجيا المياه[٤] جعلت خطط السدود الإثيوبية مجالًا لاستثماراتها، ولمضاعفة الضغط على مصر والسودان، والحقيقة أن الإثيوبيين يدركون مغزى المناورات الإسرائيلية جيدًا، ولكنهم لا يعلقون على ذلك؛ لأنهم يحتاجون إلى من يساعدهم في تحقيق مشروعاتهم[٥]، فإثيوبيا من الدول الفقيرة التي تأخرت في نهوضها بسبب الحروب الأهلية التي شغلتها

---

[١] جريدة صوت النيل souteelneel.com.

[٢] تحقيق الأهرام من إثيوبيا المنشور في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٩.

[٣] الدستور ١١ نوفمبر ٢٠١٠، الحلقة الثانية، رفعت سيد أحمد، قنبلة إسرائيلية تنفجر جنوب النهر.

[٤] السياسة الدولية، ١٠٤، أبريل ١٩٩١، حسن بكر، المنظور المائي، مصدر سابق، ص ١٣٧ – ١٣٨.

[٥] جون بولوك، وعادل درويش، حروب المياه، مرجع سابق، ص ١٢٥.

وقتًا طويلًا، وتحتاج للأموال والخبرات، كي تحقق برامجها، ولهذا وجدت ضالتها في إسرائيل أو الصين أو غيرهما، لتحقيق مشروعاتها التنموية.

وقد قامت إسرائيل بتأسيس مركز " بوتاجيرا " بالتعاون بين مركز التعاون الدولي الإسرائيلي " ماشاف " و" الوكالة الأمريكية للتنمية "، ووزارة الزراعة والتنمية الريفية الإثيوبية، بهدف العمل على تطوير مساقط المياه في الهضبة الإثيوبية واستخدامها في مشروعات الزراعة هناك، وقد عقدت الأطراف الثلاثة في فبراير ٢٠٠٥ اتفاقية لتوفير الدعم التقني ونقل التكنولوجيا لإثيوبيا في كافة المجالات الزراعية[١]. ونتيجة لازدهار العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية في تلك الفترة قام رئيس الوزراء الإثيوبي مليس زيناوي بزيارة إسرائيل مرتين في عامي ٢٠٠٣، و٢٠٠٥[٢].

وكشفت صحيفة " لوفيجارو " الفرنسية في أحد تقاريرها عن مخطط إسرائيلي للسيطرة على مياه النيل، وذلك في معرض تحليلها لزيارة وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان لإثيوبيا ضمن جولته الأفريقية في سبتمبر ٢٠٠٩، والتي اعتبرتها الصحيفة تشكل تهديدًا كبيرًا لمستقبل مصر المائي، وربما تكون عملية ممهدة لقيام حروب المياه في منطقة حوض النيل، خاصة أن الزيارة تشير إلى مزيد من المشاورات مع إثيوبيا للبدء في بناء سلسلة من السدود التي خططت لها منذ عدة سنوات[٣].

وقد ذكرت صحيفة " جيما تايمز " الإثيوبية أن مصر تشعر بالخطر من جانب إسرائيل؛ ولذلك فإن زيارة ليبرمان لإثيوبيا ٢٠٠٩ سوف تؤدى إلى زيادة

---

[١] الوفد ٢ مايو ٢٠١٠.
[٢] آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٦٤.
[٣] زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، مرجع سابق، ص ١٢٣.

المشاكل المتعلقة بمياه النيل، حيث إن إسرائيل تحاول أن تساعد الدول الأفريقية على أمل الاستفادة من تلك المياه[١].

وبمناسبة ما حدث بين دول مبادرة حوض النيل من محاولات لوضع اتفاق إطاري يتحركون من خلاله نحو العمل التنموي، وإقامة المشروعات المشتركة بينهم، جرى تناقل للأنباء عن تدخلات أمريكية إسرائيلية لتأجيل انعقاد بعض اجتماعات قمم دول الحوض، إلى حين اكتمال المشاورات الاستراتيجية الأمريكية المائية في الشرق الأوسط، ومن أجل ذلك زار وفد من الكونجرس الأمريكي بعض دول الحوض ومنها مصر، والتقى خلالها مع وزير الموارد المائية د. محمود أبو زيد ٢٠٠٩[٢]، مما يبين إلى أي حدٍّ كان رضوخ مصر ودول حوض النيل للقرار الأمريكي في عهد حكومات حسني مبارك.

ومما يعكس سرعة التحرك الإسرائيلي للتأثير على قضية المياه في دول حوض النيل، أن زيارة ليبرمان لبعض دول الحوض جاءت بعد شهرين فقط من اجتماع وزراء الري لتلك الدول بالإسكندرية في يوليو ٢٠٠٩، وحول هذه الزيارة قال ليبرمان في لقاء له مع الإذاعة الإسرائيلية عقب عودته: " كان لإسرائيل في نهاية الستينيات من القرن الماضي ٣٠ سفارة في أفريقيا، بينما يوجد لديها اليوم تسع سفارات فقط حيث قام بشغل الفراغ الأفريقي أعداء إسرائيل (يقصد بهم الدول العربية وعلى رأسها مصر) "، ويرى ليبرمان أن على إسرائيل أن تسعى لفرض وجودها في أفريقيا، ولذلك رافقه في زيارته وفد إسرائيلي من الدبلوماسيين ورجال الأعمال، وممثلون عن الصناعات العسكرية، وخبراء في شئون المياه تحت

---

[١] نفس المرجع، ص ١٢٤.

[٢] حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي ...، مرجع سابق، ص ٨٨. وجريدة النبأ ٨ أغسطس ٢٠٠٩.

إشراف ومعاونة " منظمة التبادل اليهودية الأمريكية "، إحدى أكبر منظمات اللوبي اليهودي بالولايات المتحدة الأمريكية[١].

وجاءت زيارة ليبرمان في توقيت حساس، كان يشهد محاولات لحسم الخلاف في بعض بنود الاتفاقية الإطارية بين دول حوض النيل، مما ساعد على تشدد مواقف تلك الدول تجاه مصر والسودان، خاصة وأن أجهزة الدعاية الإسرائيلية والغربية قد نشطت في ذلك الوقت لتقطيع أحبال علاقات المودة بين تلك الدول من جانب ودولتي المصب من جانب آخر، وقد أعلنت إثيوبيا في ٢٠٠٩ عن افتتاح سد " تيكيزي " على نهر عطبرة، وهو أعلى سد في أفريقيا؛ إذ يبلغ ارتفاعه ١٨٨ مترًا، ثم قامت في ١٥ مايو ٢٠١٠ - وهو نفس يوم اجتماع بعض دول منابع النيل في عنتيبي للتوقيع على الاتفاقية الإطارية بشكل منفرد - بافتتاح سد آخر هو " تنا بيليز " بولاية أمهرا، والذي قامت ببنائه شركة ساليني الإيطالية للمقاولات[٢]، مما يشكل نوعًا من تحدي دولتي المصب خاصة مصر.

وفي ٢٠٠٩ أيضًا استأنفت إسرائيل العمل في سد مكالي بإقليم التيجراي، بعد أن توقفت عن العمل فيه، والسد تقوم بتمويله شركة " بيرفاكينكو " الإثيوبية، التي تملكها إسرائيل بالمشاركة مع شركة إثيوبية أخرى، وقد شاهد مندوبو جريدة الأهرام المصرية المعدات التي تعمل في بناء السد، ورأوا المهندسين الإسرائيليين وهم يحملون أوراقهم ومجسماتهم في ميدان العمل، ومنهمكون في قياس ورصد أعمال المشروع الهندسية[٣].

---

[١] تحقيق الأهرام من إثيوبيا في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩.
[٢] حسام شحاده، موقع المياه في الصراع العربي الصهيوني، م. سابق، ص ٥٦.
[٣] الوفد ٢ مايو ٢٠١٠. وحلمي عبد الكريم الزغبي، مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٢٦. وحسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص ٥٧ - ٦١.

وفي نفس العام وقعت إثيوبيا مع إسرائيل وألمانيا اتفاقًا تم بموجبه إطلاق إحدى مشروعات التنمية الزراعية لتمكين الإثيوبيين من تطوير أنشطة الري في مناطق مختلفة من البلاد، حيث يستفيد من هذا المشروع أكثر من ألف من صغار المزارعين، وتقدر تكاليفه بنحو ١,٥ مليون يورو في مناطق أمهرا وتيجراي وجنوب إثيوبيا في إطار جهود الحكومة الإثيوبية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء[١].

ويقول الإثيوبيون: إن الإسرائيليين يحتكرون زراعة الورد في بلادهم؛ لأنهم مبدعون فيها، ويمتلكون العديد من المزارع الخاصة، ويذكر أحد الإثيوبيين " أن الإسرائيليين يقومون بتعليمنا زراعة الورد وتنسيقه "، ويسترسل المواطن الإثيوبي في حديثه قائلًا: " إنه يوجد في منطقة بحر دار تحديدًا مزارع كثيرة للورد يمتلكها الإسرائيليون، وكانت تلك المنطقة مقرًا ليهود الفلاشا قبل نقلهم إلى إسرائيل "[٢]. وقد نُشرت مؤخرًا تقارير إسرائيلية تفيد أن هناك ٤٦ شركة إسرائيلية تعمل في إثيوبيا في مجال زراعة السمسم والبساتين والزهور برأسمال قدره ٢٥٥ مليون دولار[٣].

وكذلك أنشأت إسرائيل مصنعًا للطحينة في إثيوبيا، يقوم بتوزيع إنتاجه في السوق المحلية، ويُصدر كميات كبيرة منه إلى الخارج، وإثيوبيا من أهم دول العالم في زراعة السمسم الذي تقوم عليه صناعة الطحينة، وللإسرائيليين معمل كبير لتكرير البترول أيضًا هناك، وقد دخل الإسرائيليون مع الصينيين في مشروعات البنية التحتية الخاصة بالطرق والكباري وغيرها[٤].

---

[١] موقع walt info الالكتروني الإثيوبي.

[٢] تحقيق الأهرام من إثيوبيا المنشور في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩.

[٣] المصري اليوم ٢١ إبريل ٢٠١٥، ملف عن التغلغل الصهيوني في أفريقيا إعداد محمد البحيري.

[٤] تحقيق الأهرام من إثيوبيا المنشور في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩.

وكشف موقع القناة السابعة للتلفزيون الإسرائيلي النقاب عن قيام شركات إسرائيلية، متخصصة في مجال الاستشارات الهندسية والإنشاءات، بتقديم عروض للحكومة الإثيوبية للمساهمة في إقامة مشاريع استثمارية وسكنية وزراعية بتشجيع من وزارة الخارجية الإسرائيلية، وتلك الشركات مملوكة لجنرالات متقاعدين من جهاز الموساد الإسرائيلي[1].

وبخصوص سد النهضة الذي تقوم إثيوبيا بإنشائه في الوقت الحاضر وقعت إثيوبيا عقدًا مع إحدى الشركات الإسرائيلية لتولي مهمة توزيع الكهرباء المولدة من ذلك السد بعد تمامه، الأمر الذي يعنى أن إسرائيل ستكون الطرف المتحكم في سياسات تشغيل سد النهضة، مما يكشف الغطاء عن الدور الخفي الذي تلعبه تلك الدولة في تعميق أزمة ذلك السد بين مصر وإثيوبيا[2].

ولإسرائيل علاقات تجارية جيدة مع إثيوبيا فقد أشار تقرير رسمي صادر عن " المعهد الإسرائيلي للصادرات والتعاون الدولي " أن الصادرات الإسرائيلية إلى إثيوبيا بلغت ١٨,٤ مليون دولار في ٢٠٠٨، بينما بلغ حجم الواردات الإسرائيلية من إثيوبيا في نفس العام ٢,٤٦ مليون دولار، وقد زادت تلك الواردات إلى ٨,٣٨ مليون دولار في السنة التالية، وتضم الصادرات الإسرائيلية لإثيوبيا الأسلحة والمواد الكيمائية والآلات الصناعية والبرمجيات، وتستورد إسرائيل من إثيوبيا المنتجات الزراعية والتبغ واللحوم، وجدير بالذكر في هذا المقام أن بداية دخول الإسرائيليين لإثيوبيا كان عن طريق الجزارين اليهود الذين يذبحون الماشية حسب التقاليد اليهودية الدينية، ومن واقع التقرير الرسمي للمعهد الإسرائيلي فإنه

---

(١) جريدة النبأ ٨ أغسطس ٢٠٠٩. والدستور ١٢ أغسطس ٢٠٠٩.

(٢) هانئ رسلان، مصر وأزمة المياه في حوض النيل، مرجع سابق، ص ٢٠.

يوجد ١٢١ شركة إسرائيلية تعمل في مجال التصدير للسوق الإثيوبية في عام ٢٠٠٨[1].

ويسعى الإسرائيليون لتحقيق مخططاتهم الموجهة ضد مصر والسودان، فلقد طالبت وثيقة إسرائيلية - في مركز دراسات وبحوث وزارة الخارجية الإسرائيلية منشورٌ ملخصها في فبراير ٢٠١٠، أعدها تسيفي مزائيل سفير إسرائيل الأسبق في مصر - بتدويل النزاع بين دول منابع النيل من جهة ودولتي المصب من جهة أخرى، وتضمنت الوثيقة المزاعم الإسرائيلية حول احتكار مصر لمياه النيل، وحقوق دول المنابع المهدرة بسبب المواقف المصرية، واتهم " مزائيل " مصر بتجاهل المطالب الشرعية لدول المنابع، ودعا مصر للموافقة على تعديل الاتفاقية الخاصة بمياه النيل، وقال: " بدلاً من قيام مصر بالبحث عن حلول واقعية وعملية لمشكلة المياه، سارت نحو حرب غير منطقية " داعيًا إلى تدخل الأمم المتحدة والقوى الدولية الكبرى في الأزمة[2]، ومن البديهي أن السفير الصهيوني يدعو لحرب لم تعلنها مصر مع جيرانها وأشقائها من دول حوض النيل، الذين عاشوا معًا في وئام وسلام منذ آلاف السنين، ولم تتغير مواقفهم إلا بعد دخول إسرائيل خطأ في معادلة مائية ليست من شأنها، فهدف إسرائيل هو خلق الصراع في حوض النيل، وتدويل مشكلة المياه لتجد لنفسها ثغرة للحصول على جزء من مياه النيل، أو الإضرار بالمصالح المصرية والسودانية في هذه المياه.

---

(١) طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل ...، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٩، يوليو ٢٠١٠ ص ٧٩ ـ٨٠، ٨٦، ٨٧. والنبأ ٨ أغسطس ٢٠٠٩. والدستور ١٢ أغسطس ٢٠٠٩. وحسنى حواش، الصهيونية في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٤١.

(٢) طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل ....، مصدر سابق، ص ٧٩ ـ ٨٠.

ولما كان قسم الماشاف هو المسئول عن المعونات والمساعدات للدول الأفريقية وفي مقدمتها إثيوبيا؛ لذلك تتوالى زيارات رئيس هذا القسم لإثيوبيا وآخرها زيارة السفير " جيل حزقيل " لها في ٢٩ مارس ٢٠١٥[١].

وأعد " دورون باسكين " مدير شعبة الأبحاث بـ " مؤسسة إنفو فورد البحثية لدراسات الشرق الأوسط "، ومقرها تل أبيب تقريرًا، نقلته صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية جاء فيه: " أن تنامى الحديث داخل مصر بشأن دور إسرائيل في تحريض الدول الأفريقية ضدها تبعه تجدد الدعوات المطالبة بوقف تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل، وأن هذه الدعوات أصبحت أمرًا معتادًا في مصر "[٢].

ومما لا شك فيه أنه لم يكن منطقيًا على الإطلاق في عهد حكومات حسنى مبارك أن تقوم مصر بتصدير الغاز إلى إسرائيل - التي تريد الإضرار بمصالح الشعب المصري، وفي مقدمتها مصالحه المائية في منابع النيل - بينما كان الاحتياطي المصري من الغاز محدود، والحاجة إليه ماسة، في الوقت الذي استمرت فيه إسرائيل في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني، والهجوم عليه ونهب ثرواته وقتل أبنائه، وإسرائيل لا تتوقف عن التآمر على البلدان العربية والعمل على إضعافها وتخريبها وتفتيتها، والحق أن نظام مبارك هو المسئول عن تصدير الغاز لإسرائيل في بعض سنوات العقد الأول من القرن الحالي، وبأقل من الأسعار العالمية؛ لذلك لم يكن غريبًا أن يتم تدمير خط الغاز المتوجه لإسرائيل لأكثر من عشرين مرة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من جانب مواطنين مصريين غيورين على ثروات بلادهم حتى توقف تصدير الغاز إلى الكيان الصهيوني،

---

[١] المصري اليوم ٢١ أبريل ٢٠١٥، ملف عن التغلغل الصهيوني في أفريقيا إعداد محمد البحيري.
[٢] الوفد ٢ مايو ٢٠١٠.

وأصبحت مصر ذاتها في حاجة إلى الغاز ذلك الوقود الاستراتيجي اللازم لتوليد الطاقة لديها.

موقف الشعب الإثيوبي من التواجد الإسرائيلي في بلاده

في محاولة لاستشعار الرأي العام للشارع الإثيوبي تجاه الوجود الإسرائيلي، بعد زيارة ليبرمان لبلاده – حسب تحقيق لجريدة الأهرام من إثيوبيا – يقول بعض الأفراد مثل " جينا تشو " وهو سائق تاكسي بسيط في العاصمة الإثيوبية:" إن السوق الإثيوبي فتح أبوابه على مصراعيها للاستثمارات الأجنبية"، وقال بثقة شديدة: " إسرائيل ذكية دخلت بثقلها في الوقت المناسب رغم أنه كان لها تواجد سابق منذ زمن في مجال الزراعة "، ويقول أحد عمال الفنادق: " إن علاقتنا مع إسرائيل قوية على المستوى الرسمي... وغير مقبولة على المستوى الشعبي" ويستطرد بقوله: " إن السبب في ذلك يرجع إلى أن الشعب الإثيوبي رغم فقره الشديد، ومعاناته إلا أنه يتابع ما تفعله الأيدي الإسرائيلية بالشعب الفلسطيني، ويتحدد موقفه من إسرائيل على هذا الأساس"[1].

وعندما سأل مندوبو الأهرام أحد مرافقيهم من الإثيوبيين ويُدعى " رافي " عن مشروع سد " مكالي " بإقليم تيجراي، أجاب بقوله: " إنه سد يجري العمل فيه من أجل توليد الطاقة الكهربائية "، وأضاف: " أن تمويله إسرائيلي يقوم به شخص اسمه، أوري، كان ضابطًا سابقًا في الجيش الإسرائيلي "، وهو صاحب شركة " بيرفاكينكو " – وهي من أهم شركات المقاولات في إثيوبيا – ويشاركه في ذلك أحد أكبر المستثمرين في " تل أبيب "، وهو صاحب شركة تيكا TIKA التي كانت تعمل في مدينة " مكالي "، وكان قد أغلق هذه الشركة بسبب توقف مشروع سد " مكالي " منذ سنوات، ثم أعاد فتح الشركة مرة أخرى بعد عقد اتفاق بين الحكومتين الإثيوبية والإسرائيلية على استئناف العمل في بناء السد، وقد ذكر

(1) تحقيق الأهرام من إثيوبيا في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٩.

المرافق الإثيوبي لبعثة الأهرام أيضًا أن الإسرائيليين يمتلكون أهم مصنع للأسمنت في مدينة مكالي[1].

ويرى الإثيوبيون أن لا أحد يستطيع أن يلقي باللوم على إثيوبيا عندما يطرق بابها أحد يريد مد يد العون والمساعدة لها كإسرائيل، فهي بالنسبة لإثيوبيا دولة مثل الصين وإيطاليا وألمانيا وغيرها، وإثيوبيا تريد زيادة حجم الاستثمارات لديها في كافة المجالات الاقتصادية خاصة الزراعة وتوليد الكهرباء، مما يسد حاجات الشعب الإثيوبي، وجدير بالذكر أن إثيوبيا دولة فقيرة وفي حاجة ملحَّة للتطور والتنمية.

ومن أجل ذلك يشجع كثير من الإثيوبيين قدوم أية مساعدات إلى بلادهم ويقولون: " نحن عشنا عصورًا مظلمة تخلفنا فيها كثيرًا عن الركب، ومن الطبيعي أن نفتح بابنا لمن يطرقه "، ويذكر بعضهم أن الحكومة الإثيوبية برئاسة " زيناوي " - رئيس الوزراء السابق - هي التي فتحت أبواب إثيوبيا على مصراعيها للاستثمارات الأجنبية[2].

ورغم كل هذه الظروف فإن الشعب الإثيوبي يقدر الشعب المصري، والمسيحيون الإثيوبيون يحملون حبًا خاصًا لمصر وللكنيسة الأرثوذكسية منذ العصور القديمة، ويذكر بعض الإثيوبيين أن زيارة البابا شنودة لبلادهم في ٢٠٠٨ كانت فرصة في غاية الأهمية للتقارب بين الشعبين الشقيقين، ولا شك أن زيارة البابا تاوادروس الثاني - بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية - لإثيوبيا والكنيسة الإثيوبية خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، تجدد المحبة وتوثق العلاقة بين الشعبين المصري والإثيوبي، والإثيوبيون يرون أنه تربطهم بمصر روابط مقدسة سواء أكانوا مسيحيين أم مسلمين[3]، فيأتي إلى جامعة الأزهر أعداد

---

[1] نفس التحقيق في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٩.

[2] نفس المصدر. وجريدة المصري اليوم ٢٨ سبتمبر ٢٠١٥.

[3] نفس تحقيق الأهرام في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٩.

كبيرة من الدارسين المسلمين من إثيوبيا كل عام، والواقع أن نسبة كبيرة من الشعب الإثيوبي ترفض أن تكون علاقتها بإسرائيل على حساب مصر ومصالحها في مياه النيل.

ومع ذلك هناك قطاع من الشعب الإثيوبي يُدين السياسة المصرية، ويلومها بأنها تسعى للاهتمام فقط بمصالحها المائية ولا تهتم بالمصالح الإثيوبية[1]، والحق أن التكوين الطبيعي لحوض النيل هو الذي يجعل مياه الأمطار الإثيوبية الغزيرة تندفع بالضرورة من فوق هضبة إثيوبيا إلى نهر النيل، وتتجه إلى مصر والسودان منذ قديم الأزل، ولكن على الحكومة المصرية والشعب المصري ورجال الأعمال المصريين أن يسعوا لإقامة المشروعات ذات النفع المشترك لإثيوبيا ومصر ودول حوض النيل، فذلك واجب وطني نحو إخواننا من بلدان ذلك الحوض.

وقد صرح " إصفاو دينجامو " وزير الري الإثيوبي خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في آواخر يوليو ٢٠٠٩، وقت اشتراكه في اجتماع وزراء دول حوض النيل بالإسكندرية، بأن " وسائل الإعلام تردد دائمًا أن هناك تعاونًا قائمًا بين إثيوبيا وإسرائيل في مجال المياه، وذلك لتوصيل مياه النيل إليها، وذلك من المستحيلات؛ لأن النيل – على حد قوله – ليس له أجنحة حتى يطير، ويغير مساره باتجاه إسرائيل، حيث لا توجد حدود مشتركة بين إثيوبيا والدولة العبرية ".

وبمناسبة تداول الأفكار التي تقول: إن مياه النيل ستكون للبيع، شدد دينجامو أيضًا على " أن دولته لا يمكن أن تفكر في بيع مياه النهر، وأن مياهه يجب استغلالها في مشروعات التنمية لصالح جميع شعوب حوض النيل فقط "، وطالب دينجامو وسائل الإعلام بالتركيز على مشروعات التعاون المشتركة بين

---

[1] جريدة صوت النيل souteelneel.com.

البلدين، وقال:" إن مصر دولة مهمة بالنسبة لنا، وأن بعض وسائل الإعلام تهدف إلى إساءة العلاقات بين بلدينا "[1].

ويجب أن نعترف أن مسئولية تدهور علاقات مصر بدول حوض النيل تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات المصرية خلال العقدين الأخيرين من عهد مبارك لعدم إعطائها حوض النيل أولًا وأفريقيا ثانيًا ما يستحقانه من العناية والاهتمام، والواقع أن تعقد مشكلة مياه النيل بدأت منذ محاولة اغتيال حسنى مبارك في أديس أبابا ١٩٩٥ حين أسقط مبارك من حساباته دور مصر السياسي والحيوي مع دول الحوض، وبات من خصوصيات السلطة السياسية في مصر التحرك متأخرًا – حسب مقولات مبارك نفسه التي تقول " إرمي من وراء ظهرك " أو " خليهم يتسلوا " – والعمل بسياسة رد الفعل، فعلى سبيل المثال قام وفد حكومي رسمي في ٢٠١٠ برئاسة أحمد نظيف رئيس الوزراء بزيارة لإثيوبيا ضم بعض الوزراء ورجال الأعمال، والسؤال هو لماذا لم تقم الحكومة المصرية بتلك الخطوة قبل مؤتمر وزراء الري بالإسكندرية في ٢٠٠٩؟، ولو أنها فعلت ذلك فلربما كانت قد فوتت على ليبرمان فرصة أن يؤثر سلبيًا على مواقف إثيوبيا ودول الحوض من قضية المياه والاتفاقية الإطارية. والحقيقة أن توجه مصر نحو قارتها الأفريقية هو في صالح الأفارقة والمصريين على حد سواء، والذي لا شك فيه أنه إذا تركت مصر ساحة منابع النيل فارغة كما كان الأمر في عهد مبارك لكي تلعب وتخطط فيها إسرائيل وغيرها، فعليها أن تتحمل نتيجة مؤداها ضياع مصالح مصر وشعبها ومستقبل أجيالها القادمة.

الاختراق الإسرائيلي لمنابع النيل الاستوائية

يوجد لإسرائيل نشاط واسع بين دول منابع النيل الاستوائية، ويعتبر مركز التعاون الدولي " الماشاف "، الذي يرأسه نائب وزير خارجيتها، الجهاز المسئول

---

[1] المصري اليوم ٣ أغسطس ٢٠٠٩. وأخبار اليوم ٢ أغسطس ٢٠٠٩.

عن تنفيذ سياسات التعاون مع الدول الأفريقية بصفة عامة، كإقامة المزارع، وتأسيس غرف التجارة الأفريقية الإسرائيلية، وتقديم الدعم في مجالات الزراعة والصحة والتعليم، ومما يؤكد على اهتمام إسرائيل بالمجال الزراعي في أفريقيا أنها خصصت أكثر من ٥٠% من خبرائها في هذه القارة للمجال الزراعي؛ إذ بلغ عددهم حوالي ١٨٠٠ خبير زراعي، في الوقت الذي كان عدد الخبراء الإسرائيليين في أفريقيا في كافة المجالات ٢٥٠٠ خبير خلال الفترة ما بين ١٩٥٨ و١٩٦٦، وأقامت إسرائيل مستعمرات زراعية على غرار مزارع الكيان الصهيوني، كمزارع " الكيبوتسات الجماعية "، وتعاونيات " الماشاف شتوفي "، كما أقامت مراكز للتدريب والإرشاد الزراعي، وركزت على مشروعات الري والصرف، والمياه الجوفية، وإقامة السدود، وقد أنشأت إسرائيل في شرق أفريقيا أكثر من ٣٠ مستعمرة لزراعة محاصيل القطن والموالح والمحاصيل الغذائية، بالإضافة إلى مزارع لتربية الدواجن والأسماك والماشية، ولقد حققت هذه المشروعات فوائد كبيرة لشعوب القارة، ووفرت كثيرًا مما تحتاجه إسرائيل من المواد الأولية بأسعار رخيصة[1].

وأقامت إسرائيل كذلك في مناطق مختلفة بشرق أفريقيا بعض الصناعات المعتمدة على المنتجات الزراعية كتعليب اللحوم والخضراوات والفاكهة وتصنيع الكاكاو، وصناعة الجلود والأخشاب، وهي من الصناعات التصديرية التي توفر العملات الأجنبية[2].

وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي ١٩٩١، واستحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على القرارات السياسية المهمة في العالم لعقدين كاملين على الأقل بعد ذلك، قامت باستخدام إسرائيل كرأس حربة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لتحقيق

---

[1] حلمي عبد الكريم، مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٧٨ ـ ٧٩.
[2] نفس المكان.

سياستها ومصالحها في هذه المناطق، وتنفيذًا لهذا الدور قامت إسرائيل بتحريض دول الجوار الإقليمي في حوض النيل بشكل دائم ضد مصر والسودان وإشعارهم بالظلم الناتج عن الاستخدام المصري المسرف للموارد المائية عارضة على هذه الدول المساعدات العسكرية، ومُقدمة لهم المشروع تلو الآخر بقصد التأثير السلبى على الأمن المائي والقومي المصري والعربي، أكثر منه خدمة لمصالح تلك الدول.

ونظرًا لتواضع الميزانيات الإسرائيلية المخصصة لدراسة الأوضاع الهيدرولوجية للأنهار الكبرى، فإن مراكز الأبحاث الغربية والأمريكية بالذات قامت نيابة عنها بهذا الدور، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها دراسة المنابع الإثيوبية بواسطة بعثة مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي ١٩٥٨ حتى ١٩٦٤، المشار إليها من قبل، وأبحاث مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن، وهيئة المعونة الأمريكية USAID[١]. وطبيعي أن توثيق علاقات إسرائيل بالبلدان الأفريقية يسمح لها وللولايات المتحدة والدول الغربية باستغلال موارد أفريقيا من الخامات الطبيعية ومن المحاصيل الزراعية التي يتم توليد الوقود الحيوي منها حديثًا.

وحول النشاط السياسي الإسرائيلي في المنابع الاستوائية، أذاع راديو أفريقيا رقم واحد – الفرنسي الموجه للقارة الأفريقية – جانبًا من تقرير المخابرات الفرنسية، الصادر في نوفمبر ١٩٩٦، والذي تضمن " قيام إسرائيل خلال الشهور الأخيرة من نفس العام بتزويد جيشي رواندا، وبورندي بالأسلحة القديمة بدون مقابل مادي لكسب ود السلطات الحاكمة في البلدين، كمدخل للتغلغل في منطقة البحيرات العظمى ومنابع النيل "، وأفاد التقرير أن إسرائيل تمكنت من وضع

---

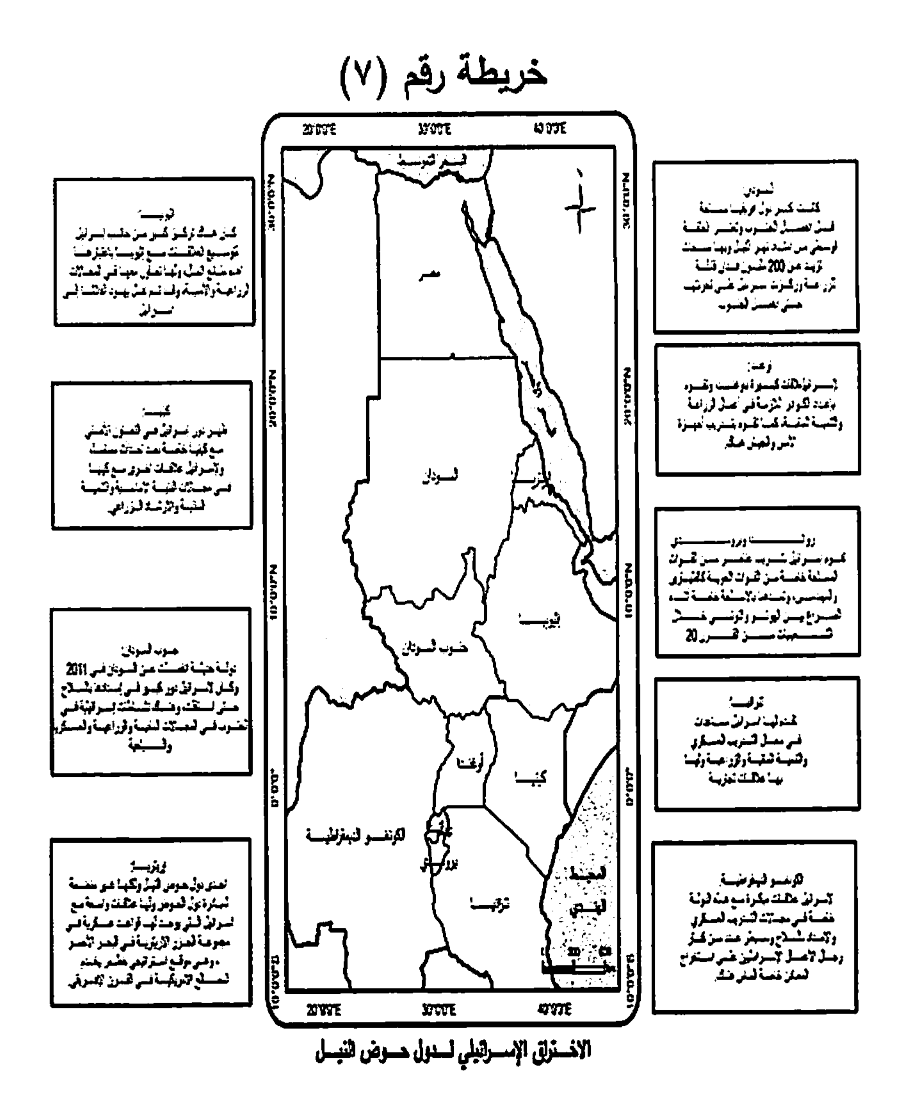
(١) جريدة النبأ ٨ أغسطس ٢٠٠٩. والدستور ١٢ أغسطس ٢٠٠٩، تحقيق لعزام أبو ليلة حول محاولات التغلغل الصهيوني في مياه النيل.

أقدامها في تلك المنطقة من خلال عرض خدماتها على الحكومتين الرواندية والبوروندية لمساعدتهما في حماية المنشآت الاستراتيجية في العاصمتين " بوجمبورا " و" كيجالي " ضد المتمردين من قبائل الهوتو، ولتحقيق ذلك قامت إسرائيل بتحريك شركات خاصة تابعه للموساد على رأسها " إير ديفنس كونسلت" Air Defence Consult للقيام بذلك الدور، وأوضح التقرير أيضًا أن إسرائيل لم تكتف بتزويد جنود جيشي رواندا وبروندي – ومعظمهما من قبيلة التوتسي – بالأسلحة والمعدات فقط، بل إنها زودت القبائل المتمردة من الهوتو أيضًا بالأسلحة، والتي تنطلق هجماتها من شرق الكونغو الديمقراطية[1]، والدولة العبرية بهذا الشكل لعبت دورًا مزدوجًا، فمن ناحية تحاول إيهام حكومات تلك الدول بمساعدتها ضد المتمردين، ومن ناحية أخرى تدعم هؤلاء المتمردين، وتؤجج الصراع بينهم من أجل بيع السلاح، وتحقيق مصالح سياسية. وأشار نفس التقرير إلى أن إسرائيل أرادت من هذه العمليات استكمال مخططها الرامي للالتفاف حول الدول العربية بعد أن نجحت في فرض نفوذها في البحر الأحمر عن طريق استيلائها على جزيرة حنيش[2].

وتسعى دول المنابع الاستوائية، بسبب أحوالها الاقتصادية المتدنية، بكل الوسائل الممكنة لإقامة مشروعات زراعية وتوليد للطاقة لرفع مستوى معيشة سكانها وتجنيبها الأزمات والمجاعات، ولذلك كونت كل من بوروندي ورواندا والكونغو الديموقراطية وتنزانيا منظمة حوض نهر كاجيرا، للاستفادة من مياه ذلك النهر، وهو الرافد الرئيسي الذي يزود بحيرة فكتوريا بالمياه من الجهة الغربية، وتوضح الخريطة التالية رقم (٧) مجمل النشاطات الإسرائيلية لاختراق دول حوض النيل والتغلغل في شئونها الاقتصادية والأمنية بشتى الطرق والوسائل.

---

(١) فتحي شهاب الدين، المياه والحرب القادمة، مرجع سابق، ص ٣٨ ـ ٤٠.
(٢) نفس المكان.



الاختراق الإسرائيلي لدول حوض النيل

زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي (ليبرمان) لبعض دول المنابع الاستوائية ٢٠٠٩

قام وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان بزيارة لعدد من دول حوض النيل ضمن جولته الأفريقية في سبتمبر ٢٠٠٩، وقيل إن زيارته تهدف لمواجهة تنامي النفوذ الإيراني كنوع من التغطية على الهدف الحقيقي المتمثل في محاولة إسرائيل تحفيز دول منابع النيل ضد مصر والسودان حتى تفشل مبادرة

حوض النيل[1]، وجاءت زيارة ليبرمان بعد مؤتمر وزراء ري دول الحوض بالإسكندرية بشهر واحد، وقبل عقد مؤتمر شرم الشيخ لوزراء الري في ١٤ إبريل ٢٠١٠ بستة شهور.

وقد علق السفير الإسرائيلي في كينيا " جاكوب كيدار " على زيارة ليبرمان قائلًا " إن إسرائيل بعد استقلال كينيا ١٩٦٣ كان لها تعاون وثيق جدًا معها في مجالات الزراعة والطب والأمن " وأضاف: " إن من المعروف أن ضباطًا إسرائيليين أسهموا في تدريب القوات الخاصة في كينيا وأوغندا "، وقد ورد على لسان ليبرمان في نيروبي قوله: " إن في أفريقيا إمكانيات لم نلمسها بعد "[2]، وفي ذلك إشارة واضحة إلى تطلعات إسرائيل للقيام بدور سياسي واقتصادي أكبر في هذه القارة، خاصة في مجال استغلال الموارد الطبيعية.

وأشارت مجلة Economist (الاقتصادي) الإسرائيلية، إلى اتجاه رجال الأعمال الإسرائيليين للاستثمار في أفريقيا بعد تحولها لمنطقة جذب عالمية لتميزها برخص الأيدي العاملة، ولوجود أنظمة حكم ترغب في دفع عجلة الاستثمار والتنمية من خلال الشركات الأجنبية، وقد أكد " إيلي دورون " و " عميت كوهين " خبيرا الاستثمار الإسرائيليين في دراسة لهما، أن " جراتلر " إمبراطور تجارة المعادن النفيسة الإسرائيلي المعروف يسيطر على تجارة الألماس في أنجولا والكونغو، وأن " آفي أبكسيس " رجل الأعمال الإسرائيلي نجح في السيطرة على قطاع صيد الأسماك في نيجيريا، وكشفت الدراسة أيضا عن قيام شركات التكنولوجيا الإسرائيلية فائقة الجودة بتوسيع نشاطاتها داخل أفريقيا بشكل ملحوظ، ومنها شركتا " كومبرس " و" إيه. سي. آي. تليكوم " في مجال

---

(١) الأهرام ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩، أحمد سيد أحمد: ما وراء جولة ليبرمان الأفريقية.

(٢) نفس المصدر.

الاتصالات، وبينت الدراسة أن شركتي " نتافيم " و" تحال " لهما نشاطات كبيرة في مجال المشروعات المائية في منطقة حوض النيل[1].

وكان لجولة ليبرمان كثير من الدلالات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تمثل في مجملها تطورًا واضحًا للسياسة الإسرائيلية تجاه القارة السمراء، فلقد استهدفت هذه الجولة – وهي الأولى لمسئول إسرائيلي بهذا المستوى منذ عقدين من الزمان – تحقيق عدد من الأهداف تتمثل في أولًا: العمل على إفشال مبادرة حوض النيل، وعدم وصول دول الحوض إلى حالة من التوافق بخصوص الاتفاق الإطاري. ثانيًا: دعم وجود الدولة العبرية في أفريقيا في ظل التنافس الدولي على الموارد الطبيعية للقارة، خاصة بين الصين وأمريكا، والعمل على الإحلال محل النفوذ الفرنسي في وسط القارة. ثالثًا: مواجهة النفوذ الإيراني بتقوية العلاقات مع دول القارة لمحاولة احتواء ومحاصرة ذلك النفوذ. رابعًا: ألا يقتصر التعاون مع دول القارة على الدعم الفني والتكنولوجي في مجالات الزراعة والري والبنية الأساسية فقط، بل يمتد أيضا إلى استخراج المعادن خاصة الألماس واليورانيوم، وزيادة مبيعات السلاح والتبادل التجاري بصفة عامة مع الدول الأفريقية.

وفي أواخر ٢٠٠٩ عقدت إسرائيل مؤتمرًا حول المياه في أفريقيا وحوض النيل حضره مسئولون من دول المنابع، وافتتحت المؤتمر " أريت بن آبا " نائبة مدير وزارة الخارجية الإسرائيلية، حيث تحدثت عن رؤية إسرائيل لمشكلة المياه في القارة الأفريقية، ثم تلتها محاضرة لوزيرة المياه والبيئة الأوغندية " ماريا تاجامبا " حول " قضايا المياه في أوغندا "، وجاءت المحاضرة الثالثة لوزيرة المياه والري الكينية " خيرية كالوكي وموضوعها: " مشكلات وحلول بشأن قضايا المياه في كينيا "، وتحدث في المحاضرة الرابعة وزير المياه والري التنزاني " علامه جيمس هواندوسيا " بعنوان: " التعامل مع الماء والتحديات والبيئة في تنزانيا "، وقد طرح

---

[1] الوفد ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩.

المؤتمر رؤى مختلفة حول وسائل حل مشكلات المياه في القارة الأفريقية وحوض النيل، وقد تحدث في هذا اللقاء أيضًا كل من " عوديد فيكسلر " نائب المدير العام لسلطة المياه الإسرائيلية، و" أمنون أوفن " مدير واحدة من أهم الشركات المتخصصة في مجال الري[١].

وحسب التقرير الدولي لإسرائيل الصادر في ٢٠١٠ فإنه قد زار إسرائيل ٧٥ مسئولًا رسميًا من دول حوض النيل خلال الأعوام من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٩ حيث جاءت إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا في صدارة الدول ذات العلاقات الدبلوماسية والسياسية بإسرائيل[٢].

وكرد فعل على زيارة ليبرمان وزيادة النشاط الإسرائيلي في دول حوض النيل انتقد د. سمير رضوان – عضو المجلس الأعلى للسياسات، ومستشار هيئة الاستثمار في الحزب الوطني الديمقراطي المنحل – إهمال المسئولين المصريين، ورجال السلك الدبلوماسي، ورجال المال والاقتصاد، للعلاقات الطبيعية مع دول حوض النيل، مما سمح بوجود فراغ سياسي واقتصادي مع دول المنابع، حيث قامت إسرائيل وغيرها بملئه واستغلاله على حساب الأمن القومي المصري بكافة أبعاده[٣].

ويرى كثيرون أن النشاط الإسرائيلي المكثف في دول حوض النيل قد زاد من التوجهات العدائية ضد دولتي المصب ولاسيما مصر، ووصلت الأمور إلى حد اتهام السياسة المصرية بأنها لا تكترث بمصالح دول الحوض الأخرى، ولقد صرح رئيس الوزراء الكيني " رايلا أودنجا " بأن مصر تستخدم مياه النيل في الزراعة والري، وأنه من العار على كينيا ألا تفعل نفس الشيء، ونبه بضرورة قيام

---

(١) الوفد، ١٣ نوفمبر ٢٠٠٩.
(٢) طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ٨٦-٨٧.
(٣) المصري اليوم ٦ سبتمبر ٢٠٠٩.

الحكومة الكينية باستغلال كافة مواردها المائية لزيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي للسكان[1].

تطور العلاقات الإسرائيلية بدول المنابع الاستوائية

أولاً: كينيا:

تبلغ مساحة كينيا ٥٨٠ ألف كم مربع، وأراضيها مرتفعة إلى حد كبير، ويعتبر جبل كينيا البالغ ارتفاعه ٥١٩٦ مترًا فوق مستوى سطح البحر أعلى جبالها، وتوجد في كينيا بعض المستنقعات والسهول، ويخترقها نهران رئيسيان هما نهر آثى، ونهر تانا، ويصبان في المحيط الهندي، وتوجد بها بحيرة رودلف (توركانا)، التي تبلغ مساحتها ٦٤٠٥ كم مربع، ويقع جزء من بحيرة فيكتوريا في الطرف الغربي من البلاد، وتوجد في كينيا أعداد كبيرة من حيوانات الجاموس والفيلة والزراف والنمور والأسود وحمار الوحش والكركدن والتماسيح وأفراس النهر، وتُزرع فيها محاصيل البن والقطن والأناناس وقصب السكر والشاي والذرة الصفراء والبطاطا والبطاطس والقمح، ويبلغ عدد سكان كينيا حوالي ٤٠ مليون نسمة[2].

ولليهود علاقة مبكرة بالدولة الكينية ترجع إلى بدايات القرن العشرين حين حث جوزيف تشمبرلين، وزير المستعمرات البريطانية، تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية لاستيطان اليهود في المنطقة الواقعة بين نيروبي، عاصمة كينيا حاليًا، وملاوي على طول الخط الحديدي في الهضبة الكينية، وتوجهت بالفعل بعض العائلات اليهودية خاصة من ألمانيا وأوروبا الشرقية إلى هناك، وتزايدت أعداد تلك الأسر، حتى بلغت ما يقرب من ١٥٠ أسرة في ١٩٢٧، وتشير التقديرات الحالية إلى وجود حوالي ثلاثة آلاف أسرة يهودية في كينيا ما

(١) الأهرام ١٨ مايو ٢٠١٠، حمدي عبد الرحمن: هل أصبح نهر النيل في خطر؟ .

(٢) صلاح محمد عبد الحميد، أزمة حوض النيل، دار الفرسان للنشر بالقاهرة، ٢٠١٠، ص ١٠١ - ١١٦.

زالوا يرتبطون بعلاقات وثيقة مع المنظمات الصهيونية في إسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا[1].

وبدأت علاقات إسرائيل بكينيا منذ أن كانت تحت الحكم البريطاني، ففي نهاية الخمسينيات كان لإسرائيل قنصل شرف في كينيا هو إسرائيل (إيزاي) سومن، من زعماء الطائفة اليهودية هناك، وكان في الماضي رئيس بلدية نيروبي، وفي ١٩٦١ عُين يعقوب دوري أول رئيس أركان للجيش الإسرائيلي ممثلا غير رسمي لإسرائيل في نيروبي، وقامت جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل بزيارة كينيا ١٩٦٢، والتقت مع جومو كينياتا الرئيس المرتقب للبلاد، وكان للدولة الكينية بعد إعلان الاستقلال علاقات سياسية ودبلوماسية مع الكيان الصهيوني، وقد زارت مائير كينيا يوم إعلان الاستقلال في ١٩٦٣، ضمن زيارتها لدول شرق أفريقيا، حيث تم وضع حجر أساس السفارة الإسرائيلية في نيروبي، كما زارت مدرسة العمال الاشتراكيين التي أنشأتها إسرائيل هناك، وقد عمل آريه عوديد مسئولا عن المصالح الإسرائيلية في كينيا، وظلت العلاقات الكينية الإسرائيلية في حالة جيدة[2]، ولكن قطعت نيروبي علاقاتها الدبلوماسية بتل أبيب بسبب العدوان الإسرائيلي على البلدان العربية ١٩٦٧ لمدة ١٥ عامًا انتهت في ١٩٨٨، غير أن العلاقات التجارية بين البلدين استمرت خلال تلك الفترة تعبيرًا عن استمرار المصالح المشتركة بينهما[3].

وقام العديد من خبراء إسرائيل العسكريين منذ وقت طويل بتدريب الجيش الكيني، وخاصة القوات الجوية مقابل التسهيلات الممنوحة لسلاح الجو الإسرائيلي في عدة قواعد جوية كينية، وقد استخدمت إسرائيل كينيا كمركز رئيسي لنشاط

---

(1) زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، م. سابق، ص ١٣١.

(2) آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا – العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، ترجمة عمرو زكريا خليل، ط ١، القاهرة، المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع (إمدكو)، ٢٠١٤، ص ٣٢، ٦٦، ٤٤٠.

(3) طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل ...، مصدر سابق، ص ٨٢ ـ ٨٣.

الموساد، واعتبرت كينيا ذات موقع متميز لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية لجمع المعلومات اللازمة لإسرائيل، خاصة أن حدودها تشترك مع أربعة من دول حوض النيل، هي السودان وإثيوبيا وأوغندا وتنزانيا مما يجعلها ملائمة عند الحاجة لتنفيذ أي مخطط لمصلحة إسرائيل(١).

وقد شهد عَقد التسعينيات من القرن الماضي مزيدًا من العلاقات بين كينيا وإسرائيل في كافة المجالات، ففي أكتوبر ١٩٩٣ هبطت طائرة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في نيروبي في زيارة قصيرة لكينيا حيث استقبله الرئيس دانيال أراب موي ووفد مرافق له في مقدمته وزير الخارجية، وقد زار الرئيس " موي " إسرائيل في يناير ١٩٩٤ وفيها قرر إقامة سفارة لبلاده عقب توقيعه على اتفاقية للتعاون بين البلدين، وكان المسئولون الكينيون يعلقون آمالًا كبيرة على وساطة إسرائيل لدى صندوق النقد والبنك الدوليين لتقديم المساعدات اللازمة لخطط التنمية في بلادهم(٢).

وفي يناير ١٩٩١ قامت إسرائيل بتنفيذ مشروع " كينويزي " لعمل مزرعة نموذجية في كينيا تبلغ مساحتها ٤٠ هكتارًا بين نيروبي وومبسا، وتقوم بتوصيل مياه الري إلى تلك المنطقة شبه القاحلة، وقد تحولت تلك المزرعة منذ بداية ١٩٩٥ إلى مركز للتدريب، يقوم بنقل المعرفة الفنية للمزارعين في المزارع المحيطة بالمشروع، والتي بلغ عددها نحو ٤٨٠ مزرعة(٣).

وفي السنوات الأخيرة تطورت العلاقات بين كينيا وتل أبيب تطورًا كبيرًا في المجالات الاقتصادية؛ إذ بلغت الصادرات الإسرائيلية لكينيا ١١٥ مليون دولار في ٢٠٠٨، بينما كانت الواردات الإسرائيلية منها ٢٣,٥ مليون دولار في نفس

---

(١) أيمن عبد الوهاب، النيل في السياسة المصرية، ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، مرجع سابق، ص ٩١ - ٩٢.
(٢) آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٤٠ – ٤٤٥.
(٣) نفس المصدر، ص ٤٤٤ – ٤٤٥. ومحمد أسامة، النيل مستقبل الأزمة، مرجع سابق، ص ٥٢.

العام، وتصدر إسرائيل إلى كينيا كافة أنواع الأسلحة والآلات والأجهزة الكهربائية والمواد الكيميائية والبرمجيات ومنتجات البلاستيك، وتستورد منها المنتجات الزراعية والحيوانية والأخشاب، وفي عام ٢٠٠٩ بلغ عدد الشركات الإسرائيلية العاملة في مجال التصدير إلى كينيا ٣٣٥ شركة[١].

وأهم الشركات الإسرائيلية التي عملت في كينيا هي شركة " سوليل بونيه "، التي تعمل هناك منذ الخمسينيات، في مجالات التشييد وشق الطرق وإقامة المطارات، وشركة " أجريد آب "، وهى متخصصة في مجال الزراعة، واستصلاح الأراضي، وإقامة المزارع التجريبية، وشركة " كور "، وهى من أكبر المجمعات الصناعية التي يملكها "الهستدروت " (نقابة العمال الإسرائيليين)، وتقوم بإنتاج المعدات الإلكترونية والأجهزة الكهربائية، ونشاطاتها كبيرة في كينيا، وشركة " موتورلا " التي تعمل في مجال توصيل الشبكات الكهربائية، والمياه والمعدات المائية، وشركة " تروم أسيست " وهى متخصصة في المباني الجاهزة، وبدأت نشاطها في كينيا منذ السبعينيات، وشركة فنادق أفريقيا "ملونوت " وتعمل في مجال الهندسة المعمارية وبناء الفنادق والسياحة، وشركة " موشى منير " للمقاولات الإنشائية، وشركة " كرمل " للمواد الكيماوية [٢].

وأثناء زيارة ليبرمان لكينيا في سبتمبر ٢٠٠٩ تم التوقيع على اتفاقية مشاركة لإدارة المياه معها[٣]، وأكد ليبرمان أن إسرائيل ستواصل دعمها لعمليات التنمية الاقتصادية هناك، خاصة في مجال الزراعة والمياه والأمن الغذائي[٤].

وخلال نفس الزيارة رحب وزير خارجية كينيا بليبرمان قائلًا: " اسمحوا لي في البداية أن أقرر أن الشراكة بين كينيا وإسرائيل ليست جديدة "، فلقد وقعت

---

[١] طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، مصدر سابق، ص ٨٠ ـ ٨٤.
[٢] زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، م. سابق، ص ١٣٢ - ١٣٣.
[٣] الأهرام، ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩.
[٤] المصري اليوم، ٦ سبتمبر ٢٠٠٩.

الدولتان ١٩٨٩ على اتفاق التقنية العلمية وبموجبها ساعدت إسرائيل كينيا في عدد من المشروعات في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية وتنقية المياه، وقامت بتدريب عدد من الكينيين في مجالات الطب والهندسة في إسرائيل من خلال التعاون بين جامعة بن جوريون والجامعات الكينية[١].

وفي ١١ فبراير ٢٠١٠ زار وزير الأمن الداخلي الكيني إسرائيل لبحث التهديدات الأمنية، ومواجهة ظاهرة الإرهاب في كينيا، كما بحث مسألة الهجرة الأفريقية غير الشرعية لإسرائيل، وتزويد كينيا بما يلزمها من السلاح والمعدات العسكرية[٢].

ولكي تدعم إسرائيل علاقتها بكينيا والدول الأفريقية قامت إحدى المؤسسات الإسرائيلية المسماة " أنقذوا قلوب الأطفال " بعمل حفل خيري في نوفمبر ٢٠٠٩ في نيروبي لجمع التبرعات لصالح الأطفال الكينيين، وبعض أطفال من دول القرن الأفريقي الذين يعانون من مشكلات في القلب، ويحتاجون لعمليات جراحية لإنقاذهم في إسرائيل، كما توجد مستشفى " هداسا " في تنزانيا، وهي عبارة عن مركز إسرائيلي جرى إنشاؤه خصيصًا بهدف تقديم العلاج الطبي اللازم للأطفال الأفارقة، بدعم كامل من منظمة إصلاح العالم التابعة للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

وعلى هامش توثيق العلاقات ودعم المساعدات تسعى إسرائيل لتوجيه الأهالي والمسئولين الكينيين ضد مصر بدعوى أن المصريين يستولون على مياه بلادهم، حتى إن صحيفة " أفريكان الكينية " حذرت من استمرار الخلافات بين مصر وكينيا بسبب قضايا مياه النيل[٤].

---

[١] زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، مرجع سابق، ص ١٣٣.
[٢] طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ٨٤ ـ ٨٦. وحلمي عبد الكريم، مخاطر التغلغل الصهيوني، م. سابق ص ١٠٠ ـ ١٠١.
[٣] طارق فهمي، نفس المصدر، ص ٨٦ - ٨٧.
[٤] نفس المكان.

وتطالب كينيا بإعادة النظر في الاتفاقيات السابقة لمياه النيل، وقد سارت الحكومة الأوغندية على درب كل من كينيا وتنزانيا في ضرورة إعادة النظر في هذه الاتفاقيات، وبأن تخضع مصر لإعادة توزيع مياه النيل، وقد سعت إسرائيل من قبل لتفكيك التجمع الإقليمي الذي ضم دول حوض النيل تحت اسم " دول الإندوجو "[1]. وهي تسعى الآن لتفكيك أو إضعاف " مبادرة حوض النيل".

وفي ٢٠١٣ قام قسم التعاون الدولي الإسرائيلي (الماشاف) بنشاط واسع في كينيا، مثل إطلاق مشروع التعليم من أجل التنمية المستدامة في المدارس الكينية، وذلك بموجب اتفاقية تم التوقيع عليها في نفس العام بين الماشاف ووزارة التعليم الكينية، بالتعاون مع كلية " ديفيد يلين " للتعليم الأكاديمي في القدس، ويتوافد على كينيا عشرات الخبراء الإسرائيليين في مجال مكافحة الحشرات، وفي الزراعة والري والبحث العلمي، وقد عُقدت ورش عمل مشتركة كينية إسرائيلية خاصة حول الطاقة المتجددة، وكان أحدث هذه الورش تلك التي عقدت في فبراير ٢٠١٥، وينبغي أن نشير إلى أنه قد تم توقيع اتفاقية تعاون بين كينيا وإسرائيل وألمانيا في يوليو ٢٠١٤ لتعزيز وسائل حماية البيئة والاستفادة من مياه بحيرة فيكتوريا في العمليات الزراعية[2].

ثانيًا: الكونغو الديمقراطية (زائير):

الكونغو الديمقراطية دولة كبيرة تمتد من وسط أفريقيا إلى غربها، ومساحتها ٢,٣ مليون كم مربع، وهي أكبر البلدان الأفريقية من حيث المساحة (٢٠١٥)، وعاصمتها ليوبولد فيل (كينشاسا في الوقت الحالي)، ويقع خط الاستواء في شمالها، ويبلغ المتوسط السنوي لسقوط الأمطار على أراضي ذلك البلد ٩٥٠٠

---

(١) حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص ٦٦ - ٧٣.

(٢) المصري اليوم ٢١ إبريل ٢٠١٥، ملف عن التغلغل الصهيوني في أفريقيا إعداد محمد البحيري.

مم، ويوجد فيها نهر الكونغو (زائير) وهو ثاني أكبر أنهار العالم من حيث كمية الأمطار والتدفقات المائية، ويصب في المحيط الأطلنطي فائضًا مائيًا سنويًا يزيد عن ١٢٠٠ مليار متر مكعب، وبالكونغو ثاني أكبر حديقة طبيعية في العالم، وينبع نهر الكونغو من شرق وجنوب شرقي البلاد، وأهم روافده أنهاره لوالابا، وأوبانجى، وأرووبمى، ولومامى، وكاساى، وأويلى، وتعيش في الكونغو كثير من الحيوانات البرية كالغوريلا، والشمبانزي، وحمار الوحش، والتماسيح، وأفراس النهر، وحيوان الأوكابي، وهو من فصيلة الزراف، ويبلغ عدد سكان الكونغو حوالي ٤٤ مليون نسمة (٢٠١٣) ويتزايد ذلك العدد بمعدل كبير، ويعيش ٧١% منهم في الريف، وأهم محاصيل البلاد الزراعية هي الكاسافا والذرة الصفراء والأرز والموز وزيت النخيل، وينتج الكونغو كميات كبيرة من الماس والذهب واليورانيوم والحديد وغيرها، ويمارس معظم السكان الزراعة والصيد، ومع ذلك تعتبر الكونغو من أفقر دول العالم، وكان " موبوتو سيسيكو " هو رئيس البلاد بعد الاستقلال ١٩٦٠، إبان وعقب اغتيال باتريس لومومبا الزعيم الوطني الشهير، إلى أن أطاحت بموبوتو نفسه قوات عسكرية بقيادة لوران كابيلا ١٩٩٧، الذي اغتيل فيما بعد فتولى حكم البلاد بعده ابنه جوزيف كابيلا[١].

وهناك علاقات مبكرة للتجار اليهود مع الكونغو قبل الاستقلال، حيث كانوا يحتكرون تجارة المعادن وفي مقدمتها الماس، وقد احتفظت إسرائيل بعلاقات متميزة مع دولة الكونغو الديمقراطية بعد إعلان استقلالها، إدراكًا منها لأهمية موقعها الاستراتيجي في قلب أفريقيا، ولثروتها المعدنية الهائلة، ولكونها إحدى دول منابع النيل.

---

[١] صلاح محمد عبد الحميد، أزمة حوض النيل، مرجع سابق، ص ٨٧ - ١٠٠. وكذلك زكى البحيري، مصر وحركة التحرر في الكونغو، مرجع سابق، ص ١٢٢ - ١٢٧.

وتمثل زائير أهمية سياسية وعسكرية كبيرة لإسرائيل وقد شارك الجيش الإسرائيلي في تدريب الجيش الزائيري، وفي ١٩٦٤ أنشأت إسرائيل في زائير مدرسة لسلاح المظلات، تدرب فيها قادة وجنود من الجيش الكونغولي، وقد احتفظت إسرائيل بوفد عسكري دائم لها في زائير، وفي الستينيات وبداية السبعينيات باعت إسرائيل لزائير كميات من الأسلحة والذخائر تبلغ قيمتها حوالي ٣٨ مليون دولار[١].

وكانت الكونغو قد قطعت علاقاتها بإسرائيل بعد حرب ١٩٦٧، غير أن عقد مصر لمعاهدة سلام مع إسرائيل ١٩٧٩ مهد لبدء مرحلة جديدة من العلاقات بين إسرائيل والكونغو، فاستؤنفت العلاقات الدبلوماسية بينهما في ١٤ مايو ١٩٨٢، ومنذ ذلك الحين أخذت إسرائيل في تكثيف جهودها لإعادة علاقاتها السياسية والاقتصادية مع كينشاسا بنفس المستوى الذي كانت عليه من قبل.

وفي أوائل الثمانينيات من القرن الماضي تم توقيع بروتوكول للتعاون العسكري بين وزير الدفاع الإسرائيلي آرييل شارون والرئيس الكونغولي موبوتو مما مهد لعملية تعاون واسعة النطاق، لاسيما في المجال الأمني والعسكري، وسعت إسرائيل لتوظيف حاجة الرئيس موبوتو للمساعدات العسكرية وتدريب الجيش، في توثيق علاقاتها بالحكومة الكونغولية في شتى المجالات.

وقد استمرت العلاقات المتميزة بين إسرائيل والكونغو في عهد لوران كابيلا، ونجله جوزيف، وفي ٢٠٠٢ عقدت الكونغو وإسرائيل اتفاقيات جديدة للتعاون الشامل خاصة في المجالات العسكرية والأمنية حيث تقوم إسرائيل بمقتضاها بتدريب وتسليح الجيش الكونغولي، والقوات الخاصة التابعة له، وتشارك في عملية

---

(١) أريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مرجع سابق، ص ٧٩ ـ ٨٠.

إعادة بناء قوات الشرطة والأمن، وقد تم عقد اتفاقية أخرى خاصة بإعادة تأهيل جهاز المخابرات الكونغولي مؤخرًا عن طريق أجهزة المخابرات الإسرائيلية[١].

وتمارس إسرائيل بعض النشاطات الاستخباراتية والعسكرية في الكونغو من خلال بعض شركاتها العاملة في هذا المجال، كشركة " ليف دان " وشركة " الشبح الفضي" التي تتولى تدريب وتسليح ميلشيات لحماية الرؤساء والشخصيات السياسية المهمة، وهناك شركتان فرنسيتان تعملان في المجال الاستخباراتي أيضًا هما " يول باريلي " و" أباك " وتمتلكهما عناصر يهودية[٢].

وبالنسبة للنشاطات الاقتصادية قدمت إسرائيل بعض الدراسات التفصيلية في ٢٠٠٩ لبناء ثلاثة سدود في الكونغو ورواندا كجزء من برنامج متكامل تهدف إسرائيل من ورائه إلى التمهيد لإقامة مجموعة كبيرة من المشروعات المائية في هذه المنطقة، ولاسيما رواندا، ويتركز الاهتمام الإسرائيلي بوجه خاص على نهر كاجيرا أول منابع النيل الاستوائية[٣].

وفي مجال استخراج الثروة المعدنية في الكونغو يسيطر رجل الأعمال والملياردير الإسرائيلي (دان جارتلر)، الملقب بـ " المجنون "، على إنتاج الألماس والذهب والنحاس واليورانيوم والكوبالت في تلك البلاد، حيث ينتج تلك المعادن بأسعار زهيدة من خلال العقود والاتفاقيات الميسرة التي حصل عليها من الرئيسين لوران كابيلا وابنه جوزيف، وفي أغسطس ٢٠١٤ اكتشفت شركة البترول التي يمتلكها " جارتلر" مخزونًا بتروليًا كبيرًا في الكونغو يقدر بثلاثة مليارات برميل، وتقوم شركاته في الوقت الحاضر بإنتاج الجزء الأكبر من بترول الكونغو، وذلك بخلاف إنتاجه للمعادن الأخرى خاصة الألماس، وقد حقق جارتلر أرباحًا

---

(١) طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ٨٠-٨١.

(٢) نفس المصدر، ص٨٦.

(٣) جريدة النبأ ٨ أغسطس ٢٠٠٩. الأهرام ١٨ مايو ٢٠١٠ حمدي عبد الرحمن: هل أصبح نهر النيل في خطر؟ . طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، م. سابق، ص ٨١ -٨٤.

وثروات هائلة، حتى اتهمته قوى وأحزاب المعارضة الكونغولية بنهب ثروات البلاد مستغلًا علاقته بالرئيس جوزيف كابيلا[1].

ثالثًا: رواندا وبوروندي:

كانت رواندا وبوروندي دولة واحدة قبل استقلالهما عن الاستعمار البلجيكي في ١٩٦٢، ومنذ ذلك الوقت أصبحتا دولتين، وتقع رواندا في قلب منطقة البحيرات العظمى بوسط أفريقيا، وتوجد على حدودها دول تنزانيا وكينيا وزائير، وعاصمتها " كيجالى"، ويتحدث سكانها اللغة الفرنسية، بالإضافة إلى لغتهم الأصلية " الكينا رواندا "، كما يتحدث المسلمون منهم اللغة السواحيلية، ورواندا مليئة بالهضاب البركانية، ومناخها استوائي، ويزيد عدد سكانها عن ٨ ملايين نسمة في الوقت الحاضر، والزراعة هي الحرفة الرئيسية للسكان، وأهم المحاصيل الزراعية هي البن والشاي والتبغ وقصب السكر والموز، ويعمل بعض السكان في رعى الأبقار، وينبع من رواندا نهر كاجيرا، ويصب في بحيرة فيكتوريا، وتمثل قبائل الهوتو ٨٠% من السكان، بينما تمثل قبائل التوتسي ٢٠% فقط، وقد دارت حروب قبلية عدة بينهم، وكان المحرك لها في الأغلب العنصر البلجيكي الذي كان ينحاز إلى قبائل دون أخرى، وأشهر المذابح تلك التي وقعت بين الهوتو والتوتسي في سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٤ والتي راح ضحيتها ٨٠٠ ألف من التوتسي[2]، ولو أن البعض يرى أن عدد من قُتل من القبيلتين أكبر من ذلك بكثير.

وكانت رواندا قد قطعت علاقتها الدبلوماسية بإسرائيل مثل كثير من الدول الأفريقية بعد العدوان الإسرائيلي على البلدان العربية ١٩٦٧، ثم استأنفت تلك العلاقات معها في أكتوبر ١٩٩٤، من خلال اجتماع تم بين سفيري البلدين في

---

(١) أريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٦٠ وما بعدها. المصري اليوم ٢١ إبريل ٢٠١٥، ملف عن التغلغل الصهيوني في أفريقيا إعداد محمد البحيري.

(٢) صلاح محمد عبد الحميد، أزمة حوض النيل، مرجع سابق، ص ٦٨ ـ ٧١.

الأمم المتحدة، حيث صرح سفير رواندا بأن بلاده تتطلع إلى إقامة علاقات تعاون مع إسرائيل في مجالي الدفاع والتكنولوجيا، كما استأنفت بوروندي هي الأخرى علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في مارس ١٩٩٥، وأوضحت وزارة الخارجية البوروندية أن هذا القرار جاء من أجل تعزيز التعاون والعلاقات الثنائية بين البلدين.

وكشف تقرير للمخابرات الفرنسية في نوفمبر ١٩٩٦ عن وجود تحرك إسرائيلي في منطقة البحيرات العظمى، حيث قامت إسرائيل بتزويد جيشي رواندا وبروندي بالأسلحة القديمة دون مقابل لكسب ود السلطات الحاكمة في البلدين كما تشير مصادر أخرى أن " بول كاجاليه " وهو من كبار المسئولين في رواندا قام بزيارة لإسرائيل في سبتمبر ١٩٩٦، حيث تسلم كمية من الأسلحة الروسية والصينية الصنع كان الجيش الإسرائيلي قد استولى عليها خلال اجتياحه للبنان ١٩٨٢، وقد تمكنت إسرائيل من التغلغل في تلك المنطقة من خلال عرض خدماتها على الحكومتين الرواندية والبوروندية لمساعدتهما في حماية المنشآت الاستراتيجية في عاصمتي البلدين بوجمبورا وكيجالي من هجمات المتمردين من قبائل الهوتو[١].

وفي ٢ ديسمبر ١٩٩٦ وصل إلى العاصمة الرواندية كيجالي وفد رسمي برئاسة " إيجالي عنتيدي " مدير قسم أفريقيا بوزارة الخارجية الإسرائيلية، وبصحبته طائرتان تحملان شحنة من المساعدات الغذائية والطبية، وكشفت تحريات بعض الأجهزة الأمنية أن هناك صفقة تم عقدها بين تل أبيب ورواندا لتوريد أسلحة إسرائيلية تقدر بأكثر من مليون جنيه إسترليني، تم إرسالها إلى حكومة رواندا في أعقاب المذابح التي دارت بين الهوتو والتوتسي ١٩٩٤[٢].

---

(١) طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ٨٤ – ٨٦.
(٢) أيمن عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية، مرجع سابق، ص ٩٤.

وقد أبرمت إسرائيل عدة اتفاقيات للتعاون الأمني والعسكري مع رواندا في ١٩٩٨، وأسهمت في إعادة تدريب وتكوين الجيش الرواندي وتسليحه عن طريق الخبراء الإسرائيليين، ووفقًا لتقارير المخابرات الفرنسية التي نشرتها جريدة اللوموند في ٦ إبريل ٢٠٠٨، فإن إسرائيل هي التي تولت أيضًا إعادة تسليح الجيش البوروندي بالأسلحة الحديثة[١].

وقد تعاقدت وزارة الزراعة الرواندية مع شركة " إيبوني " الإسرائيلية لوضع خطة شاملة لتطوير نظام الزراعة والري في رواندا، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بهذا الخصوص بين الجانبين في ٢٢ يناير ٢٠٠٧ في مقر الوزارة في كيجالي[٢]. والسبب في تحمس الشركات الإسرائيلية للعمل في رواندا في الشمال وبوروندي في الجنوب – وهما يقعان إلى الغرب من بحيرة فيكتوريا – هو امتلاك المنطقة التي تضمهما لكميات هائلة من المياه، ولعدد كبير من البحيرات والأنهار التي يمكن لإسرائيل استغلالها في المجال الزراعي داخل هذين البلدين مما يعد خصمًا من الموارد المائية لبحيرة فيكتوريا ونهر النيل المتجه إلى مصر[٣].

وتعتبر دولة بوروندي في الواقع جزءًا من هضبة البحيرات، ومناخها استوائي، وتوجد في شمالها رواندا، وفي شرقها وجنوبها تنزانيا، وفي غربها زائير، وكانت بوروندي جزءًا من المستعمرات الألمانية ثم أصبحت جزءًا من منطقة الانتداب البلجيكي، ومساحتها ٢٧,٨٠٠ كم مربع، وعدد سكانها يزيد عن ٧ ملايين نسمة، وتقوم فيها زراعة الشاي والبن والكاسافا والقمح وزيت النخيل، ويعمل بعض سكانها في رعى الماشية والأغنام[٤].

---

[١] طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ٨٦.
[٢] نفسه، ص ٨١-٨٤.
[٣] الوفد ١٠ مايو ٢٠١٠، عباس الطرابيلي: أصابع إسرائيل ومؤامرات ليبرمان.
[٤] صلاح محمد عبد الحميد، أزمة حوض النيل، مرجع سابق، ص ٧٢ - ٧٥.

وقد عمل النظام العسكري الحاكم في بوروندي على تقوية وتعزيز علاقته مع إسرائيل في محاولة لكسب تأييد واشنطن وإقناعها بالتخلي عن الرئيس البوروندى المخلوع " سلفستر نتيانو نجاتيا "، الذي آوته السفارة الأمريكية في بوجمبورا عقب الانقلاب العسكري الذي أطاح به في يوليو ١٩٩٦ (١).

رابعًا: أوغندا:

توجد أوغندا في قلب الهضبة الاستوائية بوسط أفريقيا، وهى بلا سواحل بحرية، وتقع في شرقها كينيا، وفي غربها الكونغو، وفي شمالها جنوب السودان، وفي جنوبها رواندا وتنزانيا، وتشغل بحيرة فيكتوريا مساحة كبيرة من جنوب شرق البلاد، ومساحة أوغندا ٢٤١١٣٩ كم مربع، ويزيد عدد سكانها عن ٢٥ مليون نسمة، وعاصمتها كامبالا، وأوغندا عبارة عن هضبة يتراوح ارتفاعها ما بين ٩٠٠ و ١٥٠٠ متر، وأعلى منطقة فيها جبال رونزوري التي يبلغ ارتفاعها ٥١٠٩ أمتار، وجبال ألجون التي يبلغ ارتفاعها ٤٣٠٠ متر، ويزيد متوسط ما ينزل عليها من أمطار عن ١٠٠٠ مليمتر، وتقع في أوغندا بحيرات فيكتوريا وكايوجا وأجزاء من بحيرة ألبرت، وتغطى أراضيها الغابات والسافانا الغنية، ويخترقها العديد من روافد نهر النيل، ومعظم سكانها يعملون في زراعة الموز والبن والشاي والقطن وغيرها، ويعمل قطاع كبير منهم في رعى البقر والجاموس والضأن، وصيد الأسماك(٢).

وقد استأثرت أوغندا باهتمام إسرائيلي خاص منذ وقت مبكر، فقد كانت إحدى الدول التي اقترح الإنجليز على تيودور هرتزل توطين اليهود فيها، عندما طُرحت فكرة إنشاء وطن قومي لهم في آخر القرن التاسع عشر، غير أن

---

(١) أيمن عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية، مرجع سابق، ص ٩٤- ٩٥.

(٢) صلاح محمد عبد الحميد، أزمة حوض النيل، مرجع سابق، ص ٧٦ - ٨٦.

الصهاينة فضلوا فلسطين، التي أطلقوا عليها أرض الميعاد، ولكن أوغندا ظلت منطقة مهمة في سياستهم لوقوع جزء كبير من بحيرة فيكتوريا ومنابع النيل فيها.

وتحتل أوغندا ودول شرق أفريقيا والقرن الأفريقي مكانة خاصة واستثنائية من الناحية الجيواستراتيجية بالنسبة لإسرائيل، وتؤكد بعض التقارير أن هناك تعاونًا واسعًا بين الموساد والمخابرات المركزية الأمريكية " C.I.A. " في منطقة الهضبة الاستوائية، ولقد كان للموساد والجيش الإسرائيلي دور أساسي في الانقلابات التي وقعت خلال سبعينيات القرن الماضي في كل من أوغندا وزنجبار[١].

وقامت إسرائيل بتدريب الجيش الأوغندي خاصة سلاح المدرعات، وقدمت لأوغندا ٦ دبابات من طراز " شيرمان "، ثم أسست مدرسة للمظلات، وأقامت مركزًا لتدريب وصيانة المركبات والمعدات العسكرية، وأنشأت ودربت سلاح الجو الأوغندي، ومنحت أوغندا أربع طائرات تدريب خفيفة من طراز " بوجا "، وفي ١٩٦٤ أنشأت إسرائيل مدرسة للطيران في أوغندا، وباعت لها ١٢ طائرة نفاثة، كانت هي أساس تكوين سلاح الجو الأوغندى الذي تدرب طياروه في إسرائيل[٢].

وفي ١٩٦١ تم إرسال آريه عوديد – الدبلوماسي الإسرائيلي الأشهر في منطقة شرق أفريقيا، ومؤلف كتاب إسرائيل وأفريقيا – إلى أوغندا قبل استقلالها بعام واحد في منحة دراسية إلى جامعة " ماكررا " التي أنشأها البريطانيون في كمبالا في ١٩٢٢، والتي تعلم فيها كثير من القادة الأفارقة منهم الرئيس التنزاني " بجامين إمكابا " خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتي ٢٠٠٥، ويقول عوديد أنه سعي – فضلا عن انشغاله بالأعمال البحثية – لعمل علاقات مع الشخصيات العامة المؤثرة في مجتمع أوغندا وشرق أفريقيا، وسعى لاختيار بعض هذه الشخصيات

---

(١) زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، مرجع سابق، ص ١٣٩.
(٢) آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٧٦ – ٧٨.

وحثها على زيارة إسرائيل مثل " ملتون أبوتي " الذي أصبح رئيسا للحكومة الأوغندية فيما بعد[1].

وفي إطار المساعدات التي كانت تقدمها إسرائيل، تم إرسال إحدي مدربات المركز الدولي للتأهيل الذي أنشأته جولدا مائير وزيرة الخارجية الإسرائيلية وقتها – والذي أطلق عليه اسمها – إلى أوغندا ١٩٦٢، عقب إعلانها الاستقلال، وذلك لتأهيل السكرتاريات المحليات كي يحللن محل السكرتاريات البريطانيات في المصالح الحكومية بعد مغادرتهن البلاد[2].

وعندما حصلت أوغندا على استقلالها أرسل بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل الوزير " إيجئال ألون " كممثل لإسرائيل في احتفالات الاستقلال، حيث قدم بعض الهدايا والمنح لأوغندا، ولقد انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وأوغندا لنحو ٢٠ عامًا، منذ أن قطعها الرئيس عيدي أمين بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، رغم أنه وصل إلى حكم أوغندا عبر انقلاب عسكري كان لإسرائيل فيه اليد الطولى ١٩٧١، وعندما اختطف رجال المقاومة الفلسطينية طائرة إسرائيلية بركابها في مطار عنتيبي بكمبالا في ١٩٧٦ تمكنت إسرائيل من تحرير الرهائن بمساعدة عيدي أمين بعملية شهيرة بسبب المساعدات اللوجستية التي قدمتها أوغندا لإسرائيل[3].

وزاد الاهتمام الإسرائيلي بأوغندا، بعد عودة العلاقات الدبلوماسية في يوليو ١٩٩٤، ولم تقتصر خطط التواجد الإسرائيلي في دول أعالي النيل بما فيها أوغندا على الدعم الفني للمشروعات المختلفة، ولكنها تمتد إلى النشاط الاقتصادي المشترك، حيث دخل رأس المال اليهودي للاستثمار في تلك البلدان،

---

(١) نفس المصدر، ص ٤٠ – ٤٢.
(٢) نفسه، ص ٦٩ – ٧٠.
(٣) فتحي شهاب الدين، المياه والحرب القادمة، مرجع سابق، ٤٠ - ٤٣.

ويسعى بعض الإسرائيليين إلى امتلاك الأراضي هناك وإقامة المشروعات الزراعية على فروع نهر النيل واستخدام مياهه في ري هذه المشروعات[1].

وتعمل الكثير من الشركات الإسرائيلية العامة والخاصة في أوغندا، منها شركة سوليل بونيه، وشركة تاهل، وشركة " بلطون " التجارية المرتبطة بشركة " كور سحر"، وشركة " مرتون "، وغيرها، وتعمل هذه الشركات في مجال إنشاء مزارع الزهور، ورصف الطرق، والبناء والتشييد، وتطوير البنية التحتية، وتطوير البنية الأساسية لشبكة المياه، وفي ٢٠٠١ فازت شركة " سوليل بونيه " بمناقصة رصف طريق بطول ٧٠ كم بتكلفة ٢٤ مليون دولار قدمها البنك الدولي، ثم فازت نفس الشركة بمناقصة أخرى بعد ذلك[2].

وقد ذكرت نشرة أخبار المحيط الهندي The Indian Ocean News الفرنسية في إحدى أعدادها أن إسرائيل مهتمة بإقامة مشاريع للري في أوغندا، وقد أوفدت بعثة إليها لدراسة هذه المشروعات، وفي مارس ٢٠٠٠ وقعت إسرائيل على اتفاقية مع أوغندا لتنفيذ مشروعات ري في عشر ولايات أوغندية لتضررها من الجفاف الممتد على الحدود بين السودان وكينيا، وذلك عبر استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا، وتهدف إسرائيل من وراء التوقيع على تلك الاتفاقية – التي مثلها عند التوقيع عليها وفد كبير من وزارة الزراعة الإسرائيلية برئاسة مدير الري " موشى دون جولين " – إلى التأثير على كميات المياه التي تغذي نهر النيل المتجه إلى السودان ومصر، ووفقًا لما جاء في النشرة الفرنسية المشار إليها، فإن إسرائيل ركزت على إقامة المشروعات الزراعية في " كاراموجا " الأوغندية بالقرب من جنوب السودان بهدف زراعة ٢٤٧ ألف هكتار من الأراضي الأوغندية لصالح تل أبيب، وهو ما يحتاج إلى ٢,٥ مليار متر مكعب

---

(١) زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، مرجع سابق، ص ١٤٠ - ١٤١.

(٢) أريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٤٨ – ٤٥٠.

سنويًا بخلاف مياه الأمطار[1]، وهذه المياه سوف يُقتطع معظمها بالطبع من مياه النيل.

وفي الفترة ما بين ١٦ و ٢١ أغسطس ٢٠٠٩ أي بعد حوالي شهر واحد من انعقاد اجتماع الإسكندرية لوزراء الموارد المائية لدول حوض النيل قام عدد من المسئولين من رواندا وأوغندا بزيارة إسرائيل للتباحث حول إمكانية إقامة مشروعات زراعية إسرائيلية على نهر النيل، وقد شارك في هذه الزيارة من رواندا وزيرة التجارة " مونيكا نسانز أبانغو " ومدير المعهد العالمي للتنمية البيولوجية " جون كيلاما "، كما شارك من الجانب الأوغندي نائب وزير الزراعة " تيكو بيتر "[2].

وفي سبتمبر ٢٠٠٩ قام ليبرمان بزيارة لأوغندا ضمن جولته الأفريقية، وفي هذه الزيارة تعهد بإعادة إحياء بروتوكول ١٩٦٨ بين إسرائيل وأوغندا، والذي يتضمن الاستثمار الإسرائيلي الواسع في هذا البلد، ودعا لإنشاء برامج مشتركة للتعاون بين أوغندا وإسرائيل في جميع المجالات، وقد زار ليبرمان خلال وجوده في أوغندا شلالات ريجون على منابع النيل[3].

وفي مجال التعاون العسكري بين إسرائيل وأوغندا توصلت الدولتان إلى اتفاق في ١٩٩٦ يقضي بأن تقوم إسرائيل بتجهيز وتسليح الجيش الأوغندي، خاصة القوات الجوية، وقد أوفدت بموجب هذا الاتفاق ٢٥٠ مستشارًا عسكريًا إلى أوغندا، كان أكثر من ١٥٠ منهم من سلاح الجو الإسرائيلي، ومن الأمور اللافتة

---

[1] الدستور ١٢ أغسطس ٢٠٠٩، حول محاولات التغلغل الصهيوني في مياه النيل. ونفس الجريدة في ١١ نوفمبر ٢٠١٠، الحلقة الثانية من مقالات رفعت سيد أحمد، قنبلة إسرائيلية تنفجر جنوب النهر. وطارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ٨٤.

[2] عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، ضابط متقاعد من قوات الشعب المسلحة السودانية، وخبير استراتيجي في شؤون القرن الأفريقي. www.asimfathi.page.th . asimfathi@inbox.com.

[3] طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، مصدر سابق، ص ٨٤.

للنظر فعلًا أن إسرائيل تركز على تدريب وتسليح قوات الأمن المخصصة لحماية رؤساء الدول الأفريقية ومنها أوغندا.

وحول العلاقات بين البلدين يقول بعض الأوغنديين: إن أوغندا وإسرائيل دولتان صديقتان، ولهما علاقات وطيدة في النواحي السياسية والاقتصادية، وأن اليهود يعملون في مجالات عديدة في بلادهم أهمها مستحضرات التجميل والسجاد والموكيت والأدوية وإطارات السيارات، وتصدر إسرائيل لأوغندا منتجات الألبان والعصائر[1]، وذلك بخلاف الأسلحة والمعدات العسكرية، وقد تعهد " يكوف ريفي " رئيس وحدة أفريقيا بوزارة الخارجية الإسرائيلية، المرافق لليبرمان في زيارته المشار إليها لأوغندا بتقديم الدعم التقني لذلك البلد في شتى المجالات، وأشار إلى أن إسرائيل حريصة على تنمية البنية التحتية والزراعة والمياه ونقل التكنولوجيا والتدريب للأوغنديين[2] الأمر الذي يدلل على انخراط إسرائيل المتواصل في العمل داخل دول حوض النيل، وهكذا غابت مصر في عهد مبارك لتتواجد إسرائيل وغيرها في هذا البلد وغيره من مناطق المنابع التي تمثل المصادر الرئيسية لمياه النيل.

خامسًا: دولة تنزانيا:

تنزانيا هي إحدى دول حوض النيل، وتقع في شرق أفريقيا، وتطل على المحيط الهندي، وكانت تسمى تنجانيقا قبل اتحادها مع زنجبار ١٩٦٤، حيث كانت المنطقتان تُشكلان " سلطنة البو سعيد " العُمانية التي كانت تتكون من جزأين أولهما: عُمان على الخليج العربي في قارة آسيا، وثانيهما: على شاطئ شرق أفريقيا، وقد وقعت تنجانيقا تحت نير الاحتلال الألماني، وظلت خاضعة له حتى هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، فآلت إلى بريطانيا، أما زنجبار فقد

---

[1] تقرير الأهرام ٢ يناير ٢٠١٠ من منابع النيل.

[2] طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي ...، مصدر سابق، ص ٨١ ـ ٨٤.

كانت خاضعة للاستعمار الإنجليزي منذ البداية، حتى إعلان استقلالها ١٩٦١، وتشتمل تنزانيا على مجموعة من الجزر في المحيط الهندي، وعاصمتها دار السلام، وتوجد في جنوبها بحيرة تنجانيقا، وتبلغ مساحة تنزانيا ٨٨٤ ألف كم مربع، ويوجد في شمالها الصومال وكينيا وفي جنوبها موزمبيق، ويعتبر جبل كليمنجارو الذي يبلغ ارتفاعه ٥٨٩٥ مترًا أعلى مناطق البلاد، ويقع في تنزانيا النصف الجنوبي من بحيرة فيكتوريا، ويعيش معظم سكان تلك البلاد في الريف، ويشكلون حوالي ٨٠% من جملة السكان الذين تقوم حياتهم على الزراعة ورعى الماشية والأغنام والماعز[١].

وكان أول رئيس لتنزانيا بعد الاستقلال هو جوليوس نيريري صاحب التصريح الشهير بخصوص مياه النيل ١٩٦٢، الذي طالب فيه بأن يتم الاتفاق بين بلاده ودولتي المصب مصر والسودان - خلال مهلة مقدارها سنتان - على وضع صيغة جديدة للعلاقات المائية بينهم وإلا تصبح اتفاقيات مياه النيل السابقة غير سارية من الناحية القانونية، وكانت هناك علاقات واسعة بين مصر وتنزانيا قبل الاستقلال وبعده خلال مشاركة نيريري لعبد الناصر ونكروما في حركة تحرير بلدان القارة الأفريقية.

ولإسرائيل علاقات دبلوماسية جيدة بتنزانيا، انقطعت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى فبراير ١٩٩٥، وتتركز علاقات تنزانيا بإسرائيل على الجوانب العسكرية، حيث يوجد خبراء إسرائيليون في الجيش التنزاني، وتقوم إسرائيل بتوفير الأسلحة وأجهزة الاتصال اللازمة للجيش وقوات الأمن هناك، ويذهب بعض ضباط الجيش التنزاني للتدريب في إسرائيل[٢].

---

(١) صلاح محمد عبد الحميد، أزمة حوض النيل، مرجع سابق، ص ٤٩ - ٦٧.
(٢) أيمن عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية، مرجع سابق، ص ٩٦.

وفي السنوات الأخيرة وافق عدد من الشركات الإسرائيلية على تمويل وإقامة خمسة سدود في تنزانيا ورواندا في أعقاب زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان لتنزانيا في سبتمبر ٢٠٠٩، ويقال إن إنشاء هذه السدود قد تَقَرَّر دون الحصول على موافقة مصر والسودان، مما يؤثر على حصة الدولتين السنوية في المياه، وهو أمر يتناقض مع اتفاقيات مياه النيل خاصة اتفاقية ١٩٢٩[١]، وجاء اتفاق تنزانيا مع الشركات الإسرائيلية المشار إليها لما لإسرائيل من تجربة جيدة في مجال المشروعات المائية[٢].

وعقب زيارة ليبرمان لتنزانيا قام وزير الري التنزاني بزيارة إسرائيل في نوفمبر ٢٠٠٩ لحضور المعرض والمؤتمر الدوليين للمياه المنعقد هناك، وقدم الوزير التنزاني عرضًا لما تحتاج إليه بلاده من المشروعات المائية والكوادر الفنية خلال لقائه بوزير البنية التحتية الإسرائيلي وممثلي بعض الشركات الإسرائيلية العاملة في مجال المياه، والتي سبق أن قدمت عرضًا لوزارة المياه التنزانية في ٢٠٠٧ لإقامة مشروع ضخم للزراعة والري في منطقة " مارا " الشمالية، ذلك المشروع الذي يهدف لبناء سد لتجميع مياه المستنقعات الشمالية، والأمطار الساقطة على مرتفعات تلك المنطقة التي تصب في بحيرة فيكتوريا، والعمل على استخدامها في زراعة بعض المحاصيل الزراعية خاصة الأرز[٣].

سادسًا: إريتريا:

كانت إريتريا جزءًا من إثيوبيا حتى استقلت عنها في ١٩٩٣، وفي نفس العام قامت إسرائيل بفتح سفارة لها في العاصمة أسمرة، وإريتريا دولة من دول حوض النيل[٤]، ولكنها لم تنضم لمبادرة ذلك الحوض، وقد سارعت إسرائيل فور

---

[١] الوفد ٢ مايو ٢٠١٠. بعض المعلومات التي وصلت إلى وزارة الخارجية المصرية.

[٢] طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، مصدر سابق، ص ٨١ ـ٨٤.

[٣] نفس المكان.

[٤] آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٦٢.

انفصال إريتريا عن إثيوبيا إلى تقديم الدعم والمساعدة للجناح الذي يتزعمه إسياسي أفورقي – رئيس الجمهورية حتى الوقت الحالي (٢٠١٥) – ضد التنظيمات السياسية الأخرى التي كانت على علاقة جيدة بالبلدان العربية وخاصة اليمن، ويهم إسرائيل والولايات المتحدة أن تظل إريتريا تغرد خارج سرب البلدان العربية، حتى لا تكون جميع الدول المتشاطئة للبحر الأحمر عربية، وحتى لا تشكل تلك البلدان تهديدًا لمصالحهما[1].

وقد وقَّع الرئيس الإريتري أفورقي على اتفاقية في تل أبيب تقوم إسرائيل بموجبها بتزويد بلاده بالخبراء العسكريين والمستشارين الزراعيين، كما تقوم بتقديم المساعدات اللازمة لإقامة البنية التحتية لإريتريا، مقابل السماح بالتواجد العسكري الكامل لإسرائيل في أراضيها، وإعطاء الموساد الإسرائيلي حرية الحركة هناك، مع رفض إريتريا لأية أنشطة تعاون مع البلاد العربية.

وتقوم شركة " أنكودا " الإسرائيلية باستغلال الثروة الحيوانية في إريتريا وهي تزرع ١٥٠ ألف فدان هناك تُسقى من مياه خور القاش الذي تذهب مياهه إلى السودان، وقد أنشأت إسرائيل محطة عملاقة لتوليد الكهرباء في إريتريا، كما طورت أرصفة لرسو السفن في ميناء مُصوع.

وقد ذكر مركز " ستراتفور جلوبال إنتليجانس " أن إسرائيل قد أقامت قاعدة للتجسس في إريتريا ١٩٩٦، ولما توسعت إريتريا في منح التسهيلات البحرية لإسرائيل عند مدخل البحر الأحمر عقدت إسرائيل معها اتفاقيات أمنية في سنتي ٢٠٠١، و٢٠٠٢[2].

وقد شاركت إسرائيل في تطهير جزر " دهلك " من الألغام الأرضية، وقامت ببناء قاعدة عسكرية ومطار في جزيرتي دهلك وفاطمة، بعد أن سيطرت

---

[1] صلاح محمد عبد الحميد، أزمة حوض النيل، مرجع سابق، ص ١١٧ – ١٢٦.
[2] المصري اليوم ٢١ إبريل ٢٠١٥، ملف عن التغلغل الصهيوني في أفريقيا إعداد محمد البحيري.

عليهما ١٩٩٠ إضافة إلى جزيرة رأس " سنشيان "، التي كانت قد استأجرتها من إثيوبيا، وقامت بتجهيز مرفأ فاخرًا لاستقبال السفن الحربية الإسرائيلية فيه، كما قامت بتجهيز مرفأ آخر في جزيرة موسى جنوب عصب، ويوجد في هذا المكان رادار إسرائيلي على قمة جبل سوركين لمراقبة السفن التي تمر عبر باب المندب، وفي هذا السياق ثار جدل كبير حول الدور الإسرائيلي في المخطط الإريتري لإزاحة اليمن من أرخبيل حنيش، وأصبح لإسرائيل وجود كبير في البحر الأحمر بعد أن كان يوصف في السابق بأنه بحيرة عربية[١]، ومما لا شك فيه أن الهدف الحقيقي من وراء إنشاء هذه القواعد التجسسية والعسكرية الإسرائيلية هو مراقبة مضيق باب المندب، وجمع المعلومات الاستخباراتية عن السعودية واليمن والصومال والسودان وإيران ومصر.

سابعًا: الأزمة السودانية والمسألة المائية:

كان السودان، وهو دولة عربية أفريقية، قبل انفصال الجنوب أكبر دولة في أفريقيا كلها، وهو يمثل الحلقة الوسطى من مسيرة نهر النيل، ويشكل مع مصر دولتي المصب لذلك النهر العظيم، وقد تم مؤخرًا انفصال الجنوب الذي أصبح الدولة الحادية عشرة من دول حوض النيل، والواقع أن السودان كان ولايزال مجالًا واسعًا للمناورات الصهيونية، ولمحاولات التغلغل الإسرائيلي في المحيط العربي الأفريقي، فبعد أن تأكدت احتمالية انفصال الجنوب كان هناك العديد من الإشارات الدالة على وجود دور إسرائيلي كبير لتضخيم أزمة دارفور، وتشجيع العديد من أطرافها المحليين على المضي في صراعهم من خلال دعم إسرائيل لهم لوجيستيًا وإعلاميًا وتسليحيًا، وكان البعض يشكك في مدى إسهام إسرائيل في تلك الأزمة، وخلق العراقيل أمام حلها، إلى أن أصبحت بين أيدينا وثيقة إسرائيلية مهمة عبارة عن التقرير الذى قدمه " آفي ريختر " وزير الأمن الإسرائيلي، والذى

---

[١] أيمن عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية، مرجع سابق، ص ٩٦ - ٩٨.

يتناول فيه التقديرات الإسرائيلية للموقف علي الساحات المحيطة بإسرائيل، وقد تعرض فيه للوضع الداخلي في بعض البلدان العربية، ثم تطرق في نهايته للسودان، وأهمية هذا التقرير، حسب قول هانئ رسلان، أنه صدر حديثًا في سبتمبر ٢٠٠٨، وأنه صادر عن شخص مازال في موقع المسئولية الأمنية الأولى في إسرائيل كقائد لجهاز الأمن " الشاباك "[١].

وقد ورد في تقرير " ريختر " أن إسرائيل حين تبلور محددات سياستها واستراتيجيتها حيال العالم العربي، تنطلق من عمليات استشراف للمستقبل وأبعاده، وتقييمات تتجاوز المدى المنظور، فالسودان بموارده الشاسعة وعدد سكانه الكبير يمكن أن يصبح دولة إقليمية قوية، لكنَّ الأزمات الداخلية البنيوية والصراعات والحروب الأهلية في الجنوب التي استغرقت ثلاثة عقود، ثم الصراع الحالي في دارفور فضلًا عن الصراعات داخل الخرطوم ذاتها أدت إلى تحول هذه الأزمات إلى حالة مزمنة، مما أدى إلى تفويت الفرصة على السودان، والحيلولة دون تحوله إلى قوة إقليمية مؤثرة في البنية الأفريقية والعربية[٢].

ويقول وزير الأمن الإسرائيلي " لقد كانت هناك تقديرات إسرائيلية منذ بداية استقلال السودان، بأنه لا يجب أن يُسمح لهذا البلد رغم بُعده عنا أن يصبح قوة مضافة إلى العالم العربي؛ لأن موارده إذا ما استثمرت في ظل أوضاع سياسية مستقرة ستجعل منه قوة يحسب لها ألف حساب، وفى ضوء هذه التقديرات كان على إسرائيل أن تتجه إلى الساحة السودانية، وتعمل على مفاقمة الأزمات فيها، وإنتاج أزمات جديدة حتى يكون حاصل هذه الأزمات معضلة يصعب معالجتها فيما بعد، ويضيف " ريختر " بأن السودان يُشكل عمقًا استراتيجيًا لمصر، وقد تجسد ذلك بعد حرب ١٩٦٧ عندما تحول ذلك البلد – وكذلك ليبيا – إلى

---

(١) تقرير آفي ريختر وزير الأمن الإسرائيلي ٢٠٠٨، عرض وتعليق هانيء رسلان.
(٢) نفس التقرير.

قاعدة لتدريب وإيواء سلاح الجو المصري وللقوات البرية، ويستطرد " ريختر " بقوله: إنه يتعين أن نذكر أيضًا " أن السودان أرسل قوات إلى منطقة القناة أثناء حرب الاستنزاف التي شنتها مصر ضد إسرائيل من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٠ "، ويقول " ريختر " أيضًا بأنه: " كان لابد أن تعمل إسرائيل على إضعاف السودان وانتزاع قدرته على بناء دولة قوية موحدة؛ لأن ذلك من المنظور الاستراتيجي ضرورة من ضرورات دعم وتعظيم الأمن القومي الإسرائيلي "، ومن ثم كان لابد من المساعدة على استقلال الجنوب، والعمل على انفصال دارفور حتى يتجزأ هذا البلد فلا يصبح قوة سياسية أو اقتصادية مؤثرة تصب في صالح الكيان العربي[١].

ولما كانت إسرائيل تريد أن يكون لها وجود فاعل في أفريقيا في مواجهة البلدان العربية خاصة مصر والسودان، فقد انتهجت - بتنسيق مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية - سياسة تطويق هذه البلدان، وبدأت العمل في السودان، مستغلة مشكلة التمرد في جنوبه، ويعترف العميد " موشي فرجي " بأن الدوائر الإسرائيلية قدمت الدعم التسليحي لمتمردي جنوب السودان منذ ستينيات القرن الماضي[٢]، ومثلت عملية دعم إسرائيل لحركة التمرد في جنوب السودان بالسلاح ضد حكومة الخرطوم جزءًا أساسيًا من سياستها العامة في حوض النيل، وقد كشف " سفيريا نوقتولي " وهو أحد قادة حركة التمرد في جنوب السودان في مذكراته أنه كان قد تم تعيينه سكرتيرًا إداريًا في يونيو ١٩٦٣، وذهب إلى السفارة الإسرائيلية في العاصمة الأوغندية كمبالا، وأصبح همزة الوصل بين حركة التمرد وإسرائيل، وعن طريقه تم التنسيق مع إسرائيل لتزويد الحركة بالسلاح، وتدريب الجنوبيين على استخدامه حتى في داخل إسرائيل ذاتها[٣].

---

(١) نفس التقرير.

(٢) الدستور ١١ نوفمبر ٢٠١٠، الحلقة الثانية، رفعت سيد أحمد، قنبلة إسرائيلية تنفجر جنوب النهر.

(٣) زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، مرجع سابق، ص ١٤٠.

ويرجع أول تمرد في جنوب السودان إلى ١٩٥٥، وقد استمرت حالة التمرد والحروب الأهلية بين الشمال والجنوب حتى ٢٠٠٥، باستثناء فترة توقفت فيها الحرب امتدت لحوالي عشر سنوات بين سنتي ١٩٧٢ و١٩٨٣ بموجب اتفاقية أديس أبابا.

وبعد استئناف حركة التمرد في الجنوب ١٩٨٣ ضد الخرطوم تحت قيادة جون جارانج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، قدمت إسرائيل للجنوبيين مساعدات عسكرية كبيرة من أسلحة حديثة وصواريخ وذخائر بطرق سرية عبر الدول المجاورة للجنوب، وبدعم وتوجيه من الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وكان لتلك المساعدات أثرها الكبير في تقوية موقف المتمردين الجنوبيين ضد جيش الخرطوم[1].

وقد اشتملت المساعدات العسكرية الإسرائيلية على الإمداد بالسلاح وتدريب وتوجيه قيادات جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعاهد العسكرية الإسرائيلية، خاصة معسكرات النقب، التي تم تدريب ٥٠٠٠ جندي جنوبي فيها، بالإضافة لإيفاد فنيين عسكريين إسرائيليين إلى جنوب السودان لتقديم المشورة لقوات الحركة الشعبية، ووفقًا لإحدى الدراسات المهمة – التي صدرت في أواخر يوليو ٢٠٠٠، والتي أعدها أستاذ للعلوم السياسية بجامعة " بارايلان " تحت عنوان " الأسلحة الإسرائيلية في العالم " – فإن العقيد " شاؤول رهان " سكرتير عام وزارة الدفاع قد اتفق في أكتوبر ٢٠٠١ على بيع أسلحة إسرائيلية متطورة لقوات جنوب السودان، مقابل السماح لشركات إسرائيلية بالتنقيب عن البترول في الجنوب[2].

---

(١) زكي البحيري، مشكلة جنوب السودان، مرجع سابق، ص ١٩٩، ٢٠٥ ـ ٢٠٧.
(٢) الدستور ١١ نوفمبر ٢٠١٠، الحلقة الثانية، رفعت سيد أحمد، قنبلة إسرائيلية تنفجر جنوب النهر.

وكان يجري التقاء ممثلي حركة التمرد في جنوب السودان مع المسئولين الإسرائيليين منذ ١٩٩٢ في العاصمة الكينية نيروبي، وقد اجتمع جون جارانج إبان تلك الفترة بالسفير الإسرائيلي في كينيا لتقوم إسرائيل بتزويد الحركة الشعبية بمزيد من السلاح، وذكرت صحيفة " آخر لحظة " الصادرة في الخرطوم أن حكومة الجنوب كانت تستقبل الإسرائيليين في أراضيها من خلال مكتب الحركة الشعبية في نيروبي، الذي كان يمنح تصاريح دخول الإسرائيليين لجنوب السودان دون علم الخرطوم قبل الانفصال[١].

والواقع أنه بوصول الأسلحة الإسرائيلية المتطورة لقوات الحركة الشعبية في الجنوب، توفرت الظروف المواتية لاستمرار العمليات العسكرية بين جنوب السودان وشماله، فتمكن الجنوبيون من إنزال بعض الهزائم بجيش الخرطوم، فاضطرت حكومة الإنقاذ بقيادة عمر البشير لقبول التفاوض المباشر مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جارانج، مما شجع القادة الجنوبيين للمطالبة بالانفصال عن الشمال بدلًا من المطالبة بحل المشكلة الجنوبية في إطار السودان الموحد، وبعد لقاءات مباشرة بين الشمال والجنوب تم عقد اتفاقية السلام بين الجانبين في كينيا ٢٠٠٥، برعاية " مجموعة دول الإيجاد "، وهى إثيوبيا وكينيا وأوغندا وإريتريا وجيبوتي، وبدعم شركائهم من الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة، وقد أقرت اتفاقية السلام حق تقرير المصير للجنوبيين، ذلك الحق الذي كان المدخل المباشر لانفصال الجنوب[٢]، الذي تحقق في يوليو ٢٠١١، بعد أن اختار الجنوبيون الانفصال عن الشمال في استفتاء يناير من نفس العام، ولم يكن غريبًا أن يكون الوفد الإسرائيلي أول الوفود التي شاركت الجنوبيين في الاحتفال بإعلان دولتهم، وأن ترفرف الأعلام الإسرائيلية إلى جانب أعلام دولة الجنوب في

---

(١) زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، مرجع سابق، ص ١٣٨.
(٢) زكى البحيري، مشكلة جنوب السودان، مرجع سابق، ص ١٥٣ - ١٦٠.

ذلك الاحتفال، بل وأن تكون أول زيارة لرئيس دولة الجنوب " سلفا كير " خارج بلاده متجهة إلى إسرائيل[١].

ومما لاشك فيه أن انفصال جنوب السودان كان له آثاره السلبية اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا وثقافيًا على الشعب السوداني في الشمال والجنوب على حد سواء، بل وعلى مصر ودول حوض النيل، ففصل الجنوب يعتبر خصمًا من تماسك الكيان العربي – على اعتبار أن دولة السودان بحدودها القديمة قبل انفصال الجنوب هي إحدى الدول العربية – وإضعافًا له في مواجهة المخططات الغربية والإسرائيلية التي ترمى إلى تمزيق البلدان العربية بدعم الحركات الانفصالية، والدينية المذهبية، والإرهابية المتسترة بالدين فيها، كما هو الحال في السودان، والصومال، والعراق، وسوريا، وليبيا، ولبنان، وفلسطين وغيرها.

ويرى الباحث الكيني آرثر أويرو Arthur Owiro أن مصر كانت الدولة الوحيدة من دول حوض النيل المعارضة لانفصال جنوب السودان، بهدف الإبقاء على اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ المنعقدة بينها وبين السودان[٢]، وذلك ليس حقيقيًا على الإطلاق فالسياسة الخارجية لمصر على طول التاريخ الحديث ضد التجزئة والانفصال الذي يضعف الدول ويساعد على الاختلاف والصراع، وهكذا كانت مصر مع عدم انفصال إقليم كاتنجا عن الكونغو، أو انفصال إقليم بيافرا عن نيجيريا، ومصر دائمًا ضد محاولات القوى الخارجية المتحالفة مع الصهيونية العالمية لتجزئة البلدان والأوطان.

وبعد عقد اتفاقية السلام بين الخرطوم وجوبا ٢٠٠٥، انتقلت إسرائيل إلى تشجيع حركات التمرد في دارفور بالسودان، وكان اللوبي الصهيوني وراء تضخيم تلك المشكلة، وصناعة " تحالف إنقاذ دارفور" في الولايات المتحدة الأمريكية،

---

(١) الدستور ٢ أغسطس ٢٠٠٩.

(2) Arthur Okoth – Owiro, The Nile Treaty, OP. Cit., P. 30 – 31.

وقدمت إسرائيل الدعم التسليحي لحركات التمرد في ذلك الإقليم، مثل حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور، تلك الحركة التي افتتحت مكتب اتصال لها في إسرائيل، ووفقًا لما نشرته جريدة " ها أرتس " الإسرائيلية، فإن " نور " التقى خلال زيارة قام بها لإسرائيل، برئيس مكتب الأمن السياسي بوزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد[1].

ولقد كشفت المخابرات الأردنية عن شبكة لتهريب أسلحة إسرائيلية إلى دارفور تورط فيها نجل " دانى ياتوم " رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي الأسبق[2]، وحسبما ورد على لسان حاييم كوش رئيس جماعة اليهود الزنوج فإن تشاد كانت قد تحولت إلى مركز للقواعد العسكرية الإسرائيلية القريبة من الحدود السودانية، حيث حرصت تل أبيب على التواجد هناك لتقديم الدعم لحركات التمرد في دارفور، وكانت إسرائيل قد تدخلت لإنقاذ نظام إدريس ديبي حين أوشك على السقوط في فبراير ٢٠٠٨، حسبما أشارت إلى ذلك وكالة الأنباء الفرنسية[3]، ولاشك أن سماح إدريس ديبي بإقامة قواعد عسكرية إسرائيلية في تشاد، كان هو الثمن الذي حصلت عليه إسرائيل مقابل عملية إنقاذها له ولنظامه من السقوط.

ومما هو جدير بالملاحظة أن السودان من زاوية الجغرافيا السياسية يتمتع بموقع استراتيجي بارز على البحر الأحمر، ويشرف على الطريق البحري إلى ميناء " إيلات " في إسرائيل، وبالتالي فهو يشكل موقعًا مهمًا في خطط إسرائيل للسيطرة على ذلك البحر، تلك الخطط التي اتبعتها إسرائيل منذ ثمانينيات القرن العشرين بعد عملية إغلاق القوات المصرية لمضيق باب المندب في حرب أكتوبر ١٩٧٣ أمام السفن الإسرائيلية [4].

---

[1] زكى البحيري، دارفور - أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ٢٠٠٨، ص ١٦٢ - ١٦٩.

[2] نفس المرجع، ص ٢٥٤ - ٢٦٠.

[3] موقع البديع الإلكتروني، الدور الإسرائيلي في أفريقيا http://albadee.net/news .

[4] الوفد، ٢ أغسطس ٢٠٠٩.

ولكي تزيد إسرائيل من تواجدها العسكري عند مضيق باب المندب ومدخل البحر الأحمر، انطلقت من قواعد عسكرية في بعض الجزر الصغيرة عند مدخل المضيق التابعة لدولة إريتريا، ومن هذه القواعد قامت إسرائيل بضرب قافلة سودانية في يناير ٢٠٠٩، بحجة أنها تمد حركة حماس في فلسطين بالأسلحة والمعدات، كما قامت في أكتوبر ٢٠١٢ بضرب مصنع اليرموك للأسلحة والذخائر بالسودان بزعم أنه يمول الحركات الإرهابية في أفريقيا[١].

والفكر الاستراتيجي الإسرائيلي بصفة عامة يركز اهتمامه على دول الطوق الأفريقي المحيط بالدول العربية، والممتد من تشاد في الغرب إلى المحيط الهندي ومضيق باب المندب في الشرق، والمغزى النهائي لإسرائيل هو خلق تيار مناهض للدول العربية في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل؛ ولذلك تحتفظ إسرائيل بعلاقات متميزة مع كل من رواندا وبوروندي، وتنزانيا وكينيا وأوغندا وإثيوبيا والكونغو الديموقراطية وإريتريا، ثم جنوب السودان - والدول الست الأولى منها هي التي وقعت على اتفاقية عنتيبي الإطارية - مما يكشف إلى أي حدٍّ تسعى إسرائيل لتشكيل دائرة تحالف ضد مصالح مصر والسودان في حوض النيل.

وعلى مستوى العمل التكتيكي يقول بعض المسئولين الإسرائيليين بأن الوقت أمام دول حوض النيل لكي تنعم بمياه النيل مثل مصر، وأن تقوم باستخدامها لزراعة أراضيها بالمحاصيل الغذائية اللازمة لسكانها، وتوفير الطاقة اللازمة لهم من خلال إقامة السدود[٢].

وقد حاولت إسرائيل اختراق مجالات العمل الاقتصادي في جنوب السودان حتى قبل إعلان استقلاله، وذلك عن طريق دخولها نشاطات الأعمال الفندقية،

---

(١) أيمن عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية، م. سابق، ص ٩٦ - ٩٨.

(٢) الوفد ٢ مايو ٢٠١٠.

ويوجد في جنوب السودان قرابة ٤٥ فندقًا تنتشر في جميع المدن الجنوبية خاصة العاصمة جوبا، ويحتكر الصهاينة معظم هذه الفنادق ويديرونها، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، ويحققون أرباحًا طائلة من وراء ذلك، وتعتبر هذه الفنادق في نفس الوقت كنزًا غاليًا للإسرائيليين في الحصول على المعلومات الاستخباراتية، التي يستقونها من متابعة القادمين إلى تلك الفنادق من العناصر الأجنبية أيًا كانت جنسياتهم وأعمالهم[١].

ويشهد جنوب السودان بعد إعلان دولته وجودًا إسرائيليًا مكثفًا لتجهيز الأرضية المناسبة لعمل مشروعات مائية وزراعية إسرائيلية هناك[٢]، وفي آخر يوليو ٢٠١٢ وقعت إسرائيل وجنوب السودان على أول اتفاقية للمياه عُقدت بينهما في حفل كبير أقيم في الكنيست، ضمن سلسلة من اتفاقيات التعاون التي وقعها كل من وزير المياه والطاقة الإسرائيلي " عوزى لاندو " ونظيره الجنوب سوداني " أكيك بول مايوم "، لمساعدة الجنوب في تنقية المياه، ونقلها لإسرائيل، ومن ناحيته أوضح وزير المياه لجنوب السودان أن بلاده تواجه أوقاتًا صعبة على المستوى الاقتصادي خاصة في ظل تعنت حكومة الخرطوم، ومنعها السماح بمرور الصادرات النفطية الجنوبية للتصدير عبر ميناء بور سودان، في الفترة التي أعقبت الاستقلال، وقد أشار الوزير الجنوبي أن تلك الصادرات تعد المصدر الرئيسي في اقتصاد دولة الجنوب الناشئة، واقترح " لاندو " على نظيره الجنوب سوداني أن يتعاون الجانبين لنقل نفط الجنوب إلى معامل التكرير الإسرائيلية، وقد أعلنت الإذاعة الإسرائيلية " ريشيت بيت "، " أن تل أبيب وجوبا وقعتا على

(١) فرج عبد الفتاح، جنوب السودان، المقومات الاقتصادية وفرص الاستثمار المتاحة، أعمال مؤتمر العلاقات المصرية السودانية، في ضوء الظروف الراهنة في السودان، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ١٢ - ١٣ ديسمبر ٢٠١٠، ص ٢٣٠.
(٢) الدستور ٢ أغسطس ٢٠٠٩.

اتفاقيات تقوم بموجبها هيئة الصناعات العسكرية الإسرائيلية بتصدير ما يلزم من أسلحة ومعدات إلى جنوب السودان[١].

ومما لا شك فيه أن جنوب السودان دولة حديثة الاستقلال تعاني من ظروف صعبة ومن حقها تلقى المساعدات من أي جانب، ولكن الوجود الإسرائيلي في الجنوب يتعدى حدود المساعدة إلى اتخاذ أراضي الجنوب قاعدة ارتكاز لتحقيق أهداف استراتيجية خاصة، مضمونها أولًا: تقسيم دولة شمال السودان بدءً بفصل دارفور بعد نجاح عملية فصل الجنوب، وثانيًا: أن تتحول إسرائيل إلى عنصر فاعل أساسي في أزمة مياه النيل باستخدام نفوذها مع دول المنابع الرئيسية مثل إثيوبيا وأوغندا وكينيا وجنوب السودان لكي تتمكن من الحصول على جزء من هذه المياه بموافقة هذه الدول، أو تضع مصر والسودان تحت ضغط مستمر، يوقعهما في أزمات اقتصادية واجتماعية شديدة تمنعهما من التطور والتقدم[٢].

ولكي تحقق إسرائيل سياستها نحو مصر تحاول إدخالها في صراعات مع دول منابع النيل، في الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل ذاتها بالاشتراك في عمل مشروعات وسدود في تلك الدول على حساب مصالح مصر المائية، والهدف هو تهديد الدولة المصرية وإرباكها استراتيجيًا[٣]، وينبغي التنبيه إلى أنه إن لم تنجح إسرائيل في إقلاق مصر والإضرار بها في الوقت الحاضر، فسوف تخطط لتحقيق ذلك مستقبلًا، ويسعى الكيان الصهيوني بكل ما أوتي من قوة لإعاقة محاولات مصر للوصول إلى تفاهمات مع دول منابع النيل.

---

(١) اليوم السابع ١ أغسطس ٢٠١٢.

(٢) نفس المصدر. وموقع البديع الإلكتروني، الدور الإسرائيلي في أفريقيا http://albadee.net/news.

(٣) النبأ ٢٢ مايو ٢٠١٠. والدستور ٢ أغسطس ٢٠٠٩. ويؤكد روبير إسكندر سفير مصر السابق في إثيوبيا أن مصر تجاهلت أفريقيا في عهد كل من الرئيس أنور السادات، وحسني مبارك، وزاد هذا التجاهل بصورة كبيرة بعد خروج د. بطرس غالى من وزارة الدولة للشئون الأفريقية، مما كان له آثاره السلبية على علاقة مصر بدول القارة.

والواقـع أن مـا شـجع دول المنـابع للاسـتفادة مـن عـروض إسـرائيل الاستثمارية، ومشروعاتها لبنـاء السدود هنـاك، هو الحاجـة الملحـة لشعوب تلـك الـدول لعمليـات التنميـة فـي المجـالين الزراعـي والصـناعي، وفـي مجـالات البنيـة التحتيـة كشـق الطـرق وعمـل شـبكات الكهربـاء وبنـاء المـدارس والجامعـات والمستشفيات... إلخ، خاصة بعد الزيادة المطردة لسكانها[1].

ومما لا شك فيه أن الطامة الكبرى التي وقعت في علاقات مصر بدول حوض النيل كانت في عصر مبارك الذي أبعد مصر عن القيام بدورها الطبيعي مـع أشـقائها مـن شـعوب ودول الحـوض، ولـذلك ينبغـي علـى مصـر أن تتحـرك بصورة أكبر لإعادة بناء علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية... إلخ، مع دول حوض النيل، التـي مصـالحها معنـا، ومصـالحنا معهـا، وليس مـع إسرائيل، التـي تقحم نفسها في قارة ليست قارتها، وحوض نهر لا تنتمـي إليه بأية صـلة، وهدفها الالتفاف حول الدول العربية، والضغط عليها، واستنزاف ثرواتها، لتحقيق مصالح الكيان الصهيوني والدول الغربية المتحالفة معه.

أهداف السياسة الإسرائيلية في حوض النيل

أولًا: كان من أهم أهداف إسرائيل في بداية الستينيات أن تحل محل الاستعمار الأوروبي، لكي تحقق مصالح مشتركة لها ولبعض دول الاستعمار، حين بدأ يجلو مضطرًا عن القارة السوداء، وذلك عن طريق خلق علاقات اقتصادية مع الدول الأفريقية المستقلة، وقد كانت مصالح الكيان الصهيوني مترابطة ترابطًا عضويًا مـع الـدول الاسـتعمارية – دون الإعـلان عـن ذلـك صـراحة – وكـان الكيـان الصـهيوني يبحـث عـن مجـال حيـوي لـه فـي القـارة الأفريقيـة، التـي تختـزن فـي أراضيها كميات هائلة من المعادن والمواد الخام ومصادر الطاقة والثروة الحيوانية، وتشـكل ميـدانًا واسـعًا للاسـتثمارات المهمـة التـي تحقـق الفوائـد الطائلـة لإسـرائيل،

---

[1] فتحي شهاب الدين، المياه والحرب القادمة، مرجع سابق، ص ٢٧.

والموقع الجغرافي لأفريقيا في غاية الأهمية بالنسبة لإسرائيل، حيث إنها تتحكم في حركة المواصلات البحرية والجوية في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي[١].

وكان ضمن أهداف إسرائيل السعي لكسب ثقة الحكام والرؤساء الأفارقة وزعماء الحركات السياسية المختلفة إبان وعقب موجة التحرر الوطني التي عمت أنحاء أفريقيا بعد ١٩٦٠ بُغية العمل على اعتراف الدول الأفريقية بالكيان الصهيوني، وحتى يكون لهذا الكيان مكانة مؤثرة في أفريقيا، تنعكس على مواقف الدول الأفريقية داخل الأمم المتحدة ومؤسساتها لصالح إسرائيل[٢].

ثانيًا: منع قيام تلاحم عربي أفريقي يقوم على أسس النضال والمصير والتاريخ المشترك، ومحاولة فك الحصار العربي المفروض حول إسرائيل وإسقاط تأثيراته من خلال خلق شبكة من العلاقات مع الكتلة الأفروآسيوية، خاصة في شرق ووسط أفريقيا، والعمل على تنفيذ المزيد من البرامج الاستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى إضعاف الدول العربية وتفتيت وحدتها للحيلولة دون تركيز طاقاتها لمعاداة إسرائيل ومحاربتها[٣].

ثالثًا: السعي لتوفير المياه من أجل إقامة مشروعات تنموية واستيطانية صهيونية جديدة، مما يشجع على قدوم مزيد من المهاجرين اليهود من شتى أنحاء العالم، ولقد راهنت إسرائيل، وما زالت، على امتصاص مصادر المياه المتاحة في الدول العربية المجاورة لها، وسعت للوصول إلى أحواض الأنهار العربية وغير العربية المحيطة بها، وفي مقدمتها نهر النيل، والواقع أن جميع الحروب الإسرائيلية ضد العرب منذ البداية تدور حول المياه، حيث يقول بن جوريون أحد مؤسسي الكيان

---

[١] حلمي عبد الكريم الزغبي، مخاطر التغلغل الصهيوني، مرجع سابق، ص ٢١ ـ ٢٦.
[٢] نفس المرجع، ص ٤٠ ـ ٤٤.
[٣] الأهرام ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠.

الصهيوني: " إن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتحدد مصير إسرائيل "[1].

وفي سبتمبر ٢٠٠٨ قدم " آفي ريختر " وزير الأمن الإسرائيلي تقريرًا يتحدث فيه عن " الساحات المحيطة بإسرائيل"، والتي تمتد إلى أفريقيا، وذلك في إطار استراتيجيتها الكبرى التي تتحرك في اتجاهين، الأول: أن تخلق إسرائيل لنفسها مواقع تأثير في عمق الأمن القومي المصري، حيث إن السلام لا يمنع من التنافس وسعي جميع الأطراف لتعزيز مواقعها في مواجهة بعضها، والثاني: يرتبط بأفكار إسرائيلية معروفة عن توزيع شبكة روابطها الإقليمية، التي تبدأ بعلاقات تبادلية مع دول عربية ليست لها معها معاهدات سلام، لتوسيع دائرة العلاقات، وعندما يأتي يوم يُتفق فيه على مفاوضات سلام شامل، يمكن لإسرائيل، المطالبة بأن تكون جزءًا من ترتيبات إقليمية أعم وأشمل، لا تتوقف عند حد التطبيع الاقتصادي، بل تشمل أيضًا مطالبها في المياه.

والمطامع الصهيونية في مياه النيل ليست جديدة، ومن المعروف أن مخطط الكيان الصهيوني يمتد " من النيل إلى الفرات "، وقد طرح هرتزل ١٩٠٣ مشروعًا لم يتم تنفيذه لنقل مياه النيل إلى سيناء لإقامة مستعمرة لليهود فيها، وجرى الحديث بخصوص توصيل مياه النيل لإسرائيل إبان مفاوضات السلام التي انتهت ١٩٧٩، حيث طُرحت مشروعات عدة في هذا المجال، سبق لنا عرضها بالتفصيل، ثم طرح شيمون بيريز نفس الموضوع في كتابه الصادر ١٩٩٣ بعنوان " الشرق الأوسط الجديد"، والذي ركز فيه على احتياج إسرائيل لزيادة مواردها المائية من مصادر المياه في البلدان المجاورة، ومن ضمنها مياه النيل[2].

---

[1] حلمي عبد الكريم الزغبي، مخاطر التغلغل الصهيوني، مرجع سابق، ص ٢٠.

[2] الأهرام ١٩ مايو ٢٠١٠. والنبأ ٨ أغسطس ٢٠٠٩. حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص ٨٩ - ٣٩.

رابعًا: حاولت إسرائيل الدخول في علاقات وثيقة مع دول أفريقية بمنطقة البحيرات العظمى، واشتركت مع الولايات المتحدة بعمل ضغوط على مصر وإثارة الرأي العام الدولي ضدها، وإبراز أن مصر ينبغي أن تقوم بتعديل اتفاقيات المياه لصالح دول أعالي النيل، وكأن مصر تظلم هذه الدول في حقوقها المائية، وحاولت الدولتان وضع مصر أمام خيارين أحلاهما مُر الأول: أن توافق مصر على تزويد إسرائيل بحاجتها من مياه النيل، والثاني: أن يتم إنشاء سدود عملاقة في إثيوبيا تقلل من المياه المتدفقة إلى السودان ومصر إلى أدنى درجة، لمنع عمل أية مشروعات تنمية زراعية خاصة في سيناء، مما يشكل خطرًا شديدًا على مصالح مصر المائية [1].

مياه النيل والسياسة الأمريكية الإسرائيلية في جنوب السودان

لقد زاد الاهتمام الأمريكي بشئون السودان مع ظهور البترول فيه، وكانت شركة " شيفرون " الأمريكية أول من اكتشف البترول في جنوبه، فلما تجددت الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب ١٩٨٣ أنهت الشركة أعمالها هناك وخرجت، وعندما جاء إلى حكم السودان نظام الإنقاذ ذو التوجهات الإسلامية بزعامة عمر البشير في ١٩٨٩ صنفته الولايات المتحدة ضمن النظم الإرهابية[2]، ولما تولت إحدى شركات البترول الكبرى – المسماه " مشروع نفط النيل الكبير" والتي تكونت من شركات صينية وماليزية وكندية مع الحكومة السودانية – عملية البحث عن البترول واستخراجه في بعض مناطق السودان خاصة في الجنوب، اتجهت الولايات المتحدة للبحث عن نصيب لها في هذه الغنيمة، وبدأت محاولاتها للتدخل في شئون السودان عن طريق دعم وتأجيج حركة التمرد في الجنوب ودارفور[3].

---

[1] موقع البديع الألكتروني، الدور الإسرائيلي في أفريقيا http://albadee.net/news.

[2] الأهرام في ١٤ يناير ١٩٩٩.

[3] الحوادث في ١٧ ديسمبر ١٩٩٩. والأسبوع في ٢ سبتمبر ١٩٩٩.

وسارت هندسة السياسة الأمريكية على أساس تكسير عظام حكم الإنقاذ، ومنعه من الوقوف على قدميه، فصدرت قرارات متتالية من الكونجرس لمنع التعامل مع السودان باعتباره دولة إرهابية بدءًا من ١٩٩٣، وفرضت أمريكا حظرًا اقتصاديًّا عليه من جانبها، وقامت بقذف مصنع الشفاء السوداني بالصواريخ بحجة أنه ينتج مواد كيماوية، وأصدر مجلس الأمن بضغط أمريكي أكثر من ٢١ قرارًا معظمها يفرض عقوبات علي السودان[١].

ونسجت الولايات المتحدة خيوط العلاقة المباشرة مع جنوب السودان منذ أكتوبر ١٩٩٨ على وجه الخصوص عندما استدعت الولايات المتحدة جون جارانج زعيم الحركة الشعبية إلى واشنطن، فالتقى بمادلين أولبرايت وزيرة الخارجية، ومن وقتها ابتعد جارانج عن أية ترتيبات لتقريب وجهات النظر بين الجنوب وحكومة الخرطوم، ورفض أي تصور لحل مشكلة الجنوب في إطار المبادرة العربية التي تبنتها مصر وليبيا، حيث وجهت الولايات المتحدة جارانج نحو اعتبار مبادرة دول " الإيجاد " التي تدعمها الدول الغربية هي الخيار الأنسب لحل مشكلة الجنوب[٢].

وهكذا أصبح صاحب القرار في مشكلة الجنوب مجموعة دول الإيجاد، وشركاءهم، بسبب ضعف حكومة الخرطوم، وغياب الدور المصري ذي التأثير المحوري على مجريات الأمور السياسية في القارة الأفريقية، ولعل المسئول عن هذا التغيب هو الحكومات المصرية التي كانت مغلولة الأيدي في أفريقيا في عهد مبارك، الذي كان يأخذ أوامره من الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن تريد لمصر وجودًا مؤثرًا على المسرح السياسي في أفريقيا أو غيرها [٣].

---

[١] السياسة الدولية، العدد ١٤٧ يناير ٢٠٠٢، حمدي عبد الرحمن، السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الأفريقي.
[٢] الأهرام في ٢٥ أكتوبر، و١٣ ديسمبر ١٩٩٩.
[٣] الأسبوع ٨ نوفمبر ١٩٩٩.

ومع بدايات القرن الحادي والعشرين سعت الولايات المتحدة لتوصيل دعمها للمتمردين في الحركة الشعبية في جنوب السودان بزعامة جون جارانج، تحت بند المساعدات الإنسانية، وهي في الواقع مساعدات مادية وغذائية وتسليحية، جاءت إلى الجنوب عن طريق إسرائيل أو الدول الأفريقية المجاورة للجنوب[1].

وخلال الحرب الأهلية المستعرة بين شمال السودان وجنوبه جلس الطرفان المتحاربان للبحث عن حل لتلك المشكلة المزمنة بوساطة دول الإيجاد في مشاكوس بكينيا ٢٠٠٢، وخلال المفاوضات أصر الزعيم الجنوبي جون جارانج على ضرورة الإقرار بحق تقرير المصير لجنوب السودان، وقد مكنته الأسلحة المتقدمة التي وصلته من إسرائيل وأمريكا والموقف المؤيد من الغرب على ألا يتراجع عن طلبه[2]، ووافقت حكومة الخرطوم على حق تقرير المصير للجنوبيين مضطرة[3]، رغم أن ذلك كان سيؤدى حتمًا لانفصال الجنوب[4].

وعلى الرغم من أنه لا يمكن فصل المصالح الصهيونية بالذات عن المصالح الأمريكية وربما الغربية إلا أنه يمكن القول إن هناك مصالح عليا للولايات المتحدة الأمريكية في السودان يمكننا أن نركزها في:

(أولًا) العمل على فصل جنوب السودان عن شماله، والفكرة موجودة في مخيلة السياسة الأمريكية، ورثتها عن السياسة البريطانية التي أسست لعملية فصل الجنوب منذ أكثر من قرن من الزمان خلال إدارة بريطانيا للسودان إبان فترة

---

(١) العربي الناصري في ٥ ديسمبر ١٩٩٩.

(٢) الأهرام ٣ ديسمبر ١٩٩٩. إبراهيم نصر الدين، خيار الوحدة في المبادرة المصرية الليبية، والأهرام في ٢٧ يوليه ١٩٩٩. وزكى البحيري، مشكلة جنوب السودان، م. سابق، ص ١٥٨ - ١٩٥.

(٣) الأهالي ٣١ يوليو ٢٠٠٢، أمينة النقاش، اتفاق السلام السوداني، شروط النجاح ومبررات الفشل.

(٤) الأهرام ٨ نوفمبر ٢٠٠٢، هاني رسلان، الولايات المتحدة وقانون سلام السودان. والأهرام ١٧ نوفمبر ٢٠٠٢، إحسان بكر: السلام الأمريكي الموعود.. للسودان.

الحكم الثنائي بعد ١٨٩٩[١]، وذلك من أجل إنشاء دولة مسيحية أفريقية تُقتطع من الامتداد العربي الإسلامي في السودان، وتنضم للدول الأفريقية الموجودة في جنوبه.

والواقع أن إسرائيل تعتبر جزءًا أساسيًا من مشروع فصل جنوب السودان عن شماله، وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين إسرائيل والولايات المتحدة حول طبيعة دولة الجنوب الوليدة، أعدها الرئيس الأسبق جيمي كارتر الذي أقنع مسئولي الإدارة الأمريكية بأن الدولة الجديدة ستحتاج لمن يرعاها، واختار لذلك إسرائيل؛ لأن الدولة المأمول إقامتها في الجنوب سوف تكون المفصل بين الدول العربية والدول الأفريقية، وستكون نقطة محورية لأمن وسط القارة، وذات علاقة بدول القرن الأفريقي على البحر الأحمر[٢].

وهناك تقارير تفيد أن اتفاقًا كان قد تم توقيعه بين الحركة الشعبية في الجنوب ومسئولي الحكومة الإسرائيلية لمد الحركة بالأسلحة والمساعدات اللازمة، وتأييد إنشاء دولة في الجنوب، مقابل تعهد الحركة بالعمل من أجل إمداد إسرائيل بمياه النيل[٣].

(ثانيًا) إقامة دولة مستقلة في الجنوب، تكون حليفًا آخر للولايات المتحدة في حوض النيل، حليف يرتبط معها باتفاقيات استراتيجية ربما كتلك الموقعة بينها وبين إسرائيل، فتكون دولة الجنوب مركزًا استراتيجيًا يساعد في دعم الوجود الأمريكي في منطقة البحيرات العظمى، وترى أمريكا أن عملية فصل جنوب

---

[١] لمزيد من التفاصيل راجع: زكي البحيري، مشكلة جنوب السودان، الفصل الخاص بالسياسة البريطانية والصراع الثقافي في جنوب السودان، م. سابق، ص ٥٣ - ٩٦.

[٢] الأسبوع ٥ أغسطس ٢٠٠٢، محمود بكري، هل هناك أزمة صامتة بين القاهرة والخرطوم؟.

[٣] حمدي عبد الرحمن حسن، التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري، في السياسة الدولية العدد ١٣٥، يناير ١٩٩٩، ص ٢٤ - ٢٦.

السودان ربما ستكون نموذجًا يمكن تكراره في قارة معظم دولها تتميز باختلاف العناصر والأديان والقبائل والثقافات[١].

(ثالثًا) إن الولايات المتحدة ترى أن جنوب السودان يمكن أن يكون أهم مراكز إنتاج المواد الخام الزراعية والمعدنية وعلى رأسها البترول[٢]، خاصة بعد أن استعانت حكومة الإنقاذ بالتحالف البترولي المسمى " مشروع نفط النيل الكبير" ، وبعد أن بلغ إنتاجه من البترول حوالي نصف مليون برميل يوميًا، وهنا سال لعاب الولايات المتحدة، وأصبحت رغبتها جارفة للدخول في عمليات استغلال البترول في الجنوب، ووجد مخططو السياسة الأمريكية أن الكيفية التي يمكنهم من خلالها تحقيق ذلك هو التدخل الأمريكي شبه المباشر في الحرب الدائرة بين الخرطوم وجوبا، للعمل على فصل الجنوب[٣].

(رابعًا) كانت الولايات المتحدة تتطلع، بموجب تدخلها في جنوب السودان، إلى التحكم في دول حوض النيل، والعمل على توزيع مياه ذلك الحوض بالشكل الذي تراه مناسبًا لسياستها، والضغط على تلك الدول للسماح بتوصيل مياه النيل إلى إسرائيل، والحق أن معظم المشروعات التي يمكن إنجازها لزيادة مياه النيل لمصلحة دول الحوض تقع في جنوب السودان، ومعنى ذلك أن المسيطر على هذا الجنوب سيكون هو المتحكم في زيادة تدفقات مياه النيل أو تقليلها، وبالتالي التحكم في حياة ومستقبل شعبي مصر والسودان اللذين يعيشان على هذا النهر منذ القدم[٤].

---

(١) الأهرام ٩ أغسطس ٢٠٠٢ سمير مرقص، اللجنة الأمريكية للحرية الدينية والمسألة السودانية.

(٢) الأسبوع ٥ أغسطس ٢٠٠٢، محمود بكري هل هناك أزمة صامتة بين القاهرة والخرطوم؟.

(٣) الأهرام ١٦ أغسطس ٢٠٠٢، مجدي صبحي، النفط جائزة ماشاكوس الموعودة. وآفاق عربية ٨ أغسطس ٢٠٠٢ السيد الشامي، الانفصال مؤجل والشريعة تتراجع (مشكلة جنوب السودان). الأهرام في ٩ أغسطس ٢٠٠٢ سمير مرقص، اللجنة الأمريكية للحرية الدينية والمسألة السودانية. ومجلة شئون الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، العدد ١٣، عام ٢٠٠٥، محمد محمود الديب، المفاجأة بترول السودان، ٦٢ - ٦٨.

(٤) الأهرام ١٦ أغسطس ٢٠٠٢، مجدي صبحي، النفط جائزة ماشاكوس الموعودة.

(خامسًا) تقليص الدور المصري على الصعيدين العربي والأفريقي، فقد كان لمصر دور في حركة التحرر الوطني في أفريقيا وحوض النيل خلال وبعد الستينيات من القرن الماضي، فرأت أمريكا ضرورة إضعاف هذا الدور أو إبطاله، ولما كان السودان يشكل بُعدًا أمنيًا خطيرًا بالنسبة لمصر، باعتباره الجار العربي الأفريقي لها، وبين مصر والسودان ودول منابع النيل يجري ذلك النهر مصدر الحياة والزراعة لهم، فكانت السياسة الأمريكية ترغب في استغلال تدخلها في مشكلة جنوب السودان لمحاولة الإضرار بمصالح مصر المائية وتقليص الدور المصري هناك[١].

(سادسًا) تهدف السياسة الأمريكية إلى تقسيم السودان إلى دويلات فخلافًا لفصل الجنوب، توجد مخططات أمريكية لفصل دارفور في الغرب، وإقامة كيان مستقل لقبائل شرق السودان، بحيث لا يتبقى لدولة الخرطوم سوى مثلث الجزيرة وشمال الخرطوم حيث الامتداد الصحراوي الجاف الذي لا توجد فيه حياة زراعية أو سكانية سوى في الجزيرة وعلى الشريط الضيق حول نهر النيل، ولذلك بمجرد أن تم عقد الاتفاق النهائي بين شمال السودان وجنوبه ٢٠٠٥ صعَّدت الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة دارفور، وقام اللوبي الصهيوني في أمريكا بتضخيم الدعاية الخاصة بتلك المشكلة، وكأنه مكتوب على السودان ألا يخرج من أزماته، فلم يُترك له الفرصة لكي يُنمّي مجتمعه، وتم إشغال الحكومة السودانية بحركات متمردة تستنزف طاقاتها، واستصدرت أمريكا القرار ١٥٩٣ من مجلس الأمن للمطالبة بإحالة رؤوس السلطة في السودان للمحكمة الجنائية الدولية بسبب مشكلة دارفور ومنهم الرئيس عمر البشير ذاته[٢]، وكان الهدف النهائي للولايات المتحدة هو إسقاط نظام الإنقاذ وتمزيق السودان، وإفشال مشروعات التنمية فيه،

---

(١) هانئ رسلان، حق تقرير المصير لجنوب السودان، جدلية المسار والتداعيات، كراسات استراتيجية، العدد ١٣٨، إبريل ٢٠٠٤.

(٢) زكي البحيري، دارفور- أصول الأزمة وتداعيات ...، مرجع سابق، ص ٢٦٧ - ٢٧٥.

بعد فصل الجنوب، وإخراج الصين أو تقليص دورها في استخراج البترول في السودان.

(سابعًا) ترمي السياسة الأمريكية في شرق أفريقيا، والقرن الأفريقي لضمان تدفق بترول الخليج العربي عبر البحر الأحمر إلى كل من أوروبا والولايات المتحدة، وضمان التواجد البحري الإسرائيلي في مدخل البحر الأحمر[١].

(ثامنًا) تتطلع السياسة الأمريكية لإعادة صياغة الأوضاع في السودان والقرن الأفريقي، كجزء من أهدافها الرامية إلى إعادة صياغة قلب العالم القديم بما يخدم مصالحها، وذلك عن طريق إشاعة الفوضى في ذلك القلب، واستغلال ثورات الربيع العربي، وتمويل الصراعات الدينية والطائفية وطرح تصور أمريكي صهيوني لشرق أوسط جديد، على أن يكون للمصالح الأمريكية والإسرائيلية والغربية مركز الصدارة في أي تغيير للخريطة السياسية لهذه المنطقة، وكان التصور الأمريكي قد بلغ أقصى مداه حين رأى إمكانية إقامة تحالف كونفدرالي يضم أوغندا وجنوب السودان وإثيوبيا[٢]، يسيطر على الدول العربية المحيطة به كالصومال والسودان وجيبوتي وإريتريا على أن تكون القيادة الإقليمية لإثيوبيا ذات العلاقات الوثيقة بالولايات المتحدة، ويمثل ذلك تهديدًا خطيرًا للبلدان العربية وفي مقدمتها مصر ومصالحها الحيوية في حوض النيل.

[١] السياسة الدولية، العدد ٨٥، يوليو ١٩٨٦، لواء أركان حرب محمد رضا فوده، المصالح الأمريكية في القرن الأفريقي، ص ١٩٦ - ١٩٧.

[٢] نفس المصدر والمكان. وحمدي عبد الرحمن، دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان، السياسة الدولية، العدد ١٨٣، يناير ٢٠١١، ص ١٦.

الفصل الســـابع

مبـــادرة حوض النيـــــل

- مدخل في علاقات مصر بأفريقيا ودول حوض النيل.
- خلفية تاريخية في التعاون المائي والعمل المشترك بين دول الحوض.
- مبادرة حوض النيل ١٩٩٩.
- اجتمـاع المجلـس الـوزاري لـدول حـوض النيـل فـي كينشاسـا مـايو ٢٠٠٩.
- اجتمـاع وزراء المـوارد المائيـة لـدول حـوض النيـل فـيالإسـكندرية يوليو ٢٠٠٩.
- اجتماع دول حوض النيل الشرقي (أديس أبابا ديسمبر ٢٠٠٩).
- محادثات الرئيس حسنى مبارك والفرص المهدرة.

مدخل في علاقات مصر بافريقيا ودول حوض النيل

كانت علاقة مصر بقارتها الأفريقية وثيقة منذ وقت بعيد على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك أمر طبيعي فمصالح مصر الفعلية مع أفريقيا، وانتماؤها أفريقي، وأمنها الحقيقي يبدأ من منابع نهر النيل بوسط وشرق أفريقيا، ذلك النهر الذي هو سر الحياة على أرض وادي النيل.

والشعب المصري مؤمن دومًا بوحدة المصير الأفريقي، فبعد تحقيق الاستقلال الوطني لمصر عقب ثورة ١٩٥٢ ساندت حركات التحرر الوطني لدول القارة، ومدت يد العون والتأييد اللازمين لها للتخلص من الاستعمار حتى حصلت معظم بلدان أفريقيا على استقلالها، فكان لمصر دور في تحرير الكونغو وتنزانيا والكاميرون والسودان وكينيا وأوغندا والجزائر ونيجيريا والصومال ... إلخ، ولذلك أُختيرت القاهرة كمقر لمؤتمر القمة الأفريقي ١٩٦٤ في وجود الزعيم المصري الأفريقي جمال عبد الناصر، وذلك إبان اشتداد الصراع بين الدول الأفريقية المتطلعة للحرية، والمستعمر الذي كان متشبثًا باستمرار سيطرته عليها.

وفتحت مصر ذراعيها لزعماء التحرر في أفريقيا، ودعمتهم من أجل تحقيق آمال شعوبهم في الحرية والاستقلال، وجاء كثير من هؤلاء الزعماء إلى مصر، ومارسوا دفاعهم عن قضايا أوطانهم فيها، حيث كان لحركات التحرر الأفريقية مكاتب تمثيل سياسي بالقاهرة، مثل جبهة تحرير موزمبيق بزعامة د. موندلاني، وحزب المؤتمر الوطني الأوغندي بزعامة جون كاليه، وحزب الاتحاد الوطني الكيني بزعامة جيمو كينياتا، وحزب اتحاد شعب زيمبابوي برئاسة جوشوا نكومو، وحزب الاتحاد الوطني الزامبي بزعامة كينث كاوندا، وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي بجنوب أفريقيا بزعامة نيلسون مانديلا، ومنظمة شعوب غرب

أفريقيا بزعامة سام نجوما، واتحاد شعب الكاميرون بزعامة د. فيلكس بوانييه، والحزب الوطني لزنجبار، والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا[1].

وتلقت مصر الدعم والتأييد من شقيقاتها من بلدان القارة الأفريقية وفي مقدمتها دول حوض النيل خلال العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، وأثناء العدوان الإسرائيلي على البلدان العربية في مصر وفلسطين والأردن وسوريا في ١٩٦٧، وإبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ وفي أعقابها؛ إذ قطعت ٤٢ دولة أفريقية علاقاتها بإسرائيل[2].

ولقد أصبحت شعوب القارة الأفريقية ودولها بعد استقلالها تواقة إلى وجود تجمعات إقليمية تحتويها وتعبر عن مشاكلها وتحقق مصالحها، فأنشأت منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣ (الاتحاد الأفريقي حاليًا)، كما تم إنشاء تجمعات أفريقية نوعية أخرى ذات أهداف اقتصادية وسياسية في شمال وجنوب وغرب وشرق ووسط القارة، ولعل آخر هذه التجمعات التجمع الثلاثي للتكتلات الاقتصادية الثلاثة، في شرق وجنوب أفريقيا في ٢٠١٥ (السادك والكوميسا وتجمع شرق أفريقيا)، ويعتبر ذلك التجمع بمثابة إرهاصات نحو تكوين تجمع أفريقي شامل على نسق الاتحاد الأوروبي.

وبخصوص وحدة حوض النيل كان المثقف السوداني الراحل جمال محمد أحمد قد ألقى محاضرة باللغة الإنجليزية ١٩٨١ عن " ولايات النيل المتحدة "، نُشرت في الخرطوم ١٩٨٥، ثم أعيد نشرها احتفاءً بذكرى هذا المفكر العظيم في ٢٠١٠، ومشروع محمد أحمد ينطلق من أن منطقة حوض النيل من المناطق الاستراتيجية الهامة في القارة الأفريقية، والتواصل بين شعوبها موجود منذ أجل

---

(١) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية المصرية، ملف رقم ٢٩٥ أرشيف سري جديد، مذكرة معروضة على قسم أفريقيا بوزارة الخارجية في ٧ نوفمبر ١٩٥٥. وكذلك راجع زكي البحيري، مصر وحركة التحرر في الكونغو مرجع سابق، ص ٢١ - ٢٢.

(٢) السياسية الدولية، العدد ٩٩، يناير ١٩٩٠، السفير د. منير زهران، الدبلوماسية المصرية والتعاون فيما بين دول حوض النيل، ص ١٦٨.

طويل، ويمكن إعادة النظر في تشكيل عناصر تلك المنطقة على أساس المصالح المشتركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد ضمَّن جمال محمد أحمد فكرته الطموحة الحالمة، على حد تعبيره، خريطة لإعادة ترتيب شعوب إقليم ولايات النيل بما يتناسب وطبيعة الحلم، ونادى محمد أحمد بإقامة مشروعات تنمية متكاملة على نطاق الإقليم.

وفي أواخر ٢٠١٠ طرح " باقان أموم " أمين عام الحركة الشعبية لتحرير السودان (في الجنوب) نفس فكرة الوحدة الإقليمية لحوض النيل خلال لقاء له بمركز دراسات الشرق الأوسط بميدان التحرير بالقاهرة، قبيل انفصال الجنوب، حيث قال: "إنه يمكن الموافقة على عملية انفصال جنوب السودان ليصبح دولة مستقلة، مقابل الاندماج في خط توحيدي جديد يمتد من الإسكندرية حتى آفاق منطقة البحيرات العظمى" [١].

خلفية تاريخية في التعاون المائي والعمل المشترك بين دول الحوض

العمل المشترك بين دول حوض النيل يرجع لأوقات مبكرة، ففي ١٩٣٣ جرى الاتفاق بين مصر والسودان، في عهد الحكم الثنائي، على بناء سد جبل الأولياء بالسودان لتخزين المياه لاستخدامها في أوقات التحاريق، وفي ١٩٤٩ تم توقيع اتفاق تعاون بين مصر وأوغندا – وقعته بريطانيا نيابة عنها – لإنشاء سد أوين على بحيرة فيكتوريا، بهدف توليد الكهرباء لأوغندا، وتخزين المياه لحساب مصر في أوقات الندرة المائية[٢].

---

[١] حلمي شعراوي، السودان في مفترق الطرق، مركز البحوث العربية والأفريقية، مكتبة جزيرة الورد، ط١، ٢٠١١ ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

[٢] سامر مخيمر، وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ٢٢ و١٤٨. صلاح الدين على الشامي، مياه النيل، مرجع سابق، ١٩٦٧، ص ١٤٧. زكي البحيري، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان، مرجع سابق، ص١٣٧ ــ ١٣٩.

وفي ١٩٥٥ تكونت لجنة للتعاون المائي لبلدان شرق أفريقيا، كانت مهمتها العمل على زراعة بعض أراضي المستنقعات التي يمكن استصلاحها هناك[١]، وفي ١٩٥٩عُقدت اتفاقية مياه النيل بين السودان ومصر[٢]، من أجل الاتفاق على بناء السد العالي، لتوفير المياه التي تذهب هباءً إلى البحر المتوسط لكي يستفيد منها البلدان، ولبناء خزان الروصيرص في السودان، ومحاولة الانتفاع بالمياه التي تضيع في مستنقعات بحار: الجبل والزراف والغزال ونهر السوباط[٣]، ومن أهم النتائج التي ترتبت على هذه الاتفاقية تكوين الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل، التي قامت بالعديد من الدراسات الفنية التي خدمت مصالح مصر والسودان ودول حوض النيل[٤].

وفي ١٩٦٥ تم الاتفاق على عمل مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية: (Hydrometeorological Survey of the Catchments of Lakes Victoria, and Albert) بين خمس من دول حوض النيل، هي مصر والسودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا[٥] للتنبؤ بكميات سقوط الأمطار وتحديد مواعيدها وأماكن سقوطها، وعمل قياسات لمعدلاتها وتسجيلها، وذلك في بحيرات فيكتوريا وألبرت، وكيوجا، وقام المشروع برصد مقاييس سقوط الأمطار، وبحث إمكانية تخزين الزائد منها في البحيرات الثلاث للانتفاع بها لصالح دول حوض النيل[٦].

---

(١) محمد نعمان نوفل، الإطار التاريخي والمستقبلي لإدارة مياه النيل، م. سابق، ص ٣٩٣ - ٣٩٤.
(٢) الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل (لمصر والسودان)، التقرير السنوي للعام الأول ١٩٦٠ - ١٩٦١، م. سابق، ص ١ - ٢.
(٣) نص اتفاق مياه النيل ١٩٥٩ بين مصر والسودان، الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل (لمصر والسودان)، التقرير السنوي للعام الأول ١٩٦٠ - ١٩٦١، مصدر سابق، ص ١ – ١١.
(٤) السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، عبد الملك عودة، وحمدي عبد الرحمن، التعاون الإقليمي في القرن الأفريقي وحوض النيل، ص ١٦٢.
(٥) صلاح الدين عامر، نهر النيل، النظام القانوني الذي يحكم الانتفاع بمياهه، من كتاب قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية، (إشراف) صلاح عامر، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠١، ص ١٥٠ - ١٥٣.
(٦) عبد الملك عودة، السياسة المائية ومياه النيل، مرجع سابق، ص ٤١. الأهرام ٢٧ أبريل ٢٠١٠، ندوة نظمتها جريدة الأهرام مع وزير الموارد المائية محمد نصر الدين علام. (٦) راج كريشنا =

وقد اشترك في وضع الدراسات الفنية للمشروع المذكور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والمنظمة المترولوجية العالمية[1]، ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو)، وفي ١٩٧١ انضم للمشروع كل من إثيوبيا ورواندا وبوروندي والكونغو، وانتهت المرحلة الأولى من المشروع في ١٩٧٢، وبدأت مرحلته الثانية في مارس ١٩٧٦ بهدف استمرار تسجيل كميات سقوط الأمطار، ورصد مدى زيادتها أو نقصانها وإمكانية الاستفادة منها، ومساعدة الدول المشتركة في المشروع على وضع خطط تنمية مواردها المائية[2].

ويأتي مشروع قناة جونجلي ضمن مشروعات العمل المشترك في حوض النيل، وقد اُقترح هذا المشروع بواسطة وليم جارستين William Garstin سنة ١٩٠٤، كما سبق أن أشرنا في الفصل الأول، بهدف تجميع المياه التي تتبخر أثناء انسيابها في مناطق شاسعة من مستنقعات أعالي النيل، وقد أدخل كثير من المهندسين وخبراء المياه تعديلات عديدة على ذلك المشروع، وما يتصل به فيما بعد، وقد تبلورت تلك التعديلات في: أ – إنشاء قناة تمتد من بلدة بور حتى النيل الأبيض لكي توفر حوالي ٧ مليارات متر مكعب من المياه على مرحلتين. ب – مشروع لتجميع مياه بحر الغزال ويوفر ٧ مليارات متر مكعب أخرى. ج – مشروع مستنقعات مشار والسوباط ويوفر هو الآخر ٤ مليارات متر مكعب من

= النظام القانوني لحوض نهر النيل، بحث من كتاب سياسات الندرة، المياه في الشرق الأوسط، تحرير جويس ستار، ودانييل ستون، مرجع سابق، ص ٣٨-٣٩.

(١) المنظمة المترولوجية العالمية مهمتها توفير المعلومات الدقيقة عن الموارد المائية والإحصاءات الخاصة بالمناخ ومتغيراته في جميع أنحاء العالم، وتستخدم في ذلك أحدث التكنولوجيات لجمع البيانات وتحليلها وحفظها وبثها، ولهذه المنظمة شبكات لجمع البيانات من محطات قياس الأمطار والمناخ والإنذار المبكر والمراقبة، وتحديد وتوفير المعلومات الكافية عن الموارد المائية، في كافة جهات العالم.

(٢) كريمة السروجي، ومحمد عبد المقصود، النيل حياة أو موت، مرجع سابق، ص ١١٨-١١٩.

المياه، ومغزى هذه المشروعات تجميع المياه التي تضيع في أعالي النيل، وتوصيلها إلى المجرى الرئيسي للنيل[١].

والمشروع الوحيد الذي كان قد بدأ العمل فيه بالفعل من هذه المشروعات هو قناة جونجلي في أواخر سبعينيات القرن الماضي، وهو عمل مشترك بين مصر والسودان، ولكنه لم يكتمل بسبب استئناف الحرب الأهلية في جنوب السودان ١٩٨٣ بعد حفر حوالي ٢٦٥ كم من القناة التي يبلغ طولها ٣٦٠ كم([٢]). وقد كان رئيس إثيوبيا منجستو هيلا مريام وقتها معارضًا للمشروع، بل وهدد بوقف تدفق مياه النيل، مما جعل الرئيس المصري أنور السادات يرد عليه بالتهديد والوعيد([٣]).

ومنذ سبعينيات القرن الماضي بدأت تتشكل عدة منظمات إقليمية في منطقة حوض النيل حاولت أن تلعب دورًا مُهمًّا في مواجهة المشاكل التي تعانى منها بعض دول الحوض[٤]، وأهم هذه المنظمات أو التجمعات هي :

١ – التجمع الاقتصادي لدول البحيرات العظمى: وقد تم إنشاؤه ١٩٧٦، وهو عبارة عن تنظيم اقتصادي ضم دول رواندا وبوروندي وزائير، وكان مقره في مدينة " جيسيني " في رواندا، واشتمل هذا التجمع على الدول ذات الارتباط بنهر السمليكي في زائير ونهر كاجيرا في رواندا وبوروندي، وكانت أهم أهدافه تحقيق التنمية، والاستفادة من الكهرباء المولدة من خزان نهر " الروزيزي" في منطقة أعالي نهري النيل والكونغو[٥].

---

[١] صلاح الدين الشامي، مياه النيل، مرجع سابق، ص١٥٧ ــ ١٦٠.

[2]Ashok Swain, OP. Cit., PP:681 – 686..

[٣] السيد فليفل، رؤية استراتيجية لخلق مصالح مشتركة بين مصر وإثيوبيا، مصدر سابق، ص ٧٨.

[٤] سيد محمد موسى، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق، ص ٤٢.

[٥] نفس المرجع، ص ٣٩.

٢ – منظمة تنمية وتطوير حوض نهر كاجيرا: وقد أنشئت تلك المنظمة ١٩٧٧، وتمتعت بسلطات واسعة، وهي عبارة عن آلية لتطوير حوض ذلك النهر[١]، وضمت هذه المنظمة كلًا من رواندا وبوروندي وتنزانيا ١٩٧٠ بغرض إنشاء خزان " رسومو " على نهر كاجيرا، ولتحقيق أهداف تلك المنظمة خاصة فيما يتصل بعملية توليد الكهرباء وتصديرها تم عقد اتفاق بين الدول الثلاث المنضمة إليها[٢].

٣ – منظمة الإيجاد: كَوَّن عدد من دول حوض النيل في ١٩٩١، وهي إثيوبيا وكينيا وأوغندا وجيبوتي وإريتريا، تحالفًا أو تجمعًا يربطها بالدول المطلة على خليج عدن والقرن الأفريقي، وقد سمي هذا التجمع بمنظمة الإيجاد، والهدف من إنشاء هذه المنظمة هو تنمية بعض دول المنبع بشكل منفصل، نتيجة للتوجيه الأمريكي، مما أبعد هذه الدول عن التقارب مع جيرانها من دول الحوض، خاصة مصر والسودان[٣].

٤ – منظمة الكوميسا: وهي عبارة عن تجمع اقتصادي واسع يشكل في داخله سوقًا مشتركًا لدول شرق وجنوب أفريقيا، وتم إنشاء هذه المنظمة سنة ١٩٩٤، من أجل تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول المنضوية تحت لوائها، وقد انضمت مصر إلى منظمة الكوميسا في ١٩٩٨[٤].

٥ – الصندوق المصري للتعاون الفني: وقد تم إنشاء ذلك الصندوق في ١٩٨٠، وهو أحد وسائل دعم السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة الأفريقية، خاصة

---

[١] راج كريشنا، النظام القانوني لحوض النيل، مرجع سابق، ص ٣٨-٣٩.

[٢] سيد محمد موسى، م. سابق، ص ٤٠ - ٤٢.

[٣] زكى البحيري، مشكلة جنوب السودان م. سابق، القاهرة ٢٠١٠ ص ١٤٦ - ١٤٧.

[٤] السياسة الدولية، العدد ١٣٣ يوليو ١٩٩٨، تقرير لعزمي محمود عبد الفتاح، بعنوان مصر والأسواق الأفريقية، ص ١٨٥ - ١٨٦. وكذلك راجع: الفاتح الأبوابي عبد الوهاب، السودان، مواجهة العولمة الاقتصادية عبر التكتلات الإقليمية، الشركة العالمية للنشر، القاهرة ٢٠٠٨. ص ١٢٢ - ١٣١. وخالد حنفي على، الإقليمية الجديدة في أفريقيا: أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك، السياسة الدولية، العدد ١٤٤، أبريل ٢٠٠١، ص ١٨٥ - ١٩٦.

دول حوض النيل، وكان الهدف منه المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأفريقية عن طريق نقل وتبادل المعارف والمهارات والخبرات، ويقوم الصندوق بتقديم المساعدات الفنية وتوفير الخبراء المصريين اللازمين للعمل في مختلف المجالات حسب احتياجات الدول الأفريقية وإمكانيات الصندوق الفنية والمالية[1]، وقد تحول نشاط الصندوق إلى " الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية في أفريقيا " في عام ٢٠١٤، تلك الوكالة التي زادت ميزانيتها لكي تقوم بدور أكبر داخل القارة الأفريقية.

٦ – الأندوجو: تهيأت الظروف المواتية لظهور أول تجمع تعاوني لعدد من دول حوض النيل في نوفمبر ١٩٨٣، وهو تجمع " الأندوجو" Undugu الذي انضمت إليه معظم دول الحوض، وكلمة الأندوجو تعني " الأخوة " في اللغة السواحيلية، وقد ظهر ذلك التجمع حين أدركت معظم دول الحوض أنه لابد من بناء منظمة إقليمية للتعاون والتنمية في مجال الموارد المائية وإنتاج الطعام[2]، غير أن ذلك التجمع لم يحقق كل ما كان مرجوًّا منه في التنمية المشتركة لدول الحوض.

وفي ٢٧ يونيو ١٩٩٠ صدر إعلان القاهرة للمياه في نهاية أعمال الندوة الدولية لسياسات وتكنولوجيا المياه في القارة الأفريقية، وكان الإعلان محاولة لإيجاد استراتيجية للعمل الجماعي بين الدول الأفريقية، وخطوة في سبيل إيجاد مفهوم جديد للمصالح المشتركة بينها، خاصة في دول حوض النيل التي بدت مظاهر الخلاف بينها أكثر من عومل الاتفاق، ولقد تبين أن سبب هذه الحالة يرجع إلى الفراغ المؤسسي بين دول الحوض، وهو ما جَرَّ فيما بعد إلى قيام منظمات تسعى للتركيز على التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل[3].

---

[1] كريم السروجي، ومحمد عبد المقصود، النيل أو موت، م. سابق، ص ١٢٤.

[2] سامر مخيمر، وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ٩٩. الصادق المهدى، مياه النيل، الوعد والوعيد، مرجع سابق، ص ٢٣ ـ ٢٥.

[3] السياسة الدولية، العدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١، أنس مصطفي كامل، نحو بناء نظام جديد للتعاون الإقليمي في حوض النيل، ص ١٢ ـ ١٣.

٧ – " لجنة التعاون الفني لتنمية حوض النيل والحفاظ على البيئة " The Cooperation Committee for The Promotion of The Development and Environmental Protection of The Nile Basin ويطلق عليها اختصارًا اسم TECCONILE(تيكونيل): وقد تم تأسيس هذه اللجنة في ديسمبر ١٩٩٢، وهي عبارة عن تجمع لدول الحوض يهدف للتعاون الفني، وتمت الموافقة على تكوين هذه اللجنة من قبل أعضاء مجلس وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل وقتما كانوا مجتمعين بالعاصمة الأوغندية كمبالا بهدف مراجعة وتقويم مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية، وقد قام بالتوقيع على مشروع اللجنة وزراء الموارد المائية في كل من مصر والسودان وإثيوبيا وأوغندا وتنزانيا وزائير ورواندا(١).

وقامت " لجنة التكونيل " بعدة أعمال ومشروعات لخدمة المصالح المائية لدول الحوض، وكان ضمن المشروعات التى اقترحتها إثيوبيا في لجنة التكونيل العمل على وضع اتفاقية إطارية خاصة بمياه النيل، ومن ثم بدأت عملية التفكير في إنشاء مبادرة حوض النيل، تمهيدًا للاتفاق على بنود الاتفاقية الإطارية(٢).

مبادرة حوض النيـــل

عقدت دول حوض النيل مباحثات في سويسرا ١٩٩٧، وفيها طرح مجلس وزراء الري لدول الحوض بالاتفاق مع البنك الدولي United Nations Development Bank تنسيق مساهمة الجهات الخارجية لتمويل وتنفيذ خطة عمل مبادرة جماعية لحوض النيل، فلبى البنك الطلب مستعينًا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة العون الدولي الكندية، وفي مارس ١٩٩٨ اطلع مجلس وزراء الري على خطة العمل، وقرر إقامة هيئة جديدة تخلف لجنة " تكونيل " تُسمى

---

(١) صلاح الدين عامر، نهر النيل، النظام القانوني الذي يحكم الانتفاع بمياهه، من كتاب قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية، (إشراف) صلاح عامر، م. سابق، ص ١٥٠ ـ ١٥٤.
(٢) الأهرام ٢٧ أبريل ٢٠١٠، ندوة لوزير الموارد المائية الأسبق محمد نصر الدين علام.

مبادرة حوض النيل " Nile Basin Initiative (NBI) وشعار المبادرة " أن يُستخدم النيل للتعاون الإقليمي لا ليكون مصدرًا للنزاع "[1].

وكان معنى ذلك الانتقال بمستوى التعاون الجماعي بين دول الحوض إلى درجة أكبر من مشاريع التعاون السابقة، ومن ثم كان الإعلان عن قيام مبادرة حوض النيل[2] في العاصمة التنزانية دار السلام في ١٩٩٩ بموافقة وزراء المياه بدول الحوض – الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وكينيا وأوغندا وتنزانيا وإثيوبيا ومصر والسودان – على العمل لإيجاد المنافع المتبادلة والمشروعات المشركة لتنمية مياه النهر والمحافظة عليها [3] لمصلحة الجميع، وهو ما يطلق عليه Win – win أي (الفائدة للجميع)، وعلى أن تسعى المبادرة للعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و" محاربة الفقر"، وتوفير الأمن الإقليمي بين جميع دول الحوض[4].

يبدو أنه قد اتضح لدول الحوض حقيقة أنه لا يمكن تحقيق المصلحة لأي طرف أو أطراف منها سوى بالعمل المشترك بجعل مياه النيل مسألة مشتركة، وهي نفس الحقيقة التي تفهمها ونستون تشرشل عندما اشترك كمراسل عسكري في حملة غزو السودان التي كان يقودها لورد كتشنر ١٨٩٨، إذ ذكر في كتابه عن فتح السودان المسمى " حرب النهر "، " أن نهر النيل أشبه بشجرة نخيل طويلة جذورها في هضبة البحيرات، وساقها في السودان، وفروعها وثمارها في دلتا النيل في مصر، فإذا ما انفصلت الساق والفروع عن الجذور لماتت

(١) الصادق المهدى، مياه النيل، الوعد والوعيد، مرجع سابق، ص٢٢.
(٢) السياسة الدولية، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢، أيمن السيد عبد الوهاب، مبادرة " دول حوض النيل": أفق إقليمي جديد، ص ١٢٦.
(3) Yacob Arsano, OP. Cit., P. 59.
(٤) صلاح الدين عامر، نهر النيل النظام القانوني الذي يحكم الانتفاع بمياهه، م. سابق، ص ١٥٧.

الساق والفروع عطشًا، وإذا ما فُصلت الجذور عن الساق والفروع لما وجدت الجذور فرصتها في التعبير عن نفسها في شكل الطلع والثمار" [1].

وعلى أية حال فقد قسمت المبادرة دول حوض النيل إلى حوضين فرعيين، الأول: هو حوض النيل الشرقي، ويشتمل على إثيوبيا ومصر والسودان، ولم تنضم إريتريا للمبادرة حتى الآن، والثاني: هو حوض النيل الاستوائي الجنوبي، ويضم بوروندي ورواندا وأوغندا وتنزانيا وكينيا والكونغو الديمقراطية، والسودان ومصر، وانضمت للمبادرة جنوب السودان بعد الاستقلال ٢٠١١، وكان على دول الحوضين الموافقة على برنامج العمل الاستراتيجي لهما، لتحقيق هدفين أساسيين، أولهما: دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الحوض، من خلال المشروعات المشتركة وأعمال التعاون بين هذه البلدان، وثانيهما: العمل على تأسيس اتفاق إطاري قانوني يمكنه تنظيم وإدارة شئون المياه بين جميع دول الحوض[2].

ويرى حلمي شعراوي الخبير بالشئون الأفريقية أنه كان للبنك الدولي دور في وضع بنود مبادرة حوض النيل، في ضوء ما طرحته المؤتمرات الدولية حول المياه، وأن هذا البنك هو الذي قام بضبط آليات تحديد أوضاع مياه النيل من خلال إشراف أمريكي، ولقد كان تدخل البنك بديلًا عن العمل من خلال الأمم المتحدة عبر مشروعات تكاملية مشتركة كان ينبغي أن تكون هي أسلوب العمل بين جميع دول حوض النيل، ويقول شعراوي: " إنه ليس صدفة أن تأتى مشروعات البنك الدولي والتكيف الهيكلي وتنظيم مياه حوض النيل (يقصد مبادرة

---

(١) كريمة السروجي، ومحمد عبد المقصود، النيل حياة أو موت، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٢) صلاح الدين عامر، نهر النيل، النظام القانوني الذي يحكم الانتفاع بمياهه، مصدر سابق، ص ١٥٧
Yacob Arsano, OP. Cit., P. 19.

حوض النيل) وفق مبادئ مؤتمري " دبلن " و " لاهاي " عن المياه، وفي إطار طرح فكرتهما عن معاملة المياه كسلعة "[1].

وعلى أية حال فقد أصبحت مبادرة حوض النيل منذ ١٩٩٩، هيئة إقليمية تعبر عن مصالح دول الحوض، على أمل أن يتم من خلالها حل المشاكل المتعلقة بالمسألة المائية التي تواجه بعض الدول، وقد مثلت هذه المبادرة موقفًا إيجابيًا لمعالجة كثير من عوامل الخلاف بين الدول المنضمة إليها، والبحث عن أطر مشتركة تَرضى عنها جميع أطراف المبادرة، لتدخل بها دول الحوض في عصر جديد من التعاون والأخوة، وتتجاوز أسباب الصدام[2].

وقد تم وضع بنود مبادرة حوض النيل، والتوقيع عليها من قبل الدول الأعضاء، ومن أهم مشروعاتها برنامج العمل العابر للحدود Subsidiary Action Program (SAP) ويتعلق بالمشروعات المقترح تنفيذها بالأحواض الفرعية ١ – في الهضبة الإثيوبية (حوض النيل الشرقي) بمشاركة مصر والسودان وإثيوبيا. ٢ – في منطقة البحيرات العظمى (حوض النيل الجنوبي)[3].

وفي سبتمبر ٢٠٠٣ اتفقت دول المبادرة في اجتماع وزراء الموارد المائية المنعقد في أديس أبابا، على صياغة " إطار مؤسسي للتعاون بين دول حوض نهر النيل " River Nile Basin Cooperative Framework Project يهدف لترسيخ فكرة التعاون واستغلال مياه النهر أحسن استغلال لفائدة جميع دول الحوض، وقد وافق وزراء الموارد المائية في اجتماعهم في " أروشا " على تشكيل لجنة من الخبراء للتباحث حول وضع مشروع الإطار المؤسسي أو القانوني للمبادرة[4].

---

(١) حلمي شعراوي، السودان في مفترق الطرق، مرجع سابق، ص ١٧٠ -١٧٢.
(٢) تحقيق الأهرام من إثيوبيا المنشور في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩.
(٣) صلاح الدين عامر، نهر النيل النظام القانوني الذي يحكم الانتفاع بمياهه، م. سابق، ص ١٥٧.
(٤) الأهرام ١٦ يوليو ٢٠٠٩، عادل أنور خفاجي، حقيقة اتفاقيات مياه النيل التاريخية. والأهرام ٢٧ أبريل ٢٠١٠ ندوة لوزير الموارد المائية الأسبق محمد نصر الدين علام.

وقد عقدت لجنة الخبراء عدة اجتماعات لوضع صيغة مناسبة للاتفاقية الإطارية تأخذ في اعتبارها الأسس والقوانين الدولية الخاصة بالمياه العابرة للحدود، وتُقر بعدم الإضرار بالغير، وتدعو للتشاور من أجل تحقيق المنفعة المشتركة، واحترام المواثيق والاتفاقيات الدولية[1]. وفي ديسمبر ٢٠٠٥ انتهى عمل لجنة الخبراء بوضع تقرير شامل بخصوص الاتفاقية الإطارية، حيث تم رفعه إلى مجلس وزراء المياه في مدينة عنتيبي، وقد أفصح التقرير عن وجود نقاط خلافية لم يتم الاتفاق عليها بين بعض دول الحوض، خاصة ما يتصل بالبند (١٤ ب) بخصوص الأمن المائي، الذي نص في مسودة الاتفاقية الإطارية على "عدم الإخلال بالأمن المائي لدول حوض النيل "[2]، وهي صياغة فضفاضة لا تضمن حقوق دولتي المصب في المياه، ولذلك رأي الوفدان المصري والسوداني ضرورة أن تتضمن الاتفاقية البنود التالية:

أ – الاعتراف بالاتفاقيات السابقة لمياه النيل.

ب – الإخطار المسبق لدولتي المصب من قبل دول أعالي النيل قبل الإقدام على إقامة أية مشروعات أو سدود على نهر النيل وفروعه.

ج – تحقيق توافق جماعي في الآراء لتعديل أي بند أو ملحق في الاتفاقية الجديدة.

ولم توافق دول المنابع على تضمين تلك البنود في الاتفاقية المنشودة، مما كان سببًا طبيعيًّا لعدم موافقة مصر والسودان عليها، ولتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتناقضة تم عقد أربعة اجتماعات لوزراء المياه بدول الحوض، كان الأول منها في مارس ٢٠٠٦ في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، والثاني في مدينة

---

[1] أحمد إبراهيم محمود، إشكاليات الأمن المائي في حوض النيل، من كتاب حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون تحرير أيمن عبد الوهاب، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٩، ص ٩٩ - ١٠٠.

[2] راجع نص المادتين ١٢ و١٤ من الاتفاقية بملاحق هذه الدراسة.

" بوجمبورا " في بوروندي في مايو ٢٠٠٦، والثالث في العاصمة الرواندية " كيجالي " في فبراير ٢٠٠٧، والرابع في عنتيبي في يونيو من نفس العام، وفي الاجتماع الأخير طرحت دول المنابع مقولة " ضمان الأمن المائي لدول الحوض "، بشكل يتسم بالعمومية أيضًا، بينما كان رأي مصر والسودان " أن الأمن المائي حق لجميع دول الحوض بشرط عدم التأثير سلبًا على الحقوق والاستخدامات المائية لأي دولة من دول الحوض ". وقام ممثلو دول المنابع بوضع صيغة أخرى للبند (١٤ ب) المُختلف عليها ونصها: " أن الأمن المائي يجب ألا يؤثر تأثيرًا محسوسًا على أي دولة أخرى "، وهي صيغة عامة وفضفاضة وغير ملزمة أيضًا تجعل حقوق دولتي المصب في مياه النيل في مهب الريح؛ لأن من الذي يحدد أن هذا التأثير محسوسًا أو غير محسوس، ثم ما العمل إذا ظهر أن هذا التأثير محسوس ؟!، فانفض اجتماع عنتيبي ٢٠٠٧ دون التوصل إلى صيغة توافقية لحل نقاط الخلاف بين دول المنابع ودولتي المصب[1]، ومن الممكن القول أن الحوار الأساسي في الاجتماعات الأربعة الأخيرة لوزراء مياه دول الحوض قد دار حول محاولة دول المنابع إقناع مصر والسودان بـ:

- إدراج بند الأمن المائي بصورته المشار إليها من جانبهم بدلا من الاعتراف باتفاقيات مياه النيل السابقة.
- تنازل مصر والسودان عن إدراج الخطوات التنفيذية للإخطار المسبق في الاتفاقية الإطارية على أن يتم مناقشتها بعد إنشاء المفوضية.
- الموافقة على تعديل بنود وملاحق الاتفاقية بالأغلبية بدلًا من التوافق.

---

(١) محمد حافظ عبد المجيد، مياه النيل ... شرعية وإدارة المطالب المصرية، سلسلة أحوال مصرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد ٤٧ صيف ٢٠١٠، ص ٥٩.

ومن الطبيعي ألا توافق مصر والسودان على وجهة نظر دول المنابع بخصوص البنود المذكورة، ولذلك تم إنهاء التفاوض بخصوص الاتفاقية الإطارية على أن يرفع الأمر للقيادات السياسية لدول الحوض[1].

وفي مصر تم إقالة د. محمود أبو زيد من وزارة الموارد المائية والري في مارس ٢٠٠٩، وحل محله د. محمد نصر الدين علام، الذي انتقل إليه ميراث كبير من مشكلات مياه النيل، أهمها الاتفاقية الإطارية التي كانت بنصها القائم تضمن لدول المنبع التخلص من التزاماتها نحو دولتي المصب.

ومن أهم المشكلات التي كان على " د. علام " التصدي لها أيضًا ملف السدود المائية المزمع إنشاؤها في بعض دول الحوض، وما يرتبط بها من مشروعات زراعية تُروى على خزاناتها المائية، وكانت بعض هذه الدول قد أعلنت عن مخططاتها لبناء بعض السدود، مثل إثيوبيا وأوغندا والسودان، حيث حصلت بعضها على معونات خارجية لدراسة جدوى هذه السدود، وحتى ٢٠٠٩ لم تكن مصر قد أجرت أي دراسة عن هذه السدود، ولم تتناولها وسائل الإعلام بالقدر الكافي، بل كان هناك تعتيمًا إعلاميًا عليها، حسب قول د. علام [2].

اجتماع المجلس الوزاري لدول حوض النيل
كينشاسا مايو ٢٠٠٩

يقول د. نصر الدين علام: " بعد تكليفي بأسبوعين تلقيت دعوة لحضور اجتماع استثنائي في مدينة كينشاسا في الكونغو الديمقراطية، في أوائل مايو ٢٠٠٩ للنظر في نتائج جولة وزير الري الكونغولي في دول حوض النيل من أجل محاولة الاتفاق على البند (١٤ ب) الخاص بالأمن المائي، والذي اختلفت

---

[1] راجع نص المادة ١٤ من الاتفاقية الإطارية بملاحق هذه الدراسة.

[2] من النص المطبوع لندوة وزير الري الأسبق محمد نصر الدين علام في جريدة الأهرام في ١٢ أكتوبر ٢٠١١ بعنوان " سلبيات الاتفاقية الإطارية ومخاطر السدود الإثيوبية، ص ٩.

حوله آراء دول الحوض "، وبعد أن أكمل الوزير الكونغولي مهمته قام بطرح ثلاثة خيارات في هذا الصدد بيانها كالآتي:

١ - إلغاء البند (١٤ ب) نهائيًا.

٢ - تعديل البند (١٤ ب) بصيغة توافقية لجميع الأطراف.

٣ - وضع البند (١٤ ب) في ملحق الاتفاقية لدراسته بعد إنشاء مفوضية حوض النيل.

وقبل اجتماع كينشاسا سافر وزير الري المصري للسودان حيث اتفق مع نظيره السوداني على عدم جدوى اجتماع كينشاسا الاستثنائي المنتظر لوجود اجتماع عادى في مصر بعده بأسابيع قليلة - ولأن الاتفاقية الإطارية كانت لا تزال مرفوعة أمام رؤساء دول الحوض لكي يقولوا كلمتهم فيها - وأرسل الوزيران المصري والسوداني خطابًا بهذا المعنى للوزير الكونغولي، ولكنه أصر على ضرورة عقد اجتماع كينشاسا[1].

وفي تلك الأثناء استقبل وزير الري المصري ممثل البنك الدولي في مبادرة حوض النيل، فأكد ممثل البنك له أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود، وأن البنك أرسل خطابًا إلى الرئيس المصري حسنى مبارك مقترحًا دخول جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق لتقريب وجهات النظر بين مصر وبقية دول الحوض خاصة إثيوبيا، وطبقًا لما ذكره وزير الري، " فإن مبارك رفض الموافقة على ذلك "[2]، ومن الواضح أن القيادة السياسية المصرية رغم ارتمائها في أحضان أمريكا رأت في تدخل جيمس بيكر خطرًا مباشرًا على الأمن القومي المصري، وعلى مصالح وحقوق مصر التاريخية في مياه النيل، التي كان من

---

(١) نفس المصدر والمكان.

(٢) نفس المكان.

المحتمل أن يحاول " بيكر " أن يضيعها لصالح إثيوبيا، ودول منابع النيل، وربما يطرح فكرة توصيل مياه النيل لإسرائيل.

ولما كان د. علام يتصور أن مشكلة مياه النيل و" الاتفاقية الإطارية " مسألة قانونية في المقام الأول – وهى في الحقيقة ليست كذلك بالضبط – فقد قام بتشكيل لجنة من أساتذة القانون الدولي من جامعات القاهرة وعين شمس وحلوان والإسكندرية، لدراسة الوضع القانوني لمشروع الاتفاقية، ودرست اللجنة المشروع، وقررت استحالة التوقيع عليها بشكلها المطروح من قِبَل دول منابع النيل، وأوصت بضرورة تعديل البنود حسب طلب الوفد المصري في لجنة التفاوض قبل التوقيع النهائي على الاتفاقية، ولما عرض وزير الري الأمر على اللجنة المصرية العليا للنيل طالبته بعدم الانسحاب من مبادرة دول الحوض، والإصرار على عرض المطالب المصرية[١].

وحين انعقد اجتماع كينشاسا الوزاري في مايو ٢٠٠٩ عرضت دول المنابع اقتراحها بوضع البند (١٤ ب) الخاص بالأمن المائي في ملحق الاتفاقية الإطارية لكي يتم الاتفاق عليه بعد إنشاء المفوضية، فانسحب الوفد السوداني من الاجتماع، وعرضت مصر البنود التي تريد تضمينها في الاتفاقية على لسان وزير الري، فلم يُوَافق عليها من قبل دول المنابع، فرفضت مصر الاتفاقية بوضعها القائم، وانتهى الأمر بعقد مؤتمر صحفي أُعلن فيه عن فشل الاجتماع بسبب عدم موافقة مصر على مطالب دول المنابع[٢]، وليس بسبب رفض هذه الدول للمطالب المصرية.

وعندما زار مصر وفد البنك الدولي في أعقاب ذلك أوضح أعضاؤه للمسئولين المصريين أن الاتفاقيات السابقة الخاصة بمياه النيل هي من عهد

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٠ - ١١.
(٢) نفسه، ص ٩ – ١٠.

الاستعمار وإذا عُرضت على التحكيم الدولي قد لا تكون في صالح مصر – وذلك موقف جديد تبناه أعضاء وفد البنك بتوجيه أمريكي صهيوني – فقام وزير الري المصري، حسب مذكرة له بهذا الخصوص، بتكليف خبير إنجليزي عن طريق وزارة الخارجية للقيام بعمل مراجعة لاتفاقيات مياه النيل السابقة، وإبداء الرأي في نص الاتفاقية الإطارية المطروحة للتوقيع، فأكد الخبير على سريان اتفاقيات ١٩٠٢، و١٩٢٩، و١٩٥٩ كما أكد أيضًا على صعوبة التوقيع على الاتفاقية الإطارية بوضعها القائم تحت أي ظرف من الظروف؛ لأن التوقيع عليها يعنى إلغاء جميع الاتفاقيات السابقة والتنازل عن حقوق مصر والسودان التاريخية في مياه النيل[١].

وقد صدر بيان مشترك لمصر والسودان تجاه المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الإطارية، تضمن التزام الجانبين المصري والسوداني بالتعاون الكامل مع دول حوض النيل، والعمل على الوصول إلى حالة من التوافق حول الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحقق التعاون والإدارة المتكاملة لصالح شعوب الحوض، وتم إرسال هذا البيان رسميًا إلى دول الحوض قبل اجتماع الإسكندرية المنتظر[٢].

اجتماع وزراء الموراد المائية لدول حوض النيل (الإسكندرية يوليو ٢٠٠٩)

انعقد مؤتمر وزراء الموارد المائية والري لدول حوض النيل بمدينة الإسكندرية في الأسبوع الأخير من يوليو ٢٠٠٩، وحضره جميع وزراء دول حوض النيل بالإضافة إلى مصر بصفتها الدولة المضيفة، وقد أكد وزير الموارد المائية الإثيوبي "إصفاو دينجامو" خلال محادثاته مع د. علام وزير الري أن

---

(١) نفسه، ص ١٠ – ١١.

(٢) الدستور أيام ٩، ١٢، ١٩ يوليو ٢٠١١، مقالات لنصر الدين علام بعنوان: مصر ودول حوض النيل.... تاريخ ومصالح مشتركة، (مقالات أرقام ٩، ١٠، ١١).

إثيوبيا حكومة وشعبًا تدعم مصر في حل أية مشكلات بخصوص الاتفاقية الإطارية لمبادرة حوض النيل[1]، وكان غرض الوزير الإثيوبي تهدئة الرأي العام في مصر والسودان، الذي أثاره عدم وصول دول الحوض لاتفاق مشترك بخصوص مياه النيل، كما كان غرضه تحقيق ما تُخطط له إثيوبيا، وهو الموافقة على تنفيذ مشروعات السدود التي تستهدف إقامتها على فروع نهر النيل التي تجري في أراضيها .

وقد شارك في اجتماع الإسكندرية ممثلو البنك الدولي والدول المانحة، والتي كانت قد قدمت حتى وقت انعقاد ذلك الاجتماع نحو ٢٥٠ مليون دولار لدراسة جدوى إقامة عدد من المشروعات والسدود على نهر النيل، وأكثر من مليار دولار كقروض لتنفيذ بعض هذه المشروعات[2]، وقد أكد " ديفيد جراي " مسئول البنك الدولي في مبادرة حوض النيل أن البنك يقوم بتمويل المشروعات المائية المطلوبة في دول الحوض شريطة ألا تسبب ضررًا لأي دولة أخرى[3].

وخلال اجتماع الإسكندرية لم يتم التركيز على موضوع الاتفاقية الإطارية، بل كان التركيز منصبًا على المشروعات التي يُرجى تنفيذها في دول المنابع، وقد حاولت مصر والسودان إضافة موضوع الاتفاقية إلى جدول الأعمال للتخفيف من ضغوط الرأي العام في البلدين[4]، وحاول مسئولو البنك الدولي تقريب وجهات النظر خلال الجلسة الرئيسية للمؤتمر بين دول أعالي النيل ودولتي المصب، وطلب وزراء الموارد المائية لدول المنابع مهلة نصف ساعة للرد على المقترحات المصرية السودانية حول البنود المُختلف عليها في الاتفاقية [5]،

---

(1) الشبكة الدولية للمعلومات، آخر الأخبار ٢ أغسطس ٢٠٠٩.

(2) الأهرام المسائي ٢٥ يوليو ٢٠٠٩، اجتماع الإسكندرية لوزراء الموارد المائية بدول حوض النيل.

(3) الأهرام ٢٨ و٢٩ يوليو ٢٠٠٩.

(4) الأهرام ٢٧ يوليو ٢٠٠٩.

(5) الأهرام ٢٩ يوليو ٢٠٠٩.

وانتهى الأمر باستمرار رفض تلك الدول لهذه المقترحات، فتعثرت عملية التوقيع على الاتفاقية الإطارية[1].

وقدم رئيس الوزراء المصري الأسبق أحمد نظيف كلمة للمؤتمر ألقتها نيابة عنه د. فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي، حيث أكد على ضرورة التغلب على سوء الفهم بين دول الحوض، وطالب باستكمال مسيرة التفاوض لتحقيق المصلحة المشتركة للجميع، وعدم التسبب في أية أضرار لأي دولة من دول الحوض[2]، وأوصى بانتهاج مبادرة أكثر اتساعًا تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة لدول الحوض وذلك باستغلال الموارد المائية المتاحة في مجالات الزراعة والرعي والتنمية البشرية، وزيادة حجم التبادل التجاري، ومساهمة الاستثمارات المصرية في تأسيس البنى التحتية في دول الحوض[3]، وأكد على التزام مصر بمساعدة أشقائها في دول المنابع للوفاء باحتياجاتهم، وعلى أن يكون للتعاون أولوية قصوى في سياسة مصر الخارجية[4].

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو لماذا لم يحضر د. نظيف بنفسه مؤتمر وزراء الموارد المائية بالإسكندرية، وأناب عنه وزيرة التعاون الدولي لتلقي كلمته؟، فمما لا شك فيه أن حضوره هذا الاجتماع المهم على أرض مصر كان لا بد سيعكس معان كثيرة أهمها مدى اهتمام السلطة السياسية والتنفيذية في مصر بمسألة المياه، وبديهي أن عدم حضوره أعطى انطباعًا عكسيًا لم يكن في صالح الموقف المصري مع دول حوض النيل.

وقد صرح د. علام، الذي كان يرأس اجتماعات مؤتمر الإسكندرية، بأن المجلس دعا للعمل على الاستغلال الأمثل لمياه النيل، وبحث تنفيذ المشروعات

---

(1) المصري اليوم ٣ أغسطس ٢٠٠٩.
(2) الأهرام ٢٨ يوليو ٢٠٠٩.
(3) الأهرام ٢٩ يوليو ٢٠٠٩.
(4) الأهرام ١٠ نوفمبر ٢٠٠٩.

المشتركة لدول الحوض في إطار المبادرة التي تضم ٢٤ مشروعًا، أهمها مشروع " البارو أكوبو " المتعدد الأغراض – من زراعية، وتوليد طاقة، وموارد مائية – ومشروعات مراقبة الفيضان، والإنذار المبكر، والوقاية من الفيضانات العالية، وحماية التربة من الانجراف، وتوليد وتبادل الطاقة والربط الكهربائي بين دول الحوض، ومشروعات بناء القدرات البشرية ونقل الخبرات وتبادل المعلومات، والمحافظة على البيئة، والزراعة في مناطق النيل الاستوائي، وقد وافق وزراء الري والزراعة والكهرباء والتعاون الدولي بدول الحوض خلال المؤتمر على مواصلة الحوار، وتشكيل لجان تضم بعض الخبراء من الفنيين والقانونيين للعمل على تقريب وجهات النظر حول الإطار القانوني للاتفاقية الشاملة لدول الحوض[1].

وانتهى مؤتمر الإسكندرية إلى وضع مهلة ٦ شهور للوصول إلى صيغة توافقية للنقاط المختلف عليها، لكي تجتمع أثناءها لجنتا التفاوض والاستشارية الفنية للتوصل إلى خريطة طريق لوضع صيغة يرضى عنها الجميع، على أن تُعرض نتائج ذلك على المجلس الوزاري الاستثنائي المقرر عقده في مدينة شرم الشيخ[2].

وخلال المؤتمر صرحت وزيرة الموارد المائية الأوغندية ماريا موتاجمبا: " بأن بلادها لا تسعى إلى زيادة حصتها من مياه النيل، مشددة على أحقية دولتي المصب في الدفاع عن حصتهما في مياه النيل، مقابل أي محاولات للتعدي على تلك الحصص " [3].

---

[1] المصري اليوم ٢٩ يوليو ٢٠٠٩. وتصريح وزير الري المصري، محمد نصر الدين علام للأهرام في ٧ أغسطس ٢٠٠٩.

[2] من النص المطبوع لندوة وزير الري الأسبق محمد نصر الدين علام في جريدة الأهرام في ١٢ أكتوبر ٢٠١١ بعنوان " سلبيات الاتفاقية الإطارية ومخاطر السدود الإثيوبية، ص ١١.

[3] الشبكة الدولية للمعلومات جريدة إيلاف ٢٧ يوليو ٢٠٠٩.

اجتماع دول حوض النيل الشرقي
(أديس أبابا ديسمبر ٢٠٠٩)

بعد فشل مؤتمر الإسكندرية في تحقيق التوافق المنشود بين دول الحوض حول الاتفاقية الإطارية، تم إعداد مبادرة مصرية بالتنسيق مع السودان، وبالاعتماد على الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل في أكتوبر ٢٠٠٩، وتكونت المبادرة من ثلاثة بنود أولها: بحث صيغة توافقية للبند (١٤ ب) الخاص بالأمن المائي، وثانيها: دراسة الإجراءات التنفيذية للإخطار المسبق كما جاءت في اتفاقية الأمم المتحدة ١٩٩٧، وثالثها: مقترح لتقليل بنود الاتفاقية التي يمكن تعديلها بالأغلبية، وزيادة البنود التي يتم تعديلها بالتوافق، وقد تم إرسال وفد مصري عالي المستوى إلى دول حوض النيل لعرض المبادرة الجديدة والتفاوض حولها، غير أن كلًا من كينيا وتنزانيا رفضتا استقبال الوفد المصري، وطلبت عرض فكرة المبادرة المصرية في الاجتماعات المشتركة، وقد تم رفض هذه المبادرة أيضًا في اجتماعين للجنتي التفاوض، والاستشارية الفنية[1].

وفي ديسمبر ٢٠٠٩ دعا الإثيوبيون إلى اجتماع لدول حوض النيل الشرقي في أديس أبابا، وحسب تصريحات د. علام، فإن وزراء مياه كل من مصر والسودان وإثيوبيا قاموا بمناقشة المشروعات المقترحة بينهم، ومن بينها مشروع توليد الكهرباء في إثيوبيا، ومشروع الربط الكهربائي بين دول حوض النيل الشرقي، حتى يمكن تصدير الكهرباء الإثيوبية الزائدة إلى أوروبا عبر مصر[2].

وكان هدف إثيوبيا يدور في الواقع حول حث مصر لتقديم المساعدة لها في حل مشكلاتها المستعصية، وإنقاذ الشعب الإثيوبي من الفيضانات المدمرة، ونوبات الجفاف والمجاعات القاسية، حيث إن كميات الأمطار الجامحة والشاردة

(١) محمد نصر الدين علام، اتفاقية عنتيبي والسدود الإثيوبية، الحقائق والتداعيات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠١٢، ص ٥٣ – ٥٥.
(٢) المصري اليوم ٢٩ يوليو ٢٠٠٩. والأهرام ٣٠ يوليو ٢٠٠٩.

في الهضبة الإثيوبية تحتاج إلى بنية تحتية ضخمة لترويضها وإدارتها وحسن الاستفادة منها، وإقامة مشروعات لتوليد الكهرباء عليها لسد نقص الطاقة لدى الإثيوبيين[1].

ولدفع مصر للموافقة على الاتفاقية الإطارية كما هي مطروحة من قِبَل دول أعالي النيل، تساءل المسئولون الإثيوبيون عن سبب تمسك مصر بنصيبها الحالي من المياه، وقالوا إن إنشاء مفوضية لحوض النيل ستمكن من دراسة جميع موارد نهر النيل، وتوزيع الحصص المائية على دول الحوض، وقد يزيد نصيب مصر من المياه عن ٥٥ مليار متر مكعب، وأضاف هؤلاء المسئولون أن مصر دائمًا ما تذكر أن الأمطار التي تسقط على دول الحوض تبلغ ١٦٠٠ مليار متر مكعب، وأن مبادرة حوض النيل تقوم بإجراء دراسات متخصصة لحساب مقدار الموارد المائية، فلماذا لا تكون كميات المياه أكثر من ذلك طبقًا لهذه الدراسات؟ ولماذا لا نعمل من خلال مفوضية حوض النيل على زيادة إيراد النهر؟، وذلك لن يحدث إلا بالتعاون في إنشاء سدود على المرتفعات الإثيوبية، التي يقل البخر عليها، مما يساعد على تنظيم إيراد نهر النيل، لتستفيد منه مصر والسودان كما تستفيد منه إثيوبيا في توليد الطاقة، وإقامة بعض المشروعات الزراعية التي تعتمد على الري لا على الأمطار[2].

وفي ذلك الوقت تعددت تصريحات بعض دول المنابع ضد مصر، ورأى عدد من المسئولين المصريين أنه لا داعي لتضخيم مسألة مياه النيل، وأنه لا مبرر للتعليق على هذه التصريحات السلبية، بينما رأى مسئولون آخرون أن سياسة التجاهل المتعمد، وعدم الالتفات للتصريحات الاستفزازية لبعض دول المنابع ليست سياسة صائبة؛ لأنها تؤدى إلى مزيد من المطالبات المتشددة، كما

---

[1] الأهرام في ٨ أكتوبر ٢٠٠٩، مقال عن النيل، لعادل أنور خفاجي خبير مياه النيل والمياه الدولية.
[2] تحقيق الأهرام من إثيوبيا المنشور في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩.

تؤدى لمحاولة تكوين رأي عام بين دول أعالي النيل يعتقد بصواب ما تطرحه بعض تلك الدول عند سكوت الطرف الآخر - مصر والسودان - لذلك ينبغي أن تكون هناك مواجهة فنية وعقلانية لمثل هذه التصريحات، مع التركيز في نفس الوقت على جانب التعاون، وطرح بدائل أخرى لحصول دول المنابع على ما تريده، طالما أن ذلك لا ينتقص من حقوق مصر المائية[1].

وراهنت مصر والسودان على التوصل إلى حلول لنقاط الخلاف في الاتفاقية الإطارية مع دول المنابع خلال الشهور التالية، وفي ذلك الوقت قام د. علام وزير الري المصري بجولة تفاوضية في دول الحوض بدأت بالعاصمة الأوغندية كمبالا، واستمرت لمدة يومين حيث كان علام ذاته هو رئيس مجلس وزراء الموارد المائية لدول الحوض، فرأس الجلسة الافتتاحية لاجتماع كمبالا بحضور وزيرة الموارد المائية الأوغندية كدولة مضيفة، والسكرتيرة التنفيذية للمبادرة، بحضور ممثلي المنظمات الدولية والدول المانحة، وقد تمت عملية مناقشة تقسيم العمل ما بين لجنتي التفاوض، والاستشارية الفنية، وقام وزير الري المصري بزيارة للعاصمة التنزانية دار السلام لإجراء مناقشات مع وزير الري والمسئولين هناك، وكان من المتفق عليه أن يتم عرض نتائج عمل لجنتي التفاوض والاستشارية الفنية على اجتماع المجلس الوزاري الاستثنائي في شرم الشيخ في أبريل ٢٠١٠، وفي تلك الأثناء كانت دول الحوض قد طلبت من مصر الموافقة على إنشاء وتنفيذ منشآت مائية، فلم تعترض على إقامة أي مشروع طالما أنه لا يضر بالمصالح المصرية[2].

---

[1] الأهرام ٢٨ مايو ٢٠٠٩ محمد صفوت قابل، حصة مصر من مياه النيل في خطر.
[2] جريدة الأهرام ٢٦ أغسطس ٢٠٠٩ حوار مع وزير الري محمد نصر الدين علام.

محادثات الرئيس حسنى مبارك
والفرص المهدرة

أجرت القيادة السياسية المصرية بعض اللقاءات التي جاءت متأخرة ومحدودة الأثر في الربع الأخير من ٢٠٠٩، فعقد الرئيس المخلوع حسنى مبارك عدة مباحثات مع رؤساء ومسئولين كبار من دول منابع النيل في مقر رئاسة الجمهورية في مصر، ولم يقم هو بزيارة أي دولة من دول حوض النيل، مما أعطى مردودًا سلبيًا، فضلًا عن أن السلطات التنفيذية المصرية وعلى رأسها مبارك نفسه لم تتخذ مواقف وأعمالًا مناسبة تخدم مصالح دول المنابع التي هي في حاجة ملحة إلى المساعدة، وكانت مباحثات مبارك أشبه بالعروض الإعلامية فقط.

فلقد بحث مبارك مع رئيس رواندا " بول كاجمي" في القاهرة في أوائل نوفمبر ٢٠٠٩ سبل تعزيز التعاون بين مصر ورواندا ودول الحوض الأخرى في منطقة البحيرات العظمى لتكريس الاستقرار في تلك المنطقة الهامة من منابع نهر النيل[1].

واستقبل مبارك في نفس الشهر في مقر رئاسة الجمهورية " جابريل فيتسيزيرانا " النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي، الذي أكد على اعتراف بلاده بحقوق مصر التاريخية في مياه النيل، وأشار إلى حاجة بوروندي للحصول على الخبرة المصرية في مجالات التنمية الزراعية والسياحية، وفي إقامة مشروعات البنى التحتية خاصة في مجال توفير مياه الشرب وتوليد الكهرباء وتمهيد الطرق، واستصلاح الأراضي ومد شبكات الصرف الصحي[2].

---

[1] الأخبار ٦ نوفمبر ٢٠٠٩.
[2] الأهرام ١١ نوفمبر ٢٠٠٩.

وأجرى مبارك في نفس شهر نوفمبر مباحثات أخرى مع الرئيس التنزاني "جاكا ياكيوكتي"، حيث تناقش معه حول الأوضاع السياسية والاقتصادية في منطقة البحيرات العظمى، وسبل تعزيز التعاون المشترك بين دول الحوض، وتطرقت المناقشات للحديث عن أهمية الدور المصري في دعم مشروعات التنمية والاستثمار في دول منابع النيل[١].

وفي ديسمبر ٢٠٠٩ حضر إلى مصر وفد من الكونغو الديمقراطية برئاسة رئيس الوزراء ووزير التعاون الدولي، وتم إعداد مذكرة تفاهم للتعاون الثنائي بين البلدين في مجالات عديدة، كذلك جاء وفد من الحكومة الكينية لزيارة القاهرة، وكان الوفد يضم وزيرة الموارد المائية، ومتخصصين في مجال المياه، وقد تم إعداد مذكرة تفاهم مع رجال الري المصري بخصوص بعض المشروعات المائية، وعرض الوفد الكيني أثناء الزيارة صياغة جديدة للبند (١٤ ب) الخاص بالأمن المائي، وقد طلب الجانب المصري وقتًا لدراسة تلك الصياغة، واتفق الوفد الكيني مع وزارة الخارجية المصرية بأن تقوم كينيا باقتراح تأجيل الاجتماع الاستثنائي في شرم الشيخ إلى يناير ٢٠١١ حتى يتم الاتفاق على صياغة بديلة للجزء الخلافي من بند الأمن المائي، ولكن لم توافق بقية دول الحوض على تأجيل الاجتماع.

وفي الشهور الأولى من ٢٠١٠ وبعد عقد اجتماعين مشتركين للجنتي التفاوض والفنية الاستشارية لم يتم التوصل إلى حالة من التوافق بين دول الحوض، وفي ذلك الوقت بدأت تتواتر الأخبار بأن دول المنابع ستُقْدِم على التوقيع على الاتفاقية الإطارية بدون مصر والسودان، ومما هو جدير بالذكر أن دول المنابع كانت ترى أن من الممكن إنشاء مفوضية حوض النيل لإدارة المشاريع المشتركة بين دول الحوض، لجذب الاستثمارات من الدول المانحة، مع

---

(١) الوفد ١٣ نوفمبر ٢٠٠٩. والأهرام ١٠ نوفمبر ٢٠٠٩.

استمرار التفاوض حول نقاط الخلاف في الاتفاقية الإطارية، فقام وزير الري المصري بزيارة السودان، واتفق مع المسئولين السودانيين على أن يتم عمل مبادرة رئاسية مصرية – سودانية، لإنشاء المفوضية من خلال إعلان رئاسي لجميع رؤساء دول حوض النيل يتضمن المبادئ العامة لمبادرة حوض النيل، مع الاستمرار في التفاوض حول النقاط الخلافية في الاتفاقية الإطارية، غير أن هذه الخطوة لم يُوافَق عليها من جانب دول حوض النيل، ولم تأخذ طريقها للتنفيذ[١].

ومن الواضح أن معظم دول حوض النيل خلال الفترة من أواخر ٢٠٠٩ والشهور الأولى من ٢٠١٠ كانت على استعداد للتفاهم مع مصر وقبول مواقفها، والواقع أن اعتراف نائب رئيس بوروندي بحقوق مصر التاريخية في مياه النيل – وكذلك المحادثات الثنائية الودية لمبارك مع الرئيس التنزاني، ومع وفد الحكومة الكينية، ومع المسئولين الكونغوليين – كان الهدف منها جميعًا من جانب دول المنابع تشجيع مصر على مساعدة بلادهم في حل بعض مشكلاتها الكثيرة التي ساعد على تفاقمها زيادة سكان هذه الدول مع قلة مواردها، ولكن مصر متمثلة في رئيسها وقيادتها السياسية كانت تتكلم ولا تفعل، فلم تقم بالدور الذي كان منتظرًا منها أن تقوم به تجاه دول حوض النيل التي تعانى من مشاكل متعددة، وتحتاج إلى دفعة تدعم بها مشروعاتها في مجالات البنية التحتية والزراعية، مما كان سيكسب مصر قبولًا ودورًا إيجابيًّا بين دول الحوض، ولما لم تتخذ مصر المواقف المناسبة تجاه طلبات دول المنابع، ولما لم توف ببعض ما عليها من مسئوليات ومطالب، أدارت تلك الدول ظهورها لمصر، وسحبت اعترافها بحقوقها في مياه النيل.

---

[١] الدستور ٩ يوليه ٢٠١١، مقال لنصر الدين علام بعنوان: " مصر ودول حوض النيل... تاريخ ومصالح مشتركة "٩".

وقد تردد خلال تلك الفترة أن إسرائيل دخلت في مفاوضات جادة مع دول المنابع لتزويدها بمياه نهر النيل عبر مصر بالطبع، فوجه الرئيس المصري حسني مبارك رسالة ضمنية إلى إسرائيل مؤداها أن القاهرة ترفض أية محاولة لتوصيل مياه النيل إلى إسرائيل، وأن المياه لن تتعدى حدود مصر [١]، وكانت تلك فرصة لإسرائيل كي تبذل جهدًا مكثفًا لمد يد العون والمساعدة لدول حوض النيل، مع الهمس في أذن قادتها ومسئوليها بأن مصر هي سبب تخلفها لاستحواذها على مياه النيل وحرمان دول المنابع منها.

وبعد تراجع الدور المصري الاقتصادي والسياسي والثقافي في أفريقيا خاصة في منطقة حوض النيل، بدأت دول الحوض في قبول أية مساعدة أو عون من أية قوة أخرى كإسرائيل والصين وإيطاليا وغيرها، وزادت طلبات دول المنابع لإقامة بعض المشروعات والسدود، ولسحب كميات من مياه مجرى النيل بحجة أن ظروف تلك البلدان صعبة للغاية[٢]، والواقع أن تراجع الدور المصري أدى إلى وجود فراغ إقليمي وسياسي شجع القوى الخارجية على ملء هذا الفراغ، وقيام بعضها بافتعال أزمات بين دول المنابع ودولتي المصب مما أوجد جوًا من الخلافات والصراعات مغزاه خلق المشاكل وإضعاف الأمن القومي المصري والعربي.

---

(١) سيد عاشور أحمد، نهر النيل نبع الحياة والحضارة، م. سابق، ص ٤٦٧.
(٢) الأخبار ٥ مايو ٢٠١٠ محمد وجدي قنديل، اللعب في منابع النيل.

الفصل الثامـــن

التوقيع المنفرد على الاتفاقية الإطارية (عنتيبي ١٤ مايو ٢٠١٠)

- اجتماع شرم الشيخ لدول حوض النيل (١٣ ـ ١٥ إبريل ٢٠١٠).
- التوقيع المنفرد على اتفاقية عنتيبي في ١٤ مايو ٢٠١٠.
- صياغة الاتفاقية الإطارية (الاتفاق الإطاري).
- الموضوعات محل الخلاف في الاتفاقية (عنتيبي ١٤ مايو ٢٠١٠).
- تقييم عملية التوقيع على اتفاقية عنتيبي.
- الموقف المصري من التوقيع على اتفاقية عنتيبي.
- المسألة المائية صراع أم تعاون.

اجتماع شرم الشيخ لدول حوض النيل
(١٣ – ١٥ إبريل ٢٠١٠)

كان اليوم السابق لاجتماع مجلس وزراء المياه في مدينة شرم الشيخ في إبريل ٢٠١٠، هو موعد الاجتماع الثالث والأخير للجنتي التفاوض والفنية الاستشارية لدول حوض النيل، وذلك بمشاركة ممثلين عن البنك الدولي والمؤسسات والدول المانحة، وخلال ذلك الاجتماع تمت عدة لقاءات بين مصر ووفود السودان وإثيوبيا وأوغندا وتنزانيا بهدف الوصول لصيغة توافقية لحسم نقاط الخلاف الخاصة بالاتفاقية الإطارية، وبحث سبل التعاون الثنائي والإقليمي، وتحديد احتياجات ومطالب كل دولة نيلية في المرحلة المقبلة، وكان على الحضور من ممثلي دول الحوض أن يعلنوا النتائج التي توصلت إليها الاجتماعات الثلاثة للجنتي التفاوض والفنية الاستشارية التي عقدت في عنتيبي بأوغندا، ودار السلام بتنزانيا، وشرم الشيخ في مصر، وأن يناقشوا سبل إنشاء مفوضية عليا لمياه النيل، وقد انتهى ذلك الاجتماع المشترك كغيره دون الاتفاق على حل للبنود المُختلف عليها في الاتفاقية المطلوب إنجازها، ولم يتم بالطبع إنشاء المفوضية العليا لمياه النيل[١].

انعقاد المؤتمر:

أُفتتح مؤتمر شرم الشيخ الاستثنائي لوزراء الموارد المائية والري لدول حوض النيل في ١٤ إبريل ٢٠١٠، وقدم وزير الري المصري شرحًا مختصرًا للجهود التي بُذلت أثناء الفترة الزمنية المنحصرة بين اجتماع الإسكندرية في يوليو ٢٠٠٩ واجتماع شرم الشيخ، تلك الجهود التي تضمنت عقد اجتماعات لجنتي التفاوض والفنية الاستشارية والزيارات التي قام بها عدد من الوفود المصرية

---

(١) الأهرام ١١ إبريل ٢٠١٠.

لبعض دول المنابع، لطرح المبادرة الرئاسية المصرية السودانية التي انتهت بالرفض.

وتحدث " إصفاو دينجامو" وزير الري الإثيوبي في الجلسة الافتتاحية، حيث أكد على تأييد بلاده لمواصلة المفاوضات بين دول حوض النيل للتوصل إلى آلية حقيقية للاتفاق حول الإطار القانوني والمؤسسي للاتفاقية الشاملة للتعاون بين دول الحوض.

وخلال الاجتماع لم يتطرق وزراء ري دول المنابع إطلاقًا للمبادرة الرئاسية المصرية السودانية، وكان معظمهم يرى أنه لا مبرر للاعتراف بالحقوق التاريخية لدولتي المصب التي وردت في اتفاقيات سابقة (في سنوات ١٩٠٢ و١٩٢٩ و١٩٥٩) لأنها من وجهة نظرهم تخص فترة الاستعمار، وكانت بعض دول أعالي النيل ترى أن من حقها إقامة المشروعات المائية التي تروق لها داخل أراضيها دون إخطار مسبق[1]، وذلك يخالف بلا شك جميع أحكام الأعراف والقوانين الدولية المتعارف عليها بخصوص الأنهار الدولية.

وكشف وزير الموارد المائية التنزاني " مارك مواندسيا " أن بلاده ترفض مبدأ القبول بالأمر الواقع؛ لأن هذا يعنى الهروب من مواجهة المشكلة، وتعد كلمته مؤشرًا لاستمرار الخلاف بين دول الحوض، حيث طالب المشاركون " بسرعة التوقيع على الاتفاقية الإطارية في هذا الاجتماع التاريخي بمدينة شرم الشيخ " مضيفًا: " أننا نجتمع على أرض السلام - يقصد مصر - وأن عاصمة تنزانيا هي أيضًا دار السلام، وأن على مصر والسودان التوصل إلى حلول جذرية لإنهاء الاتفاق الإطاري لصالح شعوب دول الحوض "[2].

---

[1] علام، اتفاقية عنتيبي والسدود الإثيوبية، مصدر سابق، ص ٧٠.
[2] الأهرام ١٤ أبريل ٢٠١٠.

وظلت الخلافات في وجهات النظر بين دول المنابع ودولتي المصب بخصوص الاتفاقية الإطارية واسعة، وكانت دول المنابع ترى أن قرارات كينشاسا ٢٠٠٩ هي المرجع الرئيسي لها، وأن الاتفاقية الإطارية في شكلها القائم صالحة للتوقيع عليها تمهيدًا لإنشاء المفوضية، بينما كانت كل من مصر والسودان ترى أن قرارات كينشاسا والاتفاقية الإطارية في شكلها القائم لا يتمتعان بتوافق الآراء [١].

وفي مواجهة هذا الموقف المتصلب من جانب دول المنابع طلبت مصر خلال الاجتماع وقتًا مستقطعًا استمر لساعة كاملة، ثم استؤنف بعدها الاجتماع بكلمة مصر التي قالت فيها: إن رؤية دول المنابع بها العديد من الحيثيات التي تتعارض مع قواعد القانون الدولي، وأن هذه الرؤية سوف يكون لها تداعيات سلبية عديدة على روح التعاون التي سادت خلال الفترة الماضية، والتي ينبغي استمرارها لتكون الدافع وراء أي جهود لحل الخلافات القائمة في مسودة الاتفاقية، وأن مصر تعرض مقترحًا بعقد مؤتمر قمة لرؤساء دول الحوض في أقرب فرصة ممكنة لإصدار إعلان رئاسي لإنشاء مفوضية حوض النيل مع الاستمرار في المفاوضات حول النقاط الخلافية في الاتفاقية، وأن يتم إنشاء المفوضية من خلال قواعد قانونية ومؤسسية يُتفق عليها بين دول الحوض، على أن يُؤخذ في الاعتبار الأجزاء التي تم الاتفاق عليها من مسودة الاتفاقية الإطارية، حتى يمكن للمفوضية جذب الاستثمارات من الجهات المانحة، وتنفيذ المشاريع التنموية التي يتفق عليها، مع تشكيل لجنة من مصر والسودان وإثيوبيا وإحدى دول المنابع الاستوائية لتحديد إطار زمني للتفاوض حول النقاط الخلافية، ولإعداد الإعلان الرئاسي والقواعد الإجرائية اللازمة لإنشاء المفوضية [٢].

---

[١] الدستور ١٢ يوليو ٢٠١١، د. محمد نصر الدين علام، مصر ودول حوض النيل، تاريخ ومصالح مشتركة " ١٠ ".

[٢] علام، اتفاقية عنتيبي والسدود الإثيوبية، م. سابق، ص٦٨ – ٦٩.

وقد طلبت دول المنابع وقتًا مستقطعًا للرد على المقترح المصري استمر حوالى نصف ساعة، وأُستكمل الاجتماع بعدها بكلمة من وزير الموارد المائية التنزاني ممثلا عن دول المنابع جاء فيها أن دول المنابع لا توافق على المقترح المصري، وأن الإعلان الرئاسي يجب أن يكون تاليًا للاتفاقية الإطارية، التي يجب توقيعها أولًا، وأنهم يناشدون رئيس الاجتماع إنهاء الجلسة، وطلبت مصر الكلمة مرة أخرى حيث جاء فيها أن قرارات كينشاسا لم تحظ بتوافق الآراء، وأن فتح باب التوقيع على الاتفاقية بدون تحقيق التوافق بين جميع دول الحوض حول بنودها يمثل انتهاكاً صريحًا لمبادرة حوض النيل التي تقضي بوحدة المواقف، والتحرك إلى الأمام بشكل جماعي، وعدم الإضرار بمصالح أي دولة، مما يخالف مبدأ " نيل واحد وحوض واحد ورؤية واحدة "؛ وأن المقترح الذي تقدمت به مصر لإنشاء المفوضية من خلال إعلان رئاسي يهدف للمحافظة على وحدة الحوض، وحذرت مصر بأنه إذا لم يتم التوصل لاتفاق فقد يتعرض الجميع لخسائر كبيرة، وأن دول المنابع ستفقد الدعم المالي من المؤسسات الدولية والدول المانحة، ولديها ٢٤ مشروعا من المزمع تنفيذها[١].

وطلب الوزير السوداني الكلمة، ودعي دول الحوض لبذل مزيد من المرونة الكافية للتوقيع على الاتفاقية لكي تعود بالنفع على الجميع حفاظًا على المكتسبات التي تحققت خلال السنوات الماضية، واقترح أن يتم فصل البنود الخلافية من مسودة الاتفاقية لمناقشتها بعد إنشاء المفوضية، على أن تستخدم الأجزاء التي لا خلاف عليها في عملية إنشاء المفوضية، فدارت عدة مناقشات حول هذا المقترح، وانتهى الأمر بعدم اتفاق الأطراف على موقف موحد، فطلبت دول المنابع مرة ثانية إنهاء النقاش حول الاتفاقية.

[١] الوفد ٢ مايو ٢٠١٠.

ولم تكن دول المنابع معترفة بحقوق دولتي المصب في الاستخدامات المائية القائمة، وكانت ترى أنه لا يوجد أي سند قانوني للاتفاقيات القديمة، وانتهجت هذه الدول أسلوبًا خاصًا فيما يتصل بنظام التصويت - علي قرارات المبادرة أو تغيير أي بند من بنود الاتفاقية الإطارية - مؤداه " أن موافقة سبعة دول فقط هي دول المنابع كافية لتحقيق الموافقة على أي قرار حتى لو عارضته دولتا المصب" [1]. ولكل ذلك لم يتمكن المجتمعون من التوصل إلى صيغة توافقية بخصوص بنود الاتفاقية، فبينما كانت مواقف دول المنابع متشددة بالشكل الذي أشرنا إليه، نجد أن دولتي المصب كانتا تصران على:

١ - الاعتراف بالحقوق التاريخية في مياه النيل، والتي تتمثل في ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه لمصر سنويًا، و١٨,٥ مليار للسودان، حسب نص اتفاقية ١٩٥٩.

٢ - ضرورة الإخطار المسبق لدولتي المصب عن أية مشروعات يُزمع إقامتها في منطقة المنابع، حسب نصوص اتفاقيتي ١٩٠٢ و١٩٢٩.

٣ - أن تكون القرارات الصادرة عن اجتماعات دول مبادرة حوض النيل بالأغلبية بشرط أن تتضمن هذه الأغلبية مصر والسودان.

وحسب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية ١٩٩٧ فإنه " يجب على كل دولة ترغب في بناء منشآت مائية داخل حوض نهر دولي أن تفصح عن رغبتها لجميع دول الحوض، وأن تستمع لوجهة نظر كل دولة قد تستفيد أو تضار من هذه المنشآت"، وهذا مطلب طبيعي وعادل، إذ ليس من المعقول أن يُترك الأمر لكل دولة تفعل ما تشاء بحيث يتحول الأمر إلى فوضى لا يستفيد منها أحد - فمبدأ هارمون قد انتهى التعامل به بين

---

[1] الدستور ١٩ يوليو ٢٠١١، مقال لنصر الدين علام بعنوان: " مصر ودول حوض النيل... تاريخ ومصالح مشتركة " ١١ ".

دول أحواض الأنهار الدولية منذ وقت طويل – وقد أقرت مصر أنه ليس لديها مانع من إقامة أي منشآت لدول المنابع طالما تتم في إطار الإدارة المائية المتكاملة داخل حوض النيل، ودون الإضرار بمصالح أي دولة من الدول.

وقد أخطأ الخبراء الإثيوبيون عندما قارنوا بين إنشاء السد العالي، الذي تم بناؤه في نهايات مجرى النيل – حيث لا يعود بالضرر على دول أعالي النهر – وبين المنشآت المائية المُزمع إقامتها في دول المنابع، فتلك المنشآت هي التي تؤثر سلبا على دولتي المصب، ورأت دول المنابع أن تمسكها بالاتفاقية الإطارية بشكلها القائم، ودون توافق عام حولها، قد تمكنها من التخلص من عبء الاتفاقيات القديمة، والحصول على حصة من إيراد مجرى النهر، وتفتح لها الطريق لإقامة السدود التي خططت لها[1]، والحق أن دول منابع النيل قد شعرت أثناء تلك المفاوضات بأنها لن تجنى أية مصالح مباشرة من وراء مصر في تلك الفترة من نظام حكم مبارك المتعالي والمستبد حتى تجاه الشعب الذي يحكمه.

والواقع أن إشكالية التوقيع على اتفاق نهائي لتنظيم التعاون المائي بين دول الحوض ظلت مرتهنة بقدرة مصر على ربط دول الحوض ومجتمعاتها بأنساق ومجالات من المصالح الاقتصادية المشتركة، وبقدرتها على تقليل تعارض تلك الدول مع المصالح المصرية والسودانية، ومرتهنة أيضا بتجاوز تأثير الأوضاع السياسية التي خلقت اتجاهات رافضة لعملية التعاون المائي مع مصر داخل دول حوض النيل، وقد ظلت عملية التوقيع على الاتفاق الإطاري مرتبطة بإدراك أهمية استمرار مبادرة حوض النيل كصيغة عامة تتوافق حولها إمكانية التعاون الإقليمي والتنمية المشتركة بين دول الحوض.

---

[1] الدستور ١٢ يوليو ٢٠١١، مقال لنصر الدين علام بعنوان: " مصر ودول حوض النيل... تاريخ ومصالح مشتركة "١٠".

التوقيع المنفرد على الاتفاقيه الإطاريه
عنتيبي ١٤ مايو ٢٠١٠

بعد وصول المفاوضات بين دول المنابع ودولتي المصب إلى طريق مسدود بخصوص الاتفاقية الإطارية، قامت بعض دول المنابع بالاجتماع في مدينة عنتيبي في ١٤ مايو ٢٠١٠ للتوقيع على الاتفاقية حسب البنود التي وافقوا عليها وحدهم، رغم معارضة مصر والسودان لها، حيث قام بالتوقيع عليها كل من إثيوبيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا، وقامت كينيا بالتوقيع عليها بعد ذلك، وتركوا الباب مفتوحًا لمن يريد الانضمام خلال عام كامل من بدء عملية التوقيع، حيث انضمت بوروندي في أول مارس ٢٠١١ إلى مجموعة الدول الموقعة، ولم يكن من الممكن لكل من مصر والسودان التوقيع على الاتفاق الإطاري لحوض النيل ببنوده القائمة، لأن ذلك يسبب ضررًا بليغًا لمصالحهما المائية، وحقوقهما التاريخية الطبيعية والقانونية في مياه النيل(١).

صياغة الاتفاقية الإطارية (الاتفاق الإطاري)

كان قد تم التوصل لصياغة أولية لنصوص مسودة " الاتفاقية الإطارية للتعاون بين دول حوض النيل " (٢) في اجتماع مجلس وزراء مياه النيل في عنتيبي في ٢٤ و٢٥ يونيو ٢٠٠٧، ولكن لم يتم التوافق بين دول الحوض على جميع بنودها – رغم عقد عدد من الاجتماعات لمجلس وزراء دول الحوض بعد ذلك – ومع هذا قام بعض من دول أعالي النيل بالتوقيع عليها في ١٤ مايو

---

(١) هانيء رسلان، مصر وأزمة المياه في حوض النيل، مرجع سابق، ص ١٨ - ٢٠.

(٢) راجع نص مسودة الاتفاقية الإطارية، في ملاحق هذه الدراسة، ونلفت النظر إلى أننا حصلنا على ذلك النص باللغة الإنجليزية من ملاحق رسالة الدكتوراه، لهشام حمزة عبد الحميد، وقمنا بترجمتها إلى اللغة العربية، والرسالة موجودة في قائمة المراجع وعنوانها: الانتفاع المشترك بمياه الأنهار الدولية في ضوء مبادئ القانون الدولي للمياه مع دراسة خاصة للنظام القانوني للانتفاع المشترك بالموارد المائية لمياه حوض النيل، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠١١.

٢٠١٠، كما سبق أن ذكرنا، وليس من المنطقي، على صعيد القانون الدولي للمياه على وجه الخصوص أو القانون الدولي العام على وجه العموم، القبول بإنشاء نظام قانوني يهدد المصالح الحيوية لبعض دول حوض نهر دولي هو نهر النيل، ويعمل على تقويض أمنها ونظامها المائي المستقر عبر تاريخ سحيق، وقبل أن ندخل في مناقشة أهم المواد التي يدور حولها الجدل والخلاف في مسودة الاتفاقية الإطارية (الاتفاق الإطاري) المشار إليها، أو نبين المواد والنصوص التي كان يجب أن تتضمنها، حري بنا أن نعطي أولًا فكرة عن المضمون العام لهذه الاتفاقية دون إغراق في التفاصيل.

وتشير مقدمة مسودة الاتفاقية الإطارية (الاتفاق الإطاري) - وهي موجودة بكاملها في ملاحق هذه الدراسة - إلى أهمية نهر النيل في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والعمل المشترك، والتعاون والتنمية المستدامة، وحماية مياه النيل والحفاظ عليها، والاستخدام الأنسب لها لصالح جميع دول الحوض حاليًا ومستقبلًا.

ويشتمل **الجزء الأول من الاتفاقية**: على مجموعة من المواد التي تكرس المبادئ العامة للتعاون والتنمية المستدامة بين الدول المحيطة بالنهر، ويختص **الجزء الثاني**: بعدد من المواد التي تعالج قضايا الانتفاع المنصف والمعقول للمياه من جانب دول حوض النيل مع مراعاة الشروط المرتبطة بذلك، ومنع التسبب في وقوع الضرر لأي من دول الحوض، وحماية مياه النيل والحفاظ عليها وتنميتها، وتحقيق الفائدة المشتركة، وتسوية المشاكل والنزاعات بالوسائل السلمية.

وتشير مواد من **الجزء الثاني** إلى كيفية تبادل المعلومات المتصلة بمياه النيل والمشروعات القائمة والمُزمع إقامتها، كما ورد في المادتين " ٧ " و" ٨ " [١]، وإلى مسألة الحفاظ على بيئة حوض نهر النيل، وعمل التدابير اللازمة

---

[١] لمزيد من التفاصيل راجع نص المادتين ٧ و٨ لمسودة الاتفاقية بملاحق هذه الدراسة.

لملاشاة الآثار البيئية الضارة التي تؤثر على طبيعة نهر النيل ونوعية المياه التي تجرى فيه، حسب ما جاء في " المادة ١١ "، كذلك تنص بعض مواد ذلك الجزء على أن تتقاسم دول حوض النيل تحمل الأضرار، التي تقع على دولة أو أكثر من دول الحوض، كالفيضانات والجفاف والتصحر أو وقوع كوارث ذات آثار خطيرة كالزلازل والانهيارات، وتشير المادة " ١٢ " إلى حالة الطوارئ الواجب اتخاذها، ومسئولية دول حوض النيل الأخرى والمنظمات الدولية في تقديم المساعدة والتعاون من أجل إزالة الآثار الضارة والخطيرة لأي دولة، وتأتى المادة رقم (١٤ ب) بخصوص الأمن المائي، وتنص على "عدم الإخلال بالأمن المائي لدول حوض النيل "[1]، وهي صياغة فضفاضة لا تضمن حقوق دولتي المصب في مياه النهر، وتلك مشكلة مازالت محل جدل وبحث واسع بين دول الحوض، بسبب عدم الاتفاق على صياغة نهائية لها.

وتختص مواد الجزء الثالث من اتفاقية عنتيبي بتوضيح " الهيكل المؤسسي" للجنة حوض النيل التي هدفها تشجيع وتسهيل وتنفيذ المبادئ والحقوق والالتزامات الواجبة بين دول الحوض باعتبار أن لجنة حوض النيل هذه عبارة عن " إطار مؤسسي للتعاون بين دول الحوض "، ويحتوى نفس الجزء الثالث على مواد تخص أجهزة اللجنة، المتمثلة في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ومجلس وزراء الموارد المائية، واللجنة الاستشارية الفنية، واللجان الاستشارية القطاعية، والأمانة العامة للجنة حوض النيل، ومقرها عنتيبي، ولجنة حوض النيل كما ورد الحديث عنها في مسودة الاتفاقية تعتبر منظمة حكومية دولية تتمتع بالشخصية الدولية والأهلية القانونية[2].

---

[1] وكذلك راجع نص المادتين ١٢ و١٤ للمسودة بالملاحق.

[2] راجع نص مواد الجزء الثالث لمسودة الاتفاقية بالملاحق.

وتحدد المادة " ٢٣ " الإجراءات التي تتعلق بمجلس وزراء دول حوض النيل، وتشكيله واجتماعاته السنوية، ورئاسته الدورية، بينما تأتى المادة " ٢٤ " عن وظائف ذلك المجلس باعتباره الهيئة الإدارية للجنة حوض النيل، وتبين مواد الاتفاقية (الاتفاق الإطاري) أن جلسات المجلس عبارة عن منتدى لمناقشة أمور ومشكلات المياه وما يتصل بها بين دول حوض النيل، وتبين نفس المادة حدود المجلس في تطبيق بنود الاتفاق، واتخاذ القرارات النهائية في الموضوعات المطروحة للحوار.

وتتطرق المادة " ٢٥ " من الجزء الثالث إلى اللجنة الاستشارية الفنية وتكوينها ومهامها، والتوصيات التي يمكنها أن تخرج بها من أجل تحقيق الانتفاع المنصف والمعقول لمياه النيل بين دول الحوض، والعمل على حفظ وحماية النهر، وحق اللجنة الفنية حسب نص الاتفاق في تقديم اقتراح باختيار السكرتير التنفيذي، وتحديد مهامه ومسئولياته[1].

وتختص المادة " ٢٧ " باللجان القطاعية، وهيكلها التنظيمي، والمهام التي توكل إليها، ثم تأتى المادتين " ٢٩ " و"٣٠ " عن السكرتارية (الأمانة العامة)، التي يرأس أعمالها السكرتير التنفيذي (الأمين العام)، وتحدد المادتان السابقتان وظائف الأمانة العامة، ودورها في عقد الاجتماعات وإعداد البيانات وتقصى المعلومات والحقائق، وإعداد الخطط المتكاملة للإدارة والتنمية المستدامة، وتقديمها لمجلس وزراء الري لدول حوض النيل الذى يجتمع في العادة مرة واحدة في السنة.

وتأتى مواد الجزء الرابع من الاتفاقية عن المؤسسات الخاصة بالأحواض الفرعية كحوض النيل الشرقي، وحوض النيل الجنوبي (الاستوائي) وغيرها، وعن التنسيق والتعاون بينها لمصلحة دول الحوض جميعًا، أما الجزء الخامس فيختص

---

[1] راجع نص المادة ٢٥ لمسودة الاتفاقية بالملاحق.

بمواد متفرقة من أهمها على الإطلاق تلك المادة التي تعرض لكيفية تسوية المنازعات التي تنشأ بين دول الحوض.

وأخيرًا تأتي مواد الجزء السادس من اتفاقية عنتيبي عن المسائل الخاصة بتعديل بنودها أو مرفقاتها، مع تحديد شروط ذلك التعديل، وإجراءاته، وفى النهاية يأتي ملحق الاتفاقية، بخصوص " تشكيل لجنة تقصى الحقائق " التي قد يتم تشكيلها من أجل تقصي حقائق أية مشكلة قد تنشأ بين دولتين أو أكثر من دول الحوض[١].

والواقع أن الاتفاقية الإطارية بالصورة التي وقعت عليها أغلب دول المنابع بنصوصها التي أشرنا إلى مضمونها العام قد تعرضت لموضوعات وبنود شتى كان قد حدث توافق بخصوصها بين جميع دول الحوض بما فيها دولتي المصب، ولكن ظلت بعض موادها الأكثر أهمية وخطورة محلا للجدل والخلاف، مما كان سببا لعدم توقيع دولتي المصب مصر والسودان عليها.

الموضوعات محل الخلاف في الاتفاقية الإطارية (عنتيبي ١٤ مايو ٢٠١٠)

(أولاً) الفرق بين مفهوم مياه النهر الدولي وشبكة المياه الدولية:

في التعبيرات الخاصة بنهر النيل ينبغي علينا أن نفرق بين تعبير حوض النهر الدولي، وشبكة المياه الدولية، فحوض النهر الدولي: " هو المنطقة الجغرافية المحددة بحدود المستجمع المائي لشبكة فروع النهر"، ويستخدم هذا التعبير عند الحديث عن أعمال الصيانة والتطوير والبيئة حسب نص مسودة اتفاق عنتيبي الإطاري، أما تعبير شبكة المياه الدولية فتعنى فقط " النهر الدولي والمياه السطحية والجوفية الخاصة به " – حسب نص الفقرة (ب) من المادة (٢) من نفس الاتفاق[٢] – وقد رأت إثيوبيا ودول المنابع الأخرى أن يُستخدم تعبير "

---

[١] لمزيد من التفاصيل راجع نص الجزأين الخامس والسادس من مسودة الاتفاقية بالملاحق.

[٢] نص الفقرتان أ، ب من المادة (٢) من مسودة الاتفاقية بالملاحق.

شبكة المياه الدولية " عند معالجة عملية الانتفاع المشترك بالمياه، وما يشمله من مشروعات مائية وسدود وخزانات لها تأثير على الحصص المائية لدول الحوض، وما يرتبط بذلك من مشروعات توليد طاقة كهربائية[1]، وذلك يعنى أن مجموعة دول الحوض تتفاوض حول ٨٤ مليار متر مكعب هي محصلة نهاية النهر، بينما تعبير " حوض النهر الدولي " يجعلنا نتعامل على أن حوض نهر النيل تنزل عليه ١٦٦٠ مليار متر مكعب من المياه في جميع مناطقه المختلفة، وذلك بخلاف المياه الجوفية المتوفرة في أراضي الحوض، وحسب هذا المفهوم فإن ما ورد في مسودة عنتيبي لا يسمح لمصر والسودان بالاشتراك في الانتفاع بكامل المياه الساقطة على حوض النهر، وهو أمر منتقد إذ لا وجه للمقارنة بين حجم الانتفاع الذي تتمتع به تلك الدول في مناطق المنابع، وحجم الانتفاع الذي تتمتع به مصر في إطار مفهوم شبكة مجرى النهر[2].

ولقد افتقدت اتفاقية عنتيبي للحديث عن تنمية الموارد المائية بالشكل المناسب، وأوجدت التباسا خاصا بتنمية النهر في إطار عوامل الإنصاف المحددة لهذه التنمية، حين حصرت عملية التنمية في إطار كمية المياه التي تجري في مجرى نهر للنيل، وليس في نطاق الحوض بكامله، والسؤال هنا هو كيف سيتم تنمية مياه مجرى النيل دون العمل على تنفيذ مشروعات الفواقد المائية التي ترتبط بكامل الحوض وبإمكاناته المائية المقدرة بـ ١٦٦٠ مليار متر مكعب؟[3].

وبناء على نص المادة (٢) فقرة " ب " من مسودة الاتفاقية، يحق لدول الحوض مطالبة مصر والسودان بحصة من المياه المقسمة بينهما بموجب اتفاقية ١٩٥٩ رغم أن ما يصل إلى مصر والسودان من هذه المياه يقل عن ٥% من

---

(١) هشام حمزة عبد الحميد، الانتفاع المشترك بمياه الأنهار الدولية، (دكتوراه)، م. سابق، ص ٥٣٥ ـ ٥٣٧.

(٢) نفس المكان.

(٣) نفسه، ص ٥٤٨ ـ ٥٥١.

حجم المياه الساقطة على كامل الحوض، وتطالب هذه الدول بمشاركة مصر والسودان في حصتهما المائية المحدودة، في حين أنها تستخدم كميات هائلة من مياه الأمطار الساقطة على أعالي الحوض في أراضيها.

ومما هو جدير بالذكر أنه قد أُعتمد في نص الاتفاقية أن " المياه مورد طبيعي له قيمة اجتماعية واقتصادية ينبغي التركيز على استغلاله وتحقيق أقصى استخدام اقتصادي له "، وذلك بدلا من الصياغة التي كان يريدها الوفد الإثيوبي ومعه الوفد الكيني بأن يشار إلى المياه باعتبارها " سلعة اقتصادية "، جريا وراء رغبة دول المنابع في التعامل مع المياه كسلعة قابلة للبيع والشراء، وهو ما يتمشا مع الاتجاه الذي حاولت بعض دول العالم فرضه على التعامل مع المياه في تسعينيات القرن الماضي[1].

(ثانيًا) الأمن المائي، والحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل:

ورد مفهوم الأمن المائي في الاتفاقية، وهو مفهوم مستحدث لم تشهده من قبل أي اتفاقيات لتنظيم مياه الأنهار الدولية على الصعيد العالمي[2]. وكانت صياغة الفقرة (١٤ ب) الخاصة بالأمن المائي كما وردت في اتفاقية عنتيبي تنص على " عدم الإخلال بالأمن المائي لدول حوض النيل " وقد تم وضع ذلك النص منذ البداية برعاية خاصة من ممثلي البنك الدولي وعلى رأسهم " دافيد جراي" مسئول ملف التفاوض بين دول الحوض، وقد قوبل هذا النص باعتراض واسع من جانب مصر والسودان، واشترط المفاوض المصري والسوداني ضرورة تضمين الاتفاقية بندًا " ينص على حماية الأمن المائي والاستخدامات المائية والحقوق الحالية لأي دولة في حوض النيل " ، وأكدت مصر على ضرورة تضمين هذا البند بما يفيد الالتزام باحترام اتفاقيات مياه النيل القائمة، وهو ما لم

---

(١) نفسه، ص ٥٤٠ ـ ٥٤٤.

(٢) نص المادة (٢) من مسودة الاتفاقية بالملاحق.

يلق قبولًا من جانب دول المنابع وكان قد تم رفع الأمر إلى رؤساء دول حوض النيل لحل الخلاف، ولكن سارت الأمور في طريق مسدود[١].

والواقع أن الأمن المائي ذات أبعاد اقتصادية وجغرافية وقانونية ويرتبط بالأمن القومي، ويتطلب " ضمان الالتزام باتفاقات مياه النيل وتحديدها بما يؤمن الاستخدام العادل للموارد المائية في حوض النيل، ومواجهة التهديدات بإعادة توزيع مياه النيل بما يخل بالحقوق التاريخية الثابتة لبلدان الحوض ... " [٢].

وعلى أية حال فإن اتفاقية عنتيبي لم تُشر من قريب ولا من بعيد للبنود التي أرادت دولتا المصب تضمينها فيها – والتي اعتبرتها الدولتان شرطًا أساسيًا لتوقيعهما عليها – والمتعلقة بالاعتراف بالحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل، التي حددتها الاتفاقيات السابقة بـ ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويًا لمصر، و ١٨,٥ مليار متر مكعب للسودان، مع العلم أن عدد سكان مصر وقت عقد اتفاقية ١٩٥٩ التي حددت مقدار الحقوق المائية السابقة كان يزيد قليلًا عن ٢٠ مليون نسمة بينما يبلغ عدد سكان مصر حاليًا (٢٠١٥) حوالي ٩٠ مليونًا من السكان، وهذه الزيادة السكانية الكبيرة تتطلب توفير كميات إضافية من المياه لزوم عمليات الزراعة والصناعة والتوسع العمراني لسد حاجات السكان الجدد.

(ثالثًا) الانتفاع المنصف والمعقول:

ناقشت مسودة عنتيبي مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول، وذلك كنوع من اعتناق مفهوم الإنصاف الوارد بالمادة الخامسة من اتفاقية الأمم المتحدة ١٩٩٧ ونصه " **تشارك دول المجرى المائي في استخدام المجرى المائي الدولي وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة**"[٣]، ولكن اتفاقية عنتيبي أغفلت جزءًا مهمًا من

---

[١] هشام حمزة، الانتفاع المشترك بمياه الأنهار الدولية، (دكتوراه)، مرجع سابق، ص ٥٥٨ - ٥٥٩.

[٢] نفس المرجع، ص ٥٥٨ - ٥٦٠.

[٣] اتفاقية قانون الأنهار الدولية ١٩٩٧، بملاحق كتاب قانون الأنهار الدولية الجديد، (إشراف صلاح عامر، م. سابق، ص ٤٨٣ - ٥١١.

ذلك المفهوم[1] والخاص بواجب التعاون في حماية مجرى النهر وتنميته[2]، وهنا يثور تساؤل هام على ما يري د. هشام حمزة الخبير القانوني بقطاع مياه النيل وهو لماذا تبنى واضعو نص المسودة (التي تم التوقيع عليها في عنتيبي) جزءًا من نص اتفاقية الأمم المتحدة المتعلق بالانتفاع المنصف، وعدم تبنى الجزء الآخر منه، والمتعلق بالمشاركة المنصفة في تنمية مياه النهر !؟[3].

وتجدر الإشارة إلى خطورة ما تبنته دول الحوض بخصوص أحد عوامل الإنصاف – الوارد بالمادة الخاصة بذلك من الاتفاقية – والمتعلق بعامل الاستخدامات المائية، والذي يفتح الباب نحو المطالبة بتحديد الحصص المائية في إطار الاستخدامات المحتملة للتنمية، وهو أحد أبواب الخلاف التي إن تم فتحها فلن تُغلق أبدًا علمًا بأن النهر بوضعه الحالي لا يتحمل تحصيص لدول أخرى، وكان يمكن تبنى مفهوم الحصص في حالة أن يتعلق الانتفاع المنصف والمعقول بمفهوم الحوض الواسع بإمكاناته المائية البالغة ١٦٦٠ مليار متر مكعب، وليس بالمياه، الخاصة بشبكة مجرى النهر فقط، والتي لا تتعدى ٨٤ مليار متر مكعب سنويًا[4].

(رابعًا) الإخطار المسبق لأي مشروعات ري على مجرى النهر الدولي:

من أهم نقاط الخلاف النص الخاص ببند " الإخطار المسبق بشأن التدابير أو المشاريع المائية المُزمع عملها على أعالي النهر وفروعه "، والذي يعد أحد أهم البنود القانونية التي يفرضها مبدأ التعاون بين الدول المتشاطئة، وفى هذا الموضوع ينص البند الأول من المادة (٨) من اتفاق عنتيبي على أنه: " **يتعين على دول حوض النيل تبادل المعلومات في الإجراءات المزمع اتخاذها (كإقامة**

(1) راجع نص المادة (٤) الفقرتان ١ و٢ في ملحق الاتفاقية.
(2) اتفاقية قانون الأنهار الدولية الجديد ١٩٩٧، م. سابق، ص ٤٨٨.
(3) هشام حمزة عبد الحميد، الانتفاع المشترك بمياه الأنهار الدولية، مرجع سابق، ص ٥٤٧ ـ ٥٤٨.
(4) نفس المكان.

سد أو تحويل نهر) عبر لجنة حوض نهر النيل حيثما كان ذلك ممكنا "[1]. وقد اعترضت إثيوبيا على هذا النص، وطلبت إلغاء المادة بكاملها، حيث أرادت أن تتخلص من أي نوع من الالتزامات تجاه دول أدنى النهر في أية أعمال تريد تنفيذها على فروع أنهارها المتصلة بنهر النيل[2].

ويلاحظ أن اتفاقية عنتيبي بدلا من أن تقرر بشكل قاطع لزوم الإبلاغ المسبق عن أية أعمال ري كإقامة سدود وخلافه على مجرى النهر في مناطق المنابع اكتفت فقط بالنص على تبادل المعلومات بقدر ما يمكن[3]، وبنص آخر في ذات الاتفاقية يدعو" **لبذل كل جهد ممكن لاتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع أو تخفيف الشروط المتعلقة بمنظومة نهر النيل التي قد تكون ضارة بدول الحوض الأخرى، سواء أكانت ناتجة عن سلوك بشري أم لأسباب طبيعية** ". ومعنى ذلك أن الإبلاغ بالبيانات اللازمة تخضع لرغبة دول المنبع، لأن الاتفاقية تدعوهم فقط لتخفيف الشروط المتعلقة بإقامة أعمال ري على نهر النيل قد تكون ضارة بدول الحوض الأخرى – والمقصود بها دولتي المصب – وهناك فرق بين الدعوة لمنع الأعمال التي قد تكون ضارة بإحدى دول الحوض "، وبين " الالتزام بعدم الإضرار"، الذي لم يرد في نص الاتفاقية.

ومما هو جدير بالذكر هنا أن المادة (١٢) من " اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لسنة ١٩٩٧ " تنص على أنه " **قبل أن تنفذ دولة من دول المجرى المائي أو أن تسمح بتنفيذ تدابير مزمع اتخاذها يمكن أن يكون لها أثر ضار ذو شأن على دول أخرى من دول المجرى المائي، عليها أن توجه إلى تلك الدول إخطارًا بذلك في الوقت المناسب، ويكون هذا الإخطار مصحوبًا بالبيانات والمعلومات الفنية**

---

[1] نص المادة (٨) فقرة (١) من ملحق مسودة الاتفاقية بالملاحق.
[2] هشام حمزة عبد الحميد، الانتفاع المشترك بمياه الأنهار الدولية، مرجع سابق، ص ٥٤٨.
[3] نص المادة (٣) بند (١٠) من ملحق مسودة الاتفاقية بالملاحق.

المتاحة، بما في ذلك أي عملية لتقييم الأثر البيئي، من أجل تمكين الدول التي تم إخطارها من تقييم الآثار الممكنة للتدابير المزمع اتخاذها" [1].

ويحتوي تقرير مفوضية حوض النيل الصادر في ٢٠١٤ على ١٢ مطلبًا ينبغي أن تنتهجها دول المنابع قبل إقامتها للسدود أهمها الشفافية التامة، وإعلان دول المصب بكل تفاصيل ورسومات ودراسات السد أو السدود المزمع إقامتها، وضرورة أن تكون المصارحة والمكاشفة تامة بين دول الحوض، وإلا سيتحول الأمر إلى نزاع دبلوماسي سرعان ما سيتطور إلى صدام بين الدول قد يصل بها إلى الحرب!، فهل نفذت دول المنابع تلك المطالب قبل إقبالها على إنشاء أي مشروع؟[2]، فإثيوبيا قامت بتحويل مجرى النيل الأزرق في منتصف ٢٠١٣ لاستكمال بناء سد النهضة دون إبلاغ مصر مسبقًا، وهو خروج على جميع القواعد والقوانين الدولية.

(خامساً) عدم إحداث الضرر:

نصت اتفاقية عنتيبي في المادة الخامسة على " **أحقية دول المبادرة أن تستخدم الموارد المائية لنهر النيل داخل أراضيها آخذة في الاعتبار عدم تسبب الأضرار الجسيمة لدول الحوض الأخرى**"،[3] والواقع أنه من الممكن لدول حوض النيل استخدام قدر ما من مياه مجرى النيل، على أن يتم الاتفاق على ذلك بين دول الحوض، وعلى أن تسعى تلك الدول لتبني مشروعات مائية تحقق التنمية لموارد النهر، وكان الإثيوبيون يتجهون نحو إلغاء أي ذكر لمبدأ عدم إحداث الضرر، ارتكانًا إلى ما ورد في بند الانتفاع المنصف الوارد في المسودة الخاصة بمجموعة الخبراء التي تضمنت في طياتها الالتزام بعدم إحداث الضرر، ولكن

---

[1] على إبراهيم، قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية، في ضوء أحدث التطورات ومشروع لجنة القانون الدولي النهائي، ط ١، النهضة العربية، ١٩٩٥، ص ٣٤٣ - ٣٤٦. صلاح عامر، نص قانون الأنهار الدولية الجديد ١٩٩٧، ملحق الكتاب، م. سابق، ص ٤٨٥ - ٤٩٢.

[2] الأهرام، ١٤ أبريل ٢٠١٤، نادر نور الدين، علماء ومنظمات والسد الإثيوبي.

[3] نص المادة (٥) الفقرتان ١و٢ من ملحق مسودة الاتفاقية بالملاحق.

سارت الاتفاقية كما أراد لها ممثلو مصر بالنص على " الالتزام بعدم إحداث ضرر جسيم "[1]، ولو أن الأمر كان يقتضي النص على " مبدأ الانتفاع المنصف، ومبدأ عدم إحداث ضرر جوهري " في نفس الوقت بحيث يكون المبدآن وجهان لعملة واحدة.

(سادساً) طريقة اتخاذ القرارات:

ورد في المادة ٣٤ (أ) بند (٣) من اتفاق عنتيبي، بخصوص طريقة اتخاذ القرارات أنه " **لا يجوز تعديل المواد التي وردت أرقامها في نص الاتفاق الإطاري، أو تعديل مواد الملاحق الخاصة بالاتفاق إلا بتوافق الآراء "، و" على جميع الأطراف أن تبذل قصارى جهدها للتوصل إلى التوافق بخصوص أية قرارات، وإذا ما استُنفذت جميع الجهود من أجل توافق الآراء دون حدوث اتفاق، يتم اعتماد أي قرار أو تعديل أي بند من قبل ثلثي الأعضاء الحاضرة للاجتماع (أي بموافقتهم) ويقدم التعديل إلي جميع الأطراف للتصديق أو القبول أو الموافقة "**[2].

وقد طالب الوفد المصري بأن يكون نظام التصويت للموافقة على أي قرار أو تعديل أي نص عن طريق التوافق لا يستثنى من ذلك أية مادة من مواد الاتفاق الإطاري، والتوافق معناه وجود إجماع عام، وعدم وجود معارضة صريحة، وكان رأي دول المنابع - كما أشرنا أعلاه - أن يتم تعديل أي مادة باللجوء إلى التصويت بطريقة أغلبية ثلثي أصوات الحاضرين في الاجتماع إذا لم يحدث توافق، وقد أبدى الوفد المصري اقتراحا بديلا في حالة إصرار دول الحوض على بقاء المادة ٣٤ (أ) من " وثيقة عنتيبي " على حالها، بأن " **يتم التصويت بالأغلبية الموصوفة أي أن تكون بقية المواد محل التصويت بأغلبية الثلثين**

---

(١) هشام حمزة عبد الحميد، الانتفاع المشترك بمياه الأنهار الدولية، م. سابق، ص ٥٥١ - ٥٥٣.
(٢) نص المادة ٣٤ (أ) الفقرة ٣ من ملحق مسودة الاتفاقية بالملاحق.

على أن تكون مصر والسودان ضمن هذه الأغلبية "، ولكن لم توافق على ذلك دول المنابع رغم أن ذلك الاقتراح يمثل صيغة توافقية جيدة[1].

تقييم عملية التوقيع على اتفاقية عنتيبي

في الواقع تعتبر الاتفاقيات الإطارية بمثابة اتفاقيات تمهيدية إرشادية توفر للدول الأطراف فيها مُرشدًا عامًا تهتدى به، وذلك من أجل إبرام اتفاقيات أو بروتوكولات تفصيلية متممة لها في مرحلة لاحقة، والاتفاقية الموقع عليها في عنتيبي، للتعاون بين دول حوض النيل في ١٤ مايو ٢٠١٠، تعالج فقط بعض النواحي الإجرائية الأساسية، وقليلًا من النواحي الموضوعية المهمة، وتترك التفاصيل للدول المتشاطئة لنهر النيل[2].

وكانت مصر والسودان قد رفضتا ما جاء في اتفاقية عنتيبي اعتراضًا على بعض بنودها التي أشرنا إليها من قبل، ولكن بعض دول المنابع قررت البدء في التوقيع عليها بشكل منفرد، ولم تعط الدول المُوقعة على الاتفاقية اهتماما لاعتراضات دولتي المصب، رغم أنه كان يهمها توقيع جميع دول الحوض على الاتفاقية كمدخل لتنفيذ المشروعات المائية الخاصة بمبادرة حوض النيل، حتى تقوم الدول المانحة والبنك الدولي بتقديم الدعم والمساعدة لتنفيذ تلك المشروعات[3].

وبعد توقيع ٦ من دول المنابع على اتفاقية عنتيبي بَنت هذه الدول استراتيجيتها على أساس إقناع الدول المانحة أنه ليس هناك أي تأثير على مبادرة حوض النيل، وأن أنشطتها ستستمر كالمعتاد وأن مصر والسودان سيرضخان في نهاية الأمر، ويوقعان على الاتفاقية، وكان ممثلو البنك الدولي قد صرحوا في

---

[1] هشام حمزة عبد الحميد، الانتفاع المشترك ...، مرجع سابق، ص ٥٦٢ ـ ٥٦٥.
[2] أيمن سلامة، اتفاقية التعاون الإطاري بين دول حوض النيل، قراءة قانونية، مجلة أحوال مصرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد ٤٧ صيف ٢٠١٠. ص٣٨.
[3] الجمهورية في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٩، حوار مع د. محمود أبو زيد وزير الموارد المائية السابق.

الاجتماع الإقليمي للمنظمات النهرية الدولية الذي نظمته الأمم المتحدة في داكار ١٩٨١ بـ " أن البنك لا يمول مشروعًا خاصًا بنهر دولي إلا إذا اتفقت عليه جميع الدول المتشاطئة، ولم يعترض عليه أحد منها، أو إذا رأي البنك أن مصالح الدول المتشاطئة لا تتأثر بالمشاريع المزمع إقامتها، وأن اعتراضات هذه الدول لا أساس لها "، وذلك هو التصرف الطبيعي للبنك الدولي في مثل هذه الأمور[١]، إلا إذا خضعت قرارات البنك لأغراض سياسية، كما حدث حين سحب ذلك البنك قرار تمويل السد العالي ١٩٥٦ في عهد حكومات ثورة يوليو.

وتتصور دول المنابع الموقعة على اتفاقية عنتيبي أنه بهذا التوقيع تكون الاتفاقيات السابقة الخاصة بمياه النيل قد سقطت، إلا أن قرارات هلسنكي ١٩٦٦، والفقرة الأولى من المادة ٦٥ من قانون المعاهدات الدولية ١٩٦٩، واتفاقية الأمم المتحدة ١٩٩٧ لقانون استخدام المجارى المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية " تعترف باستمرارية أي اتفاقيات سابقة في شأن المياه الدولية، فالاتفاقية الأخيرة (١٩٩٧) في مادتها الثالثة تنص على أنه " **ليس في هذه الاتفاقية ما يؤثر في حقوق أو التزامات دولة المجرى المائي الناشئة عن اتفاقيات يكون معمولًا بها (من قبل) بالنسبة لهذه الدولة في اليوم الذى تصبح فيه طرفًا في هذه الاتفاقية ...** "[٢]، مما يقر باستمرارية الاتفاقيات السابقة الخاصة بمياه النيل، وتؤكد اتجاهات القانون الدولي على أن النظرة التقليدية القديمة التي كانت تقول بعدم وجود قواعد قانونية حاكمة في مجال المياه أصبحت غير مقبولة لأن السيادة النهرية لدولة ما على النهر المار بأراضيها لم تعد مطلقة، ولا تستطيع

---

[١] منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٧٧.
[٢] صلاح عامر، نص اتفاقية قانون الأنهار الدولية ١٩٩٧، ملحق الكتاب، م. سابق، ص ٤٨٦.

دولة أو دول أعالي النهر أن تمنع المياه عن بقية الدول الأخرى المتشاطئة في ذات النهر[١].

وتؤكد مصر على أن اتفاقيات مياه النيل ذات شرعية محصنة بغطاء قانوني قوي، ومدعومة بأحكام القانون والأعراف الدولية، ومن الناحية العملية – وكما ورد في كتاب إيميرو تامرات – تؤكد مصر والسودان على أن استخداماتهما من المياه ينبغي أن تحظى بحماية مطلقة، وألا تكون موضوعًا للتفاوض في أي محاصصة مستقبلية في منطقة حوض النيل، وتصر الدولتان على أن الوضع الذي قررته اتفاقية ١٩٥٩ يجب أن يُستثنى من أية مراجعة لاتفاقيات تحصيص المياه المستقبلية، في حين ترفض دول المنابع هذا الرأي، وتري أن الاتفاقية المشار إليها لم تكن عادلة منذ البداية[٢].

وكان من الأجدر على الدول الموقعة على اتفاقية عنتيبي ألا تتعجل في توقيعها المنفرد، وأن تراعى أن اتفاقيات مياه النيل دولية تتوارثها سلطة الدولة الخلف عن السلطة السلف، حسب قانون التوارث الدولي، وأن التغول عليها أمر مناف لذلك القانون، وأن عملية وصول دول الحوض لصيغة توافقية في النقاط المختلف عليها في الاتفاق الإطاري أمر ضروري لمصلحة الجميع[٣]. ولاتفاقيات مياه النيل (في سنوات ١٩٠٢، ١٩٢٩، ١٩٥٩) خصوصية معينة، لأنها ذات طبيعة إقليمية، وقد تمت الإشارة إليها في المادة (١١) من الاتفاقية الخاصة بالتوارث الدولي التي تم إقرارها في فيينا ١٩٧٨، وهي من الاتفاقيات التي تأخذ حكم اتفاقيات الحدود ولا يجوز القول بأنها تنتمي إلى عصر الاستعمار[٤].

---

[١] حامد سلطان، أحكام القانون الدولي، دار النهضة العربية، ١٩٧٠، ص ٥٣٨ – ٥٤٠. محمد عبدالعزيز مرزوق، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق، ص١٥٤ - ١٥٨.

[٢] عبد الملك عودة، السياسة المائية ...، مرجع سابق، ص ٦٨ - ٦٩.

[٣] أيمن سلامة، اتفاقية التعاون الإطاري بين دول حوض النيل، مصدر سابق، ص٣٨.

[٤] صلاح عامر، نهر النيل – النظام الدولي الذي يحكم الانتفاع بمياهه، قانون الأنهار الدولية الجديد، مصدر سابق، ص ١٣٦ – ١٤٠.

الموقف المصري من التوقيع على اتفاق عنتيبي

نتيجة التوقيع المنفرد على اتفاق عنتيبي من جانب بعض دول منابع النيل أعلنت السلطات المصرية " أن قرار دول المنابع بفتح باب التوقيع على اتفاقية عنتيبي رغم اعتراض مصر والسودان عليها لن يؤثر بأي حال من الأحوال على حقوق الدولتين فيما يتعلق بمياه النيل، فالقوانين والأعراف الدولية، تحتفظ للدولتين بالاتفاقيات القديمة التي تضمن حقوقهما في تلك المياه " [1]، وقد استبعد السفير رضا بيبرس مسئول ملف مياه النيل في وزارة الخارجية المصرية فكرة لجوء مصر إلى التحكيم الدولي، في ذلك الوقت، حرصًا على استمرار الحوار والعلاقات الطيبة مع دول الحوض[2].

وفي مجلس الشعب قام د. نصر الدين علام وزير الري بشرح الموقف الخاص بمياه النيل بأسلوب فيه قدر من التحدي قبيل إقدام دول المنبع على التوقيع على الاتفاقية الإطارية في عنتيبي حيث قال: " أن مصر لن تسمح تحت أي ظرف من الظروف بالمساس بحقوقها المائية، وأنه في حالة إقدام دول المنبع على التوقيع منفردة على الاتفاق فإن مصر تحتفظ بحقها في اتخاذ ما تراه مناسبا لحماية مصالحها القومية "، وصرح د. مفيد شهاب وزير الدولة للشئون القانونية والنيابية بـ " أن قضية المياه هي قضية أمن قومي، ومسألة حياة أو موت بالنسبة لمصر، وأنه لا يمكن التفريط في حقوق مصر التاريخية في مياه النيل بأي حال من الأحوال "[3]، وفى تلك الظروف الصعبة رفضت غالبية أعضاء مجلس الشعب أي حديث عن خيار التصعيد والحرب لحماية حقوق مصر في مياه النيل، وتحدثوا عن أهمية مراجعة دول الحوض، والتركيز على العمل

---

(1) الأهرام ٢٦ يوليو ٢٠٠٩.

(2) الأهرام ١٥ أبريل ٢٠١٠.

(3) الأهرام ٢٥ يوليو ٢٠٠٩ لقاء مع د. مفيد شهاب.

المشترك [1]، وتبلورت وجهة نظر الحكومة المصرية للخروج من الأزمة في اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى تجميد أنشطة مصر في مبادرة حوض النيل مع استمرار التواصل مع دول الحوض من خلال العلاقات الثنائية، وكان الهدف من تجميد هذه الأنشطة هو توضيح موقف مصر للدول المانحة والقوى السياسية الدولية بأن التوقيع المنفرد من قبل بعض دول المنبع يؤدى إلى انقسام دول الحوض، ويمثل تهديدًا للمبادرة ومدى استمراريتها[2].

الاتجاه الثاني: يرى استمرار مصر في مبادرة حوض النيل دون تجميد مشاركتها في الأنشطة مع الاستمرار في مواقفها المدافعة عن الحقوق المائية المصرية، وتوضيح أن التوقيع المنفرد على الاتفاقية الإطارية يهدد استمرار المبادرة، ويعوق تحقيق أهدافها، ويوقف عملية تعزيز العلاقات بين جميع دول الحوض.

ورسميا صرح د. أحمد نظيف رئيس الوزراء أن القيادة السياسية المصرية قررت الاستمرار في المبادرة مع محاولة تعزيز العلاقات مع جميع دول الحوض، وطالبت مصر والسودان أن تكونا ضمن اللجان التي تضم ممثلين لكل من النيلين الاستوائي والإثيوبي، وكذلك ضمن اللجان المشتركة مع الهيئات المُقرضة والمانحة، ممن لهم دراية بظروف الحوض، مثل البنك الدولي أو الاتحاد الأوربي.

وبعد التوقيع المنفرد على اتفاق عنتيبي فكر الرئيسان حسنى مبارك وعمر البشير، ولكن في وقت متأخر، في القيام بإرسال رسائل إلى قادة دول حوض النيل، وفي تلك الظروف مرض حسنى مبارك، وذهب إلى ألمانيا للعلاج، وكانت مصر قد أعدت من خلال وزارة الخارجية رسائل بتفاصيل المبادرة، وأسباب تعثر مسيرتها لرؤساء جمهوريات وحكومات دول حوض النيل، وانتظر

---

(1) الأسبوع ٢٣ أبريل ٢٠١٠.

(2) الدستور ٢٥ يوليو ٢٠١١، نصر الدين علام: مصر ودول حوض النيل.... تاريخ ومصالح مشتركة " رقم ١١ ".

المسئولون في مصر عودة مبارك لكي يوقع على هذه الرسائل، وقام وزير الري د. علام بحمل أربعة رسائل منها إلى رؤساء جمهوريات أوغندا وكينيا ورواندا وتنزانيا، وقامت وزيرة التعاون الدولي د. فايزة أبو النجا بحمل رسالتين إلى بوروندي والكونغو، بينما قام وزير الخارجية، محمد أبو الغيط، بإيصال رسالة إلى إثيوبيا(١).

ويذكر د. علام أن الرئيس الرواندي عند تسلمه الرسالة الرئاسية، وعده بأنه ستتم دراستها والرد عليها، وأوضح له في نفس الوقت، أن بلاده لا تفكر إطلاقًا في الإضرار بمصالح مصر، فذلك لا يتفق مع روح مبادرة حوض النيل، وكانت مقابلة الرئيس التنزاني للوزير المصري إيجابية، واتسم لقاؤه معه بالود والمحبة، أما لقاء وزير الري مع الرئيس الأوغندي موسيفيني فكان طويلًا، حيث إن لموسيفيني اهتمامًا شخصيًا بنهر النيل وقضاياه الفنية، ولديه رؤية خاصة لأوجه التنمية لذلك النهر(٢).

ويضيف علام أن الرئيس موسيفيني قال له خلال اللقاء: " إنه من حق دول المنبع الحصول على حصة من إيراد النهر"، وقد وافقه الوزير المصري على ذلك، وبيّن له بأن هناك مشكلة تعوق تحقيق هذا الأمر، وهى أن إيراد النهر من المياه يستخدم حاليًا بواسطة دولتين وهما مصر والسودان، ويعيش على هذه المياه في مصر وحدها ٨٥ مليون مواطن، وأي نقص فيها بالنسبة لمصر سوف يؤدى إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة، فأشار موسيفيني لوزير الري المصري إلى " أهمية قيام مصر بتحلية مياه البحر والاعتماد عليها بشكل أساسي "، فأوضح علام له " أن مصر تخطط لهذا الاتجاه، ولكن عملية التحلية عالية

---

(١) الدستور ٩ يوليه ٢٠١١، نصر الدين علام: " مصر ودول حوض النيل... تاريخ ومصالح مشتركة " رقم ٩ ".

(٢) نصر الدين علام، اتفاقية عنتيبى والسدود الإثيوبية، الحقائق والتداعيات، مطبوعات مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، مرجع سابق، ص ٥٧ - ٥٩.

التكاليف في الوقت الحالي، وتصل تكلفة تحلية المتر المكعب الواحد من مياه البحر لما يقرب من دولار كامل مما يمنع الاستفادة منها لعدم جدواها اقتصاديا[1]، وكمية المياه التي يمكن تحليتها محدودة، وتنحصر حتى على المستوى العالمي في المجالات الصناعية والسكانية خاصة في الأماكن الساحلية.

وعقب التوقيع المنفرد على الاتفاق الإطاري في عنتيبي سافر وزير الري المصري إلى السودان للتنسيق مع وزير الري السوداني، وقد اقترح السودان تجميد أنشطة مبادرة دول الحوض مع الاستمرار في حضور اجتماعات مجلس وزراء المياه، والاجتماعات المهمة الأخرى التي تقررها كل من مصر والسودان، ووافقت الدولتان على المقترح السوداني خلال اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة لمياه النيل، ونتيجة للتنسيق الذي تم بين مصر والسودان أصبحت هناك شبه مقاطعة لأنشطة المبادرة، دون إعلان رسمي عن ذلك، واتفق ممثلو البلدين على رأي موحد في أي موضوع يُطرح للنقاش بين دول المبادرة[2].

ويرى فتحي الشاذلي نائب السفير المصري في أديس أبابا، ٢٠١٠ و٢٠١١، أن اتفاقية عنتيبي حتى ولو لم تكن " تتطابق " مع المطالب المصرية السودانية، ولا مع قواعد القانون الدولي ذات الصلة، إلا أن تنشيط أعمال الدبلوماسية المصرية كفيل بصيانة المصالح المائية لمصر والسودان، بشرط العودة إلى عضوية المجمع النيلي الذي كانت مصر هي اللاعب الرئيسي في صفوفه منذ انطلاق مبادرة حوض النيل ١٩٩٩ "، لأن عودة مصر والسودان،

---

[1] نفس المرجع. وكذلك الدستور ٩ يوليه ٢٠١١، نصر الدين علام: " مصر ودول حوض النيل... تاريخ ومصالح مشتركة " رقم ٩ ".

[2] نص ورقة ندوة الأهرام، لمحمد نصر الدين علام وزير الري الأسبق في ١٢ أكتوبر ٢٠١١، بعنوان: " سلبيات الاتفاقية الإطارية ومخاطر السدود الإثيوبية "، ص ١٣.

حسب رأى السفير، تعيد بشكل غير مباشر كافة الأطراف إلى محاولة الاتفاق مرة ثانية لاستكمال ما أجملته مواد الاتفاقية من مبادئ عامة [1].

وعلى كل حال فإن أنشطة المبادرة في هذه الأثناء وصلت إلى أدنى حد لها، وغدا العديد منها مهددًا بالتوقف خاصة أنشطة حوض النيل الشرقي التي تضم كلًّا من مصر والسودان وإثيوبيا، وتوقف بعض المانحين عن التمويل، وأصبح الموقف يحتاج من دول المنبع إلى مخرج من ذلك المأزق، ولذلك جاء إلى مصر في نوفمبر ٢٠١٠ رئيس الجمهورية التنزاني حاملًا لمقترح يمثل دول تجمع شرق أفريقيا لعقد قمة رئاسية لدول الحوض، وكان رد الرئيس الأسبق مبارك أنه لا مانع من حيث المبدأ ولكن يجب الإعداد الجيد لها[2].

وفي الثلث الأخير من ديسمبر ٢٠١٠ جاءت دعوة رسمية من الرئيس البوروندي لعقد مؤتمر قمة لرؤساء دول حوض النيل في كمبالا عاصمة أوغندا، واقترحت مصر تأجيل القمة لفترة قصيرة للإعداد المناسب لها، وأبدت في نفس الوقت موافقتها على حضور القمة في حالة الإصرار على عقدها في الموعد المحدد على أن يرأس وفد مصر رئيس الوزراء أحمد نظيف نظرًا لارتباط الرئيس مبارك بمواعيد مسبقة، وقبل الموعد المحدد لمؤتمر قمة رؤساء دول الحوض بأيام قليلة تم إلغاؤه من جانب دول المنابع دون إبداء الأسباب، وتلى ذلك أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، واستقالت حكومة نظيف في ٢٩ من نفس الشهر قبل خلع الرئيس مبارك في الحادي عشر من فبراير، فقامت بوروندي في توقيت حرج بالتوقيع على الاتفاقية الإطارية، وبذلك بلغ عدد الدول الموقعة عليها ست دول،

---

[1] مقال لفتحي الشاذلي نائب السفير المصري في أديس أبابا بعنوان: " حوض النيل ودبلوماسية قلة الحيلة "، وأيضا المصري اليوم ٦ أغسطس ٢٠١١.

[2] نصر الدين علام، اتفاقية عنتيبى والسدود الإثيوبية، مصدر سابق، ص ٧٥ ـ ٧٨، ٨٦.

أي ثلثي الدول الأعضاء في مبادرة حوض النيل وقتها هي تنزانيا وأوغندا وإثيوبيا وبوروندي ورواندا وكينيا[١].

والمتتبع لتطورات الأحداث في ذلك الوقت يرى أن الظروف كانت مُمَهّدة لخلق أجواء من التعاون المشترك بين بلدان حوض النيل، لكن الذي خرَّب العلاقات، وأوجد هذه القطيعة هو سياسة مصر المضطربة في عهد الرئيس مبارك خاصة في أواخر ذلك العهد، والدليل على ذلك أن دول الحوض قد اقترحت بالفعل عقد قمة لرؤساء الدول في أواخر ديسمبر ٢٠١٠ للتفاهم حول نقاط الخلاف في الاتفاقية، ولدفع العمل في أنشطة المبادرة، وتحقيق التعاون والعمل المشترك، ولكن مبارك اعتذر عن الحضور مقدمًا.

ولذلك فإن إلغاء موعد لقاء قمة رؤساء دول حوض النيل من جانب دول المنابع جاء نتيجة طبيعية لرد مصر على الدول التي اقترحت عقد القمة، بأن الرئيس مبارك لن يحضر الاجتماع لارتباطه بمواعيد محددة من قبل، وأنه سوف ينيب عنه رئيس الوزراء – استمرارًا لسياسة عدم حضوره لأية مؤتمرات قمة بعد محاولة اغتياله في أديس أبابا ١٩٩٥ – ذلك لأن مشاكل المياه في دول الحوض تتركز في المقام الأول مع مصر، وبالتالي فإن رئيس مصر كان هو الرئيس المحوري في قمة رؤساء دول الحوض، وعدم حضوره شخصيًا يعني أن المؤتمر ليس له مبرر، وأن مشاكل المياه العالقة لن تُحلّ.

وقد ظلت ماكينة الإعلام خلال حكم مبارك تضلل الشعب في قضايا الوطن، وهو ما لا ينفع في معالجة قضايا مصر الخارجية أو الإقليمية أو القومية، خاصة في مسألة استراتيجية كمشكلة المياه، والواقع أن نظام الحكم المباركي الفاسد لم يعرف فلسفة استخدام القوة الناعمة في العلاقات الخارجية

---

[١] الدستور ٣ أغسطس ٢٠١١، مقال لنصر الدين علام: " مصر ودول حوض النيل.

سوى مع الدول الغربية فقط التي كان يخضع لها خضوعًا واضحًا، وكان إعلام النظام لا يعرف سوى التهوين أو التهويل والتلويح بالقوة مع دول الجنوب، وكان ينبغي العمل في إطار متعدد الجوانب مع دول حوض النيل، مما كان يتطلب مفهومًا إقليميًا، وتحركًا اقتصاديًا، وتقاربًا شعبيًا واسعًا مع تلك الدول[1].

وقد سُئلت السفيرة منى عمر المسئولة عن الملف الأفريقي بوزارة الخارجية بعد قيام ثورة ٢٥ يناير عن سر تعقد مشكلة المياه بهذا الشكل، قالت إن طبيعة العمل في أفريقيا تعتمد بدرجة كبيرة على العلاقات الشخصية، ويجري حل كثير من الأزمات السياسية على مستوى القارة في اجتماعات مغلقة لرؤساء وزعماء الدول، وخلال الخمس عشرة سنة الأخيرة كانت هناك مشكلة كبيرة جدًا بسبب عزوف الرئيس مبارك عن حضور اجتماعات القمة الأفريقية التي تنعقد مرتين سنويًا، فكان الرؤساء الأفارقة يلتقون من أربع إلى خمس مرات سنويًا على الأقل، في حين أن رئيس مصر، وهى من أكبر الدول الأفريقية، كان غائبًا عن هذه الاجتماعات خلال تلك السنوات الطوال.

إن ذلك وغيره يثبت أن مبارك كان هو المسئول الأول عن تخريب علاقات مصر بدول حوض النيل خاصة، وأفريقيا بصفة عامة، بسبب غيابه عن القيام بمهامه الوطنية وفي مقدمتها التواجد في مؤتمرات القمة الأفريقية " للدفاع عن الوطن وحماية أراضيه " كما يقول قسم تولى سلطة رئيس الجمهورية، وعلى وجه الخصوص الدفاع عن حقوق مصر في مياه النيل، تلك المياه التي بدونها تصبح مصر صحراء جرداء، فدفاع مصر ورئيسها عن المياه هو في الواقع دفاع عن الأرض المصرية وأمنها القومي، ولقد انسحب مبارك من الساحة الأفريقية بعد محاولة اغتياله في أديس أبابا، حيث خشى على نفسه؛ لأنه كان يعيش من

---

[1] حلمي شعراوي، السودان في مفترق الطرق، مرجع سابق، ص ١٧٠ - ١٧٢.

أجل مصالحه الشخصية، وجعل من مصر الدولة الهامة والاستراتيجية، عزبة مملوكة ملكية خاصة له ولأسرته ولحملة مباخره، فاهتزت مكانة مصر، وجرى الجدل حول أعمدة وجودها وحقوقها الأساسية، وفي مقدمتها مياه النيل تلك الحقوق التي لم يجرؤ أحد من قبل على التشكيك فيها.

والحقيقة أن مسئولية مبارك عن الوضع الذي آل إليه الحال في ملف مياه النيل وحده يدينه بجريمة يجب أن تتعادل عقوبتها مع حجم الأضرار الشديدة التي خصت مصالح وطن وحياة شعب يعتمد كليًا منذ القدم في جميع نشاطاته الإنتاجية على مياه النيل، والواقع أن اتجاهات مصر السياسية ونشاط رجال سلكها الدبلوماسي في عهده سار على وتيرة مبارك نفسه في البحث عن مصالحه الخاصة، فأهمل الدبلوماسيون مصلحة الوطن، حيث إن النظام كان يقيد حركة جميع من يعملون في الجهاز الحكومي للدولة؛ إذ كان الرأي الأول والأخير لمبارك وحده، وللشلة التي كانت محيطة به بما فيهم زوجته ونجليه، فأصبح أي موظف دولة في مصر من الوزير حتى الغفير لا قرار له، فانكفأ الجميع على أعمالهم بشكل روتيني غير جاد ولا مفيد ولا مبدع، مركزين على مصالحهم ومصالح ذويهم الخاصة مما أضر كثيرًا بمصلحة الوطن، وخرب مؤسساته، وأفسد جهازه الإداري، وقد انعكس ذلك كله بالطبع على سياسة مصر الخارجية تجاه القارة الأفريقية وحوض النيل.

اجتماع مجلس وزراء الري (أديس أبابا - يونيو ٢٠١٠)

انعقد اجتماع مجلس وزراء الري لدول حوض النيل في أديس أبابا في ٢٥ يونيو ٢٠١٠، وكانت استراتيجية دول المنابع تقوم على إقناع الدول المانحة بأن التوقيع المنفرد على الاتفاقية الإطارية من جانبهم فقط لن يؤثر على أنشطة المبادرة ومسارها، وكان محددًا في اليوم السابق لاجتماع مجلس وزراء المياه في أديس أبابا أن تنعقد اللجنة الفنية للإعداد لجدول أعمال ذلك الاجتماع، وخلال

انعقاد تلك اللجنة تم عرض ميزانية وخطة العمل السنوية للمبادرة، واعترض ممثلو مصر والسودان على جدول الأعمال، وطلبوا أولًا مناقشة التداعيات المترتبة على التوقيع المنفرد على الاتفاقية الإطارية، وكيفية التحرك مستقبلا، ولكن لم توافق دول المنابع على هذا الطلب، فرفضت مصر والسودان الميزانية والخطة السنوية للجنة الفنية[1].

وفي ٢٦ يونيو ٢٠١٠ بدأ المجلس الوزاري اجتماعه بكلمة ترحيب من جانب رئيس البرلمان الإثيوبي، ثم تحدث كل من السكرتيرة التنفيذية للمبادرة، والوزير الإثيوبي، وممثل البنك الدولي، ثم جاءت كلمة وزير الري المصري التي عرض فيها ملخصًا لوضع الاتفاقية الإطارية وموقف دول المنابع ودولتي المصب منها[2]، وقد ألقى وزراء دول المنابع الموجودين في الجلسة الافتتاحية كلمات قصيرة ركزوا فيها على توجيه الشكر للدول التي وقعت على الاتفاقية الإطارية، ودعوا كلًا من مصر والسودان للحاق بهم، ولابد أن نلفت النظر إلى أنه كان غائبًا عن هذا الاجتماع وزراء كل من بوروندي والكونغو وكينيا وأوغندا[3].

وبعد قراءة محضر اجتماع اللجنة الفنية على المجتمعين بالحالة التي كان قد كتب بها في اليوم السابق، رفض ممثلو مصر والسودان التوقيع عليه، وفي نفس الجلسة تم عرض تعيين د. وائل خيري كسكرتير تنفيذي للمبادرة، وتمت الموافقة عليه بالإجماع[4].

---

(1) الدستور ٢٥ يوليو ٢٠١١، مقال لنصر الدين علام بعنوان: " مصر ودول حوض النيل... تاريخ ومصالح مشتركة " رقم ١١ ".

(2) نفس المصدر.

(3) الدستور ٢٧ يوليو ٢٠١١، مقال لنصر الدين علام بعنوان: " مصر ودول حوض النيل " مقال رقم ١٢.

(4) نفس المصدر.

ولقد كان من المقرر عقد اجتماع وزاري لدول حوض النيل في أديس أبابا، وبخصوص موعد هذا الاجتماع أرسل وزير الري المصري خطابًا إلى نظيره الإثيوبي لتأجيله إلى ١٥ ديسمبر ٢٠١٠، على أن تكون مناقشات المؤتمر منحصرة فقط في التداعيات القانونية والمؤسسية للتوقيع المنفرد على اتفاقية عنتيبي، وكيفية التحرك في المستقبل، ووافق وزراء دول الحوض تباعًا على عقد الاجتماع في الموعد الذي حدده د. علام، وفي ضوء هذا الموعد الجديد، اقترح وزير الموارد المائية الكونغولي، رئيس مجلس وزراء المياه في حوض النيل الاستوائي، عقد اجتماع لوزراء دول ذلك الحوض في اليوم التالي لاجتماع أديس أبابا في ١٦ ديسمبر ٢٠١٠ في العاصمة الكينية نيروبي لمناقشة واعتماد مشاريع وميزانية وخطة عمل ذلك الحوض[١].

وقد طلبت أوغندا استضافة الاجتماع بدلًا من كينيا في نفس موعده، فأرسلت مصر والسودان خطابًا إلى الوزير الكونغولي مطالبين بعقده بعد اجتماع أديس أبابا على أن يكون ذلك في مدينة نيروبي الكينية في يناير ٢٠١١، فوافق الوزير الكونغولي على ذلك، ولكن أصرت أوغندا على إقامته في عنتيبي في ١٦ ديسمبر ٢٠١٠، فرفض السودان حضور أي اجتماع يسبق الاجتماع الاستثنائي الذي ينبغي أن يناقش الأمور الخلافية في اتفاقية عنتيبي، ولم تحضر الاجتماع كل من مصر ورواندا والكونغو، التي كانت تترأس المجلس الوزاري للنيل الاستوائي.

المسألة المائية صراع أم تعاون

ينقل كينف إبراهام Kinfe Abraham – رئيس كل من المعهد الإثيوبي الدولي للسلام والتنمية، والتجمع الدولي للتنمية والديمقراطية في القرن الأفريقي – عن الباحث الإثيوبي يعقوب أرسانو، أن هناك احتمالًا كبيرًا للصراع حول المياه

---

[١] الدستور ٢٧ يوليو ٢٠١١، مقال لنصر الدين علام: " مصر ودول حوض النيل" (رقم ١٣).

في حوض النيل بين دول منابع النهر ودول أدناه، وذلك في رأيه يرجع إلى أن أعداد السكان خاصة في دول المنابع تتزايد بدرجة كبيرة مما يزيد الطلب على زراعة محاصيل الغذاء، وبالتالي للحاجة إلى مزيد من المياه، خاصة أن مياه النيل مستغلة لحساب دولتي المصب مصر والسودان دون باقي دول الحوض، مما يوجد تفاوتًا في توزيع تلك المياه قد يؤدى إلى الصراع(١).

ويقول أرسانو نفسه في دراسته للدكتوراه عن " إثيوبيا والنيل " إن التعبير السياسي للمصالح الاقتصادية للمياه العابرة للحدود، في إقليم حوض النيل قد ينتج عنه علاقات من الشد والجذب بين دول أدنى النهر ودول أعلاه، وسوف تزداد حالات التأزم كلما زادت الحاجة المائية للدول، وفي غياب مفاوضات مباشرة لتحقيق الاستخدام المعقول والمنصف للمياه، فإن بلدان أدنى النهر (يقصد مصر والسودان) سوف تختار موقف الدفاع، وتصر على " الحقوق الطبيعية والتاريخية " في مياه النيل؛ ولذلك فإن دول أعالي النيل ودول أدناه تحتاج إلى مفاوضات مباشرة للوصول إلى صيغة مقبولة لاتفاقية تحقق الانتفاع بمياه النيل على قاعدة المنافع المشتركة، بوضع ميكانزيم يحقق مصالح جميع الأطراف على مبدأ الكل يستفيد " Win – Win " في نظام تعاوني وإطار مؤسسي قانوني(٢)، ويضيف أرسانو أنه إذا استمرت بلدان الحوض تدافع عن مشاريعها التنموية الوطنية بعيدًا عن البلدان الأخرى، فهناك احتمال لأن تصل تلك البلدان إلى حالة من الصراع الشديد في المستقبل غير البعيد(٣).

ويذكر الباحث الكيني آرثر أويرو أن دول حوض النيل تسعى لوضع إطار قانوني مؤسسي يعمل على تنمية وتوزيع مياه النيل لمصلحة الجميع، وخلال المفاوضات الخاصة بوضع بنود الاتفاق الإطاري حدث اختلاف في

---

(1) Kinfe Abraham, The Nile Basin Disequilibrium. OP. Cit., P. 7.
(2) Yacob Arsano, Ethiopia and The Nile, OP. Cit., PP. 58 – 59.
(3) Loc. Cit.

وجهات النظر بين الجانبين الإثيوبي والمصري، وقد شكل الجانب المصري والسوداني موقفًا واحدًا في مفاوضات حوض النيل للتمسك باتفاقيات مياه النيل السابقة، بينما كانت دول الحوض الأخرى ترى ضرورة عقد اتفاقية جديدة بدلًا من تلك الاتفاقيات تراعى مصالح الجميع بما فيها دول المنابع(١).

ويرى أويرو أنه طالما أن هناك ضرورة لعقد اتفاق إطارى، وأن دولتي المصب مصر والسودان دخلتا في اتفاق ثنائي لكي يستفيدا سويًا من مياه النيل، وكونا معًا قوة في مواجهة دول أعلى النهر، فإن دول شرق أفريقيا من مصلحتها أن تتخذ موقفًا موحدًا في مسألة مياه النيل، وسوف يتطلب الأمر بالنسبة لها عقد مؤتمر قمة لرؤساء هذه الدول للتباحث بخصوص مصالحها في بحيرة فيكتوريا وإمكانية إيجاد تجمع لدول مجارى أعلى النهر لوضع سياسة موحدة للتنمية المشتركة هناك، وتكوين موقف موحد تجاه دولتي المصب في أي مفاوضات جارية(٢).

وكلام يعقوب أرسانو، وآرثر أويرو، وكينف إبراهام وغيرهم مُنصب هنا على توزيع كمية المياه التي تجرى في نهر النيل وتبلغ ٨٤ مليار متر مكعب، وهي لا تمثل سوى ٥% فقط من مياه الأمطار التي تنزل على حوض النهر ومقدارها ١٦٦٠ مليار متر مكعب في السنة الواحدة، وعلى الرغم من أن بلدان أعالي النيل تستفيد من تلك المياه الغزيرة في النشاطات الزراعية وتربية الحيوان وغيرها، إلا أن قدرًا كبيرًا من هذه المياه مشتت في نهيرات نائية وبحيرات منعزلة ومستنقعات واسعة، دون الاستفادة منه، ولذلك لو تم استغلال هذه الموارد المائية الكبيرة عن طريق إقامة مشروعات تنمية مائية مناسبة لغطت كل حاجات دول حوض النيل سواء في أعالي النهر أم في أدناه.

---

(1) Loc. Cit.
(2) Arthur Okoth – Owiro, OP. Cit., PP. 64 – 65.

ولعل ذلك يتفق مع ما يراه أرسانو نفسه بأن نهر النيل ذو طبيعة كريمة لكل من يعيش على ضفتيه، وذلك هو سر العلاقة التاريخية بين شعوب دول منابع ومصب هذا النهر العظيم، حيث بقى نهر النيل على مر الزمن مصدر الأمل لكل الشعوب القاطنة على ضفتيه، فهو يخفف من شدة الفقر، واستمرار البؤس، ولسوف يظل النيل دائمًا عامل وصل وليس عامل فصل بين مصر وإثيوبيا ودول الحوض الأخرى(١).

ولكي يحقق نهر النيل الخير والأمل لكل من على ضفتيه فإن من الضروري العمل على أن يكون التعاون هو منهج استغلال ذلك النهر، وعلى حد قول أرسانو ينبغي أن يتوحد سكان حوض النيل الشرقي، كجزء من الوحدة الإقليمية لحوض النيل، لكي يستفيدوا استفادة كبيرة من مصادر مياه ذلك النهر(٢)، وأن مشاكل المياه في دول الحوض بصفة عامة ودول حوض النيل الشرقي على وجه الخصوص ينبغي حلها عن طريق الحوار والتعاون من خلال مبادرة حوض النيل، وينبغي على دول الحوض أن يزيلوا أسباب الخلاف الذي يوجد بينهم، طبقًا للأطر القانونية المحلية والدولية بدلًا من الصراع أو الصدام العسكري(٣).

ويرى آرثر أويرو أن التعاون هو الذي يدفع لتحقيق توافق حقيقي بين دول حوض النيل، وذلك يتم عن طريق التفاوض بأن تحدد دول الحوض " مشكلاتها الجماعية " ولا تركز فقط على ادعاءاتها ونظرياتها القديمة – ويقصد بها الحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل – ويقول أويرو: إن معظم

---

(1) Yacob Arsano, OP. Cit., PP. 45.
Arthur Okoth – Owiro, OP. Cit., PP. 26 – 27.
(2) Yacob Arsano, OP. Cit., P. 49.
(3) Ibid., OP. Cit., PP 44 – 45.

دول الأنهار الدولية قامت بعقد اتفاقيات حددت بموجبها سبل التعامل وحقوق الدول المائية فيها، باستثناء دول نهر النيل التي لاتزال تسعى لتحقيق ذلك[1].

ونحن نتفق مع أرسانو بخصوص التعاون والتفاوض بين دول الحوض للوصول إلى صيغة توافقية لأسلوب التعامل مع مياه النيل عبر اتفاقيات جديدة، غير أننا لا نتفق مع نظرة آرثر أويرو فيما يتصل بتجاهل الاتفاقيات السابقة الخاصة بمياه النيل، والتي تخص الحقوق المائية لكل من مصر والسودان في تلك المياه؛ لأنها حقوق قانونية وطبيعية وتاريخية ثابتة وليست ادعاء كما يقول.

وإذا كان مفتاح حل مشكلات المياه والصراع حولها يكمن في التعاون من أجل التوافق، فإن القانون الدولي يثبت في الواقع قدرته على دعم رغبات الدول في ذلك مثل: ١ – الإصرار على المفاوضات باعتبارها الوسيلة المناسبة لوضع أية تنظيمات أو قواعد تشجع الدول النهرية على تحقيق المصالح المشتركة. ٢ – توفير الاتفاقيات والقوانين العامة والدولية التي بإمكانها أن تفرض الأسس المناسبة لاستخدامات المياه من جانب دول النهر المشترك.٣ – وضع القواعد القانونية بطرح اتفاقية إطارية تعبر عن مصالح وتصورات دول الحوض جميعًا، بطريقة توافقية مع إرغام الدول على الوفاء بتعهداتها، كوضع اتفاق بديل لاتفاقية عنتيبي، أو تعديلها بالشكل الذي يقر الحقوق التاريخية لدولتي المصب، مصر والسودان، في مياه النيل . ٤ – الدعوة لتوسيع نطاق العمل الجماعي، والمشروعات المشتركة للتنمية المائية، والمشروعات الاقتصادية التي تعود بالنفع على جميع دول حوض النيل.

---

(1) Arthur Okoth – Owiro, OP. Cit., PP. 25 – 27.

الفصل التاسع

ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١
وقضية مياه النيل

- مبارك يتجاهل مشكلة مياه النيل.
- ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.
- سفر الوفد الشعبي المصري للسودان.
- وفد الدبلوماسية الشعبية المصرية في أوغندا.
- نائب وزير خارجية كينيا في مصر.
- رئيس الوزراء المصري د. عصام شرف في زيارة رسمية لأوغندا.
- زيارة الوفد الشعبي المصري لأديس أبابا.
- رئيس الوزراء المصري يزور إثيوبيا.
- زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي (مليس زيناوي) لمصر ٢٠١١.
- تطورات أخرى في المسألة المائية ٢٠١١.

مبارك يتجاهل مسالة مياه النيل

الواقع أن الفترة التي تلت عقد مصر لاتفاقية ١٩٩٣ مع إثيوبيا - التي تعهدت فيها بعدم الإضرار بمصالح مصر وحقوقها في مياه النيل - كانت ممهدة لخلق علاقات قوية وتعاون مشترك بين بلدين كبيرين من بلدان حوض النيل في شتى المجالات، لكن الذي أفسد العلاقات، وأوجد هذه القطيعة هو السياسة المصرية المتبعة في عهد مبارك الذي امتنع عن زيارة الدول الأفريقية أو حضور مؤتمراتها، بما فيها دول حوض النيل، بعد محاولة اغتياله ١٩٩٥، وكان الأداء السياسي المصري سيئًا للغاية وقت وجود وزير الخارجية عمرو موسى الذي لم يعط الشئون الأفريقية الاهتمام الواجب - كما فعل بطرس غالى من قبل - وأحمد أبو الغيط، الذي كان لا يقدم ولا يؤخر، ولا يؤثر في أي وضع سياسي، وعمر سليمان رئيس جهاز المخابرات الذي كان يَصْعب التعامل معه بسبب تكبره وغطرسته.

ولقد أهملت أجهزة الدولة في عهد مبارك الشئون الأفريقية، ضمن ما أهملت من شئون أخرى، وركزت خلال السنوات الأخيرة من حكمه على توريث جمال ابنه حكم مصر، وكأن مصر ملكية خاصة، ولذلك وثقت تلك الإدارة علاقاتها مع القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، اعتقادًا منها بأن تلك القوى هي وحدها الفاعلة والمؤثرة داخليًا وإقليميًا وعالميًا، وأنها هي التي ستزكي وصول جمال مبارك إلى سدة الحكم في مصر، متجاهلة دور الشعب المصري وقوة تأثيره على أي حدث سياسي في البلاد، ومن أجل ذلك تغاضت تلك الإدارة عن تجاوزات إسرائيل وتغلغلها ليس فقط في الشئون العربية بل وفي الشئون الأفريقية، وعلى وجه الخصوص في دول حوض النيل على حساب المصالح المصرية، وركزت السلطة الحاكمة في مصر علاقاتها مع الشمال الأمريكي والأوروبي والإسرائيلي، على حساب الجنوب الأفريقي، منبع

النيل ومصدر الحياة لمصر، علمًا بأن المصائب والكوارث تأتي لمصر دائمًا من الشمال، والخير يأتيها دائمًا من الجنوب، فأي إجحاف وأي جحود ذلك الذي اتبعته إدارة مبارك.

ولذلك كان سقوط ذلك النظام مدويًا، وأصبح مبارك وأسرته وابنه وكوادر حكمه وحملة مباخره في مزبلة التاريخ، وذلك هو مصير من تغضب عليه مصر وشعبها، فمصر دائمًا تمقت كل من حاول نهبها وإضعاف مكانتها وهز كرامتها وتجاهل ميراثها الثقافي، وإسقاط دورها الإقليمي، وموقعها العبقري الذي تحكمه عوامل المكان والزمان والإنسان، أي الجغرافيا والتاريخ والشعب المصري، مؤسس أول المجتمعات الإنسانية المنظمة، وباني أقدم الحضارات البشرية على نهر النيل.

وإذا جاء وقت المحاسبة الحقيقية، فإن الصراع الشديد الذي تواجهه مصر في الحصول على حقوقها في مياه النيل سوف تكون أخطر التهم وأشد الأخطاء التي توجه لنظام مبارك، فلقد ترتب على سياساته أن أصبحنا مُوَاجهين بموقف في غاية الصعوبة في مسألة مياه النيل، موقف لا نملك حياله قدرة مناسبة على التصرف، لولا ثورة الشعب المصري وتحركه، وتَوَلِّي قيادته عناصر وطنية مخلصة، تحاول أن تستعيد لمصر مكانتها وتسترد حقوقها.

ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

نتيجة لتراكم كم مهول من الفساد والخراب في الدولة المصرية في عهد حسنى مبارك، حيث انتشرت الرشوة والوساطة والمحسوبية، وسيطرت المصالح الفردية والخاصة على تصرفات الأفراد، وتراجعت مشروعات التنمية الزراعية، وتوقفت الصناعات الوطنية والاستراتيجية، وغزت البضائع الأجنبية أسواق البلاد سواء أكانت مستوردة أم مهربة، وتم تصفية وبيع القطاع العام، وزادت البطالة والجريمة، ووقعت حوادث غرق العبَّارات وسقوط الطائرات وحرق القطارات،

واشتعال الحرائق في مسارح الدولة بمن فيها من بشر دون أية اهتمامات أو اهتزازات حقيقية للسلطة المنشغلة بمصالحها، وفي هذا المناخ الذي كان يزكم الأنوف زاد التراكم الرأسمالي لدى شُلة الحكام والمنتفعين برئاسة مبارك، فاهتم المسئولون بما يكسبوه أو ينهبوه لا بما يقدمونه للوطن من أعمال، وسارت مصر في ركاب الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تملى عليها سياستها الخارجية وحتى الداخلية، بشكل يخدم مصالح أمريكا ويحقق مخططات إسرائيل، ويبعد مصر عن دورها العربي والأفريقي، وانتفت في عهد مبارك العدالة الاجتماعية، وانقسم الوطن بين قلة تملك كل شيء وبين أغلبية كاسحة لا تملك أي شيء، وسيطر رجال الأمن على شئون البلاد فكُممت الأفواه، وزادت حالة الكبت، وتلاشت حرية الرأي، وبسبب ذلك وغيره قامت في ٢٥ يناير ٢٠١١ ثورة لكي تزيل مبارك ونظامه من رئاسة البلاد بعد ثلاثين عامًا من الحكم الاستبدادي التابع، ثورة أشعلها الشباب والتفت حولها جموع الشعب المصري، بكافة فئاته وعناصره.

ولما جاء محمد مرسى وجماعة الإخوان إلى الحكم في منتصف ٢٠١٢، في غفلة من الزمن استشرت الفوضى، وانتشر العنف في كل مكان، ووصل الفساد إلى كل شيء في مصر، ولم تراهن جماعة الإخوان فقط على امتلاك البلاد وشعبها وثروتها، ووضع القيادات الإخوانية على مفاصل السلطة فيها، بل راهنت أيضًا على بيع البلاد للغرب وإسرائيل، طالما أبقاها الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على كراسي الحكم، وقد حدث كل ذلك تحت مظلة الدين - الذي يقوم على الشكل لا على المضمون، وما الدين لديهم سوى وسيلة للحكم، وليس غاية لترسيخ الإيمان والقيم - الذي كان بمثابة " مسمار جحا " لاستغلال شعب كان أجداده أول من تدين وعلم الناس العبادة، واستمر الأمر على هذا المنوال حتى قامت الموجة الثانية من ثورة مصر المعاصرة - في ٣٠ يونيو

٢٠١٣، حين التفت جموع الشعب الواعية حول حركة " تمرد " – تلك الثورة التي جاءت معبرة عن أكثر من ٩٠% من الشعب المصري وفي القلب منه الشباب، الثورة التي طلبت في موجة من موجاتها من الجيش المصري، حمايتها حين نزولها إلى الشوارع والميادين والقرى والمدن في مظاهرات شعبية ضمت أكثر من ٣٠ مليون مصري في حدث هو الأول من نوعه في التاريخ الإنساني كله، فنزلت قوات الجيش إلى الشوارع بمعداتها وأسلحتها، ومعها قوات من البوليس الوطني الشريف، حيث قامت بعملية دفاعية وطنية شعبية بقيادة وزير الدفاع المصري الوطني الجسور عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية فيما بعد، لتحرس مؤسسات الدولة ومواطنيها من عنف الإخوان الذين حصلوا على الأسلحة الخفيفة والثقيلة، والبيضاء وغيرها، من الداخل والخارج، تلك الأسلحة التي قاموا باستخدامها لإجبار الشعب المصري على قبولهم " ومرسى بتاعهم " لحكم بلد فشلوا في إدارته، وشعب لا يقبل وجودهم، بعد حكم سنة تعد هي الأسود في تاريخ مصر المعاصر، سنة حاولوا فيها تدمير كافة مؤسسات الدولة القضائية والسياسية والثقافية والإعلامية والأمنية... إلخ، ولقد زاد الإخوان في تبعية مصر لأمريكا وإسرائيل خلال فترة حكمهم القصيرة بشكل كاد يقضى على دولة عمرها ٧٠٠٠ سنة، ولقد حققت ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ الهدف المراد من قيامها وهو إزالة محمد مرسى وجماعة الإخوان من على كراسي السلطة التي أفسدوا فيها في سنة واحدة أكثر مما فسد في ثُلث قرن قبلهم.

والحق أنه بقيام هذه الثورة أصبح الوطن والمواطنون يتطلعون لانتقال مصر إلى عهد جديد من الديمقراطية الحقيقية، والتنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، عهد تتمكن فيه مصر ليس فقط من ضبط شئونها الداخلية، بل وأن تُوجِد لها أيضًا سياسة خارجية تتناسب مع مكانتها ومسئوليتها السياسية والتاريخية الأفريقية والعربية والدولية، في وسط حالة " الفوضى الخلاقة " التي صنعتها

الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، الفوضى التي عمت دول الربيع العربي بهدف تحويل الثورات السياسية والاجتماعية إلى صراعات دينية – بين المسلمين والمسيحيين، وبين السنة والشيعة، وبين الأغلبية الشعبية المتدينة على الفطرة والجماعات الإسلامية المبتدعة والمدسوسة من الخارج كالإخوان المسلمين والصحوة وفجر الإسلام وداعش والحوثيين وأنصار بيت المقدس والقاعدة ... إلخ – في العراق وليبيا وسوريا واليمن، وحتى في مصر، ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الصراعات إلى القضاء على المشاعر الوطنية، وإشعال الخلافات داخل الوطن الواحد، بل وتقسيم كل وطن وكل دولة إلى قطع وأجزاء.

وعلى أية حال فبعد الموجة الأولى من الثورة، بدأت شخصيات وطنية مستقلة ومعها قوى الثورة المتمثلة في ائتلافات الشباب والأحزاب السياسية الليبرالية واليسارية – ما عدا القوى الإسلامية التي انشغلت بجمع الغنائم والوظائف والأموال بعد الثورة التي سطوا عليها، كما انشغلت بالتمكين لرجالها في اغتصاب الحكم والسيطرة على البلاد – تبحث عن حلول لأهم المشاكل والمخاطر التي تواجه البلاد، تلك التي تعرضت لها قبل وخلال وعقب الثورة، ولقد كانت مشكلة مياه النيل، على رأس المشكلات الإقليمية والأمنية والاستراتيجية والحياتية التي تهدد مصر، ومن ثم كان توجه وفود الوطنيين وشباب الثورة، وممثلي أحزابها السياسية إلى بلدان حوض النيل لفتح حوار مع شعوبها ومسئوليها حول مشكلة المياه خاصة بعد توقيع بعض دول المنابع على اتفاقية عنتيبي بأوغندا في ١٤ مايو ٢٠١٠، متجاهلين رأي مصر والسودان ومصالح شعوبهما الحيوية في مياه النيل، وهنا نعرض لزيارات ممثلي الدبلوماسية الشعبية المصرية، وتحركات السلطات التنفيذية الوطنية، في محاولتها لمعالجة هذه المشكلة المحورية مع دول منابع نهر النيل.

سفر الوفد الشعبي المصري للسودان

كان السودان أول البلدان التي توجهت إليها زيارات الوفود الشعبية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، لاستعادة مصر مكانتها الإقليمية وعلاقتها الخارجية، وقد أسفرت المناقشات التي دارت أثناء هذه الزيارة عن حتمية وجود موقف مصري سوداني موحد تجاه قضايا مياه النيل، وجرى اتفاق حول إقامة مشروعات مشتركة بين السودان ومصر في مجال الزراعة، وتشكيل لجنة شعبية مشتركة لإدارة حوار واسع حول التعاون والتكامل بين البلدين حتى بلوغ الوحدة بينهما، وأعلن د. نافع على نافع نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان قبوله دعوة السيد البدوي رئيس حزب الوفد - واحد أعضاء وفد الدبلوماسية الشعبية المصرية المتوجه للسودان - لزيارة القاهرة بغية استكمال الحوار المشترك بين الشعبين في أسرع وقت ممكن.

ووافق نائب رئيس الجمهورية السوداني " على عثمان محمد طه " خلال لقائه بالوفد الشعبي على تخصيص مليون فدان صالح للزراعة بسعر رمزي، في الولاية الشمالية للسودان (٤٠٠ كم جنوب أسوان) وتتوفر فيها الطرق الممهدة، لتنفيذ مبادرة الشراكة المصرية، التي أُقترح أن تقوم على تبرعات بعض رجال الأعمال المصريين بـ ١٠ % من ثرواتهم لزراعة هذه المساحة، وأن يتم تمليكها لأسر مصرية وسودانية، على أساس أن يتم توزيع العوائد والفوائد مُثالثة بين الأسر المصرية، والأسر السودانية، وإدارة المشروع، وقال السيد البدوي في تصريحات للأهرام: إن هذه الأرض تصلح لزراعة القمح والنباتات العطرية والطبية والعضوية التي يستخرج منها الوقود الحيوي، مشيرًا إلى فكرة أن يتولى مصطفى الجندي، مساعد رئيس حزب الوفد ووزير الشئون الأفريقية في حكومة الظل للحزب، الإشراف على هذا المشروع الذي لا يهدف للربح، ولكن تلك المشروعات لم يتم متابعتها وتحويلها إلى واقع حقيقي لخدمة أبناء البلدين.

وخلال زيارة الوفد الشعبي للسودان طالب الصادق المهدى رئيس حزب الأمة المعارض، في موقف فيه كثير من البرجماتية والتناقض " بالتوقيع على اتفاقية عنتيبي لتأمين العلاقات بين دول حوض النيل "، ودعا للحوار من أجل تحقيق التعاون الواسع بين تلك الدول كي تسترد مصر دورها الإقليمي بعد أن استرد شعبها حقه وحريته وكرامته.

وقد علق محمد عثمان الميرغني، زعيم حزب الاتحادي الديمقراطي، المعروف تاريخيًّا بتأييده للوحدة مع مصر، على زيارة الوفد المصري للسودان بقوله: " الآن أدرك الجميع أنه لا سبيل لتحقيق استقرار وسلام وادي النيل إلا بوحدة شطريه، مما يدل على صواب رؤية الحزب الاتحادي الديموقراطي"، وأبدى الميرغني – وسط هتافات أنصاره بحياة ثوار التحرير ووحدة وادى النيل – أسف السودانيين على انحسار دور مصر في ريادة الأمتين العربية والإسلامية، وفي تصديها للتحديات التي تواجه أشقائها مُبديًا تطلعه لأن تستعيد مصر مكانتها وريادتها [(١)].

وفد الدبلوماسية الشعبية المصرية في أوغندا

في أبريل ٢٠١١ توجه وفد شعبي يعبر عن ثورة ٢٥ يناير إلى أوغندا، يحمل معه قلق المصريين بخصوص قضية مياه النيل، وقد ضم الوفد بعض ممثلي شباب الثورة، كما ضم عددًا من الرموز الشعبية المصرية، وبعض من أعضاء حكومة الظل الوفدية برئاسة النائب البرلماني الأسبق مصطفى الجندي – الذي قام بجهود وطنية تستحق التقدير لوضع الترتيبات اللازمة لهذه الزيارة – حيث توجه الوفد المصري إلى العاصمة الأوغندية كمبالا، والتقى بالرئيس الأوغندي يوري موسيفيني لبحث ملف حوض النيل، ولفتح صفحة جديدة في العلاقات المصرية الأوغندية، وخلال اللقاء الذي استغرق أكثر من ساعة طلب

---

(١) الأهرام ٩ مايو ٢٠١١.

الوفد المصري وقف كل الإجراءات المتعلقة بالاتفاقية الإطارية (اتفاقية عنتيبي) الخاصة بدول الحوض لحين خروج مصر من الوضع الحالي.

وقد طلب مصطفى الجندي من الرئيس الأوغندي أن يقوم بالاتصال بباقي رؤساء دول حوض النيل بشأن التطورات الأخيرة في مسألة مياه النيل، وعبر موسيفيني عن احترامه لثورة ٢٥ يناير وترحيبه باستقبال الوفد الشعبي المعبر عنها، وقال: إن هذه الثورة أظهرت المعدن الأصيل لشعب مصر الذي غاب عن أفريقيا لسنوات طويلة فاشتاقت له، وأشار الرئيس الأوغندي إلى أنه سبق أن قال للرئيس المصري حسنى مبارك، فلتكن مصر أرض الصناعة، ولتكن أوغندا والسودان أرض الزراعة وتوليد الكهرباء، وأنه لن تكون هناك تنمية في مصر دون أوغندا ودول حوض النيل والعكس صحيح، مشددًا على أن هذا ما أثبته التاريخ حيث إن دول حوض النيل عبارة عن جسد واحد[١].

ولقد أبرزت صحيفة " نيو فيجن " الرسمية الأوغندية نبأ زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية لأوغندا، كما أبرزت تفاصيل المكالمة الهاتفية بين الرئيس الأوغندي موسيفيني ومصطفى الجندي الذي دعاه فيها لزيارة مصر وإلقاء خطاب للشعب المصري من ميدان التحرير، وأبرزت الصحيفة الأوغندية قول الرئيس الأوغندي: " إنه لشرف لأي زعيم أفريقي أو عالمي أن يتحدث من ميدان التحرير أعظم ميادين الحرية في العالم "، وأشارت الصحيفة إلى أن مظاهرات ملايين المصريين في ميدان التحرير كانت وراء إسقاط نظام الرئيس المصري حسنى مبارك[٢].

---

[١] الأهرام ٦ مارس ٢٠١١. والأسبوع ١٨ أبريل ٢٠١١.
[٢] الوفد ١٦ أبريل ٢٠١١.

نائب وزير خارجيه كينيا في مصر

في الفترة التي أعقبت ثورة يناير قام نائب وزير خارجية كينيا بزيارة للقاهرة في ١١ إبريل ٢٠١١ حيث عقد جلسة مشاورات[١] مع المسئولين المصريين، في مقر وزارة الخارجية المصرية، وقد ركزت الجلسة على بعض القضايا السياسية والاقتصادية بين مصر وكينيا، وترأس الجلسة من الجانب المصري السفيرة منى عمر، ومن الجانب الكيني السفير " ريتشارد أونيان "، وقد تمخض عن تلك الجلسة إنشاء " مجلس أعمال مصري – كيني " مشترك، وخلال اللقاء تم الاتفاق على استيراد اللحوم الكينية، وعلى منع الازدواج الضريبي لتشجيع رجال الأعمال على زيادة النشاط الاقتصادي بين البلدين، وأكد مساعد وزير الخارجية الكينية خلال المشاورات حرص بلاده البالغ على عدم الإضرار بالمصالح المائية لمصر، والتغلب على المشاكل الخاصة بعملية استيراد الشاي من كينيا، ودعم الصادرات المصرية إليها وإلى دول الكوميسا، وقد جرى التأكيد على التزام مصر بعلاقاتها الوثيقة بالدول الأفريقية [٢]. وعلى هامش زيارة نائب وزير خارجية كينيا لمصر عبرت وزارة الري المصرية عن رغبتها في الاتفاق على توزيع منصف ومعقول للمياه بين دول حوض النيل، والعمل على تحقيق التعاون بين مصر وأشقائها من دول الحوض وفقًا لمبدأ " الجميع فائز ولا ضرر ولا ضرار لأي طرف من الأطراف "[٣].

رئيس الوزراء المصري د. عصام شرف في زيارة رسمية لأوغندا

بعد زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية لأوغندا قام رئيس الوزراء المصري د. عصام شرف بزيارة رسمية لها في أوائل مايو ٢٠١١، حيث التقى بالرئيس

---

(١) الأهرام ٣ أبريل ٢٠١١.
(٢) المصري ٢٩ أبريل ٢٠١١.
(٣) الأهرام ١ سبتمبر ٢٠١١ تحقيق مع د هشام قنديل وزير الري الأسبق.

الأوغندي يوري موسيفيني، وسلمه رسالة من المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وصرح شرف بأن العلاقات المصرية الأوغندية في تطور مستمر بعد ثورة يناير، وأن صفحة جديدة قد بدأت لتعزيز العلاقات بين مصر وأوغندا ودول حوض النيل[١].

وأكد د. أحمد السمان المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء المصري أن المباحثات مع الرئيس موسوفينى جرت في جو ودي للغاية، واستمرت لحوالي الساعة ونصف الساعة، وصرح السمان أن د. عصام شرف وجه دعوة للرئيس الأوغندي لزيارة مصر كما وجه الرئيس الأوغندي دعوة للمشير طنطاوي لزيارة أوغندا، ووعد موسيفيني أنه سوف يزور القاهرة والأقصر وطريق الكِبَاش مشيدًا بعظمة الحضارة الفرعونية.

وخلال الزيارة اتفقت مصر وأوغندا على تنفيذ عدة مشروعات مشتركة في مجال البحث العلمي، وعلى أن تقدم مصر عددًا من المنح الدراسية للطلاب الأوغنديين في الجامعات المصرية، وأن تقوم ببناء عدد من السدود الصغيرة لتوليد الكهرباء والطاقة في أوغندا، وحفر ١٠٠ بئر جوفية لتوفير مياه الشرب لأهالي القرى المحرومة من المياه هناك بتكلفة تصل إلى ٤,٥ مليون دولار[٢].

زيارة الوفد الشعبي المصري لأديس أبابا

في مايو ٢٠١١ توجه وفد شعبي مصري كبير إلى إثيوبيا أهم محطات الوفود الشعبية المصرية المتجهة نحو دول حوض النيل، وقد ضم ذلك الوفد ٤٨ شخصية عامة وسياسية من بينهم عبد الحكيم جمال عبد الناصر، وجورج إسحاق، وحمدين صباحي، ود. محمد أبو الغار، ومصطفى الجندي، وذلك من أجل الحوار حول مستقبل العلاقات المصرية مع دول المنابع، ولدعوة هذه الدول لوقف التوقيع على اتفاقية عنتيبي الإطارية، والسعي لوضع اتفاقية بديلة ترضى

---

[١] الأهرام ١٣ مايو ٢٠١١.
[٢] نفسه.

عنها جميع دول الحوض، ولدفع العمل المشترك والتعاون المثمر بين البلدان والشعوب المحيطة بنهر النيل[١].

وقام الوفد الشعبي بإجراء حوارات مع منظمات شعبية، ومؤسسات رسمية في إثيوبيا، حيث زار مقر الكاتدرائية الأرثوذكسية، ولقى ترحيبًا وديًا من القساوسة والرهبان، وهتف أعضاؤه " مصر وإثيوبيا إيد واحدة "[٢]. ثم قام الوفد بزيارة الرئيس الإثيوبي " جيرما ولد جيورجيوس " الذي تحدث إلى أعضاء الوفد قائلًا: " إن دول حوض النيل تسعى منذ ١٠ سنوات للتوصل إلى اتفاق يستند إلى مبادئ الاستخدام العادل للمياه لجميع الأطراف مع الالتزام بعدم التسبب في أية أضرار لأي دولة "، وأضاف " أن بلاده تسعى لبناء علاقات قوية مبنية على التعاون الاقتصادي والتنموي مع مصر، ولكن ذلك لم يتحقق بسبب النظام السابق لحسنى مبارك "، وأكد جيورجيوس على أن بلاده لا تريد الإضرار بمصر، فإثيوبيا تحاول بناء سد الألفية (النهضة) لتوليد الطاقة الكهرومائية لتحقيق النمو في أنحائها خلال السنوات القادمة[٣].

وتقابل الوفد المصري مع رئيس الوزراء الإثيوبي مليس زيناوي، الذي عبر عن سعادته بالوفد الذي يزور بلاده، وعبر كل من د. عمرو حلمي والمهندس عبد الحكيم عبد الناصر ود. كريمة الحفناوي عن رغبتهم في أن يتم فتح صفحة جديدة في العلاقات بين مصر وإثيوبيا بما يحقق مصلحة البلدين.

وبخصوص مياه النيل أكد رئيس الوزراء الإثيوبي: " أن أي مشروع على نهر النيل – يقصد وقتها سد النهضة – يؤذى الفلاح المصري يعتبر جريمة من أسوأ الجرائم، مشددًا على أن الفلاح المصري والإثيوبي في مركب واحد "، وأضاف: إن العلاقات الطبيعية ما كانت ستعود لولا وفد الدبلوماسية الشعبية

---

(١) الأهرام ٧ مايو ٢٠١١.
(٢) الأهرام ٧ مايو ٢٠١١.
(٣) المصري اليوم ٣ مايو ٢٠١١.

المصرية، وقال موجهًا كلامه إلى محمد عبد القادر نقيب عام الفلاحين المصريين: " أنا أعلم مدى احتياجكم للمياه، ولذلك فإن المشروعات المائية ستساعد على رفع المعاناة عن الفلاح المصري والإثيوبي، وتساعد على زيادة كمية المياه خاصة مع استخدام وسائل الري الحديثة والمتطورة "[1].

وأكد زيناوي خلال لقائه بالوفد أيضًا أن بلاده لا تخطط لمشروع من شأنه أن ينشر الجوع بمصر، أو يضر بمصالحها مطلقًا، وأن السدود التي تنوي إثيوبيا إقامتها ستعود بالنفع على مصر أيضًا، وشدد على أن بلاده لم تطلب مساواة حصتها من ماء النيل بحصة مصر؛ لأنها تدرك أن مصر بحاجة إلى مياه الري أكثر من إثيوبيا، فمن غير المعقول أن تطالب بهذا الأمر، لكنَّ إثيوبيا تطالب فقط ببناء قدر كاف من السدود لتوليد الطاقة، ومياه تكفي لري بعض الأراضي الزراعية، وقال زيناوي: " إثيوبيا لم تفكر أبدًا في بيع المياه إلى أي جهة أخرى، ومياه النيل تتدفق من إثيوبيا إلى مصر منذ ملايين السنين "، مؤكدًا أنه: " لن يتم إقرار مشكلة مياه النيل إلا بالخيار الذي يرضي جميع الأطراف"[2].

وذكر زيناوي في لقائه بالوفد المصري تعليقًا على موقف بلاده من نظام الحكم السابق في مصر: " أن نظام مبارك كان يتعامل مع ملف مياه النيل وكأنه ملف أمن قومي، في حين أنه قضية اقتصادية وبيئية "، وقال: " إنه حين كان يتم التعامل معنا على أننا نشكل تهديدًا أمنيًا لمصر بدلًا من كوننا شركاء تربطنا بمصر جسور قوية فإن من المؤكد أن هناك شيئًا ما خطأ "[3]. وأضاف زيناوي: " أن نظام مبارك كان يتصف بالتعنت والصلف والتعالي، وأنه حين توقف الرئيس مبارك عن حضور اجتماعات القمة الأفريقية، كان مبعوثه الرسمي دائمًا هو عمر سليمان رئيس جهاز المخابرات المصرية الذي كان يتعامل مع المسئولين

---

[1] الأهرام ١٨ سبتمبر ٢٠١١.

[2] المصري اليوم ٩ يوليو ٢٠١١.

[3] حوار الأهرام مع رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوى في ١٨ سبتمبر ٢٠١١.

الإثيوبيين على نفس الدرجة من الاستعلاء والتكبر، وكان يتعامل مع دول حوض النيل بطريقة الإملاءات وليس بطريقة المشاورات "[1]، وقد صرح د. محمد أبو الغار عضو الوفد الشعبي عقب عودته من إثيوبيا بأن: " ميليس زيناوي أخبرهم أن عمر سليمان، كان هو السبب الرئيسي لتدهور العلاقات المصرية الإثيوبية خلال فترة حكم مبارك حيث كان مسئولًا عن ملف مياه النيل "[2]، ولم يكن عمر سليمان في الواقع سببًا في خلق نقاط الخلاف بين مصر وإثيوبيا، ولكن كان أسلوب تعامله الغليظ سببًا في تعقيدها وعدم التوصل لحلول لها.

وحين زار الوفد الشعبي جامعة أديس أبابا طالب د. محمد أبو الغار ود. كريمة الحفناوي خلال حديثهما بِطَيِّ صفحة الماضي البغيض في العلاقات بين مصر وإثيوبيا، وبدء مرحلة جديدة بعد ثورة يناير، وقالا: " إننا كوفد شعبي تحرك بعد أن شعر بأن حكومة مصر الحالية تمثل المصريين، وأن الحكومات السابقة لم تكن تعبر عنهم"، كما أكدا أيضًا " أن جميع المواطنين في دول حوض النيل لهم نفس حقوق التنمية والماء والكهرباء؛ لأن حوض النيل وحدة سياسية واحدة "[3].

وتحدث " د. جالون ميرا " نيابة عن أساتذة جامعة أديس أبابا، مُرحبًا بحضور الوفد المصري لإثيوبيا، ومؤكدًا على أهمية التعاون بين الجامعات المصرية والإثيوبية في كافة المجالات، ومشيرًا إلى أن شعب إثيوبيا ينشد السلام مع إخوانه من دول حوض النيل، ومن جانبها أكدت د. هيروت ولد مريام رئيس العلاقات الخارجية والتخطيط الاستراتيجي بجامعة أديس أبابا أن الجامعة لديها تعاون وشراكة مع عدد من الجامعات المصرية ومن بينها جامعتي الإسكندرية

---

(1) المصري اليوم ٣ مايو ٢٠١١.
(2) الشروق ٤ مايو ٢٠١١.
(3) الوفد ٣ مايو ٢٠١١.

والقاهرة، وعبرت عن رغبة الجامعة في تعزيز التعاون والشراكة مع كافة الجامعات والمؤسسات الثقافية المصرية [1].

وأشارت د. هيروت إلى أن جامعة أديس أبابا حصلت في ٢٠٠٦ على ٣٠ منحة تدريب من جامعة القاهرة لثلاثين خريجًا من خلال الإطار التعاوني لدول حوض النيل، ونوهت بأن مستقبل التعاون الثقافي والأكاديمي والتعليمي بين الجانبين الإثيوبي والمصري يجب أن يكون أكثر إشراقًا، وذكرت أن جامعة أديس أبابا تشارك في الدراسات الخاصة بالمياه حيث استضافت منتدى تنمية حوض النيل الذي عُقد في ٢٠٠٦ تحت عنوان: " دور النيل في الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية في مناطق الحوض "، وقالت: إنها على ثقة من أن أعضاء الوفد المصري، حصلوا على معلومات قيمة من خلال المناقشات مع الأجهزة المعنية في مصر وإثيوبيا حول كثير من القضايا الخاصة بمسألة مياه النيل وغيرها، وأنه أصبح لديهم رؤية رائعة وتصورات مبتكرة يمكنهم أن يستخدموها في كثير من الأمور التي تخدم البلدين.

وأكدت د. " كروت ولد مونيم "، نائب رئيس قسم التخطيط الاستراتيجي والشراكة الأفريقية بجامعة إثيوبيا، أن الحكومة الإثيوبية تهدف إلى فتح مجالات جديدة لتنمية الكهرباء والطاقة في البلاد، وعبرت " مونيم " عن رغبتها في إيجاد فرص تعاون بين جامعة إثيوبيا والجامعات المصرية في كافة المجالات؛ لأن ذلك يعتبر خطوة أساسية على طريق إعادة وتعميق العلاقات المصرية الإثيوبية[2].

وقد أدلى السيد البدوي رئيس حزب الوفد، وأحد أعضاء الوفد الشعبي بتصريحات للتليفزيون الإثيوبي باللغة الإنجليزية لكي تصل لأكبر عدد من المواطنين الإثيوبيين قال فيها: " إن وفد الدبلوماسية الشعبية يمثل كافة القوى

---

(١) نفسه.

(٢) المصري اليوم ٣ مايو ٢٠١١.

السياسية المصرية، وأنه جاء ليقول للشعب الإثيوبي إننا سنعيد صداقتنا؛ لأننا جميعًا كدول حوض النيل نشرب من نهر واحد "[١].

والواقع أن زيارة الوفد الشعبي المصري لأديس أبابا بعد ثورة ٢٥ يناير قد حركت المياه الراكدة في العلاقات المصرية الإثيوبية؛ إذ أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي عن تأجيل عرض الاتفاقية الإطارية الموقعة في عنتيبي على برلمان بلاده لحين انتخاب رئيس جديد لمصر[٢].

ويتشكك د. أحمد فوزى خبير المياه في التصرف العملي لإثيوبيا تجاه مسألة المياه، ويقول إذا كان مليس زيناوي جادًا في حديثه مع وفد الدبلوماسية الشعبية حين زار إثيوبيا فكان عليه أن يُبلغ مصر بجميع تفاصيل مخططات سد الألفية (النهضة)، وأن يعلن عن كمية المياه التي سوف يخزنها، وأن تتوقف إثيوبيا عن بناء السد حتى يتم الاتفاق بين جميع الأطراف، وألا يقتصر الأمر على الحديث الإعلامي فقط[٣].

وفي هذا الإطار يصرح " السماني الوسيلة " أحد المسئولين السودانيين لجريدة الأهرام بقوله: " من الطبيعي أن تسعى دول المنابع لتحقيق أمنها المائي خاصة مع الزيادة السكانية الكبيرة التي تستوجب توفير مشروعات تنموية جديدة، ولكن من الضروري أن يكون هناك تفاهم بين دول المنابع ودول المصب في نطاق حوض النيل "[٤].

رئيس الوزراء المصري يزور إثيوبيا

قام رئيس الوزراء المصري د. عصام شرف، بجولة أفريقية، ضمت أوغندا وإثيوبيا، وعقب وصوله إلى إثيوبيا في النصف الأول من مايو ٢٠١١ قال: إن

---

(١) الوفد ٤ مايو ٢٠١١.
(٢) المصري اليوم ٣ مايو ٢٠١١.
(٣) الدستور ٤ مايو ٢٠١١، مقال د. أحمد فوزي - خبير المياه - عن مياه النيل.
(٤) الأهرام ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩.

أفريقيا تمثل توجهًا رئيسيًا للحكومة المصرية، و" أن تنمية أي دولة أفريقية هو تنمية لمصر وجزء من أمنها القومي"، وأن كلًا من مصر وإثيوبيا تحتاجان إلى بعضهما في جميع نواحي التنمية.

وأكد شرف عقب مباحثاته مع نظيره الإثيوبي مليس زيناوي " أن عصر الاختلافات قد انتهى، وأن عصرًا للمصالح المشتركة قد بدأ "، وأنه لا يستطيع أحد أن يمنع شعوب دول حوض النيل من السعي للتنمية والتعاون المشترك، **وصرح زيناوي إلى أن مشاريع إثيوبيا المائية لا تضر بمصر ولو ثَبتَ العكس في رأيه فستعيد إثيوبيا النظر في هذه المشاريع**[1].

وقد وجه شرف الدعوة لرئيس الوزراء الإثيوبي زيناوي لزيارة مصر في أقرب وقت، ووجه النظر إلى ضرورة عدم الانسياق وراء محاولات زرع الخلاف بين البلدين خاصة فيما يتصل بقضية مياه النيل، مؤكدًا " أنه لابد أن تكون هناك خطة تعاون متكاملة لإزالة أسباب الخلاف بين البلدين "[2].

وكان لرجال الدين دور قيم في توثيق العلاقات المصرية الإثيوبية، فقد أكد القمص " سيدراك "، ممثل الكنيسة القبطية المصرية في إثيوبيا، أن الكنيسة تتعاون مع نظيرتها الإثيوبية من أجل تدعيم العلاقات بين البلدين، مشيرًا إلى أن **رئيس الوزراء الإثيوبي تعهد بتغيير تصميم سد النهضة إذا ثبت أنه سيؤثر على حصة مصر والسودان من مياه النيل**، ونوه بوجود مقترح بتخزين كمية المياه التي يحتاجها سد النهضة لتوليد الكهرباء خلال فترة زمنية تزيد عن خمس سنوات، حتى لا تتأثر حصة مصر من المياه خلال فترة التخزين، وأضاف " سيدراك " في تصريحات صحفية للوفد الصحفي المرافق لرئيس الوزراء المصري، أن إثيوبيا في حاجة لبناء السد لتوليد الطاقة الكهربائية من أجل خدمة مشروعات

---

(1) الشروق ١٢ يوليو ٢٠١١.
(2) نفس المصدر.

التنمية بها، وأكد على أن الكنيسة المصرية لم تتراجع عن دعم مطالب مصر لدى الجانب الإثيوبي بدليل وجوده في أديس أبابا[١].

وتعقيبًا على زيارة رئيس الوزراء المصري لإثيوبيا أشار السفير المصري في أديس أبابا محمد إدريس إلى أن زيارة شرف لإثيوبيا مؤخرًا تمخضت عن تفاهم مشترك للتعامل مع ملف المياه على أساس المصالح المشتركة والمكاسب للجميع، وتعزيز التعاون في العلاقات بمختلف جوانبها[٢].

ويذكر محمود درير سفير إثيوبيا لدى مصر أن زيارة د. شرف لإثيوبيا حققت الكثير من الإيجابيات بدلًا من حالة " الفتور التي سادت في الماضي "، حتى نتجاوز أية سلبيات أو مشاكل بيننا، وأكد درير على ضرورة النظر لمستقبل العلاقات بين البلدين بصورة تتسم بالشمول والتكامل الاقتصادي، والخروج من ملف مياه النيل إلى ملف أكبر في ظل وجود مجالات واسعة للتعاون المشترك تخدم كلا البلدين وكل دول حوض النيل.

وقد وصفت السفيرة منى عمر مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية وقتها نتائج الجولة التي قام بها د. عصام شرف لكل من أوغندا وإثيوبيا بأنها إيجابية مؤكدة أن الجولة قد دشنت لصفحة جديدة في العلاقات المصرية الأفريقية تقوم على الثقة المتبادلة، وأنه قد تم الاتفاق على تشكيل لجنة من خبراء الري من مصر والسودان وإثيوبيا وعدد من الخبراء الدوليين لدراسة مشروع سد النهضة وتقديم الرأي بشأنه لتحديد ما إذا كان هذا السد سيسبب أي أضرار على دولتي المصب أم لا [٣].

---

[١] الأسبوع ١٨ إبريل ٢٠١١.
[٢] الشروق ١٢ يوليو ٢٠١١.
[٣] الدستور ١٧ مايو ٢٠١١.

زيارة رئيس الوزراء الإتيوبي
(مليس زيناوي) لمصر ٢٠١١

بعد زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية لإثيوبيا عقب ثورة ٢٥ يناير، وزيارة رئيس الوزراء المصري د. عصام شرف لأديس أبابا، حضر رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي إلى مصر في سبتمبر ٢٠١١، والتقى بالمشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حيث تناقشا في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك للبلدين، وعلى صعيد القارة الأفريقية، واتفقا على ضرورة دفع سبل التعاون بين مصر وإثيوبيا في جميع المجالات، ثم التقى زيناوي والوفد المرافق له مع نظيره د. عصام شرف، حيث تناول الطرفان سبل دعم علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين، وبحثا إمكانية زيادة التبادل التجاري بينهما من ٣٠٠ مليون دولار (٢٠١١) إلى نصف مليار دولار في السنوات القليلة القادمة، وقد تم خلال المباحثات التوقيع على ست اتفاقيات في مجال التعليم العالي، والزراعة، والاستزراع السمكي، وبناء القدرات والتدريب، والموارد المائية، وتجنب الازدواج الضريبي، وتطرقت المباحثات أيضًا إلى كيفية زيادة حجم الاستثمارات المصرية العاملة في إثيوبيا، وزيادة الصادرات الإثيوبية إلى مصر خاصة من اللحوم[١].

وقد صرح زيناوي خلال زيارته لمصر بقوله: " إنه قد آن الأوان أن يتقدم الشعب الإثيوبي ويتطور، وأن ينعم بالرخاء والازدهار، وأن الوسيلة الوحيدة المتاحة أمامه هو القيام بتوليد الطاقة الكهرومائية، وتنمية الزراعة المروية "، وأشار إلى أن المشروعات التي تقيمها إثيوبيا – بما فيها سد النهضة – لن تؤثر على مياه النيل في السودان، ولا على حقوق المصريين الحالية في هذه المياه[٢].

---

(١) المصري اليوم ١٨ سبتمبر ٢٠١١.
(٢) الأهرام ١٧ سبتمبر ٢٠١١، ضياء الدين القوصي: ماذا نقول لرئيس الوزراء الإثيوبي؟.

وقد ركز زيناوي في حديثه مع رئيس الوزراء المصري عن سد الألفية (النهضة) الذي بدأت عمليات إقامته في إثيوبيا، وعلق د. شرف خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الوزراء الإثيوبي قائلًا: " إنه من العار أن يصبح سد الألفية مشكلة بين مصر وإثيوبيا نتركها لأولادنا وأحفادنا " مشيرًا إلى أهمية توفير وسائل للتعاون والتنمية المشتركة، وصرح شرف إلى أنه " قد تم بالفعل الاتفاق على إنشاء آلية للحوار السياسي بين مصر وإثيوبيا على مستوى وزيري الخارجية بشكل يضمن استدامة التعاون بين البلدين "[1].

وفي حوار لزيناوي مع جريدة الأهرام أثناء الزيارة قال: " إن إثيوبيا لن تستهلك قطرة واحدة من المياه زيادة عن حصتها، وستزداد كميات مياه نهر النيل بعد إقامة سد الألفية (النهضة) وأن الفائدة سوف تأتي من زيادة منسوب المياه في النهر؛ لأن المياه التي سوف يحجزها السد في الأراضي الإثيوبية ستكون محدودة حيث إن هناك ظروفًا تضاريسية لا تسمح بتخزين المياه على نطاق واسع كما هو الحال في بحيرة ناصر، وبالتالي لن تعاني دولة مثل السودان من فيضان أو جفاف وكذلك مصر "[2].

وفي نفس الحوار ذكر زيناوي أنه: " ليس من الممكن أن نستخدم المياه كلعبة سياسية، ولو كنا نريد أن نفعل ذلك لما أقدمنا على التوقيع على **اتفاقية١٩٩٣ " التي تمنعنا من إقامة مشروعات على النيل يمكن أن تلحق الضرر بمصر أو السودان،** ولقد وقعنا على الاتفاقية بالرغم من الفكرة السائدة لدى الشعب الإثيوبي بأن ما يتوفر لديه من مياه النيل هو حق كامل له، ولقد استغرقنا عقدًا كاملًا لكي نقنع الشعب الإثيوبي بأن مياه النيل حق لكل دول حوض النيل "، وأضاف زيناوي " أن سد الألفية يقع على منحدر صخري ومن ثم فهو يصلح لتوليد الكهرباء فقط، ولا يصلح للزراعة

---
(١) المصري اليوم ١٨ سبتمبر ٢٠١١.
(٢) حوار الأهرام مع رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوى في ١٨ سبتمبر ٢٠١١.

"[1]. وتكشف العبارة الأخيرة مدى التناقض في حديث زيناوي، لأنه في مرة يقول: إنه لا سبيل للتنمية في إثيوبيا سوى بتوليد الطاقة الكهربائية، وقيام بعض الزراعات المروية، وفي مرة أخرى يقول: إن السد على منحدر صخري لا يصلح لقيام الزراعة.

تطورات أخرى في المسألة المائية في ٢٠١١

قام د. هشام قنديل وزير الموارد المائية والري بزيارة بعض دول حوض النيل، وهى السودان شمالًا وجنوبًا، وإثيوبيا وأوغندا في أكتوبر ٢٠١١، وعقب تلك الزيارة صرح قنديل بأن علاقات مصر بهذه الدول شهدت طفرة كبيرة عقب ثورة يناير، وأضاف أن تلك الزيارات تعطي رسائل إيجابية من حكومة الثورة المصرية لعودة مصر إلى أفريقيا، ولفت قنديل النظر إلى أنه لا يزال هناك خلافات مع دول حوض النيل، ليست سهلة الحل، وتحتاج إلى جهد مضاعف من جميع الأطراف لإنهائها[2].

والحقيقة أن علاقات مصر بدول منابع النيل حدثت فيها نقلة محدودة بعد ثورة ٢٥ يناير، ولكن لم تحدث فيها طفرة كبيرة من الناحية الفعلية كما ذكر وزير الري هشام قنديل، بسبب اضطراب الأوضاع في مصر، وعدم قدرة السلطات الحكومية الموجودة على استكمال الدور الذي قامت به الدبلوماسية الشعبية بدليل أن إثيوبيا – وغيرها من دول المنابع – ظلت على نفس مخططاتها لبناء السدود، وفي مقدمتها سد النهضة، ولم تتعاون مع اللجنة الثلاثية الدولية التي كُلفت بتقييم أوضاع ذلك السد بالقدر المناسب.

---

[1] نفس الحوار.
[2] الأهرام ٤ أكتوبر ٢٠١١. وحوار الأهرام مع عبد الرحمن شلبي، ٢٥ أبريل ٢٠١٤.

الفصل العاشـــر

أزمة سد النهضة والسدود الإثيوبية المرتبطة به

- الإمكانيات المائية في إثيوبيا.
- تطوير القدرات الكهربائية في إثيوبيا.
- المياه والزراعة في إثيوبيا.
- السدود والمشروعات المائية الإثيوبية.
- سد النهضة والسدود المرتبطة به (المشروعات المائية الكبرى).

الإمكانيات المائية في إثيوبيا

يصل المعدل السنوي لسقوط الأمطار في إثيوبيا بصفة عامة حوالي ١٢٠٠ مم، وقد يزيد ذلك المعدل إلى ١٥٠٠ مم في بعض الأماكن، بينما يكون في أماكن أخرى في حدود ٢٥٠ مم، وتنحصر فترة سقوط الأمطار التي ينتج عنها الفيضان السنوي الغزير بين شهري يونيه وسبتمبر (منظمة الفاو ٢٠١٠ FAO)، ويوجد في إثيوبيا بصفة عامة ١٢ نهرًا و ١١ بحيرة عذبة، و ٤ بحيرات بركانية، وكميات مياه الأمطار التي تنزل على الهضبة الإثيوبية ضخمة وتقدر بـ ٩٣٥ مليار متر مكعب في السنة منها ٥٩٠ مليار متر مكعب تنزل على منابع النيل الإثيوبية – وقد وردت ٤٨٠ مليار متر مكعب لدى رشدي سعيد – يتبقى منها ١٢٣ مليار متر مكعب من المياه السطحية تقريبا في السنة[١]، بخلاف المياه الجوفية المتجددة التي تبلغ حوالي ٢٠ مليار متر مكعب سنويًا، ويذكر الباحث الإثيوبي يعقوب أرسانو Yacob Arsano، أن ٣% فقط من المياه هي التي تتبقى على الهضبة الإثيوبية بسبب البخر الذى يصل إلى ٨٠%، ونتيجة للانحدار الشديد للمياه نحو دول الجوار، وفي هذا الإطار يتجه ما بين ٧٣ و ٧٤ مليار متر مكعب من المياه عبر النيل الأزرق (أباي)، والسوباط (البارو أوكوبو)، وعطبرة (تيكيزي) نحو نهر النيل في السودان ومصر [٢].

---

(١) رشدي سعيد، نهر النيل، م. سابق، ص ٣٠٠ – ٣٠٢. محمد نصر الدين علام، اتفاقية عنتيبي والسدود الأثيوبية، الحقائق والتداعيات، مركز الدراسات الاستراتيجية، م. سابق، ص ١٧. وكذلك جريدة الأهرام ١٣يونيو ٢٠٠٩. محمد سالمان طايع، تأثير المتغيرات الدولية الاستراتيجية على طبيعة التفاعلات المائية في حوض النيل، من كتاب الأمن المائي في حوض انيل: إشكاليات التنمية والاستقرار، (تحرير أيمن عبد الوهاب)، أكتوبر ٢٠١١، ص ١٧٤. شرين مبارك بسيس فضل الله، نهر النيل في العلاقات المصرية الإثيوبية، م. سابق، ص ١٠٣. السعيد البدوي، الأنهار الكبرى في الوطن العربي، ندوة المياه في الوطن العربي، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية: ١٩٩٤، ص ٩٥ – ٩٦.

(2) Yacob Arsano,Op. cit.111

تطوير القدرات الكهربائية في إثيوبيا

كان مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي قد أرسل بعثة في ١٩٥٨ لعمل دراسة عن المياه الإثيوبية، وبالتحديد على النيل الأزرق بعد أن قررت مصر بناء السد العالي بمساعدة الاتحاد السوفيتي، وقد أنجزت البعثة دراسة موسعة خلال عملها الذى استمر ٦ سنوات في الهضبة الإثيوبية، ووضعت مخططًا لـ ٣٣ مشروعًا وسدًا على النيل الأزرق، وكان في مقدمة ما اقترحته البعثة بناء أربعة سدود كبرى على الجزء الأخير من ذلك النهر هي كرادوبي ومابيل ومندايا والحدود – الذي أصبح اسمه بعد ذلك سد الألفية ثم تغير أخيرًا إلى سد النهضة – وتبلغ السعة التخزينية للسدود الأربعة حوالي ٥٠ مليار متر مكعب، وهى تعادل جملة ما يمد به النيل الأزرق المجرى الرئيسي لنهر النيل سنويًا، والهدف من هذه السدود توليد كمية من الكهرباء تعادل ٣ أضعاف ما يولده السد العالي منها[١].

والواقع أن مقدار الطاقة الكهربائية في إثيوبيا محدود، حيث عاش حوالي ٨٣% من الشعب الإثيوبي بدون كهرباء حتى نهاية ٢٠١٠، وفى ذلك العام حدثت طفرة كبيرة في كمية الطاقة الكهربائية المولدة، حتى بلغت خمسة أضعاف ما كان موجودًا منها في بداية الألفية الجديدة، ومع ذلك تحتل إثيوبيا في الوقت الحاضر المرتبة ١٢٧ من ٢١٣ دولة على مستوى العالم في مقدار استهلاك الكهرباء [٢].

ولاتزال احتياجات إثيوبيا من الكهرباء كبيرة، ومن أجل ذلك تسعى لبناء السدود على فروع نهر النيل التي تجري في أراضيها خاصة النيل الأزرق، بهدف

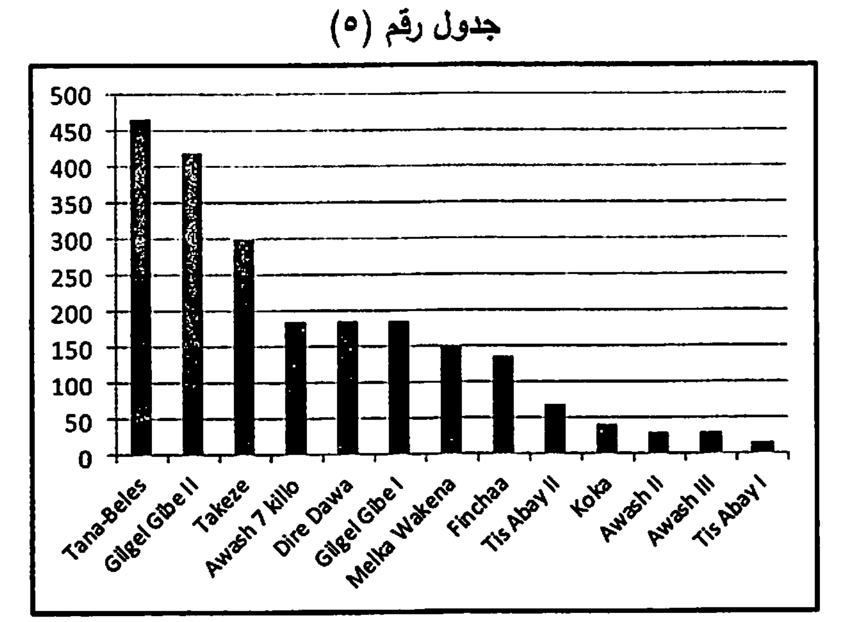
---

[١] شرين مبارك بسيس فضل الله، نهر النيل، مرجع سابق، ص ١٧٤، ٢١٤ ـ ٢١٨.

[٢] عباس شراقي، سد النهضة الإثيوبي: اعتبارات التنمية والسياسة، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، مركز تنمية الموارد الطبيعية والبشرية في أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، العدد الأول، يوليو ٢٠١٣، ص٦ – ٧.

توليد الكهرباء في المقام الأول، والزراعة كلما أمكن في المقام الثاني، وذلك حسب برامجها المعلنة لكي تتمكن من توصيل الكهرباء للمدن والقرى الإثيوبية، والطاقة الكهربائية التي يمكن إنتاجها في إثيوبيا سواء من المساقط المائية أو من الحرارة الموجودة في باطن الأرض كبيرة[1]، ويبين الرسم التالي كمية الطاقة الكهربائية المولدة في إثيوبيا في عام ٢٠١٢ مقدرة بالميجاوات:

جدول رقم (٥)



الطاقة الكهرومائية في إثيوبيا، المصدر: شركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية ٢٠١٢[2]

ويرى البعض أن إثيوبيا تسعى لتغيير معادلة التوازن الهيدروبوليتيكي والهيدرواستراتيجي في النظام المائي الإقليمي لحوض النيل من خلال مشروعاتها المائية المؤثرة على دول الحوض، بحيث تكون هي القوة الفاعلة في النظام الإقليمي في حوض النيل وعلى وجه الخصوص في حوض النيل الشرقي، ولتحقيق ذلك

---

[1] نفس المكان.

[2] نفس المصدر، ص ٧.

تستعين إثيوبيا بالدعم الصهيوأمريكي[1]، وبكلمات أخرى فإن إثيوبيا تسعى لكي تكون القوة المهيمنة وصاحبة اليد الطولى في تقرير مدى تدفق المياه وتوقيتاتها والتصرف فيها في نطاق حوض النيل خاصة لدولتي المصب، حيث سيكون موقف كل من مصر والسودان بالغ السوء في حالة الفيضانات المنخفضة، وستكون إثيوبيا هي المتحكمة في إمدادات الكهرباء وأسعارها في المنطقة[2]، على أمل أن يمكنها هذا الوضع من القيادة السياسية لهذه المنطقة من شرق وشمال أفريقيا.

وهناك خطة مستقبلية لإثيوبيا لتصدير حوالي ١٠ آلاف ميجاوات من الكهرباء خلال العشر سنوات القادمة، ويشارك البنك الدولي في إقامة شبكة الربط الكهربائي بين إثيوبيا وجيرانها، وقد اتفقت إثيوبيا مع جيبوتي في أكتوبر ٢٠١١ على تصدير ٢٠٠ ميجاوات من الكهرباء إليها، وتصدر إثيوبيا ٤٠٠ ميجاوات إلى منطقتي "مويالي" و "سولولو" في كينيا منذ نهاية ٢٠١٢، وقد أعلنت شركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية عن اكتمال خط يربط بينها وبين شبكة الطاقة السودانية في بداية أغسطس ٢٠١٢ بطول ٢٩٦ كم من بحر دار وبيليس في إثيوبيا إلى القضارف في السودان وقد تطلب ذلك عقد قرض مع البنك الدولي مقداره ٤١ مليون دولار، وقرضٍ آخر مقداره ٨٠ مليون دولار من كوريا الجنوبية، واتفقت شركة الطاقة الإثيوبية مع شركة الاستخدامات الكهربائية لدولة جنوب السودان في أوائل يونيو ٢٠١٢ على تصدير الكهرباء للجنوب وتوصيل الربط الكهربائي حتى جوبا[3].

وأكد " ميسكير نيجاش " المتحدث باسم هيئة الطاقة الكهربائية الإثيوبية، أن بلاده سوف تنتهي قريبًا من بناء سد جيبى الثالث للبدء في توليد الكهرباء منه على أمل أن يوفر ٩٤% من إمدادات الكهرباء اللازمة لإثيوبيا، وأضاف " ميسكير " أنه تم أيضًا الانتهاء من ٣٢% من أعمال بناء سد النهضة – بلغ مقدار ما تم إنجازه في ذلك السد حتي منتصف

---

[1] محمد سالمان طايع، واقع ومستقبل العلاقات المصرية الإثيوبية، تقدير الموقف واستراتيجيات التطوير، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد ٦٠، يوليو ٢٠١٣، ص ٦٢.

[2] الأهرام، ٢٠ فبراير ٢٠١٤، هانئ رسلان، السودان وسد النهضة.

[3] عباس شراقي، سد النهضة الإثيوبي، اعتبارات التنمية والسياسة، مصدر سابق، ص ٨.

٢٠١٥ أكثر من ٤٠% - الذي سيوفر الطاقة الكهربائية اللازمة للاستهلاك في إثيوبيا وسوف يصدر الفائض إلى الدول المجاورة[١]، ويقدر البعض أن كثيرًا من الأنهار الإثيوبية مناسبة لتوليد الطاقة الكهرومائية، وفي قدرتها توليد طاقة مقدارها ٥٦,٠٠٠ ميجاوات[٢]، ويبين الجدول التالي بعض مشروعات الطاقة الكهرومائية الحالية والمستقبلية في إثيوبيا:

جدول رقم (٦)

حوض النهر	كمية الكهرباء المستهدفة (ميجاوات)	اسم المشروع الحالي	سنة الانتهاء
النيل الأزرق	100	FinchaAmertiNesse (FAN)	2012
	278	ChemogaYeda	2013
	6000	Grand Ethiopian Renaissance	2017
نهر أومو	1870	Gilgel Gibe III	2103
	2000	Gilgel Gibe IV	2104
	440	HaleleWorabese	2014
الخطة المستقبلية لمشروعات الكهرباء في ٢٥ سنة القادمة			
نهر عطبرة	450	Tekeze II	
جينالي داوا (جوبا)	256	GenaleDawa IV	
النيل الأزرق	2800-2400	Mendaia MW	
	2100	Beko Abo MW	
	1600	Karadobi	

بعض مشروعات الطاقة الكهرومائية الحالية والمستقبلية في إثيوبيا

المصدر: شركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية ٢٠١٢[٣]

---

(١) الأهرام ٢ مارس ٢٠١٤.

(2) Kinfe Abraham, The Nile Basin Disequilibrium, OP. Cit., P. 6.

(الميجاوات ١٠٠٠,٠٠٠ وات، والكيلووات ١٠٠٠ وات).

(٣) عباس شراقي، سد النهضة الإثيوبي، اعتبارات التنمية والسياسة، مصدر سابق، ص ٩.

المياة والزراعه في إتيوبيا

الزراعة هي المصدر الأول للاقتصاد الإثيوبي، ولدى إثيوبيا مساحة شاسعة قابلة للزراعة مقدارها يزيد عن ٦٠ مليون هكتار (حوالي ١٥٠ مليون فدان)، وتبلغ المساحة المنزرعة منها ١٥ مليون هكتار فقط، ٩٦% منها تقوم على الأمطار، وهى منخفضة الإنتاجية، ولا تتعدى مساحة الأراضي المروية ٤% من إجمالي الأراضي الزراعية في إثيوبيا بصفة عامة؛ ولذلك تسعى الحكومة لزيادة الأراضي المروية خلال الخمس سنوات القادمة، ويمثل حوض النيل الأزرق أهم أحواض الأنهار الإثيوبية، حيث تبلغ مساحته ٣٧١ ألف كم^2(٢٠% من مساحة إثيوبيا)؛ وحوالى ٥٠% من إجمالي متوسط الجريان المائي السطحي في ذلك البلد، ويأتي أكثر من ٤٠% من إنتاج إثيوبيا الزراعي من ذلك الحوض، ويمد النيل الأزرق نهر النيل بأكثر من ٥٠ مليار متر مكعب من المياه سنويًا[1]، ولذلك فإن ٨٠% من مشروعات المياه في إثيوبيا مُركزة في حوض ذلك النهر، ويعرف النيل الأزرق في إثيوبيا بنهر الأنهار، ويبلغ طوله ١٦٢٢ كم، ويتراوح ارتفاع الهضبة الإثيوبية في حوض النيل الأزرق بين أكثر ٤٠٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر في المناطق العالية التي تنزل منها الأنهار الكثيرة التي تغزي النيل الأزرق وبحيرة تانا و ٥٠٠ متر في الـ ٣٠٠ كم القريبة من حدود السودان[2].

وبسبب الجفاف الذي ضرب إثيوبيا في آخر سبعينيات وخلال ثمانينيات القرن الماضي وضعت إثيوبيا خططًا لزراعة مساحات أوسع من الأراضي، وفي هذا المجال يقول يعقوب أرسانو "بخصوص الزراعة في المناطق الإثيوبية التابعة لحوض النيل تقرر زراعة ١,٦ مليون هكتار، منها ١١٥,٠٠٠ هكتار حول نهر البارو (السوياط)، و٤٠٠,٠٠٠ هكتار في حوض النيل الأزرق"، وتقدر المساحة التي

(١) نفس المصدر، ص ١٠.

(٢) نفس المكان. وكذلك هـ . أ. هرست (الخبير العلمي لوزارة الأشغال العمومية المصرية)، النيـــــل، ترجمة المهندس أحمد الشربيني، بدون تاريخ، ص ١٥٥.

تخطط إثيوبيا لزراعتها بنظام الري في جميع أحواض أنهارها بـ ٢,٥٨ مليون هكتار [١].

وإذا كانت إثيوبيا قد بدأت تقيم عددًا من السدود على فروع نهر النيل في أراضيها خاصة النيل الأزرق، دون مراعاة مصالح دولتي المصب، فإن الأمر جد خطير وصعب؛ ذلك لأن مصر كانت على مر التاريخ المستفيد الأول بمياه نهر النيل اللازمة لحياة سكانها وزراعة أراضيها باعتبارها دولة مصب، وليس لها مصادر أخرى من المياه، في حين أن السودان يستخدم بعض من مياه فروع النيل المارة في أراضيه سواء من النيل الأبيض أو النيل الأزرق أو غيرهما، كما تتوفر فيه كميات من الأمطار التي تقوم عليها الزراعة في بعض المناطق، ومع ذلك فإن السودان في حاجة إلى مزيد من المياه لاستكمال مشروعات التنمية الزراعية لديه.

وقد دفعت الظروف الاقتصادية الصعبة، وتغير الأحوال المناخية بشكل سلبي دول منابع النيل في العقود الأخيرة للبحث عن الوسائل الممكنة لتنمية حياة سكانها الذين يتزايدون بمعدلات عالية، واتجهت بعضها لاستغلال مياه مجرى النيل في الزراعة وإنتاج الطاقة[٢].

وينبغي أن نلفت النظر إلى أن محاولات استخدام مياه نهر النيل من جانب دول المنابع غير متسق مع ما سبق أن عُقد من اتفاقيات تخص هذا النهر، وتحتم ترك مياهه تنساب بصورة طبيعية لحساب دولتي المصب، خاصة أن مصر تعتمد على مياه مجرى النيل اعتمادًا كليًا، ويمثل ذلك تحديًا كبيرًا بالنسبة لمصر والسودان؛ إذ كيف يمكن الاستمرار في توفير احتياجات السكان المتزايدة من المياه في البلدين مع تلبية الاحتياجات القائمة والمحتملة لدول أعالي النيل؟.

---

[1] Yacob Arsano, OP. Cit., P. 18 – 19.

[٢] رشيد الحمد، ومحمد سعيد صباريني، عالم المعرفة، البيئة ومشكلاتها، ط ١، أكتوبر ١٩٨٤، ص ١٩٧.

وفي السنوات الأخيرة بدأت إثيوبيا تقوم باستخدام مياه المجاري المائية لنهر النيل في أراضيها، وشرعت في إقامة مشروعات مائية بعضها لتوليد الكهرباء، وبعضها الآخر للزراعة في حالة من التجاهل للحقوق المائية لدولتي المصب، وطالما لا يوجد اتفاق بين دول الحوض حول المشروعات المأمول إقامتها، فإن بعض الدول قد تقوم باستخدام الموارد المائية المتاحة لها في مجرى النهر.

والواقع أن إثيوبيا ليست في حاجة ملحة لاستخدام مياه مجرى النيل؛ لأن لديها إمكانات مائية ضخمة، وينزل على أراضيها ما يقرب من ٩٣٦ مليار متر مكعب من الأمطار سنويًا، كما سبق أن أشرنا، يذهب أقل من ١٠% منها فقط إلى مجرى النيل، ويضيع الجزء الأكبر منها عن طريق البخر والتسرب والتدفق نحو المحيط الهندي، ولذلك فإن القول أن مصر على تستحوذ على المياه الإثيوبية غير حقيقي فمصر تعيش على ٥% فقط من مساحتها في حين أن الإثيوبيين ينتشرون في مساحة ٨٠% من أراضيهم، ولو لم تكن هناك مياه متوفرة في إثيوبيا لما كان بإمكانهم هذا الانتشار الواسع[١]، ويبين الجدول التالي، موارد المياه واستخداماتها في كل من إثيوبيا ومصر.

جدول رقم (٧) استخدامات المياه في مصر وأثيوبيا ٢٠٠٧

بيانات الاستخدامات المائية	مصر	إثيوبيا
متوسط تدفق المياه بالمليار متر ٣ في السنة	٥١,٠٧	٩٣٦,٤٠
إجمالي مصادر المياه المتجددة الفعلي بالمليار متر ٣ في السنة	٥٧,٣/ ٨٥,٨	١٢٢,٠٠
متوسط الموارد المائية للفرد في السنة بالمتر٣	٧٠٢,٨٠	١,٥١٢,٠٠
نسبة المياه المستخدمة في الزراعة إلى الإجمالي الفعلي لمصادر المياه المتجددة	١٠٣,٠٠	٤,٣
نسبة الاعتماد %	٩٦,٨٦	٠
المساحة التي يمكن زراعتها (بالألف هكتار)	٤,٤٢٠,٠٠	٢,٧٠٠,٠٠
المناطق المعدة للزراعة (بالألف هكتار)	٣,٤٢٢,٠٠	٢٩٠,٠٠

Sources: FAO Aquastat database as cited in Svendsen.

Ewing and Msangi 2009,16. Note: FAO Aquastat database 2010.

[١] المصري اليوم ٢١ مايو ٢٠١١.

ويرى الشباب الإثيوبي الجديد أنه يجب على الحكومة الإثيوبية اتخاذ إجراءات من شأنها السيطرة على مياه النيل في بلادهم لتحقيق الإفادة الكاملة منها لصالح بلادهم، ولقد أدى ذلك لأن يصف بعض شعرائهم نهر النيل بالخائن والغدار، الذي يهرب إلى بلدان أخرى ويترك بلادهم[١]. ولذلك يرى المسئولون الإثيوبيون أن بلادهم لا يمكنها أن تتحمل نقص المياه والمجاعات مما يتطلب السعي لعمل المشروعات التي تؤمن لهم الغذاء، ولما كانت معظم الأراضي الزراعية في إثيوبيا تزرع بالأمطار، فإن حكوماتها تتطلع إلى زيادة الأراضي التي تُروى بمياه النيل، وحتى بداية التسعينيات لم يتمكن الإثيوبيون سوى من زراعة ٩٠ ألف هكتار فقط من الأراضي المروية، وهي لا تمثل سوى ٥% فقط من الأراضي التي يأملون زراعتها عن طريق الري، ومنذ مجيء الجبهة الشعبية الثورية الديموقراطية إلى السلطة بزعامة مليس زيناوي، أصبح هناك ضغط على الحكومة من أجل تطوير حاجات الشعب الإثيوبي من الموارد المائية، مما استوجب السعي لإقامة مشروعات ري لاقتطاع من ٤ إلى ٦ مليارات متر مكعب من مياه النيل الأزرق للزراعات المروية، ولتوليد الكهرباء، وذلك هو أهم الدوافع التي حركت زيناوي لأن يعقد الاتفاقية الإطارية مع حسنى مبارك في القاهرة ١٩٩٣[٢].

ويقول د. نادر نور الدين: إن إثيوبيا تكرر دائمًا أن مصر والسودان تحصلان على ٩٠% من مياه نهر النيل، وتطالب بالتوزيع العادل لمياه النهر، متجاهلة مئات المليارات من الأمطار التي تسقط على الهضبة الإثيوبية، بينما تحصل مصر والسودان على ٨٤ مليار متر مكعب سنويًا أي ٥% فقط من مياه النيل، ولا تتعدى حصة مصر السنوية منها ٥٥,٥ مليار متر مكعب، فلا ينبغي

---

(١) شرين مبارك بسيس فضل الله، نهر النيل في العلاقات المصرية الإثيوبية، م. سابق، ص ١٣١.

(2) Ashok Swain, OP. Cit., PP. 688 - 690.

علـى إثيوبيـا ادعـاء الجفـاف لأن ٩٥% مـن أرض مصـر صـحراء، بينمـا مـوارد إثيوبيـا مـن الميـاه المتجـددة كبيـرة تبلـغ ١٢٣,٣ مليـار متـر مكعـب – وردت فـي الجدول السابق ١٢٢ مليار – في السنة خلافًا للأمطار الغزيرة التي تسقط عليها، والبحيرات والأنهار التي تجرى فيها، والمياه الجوفية المتاحة لها[1]، وتقول إثيوبيا: إن نقص المياه لديها هو سر فقرها، لكن هذا ليس صحيحًا، فلو كان الأمر كذلك لكانت بـلاد الكونغو أكثر بـلاد العالم ثراء حيث إنها أكثر بـلاد العالم وفرة فـي المياه والأنهار، ويصب نهر الكونغو أكثر من ١٢٠٠ مليار متر مكعب فائضًا من المياه في المحيط الأطلنطي سنويًّا.

وجدير بالتنويه إلى أن إثيوبيا تتمتع بثروة حيوانية هائلة تستهلك كميات كبيرة مـن ميـاه حـوض نهـر النيـل، وتمثـل هـذه الثـروة حـوالى ١١% مـن مجمـل الدخل القومي فيها، وتعتمد تلك الحيوانات في غذائها علـى الأعشاب والنباتات الطبيعية التي تستهلك قدرًا كبيرًا من المياه؛ لذا فإن القول من جانب بعض دول الحوض بعدم انتفاعها بمياه النهر هو أمر ليس صحيحًا[2]. والحق أن المشكلة المائية في دول حوض النيل تكمن في كيفية إدارة الموارد المائية، ولذلك ينبغي أن نبحـث عـن طـرق ووسـائل جديـدة نسـتجمع بهـا الميـاه التـي تضـيع هبـاء فـي بحيرات منعزلـة أو فـي أنهـار متباعدة أو تتسرب بـلا جدوى، لكـي تستفيد منهـا جميع دول الحوض.

---

[1] هانئ رسلان، مصر وأزمة المياه في حوض النيل، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٦٠، يوليو ٢٠١٣، ص ٢٣.

[2] هشام حمزة عبد الحميد، الانتفاع المشترك بمياه الأنهار الدولية، مرجع سابق، ص ٥٣٥ ـ ٥٣٧.

السدود والمشروعات المائيه الإتيوبيه[1]

يرى البعض أن محاولة الغرب بقيادة الولايات المتحدة مساعدة إثيوبيا أو دفعها للتنمية وبناء السدود الإثيوبية على بعض منابع النيل الأزرق كانت تدخل في خطة إعداد إثيوبيا لدور إقليمي مركزي تدور في فلكه دول " مُجَمَّع البحار " (أي الدول المشرفة على مضيق باب المندب)، و" دول مُجَمَّع الأنهار" (أي الدول المشرفة على حوض النيل)، وذلك في إطار ترتيبات " جغرسياسية " أبرز ملامحها: أولًا: إنشاء كيانات صغيرة وضعيفة حول إثيوبيا، كإريتريا، بعد استقلالها ١٩٩٣، والصومال الذي يعانى من الاضطرابات والتمزق، وجنوب السودان الذي يدين في تحقيق استقلاله لمجموعة دول " الإيجاد " ، كما يدين في تسوية مشاكله مع الخرطوم لأديس أبابا، ثانيًا: استخدام إثيوبيا كقاعدة عسكرية أمريكية إسرائيلية يسهل من خلالها الإشراف والتجسس على منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل، مما يُمكِّن من إحكام الطوق على المنطقة العربية وفى القلب منها مصر، وشقها من وسطها عبر محور تركيا إسرائيل إثيوبيا[2].

وفى هذا الإطار قامت إثيوبيا في أبريل ٢٠١١ بالبدء في بناء سد النهضة، ضمن مجموعة من السدود مُزمع إنشاؤها، وقد رأى بعض المتخصصين أول الأمر خاصة في مجالي الجيولوجيا والجغرافيا أن إثيوبيا لن تستطيع منع وصول المياه بالكميات المعتادة إلى مصر والسودان، مهما أقامت من سدود بسبب الانحدار الشديد للهضبة الإثيوبية نحو الشمال، حيث يصل ارتفاعها إلى

---

[1] قدم المؤلف بحثا بعنوان " المشروعات المائية في إثيوبيا وآثارها على مصر والسودان" في مؤتمر أبعاد مشكلة المياه في مصر"، المنعقد في قسم الجغرافيا بكلية الآداب جامعة القاهرة، في ٦ أبريل ٢٠١٠.

[2] السياسة الدولية، العدد ١٢٥، يوليو ١٩٩٦، تقرير من إعداد المستشار محمد حجازي، نحو استراتيجية مائية مصرية في حوض النيل، ص ١٣٧.

٤٦٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، مما يؤدى بالضرورة إلى تدفق مياه الأمطار الغزيرة وانسيابها نحو دولتي المصب[١].

وقد اتفق مع هذا الرأي مكتب ماردوخ ماكدونالد المستشار الفني السابق لوزارة الأشغال المصرية الذي كان قد صرح في وقت مبكر لجريدة الأهرام في لندن " أنه ليس بطاقة أي إنسان منع فيضان النيل والسيول من المرور من النيل الأزرق في إثيوبيا إلى السودان ومنه إلى مصر؛ لأن هذه الفيضانات ضخمة وتنحدر من على الهضبة الإثيوبية بقوة يصعب التحكم فيها "[٢]. كذلك ذهب المفكر د. رشدي سعيد عالم الجيولوجيا الشهير، وصاحب كتاب " نهر النيل " في أحد لقاءاته ببرنامج الطبعة الأولى بقناة دريم إلى نفس الاتجاه في تعليقه على شروع إثيوبيا في بناء سد النهضة، ولكنه أوصى بأن تتم عملية بناء السدود بالتنسيق بين دول أعلى النهر ودول أدناه حتى لا يكون هناك تأثير على مياه النيل الواردة إلى دولتي المصب.

وكان د. محمود أبو زيد، وزير الري الأسبق – هو الآخر – قد صرح بأن: " سد النهضة المزمع إقامته على النيل الأزرق ضمن أربعة سدود تنوى إثيوبيا إنشاءها حتى ٢٠٣٦ يكاد يكون معدوم الأثر على حصة مصر من مياه النيل؛ لأن الهدف الرئيسي من إقامته هو توليد الكهرباء فقط"[٣]، وقد عدل أبو زيد عن ذلك الرأي بعد تركه للوزارة.

والواقع أن الوسائل التكنولوجية الحديثة، والتقدم الكبير الذي حدث في هندسة بناء السدود العملاقة التي تتحكم في اندفاع المياه الضخمة، جعل من الممكن لإثيوبيا أو غيرها إنشاء سدود كبيرة تؤثر تأثيرًا مباشرًا على مياه النيل المتجهة نحو مصر والسودان.

---

[١] المصري اليوم ٢١ مايو ٢٠١١.

[٢] الأهرام ٧ أكتوبر ٢٠٠٤ د. يونان لبيب، ديوان الحياة المعاصرة.

[٣] الأهرام ٢٩ مايو ٢٠١١.

ولذلك فإننا وكثيرون غيرنا لا يتفق مع ما يراه بعض المتخصصين، في مجالات الجغرافيا والجيولوجيا والهيدروليكا، في أن مصر والسودان لن تتأثر من بناء السدود الإثيوبية، فالحقيقة أن المخاطر المنتظرة على دولتي المصب، من وراء بناء سد النهضة والسدود الأخرى على النيل الأزرق بالذات هائلة[1]، وبشكل لم يسبق له مثيل منذ بداية جريان ذلك النهر.

وفي ٢٠٠٩ كان قد اعترض المصريون على ما سمعوه من مخططات إثيوبية لبناء بعض السدود التي سوف تؤثر على المياه القادمة إلى مصر، ووقتها نفى الإثيوبيون قيامهم بإنشاء سدود تضر بمصالح مصر والسودان، ولتأكيد ذلك قامت الحكومة الإثيوبية باستضافة وزيري الري في البلدين ومعهم بعض الخبراء، إضافة إلى وفد إعلامي وبرلماني مصري كبير، لتثبت عدم وجود سدود كبيرة على فروع النيل في أراضيها[2]، وذلك في أواخر حكم نظام مبارك رغم أنه كان يلفظ أنفاسه الأخيرة بسبب ما يعتريه من فساد ومشاكل.

وفي ذلك الوقت كان د. نصر الدين علام وزير الري قد صرح بأن مصر وافقت في ٢٠٠٩ على إقامة عدد من السدود الصغيرة في إثيوبيا، وفي بعض دول منابع النيل الأخرى لزراعة مساحات محدودة من الأراضي، كما أوضح أن مصر لا ترفض إقامة أي سدود صغيرة بغرض توليد الكهرباء طالما أنها لا تؤثر على الحصة المائية الخاصة بدولتي المصب[3].

ومما لا شك فيه أن بعض الخزانات والسدود التي يمكن إقامتها على منابع النيل الإثيوبية سوف تؤثر بالسلب على كميات المياه الواردة إلى مصر والسودان، مما يستوجب ضرورة توصل دول حوض النيل إلى رؤية عامة، تجعل المشروعات والأعمال الخاصة بالمياه في دول الحوض تجري في أطر متفق عليها تحقق التنمية الممكنة

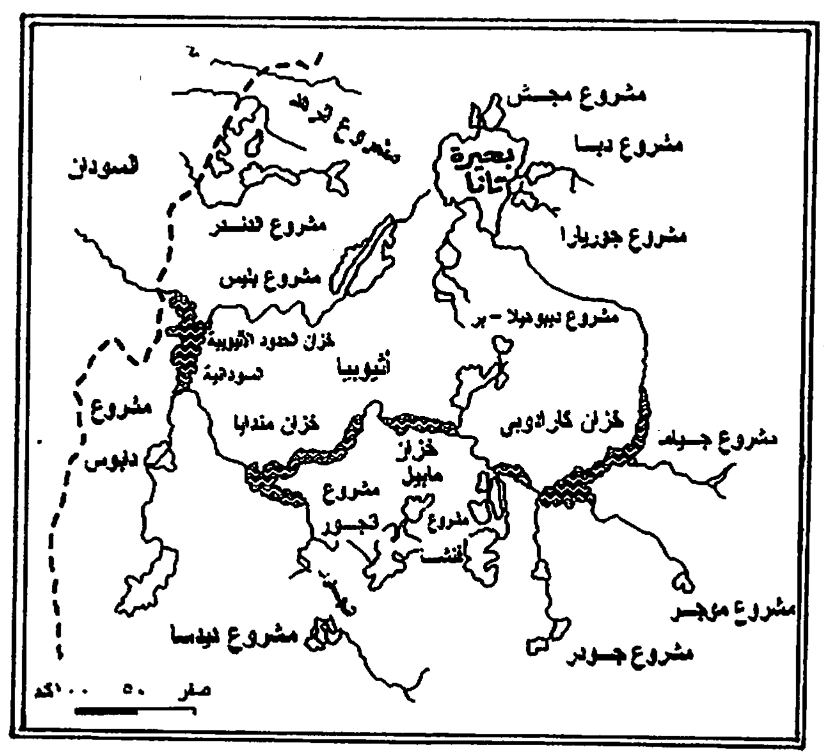
---

(1) تحقيق الأهرام من أثيوبيا المنشور في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٩.
(2) الأهرام في ٨ أكتوبر ٢٠٠٩ مقال لعادل أنور خفاجي (خبير المياه الدولي)، عن مياه النيل.
(3) الأهرام ٢٥ أغسطس ٢٠٠٩.

لإثيوبيا وغيرها من دول المنابع، وتراعي حقوق دولتي المصب في مياه النيل، ولا تتعارض مع المصلحة المشتركة لدول الحوض الأخرى.

ولسوف نتعرض في الصفحات التالية لأهم السدود والمشروعات المائية التي أقامتها أو تزمع إثيوبيا إقامتها على النيل الأزرق (وبعض هذه السدود يؤثر على كميات المياه المتجهة في نهر النيل إلى مصر والسودان، والبعض الآخر لا يؤثر على تلك المياه) وتبين الخريطة رقم (٨) أهم هذه المشروعات، كما يبين الجدول رقم (٨) في آخر هذا الفصل جميع المشروعات المائية التي كان مخططًا لها من جانب مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي على النيل الأزرق:

خريطة رقم (٨)



خريطة تبين أهم السدود والمشروعات المائية الإثيوبية على النيل الأزرق[1]

(١) مغاوري دياب، نهر النيل بين التحديات والفرص، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠١٢، الملاحق.

١ – مشروع سد على بحيرة تانا:

بحيرة تانا هي المنبع الأول للنيل الأزرق، وتقع تلك البحيرة على ارتفاع يزيد عن ١٨٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، وتزيد مساحتها قليلًا عن ٣٠٠٠ كم مربع، وهي قريبة من الحافة الغربية للهضبة الإثيوبية، وعلى مقربة من الأحياس العليا لنهري الدندر والرهد، وينساب إليها عدد كبير من الروافد الصغيرة أهمها أنهار ماجاش Magach ودمبرا Dimbara، وغمار Gumara والأباي الأصغر[1].

وجاء التفكير في تخزين مياه الفيضان في بحيرة تانا منذ وقت مبكر، فتتحدث موسوعة حوض النيل The Nile Basin لهرست وبلاك وسميكة عن اقتراح لماردوخ ماكدونالد لإقامة مشروع لتخزين ٤ مليارات متر مكعب على بحيرة تانا، لمواجهة فيضانات النيل الشحيحة، كفيضان ١٩١٣ - ١٩١٤ والذي لم يتجاوز الإيراد الكلي للنهر فيه ٤٥,٨ مليار متر مكعب من المياه، وارتبطت هذه الفكرة بإنشاء خزان آخر على بحيرة ألبرت، وثالث على بحيرة فيكتوريا[2]، بحيث يتم تنظيم هذه التصرفات المائية للسيطرة على مياه النيل في نطاق مشروعات التخزين القرني التي كانت مطروحة في ذلك الوقت.

وخلال عشرينيات القرن الماضي فكرت بريطانيا جديًا في إقامة سد على بحيرة تانا لكي تزيد مياه النيل المتجهة إلى مصر والسودان، وجرت مراسلات بين السلطات البريطانية والسلطات الإيطالية التي كان لها نفوذ في إثيوبيا من أجل تحقيق هذا الهدف، وتم عقد اتفاقية بين الحكومتين الإيطالية والبريطانية في ١٩٢٥ مَنَحت بموجبها الحكومة الإيطالية بريطانيا الحق في بناء سد على بحيرة

---

[1] صلاح الدين الشامي، مياه النيل، مرجع سابق، ١٤٠ ــ ١٤٣.
[2] ه. أ. هرست، مصدر سابق. ص ٤٠٥ ــ ٤١٥.

تانـا، ولكنَّ الحكومـة الإثيوبيـة رفضـت هـذه الاتفاقيـة، وقـدمت احتجاجًـا عليهـا لعُصبة الأمم في ١٩٢٥ [١].

وفضلت الحكومة الإثيوبية في ذلك الوقت الاستعانة بشركة أمريكية لإقامة مشروع بحيرة تانا، فأرسل الإمبراطور هيلاسلاسي مبعوثه الخاص إلى الولايات المتحدة لإرسال مهندسين لدراسة المشروع، فحضر مهندسو شركة وايت الهندسية Engineering Corporation J G. White، وقاموا بعمل مسح شامل لمياه البحيرة ١٩٣٠[٢]، وأصدروا تقريرًا في ١٩٣١ تحت عنوان: " تقرير عن أعمال التحكم (المائي) على مخرج بحيرة تانا، والطريق الإثيوبي الممتد من أديس أبابا إلى البحيرة "[٣].

وفي مارس ١٩٣١ تقدم هيلاسلاسي بخطة للوزير البريطاني سير سدني بارتون تتخلى بريطانيا بموجبها لإثيوبيا عن منفذ على البحر الأحمر مقابل سماح الأخيرة لبريطانيا ببناء خزان على بحيرة تانا، وبناء على ذلك تم الاتفاق المبدئي بين بريطانيا والحكومة الإثيوبية في ١٩٣٢ على منح مشروع بحيرة تانا لحكومتي مصر والسودان لتخزين ٧ مليارات متر مكعب من المياه خلال فترة الفيضان لتصريفها في النيل الأزرق في أوقات ضحالة المياه على أن تدفع الحكومتان: المصرية والسودانية مبالغ مالية يتم الاتفاق عليها لإثيوبيا، ومع ذلك لم تتحمس بريطانيا للمشروع لعدم

---

[١] دار الوثائق القومية، ملفات مجلس الوزراء، ملف خاص بسيادة وكيل مجلس الوزراء لشئون السودان، مذكرة عن بحيرة تانا. كذلك جلسات مجلس النواب المصري العادي التاسع، جلسة ١٧، ١٨ يناير ١٩٣٣، مصدر سابق، ص ٢٤. وبحث " النظام القانوني لحوض النيل لـ " راج كريشنا، من كتاب جويس ستار، ودانييل ستون، سياسات الندرة ...، م. سابق، ص ٣٨ - ٤٠.

[٢] شرين مبارك بسيس، نهر النيل في العلاقات المصرية الإثيوبية، م. سابق، ص ٣٩ - ٤١.

[٣] نفس المرجع، ص ٣٩ - ٤١. وتقرير مشروع البعثة الأمريكية وعنوانه: Report on Lake Tsana Outlet Control Works and Ethiopian High Ways Addes Ababa to Lake Tsana. And Also Kinfe Abraham, The Nile Basin Disequilibrium, OP. Cit,. 6.

رغبتها في دخول شركة وايت الأمريكية في بناء سد تانا، وفي ١٩٣٥ احتلت إيطاليا إثيوبيا فتوقف المشروع، ثم قامت الحرب العالمية الثانية ليتغير الموقف إجمالاً[١].

وفي أغسطس ١٩٤٩ قام وزير خارجية إثيوبيا وهو في طريقه إلى الولايات المتحدة بمقابلة رئيس الوزراء المصري ووزير الخارجية حسين سري عامر، وتحدث معه في مسألة سد بحيرة تانا، وكان الإمبراطور هيلاسلاسي موافق على إتمام المشروع على أن يتم الاتفاق بين مصر وإثيوبيا أولًا، غير أن المباحثات تأجلت إلى أجل غير مسمى بسبب تمسك الحكومة السودانية بتعلية خزان سنار[٢]. ومع ذلك قام وزير الخارجية الإثيوبي " أتو أكليلو " بزيارة القاهرة في يونيو ١٩٥٠ للتباحث مع نظيره المصري محمد صلاح الدين، حول حصول إثيوبيا على ميناء على البحر الأحمر وتوثيق التعاون بين البلدين، والمضي قدمًا في تنفيذ مشروع بحيرة تانا[٣]، ورغم كل هذه المحاولات لم يرى مشروع بحيرة تانا النور.

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ساعدت مصر الصومال وإريتريا خلال فترة كفاحهما من أجل الاستقلال، كمساعدتها لغيرهما - مثل كينيا وأوغندا والجزائر والكونغو والسودان ... وغيرها - ضمن برنامجها لمساعدة حركات التحرر من الاستعمار، وقد كانت إثيوبيا تراهن بعد الحرب العالمية الثانية على ضم إريتريا إليها، إلا أن مصر طالبت بضم إريتريا للسودان على اعتبار أن الدولتين كانتا ضمن أملاك الدولة المصرية الممتدة في أفريقيا خلال القرن التاسع عشر، فوقفت الولايات المتحدة الأمريكية مع إثيوبيا، أو بمعنى آخر تحالفت معها في محاولة ضمها لإريتريا، وتعزز ذلك التحالف بمنح تسهيلات مهمة للأمريكيين لإقامة قاعدة للاتصالات في أسمرة،

---

[١] شرين مبارك بسيس، نهر النيل في العلاقات المصرية الإثيوبية، مرجع سابق، ص ٤٢ - ٤٩.
[٢] نفس المرجع، ص ٤٨ - ٥١.
[٣] نفسه، ص ١٧- ١٩، ٨٥.

واتهم الإمبراطور هيلاسلاسي مصر بتأجيج الفتنة في داخل إثيوبيا عن طريق التأثير على الأقلية المسلمة فيها ودفعها للانفصال(١).

وفي النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي أعيد إحياء مشروع بحيرة تانا، عن طريق الولايات المتحدة، التي كانت تهيمن على إثيوبيا – من خلال قاعدة "كاجنو" Kagnew الجوية الضخمة الواقعة بالقرب من أسمرة، والتي جرى استخدامها كمحطة مراقبة وتنصت على منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي – وقد عارضت بريطانيا المشروع خوفًا من تأثيره السلبى على دول شرق أفريقيا التي كانت في حاجة للتنمية وبالتالي للمياه(٢).

وفي أوائل السبعينيات دارت مباحثات بين مصر والسودان وإثيوبيا حول إقامة سد تانا، وكانت هناك فكرتان للمشروع، أولهما إثيوبية: وكانت تتحدث عن إقامة هدار Weir يرفع منسوب التخزين في البحيرة بارتفاع مترين، بما يكفي لري الأراضي الزراعية في حوض البحيرة، والفكرة الثانية مصرية سودانية: وكانت ترمى إلى زيادة ارتفاع السد إلى ١٠ أمتار كاملة لرفع منسوب التخزين في البحيرة(٣)، بحيث تستفيد إثيوبيا من الزراعة وتوليد الكهرباء، بينما يستفيد السودانيون والمصريون من زيادة التصرفات المائية لنهر النيل(٤).

٢ – مشروعات على روافد بحيرة تانا: خططت إثيوبيا في السنوات الأخيرة لإنشاء عدة مشروعات على الأنهار الرئيسية لبحيرة تانا مثل مشروع نهر ريب Ribb الذي يستخدم ١٩٧ مليون متر مكعب من المياه سنويًا. ومشروع نهر جامارا Gumara الذي يستهلك ١٦٥ مليون متر مكعب أيضًا، ومشروع نهر

---

(١) نفس المكان.

(٢) هرست، هـ. أ، النيل، مصدر سابق، ص ٤١٦ - ٤١٨. مجدي صبحي، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، يناير ١٩٩٢، ص ١٢.

(٣) عبد التواب عبد الحي، م. سابق، ص ١٣٩.

(٤) نفس المكان.

ماجيش ويلزمه حوالي ٩٣ مليون متر مكعب من المياه، وتلك الكميات تخصم من التدفقات المائية الطبيعية للنيل للأزرق.

٣ – سد جيلجيل جيبي (رقم ١): يقع ذلك السد على أحد روافد نهر " جيبي " الرئيسي – ونهري جيبي وأومو يقعان خارج نطاق حوض النيل، والمشروعات المقامة عليهما لا تؤثر على تدفقات نهر النيل – على مسافة ٢٦٠ كم جنوب شرق أديس أبابا، وطوله ٤٠ مترًا، وقد بدأ التخطيط له في ١٩٨٥، وتكلف بناؤه ٢٨٠ مليون يورو قدمها البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي، وهيئة التنمية النمساوية، والحكومة الإثيوبية، وتولى إنشاء المشروع " كونسورتيوم " مكون من ١٢ شركة من إيطاليا وإسبانيا وألمانيا والبوسنة وفرنسا والنمسا وإثيوبيا، وانتهى العمل فيه في ٢٠٠٣، وبدأ في فبراير ٢٠٠٤ في توليد الكهرباء بطاقة قدرها ١٨٣ ميجاوات [١].

٤ – سد جيلجيل جيبي (رقم ٢): جرى تنفيذه بتمويل إيطالي لإقامة نفق طوله ٢٦ كم لاستغلال المياه المنصرفة من نهر "جيبي " التي تندفع في ذلك النفق تحت جبل فوفا " FOFA " لتوليد الكهرباء عن طريق استغلال المسقط الطولي الذي كونه سد جيلجيل على نهري جيبي وأومو من الناحية الأخرى، وبلغت تكلفة المشروع ٣٧٠ مليون يورو، وينتج حوالي ٤٢٠ ميجاوات من الكهرباء، وقد انهار جزء من هذا السد بعد عشرة أيام فقط من افتتاحه في ١٤ يناير ٢٠١٠ لمسافة قدرها ١٥ مترًا عند الكيلو ١٧ من بداية النفق، وقامت شركة ساليني الإيطالية المنفذة للمشروع بإصلاح الانهيار وإعادة التشغيل في ديسمبر ٢٠١٠، وقد اشترطت الشركة في عقدها الأول أنها غير مسئولة عن المشروع بمجرد تسليمه، وذلك لعلمها بالمشاكل الجيولوجية والانهيارات التي تحدث هناك، وقد حدث

---

[١] الدستور ٦ أغسطس ٢٠٠٩. وتحقيق الأهرام من إثيوبيا في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٩.

انهياران آخران لنفس المشروع أثناء التشييد في أكتوبر ٢٠٠٦ ويونيو ٢٠٠٧ مما أدى إلى تأخر افتتاحه لعامين كاملين[١].

٥ – <u>سد جيلجيل جيبي</u> (رقم ٣): يبلغ ارتفاعه ٢٤٠ مترًا ومساحة خزانه حوالى ١٥١ كيلومترًا مربعًا مما يجعله ثاني أكبر سد في أفريقيا بعد السد العالي في أسوان، ويقع على مسافة ٤٠٠ كم غرب أديس أبابا في حوض نهري جيبي وأومو، وسعة السد التخزينية ١١,٧٥ مليار متر مكعب، وتبلغ الطاقة المولدة منه ١٨٧٠ ميجاوات، وتقوم بإنشاء السد شركة ساليني الإيطالية أيضًا، بتكلفة قدرها ١,٨ مليار دولار، وقد أكد السفير الإيطالي بالقاهرة " كلاوديو باتشيفيكو " أن بلاده قدمت قرضًا لإثيوبيا للمساهمة في إنشاء ذلك السد الذي يسير في اتجاه عكسي غير مؤثر على نهر النيل[٢].

٦ – <u>سد جلجيل جيبي</u> (رقم ٤): ويقام على أحد فروع نهر أومو، ويجرى تنفيذه بتمويل صيني، وتتولى إنشاءه شركة صينوهيدرو Corporation Sinohydro بهدف توليد ٢٠٠٠ ميجاوات.

٧ – <u>سد بيليز</u>: تولت شركة "ساليني " الإيطالية تنفيذ ذلك المشروع على نهر " إيبي " المغذي للنيل الأزرق، ويُنتج طاقة كهرومائية مقدارها ٤٦٠ ميجاوات[٣]، وقد تم تنفيذه على نفقة الحكومة الإثيوبية، وهو يقع في حوض بحيرة تانا وله تأثير سلبى على التدفقات المائية للنيل الأزرق، حيث يستقطع من مياهه حوالى نصف مليار متر مكعب سنويًا[٤].

---

[١] عباس شراقي، سد النهضة الإثيوبي: اعتبارات التنمية والسياسة، مصدر سابق، ص ١- ٤. وكذلك رسالة المهندس ممدوح حمزة إلى جريدة الدستور في ١٢ أغسطس ٢٠٠٩. ومحمد أسامة، النيل مستقبل الأزمة، م. سابق، ص ١٠٧.

[٢] محمد سلمان، مصر وأزمة مياه النيل، م. سابق، ص ٣٧٩ - ٣٨٠. والدستور في ٦ أغسطس ٢٠٠٩. وتحقيق الأهرام من إثيوبيا في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٩.

[٣] رسالة ممدوح حمزة لجريدة الدستور في ١٢ أغسطس ٢٠٠٩.

[٤] نفس المصدر. ومحمد أسامة، النيل مستقبل الأزمة، م. سابق، ص ١٠٧.

٨ – سد تانا بيليز: تم إقامته على نهر أومو المتفرع من بحيرة تانا على بعد ٣٧٠ كم شمال أديس أبابا، وهو مزود بأربعة توربينات لتوليد الكهرباء، وتقدر طاقته بحوالي ١٧٢٠ ميجاوات، وتولت تنفيذه هيئة الطاقة الكهربائية الإثيوبية، وبدأ تشغيل ذلك السد في مايو ٢٠١٠[١]، وهو غير مؤثر على مياه النيل الأزرق.

٩ – سد تيكيزي (رقم ١) : أقيم على نهر عطبرة، في مقاطعة تجراي في شمال إثيوبيا بهدف – حسب تصريحات وزير الري الإثيوبي " أصفاو دينجامو " في ٢٠٠٩ – تخزين ٩ مليارات متر مكعب من المياه لتوليد طاقة كهربائية مقدارها ٣٠٠ ميجاوات، والاستفادة بجزء صغير من المياه المخزنة لزراعة ٢٤ ألف هكتار في منطقة " هوميرا " على بعد ٧٠ كم من موقع السد، ويشير وزير الري الإثيوبي: " أن السد مثال جيد للتعاون لأن إثيوبيا بدأت في إنشائه ٢٠٠٥ بعد موافقة مصر على بنائه حيث أنه لا يمثل تهديدًا لمصالحها "[٢]. وتبلغ تكلفة المشروع ٢٢٤ مليون دولار، وقد تولى تنفيذه " كونسورتيوم " مكون من شركة صينوهيدرو Corporation Sinohydro بنسبة ٤٩% وشركة الصين الوطنية لمصادر المياه وهندسة الطاقة المائية بنسبة ٣٠%، وشركة " سور " للإنشاءات بنسبة ٢١%، وقد تم الانتهاء من بناء السد، ودخلت الطاقة الكهربائية المولدة منه الخدمة في نوفمبر ٢٠٠٩[٣]، إلا أن فترات الجفاف بعد زوال الفيضان تعوق عملية توليد الكهرباء من السد.

١٠ – مشروع زراعي إثيوبي إسرائيلي: تبلغ تكلفته ١,٥ مليون يورو، وهو يسعى لتنمية مشروعات الري الصغيرة في أنحاء البلاد، وقال وزير الدولة بوزارة الزراعة أن مثل هذه المشروعات ستمكن إثيوبيا من إدارة مصادر المياه فيها،

---

[١] محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل، م. سابق، ص٣٧٣.
[٢] تحقيق الأهرام من أثيوبيا في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩. والمصري اليوم ٧ نوفمبر ٢٠٠٩.
[٣] محمد سالمان، مصر وأزمة مياه النيل، م. سابق، ص٣٧٠ - ٣٧١.

وكشفت مصادر إعلامية عبرية عن قيام شركات إسرائيلية استثمارية مملوكة لجنرالات سابقين في الجيش والموساد الإسرائيليين تسعى لتنفيذ مشروعات سدود صغيرة على منابع النيل الإثيوبية، لإقامة نشاطات زراعية عليها[١].

١١ – مشروع سد شيموجا ييدا: Chemoga GYeda تبلغ تكلفة هذا السد ٣٠٠ مليون دولار بتمويل صيني، ويتولى إنشاءه شركة صينوهيدرو المشار إليها من قبل، ويقوم بتصميم وإدارة المشروع شركة " الكتروكونسلت " الإيطالية، بالاتفاق مع الحكومة الإثيوبية منذ يونيو ٢٠٠٩، وبدأت عملية توليد الكهرباء في هذا السد في ٢٠١٣، وتقدر الطاقة الكهربائية المولدة منه بـ ٢٧٨ ميجاوات، والسد يتحكم في المياه القادمة من نهر شموجا ييدا المتجهة إلى نهر " إيبي " المغذى للنيل الأزرق، ويقع ذلك النهر في إقليم " أمهرا " على بعد ٢٩٩ كم شمال أديس أبابا[٢]، وهو بالطبع يؤثر على تدفقات النيل الأزرق.

١٢ – مشروع سد نهر سبنت: يعتبر نهر سبنت الرافد الرئيسي لنهر عطبرة، ويقع في شمال غرب إثيوبيا، والهدف من إقامة السد توفير المياه اللازمة لزراعة ٣٠,٠٠٠ هكتار، وقد قام الاتحاد السوفييتي بتمويل وبناء ذلك السد منذ وقت مبكر[٣].

١٣ – سد بلبلا: يقع على نهر " الأواش " على مسافة ١٨ كم من مدينة " دابرازيت "، وقد تم بناؤه بغرض توفير المياه اللازمة لزراعة ٢٠٠٠ هكتار، وبلغت تكلفة بنائه ٣ ملايين " برا " من العملة الإثيوبية[٤].

---

(١) الدستور ١٢ أغسطس ٢٠٠٩، تحقيق لعزام أبو ليلة، محاولات التغلغل الصهيوني في منابع النيل.

(٢) تحقيق جريدة الأهرام من أثيوبيا في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٩.
رسالة ممدوح حمزة للدستور في ١٢ أغسطس ٢٠٠٩.

(٣) عبد القادر عبد العزيز علي، أزمة المياه بين مصر وإثيوبيا، م. سابق، ص ٢٨٠ – ٢٨٥.

(٤) نفس المكان.

١٤ – مشروع سد أمبيار: أقيم ذلك المشروع على نهر الأواش الأوسط لري وزراعة ٤٥٠٠ هكتار، والتخطيط لزراعة ٥٥٠٠ هكتار أخرى، وتبلغ تكاليف بناء السد ١٣٠ مليون " برا "، وقد تولت الحكومة الإثيوبية تمويله بمساعدة السوق الأوروبية المشتركة وبعض المنظمات الدولية، وانتهى العمل فيه ١٩٨٢، والسد ليس له تأثير على مياه النيل[١].

١٥ – سد نهر البارو: أظهرت الدراسات التي قامت بها هولندا على نهر " البارو"، أحد الروافد المهمة لنهر السوباط ١٩٧٧، أن من الممكن إقامة سد عليه في منطقة جمبيلا لتوفير كميات من المياه يمكن استغلالها في الزراعة، وتم بناء السد بالفعل في إطار المساعدات السوفييتية في عهد الرئيس مانجستو هايلا مريام لري ١٠ آلاف هكتار من الأراضي كمرحلة أولى، وكان من المخطط أن يتم إقامة ثلاثة سدود أخرى على نهر البارو لري ١٠٠ ألف هكتار في جنوب إثيوبيا، تحتاج إلى ٣ مليارات من الأمتار المكعبة من المياه سنويًا[٢]، والسدود الثلاثة المشار إليها كان من المزمع إنشاؤها بالاشتراك بين إثيوبيا والسودان ومصر لتوفير ١٢ مليار متر مكعب من المياه في السنة يتم توزيعها على الدول الثلاث بالتساوي، ولكن ذلك لم يجري تنفيذه، وقد سعت إثيوبيا وحدها لإقامة سد واحد على نهر البارو في سبتمبر ٢٠١٤ لتوليد الكهرباء وري بعض الأراضي الزراعية بتمويل من الصين[٣].

١٦ – سد فنشا ومشروع نهر إماراتي: نهر فنشا هو أحد الروافد الصغيرة على النيل الأزرق، وقد بدأ التخطيط لإنشاء سد عليه ١٩٧٦ بتمويل من هيئة التنمية

---

[١] نفسه

[٢] نفسه، ص ٢٨١. والسياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ياسر على هاشم، الأبعاد السياسية ...، مصدر سابق، ص ١٥٣.

[٣] المصري اليوم ١٦ سبتمبر ٢٠١٤.

الدولية والبنك الدولي، وبدعم من بنك التنمية الأفريقي، وانتهت المرحلة الأولى من بنائه ١٩٨٢، وتمت المرحلة الثانية منه في ثمانينيات القرن الماضي.

وقامت المجموعة الأوروبية بتمويل مشروع آخر مرتبط بسد فنشا هو مشروع نهر " فنشا إماراتي"، Fincha Amerti أحد الروافد الصغيرة للنيل الأزرق، وهو يرمى لتحويل مياه نهر إماراتي إلى خزان سد فنشا لكي تزيد كفاءة محطة الكهرباء المقامة عليه بنسبة ٣٠ %، وتنتج ١٠٠ ميجاوات، وتولت شركة صينية هي China Gezhouba بناء سد فنشا إماراتي، والمشروعان لا يسببان ضررًا لمصر أو للسودان[١].

١٧ – <u>مشروع جينال داوا الثالث</u>: يقام هذا المشروع في الجنوب الشرقي بين إثيوبيا والصومال على ارتفاع ١١٠ مترات، بين نهر أومو والحدود الصومالية، ويتولى إنشاءه شركة صينية، وتقدر تكلفته الإجمالية بـ ٤٠٨ مليون دولار، لتوليد طاقة كهربائية مقدارها ٢٥٦ ميجاوات، وبدأ العمل فيه ٢٠٠٩، ومدة بنائه أربع سنوات[٢]، ولا علاقة له بحوض النيل.

١٨ – <u>مشروع سد سليفت</u>: ويقع على أحد روافد نهر عطبرة، والسد يؤثر سلبيًا على إيراد نهر النيل بحوالي نصف مليار متر مكعب[٣].

١٩ – <u>مشروع الليبرد</u>: ويقع على نهر السوباط قبل دخوله إلى مناطق جنوب شرق السودان.

٢٠ – <u>مشروع سد أوروميا</u>: يقام على نهر أومو، لتخزين مليار متر مكعب من المياه، لتوليد قوة كهربائية مقدارها ٤٤٠ ميجاوات، وتبلغ التكلفة الإجمالية

---

(١) عبد القادر عبد العزيز علي، أزمة المياه ...، مصدر سابق، ص ٢٨٠ – ٢٨٢. جريدة الدستور ٦ أغسطس ٢٠٠٩. تحقيق الأهرام من إثيوبيا في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٩.

(٢) نفس تحقيق الأهرام.

(٣) السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ياسر على هاشم، الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه، ص ١٥٣.

للمشروع ٤٠٠ مليون دولار، ويجرى تمويله من مصادر محلية وخارجية، وينتهى العمل فيه في ٢٠١٤، والسد لا تأثير له على مياه حوض النيل[١].

٢١ - سد كوكا: ويقع على نهر الأواشي على بعد ٨٠ كم جنوب شرق أديس أبابا، وهو يحجز ٦٥ مليونًا من الأمتار المكعبة من المياه لزراعة بعض المحاصيل خاصة قصب السكر والسمسم والقطن[٢].

٢٢ - مشروعات مائية مقترحة أخرى: من المشروعات الإثيوبية الأخرى المقترحة مشروع لتوليد الكهرباء على رافد نهر الأنجر، ومشروع ثاني على نهر دابوس، وثالث على نهر ديديسا، ورابع على نهر جودير، ويستقطع كل واحد منها إذا تم إنشاؤه ٠,٢ مليار متر مكعب سنويًا من مياه النيل، وهناك مشروعات أصغر وأقل استهلاكًا للمياه منها مشروع على نهر دايانا، ومشروع على نهر ستيت.

وينبغي أن نلفت النظر هنا إلى أن معظم المشروعات المائية والسدود التي انتهت إثيوبيا من إنجازها كان تأثيرها محدودًا على تدفقات المياه المتجهة إلى السودان ومصر، وتكمن المشكلة في النقص المحتمل لمياه النيل من وراء إقامة إثيوبيا لمشروعات السدود الكبرى بدءًا بسد النهضة.

سد النهضة والسدود المرتبطة به

(المشروعات المائية الكبرى)

شرعت إثيوبيا في إبريل ٢٠١١ في بناء سد النهضة ذي الارتفاع الكبير، على النيل الأزرق دون الاتفاق مع مصر أو إبلاغها رسميا بذلك، وهو عمل يتنافى مع القوانين والأعراف الدولية، فالدولة التي يمر عبر أراضيها نهر دولي، لها الحق

---

[١] المصري اليوم ٢٩ مايو ٢٠١٣.

[٢] شرين مبارك بسيس فضل الله، نهر النيل في العلاقات المصرية الإثيوبية، مرجع سابق، ص ١٦٧.

في الاستفادة من استعمال شبكة المياه الدولية الواقعة تحت ولايتها الإقليمية مع الاعتراف بنفس القاعدة لسائر الدول الأخرى المشتركة معها في النهر، ولا يجوز لها في نطاق إقليمها أن تحول مجرى النهر المار بها، أو أن توقف جريان مياهه إلى أقاليم الدول الأخرى التي يقع فيها حوض النهر، ولا يجوز أن تزيد من جريان المياه أو تقلل منه بوسائل صناعية؛ لأن الآثار التي تنتج عن مثل هذه التصرفات تتسبب في آثار ضارة للدول الأخرى، مما يعد خروجًا على قاعدة السيادة المقيدة على النهر الدولي[1].

ويرى الباحث الإثيوبي يعقوب أرسانو، معبرًا عن وجهة نظر بلاده، أن من المقترح بناء سدود في أعالي النيل الأزرق في إثيوبيا بسبب الظروف الإيكولوجية لحوض النيل الشرقي، حيث إن المناخ معتدل، مما يوفر خيارًا أكثر معقولية لإقامة السدود في إثيوبيا منه في مناخ الصحراء بمناطق أدنى النهر – يقصد إقامة السدود في مصر خاصة السد العالي – وثمة فوائد أخرى سوف تتحقق من بناء خزانات للمياه بمناطق أعلى النهر من وجهة نظره، حيث سيكون بالإمكان ري أراضي زراعية في إثيوبيا، وتوليد طاقة كهرومائية، وسوف لا تحدث عمليات تآكل للتربة في الهضبة الإثيوبية، وستقل مخاطر الفيضان على مصر والسودان، كما ستقل عمليات التبخر الواسعة التي تجرى أمام سدودهما، مما يزيد من كميات المياه العذبة في دولتي المصب[2].

والحق أنه بسبب هذه الأفكار وغيرها – كالرغبة في التحكم في تصرفات مياه النيل المتجهة إلى مصر والسودان، وفي اقتطاع إثيوبيا لكميات كبيرة منها – فكر الإثيوبيون في بناء السدود الضخمة، دون النظر إلى حجم أضرارها الخطيرة على

---

(1) عبد الحميد موسى الصالب، النظرية العامة لمبدأ حسن الجوار في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٣٣٨.

(2) Yacob Arsano, OP. Cit., PP. 28 – 30.

دولتي المصب أو استشارتهما في تنفيذ تلك المشروعات ذات التأثيرات الواسعة عليهما، خاصة المشروع الكبير لسد النهضة، وحجة إثيوبيا في ذلك أن مصر حين أقامت السد العالي لم ترجع لإثيوبيا في عملية بنائه، والواقع أن السد العالي يقع في آخر مراحل نهر النيل ولا يؤثر نهائيًا على دول المنابع، على العكس من ذلك فإن سد النهضة موجود في إحدى دول المنابع وهي إثيوبيا التي يحتم عليها القانون والعرف الدوليين – فضلًا عن شروط اتفاقيتي مياه النيل ١٩٠٢، ١٩٩٣ – الرجوع لدولتي المصب مصر والسودان، حتى لا يصيبهما الضرر من جراء بنائه.

تعريف بالسد:

يقع سد النهضة على النيل الأزرق، على بعد ٢٠ كم من الحدود الإثيوبية السودانية، و ٧٦٠ كم من أديس أبابا، وهو عبارة عن سد خرساني أسطواني رئيسي وآخر مساعد، ويبلغ ارتفاع السد الرئيسي حسب آخر مخطط إثيوبي له ١٤٥ مترًا، ويبعد السد المساعد عنه بمسافة ٥ كيلومترات، بارتفاع حوالي ٦٠ مترًا، وتمتد بحيرة التخزين لمسافة تقترب من ٢٤٦ كم خلف جسم السد، في مساحة تبلغ ١٨٧٤ كم مربع، ويصل مستوى التخزين فيها لمنسوب ٦٤٠ مترًا فوق مستوى سطح البحر، ويبلغ حجم التخزين الكلي ٧٤ مليار متر مكعب من المياه (٦٠ مليار متر مكعب منها خلف السد المساعد، و ١٤,٥ مليار متر مكعب خلف السد الرئيسي)، على أن يكون حجم التخزين الحي ٥٩,٢ مليار متر مكعب، وسوف يُرسب السد كميات من الطمي خلفه تقدر بـ ٢٤٥ مليون طن سنويًا – وذلك يعني ردمه خلال ٥٠ عامًا فقط، وتناقص مقدار الكهرباء المولدة منه بمقدار ٢٠% سنويًا حسب رأي الخبراء – وتتضمن وحدة توليد الكهرباء في السد غرفتين تحتويان على ١٦ وحدة من التربينات لتوليد كمية من الكهرباء حدها الأقصى ٦٠٠٠ ميجاوات[١].

---

[١] التقرير الدولي النهائي الصادر عن اللجنة الدولية للخبراء حول تداعيات بناء سد النهضة الإثيوبي على مصر والسودان، الشروق، ٢٧ من أبريل ٢٠١٤.

ومشروع السد يحتاج إلى أكثر من سبع سنوات لإتمامه، أي حتى نهاية ٢٠١٧، ويحتاج إلى ثلاث سنوات لتوليد الـ ٢١٦ ميجاوات الأولى من الكهرباء من خلال تشغيل أول وحدتين لإنتاج الطاقة، بينما يحتاج تشغيل باقي التوربينات لكي يتم توليد الطاقة الكلية المنتظرة من السد ما بين ٥ و٧ سنوات من بداية الإنشاء [١].

وكان الاسم الأصلي للمشروع سد الحدود Border (ويظهر باسم خزان الحدود الإثيوبية في الخريطة رقم ٦)، وقد قامت إثيوبيا بعمل مسح لموقع ذلك السد، وفي نوفمبر ٢٠١٠ تم الانتهاء من وضع تصميم للسد من جانب إثيوبيا، وقد أطلقت عليه اسم " مشروع إكس" Project X، ولكن سرعان ما تغير اسمه إلى " سد الألفية العظيم " Grand Millennium Dam، [٢] ثم أُطلق عليه اسم "سد النهضة الإثيوبي الكبير " Grand Ethiopian Renaissance Dam ، وفي وقت تال أعلن مجلس الوزراء الإثيوبي عن الاسم الأخير للمشروع "سد النهضة الإثيوبي العظيم"، وبذلك يكون الاسم قد تغير خلال ٤٥ يومًا ثلاث مرات، وفي كل مرة يكون الاسم أقوى من الناحية الشعبية، وذلك ذو دلالة ومغزى سياسي، وقد تم تغيير مواصفات المشروع وارتفاعه من ٩٠ مترًا ، بسعة تخزينية مقدارها ١١,١ مليار متر مكعب في الدراسة الأمريكية إلى ارتفاع ١٤٥ مترًا بسعة تخزينية ٦٢ مليار متر مكعب طبقًا لتصريحات وزير المياه والطاقة في إثيوبيا، زادت إلى ٦٧ مليار متر مكعب في تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي، ثم إلى ٧٠ مليار متر مكعب، وأخيرًا إلى ٧٤ مليار متر مكعب من المياه، وقد تم وضع

---

(١) نفس المصدر.

(٢) جريدة الوطن ٣ يونيو ٢٠١٣ حوار مع د. علاء الظواهري، عضو اللجنة المصرية لتقييم سد النهضة الإثيوبي. وعباس شراقي، سد النهضة الإثيوبي: اعتبارات التنمية والسياسة، م. سابق، ص ١٤ ـ ١٥.

حجر الأساس للمشروع في اليوم التالي لتوقيع عقد الإنشاء في ٢ أبريل ٢٠١١ مع شركة ساليني الإيطالية Salini Costruttori المكلفة ببنائه[١].

وكان من المفترض حسب أحكام وقوانين الأنهار الدولية أن مياه أي نهر دولي هي ملك لسكان حوض ذلك النهر كله إلا أن إثيوبيا قد اتخذت خطوة متعجلة ومؤثرة سلبيًا على مصر والسودان في ٢٨ مايو ٢٠١٣ حين حولت مياه النيل الأزرق، تمهيدًا لتنفيذ بناء سد النهضة الضخم رغم مخاطره على دولتي المصب، ودون إبلاغهما[٢].

ويقدر الكثيرون أن كفاءة سد النهضة تعتبر منخفضة بسبب المبالغة الزائدة في ارتفاعه وفي السعة التخزينية له، وكان من الممكن تخفيض حجمه، وبالتالي تقليل التكلفة الكلية لبنائه بمقدار ٥٠% من خلال بناء سد أصغر مع كفاءة أعلى، وخطورة أقل على دولتي المصب في حالة انهياره[٣]. وهذا يؤكد على أن خصائص السد في الدراسة الأمريكية كانت أكثر ملائمة وأقل تكلفة، بالمقارنة لمقاييس السد القائم العمل فيه حاليًا (٢٠١٥) مما يكشف النقاب عن البعد السياسي لاتجاهات الحكومة الإثيوبية.

ومما هو جدير بالملاحظة أن إثيوبيا طرحت مشروع سد النهضة للتنفيذ في أبريل ٢٠١١، منتهزه الظروف الصعبة التي كانت تمر بها مصر عقب قيام ثورة ٢٥ يناير، حيث كانت الأوضاع فيها مضطربة وغير مستقرة، وأسقطت إثيوبيا من حساباتها الاتفاقية التي وقع عليها حسني مبارك عن مصر ومليس زيناوي عن إثيوبيا عام ١٩٩٣ والتي تقر فيها إثيوبيا بـ " الامتناع عن أي نشاط قد يؤدي إلى إحداث ضرر بمصالح الطرف الآخر يختص بمياه النيل"[٤].

---

[١] عباس شراقي، نفس المصدر والمكان.
[٢] الأهرام ٣٠ مايو ٢٠١٣.
[٣] عباس شراقي، سد النهضة الإثيوبي، مصدر سابق، ص ١٥.
[٤] منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٣٨٧ ـ ٣٨٩.

وحين تشرع إثيوبيا في بناء سد النهضة دون موافقة مصر تكون قد نكصت بعهودها، وبديهي أنها بهذا الإجراء، على حد قول د. وسيم مصطفى، خبير المياه "لم تتبع قواعد القانون الدولي التي تنظم التعامل مع الأنهار الدولية، وهي القواعد التي تستوجب عليها إخطار دولتي المصب مسبقًا بتفاصيل مشروع السد المزمع إنشاؤه، وتحتم عليها إجراء دراسة مشتركة للمشروع لتقليل المخاطر المحتملة عليهما "[١].

ولقد شاهدت مصر خلال عام ٢٠١١ تغييرات واسعة في شئونها السياسية، حيث استقالت وزارة أحمد نظيف آخر وزارات نظام مبارك في ٢٩ يناير، واستقال معها وزير الموارد المائية د. نصر الدين علام، وجاءت وزارة أحمد شفيق التي لم تستمر سوى أيام قلائل، ثم تلتها وزارة د. عصام شرف[٢]، التي تولى فيها حسين العطفي وزيرًا للري، فلما بلغه وحكومته خبر إقدام إثيوبيا على البدء في إنشاء سد النهضة دون إبلاغ مصر، أرسل خطابًا باسم الحكومة المصرية إلى الحكومة الإثيوبية للاستفسار عن حقيقة المشروع، حتى تتضح أبعاده من خلال الدراسات الفنية والبيئية الخاصة به، وصرح وزير الري في ذلك الوقت، بأن " مصر قد تلجأ إلى طلب تدخل المجتمع الدولي إذا لم تَرُدْ إثيوبيا على خطاب الحكومة المصرية الذي يطلب الاستفسار عن ذلك المشروع الكبير"، وعلق المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية على تصريحات وزير الري المصري بقوله: " إن إثيوبيا أوفت بواجباتها تجاه كل الدول المتشاطئة على نهر النيل خلال الثلاث عشرة سنة الماضية، وهذا هو الهدف من الاتفاقية الإطارية " – في إشارة إلى الاتفاقية التي قام بالتوقيع عليها بعض دول المنابع في عنتيبي في ١٤

---

[١] جريدة الوطن ١٠ يونيه ٢٠١٣.
[٢] صوت الأمة ٢ يونيو ٢٠١٣.

مايو ٢٠١٠ في تجاهل تام لدولتي المصب – واستطرد المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية بقوله: " ونحن لن نتعامل مع المصريين إلا من خلال هذه الاتفاقية "[١].

سد النهضة أحد السدود الأربعة الكبرى:

كان مجلس الوزراء المصري قد قرر في ٢٠٠٨ عمل دراسة عن السدود الإثيوبية المراد إنشاؤها على النيل الأزرق، وتولى هذه الدراسة مجموعة استشارية كندية، ولم يبدأ العمل فيها إلا في يناير ٢٠١٠[٢]، وذلك لمعرفة حقيقة هذه السدود وآثارها على مصر والسودان، وقامت المجموعة الكندية بإعداد تقرير لمخططات تلك السدود، وقد اتضح أن تلك المخططات تضم ٤ سدود كبرى – وهى **كارادوبه، وبيكو أبو، ومندايا، وسد الحدود (سد النهضة)** – سعتها التخزينية الإجمالية إذا تمت تتراوح بين ١٥٠ و٢٠٠ مليار متر مكعب من المياه، أي أكثر من ثلاثة أضعاف الإيراد السنوي الكلي للنيل الأزرق، وفى قدرتها توليد ٩٠٠٠ ميجاوات من الطاقة الكهربائية، وهناك إمكانية للتوسع الزراعي في حوالى مليون فدان على المياه المخزنة في تلك السدود، وتراوحت ارتفاعات هذه السدود ما بين ٩٠ مترًا لسد النهضة (الذي تم زيادة ارتفاعه إلى ١٤٥ مترًا)، و٢٨٥ مترًا لسد بيكو أبو[٣].

وأوضحت المجموعة الكندية أن العنصرين الرئيسيين للتأثيرات السلبية للسدود الإثيوبية على مصر يتمثلان في السعة التخزينية لها، وفي كمية المياه المخصصة للزراعات المروية المعتمدة عليها، وطبيعي أن كميات المياه المخزنة في السدود المشار إليها ستكون خصمًا من مخزون المياه أمام السد العالي الذي يُستخدم لسد العجز المائي لإيراد النهر في مصر في سنوات الفيضان الشحيح،

---

[١] المصري اليوم ٥ أبريل ٢٠١١.

[٢] من ورقة محاضرة د. علام وزير الموارد المائية والري الأسبق في ١٢ أكتوبر ٢٠١١ بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام بعنوان: سلبيات الاتفاقية الإطارية ومخاطر السدود الإثيوبية. وكذلك جريدة الوفد في ١٥ سبتمبر ٢٠١١.

[٣] من ورقة محاضرة د. علام بالأهرام، في ١٢ أكتوبر ٢٠١١، مصدر سابق.

مما سيترتب عليه عودة ظاهرة الجفاف والعجز المائي لمصر بعد إنشاء هذه السدود، كما كان الوضع قبل بناء السد العالي، أما المياه التي سوف تستخدم لري بعض الأراضي في إثيوبيا فستكون خصمًا مباشرًا من الحصة المائية السنوية لمصر والسودان[١].

وفي نوفمبر ٢٠١٠ نشرت جامعة ديوك الأمريكية دراسة في دورية " بحوث الموارد المائية " التي يصدرها الاتحاد الجيوفيزيقى الأمريكي، وهى أكثر الدوريات العالمية شهرة في مجال الموارد المائية، عن سد مندايا الإثيوبي وآثاره المتوقعة على دولتي المصب، حيث توصلت هذه الدراسة إلى نتائج متقاربة إلى حد بعيد مع ما توصلت إليه دراسات مصرية عن نفس السد، وانتهت دراسة جامعة ديوك إلى أن سعة سد مندايا في حدود ٥٠ مليار متر مكعب من المياه، وبينت أنه خلال فترة ملء السد سيحدث انخفاض في إنتاج الكهرباء من السد العالي بما يتراوح بين ٦٠٠ و ١٢٠٠ ميجاوات حسب الظروف المناخية وكميات الأمطار الساقطة على منابع النيل، وأن العجز السنوي في حصة مصر من المياه نتيجة بناء هذا السد سيتراوح ما بين ٩ و١٢ مليار متر مكعب[٢].

وقد أعدت مجموعة من خبراء وزارة الري وأساتذة الجامعات المصرية دراسة عن سد بيكو أبو، تبين منها أن السعة التخزينية له في حدود ٣٨ مليار متر مكعب، وأنه في حالة إنشائه خلال عشر سنوات سوف يتسبب في حدوث عجز مائي سنوي مقداره ٩ مليارات متر مكعب في حصة مصر وحدها أثناء سنوات الملء، ومثله في حصة السودان، وسوف تقل الكهرباء المولدة من السد العالي وخزان أسوان بحوالي ٥٠٠ ميجاوات سنويًا، وسيزداد العجز المائي بعد فترة الإنشاء والملء إذا تم استخدام مياه السد في الأغراض الزراعية في إثيوبيا[٣].

---

[١] نفس المصدر.
[٢] نفس المصدر. والوفد في ١٥ سبتمبر ٢٠١١.
[٣] محاضرة د. علام في ١٢ أكتوبر ٢٠١١ بالأهرام.

ورابع السدود الكبرى التي تخطط إثيوبيا لإنشائها على النيل الأزرق هو **سد كرادويه**، ويقع على الحدود بين منطقتي أمهرة وأروميا، على مسافة ٦٠ كم غرب جسر أباي في دجن، وقد قامت مؤسسات إثيوبية ودولية بدراسة جدوى ذلك المشروع في ٢٠٠٦، وتتولى هيئة الطاقة الكهربائية الإثيوبية عملية بنائه، ومن المقدر أن تكون تكلفته ٨٠٠ مليون دولار، وقد تولت شركتي " نوربلان النرويجية "، و " لامايور الألمانية " عمل دراسات ما قبل تنفيذ المشروع المتعدد الأغراض، وسبق العمل في المشروع عقد اتفاق بين مصر والسودان وإثيوبيا في ٢٠٠١ على أن تتحمل مصر والسودان جزءًا من تكلفة الإنشاء، وأن تستفيد الدولتان من الطاقة الكهربائية المولدة من السد، ولكن ذلك لم يتحقق[١].

ولقد أظهرت نتائج الدراسات المصرية للسدود الإثيوبية الأربعة على النيل الأزرق، أنه في حالة قيام إثيوبيا بإنشائها جميعًا وملئها خلال فترة تمتد لـ ٤٠ عامًا، فإنها سوف تتسبب في حدوث عجز مائي سنوي أثناء سنوات الملء يتراوح بين ٨ إلى ٩ مليار متر مكعب من حصة مصر، ومثله من حصة السودان، وستنخفض كمية الكهرباء المولدة من السد العالي وخزان أسوان بحوالي ٦٠٠ ميجاوات.

وقد أوضحت نتائج نفس الدراسات أنه في حالة استخدام السدود الإثيوبية الأربعة لتوليد الكهرباء فقط بعد فترة امتلاء الخزانات جميعًا، فإن العجز المائي سيتراوح بين ٨ و ١٤ مليار متر مكعب من حصة مصر السنوية وحدها، ومثله من حصة السودان، وسوف يكون متوسط النقص في إنتاج كهرباء السد العالي وخزان أسوان في حدود ٥٠٠ ميجاوات سنويًا، أما في حالة استخدام مياه السدود في الأغراض الزراعية أيضًا فسوف يزداد العجز المائي ليصل إلى حوالى ١٩ مليار متر مكعب سنويًا في حصة مصر من مياه النيل، ومثله في حصة

---

[١] نفس المصدر. ومحمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل، مرجع سابق، ص ٣٧٢ - ٣٧٣.

السودان (أي أكثر من نصيب السودان السنوي من مياه النيل ومقداره ١٨,٥ مليار متر مكعب)، وفي هذه الحالة سوف يقل إنتاج الكهرباء من السد العالي وخزان أسوان بمقدار ١٠٠٠ ميجاوات سنويًا[١].

وقد أكد " هنري فيرهوفن " طالب الدكتوراه في جامعة أكسفورد بإنجلترا في بحث نشره المعهد الملكي البريطاني للشئون الدولية في يونيو ٢٠١١ أن السدود الإثيوبية تمثل مكونًا رئيسيًا من استراتيجية إثيوبية قومية لتحويل إثيوبيا من دولة ضمن أشد دول العالم فقرًا – حيث أنها تأتى في الترتيب رقم ١٧١ من ١٨٢ دولة من حيث دخل الفرد على مستوى العالم – إلى مصاف الدول المتوسطة الدخل بحلول الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥، وأن مقدار الطاقة الكهرومائية التي يمكن توليدها على أنهار إثيوبيا المختلفة تبلغ حوالى ٤٥٠٠٠ ميجاوات، منها ٢٠٠٠٠ ميجاوات يمكن توليدها من على سدود نهر النيل الأزرق وروافده فقط، وسوف تخصص الطاقة الكهرومائية المولدة للاستهلاك المحلى وللتصدير إلى دول الجوار[٢].

وأشار " فيرهوفن " في بحثه كذلك إلى أن هناك أهدافًا عديدة أخرى للمشروعات الإثيوبية منها إعطاء دور القيادة لإثيوبيا في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل، واحتكار الطاقة الكهربية في المنطقة، واستغلال مياه السدود في الزراعات المروية خاصة في حوض النيل الأزرق باحتياجات مائية تصل إلى ٥ مليار متر مكعب سنويًا[٣].

وبحسب هذا التصور تصبح إثيوبيا صاحبة اليد الطولي في تقرير كميات المياه المتدفقة نحو دولتي المصب، وتوقيتاتها والتصرف فيها، كما سيكون موقف كل

---

[١] من ورقة محاضرة د. علام بالأهرام، في ١٢ أكتوبر ٢٠١١، مصدر سابق. وكذلك جريدة الوطن ٣ يونيو ٢٠١٣ حوار مع د. علاء الظواهري، عضو اللجنة المصرية لتقييم سد النهضة الإثيوبي.

[٢] من ورقة محاضرة د. علام بالأهرام، في ١٢ أكتوبر ٢٠١١، مصدر سابق.

[٣] نفس المصدر.

من مصر والسودان بالغ السوء في حالة الفيضان المنخفض، وستكون إثيوبيا هي المتحكمة في إمدادات الكهرباء وأسعارها في المنطقة[1].

وجدير بالذكر في هذا المقام أنه كان قد تم الاتفاق بين مصر والسودان وإثيوبيا، من خلال مشروع تجارة الطاقة بحوض النيل الشرقي، على أن تحصل السودان على ١٢٠٠ ميجاوات، ومصر على ٢٠٠٠ ميجاوات، من الطاقة المولدة من السدود الإثيوبية سنويًا، وأن ذلك سوف يتم من خلال شبكة للربط الكهربائي تمتد من " منديا " في إثيوبيا إلى " كوستي" في السودان، إلى " نجع حمادي " بمصر[2]، ولم تكتمل عملية الربط الكهربائي بعد.

وترى بعض الدراسات الإثيوبية أن لسد النهضة فوائد متعددة منها تقليل المواد الرسوبية الواصلة إلى السودان ومصر، والتي تمثل مشكلة بالنسبة للسدود السودانية، وتقلل من أعمارها خاصة لسدى الروصيرص وسنار، ومن هذه الفوائد أيضًا تنظيم تصرفات مياه النيل الأزرق على مدار العام بدلًا من تدفقه خلال موسم الفيضان فقط، مما يفيد الزراعة بمناطق شرق السودان، وذلك هو سبب ميل السودان لعدم معارضة بناء سد النهضة في بعض الأحيان، بالإضافة إلى أسباب أخرى ترتبط بالمواقف السياسية. واتفاقًا مع هذا الرأي يرى الصادق المهدى أن سد النهضة يمكن أن يحقق للسودان ما حققه السد العالي لمصر بحيث ينظم انسياب مياه النيل الأزرق للسودان لمنع هجمتها القصيرة العمر في وقت الخريف، وضبط فيضانها بحيث تتوفر المياه على مدار السنة، وأن سد النهضة سوف يقلل من مخاطر الفيضانات العالية[3].

وردًا على هذا التصور كانت وزارة الري والموارد المائية السودانية قد أجرت دراسات تؤكد أن تعلية خزان الروصيرص التي اكتملت في ٢٠١٢، سوف تمكن من

---

(١) الأهرام، ٢٠ فبراير ٢٠١٤، هانئ رسلان، السودان وسد النهضة.
(٢) محمد نصر الدين علام، اتفاقية عنتيبي والسدود الإثيوبية، م. سابق، ص ١٣١.
(٣) المصري اليوم، حوار مع الصادق المهدى رئيس حزب الأمة السوداني، في ٢٨ يوليو ٢٠١١.

ري المساحات المطلوب ريها من أراضي العروة الشتوية القائمة والمخطط قيامها في السودان، وتؤدى إلى إنتاج أقصى توليد كهربائي ممكن، وأن السودان قد بدأ فعلًا في تحقيق ذلك من سدود الروصيرص وسنار ومُروي، وعليه فإن السودان لا يحتاج لمياه سد النهضة وتخزين ذلك الكم الهائل من المياه الذي يبلغ ٧٤ مليار متر مكعب.

ويشير خبراء سودانيون إلى أن سد النهضة سوف يسبب نقصًا في تغذية المياه الجوفية على جانبي النيل في المنطقة الممتدة من الحدود السودانية الإثيوبية حتى الحدود المصرية، بسبب نقص فيضان النيل الأزرق، وأنه سوف يقع ضررًا بالغًا على أعداد كبيرة من المواطنين السودانيين الذين يزرعون أراضي الجروف الزراعية على ضفاف النيل، حيث إنهم سيفقدون هذه الأراضي الزراعية بسبب السد، لأنه يستحيل ري هذه الأراضي بماكينات الرفع لتلك المساحات الشاسعة، بسبب انخفاض مياه النيل، وأن حجز سد النهضة لكميات الطمي التي ترد إلى السودان وتقدر بحوالي ٢٤ مليون متر مكعب سنويًا، سيجعل مساحات واسعة من أراضي السودان في حاجة للأسمدة والمخصبات كما هو الحال في الأراضي المصرية[١].

ومن الواضح أن الفوائد التي يُعددها البعض لسد النهضة لا تذكر بالمقارنة بالأضرار الشديدة التي قد تلحق بمصر والسودان من وراء إنشائه، فضلا عن المخاطر التدميرية الكارثية للبلدين في حالة انهياره إذا تم بناؤه بمقاييسه الحالية (٢٠١٥)، ومما هو جدير بالذكر في هذا المقام أن كينيا تُجري تقييما مستقلا حول التأثيرات السلبية لسد جيبي الثالث – لإنتاج الطاقة الكهرومائية لإثيوبيا – على سكانها، وقد عارض ناشطون كينيون إنشاء ذلك السد مؤكدين أنه يؤدى إلى خفض مستوى المياه في بحيرة توركانا في كينيا الأمر الذي يؤثر على حياة ٣٠٠ ألف شخص يعتمدون على تلك البحيرة في الحصول على احتياجاتهم المائية.

---

(١) الأهرام، ٢٠ فبراير ٢٠١٤، هانئ رسلان، السودان وسد النهضة.

والجدول رقم (٨) يتضمن بيان بالسدود والمشروعات الإثيوبية التي طرحتها بعثة استصلاح الأراضي الأمريكية ١٩٥٨ - ١٩٦٤ في حوض نهر أباي (النيل الأزرق) والتي عرضنا لمعظمها، وقد تم تنفيذ بعضها، ومُزمع تنفيذ البعض الآخر، ويلاحظ أن كميات الطاقة التي يمكن توليدها من السدود الإثيوبية الواردة في هذا الجدول قد تتغير بالزيادة أو النقص نتيجة حجم السدود - التي أقيمت أو ستقام - على النيل الأزرق أو بعض من فروعه، وكميات المياه المخزنة فيها، والتي تختلف من عام إلى آخر.

جدول رقم (٨)

م	اسم المشروع	النهر المقترح إقامة المشروع عليه	الهدف من المشروع	سعة السد (مليون م٣)	المساحة التي يمكن زراعتها (بالفدان)	استهلاك المياه السنوي مليون متر٣	القدرة على توليد الطاقة (كليو وات)
١	منجي	ميجيش	زراعة	٢٢٥	١٦٥٢٤	٩٣	
٢	ريب	ريب	زراعة	٣١٣	٣٦٣٥٧	١٩٤	
٣	جومارا	جومارا	زراعة	٣٧٨	٣٠٧٦٢	١٦٣	
٤	غرب مجيشى	بحيرة تانا	زراعة	١٢٩٨٧	١٦٨٥٧		
٥	شرق ميجيش		زراعة		١٤٠٢٤	١٠١	
٦	شمال شرق تانا		زراعة		١١٩٠٥		
٧	بيليس العلوي		طاقة وزراعة		١٥٠٤٧٦	٩٩٤	٢٠٠٠٠٠
٨	منتصف بيليس	بيليس	طاقة	٩٧٤			١٦٨٠٠٠
٩	بير العلوي	بير	زراعة	٥٣٧	٥٧٩٦٧	٢٩٩	
١٠	ديبوهيلا	ديبوهيلا	زراعة	٥٠	١٠٠٠٠	٥٦	

١١	بير السفلي	جودير	زراعة	١٥٧١٤	٨٨		
١٢	جياما	جياما	طاقة	٣١٦٩			٦٠٠٠٠
١٣	موجير	موجير	طاقة	٣٠١			٢٦٠٠٠
١٤	جودير العلوي	جودير العلوي	زراعة	٧١	١٢١٤٣	٥١	
١٥	جودير السفلي	جودير السفلي	طاقة	٢٥٥٧			٥٠٠٠٠
١٦	فينشا	فينشا	طاقة وزراعة	٤٦٤	٣٥٧١٤	٢١٠	٨٠٠٠٠
١٧	أمارتى نيشي	أمارتى نيشي	طاقة وزراعة	٨٤٨	٢٠٢١٤	١١٦	٨٠٠٠٠
١٨	أرجو ديدسا	أرجو ديدسا	طاقة وزراعة	٢١٣٠	٤٠٠٠٠	١٨٣	٣٠٠٠٠
١٩	داباتا	داباتا	طاقة وزراعة	١٦١٧	١٤٥٢٤	٨٦	٨٥٠٠٠
٢٠	أنجار	أنجار	طاقة وزراعة	٣٥٧٢	٧١٩٠٥	٤١٦	١٨٥٠٠٠
٢١	ديدسا السفلي	ديدسا	طاقة وزراعة	٤٨٦٢			٣٢٠٠٠٠
٢٢	دابوس الأول	دابوس	زراعة	نقل مياه	٣٥٧١٤		
٢٣	دابوس الثاني	دابوس	طاقة	على مجرى النهر			٧٥٠٠
٢٤	ديندر	ديندر	طاقة وزارعة	٣٦٩٠	١٣٨٨١٠	١١٤٥	٤٠٠٠٠
٢٥	جاليجو	جاليجو	زراعة	٧٩٩	٢٧٦١٩	٢٢٨	
٢٦	راهاد	راهاد	زراعة	١٩٠٢	١٢٦٤٢٩	١٠٤٣	

٢٧	كارادوبي	النيل الأزرق	طاقة	٣٢٥٠٠			١٣٥٠٠٠٠
٢٨	مابيل		طاقة	١٣٦٠٠			١٢٠٠٠٠٠
٢٩	منداياا		طاقة	١٥٩٣٠			١٦٢٠٠٠٠
٣٠	الحدود (النهضة فيما بعد)		طاقة	١١٠٧٤			١٦٢٠٠٠٠
٣١	جيجيا		طاقة	نقل مياه	٥٣٣	٣	١٤٠٠٠٠٠
٣٢	جيلجل أباي	جيماء كوجاء جيلجل أباي	طاقة وزراعة	١٠١٧	١٤٨٥٤٨	٦٩٣	٦٣٦٦٥
٣٣	خط طاقة أديس أبابا		طاقة				
	الإجمالي			١١٨٤٢٦	١٠٣٢٧٤٨	٦٣٦٧	٦٩٦٥١٦٥

يحتوى الجدول على بيان بالمشاريع التي أنشئت أو المزمع إنشاؤها في حوض نهر أباي (النيل الأزرق) المصدر: د. عبد القادر عبد العزيز على، أزمة المياه بين مصر وإثيوبيا، المجلة الجغرافية، العدد ٤٨، الجزء الثاني، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٢٨١ (من تقرير مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي). وكذلك راجع هيثم ممدوح عوض، السدود الإثيوبية وتأثيراتها على مصر، مجلة الهلال مايو ٢٠١١، ص ٣٩، ٤٠.

ولقد ظلت الولايات المتحدة تولي اهتمامها بالمسألة المائية في إثيوبيا – واستمر التنسيق بين البلدين خاصة فيما يتصل بالقرن الأفريقي – فبعد الأزمة التي ترتبت على تناقص كميات الأمطار على الهضبة الإثيوبية أثناء ثمانينيات القرن الماضي، وفى إطار عمل تخطيط تنبؤي للقضايا المتعلقة بالمجاعة

والجفاف في إثيوبيا تم إنشاء جهاز للإنذار المبكر لمعرفة احتمالية سقوط الأمطار، وعلاقة ذلك بحدوث المجاعات، وهو جهاز يضم ممثلين لعدة وكالات حكومية، ويعمل معتمدًا أيضا على مكتب أفريقيا التابع لوكالة التنمية الدولية، ويستخدم معلومات مستمدة من الهيئة القومية الأمريكية للطيران والفضاء National Aeronautics and Space Administration المعروفة اختصارًا باسم NASA وهيئة المسح الجيولوجي في الولايات المتحدة United States Geologist Survey والمعروفة باسم USGS والهيئة القومية للمناخ والمحيطات، ومن مؤسسات أخرى تفيد في متابعة الأحوال المناخية وقياس مدى توفر الإمكانات المائية في بلدان منابع النيل للتنبؤ باحتمال حدوث جفاف من عدمه[1].

---

[1] راج كريشنا وجويس ستار، المياه في عام ٢٠٠٠، ص ١٥٧ ــ ١٥٨.

الفصل الحادي عشـــر

تطور الموقف بخصوص مشروع سد النـهضة (٢٠١١ - ٢٠١٥)

- اللجنة الثلاثية الدولية وملاحظاتها حول سد النـهضة (٢٠١٢ - ٢٠١٣).
- المخاطر المنتظرة لسد النهضة بمقاييسه القائمة حتى ٢٠١٥.
- سد النهضة وتطور الأحداث السياسية في مصر تحت حكم الإخوان.
- السد جزء من مخطط إقليمي واسع.
- مشكلات المياه في المنطقة العربية وخطة أمريكا لشرق أوسط جديد.
- الموقف المصري بخصوص مشروع سد النهضة حتى ٢٠١٤.
- الرئيس عبد الفتاح السيسي وحلحلة مشكلة سد النهضة مع إثيوبيا.
- اللجنة الوطنية الثلاثية لتقييم السد (سبتمبر ٢٠١٤ –نوفمبر ٢٠١٥)
- اتفاق مبادئ إطاري بخصوص سد النهضة (٢٣ مارس ٢٠١٥).
- ماذا بعد اتفاق المبادئ؟.
- المتطلبات المائية للسودان.
- سد النهضة والموقف السوداني.

مدخل

لقد هون من مخاطر بناء سد النهضة بعض من وزراء الري المصري كمحمود أبو زيد، وهشام قنديل، ومحمد عبد المطلب، ثم غير معظمهم آراءه ومواقفه التي صرح بها من قبل، فأضاعوا بذلك جزءًا من رسوخ الموقف المصري فيما يتصل بهذه القضية المحورية، وحصر معظمهم المسألة في عدد سنوات ملء خزان السد، وفي سياسات التشغيل، متجاهلين كثيرًا من العيوب والتداعيات المترتبة على بناء السد بالمواصفات التي تراها إثيوبيا[1]، فتركوا لها بذلك حرية العمل، وكان ينبغي عدم التهوين من المسألة، وعدم الاعتماد على تصريحات المسئولين الإثيوبيين، بأن السد لا يسبب ضررًا لمصر والسودان، خاصة أنه ليس آخر السدود التي لو تمت جميعها حسب الترتيبات الإثيوبية لحولت النيل الأزرق المورد الأساسي لنهر النيل إلى مجرد قناه تضخ فيها إثيوبيا ما تراه من المياه لدولتي المصب، مما يجعل إثيوبيا المتحكم في مياه نهر النيل وكأنه ليس نهرًا دوليًا، وكان من المحتم الضغط على إثيوبيا للعودة في بناء سد النهضة إلى مقاييس تخزين السد الأصلي – الحدود Border – حسب دراسات مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي ١٩٦٤، التي حددت مياه التخزين في السد بين ١١ و١٤ مليار متر مكعب، وتلك المقاييس لا تُحدث أضرارًا كبيرة على دولتي المصب.

ويستمد نهر النيل أهميته بالنسبة لمصر من كونه يمثل المصدر الرئيسي للمياه العذبة فيها، ويشكل ٩٦% من المياه اللازمة لها، وسد النهضة الذي يجري

---

[1] في لقاء خاص جمعني مع وزير الري السابق د. محمد عبد المطلب بمكتبه بوزارة الري في عام ٢٠١٣ عرضت عليه مجمل أفكاري بخصوص مشكلة مياه النيل وسد النهضة حيث أوضحت له مخاطر هذا السد على مصر والسودان في حضور السفير محمد رفيق خليل مستشار وزير الري، فكان تعليقه بأنه لا خطورة من بناء سد النهضة على مصر، وقد ورد في مقال في جريدة أخبار اليوم - في ١٤ نوفمبر ٢٠١١ لتهاني إبراهيم بعنوان: " أبو زيد باع النيل " - ما يتفق مع ما قاله د. محمد نصر الدين علام وزير الري الأسبق بخصوص التنازلات التي وقعت من د. أبو زيد خلال المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الإطارية.

إقامته على فرع النيل الأزرق، تأتى خطورته من أن ذلك الفرع وحده يمد نهر النيل بما يقرب من ٦٠% من المياه الجارية فيه، وقد سبقت الإشارة إلى أن مصر والسودان رفضتا التوقيع على اتفاقية عنتيبي الإطارية، حيث إن الاتفاقية لا تأخذ في حسبانها حقوق البلدين التاريخية في مياه النيل، ولذلك كان من الطبيعي أن تعارض مصر بناء السد، ولا توافق على استكماله إلا بعد أن تقوم لجنة فنية بدراسة التصميمات الهندسية الخاصة به.

اللجنة الثلاثية الدولية وملاحظاتها حول سد النهضة (٢٠١٢ - ٢٠١٣)[١]

تشكلت اللجنة الثلاثية الدولية لدراسة وتقييم مشروع سد النهضة بناء على مقترح وافق عليه مليس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا السابق، ود. عصام شرف رئيس الوزراء المصري الأسبق في سبتمبر ٢٠١١، وترتب على ذلك عقد اجتماع لوزراء المياه في مصر والسودان وإثيوبيا اتفقوا فيه على تكوين تلك اللجنة من عشرة خبراء، منهم خبيران من كل دولة من الدول الثلاث، وأربعة خبراء دوليين في مجالات هندسة السدود والموارد المائية والتأثير الاجتماعي والبيئي، وبدأت اللجنة عملها في ١٥ مايو ٢٠١٢ ، وبعد عام كامل، أي في مايو ٢٠١٣ قدمت اللجنة تقريرها - الذى لم ينشر بشكل رسمي للأسف إلا بعد عام آخر من صدوره - ذلك التقرير الذي أوضح من خلال دراسة بعض المسئولين والمختصين له، أن مشروع سد النهضة قد بدأ التفكير في تنفيذه في يناير ٢٠١١، ووُضع حجر الأساس لعملية البناء في أبريل من نفس العام، على أن يتم بناؤه خلال سبع سنوات، واحتوى التقرير تفاصيل واسعة عن حجم السد، وهندسة بنائه، وآثاره،

---

[١] يجب أن نفرق بين اللجنة الثلاثية الدولية التي تم تكوينها ٢٠١٢، واللجنة الثلاثية الوطنية التي تشكلت عام ٢٠١٤، حيث أن اللجنة الأولى كان بها خبراء دوليون، أما اللجنة الثانية فكان كل خبرائها من الوطنيين في دول حوض النيل الشرقي الثلاث، مصر والسودان وإثيوبيا.

ومخاطره، وفي ضوء ما جاء فيه نعرض لأهم ما رصدته اللجنة من ملاحظات بخصوص هذا السد:

(أ) أوضح تقرير اللجنة أن الحكومة الإثيوبية لم تنتهِ من دراسة مخاطر السد أو احتمالات انهياره، والتأثيرات البيئية على حياةِ الكائنات الحية في محيطه، وفي بحيرة التخزين الخاصة به، كما لم تُكمِل الدراسات الخاصة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية للسد، وبعض الأمور التي تخص توليد الطاقة الكهربائية، وكيفية تشغيل بحيرة السد، والتصميمات الهندسية المرتبطة بها[1].

ولذلك أوصت اللجنة في تقريرها بإعادة دراسة التصميم الهندسي للسد، ودراسة الظروف الجيولوجية والهندسية لموقعه بالكامل، والتي لم توضع في الاعتبار، على أن يتم جمع بيانات التصميم الإنشائي والهندسي للسد في تقرير واحد، وعدم بعثرتها في تقارير مختلفة [2].

(ب) ذكرت اللجنة أن التقرير الإثيوبي المبدئي الخاص بتصميم السد قد تم إعداده ومراجعته وتحديثه مع بداية الإنشاء، ولكن هذا التقرير لا يزال بحاجة إلى دراسة معامل الانزلاق على الأسطح الأفقية ومقدار الضغط المُحمل على جسم السد تحت ظروف الضغط الديناميكية والإستاتيكية، والعمل على تقليل معدل الضغط الرأسي على السد بسبب ضخامة الحمل الخرساني والصخري المكون لذلك الجسم وما يحجزه خلفه من كميات ضخمة من المياه[3].

(ج) بيَّن التقرير أنه لا يزال هناك حاجة ملحة للتحقق من معدل الأمان، وثبات الجسم الرئيسي للسد والإنشاءات الأساسية فيه وفقا لنتائج الدراسات الجيولوجية والهندسية للتربة خاصة في حالة النشاط الزلزالي، وطالب التقرير بإعادة دراسة

---

[1] التقرير الدولي النهائي الصادر عن اللجنة الدولية للخبراء حول تداعيات بناء سد النهضة الإثيوبي على مصر والسودان، الحلقة الأولى، جريدة الشروق، ٢٧ من أبريل ٢٠١٤.

[2] نفس المصدر.

[3] نفسه.

العلاقة التفاعلية بين جسم السد الرئيسي وموقع توربينات توليد الكهرباء، وتقييم نظام تمرير المياه من بوابات التحكم في حالة إتمام بناء السد[1].

(د) في إحدى التقارير التي قدمها الجانب الإثيوبي لخبراء اللجنة الثلاثية حاول الخبراء الإثيوبيون تقييم التأثير المتوقع لسد النهضة على السد العالي عند التشغيل، وقرروا أن إمدادات المياه التي تصل إلى مصر سوف تتأثر في سنوات الملء الأولى لبحيرة التخزين الخاصة بسد النهضة سواء في السنوات الغزيرة المطر أو العادية، وذلك سيؤثر سلبا على توليد الطاقة الكهربائية في السد العالي بنسبة تصل إلى ٦٠% بسبب انخفاض مستوى المياه في بحيرة ناصر، وفي حالة ملء خزان سد النهضة في سنوات الجفاف سوف تنخفض مستويات توليد الطاقة الكهربائية من السد العالي بدرجة أكبر، وقد تنعدم إمكانية توليد الطاقة من ذلك السد نهائيا[2].

وذكر نفس التقرير الإثيوبي أن إمدادات المياه في مصر والسودان سوف تنخفض لمدة لا تقل عن أربع سنوات، ومن أجل تقليل التأثيرات السلبية على تدفقات المياه، وتحقيق التوازن المائي في مجري النيل الأزرق، يجب تقليل معدلات التخزين السنوي من المياه في بحيرة السد، وذلك سوف يزيد عدد سنوات الملء لتصل إلى ١٥ عاما متتالية لإتمام ملء هذه البحيرة[3].

(هـ) ذكرت اللجنة الثلاثية بخصوص التقرير الهيدرولوجي للسد إنه تمت مراجعة تحليل تدفق المياه من قبل خبراء الهندسة الإنشائية للسدود باللجنة للتحقق من أمان السد، حيث أكد الخبراء أن طريقة وأسلوب التحكم في تدفق المياه في المجري المائي موضوعة بنظرة تتسم بالعمومية، وبحاجة إلى إعادة النظر

---

(١) نفسه.

(٢) التقرير الدولي النهائي الصادر عن اللجنة الثلاثية الدولية للخبراء حول تداعيات بناء سد النهضة الإثيوبي على مصر والسودان، الحلقة الثانية بجريدة الشروق، ٢٩ من أبريل ٢٠١٤.

(٣) نفس المصدر.

والاختبار وفق النماذج الرياضية الدولية لتدفقات المياه في مجاري الأنهار وبحيرات التخزين الملحقة بالسدود.

ورصدت اللجنة أن إثيوبيا قامت بتقديم تقرير بوابات التحكم في مياه النهر، لتوليد الكهرباء في نهاية نوفمبر ٢٠١٢، وأن ذلك التقرير تطرق بشكل جيد لمراحل التصميم المبدئي لبوابات التحكم في المياه، ولكنه لا يزال في المرحلة الأولية للتصميم ولا يمكن الاعتماد عليه بشكل كامل، وذكرت اللجنة أن التقرير الإثيوبي لم يتطرق لمقدار الطاقة التي ستعمل بها تربينات توليد الكهرباء خاصة في حالة ارتفاع منسوب المياه في بحيرة التخزين، مما يستوجب إعادة تقييم تصميم بوابات التحكم بشكل يعكس آلية التعامل مع ظروف تدفقات مياه الفيضان[١].

وعلقت اللجنة الثلاثية على التقرير الهيدرولوجي، المعد من قبل إثيوبيا، بأنه ركز على موقع سد النهضة فقط، ولم يتحدث عن أي مشروعات أخرى موجودة حالياً أو منتظر إنشاؤها في المستقبل، وعلاقتها بسد النهضة، ولم يقدم أي تسجيلات لتقييم معدلات تدفق المياه إلى مصر والسودان، وأشارت اللجنة إلى ضرورة قياس تدفقات المياه في مجري النهر بدءًا من المنبع، وأضافت أن قياسات معدل سقوط المطر في التقرير الإثيوبي لم يتم التعرض لها بشكل جيد؛ وأنه لا يمكن الاعتماد عليها، حيث إنها لم تُظهر مدى التأثير المحتمل حدوثه على التدفقات المائية على دولتي المصب في حالة التغيرات المناخية الكبيرة[٢]. ولذلك أكد التقرير على ضرورة التركيز على دراسة أثر التغيرات المناخية على

---

[١] التقرير الدولي النهائي الصادر عن اللجنة الثلاثية الدولية للخبراء حول تداعيات بناء سد النهضة الإثيوبي على مصر والسودان، الحلقة الأولى بجريدة الشروق، ٢٧ من أبريل ٢٠١٤.

[٢] نفس القرير، الحلقة الثانية بجريدة الشروق، ٢٩ من أبريل ٢٠١٤.

حوض النيل الشرقي، ومجري النيل بشكل عام، ودراسة معدلات تبخر المياه واختبارها في موقع السد خلال أعمال الإنشاء[1].

(و) اعترفت الدراسات الإثيوبية بمشكلة الإطماء وترسب الطمي في النيل الأزرق وبحيرة التخزين، لكنها لم تقدم توقعاتها لكميات الطمي ومعدلات ترسبه سنويًا، وحجمه داخل البحيرة، والتأثيرات السلبية المتوقعة له بعد التشغيل، ولذلك أوصت اللجنة بمراجعة معدلات ترسب الطمي المتوقع خلف سد النهضة، وكثافته وتأثيره على جسم السد وبحيرة التخزين، على أن تشمل الدراسة بحث معدلات الإطماء في سدود السودان ومصر، وأثر كل ذلك على التدفقات المائية[2].

وبعد صدور تقرير اللجنة في ٢٠١٣ علق د. علاء الظواهري، عضو اللجنة المصرية الوطنية لدراسة وتقييم سد النهضة عليه بقوله: لقد أظهرت اللجنة أن معظم الدراسات الإثيوبية ليست دقيقة بسبب التسرع في كتابتها وإنجازها دون الاستعانة بمكاتب الخبرة الاستشارية الدولية، ولا يمكن تصور استكمال سد النهضة دون وجود دراسات مستفيضة تتطرق إلى جميع التفاصيل الفنية، وحذر الظواهري من مشكلة بوابات التحكم في المياه، والتي جاءت وفق الدراسات الإثيوبية لتنظيم مرور المياه لتوليد الكهرباء من مخرج واحد فقط، وهو ما قد يثير مشكلة في حجز المياه بسبب نظام إدارة السد لتوليد الكهرباء حسب حاجة إثيوبيا وحدها، مما سوف يؤثر على تدفق المياه إلى السودان ومصر[3]. ومن الواضح من خلال تقرير اللجنة الثلاثية والتعليق عليها أن لسد النهضة مضار وآثار شديدة الخطورة على دولتي المصب مصر والسودان، وأن هناك دراسات جيولوجية وهيدرولوجية وهندسية وبيئية خاصة بالسد غير مكتملة.

---

[1] نفس المصدر.

[2] نفسه.

[3] رأى د. علاء الظواهري بخصوص التقرير الدولي النهائي الصادر عن اللجنة الدولية الثلاثية للخبراء حول تداعيات بناء سد النهضة الإثيوبي على مصر والسودان بجريدة الشروق، ٢٩ من أبريل ٢٠١٤.

المخاطر المنتظرة لسد النهضة بمقاييسة القائمة حتى ٢٠١٥

(أولًا) أن حجم السد كبير جدًا: فارتفاعه ١٤٥ مترًا، وعرضه ١٨٥٠ مترًا، وتمتد بحيرة التخزين فيه لمسافة تقترب من ٢٤٦ كم، خلف جسم السد، في مساحة تبلغ ١٨٧٤ كيلومترًا مربعًا، والسعة التخزينية لبحيرة السد تبلغ ٧٤ مليار متر مكعب، على منسوب ٦٤٠ مترًا فوق مستوى سطح البحر، ومن المقدر أن يكون إجمالي إنتاج الكهرباء بعد استكمال المشروع ٦٠٠٠ ميجاوات، ولو تم بناؤه بالمقاييس القائمة، سيكون من أكبر ١٠ سدود في العالم، ومادة بناء السد إسمنتية، ومُعامل الأمان فيه منخفض جدًّا لا يتعدى ١,٥ درجة بمقياس ريختر، بينما مُعامل الأمان للسد العالي ٨ درجات بنفس المقياس[١].

ويشير العالم الأمريكي " أصفو بييني" أستاذ الهندسة الميكانيكية بجامعة سانتياجو بولاية كاليفورنيا إلى أن سعة بحيرة السد وحجمه مُبالغ فيهما بما لا يقل عن ٣٠٠%، وقال " إنه ينبغي تقليص السد إلى ثلث مواصفاته الحالية لكي يصبح آمنًا، وأن التخزين الأمثل له لا ينبغي أن يزيد عن ١٤,٥ مليار متر مكعب من المياه، وأن ارتفاع السد لا ينبغي أن يزيد على ٨٥ مترًا "، كما يشير بييني إلى أن هذا السد لن يولد كهرباء تزيد عن ٢٠٠٠ ميجاوات، وليس ٦٠٠٠ ميجاوات كما تدعي إثيوبيا، لأن التوربينات التي ستُحمَّل على السد وعددها ١٦ توربينًا لن يعمل منها أكثر من نصف العدد فقط، وأن النصف الثاني لن يعمل إلا نادرًا حتى بفرض أن تكون كفاءة التوليد ٩٠% وليس ٣٠% كما هو متوقع، وشكك بييني في الجدوى الاقتصادية لإنفاق ٨,٥ مليار دولار لتوليد هذه الكمية

---

[١] الأهرام ٢٩ مايو ٢٠١٣. والأسبوع ٣ يونيو ٢٠١٣.

الضئيلة من الكهرباء وبيعها بسعر ٣ سنت أمريكي للكيلووات ساعة كما أعلن الإثيوبيون في عقود تصديرها إلى دول الجوار[1].

وتزداد مخاطر السد حين نعلم أنه ليس الوحيد المزمع إنشاؤه على النيل الأزرق، بل هو واحد من ٤ سدود تقيمها إثيوبيا عليه، وهي كما سبق أن فصلنا، كرادوبه، وبيكو أبو، ومندايا – بخلاف سد النهضة نفسه – وسوف تخزن هذه السدود الأربعة ما يزيد عن ١٥٠ مليار متر مكعب تتحكم بها إثيوبيا في متصرفات المياه الواردة إلى مصر والسودان وتهدد مصالحهما، وحياة السكان فيهما، وسيكون موقف كل من البلدين بالغ السوء في حالات الفيضان المنخفض.

(ثانيًا) تناقص نصيب مصر والسودان من مياه النيل: إن تنفيذ سد النهضة بوضعه القائم (أوائل ٢٠١٥) سوف يؤدى إلى نقص مقداره ١٢ مليار متر مكعب من المياه القادمة إلى مصر والسودان أثناء فترة ملء الخزان، والمقدر لها ٦ سنوات، سيكون ثلثيها (أي ٨ مليارات متر مكعب على الأقل) مخصومًا من نصيب مصر من المياه – ولو تم ملء الخزان في سنتين أو ثلاث سنوات فستكون طامة كبري على مصر أولًا والسودان ثانيًا – وإذا كان لدى مصر الآن أكثر من ٧ مليارات متر مكعب عجزًا، فسوف يصبح العجز المائي السنوي لديها حوالى ١٥ مليار متر مكعب، وسيحدث انخفاض في مستوى المياه في بحيرة السد العالي بنحو ١٥ مترًا، كما سيحدث اضطراب في النظام الزراعي والمحصولي، وسوف تتناقص كمية الكهرباء المولدة من السد العالي بما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠%، وسيحدث بوار لأكثر من ٢ مليون فدان من الأراضي الزراعية، أي حوالي أكثر من ٢٥% من تلك الأراضي، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية على كميات المياه المستخدمة في منازل القري والمدن وفي الصناعة وغيرها، ولسوف تزيد معدلات التلوث والخلل في نظم الحياة البيئية في بحيرة

---

[1] الأهرام، ١٤ أبريل ٢٠١٤، نادر نور الدين، علماء ومنظمات والسد الإثيوبي.

السد العالي والبحيرات الشمالية، وستتناقص كميات المياه الجوفية بدرجة كبيرة، وترتفع ملوحة المياه في الخزانات الخاصة بها[1].

وسوف يتسبب بناء السد بالشكل المقترح في اختفاء أو تناقص الأسماك من نهر النيل في مصر لزمن لا يقل عن خمس سنوات، مما سيؤثر على البيئة النهرية ويضر بمصالح عشرات الآلاف من الصيادين المصريين الذين تمثل الأسماك مصدرًا مهمًا لحياتهم وأرزاقهم، وسوف يؤثر السد بالسلب أيضًا على مشروعات التنمية الزراعية، وهو أمر يهدد استمرار الحياة بشكلها الطبيعي في مصر [2].

(ثالثًا) إن السد يُقام في منطقة خطرة: يؤكد " أصفو بييني " أستاذ الهندسة الميكانيكية، المشار إليه سابقًا، أن الأوضاع الجيولوجية للمنطقة التي يبنى عليها سد النهضة زلزالية وتاريخها يشير إلى ذلك بوضوح، وشكك " بييني " في مدى تحمل السد للفيضانات الجارفة التي تتكرر سبع مرات كل ٢٠ عامًا، وأن مثل هذه الفيضانات يمكن أن تطيح بالسد نفسه لتعيش السودان ومصر مأساة حقيقية، ثم أشار أخيرًا إلى أن مُعامِل الأمان الخاص بالسد منخفض جدًا ليس فقط على المستوى العالمي، بل أيضًا على مستوى السدود المقامة داخل إثيوبيا ذاتها[3].

ويقول المهندس أحمد الشناوي: إن السد يقع على فالق أرضى خطر في منطقة زلزالية وبركانية، وأن مخاطر السد سوف تؤثر على دول منطقة القرن الأفريقي بكاملها، حيث لو خُزنت المياه بهذا القدر الكبير المقترح للسد بالإضافة إلى المخزون المائي لثلاثة سدود أخرى من المخطط بناؤها على النيل الأزرق أيضا، فربما يؤدى ذلك إلى وقوع كارثة إنسانية إذا حدث انفراج للفالق الأرضي

---

(1) الأهرام ٢٢ مارس ٢٠١١. والدستور في ١٩ أغسطس ٢٠١١ مقال د. محمد نصر الدين علام وزير الري الأسبق بعنوان: " سدود دول المنبع والسد الإثيوبي ". ورد السفير علاء عبد العليم على مقالة الصادق المهدى " الدعوة لسد الألفية واتفاقية عنتيبي" في المصري اليوم ٥ أغسطس ٢٠١٢.

(2) محمد سلمان طايع، واقع ومستقبل العلاقات المصرية الإثيوبية، مصدر سابق، ص ٥٨ - ٥٩.

(3) الأهرام ١٤ أبريل ٢٠١٤، نادر نور الدين، علماء ومنظمات والسد الإثيوبي.

وصنع أخدودًا كالأخدود الأفريقي الذي غير خريطة المنطقة كلها من قديم الزمن، وفي هذه الحالة ستنفصل الدول المشار إليها من مكانها[1].

ويذكر د. رشاد القبيصي، خبير الزلازل العالمي: " أنه تزداد المخاوف من بناء سد النهضة إذا علمنا أنه يقع في منطقة الأخدود الأفريقي الشرقي المعروف بنشاطه الزلزالي المرتفع بسبب كثرة التصدعات والشقوق، وحركة القشرة الأرضية في نطاقه "، ويستطرد القبيصي قائلًا: " إن خطورة هذا السد والبحيرة التي ستخزن فيها المياه أمامه تأتى من أنهما سوف يشكلان ضغطًا وحملًا عاليًا على القشرة الأرضية في المنطقة المقام عليها المشروع، مما يزيد من احتمالية حدوث زلازل، خاصة بعد امتلاء الصخور المسامية ذات التشققات بالمياه، مما سيضاعف الضغط العنيف على القشرة الأرضية، خاصة أن منطقة السد تقع على منحدر شديد الخطورة ارتفاعه حوالى ٦٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر".

ويضيف د. القبيصي قوله: " إن من المتوقع انهيار سد النهضة – بتخطيطه الحالي – حسب ما تؤكده الأبحاث العلمية في منطقة السد، فالبيانات المتوفرة تبين أن ما يقرب من ١٠ آلاف زلزال تفوق في قوتها نحو ٤ درجات بمقياس ريختر حدثت بالقرب من موقع السد خلال الفترة الزمنية ١٩٧٠ – ٢٠١٣ [2]، والرأي المطروح هنا ليس مجرد تكهن، بل هو رأي علمي دقيق، بدليل أنه قد انهار في إثيوبيا جزء من سد تيكيزي الذي أقيم ٢٠٠٩، كما انهار سد جيبي ٢ المقام على نهر " أومو " المتجه إلى بحيرة توركانا في كينيا بعد ١٠ أيام من افتتاحه رسميًا عقب مجيء أول فيضان للنيل.

وخلال الخمسة عشر عامًا الأخيرة تم إنشاء سبعين سدًا صغيرًا على أنهار شمال إثيوبيا انهار أو تهدم منها ٤٥ سدًا؛ وهو ما يعنى خطورة إنشاء

---

(١) مهندس أحمد الشناوي، حديث بقناة النيل للأخبار في ٧ أغسطس ٢٠١٤.
(٢) حوار مع د. رشاد القبيصي خبير الزلازل العالمي بجريدة المصري اليوم ٩ يونيو ٢٠١٣.

سدود ضخمة على أنهار الهضبة الإثيوبية لشدة انحدارها، خاصة في حوض النيل الأزرق أكبر أنهار تلك الهضبة وأشدها قوة، وهناك باحثون إثيوبيون يرون أن السدود الشاهقة التي ترى الحكومة الإثيوبية بناءها غير مناسبة لتلك الهضبة، وأن العمل الأنسب في ضوء طوبوغرافية وجيولوجية هذه الهضبة هو بناء سدود صغيرة لتوليد الكهرباء[١].

(رابعًا) الهضبة الإثيوبية مكونة من صخور بركانية بازلتية: تلك الصخور التي تغطي ٧٥% من حوض النيل الأزرق الذي يوجد فيه السد[٢]، والبازلت يحتوي على معادن قاعدية ضعيفة المقاومة لعمليات التعرية والنحت مما يؤدى إلى حدوث الإطماء الذي ساعد على تكوين تربة وادي النيل والدلتا في مصر، ويحتوي البازلت على العديد من العناصر الكيميائية اللازمة لتغذية النبات مثل الحديد والماغنسيوم والبوتاسيوم والكالسيوم، ولكنه من أقل الصخور تحملًا للأحمال الكبيرة كأجسام السدود، وهذا ما يجعل إنشاء السدود الكبرى في الهضبة الإثيوبية أمرًا بالغ الخطورة، لاحتمالية الانهيار[٣]، وقد حدث انزلاق في تربة سد النهضة ذاته في يونيو ٢٠١٤ مما يرجح الرأي الذي يقول باحتمالية انهياره إذا استمر بناؤه بالمقاييس المبالغ فيها.

(خامسًا) قصر العمر الافتراضي للسد: يُقدر البعض أن عمر سد النهضة إذا تم تنفيذه على مخططه الحالي (٢٠١٥) سيتراوح بين ٥٠ و١٠٠ عام فقط، بسبب ضخامة فيضان النيل الأزرق وقوة اندفاعه، حيث تبلغ كمية ذلك الفيضان حوالي نصف مليار متر مكعب يوميًا، وبسبب تراكم الطمي أمام السد بكميات كبيرة تتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ ألف متر مكعب سنويًا، وذلك بخلاف ما يستتبع ذلك من

---

(١) نفس الحوار.

(٢) عباس شراقي، سد النهضة الإثيوبي، اعتبارات التنمية والسياسة، م. سابق، ص ٤.

(٣) نفس المصدر، ص ٥.

مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء، وتناقص كفاءة تخزين المياه في بحيرة السد.

ويتساءل العالم الأمريكي " أصفو بييني"، المشار إليه سابقًا، عن العمر الافتراضي لسد النهضة في ظل معدلات الإطماء في النيل الأزرق، والتي لا مثيل لها في أنهار العالم، وهي لا تقل عن ١٣١ مليون طن سنويًا، ويجيب على ذلك بقوله: إن كفاءة توليد الكهرباء في السد سوف تقل بمعدل ٢٠% كل عشر سنوات، وينتهي السد من الوجود تمامًا خلال ٥٠ عامًا، وأوصى " بييني" أنه لا حل لذلك إلا بإقامة عدد من السدود خلف سد النهضة لتكون مصائد ومخازن للطمي[١].

(سادسًا) مخاطر انهيار سد النهضة: إثيوبيا هضبة ضخمة تحتوى على نحو ٥٠% من الجبال الأفريقية الأكثر ارتفاعًا، المتركزة في حوض النيل الأزرق الذي يتراوح ارتفاعه بين ٤٦٢٠ مترًا فوق مستوى سطح البحر شمال بحيرة تانا إلى أقل من ٦٠٠ متر قرب الحدود السودانية، لذلك هناك سرعة في تدفق المياه السطحية في النيل الأزرق نحو نهر النيل، مما يجعل انهيار السد أمرًا محتملًا[٢].

ومن أجل ذلك يري بعض الباحثين والجيولوجيين منهم د. مغاوري دياب أستاذ الجيولوجيا بجامعة المنوفية أنه إذا انهار سد النهضة فسوف تكون آثاره كارثية حيث سيُغرق ويدمر منطقة الجزيرة في السودان بالكامل، ومدينة الخرطوم أيضًا، وسيحدث هدم شامل لسدود الروصيرص وسنار ومُروى بالسودان، وسوف يؤثر اندفاع المياه مباشرة على السد العالي[٣]، وربما بتدميره؛ ومعنى ذلك إفناء الحياة والبشر في دولتي المصب مصر والسودان بشكل شبه نهائي.

---

(١) الأهرام، ١٤ أبريل ٢٠١٤، نادر نور الدين، علماء ومنظمات والسد الإثيوبي.

(٢) عباس شراقي، سد النهضة الإثيوبي، اعتبارات التنمية والسياسة، م. سابق، ص ٢.

(٣) الأسبوع ٣ يونيو ٢٠١٣، أحمد عز الدين: سد النهضة .. قنبلة هيدروجينية فوق رأس مصر. وحوار الأهرام مع د. مغاوري دياب ١١ مايو ٢٠١٣.

ويذكر د. علاء الظواهري، عضو اللجنة المصرية لتقييم سد النهضة خلال سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٣، أنه إذا انهار ذلك السد فإن المياه المندفعة من خلفه سوف تصل إلى سد الروصيرص بعد ٨,٥ ساعة بعمق مائي يصل إلى ١١٠ أمتار، وتصل مياه السد إلى خزان سنار بعد يوم ونصف يوم بعمق أقصاه ٣٤ مترًا، وستبلغ المياه مدينة الخرطوم بعد أربعة أيام ونصف، بعمق يصل إلى ١٦ مترًا، وستُغرق المياه الجزء الأكبر من المساحات المنزرعة والمدن المحيطة بنهر النيل والممتدة من سد النهضة وحتى السد العالي، وإذا ما وصلت المياه إلى بحيرة ناصر بعد ١٨ يومًا وبعمق ١٨ مترًا، سيكون الوضع كارثيًا على السد العالي الذي سوف يستحيل التعامل من خلاله مع تلك الكميات الضخمة من المياه بمقتضى حالات التشغيل العادية، وكذلك في حالة تشغيل بوابات الطوارئ، بالنظر إلى أن تلك البوابات لا يمكنها تصريف سوى ربع مليار متر مكعب في اليوم[١]. وإذا لم يتحمل السد العالي الضغط المائي الرهيب الذى سوف يصطدم به فستندفع كميات ضخمة جدًا من المياه تأتي على ما يصادفها من مبان ومنشآت ومدن ومزارع ومصانع، وستجرف أمامها كل ما يصادفها حيث سيبلغ ارتفاع المياه في مدينة القاهرة ٣٠ مترًا([٢]).

ويرى الخبير العسكري اللواء يسري قنديل أن سد النهضة يعتبر قنبلة موقوتة، ويصور أحمد عز الدين في جريدة الأسبوع تلك القنبلة بالهيدروجينية المصوبة إلى رأس مصر والسودان، يمكنها أن تنفجر في وجه البلدين في أي وقت؛ لأن ذلك السد سوف يخزن وراءه ٧٤ مليار متر مكعب من المياه، فإذا حدث أن تم تدميره أو انهياره لأسباب طبيعية أو فنية أو مقصودة فسوف يؤدى إلى كارثة، وقد اتهمت منظمة حقوقية ألمانية في بيان لها الحكومة الإثيوبية

---

[١] هانئ رسلان، مصر وأزمة المياه في حوض النيل، مرجع سابق، ص ٢٣ - ٢٤.
[٢] المصري اليوم ٢٩ مايو ٢٠١٣.

بانتهاج سياسات مائية ذات تداعيات مدمرة، وحَمّلتها مسئولية انتهاكات واسعة متوقعة لحقوق السكان، وذلك لرفعها وتيرة التهديد بمواجهات عسكرية مع مصر التي تعترض على تشييد السد لتهديده المباشر لأمنها المائي والوجودي، وانتقد البيان رفض إثيوبيا مطالبة القاهرة بتجميد بناء السد حتى تتم إعادة النظر في مقاييسه الهندسية[1].

(سابعًا) الآثار البيئية للسد داخل إثيوبيا: لكي يتم بناء السد وتمتد بحيرته سوف يغرق ما بين ١٥٠ و٢٠٠ ألف فدان من الأراضي القابلة للزراعة تحت بحيرة السد، كما سيُغرق حوالي ٣٠٠ ألف فدان من الغابات، فضلًا عن إغراق بعض مناطق التعدين الواعدة لاستخراج الذهب والبلاتين والحديد والنحاس، وسيتم تهجير نحو ٣٠ ألف مواطن إثيوبي من منطقة بحيرة التخزين[2].

سد النهضة وتطور الأحداث السياسية في مصر تحت حكم الإخوان

عندما قامت إثيوبيا في ٢٨ مايو ٢٠١٣ بتحويل مياه النيل الأزرق تمهيدًا للبدء في بناء سد النهضة، دون إبلاغ مصر، توالت ردود الأفعال المصرية المتباينة، واعتقدت إسرائيل أنها اقتربت من تحقيق حلمها في التأثير على كميات المياه القادمة إلى مصر، وربما في إشعال حرب بين مصر وإثيوبيا، وبشرت صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية بـ " نشوب حرب ضروس في منطقة حوض النيل "[3]، وكتب الدبلوماسي الإسرائيلي ونائب الكنيست السابق " زلمان شوفال " مقالًا في صحيفة "يسرائيل هايوم " بعنوان: " مصر وإثيوبيا ... على حافة الهاوية " جاء فيه إن المواجهة العسكرية بين مصر وإثيوبيا قادمة رغم

---

(١) أخبار اليوم ٨ يونيو ٢٠١٣، مقال للواء يسرى قنديل بعنوان " ماذا لو انهار سد النهضة ". والأسبوع ٣ يونيو ٢٠١٣، أحمد عز الدين: سد النهضة .. قنبلة هيدروجينية فوق رأس مصر.

(٢) عباس شراقي، سد النهضة الإثيوبي، اعتبارات التنمية والسياسة، م. سابق، ص ١٩.

(٣) الأسبوع ١٣ مارس ٢٠٠٩، مصطفي بكري، الدور الإسرائيلي في السودان. والوفد ٣١ مايو ٢٠١٣.

محاولات تسوية الخلافات بين البلدين "، ومن الطبيعي أن نشوب خلافات أو حروب حول المياه في هذه المنطقة هو في صالح إسرائيل؛ لأنها سوف تشغل مصر، وتؤثر بالسلب على المياه الواصلة إليها مما يعوق أية عمليات تنمية فيها، خاصة في شبه جزيرة سيناء؛ حيث إن إسرائيل تخشى من الوجود البشري المصري الكثيف على حدودها.

ولقد أصيبت الإدارة السياسية في مصر، وهي من جماعة الإخوان المسلمين وعلى رأسهم د. محمد مرسى رئيس الجمهورية – من يونيو ٢٠١٢ حتى يونيو ٢٠١٣ – بالارتباك فور إعلان إثيوبيا تحويل مياه النيل الأزرق، توطئة لاستكمال بناء سد النهضة دون إبلاغ الحكومة المصرية ورئيسها رسميًا، على الرغم من أن د. مرسى كان موجودًا في إثيوبيا لحضور مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، للاحتفال بمرور ٥٠ عامًا على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في ٢٥ مايو ٢٠١٣[١] قبل إعلان إثيوبيا تحويل مياه النيل الأزرق بيومين فقط.

وفي تلك الظروف الحرجة بالنسبة لمصر قام رئيس الوزراء د. هشام قنديل بإلقاء بيان في مجلس الشورى بيَّن فيه أن إنشاء سد النهضة تم بخطوة أحادية من جانب إثيوبيا، التي مضت في البناء دون تشاور مع الدول الأخرى مما كان محلًا للقلق من جانب مصر والسودان، واستعرض قنديل بعض النقاط التي وردت في تقرير اللجنة الثلاثية، وأوضح أن هناك قصورًا شديدًا في دراسات وتصميمات السد، وأشار إلى أن بعض الدراسات أوضحت أنه في حالة ملء الخزان سيتم التأثير على مخزون السد العالي مما سيكون له آثار سلبية ومخاطر بالغة على مياه الري والكهرباء في مصر لفترة طويلة، ثم انسحب رئيس الوزراء من المجلس بعد إلقاء بيانه[٢].

---

[١] الأهرام في ٢٥، ٣٠ مايو ٢٠١٣.
[٢] الأهرام ١١ مايو ٢٠١٤.

وقد سيطرت حالة من الغضب الشديد على نواب مجلس الشورى من حزب النور والأحزاب المدنية لمغادرة رئيس الوزراء قاعة المجلس دون الانتظار لسماع آراء النواب ومواقفهم تجاه سد النهضة، الأمر الذي تسبب في حدوث حالة من الهياج الشديد داخل المجلس، فوجه العضو ناجى الشهابي الاتهام إلى رئيس مجلس الشورى لمخالفته اللائحة بإعطائه الفرصة لرئيس الوزراء للهروب من مواجهة النواب، وقال: إن قضية مياه النيل قضية حياة أو موت، وأن هروب قنديل من القاعة بهذا الشكل المهين دليل على افتقاده لأدنى درجات تحمل المسئولية، وعدم وجود رؤية لديه عن كيفية مواجهة الأزمة(١).

وقد وقعت إدارة جماعة الإخوان المسلمين في أخطاء جسيمة بالجملة، ولم تستطع أن تفعل شيئًا سوى استنكار ما حدث - بينما تمنى رئيس الجمهورية زيادة مياه النيل بالدعاء(٢) - وعُقدت حوارات غير ودية مُعلنةً على أجهزة التلفزيون المصري في حضور رئيس الجمهورية، بخصوص إثيوبيا وسد النهضة، اشتركت فيها شخصيات من غير ذوى الاختصاص، وصدرت عن بعضها تهديدات غير مسئولة لإثيوبيا، مما زاد من تعقيد الموقف السياسي المرتبك معها(٣).

وكان لذلك الحدث رد فعل كبير إذ دعت صحيفة " أورامبا تايمز " الإثيوبية إلى تحرير إثيوبيا من التبعية لمصر، وأشارت إلى أن إثيوبيا يجب ألا يكون لديها أي التزام تجاه القاهرة بعدما عبر الساسة المصريون خلال الحوار المعلن على الهواء مباشرة عن رغبتهم في تدمير إثيوبيا، وطالبت الصحيفة الحكومة الإثيوبية بالرد بحزم على مصر بعدد من الإجراءات مثل استدعاء

---

(١) نفسه.
(٢) الأسبوع ٣ يونيو ٢٠١٣.
(٣) الأخبار ٣٠ مايو ٢٠١٣.

السفير الإثيوبي من القاهرة وإغلاق السفارة الإثيوبية هناك، وطرد السفير المصري من أديس أبابا[١].

وقام وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو بزيارة لإثيوبيا في ١٧ يونيو ٢٠١٣، أجرى خلالها مباحثات مع نظيره الإثيوبي، وحاول أن يزيل المشاعر غير الإيجابية التي تكونت لدى الجانب الإثيوبي نتيجة بث الحوار غير الودي الذي رعاه د. مرسى رئيس الجمهورية علانية على التلفزيون المصري، والذي ترك سوء فهم كبير لدى الإثيوبيين، ودعا عمرو أثناء مباحثاته مع الإثيوبيين إلى لزوم إيقاف بناء السد مؤقتًا، وإعادة النظر في هندسة البناء، وملاشاة العيوب التي أشارت إليها اللجنة الثلاثية، غير أن مباحثات عمرو مع الإثيوبيين لم تسفر عن شيء، ولم تتقبل إثيوبيا طلبات الخارجية المصرية، ولم تُوقف بناء السد مؤقتًا حتى تتم عملية مراجعة لهندسته[٢].

وأثناء زيارة عمرو لإثيوبيا عقدت جريدة الشروق مع وزير الري الإثيوبي "أليمايهو تيجينو " حوارًا قال فيه: " إن التقرير النهائي للجنة الثلاثية الدولية لدراسة سد النهضة لم يذكر كلمة واحدة تجزم بأن السد سيكون له ضرر على مصر؛ لأننا – يقصد في إثيوبيا – نتفهم عدم إمكانية الدخول في مشروعات تتسبب في ضرر لدول المصب، ونسعى دائمًا في سبيل التعاون لحل المشكلات "، وأشار " تيجينو " إلى "أن إثيوبيا لن تعدل مواصفات السد، ولكنها ستعيد النظر في ضمانات الأمان الخاصة به فقط "[٣]، فظل بناء السد على مواصفاته الأولية دون مراجعة.

وخلال سنة سوداء من تاريخ مصر المعاصر نزل نظام حكم الإخوان وعلى رأسه د. محمد مرسى بالبلاد إلى منحدر سحيق، ذلك النظام الذي فشل في

---

[١] الوطن ٩ يونيو ٢٠١٣.
[٢] المصري اليوم ٢٠ يونيو ٢٠١٣.
[٣] الشروق ٢٣ يونيو ٢٠١٣ حوار مع وزير الري الإثيوبي " أليمايهو تيجينو".

انتهاج سياسة خارجية تحفظ لمصر مكانتها وهيبتها، وأدى إلى تقزيم الدور المصري على المستويات العربية والأفريقية والعالمية، وفشل في إدارة شئون البلاد في النواحي الاقتصادية والمالية، حتى أصبحت مصر على شفا الإفلاس، فزاد الغلاء وانتشر الفساد، وشغل النظام نفسه بأخونة الوظائف الكبرى في البلاد، ودخل في مشروعات استثمارية كانت ستجر البلاد إلى مزيد من التبعية لبلدان عربية وأجنبية، تجعل من مصر مجالًا لنشاطاتها الاقتصادية، مع الإبقاء على حالة التردي والتبعية التي يعاني منها المصريون بما في ذلك التبعية للوبي الأمريكي الصهيوني، ولقد كانت سياسة الإخوان تسير نحو تخريب التعليم، وتكميم الأفواه، وكبت الصحافة، باسم الدين، الذي جعلوه مدخلا لكل تغيير وتدمير، ووضع الإخوان دستورًا لم يلق قبولًا من غالبية الشعب المصري، واستمر د. مرسي يصدر إعلانات دستورية جعلت منه دكتاتورًا، وخلقت جوًّا صداميًّا مع القطاعات الرسمية والشعبية في البلاد، كالجيش والشرطة والقضاء الإعلام، ومع المثقفين والأدباء والفنانين ومعظم فئات الشعب المصري[1].

ولذلك لم يكن غريبًا أن تقوم في مصر ثورة ثانية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ - لتصحيح مسار ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ - تلك الثورة التي عبر عنها أكثر من ٣٠ مليون من الشعب المصري على كافة عناصره نزلوا إلى الشارع في تظاهرة هي الأولى في تاريخ البشرية من حيث أعداد المتظاهرين، وكان هدفها إسقاط حكم الإخوان المسلمين، بعد أن سطت عناصر هذا الفصيل السياسي المتأسلم على الحكم وعلى ثورة يناير، وغيرت مبادئها وأهدافها بعد أن سرقتها من جماهير الشعب ممن كافحوا وضحوا من أجلها سنوات عديدة.

ولقد ضمت ثورة ٣٠ يونيو جموع الشعب المصري والأحزاب والقوى السياسية الأخرى التي ثارت في ٢٥ يناير ضد نظام مبارك على كافة

---

(١) المصري اليوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣. وصوت الأمة ١ يوليو ٢٠١٣. واليوم السابع ١يوليو ٢٠١٣.

أيديولوجياتها ماعدا الاتجاهات الإسلامية، وبدأت حركة " تمرد " عملية المطالبة برحيل الإخوان، فسارت معها قطاعات حزبية وشعبية واسعة خاصة من الشباب، وانضمت القوات المسلحة، والشرطة، إلى جموع الشعب الثائر – التي هي جزء منه – وقام الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع وقتها بوضع خطة " إرادة " للسيطرة على أنحاء البلاد في مواجهة قوى التطرف من الإرهابيين من الإخوان والقوى الإسلامية الأخرى، ممن بدأوا مخططًا إرهابيًا، لفرض آرائهم وأفكارهم المتطرفة، ضد الشعب وشرطته وجيشه، مستخدمين معهم كافة الأسلحة بما فيها الأسلحة النارية الحديثة، وقد حاول الرئيس المعزول محمد مرسى وجماعة الإخوان الاستعانة بقوى خارجية مما يعتبر خيانة وطنية، ومن هنا كان تحرك الجيش المصري العظيم لحماية ثورة الشعب، وبعد عزل مرسي ٣ يوليو ٢٠١٣، وضع وزير الدفاع مع ممثلي القوى الوطنية في البلاد خارطة طريق لاستكمال ثورة ٣٠ يونيو للعبور بمصر إلى بر الأمان خلال فترة انتقالية يدير البلاد خلالها رئيس مؤقت، وقد تولى هذا المنصب رئيس المحكمة الدستورية العليا، المستشار عدلي منصور، الذي أمر بتشكل حكومة تكنوقراط لإنقاذ مصر من أزمتها، ونجح في السير بالبلاد نحو تحقيق الاستحقاق الأول بوضع دستور يعبر عن طموحات من قاموا بالثورة، ولذلك حظى بالقبول من جانب القطاع الغالب من الجماهير الواسعة، كما نجح الرئيس منصور في تنفيذ الاستحقاق الثاني بعقد انتخابات أتت برئيس جمهورية منتخب بإجماع شعبي كاسح، هو المشير عبد الفتاح السيسي، لتسير البلاد بعد ذلك تحت قيادة السيسي لتحقيق الاستحقاق الثالث بإجراء انتخابات برلمانية تعبر عن طموحات وجموع الشعب المصري العظيم[١] .

---

[١] جريدة التحرير ١ يوليو ٢٠١٣. والأهرام ١ يوليو ٢٠١٣.

السد جزء من مخطط إقليمي واسع

لما كانت أنهار المنابع الإثيوبية تمثل المصدر الرئيسي لمياه النيل فقد أدركت الدوائر السياسية الأمريكية أن إثيوبيا يمكنها أن تتحكم في حياة مصر وشعبها وأمنها المائي، فشجعت الولايات المتحدة عملية بناء السدود على فروع النيل القادمة من الهضبة الإثيوبية – وأرسلت بعثة خلال الفترة بين ١٩٥٨ و ١٩٦٤ لدراسة مشروعات السدود التي يمكن إقامتها على تلك المنابع خاصة النيل الأزرق أهم روافد نهر النيل على الإطلاق للسيطرة عليه، كما سبق أشرنا – نكاية في مصر التي رفضت إبان عهد ثورة ١٩٥٢ بزعامة عبد الناصر الانضواء تحت منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بقيادة الولايات المتحدة، أو التفاوض مع إسرائيل والاعتراف بها، وبسبب لجوئها للاتحاد السوفيتي لتمويل مشروع السد العالي، عقب سحب أمريكا وبريطانيا موافقتهما على تمويل ذلك المشروع القومي الكبير. وفي العقود الثلاثة الأخيرة تشير تقارير مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن إلى أن الصراع في منطقة الشرق الأوسط سيكون صراعًا حول المياه في السنوات القادمة.

وفي هذا الإطار تزعم إسرائيل أن مياه النيل ليست مياهًا عربية وأنها لا تعدو أن تكون مياهًا أفريقية!!، وأن من حقها الحصول على جزءٍ منها، وقد أعدت الإدارة الأمريكية الخطط بترتيبات صهيونية على أساس أن هناك مواجهات عسكرية سوف تندلع في منطقة حوض النيل بسبب المياه، وأن إسرائيل سوف تكون في قلب الأحداث بسبب تغلغل نفوذها بين دول المنابع، ولأنها تمد تلك الدول بالسلاح، فإذا ما حدثت تسوية عقب أي حرب فسيكون لإسرائيل نصيب في توزيع المياه؛ لأنها ستكون محاطة بدول نيلية تقبل الوجود الإسرائيلي مما يؤدى إلى تقييد دور مصر، وربما إرغامها على مد مياه النيل إلى إسرائيل.

وسد النهضة من هذه الزاوية يعتبر جزءًا من مخطط صهيوني أمريكي،

يهدف إلى تهديد الأمن القومي المصري والعربي، وتكشف التقارير الاستراتيجية الأمريكية ١٩٨٨ إلى ذلك بوضوح حيث جاء فيها " إن وجود مشكلة المياه في الدول العربية سوف يؤدى إلى صرف أنظار تلك الدول عن إسرائيل، وستصبح المشكلة الملحة أمام هذه الدول هي مشكلة توفير المياه لمواطنيها؛ ولذلك فإن ميزانيات الدول العربية المخصصة للإنفاق العسكري سوف تتحول تدريجيًا إلى ميزانيات مخصصة لتوفير المياه "، فإذا ما تناقصت مياه النيل نتيجة لإقامة السدود والمشاريع على منابع النهر، سوف تكون لدى مصر بالذات مشكلة مستعصية على الحل، وهى توفير المياه لسكانها المتزايدين، مما سيلهيها عن الاهتمام بالشئون العربية خاصة في مواجهة إسرائيل[١].

وقد زاد التواجد الإسرائيلي في أفريقيا في العقود الأخيرة بشكل واضح، وفي ذلك الخصوص كانت منى عمر مساعد وزير الخارجية الأسبق للشئون الأفريقية قد ذكرت: إن التواجد الإسرائيلي في أفريقيا لا يؤثر على المصالح المصرية، وهو قول يُجانبه الصواب، وغير منطقي على الإطلاق، فالواقع يؤكد بما لا يدع مجالًا للشك أن تغلغل إسرائيل في الشئون الأفريقية خطر على مصر بصفة خاصة، وعلى مناطق حوض النيل بصفة عامة، فكما دعمت إسرائيل حركة التمرد في جنوب السودان حتى انفصاله عن الخرطوم كانت هي أيضًا المدعم لبعض حركات التمرد في إقليم دارفور ضد الحكومة المركزية في الخرطوم من أجل العمل على مزيد من تقسيم السودان ذلك البلد العربي المحوري الكبير في قلب القارة الأفريقية، كذلك كان لإسرائيل دور أساسي في الحرب التي دارت بين إثيوبيا وإريتريا[٢]، ولاشك أن تنامى الدور الإسرائيلي في أفريقيا خاصة في

---

[١] زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، مكتبة الشروق الدولية، ص ٩ ــ ١٦.
[٢] زكي البحيري، دارفور، أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، النهضة المصرية، ٢٠٠٨، ص ٢٥٤ ــ ٢٦٠.

حوض النيل والقرن الأفريقي سببه الأساسي غياب أو ضعف الدور المصري هناك في ثلث القرن الأخير.

والواقع أن إسرائيل هي التي ساعدت إثيوبيا على وضع هندسة بناء بعض السدود عن طريق خبرائها الموجودين هناك، وقد تعاقدت حكومة إثيوبيا مع شركة إسرائيلية لتسويق الطاقة الكهربائية المولدة من سد النهضة، بل ودعت السفارة الإثيوبية في إسرائيل الشركات والمواطنين للمساهمة في بناء سد النهضة عبر شراء السندات الخاصة بتمويل ذلك السد(١).

مشكلات المياه في المنطقة العربية وخطة أمريكا لشرق أوسط جديد

الواقع أن التحرك الغربي الصهيوني لتجزئ المنطقة العربية وربما الإسلامية يرجع، فيما يرجع، إلى المشروع الأمريكي " لويس – بريجنسكي "، المكمل لمشروع "سايكس، بيكو" الإنجليزي الفرنسي الذي تم تدبيره خلال الحرب العالمية الأولي (١٩١٤ – ١٩١٨) لتقسيم بلدان الوطن العربي، ويهدف مشروع " لويس – بريجنسكي " إلى تقسيم المقسم وتجزئ المجزأ من بلدان الوطن العربي، ويرجع التفكير في ذلك المشروع إلى الوقت الذي كان فيه جيمي كارتر رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٧ – ١٩٨١، حين وضع المستشرق الأمريكي الجنسية، البريطاني الأصل، اليهودي الصهيوني " برنارد لويس"، الذي عمل وقتها مستشارًا لوزير الدفاع الأمريكي لشئون الشرق الأوسط، مشروعه لتفكيك البلاد العربية والإسلامية، وذلك عن طريق دفع الأتراك والأكراد والعرب والفلسطينيين والإيرانيين لكي يقاتل بعضهم بعضا، حتى تتفتت تلك البلدان إلى دويلات و" كونتونات" على أسس عرقية ودينية ومذهبية وطائفية، وقد سلم "لويس "مشروعه إلى "بريجنسكي " مستشار الأمن القومي الأمريكي، وهو أيضا يهودي صهيوني، الذي خطط بدوره لإشعال حرب الخليج الثانية

---

(١) الدستور ٣ يونيو ٢٠١٣. والمصري اليوم ٣٠ مايو ٢٠١٣.

بين العراق والكويت، استغلالا لتصرف صدام حسين الدكتاتوري وغير السياسي، وأراد " بريجنسكي " تصحيح حدود " اتفاق سايكس بيكو لعام ١٩١٧" لكي يكون متسقًا مع المصالح الصهيوأمريكية، وقد وافق الكونجرس الأمريكي بالإجماع على مشروع " برنارد لويس" في جلسة سرية عام ١٩٨٣، واعتُمد المشروع وأُدرج في ملفات الاستراتيجية السياسية الأمريكية المستقبلية، وهى الاستراتيجية التي يتم تنفيذها في الوقت الحالي بدقة وإصرار شديدين (٢٠١٤ – ٢٠١٥)، ومبررات " برنارد لويس" لمشروعه التفكيكي للمنطقة العربية " أن العرب والمسلمين قوم فاسدون ومفسدون وفوضويون، ولا يمكن تحضرهم، وإذا تُركوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمر الحضارات الإنسانية، وتقوض المجتمعات، ولذلك فإن الحل السليم للتعامل معهم هو إعادة احتلالهم واستعمارهم، وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها الاجتماعية ... "، ويستهل لويس كلامه عن مشروعه بقوله: " إن من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية ودينية ... ويجب أن يكون شعار أمريكا في ذلك، إما أن نضع هذه الأجناس والشعوب والدول تحت سيادتنا، وإما ندعهم ليدمروا حضارتنا، ولا مانع عند إعادة احتلالهم أن نعلن أن مهمتنا تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية، وأن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على الحكام ليخلصوا شعوبهم من المعتقدات الإسلامية الفاسدة، ويجب تضييق الخناق على هذه الشعوب، ومحاصرتها، واستثمار تعدد الأديان، والتناقضات العرقية والعصبيات القبلية والاختلافات الطائفية فيها قبل أن تغزوها أمريكا وأوروبا لتدمير الحضارات التي توجد فيها، وبهذا نكون قد وفرنا كل مقومات الحياة لقيام دولة إسرائيل الكبرى "[١].

---

[١] جريدة المنار في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٤. مقال لهشام الهبيشان بعنوان: مشاريع متلاحقة تستهدف الأمة وآخرها مشروع لويس – بريجنسكي.

والواقع أن ذلك السيناريو وغيره يفسر لماذا وصل جمال حمدان في الجزء الأول من كتابه " شخصية مصر " إلى قناعة مؤداها أن مصر محكوم عليها بالعروبة والزعامة وبتحرير فلسطين، وأن مصر لن تصبح قط دولة حرة قوية عزيزة متقدمة يسكنها شعب أبي كريم متطور إلا بعد أن تصفي وجود العدو الإسرائيلي من كل فلسطين، وبأن مصر إن نكصت عن القيام بدورها وهادنت وخانت حكمت على نفسها بالضياع[١].

ولقد تكشفت القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة وإسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن هناك تفوقًا نوعيًا لدى العرب، تمثل في امتلاكهم لثروة بترولية هائلة، فرأت تلك القوى الغربية ضرورة العمل على ضرب أو إضعاف مواطن القوة أو التفوق لدى الدول العربية، وأولها البترول، حتى لا يكون سلاحًا مُشهرًا ضدهم أو مصدر قوة للعرب في أي معركة قادمة كما حدث في حرب أكتوبر، وكتب الرئيس الأمريكي الأسبق " ريتشارد نيكسون " في كثير من مؤلفاته بعد حرب ١٩٧٣ أفكارًا وسيناريوهات تدور حول كيفية تحييد أو إسقاط سلاح البترول من أي صراع ينشأ بين الغرب والعرب؟، والعمل على عودة العرب إلى حياة الفقر والخيام التي كانوا عليها منذ وقت طويل[٢].

وسارت الخطة الأمريكية لضرب مواطن القوة العربية في اتجاهات أربعة هي: ١ - العمل على استنزاف البترول العربي في أسرع وقت ممكن، وتخزين احتياطي من البترول في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، ٢ - خلق أساليب بديلة لتوليد الطاقة، كالقوة النووية، والطاقة الشمسية، والوقود الحيوي، ٣ -

---

[١] جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ٤٦ _ ٤٧.

[٢] لمزيد من التفاصيل راجع الكتب الآتية لريتشارد نيكسون: الفرصة السانحة، ترجمة وتحقيق أحمد صدقي مراد، دار الهلال، ١٩٩٢. وأمريكا والفرصة التاريخية، ترجمة د. محمد زكريا إسماعيل، دار حسان للنشر، دمشق، ١٩٨٣. و١٩٩٩ نصر بلا حرب، ترجمة الأهرام، تقديم المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة، مركز الأهرام، ١٩٨٩.

إضعاف قوة العرب بإدخالهم في أزمات وحروب عسكرية واقتصادية، تقوم على الصراع الديني والمذهبي والطائفي والعرقي مما يؤدي إلى تجزئ وتفتيت تلك البلدان، ٤ - **البدء بضرب أو إجهاض البلدان التي تمثل القوة في المنطقة العربية أولا، وهى العراق وسوريا ومصر، مع استغلال نقاط الضعف في بنية الاقتصاد العربي لتحقيق ذلك، ولعل من أهم نقاط الضعف في بنية ذلك الاقتصاد هي ندرة الموارد المائية، واعتماد المنطقة العربية في ٨٠% من المياه التي تتوفر لها على مصادر مائية تأتي من خارج هذه المنطقة.**

وكان العراق هو نقطة البداية في تنفيذ الخطة الصهيوأمريكية لضرب المنطقة العربية وإضعاف مصادر قوتها خاصة في البترول والمياه، حيث استغلت أمريكا وجود صدام حسين بنظامه الدكتاتوري المكروه من قبل بعض الدول العربية، وإسرائيل، والمرفوض من جانب قطاع واسع من الشعب العراقي ذاته لكي تُجهز عليه، وتضمنت الخطة الأمريكية ضد العراق إدخاله في حالة من الحروب المتتالية لتدمير قدراته، ودفعة إلى التصارع والتجزئة، وتحويله من دولة قوية إلى ثلاثة دول ضعيفة ومتصارعة، كردية في الشمال وسنية في الوسط وشيعية في الجنوب، وكانت المرحلة الأولى من هذه الخطة هي دفع العراق للدخول في حرب مع إيران استمرت بين ١٩٨٠ - ١٩٨٨ كان الهدف منها فضلًا عن إضعاف القوة العسكرية العراقية، وتحميل الاقتصاد العراقي أعباء حرب ضروس، تكسير عظام الدولة الإيرانية بعد سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي وإثبات فشل ثورة الإمام الخميني التي كانت معادية للأمريكان حلفاء الشاه، الذي خرج بعد الثورة مطرودًا من البلاد التي حكمها بسبب سوء إدارته وتبعيته للغرب، فلم يجد من يأويه سوى مصر المحروسة.

وتمثلت المرحلة الثانية من الخطة الأمريكية ضد العراق في استغلال الغباء السياسي لصدام حسين وتمهيد الطريق أمامه لغزو الكويت ١٩٩١، بخدعة

من السفيرة الأمريكية في العراق، لكي تُبرر تدخل الجيوش الأمريكية، وقوات متحالفة معها، بما فيها قوات مصرية لإخراج الجيش العراقي من الكويت، وترتب على ذلك وقوع ضربة كبيرة أخرى للجيش والاقتصاد العراقيين.

وفي المرحلة الثالثة قام الجيش الأمريكي بغزو العراق في ٢٠٠٣، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بحجة امتلاكه لأسلحة دمار شامل، ولكن الهدف الحقيقي من وراء ذلك الغزو هو تدمير البقية الباقية من جيش واقتصاد العراق والبنية التحتية لهذا البلد العربي الكبير، ولم تترك أمريكا العراق إلا بعد أن تخلصت من صدام حسين، حيث تم إعدامه في صباح عيد الأضحى، مما له دلالة لا تخفى على أحد، وبعد أن أصبح العراق بلدًا ضعيفًا مهلهلًا، والمحصلة النهائية لذلك كله هو استبعاد العراق كقوة عربية لها وزنها في منطقة الشرق الأوسط، ونهب بتروله، وخلق مشكلات ومبررات أمنية لاستمرار الوجود الأمريكي في أراضيه وفي بلدان الخليج العربي بحجة الدفاع عنها ضد المطامع الإيرانية.

وخلال وجود الجيش الأمريكي في العراق وقعت حالات قتل واسعة بين الجنود والضباط الأمريكيين، حتى أقدمت أعداد كبيرة منه على الانتحار في عهد جورج بوش الابن مما أرهق القوات الأمريكية المُعسكرة هناك واستنزف قوتها، فلما تولى باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة، قام بحركة مناورة ماكرة بموجبها تم سحب قوات الجيش الأمريكي من العراق، إنقاذًا لعناصره البشرية، وتوفيرًا للأموال الضخمة التي تنفقها أمريكا في إعداد الجيوش وإرسالها في مهام حربية إلى الخارج مما أرهق الميزانية الأمريكية، وغيَّر أوباما التكتيك الأمريكي لتدمير العراق وغيره من البلدان العربية الأخرى، وانتقل لتنفيذ خطة " لويس – بريجنسكي " لتدمير وتجزئ المنطقة العربية بتكوين وتمويل وتسليح جماعات إسلامية متطرفة، من داخل العراق وكافة البلدان العربية والإسلامية وحتى من عناصر أوروبية، بمساعدة تركيا وقطر وغيرهما، جماعات تتخذ من العنف والإرهاب سبيلًا لتنفيذ

مخططها الأيديولوجي، على أن تتولى هذه الجماعات إسقاط دول العراق وسوريا وليبيا وغيرها من البلدان العربية من خلال إثارة الصراعات والنزاعات الدينية والطائفية المفتعلة، من جانب تلك الجماعات الإرهابية المتطرفة كالقاعدة، وداعش، والصحوة، وفجر الإسلام، وجند الإسلام، وأنصار بيت المقدس، والإخوان المسلمين ... وغيرها، ضد أنظمة الحكم في البدان العربية وجيوشها وقوات الأمن فيها، وجموع المواطنين البسطاء من المسلمين وغيرهم.

والهدف الاستراتيجي الأول لقوى الإسلام السياسي هو تدمير البلدان والجيوش العربية، وإسقاط أنظمة الحكم فيها، **والهدف الثاني** تحقيق حلم إقامة خلافة إسلامية، وإذا كانت القوى الغربية تسمح لقوى العنف من جماعات الإسلام السياسي بتحقيق الهدف الاستراتيجي الأول، فإنها لن تسمح بأي حال من الأحوال لها بتحقيق الهدف الثاني، وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء وتكوين خلافة إسلامية أو عثمانية كما يحلم بها الإرهابيون، الذين تحولوا إلى أدوات في يد الغرب لتدمير المنطقة العربية باسم الدين، مما يؤكد بشكل قاطع أن قوى التطرف في المنطقة العربية صناعة صهيوأمريكية، تنفذ مخططًا مرسومًا لها سلفًا.

وبهذا التكتيك تحقق أمريكا - وإسرائيل - مخططاتها بأساليب الحرب الخفية غير المباشرة في البلدان العربية، مستغلة أخطاء الحكام العرب، وعدم ديمقراطيتهم، وضعف الوعي القومي لدى شعوبهم، وسيادة الجهل العلمي والديني، وانعدام وجود العدالة الاجتماعية بينهم، والمغزى الأساسي من تلك المخططات أن تتساقط الدول العربية، وتتشطر إلى دويلات صغيرة تقوم على أسس دينية ومذهبية متطرفة أو غير متطرفة مما يوجد المناخ المناسب لاستمرار إسرائيل بأيديولوجيتها اليهودية الصهيونية في قلب المنطقة العربية، التي ستشكل مع غيرها ما يُسمى بشرق أوسط جديد عبر اتفاق "سايكس بيكو" معاصر، تكون في القلب منه إسرائيل، مما يمكنها من السيطرة على هذه المنطقة بكاملها.

ولكي تكتمل الخطة الصهيوأمريكية لتدمير العراق قامت تركيا البلد المجاور له من ناحية الشمال، والذي ينبع منه نهرا: دجلة والفرات مصدرا المياه في العراق وسوريا باستغلال الحروب المتوالية التي جُر إليها هذا البلد، للقيام بعمل مجموعة من السدود على هذين النهرين، على رأسها سد أتاتورك العظيم على نهر الفرات، بتوجيه ودعم أمريكي صهيوني، مما كان له نتائج سلبية كبيرة على الموارد المائية الخاصة بالعراق – وسوريا – وأدى إلى تدمير بنيته الزراعية والصناعية، حتى أصبح نهر الفرات مجرد ترعة قليلة المياه، لا يُعتد بها كثيرًا في مجال التنمية الزراعية.

وعلى جانب آخر، ركزت إسرائيل على استنزاف المياه العربية المحيطة بها في بلاد الشام (لبنان وسوريا والأردن والضفة الغربية لفلسطين) منذ قيام دولتها المصطنعة، حتى الوقت الحاضر، فقامت بسحب أو بالأحرى سرقة المياه العربية بالإكراه، خلال عدة حروب، خاصة حرب يونيو ١٩٦٧، لعمل المزيد من التوسعات الزراعية والعمرانية في الأراضي المحتلة، لجلب المهاجرين الجدد من اليهود الصهاينة، وحرمان البلدان العربية في الشام من الجزء الأكبر من مياه نهري اليرموك والأردن وبحيرة طبرية، وحتى من المياه الجوفية في الضفة الغربية، كذلك سعت إسرائيل سعيًا دءوبًا للسيطرة على مياه نهري: الحصباني والليطاني القادمين من لبنان.

وكانت إسرائيل قد استغلت فرصة مفاوضات السلام التي جرت مع مصر بعد حرب أكتوبر – والتي استمرت حتى عقد اتفاقية السلام ١٩٧٩ بوساطة أمريكية – لطرح فكرة حصولها على ٠,٨ مليار متر مكعب من مياه النيل عبر أنفاق ناقلة للمياه من تحت قناة السويس، وعلى الرغم من أن الرئيس أنور السادات استحسن الفكرة أول الأمر، فإن قوى المعارضة والفئات المثقفة والواعية من الشعب المصري قد استشعرت الخطر، وأرغمت السادات على الإقلاع عن

هذه الفكرة نهائيًا.

ولما فشلت محاولات إسرائيل المستميتة في ذلك الوقت للحصول على جزء من مياه النيل، بدأت تبحث عن مخرج آخر إما يوصلها إلى مياه النيل، أو يمكنها من العمل على إعاقة وصول مياه النيل لمصر، لكي يقع الضرر بمصالحها ويتم إضعافها، فتوجهت إسرائيل إلى دول منابع النيل، وركزت على إثيوبيا، المصدر الأول لمياه ذلك النهر، وعملت على تشجيعها لبناء عدد من السدود على منابعها التي كانت البعثة الأمريكية قد وضعت أسسها ١٩٦٤، بعد قرار مصر في عهد ثورة ١٩٥٢ بناء السد العالي بمساعدة الاتحاد السوفيتي.

وتجري في الوقت الحاضر عمليات تنفيذ بعض من هذه السدود الإثيوبية التي نشط العمل فيها مع بدايات القرن الحادي والعشرين، ويأتي سد النهضة على النيل الأزرق على رأس تلك السدود، ويرتبط بذلك السد بناء عدد من السدود الأخرى هي بيكو أبو، وكرادوبه، ومندايا، ويمكننا القول إن أهداف وتكتيك الخطة الصهيوأمريكية في سنتي ٢٠١٣ و٢٠١٤ في علاقتها بالمشكلة المائية الخاصة بمصر، متشابهة إلى حد كبير بالخطة التي جرت من جانب تركيا مع العراق بخصوص نهري دجلة والفرات، وخلاصة هذه الخطة هي:

أولًا: محاولة إشغال مصر بصراعات وحروب داخلية - بين الإخوان المسلمين وقوى الإسلام السياسي المتطرفة الأخرى من جانب، والقوى الوطنية التي تمثل جموع الشعب الساعية لتطوير وإنهاض مصر في جميع النواحي وعلى رأسها الفلاحون والعمال والمثقفون وقوات الجيش والشرطة من جانب آخر - ثم إدخالها في الوقت نفسه في مشكلات مائية مع دول المنابع، التي تقوم ببناء بعض السدود، وذلك يقلق مصر ويمنعها من الحصول على حقوقها في تلك المياه خلال تعاملها وتفاوضها مع دول المنابع خاصة إثيوبيا، بسبب حالة الفوضى التي كان منتظرًا انتشارها في أنحاء البلاد، مما يمكن إثيوبيا من بناء

سد النهضة بالمواصفات التي تريدها كما بنت تركيا سد أتاتورك العظيم، فتضعف مصر، وتنهار اقتصادياتها المعتمدة على المياه، فيصعب أو يستحيل عليها القيام بدور فاعل في القضايا والمشكلات العربية، والأفريقية، بدءًا من القضية الفلسطينية، ومرورًا بالصراعات الطائفية والدينية[1] التي تفتعلها قوى الإرهاب الموجه من جماعات الإسلام السياسي في العراق وسوريا وليبيا واليمن والخليج العربي، وانتهاء بمشاكل البلدان العربية في القرن الأفريقي حتى تنفرد أمريكا وإسرائيل، بالفعل والقرار السياسيين في المنطقة العربية والشرق أفريقية.

ثانيًا: إن نقص المياه يمنع مصر من تنمية سيناء بالذات، حتى تظل أرضًا فضاءً، فتكون بيئة مناسبة للجماعات الإسلامية الأصولية المتطرفة التي بدلًا من توجيه سلاحها ضد القوات الأمريكية وإسرائيل توجهه ضد عناصر المجتمع في بلدان الوطن العربي وأولها مصر مما يؤدى إلى إضعافها، والواقع أن عدم تنمية سيناء وزراعة الأراضي فيها يمنع من زيادة الكثافة السكانية بتلك المنطقة الاستراتيجية من أرض مصر الواقعة على بوابتها الشرقية، وهذا ما تريده إسرائيل حتى لا تشكل تلك الكثافة خطرًا عليها.

ثالثًا: إن عدم تنمية سيناء أيضًا يبقى عليها كمنطقة مفرغة سكانيًا ومرشحة لأن تكون مطمعًا للفلسطينيين في غزة بقيادة حماس للإقامة فيها بدلًا من الدخول في حرب مع إسرائيل، وقد يؤدى ذلك بالطبع إلى حروب بين كتائب حماس والجيش المصري، وبدلًا من حروب العرب مع إسرائيل لاسترداد حقوق الشعب الفلسطيني المغتصبة تكون حروب العرب مع العرب، وتلك أهم الغايات المبتغاة من جانب إسرائيل.

---

[1] ذكر المفكر السياسي الصهيوني الأمريكي " بريجنسكي" أنه إذا أرادت إسرائيل أن تعيش في وسط منطقة الشرق الأوسط فعليها أن تسعى لتجزئ المنطقة العربية إلى كيانات صغيرة، على أسس طائفية وعرقية، والهدف هو منع العرب من تحقيق الوحدة القومية.

رابعًا: إن نقص المياه يمنع مصر من إحداث أي تنمية أو تقدم فيعيش شعبها في مستوى معيشي متدنٍ، ويُبقي على الاكتظاظ السكاني في الدلتا والوادي مما يؤدى إلى تدهور الحياة فيهما، فلا يتبقى لمصر سوى تصدير الطاقة البشرية المتزايدة للخارج والتي لا تجد لها مجالًا للعمل في داخل مصر ذاتها، وهنا سوف تتراجع مشاعر الانتماء القومي لجموع المصريين تجاه وطن لا يوفر لهم شيئًا، ثم تأتى الخطوة الأخيرة من جانب أمريكا وإسرائيل للعمل على إسقاط مصر ذاتها بعد أن تفقد مقومات وجودها وتأثيرها على المستويين الوطني والقومي العربي.

ومن الواضح من خلال استعراضنا للمخطط الأمريكي الصهيوني مدى التركيز على خلق حالة من الإرهاب والحروب الإقليمية والمحلية أطلقوا عليها اسم الفوضى الخلاقة تلك العبارة التي رددتها كثيرًا وزيرة الخارجية الأمريكية، كوندليزا ريس، وغرضها تجزئة البلدان العربية وتشطيرها وانكفاء بلدانها على مشكلاتها، بدلًا من الاتجاه للوحدة والتكتل القومي، على أن تشكل إسرائيل جزءًا أساسيًّا وقياديًّا في مشروع الشرق الأوسط الجديد، وإذا ما تحقق ذلك المشروع يتم طرح السياسة الصهيونية الغربية للقيام بعمل مشروعات اقتصادية في المنطقة العربية رأس مالها صهيوني وأمريكي وغربي، ومواردها الطبيعية عربية، والأيدي العاملة والطاقة البشرية فيها معظمها مصرية وأقلها عربية.

ويراهن المخطط الصهيوني الغربي على أنه بمرور الزمن وبعد تجزئ بلدان الوطن العربي، سينسى سكانه تاريخهم الحقيقي، ويصبح تاريخهم هو تاريخ الصراعات والحروب الدينية والمذهبية والطائفية والعرقية، وستغدو خريطة الوطن العربي خريطة لدويلات وإمارات وعشائر متشتتة ومنغلقة على ذاتها تضمد جراحها التي تنزف من حين إلى آخر بسبب التعصب، وبذلك تندثر قضية فلسطين، وتنتهي إلى الأبد مسألة الوحدة القومية للعرب.

ويتبين الخداع والتناقض الأمريكي المفضوح في التعامل مع بلدان

العالمين: العربي والإسلامي من أن الولايات المتحدة تحارب الجماعات الإسلامية كالقاعدة وطالبان في أفغانستان، وتعلن أنها ضد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا المعروفة باسم داعش – رغم أن الواقع لا يدل على ذلك – وتناصر جماعة الإخوان المسلمين في سوريا تأجيجًا للصراع من أجل تدمير هذا البلد، وتدعم سرًّا الجماعات الإسلامية المتطرفة المعروفة باسم " بوكو حرام " في نيجيريا بغرب أفريقيا، وكانت تعارض نظام حكم البشير الإخواني في السودان، وتمول وتسلح خفية، عن طريق تركيا وقطر، القوى الإسلامية في ليبيا، خاصة جماعات داعش وفجر الإسلام والإخوان، وتؤيد أمريكا ويا للعجب جماعة الإخوان المسلمين في مصر!، من أجل إشعال الفتن والحروب الطائفية فيها، ومعروف أن هذه القوى والجماعات تنتهج أساليب إرهابية مدمرة للبلاد.

ولما قامت ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ في مصر استشاطت أمريكا – وإسرائيل بالطبع – غضبًا لفشل خطتها؛ لأنها كانت قبلها قد أيقنت أنها روضت مارد ثورة ٢٥ يناير ومن قاموا بها، ووجهتهم إلى الاتجاه الذي تريده، حين ساعدت على تسليم السلطة للإخوان المسلمين بشروط أمريكية تضمن أمن إسرائيل، وعلى أن يتنازل الإخوان عن جزء من سيناء، ليكون متنفسًا لسكان قطاع غزة المكتظ بالفلسطينيين، حيث إن إسرائيل تخشى من تكدس سكان ذلك القطاع على حدودها، ذلك التكدس الذي لابد أن ينفجر عاجلًا أو آجلًا في وجهها بشكل أو بآخر – مهما حاولت مواجهته – خاصة في وجود جماعات أصولية إسلامية في قطاع غزة.

وتوضح الصورة أن هدف الخطة الصهيوأمريكية في المرحلة الآنية يتمثل في دعم جماعة حماس في غزة، والإخوان والجماعات الإسلامية الأخرى داخل مصر وتوجيهها لكي تقوم بعمليات إرهابية في سيناء، حتى تظل فارغة لا تقوم فيها مجتمعات زراعية أو عمرانية، تشكل خطرًا على إسرائيل، وتكون بمثابة

عنصر صد في مواجهتها إذا أرادت غزو مصر.

وكانت السفيرة الأمريكية في مصر آن باترسون قد راهنت على خلق حروب طائفية دينية في مصر على نسق ما حدث في أفغانستان، فلما حدثت ثورة التصحيح في ٣٠ يونيو، صورت الولايات المتحدة للعالم أن ما حدث في مصر ليس إلا انقلابًا عسكريًا ضد رئيس منتخب، وذلك ما يجافي الحقيقة، فما حدث في مصر كان ثورة شعبية بجميع المعاني أيدتها القوات المسلحة المصرية.

ومن المؤكد أن الموقف الشعبي الثوري الذي حدث في مصر في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ قد عدل من مسار الثورة المصرية وأبعدها عن الانحراف الذي كان قد جرفها إليه جماعة الإخوان المسلمين، وفتح الطريق أمام السلطة والقيادة الشعبية المنتخبة لكي تسير بالبلاد نحو التقدم والتنمية، وقد أعطى ما حدث في مصر الأمل للبلدان العربية الأخرى التي تعاني من تغول وتسلط قوى الإسلام السياسي التي تنتهج أسلوب العنف والإرهاب للسيطرة على السلطة السياسية في هذه البلدان، لأن هدف هذه الجماعات هو السلطة وليس الدين، فهم يريدون السلطة ولو عبر تفكيك الدول، وتحويلها إلى دويلات متشرذمة وقوى متصارعة، تنشغل بأمور ثانوية بعيدًا عن قضايا التطور والتنمية والحاق بركب التقدم العالمي.

وقد انكشف كثير من مخططات السياسة الأمريكية في المنطقة وظهر تخبطها، وفي هذا الإطار عرض مفكر أمريكي معروف هو ريتشارد هاس في مجلة " فورين بولسي " Foreign Policy الشهيرة لبعض من تنبؤاته عن نهاية عصر الهيمنة الأمريكية المنفردة، وزوال الحضور الأمريكي الطاغي في الشرق الأوسط، والواقع أن ظهور قوى جديدة في المنطقة – محور مصر، والسعودية، والإمارات، والكويت، الذي يشكل حالة من التقارب الاستراتيجي العربي الملتقي مع المصالح الحيوية لكل من روسيا والصين وربما فرنسا وإيطاليا – سيؤدى بلا

شك إلى تغيير جوهري للمشهد السياسي للمنطقة كلها، فواشنطن التي حاولت من خلال استغلال ما عرف بثورات الربيع العربي بسط هيمنتها، وتحقيق سطوتها عبر التلاعب بالتيارات الأصولية والراديكالية الإسلامية، أصبحت في حالة رفض كاسح من جانب قطاع واسع من الشعوب العربية التي تكشفت الكثير من ألاعيبها السياسية خاصة في منطقة الخليج.

ومما لا شك فيه أن السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط بتوجهاتها الصهيونية، تجعلنا نتكهن أن غياب شمس السيطرة الأمريكية والحضور المكثف للولايات المتحدة في الشرق الأوسط أمر كبير الاحتمال، خاصة مع عجز الولايات المتحدة عن الاستمرار في دفع ثمن التكاليف الباهظة للحروب المفتعلة في الشرق الأوسط، وهي آفة تاريخية تلازم الحضارات والإمبراطوريات الكبرى وقت الأفول الإمبراطوري؛ إذ تعجز عن استمرار قوتها ونفوذها وغطرستها وتبدأ في التقهقر والتراجع.

ويوضح السيناريو السابق أن الولايات المتحدة وإسرائيل قد خططا لتدمير المنطقة العربية وتجزئ دولها وراهنا على إسقاط مصر، واعتبارها الجائزة الكبرى التي ينتهي بها مخطط تغيير وتقسيم الشرق الأوسط، ولكن إسقاط هذا البلد العريق ليس بهذه السهولة، فمصر أقدم حضارة وأعرق نظام سلطة وطنية ظهر في تاريخ العالم، ولدى مصر وشعبها مكونات طبيعية وتاريخية واستراتيجية، وإمكانيات علمية وثقافية تقيها مثل هذه المناورات، ومصر قد تضعف أو تمرض ولكنها لا تسقط أو تموت؛ لأنها إن ماتت أو سقطت فلن تقوم للبلدان العربية والشرق أوسطية قائمة، ولقد أكد حافظ إبراهيم شاعر النيل هذا المعنى في قصيدته " مصر تتحدث عن نفسها " بقوله:

أنا إن قدر الإله مماتي   لا ترى الشرق يرفع الرأس بعدي

الموقف المصري بخصوص مشروع سد النهضة حتى منتصف ٢٠١٤

يرى البعض أن د. محمود أبو زيد قد استمر أكثر من ١٢ عامًا وزيرًا للموارد المائية، ويقع عليه جزء كبير مما حدث في أزمة مياه النيل؛ لأنه قَبِل فكرة الاتفاقية الإطارية دون ضمانات لحقوق مصر المائية، وقد استمر أبو زيد لعامين كاملين ابتداءً من ٢٠٠٧ في مفاوضات خاصة بالاتفاقية الإطارية مع دول منابع النيل، وافق خلالها على معظم بنود تلك الاتفاقية، وكان من أخطر البنود التي استحال التوافق حولها بين مصر والسودان من جانب ودول المنابع من جانب آخر هو بند الأمن المائي، والبند الآخر الذي لا يُلزم دول المنابع بإبلاغ دولتي المصب مسبقًا عن أية مشروعات أو سدود مزمع إقامتها في أعالي النيل، والحصول على موافقتهما على تلك المشروعات، حيث اكتفى ذلك البند فقط بمجرد إخطار هاتين الدولتين[١].

وقد سأل مندوب الأهرام د. أبو زيد – في حوار أجراه معه – كيف ترى دعوات البعض " لمحاكمتك عما جرى في مياه النيل" ؟، وقد كنتَ وزيرًا للري ١٩٩٧ – ٢٠٠٩، وشاهدتَ بدايات أزمة مياه النيل العاصفة، فرد أبو زيد بغضب: " أرفض أن أجيب عن هذا السؤال، لقد كنت قد أنجزت جميع بنود الاتفاقية الإطارية، وكان المتبقي بندًا واحدًا خاصًّا بحقوق مصر والسودان التاريخية في المياه "، وأضاف قائلًا: " ولكن أهمل الرئيس السابق مبارك مشكلة مياه النيل، حتى انتقلت الأمور من الحيز الفني إلى الحيز السياسي"[٢]. حيث خرجت مصر بسبب سياسة مبارك من الدور الفاعل في السياسة الأفريقية إلى الدور الهامشي فيها، وقد انسحب ذلك بطبيعة الحال على مسألة مياه النيل.

---

[١] أخبار اليوم ١٤ مايو ٢٠١١، تهاني إبراهيم، " أبو زيد باع النيل". ما ورد من رأى هنا يتفق مع ما قاله د. محمد نصر الدين علام وزير الري الأسبق بخصوص ما فعله د. أبوزيد في المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الإطارية.

[٢] حوار الأهرام مع د. محمود أبو زيد وزير الري الأسبق، في ٣١ مايو ٢٠١٣.

وفي رأي د. فاروق الباز أن من حق إثيوبيا أن تبنى السد، ولكن دون أن تضر بمصالح مصر، ويقول الباز: نحن جزء أساسي من الأزمة القائمة؛ لأننا أهملنا دورنا في أفريقيا، فدول أفريقيا كانت تنظر إلينا على اعتبار أننا الأخ الأكبر، ولكننا في عهد مبارك أهملنا كل ذلك، وتركنا أفريقيا هذا الوقت الطويل، مما أوجد قطيعة بيننا وبينها[1].

وفى حوار أجرته جريدة المصري اليوم مع عبد الباري عطوان رئيس تحرير جريدة القدس اللندنية، قال: " إن محاولة إثيوبيا بناء سد النهضة بمواصفاته القائمة جاء نتيجة لتراجع الدور المصري في حوض النيل ومنطقة القرن الأفريقي، ولولا تراجع ذلك الدور ما استطاعت إسرائيل التوغل في حوض النيل أو التسلل إلى القرن الأفريقي"[2].

وفي محاولة للخروج من مأزق سد النهضة طالب بعض ذوى الاختصاص بوقف إثيوبيا بناء السد لمدة عام، يتم خلاله دراسة الموقف الفني للمشروع من خلال لجنة دولية تُشكل لذلك الغرض، وتقوم ببحث الأضرار التي يمكن أن تترتب على بناء السد، مع إعطاء الأهمية لمُعامِل الأمان، ونظام التشغيل، ومراجعة تصميمات السد، وتحديد العمر الافتراضي له، والقبول بما توصى به اللجنة[3]. وطالب وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو رسميًّا في محادثاته مع الإثيوبيين في مايو ٢٠١٣ بوقف بناء السد حتى تتم عملية إعادة النظر في هندسة المشروع، غير أن إثيوبيا لم تقبل التوقف عن البناء.

ولما استشعر رئيس الوزراء الإثيوبي الجديد " هايلا مريام ديسالجين " بمخاطر التهديد المصري في فترة حكم الإخوان، أعلن أن أية محاولة لزعزعة الأمن في إثيوبيا ستبوء بالفشل، ودعت الصحيفة الإثيوبية " إثيو هيرالد " لشن

---

(١) حوار بالأخبار مع د. فاروق الباز، في ٥ مارس ٢٠١٤.
(٢) المصري اليوم ١٢ يونيو ٢٠١٤.
(٣) حوار الأهرام مع د. مغاوري دياب خبير المياه، في ١١ يونيو ٢٠١٣.

حرب ضد مصر بسبب الخلافات القائمة بين البلدين بشأن سد النهضة، وأشارت الصحيفة إلى أن على إثيوبيا الدفاع عن حقها في الحصول على مياه النيل التي تريدها([1]).

وفي هذا الإطار ذهبت صحيفة واشنطن تايمز الأمريكية إلى أن مصر والسودان يفرضان على دول المنابع توزيعًا غير عادل للمياه في حوض النيل، وأن هذا يضع ٦٠% من سكان إثيوبيا في حالة مجاعة، وأضافت بأن إثيوبيا لا تمتلك خيارًا في هذا الشأن ومضطرة لإقامة مشروع سد النهضة لكي يوفر لها مقدارًا من المياه يزيد عن الـ ٥% فقط التي تتحصل عليها من مياه النيل([2]).

وفي الخامس من يناير ٢٠١٤ عقد وزراء مياه دول حوض النيل الشرقي – مصر والسودان وإثيوبيا – اجتماعًا حول آليات استكمال الدراسات الفنية والبيئية لسد النهضة، ولم يتم التوصل لحلول للخلافات العالقة بين القاهرة وأديس أبابا، وصدر بيان رسمي لوزير الري المصري د. محمد عبد المطلب، بيَّن فيه رفض الجانب الإثيوبي تشكيل فريق من الخبراء الدوليين، لاستكمال الدراسات الناقصة لسد النهضة وتحديد الأضرار المتوقعة من وراء بنائه[3].

ورغبة من مصر في تحريك المياه الراكدة في العلاقات المصرية الإثيوبية توجه إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا وفد من ٤٦ فردًا من شباب الدبلوماسيين المصريين برئاسة السفير علاء الحديدي مدير معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية، في أوائل فبراير ٢٠١٤، وقد أجرى الوفد عدة لقاءات في وزارة الخارجية والكنيسة الإثيوبيتين، وجامعة أديس أبابا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي،

---

[1] الوفد ٩ يونيو ٢٠١٣.

[2] أيمن شبانه، السياسة الإثيوبية في القرن الأفريقي وحوض النيل، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد ٦٠ يوليو ٢٠١٣، ص ٥٠.

[3] المصري اليوم ٦ يناير ٢٠١٤.

ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بهدف تعزيز العلاقات مع إثيوبيا[١]، ومع ذلك لم يتغير الموقف الإثيوبي.

وفي ٩ فبراير ٢٠١٤ عُقدت جولة جديدة من جولات التفاوض في أديس أبابا بين وزير الري المصري (د. محمد عبد المطلب) والوفد المرافق له ووزير المياه والطاقة الإثيوبي " أليمايهو تيجينو " بناء على دعوة من إثيوبيا، وقد أكد الوزير المصري على موقف مصر الثابت الذي لا يتعارض مع رغبة الحكومة الإثيوبية في بناء السد، وفي تحقيق معدلات تنمية أعلى، تحقق تطلعات الشعب الإثيوبي في مستوى معيشي مرتفع، طالما أن ذلك لا يضر بالمصالح المصرية[٢]. ولم تسفر تلك الجولة هي الأخرى عن أي نتائج إيجابية، واستمر الجانب الإثيوبي في تعنته تجاه كل ما يقدمه وفد التفاوض المصري من مقترحات لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الثلاثية الدولية بخصوص سد النهضة[٣]. وصرح رئيس الوزراء الإثيوبي هايلا مريام ديسالجين " بأن موقف بلاده لن يتغير، وأن السد سوف يُبنى بنفس حجمه وأبعاده التي بدأ العمل بها في أبريل ٢٠١١ "، وجاء على لسان السفير الإثيوبي في القاهرة محمود درير " أن السد سوف يُبنى شاء من شاء وأبى من أبى" [٤].

وفي تلك الظروف الصعبة التي زادت فيها العمليات الإرهابية من جانب جماعة الإخوان المسلمين وجماعات الإسلام السياسي في مصر، وقت وجود المستشار عدلي منصور في رئاسة البلاد، أجرت مصر مجموعة من التحركات السياسية والدبلوماسية، فقام وزير الخارجية نبيل فهمي بزيارة لإيطاليا بخصوص المشكلة المائية، وقد أعقب زيارة فهمي زيارة أخرى إليها قام بها وزير الري د. محمد عبد المطلب لتقديم مزيد من الإيضاحات الفنية للجانب الإيطالي حول

---

[١] المصري اليوم ٤ و٦ فبراير ٢٠١٤.
[٢] المصري اليوم ٢١ فبراير ٢٠١٤.
[٣] الأهرام ١٢ فبراير ٢٠١٤.
[٤] المصري اليوم ٢٩ مايو ٢٠١٣. وصوت الأمة ٢ مايو ٢٠١٣. والوطن ١٢ فبراير ٢٠١٤.

الآثار السلبية الخطيرة لسد النهضة على مصر، ولتوضيح أن مشروعات السدود التي تساهم إيطاليا في بنائها في إثيوبيا تضر بالمصالح المصرية[١].

وفي حوار أجرته الأهرام مع السفير الإيطالي بالقاهرة " ماوريتسيو ماساري" ، سأله مندوب الجريدة عن رأيه فيما تبديه مصر من تخوف من الآثار السلبية لسد النهضة، خاصة أن شركة ساليني الإيطالية هي التي تتولى بناءه، فرد السفير الإيطالي بقوله: فيما يتعلق بالشركات الإيطالية التي تعمل في بناء السد الإثيوبي فهي شركات خاصة، وليس للحكومة الإيطالية سلطة عليها، وأضاف السفير بقوله: " إن إيطاليا تدرك تمامًا أهمية مياه النيل بالنسبة لمصر "، وخلال زيارة وزير الخارجية المصري نبيل فهمي لإيطاليا أعلنت وزيرة الخارجية الإيطالية " إيما بونينو"، استعداد إيطاليا للقيام بعملية وساطة مع الجانب الإثيوبي، للوصول إلى حلول وسط من خلال مباحثات مباشرة بين مصر وإثيوبيا، وقد حاول نائب وزير الخارجية الإيطالي خلال جولته الأفريقية في يناير ٢٠١٤ إقناع إثيوبيا بالجلوس على مائدة الحوار مع مصر حتى يتمكن البلدان من الوصول لحل مقبول لمشكلة سد النهضة[٢].

وفي مصر عقد المجلس القومي لمياه النيل اجتماعًا لمواجهة المشكلة المائية، وقام د. حازم الببلاوي رئيس الوزراء بزيارة للمملكة العربية السعودية يرافقه وفد رفيع المستوى، بهدف تشكيل " لوبي " ضغط عربي على إثيوبيا، وذلك لما للسعودية من نشاطات استثمارية واسعة في ذلك البلد الأفريقي، كذلك قام المشير عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع وقتها ومعه وزير الخارجية نبيل فهمي بزيارة لروسيا، وكان للزيارة أهداف متعددة، منها معالجة مشكلة سد النهضة على اعتبار أن لروسيا تأثيرًا على إثيوبيا في مجالات عدة [٣].

---

(١) المصري اليوم ٢ فبراير ٢٠١٤.
(٢) حوار الأهرام مع السفير الإيطالي بالقاهرة ماوريتسيو ماسارى في ٢٠ فبراير ٢٠١٤.
(٣) طارق عباس، الدبلوماسية المصرية وأزمة سد النهضة، في المصري اليوم ٢٢ فبراير ٢٠١٤.

وقد وَجَّه نبيل فهمى وزير الخارجية تحذيرًا شديد اللهجة لإثيوبيا بشأن سد النهضة، مؤكدًا على حق الشعب المصري " في الدفاع عن أمنه القومي"، ولوّح بـ " رد حاسم " على أديس أبابا، في موقف يعتبر هو الأقوى منذ بدء الأزمة، وقال فهمى في حوار له مع الإعلامي جمال عنايت، على قناة " التحرير"، خلال مؤتمر ليبيا الثاني في العاصمة الإيطالية روما: إنه تحدث مع وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، ونظيره الروسي، سيرجى لافروف، بشأن أزمة سد النهضة، وأكد لهما أنه " يتوجب على أديس أبابا احترام القانون الدولي الذي يكفل حق الشعب المصري في الدفاع عن أمنه القومي في حالة تهديده من أي خطر يحيق به "، وأكد فهمى أن " مصر ماضية في طريق المفاوضات التي إن لم تصل إلى حل عادل يضمن أمن مصر في مصادر المياه، فعلى أديس أبابا أن تتحمل تبعات هذه الأزمة، والرد سيكون حاسمًا وفي الوقت الذي يحدده شعب مصر"[١].

وفي أبريل ٢٠١٤ دعا رئيس الوزراء الإثيوبي ديسالجين مصر لحوار ثلاثي بين إثيوبيا ومصر والسودان من أجل تنفيذ توصيات اللجنة الثلاثية لسد النهضة، وقد صرحت مصر باستعدادها التام لاستئناف المفاوضات بشرط أن تقدم إثيوبيا بدائل لمواقفها – حيث كانت إثيوبيا تراوغ لإضاعة الوقت فقط – ولا تكون تصريحات المسئولين فيها بعد كل جولة مجرد كلام للدعاية والإعلام[٢].

وأعلنت مصر على لسان نبيل فهمي استعدادها للدخول في مفاوضات مباشرة بشأن سد النهضة عقب زيارة " جون كيري " وزير الخارجية الأمريكية لإثيوبيا في مايو ٢٠١٤، وأكد فهمى خلال مباحثاته مع وفد أوروبي أمريكي مشترك أن المفاوضات المأمولة ينبغي أن تتوصل إلى حلول للمشكلات الخاصة

---

(١) المصري اليوم ٧ مارس ٢٠١٤.
(٢) الأخبار ٢٨ أبريل ٢٠١٤.

بالسد، استنادًا لمبدأ تحقيق المنفعة للجميع دون الإضرار بمصالح أي طرف، بحيث يظل نهر النيل شريانًا للتعاون وليس أداة للصراع[١].

وقد أعرب فهمى في لقاء له مع كل من " أهارون سالزبيرج " منسق شئون المياه في وزارة الخارجية الأمريكية، و" الكسندر روندوس" مبعوث الاتحاد الأوروبي لمنطقة القرن الأفريقي، والقائم بالأعمال الأمريكي في القاهرة، وسفير الاتحاد الأوروبي، عن المخاوف والمحاذير المصرية بخصوص سد النهضة، وكان سالزبيرج قد وصل إلى القاهرة قادمًا من أديس أبابا بعد أن أجرى محادثات مع المسئولين الإثيوبيين بشأن سد النهضة، وفي تلك الأثناء صرح " تادروس أدهانوم " وزير الخارجية الإثيوبي، بأن بلاده ملتزمة بإجراء مفاوضات حقيقية مع مصر بهدف علاج ما وصفه بمشاعر القلق إزاء سد النهضة[٢].

وقد رصدت الأجهزة السيادية في مصر قيام قطر بعمل حملة إعلانية لصالح سد النهضة، حيث أعلنت أنها ستتحمل مسئولية الإعلانات في وسائل الإعلام الأجنبية والإثيوبية لدعم وتشجيع مشروع ذلك السد، وأنها سوف تنشئ " لوبي " من رجال الأعمال القطريين لعمل مشروعات كبيرة في إثيوبيا على هامش مشروع ذلك السد[٣].

وفي تلك الفترة التقى الرئيس الإثيوبي " مولاتو تيشومي " بوفد من رجال الأعمال الإسرائيليين لمناقشة استكمال البنية الأساسية لبناء سد النهضة، والعمل على زراعة أراضي إثيوبية بواسطة شركات إسرائيلية، وجدير بالذكر أن إحدى شركات الأمن الإسرائيلية تتولى تأمين سد النهضة، وقد أمدت إسرائيل إثيوبيا

---

(١) الأهرام ١٨ مايو ٢٠١٤.
(٢) نفس المصدر.
(٣) الأهرام ١٨ مايو ٢٠١٤.

بمعدات عسكرية جديدة لحمايته، وأعلن الجيش الإثيوبي على لسان رئيس أركانه " ساموار يونس " تعهده بالدفاع عن هذا المشروع[1].

وفي إطار التحركات التركية نحو قارة أفريقيا، تصدرت أزمة سد النهضة المباحثات الثنائية التي جرت في أديس أبابا بين " تادروس أودهانوم " وزير الخارجية الإثيوبي ونظيره التركي أحمد داوود أوغلو ضمن سلسلة من القضايا الإقليمية، وأكد الوزير التركي على أهمية الاستخدام العادل للأنهار الدولية، مستدلًا على ذلك بتجربة بناء سد أتاتورك العظيم في تركيا على نهر الفرات، والذي استدعا بناؤه إجراء مفاوضات مع كل من سوريا والعراق[2].

وخلال هذه الفترة نجحت حكومة أديس أبابا في الحصول على موافقة فرنسا على تصنيع المعدات الكهربائية، وتوريد توربينات الكهرباء العملاقة الخاصة بالسد، والتي تقدر بملياري دولار أمريكي، ويقال إن إثيوبيا قامت بمحاولات حثيثة مع هيئات تمويلية فرنسية وقطرية وتركية لإقراضها المبالغ المالية اللازمة لذلك.

وعلى الجانب الآخر قاد عدد من الدول الخليجية وفي مقدمتها السعودية، والإمارات العربية المتحدة جهودًا للوساطة بين مصر وإثيوبيا – بدعم من روسيا التي تبدى تفهما لموقف القاهرة، ولحقوق مصر التاريخية في مياه النيل – لحل نقاط الخلاف بين الدولتين بخصوص سد النهضة[3].

وأكد المستشار عدلي منصور رئيس الجمهورية المؤقت أن قضية سد النهضة تمثل تحديًا كبيرًا لمصر والمصريين، نظرًا لارتباطها بمياه النيل المصدر الرئيسي للمياه بالنسبة لمصر، وأكد منصور أن مصر لا تمانع من قيام أية مشروعات تنموية في دول منابع النيل، ومستعدة لتقديم أي تعاون أو مساعدة في

---

(1) الأهرام ٣ فبراير ٢٠١٤.
(2) نفس المصدر.
(3) المصري اليوم ٢٢ فبراير ٢٠١٤.

هذا المجال، على ألا يضر ذلك بالمصالح المصرية في المياه، وأضاف منصور أننا نشهد اليوم تجاهلًا إثيوبيًا واضحًا لتوصيات لجنة الخبراء الدولية لسد النهضة المكونة من ممثلين من مصر والسودان وإثيوبيا بمشاركة خبراء دوليين، والتي أوصت بضرورة البدء فورًا في إعداد دراسة وتقييم لتأثير سد النهضة على مصر والسودان(١).

وكان وزير الخارجية نبيل فهمي قد قام في فبراير ٢٠١٤ يرافقه وفد مصري من القطاع الخاص بزيارة لتنزانيا تقابل فيها مع نظيره التنزاني، الذي نوه خلال المقابلة بدور مصر التاريخي في دعم حركات التحرر الوطني ومحاربة الاستعمار، وأكد على أن بلاده لا يمكن أن تنسى دعم مصر لتنزانيا في الحصول على استقلالها، وأكد على علاقات الصداقة التي تربط بلاده بمصر(٢).

وتعرضت المباحثات التي جرت بين الجانبين المصري والتنزاني لمسألة مياه النيل، حيث أكد فهمي على أن نهر النيل يتعين أن يظل مثلما كان، مصدرًا للتعاون والرفاهية لشعوب حوض النيل، وأنه سيكون من الخطأ أن يصبح مصدرًا للصراع والتوتر، وأن الحكومة المصرية تضع مسألة تطوير علاقاتها مع الأشقاء في أفريقيا على رأس أولوياتها، باعتبار أن مصر تفخر بجذورها الأفريقية، وأنها تعمل على دفع علاقات التعاون الثنائي مع تنزانيا خاصة في مجالات البنية التحتية والاتصالات والنقل والزراعة والطاقة(٣).

---

(١) جريدة الأهرام ٢٢ يونيو ٢٠١٤. ويرى كثيرون أنه لا بد من إعادة هيكلة الأجهزة المسئولة عن صنع القرار المصري تجاه أفريقيا، فإذا نظرنا إلى بنية وزارة الخارجية لوجدنا تعددًا للأدوار في أكثر من إدارة، إذ يوجد مساعد للوزير للشئون الأفريقية، وهناك إدارة الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا (الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية)، بالإضافة إلى دور فني لوزارة الري، وذلك بخلاف مؤسسات ووزارات أخرى لها علاقة بالشئون الأفريقية، لذلك يرى البعض لزوم إنشاء مفوضية عليا للشئون الأفريقية تكون تابعة لرئاسة الجمهورية تتولى التخطيط والتنفيذ والمتابعة لكل ما يتعلق بالمصالح المصرية الاستراتيجية في أفريقيا، ونحن نري أنه ينبغي إنشاء وزارة للشئون الأفريقية وحوض النيل.

(٢) المصري اليوم ٢ فبراير ٢٠١٤.

(٣) نفسه.

وفى مسار آخر اشترك نبيل فهمى في مارس ٢٠١٤ في قمة تجمع الكوميسا المنعقدة في العاصمة الكونغولية كينشاسا حيث كان يرافقه وفد اقتصادي مصري[١] واستطاع فهمى أن يعبر من خلال كلمة مصر في تلك القمة عن الأفكار الخاصة بزيادة تفعيل حركة التجارة البينية بين دول الكوميسا، والعمل على الوصول إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي بينهم، وعرض فهمى استضافة مصر للقمة الاقتصادية الثالثة للتجمعات الإقليمية الأفريقية الثلاثة – الكوميسا، والسادك، وتجمع شرق أفريقيا – بهدف الوصول إلى منطقة موحدة للتجارة ودعم وصول الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية، وجذب مزيد من الاستثمارات لجميع دول المنطقة، وفي زيارته لمدينة " جوما " في شرق الكونغو، أعلن فهمي عن تقديم مصر مساعدات جديدة لتجهيز ٦ عيادات ومركز طبى لشعب الكونغو[٢].

وفي إبريل ٢٠١٤ قام المهندس إبراهيم محلب رئيس الوزراء بزيارة لدار السلام للاشتراك في الاحتفال بعيد الوحدة التنزانية (بين زنجبار وتنجانيقا)، وكان يرافقه وفد تجاري مصري من ٢٥ رجل أعمال لبحث فرص التعاون بين البلدين، وكان ضمن ما تم الاتفاق عليه إنشاء خط طيران بين القاهرة ودار السلام، وقد التقى محلب بالرئيس التنزانى الذي وجه الشكر للرئيس عدلي منصور على قبول دعوته، وإرساله لوفد مصري رفيع المستوى للمشاركة فى هذا الحدث القومي المهم لبلاده، وتعليقًا على ذلك الموقف قال محلب: " إن مصر هى قلب أفريقيا النابض "، وأشار إلى أن السلطات التنزانية قامت بنشر صورة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ومعه جوليوس نيريري، ووزعتها في كتيب بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للوحدة التنزانية، الذي حضره ٢١ رئيس دولة وحكومة من أفريقيا والخارج، وحول ذلك

---

(١) الأهرام ٨ مارس ٢٠١٤، عائشة عبد الغفار، مصر تستعيد أفريقيا.

(٢) نفس المصدر.

الموقف المشرف الخاص بمصر صرح محلب قائلًا: " إن راية مصر ستظل مرفوعة فى القارة الأفريقية "[1].

وقد التقى محلب في ذلك الاحتفال بالرئيس الكينى، أهورو كينياتا، وذكر محلب أن تلك كانت فرصة كبيرة للحديث والتشاور معه فى العديد من الملفات، لافتًا النظر إلى حديث كينياتا عن موقف الزعيم عبد الناصر ودعمه لأبيه قائلاً: " الوقت الآن هو وقت العائلة ولم الشمل "، والتقى محلب خلال تلك الاحتفالات أيضًا بنائب رئيس وزراء نيجيريا، ورئيس وزراء الكونغو[2].

وفي مايو ٢٠١٤ قام محلب بزيارة لغينيا الاستوائية ضمن جولة أفريقية ضمت تشاد، وبخصوص المسألة المائية صرح محلب خلال تلك الزيارة بأن " موضوع سد النهضة ليس حربا بيننا وبين إثيوبيا في حوض النيل، فمن حق إثيوبيا أن تولد الكهرباء، ولكن مع عدم الإضرار بالمصالح المصرية في مياه النيل "[3].

الرئيس عبد الفتاح السيسي وحلحلة مشكلة سد النهضة مع إثيوبيا

كانت دول حوض النيل الشرقي، مصر والسودان وإثيوبيا، قد شكلت لجنة ثلاثية دولية مشتركة لتقييم حالة سد النهضة في ٢٠١٢ من النواحي الفنية والهيدرولوجية، وبعد صدور تقرير اللجنة في مايو ٢٠١٣ لم يُنشر بشكل رسمي إلا بعد مرور عام كامل على صدوره، كما سبق أن أشرنا، وخلال ذلك الوقت صرحت الجمعية الأمريكية الدولية بأن " هدف إثيوبيا من بناء سد بهذا الشكل الضخم هو خنق لمصر"، وكانت اللجنة الدولية لسد النهضة قد انتهت إلى عدم وجود دراستين للسد في غاية الأهمية، كان ينبغي وجودهما، أولهما: الخاصة

---

(١) الأهرام ٢٧ أبريل ٢٠١٤.
(٢) نفسه.
(٣) الوطن ١١ مايو ٢٠١٤.

بتأثير بناء السد على تدفق مياه النيل إلى مصر والسودان، أي التأثيرات الهيدرولوجية، وثانيهما: تخص التأثير البيئي والاقتصادي لسد النهضة على دولتي المصب، ومدى أمان بناء السد ومخاطره، وقد عُقدت ثلاث جولات من المفاوضات في الخرطوم كان آخرها في فبراير ٢٠١٤ لم تكلل بالنجاح، ومن وقتها توقفت المفاوضات الرسمية المباشرة[١].

وأزمة سد النهضة في الواقع أزمة طابعها سياسي واستراتيجي أكثر منه طابعًا فنيًا؛ لذلك إذا ما كان هناك تحرك سياسي من مركز القوة والصراحة فسيؤدى إلى حلحلة تلك الأزمة، ولعل ذلك ما حدث عندما جاء إلى رأس السلطة في مصر الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي كان من الواضح تيقظه لخطورة المسألة المائية، وفي مقدمتها سد النهضة، ولذلك رتب لعقد لقاء قمة مع المسئولين الإثيوبيين، وقد تم ذلك اللقاء بين السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، وهيلا مريام ديسالجين رئيس وزراء إثيوبيا في ٢٧ يونيو ٢٠١٤ على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي انعقد في " مالابو " عاصمة غينيا الاستوائية، وبعد لقاء الزعيمين صدر بيان مشترك عنهما[٢]، وكانت أهم بنود ذلك البيان هي:

١ – محورية نهر النيل كمورد أساسي لحياة شعب مصر، والإدراك المشترك لاحتياجات الشعب الإثيوبي للتنمية والتطور.

٢ – التأكيد على الالتزام المتبادل بين مصر وإثيوبيا بمبادئ التعاون والاحترام وحسن الجوار واحترام القانون الدولي، وتحقيق المكاسب المشتركة في العلاقات الثنائية بين البلدين.

---

[١] حوار للأهرام مع د. حسام مغازي وزير الري في ٤ سبتمبر ٢٠١٤.
[٢] اليوم السابع ٢٨ يونيو ٢٠١٤. والأهرام ٢٨ يونيو ٢٠١٤.

٣ – التزام الحكومة الإثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة على استخدامات مصر من مياه النيل.

٤ – البدء الفوري في الإعداد لانعقاد اللجنة الثنائية المشتركة الممثلة للبلدين خلال ثلاثة أشهر، والتي ستعمل تحت الإشراف المباشر للرئيس السيسي، ورئيس الوزراء الإثيوبي ديسالجين، على أن تشكل تلك اللجنة الإطار التنفيذي لكثير من أوجه التعاون لدعم العلاقات الثنائية بين البلدين.

٥ – الاستئناف الفوري لعمل اللجنة الفنية الخاصة بمشروع سد النهضة لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام نتائج الدراسات المزمع إجراؤها خلال مختلف مراحل تنفيذ المشروع.

٦ – اتفاق الجانبين على أولوية إقامة مشروعات إقليمية لتنمية الموارد المائية لسد الطلب المتزايد على المياه ومواجهة النقص فيها.

٧ – العمل على تحقيق المكاسب المشتركة للبلدين(١).

وقد عقد وزيرا خارجية البلدين: سامح شكري ونظيره الإثيوبي تاودروس أدهانوم مؤتمرًا صحفيًا عالميًا في نفس يوم لقاء القمة عبرا فيه عن روح الود والتفاهم بين مصر وإثيوبيا، وأعلنا معًا بنود البيان المشترك الصادر عن الزعيمين (٢).

وفي تطور آخر جرى لقاء بين الزعيمين المصري عبد الفتاح السيسي والأثيوبي ديسالجين على هامش الاجتماع السنوي للأمم المتحدة بنيويورك تبادلا فيه الترحيب والحوار حول بعض المستجدات التي تهم البلدين، وفي ٢٧ ديسمبر ٢٠١٤ حضر وفد يمثل الدبلوماسية الشعبية الإثيوبية لزيارة مصر، وكان على رأس الوفد رئيس البرلمان الإثيوبي، وقد استقبل الرئيس السيسي أعضاء الوفد

(١) انفس المصدرين.
(٢) نفس المصدرين.

بترحاب كبير، وتناول الطرفان سبل دعم العلاقات بين مصر وإثيوبيا، ودعا رئيس البرلمان الإثيوبي الرئيس المصري لزيارة إثيوبيا، وقد التقى الوفد بشيخ الجامع الأزهر أحمد الطيب، الذي تناول مع رئيس الوفد سبل دعم العلاقات بين الشعبين، وقال الطيب " إننا أبناء نيل واحد، يمر علينا بعد أن يمر عليكم وتشربون منه قبل أن نشرب منه وهذا يعمق العلاقة بين الشعبين ويزيد المحبة بيننا، ونحن كشعوب لنا حقوق متساوية في هذا النهر العظيم الذي يستفيد منه الجميع، وقد عَلَّمنا نبينا محمد والمسيح عليهما السلام أنه لا يجوز إلحاق الضرر بالآخرين، ونحن المحطة الأخيرة لهذا النهر، ولا نتوقع من الشعب الإثيوبي إلحاق الضرر بالمصريين "[١].

وفي ١٢ يناير ٢٠١٥ استقبل الرئيس السيسي وفد ديني إثيوبي ضم قداسة الأنبا متياس الأول بطريرك الكنيسة الإثيوبية، وذلك في حضور البابا تاودروس الثاني بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، ود. فايزة أبو النجا مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي، وصرح السفير علاء يوسف المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن الرئيس قد رحب بالوفد الإثيوبي مؤكدًا لأعضائه أنهم في بلدهم الثاني مصر، وطلب منهم نقل تحياته لرئيس وزراء إثيوبيا ديسالجين، والشعب الإثيوبي، وشدد الرئيس على ضرورة تعزيز التعاون بين البلدين وعلى " أن نهر النيل، وإن كان يمثل للإثيوبيين مصدرًا للتنمية، فإنه بالنسبة للمصريين مصدرٌ للحياة وليس للتنمية فقط "[٢].

وفي ٢٩ يناير من نفس العام توجه الرئيس السيسي إلى أديس أبابا لحضور مؤتمر القمة الأفريقي لدورته الرابعة والعشرين، وخلال المؤتمر التقى بعدد من رؤساء الدول ورؤساء الوزراء وفي مقدمتهم رئيس الوزراء الإثيوبي هيلا

---

[١] المصري اليوم ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤.
[٢] الأهرام ١٣ يناير ٢٠١٥.

مريام ديسالجين، الذي عبر عن سعادته لاستقبال الرئيس المصري، وقد تأجل الحوار بخصوص سد النهضة إلى موعد الزيارة المنتظرة التي كان من المقرر أن يقوم بها السيسي لإثيوبيا في شهر مارس ٢٠١٥ بناء على دعوة رئيس البرلمان الإثيوبي[١].

اللجنة الوطنية الثلاثية للتقييم النهائي لسد النهضة (سبتمبر ٢٠١٤ – نوفمبر ٢٠١٥)

ترتب على لقاء القمة بين الرئيس السيسي ورئيس وزراء إثيوبيا ديسالجين " حلحلة " الموقف المعقد الخاص بمشروع سد النهضة، فوقع اجتماع مشترك بين وفود دول حوض النيل الشرقي الثلاث (مصر والسودان وإثيوبيا) تحت قيادة وزراء الري فيها خلال يومي ٢٥ و٢٦ أغسطس ٢٠١٤ في العاصمة السودانية الخرطوم، مما حرك المياه الراكدة في مشكلة السد الذي تجري عملية بنائه دون توقف في سباق مع الزمن، وبدأت بينهم جولة من المفاوضات في جو اتسم بالتفاهم والمصالح المشتركة[٢].

واتفقت الوفود المجتمعة أول الأمر على أن تكون فترة دراسة مشروع سد النهضة ٦ شهور فقط، كما اتفقت على تشكيل " لجنة الخبراء الوطنية " من ١٢ عضوًا، أربعة أعضاء من كل دولة من الدول الثلاث، على أن تقوم اللجنة بأربعة مهام رئيسية هي أولًا: تبادل الدراسات والأبحاث الخاصة بالسد بين الدول الثلاث. ثانيًا: اختيار المكتب الاستشاري الدولي الذي سيتولى فحص حالة السد من الناحية الفنية. ثالثًا: تتولى لجنة الخبراء الوطنية – وليس حكومات الدول الثلاث – مد المكتب الاستشاري الدولي الذي سيقع عليه الاختيار بالبيانات والدراسات

---

[١] المصري اليوم ٢٩ يناير ٢٠١٥.

[٢] المصري اليوم ٢٧ أغسطس ٢٠١٤. وحوار للأهرام مع د. حسام مغازي وزير الري في ٤ سبتمبر ٢٠١٤.

بعد التوقيع عليها من أعضاء اللجنة. رابعًا: متابعة التقارير الشهرية التي سيقوم بإصدارها المكتب الاستشاري[1].

وقد تم الاتفاق بين الوفود الثلاثة المجتمعة على اختيار خبير دولي مشهود له ومقبول من الجميع، مهمته أنه في حالة حدوث اختلاف في وجهات النظر بعد صدور تقرير المكتب الاستشاري الدولي - كأن يقول المكتب: إن حجم المياه التي يمكن لإثيوبيا تخزينها في السد لا تتعدى ٢٠ مليار متر مكعب حتى لا تسبب ضررًا لمصر والسودان، بينما ترى إثيوبيا أن من المناسب أن يخزن السد ٣٠ مليار متر مكعب مثلًا - يقوم ذلك الخبير ببحث الوضع، ويصدر رأيًا يكون نهائيًا وملزمًا للجميع[2].

وقد انتهت الأطراف الثلاثة في اجتماعها المنعقد بالخرطوم في أغسطس ٢٠١٤ إلى التوقيع على وثيقة بشأن سد النهضة الإثيوبي، تقر فيها إثيوبيا باحترام القانون الدولي والدراسات المنجزة في شأن السد، وتحفظ حق مصر والسودان، ولا تسبب لهما ضررًا أو نقصًا في المياه المتدفقة أو أية تأثيرات بسبب السد، وتوافق على خريطة طريق لآلية حل الخلافات، وتتعهد بتقديم ما لديها من دراسات خاصة بأمان سد لمصر، وخلال ذلك الاجتماع دعا وزير الري الإثيوبي نظيريه المصري والسوداني لزيارة موقع العمل في بناء السد[3].

ويعلق وزير الري المصري د. حسام مغازي على ما تم إنجازه في الخرطوم بقوله: " إن الوثيقة التاريخية التي تم التوقيع عليها تمثل نقطة هامة في بناء الثقة، ومستند يدعو للاطمئنان."[4]، يبدو أن الأمر لم يكن مُطمئِنًا من الناحية العملية كما تصور وزير الري.

---

(١) نفس الحوار.
(٢) نفسه.
(٣) نفسه.
(٤) نفسه.

وذكر د. مغازي أن وزارة الري المصرية كانت قد أعدت ٧ دراسات تتناول موضوع سد النهضة – رأت تقديمها للجنة الثلاثية الوطنية لكي تسلمها للمكتب الاستشاري بعد اختياره حتى لا يبدأ عمله من الصفر – من جميع الجوانب البيئية، والفنية، والهيدرولوجية، متضمنة مقادير تدفق مياه النيل إلى مصر والسودان، ونواحي الأمان في السد، والمخاطر المحتملة إذا حدث انهيار له؟، لأن المسئولين في مصر غير مطمئنين لكمية المياه المزمع تخزينها والمُقدرة بـ ٧٤ مليار متر مكعب، ولا مطمئنين لأسلوب تشغيل وملء السد، وعدد سنوات الملء، خاصة أن إثيوبيا قررت الاستمرار في بناء السد إلى أن يتم وضع القرار النهائي عن ارتفاعه، وكمية المياه التي سوف يُتفق على تخزينها أمامه[1]، وكان من الأصوب أن يتم وقف أعمال البناء حتى تتوصل الأطراف الثلاثة، والمكتب الاستشاري، الذي سيقوم بعمل الدراسة والتقييم الفني للسد، إلى قرار نهائي حاسم بخصوص مقاييس هذا السد، وذلك ما لم توافق عليه إثيوبيا، وهو ما لا يدعو للاطمئنان.

وفي ٢٠ سبتمبر ٢٠١٤ عقدت اللجنة الثلاثية الوطنية اجتماعًا بمشاركة أعضائها الاثني عشر ومعهم وزراء الري للدول الثلاث، لاختيار المكتب الاستشاري الذي سيتولى عمل الدراستين الخاصتين بالتأثيرات الهيدرولوجية لتخزين مياه السد على تدفقات المياه إلى مصر والسودان، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسد[2]. وقد زار وزير الري المصري د. مغازي ومعه عدد من الخبراء المصريين موقع بناء سد النهضة في النصف الأول من أكتوبر ٢٠١٤، حيث لاحظوا أن ما تم تنفيذه في مبنى السد في حدود ٣٠%، وأشار مغازي إلى أن زيارة السد لا تعني موافقة مصر على بنائه طبقًا للمواصفات

---

[1] نفسه.

[2] المصري اليوم ٢٠ سبتمبر ٢٠١٤.

الإثيوبية، وأن القرار المصري النهائي بخصوصه ستكون بعد تقديم المكتب الاستشاري الفني للدراسات الموصى بها، وقال مغازي: إن الإثيوبيين قاموا بالرد على الاستفسارات الفنية التي طرحها الخبراء المصريون، وتسلم الجانب المصري منهم التصميمات المعدلة الخاصة بأمان السد الرئيسي طبقًا لتوصيات اللجنة الدولية الثلاثية للخبراء (اللجنة الأولى ٢٠١٢ - ٢٠١٣)، بالإضافة إلى تصميمات السد المساعد التي لم يسبق لمصر الحصول عليها[١].

وفي ١٦ أكتوبر ٢٠١٤ اجتمعت اللجنة الوطنية للسد بالقاهرة مرة أخرى، حيث التقى الرئيس السيسي بوزراء ري الدول الثلاث - المصري حسام مغازي، والسوداني معتز موسى، والإثيوبي إليمايهو تيجينو - ودعاهم إلى تعزيز علاقات التعاون بين دول حوض النيل الشرقي التي يبلغ عدد سكانها ٢٠٠ مليون من السكان، كما دعاهم بألا يقتصر التعاون بينهم على مجال المياه فقط، بل ينبغي أن يمتد إلى كافة المجالات الاقتصادية والاستثمارية والثقافية، وكانت نقطة الحوار الأساسية بين وزراء الري في اجتماع القاهرة هي اختيار المكتب الاستشاري الدولي الذي سيقوم بتقييم عملية بناء سد النهضة[٢]، ولكن الأطراف الثلاثة لم تتوصل إلى قرار نهائي في اختيار ذلك المكتب.

وفي إطار تطوير العلاقات بين مصر وإثيوبيا جرى عقد اجتماعات الدورة الخامسة للجنة المصرية الإثيوبية المشتركة لمدة يومين في أديس أبابا في أول نوفمبر ٢٠١٤ على مستوى كبار المسئولين والخبراء من البلدين، وفي اليوم الثالث لأعمال الدورة جري اجتماع على المستوى الوزاري برئاسة وزير الخارجية سامح شكري ونظيره الإثيوبي تاودروس إدهانوم[٣].

---

[١] نفس المصدر.
[٢] المصري اليوم ١٦ أكتوبر ٢٠١٤. والوطن ١٩ أكتوبر ٢٠١٤.
[٣] الأهرام ١ ، ٢ نوفمبر ٢٠١٤.

وفي الرابع من نوفمبر ٢٠١٤ جرى عقد اجتماع ثالث لأعضاء اللجنة الوطنية الثلاثية الخاصة بسد النهضة، بمشاركة ممثلي المكاتب الاستشارية الدولية الخمسة التي تم التوافق عليها مبدئيًا حتى يتم اختيار مكتب واحد منها، وقرر المجتمعون أن يتم تحديد المكتب الاستشاري الذي سيقوم بإنجاز الدراستين الخاصتين بالسد بحضور ممثلي الدول الثلاث في موعد الاجتماع التالي في ديسمبر بأديس أبابا[١]. ورغم ذلك تم تأجيل موعد اختيار المكتب الاستشاري من ديسمبر ٢٠١٤ إلى يناير ٢٠١٥، ثم إلى فبراير، فمارس من نفس العام [٢]، وظلت إثيوبيا تراوغ وتؤجل عملية اختيار المكتب الاستشاري، بطريقة هادئة وناعمة تستهلك الوقت حتى يتم إنجاز أكبر قدر ممكن من مبنى السد، مما يفرض واقعًا جديدًا قد يصعب تغييره، حتى وإن كان يشكل خطرًا على التدفقات المائية لمصر والسودان.

ونتيجة لذلك الوضع الذي ينذر بالخطر جرت عدة اجتماعات في فبراير ٢٠١٥ في الخرطوم تمخضت عن فكرة عقد " اتفاق مبادئ " هدفه طمأنة مصر والسودان، وملاشاة الخوف الذي ينتاب المسئولين في البلدين وشعبيهما من مخاطر استمرار بناء سد النهضة دون التوصل إلى موقف يرضى الأطراف المحتمل تضررها من بناء السد بمقاييسه القائمة، فتشكلت لجنة من ممثلي مصر والسودان وإثيوبيا تقوم بصياغة ذلك الاتفاق، وفي أوائل مارس اجتمعت تلك اللجنة في الخرطوم وقامت بوضع الصياغة النهائية للاتفاق الذي تم رفعه لرؤساء الدول الثلاث لمراجعته والتصديق عليه[٣].

---

(١) المصري اليوم ٨ نوفمبر ٢٠١٤.

(٢) المصري اليوم ٣٠ يناير ٢٠١٥، و٢١ ديسمبر ٢٠١٤.

(٣) المصري اليوم ١٢ فبراير ٢٠١٥.

اتفاق مبادئ إطاري بخصوص سد النهضه
(٢٣ مارس ٢٠١٥)

في ٢٣ مارس ٢٠١٥ تم التوقيع على " اتفاق المبادئ الإطاري" – الذي وضعته اللجنة الوطنية المكونة من الدول الثلاث – من جانب رئيس مصر عبد الفتاح السيسي، ورئيس السودان عمر البشير، ورئيس وزراء إثيوبيا هيلا مريام ديسالجين بخصوص سد النهضة في العاصمة السودانية الخرطوم، وقد اشتمل الاتفاق على عشرة مبادئ خلاصتها: ١ – الالتزام بمبادئ القانون الدولي، والتعاون على تفهم الاحتياجات المائية لدول حوض النيل. ٢ – أن التنمية والتكامل الإقليمي من أهم أسس الاتفاق، وأن سد النهضة هدفه توليد الكهرباء للمساهمة في تنمية إثيوبيا، والترويج للتعاون بين بلدان حوض النيل. ٣ – تجنب الدول الثلاث التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها لمياه النيل، ولو حدث ذلك يتم تخفيف أو منع الضرر، أو دفع التعويض المناسب. ٤ – الاستخدام المنصف والمعقول للموارد المائية المتاحة مع الأخذ في الاعتبار كافة العناصر الاسترشادية الخاصة بكل بلد من بلدان الحوض كالعوامل الجغرافية والمناخية والمائية والبيئية، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعتمدون على الموارد المائية، والاستخدامات الحالية والمحتملة لتلك الموارد، ومدى مساهمة كل دولة في نظام حوض النيل. ٥ – تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، والاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، واستمرار التعاون والتنسيق حول تشغيل ذلك السد، وعلاقة ذلك بخزانات دول المصب، وأن تكون المدة التي تتم خلالها عملية تقييم المؤشرات المائية والبيئية للسد خمسة عشر شهرًا. ٦ – العمل على بناء الثقة. ٧ – تبادل المعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنيين. ٨ – استكمال إثيوبيا للتوصيات الخاصة بأمان السد. ٩ – أن تتعاون الدول الثلاث على أساس الوحدة الإقليمية، والمنفعة المشتركة وحسن النية. ١٠ – التسوية السلمية للمنازعات، وأنه إذا لم تنجح

الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق، والوساطة، أو إحالة الأمر لرؤساء الدول والحكومات [١].

وقدم الرئيس السيسي كلمة تعقيبًا على التوقيع على اتفاق المبادئ اختتمها بعبارة مرتجلة تعكس روح الود والتفاهم والثقة بين الأشقاء قال فيها: " أتحدث إليكم كمواطن مصري، أقول لشعبنا في إثيوبيا والسودان، إنه من الممكن أن نوقع على اتفاقيات كثيرة، ولكن لا تكون هناك إرادة قوية .. وإننا كان يمكن ألا نكون بحاجة أصلًا للتوقيع على اتفاقيات إذا كنا متفقين على عدم إلحاق الضرر ببعضنا البعض ... ومصر ليس لديها تحفظ على إقامة سد النهضة، بشرط عدم الإضرار بمصالح الشعب المصري في المياه التي يعيش عليها منذ آلاف السنين "[٢].

وقد وجه البعض انتقادات حول عدم تضمين وثيقة إعلان أو اتفاق المبادئ لحصة مصر من مياه النيل المقررة بموجب الاتفاقيات السابقة، وهي ٥٥,٥ مليار متر مكعب)[٣]. فعلق د. نصر الدين علام وزير الري الأسبق على الوثيقة بقوله: إنه كان ينبغي أن تتضمن بندًا يقرر التفاوض حول سعة سد النهضة للوصول إلى الحجم المناسب له، بما لا يلحق أضرارًا جسيمة بمصالح مصر المائية، ونبه إلى أن إعلان المبادئ يحقق مطالب الحكومة الإثيوبية في بناء السد كما خططت له، ولا يحقق المطالب المصرية[٤].

وقد علق وزير الموارد المائية الإثيوبي " إلمايهو تيجينو" على وثيقة إعلان المبادئ بقوله: " إن الوثيقة عبارة عن اتفاق سياسي، وليس لها علاقة بالجوانب الفنية الخاصة بسد النهضة "[٥]، بينما صرح وزير الري المصري بأن " الوثيقة مكملة

---

[١] الأهرام ٢٤ مارس ٢٠١٥، نص اتفاق إعلان المبادئ بين مصر وإثيوبيا والسودان الموقع عليه بمدينة الخرطوم في ٢٣ مارس ٢٠١٥.
[٢] الأهرام ٢٤ مارس ٢٠١٥.
[٣] الأهرام ٢٥ مارس ٢٠١٥.
[٤] المصري اليوم ٢٥ مارس ٢٠١٥.
[٥] نفس المصدر.

للدراسات الفنية، وتضع الإطار السياسي الذى يضمن تنفيذها، وأن الوثيقة تحدد آليات وسياسات تشغيل سد النهضة بما يحقق المنافع للجميع"[1]، وأكد د. أحمد بهاء الدين رئيس قطاع مياه النيل بوزارة الموارد المائية أن " المبادئ التي تضمنها الاتفاق تحفظ لمصر مجمل حقوقها التاريخية في المياه، وتتسق مع القواعد العامة لمبادئ القانون الدولي التي تحكم التعامل مع الأنهار الدولية "[2]، ويعلق سامح شكري على الاتفاق بقوله: " إن الرئيس السيسي كانت رسالته واضحة بأن مصر دولة صحراوية لولا نهر النيل، وأن مياه هذا النهر تمثل الحياة أو الموت بالنسبة لمصر! " [3].

ويرى د. محمود أبو زيد وزير الري الأسبق، أن الاتفاق يمثل اختراقًا كبيرًا في مسار العلاقات المائية بين مصر وإثيوبيا والسودان لكونه يمثل المرة الأولى التي يتم فيها تدوين وثيقة قانونية تقر بمبدأ عدم إحداث ضرر ذي شأن، ويؤكد على الاستخدام المنصف والمعقول للمياه، وتبادل المعلومات والبيانات، والتعاون والتنمية الاقتصادية المشتركة مع إقرار مبدأ أمان السد ومبدأ احترام سيادة الدول، وأخيرًا مبدأ الحل السلمي للنزاعات[4].

ويرى كثيرون أن اتفاق المبادئ يفتح الطريق أمام تفاهمات أوسع مع دول منابع النيل فيما يتصل بالمسألة المائية[5]، وتقول منى عمر مساعد وزير الخارجية الأسبق للشئون الأفريقية أن التوقيع على الاتفاق سوف يوفر ضمانات بالنسبة للجانبين المصري والإثيوبي، خاصة وأن السد أصبح واقعًا، فمن المناسب الحصول على أكبر قدر من الضمانات للحفاظ على حقوق مصر المائية[6].

---

(1) نفسه.
(2) الأهرام ٢١ مارس ٢٠١٥.
(3) الأهرام ٢٥ مارس ٢٠١٥.
(4) المصري اليوم ٢ أبريل ٢٠١٥. د. محمود أبو زيد، بعنوان: ماذا بعد اتفاق إعلان المبادئ الخاص بسد النهضة؟.
(5) الأهرام ٢٤ مارس ٢٠١٥.
(6) المصري ٢٥ مارس ٢٠١٥.

ويرى بعض الإثيوبيين أن الاتفاق يقلل من المخاوف والشكوك التي تدور حول موقف مصر من سد النهضة الذي يعتبر مشروعًا قوميًا بالنسبة للإثيوبيين[1]، ويقول حاكم ولاية أمهرا في إثيوبيا " إن الهدف من السد هو توليد الكهرباء وليس الصراع بين دول الحوض "، وأضاف أنه " رغم الفقر المدقع الموجود في إثيوبيا فلا يمكننا أن ننمي بلادنا على حساب دول المصب" [2].

ويعلقّ د. أيمن سلامة أستاذ القانون الدولي على " وصف البعض التوقيع على إعلان المبادئ بأنه تفريط في حقوق مصر التاريخية" بقوله: إن مصر كدولة مصب لها حقوق غير قابلة للتنازل، وتلك أعراف دولية أجمع عليها كافة فقهاء القانون الدولي، وليس من المفترض قانونًا أن تبرم اتفاقية دولية لكي تبطل ممارسة دولية راسخة بين الدول – يقصد الحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل التي تقرها اتفاقيات مياه النيل السابقة – ومن البديهي أن الدول ذات السيادة لا تفرط على الإطلاق في حقوقها المكتسبة[3].

ويستكمل د. سلامة رأيه قائلًا: أما بالنسبة لمن يزعم بأن الاتفاقية لم يُنص فيها على الحقوق المائية لمصر تحديدًا، فإن جميع الاتفاقيات الدولية الخاصة بدول حوض النيل التي أبرمتها مصر بعد اتفاقية ١٩٥٩ سواء مع أوغندا ١٩٩١ أو مع إثيوبيا ذاتها ١٩٩٣ لم يُنص فيها على الأنصبة المائية لمصر في مياه حوض النيل.

وأوضح سلامة أن الوثيقة حين نصت على التزام أطرافها بمبادئ القانون الدولي يعنى التزام إثيوبيا – باعتبارها دولة منبع – تجاه مصر والسودان، باعتبارهما دولتي مصب، بالعديد من الالتزامات الدولية الراسخة التي يأتي في الصدارة منها مبدأ حسن النية في تنفيذ المعاهدات الدولية، وعدم التسبب في ضرر لدول الجوار،

---

[1] نفس المصدر.
[2] الدستور ٢١ مارس ٢٠١٥.
[3] الأهرام ٢٤ مارس ٢٠١٥.

والإخطار المُسبق قبل تنفيذ أي مشروعات على نهر النيل، والالتزام بمبدأ عدم التعسف في حق استخدام المياه[1].

وكان الرئيس السيسي والوفد المصاحب له قد قام بزيارة لأديس أبابا في اليوم التالي لتوقيع اتفاق المبادئ، حيث جرى عقد اجتماع لمجلس الأعمال المصري الإثيوبي في حضوره ورئيس الوزراء الإثيوبي ديسالجين، وفيه تم التأكيد على ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين[2].

وقد التقى السيسي خلال الزيارة بالرئيس الإثيوبي مولاتو تشومى، حيث عبر الأخير عن سعادته لزيارة الرئيس المصري لبلاده التي اعتبرها بداية لصفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، كما التقى السيسي أيضًا برئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في إثيوبيا، ثم بالأنبا متياس الأول بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية حيث أعرب عن عمق العلاقات بين البلدين[3].

وفي اليوم الأخير لزيارة السيسي لإثيوبيا ألقى خطابًا مهمًا في البرلمان الإثيوبي جاء فيه: " أن النيل هو النهر الذى باتت مياهه تجرى في دماء وعروق المصريين والإثيوبيين الذين سيظلون دائمًا أشقاء ... ولن يسمحوا لأي خلاف بأن يدب بينهم أو أن ينال من قوة الروابط التي تجمعهم"، وقال إنه: " كما أنه لبلدكم الشقيق الحق في التنمية .. وفي استغلال موارده لرفع مستوى معيشة أبنائه .... فإن لإخوانكم المصريين أيضًا الحق ليس فقط في التنمية ولكن في الحياة ذاتها ... وفى العيش بأمان على ضفاف نهر النيل الذي أسسوا حوله حضارة ممتدة "[4].

---

(1) نفس المصدر.

(2) الدستور ٢١ مارس ٢٠١٥، والمصري اليوم ٢٥ مارس ٢٠١٥.

(3) الأهرام ٢٥، ٢٦ مارس ٢٠١٥.

(4) الأهرام ٢٦ مارس ٢٠١٥.

ماذا بعد إعلان المبادئ؟

صرح وزير الري المصري – خلال الزيارة التي قام بها الرئيس السيسي في مارس ٢٠١٥ لإثيوبيا عقب التوقيع على اتفاق المبادئ بالخرطوم – بأنه قد تقرر رفع مستوى اللجنة الثلاثية الوطنية المكلفة باختيار المكتب الاستشاري لدراسة وتقييم سد النهضة إلى المستوى الوزاري، وأن هذه اللجنة ستعقد اجتماعها التالي في أبريل ٢٠١٥ لتحديد اسم المكتب الذى سيتولى ذلك العمل الاستشاري(١)، ومما هو جدير بالذكر في هذا المقام أن هذه اللجنة كان قد تقرر تأجيل اجتماعاتها لعدة مرات منذ ديسمبر ٢٠١٤، فلم تنجز المهمة التي شُكلت من أجلها.

وقد استؤنفت مفاوضات اللجنة الثلاثية بعد الخضوع لوجهة النظر الإثيوبية التي رأت مد الفترة التي ينبغي أن ينتهي خلالها المكتب من إنجاز مهمته إلى سنة تقريبا بدلًا من خمسة شهور، كما كان متفق عليه من قبل، وهو نوع آخر من أعمال التسويف والتأجيل من الجانب الإثيوبي لمد فترة تقييم السد بغية الانتهاء من بنائه قبل إنجاز عملية التقييم التي ربما لا يكون لها جدوى بهذا الشكل؛ إذ ما فائدة التقييم بعد انتهاء البناء؟ ولقد أشارت مصادر سودانية إلى انتهاء شركة ساليني الإيطالية من تنفيذ ٤٥% من أعمال المشروع، مما يؤهل لبدء التخزين المائي للسد في وقت قريب، ولتتحمل مصر والسودان مناصفة النقص المنتظر في مياه النيل، والذي يتراوح مقداره بين ١٢و١٤ مليار متر مكعب سنويًا حسب التخطيط الإثيوبي(٢).

وقد وافقت الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا في مايو على أن يتولى المكتبان الاستشاريان، لشركتي " بي. آر. إل " الفرنسية، و" دلتا رس" الهولندية، الأعمال اللازمة لتقييم سد النهضة بالتنسيق المشترك بينهما في المجالات الهيدروليكية والبيئية والاجتماعية وفقًا للشروط المرجعية التي اتفق عليها وزراء الموارد المائية والكهرباء للدول الثلاث، ودراسة آثار إنشاء السد على التدفقات المائية

---

(١) الأهرام ٢٥ مارس ٢٠١٥.

(٢) المصري اليوم ٢٦ فبراير ٢٠١٥.

لمصر والسودان، وعلى الطاقة الكهربائية المولدة من السدود الأخرى القائمة، كالسد العالي وسد مروي وغيرهما[١]، وعلى أن يتولى المكتب البريطاني " كوربت" إدارة عملية التقييم من الناحيتين القانونية والمالية، ويمثل همزة الوصل بين خبراء الدول الثلاث والمكتبين الاستشاريين[٢]، وكان قد تقرر أن يتولى المكتب الفرنسي إنجاز ٧٠% من عملية تقييم السد، بينما يتولى المكتب الهولندي إنجاز الجزء المتبقي ومقداره ٣٠% [٣].

وقد تم عقد لقاء لأعضاء اللجنة الوطنية الثلاثية لسد النهضة بالقاهرة في الفترة بين ١ و٣ يوليو ٢٠١٥ ولم يحضر هذا اللقاء وزيري كل من إثيوبيا والسودان، وانتهى اللقاء على أمل التوقيع على عقد اتفاق المكتبين الاستشاريين الفرنسي والهولندي في الخرطوم في لقاء لاحق[٤]، وذلك أيضا لم يتم.

وقد تقرر اجتماع اللجنة الثلاثية الوطنية لجولة ثامنة في ٢١ أغسطس بأديس أبابا للتوقيع على عقود المكتبين الاستشاريين، ولكن ذلك الاجتماع لم يتم هو الآخر في موعده، وأصبحت عملية تأجيل مواعيد الاجتماعات وعدم الوفاء بالوعود من جانب إثيوبيا سمة غالبة، وقد اضطر الرئيس السيسي خلال اجتماعه بوزيري الري والخارجية في أغسطس من نفس السنة للتنبيه على أهمية مواصلة المفاوضات مع الجانب الإثيوبي وفقًا للمرجعيات التي تم إقرارها في إعلان المبادئ في ١٥ مارس ٢٠١٥، والتفاهمات التي تمت بين الرئيس السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي ديسالجين، وشدد السيسي على أهمية العمل على تحقيق مصالح شعوب الدول الثلاث باعتبار نهر النيل مصدرًا للتفاهم والتعاون بين الدول الشقيقة[٥].

---

[١] الأهرام ٢٢ يوليو ٢٠١٥.
[٢] المصري اليوم ١٥ مايو ٢٠١٥. و٣ يوليو ٢٠١٥.
[٣] المصري اليوم ٢٢ أغسطس ٢٠١٥.
[٤] الأهرام ١٩ يونيو ٢٠١٥.
[٥] المصري اليوم ٢٢ أغسطس ٢٠١٥.

وكان من المفترض حسب الاتفاق بين اللجنة الثلاثية للدول الثلاث والمكتبين الاستشاريين أن يقدما عروضهما الفنية الخاصة بتقييم سد النهضة يوم ١٢ أغسطس، ولكنهما تأخرا عن موعديهما، فتم مد المدة المقررة لهما حتى ٥ سبتمبر، ولكن لم يصل منهما أي رد، وقد أعلنت مصر في ٦ سبتمبر أنه سيتم التشاور بين مصر والسودان وإثيوبيا للتوصل إلى رأي موحد وتقدير للموقف لتحديد الخيارات المتاحة لتحقيق مصالح الدول الثلاث.

وأكدت المصادر المصرية المسئولة عن سد النهضة أنه لابد أن يكون هناك حلول بديلة في حالة تأخر المكتبين عن تقديم عرضهما المشترك، وفي مقدمة تلك الحلول التدخل السياسي من قبل رؤساء الدول الثلاث لتعويض تأخر وصول عرض المكتبين[١].

ونحن مع الذين يرون أنه يمكن تحريك الموقف لصالح مصر والسودان عن طريق:

أولا: مطالبة إثيوبيا بوقف إنشاءات السد فور الانتهاء من مرحلته الأولى، ومن مرحلة مقاربة " لنصف السعة الأصلية " والتي هي كافية لتوليد كمية الكهرباء المطلوبة من السد الضخم ذي الكفاءة المتدنية، مع ملاحظة أن السد الأصغر(المساعد) سوف يقلل فقط ولا يمنع من الأضرار المحتملة على مصر.

ثانيا: الاتفاق على تأجيل بقية الإنشاءات الخاصة بالسد حتى يتم التفاوض والاتفاق حولها بعد استكمال الدراسات اللازمة[٢].

ولذلك فإن الأمر يقتضي في الحقيقة دعوة القيادة السياسية في البلدان الثلاث للاتفاق حول إنقاذ المفاوضات الخاصة بسد النهضة، وذلك بالاتفاق على إيقاف بناء السد، وتحديد موقف المكتبين الاستشاريين، والاتفاق معهما على

---

(١) الأهرام ٧ سبتمبر ٢٠١٥.
(٢) الوطن ١٩ يوليو ٢٠١٥، مقال لنصر الدين علام بعنوان: تخاريف هندي أحمر.

إنجاز المهام المنوطة بهما بخصوص تقييم مبنى السد، في وقت محدد، وعلى استئناف العمل في السد بعد الاطمئنان على الارتفاعات المناسبة له، وعلى حجم التخزين المأمون فيه، بحيث لا يؤثر على مصالح دولتي المصب.

ومما هو جدير بالملاحظة أن الدراسة المزمع إنجازها بالنسبة لسد النهضة – حتى ولو تم التوقيع على عقد الاتفاق النهائي الخاص بها مع المكتبين الاستشاريين أو مع أحدهما فقط في أواخر ٢٠١٥ – ربما لا تنتهي حتى في ٢٠١٦، حيث ستظهر تعقيدات جديدة، وسيعقب ذلك عملية التحكيم التي سيتولاها الخبير الدولي حول نتائج الدراسة التي سيتم إنجازها، وهو الأمر المتوقع طبقًا لاستراتيجية إثيوبيا لشراء الوقت، مما يعنى أن التقييم النهائي للدراسة المنشودة من المحتمل ألا ينتهي قبل عام ٢٠١٧، وهو وقت الانتهاء من بناء السد ذاته[1]، وتكون إثيوبيا بذلك قد ضربت بمبادئ القانون والعرف الدوليين الخاصة بمياه الأنهار الدولية عرض الحائط، وحققت ما تريد، وأضرت بالمصالح المصرية والسودانية، وقضت على مستقبل التنمية في مصر، وبنت سدًّا يشكل قنبلة يمكن أن تنفجر في وجه كل من السودان ومصر في أي وقت، وهل من المتصور أن ينتظر شعب مجيء الوقت الذى تنفجر في وجهه تلك القنبلة!؟.

وعلى كل حال فلايزال الطرف الإثيوبي يتجاهل الرسائل المتكررة التي ترسل بها مصر بشكل دائم – رغم مرور أكثر من سنة على تكوين اللجنة الوطنية الثلاثية – بألا تتسبب إثيوبيا في أي ضرر لمصر والسودان فيما يتصل بمياه النيل من جراء استمرارها في بناء سد النهضة قبل تقييم آثاره بشكل نهائي.

---

(١) المصري اليوم، مقال لهانيء رسلان، سد النهضة والدائرة العبثية في ١٣، ١٤ فبراير ٢٠١٥، ومما هو جدير بالتنويه هنا ذلك التصريح الذي صرح به رئيس الوزراء الإثيوبي ديسالجين في حواره مع عبد اللطيف المناوي المنشور في المصري اليوم في ٢٩ يناير ٢٠١٥، حيث قال: " أعتقد أن مصر وإثيوبيا إما أن يسبحا معًا أو يغرقا معا لأن علاقتهما مشتركة ومصيرهما واحد ... لأننا يجب أن نركز علاقاتنا لخدمة كلا البلدين ... فهذه العلاقات يجب أن تنبني على الثقة والمنفعة المتبادلة، حتى نسبح معا ". الأهرام ٣، ٧ مارس ٢٠١٥.

ولذلك لم تعد تصريحات ديسالجين ووزراء الري الإثيوبيين الفارغة من المضمون مقبولة[1] - ولا ينبغي أن ينساق مسئولو وزارة الري المصريون مع هذه التصريحات[2] - بل تعبر عن مناورة تكتيكية، وتأجيل متكرر لا مبرر له لانعقاد اللجنة الثلاثية الوطنية الخاصة بعملية تقييم سد النهضة، مما سوف يسبب الضرر الشديد للمصالح المصرية والسودانية، ويستوجب تحرك فوري حاسم من جانب رأس القيادة السياسية في مصر، وذلك بإعلان رفض السيناريو القائم بخصوص سد النهضة الذي تجرنا إليه إثيوبيا، وإرسال إنذار خطر لأديس أبابا، فمسألة المياه لا تحتمل التأني أو التردد أو التهاون، ولا يمكن التفريط في أي حق من حقوقنا بخصوصها؛ لأنها قضية حياة أو موت بالنسبة للشعب المصري.

المتطلبات المائية للسودان

بدأ السودان في استخدام مياه النيل في ري الأراضي الزراعية على نطاق أوسع مع إنشاء خزان سنار في ١٩٢٤ لزراعة ٣٠٠,٠٠٠ فدان في أراضي منطقة الجزيرة، وهو المشروع الذي سعت بريطانيا لإقامته لزراعة القطن الطويل

---

(1) المصري اليوم في ١٢ يونيو، و١١ يوليو ٢٠١٥، تقابل وزير الخارجية سامح شكري مع نظيريه السوداني إبراهيم غندور، والإثيوبي تيدروس إدهانوم، على هامش احتفالات جنوب السودان بعيد الاستقلال في يوليو ٢٠١٥، حيث جرى الحوار بينهم حول اللقاء الأخير بخصوص سد النهضة في القاهرة في أوائل نفس الشهر، وكان من الواضح أن المفاوضات بخصوص مكتبي تقييم هندسة بناء السد تواجه صعوبات شديدة بسبب اختلاف الآراء بين ممثلي الدول الثلاث في اللجنة الثلاثية الوطنية.

(2) البوابة ٣ نوفمبر ٢٠١٥، حيث أكد د. مغاورى شحاته مستشار وزير الرى للمياه الجوفية : " أنه لن يتم تخزين المياه في سد النهضة خلال المرحلة الأولي التي تبدأ من العام المقبل دون موافقة الدول الثلاث طبقًا لاتفاق المبادئ "، ولكن من الذي يضمن تنفيذ بنود الاتفاق إذا كانت إثيوبيا تسير في طريق بناء السد دون أن تتفق حتى مع الطرفين الآخرين مصر والسودان حول العملية الأولية، المتمثلة في تقييم سد النهضة لتجنب مخاطره على مصر والسودان.

وفي جريدة الأهرام ٣ نوفمبر ٢٠١٥ أيضًا صرح د. حسام مغازى وزير الري: " بأن لدينا بدائل لتحريك ملف سد النهضة، وأن حصة مصر من مياه النيل غير قابلة للنقاش"، والسؤال هو كيف يقول ذلك علما بأن دول حوض النيل بما فيها إثيوبيا لا تعترف باتفاقيات مياه النيل، وتقوم هذه الدول بعمل مشروعات في أعالي النيل سوف تؤثر سلبًا على تدفقات المياه إلى مصر والسودان، ومياه النيل في سبيلها إلى التناقص، وإثيوبيا تسوف وتؤجل اجتماعات اللجنة الثلاثية الخاصة بتقييم سد النهضة، وتضرب باتفاق المبادئ عرض الحائط!؟.

التيلة الذي كان يلزم مصانعها للغزل والنسيج، وتوفير الحبوب الغذائية اللازمة للشعب السوداني خاصة لسكان منطقة الجزيرة،[1] تلك المنطقة التي زادت مساحتها بعد ذلك حتى وصلت لما يقرب من ثلاثة ملايين فدان، وهي تمثل حوالي ١٢% من مساحة الأراضي الزراعية في جميع أنحاء البلاد، وتنتج الجزيرة في الوقت الحاضر إلى جانب القطن حوالى ٥٠% من إنتاج القمح، و١٥% من إنتاج الفول السوداني، و١٢% من محصول الذرة.

وفي فترة العشرينيات من القرن الماضي كان السودان تحت الحكم الثنائي، تدير شئونه من الناحية الفعلية بريطانيا، وتشترك معها في الإدارة مصر بموجب الاتفاقية الثنائية ١٨٩٩، غير أن مشاركة مصر في إدارة السودان كانت شكلية فقط، وفي نوفمبر ١٩٢٤ وقع حادث اغتيال " السير دار سير لي ستاك " حاكم عام السودان، مما ترتب عليه صدور إنزار شديد اللهجة من " لورد اللنبي" المندوب السامي البريطاني في مصر إلى رئيس الوزراء المصري سعد زغلول، وكان ضمن بنود ذلك الإنذار زيادة مساحة الأراضي التي تزرع في مشروع الجزيرة عن المساحة المحددة له من قبل وهي ٣٠٠ ألف فدان، مما يؤثر سلبًا بالطبع على مياه النيل المتجهة إلى مصر، وبعد استقالة سعد زغلول من منصبه حاول من تولوا الوزارة بعده العمل على تأمين وصول مياه النيل بالكميات المناسبة إلى مصر، ومن أجل ذلك دخلت مصر مع إنجلترا في مفاوضات، وتشكلت بينهما لجان، كان آخرها وأهمها لجنة مياه النيل في ١٩٢٥، التي ارتبطت بها اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩ بين مصر من جانب، وإنجلترا ممثلة للسودان ودول شرق أفريقيا من جانب آخر – والتي سبق الحديث عنها تفصيليًا في الفصل الثالث من هذه الدراسة – وقد حددت تلك الاتفاقية نصيب مصر من مياه النيل بـ ٤٨ مليار متر مكعب سنويًا، ونصيب السودان بـ ٤ مليارات متر

---

[1] زكى البحيري، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان، مرجع سابق، ص ٣٧ ـ ٤٠.

مكعب فقط لاعتماده في الأغلب الأعم على الأمطار في تلك الفترة خاصة في مناطق غرب السودان، وقد نصت هذه المعاهدة أيضًا على ألا تُقام على منابع النيل أية مشروعات ري أو سدود إلا بالرجوع لمصر، وبموافقتها حتى لا يؤثر ذلك على تدفقات مياه النيل المتجهة إليها[1].

وفي ١٩٣٧ كان قد تم إنشاء خزان جبل الأولياء على النيل الأبيض في السودان بغرض تخزين مياه النيل – يبلغ حجم التخزين السنوي فيه ما بين ٢ و٣ مليار متر مكعب – لتصريفها إلى مصر في أوقات ندرة المياه، وقد ساعد ذلك الخزان من ناحية أخرى على توسيع مساحة الأراضي المروية في المناطق المحيطة بالنيل الأبيض بجنوب الخرطوم، وبمقتضى اتفاقية ١٩٥٩ بدأ بناء السد العالي في مصر، وزاد نصيب السودان من مياه النيل إلى ١٨,٥ مليار متر مكعب سنويًا، وقد تم في الوقت نفسه إنشاء خزان الروصيرص عام ١٩٦٦ بسعة تخزينية قدرها ٢,٧ مليار متر مكعب، مما أدى إلى توسيع مساحة الأراضي التي تروى بمياه النيل الأزرق في شرق الجزيرة، وفي ١٩٧٧ أقام السودان مشروع الرهد لري مساحة ٨٢٠,٠٠٠ فدان في شمال شرق منطقة الجزيرة أيضًا، كما أقام خزان خشم الجربة على نهر عطبرة، لسد حاجات أهالي النوبة السودانية الذين انتقلوا إلى تلك المنطقة بعد بناء السد العالي، حيث أقيمت لهم فيها مشروعات إعاشة بديلة[2].

مشروع خزان مروي:

طُرحت فكرة إنشاء سد مروي قرب الشلال الرابع من جانب " السير مردخ ماكدونالد " في القرن الماضي في إطار مشروع التخزين القرني من قبل الحكومة

---

(1) رئاسة مجلس وزراء جمهورية مصر، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣، م. سابق، ص ٤٤ – ٥٣. رشدي سعيد، نهر النيل، م. سابق، ص ٢٣٤ – ٢٣٦، ٢٩٧ – ٣٠٠.

(2) Kinfe Abraham, The Nile Basin Disequilibrium.P. 4.

المصرية، لتخزين قدر كبير من المياه ولحماية مصر من خطر الفيضانات العالية، وقد استعاضت الحكومة المصرية عن هذا المشروع وغيره بإنشاء السد العالي[١] .

وسعت حكومات سودانية متعاقبة بعد استقلال السودان ١٩٥٦ لإنشاء سد مروي كصمام أمان للبلاد السودانية، وكمحرك للتنمية الزراعية والصناعية فيها، ومنذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأت الدراسات الأولية لمشروع السد بواسطة شركة (سويكو) السويدية، وفي ١٩٩٣ تم عمل دراسات جدوى لبناء السد بواسطة شركة (موننكو اقرا) الكندية، وفي ١٩٩٥ وقع الاختيار على معهد " هيدرويروجيكت " الروسي للقيام بعمل التصميمات الهندسية للسد، وقامت اللجنة الاستشارية العليا للمشروع بمراجعة تلك التصميمات، ثم قامت شركة استشارية ألمانية بعمل مراجعة أخرى للتصميمات الفنية للسد في ١٩٩٩، وبدأ العمل الفعلي لإنشاء المشروع بواسطة شركة (CCMD) الصينية ابتداءً من منتصف ٢٠٠٣، وبعد أقل من ٦ سنوات تم افتتاح المشروع في ٢٠٠٩[٢].

ويهدف المشروع لعمل توسع زراعي في منطقة شمال مروي، وتوليد الطاقة الكهربائية لمواجهة الطلب المتزايد عليها في السودان خاصة في المشروعات الصناعية، والاستفادة من صيد الأسماك التي يمكن تكاثرها في بحيرة السد، ويهدف المشروع أيضًا لحماية هذه المناطق من الفيضانات المدمرة، وتحسين مستوى معيشة السكان في المنطقة المحيطة بالسد، والممتدة حول نهر النيل شمال مدينة مروي خاصة في أبي حمد وبربر[٣].

---

[١] السير مردخ (أحيانا تكتب ماردوخ) ضبط النيل، وزارة الأشغال العمومية، الجزء الأول، المطابع الأميرية ١٩٢٠، ص ٥ – ٦. صلاح الدين الشامي، مياه النيل، ص ١٣٠ – ١٣٣.

[٢] التقرير الاستراتيجي السوداني العاشر، ص ٢٤٣ – ٢٤٥.

[٣] نفس التقرير، ص ٢٤٤ – ٢٤٩.

ويقع السد على بعد ٤٢ كيلومترًا شمال مدينة مروي، وعلى بعد ٤٥٠ كيلومترًا شمال الخرطوم بالطريق البري، وعلى بعد ٢٠ كيلومترًا من مدينة كريمة، ويبلغ طوله ٩,٢ كيلومتر، ويبلغ أقصى ارتفاع له ٦٧ مترًا[١].

ويهدف السد لتوليد نحو ١٢٥٠ ميجاوات من الكهرباء سنويا، وقد قامت الشركة الفرنسية السويسرية (ألستوم) بعمل محطة كهرباء سد مروي وتوصيل أبراج الكهرباء إلى المدينة المثلثة ومدن أخرى، وبلغت التكلفة الكلية للسد ومحطات الكهرباء الخاصة به وما يتصل بها إلى ١٩٦٦ مليون دولار (جميع الأرقام الواردة بعد ذلك بالمليون الدولار)، أسهمت السودان بـ ٥٧٥، والصين بـ ٥٢٠، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بـ ٢٥٠، والصندوق السوداني بـ ٢٠٠، وصندوق أبو ظبي بـ ١٥٠، والصندوق الكويتي بـ ١٥٠، وسلطنه عمان بـ ١٠٦، وقطر بـ ١٥ مليون دولار[٢].

ومن أهم المشروعات التي قامت على هذا السد مشروع الحامداب الزراعي الجديد، وهو يقع في منطقة ذات مساحة كبيرة تمتد محاذية للنيل من الشرق والغرب، في مساحة تبلغ ٣٥ ألف فدان وتربتها خصبة، ويمكن زراعة المحاصيل الحقلية فيها.

ويقوم على هذا السد أيضا مشروع " أمري " الزراعي، في منطقة وادي المقدم على الضفة الغربية لنهر النيل بمعتمدية القرير محلية مروي على بعد ٣٥ كيلومترًا جنوب غرب مدينة مروي على الشريط الممتد بين أوسلي وكورتي، وتبلغ المساحة الكلية للمشروع ٦٧ ألف فدان[٣].

مشروعات زراعية ومتطلبات مائية أخرى بالسودان:

وجدير بالذكر أنه يوجد في السودان ما يقرب من ٢٠٠ مليون فدان قابلة للزراعة في مناطق النيلين الأبيض والأزرق والجاش وطوكر وكردفان ودارفور

---

[١] نفس التقرير، ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

[٢] نفس التقرير، ص ٢٥٢.

[٣] نفس التقرير، ص ٢٦٠ – ٢٦٢.

وغيرها، وأراضي هذه المناطق غير مستغلة بكاملها، ولا يزرع منها سوى حوالي ٤٠ مليون فدان فقط، ٤ ملايين فدان منها تروى بمياه النيل، والباقي يزرع بطرق تقليدية على مياه الأمطار، حيث يقدر البنك الدولي أن نسبة الأراضي التي تروى بمياه النيل تبلغ ١١,٧% من مجمل الأراضي الزراعية في السودان[1].

ورغم وجود خزانات متعددة للمياه على نهر النيل وفروعه في السودان مثل جبل الأولياء، ومروى، والروصيرص، وسنار، والرهد، وخشم الجربة، فإن كمية المياه التي توفرها هذه المشروعات لم تعد تكفي الطلب الزائد عليها، والذي يحتاج لكميات إضافية من مياه النيل بسبب الحاجة لزراعة مساحات جديدة من الأراضي لتوفير المزيد من المحاصيل الغذائية اللازمة للسكان الذين يتزايدون بأعداد كبيرة، ولعل مما زاد الأمور صعوبة في السودان تزايد مساحات الأراضي التي تصحرت في شمال البلاد بسبب ندرة الأمطار خاصة في كردفان ودارفور، حتى انتشرت المجاعات في تلك المناطق نتيجة لعدم سقوط الأمطار خلال معظم سنوات الثمانينيات من القرن الماضي[2].

وبصفة عامة كان السودان يستهلك من نصيبه من مياه النيل حتى ١٩٦٥ نحو ٦,٨٥ مليار متر مكعب، وقد ارتفع هذا الرقم إلى ١٤,٢٤ مليار ثم إلى ١٦,٧ مليار متر مكعب، وفي أواخر الثمانينيات من القرن الماضي كان السودان قد وضع خطة لزيادة مساحات الأراضي المروية فيه [3] مما يتطلب توفير كميات إضافية من مياه النيل تبلغ ١٠ مليار متر مكعب، بخلاف نصيبه في تلك المياه بموجب اتفاقية ١٩٥٩، ولذلك كانت مراهنة السودان كبيرة على تنفيذ مشروع قناة جونجلي – الذي كان سيوفر للسودان وحده بعد إتمام مرحلتيه

---

[1] سمير إبراهيم عبد الفتاح صيام، مصر والتطور التاريخي لمشروع قناة جونجلي، ١٨٩٩ - ١٩٨٥، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة الزقازيق. ص ١٨٦ – ١٨٨.

[2] لمزيد من التفاصيل راجع زكي البحيري، دارفور، أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، م. سابق، ص ٦١ – ٧٧.

[3] نفس المرجع، ص ١٨٧.

مـن ٣,٥ إلـى ٤ مليـار متـر مكعـب – لـيس فقـط لتنفيـذ المشـروعات المائيـة والزراعيـة المـأمول زراعتهـا فـي السـودان الشـمالي، ولكـن أيضـًا لتحقيـق نقلـة حضارية للجنوب عن طريق زراعة المناطق التي كانت ستعمل قناة جونجلي على تقليل مياهها أو تجفيف مساحات كبيرة منها وجعلها صالحة للزراعة[١].

وفي أواخر التسعينيات من القرن الماضي وبداية سنوات الألفية الجديدة كانت العلاقات السياسية بين مصر والسودان في حالة تدهور مستمر بسبب القول بتورط أطراف سودانية في محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا، وبعد تهديدات حسن الترابي في تلك الفترة بالتأثير على مياه النيل القادمة إلى مصر اضطر مبارك للرد عليه في حديثه مع جريدة الأخبـار في مصر، بقوله: " هؤلاء الذين يلعبون بالنار في الخرطوم ... سوف يدفعوننا إلى المواجهة، وأن ندافع عن حقوقنا وحياتنا "، ومن جانب آخر وجه وزير الخارجية المصري تحذيرًا لحسن الترابي " بألا يلعب بالنار، وفي نفس الوقت، لا يلعب بالمياه " [٢].

وعلى كل حال فإن اعتماد السودان على استخدام مياه النيل يتزايد بشكل واضـح فـي السـنوات الأخيـرة حتـى فيمـا يتصـل بميـاه الشـرب، فبينمـا كانـت الاستخدامات غير الزراعية من هذه المياه تتطلب توفير ما يقرب من ١,١١٠ مليار متر مكعب في السنة في عام ٢٠٠٠، فقد أصبحت تتطلب ١,٩٦٥ مليار متر مكعب سنويًا في ٢٠١٠، وسوف تحتاج لأكثر من ٣,٥٤٥ مليار متر مكعب سنويًا في ٢٠٣٠[٣]. والجدول رقم (٩) يبين مقدار الفجوة المائية في السودان (مع ملاحظة أن الإحصاءات الواردة تقصد السودان بكامل مساحته قبل انفصال الجنوب).

---

[١] رشدي سعيد، نهر النيل ... ، م. سابق، ص ٢٤٣ ــ ٢٤٥.

[2] Ashok Swain, 1997, OP. Cit., PP: 677 – 686.

[٣] محمد أسامة، النيل مستقبل الأزمة، مرجع سابق، ص ٣٠ - ٣١.

جدول رقم (٩) فجوة الموارد المائية في السودان

السنوات	السكان بالمليون نسمه	متوسط نصيب الفرد من المياه سنويا بالمتر٣	الموارد المائية المتاحة بالمليار متر٣	الاحتياجات المائية بالمليار متر ٣	فجوة الموارد المائية بالمليار متر ٣
١٩٩٠	٢٣,٥	٩٤٤	٢٢,٣	١٦,٤٧	(+) ٥,٨٣
١٩٩٧	٢٨,٥	٧٨٢	٢٢,٣	٢٠,٥٠	(+) ١,٨
٢٠٠٠	٢٩,٨	٧٤٨	٢٢,٣	٢١,٥٠	(+) ٠,٨
٢٠٢٥	٥٥	٤٤٢	٢٤,٣	٣٤,٤٠	(-) ٢٥,٨١

المصدر: تقرير التنمية البشرية في العالم، البنك الدولي، ١٩٩٧، ص ١٩٩،

World Bank, World Report, 1996/1997, Table:No13.pp:300-303

ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن كميات المياه المتاحة في السودان – بخلاف مياه الأمطار سواء في الشمال أو الجنوب – تميل للثبات رغم أن عدد السكان يتزايد بمعدلات كبيرة، ولذلك أصبح متوسط نصيب الفرد من المياه هناك في تناقص مستمر، ففي حين كان ذلك المتوسط في ١٩٩٠ حوالي ٩٤٤ متر مكعب في السنة، وهي أقل من الحد الأدنى لحاجة الفرد من المياه على المستوى العالمي، إلا أن هذا المتوسط كان في حدود المعقول، أما أن يكون متوسط نصيب الفرد من المياه في ٢٠٢٥ حوالي ٤٤٢ متر مكعب كما هو متوقع – حيث سيكون العجز المائي في السودان بكامله أكثر من ٢٥ مليار متر مكعب كما هو وارد في الجدول المذكور – فإن ذلك يعني أن السودان سيدخل في نطاق الندرة المائية الشديدة مما يتطلب سعي دول حوض النيل لعمل مشروعات مائية تزيد من نصيب بلدان الحوض من المياه.

الموقف السوداني من مشروع سد النهضة

الحق أن الموقف السوداني فيما يتصل بمياه النيل يتراوح بين الاتفاق الكامل مع الموقف المصري، والاختلاف عنه، أو التناقض معه خاصة في فترات التوتر السياسي بين السودان ومصر أو اضطراب الوضع السياسي في محيطهما الإقليمي، فأسباب تغير موقف السودان عن الموقف المصري بخصوص قضايا مياه النيل هي في الواقع أسباب تتعلق بالوضع الداخلي السوداني، أو الوضع السياسي الإقليمي.

فخلال سنوات الخمسينيات من القرن الماضي اختلف الموقف السوداني الرسمي عن الموقف المصري بخصوص الموافقة على اتفاقية مياه النيل قبيل إنشاء السد العالي، حيث كان حزب الأمة مسيطرًا على الحكومة والبرلمان السودانيين، ولم تعقد اتفاقية ١٩٥٩ إلا في عهد الرئيس إبراهيم عبود بعد التغير السياسي الذي وقع في ١٩٥٨، كذلك تناقض الموقف السوداني مع الموقف المصري بخصوص المسألة المائية خلال تسعينيات القرن الماضي في الفترة التي وُقع فيها اتفاق التعاون المشترك بين مصر وإثيوبيا حول استخدام مياه النيل ١٩٩٣، وقد أصبح الموقف السياسي السوداني شديد التناقض مع الموقف المصري في منتصف التسعينيات وبداية الألفية الثالثة وقتما كان حسن الترابي ذو الأيديولوجية الإخوانية محركًا لدفة الحكم في السودان بعد ثورة الإنقاذ[1]، فلقد تصور الترابي أن بقدرته إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء، وتكوين خلافة إسلامية عظمى تنطلق من السودان، على حساب الفكر العروبي الوحدوي، دون أن يتنبه إلى أن استراتيجية القوى العالمية بقيادة الولايات المتحدة، والتي تحركها

---

(١) السياسة الدولية، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢، بحث لأيمن عبد الوهاب، مبادرة " دول حوض النيل": أفق إقليمي جديد، ص١٣٠.

الصهيونية العالمية، تريد تسخيره وغيره لخلق بؤر صراعية في أنحاء الوطن العربي بغية تدميره تحت بند الاختلافات الدينية والمذهبية.

وقد حدثت تناقضات أخرى بين الموقفين المصري والسوداني في الفترات التي علت فيها أصوات قوى الإسلام السياسي، والمعارضة في السودان للمطالبة بضم مثلث حلايب وشلاتين للسودان، بهدف إحراج القيادة السياسية المتمثلة في الرئيس عمر البشير بعد استبعاد الترابي عن سلطة الإنقاذ، رغم أن حلايب وشلاتين منطقة مصرية خالصة حسب المادة الأولى من الاتفاقية الثنائية المنعقدة بين مصر وبريطانيا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، والتي تنص على أنه: " يطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة إلى الجنوب من الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض "[١] . وحدث تناقض آخر في رؤية البلدين، بين سنتي ٢٠١١ و٢٠١٣، بخصوص سد النهضة حين تبنى السودان موقفًا مغايرًا للموقف المصري الرافض لبناء السد بالمواصفات المبالغ فيها، حيث أعلن تأييده لبناء ذلك السد، وبأنه سيكون لفائدة السودان وإثيوبيا معًا، وذلك على الرغم من أن سد النهضة مهما كانت إيجابياته للسودان فإن له سلبيات كثيرة، ويشكل خطرًا داهمًا عليه خاصة لو انهار، وذلك أمر محتمل حدوثه[٢].

وعقب قيام إثيوبيا بتحويل مياه النيل الأزرق في مايو ٢٠١٣ دون إبلاغ مصر رسميًا بذلك أعربت الحكومة السودانية عن موافقتها على ذلك التحويل، وعلى إقامة سد النهضة - بعد تصريحات سفيرها في القاهرة كمال حسن على برفض بناء السد على هذا الشكل - معلنةً أنه لا يضر بالمصالح السودانية[٣].

---

[١] رئاسة مجلس وزراء جمهورية مصر، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣، ص ٦.

[٢] الشروق ١٥ يونيو ٢٠١٣.

[٣] المصري اليوم ١ يونيو ٢٠١٣.

وفي يونيو ٢٠١٣ صرح وزير الإعلام السوداني " حمد بلال " في مؤتمر صحفي بالخرطوم أن إثيوبيا قد أشركت السودان في كل تفاصيل بناء السد، وطلبت مساعدة المهندسين السودانيين، وأضاف: " أن الإثيوبيين بكل مكوناتهم مُرحب بهم في السودان والأبواب مفتوحة لهم "، وقال إبراهيم غندور مستشار الرئيس السوداني: " إن سد النهضة لا يشكل قضية سياسية بالنسبة للسودان بل هو قضية تنمية ومصالح " (١).

وعندما وقعت الموجة الثانية من الثورة المصرية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ كانت هناك ردود فعل واسعة النطاق على المستويات الإقليمية والعالمية، وفي السودان خرجت بعض المظاهرات تندد بما حدث في مصر واعتبرته انقلابًا عسكريًا وليس ثورة شعبية(٢)، ويرجع ذلك الموقف إلى رغبة النظام الحاكم في السودان، وقوى الإسلام السياسي فيه، من الإخوان المسلمين الملتفة حول حسن الترابي، في مساندة وتأييد جماعات الإخوان في مصر، ورفضها لعملية إسقاط الرئيس محمد مرسي بزحف شعبي مصري كاسح، ويعود الموقف السوداني الرسمي بالذات إلى خشية نظام الإنقاذ الحاكم في الخرطوم – بقيادة البشير – وهو ذو توجه إخواني من السقوط على نسق ما حدث في مصر.

وعلى كل حال، فقد أعلن الرئيس السوداني عمر البشير في ديسمبر ٢٠١٣ وهو يقف بجوار رئيس الوزراء الإثيوبي ديسالجين في منطقة القضارف بشرق السودان " أن سد النهضة سيكون له فوائد كبرى، ستعود على دول المنطقة بما فيها مصر"، نافيًا بحماس ما تردد حول وجود أضرار للسد على الدول المحيطة به(٣).

---

(١) المصري اليوم ١١ يونيو ٢٠١٣.
(٢) الأهرام ٢٠ يوليو ٢٠١٣.
(٣) الأهرام ٢٠ فبراير ٢٠١٤، هانئ رسلان، السودان وسد النهضة.

ولعل أحد منطلقات الموقف السوداني أن السد الإثيوبي من وجهة نظرهم سوف يخزن معظم كميات الطمي التي تنهمر في النيل الأزرق قبل وصولها إلى خزاني: الروصيرص وسنار، مما يزيد من عمرهما، وأن السد سوف ينظم تدفق المياه لأراضي الجزيرة بالذات على مدار السنة[1]، وينطلق الموقف السوداني من بُعدٍ سياسي آخر، وهو أن السودان مجاور لإثيوبيا مباشرة، وأن إثيوبيا هي اللاعب الرئيسي في الحوار الدائر بين السودان الشمالي، ودولة السودان الجنوبي - بعد الانفصال - سواء فيما يتصل بالمشكلات المتعلقة بحقول البترول في منطقة " إبيي "، أو بالنسبة للخلافات التي تدور حول تخطيط مناطق الحدود بين الدولتين. ولقد انزعج المصريون انزعاجًا كبيرًا لتراجع السودان عن مواقفه التي كانت دائمًا متفقة مع مصر فيما يتصل بإقامة أي مشروعات مائية في دول أعالي النيل، فمن الضروري اتفاق موقف البلدين في أي حوار أو مفاوضة بخصوص سد النهضة وأية مشروعات مائية أخرى، لأنهما دولتا مصب، وسد النهضة بمقاييسه المبالغ فيها يشكل خطرًا شديدًا عليهما.

وبعد لقاء القمة بين الرئيس السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي ديسالجين في " مالابو" في ٢٧ يونيه ٢٠١٤ بخصوص سد النهضة والعلاقات بين البلدين، قام السيسي بزيارة السودان في طريق عودته لمصر، حيث عقد لقاءً عاجلًا مع الرئيس السوداني عمر البشير من أجل الاطمئنان عليه، وفي ذلك اللقاء تباحث الرئيسان أيضًا حول العلاقات المصرية السودانية، ومستقبل العلاقات مع دول حوض النيل الشرقي خاصة فيما يتصل بالمسألة المائية([2])، وقد أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية السودانية السفير أبو بكر الصديق أن زيارة الرئيس

---

[1] مقال للطفي ناصف بالجمهورية بعنوان: سيظل النيل يتدفق، في ٨ يونيو ٢٠١٣. وكذلك من حوار تلفزيوني لقناة النيل الإخبارية في ٦ يونيو ٢٠١٤، بخصوص مياه النيل.
[2] المصري اليوم ٢٠ أكتوبر ٢٠١٤.

السيسي للخرطوم جاءت تعبيرًا عن عمق العلاقات بين مصر والسودان، وأهمية التنسيق بين البلدين بما في ذلك ما يتصل بملف مياه النيل([1]).

وفي ٢٠ أكتوبر ٢٠١٤ قام الرئيس البشير بزيارة رسمية لمصر، حيث عُقد خلالها لقاء بينه وبين الرئيس السيسي، تباحثا فيه حول القضايا المختلفة التي تهم البلدين، وصرح البشير عقب اللقاء بأن هناك توافقًا كاملًا بين مصر والسودان في القضايا المشتركة الإقليمية والدولية خاصة تلك المتصلة بمسألة حوض النيل([2]).

وفي ٢٣ مارس تم التوقيع على " اتفاق مبادئ " بخصوص مياه النيل وسد النهضة في الخرطوم من جانب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس السودان عمر البشير، ورئيس وزراء إثيوبيا ديسالجين، وقد اشتمل الاتفاق على مبادئ عدة على رأسها الالتزام بمبادئ القانون الدولي، والتعاون لتوفير الاحتياجات المائية لدول حوض النيل، والتنمية والتكامل الإقليمي، وعدم إضرار أي دولة بمصالح الدول الأخرى في مياه النيل([3]).

([1]) الوطن ٢٩ يونيو ٢٠١٤.

([2]) نفس المصدر. والمصري اليوم ١٦ مارس ٢٠١٥، حضر الرئيس البشير المؤتمر الاقتصادي الذي عقدته مصر في شرم الشيخ في ١٤ مارس ٢٠١٥ بناء عن دعوة من الرئيس عبد الفتاح السيسي، حيث تحدث في المؤتمر عن إمكانية استثمار رأس المال العربي في المجالات الزراعية في السودان، خاصة في مجال إنتاج المحاصيل الغذائية التي تحتاج إليها بلدان الوطن العربي.

([3]) الأهرام ٢٤ مارس ٢٠١٥، نص اتفاق إعلان المبادئ بين مصر وإثيوبيا والسودان الموقع عليه في مدينة الخرطوم ٢٣ مارس ٢٠١٥.

الفصل الثاني عشر

استراتيجية التحرك المصري لحل أزمة سد النهضة ومياه النيل

خريطة طريق لحل أزمة سد النهضة والمشكلات المائية

- أولًا: إقرار الوضع الأمني وحل الأزمة السياسية في مصر.
- **ثانيًا:** تجهيز العمل المؤسسي المصري.
- **ثالثًا:** تنشيط العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا ودول حوض النيل.
- **رابعًا:** مصر والسودان تشكل موقفًا واحدًا في أية مفاوضات.
- **خامسًا:** فهم واستيعاب الخريطة الإقليمية والدولية.
- **سادسًا:** التحرك السياسي والدبلوماسي المصري.
- **سابعًا:** أسس التحرك المصري للتصدي لأزمة سد النهضة.
- **ثامنًا:** الوساطة والتحكيم واللجوء للهيئات الدولية.
- **تاسعًا:** ترشيد استخدام المياه في مصر ومشاريع الخروج من الوادي الضيق.

يرجع الصراع حول المياه في حوض النيل إلى أن توزيع الموارد المائية لا يتفق مع الكثافة السكانية لكل دولة من دول الحوض، وأن استخدام المياه من جانب طرف معين في أعالي النيل قد يؤثر تأثيرًا كبيرًا على إمدادات المياه في الأطراف الأخرى بدول أدنى النهر، وبصفة عامة يظل التحكم والسيطرة في تصرفات المياه في أي نهر دولي دومًا في يد دول المنابع، مما يتطلب وجود اتفاقيات حاكمة لاستخدام المياه، وتنظيم حقوق الدول المتشاطئة في النهر(١).

ومما ينبغي أن نلفت النظر إليه أن دول أعالي النيل لم تكن في الماضي مهتمة بقضية المياه التي تجري في نهر النيل، نظرًا لأن أعداد سكانها كانت محدودة، ومياه الأمطار لديها كانت كافية لزراعة المساحات المطلوبة من الأراضي، ولقد دفعت الظروف الصعبة والتغيرات المناخية بعض دول المنابع للبحث عن الوسائل الممكنة لتنمية أحوال سكانها، حتى ولو باستخدام المياه التي تمر في مجرى النيل دون النظر للاتفاقيات التي تمنع تلك الدول من ذلك، وتأتي إثيوبيا في مقدمة الدول التي حاولت استخدام مواردها المائية، فشعبها الذي يزيد عدده عن ٨٥ مليونًا من السكان في حاجة ماسة للتنمية، وطالما لا يوجد تنسيق ولا اتفاق بين دول الحوض بخصوص المشروعات المائية في أعالي النيل، فإن هذه الدول سوف تستخدم ما لديها من مجارٍ مائية من أجل توليد الكهرباء، والتنمية الزراعية متجاهلة اتفاقيات مياه النيل، ومُعرضة حياة الشعبين المصري والسوداني للخطر.

والواقع أن أية نظرة متمعنة لأوضاع منطقة حوض النيل تؤكد أنه لا يوجد تعارض حقيقي بين تمسك مصر والسودان بحقوقهما التاريخية في مياه النيل وبين مطالب دول الحوض في إقامة بعض المشروعات المائية في مناطق المنابع

(١) حسام الدين ربيع الإمام، نحو آلية إقليمية لتنظيم استخدامات حوض النيل، م. سابق، ص٣٣.

ذلك لأن كمية المياه التي تنزل على حوض النيل كبيرة[١]، وتزيد عن ١٦٠٠ مليار متر مكعب من المياه سنويًا، وكل ما يصل إلى نهاية النهر منها لا يتجاوز ٥% فقط، ولذلك يؤكد الكثيرون أن كمية المياه المتوفرة تكفي بحاجة كل دول الحوض إذا ما أُحسن استغلالها، وجرت تنميتها بإقامة المشروعات التي توفر مزيدًا من المياه وتفتح مجالًا واسعًا للتنمية.

ويؤكد جودانا Godana الباحث الشهير في قضايا المياه في كتابه الصادر ١٩٨٥ أن تحقيق الاستفادة الكاملة من المياه لصالح دول حوض النيل يمكن تحقيقها من خلال عقد اتفاقية مشتركة بين دول الحوض، تضع في اعتبارها مصالح كل هذه الدول، وتكون سبيلًا للتعاون من أجل تنمية وصيانة مصادر مياه ذلك النهر[٢].

والواقع أن الاستراتيجية المتبعة حديثًا بين دول أحواض الأنهار المشتركة بخصوص المياه تقوم على أساس التعاون والتنمية المتكاملة لمياه النهر الواحد، حتى يمكن تجنب وقوع خلافات قد تحدث إذا تُرك لكل دولة نهرية حرية العمل في جزء النهر الذي يمر بها دون مراعاة لبقية دول النهر، وقد طُبقت تلك الاستراتيجية المتكاملة بنجاح في العديد من أحواض الأنهار الدولية كحوض نهر الميكونج بين دول الهند الصينية، وحوض نهر السنغال في غرب أفريقيا، وحوض الدانوب في أوروبا[٣] ...إلخ، ومما لاشك فيه أن تطبيق مبدأ التعاون بين دول حوض النيل، والاتفاق على الاستخدام المنصف والمعقول للمياه فيه، هو وحده

---

(١) أحمد الرشيدي، مصر ومياه النيل، تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقة مع دول حوض النيل، م. سابق، ص ١٦٠ - ١٦١.

(2) Arthur Okoth – Owiro, The Nile Treaty, OP. Cit., P. 21 – 24.

(٣) السياسة الدولية، العدد ١٢٥، يوليو ١٩٩٦، تقرير من إعداد المستشار محمد حجازي، بعنوان " نحو استراتيجية مائية مصرية في حوض النيل"، ص ١٣٠ - ١٣١.

الذي ينظم مشروعات التنمية المائية بين هذه الدول، وتوليد الكهرباء، والتنمية الزراعية، ويشجع على زيادة العلاقات الاقتصادية بينهم[١].

وعلى أية حال فإنه في جو الفوضى الذي ساد أوضاع مصر بعد ٢٥ يناير ٢٠١١، وخلال حكم الإخوان الذي استمر عامًا كاملًا انشغلوا فيه بالتمكين والإفساد، والإرهاب، وإثر ثورة تصحيح شعبية جارفة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ مازالت أصداؤها تتردى في مصر وما حولها، قامت إثيوبيا ببناء سد النهضة على عجل، وفي مايو ٢٠١٣ حولت مياه النيل الأزرق، دون إبلاغ مصر، تمهيدًا لبناء ذلك السد الذي يبلغ ارتفاعه المنتظر ١٤٥ مترًا، ويبلغ حجم تخزينه ٧٤ مليار متر مكعب من المياه[٢]، وفي مواجهة ناقوس الخطر الذي يدقه بناء ذلك السد على المصالح والوجود المصريين، تحركت القيادة السياسية المصرية، وعلى رأسها عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية لمعالجة ما وقع من أخطاء وتعديات على مصالح الدولة المصرية في مياه النيل، حيث التقى السيسي، كما سبق أن أشرنا، برئيس الوزراء الإثيوبي في مايو ٢٠١٤ على أمل التوصل لحل مشكلة سد النهضة، وغيره من الأمور المتعلقة بالمسألة المائية والتطور والتنمية في حوض النيل.

ونلفت النظر أيضًا هنا إلى أنه لابد من اليقظة الكاملة والتحرك الواعي للسلطات التنفيذية والدولة المصرية تجاه المشكلة المائية الشديدة الصعوبة، والتصدي لمعالجتها في جميع الظروف والأحوال، خاصة أنها مشكلة تتصف بالديمومة، طالما ظلت الحياة موجودة، وظل النيل يجري، ونحن نرى أن معالجة هذه المشكلة بالنسبة لمصر يتم عبر الخطوات التي سنعرض لها تفصيلًا، في

---

(١) أحمد الرشيدي، مصر ومياه النيل، م. سابق، ص ١٦٦ - ١٦٧.

(٢) نصر الدين علام، اتفاقية عنتيبي والسدود الإثيوبية، م. سابق، ص ١٠٧ - ١١٢. وجريدة الوطن ٣ يونيو ٢٠١٣ حوار مع د. علاء الظواهري، عضو اللجنة المصرية لتقييم سد النهضة الإثيوبي.

ضوء ما تم بخصوصها من إجراءات في مصر وإثيوبيا والسودان ودول حوض النيل.

خريطة طريـق لحل أزمة سد النهضة ومشكلات مياه النيل

أولاً: إقرار الوضع الأمني وحل الأزمة السياسية في مصر:

لكي تُعبر مصر عن مطالبها المائية بشكل يجعلها محل قبول واحترام إقليمي ودولي لابد أن تنطلق من موقف وطني موحد يعبر عن مجمل الشعب المصري حكوماته وطوائفه وأحزابه وقواه السياسية، في مواجهة قوى التحدي من الداخل والخارج، وذلك بأن يصنع المصريون اصطفافًا شعبيًا لكل القوى الوطنية والشعبية خلف قيادتها السياسية المعبرة عن مصالحها!، ولا يمكن الحديث عن حل لأزمة سد النهضة أو غيرها من الأزمات دون تحقيق الاستقرار في الداخل، فالبلد الذي ينطلق من موقع القوة والثبات هو وحده البلد الذي يُسمع صوته بين الأمم، ولسوف يؤدى استقرار أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لتمكين القيادة السياسية العليا والسلطات التنفيذية المصرية من اتخاذ خطوات متقنة لمعالجة مشكلة سد النهضة، وغيرها من المشكلات المتعلقة بالمياه، من خلال التباحث والتفاوض مع إثيوبيا - ودول حوض النيل - لإعادة النظر في هندسة المشروع، وتقليل ارتفاعه وتحديد كمية المياه المخزنة فيه، واحترام الحقوق المائية لمصر في مياه نهر النيل.

وينبغي أن يعي الجميع أن المسألة المائية جزء أصيل من ثورتي: ٢٥ يناير ٢٠١١، و٣٠ يونيو ٢٠١٣، ولكي يتم التحرك المناسب ينبغي أن ينطلق الموقف المصري من قرار رافض بشكل نهائي لاستمرار بناء سد النهضة، على ذلك النحو الذي يشكل خطرًا علينا، والإصرار على عمل الدراسات الهندسية والبيئية والهيدرولوجية المناسبة التي تتفادى سلبيات السد ومخاطره الكبيرة.

ثانيًا: تجهيز العمل المؤسسي:

لكي يمكننا التحرك لحل أزمة سد النهضة وغيرها من قضايا مياه النيل إجمالًا، ينبغي أن تتوفر لدينا هيئات ومراكز وطنية - وأن تسعى الدولة والمؤسسات السياسية والاقتصادية الخاصة والعامة للعمل على توفيرها في أقرب وقت ممكن - مؤهلة للقيام بالدور البحثي والفني والسياسي... إلخ الذي يتطلبه حل مسألة المياه ومعالجة قضايا الشئون الأفريقية، وتتمثل هذه المؤسسات من وجهة نظرنا في:

- **هيئة قومية مصرية لمياه النيل**: وهذه الهيئة تختلف عن قطاع مياه النيل التابع لوزارة الري، كما تختلف عن الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل لمصر والسودان، وعن الهيئة العليا لمياه النيل، وأن يتم تكوين تلك الهيئة من الخبراء والباحثين في مجالات الجيولوجيا وهندسة المياه والهيدرولوجيا والدراسات البيئية والتاريخ والجغرافيا، والشئون الأفريقية، والأمن القومي بحيث يكون لهذه الهيئة قدرة على دراسة أية مشروعات خاصة بمياه النيل كالسدود ومشروعات التنمية الزراعية والمائية، وينبغي عند اختيار كوادر تلك الهيئة الاعتماد على أهل التخصص والخبرة، وليس على أهل الثقة، الذين كثيرًا ما أضروا بمصالح مصر في عهد مبارك، وزادت أضرارهم في حكم الإخوان[1]. وتقع على أكتاف الهيئة المقترح تكوينها مسئولية إعداد ملفات كاملة عن المشروعات القائمة والمحتملة في إثيوبيا وحوض النيل، في ضوء أحدث الدراسات والأبحاث والحقائق، على أن يتم توحيد المعلومات ونشر ما يمكن نشره منها بكل شفافية لوسائل الإعلام، حتى ينطلق المصريون الذين يسعون لخدمة الوطن والتفكير في مصالحه ومستقبله من قاعدة بيانات موثقة وحقيقية.

---

[1] الفكرة من ورقة ألقاها المؤلف في ندوة بمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس وكان عنوان الندوة: " سد النهضة وتداعياته المستقبلية " في ١٨ يونيو ٢٠١٣. وقد أشار إلى نفس الفكرة المهندس فرج فوده المقيم في إثيوبيا حيث ذكر أننا نحتاج إلى لجنة أزمات تضم فنيين ومتخصصين وأساتذة جامعات تكون مسئولة ومتحدثة باسم مصر في قضايا المياه، بما فيها سد النهضة، وذلك من حديث له في قناة النيل للأخبار في ٧ أغسطس ٢٠١٤.

وزارة للشئون الأفريقية وحوض النيل: لكي يتم إنشاء هذه الوزارة، ينبغي توفير الكوادر المناسبة التي تتمتع بخبرات واسعة في العلاقات السياسية، والشئون الأفريقية، يضاف إليها عناصر ذات كفاءة في الشئون الاقتصادية، وقضايا المياه، للعمل مع دول وشعوب القارة السمراء – التي لا تزال تحوى في داخلها جزءًا كبيرًا من المواد الخام اللازمة للصناعة – التي توجد فيها أهم مصالحنا وعوامل تقدمنا وعلاقاتنا الدائمة، ولإنشاء هذه الوزارة يتم تحويل القسم الخاص بالشئون الأفريقية من وزارة الخارجية ليكون أساسًا تتبني عليه الوزارة المنشودة مع ضم الكوادر الأخرى اللازمة لها، بالإضافة إلى بعض المتخصصين في الشئون الأفريقية بالجامعات المصرية.

- **مراكز لأبحاث المياه وحوض النيل والشئون الأفريقية:** المراكز المتخصصة في هذا المجال محدودة في مصر، لذلك ينبغي الإقدام على إنشاء عدد كافٍ من هذه المراكز في جامعاتنا المصرية، وفي بعض الوزارات كالبحث العلمي والري، والتخطيط والتعاون الدولي، خاصة أن القارة التي نهتم بشئونها ونعيش من نيلها تستحق منا أكثر من ذلك، حتى تتوفر لدينا آراء وأفكار تساعد في إيجاد حلول وبدائل لمصالحنا مع هذه القارة الكبيرة، ومثل هذه المراكز يمكنها أن تساعد على طرح مشروعات مائية وتنموية مفيدة لنا ولدول منابع النيل وللقارة الأفريقية، كما يمكن أن تفيد في إيجاد الطرق المثلى لتغيير نمط الري في الزراعة المصرية – والإفريقية خاصة في السودان – من الغمر إلى التنقيط أو الرش مثلًا، ويقع على عاتق هذه المراكز أيضًا الاهتمام بدراسة الإمكانيات المائية المتوفرة من المخزون الجوفي في مصر خاصة في الصحراء الغربية وسيناء والساحل الشمالي، وبحث عملية تحلية المياه في مصر، واستخدام كل ذلك في مشروعات التنمية الزراعية والصناعية، وخلق المجتمعات العمرانية الجديدة.

ثالثًا: تنشيط العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا ودول حوض النيل:

ينبغي العمل على زيادة وترسيخ العلاقات بين مصر ودول حوض النيل باعتبارها ضرورة حتمية لتحقيق المصلحة المشتركة لنا جميعًا، حتى يتحقق التعاون بين مصر وتلك الدول في التخطيط لمشروعات تنمية مائية وزراعية وصناعية تخدم مصالح الجميع؛ ولذلك يجب تعظيم دور الشركات الخاصة ورجال الأعمال المصريين في إقامة مشروعات في دول الحوض تحقق التقدم وتوفر فرص العمل للإثيوبيين والمصريين وغيرهم من سكان تلك الدول، مع التركيز على مشروعات توليد الكهرباء، وزراعة المحاصيل الغذائية، وإنشاء الطرق وتوفير وسائل المواصلات، وتوسيع مجال الاتصالات، وعلينا أن نشجع المصريين من ذوي الخبرات العلمية والفنية، بعد تأهيلهم بالدرجة المطلوبة، للتوجه لسوق العمل الواسع في أفريقيا ودول حوض النيل.

وينبغي على مصر أن تزيد من علاقتها التجارية مع دول الحوض، وألا تستورد أية منتجات زراعية أو حيوانية خاصة اللحوم من دول أخرى كالبرازيل والأرجنتين وأستراليا والهند طالما أن تلك المنتجات متوفرة في إثيوبيا والسودان وأوغندا وغيرها من دول الحوض، وقد نادى د. مصطفى الفقي في ندوة بمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس في يونيو ٢٠١٣ بالعمل على زيادة التجارة البينية بين مصر وإثيوبيا، والسعي لتوفير طريق بري للتجارة الإثيوبية يخترق مصر والسودان، ويصل إلى البحر المتوسط عند ميناء دمياط أو بالقرب منه لتصدير المنتجات الإثيوبية[١].

وإذا تم التوافق بين مصر وإثيوبيا حول سد النهضة، فينبغي أن تسهم مصر في مشروع ذلك السد وفي المشروعات الإثيوبية الأخرى المنتظر إقامتها

---

[١] من الكلمة التي ألقاها المفكر السياسي د. مصطفي الفقي في ندوة بمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس في ١٨ يونيو ٢٠١٣ وكان عنوان الندوة: " سد النهضة وتداعياته المستقبلية ".

هناك – طالما أنها لا تؤثر على تدفق المياه المتجهة إلى مصر – بدلًا من ترك دور القوى الخارجية البعيدةً عن دول حوض النيل، كإسرائيل والصين وإيطاليا ودول إقليمية أخرى يتزايد على حساب الدور المصري، وقد يتساءل البعض، من أين نسهم بالمال الذي نريد أن نستثمره، ونحن في أزمة اقتصادية؟، والإجابة عن هذا السؤال بكل وضوح تقول: إن علينا أن ندخر ونربط على بطوننا ونسهم بكل ما نستطيع به – على المستويين الحكومي والشعبي في تنمية بعض حوض النيل، وتقع مسئولية ذلك على رجال الأعمال المصريين بصفة خاصة – في إقامة مشروعات تنمية لدول الحوض ومساعدتها قدر الإمكان، وطبيعي أن أي استثمار من جانبنا في نطاق حوض النيل، هو نوع من الادخار، الذي له جدواه الاقتصادية، وعائده المادي بخلاف خدمة مصالح دول ذلك الحوض.

ولعل مساهمة مصر في بناء سد النهضة وغيره – على سبيل المثال – تجعله تحت مراقبة مصر مما يُمكّن من تفادى أي عمل يشكل خطرًا على مياه النيل، واشتراكنا في تشغيل سد من هذا القبيل يحقق مصالحنا ومصالح السودان كما يحقق مصالح إثيوبيا في توليد الكهرباء المنشودة، فالمصالح المشتركة ينبغي أن تكون هي القاعدة الأساسية التي تتحرك مصر ودول الحوض على أساسها، وقد فصلنا الحديث في الفصل الأخير من هذه الدراسة عن دور مصر في تنمية دول حوض النيل.

رابعًا: أن تشكل مصر والسودان موقفًا واحدًا في أية مفاوضات:

المفاوضات حول القضايا المائية هي الطريق الأنسب لحلها، ولذلك ينبغي أن تشكل مصر والسودان موقفًا واحدًا في جميع المفاوضات باعتبارهما يمثلان دولتي المصب (وهذا ما قررته اتفاقية ١٩٥٩)[١] ومن الصعب الحديث

---

(١) ورد في البند خامسًا (أحكام عامة) من اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ في الفقرة ٢ ما نصه " نظرًا إلى أن البلاد التي تقع على النيل ... تطالب بنصيب في مياه النيل، فقد اتفقت الجمهوريتان (السودان

عن اللجوء لأي أعمال عنف من جانب أي طرف من أطراف أزمة سد النهضة أو أية مشكلات أخرى تخص دول حوض النيل، ذلك لأن هذه الدول تمثل أسرة واحدة مصالحها مشتركة، وتقوم عملية التنمية فيها على موارد النهر الذي نعيش جميعًا عليه، وبالتفاهم والاتفاق تُحل أعقد المشكلات الخاصة به، ويصل الجميع إلى صيغة مُرضية، حتى نُفوت على القوى المعادية تنفيذ مخططاتها الرامية لخلق بؤر الصراع والحروب بين دول حوض النيل.

خامسًا: فهم واستيعاب الخريطة الإقليمية والدولية:

للتعرف على ماهية القوى الإقليمية والدولية التي تلعب دورًا مؤثرًا في المعادلة السياسية للقارة الأفريقية خاصة في حوض النيل والقرن الأفريقي، ينبغي الانتباه لدور الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة المخططات الأكثر تأثيرًا على مجمل التفاعلات السياسية في أفريقيا، من خلال مشروعاتها مثل " القيادة الأمريكية الموحدة "، أو "القرن الأفريقي الكبير"، أو " الشرق الأوسط الجديد "، أو " حروب الجيل الرابع " التي تقوم على خلق وإنعاش وتمويل وتسليح الصراعات الدينية والمذهبية بين القوى والشعوب الإسلامية وغيرها، بما فيها دول شرق أفريقيا، كما ينبغي إدراك سياسة فرنسا وعلاقاتها بالدول الأفريقية من خلال المنظمة الفرانكفونية، كذلك يجب معرفة نيات وأدوار الدول والمؤسسات الدولية المانحة للمشروعات الهيدرولوجية مثل كندا والبنك الدولي، وينبغي التنبه أيضًا لأهداف الدول التي تقوم ببناء السدود وتنفذ المشروعات المائية والزراعية في أعالي النيل، فعلى مصر أن تؤكد وجودها السياسي والعسكري والاقتصادي في تلك المنطقة المهمة والخطيرة من أفريقيا والعالم.

ومصر) على أن يبحثا سويا مطالب هذه البلاد ويتفقا على رأي موحد بشأنها ..." أضواء على اتفاق مياه النيل، مكتب الاستعلامات المركزي بالسودان، (إعداد سيد حسني). ص٣٦.

ولا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية موجودة في مشكلة سد النهضة، وفي كل مشكلة مائية في حوض النيل، فعلينا أن ندرس كيف نواجههما بطرق مباشرة أو غير مباشرة؟، فليكن لنا عين على الجنوب في حوض النيل، وعين على الشمال في فلسطين وسيناء، وعين ثالثة على مجتمعنا المصري الذي أصابه خلل في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، كما أصابه خلل في التكوين الثقافي والأيديولوجي، ودخلته بدع الأصولية الدينية، والتطرف والعنف، ومما لا شك فيه أن سياسة إسرائيل في هذه المنطقة مُركزة على النيل، ومعروف أن شعار الصهيونية " إسرائيل من النيل إلى الفرات "، وقد لعبت ورقة المياه دورًا في غاية الأهمية بالنسبة للوجود والأمن الإسرائيليين، وتنطلق سياسة إسرائيل في شرق أفريقيا من ثوابت استراتيجية مغزاها تطويق مصر والسودان بمجموعة دول أفريقية ونيلية معادية لهما، أو مختلفة معهما، وقد سبق لنا في الفصلين الخامس والسادس معالجة التغلغل الصهيوني في حوض النيل بشكل تفصيلي.

سادسًا: التحرك السياسي والدبلوماسي المصري:

إذا كانت إثيوبيا تقوم حاليًا بإنشاء سد النهضة دون النظر إلى مخاطره على مياه النيل المتجهة إلى دولتي المصب، فإن التحرك المصري في مواجهة هذا المشروع، الذي يمثل خطرًا حقيقيًا على حياة المصريين والسودانيين على حد سواء، أمر ضروري، وواجب أولى مُلح، وقد أشار د. شريف المحمدي رئيس الجانب المصري في اللجنة الثلاثية الدولية لتقييم سد النهضة الإثيوبي أن السد بوضعه القائم غير مناسب، وينبغي عمل دراسات ومراجعات فنية مختلفة في هندسة بنائه(١).

---

(١) الشروق ٢ يونيو ٢٠١٣.

وإذا ما تم تنفيذ السد بوضعه الحالي فإنه سوف يمثل خطرًا مباشرًا على استمرار الحياة الزراعية والبشرية والعمرانية القائمة على مصر؛ ولذلك ينبغي أن يكون التحرك السياسي والدبلوماسي المصري على مستوى خطورة الموقف، ومن خلال استراتيجية تحدد معالم الطريق لهذا التحرك.

سابعًا: أسس التحرك المصري للتصدي للأزمة:

ونحن نرى أن الأسس التي ينبغي التحرك المصري للتفاوض على أساسها مع إثيوبيا لحل أزمة سد النهضة، أو مع أي دولة من دول منابع النيل بخصوص أي مشكلة مائية تتمثل في:

(أ) تعتقد الغالبية العظمى من المنشغلين من المصريين بقضية المياه أن اتفاقيات مياه النيل الخاصة بمصر والسودان، ودول حوض النيل الأخرى، قواعد لا تقبل الجدل أو المراجعة، وأن مبادئ القانون الدولي واتفاقياته تُقر ذلك وتُؤكده، وأن المؤسسات الدولية والدول المانحة تنحاز لهذا الحق، وذلك كله صحيح إلى حد كبير[1] غير أن إثبات الحقوق القانونية الخاصة بمياه النيل ليس حلًّا للمشاكل التي قد تنشأ بخصوص المياه، **فهناك فرق بين إثبات الحقوق والحصول عليها، أو التوصل إلى حل يرضى الأطراف المتنازعة حولها**، فتغير الوضع الدولي والظروف الطبيعية والإقليمية، وزيادة الحاجة إلى المياه داخل دول حوض النيل بسبب الزيادة السكانية، والرغبة في التنمية يجعل تلك الدول مضطرة إلى إعادة النظر في مواقفها المائية، وأن تسعى للوصول إلى صيغة تعبر عن ظروفها ومصالحها المستحدثة، وهنا تبدو لغة الحوار، والمصالح المشتركة في حوض النيل، أنسب السبل لحل أي خلاف أو أزمة، ولا يكمن الحل بالطبع في لغة التهديد والوعيد أو الانسحاب من جانب أي طرف من أطراف النزاع، أو تدخل أي قوة خارجية، فذلك يزيد المشكلات تعقيدًا.

---

[1] الأهرام ٢١ مايو ٢٠١٠.

(ب) ينبغي الإقرار مبدئيًا أن من حق إثيوبيا إقامة سد النهضة، ولكن بعد التفاوض مع مصر والسودان، وإعادة النظر في مقاييسه، وتقليل ارتفاعه، عن طريق خبراء متخصصين بحيث لا يضر بناؤه بمصالح أحد، ويجب في خطوة تالية توقيع اتفاقية دولية تقر فيها إثيوبيا بحصتي مصر والسودان من مياه النيل، مع تنظيم عملية ملء الخزان الخاص بالسد بصورة تقلل من الأضرار التي يمكن أن تقع على دولتي المصب خلال فترة الملء التي يجب ألا تقل عن عشر سنوات، وأن تُبنى المفاوضات المصرية الإثيوبية على قاعدة الحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل.

ولابد من تقدير الاحتياجات التنموية لدول منابع النيل خاصة أن معظمها يدخل ضمن الدول الأكثر فقرًا في العالم، ومن ثم يجب أن تأخذ مصر في اعتبارها أننا أبناء حوض نهر واحد، ينبغي أن تغلب على دوله روح التعاون والعمل المشترك[1].

(ج) يجب أن نتنبه إلى أن التحركات الشعبية ذات أثر فعال على قضايا الشعوب – وبالتالي يمكن اللجوء إليها عند الحاجة – فقد كان لها دور مهم في تهدئة الصراع بيننا وبين إثيوبيا ودول الحوض حول المسألة المائية وسد النهضة عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، إلى حد ما، فبعد مقابلة الوفد الشعبي المصري لرئيس الوزراء الإثيوبي السابق " ميليس زيناوي " في أديس أبابا، صرح بأن البرلمان الإثيوبي سوف لا يقر اتفاقية عنتيبي حتى يتم انتخاب رئيس جمهورية وبرلمان جديدين في مصر، ووعد بأنه إذا ثبت بأن سد النهضة سيضر بمصالح مصر، فسوف يعاد النظر في مقاييسه، ووافق على تشكيل لجنة ثلاثية دولية لتقييم مشروع السد، بحيث لا يضر بمصالح دولتي المصب[2]؛ إلا أن

---

[1] محمد سلمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل، مرجع سابق، ص ٤٨٩.
[2] الوفد ٣ مايو ٢٠١١.

الحكومات المصرية بعد ٢٥ يناير، وخاصةً في حكم الإخوان المسلمين لم تعط اهتمامًا حقيقيًا لتلك القضية الشائكة، ولا للموقف الإثيوبي الجديد، وانشغل الإخوان بمصالحهم الخاصة ومحاولاتهم السيطرة على مفاصل الدولة المصرية حتى ولو ذهبت المصلحة العليا للوطن إلى الجحيم.

(د) الاستقرار هو أساس التنمية، ولقد خَلُص الباحث الإثيوبي يعقوب أرسانو في دراسة له بعنوان: " إثيوبيا والنيل، إشكاليات الأوضاع المائية القومية والإقليمية " إلى أنه لابد من توفر الاستقرار السياسي على مستوى إثيوبيا وحوض النيل، للتوصل لاتفاق إطاري تعاوني، وبناء قانوني مقبول لجميع دول الحوض، لكي تتحقق التنمية المشتركة للجميع[١]، والواقع أن توفير الاستقرار والتفاوض هو نفس ما يراه " هايلا ماريام ديسالجين " رئيس وزراء إثيوبيا لحل أزمة سد النهضة، وهو نفس ما انتهى إليه الجانب المصري والسوداني لحل تلك الأزمة وغيرها من مشكلات مياه النيل، **وإذا كان التفاوض بين مصر وإثيوبيا، وأي من دول حوض النيل، هو الوسيلة الأنسب التي تراها جميع أطراف الخلاف حول سد النهضة، فكيف تُعد مصر نفسها لذلك التفاوض؟**[٢]، وفي هذا المجال ينبغي أن يتم التحرك المصري على مستوى وزارات الري والخارجية المصرية والتعاون الدول، والوزارات المعنية الأخرى، للتفاوض مع الجانب الإثيوبي وطرح جميع المشكلات بصراحة ووضوح، للعمل على حلها، والاتجاه نحو إنجاز مشروعات ومصالح مشتركة، **وهنا ينبغي على وزارة الخارجية المصرية التحرك على مستوى سفرائها خاصة في الدول الأفريقية للتعريف بحقيقة مشروع سد النهضة - أو أى مشروعات مائية أخرى شارحة مخاطرها الكبيرة أو المحدودة على مصر والسودان - إذا تمت إقامته بالمقاييس القائمة في عام ٢٠١٥.**

---

(1) Yacob Arsano, OP. Cit., PP. 63 - 65.

(٢) الوفد ١٤ يونيو ٢٠١٣.

(هـ) إعادة النظر في هندسة بناء سد النهضة: فلقد كانت التقارير التي تمخضت عن اللجنة الثلاثية الدولية المكونة من خبراء من مصر والسودان وإثيوبيا مع خبراء دوليين تثبت أن المخططات الإثيوبية لسد النهضة لا ترقى لمستوى مشروع كبير على نهر ضخم عابر للحدود كنهر النيل، وتشير اللجنة إلى وجود نقص في الدراسات الهندسية والبيئية المتصلة بالسد، لذلك يجب عمل دراسة شاملة لهندسة هذا السد، تأخذ في اعتبارها الآثار البيئية ذات المخاطر التدميرية العالية على مصر والسودان في حالة انهياره إذا تم بناؤه بالمواصفات القائمة، خاصةً أن معدل الأمان فيه لا يتعدى ١,٥ بمقياس ريختر، بينما يبلغ ذلك المعدل ٨ بنفس المقياس في السد العالي، **وبالتالي ينبغي ألا يزيد ارتفاع سد النهضة عن ٩٠ مترًا فقط بدلًا من ١٤٥ مترًا، وأن يكون مقدار التخزين فيه في حدود ١٤ مليار متر مكعب كما كان مقررًا له منذ البداية، بدلًا من ٧٤ مليار متر مكعب، ويمكن التوصية ببناء سدين أو أكثر لتوليد الكهرباء بدلًا من سد واحد ضخم ذي مخاطر كارثية.**

وقد أشار العالم الأمريكي أصفو بيينى أستاذ الهندسة الميكانيكية بجامعة سينتياجو إلى أن ملء بحيرة سد النهضة في ثلاث سنوات فقط إذا ظل مخزونها المنتظر ٧٤ مليار متر مكعب من المياه يعنى أنه ينبغي خصم كمية تبلغ حوالي ٢٥ مليار متر مكعب سنويًا[١]، وهذا لا يمكن لأي دولة في العالم أن تتحمله، وأضاف أنه حتى إذا تم التخزين على ست سنوات، فإن النقص المائي السنوي سيكون في حدود ١٢ مليار متر مكعب سنويًا، وهو أيضًا من الصعب أن تتحمل نتائجه لمدة ست سنوات متتالية دولة كمصر تعانى ندرة وشحًا مائيًا[٢] .

---

[١] الأهرام ١٤ أبريل ٢٠١٤، نادر نور الدين، علماء ومنظمات والسد الإثيوبي. جدير بالذكر في هذا المقام أن أصفو بييني تصور أن مخزون السد تتحمله مصر وحدها مع العلم أن أي نقص في مياه النيل تتحمله مصر والسودان مناصفة حسب اتفاقية ١٩٥٩. راجع نص الاتفاقية في الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل، التقرير السنوي للعام الأول، ١٩٦٠ – ١٩٦١، ص ٩.

[٢] الأهرام ١٤ أبريل ٢٠١٤، نادر نور الدين، علماء ومنظمات والسد الإثيوبي.

(و) العمل على إعادة التفاوض بخصوص " اتفاقية عنتيبي"، بما لا يضر بمصالح مصر والسودان وحقوقهما التاريخية في المياه، والإصرار على ضرورة الإخطار المسبق لدولتي المصب عن أي مشروعات أو سدود يجري عملها في مناطق المنابع، بحيث لا تقيم أية دولة مشروعات أو سدود تسبب ضررًا للآخرين، وأن يحكم عمل جميع دول حوض النيل المصلحة المشتركة، وتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية بينها، والتطلع لجعل تلك الدول كيانًا سياسيًا واحدًا في المستقبل.

(ز) جنوب السودان هو منطقة الأمل في المشروعات المائية المستقبلية لزيادة الإيراد السنوي لنهر النيل بالنسبة إلي مصر والسودان، ويقوم هذا الأمل على أساس الاستفادة من فواقد المياه هناك، حيث يدخل إلى جنوب السودان ٢٦,٥ مليار متر مكعب من المياه سنويًا من المنابع الاستوائية، و١٢ مليارًا من المنابع الإثيوبية، بإجمالي قدره ٣٨,٥ مليار متر مكعب، ويدخل من هذه الكمية إلى النيل الأبيض عند ملكال ٢٩,٥ مليار فقط، أي بفاقد مقداره ٩ مليار متر مكعب، بالإضافة إلى ما تفقده الروافد الداخلية للجنوب في بحر العرب وبحر الزراف وبحر الغزال[١] من إيراد يقدر بـ ٢٤ مليار متر مكعب، ومعنى ذلك أن إجمالي الفواقد المائية في جنوب السودان تبلغ ٣٣ مليار متر مكعب سنويًا، وتقدر هذه الفواقد بـ ٤٢ مليار متر مكعب من المياه سنويًا، حسب إحصاءات الحكومة السودانية ذاتها[٢].

---

(١) يزيد الدخل المائي لبحر الغزال وحده عن ١٥ مليار متر مكعب في السنة، لا يدخل منه إلى النيل سوى حوالي نصف مليار فقط.

(٢) محمود أبو زيد، المياه العربية الأفريقية في القرن الحادي والعشرين، م. سابق، ص ٥١٠ – ٥١٣. الصادق المهدي، م. سابق، ص ٥٤. وعباس شراقي، الموارد المائية في السودان في حالة الانفصال، أعمال مؤتمر العلاقات المصرية السودانية في ضوء الظروف الراهنة في السودان، ١٢ - ١٣ ديسمبر ٢٠١٠، معهد البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة، ص ٢٥٦.
Arthur Okoth- Owiro, OP. Cit., P. 3.

وينبغي أن تؤكد مصر على دورها التنموي والإقليمي في دولة جنوب السودان، والجنوبيون في حاجة إلى من يمد لهم يد المساعدة في ظروف دولتهم الوليدة خاصة في المشروعات الاقتصادية والتنموية والبنية التحتية، وإلا سوف يصبح الجنوب مجالًا واسعًا للمصالح الأجنبية.

(ح) إذا جلسنا للتفاوض مع دول حوض النيل الشرقي بالذات ينبغي أن يتم طرح مشروعات مائية بديلة تحقق تنمية مشتركة، وتعوضنا عن ما نعانيه من عجز مائي، كتلك المشروعات التي يمكن إقامتها في جنوب السودان، على أن تكون تلك المشروعات مشتركة بين إثيوبيا والسودان وجنوب السودان ومصر، مثل مشروع قناة جونجلي، الذي بإمكانه أن يوفر ٧ مليارات متر مكعب من المياه على مرحلتين، ومشروع البارو أكوبو في حوض نهر السوباط في جنوب غرب إثيوبيا، ومشروع قناة بحر الغزال بجنوب السودان، والمشروعان يمكنهما توفير ١١ مليار متر مكعب أخرى من المياه حسب تقديرات الهيئة الفنية المشتركة في مياه النيل، وبالطبع لابد أن تحقق تلك المشروعات المصلحة للجميع وفي مقدمتهم أهل جنوب السودان[١].

(ط) على مصر أن تُثبت وجودها في القرن الأفريقي وبلاد الصومال حتى يكون وجودها السياسي والعسكري والاقتصادي له تأثيره على مجريات الأحداث في تلك المنطقة المهمة والخطيرة من قارة أفريقيا والعالم، مما له بالطبع انعكاساته على المسألة المائية في حوض النيل، وتبدو أهمية المشاركة الفاعلة بالنسبة لمصر في منطقة القرن الأفريقي في ضرورة أن تكون عنصرًا أساسيًا في ترتيب

---

[١] الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل، التقرير السنوي، للعام الأول ١٩٦٠ - ١٩٦١، م. سابق، ص ٤٨ - ١٢٢. السياسة الدولية، العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١، محمد عبد الغنى سعودي، قناة جونجلي: لماذا؟ وأين؟، ص ٦٦ - ٦٨. والأهرام ٢٤ أغسطس ٢٠١٤.

الأوضاع السياسية في الصومال، وتدعيم العلاقات مع كل من إريتريا وجيبوتي، كما ينبغي أن يكون لمصر وجود في اليمن ومضيق باب المندب [1].

ثامنًا: الوساطة والتحكيم واللجوء للهيئات الدولية:

الواقع أن بناء سد النهضة بمقاييسه الحالية (٢٠١٥) وبالأضرار الخطيرة التي تُنتظر من ورائه، يعتبر عملًا معاديًا لمصر والسودان، ومخالفة صريحة للقانون الدولي، ولقد أكدت وكالة " أسوشيتد برس" واقعية التحفظات المصرية على إقامة ذلك السد مشيرةً إلى أن مصر والنيل وجهان لعملة واحدة، خاصةً أن مصر من أكثر دول الشرق الأوسط اكتظاظًا بالسكان، وتعتمد على مياه النيل بنسبة تزيد عن ٩٦%.

وقد دعت د. " نكوسا زانا دلميني "، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى ضرورة التوصل إلى حل لمشكلة سد النهضة الإثيوبي، بشكل يرضى جميع الأطراف، وتتمثل مطالب مصر من إثيوبيا في التوقف عن بناء السد مؤقتًا حتى تتم معالجة ملاحظات التقرير الفني للجنة الثلاثية الدولية الأولى (٢٠١٢ – ٢٠١٣)؛ تطبيقًا للوعود الإثيوبية بالالتزام بأنه لا ضرر سيقع على مصالح مصر المائية، ولكن إثيوبيا لم تتوقف عن البناء، فتم تكوين لجنة وطنية ثلاثية جديدة (٢٠١٤ – ٢٠١٥) من دول حوض النيل الشرقي مصر والسودان وإثيوبيا، مهمتها اختيار مكتب استشاري دولي محايد للقيام بعملية تقييم الوضع الهيدروليكي والهندسي والبيئي لسد النهضة؛ تمهيدًا لعمل تغييرات في مقاييس بناء ذلك السد، وكمية المخزون المائي خلفه، حتى لا يقع الضرر على دولتي المصب، وبطبيعة الحال فإن عملية تقييم سد النهضة لابد أن تنتهي قبل أن تتم عملية بناء السد.

---

[1] أيمن شبانه، السياسة الإثيوبية في القرن الأفريقي، م. سابق، ص ٥٠.

وإذا فشلت محاولات التوصل إلى شكل مقبول، لحجم سد النهضة مع إثيوبيا – أو لأية مشكلة خاصة بمياه النيل مع دول المنابع الأخرى – فلا بد من تحرك مصري على نطاق واسع لإعلام المجتمع العالمي بحقيقة الأضرار التي ستقع على مصر والسودان، وأن تلجأ مصر إلى التحكيم الدولي كخطوة أولية، ونحن نرى أن بنود التحرك للتحكيم الدولي تقوم على الأسس الآتية:

(أ) السيادة المشتركة لدول الحوض على مياه النيل، أي أن كلًا من مصر والسودان تشتركان مع دول الحوض في السيادة المشتركة على نهر النيل، وهو ما يعني أنه ليس من حق أي طرف اللجوء منفردًا لأي أعمال تضر بمصالح أطراف أخرى متشاطئة معه في نهر النيل، وأن على جميع الدول الالتزام بمبدأ التعاون لتنمية مياه حوض النهر، وأن يكون تعاملها قائمًا على أساس احترام قواعد القانون الدولي ومبادئه، والالتزام بالاتفاقيات الخاصة بمياه النيل، ولقد كان رئيس الوزراء الإثيوبي مليس زيناوي قد وقع على اتفاق مع الرئيس حسني مبارك في ١٩٩٣ – وهو اتفاق حديث وغير موروث – يتعهد فيه بعدم قيام إثيوبيا بأي أعمال تسبب ضررًا لمصالح مصر المائية [١].

(ب) أن مصر والسودان يشكلان موقفًا واحدًا في أية مفاوضات تخص مياه النيل، منذ عقد اتفاقية ١٩٥٩ وذلك بموجب مصالحهما المشتركة، باعتبارهما تمثلان دولتي المصب، وتعبر عنهما الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل، وأي محاولة للتفريق بينهما تُعد عملًا تكتيكيًا سلبيًا للإضرار بمصالحهما، وامتناع مصر والسودان عن التوقيع على اتفاقية عنتيبي يرجع إلى أن هذه الاتفاقية تعطى سيطرة شبه كاملة لدول المنابع على مياه نهر النيل، وعلى القرارات المُتخذة في هذا الشأن، بما يخالف قواعد القانون الدولي.

---

(١) المصري اليوم ٥ أغسطس ٢٠١٢، السفير علاء عبد العليم ردًا على مقال للصادق المهدى بعنوان: " الدعوة لسد الألفية واتفاقية عنتيبي ".

(ج) أن إعطاء دول المنابع لنفسها حق إعادة توزيع حصص مياه النيل بعيدًا عن دولتي المصب، وإقامة ما تراه من سدود وحواجز مائية، معناه أن تستحوذ على ليس فقط ما يهطل على أراضيها من أمطار غزيرة، ولكن على ما يجري في مجرى النهر من مياه أيضًا، ومعروف أنه ينبغي ترك مياه مجرى النيل الرئيسي تتدفق بشكل طبيعي، دون اعتراض أو تحويل أو تقليل لكميات هذه المياه، طبقًا لما تقره القوانين والأعراف الدولية الخاصة باستخدام الأنهار المشتركة، خاصة أن مصر بالذات تعتمد حياة سكانها على مياه النيل بشكل شبه كامل منذ آلاف السنين، بينما تعتمد دول المنابع على ما يسقط عليها من أمطار[1].

(د) أن جميع الاتفاقيات التي أبرمتها مصر ودول حوض النيل سواء في وقت الاستعمار أو بعد الاستقلال ملزمة للجميع، لأنه وقت عقد هذه الاتفاقيات كان هناك شخص قانوني يمثل هذه الدولة أو تلك، فمصر كانت تمثلها بريطانيا، وأحيانًا كانت مصر تمثل نفسها، وكانت بريطانيا تمثل معظم دول الحوض الأخرى أيضًا، **ولا يمكن بأي حال من الأحوال التنصل من أي من هذه الاتفاقيات؛ لأن ذلك يخالف اتفاقية فيينا لسنة ١٨٧٨، التي تؤكد على عملية توارث المعاهدات الدولية،** كما لا يمكن التنصل من الاتفاقيات المنعقدة حديثًا بعد الاستقلال[2].

(هـ) أن منظمة الوحدة الأفريقية أقرت مبدأ عرفيًا استقر على أن الاتفاقيات التي تم توارثها من عهد الاستعمار خاصة تلك المتصلة بالحدود وما يرتبط بها تظل كما هي دون تغيير تجنبًا لإثارة النزاعات والحروب بين دول القارة[3].
وكانت دول حوض النيل مثل كينيا وتنزانيا قد وافقت على قرارات قمة منظمة

---

[1] الأهرام في ٢٧ أبريل ٢٠١٠، مقال د. نادر نور الدين، بعنوان: " اتفاقية مصرية سودانية ".
[2] الأهرام ٢٥ يوليو ٢٠٠٩، حوار مع د. مفيد شهاب.
[3] صوت النيل: Side : Soutelneel.com.

الوحدة الأفريقية ١٩٦٤، تلك القرارات التي أكدت على سريان الاتفاقيات التي عُقدت في عهد الاستعمار، فليس من حق هذه الدول التنصل من هذه الاتفاقيات أو إلغاؤها، ويمكن فقط عقد اتفاقيات جديدة تحقق مصالح جميع الأطراف(١).

(و) توضيح الحقائق الهيدرولوجية في حوض النيل، فكميات الهطول المطري على اتساع الحوض تقدر بأكثر من ١٦٠٠ مليار متر مكعب في السنة، وتختلف معدلات سقوط الأمطار من مكان إلى آخر في بلدان ومناطق حوض النيل، ففي حين لا يزيد معدل سقوط المطر عن ١٣ مليمتر في السنة في مصر، يزيد هذا المعدل عن ٥٠٠ مليمتر في بعض دول الحوض، ويصل إلى ١٠٠٠ مليمتر في بعضها الآخر، وقد يبلغ أو يزيد عن ٢٠٠٠ مليمتر في مناطق المنابع(٢). كذلك ينبغي أن نطرح الميزان المائي لكل دولة نيلية، لكي تتضح الدول الأكثر إلحاحًا في حاجتها للمياه، وأن تُحل مشكلات مياه النيل عن طريق حسن إدارة المياه، وليس بخلق أسباب الصراع حولها.

(ز) توفر الرؤية الشاملة وقت إدارة التفاوض مع دول حوض النيل، ويعني الأمر النظر إلى المسألة المائية بجميع أبعادها، وعدم الاقتصار في إدارتها على الأبعاد الفنية والهندسية والهيدرولوجية فقط، خاصة بعدما أثبتت هذه الرؤية فشلها في فهم أبعاد المشكلة المائية في حوض النيل، لتعدد الاتجاهات المؤثرة فيها سواء أكانت سياسية، أم جغرافية، أم هيدرولوجية، أم اقتصادية، أم اجتماعية، أم سكانية، أم أنثروبولوجية... إلخ(٣).

(ح) علينا ألا نضيع الوقت هباء فقد يراهن الجانب الآخر على كسب الوقت بحيث إن ما يتم بناؤه من سد أو سدود يصعب تعديله أو إلغاؤه، وتكون تلك أزمة

---

(١) منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط، م. سابق، ص ٤٢٤.
(٢) محمد سلمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل، م. سابق، ص ٤٨٥ ـ ٤٨٩.
(٣) نفس المكان.

خطيرة ليس من السهولة التخلص منها، ولذلك ينبغي إعداد الملف القانوني استعدادًا للتحكيم الدولي إذا تطلب الأمر ذلك.

إعداد الملف القانوني للتحكيم الدولي

سبق لنا أن أشرنا إلى أن مطالب مصر في قضية سد النهضة تتمثل في أن تتوقف إثيوبيا عن بناء السد مؤقتًا، وأن تلتزم بنتائج التقرير الفني للجنة الثلاثية الدولية الأولى (٢٠١٢، ٢٠١٣) – ونتائج تقرير اللجنة الوطنية الثلاثية الثانية (٢٠١٤، ٢٠١٥) بعد الانتهاء منه – الذي يؤكد على ضرورة إعادة النظر في هندسة السد، ودراسة آثاره الهيدرولوجية والبيئية، كما تتمثل المطالب المصرية أيضًا في التزام إثيوبيا بما أقره اتفاق القاهرة بين البلدين ١٩٩٣، بعدم التسبب في إحداث أضرار لمصالح مصر المائية.

وينبغي على مصر إذا فشلت الوسائل السياسية والدبلوماسية للتوصل إلى حل لمشكلة سد النهضة، ولم تستجب إثيوبيا لقرارات المكتب الاستشاري الدولي، والخبير الاستشاري الدولي، أن تقوم بحملة إعلامية واسعة النطاق في داخل مصر وخارجها – وذلك الوضع ينسحب على كل مشكلات مياه النيل الأخرى – لتوضيح الحقائق الخاصة بالسد ومخاطره على مصر والسودان، ثم تُتخذ الخطوات التالية دون إبطاء:

١ – تتجه مصر لاستخدام **أسلوب المساعي الحميدة** عن طريق دخول دولة أو دول صديقة بطريقة ودية كوسيط بين طرفي النزاع لتحقيق التوافق أو حل المشكلات العالقة.

٢ – إذا لم تنجح هذه المساعي يتم **اللجوء لوساطة أكبر**، وهي عبارة عن عمل ودي تبذله دولة أو منظمة دولية بهدف حل الخلاف القائم بين دولتين والفرق بين الوساطة والمساعي الحميدة ينحصر في أنه في حالة الوساطة يتابع الطرف الثالث (الوسيط) مباشرة الاتصالات أو المفاوضات التي تتم بين أطراف النزاع،

ويقوم باقتراح الحل الذي يراه مناسبًا مما يساعد الأطراف المتنازعة على الوصول لحل مُرضٍ.

٣ – أن تلجأ مصر للاتحاد الأفريقي، باعتباره الإطار السياسي الإقليمي الذي تنتمي إليه الدول محل الخلاف، فقد وردت بعض الأحكام المتعلقة بالمياه بـ " خطة عمل لاجوس " للتنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليًا) ١٩٨٠ – ٢٠٠٠، وقد أصدر الاتحاد الأفريقي حديثًا الوثيقة التي عرفت باسم " الخطوط التوجيهية للاتحاد الأفريقي ٢٠٠٧ "، وهي عبارة عن توجيهات تتعلق بالرؤية الأفريقية لمشكلات الانتفاع المشترك بمياه الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية، والتي أوصى الاتحاد الأفريقي بضرورة اتباعها إذا ما تم وضع اتفاقيات مائية داخل القارة الأفريقية، وقد تَبنى هذه التوجيهات مجلس وزراء المياه الأفريقي في اجتماعه السادس، وناشد المجلس التنفيذي للاتحاد – في اجتماعه بأديس أبابا خلال الفترة من ٢٥ – ٢٩ يناير ٢٠٠٨ – الدول الأعضاء بضرورة تَبني هذه التوجيهات عند إنشاء منظمات حوضية داخل القارة بحيث تخدم كل منظمة حوضية مصالح الدول المنتمية إليها [١].

٤ – إذا فشلت الخطوات السابقة في حل المشكلة يجب اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لعرض قضية سد النهضة عليها[٢] – أو أي قضية تخص شئون المياه في إطار حوض النيل – فطبقًا للمادة ٩٣ من ميثاق الأمم المتحدة " تعتبر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحكم عضويتها أطرافًا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، واختصاص المحكمة اختياريًا ويستلزم الاتفاق

---

[١] هشام حمزة، الانتفاع المشترك بمياه الأنهار الدولية في ضوء مبادئ القانون الدولي، مع دراسة خاصة للنظام القانوني للانتفاع المشترك بالموارد المائية لمياه حوض النيل، دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين شمس القاهرة ٢٠١١، ص ٧٤ – ٧٥.

[٢] راجع نص المادة ٣٣ من الاتفاقية الإطارية بملاحق الدراسة.

مسبقًا، فالمادة ٣٦/ ٢ من النظام الأساسي للمحكمة تجعل " من الجائز لكل دولة عضو أو طرف في النظام الأساسي للمحكمة، أن تعلن عن قبولها الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية، مما يعطي المحكمة الحق في الحكم في القضايا محل النزاع أو الجدل، متى أعلنت الدولتان أو الطرفان محل النزاع عن رغبتهما في عرض القضايا الخلافية على المحكمة "[١].

٥ - إذا فشلت جميع السبل السابقة يتم عرض المشكلة على مجلس الأمن على اعتبار أن مخاطر سد النهضة - أو مخاطر أي مشروع مائي آخر - تهدد الأمن المائي الذي هو البند الأول في الأمن القومي المصري.

ولكي يكون التحرك المصري على مستوى خطورة القضية يجب أن يتم تكوين لجنة من خبراء قانونيين مصريين ودوليين في المياه وبناء السدود، يمكنهم إعادة دراسة الموضوع بشكل أكثر عمقًا، للحفاظ على مصالح مصر المائية، وإعداد ملف قانوني تفصيلي خاص بذلك السد، أو بأية قضايا أخرى تتعلق بالمياه، وبالطبع فإن هؤلاء القانونيين سوف يكونون على بينة بتفاصيل الاتفاقيات الدولية الخاصة بمياه النيل؛ حيث سيركز هذا الملف على الاتفاقيات ذات الأهمية القصوى، وأولها اتفاقية ١٩٠٢[٢] بين بريطانيا ممثلةً للسودان (ومصر بطبيعة الحال) وبين الإمبراطور الإثيوبي "منليك الثاني"، واتفاقية ١٩٢٩ بين بريطانيا ممثلة لدول منابع النيل الاستوائية، ومصر حول الحفاظ على الحقوق التاريخية لمصر في مياه النيل[٣]، واتفاقية ١٩٥٩ المنعقدة بين مصر والسودان[٤]،

---

[١] عبد العزيز سرحان، القانون الدولي العام، النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٠، ص ٥٠٩ ـ ٥٢٧.
[٢] الوثائق الملحقة بكتاب حوض النيل، فرص وإشكاليات التعاون، (تحرير) أيمن عبد الوهاب، مصدر سابق، ص ٢٠٣ - ٢٢٢.
[٣] مجلس وزراء جمهورية مصر، السودان، وثائق المفاوضات بين الحكومة المصرية والبريطانية، من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣، الخرطوم ٢٠٠٤، ص ٦١ - ٦٤.
[٤] راجع الفصل الثاني من هذه الدراسة وعنوانه: " اتفاقيات مياه النيل وموقف دول الحوض منها ".

وسيضع هذا الملف أيضًا في اعتباره الاتفاق الذي عقد بين الرئيس حسنى مبارك ورئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي ١٩٩٣، والذي أقر فيه الأخير - نيابة عن بلاده - بعدم قيام إثيوبيا بأعمال تضر بمصالح مصر المائية.

ومن المطلوب بعد إعداد الملف القانوني لمصر، تحديد الكوادر الفنية التي تكون قادرة لأن تتصدر المشهد القانوني والهيدرولوجي والهندسي والسياسي في حالة اللجوء: للاتحاد الأفريقي، أو لمحكمة العدل الدولية، أو لرفع الموضوع لمجلس الأمن إذا ما فشلت المفاوضات المباشرة بين مصر وإثيوبيا أو غيرها من دول حوض النيل [1].

وبالطبع سوف يتم وضع الملف القانوني الخاص بسد النهضة أو غيره في ضوء، موقف القانون الدولي من المشكلات التي تنشأ عن الاستخدامات المائية من جانب بعض دول الأنهار الدولية، ومنطوق الأحكام في قضايا المياه التي سبق الحكم فيها على المستوى العالمي، **وقواعد هلسنكي في استخدامات المياه الدولي لعام ١٩٦٦** International Law Association ، التي تؤسس لقيام علاقات مائية مبنية على مبادئ الانتفاع والتنمية والحماية والمصالح والاستخدام المنصف دون التسبب في ضرر ذي شأن للدول الأخرى، خاصة أنه ورد في هذه الاتفاقية صياغة تقول: " إن هذه الاتفاقية لا تؤثر على حقوق والتزامات دول المجرى المائي الدولي نتيجة لاتفاقيات يكون معمولًا بها من قبل "[2]، وهى نوع من الاعتراف باستمرار اتفاقيات مياه النيل السابقة.

وسوف يحوى ملف القانوني - أو أي موضوع آخر متصل بمياه النيل - أيضًا ما توصلت إليه **الأمم المتحدة من قرارات في** " اتفاقية قانون استخدام

---

[1] صلاح الدين عامر، قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية، ملحق الكتاب ص ٤٨٣ - ٥١١.

[2] صبحى أحمد زهير العادلي، النهر الدولي، م. سابق، ص ١١٤ - ١١٥. رشدي سعيد، نهر النيل، م. سابق، ص ٢٨٠. ومنصور العادلي، موارد المياه ... ، م. سابق، ص ٧١ - ٧٢.

المجـاري المائيـة الدوليـة فـي غيـر الشئـون الملاحيـة " The Non- Navigation Uses of International Watercourses فـي ٢١ مايو ١٩٩٧ - تلك الاتفاقيـة التي عقدتها الأمم المتحدة تجنبًا لحدوث صراعات أو صدامات عسكرية بين دول أحواض الأنهار الدولية - التي تمت الموافقة عليها من جانب أغلبية دول العالم، وتعتبر المبادئ الواردة فيها من المرجعيات الأساسية في ميدان القواعد المنظمة للعلاقات المائية بين دول الأنهار الدولية[١]. ورغم أن مصر قد تحفظت عليها، إلا أنها تقبل القواعد التي وضعتها، باعتبارها آخر ما توصل إليه القانون الدولي في مسألة مجاري المياه الدولية والمشكلات التي تنشأ عنها، ومن أهم المواد التي وردت فـي هذه الاتفاقيـة - والتـي تتصـل بقضـية ميـاه النيـل بشـكل مباشـر[٢] - المادة ٣ بند (١) من الاتفاقية التي نصت على أنه: " ليس في هذه الاتفاقية ما يـؤثر فـي حقـوق أو التزامـات دول المجـرى المـائي الناشـئة عـن اتفاقيـات يكـون معمولًا بها بالنسبة لهذه الدولة في اليوم الذي تصبح فيه طرفًا في هذه الاتفاقية ما لم يكن هناك اتفاق على نقيض ذلك " - مما يعنى الاعتراف بما سبق عقده من اتفاقيـات سـابقة خاصـة بميـاه النيـل، وهـو رأي مطـابق تقريبًا لمـا ورد فـي قواعـد هلسـنكي السـابق الإشـارة إليهـا. ومـن أهـم البنـود التـي وردت فـي اتفاقيـة ١٩٩٧ كذلك بند(١) من المادة الخامسة الذي نص على " أن تنتفع دول المجرى المائي، كل في إقليمها، بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة، وبصورة خاصة، تستخدم هذه الدول المجرى المائي الدولي وتنميه بغية الانتفاع به بصورة مثلى ومستديمة ..." [٣].

---

(١) صلاح الدين عامر(إشراف)، قانون الأنهار الدولية الجديد، م. سابق، ص ٤٨٥ ـ ٥١١.

(٢) منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط، م. سابق، ص ٧٣. ومحمد عبد العزيز مرزوق، مصر ودول حوض النيل، م. سابق، ص١٠٦، ١٠٨، ١١٦، ١٥٨، ١٨٦ ـ ١٨٨.

(٣) صلاح الدين عامر(إشراف)، قانون الأنهار الدولية الجديد، م. سابق، ص ٤٨٠ ـ ٤٨٨.

وقد جاء في نص المادة ٧ من الاتفاقية أيضًا أن " تتخذ دول المجرى المائي الدولي، عند الانتفاع بمجرى مائي داخل أراضيها، كل التدابير للحيلولة دون التسبب في ضرر ذي شأن لدول المجرى المائي الأخرى ". كما جاء في نص المادة ١٢ من نفس الاتفاقية أنه: " قبل أن تقوم دولة من دول المجرى المائي أو أن تسمح بتنفيذ تدابير مزمع اتخاذها يمكن أن يكون لها أثر ضار ذو شأن على دول أخرى من دول المجرى المائي، عليها أن توجه إلى تلك الدول إخطارًا بذلك في الوقت المناسب، ويكون هذا الإخطار مصحوبًا بالبيانات والمعلومات الفنية المتاحة، بما في ذلك نتائج أي عملية لتقييم الأثر البيئي، من أجل تمكين الدول التي تم إخطارها من تقييم الآثار الممكنة للتدابير المزمع اتخاذها "[١].

تاسعًا: ترشيد استخدام المياه
في مصر ومشاريع الخروج من الوادي الضيق

الزيادة السكانية والأزمة المائية[٢]:

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في مصر في الوقت الحالي (أوائل ٢٠١٥) ٧,٨ مليون فدان منها ٥,٤ مليون فدان في الدلتا والوادي القديم، والمساحة المتبقية تشتمل على الأراضي التي تم استصلاحها حديثًا، وقد تناقص نصيب الفرد في مصر من الأراضي الزراعية حتى بلغ أقل من ٠,١ من الفدان، ويرجع ذلك إلى زيادة عدد السكان بمعدلات عالية (٢,٥% في السنة) مع ثبات مساحة الأراضي الزراعية تقريبًا في ثلث القرن الأخير – ومحدودية المياه المتاحة – فمن المُقدر أن يبلغ عدد السكان في مصر في ٢٠٢٩ أكثر من ١٢٣ مليون نسمة، وتشكل تلك الزيادة ضغطًا على

---

[١] نفس المصدر، ص ٤٨٩ ـ ٥٠١.

[٢] من المناسب أن نشير هنا إلى أن البند تاسعًا الذي سوف تأتي تفاصيله في الصفحات التالية قد عالجناه بشكل مختصر لكي لا نغفل ذلك البعد المهم بطبيعة الحال من أبعاد المسألة المائية، وهو يتحدث عن مصر والمصريين ودورهم في تأمين مستقبلهم المائي في داخل مصر ذاتها، وذلك موضوع دراسة واسع ليس هنا مجال الاستطراد فيه.

المساحة الزراعية المحدودة وميزانية الدولة ومجمل الدخل القومي للبلاد، الذى عليه أن يتحمل سد الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايدين من مسكن ومأكل وتعليم وصحة مع توفير مجالات عمل جديدة ... إلخ[١]، مما يستوجب إقامة مشروعات تنمية زراعية وصناعية وعمرانية تغطي الاحتياجات المشار إليها[٢]، وتعيد هيكلة التوزيع السكاني، عن طريق تفكيك مناطق الكثافة السكانية وإعادة نشرها في ربوع مصر بدلًا من تمركزها في ٧,٨% فقط من المساحة الكلية للبلاد[٣].

وتكمن المعادلة الصعبة لتنفيذ أي مشروعات تنموية في كيفية توفير المياه اللازمة لها، فكمية المياه المتاحة لمصر سنويًا في الوقت الحالي عبارة عن ٥٥,٥ مليار متر مكعب، وهى تمثل نصيب مصر من مياه النيل، يضاف إليها حوالي ٤ مليارات متر مكعب من المياه الجوفية المستخدمة في الصحراء الغربية، و٥,٥ مليار أخرى من المياه التي يتم سحبها من خزان المياه الجوفي في الدلتا والوادي القديم، وهناك ٩ مليارات متر مكعب تأتى من تدوير مياه الصرف الزراعي، ومليااران من مياه الصرف الصحي التي يتم معالجتها، وحوالي ١,٥ مليار من مياه الأمطار والسيول، ومليار واحد من مصادر أخرى، أي أن المتوفر لمصر من المياه سنويًا يبلغ حوالي ٧٨,٥ مليار متر مكعب (٢٠١٤)، والمتطلبات المائية لمصر عام ٢٠٢٠ سوف تكون في حدود ٩٥ مليار متر مكعب[٤]، ونتيجة لثبات كميات المياه المتاحة

---

[١] World Bank, World Resources Report, 1996/97/p. 30.
ومقال لمحمود شكري بعنوان بوادر أزمة مائية في مصر بالأهرام ٣ أغسطس ٢٠٠٩. ومحمد عاطف كشك، نهر النيل، المخاطر الحالية والمستقبلية، م. سابق، ص ٦٥.

[٢] يجب أن نلفت النظر إلى أن حل مشكلة الأمن الغذائي تبدأ من نقطة ضبط التزايد السكاني.

[٣] محمد عبد الهادي راضي، نقص المياه والآثار المترتبة عليها، الندوة الدولية لحوض النيل، بمعهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، مارس ١٩٨٧، ص ٥٥١ ــ ٥٥٤.

[٤] نصر الدين علام وآخرون، المياه والأرض الزراعية في مصر، القاهرة ٢٠٠١، ص ٣٤١، ٥٨٤ ـ ٥٨٥، وقد رجعنا أيضا لتصريحات وزير الري الحالي د. حسام مغازي في مناسبات عدة.

في مصر، في الوقت الذي يتزايد عدد السكان بمعدلات عالية فيها، تناقص نصيب الفرد من المياه العذبة حتي بلغ حوالي ٦٠٠ متر مكعب في السنة فقط.

ومصر بهذا الشكل في حالة فقر مائي شديد؛ إذ يبلغ حجم العجز المائي لديها في الوقت الحالي أكثر من ٧ مليارات متر مكعب، وسوف يتزايد هذا العجز ليبلغ ٢٧,٥ مليار متر مكعب في ٢٠٢٥ حسب بعض التقديرات، أو أكثر من ذلك حسب تقديرات البنك الدولي[١]، وإذا كان من المنتظر أن تقوم دول حوض النيل بعمل سدود ومشروعات مائية، خاصة في إثيوبيا فإن جميع الاحتمالات التي تخص المستقبل المائي سوف تتغير، وقد يزيد العجز المائي في مصر إلى حد لا يمكن تحمله، فَسَدُّ النهضة وحده من المقدر أن يسبب نقصًا مائيًّا يتراوح بين ٨ و ٩ مليار متر مكعب في السنة من نصيب مصر حسب مقاييس بنائه القائمة (٢٠١٥) إذا تم ملء خزانه خلال ٥ أو ٦ سنوات، ويقدر البعض ذلك العجز بـ ١٧ مليار متر مكعب سنويًّا[٢]، فعلينا أن نتصور مقدار أزمة المياه في مصر إذا نُفذت بقية المشروعات الإثيوبية فقط.

وإذا كان ذلك هو حال الوضع المائي في مصر، فما هي الحلول المقترحة التي يمكنها أن توفر المياه التي تحتاج إليها عمليات التنمية المأمولة في الوقت الحالي، وفي السنوات القادمة؟، وكيف يمكن استخدام هذه المياه أحسن استخدام لخدمة

---

[١] إنعام فكار، المياه وهواجس التحولات السوسيواقتصادية، م. سابق، ص ٧٠٦. نصيب الفرد من المياه في مصر كان مقداره ١٨٩٣ مترًا مكعبًا عام ١٩٥٩، ثم أصبح ٩٣٦ مترًا في عام ١٩٩٦، ويبلغ نصيب الفرد حاليًا (عام ٢٠١٥) أكثر قليلا ٦٠٠ متر مكعب، وسوف يهبط هذا المعدل إلى أقل من ٥٠٠ متر مكعب من المياه للفرد في ٢٠٢٥. لمزيد من التفاصيل راجع عبد الملك عودة، السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين، م. سابق، ص ٦٠ – ٦١. والمصري اليوم ٧ ديسمبر ٢٠٠٩، وخطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي في ١ فبراير ٢٠١٥.
World Bank, World Resources Report, 1996/97,p.30.

[٢] محاضرة د. نصر الدين علام في ١٢ أكتوبر ٢٠١١ بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام. وجريدة الوطن ٣ يونيو ٢٠١٣ حوار مع د. علاء الظواهري، عضو اللجنة المصرية لتقييم سد النهضة الإثيوبي.

مشروعات التنمية؟، والواقع أن الحلول التي يمكن أن تتاح لحل أزمة المياه ومشكلة التنمية في مصر تتمثل في السير في مسارات عدة أساسية هي:

- تنمية وترشيد استخدام المياه في مصر.
- إقامة مشروعات تنمية للمياه في أعالي النيل.
- عمل مشروعات توسع زراعي للخروج من الدلتا والوادي القديم.

وسوف نتعرض لتلك المسارات والحلول الأساسية بشيء من التفصيل.

أولًا: تنمية وترشيد استخدام المياه في مصر:

أ – طرق جديدة لري الأراضي الزراعية: إذا كانت كمية المياه المتوفرة في مصر سنويًا في المتوسط في حدود ٧٨ مليار متر مكعب من المصادر المائية المتعددة، فإن حوالي ٦٢ مليار متر مكعب منها يستخدم في المجالات الزراعية، يأتي ٥٠ مليارًا منها من مياه النيل، و ١٢ مليارًا من المياه الجوفية ومياه الصرف الزراعي والصحي، ومما لاشك فيه أن كمية المياه التي يتم استهلاكها في المجال الزراعي كبيرة، خاصة في ظل الوضع المائي الصعب لمصر؛ إذ يبلغ متوسط استهلاك الفدان من المياه في السنة حوالي ٨٠٠٠ متر مكعب في الأراضي القديمة بالوادي والدلتا، بينما يحتاج الفدان في الأراضي الصحراوية مثل توشكى لحوالي ١٨٠٠٠ متر مكعب من المياه لزراعته في السنة الواحدة[1].

ومما هو جدير بالذكر أن دولًا كثيرة قد تمكنت من تقليل المياه التي يستهلكها الفدان من الأراضي الزراعية إلى النصف، وينصح خبراء الزراعة بأنه ينبغي تحويل نظام الري في مصر من الري بالغمر إلى الري بالرش أو التنقيط، مع القيام بعملية واسعة لتبطين الترع والقنوات أو تحويلها إلى أنابيب (مواسير) للحد من التبخر والتسرب، واستنزاف المياه بسبب نمو ورد النيل على سطح الماء ونمو الحشائش على جانبي القنوات والترع والمجاري المائية الفرعية، ومن المُقدر أن يوفر ذلك حوالي

---

[1] محمد عاطف كشك، مرجع سابق، ص ٦٣ – ٦٤، ٧١.

٢٠% من كمية المياه المستخدمة في الزراعة[١]، أي ما يتراوح بين ١٠ و ١٢ مليار متر مكعب، وهي كمية كافية لزراعة أكثر من ٢ مليون فدان جديدة، كذلك بالإمكان توفير حوالي ١,٨ مليار متر مكعب أخرى من المياه التي تذهب إلى البحر المتوسط عبر فرعي النيل لاستخدامها في الزراعة، ومن أجل ذلك يجب إنشاء بوابات ضخمة، وأهوسة عند نهاية فرعي دمياط ورشيد حتى نوفر تلك المياه الضائعة، على أن نعمل على منع وصول المياه المالحة من البحر إلى الأراضي الزراعية [٢].

ب - تقليل مساحات المحاصيل المُستَنفِذة للمياه: هناك محاصيل زراعية تتصف بالشراهة في استهلاك المياه، وفي مقدمتها محصول الأرز، وهو يزرع على نطاق واسع في الوجه البحري، ويقابله في الوجه القبلي قصب السكر الذي يستهلك في زراعته هو الآخر كميات كبيرة من المياه، ثم يأتي بعدهما محصول الموز، وتعتبر هذه المحاصيل مسئولة عن استهلاك الجزء الأكبر من المياه المتوفرة في مصر مما يقلل من نصيب المحاصيل الأخرى خاصة القمح، الذي يعتبر المحصول الغذائي الرئيسي بالنسبة للشعب المصري، حيث يقوم الفلاحون بزراعة مساحات من محصول الأرز أكبر من تلك التي تقننها وزارة الزراعة، فالمساحة المسموح بزراعتها سنويًا من الأرز في حدود من ٧٠٠ ألف فدان إلى مليون فدان، في حين أن المساحة التي تزرع فعليًا تتراوح بين ٢,٥ و ٣ مليون فدان (٢٠١٥)، ويحتاج فدان الأرز لكي ينضج خلال خمسة شهور إلى ما بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ متر مكعب من المياه[٣].

ولقد تمكنت التكنولوجيا الحديثة في أستراليا واليابان من تخفيض استهلاك فدان الأرز من المياه إلى حوالي ٢٠٠٠ متر مكعب فقط بدلًا من ٤٠٠٠ متر، وذلك من خلال زراعة أنواع جديدة من الأرز يتم نضجها خلال ١٢٠ يومًا فقط بدلًا من ١٥٠

---

[١] نفس المصدر والمكان. وكذلك الأهرام ٢٨ مارس ٢٠١٠. وعبد المنعم الجلا في كلية الزراعة جامعة عين شمس، بجريدة الخميس ٢٧ يونيو ٢٠١٠.

[٢] الأهرام ٨ يونيو و٢٨ يوليو ٢٠١٠. والأهالي ١٥ مايو ٢٠١٠، مقال لحسين عبد الرازق، حرب المياه في حوض النيل.

[٣] محمد عاطف كشك، م. سابق، ص ٦٣ ـ ٦٥. والوفد ١١ يوليو ٢٠٠٧.

يومًا[1] كما هو موجود في مصر حاليًا، ولو تمكنا من زراعة تلك الأنواع الموفرة للمياه من محصول الأرز، وإذا قننا مساحة الأرض المزروعة منه، ونفذنا تلك المقننات بشكل حاسم لأدى ذلك إلى توفير كميات كبيرة من المياه يمكن استخدامها في زراعة المحاصيل الأخرى، وفي مشروعات التوسع الزراعي في مصر بشكل عام.

وخلافًا للتجاوزات الصارخة في زراعة محصول الأرز، هناك تجاوزات كبيرة أيضًا في المساحات المزروعة بقصب السكر في الوجه القبلي، وتلك المزروعة بالموز، وذلك يتعارض مع المصلحة العامة، ويشكل مخالفة صريحة تستوجب العقوبة، ومحاسبة المخالفين، وتنفيذ أحكام القانون عليهم؛ لأن ذلك يضر بالأمن الغذائي، والمصلحة القومية للبلاد[2]، وينبغي على وزارتي الزراعة والري دعم الفلاحين الذين يزرعون المحاصيل الاستراتيجية اللازمة لغذاء الشعب المصري وعلى رأسها القمح[3].

وفي هذا الإطار ينبغي زراعة محصول قصب السكر عن طريق نقل مياه الري عبر أنابيب بدلًا من الترع المكشوفة، مما يقلل استهلاك فدان القصب من ١١ إلى ٨ آلاف متر مكعب من المياه في السنة، ومن الواجب استبدال زراعة قصب السكر

---

(١) الوفد ١١ يوليو ٢٠٠٧.

(٢) الأهرام ٧ أبريل ٢٠١٠، مقال لضياء الدين القوصي عن مخالفات زراعة الأرز.

(٣) كان أحمد الليثي وزير الزراعة ٢٠٠٦ إبان حكم مبارك يرى أن من الممكن لمصر أن تكتفي ذاتيا من القمح، ولكن الذى أعاق تحقيق ذلك هو: ١ - أن وزارة الزراعة في وجود يوسف والي سمحت بزراعة مساحات كبيرة من الفاكهة فأصبح الموز متوفرًا عن القمح، ٢ – وتم تخفيض أسعار القمح محليًا إلى حد أن زراعته أصبحت لا تمثل جدوي اقتصادية، ٣ – ولم تشجع الدولة الفلاحين لزراعة وتوريد القمح، وتركتهم للتجار لكي يستغلونهم، ٤ - وقامت سياسة مبارك على أساس عدم التوسع في زراعة القمح حتى تستمر عملية استيراده من أمريكا، حتى يستفيد حيتان التجار في مصر من متعهدي استيراد القمح، وحتى تظل أمريكا راضية عن مبارك، وتساعده في توريث ابنه رئاسة حكم مصر وكأنها عزبة، ونتيجة لهذه السياسة التابعة تناقص إنتاج القمح من ٨ ملايين طن في ٢٠٠٥ إلى ٤,٥ مليون طن ٢٠١٠، وانخفضت بالتالي المساحة المزروعة منه، ويرى عبد السلام جمعه المسمى بأبي القمح أنه ينبغي زراعة ما لا يقل عن ٥,٢ مليون فدان لإنتاج ١٢ مليون طن من القمح مع ترشيد الفاقد من المحصول الذي يبلغ ٣٠% في بعض الأحيان. لمزيد من التفاصيل راجع الوفد ١١ يوليو ٢٠٠٧.

بمحصول البنجر حيث إنه أقل استهلاكًا للمياه، كذلك ينبغي تقليل المساحات التي تزرع بمحصول الموز في أنحاء البلاد[1].

ج – ترشيد استخدام المياه في المنازل والمؤسسات[2]: ينبغي استكمال توصيل شبكات مياه الشرب والصرف الصحي لجميع المدن والقرى والنجوع والمصانع والمؤسسات والشركات حفاظًا على نظافة المياه ومتطلبات الصحة العامة، على أن يستخدمها السكان بشكل مُرَشَّد، فليس من المعقول أن يغسل شخص ما يديه ووجهه أو يتوضأ بما يقرب من نصف برميل من المياه، أو تُترك بعض حنفيات ومحابس الصرف الصحي في المنازل والمدارس والشركات والمؤسسات الحكومية تالفة؛ لكي تضيع كميات من المياه النقية هباءً منثورًا مما يكلف ميزانية الدولة أموالًا طائلة بلا جدوى.

ومن الواجب العمل على منع تلوث مياه النيل حيث لا يزال نساء الفلاحين يغسلون أوانيهم وأدواتهم في مجاريه وفروعه بطريقة بدائية، كذلك ينبغي أن يمتنع السكان عن إلقاء الزبالة ومخلفات الصرف الصحي وعادم المصانع في نهر النيل وفروعه، حتى لا تؤدي مثل هذه المخالفات إلي زيادة نسبة المواد الكيماوية في مياه النهر، فيصعب استعمالها للاستخدام الآدمي، ويكون لها آثار ضارة على المحاصيل الزراعية خاصة الخضر والفاكهة، مما يؤدي إلى انتشار أمراض الفشل الكلوي، والسرطان، وأمراض الكبد، والبلهارسيا وغيرها.

ومن الواجب أن تُرشد المصانع على وجه الخصوص من استخداماتها المائية، وأن تمتنع عن تصريف عوادم عملياتها الصناعية في مياه النيل، مما يؤدى إلى تلوث تلك المياه، وذلك يستوجب تجريم ومعاقبة الذين يتعدون على مياه النيل أو يلوثونها أو يستخدمونها استخدامًا سيئًا، كذلك ينبغي فرض غرامات كبيرة على من

---

(١) نفس المصدر.

(٢) المصري اليوم ٧ يونيو ٢٠١٠.

يقوم بغسل الشوارع والمحلات والدواب والسيارات بمياه الشرب النقية، والإبقاء عليها للاستخدام البشري، مع توفير البديل لما يلزم من المياه الآمنة الاستخدام[1]. وعلى هيئات مياه الشرب رفع كفاءة شبكات المياه فيها، حتى لا تتسرب المياه أو تنفجر المواسير، وإذا تمكنا من ترشيد استهلاك المياه النقية لأمكننا توفير ما يقرب من ٢ مليار متر مكعب من المياه التي تساعد على سد الفجوة المائية التي تعاني منها مصر.

وينبغي أن تقوم أجهزة الإعلام بعمل حملات دورية تدعو فيها لترشيد استهلاك المياه، وتوضح خطورة الاستخدام المُسرف منها، ومخاطر تعدي الأهالي على نهر النيل، وإلقاء العوادم والملوثات فيه، وشرح الوضع الحرج للإمكانات المائية لمصر بسبب تناقص كميات المياه الواردة من نهر النيل.

د – ترشيد استخدام المياه الجوفية: تتوفر في مصر كميات من المياه الجوفية في الخزانات الأرضية للدلتا والوادي، وفي الساحل الشمالي، وفي سيناء خاصة في شمالها، وفي الصحراء الغربية والواحات، وغرب توشكى، وقد اختلفت التقديرات حول كميات المياه المتوفرة في هذه الخزانات، ومعظمها غير متجدد، فيقدر البعض مياه الصحراء الغربية بالذات بشيء من المبالغة، حيث يعتقد أنها تصل إلى تريليونات من الأمتار المكعبة، في حين أن التقديرات المدروسة، والصادرة عن وزارة الري والموارد المائية ترى أنه يوجد بالصحراء الغربية حوالي ٤٠٠ مليار متر مكعب من المياه الجوفية فقط، تكفي للاستخدام الآمن لمدة ١٠٠ سنة إذا كان معدل السحب السنوي منها في حدود ٤ مليارات متر مكعب، وتتباين الآراء في هذا المجال حيث يرى البعض أن الاستخدام الآمن، للمياه الجوفية في الصحراء الغربية يمكن أن يصل إلى ٧,٥ مليار متر مكعب سنويًا، ومن المؤكد أن السحب غير المحسوب للمياه الجوفية

---

[1] الأهرام في ٣ يونيو ٢٠١٠، عبد الرحمن عوض، ترشيد استخدام المياه.

يضر بمخزون تلك المياه، وقد يؤدي إلى جفافها أو زيادة الملوحة فيها في وقت قصير، مما يؤثر سلبًا على حقوق الأجيال القادمة من هذه المياه[١].

وإذا كانت المياه الجوفية تشكل مصدرًا هامًا للمياه في مصر فإن التعامل معها يجب ألا يتصف بالعشوائية حتى تعود تلك المياه بالنفع على مشروعات التنمية الزراعية، وعلى الاقتصاد القومي المصري بصفة عامة، ففي محيط مدينة القاهرة، وعلى طريق مصر الإسكندرية الصحراوي، وفي الساحل الشمالي، وتوشكى مُنحت مساحات واسعة من الأراضي الصحراوية أو الزراعية للأثرياء من أصحاب رءوس الأموال والمستثمرين الذين بدلًا من زراعتها بمحاصيل الغذاء التي يحتاجها شعب مصر، قاموا بتحويلها إلى منتجعات وفيلات وقرى سياحية، وباعوها بأغلى الأثمان للأغنياء الذين تستهلك حدائقهم، وملاعب الجولف الخاصة بهم كميات كبيرة من المياه التي ما أحوج البلاد إليها[٢]. ولقد أثرى هؤلاء المستثمرون ثراءً فاحشًا على حساب المصلحة القومية، مما يتنافى مع العدالة الاجتماعية التي ينبغي أن تسود بين أبناء الشعب المصري، ولذلك يجب إعادة النظر في كيفية توزيع هذه الأراضي، وتخصيص الجزء الأكبر منها للشباب، لكي يستفيدوا منها في بناءِ مستقبلهم، بدلًا من أن يظل العدد الأكبر منهم عاطلًا بلا عمل، ويضطر بعضهم للهجرة إلى البلاد الأوروبية للبحث عن العمل بطرق غير شرعية، مما يعرضهم للغرق في البحر المتوسط في كثير من الأحيان، أو السفر لبعض البلدان العربية التي يعمل فيها الشباب في كثير من الأحوال بمبالغ محدودة لا تتناسب مع حجم الجهد الذى يبذلونه، والمخاطر الكبيرة التي يتعرضون لها خاصة في الفترة الأخيرة، كحالات القتل الجماعي التي وقعت لعدد من المصريين في ليبيا من جانب جماعات " داعش "

---

(١) الأهرام ٢٨ يوليو ٢٠١٠.

(٢) الوفد ١٧ أغسطس ٢٠٠٩.

المتطرفة[١]، وخلاصة القول إنه لابد من وضع نظام متكامل لإدارة موارد المياه الجوفية وترشيد استخداماتها للصالح القومي للبلاد.

هـ - **إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي[٢]**: تعتبر مياه الصرف الزراعي والصحي من الموارد المهمة لسد العجز المائي في مصر، ومياه الصرف الزراعي تكون مناسبة لاستخدامها في الزراعة مرة أخرى، بعد تخليصها من بعض العوالق والأملاح، حيث يتم حاليًا إعادة استخدام حوالي ٩ مليارات متر مكعب منها كل سنة، وهذه الكمية قابلة للزيادة، أما مياه الصرف الصحي فهي محملة بكثير من الأملاح والمواد الكيماوية والمخلفات غير الصحية، ولذلك يمكن استخدامها في زراعة الأشجار فقط بعد معالجتها، وتستخدم مياه الصرف الصحي المعالجة حاليًا في منطقة الجبل الأصفر بشرق القاهرة وفي الوادي الجديد وحلوان وأسيوط والتبين، وتبلغ الكمية المعالجة من مياه الصرف الصحي في مصر حوالي ملياري متر مكعب، وتأمل وزارة الري أن تتم معالجة كميات إضافية منها.

و - **تحليه مياه البحر**: تجري عمليات تحلية لمياه البحر في مصر، ولكنها محدودة للغاية، ومخصصة للفنادق السياحية على وجه الخصوص، وكمية المياه المُحلاة لا تزيد عن ربع مليار متر مكعب حتى الآن، وفي ضوء نقص الموارد المائية في مصر لابد أن تقوم عملية تحلية لمياه البحر على نطاق واسع حتى يمكنها أن تسد جزءًا من العجز المائي في البلاد، خاصة أن مصر تمتلك أكثر من ٢٠٠٠ كم من السواحل على البحرين المتوسط والأحمر[٣]، فضلًا عن سواحل خليجي العقبة والسويس، فمن

---

[١] مغاوري دياب، المياه الجوفية بالصحراء المصرية وإمكانات التنمية، الأهرام ٥ سبتمبر ٢٠٠٩. وكذلك راجع المصري اليوم ١٦ فبراير ٢٠١٥، عن حوادث ذبح ٢١ شابًا من المصريين العاملين في ليبيا، وغارات القوات الجوية المصرية للانتقام من جماعات داعش في درنه على الساحل الشمالي الشرقي لليبيا.

[٢] نصر الدين علام، المياه والأرض الزراعية في مصر، م. سابق، ص ١٧٥ - ١٨٧.

[٣] نفس المرجع، ص ٢٠٦ - ٢١٥.

المفترض أن تتم تغطية الحاجات المائية للمدن والفنادق والقرى السياحية والمصانع الموجودة على السواحل المصرية من المياه المُحلاة، مما يوفر أكثر من ٥ مليارات متر مكعب يتم استهلاكها من مياه النيل في هذه المناطق، ولو تم توفير هذه الكمية لأمكننا زراعة مساحات إضافية من الأراضي الزراعية قد تصل إلى مليون فدان، مما يساعد على سد العجز في المحاصيل الغذائية، وفي مقدمتها القمح، الذي يجعل مصر رهينة للدول الأجنبية التي تصدره إلينا.

ونحن نرى أن من أهم مسئوليات الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية، والعاملين في مجال الصناعة بمصر، العمل على تطوير صناعة آلات تحلية المياه، لكي تنتج أكبر كمية من المياه المُحلاة بأقل قدر من الطاقة، كما ينبغي في الوقت نفسه تطوير طرق إنتاج الطاقة سواء عن طريق بناء المفاعل الذرية، أو توليد الطاقة من المصادر المتجددة كالشمس والرياح، حتى تنخفض تكلفة إنتاج المتر المكعب الواحد من المياه المُحلاة من دولار تقريبًا في الوقت الحالي إلى ١٠% من هذا المبلغ، حتى يكون استخدامها ذا جدوى اقتصادية حقيقية.

ثانيًا: إقامة مشروعات تنمية للمياه في أعالي النيل.

تبين إحصاءات الإيراد المائي لحوض النيل أن جملة ما يسقط عليه من مياه الأمطار كبيرة جدًا، فحجم المتساقط المطري على الهضبة الإثيوبية وحدها، والذي يدخل في نطاق حوض النيل يبلغ ٥٩٠ مليار متر مكعب سنويًا - من أصل ٩٣٥ مليار متر مكعب من الأمطار التي تسقط على تلك الهضبة - كما تسقط على منابع النيل الاستوائية أمطار مقدارها ٥١٧ مليار متر مكعب، كذلك تسقط على مناطق جنوب السودان ٥٥٤ مليار متر مكعب من مياه الأمطار، ويبلغ إجمالي هذه الكميات المائية ١٦٦١ مليار متر مكعب، وهو ما يعني أن متوسط نصيب الفرد من مواطني دول الحوض العشر من تلك المياه يصل إلى أكثر من ٤٠٠٠ متر مكعب في السنة، الأمر الذي يبيِّن بما لا يدع مجالًا للشك

أن هناك حالة وفرة مائية في حوض النيل، وقد أكد على هذا الرأي السواد الأعظم من خبراء المياه في مصر والسودان وبعض دول الحوض، ومع ذلك فإن كمية المياه الواصلة لنهر النيل مُقدرة عند أسوان تبلغ حوالي ٨٤ مليار متر مكعب، وهي لا تتعدى ٥% من مياه الأمطار الساقطة على منابع النيل بكاملها مما يوضح ضآلة ما يصل إلى مصر والسودان من هذه المياه[١]، وترجع تلك المعادلة الصعبة إلى ضخامة حجم ما يُفقد من المياه في مناطق أعالي النيل، ويقدر البعض جملة الفواقد المائية في منطقة السدود وبحر الغزال بحوالي ٣٣ مليار متر مكعب من المياه سنويًا، بينما تذكر إحصاءات الحكومة السودانية أن هذه الفواقد تزيد عن ٤٢ مليار متر مكعب[٢].

وإذا قمنا بمراجعة الموازين المائية لدول حوض النيل نجد أن دول المنابع تعتمد في معظم الأحيان على الأمطار التي تنزل على أراضيها، والتي تغطي حاجاتها من المياه إلى حد كبير، مما يجعلها ليست في حاجة ملحة إلى مجرى النيل، بينما تتركز مشكلة نقص المياه في مناطق أدنى النهر بصفة خاصة، ولذلك ينبغي إقامة بعض مشروعات التنمية الهيدروليكية التي توفر الفواقد المائية

---

[١] رشدي سعيد، نهر النيل، م. سابق، ص ٣٠٠ – ٣٠٢. نصر الدين علام، اتفاقية عنتيبي والسدود الأثيوبية، الحقائق والتداعيات، م. سابق، ص ١٧. محمد سالمان طايع، تأثير المتغيرات الدولية الاستراتيجية على طبيعة التفاعلات المائية في حوض النيل، من كتاب الأمن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار، (تحرير: أيمن عبد الوهاب)، أكتوبر ٢٠١١، ص ١٧٤. وشرين مبارك بسيس فضل الله، نهر النيل في العلاقات المصرية الإثيوبية، م. سابق، ص ١٠٣. السعيد البدوي، الأنهار الكبرى في الوطن العربي، ندوة المياه في الوطن العربي، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٩٤، ص ٩٥ – ٩٦.

[٢] حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط، م. سابق، ص٩٠. فاروق كامل عزالدين، مشكلة جنوب السودان والعلاقات المصرية السودانية: دراسة في الجغرافيا السياسية،١٩٨٩، ص ٥٠. كذلك راجع المسار رقم ٤ من المسارات الثمانية للوحة رقم ٣ لقناة جونجلي من التقرير السنوي الأول للهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل، ١٩٦٠ - ١٩٦١. ومحمود أبو زيد، المياه العربية الأفريقية في القرن الحادي والعشرين، ص ٥١٠ – ٥١٣.

Arthur Okoth – Owiro, The Nile Treaty, State Succession and International Treaty Commitments: A Case Study of The Nile Water Treaties, Nairobi, Kenia, 2004. P 2 - 3.

لمصلحة دول الحوض خاصة دولتي المصب بدلًا من ضياعها هباء عن طريق البخر والتسرب في مناطق السدود وغيرها.

ومن أهم المشروعات التي توفر المياه الضائعة في منابع النيل الاستوائية – والتي تزيد موارد النيل المتجهة إلى مصر والسودان – إنشاء خزان على بحيرة فيكتوريا، وعمل قنطرة عند مخرج بحيرة كيوجا، وفي مرحلة أخرى ينبغي إنشاء خزان آخر على بحيرة ألبرت ليوفر ٤,٨ مليار متر مكعب من المياه، واستئناف حفر قناة جونجلي في وسط منطقة السدود لسحب الفواقد المائية منها لتوصيلها إلى النيل الأبيض عند ملكال، ومن المنتظر أن يتم تنفيذها على مرحلتين، مما سيوفر ما بين ٧ و٨ مليارات متر مكعب من مياه النيل سنويًّا[١]، وخلال إنجاز المرحلة الثانية من مشروع القناة يلزم عمل قنوات تحويل لتقليل فواقد المياه في حوض بحر الغزال لتوفير ٧ مليارات متر مكعب من المياه، وعمل قناة تحويل أخرى لتجنب مستنقعات مشار مما يوفر ٤ مليارات متر مكعب أخرى من المياه، ويقدر خبراء الدراسات الهيدرولوجية أن ما يمكن توفيره من المياه الضائعة في منطقة المنابع الاستوائية تبلغ ١٩ مليار متر مكعب (تقدر تلك المياه الضائعة في منطقة المستنقعات بـ ٣٦ مليار متر مكعب، بينما تقدرها الحكومة السودانية بـ ٤٢ مليار متر مكعب)، ومن المفترض استفادة مصر والسودان ودول حوض النيل من كميات المياه المتوفرة إذا تم تنفيذ مشروعات التخزين المشار إليها في أعالي النيل[٢].

---

(١) صلاح الدين على الشامي، مياه النيل، م. سابق، ص ١٤٥ – ١٤٦، ١٥٨ – ١٦٠. وكذلك رشدي سعيد، مستقبل الاستفادة من مياه النيل، م. سابق، ص ١٦ - ١٨.

(٢) رشدي سعيد، مستقبل الاستفادة من مياه النيل، م. سابق، ص ١٦ - ١٨. ومحمود أبو زيد، المياه العربية الأفريقية في القرن الحادي والعشرين، م. سابق، ص ٥١٠ – ٥١٣. كريمة السروجي، ومحمد عبد المقصود، النيل حياة أو موت، م. سابق، ص ١٣٤. لمزيد من التفاصيل راجع الهيئة الدائمة المشتركة لمياه النيل، التقرير السنوي الأول، ١٩٦٠ - ١٩٦١، ص ١١٩ – ١٥٢.

ولا يمكن إتمام المشروعات المائية المشار إليها أو غيرها في مناطق أعالي النيل بالطبع إلا بالاتفاق مع دول المنابع لكي تكون الفائدة مشتركة، وحتى تتحقق المنافع للجميع سواء على المستوى الهيدروليكي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي، وذلك بعد عمل دراسات الجدوى اللازمة لإقامة مثل هذه المشروعات، ويتطلب الأمر أن تقوم مصر بعمل مشروعات مائية في بعض دول أعالي النيل، كإنشاء سدود وحفر آبار لتحقيق التنمية الزراعية والعمرانية، بل وعلى مصر أن تكون شريكا في تلك المشروعات، كي تستفيد منها دول المنابع، كما تستفيد مصر، وحتى يمكن توفير مياه المجاري المائية الكبرى لنهر النيل لتتجه إلى مصر والسودان.

ثالثًا: مشروعات التوسع الزراعي للخروج من الدلتا والوادي القديم:

خريطة توزيع السكان في مصر مختلة، حيث يتركز السكان في الدلتا ووادي النيل منذ آلاف السنين، ولا تزيد المساحة المأهولة بالسكان عن ٧,٨% من مساحة مصر الكلية حتى الآن، ولقد أدت الزيادة السكانية إلى ضعف معدل التطور والتنمية، والضغط على البنية التحتية من طرق ومواصلات ومياه وكهرباء وأراضٍ ومدن وقرى، مما يعكس حالة من الازدحام السكاني غير الموجود في العالم، وتزايد أعداد المناطق العشوائية بشكل مخيف، وقد أدى ذلك الوضع إلى انتشار البطالة، والشعور بالإحباط لدى الشباب، مما وفر مناخًا مناسبًا للإرهاب وذيوع أفكار الأصولية الإسلامية المتطرفة، وقد أعاق ذلك كله محاولات مصر لسد الحاجات الأساسية للسكان القاطنين فيها، أو التمكن من اللحاق بالدول المتقدمة، وكان لابد من البحث عن طرق جديدة للخروج من الوادي الضيق والانتشار في أراضي مصر الواسعة خاصة في مناطق الصحراء الغربية، وعلى السواحل الشمالية للبحر المتوسط، والسواحل الشرقية

للبحر الأحمر خاصة في سيناء، لتوسيع مساحة الأراضي الزراعية وإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة[1].

ويعد نجاح مصر، وشعبها الواعي المثابر بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، الزعيم الوطني الجسور، في حفر قناة السويس الجديدة في عام واحد فقط انتهى في ٦ أغسطس ٢٠١٥، مما يعتبر معجزة هزت العالم، وإنجاز لا يحققه سوى بناة الأهرام، انفتح الباب على مصراعيه لتنمية منطقة قناة السويس، لعمل مشروعات لوجستية، كتموين السفن، وإصلاحها، وإقامة مستودعات الحاويات، وإنشاء الاستراحات، والمحلات العملاقة للتسوق، والمناطق السياحية للتعرف على حضارة مصر وتاريخها وثقافتها، وتحقيق الانتشار العمراني والزراعي في ربوع سيناء، وخلق مشروعات صناعية جديدة، كصناعة السيارات، وقطع الغيار، والصناعات المعدنية، والزجاجية والتكنولوجية، مما سيساعد على تشغيل العمالة المصرية بدلا من ذهابها للعمل في الخارج، وسوف يكون ذلك دافعا لتطوير موانئ القناة الثلاث السويس والإسماعيلية وبورسعيد، وموانئ العريش والأدبية ونويبع وطابا وغيرها؛ لكي ترقى إلى مستوى الموانئ والمدن العالمية، وسيؤدي ذلك إلى عمل نقلة كبيرة في الاقتصاد والمجتمع المصريين، ويزيد الدخل القومي، وينقل مصر إلى مصاف الدول المتقدمة.

وعودة إلى موضوعنا الرئيسي فقد طرح بعض الباحثين وخبراء وزارتي الزراعة والري ورجال الجغرافيا والجيولوجيا مشروعات متعددة لتحويل أمل مصر في الخروج من الدلتا والوادي الضيق إلى حقيقة ماثلة، ولسوف نعرض هنا لأربعة من هذه المشروعات:

أ – برنامج استصلاح الأراضي من ١٩٩٧ – ٢٠١٧ ومشروع توشكى: في نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الجديدة في عهد حسني مبارك خططت الحكومة لاستصلاح وزراعة ٣,٤ مليون فدان جديدة حتى ٢٠١٧، وكان يتركز الجزء الأكبر

---

[1] زكي البحيري، توشكي وتاريخ تطور الإمكانيات المائية، تحت النشر، ص ٥ - ٧.

من البرنامج في تنفيذ مشروع توشكى، بهدف تحقيق التنمية الزراعية وإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة في تلك المنطقة من جنوب مصر [١].

وجاءت فكرة مشروع توشكى على أساس الاستفادة من مياه الفيضان التي زادت في بعض السنوات في بحيرة ناصر عن الحد المعتاد لها في أواخر ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي، مما كان يتطلب تصريفها حفاظًا على جسم السد العالي، وإبقاءً على قدرته لتحمل التخزين المائي، وكان يتم تصريف المياه الزائدة في مفيض توشكى كخزان مكمل لبحيرة ناصر ، ولما تجمعت كميات كبيرة من المياه في المفيض فكر بعض المهتمين بالتنمية والعمران بمصر في إمكانية رفع المياه من مفيض توشكى المنخفض إلى ترع وقنوات الأراضي المجاورة للمفيض، عن طريق آلات رفع مناسبة، لري تلك الأراضي بمنطقة توشكى التي تمتد غرب بحيرة ناصر وتضم ملايين الأفدنة، على أن يتم استكمال عمليات ري تلك الأراضي عن طريق مياه الآبار حيث تحتوي هذه المنطقة على خزان جوفي يمتد في جنوب غرب مصر ، وتقدر مياهه بـ ٢٠٠ مليار متر مكعب[٢]، وقد تم إنفاق ما يقرب من ٧ مليارات جنيه من أموال الدولة لعمل البنية الأساسية لذلك المشروع، ولكن لم يمضِ المشروع حسب ما كان مخططًا له، ولم يتم زراعة سوى ٣٥ ألف فدان فقط، من إجمالي المساحة التي كان من المستهدف زراعتها خلال المرحلة الأولى للمشروع ومقدارها ٧٠٠ ألف فدان[٣]،

---

(١) الشروق ٦ مارس ٢٠٠٩.

(٢) محمود أبو زيد، المياه، مصدر للتوتر في القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨، ص ١٤٩-١٥٠. وكذلك لواء أمين، توشكي بوابة مصر للقرن الحادي والعشرين، مكتبة الإيمان، المنصورة، ١٩٩٧. وأيضا لطفي الله إمام صالح، مشروع توشكي، الإنسان ... والاستثمار ... والتنمية، مكتبة الأسرة، ١٩٩٨، ص ٢٥ – ٣٢. والأهرام ١٥ مارس ١٩٩٨، مقال لمحمد عبد المنعم، توشكي، النسخة المصرية من الغزو الغربي الأمريكي. وزكي البحيري، توشكي وتاريخ تطور الإمكانيات المائية، مرجع سابق، ص ٥ - ٧.

(٣) الأهرام ٧ أغسطس ٢٠١٤.

والمساحة التي تمت زراعتها لا تتناسب على الإطلاق مع حجم المبالغ المالية الكبيرة التي أنفقت على المشروع، والضجة الكبيرة التي أثيرت بخصوصه.

وتكمن المشكلة في أن حكومات عصر مبارك وأولها حكومة الجنزوري كانت قد قامت بتوزيع أراضي المشروع التي كان مزمعًا زراعتها على شركات استثمارية مصرية وعربية لم تكن جادة، ولم تقم بإنجاز ما كان مرجوًّا منها تنفيذه[1]. وربما كانت تراهن هذه الشركات على أن تُبقي على ما حصلت عليه من أراضي لفترة من الزمن – أي تقوم " تسقيعها " كما يقول المثل البلدي – لكي تبيعها بالمليارات إذا حدث انتعاش زراعي في منطقة المشروع، أو زادت أسعار الأراضي في سوق العقارات، فلم يكن لدى أصحاب هذه الشركات الاستثمارية هدف قومي كتحقيق الاكتفاء الذاتي لمصر من المحاصيل الغذائية، أو خلق مجتمعات عمرانية جديدة ينتقل إليها السكان من الدلتا والوادي القديم الذي ضاق بمن فيه.

ومع الطفرة التي تشهدها مصر في الوقت الحاضر بعد تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم في البلاد يُعاد إحياء مشروع توشكى – وهو في غاية الأهمية للتنمية الزراعية والعمرانية، ويمثل قوة دفع للاستثمار في مصر – بعد أن طالب الكثيرون باستئناف العمل الجاد فيه حتى يستفيد منه جميع المصريين، ولكي لا تضيع الأموال الكثيرة التي أنفقت عليه هباءً، ويمكن زراعة بعض أراضي توشكى بالقمح والذرة لسد جزء من الفجوة الغذائية في البلاد، وقد اتُخذت خطوات جادة في المشروع (٢٠١٥) وتشكلت لجنة تنسيقية عليا ضمت خبراء من وزارتي الري والزراعة لسحب الأراضي من الشركات غير الجادة، وقام د. مصطفى مدبولي وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة بالفعل ببحث ودراسة مشروعات تنمية مدينة توشكى، وتم إقامة المباني في بعض الأحياء بها من الإسكان الاجتماعي والمتوسط كما أقيمت بعض الخدمات الضرورية كالمستشفيات والمدارس والأنشطة التجارية والصناعية ...

---

[1] نفسه.

إلخ[1]، لكي تكون هذه المدينة المركز العمراني والإداري الذي ينطلق منه قطار العمل السريع في المشروع الزراعي التنموي الكبير.

ب – مشروع ممر التنمية: اقترح د. فاروق الباز عالم الجيولوجيا بوكالة الفضاء الأمريكية " ناسا " هذا المشروع، وهو عبارة عن ممر تنموي يخترق الصحراء الغربية من شمالها إلى جنوبها بموازاة نهر النيل بدلتاه في الوجه البحري، ووادية في الوجه القبلي.

ويرى الباز أنه خلال أبحاثه وزياراته الميدانية للصحراء الغربية قد لاحظ أن هذه الصحراء كانت غزيرة الأمطار، أثناء العصر المطير الذى استمر ٦٠٠٠ سنة وسارت مياه تلك الأمطار في مسارات وبحيرات متعددة وتسربت كميات كبيرة منها في جوف الصحراء الغربية، مما أدى إلى تكوين خزان للمياه الجوفية في باطنها، وخلال الـ ٥٠٠٠ سنة التالية للعصر المطير وحتى الآن انحسر المطر تدريجيًا ودخلت تلك المنطقة في عصر من الجفاف والتصحر[2]، ويخلص د. الباز إلى أن هناك خزانًا نهريًا جوفيًا ضخمًا في باطن الصحراء الغربية.

وفي هذا الإطار اقترح الباز مشروعه " ممر التنمية والتعمير" وهو عبارة عن ممر طولي يبعد عن الوادي القديم بما يتراوح بين ١٠٠ و ١٨٠ كم، ويبدأ بالقرب من منطقة العالمين شمال الصحراء الغربية، ويمتد حتى حدود مصر الجنوبية بطول ١٢٠٠ كم تقريبًا، ويخرج من هذا الممر اثنا عشر محورًا من الطرق العرضية – التي تدور حولها عمليات التنمية – التي تربط ممر التنمية بمراكز التجمع السكاني في الوادي القديم، وسوف يتطلب الأمر، حسب تصور الباز، إنشاء طريق سكة حديد للنقل السريع بموازاة الطريق البري الرئيسي لممر التنمية، وأن يتم سحب أنبوب مائي

---

(1) ضياء الدين القوصي، منخفض توشكي، خزان مصر الجديد، مقال بالأهرام ٣ سبتمبر ١٩٩٩. وكذلك الأهرام ٧ أغسطس ٢٠١٤.

(2) فاروق الباز، ممر التنمية والتعمير وسيلة لتأمين مستقبل الأجيال القادمة في مصر، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩، ص ٢٣ - ٢٥.

من بحيرة ناصر جنوبًا حتى نهاية الممر على ساحل البحر المتوسط، للاستفادة منه في عمليات التنمية والعمران الأولية، حتى يتم حفر الآبار التي تسحب كميات هائلة من المياه الجوفية لتحقيق المشروع التنموي الزراعي والعمراني، ويتطلب المشروع كذلك إنشاء خط كهربائي لتوفير الطاقة المطلوبة على جانبي الطريق الرئيسي والطرق الفرعية بشكل مؤقت حتى يتم إنتاج الطاقة المتجددة من الشمس[1].

وحسب تصور الباز فإنه سوف يقام في أقصى شمال ممر التنمية على البحر المتوسط ميناء عالمي كبير لربط ذلك الممر بالعالم الخارجي، وعلى طول ذلك الممر تقام المحاور العرضية المقترحة للمشروع وعددها ١٢ محورًا ٣ منها تتجه نحو الدلتا هي محاور العالمين، والإسكندرية، وطنطا، أما التسعة الباقية فهي محاور القاهرة، والفيوم، والمنيا، وأسيوط، وقنا، وكوم أمبو، وأسوان، وتوشكى، وأبو سنبل، ويمثل كل محور منها مجالًا للتنمية بين الوادي القديم وممر التنمية، حيث يتم إقامة مشروعات زراعية وعمرانية، حول الممر الرئيسي وحول المحاور المتصلة به، باستغلال المياه الجوفية الموجودة في الصحراء الغربية، وسوف تكون مناطق الزراعة هذه مكانًا مناسبًا للزراعات النظيفة التي يمكن تصديرها أو الاستفادة منها لسد العجز من محاصيل الغذاء في مصر[2].

وحسب تصور د. الباز سوف يساعد محور القاهرة العرضي بالذات على سحب أعداد كبيرة من سكان العاصمة ذات الكثافة السكانية العالية، كما سيساعد على استيعاب عدد كبير من المنشآت التي تحتاج لأجواء نظيفة كالمستشفيات والأندية بدلًا من وسط القاهرة المزدحم والملوث بالأدخنة.

وسيكون محور الفيوم من أهم المحاور لقربه من القاهرة؛ حيث يسهل إقامة العديد من الصناعات الثقيلة حوله بعيدًا عن العمران شمال غرب منخفض الفيوم،

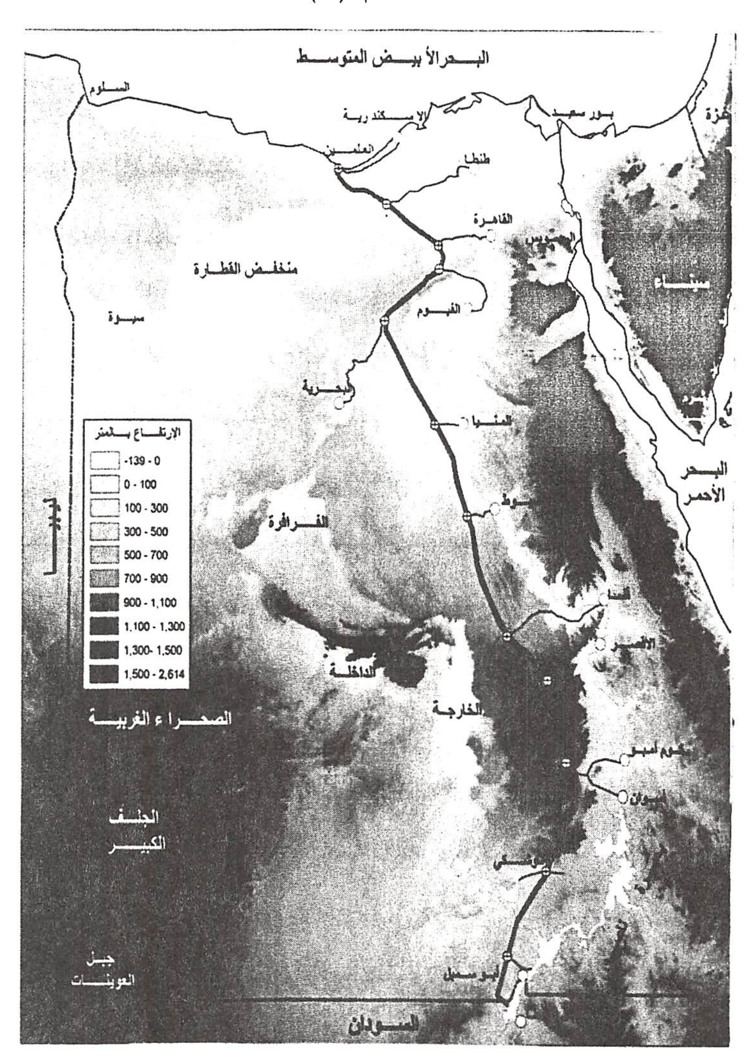
---

(1) نفس المصدر، ص ٣٩ - ٤٢.

(2) نفسه، ص ٦٨ - ٧٥.

وسوف يربط المحور المتجه نحو الواحات البحرية بين ممر التنمية وواحات الصحراء الغربية كلها[1]، والخريطة التالية تبين مسار مشروع ممر التنمية.

خريطة رقم (٩)



تبين مسار ممر التنمية والتعمير، مقترح د. فاروق الباز لتنمية مصر، المصدر: كتاب فاروق الباز، ممر التنمية والتعمير، وسيلة لتأمين مستقبل الأجيال القادمة في مصر، سلسلة العلوم والتكنولوجيا، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهـــرة ٢٠٠٩، ص ٤٤.

---

(١) نفس المكان.

وعلى الرغم من أن مسئولية تنفيذ المشروع تقع على الوزارات المختصة والسلطات التنفيذية فإنه – حسب رأي فاروق الباز – ينبغي إشراك معظم الشعب المصري في المشروع حيث إنه يمثل عملية تنموية قومية واسعة للبلاد[1].

ولأن الباز عالم في الجيولوجيا، فربما غابت عنه بعض الأمور التي تخص الجغرافيا والمناخ والمياه؛ ولذلك ينبغي الإشارة هنا إلى أن مشروع ممر التنمية من وجهة نظرنا تواجهه معوقات حقيقية، ولا يمكن تنفيذه طبقًا لتصورات الباز إلا بدراسة هذه المعوقات، والعمل على معالجتها، وإلا أصبح من الصعب تحقيق المشروع برُمته، وأهم هذه المعوقات هي:

(١) أن مياه بحيرة ناصر في ظل الظروف المائية الحالية، التي تعاني منها أراضي الوادي القديم من شُح المياه في نهايات الترع في كثير من الأحيان، لا تكفي لسحب أنبوب المياه اللازم لممر التنمية، خاصة أن كميات مياه النيل قابلة للتناقص بسبب المشروعات المائية المزمع إقامتها في أعالي النيل بواسطة دول المنابع، وإذا كان قد تم إنفاق ٧ مليارات جنيه على مشروع توشكى فإن الأمر يستوجب ضرورة توفير جزء من مياه النيل لاستكمال زراعة أراضي هذا المشروع، وتحقيق التوسع الزراعي والعمراني المرتبط به قبل التفكير في سحب أنبوب مياه لمشروع جديد (ممر التنمية)، لا نعرف أبعاده في ظل التناقص المحتمل لمياه النيل، ونحن لسنا في حاجة إلى الحديث عن ضخامة تكاليف المشروع خاصة فيما يتصل بتمهيد طريق بري، ومد أنبوب مائي، وإنشاء خط سكة حديد بطول ١٢٠٠ كم من العالمين إلى بحيرة ناصر، وهي مبالغ طائلة لا يمكن أن تتحملها ميزانية مصر في الوقت الحالي بأي حال من الأحوال.

(٢) أن مياه الصحراء الغربية حسب رأي د. مغاوري دياب أستاذ الجيولوجيا والمياه بجامعة شبين الكوم، ود. صبري حمد أستاذ جغرافية السكان بجامعة الأزهر ليست

---

[1] نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٧.

بالضخامة التي يتصورها الباز، ورغم أنه لا يوجد رأي قاطع بخصوصها فهي لا تكفي لأكثر من ١٠٠ سنة إذا تم سحب ٤ مليارات متر مكعب سنويًا منها فقط – حسب إحصاءات وزارة الري – فماذا سيحدث بعد هذه الفترة الزمنية؟، فقد يشكل ممر التنمية مأزقًا في المستقبل، إلا إذا تم عمل مشروعات مائية كبرى في أعالي النيل لكي تزيد من التدفقات المائية الواردة لبحيرة ناصر، مما يسمح بالمضي قدمًا في تنفيذ مشروعات التوسع الزراعي والعمراني المقترحة.

ج: **مشروع نيل الواحات:** يقترح هذا المشروع د. إبراهيم غانم بقسم الجغرافيا بكلية الآداب جامعة طنطا، وقد أطلق غانم على مشروعه اسم (نيل الواحات)، وهو يعتبره مشروعًا قوميًا لمصر، وللتكامل والتعاون بين مصر ودول حوض النيل للعمل على زيادة حصة مصر من المياه[1]، وحسب مخطط المشروع فإنه يخترق الصحراء الغربية – وهو مشابه لمشروع ممر التنمية – لكنه يأخذ مسارًا آخر، فخط سيره من بحيرة ناصر مرورًا بالواحات وانتهاء بمنخفض القطارة[2].

وتحقيق مشروع "نيل الواحات" حسب تصور د. غانم، يعني القيام بحفر مجرى مائي جديد مبطن طوله حوالي ١٠٠٠ كيلومتر يجري فوق النيل البلايوسيني القديم في الصحراء الغربية، يبدأ من نقطة على بحيرة ناصر تبعد ٢٥ كيلومترًا شمال خط الحدود – وهو ٢٢ درجة شمالًا – بين مصر والسودان، ثم يسير في اتجاه شمالي غربي، ويتجه بعد ذلك إلى الجنوب من منخفض جنوب الوادي مع الانحدار العام للأرض، ثم يواصل سيرة غرب الواحات الخارجة، ويسير حتى شمال الواحات الداخلة، ويستمر في جريانه مع انحدار الصحراء إلى شرق واحة الفرافرة ثم الواحات البحرية؛ لكي يصب في نهاية

---

[1] د. إبراهيم على غانم، نيل الواحات، كمشروع قومي لمصر، ومشروع مصر للتكامل ودول حوض النيل، ملخص الموضوع، نشر جامعة عين شمس في ٣ سبتمبر، ٢٠١٢.

[2] نفس المصدر.

المطاف في منخفض القطارة، وحسب تصور د. غانم، سيخرج من مجرى " نيل الواحات " عدة ترع رئيسية وفرعية تتجه نحو منخفض جنوب الوادي وتجاه الواحات لعمل مشروعات زراعية وتنموية هناك، وسوف يشكل مجرى نيل الواحات طريقًا ملاحيًا وسياحيًا منقطع النظير وتبين الخريطة رقم (١٠) مخطط نيل الواحات كما يتصوره صاحبه[١].

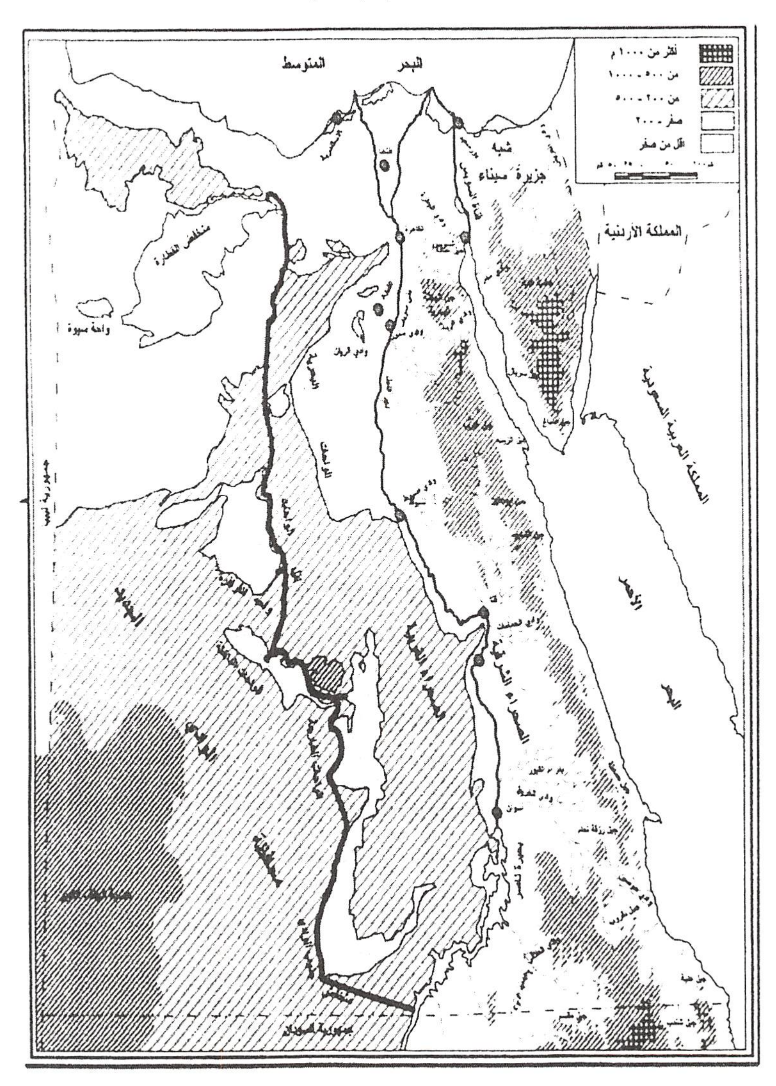
ويقوم المشروع على أساس الربط بين محافظات الوجه القبلي في وادي النيل القديم ومسار نيل الواحات عن طريق ممرات تنمية وتعمير، وعلى أن يكون هناك ميناء بحري على البحر المتوسط للارتباط بالعالم الخارجي، لزوم عمليات تصدير منتجات الوادي الجديد واستيراد ما يلزم سكانه من الخارج، ومشروع نيل الواحات يتشابه مع مشروع محور التنمية للباز في هذه الجزئية أيضًا.

ويقوم المشروع على أساس سحب مياه النيل من بحيرة ناصر وتسييرها في مسار " نيل الواحات " المشار إليه؛ حيث تتجه تلك المياه نحو الشمال لتصب في منخفض القطارة مما يمكن من توليد الكهرباء عند تدفق المياه في ذلك المنخفض العميق، ويشير د. إبراهيم غانم إلى أن المشروع يمكنه أن يستفيد من توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية المتوفرة في مناطق الصحراء الغربية[٢].

---

[١] نفسه.
[٢] نفسه.

خريطة رقم (١٠)



خريطة تبين مخطط نيل الواحات، كما يراه د. إبراهيم غانم كنهر جديد موازٍ لنهر النيل الأصلي، ومتجه نحو الواحات حتى منخفض القطارة. المصدر: إبراهيم غانم أستاذ الجغرافيا بجامعة طنطا، نيل الواحات كمشروع قومي لمصر ومشروع مصر للتكامل ودول حوض النيل، منشور عن جامعة عين شمس في ٣ سبتمبر ٢٠١٢.

ومشروع " نيل الواحات " يتوقف تنفيذه فقط على زيادة نصيب مصر من مياه النيل؛ لأن د. غانم يراهن على تحقيق تلك الزيادة في مياه النيل المتجه إلينا مقابل توصيل مصر لجزء من الكهرباء المولدة لديها من الطاقة الشمسية وخلافها إلى دول المنابع، ومصر لم تتمكن حتى الآن من إنتاج الكهرباء التي تكفيها، فكيف يمكنها أن تصدر الكهرباء إلى دول المنابع التي هي في حاجة ملحة للطاقة في الوقت الحالي؟، ويضاف إلى ذلك أن مياه النيل في تناقص مستمر، ليس فقط بسبب عوامل مناخية ولكن أيضًا بسبب اتجاه دول حوض النيل لإقامة مشروعات تنمية زراعية، وبناء سدود بعضها لتوليد الكهرباء مما يؤدى إلى تناقص كميات المياه الواردة إلينا، وخلاصة القول أنه بدون إقامة مشروعات تحقق الزيادة المائية المتجهة إلى مصر من مياه النيل لا أمل في تنفيذ مشروع نيل الواحات المقترح من جانب د. غانم[١]، وحسب تصور صاحب المشروع فإنه يمكن توفير المياه المطلوبة لتنفيذ مخطط نيل الواحات إذا تحققت المقترحات أو التصورات الآتية:

١ – الحفاظ على فواقد المياه المتبخرة والمتسربة في بحيرة فيكتوريا بأوغندا وتنزانيا وكينيا، وذلك بردم مساحات كبيرة منها وتعميقها مما يوفر ٩٥ مليار متر مكعب سنويًّا.

٢ – الحفاظ على فواقد مياه بحيرة كايوجا بردم مستنقعاتها وتعميقها لتوفير حوالي ٢٠ مليار متر مكعب تفقد كل سنة عن طريق البخر.

٣ – جمع فواقد مياه بحر الجبل وحوض بحر الغزال وبحر العرب بمستنقعات جنوب السودان، ومستنقعات مشار في جنوب السوباط مما يوفر عشرات المليارات من المياه تفقد عن طريق البخر[٢].

---

(١) نفسه.

(٢) نفسه.

٤ – شق قناة لتوصيل مياه نهر الكونغو عن طريق نهر الأويانجي عبر فرعه نهر أويلي من المنسوب المنخفض إلى المنسوب المرتفع في نيل ألبرت أو بحر الجبل بجنوب السودان[١].

٥ – حفر قناة جونجلي لنقل كميات المياه الكبيرة التي ستتوفر من المياه المنقولة من نهر الكونغو، وتلك الموجودة في منطقة السدود والمستنقعات بجنوب السودان إلى النيل الأبيض، لتسير في نهر النيل[٢].

والحق أن عملية توفير مياه النيل بالطريقة التي يقترحها د. غانم ليست بهذه السهولة، ومما لاشك فيه أن عملية ردم مستنقعات ممتدة حول بحيرتي فيكتوريا وكايوجا ليس بالأمر الهين الذي توافق عليه دول المنابع، خاصة أن التجمعات البشرية التي تعيش حول هذه البحيرات تعتمد على مياه تلك المستنقعات في عمليات الصيد والزراعة البسيطة، كما يساعد وجود هذه المستنقعات على نمو الأشجار والنباتات التي تعيش عليها قطعان الماشية التي يرعاها السكان، والتي تشكل جزءًا أساسيًا من النشاط البشرى والدخل المادي لهم، ثم ما المقابل الذي يعود على الدول التي ستُنفذ فيها المشروعات المائية المقترحة لحساب مصر؟، وحتى لو وافقت دول

---

(١) قدم بعض المهتمين بالتنمية المائية والزراعية في مصر إلي رئاسة الجمهورية في ٢٠١٣ مقترحًا بتحويل مياه أحد فروع نهر الكونغو، وهو نهر أويلي، نحو نهر النيل، وذلك بحفر قناة بطول ٤٢٤ كم يمكنها توصيل كمية مقدارها ٩٥ مليار متر مكعب يتم رفعها من ذلك الفرع – وجدير بالذكر أن نهر الكونغو يصب في المحيط الأطلنطي فائضًا مقداره ١٢٠٠ مليار متر مكعب - لتصب في نهر النيل، والمشروع يتطلب إقامة بعض السدود على البحيرات الكبرى لنهر لنيل، وحفر قناة جونجلي، وتعميق مجرى النيل لاستيعاب المياه الإضافية، وهو مشروع ضخم وصعب التحقيق ولو تم لكفي مصر والسودان كفاية كاملة من المياه، ومشروع كهذا يمكنه أن يولد ٣٠٠ ألف ميجاوات من الكهرباء في الوقت نفسه مما يكفي حاجة كل قارة أفريقيا من الكهرباء، بل ويمكنه تصدير فائض من الكهرباء إلى أوروبا. جريدة الوفد ٣١ مايو، و٢٢ يناير ٢٠١٤، ومقال بالأهرام في ١٨ مايو ٢٠١٣ لجوليانا لومومبا: أمين عام الغرف التجارية الأفريقية. الوفد ٣١ مايو ٢٠١٣.

(٢) مشروع نيل الواحات (٢-٢) د. إبراهيم غانم، مقال بجريدة الدستور ١٣ يوليو ٢٠١١. الوفد ٣١ مايو ٢٠١٣.

المنابع على أي أعمال تتصل بالمياه في أراضيها فإن الأمر يتطلب مبالغ مالية مهولة – وهي غير متوفرة – لمشروع د. غانم سواء في مصر أو في دول المنابع، أما بخصوص المُقترح الخاص بسحب المياه من نهر الكونغو ورفعها لكي تسير في قناه ممتدة حتى بحر الجبل، بعد موافقة دولة الكونغو على المشروع أولًا، فهو أمر ليس سهلًا، ويتطلب مبالغ مالية لا حصر لها، وقد يمكن تنفيذه في مرحلة قادمة.

د: مشروع مصر القومي للتنمية الزراعية والامتداد العمراني (٢٠١٥):

بعد أن تولى عبد الفتاح السيسي رئاسة جمهورية مصر بدأ عملية تخطيط واسعة في شتى المجالات لكي ينهض بالبلاد بعد عصر مبارك الذي اتسم بالتردي والفساد والإهمال، حيث توقفت مشروعات التنمية فيه نهائيا، وبعد حكم الإخوان الذي اتصف بالاستبداد والإرهاب والفوضى التي عمت أنحاء البلاد خلال ما يقرب من أربع سنوات، وضعت الحكومة مخططًا لزراعة وتعمير مناطق تشتمل على أربعة ملايين فدان تبدأ بمليون فدان في المرحلة الأولى منها (٢٠١٤ – ٢٠١٥)، وقد جرى تطوير تلك المرحلة من المشروع – بناء على توجيهات الرئيس السيسي – لكي يتم زراعة ١,٥ مليون فدان في مناطق توشكى، وشرق العوينات، وغرب المنيا، وشرق واحتي الفرافرة وسيوه، ووادي المغرة، وحول منخفض القطارة، وفي المرحلة التالية سوف تمتد مناطق التنمية الزراعية إلى بقية الواحات المصرية، والوجه القبلي، والساحل الشمالي، وسيناء، مما يتطلب توفير المزيد من المياه من كافة المصادر الممكنة، ويتم تنفيذ ذلك المخطط بالتنسيق بين وزارتي الزراعة والري، بالاستعانة بالمخططات السابقة في مجال التنمية والتوسع الزراعي، وبالمشروعات التي طرحها الباحثون لزراعة الواحات والساحل الشمالي، وشمال سيناء، ومشروعات التنمية المائية في أعالي النيل، وغيرها، ومما لاشك فيه أن تنفيذ هذه المشروعات سوف يوجد مجالات كثيرة للتنمية الزراعية، والامتداد العمراني، وسيوفر فرصًا واسعة للعمل مما يقلل من حجم البطالة المتزايد لدى الشباب المصري الذي يبحث عن مجالات وفرص عمل في داخل مصر وخارجها[1].

---

(١) الشروق ٦ مارس ٢٠٠٩. وإذا ما تمت مشروعات التوسع الزراعي بهذا الشكل سيكون ذلك سبيلا للتنمية والعمران، وإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة التي تخفف الضغط على الوادي القديم، وتعمل على تشغيل الشباب، وتعويض مصر عن المساحات الزراعية التي تم البناء

الفصل الثالث عشـــر

مصر وتنميـــة حوض النيـــل

(جزء أساسي من استراتيجية حل مشكلة المياه)

- حوض النيل كيان عضوي واحد.
- التنمية عملية مُلِحة في دول منابع النيل.
- الاستثمارات الأجنبية وعمليات التنمية في دول حوض النيل.
- مسئولية مصر الأفريقية وتنمية حوض النيل.
- مصر ومشروعات التنمية في دول منابع النيل.
  - أ - في إثيوبيا.
  - ب - في دول منابع النيل الاستوائية.

عليها في الوادي القديم والدلتا والتي تزيد مساحتها عن ثلث مليون فدان في السنوات الخمس الأخيرة.

حوض النيل كيان عضوي واحد

في محاولة لتصوير مدى الترابط الوثيق بين بلدان حوض النيل يقول ونستون تشرشل: " إن نهر النيل أشبه بشجرة طويلة، جذورها في هضبة البحيرات وساقها في السودان وفروعها وثمارها في دلتا النيل بمصر، وإذا ما انفصلت الساق عن الجذور لماتت الساق والفروع، وإذا ما فُصلت الجذور عن الساق والفروع لما وجدت الجذور فرصتها في التعبير عن نفسها "[١].

وتؤكد كثير من الدراسات القديمة والحديثة أن منطقة حوض النيل تعتبر وحدة جغرافية واقتصادية وسياسية واحدة، فالدراسة الكبيرة التي أعدتها نخبة من الباحثين المصريين في ١٩٤٧، وعلى رأسهم د. إبراهيم نصحى بعنوان: وحدة وادى النيل " The Unity of The Nile Valley "، تؤكد على ضرورة وحدة هذا الوادي من خلال الامتداد الجغرافي والانتشار البشرى، والمشتركات الجنسية والثقافية والدينية، والعلاقات التاريخية، والاقتصادية، وهذه الدراسة تعتمد على مصادر موثقة ودراسات وأبحاث أوروبيـــة وأمريكيـــة لعلماء من أمثال سلجمان Seligman، وهارولد ماكمايكل Harold MacMichael ، وهاملتون جب، وهنري برستد، وبيير كاربيتس، مما يعنى أن أصول واتجاهات هذه الدراسة ليست من تجليات الباحثين والعلماء المصريين، ولا تميل للتحيز، وهذه الدراسة القيمة تؤكد على ارتباط الجماعات البشرية التي عاشت وتعيش على ضفتي نهر النيل بعضها ببعض، وعلى تأثير الحضارة المصرية القديمة بثقافتها الواسعة على مجمل المجموعات البشرية التي تعيش في أعالي النيل، والتي انتشرت حتى ساحل قارة أفريقيا الشرقي على البحر الأحمر والمحيط الهندي، حيث توثقت العلاقات بين مصر وتلك الأنحاء منذ وقت مبكر، ولم تقم العلاقة بين الأجزاء

---

[١] كريمة السروجي ومحمد عبد المقصود، النيل حياة أو موت، م. سابق، ص ٧٢.

الشمالية لوادي النيل في مصر، والأجزاء الجنوبية منه على السيطرة والاستغلال، بل قامت دائمًا على الأخوة والنسب والهجرة والتزاوج، وتبادل المنافع والتجارة[١].

وترتبط مصر والسودان بالذات بقارتهما الأفريقية بروابط متعددة في مقدمتها العلاقات العرقية والثقافية، وظروف المعاناة الواحدة في عهود الاستعمار، والكفاح المشترك من أجل التحرر الوطني، وفي الوقت الحاضر ترتبط مصر والسودان بدول القارة الأفريقية، خاصة إخواننا من دول حوض النيل، بعلاقات ودية، ومصالح مشتركة، وتجارة متبادلة، من خلال المنظمات الإقليمية التي تجمعهم، كالاتحاد الأفريقي، وتجمع الساحل والصحراء، ومنظمة الكوميسا، ومبادرة حوض النيل، ومجموعة الـ ٧٧ التي تمثل الدول النامية وغيرها[٢].

وتوضح الأحداث التاريخية أنه لم يقع أي صراع أو صدام بين مصر وأي من دول حوض النيل حول المياه بالمعنى الحقيقي للكلمة خاصة في التاريخ الحديث والمعاصر، اللهم إلا بعض الاختلافات المحدودة التي تُعالج في إطار ودي، لذلك فأي حديث عن اختلافات جذرية بين مصر والسودان ودول الحوض أمر لا أساس له من الصحة إلا أن يكون ناتجا عن محاولات لإثارة الضغائن بين دول الحوض بفعل قوى خارجية.

والسر في العلاقة التاريخية الطيبة والبناءة بين مصر ودول قارتها الأفريقية وفي مقدمتها دول حوض النيل أن تلك الدول تعتبر عمق مصر الحقيقي، وجزءًا أساسيًا من أمنها القومي، وبعدها الاستراتيجي، وناتجها الثقافي، ومستقبلها الاستثماري، ولمصر دور مشهود به في القارة الأفريقية في التاريخ الحديث والمعاصر؛ حيث ساعدت حركات التحرر الوطني داخل بلدان القارة

---

(1) Abbas Ammar, Ahmad Badawi, Ibrahim Noshi, M. Shafik Ghorbal, Abdel Rahman Zaki, The Unity of The Nile Valley, Government Press, Cairo, 1947. P. 39 – 44.

(٢) الأهرام ٢ يناير ٢٠١٠ مقال لمكرم محمد أحمد عن مياه النيل.

للتخلص من الاستعمار الأوروبي خلال ستينيات القرن المنصرم، وما زالت تلك الدول تحمل هذا الجميل في ثنايا تاريخها القومي رغم تغير الظروف والأحوال، وغلبة المصالح على توجهات الجميع(١).

وإذا كانت توجد في الوقت الحاضر بعض الاختلافات والمشكلات بين مصر والسودان ودول منابع النيل فإن المدخل المناسب لحل تلك المشكلات هو الاتفاق والعمل المشترك، ومما لاشك فيه الإدارة المشتركة الجيدة لأى نهر دولي كنهر النيل تزيد فوائده وتنمى إمكاناته المائية، وتخلق الفرص لتحقيق التطور الاقتصادي، والتقارب السياسي بين دوله، فتتسع مساحات الأراضي المزروعة، وتمتد حدود العمران، وتنمو حركة التجارة، وتتمكن دول حوض النهر من توليد مقادير هائلة من الطاقة الكهربائية، مما يتطلب عمل شبكات واسعة للطرق والمواصلات والكهرباء وخطوط البرق والتليفونات ... إلخ، فتزداد بلدان حوض النهر انتعاشًا وتقدمًا في كافة المجالات، وليكن اتفاق نهر الميكونج نبراسًا بالنسبة لدول حوض النيل، حيث إن ذلك الاتفاق بين دول منطقة الصين الهندية (الصين، كامبوديا، ولاوس، وفيتنام، وتايلاند) قد أنهى عصرًا من الخلافات، وبدأ عصرًا من التفاهم والعمل المشترك، مما أوجد حالة من التفاهم والاعتماد المتبادل، بين دول ذلك النهر(٢).

ونحن نؤكد على الحقيقة التي يلمسها الجميع، بأن فترة الثلاثين سنة التي تسبق ثورة ٢٥ يناير من تاريخ مصر شاهدت ابتعادًا مصريًا عن دول أفريقيا وحوض النيل – وهي فترة حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك – وتركت مصر

---

(١) الأهرام ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٩، حوار مع د. فايزة أبو النجا، وزيرة التعاون الدولي. وكذلك راجع السيد فليفل، رؤية استراتيجية لخلق مصالح مشتركة بين مصر وإثيوبيا، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد ٦٠، يوليو ٢٠١٣، ص ٦٤. وكذلك راجع زكى البحيري، مصر وحركة التحرر في الكونغو، النهضة المصرية ٢٠٠٤، ص ١٢ - ٢٩.

(2) C. W. Sadaff and D. Grey, The Cooperative, the dynamics of multi – type benefits, Water Policy, Official of the World Water Council, vol. 4, Number 5, 2002, P 389 – 403.

مكانها الطبيعي ودورها التاريخي الذي شغلته منذ وقت بعيد[1]. ولذلك فإن الحالة المتردية التي وصلنا إليها في علاقتنا بالدول الأفريقية في الفترة المشار إليها يرجع إلى الفراغ الذي تركناه والإهمال الذي ارتكبناه، في علاقاتنا بأشقائنا من تلك الدول.

ولقد استغلت إسرائيل هذا الفراغ لكي تجول وتصول داخل دول منابع النيل على وجه الخصوص[2]، فطورت من علاقاتها، وعقدت الكثير من المعاهدات مع دولها، وبادرت بعمل المشروعات التي تفيدها على حساب مصالح دول الحوض، وقامت بتلقين المسئولين ببعض تلك الدول بقناعات خلاصتها أن سبب مشاكلهم هي سياسة مصر والسودان المائية، والحق أن مسئولية ذلك تقع علينا، وليس على إسرائيل، فهي تبحث عن مصالحها، رغم أنها ليست من قارتنا ولا هي دولة من الدول النيلية، والتحرك الإسرائيلي في هذا النطاق يعتبر خصمًا من دور مصر ويشكل خطرًا على الأمن القومي لها، مما يستوجب تحركًا مصريًا وعربيًا نحو دول حوض النيل لإقامة مشروعات استثمارية كبيرة وبناء علاقات اقتصادية واسعة، وخلق مصالح مشتركة.

وطالما تسود مشاعر التفاهم والتعاون بين دول حوض النيل حسب مبدأ " الفائدة للجميع " و" لا ضرر ولا ضرار "[3] ينبغي على مصر أن تسعى لإقامة مشروعات مشتركة لتنمية الموارد المائية، كإقامة السدود، وحفر القنوات، وأن تكون شريكا في المشروعات الزراعية لإنتاج المحاصيل الغذائية في دول الحوض خاصة في تنزانيا، والسودان، وجنوب السودان، وأوغندا، وإثيوبيا، وعلى مصر أيضًا أن تشترك في مشروعات توليد الطاقة الكهربائية، ومد خطوط الربط

---

(1) الدستور ١٢ أغسطس ٢٠٠٩.

(2) مقال محمد صفوت قابل، حصة مصر من مياه النيل في خطر، الأهرام ٢٨ مايو ٢٠٠٩. السياسة الدولية، ١٤٢، أكتوبر ٢٠٠٠، طارق الشيخ، كلينتون وجولته الأفريقية الثانية، ١٥٨ - ١٥٩.

(3) رسالة أحمد نصر الدين للأهرام ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧.

الكهربائي بينها وبين دول الحوض [1]، ولا يتم ذلك بالطبع إلا في إطار خطة عمل استراتيجية شاملة ذات رؤية مشتركة بين مصر وتلك الدول من خلال مبادرة دول الحوض[2].

وعلى المستوى السياسي يجب على مصر أن تتبنى مطالب وتطلعات دول قارتها الأفريقية في المؤسسات والمحافل الدولية، وتعمل على دعم الأمن الأفريقي، وحفظ السلام، والمساهمة في فاعليات العمل الجماعي لشعوب القارة التي ننتمي إليها على كافة المستويات، كذلك يجب عليها أن تكون كما كانت دائمًا عضوًا فاعلًا في تسوية النزاعات والمشكلات العالقة بين الدول الأفريقية[3].

وينبغي أن يمتد التعاون بين مصر وقارة أفريقيا خاصة مع دول حوض النيل إلى المجالات التجارية، والثقافية، والتعليمية، والطبية، وأن تستمر عمليات إرسال قوافل الرعاية الطبية إلى دول الحوض خاصة من شباب الأطباء، لتقوم بتقديم الخدمات الطبية، وتجهيز البرامج اللازمة للتدريب في مجال التمريض وشئون الرعاية الصحية، مثلما يفعل أطباء بلا حدود وغيرهم من المنظمات الإنسانية، ومن المؤكد أن مثل هذه القوافل ستحل بعضًا من مشكلات دول الحوض، وستقلل من الرصيد المتزايد من البطالة في مصر فيكون نفعًا مشتركًا للجميع، أي أنه يجب علينا أن نُدخل البعد الشعبي ونشاطات منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في مجالات العمل والتعاون المشترك، لكي تكون المبادرات الشعبية عملًا موازيًا للإجراءات الحكومية، مما يُوجد رأيًا شعبيًا عامًا بين سكان دول حوض النيل وبقية دول أفريقيا يعبر عن روح التعاون والتفاهم بينهم[4].

---

(1) السيد فليفل، رؤية استراتيجية لخلق مصالح مشتركة بين مصر وإثيوبيا، مصدر سابق، ص ٦٦.
(2) نفس المصدر، ص ٦٥ - ٦٦.
(3) نفس المصدر، ص ٦٤.
(4) محمد صفوت قابل، حصة مصر من مياه النيل في خطر، الأهرام ٢٨ مايو ٢٠٠٩.

ومما هو جدير بالذكر أن مصر كانت قد أرسلت، عددًا من القوافل الطبية التي تنقلت في مناطق متعددة من إثيوبيا وزارت أكبر مستشفيات أديس أبابا، وكان المرضى ينتظرون وصول تلك القوافل للأطباء المصريين لكي يجروا لهم العمليات الجراحية، ويقدمون لهم الأدوية اللازمة، كذلك كان لمصر قبل ٢٠١١ دور مهم في مقاومة وعلاج مرض الملاريا المنتشر في مناطق المستنقعات الموجودة في جنوب إثيوبيا وأوغندا وجنوب السودان على وجه الخصوص[١].

وينبغي التنبيه أنه يجب على المصريين عند تناول قضية مياه النيل ألا يضعوا حبل ما قدمته مصر من دعم أو مساعدة مهما كان نوعها حول رقاب الدول الأفريقية، فالواجب هو إنكار الذات في مثل هذه الأمور، وأن نعمل على أن يسود بيننا روح الود والاحترام المتبادل والتقارب لا عوامل النفور والكراهية، وأن نوفر من خلال الواقع العملي الشعور بأن مصر هكذا دائما تقف مع شعوب ودول قارتها الأفريقية[٢].

ومما هو جدير بالتنويه أن القيادة السياسية الجديدة في مصر، المتمثلة في الرئيس عبد الفتاح السيسي، على درجة عالية من الوعي بالدور المنوط بمصر القيام به في داخل قارتها، وبأهمية هذه القارة بالنسبة لمصر، ففي ١٩ فبراير ٢٠١٥ عقد السيسي اجتماعًا موسعًا مع رؤساء تحرير الصحف الرئيسية في أفريقيا بحضور عدد من مسئولي وزارة الخارجية المعنيين بالشئون الأفريقية، والوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، حيث أوضح للحضور أن استراتيجية مصر مع دول قارتها الأفريقية تقوم على أساس المشاركة والتعاون الاقتصادي والتقارب السياسي، وأنه قد حان الوقت لكي تأخذ شعوب ودول القارة حقها من

(١) نفس المصدر. وأيمن عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية، م. سابق، ص ٢٥٥ – ٢٥٦.

(٢) الوطن في ٧ أغسطس ٢٠٠٩.

الاستقرار في كافة النواحي خاصة في الناحية السياسية، وقد أشار السيسي إلى أن من الضروري تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية بين مصر ودول القارة، وأنه لابد من العمل على تطوير مجرى نهر النيل وربط منابعه بالبحر المتوسط، وجعله شريانًا للتبادل التجاري، ونهرًا تتحرك على مياهه المصالح والمنافع والخيرات لكل دول حوض النيل[1].

التنمية عملية مُلِحة في دول منابع النيل

الشغل الشاغل في الوقت الحاضر لحكومات وشعوب حوض النيل هو تحقيق أكبر قدر من التنمية، فشعوب هذه الدول في حاجة ماسة إلى عمل نقلة نوعية في مجال التقدم والتنمية في كافة المجالات، وهذا يتطلب استغلال كل طاقة طبيعية وبشرية ممكنة لتحقيق ذلك، ومنطقة حوض النيل تمتلك الأمطار الغزيرة والشلالات والمساقط المائية التي يمكنها أن توفر الفرص لاستزراع مساحات كبيرة من الأراضي وتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة للسكان، وهي طاقة نظيفة يحتاجها العالم كله، وهي أكثر أمنًا من الطاقة النووية.

وتفتقر أغلب البلدان الأفريقية بما فيها بلدان حوض النيل للبنية التحتية اللازمة للنشاطات المختلفة، زراعية وصناعية وتجارية وعمرانية، من طرق ومواصلات وكهرباء ومياه لازمة للزراعة ومياه نقية للسكان، ومن خدمات تعليمية وصحية، ولقد كان لوجود الاستعمار الأجنبي لعقود من الزمن، ولحالة عدم الاستقرار السياسي التي سادت تلك البلدان بعد الاستقلال، ولانتشار الجماعات الإرهابية خاصة بين الدول التي تدين بالإسلام في الفترات الأخيرة، دور مهم في عدم انتظام معدلات النمو بين هذه الدول، حيث تمثل الأمية نسبة لا بأس بها

---

[1] الأهرام ٢٠ فبراير ٢٠١٥.

داخل المجتمعات الأفريقية[١]، وقد أدت هذه الظروف وغيرها إلى وضع مجتمعات هذه الدول تحت خط الفقر، وفي حالة من التخلف طبقًا للتصنيف الاقتصادي العالمي.

ورغم الظروف الصعبة التي تعاني منها بلدان حوض النيل بالذات، نجد أن معدلات الزيادة السكانية فيها عالية جدًا وتزيد عن ٢% سنويا[٢]، وهى نسبة كبيرة بالمقياس العالمي، مما يؤدى إلى عواقب وخيمة، لأن الزيادة السكانية في تلك البلدان تعتبر عبئا ثقيلًا على اقتصاداتها، وتشكل أهم معوقات التنمية والتقدم فيها[٣].

وينبغي ألا تعلق بعض دول منابع النيل مشكلاتها في تنمية شعوبها على شماعة أن مصر تعوق مشروعاتها التنموية، فتلك فكرة مدسوسة، فمصر لا تعوق التقدم والتنمية في أي مكان، بل تسعى لتحقيق المصلحة للجميع، ولكن في حدود إمكانياتها والحفاظ على نصيبها من مياه النيل، تلك المياه التي يعيش عليها شعب يبلغ تعداده حوالي ٩٠ مليونًا من البشر (٢٠١٥)، وأي نقص في مقدار الوارد منها معناه تهديد حياة ووجود ذلك الشعب.

والواقع أن نقطة البداية لإحداث نقلة نوعية في التنمية في دول حوض النيل هي إعطاء العناية الكاملة بالصحة والتعليم باعتبارهما أساس أي تقدم، فالصين – على سبيل المثال – لم تكن قادرة على إطعام ما فيها من بشر، وكانت تحدث فيها المجاعات بشكل دوري، فطبقًا لكتاب " والتر مالوري عام ١٩٢٨ " كانت الصين أرض المجاعات، وظلت هكذا لألف عام على الأقل، وإذا

---

(١) محمد نعمان نوفل، الإطار التاريخي والمستقبلي لإدارة مياه النيل بين مصر ودول حوض النيل، من كتاب مصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، م. سابق، ص ٣٩٥ – ٣٩٩.

(٢) تبلغ نسبة الزيادة السكانية في مصر(عام ٢٠١٥) ٢,٥% في السنة.

(٣) الأهرام ١١ يوليو ٢٠٠٩ مقال لمكرم محمد أحمد، تفاصيل الخلاف داخل دول حوض النيل حول حقوق مصر التاريخية في المياه.

ما نظرنا إلى الصين اليوم نجد أنها أرض الإنتاج والوفرة والتصدير، مع أن مناخ الصين ومواردها الطبيعية لم تتغير إلى حد كبير، لكن الذي تغير هو شعب الصين الذي تعلم وتقدم وابتدع طرقًا جديدة في العمل، وعرف جيدًا كيفية الحفاظ على الوقت واستغلال الموارد الطبيعية واستخدام المياه وترشيدها، وترويض الأنهار والاستفادة منها، وحفر الآبار وإقامة المشاريع عليها، والتوسع الزراعي والصناعي على نطاق واسع[1]، فعلينا نحن بلدان حوض النيل، أن نستفيد من خبرات الدول النامية التي أحدثت قفزات واسعة في التطور والتنمية، وأن نعمل على استغلال ما لدينا من أمطار وأنهار ومياه جوفية أحسن استغلال ممكن لخدمة كل سكان دول حوض النهر، وتبنى أسلوب العمل الجماعي قدر الإمكان.

الاستثمارات الأجنبية وعمليات التنمية في دول حوض النيل

يسكن قارة أفريقيا أكثر من ٨٠٠ مليون من السكان، ويوجد فيها ٨٠% من الإنتاج العالمي للبلاتين، و٤٠% من إنتاج الماس، و٢٥% من إنتاج الذهب، و٢٧% من إنتاج الكوبالت، و٩% من إنتاج الحديد، ويوجد فيها ١٢% من الاحتياطي العالمي للبترول، و١٠% من احتياطي الغاز الطبيعي، وما بين ١٥ و٣٠% من احتياطي المنجنيز والحديد والفوسفات واليورانيوم، وتتوفر فيها كميات هائلة من المياه، ونصيب دول حوض النيل من ذلك الإنتاج والاحتياطي وتلك الموارد الطبيعية كبير جدًا[2]،

ولذلك تسعى كثير من الشركات الاستثمارية الأجنبية من الولايات المتحدة والصين وإيطاليا والهند وكوريا الجنوبية والبرازيل وألمانيا وإسرائيل لاستغلال مناطق وسط وشرق أفريقيا في زراعة محاصيل يمكنها توفير الوقود الحيوي

---

(1) فرنسيس مور لابيه، وجوزيف كولينز، صناعة الجوع خرافة الندرة، ترجمة: أحمد حسان، عالم المعرفة، الكويت، عدد ٦٤، أبريل ١٩٨٣، ص ١٠٠ - ١٠٣.

(2) المصري اليوم ٢١ أبريل ٢٠١٥، تقرير عن التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا لمحمد البحيري.

كالبيو جاز والبيو ديزيل، والبيو إيثانول وغيرها، ومن أهم المناطق التي يتم استغلالها بهذا الشكل دول منابع النيل كإثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا والكونغو وجنوب السودان، والواقع أن الاتجاه الأمريكي لزراعة المحاصيل المنتجة للوقود الحيوي كقصب السكر والذرة وعباد الشمس والكاسافا والكاتروفا وغيرها في بعض مناطق حوض النيل هدفه إيجاد طاقة بديلة للبترول الذي تتحكم في إنتاجه وتصديره دول معينة خاصة إيران والسعودية وروسيا، وتخشى الولايات المتحدة والصين واليابان وغيرها من نفاد زيت البترول من العالم[1]، ويرجع التكالب على الاستثمار الزراعي في بعض البلدان الأفريقية لإنتاج محاصيل الوقود الحيوي إلى وجود الأراضي الواسعة والمياه الوفيرة، مع تدني أجور العمال فيها، والواقع أن التوسع في زراعة تلك المحاصيل يكون على حساب إنتاج محاصيل الغذاء اللازمة لشعوب دول حوض النيل.

ومنذ تسعينيات القرن الماضي أعطت الولايات المتحدة أهمية أكبر لقارة أفريقيا ومحاولة استغلال ثرواتها الطبيعية، ومن أجل ذلك قام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بزيارة لأفريقيا استمرت ١٢ يومًا في أواخر مارس وبداية أبريل ١٩٩٨، زار خلالها كل من غانا وأوغندا ورواندا وجنوب أفريقيا وبتسوانا والسنغال، ثم قام كلينتون بجولة ثانية بين ٢٦ و٢٩ أغسطس عام ٢٠٠٠ مكملة للجولة الأولى زار خلالها نيجيريا وتنزانيا ثم أخيرًا القاهرة، وبذلك يكون هو أول رئيس أمريكي يزور القارة الأفريقية مرتين خلال فترة رئاسته.

ومما هو لافت للنظر أن كلينتون في الجولة الأولى زار أوغندا واجتمع مع رؤساء كل من أوغندا ذاتها وكينيا ورواندا والكونغو الديمقراطية وتنزانيا، ورئيس وزراء إثيوبيا وزيمبابوي، أي أنه اجتمع مع رؤساء دول وحكومات منطقة

---

(١) الأهرام ٢٥ يونيو ٢٠٠٩، مقال د. نادر نور الدين: مياه النيل بين الحقوق التاريخية والواقع الاقتصادي.

البحيرات العظمى في منابع النيل[1]، وذلك يعكس مدى اهتمام الإدارة الأمريكية بدول منابع النيل، ورغبتها في توجيه أنظمة الحكم فيها لما يخدم السياسة الأمريكية داخل القارة.

ولقد كانت زيارة الرئيس الأميركي لتنزانيا بهدف المشاركة في حضور مراسيم توقيع اتفاق السلام بين الفصائل المتصارعة في بوروندي منذ ١٩٩٣ وهو الصراع الذي راح ضحيته أكثر من ٢٠٠ ألف شخص، بخلاف مئات الآلاف من اللاجئين من قبيلتي الهوتو والتوتسي[2].

والواقع أن جولتي كلينتون في القارة السمراء كانتا ترجمة صادقة للاهتمام الذي أولته الإدارة الأمريكية بأفريقيا خلال العقود الأخيرة، خاصة بسبب التحركات الاستثمارية الصينية الكبيرة في هذه القارة، وللتحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا، وقد برز هذا التحول من خلال عدد من الخطوات التي اتخذتها أمريكا بهدف وضع أسس جديدة لتعاملاتها مع هذه القارة، مثل " مبادرة الشراكة الأفريقية " التي ترتكز على ضخ الاستثمارات، وتحسين العلاقات التجارية في المقام الأول، وزيادة التعاون في المجالات الزراعية والثقافية مع بعض دول القارة[3]، وفى هذا الإطار قام الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بزيارة لكينيا، كما قامت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، بزيارتها أيضا إبان اشتداد الصراع بين رايلا أودينجا زعيم " الحركة الديمقراطية " مرشح المعارضة في كينيا، ورئيس كينيا الذي كان مرشحًا هو الآخر، عقب جولة الانتخابات التي جرت

---

(١) السياسة الدولية، العدد ١٤٢، أكتوبر ٢٠٠٠، تقرير لطارق عادل الشيخ، عن كلينتون وجولته الأفريقية الثانية، ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) نفس المصدر، ص ١٦١.

(٣) نفسه، ص ١٥٨ - ١٥٩.

بينهما في ذلك الوقت، ولم يكن الاهتمام الأمريكي بعيدًا عن مصالح الولايات المتحدة في القرن الأفريقي، وعلاقتها بمجموعة دول " الإيجاد "[1].

ومما لا شك فيه أن تدخل بعض الدول الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة في شئون بلدان أعالي النيل ليس في صالح شعوب حوض النيل، وشراء بعض الدول الأجنبية لمساحات من أراضي بلدان منابع النيل أو تأجيرها لزراعة محاصيل الوقود الحيوي يعتبر بمثابة عملية سرقة لمياه النيل بغير رجوع لكل لبلدان ذلك الحوض، وذلك مخالف لاتفاقيات مياه النيل وللأعراف والقوانين الدولية[2]، وتلك حالة من الاستعمار، في ثوب عولمي جديد، هدفه استنزاف الثروات الطبيعية لدول وشعوب القارة لحساب الدول الكبرى المالكة للتكنولوجيا ورأس المال، والراغبة في السيطرة على ثروات العالم[3].

ولهذا لابد أن تقوم دول أفريقيا وفي مقدمتها مصر بالتصدي لتلك المشاريع المدمرة لثروات شعوب حوض النيل، وهذا التصدي يجب أن يقوم على أساس العمل التنموي المشترك مع دول المنابع لاستغلال الموارد المائية المتاحة لإنتاج المحاصيل الغذائية اللازمة لسكان دول الحوض، وإقامة المشروعات المشتركة، ومشروعات البنية التحتية وتوليد الطاقة، مما يشكل الركائز الأساسية لأي عمليات تنموية.

ولقد بدأت إثيوبيا من جانبها حركة تنموية واسعة النطاق حديثا مما يبشر بمستقبل زاهر في مجال تقدم هذا البلد ففي العاصمة أديس أبابا تجد عمارات ترقى إلى أن توصف بناطحات سحاب، وشركات سياحة وفنادق عملاقة، وسيارات فارهة حديثة، وتجرى في تلك العاصمة حركة بناء وتعمير واسعة لم ترها

---

(1) السياسة الدولية، العدد ١٧٢، أبريل ٢٠٠٨، سامية بيبرس، كينيا بين براثن العنف والديمقراطية المتعثرة، ص ١٦٢ - ١٦٥.

(2) حديث د. ممدوح حمزة في قناة لايف، برنامج كل ليلة، بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٩.

(3) حوار مع د. ممدوح حمزة في المصري اليوم ١٠ يونيو ٢٠١٤.

هذه المدينة من قبل، وعندما تشاهد حركة شارع " بولي رود " في أديس أبابا – حسب قول مراسلي صحيفة الأهرام ٢٠٠٩ – تتكشف أن هناك سياسة انفتاح إثيوبية جديدة، والواقع أن تلك السياسة كان ينفذها بشكل جاد " ميليس زيناوي " رئيس الوزراء الإثيوبي السابق، الذي فتح باب الاستثمار الأجنبي في جميع المجالات على مصراعيه بدءًا من مطار أديس أبابا الذي قامت بتنفيذه وتمويله دولة الكويت، مرورًا بالمناطق الصناعية والمشروعات التي اقتسمت تنفيذها الصين وإيطاليا وتركيا والهند وإسرائيل، وللمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وجود استثماري واضح في إثيوبيا يمكن أن نلمسه من خلال محلات " السوبر ماركت " المتعددة التي تجد فيها كل ما لذ وطاب من مختلف أنواع البضائع[1].

وتمثل الصين أكبر الكيانات الاستثمارية في إثيوبيا – بل وأكبر الكيانات الاستثمارية في أفريقيا كلها إذ تستثمر في داخل هذه القارة حوالي ٢٠٠ مليار دولار [2] – وقد وجد الصينيون فيها ضالتهم المنشودة بأرضها البكر العذراء، ونجحوا في أن يضعوا لأنفسهم قدمًا في هذا البلد الذي يتنامى بشكل سريع، وفازوا بنصيب الأسد في الاستثمارات الأجنبية في أنحاء إثيوبيا، والواقع أن الإحصاءات تعكس مدى ضخامة تلك الاستثمارات، وتبين ما فعلته الأيدي الصينية في أرض إثيوبيا السمراء، والواقع أن العلاقة بين الصين وإثيوبيا ترجع فقط إلى ١٩٤٩ وقت قيام دولة الصين الحديثة بزعامة " ماوتسي تونج "، وهذه العلاقة لم تتبلور بشكل ملحوظ إلا مع استيلاء "منجستو هيلا مريام " على الحكم في إثيوبيا ١٩٧٩، ثم مع قدوم " الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية " بزعامة " زيناوي " للحكم بعد ١٩٩٢ حيث بدأت العلاقة بين الصين وإثيوبيا تأخذ

---

(١) تحقيق للأهرام في منابع النيل في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٩، لأمل سرور، وحسام دياب.
(٢) المصري اليوم ٢١ أبريل ٢٠١٥.

شكلًا جديدًا سعى فيه الطرفان للتعاون في جميع المجالات، وبدأت الصين العمل في مجال الاتصالات، حيث تولت هيئة الاتصالات الصينية عمل جميع مشروعات الشبكات التليفونية الأرضية أو شبكات التليفون المحمول في أنحاء البلاد، ولذلك تعتبر الصين الشريك الأساسي لهيئة الاتصالات الإثيوبية، وقد وقعت الهيئتان اتفاقًا في ٢٠٠٩ بقيمة ١٠ ملايين دولار للبدء في إقامة البنية التحتية الخاصة بمشروع حديقة تكنولوجيا المعلومات I.T.PARK الذي خططت له الحكومة الإثيوبية(١).

ويذكر وزير الصناعة والتجارة الإثيوبي أن الصينيين يعملون في مجالات متعددة كإنشاء الطرق وعمل السدود وبناء المصانع، وعندما تفوز شركة صينية بمشروع من المشروعات فإنها لا تأتي فقط بالميكنة والمعدات بل وبالتمويل أيضًا، والقروض التي تمنحها الصين لإثيوبيا قروض ميسرة جدًا، ويضيف وزير الصناعة الإثيوبي قائلًا: " إن الصين نجحت بالفعل في أن تجعلنا نحن الإثيوبيين، لا نمد أيدينا لنقترض من الدول الأوروبية التي تضع شروطًا ومعوقات وفوائد مسبقة، لذا فمن الغباء أن نسد أبواب العمل والخير في وجوه الصينيين، وهم يفيدون بلادنا ويربحون، ولو أنهم رأوا أن السوق الإثيوبية لن تُفيدهم ... فلن يأتوا إلينا !!. "، ويشير الوزير الإثيوبي إلى نقص الكهرباء في إثيوبيا بقوله: " أن لدينا مشكلة في الطاقة، ونحاول توزيع ما لدينا من كهرباء بنسب محدودة على المدن بسبب العجز في كمية الطاقة المتاحة، وقد تم حل المشكلة بعد دخول كهرباء سد جيبي ٢ في الإنتاج الفعلي، وهو ما وفر كمية إضافية من الطاقة اللازمة للاستهلاك المنزلي واحتياجات الصناعة، وسوف يمثل سد جيبي ٣ نقلة نوعية في مقدار الطاقة المتوفرة لإثيوبيا بعد تمامه "(٢).

---

(١) تحقيق للأهرام في منابع النيل في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٩، لأمل سرور، وحسام دياب.
(٢) تحقيق للأهرام في منابع النيل في ١٩و ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٩.

ولقد بلغ التعاون الصيني الإثيوبي مرحلة متقدمة جدًا، حيث تقوم شركة صينية بتجميع سيارات الركوب تحت اسم " أباي " وهو الاسم الذي يطلقه الإثيوبيون على النيل الأزرق باللغة الأمهرية، وتستورد الحكومة الإثيوبية أتوبيسات النقل العام من الصين لرخص ثمنها وجودة صناعتها، وقد وقعت وزارة المالية والتنمية الاقتصادية الإثيوبية اتفاقًا مع بنك الصين للتنمية (.C.D.B) لتحصل إثيوبيا بمقتضاه على قرض قيمته ٤٠٠ مليون دولار لتنفيذ مشروعات مختلفة في البنية التحتية والطاقة والنقل والاتصالات والتعدين والصناعة والزراعة والتنمية الريفية بشرط قيام شركات صينية بتنفيذ هذه المشروعات، وفي مايو ٢٠٠٨ تم افتتاح مصنع للزجاج بمساعدة الصين أيضًا، وهو الأول من نوعه في البلاد باستثمارات مقدارها ٣٥ مليون دولار، ليسد حاجة البلاد من هذا المنتج المهم[١].

ومن أهم آليات تحقيق التعاون الواسع بين إثيوبيا والصين إنشاء " صندوق التنمية الصيني الأفريقي " الذي أعلن عن قيامه الرئيس الصيني " هو جينتاو " في نوفمبر ٢٠٠٦، والصندوق يقوم بدعم وتمويل الاستثمار في بعض المشروعات كصناعة الأسمنت والجلود، وفي إنشاء منطقة صناعية بالعاصمة، ومن أهم الخطوات التي ساعدت على تنامى حركة التجارة والاستثمار بين البلدين توقيعهما على إقرار منع الازدواج الضريبي في ٢٠ مايو ٢٠٠٩، مما شجع المستثمرين ورجال الأعمال الصينيين على الدخول في مشروعات جديدة، بالإضافة إلى أن الشركات الصينية تعتبر هي المحتكر الأول لجميع مشروعات الطرق والكباري، وبناء السدود في إثيوبيا، فشركة شنغهاي للإنشاء SHANGAHI CONSTRUCTION هي التي نفذت المشروع الضخم لشبكة الطرق والكباري المعروفة باسم " جويترا " تلك الشبكة التي عملت على ربط أطراف العاصمة

---

(١) نفس المصدر.

أديس أبابا وضواحيها بقلب المدينة وهو ما أسهم كثيرًا في تغيير شكل المدينة بكاملها[1].

وعلى المستوى السياسي والدبلوماسي نجد أن زيارات المسئولين من إثيوبيا والصين لا تنقطع، ومنها قيام وفد من " الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية " برئاسة " مختار خضر "، عضو اللجنة التنفيذية، بزيارة بكين في نوفمبر ٢٠٠٩ لتقديم التهنئة بمناسبة الذكري الـ ٦٠ لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، وتعد البعثة الدبلوماسية الصينية في أديس أبابا من أقوى مظاهر التمثيل الدبلوماسي الأجنبي في العاصمة.

والواقع أن فروع نهر النيل في إثيوبيا تعتبر من أهم المجالات المؤهلة لإنتاج الطاقة الكهرومائية، تلك الطاقة التي يجري توليدها من خلال إقامة السدود على النيل الأزرق والسوباط وعطبرة وغيرها – والتي ينبغي أن يكون لمصر دور أساسي في إقامتها والاستفادة منها – وتقدر الطاقة التي يمكن توليدها من الأنهار الإثيوبية بحوالي ٤٥,٠٠٠ ميجا وات[2].

ومما هو جدير بالذكر في هذا المقام أنه خلال عهد الرئيس الكونغولي موبوتو سيسيكو رحبت الكونغو الديمقراطية بالمقترح المصري لربط خط كهرباء سد إنجا العظيم في الكونغو بخطوط كهرباء السد العالي[3]، فإذا ما تم ربط شبكة كهرباء سد إنجا، وشبكة كهرباء إثيوبيا بالشبكتين السودانية والمصرية فسوف تغطى حاجة بلدان حوض النيل من الطاقة، وسيتبقى فائض ضخم يتم تصديره

---

(١) نفسه.

(٢) نصر الدين علام، اتفاقية عنتيبى والسدود الإثيوبية، م. سابق، ص ١٠٧.

(3) Jakob Granit Team Leader, and Others, Regional Water Intelligence Report. The Nile Basin and the Southern Sudan Referendum, Stockholm, December, 2010.P. 14.

لأوروبا عبر مصر، ولإنجاز هذه المشروعات ينبغي أن يسبق إقامتها عقد اتفاق شامل بين دول الحوض حول كيفية تنفيذها والاستفادة منها[١].

مسئولية مصر الأفريقية وتنمية حوض النيل

في عهد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان لشركة النصر المصرية للاستيراد والتصدير خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي دور كبير في حركة التجارة مع دول القارة الأفريقية، بما فيها دول حوض النيل، وساعدت هذه الشركة على زيادة النشاط الاقتصادي والوجود السياسي والتبادل الثقافي بين مصر والدول الأفريقية، تحت رئاسة محمد غانم، وقد كان لهذه الشركة حتى نهاية ستينيات القرن الماضي ٢٥ فرعًا في الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال منها كينيا وتنزانيا وأوغندا والسودان وأفريقيا الوسطى وفولتا العليا (بوركينا فاسو) وتوجو وداهومي (بنين) والنيجر ونيجيريا وساحل العاج وغانا والكاميرون وسيراليون والسنغال والكونغو ليوبولد فيل وغيرها. وقد حرص محمد غانم على اختيار العناصر المخلصة لتولي إدارة فروع الشركة، وعلى إعداد وتدريب الكوادر العاملة فيها، وقد أدت الشركة دورًا عظيمًا في تطوير العلاقات التجارية بين مصر ودول القارة الأفريقية[٢]، بل وتولت عقد المؤتمرات واللقاءات لمديري الفروع، واستضافت المسئولين الاقتصاديين الممثلين لبعض الدول الأفريقية؛ لكي يتم تقييم وتصحيح تجربة العمل التي قامت بها الشركة في أفريقيا[٣]، والخريطة رقم (١١) توضح الانتشار الواسع لفروع هذه الشركة بين دول القارة.

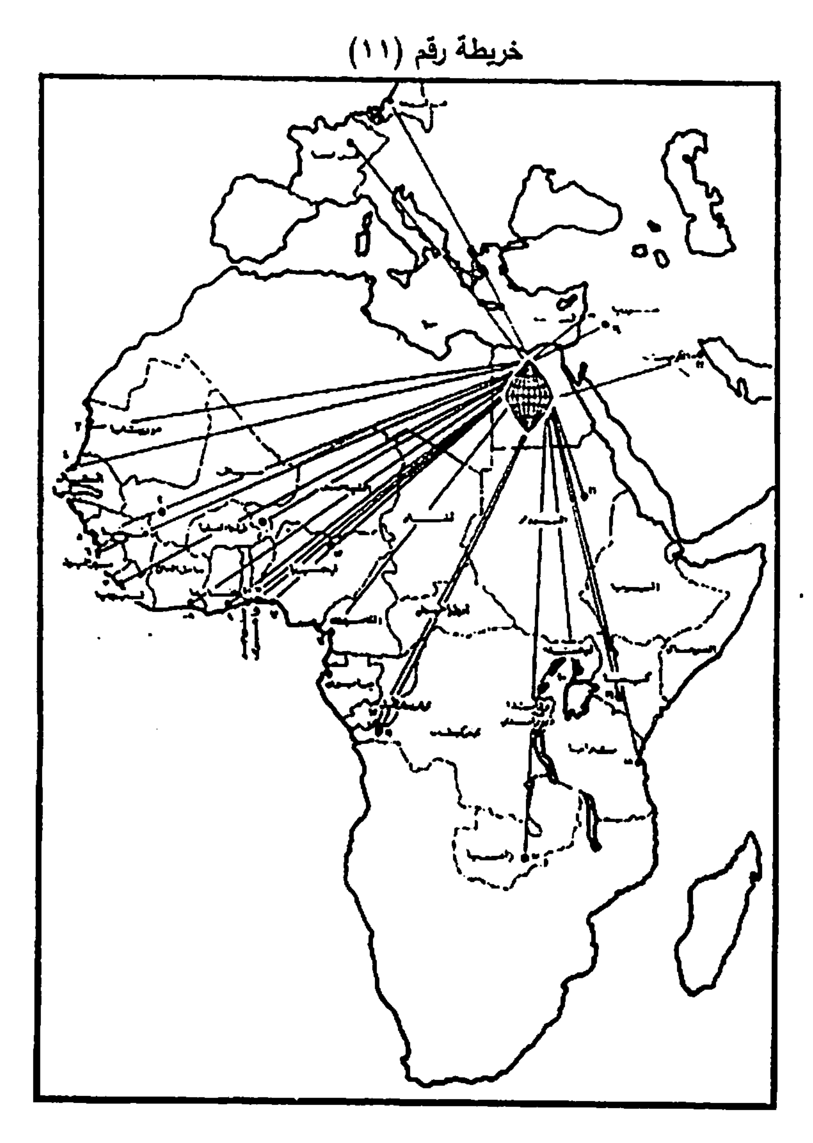
---

(١) الصادق المهدى، مياه النيل، الوعد والوعيد، م. سابق، ص ٥٦.

(٢) باسم عادل، تجربة للتاريخ، من ملفات الصراع الاقتصادي والسياسي المصري في حقبة الستينيات، من تجربة شركة النصر للتصدير والاستيراد، إنارة للإعلام، ط ١، القاهرة ٢٠١٠، ص ٣٠٦، ٣١١ - ٣٢٣.

(٣) نفس المصدر، ص ٣٢٨ - ٣٢٩.

خريطة رقم (١١)



تبين فروع شركة النصر للاستيراد والتصدير في قارة أفريقيا (في عهد حكومات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢) خلال الستينيـات وبداية السبعينيات من القـــرن العشرين[١].

وقد حدث تراجع للدور المصري في فترة حكم حسني مبارك مما أضر كثيرًا بالمصالح المصرية داخل القارة التي ننتمي إليها، وانعكس ذلك على شركة النصر

---

(١) باسم عادل، نفس المصدر، ص ٣٠٦، ٣١١ - ٣٢٣.

للاستيراد والتصدير التي تراجع دورها وضعف نشاطها التجاري بدرجة تدعو للتساؤل[1]، ولذلك يؤكد الكثير من الحادبين على مصلحة مصر - في ظل التطور السياسي والاقتصادي الذي حدث في البلاد بمناسبة تولي رأس السلطة في مصر للرئيس عبد الفتاح السيسي باعتباره قيادة سياسية مشغولة بهموم الوطن ومستقبل أبنائه - أنه لابد من استعادة دور هذه الشركة مرة أخرى، وعودة نشاطاتها الاقتصادية مع دول القارة الأفريقية خاصة في منطقة حوض النيل.

وفي ١٦ ديسمبر ١٩٨٠ كانت مصر قد أسست صندوق التعاون الفني مع أفريقيا (حاليًا الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية) الذي كان نشاطه محدودًا، ومع ذلك فقد تم عن طريقه إيفاد ٤١٩٠ خبيرًا مصريًا إلى ٤٧ دولة أفريقية لتقديم الخبرة في المجالات المتعددة، وكانت دول حوض النيل في مقدمة مستقبلي الخبراء المصريين، منهم أساتذة في الجامعات ومعلمون، ومشايخ من الأزهر الشريف، وأسهم صندوق التعاون الفني أيضا في تدريب وتأهيل ٣٦٦٥ من كوادر الدول الأفريقية في مختلف التخصصات، ولقد عُقدت بعض الدورات التدريبية في إطار التعاون الثلاثي بين مصر وألمانيا واليابان، كذلك عقد الصندوق ما يقرب من ٤٤ اتفاقية مع دول القارة، و٢٦ اتفاقية أخرى مع المنظمات الأفريقية، ووجهت مصر كثيرًا من المعونات لبعض دول أفريقيا خاصة في مجالات التنمية الزراعية والمائية[2].

وأجرت مصر بالاشتراك مع السودان من خلال الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل مشروعات مسح طبوغرافي للأحواض النهرية الفرعية لمنابع النيل في بحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت، في مناطق تمتد في كينيا وأوغندا وتنزانيا وجنوب

---

(١) نفس المصدر، ص ٣١٧.

(٢) السياسة الدولية، العدد ١١٧، يوليو ١٩٩٤، السفير أحمد طه محمد، الدبلوماسية المصرية الأفريقية بين الأمن والتنمية، ص ١٨٦. وكذلك راجع أيمن عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية، م. سابق، ص ٢٥٤ ـ ٢٦١.

السودان، وذلك للاستفادة من البيانات التي يتم الحصول عليها في مشروعات إدارة المياه وتخزينها، وكان الأمر يقتضي إعداد كوادر عمل وتوفير مرتبات، ورسم خرائط، واستخدام لأجهزة قياس وتسجيل معلومات وكتابة تقارير، ولقد تم ذلك بالاستعانة بخبراء مصريين وسودانيين وأجانب، بل واقتضى الأمر إشراك برامج الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية، التي قامت بتنفيذ خطط ترتبط بالدراسات الهيدرومترولوجية، وعمليات رصد التغيرات المناخية على نطاق حوض النيل[١].

وقامت مصر بتقديم بعض المنح والمساعدات (في ٢٠٠٩) لأشقائنا بدول الحوض، وفي مقدمتهم تلك المرتبطة بمشروع إزالة الحشائش من بحيرة فيكتوريا خاصة في أوغندا، حيث قدمت مصر منحة قيمتها ١٨,٥ مليون دولار لتنفيذ ذلك المشروع، كذلك قامت مصر بحفر عدد من الآبار الجوفية في كل من تنزانيا وكينيا بمنحة قدرها ٥ مليون دولار لتوفير مياه الشرب لمواطني هاتين الدولتين، كما أنفقت أكثر من ٢٤ مليون دولار في مشروعات تنمية بجنوب السودان، كذلك قامت بحفر عدد كبير من الآبار في دارفور[٢]، وقد أوصى د. أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق بتوجيه الجزء الأكبر من المساعدات المقدمة من جانب الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا إلى دول حوض النيل[٣].

وكان د. نصر الدين علام وزير الري الأسبق قد أعلن عن قيام مصر بتوفير عدد من المنح التعليمية لطلاب بعض دول الحوض لدراسة هندسة المياه في جامعة القاهرة، بالإضافة لتوفير ١٠٠ منحة أخرى لطلاب الدراسات العليا من

---

(١) التقرير السنوي الثامن ١٩٦٧ - ١٩٦٨ للهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل، المطابع الأميرية ١٩٧٠، وفيه برنامج الأمم المتحدة للدراسات المسحية المترولوجية والطبوغرافية في البحيرات الاستوائية فيكتوريا وألبرت وكيوجا. United Nations Development Programme Executing Agency, World Meteorological Organization, Hydrometeorological Survey of the Catchments of Lakes Victoria, Kioga, and Albert.

(٢) الأهرام المسائي ٢٥ يوليو ٢٠٠٩، اجتماع الإسكندرية لوزراء المياه بدول حوض النيل.

(٣) الأهرام ٢٩ يوليو ٢٠٠٩.

هذه الدول بتكلفة قدرها ٢ مليون دولار سنويًا، مقدمة من بعض رجال الأعمال المصريين(١).

والحقيقة أن الدور المصري في أفريقيا في فترة حكم حسني مبارك قد اعتمد على الكلام أكثر من العمل، وانحصر في المجالات الدبلوماسية والثقافية، والزيارات والمقابلات، والتصريحات الصحفية، ولذلك لم يحقق فائدة محسوسة للأفارقة، أما الصندوق المصري للتعاون الفني مع القارة الأفريقية، وكانت ميزانيته متواضعة، فقد ظل محدود الأثر، وكان تركيزه على التدريب والتوجيه، وليس على التعاون الاقتصادي في الزراعة والصناعة ولا حتى في التجارة، ولهذا لم يساعد على توثيق علاقات مصر بالدول الأفريقية بما فيها دول حوض النيل، ولقد زاد تجاهل القيادة السياسية والسلطات التنفيذية في مصر للشئون الأفريقية بعد محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا ١٩٩٥، مما أوجد شروخًا واسعة في العلاقات المصرية الأفريقية مازالت مصر تحاول معالجتها بكل ما أوتيت من قوة وإمكانية.

وحول الدور المصري في القارة الأفريقية يتساءل الصحفي الكبير يحيى غانم في مقال بجريدة الأهرام في سبتمبر ٢٠٠٩ بعنوان " اتحاد أفريقي في مصر، أين المقر بدولة المقر؟! " يعرض فيه لانعقاد قمة دول الكوميسا في عام ٢٠٠٠ حيث طرحت مصر مبادرة لإنشاء اتحاد أفريقي لغرف التجارة والصناعة والزراعة والمهن، ليكون بمثابة مظلة تجمع الاتحادات القطرية بالدول الأفريقية، لرفع مستوى التنمية الاقتصادية بهذه الدول بما فيها مصر، وصادقت الغالبية العظمى من دول القارة على تأسيس الاتحاد في ٢٠٠٦، وعلى أن يكون مقره بمصر وأن يكون رئيسه مصريًا، وأصبح الاتحاد منظمة إقليمية معترفًا بها، بعضوية ٤٦ دولة أفريقية، ويتمتع بجميع الحصانات والامتيازات شأنه شأن أي

(١) الأهرام ١٧ أكتوبر ٢٠٠٩.

منظمة دولية، وقد تم عقد الاجتماع الأول للاتحاد في ٢١ مايو ٢٠٠٧ بالقاهرة، وللأسف الشديد فإن مصر لم تعط هذا الاتحاد ما يستحقه من الاهتمام، ولا اتخذت خطوات حقيقة نحو تحقيق الآمال المرجوة من وراء إنشائه، فقامت ثماني دول أفريقية ومعها اتحادات قطرية أخرى بعقد اجتماع في أديس أبابا تقرر فيه تغيير اسم الاتحاد الذي تستضيفه مصر، وألا يكون رئيسه مصريًا[١]. ولعل هذه المواقف وغيرها تحتم علينا ألا نُهمل دورنا بين دول قارتنا الأفريقية وهو دور رائد تاريخيًا، إلا أن هذا الدور قد يتراجع إذا تحللنا من المسئولية الملقاة على عاتقنا بموجبه.

وبخلاف الدور الملقى على عاتق مصر في تنمية مناطق أفريقيا ودول حوض النيل من الناحية الاقتصادية، فمسئوليتها كبيرة فيما يتصل بالجوانب الأمنية، والتصدي للإرهاب الديني الذي يعوق حركة العمل والتقدم والتنمية، ولذلك تقوم القوات المسلحة المصرية بتدريب عناصر من كثير من البلدان الأفريقية، من خلال دورات تدريب على عمليات الحراسة وحماية القيادات السياسية، كما تقوم بعمليات تدريب أخرى لعناصر أفريقية في المجالات العسكرية المختلفة[٢]، وينبغي على مصر توسيع نطاق نشاطاتها في تدريب أفراد القوات العسكرية والأمنية بين دول القارة، وأمن أفريقيا جزء أساسي من أمن مصر – وإذا لم تقم مصر بذلك الدور فسوف تقوم به إسرائيل وضد مصالح مصر وأفريقيا في الوقت نفسه – خاصة أن الإرهاب يهدد عددًا ليس قليلًا من الدول الأفريقية، والتصدي له في داخل هذه الدول هو في الواقع تصدي للإرهاب الذي يستهدف مصر ذاتها، وهو، بالطبع، خطر يهدد مشروعات التقدم والتنمية التي تسعى إليها كل دول القارة السمراء.

---

(١) الأهرام ١٠ سبتمبر ٢٠٠٩ يحيى غانم: " اتحاد أفريقي في مصر، أين المقر بدولة المقر ؟! ".
(٢) الأهرام ٧ مايو ٢٠١٥.

ولقد كان للأزهر دور رائد في نشر الثقافة وتعاليم الإسلام الوسطي السمح، وقد التحق بجامعة الأزهر أعداد كبيرة من الأفارقة وتعلموا فيها أصول الدين واللغة العربية مما ساعد على تماسك وتوحد المجتمع الأفريقي خلال سنوات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات وجزء من ثمانينيات القرن الماضي، غير أن هذا الدور قد تراجع خلال فترة حكم الرئيس المعزول حسني مبارك، وما أحوج أفريقيا إلى دور الأزهر في الوقت الحالي، فينبغي استقطاب الطلاب الأفارقة إلى هذه الجامعة العريقة[1]، حتى تنتشر ثقافة الإسلام الصحيح الذي يحمل قيم التسامح والحب والسلام، ولكي تكون حائط صد ضد أفكار الإرهاب الأسود الذي يدعي أنه ينشر الإسلام، والإسلام منه براء، ومن المسلم به أنه دون توفر الأمن والاستقرار بين الدول والمجتمعات لا يمكن الحديث عن تنمية أو تقدم.

ومن اللازم هنا أن نلفت النظر إلى ضرورة أن تحوي مقرراتنا الدراسية خاصة في علوم الجغرافيا والتاريخ واللغة العربية موضوعات خاصة بالقارة الأفريقية، فليس من المنطق أن تكون معلوماتنا محدودة عن قارة نحن ننتمي إليها، وتأتي إلينا منها مياه النيل سر الحياة والوجود بالنسبة لنا، قارة مصالحنا معها وإليها ملاذنا، فينبغي أن تناقش مناهج طلابنا الدراسية سواء في التعليم ما قبل الجامعي، أم في المعاهد الجامعية، موضوعات كتاريخ أفريقيا وجغرافيتها، والعلاقات والمشروعات الاقتصادية بين مصر ودول القارة، والسوق المشتركة، ومشروعات البنية التحتية في أفريقيا لمد الطرق وتوفير المواصلات البرية والبحرية والجوية، ومسائل مياه النيل وكيفية تحقيق التنمية المائية.

وفي إطار تطوير العلاقات المصرية الأفريقية أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي في مؤتمر القمة الأفريقي في " مالابو " بغينيا الاستوائية، في ٢٧ يونيو ٢٠١٤ عن إنشاء " الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية في أفريقيا "، لتحل

---

[1] ملحق الأهرام ١٥ مايو ٢٠١٥.

محل " الصندوق الفني المصري للتنمية في أفريقيا"، بهدف إعداد وتأهيل الكوادر الفنية في قارة أفريقيا، ودعم مبادرات جديدة لتنفيذ مشروعات تنموية رائدة في داخل هذه القارة[١].

ومما يوضح مدى اهتمام السلطات السياسية في مصر بقارة أفريقيا أن المهندس إبراهيم محلب رئيس الوزراء المصري قد اقترح إنشاء وحدة خاصة بالشئون الأفريقية تابعة لمجلس الوزراء في الخامس من أبريل ٢٠١٥[٢].

ويدعو الكثير من المتابعين لقضايا القارة الأفريقية والمسألة المائية إلى لزوم إنشاء " وزارة للشئون الأفريقية "، تكون فيها إدارة خاصة بدول حوض النيل، والمسألة المائية، ومن وجهة نظري أن الأنسب أن يتم إنشاء وزارة كاملة لحوض النيل وظيفتها الاهتمام بشئون المياه والتنمية الزراعية والمشروعات الاقتصادية المشتركة بين مصر ودول هذا الحوض، على نسق ما تم في ستينيات القرن الماضي من تخصيص وزارة خاصة للسد العالي.

ندوات ومؤتمرات بخصوص أفريقيا وحوض النيل:

شكلت مسألة مياه النيل شغل شاغل وقضية محورية، في علاقات مصر بالدول الأفريقية خلال ثلث القرن الأخير على الأقل، وقد عُقدت أثناء تلك الفترة العديد من الندوات والمؤتمرات في داخل مصر دارت حول نهر النيل والعلاقات المصرية الأفريقية نرصد منها ندوة عقدها معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة تحت عنوان " أفريقيا في المقررات الدراسية المصرية " في يومي ١٥ - ١٦ مايو ١٩٩٩[٣]، وندوة أخرى عقدتها الهيئة العامة لقصور الثقافة في بنها في صيف ٢٠٠٩، وندوة ثالثة عُقدت في مركز تاريخ مصر المعاصر بدار الوثائق القومية،

---

[١] الأهرام في ٢٦، ٢٧ يونيو ٢٠١٤.

[٢] المصري اليوم ٦ أبريل ٢٠١٥.

[٣] قدم المؤلف في الندوة المذكورة بعاليه بحثا بعنوان: " تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر في المقررات المدرسية المصرية ".

بكورنيش النيل في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩ " بمناسبة مرور ٥٠ عامًا على عقد اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان ١٩٥٩"، وندوة رابعة عقدتها لجنة الجغرافيا بالمجلس الأعلى للثقافة في ١٥ مارس ٢٠١٠ بعنوان " مياه النيل وتحديات المستقبل "[١]، وندوة خامسة عقدتها لجنة العلوم السياسية في نفس الموضوع في اليوم التالي مباشرة بنفس المجلس، ومؤتمر عقده قسم الجغرافيا بجامعة القاهرة في ٦ أبريل من نفس العام بعنوان " أبعاد مشكلة المياه في مصر "[٢]، كما كان عنوان المؤتمر السنوي لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية في ٢٥ مايو ٢٠١٠ " آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل: الفرص والتحديات"[٣]، كذلك عقد مركز الدراسات الاستراتيجية بجريدة الأهرام ندوة للدكتور محمد نصر الدين علام وزير الموارد المائية والري الأسبق في ١٢ أكتوبر ٢٠١١ بعنوان: " سلبيات الاتفاقية الإطارية ومخاطر السدود الإثيوبية "[٤].

كذلك عقد مركز دراسات الشرق الأوسط، بجامعة عين شمس ندوة حول سد النهضة وأزمة مياه النيل في مايو ٢٠١٣، وقدمت جريدة الأهرام العديد من اللقاءات عن نفس الموضوع، وعُقدت كثير من الندوات التي كان محور مناقشاتها مشكلة المياه من كافة نواحيها في بعض الجامعات ومراكز الأبحاث المصرية، قدم فيها كثير من الباحثين والمسئولين تصوراتهم عن حل قضية مياه النيل باعتبارها من أخطر القضايا التي تهم الأمن القومي المصري، ولا شك أن هذه الندوات وتلك المؤتمرات قد وفرت قدرًا عظيمًا من المعلومات، وزخمًا كبيرًا من

---

[١] اشترك المؤلف في ندوة المجلس الأعلى للثقافة المشار إليها ببحث عنوانه: " التغلغل الصهيوني في مياه النيل ".

[٢] أسهم المؤلف ببحث في المؤتمر المذكور عنوانه: " المشروعات المائية في إثيوبيا وآثارها على مصر والسودان ".

[٣] قدم المؤلف بحثًا في المؤتمر المشار إليه في مايو ٢٠١٠ بعنوان: " دور مصر في تنمية دول حوض النيل "

[٤] محاضرة نصر الدين علام وزير الري الأسبق بالأهرام، في ١٢ أكتوبر ٢٠١١.

الأفكار والآراء حول هذه القضية المحورية، مما يُعتبر دليلًا مهمًا للمسئولين، ومصدرًا للباحثين في تلك المشكلة الخطيرة.

ولو أنني أرى أنه لو عقدت بعض هذه الندوات أو المؤتمرات على مستوى دول حوض النيل لكان الأمر أكثر نفعًا، وفي هذه الحالة كان ينبغي دعوة متخصصين وخبراء في الري وهندسة المياه والقانون والعلوم السياسية وغيرها من كافة الدول المنتمية إلى حوض النيل حتى تجري مناقشة مشكلة المياه من وجهة نظر أطراف مختلفة متصلة بها، مما يفتح الطريق نحو معالجة هذه المشكلة المختلفة الأبعاد.

مصر ومشروعات التنمية في دول منابع النيل

إن مسئولية مصر للقيام بدور فاعل في تنمية دول حوض النيل ليست في الواقع عملية اختيار، بل إنها عمل مُلزِم وضروري، لأن معظم دول الحوض من الدول الفقيرة، وهي في حاجة كبيرة للتنمية، أكثر من حاجتنا نحن في مصر، وإذا كانت المياه تأتي من دول منابع النيل، فإن علينا أن نسعى لتطوير وتنمية هذه الدول، فلنعيش بتلك المياه معًا أو نعانى معًا، ولماذا لا نتقدم وننهض نحن ودول الحوض بشكل جماعي قدر الإمكان من خلال استغلالنا لقدراتنا الطبيعية والبشرية وهي قادرة على تحقيق النهضة للجميع؟.

ومصر التي هي في أشد الحاجة للمياه يمكنها أن تقدم مقابل ذلك خبرتها الفنية ومساهماتها المباشرة لدول أعالي النيل في مجال التنمية الزراعية والإرشاد الزراعي وحفر الآبار، وتوليد الطاقة الكهربائية من السدود بعد دراسة جدواها وتلاشي آثارها السلبية، ويمكن لمصر تبنى مشروعات كبرى – بأسلوب الشراكة بينها وبين دول الحوض – في أعالي النيل خاصة في مجال زراعة المحاصيل الغذائية، لكي نستفيد نحن وهذه الدول من استثمار بعض مدخراتنا المالية، وتشغيل العمالة المصرية والأفريقية، وإنتاج مواد غذائية تغطي حاجات كل دول الحوض منها، بدلا من أن

تستغل الدول الأجنبية أراضي ومياه تلك الدول لزراعة محاصيل الوقود الحيوي، بينما تعاني شعوبنا من نقص الغذاء.

وبخصوص مياه النيل، ينبغي أن تقوم " مفوضية دول الحوض " كهيئة نهرية مشتركة بالعمل على حل المشكلات والأزمات التي تنشأ بين تلك الدول، وتعمل علي احتوائها بأقصى سرعة ممكنة، وأن يكون من مهامها الاهتمام بتقريب وجهات النظر بين شعوب الحوض من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية التي ينبغي أن تخاطب شعوب الحوض بلغاتها الوطنية، للتوعية بوحدة هذه الشعوب، والعمل على إعطاء الأهمية الكافية لنهر النيل كثروة طبيعية، وحسن استخدام مياهه ومنع تلوثها[١].

وعلى مصر القيام بدور اقتصادي نشط بالسعي لاستقطاب رجال الأعمال المصريين ودعوتهم لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدول حوض النيل، وتزويد مجتمعات تلك الدول بالخبرات المصرية، ونقل التكنولوجيا إليهم، وهو دور لم تقم به مصر من قبل، كذلك ينبغي إعادة هيكلة تجارة مصر الخارجية مع هذه الدول للاستفادة من فرص التجارة والاستثمار المتاحة فيها من خلال زيادة حجم التجارة القائمة وفتح أسواق جديدة[٢].

وجدير بالذكر أن حجم التجارة بين مصر ودول حوض النيل في غاية التواضع، رغم أننا وتلك الدول أعضاء في مجموعة الكوميسا، فإجمالي حجم تجارة مصر مع دول الحوض (٢٠٠٨) تزيد قليلا عن مليار دولار أمريكي، وهي لا تتعدى ١,٣% من حجم التجارة المصرية مع دول العالم، بل إن حجم الواردات المصرية من دول الحوض لا يتعدى ٠,٥% من حجم الواردات المصرية من

---

[١] الدستور ٢٨ يوليو ٢٠١٠ عرض لرسالة ماجستير مقدمة من رودينا ياسمين بسيوني، بقسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر، بعنوان: " الجوانب الاقتصادية لأزمة المياه في دول حوض النيل والاستراتيجية المقترحة للعلاج ".

[٢] نفس المصدر.

الخارج، ومن اللافت للنظر أن أكثر من نصف تجارة مصر مع دول حوض النيل هي في الواقع مع السودان فقط[1]، ويوضح الجدول التالي تفاصيل ذلك.

جدول رقم (١٠) التجارة المصرية مع دول حوض النيل عام ٢٠٠٨، مليون دولار أمريكي

الدولة	الصادرات المصرية	الترتيب	الواردات المصرية	الترتيب	إجمالي التجارة	فائض أو عجز
السودان	٥٤٧,٤١١	١٥	٤٨,٧٨٤	٦٥	٥٩٦,١٩٥	٤٩٨,٦٢٧
كينيا	١١٤,٨٦٣	٣٨	٢٠١,٤٨٧	٣٩	٣١٦,٣٥٠	٨٦,٦٢٤-
إثيوبيا	٥٦,٠٢٣	٤٨	١٢,١٤٤	٨٦	٦٨,١٦٧	٤٣,٨٧٩
تنزانيا	٢٠,٨٨٣	٦٧	١,٢٣٠	١٠٧	٢٢,١١٣	١٩,٦٥٣
أوغندا	١٩,٦٠٣	٦٩	٥,٥٢٩	٩٦	٢٥,١٣٢	١٤,٠٧٤
الكونغو	٧,٠٥٣	٨٩	٠,٩٥٤	١١١	٨,٠٠٧	٦,٠٩٩
رواندا	٧,٧٥٩	٨٦	٠,٢٠٤	١٢٦	٧,٩٦٣	٧,٥٥٥
إريتريا	١٤,٦٤٣	٧٨	٠,١٩٣	١٢٧	١٤,٨٣٦	١٤,٤٥٠
بروندي	٣,٢٥٢	١٠٧	١,٠٩٣	١٠٩	٤,٣٤٥	٢,١٥٩
إجمالي دول الحوض	٧١٩,٤٩٠		٢٧١,٦١٨		١٠٦٣,١٠٨	٥١٩,٨٧٢
إجمالي تجارة مصر مع دول العالم	٢٦٢٥٣,٠٦٥		٥٢٨١١,٧٠٨		٧٩٠٦٤,٧٧٣	٢٦٥٥٨,٦٤٣
نسبة تجارة مصر مع دول الحوض إلى تجارتها مع العالم	%٣		%٠,٥		%١,٣	

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية، وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقات التجارية ص ٢٤ – ٢٦.

---

[1] الموقع الخاص بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بجمهورية مصر العربية، وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات التجارية، ص ٢٤ ـ ٢٦. ويلزم الإشارة إلى أن حجم التجارة المصرية مع السودان قد زاد في ٢٠١٤ إلى حوالي خمسة مليارات جنيه مصري، حيث شكلت منتجات الأثاث جزءًا كبيرًا من صادرات مصر إليه. راجع ملحق الأهرام ١٥ مايو ٢٠١٥.

ومما هو جدير بالإشارة هنا أن حجم تجارة الصين مع أفريقيا قد زاد من ٣% من مجمل تجارة الصين الخارجية خلال تسعينيات القرن الماضي إلى ١٧% في ٢٠١٤، في حين أن مقدار التجارة المصرية مع أفريقيا بالنسبة لحجم تجارتها الخارجية لم يتغير كثيرًا خلال تلك الفترة[١]، وينبغي أن نشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر ومجموعة دول الكوميسا (ومن ضمنها دول حوض النيل) قد أخذ في التزايد المحدودة في السنوات الأخيرة، ولا أدل على ذلك من أن صادرات مصر إلى دول الكوميسا قد بلغت ١,٢ مليار دولار في السنة الماضية، وقد كانت أقل من ذلك بكثير[٢].

ولا شك أن العلاقات المصرية الأفريقية في كافة المجالات خاصة مع دول حوض النيل قد أخذت في الانتعاش بشكل ملموس منذ أن تولي عبد الفتاح السيسي رئاسة البلاد في الثامن من يونيو ٢٠١٤، فجرت اتصالات واسعة، وحدثت زيارات دبلوماسية عديدة، وعُقدت مؤتمرات سياسية واقتصادية مهمة مع الدول الأفريقية، كانت مصر عضوًا أساسيًا فيها، بل ومحورًا ومحركًا لها في بعض الأحيان مما شكل دفعة قوية في علاقاتها بدول القارة خاصة في المجالات الاقتصادية، فخلافًا لحضور مصر لاجتماعات القمم الأفريقية في مالابو، وأديس أبابا وجنوب أفريقيا على مستوى القيادة السياسية، شاركت أيضًا في اجتماعات الدورة الرابعة والثلاثين لأجهزة صنع السياسات بتجمع الكوميسا، واجتماعات الدورة الثامنة عشرة لقمة الكوميسا التي عقدت في أديس أبابا في مارس ٢٠١٥، حيث كان شعار هذه القمة " تعزيز التجارة البينية من خلال المشاريع التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وقد ناقشت قمة دول الكوميسا أيضًا

(١) ملحق الأهرام ١٥ مايو ٢٠١٥.
(٢) الأهرام ١٠، ١١ يونيو ٢٠١٥.

قضية الإرهاب والعنف المسلح الذي يمنع الاستقرار ويعوق التنمية وكيفية التصدي له ومواجهته[1].

وفي يونيو ٢٠١٥ انعقد مؤتمر قمة التكتلات الاقتصادية الثلاث بشرق أفريقيا، وهي السادك والكوميسا وتجمع شرق أفريقيا في مدينة شرم الشيخ [2]، وهو يهدف لإقامة منطقة تجارة حرة بين التكتلات الثلاث في ٢٠١٧، وسوف ينعكس ذلك بشكل إيجابي على العلاقات التجارية والاستثمارية بين مصر ودول شرق أفريقيا، بل وبين مصر وكافة الدول الأفريقية.

ولتحقيق الطموحات الاقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا التي تسعى لدفع حركة التجارة وتبادل الخدمات وتشجيع الاستثمارات بين بلدانها، أنجزت مصر بعض أعمال البنية التحتية التي تخدم ذلك الهدف فقامت بافتتاح طريق قسطل – أشكيت البري بينها وبين السودان كمدخل للعمق الأفريقي، وهو منفذ آمن وسريع لنقل الصادرات المصرية إلى السودان وجنوب السودان وإثيوبيا وغيرها[3].

ويجري في الوقت الحاضر الانتهاء من أعمال المعبر البري الثاني الذي يربط مصر والسودان في منطقة أرقين في إطار الطريق البري الذي سيمتد من القاهرة إلى " كيب تاون " بجنوب أفريقيا، وفي ذات الوقت تعمل مصر لاستكمال الخط الملاحي النهري الذي يسعى لربط بحيرة فيكتوريا بالبحر المتوسط، رغم المصاعب التي تكتنف المشروع، في إطار مبادرة " النيباد " [4]، بالتعاون مع تجمع الكوميسا مما يحقق الحلم الأفريقي للربط الاستراتيجي بين دول شرق أفريقيا

---

(١) الأهرام ٢٥ مارس ٢٠١٥.

(٢) الأهرام ١١ يونيو ٢٠١٥.

(٣) ملحق الأهرام ١٥ مايو ٢٠١٥.

(٤) النيباد هي مبادرة استراتيجية لإعادة هيكلة أفريقيا وتخليصها من التخلف، وتعزيز التنمية المستقلة، والنهوض بالاقتصاد والاستثمار الأفريقيين لمواجهة تحديات الفقر والتخلف، Pan Africa Press في ١١ أغسطس ٢٠١٥.

والدول المطلة على البحر المتوسط عبر نهر النيل، وسوف يتكلف هذا المشروع حوالي ١٠ مليارات دولار؛ تتحمل كل دولة أعباء تجهيز البنية التحتية الخاصة بالمشروع في الحيز الجغرافي الخاص بها[١].

وقد تم إنشاء " اللجنة العليا المشتركة المصرية السودانية الإثيوبية " بهدف بحث وتنفيذ قضايا التنمية والتعاون المشترك بين الدول الثلاث، خاصة ما يتصل منها بمشروعات تنمية مياه النيل، والدول الثلاث ترتبط مع بعضها بروابط ومصالح متعددة تسمح بكثير من فرص التنمية المشتركة بينها مما يؤدي إلى تحسين معيشة سكانها جميعًا[٢].

ونستطيع أن نقول بصفة عامة إن الدولة المصرية بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ بدأت تعيد النظر في مجمل سياستها الاقتصادية والسياسية مع دول أفريقيا وحوض النيل، حيث إننا جميعًا نمثل إقليمًا سياسيًّا واقتصاديًّا ومائيًّا واحدًا، وما أكثر المجالات التي يمكن أن تتحرك فيها الحكومة المصرية ورأس المال المصري، فمجال الاستثمار في أفريقيا وحوض النيل واسع، ويمتد إلى النواحي الزراعية والمائية والصناعية والتجارية وغيرها.

وعلى مصر أن تسعى لتنمية علاقاتها مع شعوب ودول حوض النيل من خلال خلق طرق ووسائل أخرى للتواصل مع تلك الدول، فعلى الصحف المصرية أن تقوم بإرسال وفود من كبار الصحفيين لزيارة دول أعالي النيل؛ لكي تتعرف على الظروف الطبيعية لتلك الدول، وترى على الواقع مياه النيل وهي تنبع من فوق جبال رونزوري، وتشاهد بحيرات النيل العظمى، وعلى تلك الوفود أن تضع التقارير للتعرف على أحوال المجتمعات التي تعيش في هذه الأصقاع، وتدرس ظروفهم ومشكلاتهم، وترسل بتقاريرها إلى الجرائد السيارة في مصر، وتبحث في

---

(١) الأهرام ١٢ يونيو ٢٠١٥. والشروق ١١ يونيو ٢٠١٥.
(٢) المصري اليوم ١١ يوليو ٢٠١٥.

إمكانيات حل تلك المشكلات، حتى يكون هناك تواصل بيننا وبين سكان منابع النيل، وينبغي أن تصدر صحيفة عن جريدة الأهرام – باعتبارها أكثر دُور الصحافة شهرة وانتشارًا في مصر والشرق الأوسط – تعبر عن حوض النيل وظروفه الجغرافية والمائية والبشرية وأخباره الاقتصادية والسياسية باللغة الإنجليزية، على اعتبار أن معظم سكان منابع النيل الاستوائي يستخدمون اللغة الإنجليزية كلغة رسمية، على أن تطبع نفس الصحيفة باللغة الأمهرية لأهالي إثيوبيا.

وتقع مسئولية كبيرة على اتحاد الإذاعة والتلفزيون في مصر، فعليه أن يخصص قنوات فضائية موجهة إلى دول وشعوب حوض النيل تحدثهم بلغاتهم، وعلى قناة Nile T. V. تكثيف برامجها التي تخاطب هذه الشعوب وتناقش أحوالهم السياسية والاقتصادية وعلاقاتهم مع مصر ودول الإقليم الذي نعيش فيه جميعا، وعلى تلك القناة أن تستضيف بعض المسئولين والخبراء من دول الحوض لكي تتحاور معهم وتتعرف على وجهات نظرهم فيما يتصل بمستقبل التنمية والعلاقات المشتركة مع هذه الدول.

كذلك ينبغي أن تقوم النقابات العمالية ونقابات المحامين والمعلمين والمهندسين والأطباء في مصر بالاتصال بمثيلاتها في الدول النيلية، وتتعرف على ظروفها وأحوالها، وتقوم بتبادل الزيارات معها، وتعقد اللقاءات والمؤتمرات لمناقشة المشكلات التي تواجهها.

وتقع مسئولية كبيرة على الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية في مصر لتوثيق العلاقات بينها وبين دول الحوض من خلال إرسال أفواج من الجامعات المصرية لزيارة جامعات تلك الدول، واستضافة وفود منها إلى مصر، وتوفير فرص التلاقي معها عن طريق عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تخص القضايا والموضوعات المشتركة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم مائية، أم

علمية تطبيقية، كذلك على الأحزاب السياسية المصرية، ومؤسسات المجتمع المدني، والتجمعات الشعبية القيام بزيارات لدول منابع النيل، والاتصال بالمؤسسات البرلمانية والإعلامية والشعبية لإدارة الحوار في كثير من الموضوعات والقضايا التي تمثل مصالح وقواسم مشتركة بيننا وبينهم.

أ - مصر وعملية التنمية في إثيوبيا

يقع على عاتق مصر جزء كبير من مسئولية التنمية في إثيوبيا باعتبارها من أهم دول منابع النيل، وتربطنا بها علاقات تاريخية وطيدة، ويمكن لمصر أن تقوم بمشروعات زراعية واسعة فيها خاصة أن الإثيوبيين يمنحون الأراضي بنظام حق الانتفاع، مما شجع المستثمرين من دول أجنبية متعددة للسعي للحصول على مئات الآلاف من الأفدنة لزراعتها هناك، والمشروعات الزراعية التي يمكن عملها في إثيوبيا سوف تحقق الفوائد والأرباح للمستثمرين المصريين وللإثيوبيين في الوقت نفسه، وتوفر المحاصيل الغذائية اللازمة للشعبين، وتفتح مجالات العمل لأبنائهم[1]، وتقع مسئولية تحقيق ذلك على الحكومة المصرية وأصحاب رأس المال من الأفراد والشركات المصرية.

وقد حققت بعض الشركات المصرية نجاحًا ملحوظًا داخل القارة الأفريقية مثل شركة " القلعة "، وهي من الشركات الرائدة في مجال الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وتبلغ قيمة استثماراتها أكثر من ٨ مليارات دولار، كذلك نجحت مجموعة شركات السويدي في تطوير نشاطاتها الاستثمارية، حيث تنتج العدادات الكهربائية التي تعمل بنظام الكارت الذكي والمدفوع مقدمًا في إثيوبيا وفي دول أخرى، وقامت بإنشاء مصانع لها في غانا وإثيوبيا وزامبيا بجانب تصديرها لبعض المعدات الأخرى إلى تلك الدول وغيرها، ولشركة " المقاولون العرب " هي الأخرى نشاط واسع في المجال الأفريقي منذ بداية عملها ١٩٦٠،

---

[1] الجمهورية ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٩، حوار مع محمود أبو زيد وزير الري الأسبق.

وتتولى تلك الشركة العملاقة تنفيذ أعمال ضخمة في أكثر من ١٥ دولة أفريقية مثل تشاد وغينيا الاستوائية وإثيوبيا والسودان وغيرها، وتوجد شركات مصرية أخرى لديها أعمال استثمارية متعددة ومشروعات واسعة في أفريقيا، ويعمل بعضها في المجالات الزراعية، ويعمل بعضها الآخر في صناعة الدواء والأدوات الطبية وغيرها[١]، والأمل أن يزيد النشاط الاستثماري والتجاري لتلك الشركات عما هو عليه في الوقت الحاضر، خاصة في مشروعات البنية التحتية، والتنمية المائية، والنشاطات الزراعية، والأعمال التجارية، والسياحة، ونقل البضائع، واستخراج المعادن وغيرها.

وكان الرئيس الأسبق حسني مبارك قد التقى ببعض رؤساء دول حوض النيل – على هامش منتدى " الصين أفريقيا " في مدينة شرم الشيخ في نوفمبر ٢٠٠٩ – للعمل على تحقيق التنمية في هذه الدول[٢]، وفي هذا الإطار أصدر مبارك في ٢٠١٠ تكليفات عدة لتفعيل التعاون مع دول الحوض في كافة المجالات[٣]، ولو أن تلك التكليفات لم تتحقق كما ينبغي.

وفى نفس المنتدى التقى محمود محيى الدين وزير الاستثمار مع ممثلي ١٥ من كبريات الشركات الصينية والأفريقية حول إمكانيات الاستثمار المتاحة في أفريقيا، والمجالات التي يمكن للشركات المصرية العمل فيها، وعلى هامش المنتدى التقى وزير الخارجية أحمد أبو الغيط مع ممثلي كل من كينيا وأوغندا والسنغال وغيرها حيث تناولت تلك اللقاءات تطورات الأوضاع السياسية على الساحة الأفريقية، وسبل تحقيق الأمن والاستقرار، في منطقة البحيرات العظمي، وهما الشرطان الأساسيان لتنفيذ أي نشاط اقتصادي في أي مكان في العالم[٤].

---

(١) الأهرام ١٩ ديسمبر ٢٠٠٩، مقال عبد المنعم سعيد، العودة لأفريقيا.
(٢) الأهرام ١٣ نوفمبر ٢٠٠٩.
(٣) المصري اليوم ٧ ديسمبر ٢٠٠٩.
(٤) الأهرام ١٠ نوفمبر ٢٠٠٩.

وخلال أكتوبر ٢٠٠٩ قامت د. فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي، والمهندس أمين أباظة وزير الزراعة بزيارة للعاصمة الإثيوبية أديس أبابا استغرقت ثلاثة أيام في إطار تنمية العلاقات المصرية الإثيوبية وبحث سبل التعاون الاقتصادي بين البلدين[١]، وكان برفقة الوزيرين وفد ضم رؤساء البنوك الوطنية والشركات العاملة في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي، والكهرباء، والطاقة، والموارد المائية، حيث جرى التباحث مع الجانب الإثيوبي حول فتح مجالات الاستثمار والتبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا[٢].

وقد ذكرت وزيرة التعاون الدولي بخصوص هذه الزيارة: " أن لدى إثيوبيا مشكلة في الحصول على الكهرباء، ولديها خطة لمضاعفة كمية الكهرباء أربع مرات، وأن الإثيوبيين طلبوا توفير خبراء مصريين في هذا المجال"، وأشارت الوزيرة إلى أن الحكومة المصرية تسعى لضمان توفير سيولة مالية لتمويل بعض المشروعات المنتظرة في إثيوبيا من خلال البنوك المصرية، كالبنك المركزي وبنوك القاهرة ومصر والأهلي.

ولفتت د. أبو النجا النظر إلى تنامي الاستثمارات المصرية في إثيوبيا بقولها: " في زيارتي الأولى لإثيوبيا قبل ثلاث سنوات شجعت رجل الأعمال (السويدي) وقمت بافتتاح مصنع له لصناعة العدادات الكهربائية، وفي الزيارة الحالية قمت بافتتاح مصنع آخر له لإنتاج الكابلات الكهربائية، حيث ينتج ١٠٠ ألف طن من الكابلات سنويًا بتكلفة ٥٠ مليون دولار "[٣].

وصرح أمين أباظة وزير الزراعة خلال نفس الزيارة أن الحكومة الإثيوبية تقوم بإعداد دراسة شاملة لتخصيص مليون هكتار من الأراضي للقطاع الخاص

---

[١] الأهرام ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٩ حوار مع د. فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي.
[٢] الأهرام ٤ أكتوبر ٢٠٠٩.
[٣] الأهرام ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٩ حوار مع د. فايزة أبو النجا.

المصري للاستصلاح والزراعة، وهذه المساحة يمكن زراعتها بالمحاصيل الغذائية التي تحتاج إليها السوق المصرية[١].

وخلال تلك الزيارة التي جاءت متأخرة عقب زيارة ليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلي، حاول وزير الصناعة والتجارة الإثيوبي أن يزيل الشكوك لدى المصريين حول زيارة ليبرمان لإثيوبيا فذكر " أنه لا علاقة لزيارة ليبرمان بإقامة أي سدود على منابع النيل " واستطرد الوزير قائلًا: " إن إثيوبيا دولة تنفتح على العالم كله، ونحن نتعاون مع إسرائيل في المجال الزراعي خاصة في زراعة الورد، ومع ذلك فإن حجم التبادل التجاري بين إثيوبيا ومصر أكبر بكثير منه بينها وبين إسرائيل "، وقال الوزير الإثيوبي أيضًا: " نحن ملتزمون بدعم القضية الفلسطينية، واسترداد الحقوق العربية، ولكن نحن دولة تحاول أن تعيد بناء نفسها زراعيًا وصناعيًا، وإذا تقدم أحد يطرق أبوابنا ليساعدنا ويستثمر أمواله عندنا فبأي منطق نغلق الباب في وجهه "[٢]، وعلقت وزيرة التعاون الدولي على زيارة ليبرمان قائلة: " إن دول منابع النيل تحتاج للتنمية لذلك لم يكن لديها مانع لو أن إسرائيل أو غيرها عرضت عليها أن تقوم بالمساهمة بالتمويل والتنمية والاستثمار، فذلك أمر طبيعي جدًا، ولو أن مصر قد جاءت مبكرًا وطرقت أبواب الاستثمار والعمل على نطاق واسع في إثيوبيا كانت ستلقى نفس التشجيع وربما أكثر"[٣].

وقد صرح وزير الري الإثيوبي بأن هناك لجانًا فنية مشتركة بين مصر وإثيوبيا تسعى لوضع قواعد بيانات واسعة لمشروعات التعاون المشترك بين البلدين في المستقبل مشيرًا إلى اعتقاده بتحسن وضع الاستثمارات المصرية بإثيوبيا خاصة في ظل الانتعاش الذي تشهده التجارة البينية بين البلدين، حيث زادت واردات إثيوبيا من الأسمنت والأدوية والمنتجات الصناعية المصرية، كما

---

(١) الأهرام ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩.
(٢) تحقيق الأهرام من إثيوبيا المنشور في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٩.
(٣) الأهرام ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٩ حوار مع د. فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي.

يجرى إنشاء عدد من المجازر الآلية اللازمة لتصدير اللحوم الإثيوبية المطلوبة في مصر[1].

وفي أكتوبر ٢٠٠٩ عُقد اجتماع حضره وزير الري المصري، وسفيرا إثيوبيا والسودان في القاهرة، وممثلون عن وزارات الخارجية والتجارة والصناعة، وعدد من المستثمرين المصريين، وفيه أعلن محمد أبو العينين رئيس المجلس المصري الأوروبي ورئيس الشعبة العامة للمستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية عن إنشاء "مجلس أعمال مصري - إثيوبي " يسهم في تعزيز حركة التجارة والاستثمار بين البلدين، ويعمل على خلق التكامل بين الشركات المصرية ونظيرتها الإثيوبية، وقال إن هناك فرصًا للاستثمار في القطاع الزراعي والإنتاج الحيواني، وتصنيع المنتجات الزراعية والصناعات التحويلية بالاعتماد على المصادر الطبيعية في إثيوبيا خاصة الطاقة المتجددة من الأنهار، وطالب حكومتي مصر وإثيوبيا بإعادة النظر في الاتفاقيات التي تحكم العلاقة بينهما من أجل إعطاء معاملة خاصة للمستثمرين من دول حوض النيل، وتطوير البنية الأساسية الإقليمية المدعِمة للتجارة والاستثمار، وقد عقب سفير إثيوبيا بالقاهرة على ذلك بقوله: إن ٦٠% من أراضي إثيوبيا صالحة للزراعة والاستثمار، ودعا السفير السوداني عبد المنعم مبروك إلى أهمية إنشاء تكتل إقليمي ثلاثي بين مصر وإثيوبيا والسودان[2].

وخلال أحد اجتماعات المجلس التصديري المصري للصناعات الكيماوية (٢٠٠٩) برئاسة وليد هلال، وبمشاركة ممثلين عن وزارتي الخارجية والتعاون الدولي وعدد من البنوك وشركات التصدير والاستيراد دعا عبد الرحمن فوزي وكيل أول وزارة التجارة والصناعة لدراسة وضع آلية لتنمية التجارة مع

---

(١) تحقيق الأهرام من إثيوبيا في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٩.
(٢) الأهرام ١٧ أكتوبر ٢٠٠٩.

أفريقيا، وتتمثل تلك الآلية في إنشاء صندوق بالتعاون مع القطاع الخاص لتمويل تجارتنا مع الأسواق الأفريقية، وذلك أسوة بما هو متبع من جانب تركيا والصين والهند؛ حيث ساعدت الصناديق المماثلة التي أنشأتها تلك الدول على تنمية صادراتها إلى أفريقيا بشكل كبير(١).

وأكد فوزي على ضرورة تنويع مجالات التعاون مع أفريقيا بإقامة مشروعات استثمارية مختلفة، على أن تكون الفائدة متبادلة بين جميع الأطراف، وأشار إلى أن أعباء تنفيذ خطط الاستثمار الموضوعة مع الدول الأفريقية ينبغي أن تتحملها الحكومة بالتوازي مع القطاع الخاص، وذلك هو نفس ما أشار إليه د. محمود أبو زيد وزير الري الأسبق(٢). وطبيعي أنه تقع على عاتق الحكومة المصرية مسئولية العمل على توفير المناخ المناسب للاستثمار، ومنع الازدواج الضريبي، وكانت بعض البنوك المصرية قد بادرت بفتح فروع لها في بعض الدول الأفريقية منها إثيوبيا لحل المشكلات التمويلية، وأولها البنك الأهلي المصري(٣).

وفي مجال التجارة البينية بين مصر وإثيوبيا، كانت عمليات استيراد اللحوم الإثيوبية قد بدأت منذ ٢٠٠٤؛ إذ إنه لم يكن من المنطقي أن تكون إثيوبيا والسودان أكبر دولتين من حيث الثروة الحيوانية في أفريقيا، وتستورد مصر لحومًا من دول أخرى، خاصة أن السوق الإثيوبية توفر هذه اللحوم للمواطن المصري بأسعار مناسبة، وقد لاقت هذه اللحوم رواجًا وإقبالًا كبيرين في مصر، ولكن تم وقف استيرادها – بحجة وجود مشكلات في عملية الاستيراد – لمصلحة كبار التجار المصريين الذين يستوردون اللحوم منذ سنوات بعيدة من أمريكا الجنوبية

---

(١) الأهرام ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩.
(٢) الجمهورية في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٩ حوار مع د. محمود أبو زيد وزير الري الأسبق.
(٣) الأهرام في ٢ يناير ٢٠٠٩، رسالة شريف جاب الله من إثيوبيا.

وأستراليا[١]، حيث يحققون أرباحًا خيالية، بصرف النظر عن مصلحة الاقتصاد القومي، والواجب على هؤلاء التجار أن يراعوا المصلحة الوطنية بالعمل على استيراد اللحوم الإثيوبية والسودانية الرخيصة خدمة للمواطن المصري؛ وتنشيطًا لعلاقات مصر الاقتصادية مع دول حوض النيل.

ويحاول مجلس الأعمال المصري الإثيوبي معالجة كافة المشكلات التي تعوق عمليات استيراد اللحوم من إثيوبيا بإنشاء مجازر صالحة للذبح في المنافذ الإثيوبية، والإعداد الجيد للحوم قبل التصدير، لضمان جودتها ووصولها إلى الموانئ المصرية كسفاجا والعين السخنة[٢]، وقد صرح د. حامد سماحة رئيس الهيئة العامة للخدمات البيطرية بأن عملية استيراد اللحوم من إثيوبيا يتم طبقًا للشروط البيطرية المتعارف عليها محليًا وعالميًا، وأكد حسين صبور رئيس مجلس الأعمال المصري الإثيوبي على أن التيسيرات التي يبحثها المجلس بالتنسيق مع الحكومة المصرية (٢٠٠٩) تستهدف استيراد اللحوم من إثيوبيا بقيمة تتجاوز ١٥٠ مليون دولار سنويًا[٣].

ولقد كان غريبًا بالفعل أن تصر البيروقراطية والرأسمالية المصرية، في عهد مبارك بالذات، على أن تُقصر تعاملاتها الاقتصادية، واستيراد السلع المختلفة على الدول الأوروبية على الرغم من أن بعض هذه السلع منتجة في أفريقية مثل الشاي والبن واللحوم لمجرد أن الوفد التجاري المصري يؤثر الذهاب إلى لندن وباريس وروما بدلًا من الخرطوم وأديس أبابا ونيروبي، وحتى عهد قريب كان الوصول من القاهرة إلى أي عاصمة أفريقية أخرى يتطلب السفر أولًا إلى عاصمة أوروبية في الشمال، ثم العودة جنوبًا إلى البلد الأفريقي المراد الذهاب

---

[١] الأهرام ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٩ حوار مع د. فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي.
[٢] الأهرام ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩.
[٣] الأهرام ٢١ يوليو ٢٠٠٩.

إليه[1]؛ لأن الدول الاستعمارية التي احتلت بعض البلدان الأفريقية حرصت على أن يكون الوصول لتلك البلدان عن طريقها، ومازالت الرأسمالية المصرية تختلق الأسباب والأعذار لكي تظل تعاملاتها مع دول الشمال، وذلك خطأ فعلي، فمصالحنا الحقيقية أولًا مع الجنوب لا مع الشمال، وتاريخيًا كان الشمال هو مصدر الاستغلال والاستعمار لنا.

زيارة رئيس الوزراء د. أحمد نظيف لإثيوبيا:

في ديسمبر ٢٠٠٩ اتجه رئيس الوزراء المصري د. أحمد نظيف إلى أديس أبابا في زيارة رسمية على رأس وفد وزاري رفيع المستوى ضم وزير الكهرباء والطاقة المهندس حسن يونس، ونائب وزير النقل، ود. حاتم الجبلي وزير الصحة، والمهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة، والمهندس أمين أباظة وزير الزراعة[2]، وكان برفقة د. نظيف عدد كبير من رجال الأعمال الذين يمثلون أكثر من ٧٥ شركة ومؤسسة اقتصادية وبنكًا مصريًا، بهدف زيادة الاستثمارات في إثيوبيا التي تتوفر فيها فرص هائلة لذلك [3].

وخلال اجتماعه مع رئيس الوزراء الإثيوبي أكد د. نظيف حرص مصر على طرق جميع المجالات المحتملة لتطوير العلاقات الثنائية والأعمال المشتركة بدءًا بالبنية التحتية اللازمة من الطرق البرية بين مصر والسودان وإثيوبيا من خلال عدة أطر بينها إمكانية الاعتماد على ميناء بور سودان وربطه بريًا وبحريًا بكل من الدولتين بما يسهل حركة التجارة ونقل البضائع والسلع، وتطوير وسائل النقل الجوي، وتحقيق الربط الكهربائي بين شبكتي مصر وإثيوبيا عبر شبكة كهرباء السودان[4].

---

(1) الأهرام ٢ يناير ٢٠١٠ مقال لمكرم محمد أحمد عن مياه النيل.
(2) الأهرام ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٩.
(3) الأخبار ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩.
(4) المساء ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩.

ومن المناسب أن نشير هنا إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا كان قد بلغ ١٠٠ مليون دولار وقت زيارة د. نظيف لإثيوبيا (٢٠٠٩)، وقد راهن البلدان وقتها على مضاعفته في المرحلة التالية خاصة أن السوق الإثيوبي سوق واعدة، ويمكنه استيعاب المنتجات المصرية التي تتمتع بميزات نسبية، كما أن هناك فرصًا متاحةً أمام الصادرات الإثيوبية إلى مصر خاصة من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية[١].

وقد صرح د. نظيف خلال زيارته لإثيوبيا بأن الشركة الوطنية المصرية للزراعة واستصلاح الأراضي ستبدأ بزراعة ٢٠ ألف هكتار من الأراضي في إقليم " عفرا " بإثيوبيا، على أن يتم إنشاء مكتب للشركة يتولى تحقيق هذا الغرض، وقد أبدت شركات مصرية أخرى اهتمامها بتوفير احتياجات السوق الإثيوبية من الأسمدة ومواسير المياه وغيرها، وتشير الدراسات الأولية إلى أن مصر يمكنها أن توفر جزءًا كبيرًا من سلة غذائها من إثيوبيا[٢].

وأشار حسين صبور رئيس مجلس الأعمال المصري الإثيوبي إلى أن ملف الاستثمار في القطاع الزراعي في إثيوبيا على رأس اهتمامات المجلس، وذلك بالنظر إلى تميز هذا القطاع في ذلك البلد، فعلى الرغم من تماثل المساحة وتعداد السكان في مصر وإثيوبيا، فإن الأراضي التي يمكن زراعتها في إثيوبيا تزيد مساحتها عن ٢٠٠ مليون فدان يغلب عليها الخصوبة العالية، مع توفر الأمطار لها في معظم أوقات السنة، ويمكن أن تُزرع بالمحاصيل الغذائية خاصة البقوليات كالعدس والسمسم، ويسعى مجلس الأعمال لتنفيذ مشروعات استصلاح أراضي في إثيوبيا، لزراعة المحاصيل الغذائية اللازمة لمصر كالقمح الذي يكلف شراؤه مبالغ طائلة من النقد الأجنبي، وقال صبور أيضًا: إنه من الممكن إقامة

---

[١] الأخبار ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩.
[٢] المساء ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩.

مزارع مشتركة توفر ما تحتاجه إثيوبيا ومصر من محاصيل استراتيجية، لضمان الأمن الغذائي للبلدين.

وكان صبور قد أعلن في ذلك الوقت أن مجلس الأعمال المصري الإثيوبي قد بدأ في عمل شركة لجمعية رجال الأعمال المصريين برأس مال قدره ٣٠ مليون دولار، وذلك بالتعاون مع وزارتي الخارجية والتعاون الدولي في مصر، وتتضمن خطة عمل هذه الشركة ضخ استثمارات جديدة وتيسير العمل للمصريين في دول حوض النيل[١]. وقد تم الاتفاق مع الجانب الإثيوبي على إقامة مشروعات مشتركة في قطاع التشييد والبناء في ضوء النهضة العمرانية التي تشهدها إثيوبيا، حيث تتزايد حاجة هذا البلد للمكاتب الاستشارية، ولمواد البناء كالأسمنت والطوب والحديد مما يمكن أن توفره الشركات المصرية[٢].

وفي مجال الصحة والدواء ذكر رئيس الوزراء المصري أنه قد أظهرت مجموعة من شركات الدواء المصرية حرصها على الاستثمار في صناعة الدواء مع نظرائها من الشركات الإثيوبية، حيث تم تسجيل خمس شركات دواء مصرية للعمل هناك، وهى خطوة مهمة لدعم التبادل الصناعي والتجاري في هذا المجال بين البلدين، على أن يتم التصنيع المشترك للدواء والأمصال واللقاحات، مما يساعد على نقل التكنولوجيا وإيجاد فرص عمل للإثيوبيين[٣].

وقد افتتح د. نظيف مصنعًا لمجموعة السويدي للكابلات والعدادات الكهربائية، ومصنعًا آخر للمستثمر المصري سمير المليجي، في منطقة " بحر دار " الموجودة عند منابع النيل الأزرق، حيث أكد المليجي أن الاستثمار في إثيوبيا مربح للغاية، وتزيد نسبة أرباحه عن ٢٥ %، ويقول: " لقد جئت إلى هذا البلد لمشاركة وزارة الري في عمل مصنع للمواسير والطلمبات، ولكن هذا المصنع

---

(١) نفس المصدر.
(٢) الأهرام ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٩.
(٣) نفس المصدر.

أصبح خمسة مصانع؛ لأن صناعة المواسير تعتبر أساسية لإقامة البنية التحتية في إثيوبيا "[1].

وقد طُرحت خلال الزيارة فكرة إنشاء منطقة صناعية لرجال الأعمال المصريين على مساحة مليوني متر مربع تقريبًا في العاصمة أديس أبابا، وقد أكدت د. فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي أن هذه المنطقة سوف تضم مجمعًا للصناعات المصرية يحوى ٤٠٠ مصنع وشركة[2]، وقد توقف تنفيذ مشروع المجمع الصناعي المصري في إثيوبيا نتيجة لتغير الأوضاع السياسية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير.

وفى الجانب التمويلي كان قد تم الاتفاق مع الحكومة الإثيوبية على إنشاء " صندوق النيل " للاستثمار برأس مال مُصدر مقداره مليار دولار، مدفوع منه ١٥٠ مليون دولار، وذلك من قبل البنوك المصرية وهي الأهلي المصري وبنك مصر وبنك تنمية الصادرات، وذلك لتمويل المشروعات الاستثمارية والنشاط التجاري في إثيوبيا وبلدان القارة الأفريقية[3].

وقد صرح وليد هلال رئيس المجلس التصديري المصري للصناعات الكيماوية بأن مصر لديها استثمارات واسعة في أفريقيا، واستطرد في حديثه قائلًا: " ومن خلال زيارتي إلى إثيوبيا أرى أنها سوق واعدة، وأن هذا البلد في رأيي الشخصي يشهد طفرة في التقدم سوف تظهر خلال الخمسة أعوام التالية على الأكثر فعلينا إيجاد مكان مميز لنا فيها، ولكن على المستثمر الذي يدخل هناك أن يكون جادًا وصبورًا، وإثيوبيا ليست بعيدة واللغة سهلة، فلماذا لا ندخل في مجال العمل هناك بقوة؟، وإسرائيل والصين ليست أفضل منا "[4].

---

(1) الأهرام ٢ يناير ٢٠٠٩، رسالة شريف جاب الله من إثيوبيا.
(2) الأهرام ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٩.
(3) الأهرام ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٩.
(4) رسالة الأهرام من إثيوبيا المنشورة في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩.

وتعليقًا على زيارة د. نظيف لإثيوبيا قال رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي: " ليكن نهر النيل أداة للتعاون بين الدول، وليس سببًا للصراع " [1]. واستطرد بقوله: " ما أود أن أقوله لرجال الأعمال المصريين هو أن أدعوهم لزيارة إثيوبيا ليروا إمكانيات هذا البلد، وفرص الاستثمار على أرض الواقع خاصة أن إثيوبيا بها قوانين استثمار مشجعة، وفيها تسهيلات لا يجدها المستثمر في أي بلد آخر، ولو تم استغلال هذه الفرص الحقيقية لن يكون هناك مجال للخلاف، وخاصة أن الرباط الذي يربط بين البلدين في هذه الحالة هو رباط المصالح، وإذا كنت قد طالبت مصر بالسعي إلى إثيوبيا فعليَّ أن أكون منصفًا وأقول: إن على إثيوبيا أن تسعى إلى مصر أيضًا "[2].

وخلال وجود الوفد المصري في إثيوبيا ذكر أحد كبار المسئولين الإثيوبيين للوفد الصحفي لجريدة الأهرام المرافق لرئيس الوزراء أن " مصر دولة عريقة ولا نبالغ عندما نقول: إنها قلب القارة الأفريقية، وعلاقاتها مع إثيوبيا - تحديدًا - لها امتداد تاريخي وثقافي وديني، ولعبت مصر دورًا لا ينسى مع كل دول القارة وليس مع إثيوبيا وحدها، حين دعمت جميع حركات التحرر الأفريقية "[3]، واستطرد الرجل قائلًا: " ولكن علينا أن نعترف أننا ابتعدنا كثيرًا عن بعضنا خاصة في السنوات الماضية، وهنا لا نستطيع أن نحمل مسئولية هذا البعد لطرف واحد، بل الطرفان مسئولان بشكل أو بآخر عن هذا الجفاء، وقد يرجع هذا إلى أن مصر وإثيوبيا قد انشغتا بضغوط اقتصادية أو سياسية فلا أحد يُنكر الدور المصري أو المجهود الذي يقوم به المصريون في قضايا الشرق الأوسط، وأيضًا إثيوبيا كانت ومازالت لديها مشكلات عديدة أهمها على الإطلاق المشكلات

---

(1) نفس المصدر.
(2) نفسه.
(3) نفسه.

الاقتصادية، ولكن أعتقد أنه قد آن الأوان كي نستيقظ معًا من أجل مصالحنا المشتركة وعلاقتنا الأبدية "[1].

ويقول وزير الري الإثيوبي خلال حواره مع مندوبي الأهرام " نحن دول حوض النيل نمثل ١٠ % من مساحة القارة الأفريقية، وثلث عدد سكانها، أي حوالي ٣٠٠ مليون نسمة، ونتمتع بأقدم تاريخ وحضارة على ضفاف النهر العظيم، لكل هذه الأسباب والحقائق نحن نستطيع فهم سبل التعاون بيننا لنزيد الإيرادات السنوية لنا جميعًا، ونقلل من حدة الفقر الذي تعيش فيه دولنا، وأعتقد أن الكثيرين لا يعلمون أن ٧ من دول حوض النيل مصنفة على أنها من أفقر دول العالم، وعندما بدأنا التعاون مع مصر كنا على يقين بأن ما تتمتع به مصر من تقدم وتكنولوجيا وخبرات بشرية سوف ينتقل إلى دول حوض النيل لتستفيد منه، وأعتقد أن مصر يقع عليها دور محوري ومسئولية أساسية لمساعدتنا وتنمية الموارد المائية لنا جميعًا "[2].

ويؤكد بعض الإثيوبيين أن أهل البلاد يفضلون مصر عن أي دولة أخرى، ويقدرون دورها، وأن على رجال الأعمال والمستثمرين المصريين ألا يفوتوا الفرصة على كل من تهمس له نفسه بتقليص الدور المصري أو تشويهه على أرض إثيوبيا، ويسترسلون في حديثهم قائلين: " يجب أن نعترف أن مصر قد تأخرت على الشعب الإثيوبي كثيرًا ولكن الوقت لم يفت بعد"[3].

وفي نفس السياق كتب سمير مرقص مقالًا بالأهرام بعنوان " مصر وإثيوبيا " تحدث فيه عن إمكانيات التنمية وإقامة المشروعات المشتركة بين البلدين، مما حدا بالسفارة الإريترية بالقاهرة للرد بمقال آخر على "مرقص" في الأهرام أيضًا خلاصته أن أية تنمية مع إثيوبيا خاصة على البحر الأحمر لا تتم

---

(1) المساء ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩.
(2) تحقيق الأهرام من إثيوبيا في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩.
(3) تحقيق الأهرام من إثيوبيا في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٩.

إلا عبر إريتريا التي هي الدولة المطلة على ذلك البحر[1]، ومن الواضح أن هدف هدف الإريتريين القول إن أية تنمية تتم في تلك المنطقة من دول حوض النيل لا يجب أن تتجاهل إريتريا، ولعل ذلك يؤكد على ضرورة العمل المشترك بين مجموعة دول الحوض.

تطور العلاقات المصرية الإثيوبية

بعد ثورة التصحيح في يونيو ٢٠١٣:

لقد بلغ حجم الاستثمارات المصرية في إثيوبيا حوالي ملياري دولار أمريكي حتى ٢٠١١[2]، وقد أصبحت الفرصة مواتية لمصر كي تقوم بدور أكبر في تنمية دول حوض النيل وفي مقدمتها إثيوبيا بعد قيام ثورة التصحيح في ٣٠ يونيو ٢٠١٣؛ إذ ينبغي على مصر أن توثق علاقاتها مع ذلك البلد النيلي الكبير بالتنمية المشتركة، والتجارة البينية، والفوائد المتبادلة، والعمل المباشر في كافة المجالات، في عالم تحكمه المصالح والمنافع.

وعلى مصر أيضًا أن تسرع لاستكمال طريق البحر الأحمر البري إلى بور سودان، وأن تمد هذا الطريق ليصل إلى إريتريا وإثيوبيا عبر السودان فذلك هو السبيل الأنسب لربط دول حوض النيل بعضها ببعض بدءًا من دول شرق أفريقيا، مما سيساعد على تسهيل حركة النقل والمواصلات المباشرة، كذلك ينبغي زيادة حركة الملاحة البحرية عبر البحر الأحمر إلى بور سودان والموانئ الإريترية للوصول إلى إثيوبيا بسهولة ويسر، مما يساعد على زيادة حجم التبادل التجاري، ويطور مجالات الاستثمار الاقتصادي بين مصر والسودان وإثيوبيا ودول شرق أفريقيا.

---

(١) الأهرام ١٨ يناير ٢٠١٠ سفارة إريتريا بالقاهرة تعقب على مقال لسمير مرقص بالأهرام بعنوان: " مصر وإثيوبيا ".

(٢) الموقع الإلكتروني لأخبار العالمية ٣ أغسطس ٢٠٠٩.

وعلى مستوى النقل الجوي يؤكد الخبراء المصريون أن توفير ذلك النوع من المواصلات مع الدول الأفريقية يأتي في مقدمة اهتمامات السياسيين المصريين، وترتبط مصر ودول حوض النيل باتفاقيات ثنائية في مجال النقل الجوي، وهناك إعلان لتحرير الأجواء بين دول القارة ينعكس تفعيله إيجابيًا على العلاقات المصرية الأفريقية، وفي هذا الاتجاه يطرح البعض مبادرة من خلال وزارة الطيران المدني بالتنسيق مع وزارتي الخارجية والسياحة لإنشاء سوق موحدة للنقل الجوي بين مصر ودول حوض النيل، وبحث فكرة إنشاء شركة طيران أفريقية مشتركة تكون نواة لهذا السوق لتوثيق العلاقات بين مصر ودول حوض النيل وبقية دول القارة الأفريقية[١].

ويرى يعقوب أرسانو أن حوض النيل الشرقي يشكل، في رأيه، معلمًا جغرافيًا بارزًا في شمال شرق أفريقيا، ويضم مصر وإثيوبيا وإريتريا والسودان – ودولة جنوب السودان بعد انفصالها عن الخرطوم – وقد كان لدول وشعوب هذا الحوض علاقات قوية في الماضي، وبينهم في الوقت الحاضر مصالح مشتركة عديدة، ولذلك يجب عليهم أن يزيلوا أسباب الخلاف، وأن يصلوا إلى حالة من التوافق، والعمل المشترك لكي يستفيدوا جميعًا من الموارد الطبيعية المتاحة لهم بما فيها مياه النيل[٢].

ومن المؤكد أن النشاطات الاقتصادية والعلاقات السياسية بين مصر وإثيوبيا على وجه الخصوص قد زادت وتيرتها بدرجة محسوسة بعد قيام ثورة التصحيح في مصر في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وبعد لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي مع رئيس الوزراء الإثيوبي ديسالجين في مالابو على هامش اجتماع الاتحاد الأفريقي في ٢٧ يونيه ٢٠١٤، حيث جرت مفاوضات بخصوص سد النهضة

---

[١] الأهرام ٥ فبراير ٢٠١٤.

[2] Yacob Arsano, Op. cit. PP. 52 – 53, 59.

بين وفدي البلدين على أمل التوصل إلى رأي مقبول حول مقاييس ذلك السد بالشكل الذي لا يضر بمصالح دولتي المصب في مياه النيل.

وينبغي أن تنتقل العلاقات بين مصر وإثيوبيا من مرحلة التعاون في المجالات المائية والاقتصادية إلى مرحلة التعاون في المجالات السياسية والشئون الأمنية، والاستخباراتية، مما يقتضي عقد اتفاقيات سياسية وأمنية بين البلدين ودول حوض النيل، لتأمين الحدود السياسية لهذه الدول، وتبادل المعلومات بشكل منتظم لمنع اختراق المنطقة عن طريق أجهزة المخابرات المعادية، خاصة أن الإرهاب قد أصبح ظاهرة خطيرة ومؤثرة في كثير من البلدان الأفريقية.

ولتعزيز علاقات العمل والصداقة بين دول حوض النيل الشرقي اجتمع الرئيس السيسي في أحد لقاءات التفاوض – للجنة الثلاثية الوطنية لسد النهضة بالقاهرة في أكتوبر ٢٠١٥ – بوزراء الري الثلاثة للنيل الشرقي، السوداني معتز موسى، والإثيوبي إليمايهو تيجينو، والمصري حسام مغازي، ودعاهم للعمل المشترك والتعاون من أجل تنمية هذه المنطقة البالغ عدد سكانها ٢٠٠ مليون نسمة، كما دعاهم إلى ألا يقتصر التعاون بينهم على المجالات المائية فقط، بل ينبغي أن يمتد إلى كافة المجالات الاقتصادية والاستثمارية والثقافية[١].

وبخصوص موضوع سد النهضة – وقد عالجناه تفصيلاً في الفصول السابقة – جرت اجتماعات عدة بين الخرطوم والقاهرة وأديس أبابا تمخضت عن عقد اتفاق مبادئ إطارى في ٢٣ مارس ٢٠١٥ وقع عليه كل من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس السوداني عمر البشير ورئيس وزراء إثيوبيا هيلا مريام ديسالجين في الخرطوم، وقد اشتمل الاتفاق على عدة بنود، خلاصتها الالتزام بمبادئ القانون الدولي، والتعاون على تفهم الاحتياجات المائية لدول

---

(١) المصري اليوم ١٦ أكتوبر ٢٠١٤. والوطن ١٩ أكتوبر ٢٠١٤.

حوض النيل، والتنمية والتكامل الإقليمي، وترويج التعاون بين دول حوض النهر، وتجنب التسبب في حدوث ضرر لأية دولة من الدول الثلاث [١].

وقام الرئيس السيسي والوفد المصاحب له - في اليوم التالي لتوقيع اتفاق المبادئ في الخرطوم - بزيارة لأديس أبابا، حيث عُقد اجتماع لمجلس الأعمال المصري الإثيوبي في حضوره ومعه رئيس الوزراء الإثيوبي ديسالجين، وفي ذلك الاجتماع تم الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا لـ ٥٠٠ مليون دولار سنويًا، وعلى زيادة حجم الواردات المصرية من اللحوم الإثيوبية وتفضيلها على اللحوم التي يتم استيرادها من الأرجنتين وأستراليا، وخلال الاجتماع طالب رجال الأعمال المصريون بإنشاء منطقة صناعية في إثيوبيا لتجميع المشروعات المصرية فيها، وكان تعليق ديسالجين على ذلك الطلب أنه سوف يُوضع على رأس جدول أعمال اللقاء القادم للجنة العليا المشتركة بين مصر وإثيوبيا - وكانت مصر قد حصلت على موافقة مبدئية بإقامة المنطقة الصناعية أثناء زيارة د. أحمد نظيف ٢٠٠٩ - وخلال الاجتماع أشار حاكم إقليم أمهرا في إثيوبيا بأن الاستثمار الزراعي والصناعي واعد في إقليمه، وقد طالب رجال الأعمال المصريون أيضًا بإقامة منطقة حرة بين البلدين، ولتحقيق ذلك أكد السيسي أن مصر تسعى لإقامة طريقين: برى ونهرى يربطان مصر بإثيوبيا والسودان لتسهيل عمليات استيراد المنتجات الإثيوبية خاصة اللحوم والمحاصيل الغذائية وبعض الفواكه[٢].

ونظرًا لاهتمام مصر ورجال المال والاستثمار فيها بتوسيع مجالات العمل في إثيوبيا أصدر منير فخري عبد النور وزير التجارة والصناعة قرارًا في ٥ أبريل ٢٠١٥ بإعادة تشكيل الجانب المصري في مجلس الأعمال المصري

---

[١] الأهرام ٢٤ مارس ٢٠١٥، نص اتفاق إعلان المبادئ بين مصر وإثيوبيا والسودان الموقع عليه في مدينة الخرطوم ٢٣ مارس ٢٠١٥.

[٢] الدستور ٢١ مارس ٢٠١٥، والمصري اليوم ٢٥ مارس ٢٠١٥.

الإثيوبي برئاسة أحمد السويدي رئيس مجلس إدارة شركة السويدي، ولذلك المجلس دور مهم في دعم حركة التجارة البينية وزيادة الاستثمارات المشتركة بين البلدين(١).

وقد التقى الرئيس السيسي كذلك خلال زيارته لإثيوبيا في ٢٤ مارس بالرئيس الإثيوبي مولاتو تشومي، الذي عبر عن سعادته لزيارة الرئيس المصري لإثيوبيا التي اعتبرها بداية لصفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، كما التقى برئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية هناك، الذى أكد على أهمية تعزيز العلاقات مع مصر، ونوه إلى ضرورة أن يرسل الأزهر عددًا أكبر من الدعاة لتعريف الناس بصحيح الدين، وعبر عن رغبته في زيادة أعداد المنح الدراسية المخصصة لطلاب إثيوبيا في جامعة الأزهر، كذلك التقى السيسي بالأنبا متياس الأول بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية الذي أعرب عن عمق العلاقات بين البلدين(٢)، ثم تقابل السيسي مع وفد الدبلوماسية الشعبية برئاسة محمد رشيد نائب رئيس المجلس الفيدرالي، حيث دعا السيسي الشعب الإثيوبي للحفاظ على وطنه وصون مقدراته من أي محاولات لبث الفرقة، وحذر من مغبة انتشار الإرهاب والفكر المتطرف (٣).

وفي ٢٥ يونيو ٢٠١٥ وهو اليوم الأخير لزيارة الرئيس السيسي لإثيوبيا ألقى خطابًا مهمًا في البرلمان الإثيوبي جاء فيه " أن النيل هو النهر الذى باتت مياهه تجرى في دماء وعروق المصريين والإثيوبيين الذين سيظلون دائمًا أشقاءً ... ولن يسمحوا لأي خلاف بأن يدب بينهم أو أن ينال من قوة الروابط التي تجمعهم"، وخاطب الرئيس ممثلي الشعب الإثيوبي بقوله: " إنه كما أنه لبلدكم الشقيق الحق في التنمية ... وفي استغلال موارده لرفع مستوى معيشة أبنائه ... فإن لإخوانكم المصريين أيضًا الحق ليس فقط في التنمية، ولكن في الحياة ذاتها ... وفى العيش بأمان على ضفاف نهر

---

(١) المصري اليوم ٦ أبريل ٢٠١٥.
(٢) الأهرام ٢٥، ٢٦ مارس ٢٠١٥.
(٣) الأهرام ٢٦ مارس ٢٠١٥.

النيل الذي أسسوا حوله حضارة ممتدة "، وأضاف السيسي " أن اتفاقنا لابد أن يدفعنا لاستغلال القواسم المشتركة التي تجمع بين مصر وإثيوبيا والسودان وجنوب السودان في إطار حوض النيل الشرقي، والتي تؤهل هذه الدول الشقيقة جميعًا للبناء على ذلك الاتفاق الذي وقعنا عليه، من خلال صياغة وتنفيذ خطط التعاون للاستفادة من مواردنا المشتركة والتغلب على المشكلات وتحقيق الفوائد المتبادلة "[1].

يبدو أن كلمة الرئيس السيسي في البرلمان الإثيوبي تنم عن دعوة لبقية دول حوض النيل لأن تحذو حذو مصر وإثيوبيا في محاولة الوصول إلى اتفاق إزاء المشكلات التي ترتبت على التوقيع المنفرد لبعض دول المنابع على اتفاقية عنتيبي، وأنه يجب إعادة النظر في هذه الاتفاقية وأن تلتقي دول الحوض لرأب الصدع الذي حدث عقب التوقيع المنفرد عليها[2].

ومن منطلق المشاعر الإنسانية، والمسئولية الأمنية المشتركة بين مصر ودول حوض النيل، استشعرت مصر بمسئوليتها تجاه أشقائها، عندما نما إلى علمها خطف الجماعات الإرهابية في الجماهيرية الليبية لعدد ٢٧ من الإثيوبيين العاملين هناك، فتحركت الأجهزة الأمنية المصرية ونجحت في تحريرهم، ونقلهم على متن طائرة مصرية خاصة إلى مطار القاهرة حيث استقبلهم الرئيس السيسي بنفسه ورحب بهم، وأرسلهم مكرمين إلى ذويهم في إثيوبيا، وقد عبر رئيس الوزراء الإثيوبي ديسالجين عن سعادته وتقديره لمصر حكومة وشعبًا، وقدم الشكر للمسئولين في مصر على مواقفهم المخلصة وما بذلوه من أجل فك أسر إخوانهم من الإثيوبيين[3].

وفي ١٠ يونيو ٢٠١٥ حضر رئيس الوزراء الإثيوبي ديسالجين إلى مصر للاشتراك في قمة التكتلات الاقتصادية الثلاث (الكوميسا، وشرق أفريقيا، والسادك)

---

[1] الأهرام ٢٦ مارس ٢٠١٥.

[2] المصري اليوم ٢ أبريل ٢٠١٥. مقال لمحمود أبو زيد: ماذا بعد اتفاق إعلان المبادئ الخاص بسد النهضة؟.

[3] المصري اليوم ٨ مايو ٢٠١٥.

المنعقدة في شرم الشيخ[1]، تلك القمة التي دشنت أسس الاتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة الحرة المزمع تحقيقها حتى عام ٢٠١٧ بين دول التكتلات الثلاث، وعددها ٢٥ دولة، حيث تسعى تلك الدول إلى توسيع حركة التجارة والاستثمار والتعاون والمشروعات المشتركة بين بلدانها وشعوبها.

وعلى هامش قمة التكتلات الاقتصادية لشرق أفريقيا عقد السيسي قمة ثلاثية مع الرئيس السوداني عمر البشير ورئيس وزراء إثيوبيا ديسالجين لمتابعة ما تم بخصوص سد النهضة بعد التوقيع على إعلان المبادئ في مدينة الخرطوم، وما أنجزته اللجنة الوطنية الثلاثية للاتفاق مع المكتبين الاستشاريين المزمع قيامهما بإعداد الدراسات الفنية الخاصة بسد النهضة في الوقت المحدد [2].

وعلى أية حال، فإنه في ضوء المعطيات التاريخية والمصالح المشتركة التي تربط دول حوض النيل الشرقي، ينبغي على هذه الدول أن تتجه نحو إقامة تجمع مائي واقتصادي وسياسي مشترك في إطار الوحدة الإقليمية لدول حوض النيل، تلك الوحدة التي تكون كابحًا سياسيًّا واقتصاديًّا لأية مخططات تستهدف خلق صراع عربي أفريقي خاصة بين الدول المنتمية إلى ذلك الحوض[3].

(ب) مصر وعملية التنمية في دول منابع النيل الاستوائية

لمصر علاقات مميزة مع دول حوض النيل، وقد تحدثنا في الصفحات السابقة عن علاقة مصر بإثيوبيا باعتبارها تمثل منابع نهر النيل الحبشية، وسوف نتكلم في الصفحات التالية عن علاقة مصر بدول حوض النيل في المنابع الاستوائية:

أوغندا: تعتبر بمثابة القلب في منطقة المنابع الاستوائية، وتشكل الزراعة الجانب الأكبر من النشاط البشري فيها اعتمادًا على الأمطار، حيث يعمل نحو ٧٧%

---

(١) الأهرام ١١ يونيو ٢٠١٥.
(٢) الأهرام في ١١ يونيو ٢٠١٥.
(٣) نفس المصدر، ص ٧٧ - ٨٧.

من السكان في مجال الزراعة، وتنتشر في أوغندا المراعي وحشائش السافانا التي ترعاها الماشية، ولا تعاني أوغندا بشكل عام من نقص المياه، فمتوسط سقوط الأمطار فيها يزيد على ١٠٠٠ مليمتر في السنة، إلا أن هناك تخلفًا في طرق الزراعة؛ ولذلك فإن أوغندا في حاجة ملحة إلى استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة.

وقد يكون من المدهش أن توجد بعض المناطق والجيوب التي تعاني من الجفاف في شمال شرق أوغندا، ولكن السبب في ذلك يرجع إلى أن تلك المناطق بعيدة عن النهر ومرتفعة عن مستواه، ومن الصعب فنيًا نقل المياه إليها، وليس أمام هذه المناطق سوى الاستفادة من المياه الجوفية[1].

وعلاقات مصر بأوغندا جيدة، وكان قد تم إنشاء مشروع سد أوين سنة ١٩٥٤ لتوليد الكهرباء لصالح الأوغنديين على مخرج بحيرة فيكتوريا بالاشتراك بين الدولتين، وترتبط الدولتان بمصالح متعددة منها مشروعات إزالة الحشائش في بحيرة فيكتوريا التي تتولاها وتنفق عليها مصر، ومنها أيضًا برامج الدراسات الميترولوجية لجمع وتحليل البيانات الخاصة بالتغيرات المناخية والموارد المائية في أعالي النيل، وتمتد علاقة مصر بأوغندا إلى المجالات التعليمية والصحية والزراعية وغيرها.

وتسعى أوغندا لتنمية مواردها المائية بإقامة خمسة مشروعات مائية لخدمة الزراعة فيها هي: خزان مائي في " بو جاجالي " على نهر جنجا الذي يصب في بحيرة فيكتوريا، ومشروع مرتشيزون، ومشروع كامديني، ومشروع أيوجا "١" و"٢"، والحقيقة أن تنفيذ تلك المشروعات سوف يؤثر على المياه القادمة إلى مصر والسودان[2]، ولذلك لابد أن تصل دول حوض النيل إلى اتفاق تتحدد من

---

[1] الأهرام في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٩، مقال لطه عبد العليم: مياه حوض النيل تكفي بلدانه وتزيد.
[2] محمد أسامة، النيل مستقبل الأزمة، مرجع سابق، ص ١١٠ - ١١١.

خلاله المشروعات التي يمكن عملها في أوغندا وغيرها، بشكل لا يضر بمصالح دولتي المصب.

وفي يوليو ٢٠٠٨ كان الرئيس، المخلوع، حسني مبارك قد قام بزيارة لأوغندا، فرحب به الرئيس " يوري موسيفيني "، وأكد على أن العلاقات الثنائية بين بلاده ومصر ممتازة وتسير بشكل جيد جدًا، وتحدث موسيفيني خلال الزيارة قائلًا: " إننا نعلم أن العالم يعاني حاليًا من أزمة غذاء، وأن أمامنا تحديًا كبيرًا لمواجهة هذه الأزمة، ويمكننا التعاون مع مصر إلى أقصى الحدود لتوفير الغذاء الذي تحتاجه مشيرًا إلى أن بلاده لديها شركات كثيرة لإنتاج الألبان والمواد الغذائية "، واقترح موسيفيني أن تقوم مصر بزراعة مساحات واسعة من الأراضي في أوغندا لإنتاج الحبوب الغذائية والمحاصيل الزيتية؛ لكي يمكن للأوغنديين الاستفادة من خبرات الشركات المصرية للزراعة واستصلاح الأراضي، حتى يتوسعوا في زراعة المزيد من الأراضي بطرق أكثر حداثة، وأضاف موسيفيني قائلًا: " إنه إذا حضرت الشركات المصرية إلى أوغندا فإنه يمكننا تصدير الغذاء ليس فقط لمصر وإنما لجميع أسواق العالم "[1].

وكشف أمين أباظة وزير الزراعة واستصلاح الأراضي – بعد زيارته ووزيرة التعاون الدولي د. فايزة أبو النجا لأوغندا ٢٠٠٩ – عن قيام حكومة أوغندا متمثلة في رئيسها بإبلاغ مصر عن إمكانية زراعة مليوني فدان قمحًا لصالح مصر، وكانت الحكومة المصرية قد أرسلت لجانًا فنية لاختيار أفضل المواقع لاستصلاح وزراعة القمح هناك مشاركة بين البلدين، وقال أباظة إن مصر بدأت بالفعل في زراعة ٢٠ ألف فدان، وأشار إلى ضرورة حل بعض المشكلات التي تعرضت لها اللجنة المصرية المرسلة من وزارة الزراعة للإشراف على هذا المشروع، وقد أكد مبارك مساندته لما طرحه المسئولون الأوغنديون في مجال

---

(١) الأهرام المسائي ٣١ يوليو ٢٠٠٨ حول زيارة مبارك لأوغندا.

الزراعة[1]، ولكن على أرض الواقع لم تتحقق برامج التنمية المشتركة التي كانت ضرورية لمصلحة البلدين، فقد كان نظام حكم مبارك تسيره قوى خارجية ليس من صالحها تطوير النشاطات الزراعية المصرية سواء داخل مصر أو خارجها حتى يظل شعبها رهين ورود القمح الأمريكي مما يجعل القرار المصري غير مستقل.

وكانت مصر قد بدأت منذ ٢٠٠٧ في تنفيذ المشروع المصري الأوغندي المشترك لإزالة الحشائش من المناطق المحيطة ببحيرات فيكتوريا، وكيوجا، وألبرت بمنحة مصرية مقدارها ١٨ مليون دولار، وقد أضيف إلى هذه المنحة مبلغ ٤,٥ مليون دولار أخرى بعد ذلك، وخُصص جزء منها لحفر الآبار الجوفية، وتدريب الكوادر الفنية الأوغندية، ويشرف الجانبان: المصري والأوغندي على تنفيذ تلك المشروعات، مما يسهم في تنمية الحياة الطبيعية وانتعاش الحركة التجارية والاقتصادية وتحسين نوعية المياه في أوغندا[2].

وقد ذكر " عمر وودا " المهندس الأوغندي في مشروع إزالة الحشائش " أن الصورة تجاه مصر قد تغيرت بعد الإنجازات التي سمحت بإنشاء شواطئ ومراسي للصيادين على بحيرة فيكتوريا وغيرها، مما ساعد بعض المواطنين الأوغنديين على كسب قوت يومهم، فقد تم افتتاح شاطئ (جابا) بشرق العاصمة الأوغندية كمبالا، وعادت عمليات الصيد وقطع الأخشاب وتسويقها في الأسواق الأوغندية "[3].

ولقد كان لمصر دور مهم في مقاومة مرض الملاريا في مناطق المستنقعات الأوغندية، ذلك المرض الذى يفتك بحوالي ٢٠% من الأطفال هناك، وقد تمخض أحد أبحاث العلماء المصريين عن اختراع لطريقة تقضي على يرقات بعوض الملاريا باستخدام التكنولوجيا الضوئية، وطُبقت تلك الطريقة الناجعة من

---

[1] نفس المصدر. والجمهورية ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٩ حوار مع محمود أبو زيد وزير الري الأسبق.
[2] الأهرام ٨ يناير ٢٠١٠. والمصري اليوم ٧ ديسمبر ٢٠٠٩.
[3] الأهرام ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧، رسالة أحمد نصر الدين من أوغندا.

خلال برنامج تكنولوجي لمكافحة الملاريا بتمويل من شركات دواء مصرية، وبالتنسيق مع وزارة الصحة الأوغندية تطبيقًا لمبدأ الاعتماد المتبادل مع دول حوض النيل[١].

وقد شاهدت الفترة الأخيرة من حكم الرئيس مبارك حالة من التباعد في العلاقات المصرية الأوغندية خاصة بسبب التوقيع المنفرد على " اتفاقية عنتيبي" ، الذي يضر بمصالح مصر والسودان في مياه النيل، وبعد قيام ثورة ٢٥ يناير توجه وفد شعبي مصري لأوغندا وتقابل مع الرئيس موسيفيني، حيث تحدث الطرفان حول دعم العلاقات المصرية الأوغندية بعد الثورة المصرية، وكان للدكتور مصطفى الجندي نائب رئيس حزب الوفد دور مهم في تنسيق تلك الزيارة، ثم قام رئيس الوزراء المصري د. عصام شرف بزيارة رسمية لأوغندا في أوائل مايو ٢٠١١، حيث التقى بالرئيس موسيفيني من أجل تحسين العلاقات بين البلدين[٢].

وخلال زيارة شرف اتفقت مصر وأوغندا على تنفيذ عدة مشروعات مشتركة في مجال البحث العلمي، وتعهدت مصر بتقديم عدد من المنح الدراسية للطلاب الأوغنديين في الجامعات المصرية، وبأن تقوم ببناء عدد من السدود الصغيرة لتوليد الكهرباء والطاقة في أوغندا، وأن تتولى حفر ١٠٠ بئر جوفية لتوفير مياه الشرب لأهالي القري المحرومة من المياه هناك[٣].

وفي ١٣ مايو ٢٠١٥ قام وزير الخارجية المصري سامح شكري بزيارة لأوغندا، والتقي بالرئيس موسيفيني وسلمه رسالة مكتوبة من الرئيس السيسي الذي عبر فيها عن رغبة مصر الصادقة في تعميق وتعزيز العلاقات مع أوغندا، ودعاه لحضور قمة التجمعات الأفريقية الاقتصادية الثلاثة (السادك، والكوميسا، وتجمع

---

[١] الأهرام ٤ أغسطس ٢٠٠٨، مقال لعبد العظيم حماد بعنوان: هدية مصر لدول حوض النيل.
[٢] الأهرام ١٣ مايو ٢٠١١.
[٣] نفسه.

شرق أفريقيا) في مدينة شرم الشيخ، حيث عبر موسيفيني عن رغبته في حضور هذه القمة[١].

كينيا: كينيا دولة من دول حوض النيل، وتجاورها دول الصومال وإثيوبيا وجنوب السودان وأوغندا وتنزانيا، وتطل على المحيط الهندي، ومعدل سقوط الأمطار في كينيا لا يتعدى ٥٥٠ مليمتر في السنة، ولديها أزمة مائية حادة، فأكثر من نصف مساحتها يعاني حالة من الفقر المائي، ولذلك فإن جزءًا كبيرًا من أراضيها قاحلة، ويعمل ٧٥% من سكانها في الزراعة، وترى كينيا أنها لا تجد حلًا لأزمتها المائية إلا باقتسام المياه مع جيرانها، ولذلك فإنها تسعى لاستغلال مياه بحيرة رودلف (توركانا)، وتبحث عن استخدام جزء من الأنهار المغذية لبحيرة فيكتوريا، ويعتبر هذا الاتجاه مخالفًا للمصالح المصرية التي تتأثر بسحب أي كميات من مياه هذه البحيرة، وتتعاون كينيا بالطبع مع من يساعدها أو يعمل على تنمية مواردها المائية، ولعل فهم الوضع المائي لكينيا يكشف سر التغلغل الإسرائيلي فيها، حيث تقدم إسرائيل لها بعض الوسائل الحديثة لتوفير المياه، وتحسين طرق الزراعة، وعمومًا فقد أقامت كينيا مشروع نهر " سوندو "، وتقترح إنشاء مشروع " كيسومو " على بحيرة فكتوريا، الذي يقتطع مليار متر مكعب من مياه البحيرة إذا تم تنفيذه، مما يؤدي إلى نقص كميات المياه المتجهة إلى مصر والسودان[٢].

وكان المهندس أمين أباظة وزير الزراعة قد أكد على أنه قد تم الانتهاء من إعداد ثلاث اتفاقيات جديدة لإنشاء ٣ مزارع مصرية إرشادية مشتركة في إثيوبيا وأوغندا وكينيا بمساحات تصل إلى ١٢٥٠ فدانًا للمزرعة الواحدة باستثمارات حكومية مصرية، تأكيدًا للعلاقات الوطيدة بين مصر ودول حوض النيل، وأكد د. سعد نصار مستشار وزير الزراعة أن إقامة هذه المزارع يعد

---

(١) المصري اليوم ١٤ مايو ٢٠١٥.

(٢) محمد أسامة، النيل مستقبل الأزمة، مرجع سابق، ص ١١٥.

استمرارًا للنجاح الذي حققته المزارع المصرية التي كانت قد أنشئت في زامبيا والنيجر وتنزانيا بدءًا من ١٩٩٨، حيث حققت هذه المزارع قيمة مضافة من محاصيلها المتنوعة كالقمح والذرة وفول الصويا والأرز والخضراوات التي تم تسويقها، والتي أقيم إلى جانبها بعض مشروعات الثروة الحيوانية ذات السلالات المحسنة، وكان قد قام بتمويل هذه المشروعات بنك الاستثمار القومي[١].

وهناك بروتوكول للتعاون بين مصر وكينيا، تسهم مصر من خلاله في مساعدتها لإقامة بعض السدود الصغيرة، وحفر بعض الآبار الجوفية[٢]، وقد سعت مصر من خلال ذلك البرتوكول لحفر ١٥٠ بئرًا للمياه الجوفية لتوفير مياه الشرب لبعض التجمعات السكانية الكينية[٣].

وفي إطار التحرك المصري المكثف نحو قارة أفريقيا بعد ثورة ٢٥ يناير، وأثناء زيارة المهندس إبراهيم محلب رئيس الوزراء المصري لدار السلام في إبريل ٢٠١٤ للاشتراك في الاحتفال بعيد الوحدة التنزانية، التقى محلب بالرئيس الكيني، أهورو كينياتا، حيث كانت فرصة كبيرة للحديث والتشاور معه في العديد من الملفات الخاصة بالمصالح المشتركة بين مصر وكينيا، وقد أشار محلب إلى حديث كينياتا عن موقف الزعيم جمال عبد الناصر ودعمه لأبيه قائلاً: " الوقت الآن هو وقت العائلة ولم الشمل بين جميع الأطراف "[٤]، وذلك في دعوة منه لتوحيد الجهود للتلاقي والتعاون بين دول حوض النيل.

تنزانيا: إحدى دول حوض النيل التي تطل على المحيط الهندي، ومناخها مداري إلى حد كبير، وتضم جزءًا من بحيرتي تنجانيقا ونياسا (مالاوي)، كما تضم ٥١% من بحيرة فيكتوريا، ويرى التنزانيون أن من الممكن استخدام إمكانيات تلك

(١) الأهرام ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٩.
(٢) المصري اليوم ٧ ديسمبر ٢٠٠٩.
(٣) الجمهورية في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩ حوار مع محمود أبو زيد وزير الري الأسبق.
(٤) نفسه.

البحيرات في زراعة هضبة " فمبيري" بوسط تنزانيا عن طريق حفر قناة طولها ١٧٠ كم لنقل مياه بحيرة فيكتوريا إلى أراضي تلك الهضبة لزراعة ٥٥٠ ألف فدان هناك، ولتوفير المياه لسكان القرى المجاورة، وإذا تم تنفيذ هذا المشروع فسوف يُقتطع ما يزيد عن ٢ مليار متر مكعب من المياه المتجهة إلى مصر والسودان.

وتعتمد تنزانيا على المنح والمساعدات الأجنبية؛ لأنها من البلدان الفقيرة قليلة الموارد، ولذلك قدم لها الثنائي الأمريكي الإسرائيلي دراسات خاصة بالمياه والزراعة تستهدف استغلال الأنهار التنزانية، وأهمها أنهار روفيجي، وبانجي، وروفوما، وكاجيرا، ومشروعات أخرى تخص بحيرة فيكتوريا، وقد شكلت تنزانيا مع الدول المتشاطئة لحوض نهر كاجيرا تجمعًا لخوض ذلك النهر بغية إقامة سد عليه لتوليد الكهرباء وإقامة بعض المشروعات الزراعية[١].

ويمكن في حالة وجود اتفاق مائي بين دول حوض النيل – يسعى لتحقيق التعاون والمصالح المشتركة بين دول الحوض – عمل بعض المشروعات الزراعية المزمع إقامتها في كل من كينيا وتنزانيا طالما لا تؤثر على التدفقات المائية المتجهة إلى مصر والسودان، كما يمكن إقامة مشروعات لتوليد الكهرباء بما ينفع دول المنابع[٢].

ومما لا شك فيه أنه تقع على مصر مسئولية العمل على تنمية دول المنابع بخلاف مسئوليتها عن تنمية الموارد المائية لذلك النهر، وكانت مصر قد خصصت خمسة ملايين دولار لتنزانيا في ٢٠٠٩، لحفر ٧٠ بئرًا هناك، إضافة إلى ٣٥ بئرًا أخرى كان قد تم حفرها من قبل، لتوفير مياه الشرب للشعب التنزاني، ولخدمة شئون الزراعة في ذلك البلد[٣].

---

[١] محمد أسامة، النيل مستقبل الأزمة، مرجع سابق، ص ١١٨ - ١٩٩.

[٢] نفس المكان.

[٣] الشروق ٧ ديسمبر ٢٠٠٩. والأهرام ٨ يناير ٢٠١٠.

وقد ترتب على قيام ثورة ٢٥ يناير محاولات جادة لاستعادة علاقات مصر الطبيعية بالدول الأفريقية، وفي هذا الإطار قام وزير الخارجية نبيل فهمى يرافقه وفد مصري من القطاع الخاص بزيارة لتنزانيا في فبراير ٢٠١٤، حيث تقابل مع نظيره التنزاني الذي نوه خلال مقابلة فهمي بدور مصر التاريخي في دعم حركات التحرر الوطني ومحاربة الاستعمار، وأكد على أن بلاده لا يمكن أن تنسى دعم مصر لتنزانيا في الحصول على استقلالها، وأكد وزير الخارجية التنزاني أيضًا على علاقات الصداقة التي تربط بلاده بمصر[١]، خاصة من خلال المعونة التي يقدمها الصندوق المصري في مجالات التدريب الفني لكثير من الكوادر التنزانية[٢].

وقد تطرق الجانبان: المصري والتنزاني إلى موضوع مياه النيل، حيث أكد فهمي على أن نهر النيل يتعين أن يظل مثلما كان مصدرًا للتعاون والرفاهية لشعوب حوض النيل، وأنه سيكون من الخطأ أن يصبح مصدرًا للصراع والتوتر، وأن الحكومة المصرية تضع مسألة تطوير علاقاتها مع أشقائها من الدول الأفريقية على رأس أولوياتها، وفي مقدمتها دول حوض النيل خاصة في مجالات البنية التحتية والاتصالات والنقل والتنمية المائية والزراعة والطاقة[٣].

وفي إبريل ٢٠١٤ قام المهندس إبراهيم محلب رئيس الوزراء بزيارة للعاصمة التنزانية دار السلام للاشتراك في الاحتفال بعيد الوحدة التنزانية (بين زنجبار وتنجانيقا)، وكان يرافقه وفد تجاري مصري من ٢٥ رجل أعمال لبحث فرص التعاون بين البلدين، وكان ضمن ما تم الاتفاق عليه إنشاء خط طيران بين القاهرة ودار السلام، وقد التقى محلب بالرئيس التنزانى الذي وجه الشكر للرئيس عدلي منصور على قبول دعوته، وإرساله لوفد مصري رفيع المستوى للمشاركة فى هذا

---

[١] المصري اليوم ٢ فبراير ٢٠١٤.
[٢] نفس المصدر.
[٣] نفسه.

الحدث القومي المهم لبلاده، وتعليقًا على ذلك الموقف قال محلب: " إن مصر هى قلب أفريقيا النابض، وعليها أن تطور علاقتها مع دول القارة "، وأشار إلى أن السلطات التنزانية قامت بنشر صورة للرئيس الراحل جمال عبد الناصر ومعه جوليوس نيريري، ووزعتها في كتيب بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للوحدة التنزانية، ذلك الاحتفال الذي حضره ٢١ رئيس دولة وحكومة(١).

جنوب السودان: دولة حديثة، أعلنت استقلالها في يوليو ٢٠١١ وتشغل الجزء الجنوبي من دولة السودان قبل الانفصال، وتقع هذه الدولة الوليدة إلي الجنوب من بحر العرب ونهر السوباط، ومساحتها حوالي ٦٠٠ ألف كم مربع، ويجاورها من ناحية الشرق إثيوبيا ومن الجنوب كينيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية، ومن جهة الغرب جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكان لمصر دور تاريخي في بلاد السودان بما فيها الجنوب منذ أن قام محمد على بإرسال عدد من البعثات الكشفية إلى الجنوب خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بواسطة الرحالة سليم قبطان، للبحث عن منابع النيل، وخلال فترة الحكم المصري التركي للسودان (١٨٢٠ – ١٨٨٥) جرى ضم منطقة الجنوب، وقامت الحكومة المصرية خاصة في عهد الخديوي إسماعيل بمنع تجارة الرقيق في جنوب وغرب السودان، والحق أن الجنوب قد أصبح لأول مرة جزءًا من دولة السودان الحديثة بموجب الدور المصري هناك، ولما نشبت الثورة المهدية وانسحب الجيش المصري ذو القيادة التركية الإنجليزية من السودان قامت الدولة المهدية، وبعد أن أعيد فتح السودان ١٨٩٩، عقب سقوط حكم الخليفة عبد الله التعايشي، جرى حكم ذلك البلد ثنائيًا بين مصر التي تغرم وتدفع، والإنجليز الذين يحكمون ويغنمون، وإبان إعلان بلاد السودان الاستقلال في يناير ١٩٥٦ ظهرت في الجنوب حركة تمرد ضد حكومة الشمال تحولت إلى حرب أهلية بين

---

(١) الأهرام ٢٧ أبريل ٢٠١٤.

المليشيات الجنوبية وجيش الحكومة المركزية في الخرطوم، ولم تتوقف هذه الحرب عبر نصف قرن سوى لسنوات قليلة، وهو موضوع واسع ليس هنا مجال التبحر فيه، حتى تمكن الجنوبيون من إقامة دولتهم المستقلة عن الشمال كما سبق أن أشرنا[1].

والواقع أن السودان وجنوب السودان يرتبطان بمصر بروابط ثقافية وتاريخية واقتصادية كبيرة، ولمصر علاقات واسعة بالدولتين في مجالات التعليم على وجه الخصوص، فمنذ وقت مبكر كانت هناك البعثة التعليمية المصرية بمدارسها وإدارتها في بعض مدن السودان الشمالي، كما كان هناك فرع لجامعة القاهرة في مدينة الخرطوم، وفي الوقت الحالي تسعى جامعة الإسكندرية لإنشاء فرع لها في العاصمة الجنوبية جوبا[2]، ويرتبط شعبا الدولتين بمصر خاصة خلال العقود الأخيرة عبر العلاقات القبلية والعائلية المتداخلة بين المصريين والسودانيين، والأعداد الكبيرة من أهالي السودان وجنوب السودان الذين يعيشون بين إخوانهم في مصر، وآلاف المصريين الذين يعملون في المشروعات والشركات المتعددة في السودان، وعبر تراث متراكم بين البلدين خلفته برامج التكامل الاقتصادي غير المكتملة والتي مازالت تنادينا لاستكمالها.

ومما هو جدير بالتنويه أن الجامعات المصرية كانت قد استقبلت في ثمانينيات وجزء من تسعينيات القرن الماضي أعدادًا كبيرة من الطلاب الجنوبيين، الذين تولوا بعد عودتهم إلى بلادهم مناصب متعددة في حكومة الجنوب، وضمت أول وزارة شُكلت بعد الاستقلال ثمانية وزراء من العناصر التي تعلمت في الجامعات المصرية، وكان لذلك أثره بلا شك على توثيق العلاقات بين البلدين.

---

(1) راجع زكي البحيري، مشكلة جنوب السودان - بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية، ١٩٥٥ - ٢٠١١، مرجع سابق، ٢٠١١، ص ٦٠ - ٨٣.

(2) نفس المكان.

وبعد أن استقل جنوب السودان تولد فيه صراع داخلي، وقامت نزاعات وحروب قبلية في أنحائه خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ بين أتباع " رياك مشار " والقبائل التي ينتمي إليها من جانب، والحكومة الجنوبية برئاسة سلفا كير من جانب آخر بسبب استحواذ قبيلة الدنكا على الجزء الأكبر من السلطة والثروة في حكومة البلاد، وقد تمت تسوية الموقف مؤقتًا في أديس أبابا على أمل إجراء انتخابات جديدة في وقت لاحق تأتى بعناصر تدير شئون البلاد من كافة القبائل الجنوبية على حد سواء، إلا أن الصراعات القبلية لم تنته في الجنوب.

وعلى مستوي حوض النيل على مصر أن تمد مجالات استثماراتها ونشاطاتها الاقتصادية إلى دولتي: السودان وجنوب السودان، وبين مصر وهاتين الدولتين الجارتين مصالح مشتركة، ومشروعات مائية وزراعية واعدة، حيث تتوفر فيهما الأمطار ومياه الآبار والأراضي الواسعة، ولذلك ينبغي تشجيع رجال الأعمال المصريين للاستثمار هناك من خلال عمل صناديق استثمارية، وإنشاء بنوك مشتركة مصرية سودانية توفر التمويل للعمليات الاقتصادية المختلفة[1].

وقامت وتقوم مصر بتنفيذ بعض المشروعات التنموية والمائية في جنوب السودان، من خلال الصندوق الفني لتنمية أفريقيا التابع لوزارة الخارجية (الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية) وبمساعدة الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل، وفي الجنوب كانت مصر تقوم منذ ستينيات القرن الماضي بعملية مقاومة لنبات الهايسنت (ورد النيل) الذي ينتشر بصورة سرطانية في منطقة المستنقعات في بحر الجبل، وبحر الغزال ونهر السوباط؛ حيث تتكون السدود النباتية المستهلكة للمياه والمعوقة لمرورها، ولقد تم إنشاء المجلس القومي لمكافحة الأعشاب في الجنوب ١٩٧١، وبعد استئناف الحرب الأهلية هناك ١٩٨٣ توقف نشاط الهيئة

---

[1] السيد فليفل، مصدر سابق، ص ٦٦ - ٦٧.

الفنية في مقاومة هذا النبات الخطير[1]، وتوجه مصر عنايتها حاليًا لمقاومة هذا النبات على نطاق واسع خدمة للجنوبيين وللسودان الشمالي ومصر على حد سواء.

وتوجد في دولة الجنوب بالذات مجالات واسعة للاستثمار الزراعي، وإقامة المشروعات المائية الكبرى، ولذلك ينبغي العمل على استئناف حفر قناة جونجلي الذي توقف بسبب عودة الحرب الأهلية ١٩٨٣، بغية زيادة تدفقات مياه النيل إلى مصر والسودان، ويرى البعض ومنهم السفير المصري في جنوب السودان (٢٠١٣) أن الجنوب لن يكون لديه مانع في استئناف العمل في حفر تلك القناة طالما أُعيدت دراسة المشروع، ومعالجة آثاره السلبية علي الجنوبيين، وطالما قامت مصر بتعويض أهالي الجنوب بإقامة مشروعات تنمية زراعية وحيوية مناسبة لهم[2].

وضمن أعمال التنمية التي قامت بها مصر في الجنوب حفر ٣٠ بئرًا لتوفير المياه النقية للأهالي في بعض المدن الجنوبية، وتولي عيادات طبية مصرية معالجة أعداد كبيرة من أهالي الجنوب في مدن بور، وواو، وجوبا، وإنشاء مدرسة نموذجية في العاصمة الجنوبية جوبا[3].

وقبيل استفتاء الجنوب على الانفصال أو الاستقلال عن الحكومة المركزية في الخرطوم زار مصر وزير التجارة والصناعة في حكومة الجنوب " برنابا بنجامين " في ديسمبر ٢٠١٠، (وهو وزير الخارجية في الوقت الحالي ٢٠١٥)، حيث دعا المستثمرين ورجال الأعمال من المصريين لعمل مشروعات

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع سمير إبراهيم عبد الفتاح، تاريخ الهيئة الفنية المشتركة (المصرية السودانية) لمياه النيل ١٩٥٩ - ١٩٩٢، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب جامعة الزقازيق ٢٠١١، الفصل الرابع.

(٢) حوار الأهرام مع د. عبد الفتاح مطاوع في ٢٤ يونيو ٢٠١٣. وحوار آخر للأهرام مع سفير مصر في جنوب السودان في ٢٤ يونيو ٢٠١٣.

(٣) حوار الأهرام مع فرمينا مكويت منار ممثل حكومة الجنوب في مصر في ١٠ أغسطس ٢٠١٠. والأهرام في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٤.

استثمارية، في الجنوب، ذلك البلد البكر، في كافة المجالات كالصحة والتعليم والسياحة والتعدين والزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، والطرق والكهرباء[1].

وفى أواخر ٢٠١٤ زار مصر سلفا كير رئيس جمهورية جنوب السودان، والتقى بالرئيس عبد الفتاح السيسي، وعقد معه عددًا من الاتفاقيات التي تخدم العلاقات بين البلدين، خاصة ما يتصل منها بالتعاون في بناء السدود وتوليد الكهرباء، وتنمية الموارد المائية، والزراعة وغيرها[2]. وخلال الزيارة تم توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الثقافي بين مصر وجنوب السودان، ولإيفاد متخصصين مصريين لتدريب الكوادر الجنوبية في المجالات الدبلوماسية والثقافية، للاستفادة من الخبرة المصرية في تأسيس نهضة ثقافية في الجنوب، وقد وقع على هذه المذكرة د. جابر عصفور وزير الثقافة عن مصر، و" د. نادية أروب " وزيرة الثقافة عن دولة جنوب السودان[3].

وفي ديسمبر ٢٠١٤ زار وزير الري المصري د. حسام مغازي وعدد من الوزراء المصريين جنوب السودان، وخلال هذه الزيارة تم توقيع اتفاق بين البلدين لعمل برنامج تنفيذي متكامل لإقامة بعض المشروعات التنموية المشتركة التي تخدم مصالح المواطنين الجنوبيين[4].

وقد وقعت مصر وجنوب السودان على اتفاقية مائية جديدة لإدارة الموارد المائية في الجنوب، على أن تقدم وزارة الري المصري الدعم الفني والمالي لحكومة جوبا لإقامة عدد من المشروعات الاستراتيجية، وتدعو الاتفاقية لإعادة تأهيل وإنشاء محطات قياس مياه النيل، كما تدعو لإنشاء هيئة فنية مشتركة بين

---

(1) فرج عبد الفتاح، جنوب السودان، المقومات الاقتصادية وفرص الاستثمار المتاحة، أعمال مؤتمر العلاقات المصرية السودانية، في ضوء الظروف الراهنة في السودان، ١٢ - ١٣ ديسمبر ٢٠١٠، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

(2) الأهرام ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤.

(3) نفس المصدر.

(4) الأهرام ٢٠ ديسمبر ٢٠١٤.

الدولتين على غرار الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان الشمالي[1].

وفي زيارة ثانية للدكتور حسام مغازي وبرفقته وفد رفيع المستوى، تم تسليم حكومة الجنوب ملف دراسات الجدوى الفنية والهيدروليكية والاقتصادية لمشروع أول سد متعدد الأغراض بمدينة واو، وتصميم محطة الكهرباء الخاصة به، ومخطط لمشروعات التنمية الزراعية المرتبطة بمشروع السد، وقد أُنجزت هذه الدراسة على نفقة الحكومة المصرية، بتكلفة مقدارها مليون دولار، وسوف تطرح دولة الجنوب مشروع إنشاء السد للتمويل والبناء بنظام الـ P. O. T.[2].

وقام وزير الري المصري وبرفقته وزيرة الموارد المائية والكهرباء بجنوب السودان بافتتاح محطة لتوفير مياه الشرب لنحو ٦٠ ألف نسمة في جوبا، وسط زغاريد النساء، وخلال حفل الافتتاح قدم زعماء قبائل هذه المنطقة الشكر وكالوا عبارات المديح لمصر والرئيس عبد الفتاح السيسي، حيث قال أحدهم: " لقد خذلنا الغرب وأمريكا، ولم نجد نصيرًا لنا سوى أشقائنا من المصريين "[3].

وفي أوائل مايو ٢٠١٥ قام د. حسام مغازي ومعه وزير الخارجية سامح شكري بزيارة لجنوب السودان ضمن الزيارات المتكررة لهما لهذا البلد الشقيق؛ حيث تقابلا مع رئيس الجمهورية سلفا كير، ونقلا له تحيات نظيره المصري عبد الفتاح السيسي، وقد أشار مغازي وشكري خلال هذه الزيارة إلى ضرورة التواصل الشعبي والرسمي بين مصر ودولة الجنوب، وأكدا على أهمية التعاون المشترك لإنجاز المشروعات التي تخدم مصالح البلدين كتوفير مياه الشرب النقية للجنوبيين وتطهير المجاري المائية وغيرها[4].

---

(١) حوار الأهرام مع د. حسام مغازي في ٦ ديسمبر ٢٠١٤.
(٢) الأهرام ٢٦، ٢٧ فبراير ٢٠١٥.
(٣) المصري اليوم ١١ مارس ٢٠١٥.
(٤) المصري اليوم ٧ مايو ٢٠١٥.

وفي يوليو ٢٠١٥ اشترك وزير الخارجية سامح شكري في احتفالات دولة الجنوب بعيد الاستقلال الرابع وهنأ الرئيس سلفاكير وشعب الجنوب بهذه المناسبة السعيدة، وأوضح أن مصر مهتمة اهتمامًا كبيرًا باستقرار الأوضاع في الجنوب وضرورة خروجه من أزمة الصراعات الأهلية التي تهدد تقدمه، ولذلك أشركت مصر ممثلا لها في مفاوضات منظمة " الإيجاد " من أجل استقرار الجنوب[١].

رواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية وإريتريا: تقع الدول الثلاث الأولى في جنوب غرب منابع النيل الاستوائية، وكانت علاقة مصر بتلك الدول جيدة، خاصة بالنسبة للكونغو، وعلى هامش مشاركة وزير الاستثمار المصري محمود محيي الدين في فاعليات الاجتماع الوزاري الرابع للتعاون الصيني الأفريقي بشرم الشيخ ٢٠٠٩ التقى محيى الدين مع الوزيرة الرواندية " روزماري موزيمينالي " حيث أكد على ضرورة تفعيل التعاون الاستثماري بين مصر ودول حوض النيل ومنها رواندا التي أشاد بتطور بيئة الأعمال الاقتصادية فيها[٢].

ومن أهم أوجه التعاون الإقليمي التي تطمح دول حوض النيل لتنفيذها إقامة شبكة كهرومائية تمتد من سد إينجا Inga على نهر الكونغو في الكونغو الديمقراطية، والذى تقدر طاقته بحوالي ٤٠ ألف ميجاوات - إذا تم تشغيله بكامل طاقته - ولو تم تنفيذ هذا المشروع فسوف يجري نقل الكهرباء إلى الأجزاء الجنوبية من أفريقيا وإلى مصر والأردن وربما لأوروبا [٣].

ومن المشروعات الطموحة التي تتطلع دول حوض النيل لتنفيذها عملية استقطاب الأمطار الهائلة المتساقطة على منابع وأنهار جنوب غرب إثيوبيا وجنوب السودان، ومناطق الأمطار الغزيرة في الكونغو الديمقراطية، وكان د.

---

(١) المصري اليوم ١١ يوليو ٢٠١٥.

(٢) الأهرام ١٠ نوفمبر ٢٠٠٩.

(٣) السياسة الدولية، العدد ١١٧، يوليو ١٩٩٤، أحمد طه محمد، الدبلوماسية المصرية بين الأمن والتنمية، ١٨٥ ــ ١٨٦.

محمود أبو زيد الرئيس الشرفي الدائم للمجلس العالمي للمياه قد أرسل بعثة - وقتما كان وزيرًا للموارد المائية - بناء على طلب حكومة الكونغو كينشاسا لدراسة الاستفادة من نحو ٢ تريليون متر مكعب من الأمطار التي تهطل سنويًا على نهر الكونغو(زائير)، والتي تذهب كلها للمحيط الأطلنطي، وذكر أبو زيد أن التكنولوجيا قد تقدمت ويمكن بوسائل علمية حديثة تحويل الفوائض المائية الضخمة لمنابع نهر الكونغو إلى نهر النيل لتحل مشكلة نقص المياه من الأساس، وقال إن هذه الفكرة يمكن أن تغير مجرى المفاوضات والخلافات، وتحولها إلى تعاون حقيقي بين دول حوض النيل[١].

وكانت وزارة التعاون الدولي (٢٠٠٩) قد سعت لتشكيل لجنة فنية تشارك فيها وزارت الري والزراعة والإسكان والسياحة للسفر إلى بروندي والكونغو لدراسة اتجاهات الدولتين لعمل مشروعات مشتركة معهما، وإعداد مذكرة تفاهم بين الدولتين ومصر تتناول مجالات التعاون الممكنة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة لصالح شعوب الدول الثلاث[٢]، ولكن لم يتم تنفيذ شيء على أرض الواقع.

في مارس ٢٠١٤ اشترك نبيل فهمى في قمة تجمع الكوميسا المنعقدة في العاصمة الكونغولية كينشاسا حيث كان يرافقه وفد اقتصادي مصري كبير[٣]، واستطاع فهمى أن يعبر من خلال كلمة مصر في تلك القمة عن الأفكار الخاصة بتفعيل وزيادة حجم التجارة البينية بين دول الكوميسا التسع عشرة، وعرض فهمى استضافة مصر للقمة الاقتصادية للتجمعات الإقليمية الأفريقية الثلاثة - الكوميسا، والسادك، وتجمع شرق أفريقيا - بهدف الوصول إلى منطقة تجارة حرة، ودعم وصول الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية، وجذب مزيد من الاستثمارات لجميع دول

---

(١) الأهرام ٤ أغسطس ٢٠٠٩.
(٢) المصري اليوم ٧ ديسمبر ٢٠٠٩.
(٣) الأهرام ٨ مارس ٢٠١٤، عائشة عبد الغفار، مصر تستعيد إفريقيا.

المنطقة، وفي زيارته لمدينة " جوما " في شرق الكونغو، أعلن فهمي عن تقديم مصر لبعض المساعدات الجديدة لتجهيز ٦ عيادات ومركز طبى لشعب الكونغو[١].

أما دولة إريتريا التي استقلت حديثا بعد انفصالها عن إثيوبيا فهي واحدة من دول حوض النيل، ولكنها لم تنضم لمبادرة دول الحوض، كما أنها لم تنضم للجامعة العربية رغم أنها دولة عربية، ولما كانت مصر تسعى لتوثيق علاقاتها بالدول الأفريقية بصفة عامة، فقد توجه وزير الخارجية سامح شكري إلى العاصمة الإريترية أسمرة والتقى مع وزير الخارجية ومستشار الرئيس الإريتري وسلمه خلال اللقاء دعوة مكتوبة من الرئيس عبد الفتاح السيسي لنظيره إسياسي أفورقي لحضور مؤتمر تجمع التكتلات الاقتصادية الثلاثة المقرر عقده في شرم الشيخ، واستكمل شكري جولة المباحثات الثنائية مع وزير الخارجية الإريتري؛ حيث قاما بمناقشة عددٍ من الملفات السياسية التي تهم البلدين وفي مقدمتها الأوضاع الأمنية في القرن الأفريقي، والجهود الإقليمية التي ينبغي بذلها لضمان حرية الملاحة وحركة التجارة الدولية في البحر الأحمر[٢].

---

[١] تغير اسم " الصندوق المصري للمعونة الفنية " التابع لوزارة الخارجية المصرية إلى " الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية ". الأهرام، ٨ مارس ٢٠١٤ عائشة عبد الغفار، مصر تستعيد إفريقيا.

[٢] الأهرام ١٣ مايو ٢٠١٥.

الملاحـــــق

مســودة

مشروع الاتفاق الإطاري (الاتفاقية الإطارية) للتعاون في حوض نهر النيل

مطروح للنظر خلال اجتماع مجلس وزراء حوض النيل السنوي بعنتيبي[1]

مقـدمة

دول حوض نهر النيل:

تأكيدًا على أهمية نهر النيل في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوب دول الحوض،

وبدافع من الرغبة في تقوية التعاون بينها فيما يتعلق بنهر النيل، والموارد الحيوية الطبيعية الكبيرة التي تربطهم ببعضهم البعض، وفيما يخص التنمية المستدامة لحوض النيل،

وإدراكًا بأن نهر النيل وموارده الطبيعية والبيئية، معطيات ذات قيمة ضخمة لجميع الدول المتشاطئة.

واقتناعًا منها بأن الاتفاق الإطاري الذي يحكم علاقاتها فيما يتعلق بحوض نهر النيل من شأنه أن يعزز الإدارة المتكاملة، والتنمية المستدامة، والاستخدام الأنسب لموارد الحوض المائية، والحفاظ عليها وحمايتها لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية،

واقتناعًا منها أيضًا بالمصالح المتبادلة لإنشاء منظمة تساعدهم في الإدارة والتنمية المستدامة لحوض نهر النيل لصالح الجميع،

واعتبارًا للمبادرات العالمية لتعزيز التعاون في مجال الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للموارد المائية، قد اتفقت على ما يلي:

---

(1) قمنا بترجمة مشروع الاتفاق الإطاري عن نسخة من الأصل الإنجليزي من الملحق رقم (٦) لرسالة الدكتوراه للخبير القانوني بقطاع مياه النيل د. هشام حمزة عبد الحميد، وعنوانها " الانتفاع المشترك بمياه الأنهار الدولية، في ضوء مبادئ القانون الدولي للمياه، مع دراسة خاصة للنظام القانوني للانتفاع المشترك بالموارد المائية لمياه النيل"، والرسالة غير منشورة بكلية الحقوق جامعة القاهرة ٢٠١١، وتاريخ هذا المشروع ٢٤ – ٢٥ يونيو (حزيران) ٢٠٠٧، وقد قارنا ذلك النص بغيره من النصوص ووجدنا أن التعديلات التي أدخلت عليه طفيفة، ولم تغير من المضمون الأصلي، المُوقع عليه في ١٤ مايو ٢٠١٠ من قبل إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وكينيا، والتي أضيفت إليهم فيما بعد بوروندي. راجع أيضًا، موقع أفريقيا اليوم، والموسوعة الحرة: ويكيبيديا، اتفاق عنتيبي / https: // ar. Wikipedia. Org / wiki.

ماده (١)

مجال الاتفاق الإطاري الحالي

ينطبق الاتفاق الإطاري التعاوني الحالي على الاستخدام، والتطوير وحماية وحفظ وإدارة حوض نهر النيل وموارده، ويؤسس لإدارة مؤسسية للتعاون بين دول حوض النيل.

مادة(٢)

استخدام المصطلحات

بخصوص اتفاقية الإطار التعاوني الحالي:

أ – يعنى " حوض نهر النيل " المنطقة الجغرافية التي تحددها حدود مستجمعات المياه لنظام مياه نهر النيل، ويستخدم هذا المصطلح عند الحديث عن الحماية البيئية والصيانة والتطوير.

ب – " نظام نهر النيل " يعنى نهر النيل والمياه السطحية والمياه الجوفية المتصلة بنهر النيل، ويستخدم هذا المصطلح عندما يكون هناك إشارة إلى الانتفاع بالمياه.

ت – " إطار" تعنى" الاتفاق الإطاري للتعاون الحالي".

ث – " دولة حوض نهر النيل " أو " دولة حوض النيل " أو " دول حوض " وهي تعنى دولة جزء من الاتفاق الإطاري، أي أنها دولة طرف في إطار إقليم حوض نهر النيل.

ج – " اللجنة " وتعنى " لجنة حوض نهر النيل " المنشأة على أساس الجزء الثالث من الاتفاق الإطاري الحالي.

ح – " الأمن المائي" يعنى حق جميع دول حوض النيل، بشكل قاطع، في استخدام نظام نهر النيل في الصحة، والزراعة، وسبل المعيشة، والإنتاج والبيئة.

<u>الجزء الأول: مبادئ عامة</u>

مادة (٣) مبادئ عامة

يجب حماية حوض نهر النيل، ونظام نهر النيل، واستخدامه وحفظه وتطويره وفقًا للمبادئ العامة الآتية:

١ – التعاون:

مبدأ التعاون بين دول حوض نهر النيل، يقوم على أساس المساواة في السيادة والتكامل الإقليمي، والمنفعة المتبادلة، وحسن النية من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية الكافية، والحفاظ على حوض نهر النيل وتعزيز الجهود المشتركة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢ – التنمية المستدامة:

مبدأ التنمية المستدامة لحوض نهر النيل.

٣ – التبعية:

فيما يخص التنمية وحماية الموارد المائية لحوض نهر النيل، يجب أن ينظم مبدأ التبعية ويتم تنفيذه عند أدنى مستوى ممكن.

٤ – الانتفاع المنصف والمعقول:

مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول لمياه نهر النيل.

٥ – منع التسبب في ضرر خطير:

مبدأ منع التسبب في ضرر خطير لدول أخرى في حوض نهر النيل.

٦ – حق دول حوض نهر النيل في استخدام المياه داخل أراضيها:

مبدأ أن دول حوض نهر النيل لديها الحق في استخدام مياه حوض نهر النيل داخل أراضيها بطريقة تتفق مع المبادئ الأساسية الأخرى المشار إليها هنا.

٧ – الحماية والمحافظة:

مبدأ أن لدول حوض النيل حق اتخاذ جميع التدابير المناسبة بشكل فردي، وجماعي عند الضرورة من أجل الحماية والمحافظة على حوض نهر النيل وأنظمته البيئية.

٨ – معلومات متعلقة بالتدابير المزمع اتخاذها:

مبدأ أن دول حوض النيل ينبغي أن تتبادل المعلومات بشأن التدابير المزمع اتخاذها من خلال لجنة حوض نهر النيل.

٩ – الفائدة المشتركة:

مبدأ الفائدة المشتركة بين دول الحوض في نظام نهر النيل وحوض نهر النيل.

١٠ – تبادل البيانات والمعلومات:

يجب أن يتاح بسهولة مبدأ التداول المنتظم والمتبادل للمعلومات والبيانات عن التدابير القائمة،

وعن حالة الموارد المائية في الحوض حيثما أمكن بين دول حوض نهر النيل بشكل يسهل استخدامه من قبل الدول ذات الصلة.

١١ – تقييم الآثار البيئية والمراجعات:

مبدأ تقييم الأثر البيئي والمراجعات.

١٢ – تسوية النزاعات بالوسائل السلمية:

مبدأ تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

١٣ – المياه كمورد محدود ومستنفذ:

مبدأ أن المياه العذبة مورد محدود ومستنفذ، وهي شيء أساسي لاستمرار الحياة والتنمية والبيئة، وينبغي أن يدار – ذلك المورد – بطريقة متكاملة وشاملة، مع ربط ذلك بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية وصون النظم الإيكولوجية الطبيعية.

١٤ – المياه كقيمة اجتماعية واقتصادية:

مبدأ أن المياه مورد طبيعي ذات قيمة اجتماعية واقتصادية، ينبغي إعطاء الأولوية لأقصى استخدام اقتصادي له، مع الأخذ في الاعتبار تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية والحفاظ على النظم البيئية.

١٥ – الأمن المائي:

مبدأ الأمن المائي لكل دول حوض النيل.

<u>الجزء الثاني: الحقوق والواجبات</u>

مادة (٤) الاستخدام المنصف والمعقول

١ – ينبغي على دول حوض النيل استخدام الموارد المائية لنظام نهر النيل، وحوض نهر النيل في أراضيها بطريقة منصفة ومعقولة، وعلى وجه الخصوص يجب استخدام تلك الموارد المائية وتنميتها من قبل دول حوض نهر النيل بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والمستدام لها، وتحقيق الفوائد منها مع الأخذ في الاعتبار مصالح دول الحوض المعنية بما يحقق الحماية الكافية لتلك الموارد المائية لنظام نهر النيل وحوض النيل.

٢ – لضمان استفادة دول حوض نهر النيل من الموارد المائية لنظام نهر النيل بطريقة منصفة ومعقولة يجب عليها أن تأخذ في اعتبارها جميع العوامل والظروف ذات الصلة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ – العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والهيدرولوجية والمناخية والعوامل البيئية الأخرى ذات

العلاقة بالأوضاع الطبيعية.

ب - الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض المعنية.

ت - عدد السكان الذين يعتمدون على الموارد المائية في كل دولة من دول الحوض.

ث - آثار استخدام أو استخدامات الموارد المائية في دولة من دول الحوض على دول الحوض الأخرى.

ج - الاستخدامات القائمة والمحتملة للموارد المائية.

ح - المحافظة والحماية والتنمية والاقتصاد في استخدام الموارد المائية، والتدابير المطلوبة في هذا الشأن.

خ - توفير بدائل ذات قيمة مشابهة لاستخدام معين قائم أو محتمل.

د - مساهمة كل دولة من دول الحوض في مياه نظام نهر النيل.

ذ - مدى ونسبة كل دولة في منطقة حوض الصرف المائي.

٣ - بتطبيق الفقرتين ١، ٢ أعلاه، على دول حوض النيل المعنية ينبغي الدخول في مشاورات بروح من التعاون إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٤ - تُحدد أهمية الوزن - النسبي - الذي يُعطى لكل عامل بالمقارنة مع العوامل الأخرى ذات الصلة في تحديد ما هو الاستخدام المنصف والمعقول، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة، والنتيجة النهائية التي يتم التوصل إليها تقوم على أساس مجموعة العوامل بكاملها.

٥ - يجب على دول حوض النيل، في أقاليمها وفقًا للقوانين واللوائح الوطنية الحفاظ على حالة استخدام المياه في ضوء التغيرات الكبيرة للعوامل والظروف ذات الصلة.

٦ - يجب على دول حوض النيل مراعاة القواعد والإجراءات التي وضعتها لجنة حوض نهر النيل من أجل التنفيذ الفعال للانتفاع المنصف والمعقول.

مادة (٥) الالتزام بعدم التسبب في ضرر خطير

١ - يجب على دول حوض النيل عند استخدامها لنظام نهر النيل أو الموارد المائية لحوض نهر النيل في أقاليمها اتخاذ جميع التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في ضرر خطير لدول الحوض الأخرى.

٢ - عندما ما يقع ضرر خطير على دولة حوض نيل، فإن الدول الأخرى التي تسبب هذا الضرر، في غياب وجود اتفاق على استخدام (المياه)، يجب عليها اتخاذ جميع التدابير المناسبة

– مع مراعاة أحكام المادة ٤ أعلاه – في التشاور مع الدولة المتضررة من أجل إزالة أو تخفيف هذا الضرر، وعند الاقتضاء لمناقشة مسألة التعويض.

مادة (٦) الحماية والحفاظ على حوض نهر النيل وأنظمته البيئية

١ – يجب على دول حوض النيل أن تتخذ جميع التدابير المناسبة بشكل فردي أو جماعي، كلما كان ذلك مناسبًا، من أجل الحماية والمحافظة، وإعادة تأهيل حوض نهر النيل والنظم البيئية لاسيما من خلال:

أ – حماية وتحسين نوعية المياه في حوض نهر النيل.

ب – منع إدخال أنواع غريبة أو جديدة في نظام نهر النيل يكون لها آثار ضارة على النظم البيئية في حوض نهر النيل.

ت – حماية وحفظ التنوع البيولوجي في حوض نهر النيل.

ث – الحفاظ على الأراضي الرطبة في حوض نهر النيل وحمايتها.

ج – إعادة تأهيل الموارد الطبيعية المتدهورة بشكل أساسي.

٢ – ينبغي على دول حوض النيل من خلال لجنة حوض نهر النيل اتخاذ خطوات لتنسيق سياستها فيما يتعلق بما سبق.

مادة (٧) التبادل المنتظم للبيانات والمعلومات

١ – عملًا بتعاونهم، بخصوص استخدام وتنمية وحماية حوض نهر النيل وموارده المائية، تقوم دول حوض النيل بتبادل البيانات والمعلومات ذات الصلة بشأن التدابير القائمة، وعن حالة الموارد المائية للحوض حيثما أمكن بشكل يسهل استخدامها من قبل الدول التي يتم إبلاغها.

٢ – إذا طلبت دولة حوضية من دولة حوضية أخرى أن تمدها ببيانات ومعلومات ليست متاحة بسهولة فعليها أن تبذل قصارى جهدها للامتثال للطلب بشرط امتثال الدولة الطالبة للمعلومات لدفع تكاليف معقولة، نظير، جمع ومعالجة هذه البيانات أو المعلومات.

٣ – لتنفيذ التزاماتها بموجب الفقرة ١، ٢ فإن على دول حوض النيل أن توافق على إجراءات المراقبة التي وضعتها لجنة حوض نهر النيل.

مادة (٨) التدابير المخططة (المزمع اتخاذها)

١ – يتعين على دول حوض النيل تبادل المعلومات في الإجراءات المزمع اتخاذها (كإقامة سد أو تحويل نهر) عبر لجنة حوض نهر النيل حيثما كان ذلك ممكنًا.

٢ – على دول حوض النيل الالتزام بالقواعد والإجراءات التي وضعتها لجنة حوض نهر النيل

لتبادل المعلومات المتعلقة بالتدابير المزمع اتخاذها.

مادة (٩) تقييم الأثر البيئي والمراجعات

١ – من أجل الحصول على التدابير المزمع اتخاذها والتي قد يكون لها تأثيرات سلبية خطيرة بالبيئة، يجب على دول حوض النيل – في مرحلة مبكرة – إجراء تقييم شامل لتلك الآثار فيما يتعلق بأقاليمها والأقاليم الأخرى من دول حوض نهر النيل.

٢ – يجب تطوير المعايير والإجراءات اللازمة لتحديد ما إذا كان النشاط المحتمل عمله له آثار بيئية سلبية خطيرة من قبل لجنة حوض نهر النيل.

٣ – أينما كانت الظروف تبرر ذلك، ووفقًا للمعايير التي طورتها لجنة حوض نهر النيل، على دولة حوض النيل التي تقوم بتنفيذ تدابير أو نشاط من النوع المشار إليه في الفقرة ١ إجراء مراجعة للأثار البيئية لتلك التدابير، وأن تدخل في مشاورات فيما يتعلق بمراجعة الإجراءات ذات التأثير على دول الحوض المتأثرة بهذه الإجراءات بناء على طلبها.

٤ – مع مراعاة التشريعات الوطنية لدول حوض النيل، يجب على اللجنة (حوض النيل) تبنى معايير لإجراء مراجعة للتدابير الموجودة في تاريخ بدء نفاذ هذا الاتفاق الإطاري.

٥ – على دول حوض النيل القيام بمراجعة للتدابير القائمة في تاريخ بدء نفاذ هذا الاتفاق الإطاري وفقًا للتشريعات الوطنية، وحسب المعايير المعتمدة لهذا الاتفاق الإطاري.

مادة (١٠) حدود التبعية في تنمية وحماية حوض نهر النيل

تقوم دول حوض النيل عند تخطيط وتنفيذ مشروع ما وفقًا لمبدأ التبعية المشار إليها في البند ٣ من المادة (٣) أعلاه بـ:

أ – السماح بمشاركة جميع من لهم علاقة بالدولة، والذين سوف يؤثر عليهم المشروع (المزمع إقامته) بطريقة مناسبة في عملية التخطيط والتنفيذ لهذا المشروع.

ب – بذل كل جهد لضمان أن المشروع (المزمع إقامته) وأي اتفاق يتعلق به يتسق مع الاتفاق الإطاري على مستوى الحوض.

مادة (١١) الوقاية والتخفيف من الظروف الضارة

على دول حوض النيل منفردة، وكلما أمكن جماعية، تقاسم تكاليف الأضرار لأي دولة أو دول حوضية قد تتأثر (بظروف معينة قد تطرأ)، وبذل كل جهد ممكن لاتخاذ جميع التدابير المناسبة، لمنع أو تخفيف الظروف المتعلقة بنظام نهر النيل، التي قد تضر دول حوض النيل الأخرى سواء أكانت ناتجة عن سلوك بشرى أم حدث طبيعي كالفيضانات والأعشاب المائية

الغازية، والأمراض المنقولة عن طريق المياه، وترسب الطمي والجفاف والتصحر ، ولتنفيذ نص هذه المادة يجب على دول حوض النيل أن تأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية التي تضعها لجنة حوض نهر النيل.

المادة (١٢) حالات الطوارئ

١ - غرض هذه المادة " الطوارئ " يعنى الحالة، التي تشكل تهديدًا وشيكًا، وتسبب أذى خطيرًا لدول حوض النيل أو الدول الأخرى، والتي تنشأ فجأة عن أسباب طبيعية كالفيضانات والانهيارات الأرضية أو الزلازل أو عن سلوك بشرى مثل الحوادث الصناعية.

٢ - ينبغي على دولة حوض النيل بدون إبطاء وبأسرع الوسائل الممكنة إخطار المنظمات الدولية المختصة والدول الأخرى المحتمل أن تتأثر من أي حالة طوارئ تنشأ في أراضيها.

٣ - على دولة حوض النيل التي تنشأ حالة طوارئ في أراضيها القيام بالتعاون مع الدول التي يحتمل أن تتأثر بها، ومع المنظمات الدولية المختصة، وعليها أن تتخذ على الفور جميع التدابير العملية التي تقتضيها هذه الظروف لمنع وتخفيف أو التخلص من الآثار الضارة الناجمة عن حالة الطوارئ.

٤ - يجب عند الضرورة أن تقوم دول حوض النيل بالتطوير المشترك لخطط الطوارئ من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ والتعاون مع الدول المتضررة والمنظمات الدولية المختصة.

المادة (١٣)

حماية حوض نهر النيل والمنشآت ذات الصلة وقت النزاع المسلح

ينبغي أن ينعم بالحماية نظام نهر النيل والمنشآت والمرافق المتصلة به، وغيرها من الأعمال والمنشآت التي تحتوي على أمور وأعمال خطيرة في حوض نهر النيل، وفقًا لمبادئ وقواعد القانون الدولي المطبقة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، خاصة قواعد القانون الدولي الإنساني، فلا ينبغي لأي (نزاع مسلح) انتهاك تلك المبادئ والقواعد.

مادة (١٤) الأمن المائي

"عدم الإخلال بالأمن المائي لدول حوض النيل "

الجزء الثالث: الهيكل المؤسسي

قسم (أ) لجنة حوض نهر النيل

مادة (١٥) التأسيس

يتم تأسيس لجنة حوض نهر النيل بواسطة دول حوض نهر النيل.

مادة (١٦) الغرض والهدف

الغرض والهدف من اللجنة هو:

أ – تشجيع وتسهيل تنفيذ المبادئ والحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري الحالي.

ب – أن تكون بمثابة الإطار المؤسسي للتعاون بين دول حوض النيل، واستخدام وتنمية وحماية وحفظ وإدارة حوض نهر النيل ومياهه.

ج – تسهيل التعاون المشترك بين دول وشعوب حوض نهر النيل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

مادة (١٧) أجهزة

تتألف اللجنة (لجنة حوض نهر النيل) من:

أ – مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

ب – مجلس الوزراء.

ت – اللجنة الاستشارية الفنية.

ث اللجان الاستشارية القطاعية.

ج – السكرتارية (الأمانة).

مادة (١٨) المقر

مقر اللجنة في عنتيبي.

مادة (١٩)

الوضع القانوني

١ – يتم تأسيس اللجنة باعتبارها منظمة حكومية دولية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية والأهلية القانونية التي تكون لازمة لأداء وظائفها، خاصة، وقدرتها على الدخول في اتفاقات وتحمل التزامات، وتلقي المنح ورفع الدعاوى القضائية والمقاضاة باسمها.

٢ – يجب أن تتمتع اللجنة وموظفيها في إقليم أية دولة من دول حوض النيل بالامتيازات والحصانات اللازمة لأداء مهامها في ظل هذا الاتفاق الإطاري.

٣ – يجب أن يُنص على الحصانات والامتيازات المشار إليها في هذه المادة بالتفصيل في برتوكول متصل بهذا الاتفاق الإطاري.

قسم (ب) مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

مادة (٢٠) الهيكل التنظيمي والإجراءات

١ - مؤتمر رؤساء الدول والحكومات (المؤتمر) يتكون من رؤساء دول وحكومات دول حوض النيل.

٢ - يجب على المؤتمر أن يضع ما يخصه من نظم وإجراءات.

مادة (٢١) المهام

ينبغي أن يكون المؤتمر هو جهاز وضع السياسات العليا للجنة.

قسم ج: مجلس الوزراء

المادة (٢٢) التكوين

يجب أن يتكون مجلس الوزراء (المجلس) من وزير شئون المياه لكل دولة من الدول الحوضية ووزراء آخرين، وفقًا لجدول أعمال اللجنة.

مادة (٢٣) إجراءات

١ - ما عدا ما يُنص على خلاف ذلك يجب على المجلس أن يضع القوانين والقواعد والإجراءات الخاصة به.

٢ - يجتمع المجلس مرة واحدة في السنة في دورة عادية، ويمكن أن يجتمع في دورة استثنائية بناء على طلب أي دولة حوضية للنيل.

٣ - ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك يجب تدوير مكان انعقاد الدورات العادية بين دول حوض النيل وفقًا للترتيب الأبجدي باللغة الإنجليزية، ويكون مكان انعقاد الدورة الاستثنائية في نفس مكان انعقاد الدورة العادية السابقة.

٤ - يجب أن ترأس دولة حوض النيل المستضيفة الدورة العادية المنعقدة فيها، ويرأس جلسات الدورة الاستثنائية الدولة التي عليها الدور في ترأس الدورة العادية القادمة.

٥ - تتخذ قرارات المجلس بتوافق الآراء.

٦ - قرارات المجلس ملزمة لجميع دول حوض النيل.

المادة (٢٤) وظائف

١ - المجلس هو الهيئة الإدارية للجنة (لجنة حوض النيل)، وقد تحال الأمور (المشكلات الصعبة) إلى مؤتمر رؤساء الدول لمناقشتها.

٢ - المجلس يعمل كمنتدى لمناقشة الأمور التي تدخل في نطاق مهامه، والخاصة بالاتفاق الإطاري.

٣ - يشرف المجلس على التنفيذ الفعال للاتفاق الإطاري.

٤ - يجوز للمجلس أن يؤسس لأي لجان ذات مهام ومسئوليات معينة، قد تكون ضرورية لتحقيق مهام وظائفه.

٥ - يتبنى المجلس، ويحافظ ويُنقح ويعدل حسب الضرورة، الأمور الخاصة، بالإدارة المستديمة وتنمية حوض نهر النيل بشكل متسق ومتكامل.

٦ - يوافق المجلس على برامج العمل السنوية للجنة.

٧ - يؤكد المجلس على ضمان استمرارية تمويل اللجنة (لجنة حوض النيل).

٨ - يضع المجلس القواعد والإجراءات التي تحكم أعمال اللجنة الاستشارية الفنية واللجان الاستشارية القطاعية، والأمانة العامة (السكرتارية) وكذلك برامج العمل والشئون المالية، ولوائح العاملين.

٩ - يعين المجلس السكرتير التنفيذي (الأمين) وغيره من كبار موظفي الهيئة.

١٠ - يضع المجلس قرارات التوظيف والهيكل التنظيمي للأمانة العامة.

١١ - يتبنى المجلس ويراجع ويعدل حسب الضرورة القواعد والإجراءات والضوابط الإرشادية والمعايير اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الاتفاق.

١٢ - يدرس المجلس ويتخذ قرارات بشأن الانتفاع (الاستخدام) المنصف والمعقول للمياه في كل بلد من البلدان المتشاطئة مع الأخذ في الاعتبار العوامل المنصوص عليها في المادة ٤ الفقرة ٢.

١٣ - بناء على طلب من الدول المعنية، يتناول المجلس المشكلات والخلافات التي قد تنشأ بين دول حوض النيل حول تطبيق أو تفسير الاتفاق الإطاري، وله أن يقدم توصيات إلى الدول المعنية فيما يتعلق بهذه المشاكل والخلافات.

١٤ - يشجع المجلس على التطبيق الكامل والفعال للاتفاق الإطاري.

١٥ - يقرر المجلس بناء على مقاييس متدرجة لمساهمات دول حوض النيل تمويل ميزانية

اللجنة (لجنة حوض النيل)، ويوافق على الميزانية الخاصة بها.

١٦ - يقرر المجلس عند الضرورة حسب صيغ معينة تقاسم التكاليف والمنافع بين دول حوض النيل خاصة فيما يتعلق بمشاريع مشتركة في حوض نهر النيل.

١٧ - يقوم المجلس بالأعمال الأخرى التي تختص بتحقيق الأهداف التي تقررها اللجنة.

قسم (د) اللجنة الاستشارية الفنية

المادة (٢٥) الهيكل التنظيمي والإجراءات

١ - تتألف اللجنة الاستشارية الفنية The Technical Advisory Committee (TAC) من عضوين من كل دولة بحوض النيل، ويعتبران من كبار المسئولين، وقد يُحضر الأعضاء المفاوضون خبراء آخرين في الاجتماعات الضرورية للجنة (TAC) لكي يناقشوا مشكلات خاصة.

٢ - يجوز للجنة (TAC) تكوين مجموعات عمل متخصصة للتعامل مع المسائل التي تدخل ضمن اختصاصاتها.

٣ - تنعقد اللجنة (TAC) مرتين خلال السنة في دورة عادية، وتنعقد في دورة استثنائية إذا قرر المجلس ذلك من خلال رئيسه، وتكون اللجنة مكانًا لعقد الجلسات إذا لم يقرر خلاف ذلك.

٤ - ينبغي على اللجنة (TAC) وضع نظمها وإجراءاتها لكي يوافق عليها المجلس.

مادة (٢٦)

الوظائف

١ - تُعد اللجنة البرامج التعاونية للمجلس لكي ينظر فيها فيما يتصل بالإدارة المتكاملة والمستدامة والتنمية في حوض نهر النيل.

٢ - تقدم اللجنة (TAC) توصياتها إلى المجلس بخصوص برامج العمل السنوية وتوصيات لجنة حوض النيل على أساس تقارير السكرتارية (الأمانة العامة).

٣ - تقترح اللجنة للمجلس القواعد والإجراءات والخطوط الإرشادية والمعايير المنصوص عليها في هذا الاتفاق الإطاري.

٤ - يجب على اللجنة (TAC) تقديم توصيات إلى المجلس (مجلس وزراء المياه) بخصوص تنفيذ مواد هذا الاتفاق الإطاري.

٥ - تقدم اللجنة (TAC) توصيات إلى المجلس بشأن القرارات المتعلقة بالانتفاع المنصف والمعقول للمياه في كل بلد من البلدان المتشاطئة، مع الأخذ في الاعتبار العوامل المنصوص

عليها في المادة ٤ فقره٢.

٦ – تقدم اللجنة (TAC) المشورة للمجلس بخصوص المسائل المتعلقة باستخدام وتنمية وحماية وحفظ وإدارة حوض نهر النيل، ونظام نهر النيل بما في ذلك الحماية من الجفاف والفيضانات.

٧ – تقدم اللجنة (TAC) مقترحات للمجلس بشأن تعيين السكرتير التنفيذي (الأمين العام) وكبار الموظفين التقنيين التابعين للأمانة العامة، والمشرفين عليها.

٨ – تقدم اللجنة (TAC) توصيات للمجلس بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم عمل السكرتارية (الأمانة العامة) إضافة إلى برنامج العمل الخاص باللجنة (TAC) ذاتها.

أ – حسب توجيهات المجلس، تقوم اللجنة (TAC) بتقديم توصيات إلى المجلس بخصوص تعديل الاتفاق الإطاري أو إضافة بروتوكولات.

ب – تقوم اللجنة بتنفيذ أية مهام أخرى تكلف بها من قبل المجلس من وقت إلى آخر.

قسم (هـ) اللجان القطاعية الاستشارية

مادة (٢٧) الهيكل التنظيمي والإجراءات

١ – قد يقوم المجلس الوزاري بتكوين اللجان الاستشارية القطاعية Sectoral Advisory Committees (SACs) للتعامل مع المسائل القطاعية المحددة ضمن اختصاص اللجنة.

٢ – ما لم يقرر المجلس خلافًا لذلك تتكون اللجنة القطاعية من عضو واحد من كل دولة من دول حوض النيل يكون خبيرًا في مجال نشاط اللجنة الاستشارية القطاعية SAC.

٣ – اللجان الاستشارية القطاعية (SACs) تخضع للقواعد والإجراءات المطبقة على اتفاق الصداقة والتعاون، مع إجراء التغييرات اللازمة.

٤ – من الممكن للمجلس أن يُنشئ لجنة قطاعية استشارية للربط بين المنظمات الفرعية ولجنة حوض النيل.

مادة (٢٨) وظائف

يجب على اللجان الاستشارية القطاعية (SACs) أداء المهام الموكلة إليها من قبل المجلس الوزاري.

قسم (و) الأمانة العامة (السكرتارية)

مادة (٢٩) التكوين

١ – تدار الأمانة العامة برئاسة السكرتير التنفيذي (الأمين العام) الذي يعين لمدة ٣ سنوات من قبل المجلس.

٢ – يكون السكرتير التنفيذي (الأمين العام) مسئولاً أمام المجلس عن طريق اللجنة الاستشارية الفنية (TAC).

٣ – يتمتع السكرتير التنفيذي (الأمين العام) وموظفو الأمانة العامة بالحصانة اللازمة لأداء مهامهم في دول حوض النيل.

٤ – يتم تعيين الموظفين وهيئة الأمانة العامة من قبل المجلس بناء على توصية من اللجنة الاستشارية الفنية (TAC) مع مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي.

٥ – يجب أن يكون مكتب السكرتارية (الأمانة العامة) للاتفاق الإطاري في المقر الرئيسي للجنة حوض النيل.

مادة (٣٠) الوظائف (المهام)

١ – يمثل السكرتير التنفيذي (الأمين العام) اللجنة (لجنة حوض النيل) في تجديد القواعد والإجراءات التي تنظم عملها، وعلى وجه الخصوص علاقتها مع مؤسسات المنح الدولية والمؤسسات الثنائية، ومع أي مؤسسات فرعية لحوض النيل منظماته.

٢ – تقوم الأمانة العامة بدور السكرتارية في اجتماعات جميع أجهزة لجنة حوض النيل.

٣ – السكرتير التنفيذي (الأمين العام) هو المسئول عن إدارة الشئون المالية للجنة.

٤ – يقوم السكرتير التنفيذي (الأمين العام) برفع تقارير إلى اللجنة الاستشارية الفنية TAC فيما يتعلق ببرامج العمل السنوية للجنة حوض النيل مع الأخذ في الاعتبار أي معلومات يمكن أن تقدمها أي مؤسسات وطنية متعلقة بمياه النيل.

٥ – يُعِد السكرتير التنفيذي (الأمين العام) الميزانية المقترحة من لجنة حوض النيل وتقديمها إلى اللجنة الاستشارية الفنية (TAC).

٦ – السكرتير التنفيذي (الأمين العام) مسئول عن تنفيذ الدراسات وأداء الأنشطة الأخرى المقترحة من قبل اللجنة الاستشارية الفنية (TAC) والتي يفوض بها من قبل المجلس، وقد يُشرك السكرتير التنفيذي مستشارين معه بموافقة من اللجنة الاستشارية الفنية (TAC) للمساعدة في أداء هذه الأعمال.

٧ – تساعد الأمانة العامة اللجنة الاستشارية الفنية في إعداد خطة منسقة ومتكاملة للإدارة والتنمية المستدامة لحوض نهر النيل.

٨ – تقدم الأمانة العامة المساعدة اللازمة لجميع أجهزة لجنة حوض النيل حسب طلبها بشأن

المسائل المتعلقة بممارسة أعمالهم.

٩ - تجمع الأمانة العامة البيانات والمعلومات المتاحة والإحداثيات، وترصد المعلومات المتعلقة بحوض النيل بما في ذلك المعلومات الاجتماعية والاقتصادية، وتقوم بجمع ومراجعة المعلومات بهدف إدخالها في قواعد البيانات على نطاق حوض النيل، ووضع المعايير وتطوير آليات تبادل المعلومات بانتظام عند الحاجة.

١٠ - تتلقى الأمانة العامة التقارير من منظمات الأحواض الفرعية وتنقل التقارير إلى اللجنة الاستشارية الفنية للنظر فيها.

١١ - تقوم الأمانة العامة بأي أعمال أخرى تكلف بها من قبل اللجنة الفنية الاستشارية.

قسم (ز) تتابع (تعاقب) لجنة حوض النيل فيما يتصل بمبادرة حوض النيل

مادة ٣٠ (أ) التعاقب

عند بدء نفاذ هذا الاتفاق الإطاري تؤل للجنة حوض النيل جميع حقوق والتزامات وأصول مبادرة حوض النيل.

الجزء الرابع: المؤسسات الفرعية

المادة (٣١) منظمات وترتيبات الأحواض الفرعية

١ - تعترف دول حوض النيل بفائدة منظمات الأحواض الفرعية والترتيبات الخاصة بها.

٢ - أطراف الاتفاق الإطاري هم أيضًا أعضاء في منظمات أو ترتيبات الأحواض الفرعية، تتعهد بضمان أن تكون مهام وأهداف وأنشطة هذه المنظمات وتلك الترتيبات متسقة مع لجنة حوض النيل، ومع المبادئ والقواعد المنصوص عليها، والمعتمدة في هذا الاتفاق الإطاري.

٣ - على أعضاء الاتفاق الإطاري الذين هم أيضًا أعضاء في منظمات وترتيبات الأحواض الفرعية أن يؤكدوا أن هذه المنظمات والترتيبات تعمل في تعاون وثيق مع لجنة حوض نهر النيل.

٤ - تقوم لجنة حوض النيل بالاتصال المنتظم والتعاون الوثيق مع أي منظمة أو تنظيم حوض فرعي.

مادة (٣٢) المؤسسات الوطنية المتعلقة بالنيل

١ - يجب على كل دولة نيلية إنشاء مؤسسة أو نقطة اتصال وطنية مع إخطار لجنة حوض النيل بذلك.

٢ - وظيفة نقطة الاتصال أن تخدم أعمال نقاط الاتصال الوطنية - الأخرى- للجنة حوض النيل فيما يتعلق بالمسائل المتصلة باختصاص هذه اللجنة.

الجزء الخامس: مواد متفرقة مادة (٣٣) تسوية المنازعات

١ - في حالة نشوء نزاع بين دولتين أو أكثر من دول حوض النيل حول تفسير أو تطبيق مشروع الاتفاق الإطاري الحالي فإن على الدول المعنية في حالة عدم وجود اتفاق بينهم السعي إلى تسوية النزاع بالوسائل السلمية وفقًا للأحكام الآتية:

٢ - إذا كانت الدول المعنية لا يمكنها التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض المطروح بواسطة دولة منهم، فإنه يمكنها إشراك المساعي الحميدة أو طلب المصالحة أو (الوساطة) من قبل لجنة حوض نهر النيل أو طرف ثالث أو الموافقة على عرض النزاع على التحكيم وفقًا للإجراءات التي يعتمدها المجلس (مجلس وزراء المياه) أو بالعرض على محكمة العدل الدولية.

٣ - إذا لم تكن الدول المعنية قادرة على تسوية نزاعاتها من خلال المفاوضات أو أية وسيلة أخرى مشار إليها في الفقرة (٢) فإنه يجوز بعد ٦ أشهر من وقت طلب المفاوضات المشار إليه في الفقرة (٢) أن يحال النزاع بناء على طلب أحد أطراف النزاع للجنة تقصى حقائق محايدة وفقًا للملحق ما لم تتفق الدول المعنية على خلاف ذلك.

مادة (٣٤) الأجهزة التكميلية

١ - يمكن لدول حوض النيل اعتماد عمل أجهزة ثنائية أو جماعية لاستكمال الاتفاق الإطاري الحالي بخصوص مناطق من حوض نهر النيل أو نظام نهر النيل مثل أحواض الأنهار الفرعية وروافدها، أو بخصوص المشاريع أو البرامج الفردية المتعلقة بحوض نهر النيل أو نظام نهر النيل أو أجزاء منه.

٢ - الأجهزة التكميلية المشار إليها في الفقرة ١ يجب عليها تطبيق مبادئ الاتفاق الإطاري الحالي فيما يتصل بموضوع تلك الأجهزة.

٣ - أي أجهزة أو ترتيبات يبرمها الطرف المتعاقد لا يجب أن تتعارض مع بنود الاتفاق الحالي.

٤ - يمكن للأجهزة التكميلية أن تقوم على أساس بروتوكولات الاتفاق الإطاري الحالي بالتوافق مع آراء دول حوض النيل.

الجزء السادس: المواد النهائية

مادة (٣٤) (أ) تعديل بروتوكولات (مواد) الاتفاق الإطاري

١ - يمكن اقتراح تعديلات على هذا الاتفاق الإطاري من قبل أي طرف من الأطراف المتعاقدة، ويجوز اقتراح تعديلات على أي بند من قبل أي طرف في هذا البروتوكول (الاتفاق).

٢ - يتم اعتماد التعديلات الخاصة بهذا الاتفاق في اجتماع أعضاء (الاتفاق الإطاري)، وتُعتمد التعديلات في أي (بند) في اجتماع الأطراف المتصلة بالبند محل الجدل.

٣ - المواد ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٨، ٩، ١٤ (الأمن المائي) و٢٣، ٢٤، ٣٣، ٣٤ من الاتفاق الإطاري الحالي لا يجوز تعديلها إلا بتوافق الآراء كما أن التعديلات المقترحة على المواد الأخرى أو أي بروتوكول (بند) آخر فإنه يجب على جميع الأطراف أن تبذل قصارى جهدها للتوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء، وإذا ما استنفدت جميع الجهود من أجل توافق الآراء دون حدوث اتفاق يتم اعتماد التعديل من قبل ثلثي الأصوات الحاضرة في الاجتماع، ويقدم التعديل إلى جميع الأطراف للتصديق أو القبول أو الموافقة.

مادة (٣٤) (ب) اعتماد وتعديل المرفقات

١ - مرفقات هذا الاتفاق الإطاري أو أي بروتوكول يشكل جزءًا لا يتجزأ من الاتفاق الإطاري أو من هذا البروتوكول، ما لم يُنص صراحة على خلاف ذلك، والإشارة إلى هذا الاتفاق الإطاري أو البروتوكول تمثل في الوقت ذاته إشارة إلى المرفقات الخاصة به، وتقتصر هذه المرفقات على المسائل الإجرائية والعلمية والفنية والإدارية المتفق عليها من قبل أطراف الاتفاق الإطاري.

٢ - يتم تطبيق الإجراء التالي على اقتراح واعتماد وبدء نفاذ أية مرفقات إضافية لهذا الاتفاق الإطاري أو مرفقات أي بروتوكول (أو بند آخر). فيما عدا ما قد ينص على خلاف ذلك بخصوص مرفقات أي بروتوكول:

(أ) مرفقات (ملاحق) هذا الاتفاق الإطاري أو أي بروتوكول يجب أن يتم اعتمادها طبقًا للإجراء المنصوص عليه في المادة ٣٤ (أ) على وجه الخصوص، وأي مرفق يتعلق بإحدى المواد المذكورة في الفقرة (٣) من المادة ٣٤ (أ) والتي لا يمكن تعديلها إلا بتوافق الآراء ينبغي اعتماد المرفق هو الآخر بتوافق الآراء.

(ب) أي طرف من الأطراف لا يمكنه الموافقة على أي مرفق إضافي لهذا الاتفاق الإطاري أو مرفق لأي بروتوكول أن يقوم بإبلاغ (الشخص المعنوي المعتمد المودع لديه نصوص الاتفاق)

كتابة في غضون سنة واحدة من تاريخ اعتماد نص الاتفاق، ويقوم الطرف المعترض بإخطار جميع أطراف الاتفاق على هذا الاعتراض دون إبطاء ويجوز لأي طرف في أي وقت سحب الاعتراض، وفي هذه الحالة تدخل المرفقات حيز التنفيذ وعلى هذا الطرف مراعاة الفقرة (ج) أدناه.

(ج) عند انقضاء سنة واحدة من تاريخ الاعتماد (الاتفاق الإطاري وملحقاته) يصبح الملحق نافذًا على جميع الأطراف في هذا الاتفاق أو أي بروتوكول متصل به طالما لم يُقدم بخصوصها اعتراض، وفقًا لإحكام الفقرة الفرعية (ب) أعلاه.

٣ - اقتراح واعتماد وبدء نفاذ أي تعديلات على مرفقات هذا الاتفاق الإطاري أو على أي بروتوكول لابد أن يخضع لنفس الإجراء المتبع في اقتراح واعتماد وبدء نفاذ مرفقات الاتفاق الإطاري أو مرفقات أي بروتوكول.

٤ - إذا كان هناك ملحق إضافي أو أي تعديل متعلق بملحق ما، يتصل بهذا الاتفاق الإطاري أو أي بروتوكول خاص به لا يدخل هذا الملحق الإضافي أو التعديل حيز التنفيذ حتى يدخل الاتفاق الإطاري أو البروتوكول المعنى حيز التنفيذ.

مادة (٣٤) (ج) العلاقة بين هذا الاتفاق الإطاري والبروتوكولات الخاصة به

١ - لا يجوز لأية دولة أن تصبح طرفًا في بروتوكول خاص بهذا الاتفاق الإطاري، إلا إذا أصبحت في الوقت نفسه طرفًا في هذا الاتفاق الإطاري ذاته.

٢ - تُتخذ القرارات الخاصة بأي بروتوكول فقط من قبل الأطراف الموقعة على هذا البروتوكول المعنى، وأية دولة من دول حوض النيل لم تصدق على هذا البروتوكول يمكنها أن تشارك في أي اجتماع لأطراف هذا البروتوكول بصفة مراقب.

مادة (٣٤) (د) التحفظات

لا يجوز إبداء أي تحفظات على هذا الاتفاق الإطاري.

مادة ٣٤ (هـ) الانسحاب

١ - لأي طرف من الأطراف موقع على هذا الاتفاق الإطاري الحق في أن ينسحب منه في أي وقت بعد مرور سنتين من تاريخ انضمامه لهذا الاتفاق، وعلى هذا الطرف أن ينسحب عن الاتفاق بتوجيه إخطار كتابي إلى المُعتمِد (الشخص المعنوي المعتمد المودع لديه صك الاتفاق).

٢ - أي انسحاب من هذا القبيل يتم بعد انقضاء سنة واحدة من تاريخ التقدم بطلب الانسحاب

إلى المُعتمِد، أو في أي تاريخ لاحق لذلك يحدد في إشعار الانسحاب، وخلال هذه الفترة تستمر الدولة المُخطِرة بالانسحاب ملتزمة (بقرارات) الاتفاق الإطاري.

٣ – يعتبر أي طرف موقع على الاتفاق، وينسحب منه منسحباً كذلك من أي بروتوكول أو ملحق خاص به.

٤ – أي طرف موقع على هذا الاتفاق عليه تسوية الالتزامات المستحقة عليه قبل تمام انسحابه.

٥ – تطبق أحكام هذه المادة على الانسحاب من البروتوكولات الملحقة بالاتفاق الإطاري.

مادة (٣٥) التوقيع

الاتفاق الإطاري الحالي مفتوح لتوقيع جميع الدول الواقعة في حوض نهر النيل.

مادة (٣٦) التصديق أو الانضمام

الاتفاق الإطاري الحالي معروض للتصديق أو للانضمام إليه من جميع دول حوض نهر النيل ويتم إيداع صكوك التصديق لدى الاتحاد الأفريقي.

مادة (٣٧) الدخول في حيز التنفيذ

يدخل هذا الاتفاق الحالي حيز النفاذ في اليوم الـ٦٠ التالية لتاريخ إيداع الصك المصدق عليه لدى الاتحاد الإفريقي.

مادة (٣٨) إيداع النصوص الأصلية

تودع النسخة الأصلية من الاتفاق الإطاري الحالي باللغتين الإنجليزية والفرنسية لدى (المُعتمِد) الاتحاد الأفريقي الذي يقوم بإرسال صورة رسمية معتمدة من الاتفاق الإطاري إلى جميع الأطراف المتعاقدة.

مادة (٣٩) وظائف المعتمد

يقوم المعتمد بصفة خاصة بإبلاغ الأطراف المتعاقدة بـ:

أ- إيداع صكوك التصديق أو الانضمام أو أي معلومات أخرى أو إعلانات أو غيرها من الصكوك الموجودة في الوقت الحاضر.

ب- تاريخ بدء نفاذ الاتفاق الإطاري الحالي.

<u>ملحق الاتفاق الإطاري</u>

لجنه تقصى الحقائق

١ – تتألف لجنة تقصى الحقائق من عضو واحد من كل دولة من دول الحوض بالإضافة إلى

عضو من غير جنسية أي من دول الحوض يختاره الأعضاء المعنيون ويصبح رئيسًا.

٢ – إذا كان الأعضاء الممثلون لدولهم غير قادرين على الاتفاق على اختيار رئيس (للجنة تقصي الحقائق) خلال ثلاثة أشهر من طلب إنشاء اللجنة، فللدول المعنية أن تطلب من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي تعيين رئيس لا يحمل جنسية أي من دول حوض النيل إذا فشلت أحد الدول في تسمية عضو يمثلها في غضون ثلاثة أشهر عملاً بالفقرة (٢) من المادة ٣٣ أعلاه، ولأي دولة معنية أن تطلب من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي تعيين ثلاثة أشخاص لا يتمتعون بجنسية أي من أطراف النزاع أو أي من دول حوض النيل المعنية.

٣ – تقوم لجنة تقصى الحقائق بتحديد المهام والإجراءات الخاصة بها.

٤ – على الدول المعنية الالتزام بتزويد اللجنة بالمعلومات المتوفرة لديها والمعلومات التي تُطلب منها، والسماح للجنة بالوصول إلى أراضيها وتفتيش أي مرافق أو منشآت أو معدات أو موارد طبيعة ذات صلة بمسألة تقصى الحقائق (حول مياه النيل وما يرتبط بها).

٥ – تعتمد اللجنة تقريرها بأغلبية الأصوات وتقدم ذلك التقرير إلى الدول المعنية لمعرفة النتائج التي توصلت إليها والأسباب والتوصيات التي تراها مناسبة لإيجاد حل عادل للنزاع الخاص بالدول المعنية، والتي ستأخذ ما ورد في التقرير بحسن نية.

٦ – يجب أن يتم تحمل نفقات لجنة تقصي الحقائق بالتساوي من قبل الدول المعنية.

قائمة المصادر والمراجع

أ - وثائق غير منشورة باللغات الأجنبية (بالإنجليزية)

أولًا: مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F. O. 371 حصلنا عليها من دار الوثائق العامة بلندن خلال مهمة علمية بجامعة لندن ١٩٩١:

Public Record Office, London:

- F.O. 371/4070, xc 3175, Third Exchange of Notes, Between, His Majesty's Ambassador in Cairo and The Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Regarding The Owen Falls Project, on 2 May, 1951.
- F.O. 371, The Greater Aswan Project, 10 / 4 / 1953.
- F.O. 371, From Khartoum to Foreign Office, About Dam of Aswan, 24 September, 1953.
- F.O. 371, From Ministry of Supply to Millad in War Office about the Egyptian requirements of arms and rounds in 24 March, 1955.
- F.O. 371, From Foreign Office to Washington about the future progress of our relation with Egypt, on 17 Mach 1955.
- F.O., Nile Waters, 19 December, 1955.
- F.O. 371, Record of the Meeting held in the State Department, about the High Aswan Dam, Washington, in 29 November, 1955.
- F.O. 371, From Bonn to Foreign Office, about Aswan Dam, 18 December, 1955.
- F.O. 371, From H.M. Foreign Office to Paris, about the High Dam of Aswan, 17 December, 1955.
- F.O. 371,The French Embassy demand Information from Foreign Office and Treasury about the High Dam, 12 December 1955.
- F.O. 371, Note For Record, High Aswan Dam, telegram from the French Ambassador in Washington to the Embassy in London, 16 December, 1955.

- F.O. 371, 10 8320, Confidential, Telegram No. 9, 1953, From Governor General of the Sudan, Visits of Egyptian Ministers.

ثانيًا: من تقارير حاكم عام السودان:

- F. O. / 404/ 209/ Report on the Administration and Condition of Sudan, 1928.
- Report on the Administration and Condition of Sudan Introduced By The Governor General of Sudan to Britain government and The Egyptian Government, 1942 – 1944.

ثالثًا: مجموعة دار الوثائق القومية بالخرطوم حصلنا عليها خلال رحلتنا للسودان ١٩٨٣

- National Record Office Sudan, Intelligence Report, Khartoum 4/2/8 1924 – 1925.
- National Record Office Sudan, Dakhlia, Khartoum, 2/1/2, The White Nile Province.
- National Record Office Sudan, Dakhlia 2/1/2 The White Nile Alternative Livelihood Schemes. A Talk given by Mr. Berdin, The Governor of Blue Nile Province from Omdurman Broadcasting Station, 13/3 1943.

ب – وثائق غير منشورة باللغة العربية

ملفات من دار الوثائق القومية بكورنيش النيل بالقاهرة:

- وزارة الخارجية المصرية، ملف رقم ٢٩٥ أرشيف سرى جديد، مذكرة معروضة على قسم أفريقيا بوزارة الخارجية في ٧ نوفمبر ١٩٥٥.
- وزارة الخارجية، 011002- 0078، مذكرة عن مقابلة السيد ملس عندوم سفير إثيوبيا في الخرطوم بالمسئولين في السودان في ١٣ نوفمبر ١٩٥٧، لعرض وجهة نظر الإمبراطور هيلا سلاسي.
- وزارة الخارجية، 011004 – 0078، ملفات مكتب وزير الدولة لشئون السودان، اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣، وقع عليها الميجور جنرال محمد نجيب، ورالف سكرين ستيفنسن.
- وزارة الخارجية، 011003 – 0078، مقابلة مندوب صوت أمريكا ستيوارت فينلي مع رئيس بعثة المعونة الأمريكية للسودان في مارس ١٩٥٨.
- وزارة الخارجية، 011003 – 0078، مذكرة عن مقابلة بعض الشخصيات قام بها السفير المصري

في السودان محمود سيف اليزل خليفة في أبريل ١٩٥٨.

- وزارة الخارجية، 033079 – 0078، ملف مياه النيل، إدارة الشئون الأفريقية.
- وزارة الخارجية، 011003 – 0078، إثيوبيا تقرر أنها ستقوم بدعوة لإجراء مباحثات مياه النيل في ١٠ فبراير ١٩٥٨.
- وزارة الخارجية، 011009 – 0078، مشروعات خزانات بحيرة تانا (تانا) والنيل الأزرق، تقرير من السفير المصري في أديس أبابا إلى وزارة الخارجية في يوليو ١٩٥٤.
- وزارة الخارجية، 005799 – 0078، تقرير لجنة مياه النيل عام ١٩٢٥، Report of The Nil Waters Commission.
- وزارة الخارجية، 011001 – 0078، ملف إدارة الشئون الأفريقية، تقارير للسفارة المصرية بالخرطوم (١٩٥٦ – ١٩٥٧).
- ملف خاص بسيادة وكيل مجلس الوزراء لشئون السودان، مذكرة عن بحيرة تانا.

ج – مصادر ووثائق منشورة باللغة الإنجليزية

- World Bank, World Resources Report, 1996/97.
- World Bank, world development indicators, 2007.
- House of Commons, Vol. 332, 7 March 1938, P.155.
- FAO Aquastat database as cited in Svendsen. Ewing and Msangi 2009,16
  Note: FAO Aquastat database 2010
- United Nations Development Programme Executing Agency, World Meteorological Organization, Hydrometerological Survey of the Catchments of Lakes Victoria, Kioga, and Albert.

د – مصادر ووثائق منشورة باللغة العربية

- وزارة الخارجية (وثائق)، جمهورية مصر العربية، مصر ونهر النيل، القاهرة ١٩٨٣.
- رئاسة مجلس وزراء جمهورية مصر، السودان (وثائق المفاوضات بين الحكومة المصرية والبريطانية بخصوص السودان، من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣)، المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٥٣. (توجد طبعة جديدة من نفس الوثائق للشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم ٢٠٠٤).
- تقرير سير وليم جارستن وكيل وزارة الأشغال في ٥ مايو ١٩٠٣ بخصوص سحب مياه النيل

من ترعة الإسماعيلية عن طريق أنفاق أسفل قناة السويس لري مشروع استيطاني صهيوني كان مقترحًا في أرض سيناء حول العريش من جانب اليهود، كامل زهيري، ملاحق كتاب النيل في خطر، القاهرة ١٩٧٧.

- سير وليم جارستن، الدليل في موارد أعالي النيل، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٥، (أصل هذا الكتاب والدراسات الواردة فيه تعود إلى ١٩٠٣ وقتما كان جارستن مستشارًا لنظارة (وزارة) الأشغال العمومية المصرية، وقد صدرت الطبعة الأولي من هذا الكتاب ١٩٥٣).
- هرست وبلاك وسميكه، موسوعة حوض النيل، المحافظة على مياه النيل في المستقبل، وزارة الأشغال العمومية، المجلد السابع، نقله للعربية المهندس حسن الشربيني، القاهرة، ١٩٤٧، ١٩٤٩.
- ــــــــــــ، موسوعة حوض النيل، وزارة الري، المجلد التاسع، هيدرولوجية النيل الأزرق وروافد العطبرة والنيل الرئيسي حتى أسوان مع التعرض لجانب المشروعات، ترجمة: حسن الشربينى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٥.
- ــــــــــــ، موسوعة حوض النيل، وزارة الري، المجلد العاشر، المشروعات الكبرى لضبط النيل، ترجمة حسن الشربيني، ١٩٦٥.
- وزارة الأشغال العمومية، لينان دي بلفون، مذكرات عن أعمال المنافع العامة الكبرى التي تمت بمصر منذ أقدم العصور حتى عام ١٨٧٢ (هذه المذكرات وثائق)، المطابع الأميرية بالقاهرة، ١٩٤٩.
- السير مردخ (أحيانًا تكتب ماردوخ) ماكدونالد (وزارة الأشغال العمومية): ضبط النيل، الجزء الأول، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٠م.
- آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، دراسة في العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، ترجمة: عمرو زكريا، أكاديمية آفاق دولية، القاهرة ٢٠١٤، (المؤلف آريه عوديد هو الباحث والمحاضر والدبلوماسي الإسرائيلي الشهير بكينيا وشرق أفريقيا، والكتاب دراسة وثائقية وتجربة شخصية للمؤلف).
- مجلس النواب المصري، دور الانعقاد الأول، جلسة ٣٤ في ١٧ أغسطس ١٩٢٦.
- مجلس النواب المصري، دور الانعقاد التاسع، جلستي ١٧، ١٨ يناير ١٩٣٣.
- مجلس النواب المصري، دور الانعقاد التاسع، جلسة ٥٠ في ١ مايو ١٩٣٣.

- تقارير حاكم عام السودان، خاصة بإدارة حكومة السودان خلال السنوات من ١٩٣٩حتى ١٩٤١، (طبعة ١٩٥٠)، وتقرير عام ١٩٤٥، وتقرير عام ١٩٤٨(طبعة ١٩٥٠)، وهي تقارير مقدمة إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية، مطابع ماكور كوديل المتحدة، الخرطوم،١٩٥٠.
- خطاب من روجر ألن السفير البريطاني بالقاهرة إلى السيد كريزول حول السياسة التي يجب إتباعها، بخصوص المفاوضات، وعن الرعايا الإنجليز بمصر في ١٣ مايو ١٩٥٣، الوثائق المرفقة بكتاب ملفات السويس لمحمد حسنين هيكل، وثيقة رقم ٩٥، مؤسسة الأهرام، ط ٣، القاهرة ١٩٩٦.
- وثيقة سرية مرسلة من وفد بريطانيا في مؤتمر جزيرة برمودا، بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٥٣، الوثائق المرفقة بكتاب ملفات السويس لمحمد حسنين هيكل، وثيقة رقم ٩٩، مؤسسة الأهرام، ط ٣، القاهرة ١٩٩٦.
- كامل زهيري، النيل في خطر، وثائق تنشر لأول مرة مشروعات تحويل النيل من هرتزل إلى بيجن ١٩٠٣ – ١٩٨٠، الطبعة الأولي، القاهرة ١٩٧٧.
- اتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان للانتفاع الكامل بمياه النيل ١٩٥٩، ملحق رقم ٧ بكتاب عبد العظيم أبو العطا وآخرين، الماضي والحاضر والمستقبل، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.
- خطاب الزعيم السوفيتي نيكيتا خروشوف إلى الرئيس جمال عبد الناصر، موسكو ١٥ يناير ١٩٦٠، ملاحق كتاب أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكي، النيل والبشر في مصر: الأساطير والواقع، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام القاهرة، ١٩٩٩.
- اتفاق في شأن قيام اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية بتقديم المعونة الاقتصادية والفنية لمصر لإتمام المرحلة النهائية من مشروع السد العالي، موسكو ٢٧ أغسطس ١٩٦٠، نفس ملاحق الكتاب السابق.
- الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل، التقرير السنوي للعام الأول ١٩٦٠ – ١٩٦١، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٧٢.
- الميثاق الوطني، قدمه الرئيس جمال عبد الناصر للقوى الشعبية في ٢١ مايو ١٩٦٢.
- فريق أبحاث جونجلي، مشروعات النيل الكبرى في السودان، ترجمة: هنري رياض، والجنيد على عمر، الخرطوم، أكتوبر ١٩٦٩.

- مشروع الجزيرة، مشاكله وآفاق تطوره، دار الفكر الاشتراكي، الخرطوم ١٩٨٦.
- أشهر المحكمات في السودان، إعداد وترتيب هنري رياض، دار الجيل، بيروت ١٩٨٧.
- الإدارة العامة للرأي العام الدولي بالهيئة العامة للاستعلامات، تحليل مضمون ما أوردته وسائل الإعلام العربية والعالمية حول السدود الإثيوبية على النيل الأزرق في الفترة من أول نوفمبر ١٩٨٩ حتى منتصف فبراير ١٩٩٠ نشرة ١٠٤، ٢١ مارس ١٩٩٠.
- نص اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في غير الأغراض الملاحية ١٩٩٧، ملحق كتاب قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية، إشراف د. صلاح الدين عامر، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠١.
- رئاسة جمهورية مصر، المجالس القومية المتخصصة، تقرير حول: " العلاقات المائية بين دول حوض النيل "، الدورة ٦٢ في سبتمبر ١٩٩٩ ويونيه ٢٠٠٠.
- الوثائق الملحقة بكتاب أيمن عبد الوهاب (تحرير)، حوض النيل، فرص وإشكاليات التعاون، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩.
- التقرير الاستراتيجي السوداني العاشر، حالة وطن، مركز الدراسات السودانية ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، الخرطوم ٢٠١٠.
- مكتب الاستعلامات المركزي، أضواء على اتفاقية مياه النيل، (سيد حسني) مطبعة ماكور كوديل المتحدة، الخرطوم، بدون تاريخ.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية، وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات التجارية.
- محمد نصر الدين علام وزير الري الأسبق، محاضرة ١٢ أكتوبر ٢٠١١ بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام بعنوان: سلبيات الاتفاقية الإطارية ومخاطر السدود الإثيوبية.
- ندوة بمركز دراسات الشرق الأوسط بعنوان " سد النهضة وتداعياته المستقبلية في ١٨ يونيو ٢٠١٣ "، من الكلمة التي ألقاها المحلل السياسي د. مصطفي الفقي.

هـ - الدوريات العربية

١ - أعداد من مجلة السياسة الدولية، وهي صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام:

- العدد ٦٠، أبريل ١٩٨٠، نبيل عبد الفتاح، أزمة المياه والمتغيرات في الأمن القومي الإسرائيلي.
- العدد ٧٣، يوليو ١٩٨٣، هالة مصطفى، أبعاد التغلغل الجديد في أفريقيا.
- العدد ٨٥، يوليو ١٩٨٦، لواء أركان حرب محمد رضا فوده، المصالح الأمريكية في القرن الأفريقي.

- العدد ٩٠، أكتوبر ١٩٨٧، طارق حسنى أبو سنة، أزمة السكان والتنمية في أفريقيا.
- العدد ٩١، يناير ١٩٨٨، أمير كمال دسوقي، أبعاد التعاون الإسرائيلي الأفريقي ومستقبل عودة العلاقات الدبلوماسية.
- العدد ٩٩، يناير ١٩٩٠، السفير د. منير زهران، الدبلوماسية المصرية والتعاون فيما بين دول حوض النيل.
- العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي.
- العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، بحث لجويس ستار، مدخل إلى مؤتمر قمة أفريقي حول المياه.
- العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، تقديم ملف المياه لأحمد يوسف القرعي.
- العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ندوة نهر النيل لندن ٢ – ٣ مايو ١٩٩١، أشرف محسن وأمجد ماهر عبد الغفار.
- العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ياسر على هاشم، الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه.
- العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، عبد الملك عودة، وحمدي عبد الرحمن، التعاون الإقليمي في القرن الأفريقي وحوض النيل.
- العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، علاء الحديدي، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل.
- العدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١، أنس مصطفي كامل، نحو بناء نظام جديد للتعاون الإقليمي في حوض النيل.
- العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤، مجدي صبحي، مشروعات التعاون الإقليمي في مجال المياه.
- العدد ١١٧، يوليو ١٩٩٤، أحمد طه محمد، الدبلوماسية المصرية بين الأمن والتنمية.
- العدد ١٢٥، يوليو ١٩٩٦، تقرير المستشار محمد حجازي، نحو استراتيجية مائية مصرية في حوض النيل.
- العدد ١٣٧، يوليو ١٩٩٩، صلاح عبد البديع شلبي، مشكلة المياه العذبة في إطار الاتفاقية الدولية الجديدة.
- العدد ١٣٥، يناير ١٩٩٩، حمدي عبد الرحمن، التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري.
- العدد ١٤٢، أكتوبر ٢٠٠٠، طارق عادل الشيخ، كلينتون وجولته الأفريقية الثانية.
- العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١، محمد عبد الغنى سعودي، قناة جونجلي: لماذا؟ وأين؟.
- العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢، أيمن السيد عبد الوهاب، مبادرة " دول حوض النيل " أفق إقليمي جديد.

- العدد ١٨٣، يناير ٢٠١١ حمدي عبد الرحمن، دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان.

٢ - مؤتمرات وندوات ودوريات أخرى:

- عمر محمد على محمد، العلاقة بين اتفاقية ١٩٢٩ واتفاقية ١٩٥٩ لمياه النيل، الندوة الدولية لحوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، بجامعة القاهرة، مارس ١٩٨٧.
- المؤتمر الدولي حول المياه في أفريقيا من ٢٦ - ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، زكي البحيري، الجذور التاريخية لمشكلات مياه النيل، من ١٨٩٩ حتى نشوب الحرب العالمية الثانية.
- هانئ رسلان، حق تقرير المصير لجنوب السودان، جدلية المسار والتداعيات، كراسات استراتيجية، السنة ١٤، العدد ١٣٨، أبريل ٢٠٠٤.
- أحمد السيد النجار، السودان بين الوحدة والتقسيم، خيارات السياسة المائية المصرية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، كراسات استراتيجية، السنة ١٤، العدد ١٤٢، أغسطس ٢٠٠٤.
- مجلة شئون الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، العدد ١٣، ٢٠٠٥، أ. د. محمد محمود الديب، المفاجأة بترول السودان.
- مجلة العربي، عدد ٥٧٨ في يناير ٢٠٠٧، أحمد الشربيني، المياه حق من حقوق الإنسان.
- أدريان دانينوس، الاستخدام التام لمياه حوض النيل بحث موجز قدم للمجمع المصري بجلسة ٢١ يناير ١٩٤٨، ترجمة: ناجى رمضان عطية، مجلة مصر الحديثة، دورية مصرية محكمة تعنى بتاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، العدد التاسع يناير ٢٠١٠.
- مؤتمر معهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، مايو ٢٠١٠، محمد الفاضل العوض، كلية التربية، جامعة الزعيم الأزهري بالسودان، بحث: إثيوبيا ومياه النيل.
- أحوال مصرية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، العدد ٤٧ صيف ٢٠١٠، ١ - بحث محمد حافظ عبد المجيد، بعنوان: مياه النيل ... شرعية وإدارة المطالب المصرية. ٢ - صلاح خليل، عن: مصر ودول حوض النيل، تعاون أم صراع؟. ٣ - أيمن سلامة، وموضوعه: اتفاقية التعاون الإطاري بين دول حوض النيل، قراءة قانونية. ٤ - محمد سلمان طايع، عن: المشروعات المائية في حوض النيل، رؤية تحليلية من منظور هيدروبوليتيكي.
- مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٩، يوليو ٢٠١٠، طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل وتداعياته على علاقات مصر المائية.

- مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٩ يوليو ٢٠١٠ مغاوري شحاته دياب، نهر النيل بين التحديات والفرص.
- مؤتمر العلاقات المصرية السودانية، في ضوء الظروف الراهنة في السودان، ١٢ - ١٣ ديسمبر ٢٠١٠، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، فرج عبد الفتاح، جنوب السودان، المقومات الاقتصادية وفرص الاستثمار المتاحة.
- مؤتمر العلاقات المصرية السودانية في ضوء الظروف الراهنة في السودان، ١٢ - ١٣ ديسمبر ٢٠١٠، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، عباس شراقي، بحث: الموارد المائية في السودان في حالة الانفصال.
- مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، العدد ٢٨ مارس ٢٠١١، بحث لأنعام فكار، المياه وهواجس التحولات السيواقتصادية في العالم العربي (الحالة المصرية نموذجا).
- مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٦٠، يوليو ٢٠١٣، محمد سلمان طايع، واقع ومستقبل العلاقات المصرية الإثيوبية، تقدير الموقف واستراتيجيات التطوير.
- مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٦٠، يوليو ٢٠١٣، هانيء رسلان، مصر وأزمة المياه في حوض النيل.
- مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٦٠، يوليو ٢٠١٣، سيد فليفل، رؤية استراتيجية لخلق مصالح مشتركة بين مصر وإثيوبيا.
- المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، مركز تنمية الموارد الطبيعية والبشرية في أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، المجلد الأول، العدد الأول، يوليو ٢٠١٣، د. عباس شراقي، بعنوان سد النهضة.
- جريدة حضارة السودان في ٢٦ يناير ١٩٣٢.
- مجلة النيل، العدد ٤، أبريل ١٩٨٠، منابع النيل وأمن مصر القومي لأنور عياد سند.
- مجلة السياسة والاستراتيجية (السودان)، مطبعة التمدن المحدودة، الخرطوم، المجلد الأول، العدد الرابع، السنة الأولى، أغسطس ١٩٨٣.
- عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، حوض نهر النيل، دراسة قانونية، الندوة الدولية لحوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، مارس ١٩٨٧.
- عبد العظيم إبراهيم، جهود محمد على وخلفائه من بعده للكشف عن منابع النيل، الندوة الدولية لحوض

النيل، بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، بجامعة القاهرة ١٩٨٧.

- عبد القادر عبد العزيز على، أزمة المياه بين مصر وأثيوبيا، الجمعية الجغرافية المصرية، المجلة الجغرافية، العدد ٤٨، الجزء الثاني، القاهرة ٢٠٠٦.
- على أمين ضرغام، ضرورات الأمن القومي المصري، السد العالي، وبحيرة ناصر، وفرع ثالث للنيل، بحث في الندوة الدولية لحوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ١٩٨٧.
- فوزي درويش، المطامع البلجيكية في منابع النيل ١٨٨١ – ١٨٩٩ الندوة الدولية لحوض النيل، معهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ١٩٨٧.

٣ – جرائد يومية وأسبوعية تم الرجوع لأعداد منها خلال الفترة من ١٩٩٩ وحتى ٢٠١٥:

الأهرام، والمصري اليوم، والأخبار، وأخبار اليوم، واليوم السابع، والعربي الناصري، والحوادث، والتحرير، والوطن، والدستور، والوفد، والأسبوع، والشروق، والنبأ، والجمهورية.

٤ – مقالات وحوارات وتحقيقات مهمة تخص مياه النيل في الجرائد المصرية:

– الأهالي ٣١ يوليو ٢٠٠٢، أمينة النقاش، اتفاق السلام السوداني، شروط النجاح ومبررات الفشل.

– الأسبوع ٥ أغسطس ٢٠٠٢، محمود بكري، هل هناك أزمة صامتة بين القاهرة والخرطوم؟.

– جريدة آفاق عربية ٨ أغسطس ٢٠٠٢، السيد الشامي، الانفصال مؤجل والشريعة تتراجع.

– الأهرام ٩ أغسطس ٢٠٠٢، سمير مرقص، اللجنة الأمريكية للحرية الدينية والمسألة السودانية.

– الأهرام ١٦ أغسطس ٢٠٠٢، مجدي صبحي، النفط جائزة ماشاكوس الموعودة.

– الأهرام ٧ أكتوبر ٢٠٠٤، د. يونان لبيب، ديوان الحياة المعاصرة.

– الأسبوع ١٣ مارس ٢٠٠٩، مصطفي بكري، الدور الإسرائيلي في السودان.

– الأهرام ٢٨ مايو ٢٠٠٩، محمد صفوت قابل، حصة مصر من مياه النيل في خطر.

– الأهرام ١١ يوليو ٢٠٠٩، مكرم محمد أحمد، تفاصيل الخلاف داخل دول حوض النيل حول حقوق مصر التاريخية.

– الأهرام ١٦ يوليو ٢٠٠٩، عادل أنور خفاجي، حقيقة اتفاقيات مياه النيل التاريخية.

– الأهرام ٢٥ يوليو ٢٠٠٩، حوار مع د. مفيد شهاب.

– الدستور ١٢ أغسطس ٢٠٠٩، تحقيق: لعزام أبو ليلة، محاولات التغلغل الصهيوني في منابع النيل.

– الدستور في ١٢ أغسطس ٢٠٠٩، رسالة من المهندس ممدوح حمزة.

– الجمهورية ١٣ سبتمبر ٢٠٠٩، حوار مع محمود أبو زيد وزير الموارد المائية السابق.

– الأهرام ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩، أحمد سيد أحمد: ما وراء جولة ليبرمان الأفريقية؟.

- الأهرام ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٩، حوار مع د. فايزة أبو النجا، وزيرة التعاون الدولي.
- الأهرام ١٣ ديسمبر ٢٠٠٩، طه عبد العليم: مياه حوض النيل، تكفي بلدانه وتفيض.
- الأهرام ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٩، تحقيق مندوبي الجريدة من إثيوبيا.
- الأهرام في ٢٧ أبريل ٢٠١٠، د. نادر نور الدين، اتفاقية مصرية سودانية.
- الوفد ١٠ مايو ٢٠١٠، عباس الطرابيلي: أصابع إسرائيل ومؤامرات ليبرمان.
- الأهرام ١٨ مايو ٢٠١٠، حمدي عبد الرحمن: هل أصبح نهر النيل في خطر؟.
- الأهرام ٩ يونيو ٢٠١٠، المياه العربية في خطط إسرائيل الحربية ١٩٦٧.
- الدستور ١١ نوفمبر ٢٠١٠، رفعت سيد أحمد، قنبلة إسرائيلية تنفجر جنوب النهر (الحلقة الثانية).
- أخبار اليوم، ١٤ مايو ٢٠١١، تهاني إبراهيم، " أبو زيد باع النيل".
- الدستور ٩ يوليه ٢٠١١، محمد نصر الدين علام، مصر ودول حوض النيل... تاريخ ومصالح مشتركة.
- المصري اليوم ٢٨ يوليو ٢٠١١، حوار مع الصادق المهدى رئيس حزب الأمة السوداني.
- المصري اليوم ٦ أغسطس ٢٠١١، فتحي الشاذلي نائب السفير المصري في أديس أبابا.
- الدستور ١٩ أغسطس٢٠١١، محمد نصر الدين علام، سدود دول المنبع والسد الإثيوبي.
- الأهرام ١٧ سبتمبر ٢٠١١، ضياء الدين القوصي، ماذا نقول لرئيس الوزراء الإثيوبي؟.
- الأهرام ١٨ سبتمبر ٢٠١١، حوار مع رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي.
- المصري اليوم ٥ أغسطس ٢٠١٢، سفير علاء عبد العليم ردًا على مقالة الصادق المهدى، الدعوة لسد الألفية واتفاقية عنتيبى.
- الوطن ٣ يونيو ٢٠١٣ حوار لعلاء الظواهري، عضو اللجنة المصرية لتقييم سد النهضة الإثيوبي.
- الأسبوع ٣ يونيو ٢٠١٣، أحمد عز الدين، سد النهضة .. قنبلة هيدروجينية فوق رأس مصر.
- الجمهورية ٨ يونيو ٢٠١٣، لطفي ناصف، سيظل النيل يتدفق.
- أخبار اليوم ٨ يونيو ٢٠١٣، لواء يسرى قنديل، ماذا لو انهار سد النهضة؟.
- المصري اليوم ٩ يونيو ٢٠١٣، حوار مع د. رشاد القبيصي خبير الزلازل العالمي.
- الشروق ٢٣ يونيو ٢٠١٣، حوار مع وزير الري الإثيوبي " أليمايهو تيجينو".
- الأهرام ٢٠ فبراير ٢٠١٤ حوار مع السفير الإيطالي بالقاهرة ماوريتسيو ماساري.
- الأهرام ٢٠ فبراير ٢٠١٤، هانئ رسلان، السودان وسد النهضة.
- المصري اليوم ٢٢ فبراير ٢٠١٤، طارق عباس، الدبلوماسية المصرية وأزمة سد النهضة.

- الأخبار ٥ مارس ٢٠١٤، حوار مع د. فاروق الباز.
- الأهرام، ٨ مارس ٢٠١٤ عائشة عبد الغفار، مصر تستعيد إفريقيا.
- الأهرام ١٤ أبريل ٢٠١٤، نادر نور الدين، علماء ومنظمات والسد الإثيوبي.
- الشروق ٢٧ أبريل ٢٠١٤، التقرير الدولي النهائي الصادر عن اللجنة الدولية للخبراء حول تداعيات بناء سد النهضة الإثيوبي على مصر والسودان (الحلقة الأولى).
- الشروق ٢٩ أبريل ٢٠١٤، رأى د. علاء الظواهري بخصوص التقرير الدولي النهائي الصادر عن اللجنة الدولية الثلاثية للخبراء حول تداعيات بناء سد النهضة الإثيوبي على مصر والسودان.
- الأهرام ١٠ مايو ٢٠١٤، تقرير لسامى عمارة من موسكو حول ملحمة بناء السد العالي.
- الأهرام ١٢ مايو ٢٠١٤، أحمد السيد النجار، روسيا والغرب، من السد العالي إلى الأزمة الأوكرانية.
- الأهرام ٤ سبتمبر ٢٠١٤، حوار مع د. حسام مغازي وزير الري المصري.
- المصري اليوم ٢٤ أكتوبر ٢٠١٤ حوار مع بطرس غالى سكرتير عام الأمم المتحدة الأسبق.

و - كتب ودراسات ودوريات باللغة الإنجليزية

- Ashok Swain, Assistant Professor, Department of Conflict Research, Uppsala University, Sweden. Ethiopia, the Sudan, and Egypt: The Nile River Dispute, The Journal of Modern African Studies, April 1997.
- Arthur Okoth – Owiro, The Nile Treaty, State Succession and International Treaty Commitments: A Case Study of The Nile Water Treaties, Nairobi, Kenia, 2004.
- Arthur Gaitskell, Gezira, A Story of Development in The Sudan, London, 1959.
- Abbas Ammar, Ahmad Badawi, Ibrahim Noshi, M. Shafik Ghorbal, Abdel Rahman Zaki, The Unity of The Nile Valley, Government Press, Cairo, 1947.
- C. W. Sadaff and D. Grey, The Cooperative, the dynamics of multi – type benefits, Water Policy, Official of the World Water Council, vol. 4, November 5, 2002.
- Eran Feitelson, The Hebrew Un. Of Jerusalem, The ebb and Flow of Arab

– Israeli Water Conflicts: Are Past Confrontations likely to Resurface?, Water policy, Official Journal of the World Water Council, 2, 2002.

- Fadwa Taha, Nile Basin Research Program Negotiating, a New Agreement between Egypt and the Sudan: Process, Results and Reactions 1949 – 1959 University of Khartoum, Sudan, Nile Basin Program, University of Bergen, March 2007.
- Fabunmi, C. A., The Sudan in Anglo – Egyptian Relations, A Case Study in Power Politics 1800 – 1956, Longmans, Lowe and Rrydone, London, 1964.
- Ismail Serageldin Library of Alexandria, Assuring Water for Food: Challenge of the Coming Generation, Water Resources Development, vol. 17, No 4, 2001.
- Jakob Granit ,Team Leader, and Others, Regional Water Intelligence Report. The Nile Basin and the Southern Sudan Referendum, Stockholm, December, 2010.
- Kinfe Abraham, The Nile Basin Disequilibrium.P. 3, The Author is The President of both Ethiopian International Institute for Peace and Development EIIPD and the Horn of Africa Democracy and Development International Lobby HADAD.
- Mark W. Rosegrant, and Ximing Cai, International Food Policy Research, Global Water Demand and Supply Projections, Part 2. Results and Prospects to 2025, International Water Resources Association, Water International , volume 27,Number 2, June 2002
- Mohmood Ahmad, FAO, Regional Office, Cairo, Egypt, Water Pricing and Markets in Near East: Policy Issues and Options, Water Policy, Official Journal of the World Water Council, volume 2, Number 3, 1999/2000.
- Mahmoud A. Abu – Zeid and Asit K. Biswas, Some Major Implications of

Climatic Fluctuations on Water Management, International Journal of Water Resources Development vol. 7 Number 2, June 1991

- Mekki Shibeikka, British Policy in Sudan 1882 – 1902, London, 1952
- Yacob Arsano, Ethiopia and The Nile, Dilemmas of National and Regional Hydropolitics, Dissertation For the Doctor of Philosophy, The University of Zurich, Zurich ٢٠٠٤

ز – الكتب والمراجع والأبحاث والرسائل العلمية باللغة العربية

- إبراهيم راشد، عبد الناصر والسد العالي، دار النصر للطباعة، ط ٢، القاهرة ١٩٧١.
- أحمد إبراهيم محمود، إشكاليات الأمن المائي في حوض النيل، بحث من كتاب حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون تحرير: أيمن عبد الوهاب، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩.
- أحمد الرشيدي، تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقات مع دول حوض النيل، بحث من كتاب ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة ٢٩ – ٣١ أكتوبر ١٩٩٤، تحرير أحمد يوسف أحمد، معهد البحوث المائية والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٤.
- أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكي، النيل والبشر في مصر: الأساطير والواقع، مطبوعات مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٩.
- ________، السودان بين الوحدة والتقسيم، خيارات السياسة المائية المصرية، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، أغسطس ٢٠٠٤.
- أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، مصر والعسكريون، مجتمع جمال عبد الناصر، عبد الناصر والعرب، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢.
- أحمد عبد الحليم (لواء)، النيل والأمن القومي في القرن المقبل، في كتاب د. محمد إبراهيم منصور (محرر)، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، دار نشر جامعة أسيوط، ١٩٩٩.
- أشرف عرفات سليمان أبو حجازة، النظرية العامة للتطورات المعاصرة للتوارث الدولي، النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٠.
- آلان مورهيد، النيل الأبيض، ترجمة: محمد بدر الدين خليل، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٥.
- ________، النيل الأزرق، ترجمة نظمي لوقا، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٦.
- السيد فليفل، القوى الخارجية والاتجاهات الإقليمية في السودان، مركز الحضارة العربية للنشر، القاهرة

.١٩٩٠

- الصادق المهدي، مياه النيل، الوعد والوعيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ٢٠٠٠.
- إلهام محمد السيد عفيفي، معركة بناء السد العالي وتأثيره الاقتصادي ١٩٥٢ – ١٩٨٧، سلسلة نهضة مصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٩.
- أليني آرويو كاستيو، بحث: الماء مصدر الحياة، والصراعات بين جماعات الأنديز في الإكوادور، من كتاب سمير أمين وآخرين، الصراع حول المياه، الإرث المشترك للإنسانية ترجمة سعد الطويل، مركز البحوث العربية والأفريقية، المنتدى العالمي للبدائل، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٥.
- أليو قرانق أليو، النظام القانوني لحوض النيل، أثر استقلال جنوب السودان على نظام توزيع وإدارة المياه، الخرطوم ٢٠١٠.
- إميل لودفيغ، النيل، حياة النهر، ترجمة: عادل زعيتر، الهيئة العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة ١٩٩٧.
- أمين سامي باشا، تقويم النيل، الهيئة العامة لقصور الثقافة، الجزء الأول، القاهرة، ٢٠٠٩.
- أيمن السيد عبد الوهاب، النيل في السياسة المصرية، ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٦.
- ــــــــــــــ، (تحرير)، حوض النيل، فرص وإشكاليات التعاون، الوثائق الملحقة بالكتاب، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، القاهرة ٢٠٠٩ .
- إيوان أندرسون، بحث: المياه المصدر الاستراتيجي القادم، من كتاب سياسات الندرة والمياه في الشرق الأوسط، (تحرير: جويس ستار، ودانييل ستول) ترجمة: أحمد خضر، مؤسسة الشراع العربي بالاشتراك مع دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة ١٩٩٥.
- باسم رزق عدلي، أفريقيا والغرب، دراسة لآراء المفكر الأفريقي اللاتيني وولتر رودني، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة ٢٠١١.
- باسم عادل، تجربة للتاريخ، من ملفات الصراع الاقتصادي والسياسي المصري في حقبة الستينيات، من تجربة شركة النصر للتصدير والاستيراد، إنارة للإعلام، ط ١، القاهرة ٢٠١٠.
- تيودور هرتسل، الدولة اليهودية، صدر هذا الكتاب منشورًا لأول مرة سنة ١٨٩٥، قام بترجمة النسخة الحالية: محمد يوسف عدس، الطبعة العربية الثانية، مراجعة: عادل غنيم، الناشر مركز نصوص، القاهرة ٢٠٠٦.
- جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، الجزء الأول، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٠.

- ـــــــــــ، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثاني، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨١.
- جودة التركماني، موارد المياه في الشرق الأوسط، الإمكانات والمشاكل والحلول، دار الثقافة العربية، القاهرة ٢٠٠٨.
- جوزفين كام، المستكشفون في أفريقيا، ترجمة: السيد يوسف نصر، دار المعارف ١٩٨٣.
- جون بولوك، وعادل درويش، حروب المياه، الصراعات القادمة في الشرق الأوسط، ترجمة: هاشم أحمد محمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٩.
- حامد سلطان، وعائشة راتب، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٨.
- حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط، الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٩.
- حسام الدين ربيع الإمام، نحو آلية إقليمية لتنظيم استخدامات حوض النيل، دكتوراه في التاريخ العام، كلية الحقوق جامعة عين شمس، عام ٢٠٠٣.
- حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الصهيوني من منظور مستقبلي، الدار العربية للعلوم، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٩.
- حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة ١٩٩٩.
- حسنى حواش، الصهيونية في أفريقيا، الناس للنشر، الخرطوم، بدون تاريخ.
- حفني مصطفى حفني، حديث النيل، مطبعة الحرف الذهبي، القاهرة ٢٠٠٠.
- حلمي شعراوي، السودان في مفترق الطرق، مركز البحوث العربية والأفريقية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة ٢٠١١.
- داود بركات، السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية، القاهرة ١٩٢٤.
- دعاء زكريا، تنمية الموارد المائية في الوطن العربي، تحديات مستقبلية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة ٢٠٠٨.
- رجب محمود، ملحمة السد العالي، قصة رجال قهروا الجبل والنهر، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٦.
- رشا محمد أحمد أمين، دارسة تاريخية للسياسة المائية السودانية في الفترة من ١٨٩٩ – ١٩٥٦، ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس ٢٠٠٩.
- رشدي سعيد، نهر النيل، نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٣.
- ـــــــــــ، الحقيقة والوهم في الواقع المصري، دار الهلال، القاهرة ٢٠٠٢.

• ــــــــــ، مستقبل الاستفادة من مياه النيل، بحث من كتاب أزمة مياه النيل إلى أين؟، مركز البحوث العربية، دار الثقافة الجديدة، ط ١، القاهرة ١٩٨٨.
• رشيد الحمد، ومحمد سعيد صباريني، سلسلة عالم المعرفة، البيئة ومشكلاتها، الطبعة الثانية، أكتوبر ١٩٨٤.
• رضا أحمد شحاته، تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ حتى انتهاء حرب السويس، ط ١، دار البيان للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٤.
• رفعت سيد أحمد، الصراع المائي بين العرب وإسرائيل، دار الهدى، ط ١، القاهرة ١٩٩٣.
• زكي البحيري، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان من الأزمة الاقتصادية حتى الاستقلال ١٩٣٠ – ١٩٥٦، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧.
• ــــــــــ، السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري، دراسة في علاقات وادي النيل ١٨٩٩ – ١٩٣٦، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٩.
• ــــــــــ، دارفور – أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ٢٠٠٨.
• ــــــــــ، مصر وحركة التحرر في الكونغو، ١٩٥٥ – ١٩٦٥، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤.
• ــــــــــ، تطور الحركة الديمقراطية في السودان ١٩٤٣ – ١٩٨٥، دار نهضة الشرق بجامعة القاهرة، ١٩٩٦.
• ــــــــــ، توشكي وتاريخ تطور الإمكانيات المائية، تحت النشر.
• ــــــــــ، الجذور التاريخية لمشكلات مياه النيل من ١٨٩٩ حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، منشور في المؤتمر الدولي حول المياه في أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ١٩٩٨.
• سامر مخيمر، وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت مايو ١٩٩٦.
• سعيد عبد المقصود محمد إسماعيل، تجارة مصر الخارجية مع دول حوض النيل، دراسة تحليلية، الندوة الدولية لحوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ١٩٨٧.
• سمير إبراهيم عبد الفتاح، مصر والتطور التاريخي لمشروع قناة جونجلي، ١٨٩٩ – ١٩٨٥، رسالة

ماجستير غير منشورة، بكلية الآداب بجامعة الزقازيق، ٢٠٠٩، ص ٤٨ – ٤٩.

- سيد عاشور أحمد، نهر النيل نبع الحياة والحضارة، نشر وطباعة البردي، العاشر من رمضان، القاهرة، ٢٠١٠.
- سيد محمد موسى، مصر ودول حوض النيل، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٠.
- شرين مبارك بسيس فضل الله، نهر النيل في العلاقات المصرية الإثيوبية ١٩٥٢ – ١٩٧٤، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ٢٠١٠.
- شوقي الجمل، تاريخ كشف قارة أفريقيا واستعمارها، الأنجلو المصرية، القاهرة عام ١٩٨٠.
- صبحي أحمد زهير العادلي، النهر الدولي، المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل ٢٠٠٧.
- صلاح الدين علي الشامي، دراسات في النيل، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٧.
- ــــــــــــــــ، مياه النيل، دراسة موضوعية، مكتبة مصر بالفجالة، ١٩٥٨.
- صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥.
- ــــــــــــــــ، نهر النيل، النظام القانوني الذي يحكم الانتفاع بمياهه، بحث من كتاب قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية إشراف صلاح الدين عامر، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠١.
- صلاح عبد اللطيف، الفلاشــا، الخيانة والمحاكمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦.
- صلاح محمد عبد الحميد، أزمة حوض النيل، دار الفرسان للنشر، القاهرة ٢٠١٠.
- ضياء الدين القوصي، جدلية الأمن والتنمية في حوض النيل: الرؤية المصرية، من كتاب الأمن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار (تحرير د. أيمن السيد عبد الوهاب).
- عبد التواب عبد الحي، النيل والمستقبل، ماذا جرى للنيل ولمنابعه الاستوائية والإثيوبية؟، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٨.
- عبد الحميد موسى، النظرية العامة لمبدأ حسن الجوار في القانون الدولي العام، النهضة المصرية، القاهرة ٢٠٠٣.
- عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء الرابع، إعداد وتحقيق عبد العزيز جمال الدين، مكتبة مدبولي، القاهرة ،١٩٩٧.

- عبد الرحمن سر الختم (فريق أول ركن، سفير جمهورية السودان بالقاهرة)، كلمة في كتاب خمسون عامًا على اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان ١٩٥٩ – ٢٠٠٩، إشراف وتقديم: أ. د. السيد فليفل، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١١.
- عبد العزيز كامل، في أرض النيل، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧١.
- عبد العظيم أبو العطا، مفيد شهاب، دفع الله رضا، نهر النيل – الماضي والحاضر والمستقبل، جامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.
- عبد العظيم محمد سعودي، تاريخ تطور الري في مصر ١٨٨٢ – ١٩١٤ م، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٧.
- عبد الله حسين، السودان القديم والحديث، عرض تاريخي لشئون السودان، منذ أقدم العصور إلى منتصف القرن العشرين، دار الشباب الحديث، القاهرة ٤٦ – ١٩٤٧.
- عبد الله محمد إبراهيم، مياه النيل أمس واليوم وغدًا، بحث من كتاب رشدي سعيد وآخرين، أزمة مياه النيل، إلى أين؟، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨.
- عبد الملك عودة، السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين، مطبوعات مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٩.
- عبد المنعم بلبع، السيد خليل عطا، الماء مآذق – ومواجهات، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٩٧.
- عصام زناتي، النظام القانوني للمياه الجوفية العابرة للحدود في ضوء المصالح العربية، من كتاب قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية، إشراف صلاح الدين عامر، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠١.
- على إبراهيم، قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية، في ضوء أحدث التطورات ومشروع لجنة القانون الدولي النهائي، ط ١، النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٥.
- عمر طوسن باشا، المديرية الاستوائية من فتحها حتى صياغتها ١٨٦٩ – ١٩٨٩، الجزء الأول، الإسكندرية ١٩٣٧.
- فاروق كامل عز الدين، مشكلة جنوب السودان والعلاقات المصرية السودانية: دراسة في الجغرافيا السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.
- فتحي شهاب الدين، المياه والحرب القادمة في الشرق الأوسط، دار البشير للثقافة والعلوم للنشر، طنطا ١٩٩٨.
- فتحي على حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٧.
- فخري لبيب، مياه نهر النيل من المنبع إلى المصب، الصراع والتعاون بين الماضي والمستقبل (محاضر مؤتمر إسطنبول ١٩٩٤م)، الشرق الأوسط ومسألة المياه، تعريب ميسم حلواني، الدار الجماهرية للنشر، الجماهيرية الليبية، طرابلس ١٩٩٥.

- فيلو ثاوس فرج " القمص"، (الجمعية القبطية بالخرطوم)، النيل والسودان الأصيل، المكتبة الوطنية بالسودان، ١٩٧٨، ص ١٩١.
- كريمة السروجي، ومحمد عبد المقصود، النيل حياة أو موت، الطبعة الأولي، القاهرة ٢٠٠٤.
- لطف الله إمام صالح، مشروع توشكي، الإنسان، الاستثمار، التنمية، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨.
- مجدي صبحي، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير ١٩٩٢.
- محمد أسامة، النيل مستقبل الأزمة، النيل للدراسات والنشر، القاهرة، مايو ٢٠١٠.
- محمد الطويل، لعبة الأمم وعبد الناصر، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٨٦.
- محمد الفاضل العوض، أثيوبيا ومياه النيل، كلية التربية، جامعة الزعيم الأزهري بالسودان، ورقة مقدمة لمؤتمر معهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، مايو ٢٠١٠.
- محمد حافظ غانم، مذكرات في القانون الدولي، النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٣.
- محمد سلمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل، آفاق الصراع والتعاون، دار الشروق، القاهرة ٢٠١٢.
- محمد صبيح، كتب في السودان، دار الثقافة العامة، القاهرة عام ١٩٤٦.
- محمد عاطف كشك، نهر النيل، المخاطر الحالية والمستقبلية، مكتب الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٧.
- محمد عبد العزيز مرزوق، مصر ودول حوض النيل، دراسة لقواعد القانون الدولي التي تحكم التوزيع العادل لمياه ومنافع النهر الدولي، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية ٢٠١٠.
- محمد عوض محمد، نهر النيل، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١.
- محمد فتحي عوض الله، رحلات جيولوجية في صحراء مصر العربية، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٩.
- محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل السياسة في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ – ١٨٩٩، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٣.
- محمد فوزي (فريق)، وعمر رشدي، الصهيونية وربيبتها إسرائيل، مطبعة مصر، ١٩٦٢.
- محمد نصر الدين علام، المياه والأرض الزراعية في مصر، الماضي والحاضر والمستقبل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠١.
- ــــــــــــــ، وزير الري الأسبق، اتفاقية عنتيبي والسدود الإثيوبية، الحقائق والتداعيات، مطبوعات مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠١٠.
- محمد نعمان نوفل، الإطار التاريخي والمستقبلي لإدارة مياه النيل بين مصر ودول حوض النيل، من كتاب مصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس

الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٦٦.

- محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١، مركز الأهرام للنشر، القاهرة ١٩٩٨.
- محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار، رسالة دكتوراه في جامعة أسيوط ٢٠٠٩.
- ممدوح توفيق، استغلال الأنهار الدولية في غير شئون الملاحة، ومشكلة نهر الأردن، رسالة دكتوراه بكلية الحقوق جامعة القاهرة.
- مصطفى الجبلي وآخرون، أزمة مياه النيل، مركز البحوث العربية، دار الثقافة الجديدة، ط١، القاهرة، ١٩٨٨.
- منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط، صراع أم تعاون، في ظل قواعد القانون الدولي، النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦.
- نبيل سيد إمبابي، موارد المياه في مصر (مياه النيل)، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، بدون تاريخ.
- هبة محمد البشبيشي، أفريقيا في الفكر السياسي الصهيوني، مركز البحوث العربية والأفريقية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠٠٨.
- هرست، هـ. أ.، (الخبير العلمي لوزارة الأشغال العمومية) كتاب النيل، ترجمة: حسن أحمد الشربيني، القاهرة ١٩٥٢.
- هشام حمزة عبد الحميد سعيد، الانتفاع المشترك بمياه الأنهار الدولية في ضوء مبادئ القانون الدولي للمياه مع دراسة خاصة للنظام القانوني للانتفاع المشترك بالموارد المائية لمياه حوض نهر النيل، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية الحقوق جامعة القاهرة ٢٠١١.
- هنري رياض (إعداد وترتيب)، أشهر المحاكمات في السودان، دار الجيل، بيروت ١٩٨٧.
- هيثم ممدوح عوض، السدود الإثيوبية وتأثيراتها على مصر، مجلة الهلال مايو ٢٠١١.
- وسام أحمد طه منصور، سد الروصيرص في العلاقات المصرية السودانية حتى ١٩٥٩، خمسون عامًا على اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان ١٩٥٩ – ٢٠٠٩، كتاب أعمال ندوة مركز تاريخ مصر المعاصر في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩، إشراف وتقديم: السيد فليفل، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١١.
- ونديمينه تيلاهون (الأستاذ بجامعة أديس أبابا)، كتاب أطماع مصر في بحيرة تانا والنيل الأزرق، ترجمة وعرض وتلخيص: سعد هجرس، من كتاب رشدي سعيد وآخرين، أزمة مياه النيل، إلى أين؟، مركز البحوث العربية، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨.
- يحيى جادو، النيل حياه ... حضارة ... تاريخ، مطبعة مودرن سنتر، ط ١، القاهرة ١٩٩٧.
- يحيى عبد المجيد (وزير الري السوداني) مشروع جونجلي – حقائقه – أبعاده – ونتائجه، جمهورية السودان الديمقراطية، الخرطوم ١٩٧٤.

• ـــــــــــــــ، مسألة مياه النيل، ندوة العلاقات المصرية السودانية، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، وكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية جامعة الخرطوم، تحرير: أسامة الغزالي حرب، القاهرة ١٩٩٠ .
• يونان لبيب، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول، ١٨٩٩ - ١٩٢٤، مكتبة الجبلاوي، القاهرة ١٩٧٦.

منافذ بيع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم
١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق
مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة
ت : ٢٥٧٧٥٠٠٠
٢٥٧٧٥٢٢٨ داخلى ١٩٤
٢٥٧٧٥١٠٩

مكتبة مركز الكتاب الدولى
٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو
١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف
٣٦ ش شريف - القاهرة
ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى
٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين
مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة
ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة المبتديان
١٣ش المبتديان - السيدة زينب
أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ١٥ مايو
مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

مكتبة الجيزة
١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة
ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة
خلف كلية الإعلام - بالحرم الجامعى
بالجامعة - الجيزة

مكتبة رادوبيس
ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة
مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون
ش جمال الدين الأفغانى من شارع
محطة المساحة - الهرم
مبنى اكاديمية الفنون - الجيزة

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (أ) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الأداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما امير - طنطا

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقًا - المحلة

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتب بريد المجمع الحكومى توزيع

دمنهور الجديدة

مكتبة المنصورة

٥ ش السكة الجديدة - المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية

مكتبة طلعت سلامة للصحافة والإعلام

ميدان التحرير - الزقازيق

ت : ٠٥٥٢٣٦٢٧١٠ - ٠١٠٦٥٣٣٧٣٣٢

مكتبـــات ووكـــلاء
البيع بالدول العربية

لبنان

١ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب
شارع صديدنايا المصيطبة - بناية الدوحة - بيروت - هاتف: ٩٦١/١/٧٠٢١٣٣
ص. ب : ٩١١٣ - ١١ بيروت - لبنان

٢ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب
بيروت - الفرع الجديد - شارع الصيداني - الحمراء - رأس بيروت - بناية سنتر ماريبا.
ص. ب : ١١٣/٥٧٥٢
فاكس: ٠٠٩٦١/١/٦٥٩١٥٠

ســوريا

دار المدى للثقافة والنشر والتوزيع - سوريا - دمشق - شارع كرجيه حداد - المتفرع من شارع ٢٩ أيار - ص. ب: ٧٣٦٦ - الجمهورية العربية السورية

تونـس

دار المعارف

طريق تونس كلم 131 المنطقـــة الصناعية بأكودة
ص. ب: 215 - 4000 سوسة - تونس .

المملكة العربية السعودية

١ - مؤسسة العبيكان - الرياض - تقاطع طريق الملك فهد مع طريق العروبة (ص. ب: ٦٢٨٠٧) رمز ١١٥٩٥ - هاتف : ٤٦٥٤٤٢٤ - ٤١٦٠٠١٨

٢ - شركة كنوز المعرفة للمطبوعات والأدوات الكتابية - جدة - الشرفية - شارع الستين - ص. ب: ٣٠٧٤٦ جدة : ٢١٤٨٧ - هاتف : المكتب: ٦٥٧٠٧٢٢ - ٦٥١٠٤٢١ - ٦٥١٤٢٢٢ - ٦٥٧٠٦٢٨.

٣ - مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض - المملكة العربية السعودية - ص. ب: ١٧٥٢٢ - الرياض: ١١٤٩٤ - هاتف : ٤٥٩٣٤٥١.

٤ - مؤسسة عبد الرحمن السديري الخيرية - الجوف - المملكة العربية السعودية - دار الجوف للعلوم ص. ب: ٤٥٨ الجوف - هاتف: ٠٠٩٦٦٤٦٢٤٣٩٦٠ فاكس: ٠٠٩٦٦٤٦٢٤٧٧٨٠

الأردن - عمان

١ - دار الشروق للنشر والتوزيع
هاتف : ٤٦١٨١٩٠ - ٤٦١٨١٩١
فاكس: ٠٠٩٦٢٦٤٦١٠٠٦٥

٢ - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع
عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين
هاتف : ٩٦٢٤٦٢٦٦٢٦ +
تلي فاكس : ٩٦٢٦٤٦١٤١٨٥ +
ص. ب: ٥٢٠٦٤٦ - عمان: ١١١٥٢ الأردن.

الجزائر

١ - دار كتاب الغد للنشر والطباعة والتوزيع
حي 72 مسكن م. ب. أ. ع. عمارة هـ محل ٠٢ - جيجل - هاتف : 034477122 - فاكس : 034495697
موبايل : 0661448800



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب